

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

في الديموغرافيا

النمو السكاني وأثره في نشأة المدن وتطورها في العالم

دراسة نموذج الجزائر للفترة الزمنية (1962-2018)

أعضاء لجنة المناقشة:

1- د. عميرة جويذة رئيسا

2- د. عيساني نورالدين مقرا

3- د. كواش زهرة عضوا

4- د. درويش شريف عضوا

5- د. شريف أسيا عضوا

إعداد الطالب:

تومي حسين

2019-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

في الديموغرافيا

النمو السكاني وأثره في نشأة المدن وتطورها في العالم

دراسة نموذج الجزائر للفترة الزمنية (1962-2018)

تحت اشراف الأستاذ :

أ.د عيساني نورالدين

إعداد الطالب:

تومي حسين

2019-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من جعلها الله سببا في
وجودي ، أمي الكريمة.
والى ابنيّ العزيزين ، محمد منير وإكرام .

الشكر

إن الشكر لله أولاً لتوفيقه لي في إتمام هذه الأطروحة،
ثم الشكر الخالص للأستاذ الدكتور : نورالدين عيساني
الذي تكرم بقبول الإشراف على بحثي هذا دون تردد ،
والذي كان سنداً لي بأفكاره وآرائه النيرة ، وتوجيهاته
السديدة .

كما أشكر كل من ساعدني بشكل مباشر وغير

مباشر

في إتمام هذه الأطروحة .

فهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	01
<u>الفصل الأول : المقاربة المنهجية</u>	08
1 - أسباب اختيار الموضوع	09
2 - أهمية الموضوع	10
3 - الاشكالية	13
4 - الفرضيات	18
5 - المنهج المتبع وأدوات جمع البيانات	18
6 - تحديد المفاهيم والمصطلحات	28
7 - مقاييس وتقنيات ديموغرافية	56
8 - الدراسات السابقة	58
9 - صعوبات البحث	62
<u>الجزء الأول</u>	
<u>السكان والتحضر في العالم</u>	
<u>الفصل الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للفروق الريفية-الحضرية</u>	115-65
المداخل المتعددة لتوضيح الفروق الريفية -الحضرية	66
1- نظرية ابن خلدون في التمييز بين الريف والحضر	66
2- مدخل النماذج المثالية أو الثنائيات في التمييز بين الريف والحضر	80
3 - استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر	90

92	4 - استخدام المحكات المتعددة في التمييز بين الريف والحضر
98	5 - المتصل الريفي-الحضري
102	6 - نظرية جدعون جوبرج في الفروق الريفية-الحضرية
111	7 - تقييم المداخل النظرية لقضية الفروق الريفية-الحضرية
162-116	الفصل الثالث : المدن القديمة : تاريخها ونشأتها وخصائصها
117	1 - نشأة المدينة (قصة البداية وبداية القصة)
118	2 - مدن الموتى ومراكز العبادة
124	3 - الثورة الزراعية أم الثورة الديموغرافية كانت المنطلق
132	4 - عوامل وأسباب الزيادة السكانية في القرية الزراعية
137	5 - المدن القديمة وحجم السكان
150	6 - أثر الموقع في نشأة المدن القديمة
152	7- الماء والأرض والحياة في ما بين النهرين قديما
156	8- خصائص المدن القديمة
229-163	الفصل الرابع : سكان العالم وقصة وجودهم ونموهم وانتشارهم وتحضرهم
164	1 - قصة ظهور الجنس البشري
165	1-1- قصة الخلق الواردة في الكتب السماوية
168	1-2- قصة الجنس البشري في العلوم الحديثة
173	2 - مراحل نمو سكان العالم وتطورهم عبر الزمن
174	1-2- سكان العالم في القديم
178	2-2- تفسير ابن خلدون لأنماط النمو السكاني في القديم
184	2-3- نمو السكان خلال المراحل التاريخية الكبرى للتطور البشري
187	2-4 - سكان العالم في العصر الحديث والمعاصر
192	2-5- نمو سكان العالم ابتداء من منتصف القرن العشرين أو "الثورة الديموغرافية المعاصرة" ...
199	3 - النشاط الدولي في مجال السكان
201	4 - اتجاهات نمو سكان العالم خلال القرن الحادي والعشرين
206	5- النمو الحضري ، واقع وآفاق

210	6 - الثورة الحضرية "ظاهرة العصر"
212	7 - تواصل نمو سكان الريف
216	8 - المدن العملاقة سمة القرن الحادي والعشرين
218	9 - مناقشة : هل تمثل المدن ملاذا حقيقيا للسكان النازحين إليها؟
223	10 - مدن العالم الثالث بين التمدن والتوحد
226	11 - خلاصة : هل تمثل المدن مقبرة للأرياف وما مستقبلها؟
291-230	الفصل الخامس : النمو السكاني ومدن الشرق الأوسط وإفريقيا
232	<u>أولا : مدن الشرق الأوسط و تطورها عبر العصور</u>
232	1- المدن الأولى وبداية التحضر
235	2- العهد الفينيقي والمدن التجارية
236	3- العهد اليوناني (الإغريق)
238	4- العهد الروماني - البيزنطي
241	5- العهد العربي - الإسلامي
252	6 - مدن العهد العثماني
254	7 - حالة المدن في بداية تغلغل الاستعمار الأوروبي
256	8 - مدن الشرق الأوسط في ظل الاحتلال الأوروبي
258	9 - مدن الاستقلال الوطني
264	10 - خلاصة : التحولات الحضرية سمة المنطقة
269	<u>ثانيا - مدن إفريقيا وتطورها عبر التاريخ</u>
269	1- مدن العهد الفينيقي
272	2 - المدن الأفريقية في العهد الروماني البيزنطي
277	- مدن إفريقيا في العهد العربي الإسلامي
280	4- مدن إفريقيا في عهد الاستعمار الأوروبي
286	5- مدن إفريقيا في عهد الاستقلال الوطني
357-292	الفصل السادس: النمو السكاني ومدن آسيا وأوروبا
293	<u>أولا - مدن آسيا عبر العصور</u>
294	1- المدن الهندية

299	2- المدن الصينية
306	3- مدن اليابان
310	4- مدن بقية بلدان آسيا
312	5 - خلاصة : آسيا أكبر قارة حضرية وريفية في الوقت ذاته
315	<u>ثانيا : مدن أوروبا</u>
315	1 - الجنود المبكرة لنشأة المدن والحياة الحضرية في أوروبا
317	2 - مدن العهد الاغريقي
323	3 - مدن العهد الروماني
334	4 - مدن أوروبا في العصور الوسطى
337	5 - مدن الأندلس
338	6 - مدن عصر النهضة
343	7 - متلازمة الثورة الصناعية - الديموغرافي - الحضرية
348	8 - السكان والمدن بأوروبا خلال القرن العشرين
354	9 - خلاصة : أوروبا وريادة التحضر في العصر الحديث
401-358	<u>الفصل السابع : النمو السكاني ومدن الأمريكيتين وأوقيانوسيا</u>
359	<u>أولا : السكان والمدن بالأمريكيتين</u>
359	1- المدن القديمة بأمريكا الوسطى وبداية التحضر
361	2- مدن الأمريكيتين في عهد الإستعمار الأوروبي
361	1-2- مدن أمريكا اللاتينية في عهد الإستعمار الأوروبي
364	2-2- المدن والتحضر في أمريكا الشمالية في عهد الإستعمار الأوروبي
367	3- مدن الأمريكيتين في عهد الاستقلال الوطني
367	1-3- مدن أمريكا اللاتينية في عهد الاستقلال الوطني
370	2-3- مدن أمريكا الشمالية في عهد الاستقلال الوطني
376	4- خلاصة : بدايات متشابهة ونهايات متباينة
384	<u>ثانيا : السكان والمدن بأوقيانوسيا</u>
384	1 - بدايات الاستيطان البشري وظهور أولى المراكز الحضرية
385	2 - مدن أوقيانوسيا في عهد الاستعمار الأوروبي
388	3 - مدن أوقيانوسيا في عهد الاستقلال الوطني

- 391 4 - خلاصة : أوقيانوسيا القارة الأضعف ديموغرافيا وحضرية
- 392 ثالثا : استنتاجات عامة

الجزء الثاني

السكان ونشأة المدن وتطورها في الجزائر

- 403 مدخل الى دراسة حالة الجزائر
- 403 1 - توطئة
- 403 2 - بطاقة تعريف فنية للجزائر
- 455-406 الفصل الثامن : سكان الجزائر في الماضي والحاضر والمستقبل
- 407 . تمهيد
- 407 1 - سكان الجزائر والشمال الافريقي : أصول وجذور
- 409 2 - قدماء سكان الجزائر
- 411 3 - البربر
- 414 4 - أمازيغ لا بربر
- 416 5 - العرب
- 416 5-1- مَنْ هم بنوهلال وسُلَيْم ؟
- 419 5-2- الزحف الهلالي على الجزائر
- 420 5-3- أماكن انتشار الهلاليين بالجزائر
- 422 5-4- نتائج النزوح الهلالي بالجزائر
- 423 6 - تعريب المغرب الاسلامي
- 427 7 - سكان الجزائر قبيل وأثناء الاحتلال الفرنسي
- 428 7-1- تقديرات غير فرنسية لسكان الجزائر في سنة 1830
- 432 7-2- تقديرات الفرنسيين لسكان الجزائر عند احتلالهم للجزائر
- 437 7-3- سكان الجزائر خلال القرن التاسع عشر تحت نير الاحتلال
- 440 7-4- تطور عدد سكان الجزائر خلال القرن العشرين في الفترة (1900 - 1962)
- 446 8 - سكان الجزائر في عهد الاستقلال
- 446 8-1- مرحلة النمو السكاني العالي (1962 - 1985)

447	8-2- مرحلة تحول الإخصاب وتراجع النمو السكاني (1986 – 2000)
449	8-3- مرحلة عودة الانتعاش والارتفاع النسبي للنمو السكاني للفترة (2001 – 2018)
451	8-4- آفاق تطور حجم سكان الجزائر للفترة (2015 – 2050)
519-456	<u>الفصل التاسع : السكان ونشأة المدن وتطورها في الجزائر في العصور القديمة والوسيلة ...</u>
457	.. تمهيد
458	1 - المدن والعمران في عهد الفينيقيين (1200 ق.م – 146 ق.م)
465	2 - المدن والعمران خلال فترة الممالك البربرية الأولى
469	3 - المدن والعمران في عهد الرومان (146 ق.م – 431 م)
487	4 - المدن والعمران في عهد الوندال (431 – 534 م)
492	5 - المدن والعمران إبان الوجود البيزنطي (534 – 647 م)
495	6 - المدن والعمران في العهد العربي-الاسلامي (27 – 921 هـ / 647 – 1515 م)
495	6-1- مرحلة الفتح العربي-الاسلامي (27 – 160 هـ / 647 – 776 م)
499	6-2- حالة السكان والمدن خلال مرحلة الفتح العربي -الاسلامي
501	6-3- عهد الدولة الرستمية (160 – 296 هـ / 776 – 909 م)
504	6-4- عهد الدولة الإدريسية (172 – 311 هـ / 788 – 923 م)
506	6-5- عهد الدولة الأغلبية (184 – 296 هـ / 800 – 909 م)
507	6-6- عهد الدولة العبيدية الفاطمية (296 – 361 هـ / 909 – 972 م)
509	6-7- عهد الدولة الزييرية - الحمادية (361 – 547 هـ / 972 – 1152 م)
513	6-8- عهد الدولة المرابطية (472 – 539 هـ / 1079 – 1145 م)
514	6-9- عهد الدولة الموحدية (524 – 668 هـ / 1130 – 1296 م)
515	6-10- عهد الدول الحفصية والمرينية والزيانية (627 – 943 هـ / 1229 – 1554 م)
581-520	<u>الفصل العاشر : السكان والمدن في الجزائر خلال العهدين العثماني والفرنسي</u>
521	1 - السكان والمدن والعمران في العهد العثماني (920 – 1246 هـ / 1514 – 1830 م) ..
530	2 - السكان والمدن والعمران إبان عهد الاحتلال الفرنسي (1830 – 1962 م)
531	2-1- مرحلة سقوط الجزائر ومحاولة تثبيت الاستعمار (1830 – 1848 م)
539	2-2- الانجازات العمرانية والحضرية لدولة الأمير عبد القادر (1830 – 1847 م)
541	2-3- مرحلة اللاحق والتوسع (1848 – 1870 م)

557	2-4- مرحلة الادمج ومحاولة إنشاء "أورالجيريا" (1871 - 1901 م)
566	2-5- مرحلة التحول السكاني والازدهار الحضري (1901 - 1954 م)
577	2-6- السكان والمدن إبان سنوات الثورة التحريرية (1954 - 1962 م)
578	2-7- مميزات الحياة الحضرية والمدن والعمران بالجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي
622-582	<u>الفصل الحادي عشر : المدن والتهيئة العمرانية والحضرية في الجزائر المستقلة</u>
583	-تمهيد.....
584	1 - التهيئة العمرانية في النصوص الرسمية
584	1-1- التهيئة العمرانية في الميثاق الوطنية
585	أ - ميثاق الجزائر (1964)
585	ب - الميثاق الوطني (1976)
587	ج - الميثاق الوطني (1986)
591	1-2- التهيئة العمرانية في مخططات وبرامج التنمية الوطنية
591	أ - مرحلة (1962 - 1979)
592	ب - مرحلة (1980 - 1989)
597	ج - مرحلة (1990 - 2010)
618	د - مرحلة (2010 - 2018)
692-623	<u>الفصل الثاني عشر : النمو السكاني والواقع الحضري بالجزائر المستقلة (1962 - 2018)</u>
624	. مراحل التطور العمراني والحضري بالجزائر المستقلة
625	1 - مرحلة الستينيات
637	2 - مرحلة السبعينيات
655	3- مرحلة الثمانينيات
665	4 - مرحلة التسعينيات
671	5 - مرحلة بداية القرن الحالي (2000 - 2018)
676	6 - وقفات تقييمية : مستقبل المدن والحياة الحضرية بالجزائر.....
680	7- مدنا بين الأمس واليوم
685	8- نتائج الدراسة التطبيقية
690	9 - صورة مصغرة للنمو السكاني السريع وأثره في نشأة المدن وتضخمها

693	 الخاتمة .
696	 قائمة المراجع .

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
396	يبيّن تطور نسب سكان الحضر والريف في العالم للفترة (1800 – 2050)	1
441	يبيّن متوسط معدل النمو السنوي لسكان الجزائر للفترة (1830 – 1966)	2
442	يبيّن تطور عدد سكان الجزائر من 1836 الى 1966	3
453	يبيّن معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لسكان الجزائر للسنوات (1967 – 2017)	4
455	يبيّن تطور حجم سكان الجزائر في آفاق الفترة الواقعة ما بين (2015 – 2050)	5
689	يبيّن أهم البيانات والمؤشرات الديموغرافية والحضرية في الجزائر للفترة (1966 – 2018)	6

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	رقم
396	يوضح تطور نسب سكان الحضر والريف في العالم للفترة (1800 – 2050)	1
442	يوضح تطور متوسط معدل النمو السنوي لسكان الجزائر خلال الفترة (1830 – 1966)	2
454	يوضح تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لسكان الجزائر للسنوات (1967 – 2017)	3
455	يوضح تطور حجم سكان الجزائر في آفاق الفترة الواقعة ما بين (2015 – 2050) وفق افتراضين محددين	4
581	يوضح عملية الانتقال الديموغرافي للجزائريين للفترة (1930 – 1990) وللمستوطنين الأوروبيين بالجزائر للفترة (1930 – 1960)	5
690	يوضح تطور سكان الجزائر حسب إجمالي السكان ومكان الإقامة ريف/حضر للفترة (1966 – 2018)	6

مقدمة :

تعيش دول العالم كافة ودول العالم الثالث خاصة تحولات عميقة وتغيرات هائلة مصدرها الزيادة السكانية العالية وما ينتج عنها من تكدس للسكان من جهة ، وتزايد المدن وتطورها ونموها من حيث العدد والحجم والشكل (المورفولوجيا) ، فقد كانت دول أوروبا خاصة منها الغربية سبّاقة في بروز ظاهري الانفجار الديموغرافي وظهور المدن الضخمة (الانفجار الحضري) بالتزامن مع بداية عصر النهضة وحركة التصنيع ، هذه الأوضاع الجديدة وغير المسبوقة (بهذه الكيفيات والخصائص) في تاريخ البشر والتي نتج عنها ظهور نمط من المدن جديدة سميت بالمدن الصناعية ، أي تلك المدن التي ارتبط وجودها بحركة التصنيع والمصانع ، حيث كانت هذه المصانع بمثابة الأنوية المغناطيسية الجذابة للسكان المتزايدون بقوة والباحثين عن فرص للعمل في المصانع ومغادرة الأرياف والقرى التي أضحت غير قادرة على استيعاب الأيدي الباحثة عن العمل وبهذا عرفت البشرية ظاهرة الهجرة الريفية-الحضرية بقوة من أجل تحسين أوضاع السكان المعيشية .

وقد استمرت ظاهرة الهجرة (النزوح الريفي) في بلاد أوروبا لعدة قرون سواء في داخل البلاد الأوروبية أو خارجها وخاصة الى بلاد العالم الجديد (الأمريكيتين) حيث تم تعميرهما بالسكان الطامحين في عيش أحسن أو أولئك المغامرين الباحثين عن الثراء والتوسع من أجل البحث عن الثروات والموارد الثمينة لأوروبا ، في العالم الجديد كما في بلاد العالم القديم (قارتي افريقيا وآسيا) التي وقعت تحت وطأة الاحتلال الأوروبي .

وهكذا استطاعت دول أوروبا أن تجد حلولاً لظاهرة الانفجار الديموغرافي من ناحية وظاهرة التكدس السكاني في المدن من ناحية أخرى خارج أسوارها ، لتصل لاحقاً وبعد منتصف القرن التاسع عشر والقرن العشرين الى التحكم في النمو الحضري بعد أن وصلت نسبة الإقامة في المدن الى حد التشبع بها ، نتيجة الانهيار الديموغرافي وتراجع معدلات الخصوبة الى أدنى المستويات ، لدرجة دخول بعض دول أوروبا في ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الشيخ السكاني والافتقار الديموغرافي وتناقص حجم السكان في بعض الأحيان نتيجة تجاوز عدد الوفيات عدد الولادات ، وقد سميت هذه الظاهرة الحضرية بأوروبا بالموجة الحضرية الأولى في العصر الحديث .

أما دول العالم الثالث فلم تعرف هذه الظواهر بشكل حاد إلا بعد منتصف القرن العشرين ، حيث نالت معظم الدول الواقعة تحت الاستعمار الأوروبي استقلالها ، وباستفادتها من منجزات الحضارة الأوروبية

لاسيما في المجال الصحي وانتقال خدمات الرعاية الطبية العلاجية والوقائية على الطريقة الأوروبية إليها ، كان لها الأثر القوي في التحولات الديموغرافية وذلك بالزيادة السكانية الهائلة وغير المسبوقة في التاريخ ، ومن ذلك بدأت مشاكل النمو الديموغرافي من جهة ومشاكل النمو الحضري من جهة ثانية ، بفعل النزوح الريفي الوافد على المدن وتحول قرى ومناطق زراعية وغابية ريفية واسعة الى مناطق للتكدس السكاني بصورة تلقائية أو عشوائية ، لترتقي فيما بعد الى مصاف المدن والمناطق الحضرية . ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى سنة 1980 ، تضاعف عدد سكان مدن العالم الثالث أربع مرات ، وتوازي هذه الزيادة (التي تقدر بحوالي 700 مليون نسمة) مجمل سكان الحضر في العالم سنة 1950¹.

واللافت في مطلع الألفية الجديدة أن أكثر من نصف سكان العالم حاليا يعيشون في المدن ، وأن عدد المدن المليونية قد تجاوز المائة ، في حين أن المدن العملاقة التي يتجاوز حجم سكانها العشرة ملايين نسمة أصبح يتزايد باستمرار لدرجة أن هناك مدنا تجاوز عدد سكانها العشرين مليون نسمة ومعظمها يقع في الدول النامية ، والعدد مرشح للتضاعف في السنين المقبلة بفعل النمو السكاني المرتفع المسبب للانفجار الحضري والتآكل الريفي خاصة في بلاد العالم الثالث .

وفي تقرير صادر عن قسم السكان التابع للأمم المتحدة أفصحت بياناته ، أن عدد سكان المدن في العالم يمثل حاليا (منتصف 2018) ما نسبته 55.3 % على أن يرتفع كما هو متوقع له الى نسبة 60.4 % ثم الى 68.4 % بحلول سنتي 2030 و 2050 على التوالي . بمعنى أن التحول من العيش في المناطق الريفية الى المناطق الحضرية سيتواصل مستقبلا ليوسع من نطاق الحياة الحضرية باكتساح المزيد من المناطق الريفية محولا إيّاها الى مناطق حضرية ، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في عدد المدن وتضخم بعضها وخاصة في الدول النامية ، كما تكشف عنه المعطيات الاحصائية التي تتوقع أن تضيق المناطق الحضرية نموها يقدر بحوالي 2.5 مليار نسمة في غضون العقود الثلاثة القادمة ، أي العدد ذاته الذي كان عليه سكان العالم كافة عند منتصف القرن الماضي ، وأن ما يقرب من 90 % من هذه الزيادة ستحدث في قارتي آسيا وإفريقيا² .

1- جمعية الديموغرافيين العرب ، " أوراق وبحوث المؤتمر العربي حول السياسات السكانية ، تونس 1987 " ، القاهرة ، 1988 ، ص ، 322 .
2 - www.population.un.org/wup

أما في الجزائر فقد أبرزت كل التعدادات التي أجريت في البلاد (1966 ، 1977 ، 1987 ، 1998 ، 2008) ظاهرة الزيادة السكانية الهائلة والنمو الحضري المرافق لها ، فبعد أن كانت نسبة المقيمين بالمدن سنة 1977 ثم % 1966 ، إرتفعت الى نسبة 40 % والتجمعات السكانية غير التقليدية تمثل نسبة 30 طبقا لتعدادي 1998 % ثم الى نسبة 70 % سنة 1987 . لترتفع لاحقا الى نسبة 66 % انتقلت الى نسبة 50 والمتوقع لها أن تقفز الى نسبي % و 2008 على الترتيب . بينما وصلت نسبة التحضر في سنة 2018 الى 72.63 خلال سنتي 2030 و 2050 على الترتيب وفق توقعات قسم السكان التابع للأمم % ثم 84.5 % 78.3 المتحدة . بالمقابل فقد عرفت حظيرة المدن تطورا هاما في عددها ونمو أحجام سكانها وتغير أشكالها وبنياتها ومورفولوجيتها وتركزها في جهات دون أخرى وتعمد مشاكلها . فحسب الديوان الوطني للإحصائيات لوحظ تضاعف عدد التجمعات السكانية المصنفة ضمن المناطق الحضرية ، إذ انتقل من 95 وحدة سنة 1966 الى 211 وحدة سنة 1977 ثم الى 447 وحدة سنة 1987 لتصل الى 579 وحدة في سنة 1998 لتنتقل في وفق آخر احصاء وطني في سنة 2008 الى ما يناهز 751 مدينة¹ . ولا ريب ان يكون عدد المدن بالجزائر قد فاق الألف مدينة نتيجة للتغيرات الديموغرافية والحضرية الهائلة التي تعرفها البلاد ، حيث وصلت نسبة سكان الحواضر ما يوازي حوالي 30.5 مليون نسمة ، والأمر حسب عدد من المؤشرات مرشح للتطور أكثر في % الى حوالي 73 المستقبل .

ومن ناحية أخرى تبين من الاحصاءات المختلفة ، الاختلال الواضح في توزيع السكان بين جهات البلاد المترامية ، فإقليم الشمال أو المعروف بالتل يستحوذ على ثلثي السكان بمساحة لا تتجاوز 04 % فقط . بينما تستحوذ منطقة الهضاب العليا والتي تقدر مساحتها بحوالي 09 % من المساحة الاجمالية للبلاد سوى خمس السكان ، في حين منطقة الجنوب أو الصحراء لا تستحوذ إلا على نسبة لا تتجاوز 09 % من السكان على مساحة شاسعة جدا تنيف على 87 % من مساحة التراب الوطني² .

1- ONS , 5^{eme} Recensement General de la Population et de L'Habitat (2008) , Collections Statistiques , N° 142 , Alger , 2008 , p , 5 .

2 - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، الجزائر غدا :وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني ، الجزائر ، (دون تاريخ) ، ص ، 22.

أمام هذه الأوضاع المستجدة والمستمرة والمتفاقمة أصبحت قضايا التزايد السكاني وما يترتب عنها من مشاكل عديدة ، ومنها مشكلة الانفجار الحضري وتضخم المدن من حيث الحجم وتعدد المشكلات السكانية بما تفرضه الزيادة السكانية الهائلة سواء تلك الوافدة عليها من الأرياف والقرى ، أو تلك الناتجة عن الزيادة الطبيعية بها.

كل هذا وغيره من المشاكل المرتبطة بقضايا السكان ونموهم وظروف عيشهم ومكان اقامتهم ، أضحت حقولا خصبة للباحثين والمتخصصين في شتى مجالات العلوم والمعارف ، فلا غرابة من أن تصبح مواضيع السكان والمدينة تنصدر مواضيع البحث في أغلب دول العالم بل وأصبحت دراستها عابرة للتخصصات العلمية وللحدود الجغرافية وحتى الزمنية .

ولعل الاهتمام بدراسة قضايا السكان والمدن بدأ قديما مع الجغرافيين الرحالة الذين أخذوا يجوبون أطراف العالم متحدثين و واصفين لمَ رأوه ، ليتعمق هذا الاهتمام في كتابات العلامة عبد الرحمن ابن خلدون ولا سيما في مؤلفه الموسوم "المقدمة" ، ثم تطور واتسع حقل المعرفة في هذا الموضوع الى تخصصات عديدة ظهرت في القرون الأخيرة ، وخاصة عند علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلماء الديموغرافيا والجغرافيين الذين شد اهتمامهم ظاهرة التحضر والنمو الحضري ، وكيفية نشأة المدن وتطورها وعلاقتها بالنمو السكاني ، ومحاولة فهم وتفسير هذه العلاقة وتحديد عوامل هذا النمو ومظاهره وإتجاهاته ، فقد ذهب عدد من الباحثين القدامى والمعاصرين الى اعتبار ظواهر التحضر والحضرية وإن كانت تمثل تغيرا ثوريا في النمط الشكلي للحياة الاجتماعية ، فإنها لا بد وأن تكون نتاجا لتطورات مجتمعية ، بحيث لا يمكن فصلها عن السياق التاريخي الذي مهّد لها أو دعمها وأنه إذا كانت العملية تحدث وتزداد نموا بمعدلات هائلة في كل أنحاء العالم في الوقت الحاضر ، إلا أنها تختلف في صورتها ومداهها وإتجاهاتها باختلاف الزمان والمكان أيضا . وقد أدى تراكم الدراسات والبحوث في هذا الموضوع الى ظهور تخصصات فرعية في كثير من الحقول المعرفية ، فهناك فرع "علم الاجتماع الحضري" الذي يتخذ من المدينة ومكوناتها ومشكلاتها موضوعا له ، والذي أضحت له مدارس من أهمها : "مدرسة شيكاغو" ومدرسة "فراكفورت" وغيرها من المدارس السوسيولوجية المهتمة بالدراسات الحضرية . بينما ظهر كذلك فرع للديموغرافيا تحت مسمى "الديموغرافيا الحضرية" والذي يشغل متخصصوه بقضايا السكان الحضريين وتفاعلهم مع الظواهر الديموغرافية تأثيرا وتأثرا ، في حين تعاظمت الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية وتطورت مجالات

الدراسة بها الى أن أصبحت من الملامح الأساسية المميزة للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة ، التي اتجهت نحو دراسة المجتمع الحضري ودراسة البيئة الصناعية ، والمجتمعات المحلية الحديثة مثل المدن الجديدة والمدن الصغيرة لينتج عنها فرع متخصص وهو " الأنثروبولوجيا الحضرية " ، أما الجغرافيا وهي العلم الذي اهتم متخصصوه مبكرا بدراسة المدن وخصائصها ومواقعها ومورفولوجيتها فقد تفرع عنها ، تخصص "جغرافية المدن" الذي تطور بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية لمعالجة المناطق الحضرية المأهولة بالسكان أو ما تسمى بالمدن ، وهناك فرع آخر وهو "الجغرافيا البشرية" التي تهتم خاصة بالعوامل الجغرافية التي تحدد توزيع السكان على البسيطة ، وتصنيفهم وإبراز خصائصهم وفق المناطق التي يتواجدون بها . هذا وبالإضافة الى بعض العلوم التطبيقية التي لها علاقة وثيقة بالمدن وال عمران ، كالمهندسة المعمارية والمهندسة المدنية وعلم تخطيط المدن .

وعليه فإن العلاقة بين السكان والمدينة تطرح نفسها بقوة ضمن حقول البحوث العلمية والمعرفية للمساهمة في اثراء هذا المجال العلمي ومساعدة الفاعلين والمتدخلين لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل السكان وكذا المدينة .

ومن هنا فإنني أرى أنه حان الوقت لاستثمار المعرفة العلمية للنهوض بالمجتمع والمساهمة في حل مشاكله خاصة وأن القرن الحادي والعشرين مرشح ليكون قرنا حضريا بامتياز ، وعبره سيتواصل وبقوة دفن بقية سكان الأرياف بمقبرة المدن ، وأن المدن ستعرف تطورات هائلة من حيث أحجامها وأشكالها ومضامينها خلال هذا القرن ، الذي لا مكانة فيه لمن لا رصيد له من المعرفة والعلوم ، ولا عزاء لمن تخلف عن هذا الموكب ، فالقوة الآن هي قوة العلم والمعرفة وستزداد طغيانا في المستقبل .

وهكذا فقد جاءت دراسات هذه مهندسة بنائية منسجمة مع طبيعة الموضوع ، الذي يمثل فيه متغيري السكان والمدينة طرفاه الأساسيين ، إذ تضمنت جزئين رئيسيين يتناول الأول منها قضايا السكان والتحضر في العالم ، في حين حُصص الجزء الثاني لتناول العلاقة بين السكان والمدن في الجزائر ، وعليه فقد ضم الجزء الأول ستة فصول بالإضافة الى الفصل الأول الذي خصص - كما جرت العادة - للمقاربة المنهجية التي حوت على العناصر الأساسية للبناء المنهجي للدراسة .

ويعالج الفصل الثاني قضية الفروق الريفية - الحضرية في التراث السوسيولوجي متبعا أسلوبا تاريخيا ، يبدأ من نظرية ابن خلدون التي تم استخلاصها من خلال قراءة مؤلفه "المقدمة" ، كما يتضمن هذا الفصل عرضا لأهم النظريات التي عالجت مسألة الفروق الريفية - الحضرية مروراً بفكرة الثنائيات ، واستخدام المحك الواحد ،

واستخدام المحكات المتعددة ، ثم فكرة المتصل الريفي الحضري ، ونظرية جوبرج منها الفصل بتقييم لكل هذه المداخل النظرية ومحاولا بناء نموذج نظري يمكننا من الاقتراب الأحسن من موضوع الدراسة .

ويتناول الفصل الثالث قصة المدن الأولى والقديمة من حيث تاريخها ونشأتها وخصائصها وسيورتها من خلال عرض تاريخي جعلني أعيش شبه رحلة سياحية ممتعة للمدن القديمة ، لأستكشف كيف ومتى وأين نشأت ؟ وما هي العوامل الراجحة التي تسببت في ظهورها ، وما علاقتها بالسكان وزيادتهم ؟.

وقد خصصنا الفصل الرابع لمعالجة مسألة سكان العالم وقصة وجودهم ونموهم وانتشارهم وتحضرهم ، بأسلوب مختلف عما عهدناه في الدراسات الديموغرافية ، بحيث تعرضت لقصة ظهور الجنس البشري على سطح كوكبنا كما أوردته الكتب والنصوص الدينية ، وكذلك الرواية التي أوردتها بعض المتخصصين في علم الأناسة الحديث ، لانتقل الى الحديث عن السكان بشكل كمي منذ وجودهم الى الآن مستشرفا آفاق نموهم الى غاية نهاية القرن الحالي في علاقتهم مع المكان وخصائصه ، ولا سيما العلاقة بين نمو السكان وأثره على نشأة المدن وتطورها وتضخمها أي النمو الحضري الذي يشهده العالم حاليا ومستقبلا ، مع النقد والتقييم اللازمين حين تدعو الحاجة لذلك . منها حديثي بتوقع أن المدن ستكون مقبرة للأرياف تماما كما حصل للبادية .

ثم تأتي الفصول الخامس والسادس والسابع موضحة ومبيّنة لأثر النمو السكاني الهائل الذي عرفته البشرية ، وخاصة خلال القرون الأخيرة وأثره في تسارع وتيرة ظهور المدن وانتشار النمط الحضري عبر كل قارات العالم ، متبعا أسلوب الأمم المتحدة في تقسيم العالم الى مناطق جغرافية محددة ، بادئا بالمنطقة الجغرافية التي عرفت انبثاق المدن الأولى والتي كانت مسرحا لظهور نمط الحياة الحضرية ، أي تلك المنطقة التي شهدت "الثورة الحضرية" الأولى في التاريخ البشري ، ونعني بها منطقة الشرق الأوسط ، ثم المنطقة القريبة منها والتي تأثرت بها سريعا وهي منطقة قارة افريقيا ، بينما تضمن الفصل السادس الحديث عن سكان ومدن آسيا وأوروبا ، بينما جاء الفصل السابع مختتما للجزء الأول ومخصصا لسكان ومدن قارتي أمريكا وأوقيانوسيا . في هذه الفصول الثلاثة تم انتهاج الأسلوب التاريخي في تتبع الظاهرة الحضرية وسيورتها منذ نشأتها وكيف تأثرت المدن في أعدادها وأحجامها وانتشارها عبر قارات كوكبنا بالزيادة السكانية ، وكيف ظهرت أنماطا جديدة للمدن من حيث الأحجام والأشكال والمكونات عبر كل قارات العالم .

الجزء الثاني الذي تناولنا فيه بالدراسة والبحث حالة الجزائر ، كنموذج ثري عرفت من خلاله الجزائر تاريخا حافلا للسكان وكذلك للمدن ، حيث يرجع وجود السكان الى عهد العصر الحجري القديم كما

تثبتته الحفريات التي تم انجازها بالبلاد ، وكذلك عرفت البلاد المراكز الحضرية الأولى مبكرا مع الفينيقيين الذين جاؤوا للمنطقة في بداية الألف الأولى قبل الميلاد .

وبنفس الأسلوب المتبع في الجزء الأول تم التطرق الى النمو السكاني وعلاقته بالمدن وتطورها في الجزائر ضمن الجزء الثاني الذي حوى على خمسة فصول ، مستهلين الفصل الثامن بالحديث عن أصل السكان ومكوناتهم والتطورات التي طرأت عليهم عبر التاريخ بطريقة كرونولوجية منذ القديم الى اليوم . وبأسلوب غير مألوف -كما اعتاده الباحثين في علم السكان- فإني حاولت تسليط الأضواء على أصول وجذور سكان الجزائر والشمال الافريقي ، والعناصر المكونة لهم الى غاية الآن ، لأتطرق بالدراسة والتحليل الكمي لهؤلاء السكان . بعدها جاء الفصل التاسع لتناول نشأة المدن وتطوراتها عبر الحضارات والعهود التاريخية المختلفة التي مرّت بها بلاد الشمال الافريقي عامة والجزائر خاصة ، خلال الفترتين التاريخيتين القديمة والوسيطة ، مُنقّبا وباحثا عن كل معلومة يمكنها أن تفيدنا في إعطاء تقديرات عددية لسكان الجزائر في القديم .

بينما جاء الفصل العاشر ليتناول بالحديث السكان والمدن بالجزائر الحديثة ، والتي تمثلها الحقتين التاريخيتين العثمانية والفرنسية ، هذه الفترة التي تبلور فيها ظهور الجزائر كبلد متميز عن بقية بلدان الشمال الافريقي من جهة بحدودها الجغرافية الحالية تقريبا لتستكمل في الفترة الاحتلالية الفرنسية لاحقا ، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة كذلك تطورات وتغيرات ديموغرافية وحضرية هائلة ، رافقتها بداية ظهور المعطيات والبيانات الأولية الخاصة بالسكان والحواضر ذات الموثوقية النسبية .

وأخيرا جاء الفصل الحادي عشر والثاني عشر ليتناولوا بالدراسة والتحليل والتقييم والنقد عند اللزوم ، حالة ووضعية المدن والتهيئة العمرانية والحضرية في الجزائر المستقلة ، التي شهدت تغيرات وتحولات هائلة وغير مسبوقة خلال تاريخها الطويل ، حيث عرفت زيادة سكانية سريعة بدخولها مرحلة التحول الديموغرافي المتسمة بظاهرة "الانفجار الديموغرافي" الأمر الذي نجم عنه تحولات حضرية ونمو حضري سريع جدا فاق كل التوقعات . وأن هذه القضايا الديموغرافية والحضرية مرشحة للتفاقم والتغير والتطور أكثر في قابل السنون والعقود .

الفصل الأول

المقاربة المنهجية

1- أسباب اختيار الموضوع :

في الحقيقة هناك أسباب عديدة تلك التي دفعتني لاختيار موضوع " العلاقة بين النمو الديموغرافي ونشأة المدن وتطورها" الموضوعية منها والذاتية ، وان كنت سأذكر هنا بعض الأسباب والعوامل الموضوعية :

لعل من الأسباب التي حملتني على اختيار موضوع هذه الدراسة ضمن حقل الدراسات المتعلقة بقضايا السكان من جهة والمدن من جهة أخرى ، اختصاصي العلمي في الدراسات الديموغرافية وما يرتبط بها من قضايا متعددة تخص السكان ولاسيما من حيث :

أ - بروز ظاهرة النمو الديموغرافي السريع في بلاد العالم الثالث بعد نيلها استقلالها عن الدول الأوروبية الاستعمارية ، وذلك مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، وما انجر عن ذلك من مشاكل اجتماعية واقتصادية كان فضاء المدن مسرحا لها .

ب - الدارس المتخصص في الديموغرافية يلاحظ أن التحولات الديموغرافية (الانتقال الديموغرافي) حدثت بمرافقة ظاهرة المدن وتطوراتها ، وأن الزيادة السكانية الناتجة عن التغيرات والتطورات التي مست كل الظواهر الديموغرافية ، ونعني بها الولادات (الخصوبة) ، والوفيات ، و النمو السكاني، و الهجرة ، كلها حدثت في أحضان المدينة ، ولولا ظهور المدينة لما وصلت البشرية لما وصلت إليه في رقيها وتطورها الراهن.

ج - معظم الدراسات والأبحاث العلمية وفي مختلف الاختصاصات الأكاديمية والتي تناولت بالدراسة والتحليل موضوعي السكان والمدينة كل على حده ، ودون البحث في العلاقات التي تربط بين الموضوعين ، حيث وبعد بحث عميق لم أعثر على أية دراسة أو بحث يتناول بالدراسة مثل هذا الموضوع ، ولذلك قررت أن أخوض غمار هذا البحث متوخيا تسليط الأضواء على العلاقة التي تربط بين النمو السكاني ونشأة المدن منذ ظهورها قبل آلاف السنين الى يومنا هذا . بمعنى تناول العلاقة بين ظاهرتي التحول الديموغرافي من جهة والتحول الحضري من جهة ثانية .

د - الاهتمام المتزايد بقضايا السكان وكذلك قضايا المدينة من أطراف عديدة ، سياسية واجتماعية واقتصادية وعلى مستويات شتى ، حيث أصبحت هناك منظمات وهيئات دولية وإقليمية ووطنية وغيرها ، تولي اهتماماتها لسكان المدن والنمو الحضري ، باعتبار المدن أصبحت تستقطب نسبة مرتفعة من السكان ومرشحة للتزايد والنمو مع مر الأيام لضم مجمل السكان في العالم .

هـ - وأخيرا دخول الجزائر في منحى تصاعدي وبشكل عشوائي في نمو حضري سريع وغير مخطط يفوق في معدلاته النمو السكاني ، أصبح يشكل مصدرا للمشاكل والقلق على مستويات مختلفة ، يدفع بأهل الاختصاص الى بذل مزيد من البحث والتحليل للمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة .

هذه أهم الأسباب التي دفعتني الى التطرق للموضوع من أجل تقديم مساهمتي العلمية للمساعدة في فهم هذه الظواهر وإيجاد الحلول الممكنة لها.

2- أهمية الموضوع :

يعتبر العلامة والمؤرخ الكبير ابن خلدون أول من أثار الموضوع في متن مؤلفه الموسوم "المقدمة" ، بتطرقه الى سكان المدن مقابل سكان البوادي ولفت النظر لخاصية الجذب التي تميز المدن اتجاه السكان البدو بقوله : "... ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري اليها ، وينتهي بسعيه الى مقترحه منها . ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج الى الدعة ، وأمكن نفسه الى قياد المدينة " ، "وأنا اذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه" ، وعن سكان البادية يقول : "أنه اذا وجد واحد منهم السبيل الى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه"¹ .

أما في الوقت الراهن فقد أخذ الموضوع اهتماما رائدا على كل المستويات كما سيأتي بيانه بإيجاز شديد :

- عرف القرن العشرين انفجارا معرفيا هائلا في موضوع السكان من جهة ، حيث بمجرد ظهور منظمة الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية أنشأت سنة 1947 " لجنة السكان " لتتطور هذه اللجنة فيما بعد لتصير "صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية " ثم تستقر أخيرا عند تسمية "صندوق الأمم المتحدة للسكان" ، والذي يقوم بمهام كبيرة في مجال السكان وانشغالهم بما في ذلك فرعه الخاص بانجاز الدراسات والأبحاث .

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1982 ، ص ، ص ، 214 - 219 .

- ومن ناحية الاهتمام بالمجال الحضري وتطوراته ، فقد شهد حقل الدراسات ثورة معرفية وذلك منذ ظهور " مدرسة شيكاغو" في بداية القرن العشرين ، شاملا تخصصات علمية عديدة .

. تنظيم مؤتمرات وملتقيات علمية في كثير من الجامعات والمراكز البحثية وكذلك من طرف المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ، في كل دول العالم تقريبا . والتي تتناول قضايا السكان وكذلك قضايا المدن والمشاكل الحضرية .

- كذلك تتجلى أهمية الموضوع من خلال اللائحة التي أصدرها علماء مختصين بالدراسات الاستشرافية (المستقبلية) ، والمتضمنة أهم عشر مشكلات كبرى التي سيواجهها العالم في القرن الحالي من ضمنها : الانفجار السكاني وأزمة الغذاء ، اتساع المدن واختناق المواصلات ، بالإضافة الى زيادة انفجار المعلومات ، تهديد الانسان الآلي والأوتوماتيكية ، واستغلال الفضاء ، وتلوث البيئة ، والتخلف في تعليم العصر ، الموارد الطبيعية والطاقة ، وتأثير العلوم والتكنولوجيا في الانسان والمجتمع ، وأخيرا مستقبل الكوارث العالمية ¹ .

- كما تتضح أهمية الموضوع على المستوى الوطني من خلال "المشروع التمهيدي للبرنامج الوطني للبحث حول السكان والمجتمع" الصادر عن " مديرية البحث بين القطاعات" التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1997 ، حيث جاء ومباشرة بعد المقدمة محورا بحثيا من بين المحاور المقترحة يتناول "المدينة والمجال الحضري" يتضمن عدة مواضيع تخص المدينة وعلاقتها بقضايا العصر ، مثل "التمدينية والحضرية" و"الثقافات والممارسات الثقافية في الوسط الحضري" و"مصير التقاليد المدينية" و"المدينة وديناميكية المجال الحضري" و"نمو المدن واستعمال المجال الحضري" و"كيفيات وأشكال امتلاك المجال الحضري" وغيرها من المواضيع المقترحة ، ومحورا آخر يخص "السكان والحركات السكانية" ، ويقترح مواضيع مثل "الترحال والاستقرار" و"الهجرات بين المناطق" و"النزوح الريفي والتحضر" و" الحراك داخل المناطق الحضرية" وغيرها من المواضيع في هذا السياق².

¹ - وو بن ، الصينيون المعاصرون : التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي ، ترجمة : عبد العزيز حمدي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 ، الجزء الأول ، ص ، 192 .

² - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المشروع التمهيدي للبرنامج الوطني للبحث حول السكان والمجتمع ، ترجمة : معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1998 ، ص ، ص ، 07-13 .

- ولأهمية موضوعي السكان والمدينة فقد خصصت منظمة الأمم المتحدة وكثير من الدول أياما خاصة للاحتفاء بالسكان وكذا بالمدينة منها اليوم العالمي للسكان الموافق ليوم 11 جويلية من كل سنة الذي أعلنته المنظمة سنة 1974 هذه السنة التي أعلنت "السنة الدولية للسكان" . وكذلك صدور القرار الأممي رقم 68 / 239 في 27 ديسمبر 2013 الداعي الى اعتبار يوم 31 أكتوبر من كل سنة "اليوم العالمي للمدن" من أجل :

- نشر الحضرية على مستوى العالم .

- الدفع نحو المزيد من التعاون بين البلدان في المجال الحضري .

- استغلال الفرص المتاحة والتصدي للتحديات الحضرية .

- وأخيرا المساهمة في التنمية الحضرية في كل أنحاء العالم .

وقد اختارت الأمم المتحدة للاحتفال باليوم العالمي للمدن لسنة 2018 شعار "مدن مستدامة ومرنة". وهناك كذلك يوم المدينة العربية الموافق ل 15 مارس من كل سنة ، تنظمه وتحتفي به الدول العربية العضوة في منظمة المدن العربية ، بينما يمثل يوم العشرين من شهر فبراير من كل سنة اليوم الوطني للمدينة بالجزائر .

كذلك تجدر الاشارة الى المنتديات والتنظيمات الدولية والاقليمية والقومية التي تهتم بالمدن مثل : "المنتدى الدولي للمدن العتيقة" ، و "التنظيم الدولي للمستوطنات البشرية" و "المنتدى الحضري العالمي" وغيرها .

وهناك عدد من الدول اعتمدت يوما خاصا للاحتفال بالمدينة كروسيا التي اختارت اليوم العاشر من سبتمبر من كل سنة يوما للمدينة .

هذا الى جانب انشاء كل الدول هيئات أو مؤسسات احصائية تختص بالسكان من حيث تعدادهم وتتبع التغيرات التي تطرأ عليهم من نواحي الحجم والبناء والتوزيع ، كما نجد في كثير من الدول وزارات للمدينة أو هيئات تختص بشؤون المدينة وإدارتها .

3- الاشكالية :

العلاقة بين السكان والمدينة قديمة في تاريخ البشرية وتعود الى عدة آلاف من السنين أي الى العصر الحجري الحديث ، وقبل ذلك كانت الحياة الانسانية ومنذ أن وجد الانسان متأرجحة بين الحركة والاستقرار ، متأثرة بمملكة الحيوان التي كانت طليقة الحركة ، ومملكة النبات التي كانت عديمة الحركة نسبيا .

وإننا لنجد الانسان في مختلف أطوار الحياة يضحي بحرية التنقل في سبيل الأمان ، أو على النقيض يترك الاستقرار في سبيل المغامرة ، وعلى حد رأي "كارل أوساور" لعل الميل الغريزي لحفظ أو تخزين القوت والاستقرار كان في ذاته صفة أصيلة في الانسان¹ .

إن ميل الانسان وجنوحه نحو الاستقرار أدى به الى إيجاد أنماط من الحياة الجماعية في كنف تجمعات بشرية أخذت عبر التاريخ أشكالا مختلفة مما يمكن أن نطلق عليها وصف "المدن" حيث ظهرت أنواعا منها عبر مختلف العصور ، ولم تعد المدن حالة عابرة في مسيرة التطور الحضاري للبشر ، بقدر ما فرضت ذاتها كنمط حياة متميز يعبر عن قدرات الانسان في تعامله مع البيئة الطبيعية التي وجد نفسه في أحضانها ، ومن ثمّ أستطاع أن يدخل عليها تغييرات وتحويرات ليحوّلها الى كيان معظم مكوناته وعناصره من إبداعه وصنعه ، ولم يكن ذلك متيسر إلا بوجود عدد معتبر من السكان يعيشون في مستوطنات مستقرة ، لتتطور عبر الزمن وتصبح موئل لملايير البشر .

ومن جهة أخرى تظهر معطيات الديموغرافية التاريخية بأن النمو السكاني تميز بالبطء الشديد على مدى آلاف من السنين ، وذلك بسبب التطور الضعيف للقوى المنتجة وخضوع الانسان المفرط للطبيعة في بدايات التاريخ ، وخلال العصور القديمة والعصر الوسيط كانت نسبة الولادات تقترب في كل مكان من مستوياتها العليا ، بينما كانت معدلات الوفيات مرتفعة هي كذلك بسبب ظروف الحياة غير الصحية ، مما يؤدي الى تدني مستوى الأمل في الحياة ، ولذا كانت معدلات الزيادة السكانية تتميز بالبطء الشديد ،

¹ - لويس ممفورد ، المدينة على مر العصور ، أصلها وتطورها ومستقبلها ، ترجمة : ابراهيم نصحي ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1964، الجزء

الأول ، ص ، 07.

وذلك راجع لطبيعة نمط الحياة الذي كان سائدا آنذاك . فحسب أحد المختصين يرجع في تقديراته لسكان العالم الى حوالي مليون سنة قبل الميلاد ، وخلال 990.000 سنة (أي حوالي 99 % من تاريخ البشرية) كان معدل الزيادة السنوية للسكان في حدود 15 نسمة لكل مليون نسمة ، ليصل العدد الى حوالي 08 مليون نسمة بحلول سنة 8000 ق ، م . ويعزى البطء الشديد للنمو السكاني خلال هذه الفترة الى نمط الحياة البدائية والتي تعتمد على إلتقاط وقطف الثمار وخضوع الانسان الشديد للطبيعة ، ليقفز العدد فيما بعد الى 300 مليون نسمة مع ميلاد المسيح - عليه السلام - هذه الزيادة تمثل متوسط معدل سنوي يساوي 360 نسمة لكل مليون نسمة ، بمعنى أنها تمثل 0.36 لكل 1000 نسمة¹ . وهنا بدأ الانسان يتحرر شيئا فشيئا عن الطبيعة وبدأ يكتشف بعض الأدوات التي تساعده في حياته ، واستطاع الإنسان أن يكتشف النار ويستخدم الحجارة والخشب وأن يستأنس الحيوانات ويكتشف الدورة الزراعية وغيرها من التطورات الحاصلة أثناء هذه الفترة .

ومن ميلاد المسيح الى غاية 1750 شهدت الزيادة السكانية حوالي 500 مليون نسمة ليصل حجم السكان الكلي الى 800 مليون نسمة في المتوسط ، أي بمتوسط معدل زيادة سنوي يصل الى 0,56 في الألف خلال هذه الفترة ، بينما شهد المعدل السنوي لنمو سكان العالم في الفترة ما بين 1750 الى 1800 ما قيمته 4.4 في الألف ليصل بذلك حجم السكان الى حوالي مليار نسمة . وبعد نصف قرن من ذلك ، أي في سنة 1850 بلغ عدد سكان العالم 1.3 مليار نسمة بزيادة صافية قدرها حوالي 300 مليون نسمة وبمتوسط معدل سنوي يساوي 5.2 في الألف ، وبحلول القرن العشرين وفي سنة 1900 قفز عدد سكان العالم الى 1.7 مليار نسمة ، بمتوسط معدل سنوي يصل الى 5.4 في الألف² . ليصل أخيرا وفي سنة 2018 الى أكثر من 11.6 مليار نسمة .

وبظهور المستوطنات البشرية الأولى في العصر الحجري الحديث ، والتي أطلق عليها فيما بعد اسم "المدن" عرفت المركبات الديموغرافية بعض الحركية الايجابية نحو التحسن نسبيا وإن بقيت تميّزها البطء في الزيادة السكانية الى غاية القرون الأخيرة ، حيث تطورت المدن في أشكالها وأحجامها ومكوناتها وفي مورفولوجيتها ، متأثرة بظهور حركة التصنيع ، التي إنبثق عنها المدن الصناعية بأوروبا ، و في كنف

¹ - Ansley J , Coale , **The History of The Human Population** , In **The Human Population** , W , H ,Freeman And Company , San Francisco , USA , 1974 , p , 17 .

² -Ibid , p , 17 .

وأحضان المدينة الصناعية شهدت وتائر النمو السكاني تسارعا وتحولا غير مسبوق ، إذ ولأول مرة في التاريخ البشري برزت ظاهرة "الانفجار السكاني" خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بأوروبا ، بسبب بقاء معدلات الولادات مرتفعة وانخفاض معدلات الوفيات الى أدنى المستويات وتمدد الأمل في الحياة الى مستويات أعلى ، مما سمح بتراكم أكبر عدد ممكن من السكان في وقت واحد .

وفي هذه الأثناء شهدت المدن والمراكز الحضرية نموا هائلا من حيث الحجم والعدد ، إذ انتقلت نسبة سكان العالم المقيمين بالمدن من حوالي 29.6 % سنة 1950 الى 53.3 % ثم 55.3 % خلال سنتي 2000 و2018 ، على أن تقفز هذه النسبة الى حوالي 68.4 % بحلول سنة 2050 كما هو متوقع لها ¹ .

ويعزى هذا النمو الحضري الهائل الى عوامل عديدة فعلى المستوى الاقتصادي تراجعت الزراعة من الصف الأول الى الصف الثاني خلف الصناعة ، وتوسعت حركة التصنيع الى مناطق كثيرة كانت ذات طابع زراعي ريفي لتتحول الى مناطق حضرية كثيفة السكان ، لتصبح كقطب المغناطيس تجذب نحوها السكان من المناطق المجاورة ، وبذلك تدعمت ظاهرة الهجرة (النزوح الريفي) من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية بحثا عن فرص أفضل للعيش ، الى جانب النمو الطبيعي المرتفع لسكان المدن ، كل هذا أدى الى انفجار حضري فاق في معدلاته النمو السكان الطبيعي العام .

الوضع هذا لم يقتصر على بلاد أوروبا والبلدان الشبيهة بها خارج أوروبا ، بل امتد الى بقية كل بلدان العالم خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكنت دول العالم الثالث من نيل استقلالها وما عرفته من تحولات ديموغرافية وحضرية سريعة مستفيدة مما وفرته لها التجربة الأوروبية من تجهيزات وامكانيات عديدة خاصة منها الصحية .

وإزاء الأوضاع المستجدة في العالم والتي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين والى الآن ، من زيادة سكانية غير مسبوقة في تاريخ البشرية وهي مرشحة أكثر للارتفاع مستقبلا ، ما أدى الى بروز ظاهرة الانفجار الحضري والذي تمثل المدن الضخمة أحد مظاهره البارزة ، ومنها ظهور مدن عملاقة كبيرة الحجم فاق في بعضها حجم السكان العشرة مليون وحتى العشرين مليون نسمة . وقد أحصى برنامج الأمم

¹ - www.population.un.org/wup

المتحدة للمستوطنات البشرية سنة 2000 أكثر من 100 مدينة في العالم يزيد عدد سكانها عن ثلاثة ملايين نسمة .

وفي هذا السياق يندرج موضوع دراستي والذي ينطلق من تساؤلات لعل أهمها ما علاقة السكان بالمدن ، بمعنى هل الزيادة السكانية والتغيرات الديموغرافية كانت العامل الرئيس قديما في ظهور التجمعات العمرانية والمستوطنات البشرية الأولى وتحول الأرياف ونمط الحياة بها الى نمط جديد عرف فيما بعد بنمط الحياة الحضرية ؟ ولماذا لم تستطع المناطق الريفية والزراعية استيعاب مزيد من السكان لتدفع بهم نحو المناطق الحضرية ؟ وما هي طبيعة التغيرات التي حدثت أثناء عملية الانتقال من حالة الريف الى حالة المدينة ؟ أي هل التغيرات مست السكان باكتسابهم خصائص وصفات جديدة ومستحدثة تميزهم عن غيرهم من سكان الأرياف ، أم طالت المكان وإلباسه حلة جديدة غير تلك الموجودة بالريف ، أم مست السكان والمكان معا ؟ .

ومن المؤكد أن العلاقة بين السكان والمدينة لا تسير باتجاه واحد ، ففي البداية تكون المدينة بمثابة الحاضنة للسكان ونموهم الطبيعي وغير الطبيعي ، أي أن جل التغيرات الكبرى التي مست الظواهر الحيوية الديموغرافية (الخصوبة والوفيات والهجرة) تمت ضمن أحضان المدينة . ثم بعد مدة زمنية قد تطول أو تقصر تصبح المدينة متأثرة بالنمو السكاني ، فيؤدي ذلك الى تضخيم المدن وانتشارها وبروز ظاهرة "الانفجار الحضري" ، معنى هذا الى أي مدى يكون السكان متغيرا مستقلا والمدينة متغيرا تابعا ؟ بمعنى كيف يؤدي النمو السكاني الى النمو الحضري بظهور المدن وانتشارها وتضخمها بمرور الزمن ؟ .

وإلى جانب هذه التساؤلات الرئيسة نجد أنفسنا مضطرين لطرح بعض الأسئلة الجزئية التكميلية المتعلقة بالمدينة من قبيل ما هي المدينة ؟ وكيف ظهرت للوجود ومتى وأين كان ذلك أولا ؟ وكيف انتشرت عبر قارات العالم ؟ وما هي العوامل المتسببة في ذلك ؟ وما وظائفها وكيف تطورت عبر التاريخ لتصل الى ما وصلت إليه الآن ، وما مستقبلها ؟ .

وباعتبار الجزائر وعلى غرار كافة بلدان العالم الثالث ، بلد يعيش هذه الظواهر وبشكل قوي ، سواء من حيث النمو السكاني المرتفع أو ما ينتج عنه من نمو حضري سريع تعكسه وتيرة انتشار المدن وتضخمها وبأشكال متعددة المخططة والتلقائية والعشوائية ، والتي استعصت عن إيجاد الحلول الملائمة لها والتحكم في اتجاهاتها .

ولإبراز أهمية الظاهرة الحضرية المرافقة للزيادة السكانية بالجزائر ، يكفي أن نشير الى بعض المعطيات الاحصائية ، ومنها أن نسبة الإقامة بالمدن كانت تمثل 25 % غداة الاستقلال ضمن 46 تجمعاً حضرياً يقيم بها حوالي 2.5 مليون نسمة ، لتقفز الى 31.4 % سنة 1966 بتعداد سكاني يناهز حوالي 3.77 مليون نسمة تضمهم 95 مدينة ، انتقلت نسبة الحضر في سنة 2008 الى 65.94 % بتعداد سكاني يصل الى حوالي 22.5 مليون نسمة يقطنون في 751 مدينة¹ . علماً أن نسبة الحضرية في الجزائر قد بلغت عند منتصف سنة 2018 نسبة 72.6 % باجمالي سكان يناهز 30.5 مليون نسمة² . مما يعني أن عدد سكان المدن قد تضاعف بحوالي 12 مرة خلال الفترة (1962-2018) بالمقابل لم يتضاعف حجم السكان الاجمالي سوى أربع مرات فقط .

وفي هذا السياق سنحاول التطرق للحالة الجزائرية من حيث الوضعية السكانية وما شهدته من تحولات وتغيرات عبر الزمن وفي مختلف العهود ، وكذا التعرض لظهور المدن ونشأتها وكيف تطورت وانتشرت عبر ربوع البلاد ، وما العلاقة التي تربط بين السكان من جهة والمدن من جهة أخرى ؟ بمعنى كيف أدى النمو السكاني المرتفع الى النمو الحضري الهائل والى تضخم المدن وانتشارها بالجزائر ؟ هل تضخم المدن يرجع الى الزيادة الطبيعية لسكان المدن فقط ؟ أم هل يعزى ذلك لأسباب وعوامل جعلت المدن وسائر المراكز الحضرية ذات جاذبية مميزة تجعلها مقصداً لسكان المناطق المجاورة ؟ أم يرجع ذلك لأسباب وعوامل موجودة بالأرياف تجعلها غير مرغوبة وغير مفضلة لدى السكان للعيش والاقامة بها ؟ أم أن المسألة تعود لتضافر العوامل والأسباب الجاذبة والطاردة معا ، فيجعل من المدن موئلاً للسكان ؟ أم أن الكثافة السكانية في القرى والأرياف المُنشئة لتجمعات سكانية غير تقليدية التي تصاحبها تغيرات في خصائص السكان تحوّلها الى مناطق حضرية ؟ .

¹ - ONS , **Armature Urbaine** , 5e RGPH -2008 - , 2011 , Alger , p , p , 82 , 83 , 86 .

² - www.population.un.org/wup

4 - الفرضيات :

4 - 1 - الفرضية الأساسية :

- ارتفاع معدلات النمو السكاني عبر الزمن يؤدي الى نشأة المدن وتطورها وتضخمها . (بمعنى الانفجار الديموغرافي يؤدي الى الانفجار الحضري) .

4- 2 - الفرضيات الجزئية :

- أ - الزيادة الطبيعية للسكان في المناطق الحضرية تزيد من عدد السكان المقيمين بالمدن وتؤدي الى تضخم المدن .
- ب - النمو السكاني بالريف وعجز المناطق الريفية عن استيعابه يدفع بمزيد من السكان نحو المدن ما يجعلها تتضخم .
- ج - الكثافة السكانية بالأرياف الناتجة عن المستويات العليا للنمو السكاني تحوّل بعض المناطق الريفية الى مناطق حضرية ومدن جديدة .
- د - جاذبية نمط الحياة الحضرية بالمدن يزيد من تطلّع سكان الأرياف للعيش بها ما يجعل المدن تتضخم وتكبر .

5- المنهج المتبع وأدوات جمع البيانات :

من المسلّم به في المنهجية ، أن طبيعة الموضوع المقترح للدراسة هي من تحدّد بل وتفرض علينا طبيعة المنهجية الواجب اتباعها بغرض تحقيق الوصول لأهداف البحث المحددة .

وبجانب هذا فإن طبيعة الظواهر الاجتماعية والديموغرافية ، تفرض على الباحث استخدام عدد من الطرق والأساليب والتقنيات والأدوات ، التي تشكل في النهاية منهج البحث المراد توظيفه ، أين لا يكتفي الباحث بسرد المعلومات وتنظيمها ، بل يتعمق فيها بواسطة الوصف والتحليل العلمي السوسيولوجي لإجلاء الحقائق والوقوف على الأسباب والعوامل التي تنتج الظاهرة أو الظواهر موضوع الدراسة .

وتعتبر مناهج البحث من الطرق والأساليب الهامة التي تؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم - بصفة عامة - ويتمكن الباحث من خلالها استخدام مجموعة من القواعد تتحكم في تحديد عمليات العقل وتوجيهه وسيره من أجل الوصول الى نتيجة ايجابية ومعلومة . كما يمكن القول أن المناهج تعتبر خطة الباحث ، والتي يرسمها ويضعها للسير بمقتضاها للوصول الى ايجاد حل لمشكلة بحثه سواء في جمع البيانات الاحصائية أم التاريخية أم الأثنوجرافية أم الميدانية .

ولما سبق ذكره ، فإنني حاولت الاستفادة قدر الامكان وذلك باستخدام كل المناهج والطرق والأساليب والتقنيات التي لها صلة بطبيعة الدراسة والبحث ، تلك التي تشكل نقطة التقاء ما بين طرق وأساليب البحث الاجتماعي ونظيرتها في حقل الأبحاث والدراسات السكانية ، غير أن درجة الاستفادة من مختلف هذه الأساليب والطرق البحثية تتفاوت من طريقة لأخرى ومن تقنية لأخرى ، ومن أهم المناهج والتقنيات التي تم استخدامها في سياق انجاز البحث والتي لها صلة بموضوع الدراسة وتخدمه هي :

5-1- المنهج الوصفي :

يستعمل المنهج الوصفي في الدراسات الوصفية ، والتي عرفها "سكيتس " بأنها : "الدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة وبوضع جماعة من الناس ، أو عدد من الأشياء ، أو مجموعة من الظروف ، أو فصيلة من الأحداث ، أو نظام فكري ، أو أي نوع آخر من الظواهر التي يمكن أن يرغب الشخص في دراستها"¹ .

والبحوث الوصفية تلك التي تركز على رصد الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في واقعها وسياقها بقصد الاجابة على السؤال الذي يبدأ بكلمة الاستفهام كيف ؟ .

وفي هذا الصدد فقد قمت بجمع البيانات و المعطيات الكيفية والكمية التي تتعلق بموضوع الدراسة ، ولا سيما المعطيات الكمية التي تبرز تطور الظاهرة السكانية سواء في العالم كافة أو في الجزائر خاصة مُركزا على الاحصائيات التي يصدرها "قسم السكان التابع لمنظمة الأمم المتحدة" بخصوص دول العالم ومناطقه المختلفة، بينما اعتمدت كثيرا على الاحصائيات والبيانات المختلفة التي يصدرها "الديوان الوطني للاحصائيات" فيما يخص الجزائر. من جهة أخرى تم الاعتماد على المراجع التاريخية مثل "تاريخ العلامة ابن

¹ - عمر محمد التومي الشيباني ، مناهج البحث الاجتماعي ، المنشأة الشعبية ، ليبيا ، 1971 ، ص ، 113 .

خلدون " وغيره الواردة في متن الدراسة لجمع الحقائق والمعطيات بشأن المدن والحياة الحضرية بالجزائر وكيف تطورت بمرور الزمن . كل ذلك من أجل التوصيف الكمي والنوعي للظاهرة السكانية وتطوراتها بالتزامن مع الظاهرة الحضرية سواء على مستوى العالم كما على مستوى الجزائر بالخصوص .

5-2- المسح الاجتماعي :

تستعمل الدراسات السكانية طرق المسح الاجتماعي في التوصل الى المعطيات السكانية اللازمة لتحقيق الأهداف المتوخاة من الدراسة وإجراء التحليل الاجتماعي لها .

والواقع أن التعداد الشامل أو بالعينة ، واللذان يعتبران من المصادر الهامة للبيانات في حقل الدراسات والبحوث الديموغرافية ، يستعمل فيهما الى حد كبير اجراءات المسح الاجتماعي ، وقد أخذ أسلوب اجراء التعداد عن المسح الاجتماعي كطريقة في البحث الاجتماعي الشيء الكثير .

ويعرف "موزر" المسح الاجتماعي بأنه : "يتناول دراسة الخصائص الديموغرافية ، والبيئة الاجتماعية ، والأنشطة أو الآراء أو الاتجاهات السائدة في جماعة معينة"¹ .

والهدف الرئيس للمسح الاجتماعي هو أن يكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية ، كالسن والنوع ، والمهنة ، والحالة الزوجية ، وتوزيع السكان بين حضر وريف ، وأن يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية وقيم اجتماعية معينة .

وغالبا ما يعتبر المسح الاجتماعي من المناهج الأولية في العلوم الاجتماعية ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالدراسات السكانية ، والسبب في ذلك أن الباحثين والعلماء قد اهتموا بدراسة المجتمعات الحضرية والتباين في توزيع السكان ، وهي موضوعات تتناسب مع منهج المسح الاجتماعي .

كما يناسب المسح الاجتماعي دراسة أي مجال من مجالات الحياة إذا ما كان الباحث يهتم بالناحية الكمية ، أي بمدى توزيع المتغيرات الاجتماعية ، ومن ذلك اجراء الاحصاءات السكانية في معظم دول العالم خلال فترات محددة ، وغالبا ما تكون كل عشر سنوات ، يتم خلالها جمع بيانات عن السن ،

¹ - نفس المرجع ، ص ، 115 .

والمهنة ، ونمط السكن ، ومكان الإقامة ، وحجم الأسرة وغيرها من البيانات التي يريد الباحثون الحصول عليها .

وعليه فلا مفر وهذا ما تقتضيه طبيعة الموضوع من توظيف منهج المسح الاجتماعي ، وذلك بتجميع المعطيات - الكمية خاصة - المتعلقة بموضوع الدراسة ، سواء تلك التي تخص السكان وخصائصهم أو المدن ومميزاتها ، والصادرة عن مختلف الهيئات والمؤسسات الإحصائية الدولية والإقليمية والوطنية ، ومنها على وجه الخصوص البيانات الواردة في الإحصاءات أو التعدادات العامة التي أجريت بالجزائر خلال السنوات (1966 ، 1977 ، 1987 ، 1998 ، 2008) أو تلك المعطيات الإحصائية الدورية والمسوح الديموغرافية التي يصدرها قسم السكان التابع للأمم المتحدة . هذه البيانات التي تشير في كل مرة الى التغيرات الحادثة للسكان من حيث خصائصهم ولا سيما من حيث الحجم والتركيب والتوزيع ومكان الإقامة ، كما تشير الى التغيرات الحضرية والى المدن وأحجامها وأعدادها . الأمر الذي يمكننا من تتبع الظاهرة السكانية والظاهرة الحضرية المصاحبة لها في الزمان والمكان .

5-3- الاستشهاد التاريخي ¹ :

أود هنا أن أوضح بأن كثير من الباحثين في حقول علم الاجتماع والديموغرافية يقعون في خطأ فادح ، لما يذكرون بأنهم استعملوا "المنهج التاريخي" في دراساتهم ، والحقيقة أنهم لم يستعملونه ، ولكنهم يخلطون - دون قصد - في توظيفهم للبيانات والمعطيات التاريخية والمنهج التاريخي ذاته ، ومصدر ذلك أن عددا كبيرا من الباحثين في علم الاجتماع اقتبس من المصادر التاريخية وهي غالبا أعمال المؤرخين وأعمال المشتغلين بالبحث التاريخي ، دون ادراك للفرق بين عمليات التأريخ والبحث التاريخي ، والوقائع التاريخية .

فالمنهج التاريخي هو ذلك المنهج الذي يتبعه المؤرخ في تحقيقه للوقائع والأحداث التاريخية ، ويقوم على اجراءات وقواعد محددة وله تقنيات خاصة في جمع البيانات عن الأحداث والحقائق الماضية ، من فحص ونقد وتمحيص وتحليل للتأكد من صحة الحادثة التاريخية .

¹ - لتفاصيل أكثر أنظر : أ - عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1987 .

ب - محمد سيد أحمد غريب ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1983 .

بينما المقصود بالمنهج التاريخي في الدراسات الاجتماعية والديموغرافية ، يعني استخدام وتوظيف البيانات والمعطيات التاريخية والتي لا يمكن الاستغناء عنها في مثل هذه الدراسات والأبحاث الاجتماعية والديموغرافية ، وذلك للوقوف على الأحداث الإنسانية والظواهر الاجتماعية وتحليلها تحليلًا دقيقًا وعميقًا وفهم العوامل التي تؤثر في تطورها ، أو تطرأ عليها .

إن الدارس للسكان لا يمكنه الاستغناء عن البيانات والمعلومات التاريخية حول السكان في الماضي ، وهذا يمثل موضوع "الديموغرافية التاريخية" التي تعني بالبيانات التاريخية للسكان في الماضي والموجودة في بطون المؤلفات والمصنفات التاريخية ، هذه البيانات التي تؤهل الباحث في السكان وتمكّنه من التعرف على التغيرات والتطورات التي حدثت في الماضي وربطها بالحاضر من أجل فهم وتحليل الظاهرة السكانية .

ونفس الشيء يقال عن تاريخ المدن ، فلا يمكن أن نتعرف على واقع المدن في الوقت الراهن دون الرجوع للبيانات التاريخية ، المتوفرة في المؤلفات والدراسات التاريخية المتعلقة بمقومات نشأة المدن وتطورها عبر الزمن ، هذه البيانات هي وحدها من تضيء درب الباحث في محاولاته دراسة وتحليل واقع المدن ، والتعرف على طبيعة وشكل هذه المدن ذلك أن ظاهرة المدن والتحضر ، لها جذورها في أعماق التاريخ البشري . هذا فضلا عن الوقوف على مقومات نمو وتطور المجتمعات من نواحي عديدة : الديموغرافية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها . والتي أفاض الحديث فيها المؤرخون والدارسون في الماضي والحاضر .

كما يمدُّ التاريخ والمنهج التاريخي ، دارس السكان بأسلوب منهجي يمكنه من التغلب على صعوبات التعداد والتسجيل الحيوي وعدم قدرته على تتبع التطور التاريخي للظواهر السكانية في التوصل الى المعطيات السكانية التي تفيد في تتبع تطور الظواهر السكانية في الماضي ، والتعرف على دينامياتها وعوامل تغيرها ، ثم التوصل الى العلاقات السببية بينها . والتي يمكن في ضوءها صياغة القوانين التي تحدد اتجاهات التغير في المستقبل¹ .

وفي هذا السياق تم اللجوء الى استخدام المعلومة التاريخية وتوظيفها في هذه الدراسة بشكل كبير ، ولم يكن ممكنا انجاز هذه الدراسة دون استخدام البيانات التاريخية التي تحتويها مختلف المؤلفات والمصنفات في

1 - علي عبد الرازق جلي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2010 ، ص ، ص ، 164 - 165.

موضوع التاريخ ، سواء ما تعلق بالسكان ووجودهم وتطوراتهم عبر الزمان والمكان ، أو ما يخص الأحداث الحيوية الديموغرافية من ولادات وزواج ووفيات وهجرة ، وما يترتب عنها من تغيرات في حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم وخصائصهم المختلفة ، التي لا يمكن الوقوف على تطوراتها وتتبع مسارها إلا بالتنقيب عنها في المصادر التاريخية ، من الكتب والسجلات والاحصاءات والنشرات والوثائق المختلفة ، والتي بإمكانها وحدها إفادتنا بالمعلومات والبيانات في هذا الصدد . ونفس الشيء يقال عن تاريخ المدن والحياة الحضرية ، فلا يمكننا أن نتعرف على واقع المدن في الوقت الراهن دون الرجوع للبيانات التاريخية ، هذه البيانات هي وحدها من تضيء دربنا في دراسة وتحليل واقع المدن والتحضر ، ذلك أن ظاهرة المدن والتحضر لها جذورها في أعماق التاريخ البشري . والتي أفاض الحديث فيها المؤرخون في الماضي والحاضر .

وفي هذا السياق فقد استشهدت بالمعلومات التاريخية بالرجوع الى كثير من المصادر التاريخية من كتب ومؤلفات لبعض المؤرخين الجزائريين وغير الجزائريين الواردة في متن الرسالة ، من أجل البحث عن المعلومة الخاصة بسكان الجزائر وتقديراتهم في الماضي ، أو التعرف عن "التاريخ الديموغرافي" للبشرية جمعاء ، كما أفادني هذه المصادر في التعرف عن تاريخ نشأة المدن وتطوراتها عبر الزمن وصولا الى الوضعية الراهنة . هذا الأسلوب أو الطريقة المستعملة في البحث لا تعني استعمال "المنهج التاريخي" وإنما تعني استخدام "الاستشهاد التاريخي" .

5-4- طريقة تحليل البيانات الجاهزة :

وهي طريقة غير مباشرة تستعين بالبيانات التي توفرها السجلات الاحصائية والتقارير الرسمية ، بحيث تستعين بالسجلات الاحصائية التي تصدر عن تعدادات السكان ، والتقارير الرسمية التي تصدرها المؤسسات الصحية والاقتصادية والصناعية والتعليمية والتجارية والقوى العاملة وغيرها . والتي تنطوي على بيانات تتعلق بالسكان ونوعهم وأعمارهم وحجمهم ومهنتهم والمستويات الصحية والمواليد والوفيات وبالأجور ، وساعات العمل والكفاية الانتاجية ومعدلات الجريمة ومعدلات التعليم والقوى العاملة والموارد البشرية والإنتاج وغيرها .

وما يخص المعلومات المتعلقة بسكان المدن والخواضر وخصائصهم وأعدادهم وتطوراتها الزمكانية ، الصادرة من هيئات ومنظمات ومؤسسات عديدة دولية وإقليمية ووطنية .

وعلى غرار ما تم ذكره ، فقد تم استخدام طريقة تحليل لبيانات الجاهزة من خلال الاستعانة بالسجلات الإحصائية والدوريات والنشرات والتقارير الصادرة عن الهيئات المختصة الوطنية ، ولا سيما منها "الديوان الوطني للإحصائيات" و "وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية" وغيرها . أما فيما يتعلق بالبيانات السكانية أو الحضرية الخاصة بدول العالم كافة ، فإنني التجأت الى بيانات قسم السكان التابع لهيئة الأمم المتحدة ، الذي يصدر بيانات دورية وتفصيلية كل سنة تخص كل بلدان العالم .

ولعل من مميزات هذه البيانات أنها تتيح للباحث فرصة التعامل مع مادة سبق جمعها على فترات متباعدة. الأمر الذي يسهم بدوره في جعلها مفيدة للوقوف على اتجاهات التطور في جوانب عديدة كمية وكيفية لمختلف الظواهر الاجتماعية والديموغرافية والحضرية وغيرها . كما تمتاز بكونها جُمعت في ظروف طبيعية بعيدة عن رغبة الباحث وحاجته ، والذي يقوم باستخدامها لاحقا ما يضيف عليها كثير من المصادقية والموضوعية وينفي عنها صفة التحيز ، بمنحها قيمة ودلالة في التفسير والتعميم .

جاهزية البيانات الإحصائية المقدمة من مختلف الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية ، لا تمنع الباحث من التصرف فيها من حيث إعادة تنظيمها أو تصنيفها بإدخال تقنيات ومقاييس علمية معروفة ، لجعلها تتواءم مع أهداف وأغراض بحثه دون المماس بمصادقيتها ، ذلك أن هذه البيانات وُضعت لأغراض وأهداف غير أهداف أي باحث وفي أي حقل معرفي ، فهي معلومات - في الغالب - كمية صماء .

وعليه فإن البيانات والمعلومات الواردة في التقارير والدوريات والنشرات التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الإحصائية الدولية والوطنية ، حول السكان وما يتعلق بهم ، أو حول المدن والمناطق الحضرية ، فكثيرا ما كنت أكتفها مع أغراض دراستي ، وذلك باستخدام معادلات رياضية ومقاييس إحصائية ، من أجل استخراج نسب أو معدلات تتلائم مع طبيعة البحث وأهدافه .

5-5- الطريقة الإحصائية (التحليل الإحصائي) :

ليس المقصود بالطريقة الإحصائية ، المنهج الإحصائي الذي يقوم على خطوات و تقنيات محددة ومعلومة ، بل نعني بالطريقة الإحصائية تلك العملية المتعلقة بتحليل البيانات الإحصائية المثبتة في الجداول التي تنجزها الهيئات المتخصصة لأغراض غير أغراض الباحث ، تحليلا يتوخى الوصول الى نتائج يستعملها الباحث في دراسته أو بحثه أو تقريره أو أطروحته ، وفي مرحلة التحليل الإحصائي يهتم الباحث باستخراج

النسب المئوية والعشرية للبيانات التي يتوفر عليها ، كما يمكنه إعادة تبويب البيانات وتنظيمها وفق ما تقتضيه حاجته في البحث ، كما قد يضطر لاستخدام بعض التقنيات الإحصائية والرياضية للحصول على معلومات لا توفرها المعطيات مباشرة ، كنسب ومعدلات ومتوسطات ومعاملات معينة .

وفي هذا السياق فقد قمت بإعادة تركيب وتنظيم وتبويب بعض المعطيات الإحصائية التي تتضمنها الجداول الصادرة عن الهيئات الإحصائية ولا سيما "الديوان الوطني للإحصائيات" ، و"قسم السكان للأمم المتحدة" . بمعنى التصرف فيها وفق تقنيات علمية معروفة خدمة للبحث وأهدافه .

5-6- المنهج المقارن :

ويستخدم هذا المنهج عادة في دراسة الظواهر الاجتماعية والسكانية في عدة مجتمعات ، كما يستخدم أيضا في المقارنة بين مجتمعات بأكملها ، وكذلك يستعمل المنهج المقارن في مقارنة النظم الاجتماعية الأساسية لمعرفة استمرارها وتطورها ، ومعرفة التغيرات التي تطرأ عليها أيضا ، وهنا أجديني أستعمل المنهج المقارن للمقارنة بين المدن والمناطق الحضرية ونظيرتها من المناطق الريفية والقروية والبدوية ، وكذلك المقارنة بين المدن ذاتها في الزمان والمكان من حيث أوجه الشبه بينها وأوجه الاختلاف ، للوصول الى فهم وتفسير نشأتها وتطوراتها عبر الزمن ، ومحاولة تحليل الأشكال المتغيرة والمتعددة للمدن .

وقد استخدمت فعلا منهج المقارنة الذي أفادني كثيرا في التعرف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين المدن والمناطق الحضرية من جهة والقرى والأرياف والبادي من جهة أخرى ، أي تلك الفروق الموجودة بين مختلف المناطق التي تتيح عملية التصنيف والتمييز بينها ، وكذا المقارنة بين المدن فيما بينها في الزمان والمكان مما يسمح بانجاز عملية التصنيف والتقسيم والنمذجة المختلفة للمدن بناء على معايير خاصة .

هذا فضلا عن استخدام المقارنة الكمية بين الأحجام والأعداد والنسب والمعدلات الخاصة بالسكان وتطوراتهم والتغيرات التي تطرأ عليهم بتغير الزمان والمكان .

5-7- منهج النقد والتمحيص :

الباحث اليقظ والمتسلح بأدوات اليقظة العلمية ، لا يمكنه أن يقبل بكل ما جاء في مؤلفات من سبقوه في البحث مهما كانت درجتهم العلمية أو مكانتهم الأكاديمية ، فالكامل يؤخذ من كلامهم ويرد ، والكثير من المؤلفات بها الغث والسمين والسليم والسقيم من المعارف والمعلومات .

ولذا فإنني كنت دوماً وخلال مراحل انجازي لهذه الدراسة أتصدى بالنقد والتمحيص لبعض المعلومات التي يصعب عليّ تصديقها ، أو التي تعوزها الأسانيد العلمية والموضوعية ، كذكر بعض الأرقام عن الأحجام السكانية غير المعقولة التي وردت كثيراً عند بعض المؤرخين والباحثين في حقول معرفية عديدة ، وذلك باستخدام المنطق الديموغرافي الذي لا يمكن معه القبول ببعض المعطيات في هذا السياق ، من مثل أعداد سكان الجزائر التي ذكرها الفرنسيون عند احتلالهم للبلاد ، وكذلك بعض الأرقام لسكان المدن في القديم خاصة ، وكذا ذلك التقدير "المضحك" للحصيلة البشرية منذ أن وُجد أول انسان على وجه الأرض الى اليوم ، التي قدّمها الفرنسي "بيار شونو" بأن عدد سكان كوكبنا بلغ الى الآن 85 مليار نسمة ، عاش منهم 15 مليار نسمة على أرض فرنسا فقط ¹ !!! وغيرها من المعطيات المتعلقة بالتقديرات السكانية خاصة كلما توغلنا في الماضي ، وكذا بعض الأفكار والأخبار .

5-8- طريقة المعيشة والملاحظة (الخبرة الشخصية) :

لعل الشيء الجديد في المنهجية المتبعة في انجاز هذه الدراسة ، اعتمادنا في جمع بعض المعطيات والبيانات - الى جانب المصادر المذكورة - على الواقع المعيش وذلك بما سمّيته "طريقة المعيشة والملاحظة" من خلال التجربة الحياتية والخبرة الشخصية ، حيث عمدت الى الاستفادة من تلك المعطيات التي يمدنا بها الواقع الاجتماعي المحسوس ، أو الواقع الاجتماعي المادي ، باستقراء هذا الواقع .

نشأتني في وسط عائلة من العائلات الأصلية بأكبر تجمع سكاني بالبلاد ، ونعني به الجزائر العاصمة ، جعلني كشاهد عاش وعاش أحداثاً هامة في سياق التغيرات والتحويلات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية ، بالمنطقة الأكثر زخماً ، الى جانب تلك المعلومات المتراكمة من أفراد العائلة عن تاريخ المنطقة والتغيرات التي حدثت بها سابقاً .

أذكر هنا لما كنت تلميذاً بالمدرسة الابتدائية في سنوات السبعينيات ، وكان كل التلاميذ بالقسم الدراسي يتحدثون عن "البلاد" ، وخاصة بعد العودة من العطل الدراسية ، فكنت أبقى حائراً ومشدوهاً ماذا أقول ؟ عندما أُسأل من طرف قرنائي ، هل ذهبت الى "البلاد" ؟ فلا أعرف بماذا أجيب ، وكنت أجد صعوبة في اقناع غيري بقولي "نحن من هنا" أي أجدادي من هذه المنطقة وهذه هي "بلادنا" ، وقد كان البعض يسخر مني بقولهم "ليس لهم بلاد" .

¹ - jean-Jacques Tur , **Six milliards d'hommes La « bombe P » est-elle désamorcée ?** , ellipses , Paris , 1999 , p , 16 .

كما كنت شاهد عيان وأنا صغير ، ألاحظ تلك الممارسات التي صاحبت تطبيق ميثاق الثورة الزراعية من طرف أشخاص غرباء ، كما كنت شاهد عيان لتلك الآليات الضخمة وهي تجرف الأراضي الزراعية العالية الجودة ، لإقامة عليها المصانع والمركبات الصناعية في سياق برامج الثورة الصناعية ، وكيف نشأت تلك الأحياء الفوضوية من البيوت القصديرية ، والبناءات العشوائية جراء بيع مساحات أرضية شاسعة المستهدفة من قبل الثورة الزراعية من طرف ملاكيها الأصليين ، اضافة الى مواكبي لسائر التغيرات والتطورات التي حدثت بالبلاد الى اليوم .

كذلك أذكر أنني قبل أن أجد نفسي متخصصا في حقل الدراسات الاجتماعية ، كنت مهتما بالقضايا الاجتماعية وسائر التغيرات التي تحدث ، فأعتمد الى تدوينها ، في مذكرات مازالت تصاحبني الى اليوم ، وكنت كلما أردت أن أكتب عن الواقع الاجتماعي أو الديموغرافي ، أقوم بزيارة الأسواق والمحلات التجارية ، والتجول في الأماكن والساحات والفضاءات العمومية ، والمساجد وغيرها من الأماكن التي تسمح بملاحظة الممارسات والسلوكات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد ، كما أجري نقاشات وحوارات خاصة مع كبار السن للاستفادة من تجاربهم ثم تدوينها ، ومازلت أذكر عبارة كان يرددها أحد الشيوخ ممن كنت أتحدث اليهم ، متذمرا من الواقع والمستجدات التي آلت اليها الحياة العمرانية والسكنية بقوله : "يا الخرابة اللي خليتوا بلادكم وخرّبتم بلاد الناس"

وبمرور الزمن تراكم لدي كمّ معتبر من الكتابات حول مواضيع كثيرة أذكر منها ، النزوح الريفي والتحضر ، الحركة العمرانية وهجومها على الأراضي الزراعية ، الزيادة السكانية والتكدس السكاني بالعاصمة وضواحيها ، التدهور الأمني والأعمال الارهابية والاجرامية ، التغيرات القيمية والأخلاقية ، التطورات السياسية والاقتصادية .

هذه الاهتمامات الجبليّة تم استثمارها في المساهمة ، وأنا بصدد انجاز هذه الدراسة الأكاديمية وغيرها من الدراسات والبحوث في سياقات أخرى ، والتي سميتها بطريقة أو منهج "المعيشة والملاحظة في الواقع الاجتماعي" ، وهي غير تلك الطريقة المعروفة بطريقة "الملاحظة بالمشاركة" التي لها تقنياتها وخطواتها ووقتها.

6 - تحديد المفاهيم والمصطلحات :

تم توظيف واستخدام عدد من المفاهيم والمصطلحات في هذه الدراسة من أجل الاقتراب النظري من موضوع الدراسة ، ذلك أن كل بحث أو دراسة مهما كان مجال اختصاصها أو ميدانها ، فإنها تقوم على مجموعة من المصطلحات والمفاهيم العلمية ، يستخدمها الباحث للتعبير عن مجموعة من الأشياء أو الأفكار ، وهي عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلال نسق من المفاهيم ، أي أن المفاهيم تنظم لنا عالمنا المحيط بنا في شكل مقولات محددة ¹ .

ومعظم المفاهيم التي يستخدمها العلماء والباحثين هي مفاهيم تجريدية (Abstract Concepts) ، أي مفاهيم تهدف إلى التحديد والتوضيح ، وهي وسائل رمزية يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن المعاني والأفكار بغية توصيلها للآخرين ، وهي تختلف من فرد إلى فرد ومن بيئة إلى بيئة أخرى ، ومما يزيد في حدة الاختلافات بين الأفراد حول مفاهيم المصطلحات والعبارات التي يتداولونها في أحاديثهم أو كتاباتهم ، كون هذه المفاهيم تتضمن دلالات ومعاني كثيرة ومتنافرة ² .

وباعتبار المفاهيم مفاتيح يستطيع بواسطتها الباحث توصيل المعاني والأفكار التي يريد التعبير عن كنهها ، وأنها المعاني الكلية التي يتم بها تحويل موضوع البحث من مواد خام خالية من المعنى والمعقولة إلى معان وعلاقات لها معقوليتها ، وبهذا المعنى فهي تختلف باختلاف موضوعات الدراسة ³ .

رأيت أن أُمهد بهذه الاقتباسات ، لأوضح ما سأقوله عن أن الجهاز المفاهيمي الذي سأوظفه في هذه الدراسة يتألف من أصناف من المفاهيم ، منها صنف من المفاهيم نستعيره من الفكر العلمي الاجتماعي المعاصر ، والذي يمثله الفكر الغربي المعاصر أساساً ، وصنف نستمدّه من تراثنا العربي - الإسلامي ، ونعني به ما ورد في كتابات علماء العرب المسلمين قديماً وحديثاً والذي له صلة وطيدة بموضوع دراستنا ، وصنف ثالث مفاهيم إجرائية قمت ببنائها خدمة للموضوع وللإقتراب منه أكثر .

¹ - محمد محمود الجوهري ، وعبد الله الخربجي ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط 4 ، 1983 ، ص ، 58 .

² - إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط 2 ، 1986 ، ص ، ص 42-43 .

³ - محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص ، 08 .

ولتجنب التناقض والتضاد في توظيف أنواع هذه المفاهيم ، فقد حرصت على القيام "بعملية تبيئة" قدر الامكان للنوع الأول من المفاهيم المستعارة من الآخر ، ولم ألزم حرفيا بالمضامين التي تحملها ، كما حرصت من جهة أخرى على تطوير وبعث حياة جديدة في المفاهيم القديمة المستقاة من تراثنا ، وذلك بهدف تحريرها من قيود الماضي وملايساته وربطها باهتمامات الواقع الحاضر .

القيام بعملية تبيئة المفاهيم المستدعاة من ثقافات ووقائع مختلفة ، أو تطوير وتعديل مضامين مفاهيم أخرى مضى عليها زمن طويل ، وقد أصبحت لا تستجيب للصرامة المنهجية المطلوبة ، ولا القدرة على التعبير العلمي الدقيق والمقصود ، اضافة الى المفاهيم والمصطلحات التي قمت ببنائها من أجل توظيفها في اثراء البحث وكذا استجابة لمطالب الواقع المدرس .

هذا العمل يندرج ضمن سياق معرفي ، مفاده أن كل نظرية عندما تظهر في ميدان ما لتفسير جملة من ظواهره انطلاقا من فحص دقيق لقوانين تركيب تلك الظواهر وعوامل تطورها ، ثم تُنقل تلك النظرية الى ميدان أو واقع آخر مختلف عنه كليا أو جزئيا ، قصد تفسيره بواسطتها ، فان الذي يحصل هو أن مفاهيم هذه النظرية التي كانت إجرائية مفيدة للفهم والمعرفة في الميدان أو الواقع الأول ، ميدانها وواقعها ، تتحول عندما تُوظف في ميدان آخر مختلف ، ثقافيا أو حضاريا ، أو حتى زمنيا ، تتحول الى عوائق إيستيمولوجية تحول دون الوصول الى جوهر وكنه الأمور في هذا الميدان¹ .

وتوخيا لكل ما سبق قوله ، فإني حرصت أن أتوقف مليا عند بعض المفاهيم والمصطلحات المركزية في البحث ، لأوضح أبعادها ومتبعا تطوراتها من نواح عديدة : لغوية ، وتاريخية ، وجغرافية ، وثقافية ، وديموغرافية وغيرها ، متوقفا عند دلالاتها المختلفة لأفضّ الاشتباك والتداخل الحاصل بينها ، ومستعرضا تطوراتها عبر الزمن ومجتهدا في البحث عن تلك التعريفات التي تفصل بينها في الزمان ، كما في المكان ، معتمدا على المعايير المعمول بها في التمييز بينها قدر الامكان ونعني بها خاصة مفهومي : "المدينة" و"الحضر" .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 20-21 .

6 - 1 - تعريف المدينة :

كثيرا ما يجد الباحث نفسه تائها وسط معاني ومضامين بعض المصطلحات والمفاهيم والألفاظ ، وتملكه الحيرة ويأخذ ذهنه التيه ، كذاك التائه الحيران وسط الفيافي والصحاري ، لا يعرف أي اتجاه يسلك ، وأي طريق يعدو ، لتحديد سبيل يهديه إلى النجاة والخروج من حالة القلق والتيهان .

ومن المفاهيم والمصطلحات التي تجعل الباحث حائرا وتائها وسط المؤلفات والكتب والأوراق تلك التي تشعبت مضامينها ، وتفرعت معانيها وتعددت استعمالاتها ، وإمتدت عبر الزمن أعماقها وارتفعت في الآفاق دواعيها ، إنها كلمة "مدينة" . تلك "الكلمة" التي جعلت كثير من الباحثين يقفون حيارى عند محاولتهم الوصول إلى تعريف محدد للمدينة ، وإن هذه الصعوبة قد نجمت عن عدة أمور أهمها التطورات التي مرت بها المدن منذ نشأتها في العصر الحجري الحديث إلى الآن ، وكذلك كونها مستعملة في كل اللغات بمعاني مختلفة ، وهي متداولة بين الناس بشكل كثيف ، ومستخدمة في حقول معرفية وعلمية متعددة ، حتى أننا لنكاد نجد مدلولاتها تتعدد بتعدد من تصدوا لتعريفها ، كل من منظور تخصصه ، ووجهة نظره عند الأقدمين والمحدثين .

إنطلاقا من هنا سأحاول إقتحام الأسوار المعرفية "للمدينة" كمصطلح ومفهوم لعلّي أظفر بتحديد مفهومها كما يليق بمقام بحثي ودراستي هذه.

أ - التعريف اللغوي :

إن البحث اللغوي عن معنى كلمة "مدينة" في اللغة العربية يرجع إلى كلمة "مدن".

جاء في "لسان العرب" في مادة "مَدَنَ" مَدَّنَ بالمكان ، أقام به ، ومنه المدينة وتجمع على مدائن ، ومُدن ، ويقال مَدَّنَ المدائن ، أي مصرَّ الأمصار ، ولقد أورد "ابن منظور" معنى آخر للمدينة فهي الحصن يبني في أصطمة من الأرض ، وكل أرض يبني عليها حصن في أصطمتها فهي مدينة¹.

¹ - أبو الفضل ابن منظور ، لسان العرب ، الدار المتوسطة ، تونس ، 2005 ، الجزء الرابع ، ص ، 3681 .

وتتفق كل المعاجم اللغوية بأن معنى كلمة "مدينة" يرجع إلى كلمة مدَنَ ومعناها أقام ، ومدينة تجمع على مدائن ومدن ، وأضاف "الفيروز بادي" بأن كل قطعة أرض يبنى فيها حصن في أصطمتها تعد مدينة وأن المدينة تعادل من حيث المقومات الأمة¹ .

وعلاوة على هذا التعريف هناك تعريف آخر أورده اللغويون العرب ، فقد أشار الجوهري في "الصحاح" والزبيدي في "تاج العروس" إلى أن أصل كلمة مدينة يرجع إلى جذر "دين" والمقصود بكلمة دين الملك ، ويضيف الزبيدي إلى هذا التحديد قوله إن كلمة وَدِنَتْهُ تعني ملكته هو مَدِينٌ مملوك . ثم يعقب على ذلك بقوله: (إن جماعة من الناس يرون بأن تعبير مدينة يرجع في الأصل إلى كلمة دين لكونها تملك)².

كذلك هناك من يشير إلى أن كلمة "مدينة" أصلها يرجع إلى كلمة "دين" وأن لهذه الكلمة بهذا المعنى أصلاً في الآرامية والعربية أي أنها ذات أصل "سامي" وعرفت المدينة عند الأكديين والأشوريين بالدين أي "القانون" كما أن كلمة "الديان" يقصد بها في اللغة الآرامية والعبرية "القاضي" وتوافق هذه التفسيرات ما ورد في القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وما أشارت إليه بعض المعاجم العربية ، فقد وضح من التفسير القرآني أن كل المواضيع التي ورد فيها لفظ "مدينة" كان عليها ملوك وحكام ، وفيها على وجه التحقيق الصيغة القضائية والدينية والإدارية والسياسية ، فجاء تمييز المدينة عن القرية في القرآن الكريم على أساس سمة التقاضي ، كما جاء في بعض الأحاديث النبوية الشريفة كلمة "ديان" ويقصد بها الملك أو الحاكم³.

وقد ورد ذكر كلمة "مدينة" في القرآن الكريم 14 مرة ، كما ذكرت 3 مرات في صيغة الجمع "مدائن"⁴ وقد تتبع عبد الجبار ناجي ، كل المعاني الواردة في القرآن الكريم لكلمتي "مدينة" و "قرية" وانتهى إلى القول ، أن الآيات الكريمة التي ورد فيها ذكر للمدينة تعكس في أغلبها ، الإشارة إلى المراكز التمدنية المتحضرة الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أمثال إنطاكية وأفسوس ومصر ، ولم يرد ذكر لأي

¹ - محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، دار الغد الجديد ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص ، 1448 .

² - الزبيدي ، تاج العروس ، في عبد الجبار ناجي ، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية ، شركة المطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص ، ص ، 57 ، 58 .

³ - مصطفى الموسوي ، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982 ، ص ، 335 .

⁴ - محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، 1987 ، ص ، ص ، 662 ، 663 .

من المدن الواقعة في الجزيرة العربية أمثال مكة والطائف ومأرب وصنعاء تحمل تعبير المدينة عدا إشارة إلى مدينة يثرب (بتعبير مدينة) مما يحملنا الى القول بأن الاستعمال القرآني الكريم لكلمة مدينة يشير إلى تلك المدن الكبيرة الرئيسة .

بينما يمكننا القول بأن الإشارات التي وردت في الآيات القرآنية لكلمة "قرية" تبين بأن استخدام كلمة القرية أو القرى على عدد من المراكز الواقعة في الجزيرة العربية والتي يتوافر فيها عدد من الخصائص المدنية إنما يراد بها المدينة الصغيرة مقارنة بالمراكز التي اتخذت تعبير مدينة خارج الجزيرة العربية . وقد ميّز القرآن الكريم بين هذه القرى أي المدن الصغيرة وبين تلك المدن¹.

أما في اللغات الأجنبية فإننا نجد معاني للمدينة تختلف من لغة لأخرى ، ففي اللغة الفرنسية نجد كلمة (ville) ، وتعني مدينة وهي عكس كلمة (village) والتي تعني قرية.

وتعني (ville) تجمع سكاني ضخم يختلف عن القرية يمارس أغلبية السكان فيه مهن غير زراعية (تجارة ، صناعة ، إدارة) .

كذلك نجد كلمة (Cité) وتعني مدينة أو الجزء المוגل في القدم "العتيق" في بعض المدن ، وتعني مجموعة مساكن (مساكن الطلبة) ومدينة مقدسة (Cité sainte) ، وتجمع شبه حضري مخصص أساسا للسكن (Cité Dortoir) ومدينة حدائق (Cité Jardin) والتي ظهرت في بداية القرن العشرين بالجلترا. ومنه (Citadin) وهو الشخص الذي يقيم في المدينة² .

وتعني (Cité) كذلك مركز حضري ، ومدينة ، والجزء القديم أو العتيق من المدينة وغالبا ما يكون محاطا بسور .

وهناك كلمة (Agglomeration) والتي تعني تجمع حضري يتكون من مدينة وضواحيها ، مثل تجمع ليون: مدينة ليون وضواحيها³.

¹ - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 62 . 65 .

² - LAROUSSE, le Dictionnaire du Français, Paris, 2012, P, 220.

³ - LAROUSSE, op cit, P , 24.

وهناك كذلك مصطلح (Conurbation) وهو تجمع مدينتين أو أكثر متجاورة لتشكيل منطقة حضرية كبرى¹.

أما في اللغة الإنجليزية فنجد كلمتان تستعملان للدلالة على المراكز الحضرية ، الأولى هي (Town) وتعني بلدة (أو مدينة صغيرة) ، والأخرى (City) وتعني مدينة أكبر من الأولى ، كما نجد اصطلاح متروبوليس (Metropolis) (المأخوذة من اليونانية) ليدل أيضا على مدينة كبيرة (عادة فوق مائة ألف نسمة) ، وأحيانا أخرى تستعمل لوصف عاصمة أي بلد إذا كانت كبيرة ومتطورة أو (كان فيها كرسي للمطران) ، كما أضيف في الإنجليزية مصطلح "ميغالابوليس" "Mégalapolis" لتعني المدن العملاقة أو المليونية ، واصطلاح (Conurbation) لتدل على "إمتداد عمراني كبير" كما هو حال مدينة لندن².

في حين نجد كلمة واحدة في اللغة الألمانية تستعمل لتدل على معنى "مدينة" وهي (Stad ، ستاد) وتوجد كلمة أخرى وهي (Tun ، تون) وتعني المكان المأهول والمحاط بالأسوار³.

بينما نجد في اللغة السويدية كلمة (Staden ، ستادين) لتعني طبقة المدن المميزة ، ولكن يوجد دونها طبقتان أخريان هما (مدن الأسواق ، Koping) وتجمع بلديات (Municipal amhallen) ولا نستطيع التفريق بينهما بسهولة ، وأخيرا ظهر اصطلاح (Tatort) وهو أكثر شمولاً ويعني كل التجمعات السكانية التي تكون فيها المنازل متقاربة⁴.

فمن هذا العرض لمعاني كلمة "مدينة" في بعض اللغات ، نلاحظ وجود اختلافات عديدة لمدلولها ، وربما زاد التضارب والاختلاف لو امتد عرضنا للغات أخرى . وهكذا يصعب الوصول إلى معنى شامل وجامع وموحد مبني على التعريف والمعنى اللغوي لكلمة "مدينة" فما هو معناها وتعريفها الاصطلاحي؟.

¹ - Ibid , p , 262 .

² - فوزي عبد المجيد الأسدي ، جغرافية المدن والمراكز الحضرية، دار القلم ، دبي ، ط 1، 1990 ، ص ، 44 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 45 .

⁴ - نفس المرجع ، نفس الصفحة .

ب - التعريف الاصطلاحي :

ربما تكون العبارة التي قال بها المختص الروسي في شؤون المدن "خورييف" مناسبة إزاء محاولته تعريف المدينة وهي : "أن مسألة تعريف وتحديد مفهوم (المدينة) أية من التجمعات السكانية يمكن اعتبارها مدناً ، ذلك أن هذه المسألة عامة ، وليس سهلاً بالمرّة الظفر بتعريف وافي للمدينة"¹.

وتتمحور المسألة الأكثر مدعاة للخلاف في الشيء أو العنصر الذي ينبغي اعتباره مهماً وأساسياً ، أي المعايير الأساسية المعتمدة في تعريف وتحديد مفهوم "المدينة" وقد ناقش الباحث الفرنسي "بيار جورج" "P.Georg" في مؤلفه: "السكان والاستطانة" معايير ومقاييس تحديد سكان المدن وتمييزهم عن غيرهم من سكان الأرياف ، وتوصل إلى أن من الصعب إيجاد مقاييس ومعايير يمكن تطبيقها في كل الحالات التي تعيشها مختلف البلدان ، فمعايير ومقاييس التعريف خاضعة للظرف الزماني والمكاني معاً².

ذلك ما سيتأكد ويتضح أكثر من عرض مختلف التعاريف التي قدمها عدد من الباحثين والمختصين قديماً وحديثاً.

وإني سأقدم مجموعة تعاريف لبعض الباحثين المتعلقة بمفهوم المدينة القديمة مدن ما قبل الصناعة . ثم أتعرض بالتعريف لمفهوم المدينة على وجه العموم ، ولا سيما المدينة في عصر ما بعد الصناعة.

يقدم الأمريكي "لويس ممفورد" تعريفاً للمدينة القديمة في مؤلفه الموسوم "المدينة على مر العصور" بقوله: "عند عام 2500 ق.م كانت السمات الرئيسية في المدينة قد تكونت واتخذت مكانها في القلعة ، إن لم يكن في المجتمع الحضري بأسره ، فالماوى المحاط بالأسوار ، والشارع ووحدة المساكن والسوق وحرمة المعبد بأفنيته الداخلية ، والوحدة الإدارية ، والمنطقة الصناعية . كانت بادية للعيان"³.

من جهته ذهب الإنجليزي المختص في شؤون المدن "جوردون تشايلد" إلى تعريف المدينة القديمة استناداً إلى المعايير التالية :

أ- وجود مستوطنة يتجاوز عدد سكانها 5000 نسمة.

ب- وجود عمارة ضخمة.

¹- فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، 11.

²- بيار جورج ، السكان والاستطانة ، ترجمة : جيلالي صاري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1979 ، ص ، ص ، 89-118.

³- لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 161.

ت - استخدام الكتابة¹.

في حين يرى المختص في دراسة المدن ماقبل الصناعية الأمريكي "شويبرغ" أن المدينة هي: "تجمع كبير الحجم يوفر الملجأ لعدد من الاختصاصيين غير الزراعيين ومن بينهم الصفوة المتعلمة"².

ويؤكد النمساوي "Adna Weber" في كتابه "نمو المدن في القرن التاسع عشر": أن المدينة هي المكان الأهل الذي لا يعيش سكانه في غالبيتهم على العمل الزراعي ، بل على التجارة والصناعة³.

وبعد رفضه للتعريف الكيفية القائمة على معايير عدد السكان أو كثافتهم أو على طبيعة المهنة الممارسة (الزراعة) . فإن الأمريكي "تريغر" يذهب إلى أن المدينة هي وحدة استيطان تمارس فيها وظائف متخصصة في دائرة أوسع منها الزراعة وأن سكان أكبر التجمعات في سومر القديمة والمكسيك قبل الاسبان كانوا أغلبيتهم مزارعين⁴.

ويرى الباحث الانجليزي "غروف" أن المدينة تختلف عن القرية من حيث غرضها (وظيفتها) قبل كل شيء ، وأن نشوء المدينة ارتبط تاريخيا ، بضرورة تركيز الوظائف ذات العلاقة بأراضي أكبر من القرية ، مثل السوق أو الإدارة أو الدفاع في مكان واحد⁵.

في حين يذهب الباحث في الآثار الروسي "ماسون" في عدد من مؤلفاته إلى تعريف "المدينة القديمة" باعتبارها مستوطنة محصنة كبيرة ومركز منطقة زراعية ، وكذلك مركز إنتاج حرفي وتجارة داخلية وخارجية على حد سواء ، ليعود في أحد مؤلفاته ويضيف بأن المدينة تمثل تجمع سكاني كبير (لا يقل عن 5000 نسمة) ذي نظام متطور من التحصينات ومركز لمنطقة صناعية ومكان لتركز الحرفة والتجارة ، وفي مؤتمر عموم الاتحاد السوفيياتي لقضايا المدينة المبكرة ومدن القرون الوسطى (أكتوبر 1976) يعود "ماسون" مجددا إلى مفهوم "المدينة" بقوله: "يمكن تعريف المدن القديمة ، كنقاط وأماكن كبيرة لتركز السكان وأدوات العمل والقدرة الثقافية ، تنفذ وظائف حرفية وتجارية منتظمة ، إن دور المدينة كنقطة

¹- فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، 17.

²- نفس المرجع ، ص ، 12 .

³- نفس المرجع ، نفس الصفحة ، 12 .

⁴- نفس المرجع ، ص ، 13.

⁵- نفس المرجع ، ص ، 13 ، 14 .

تركز تنفيذ وظائف حرفية وتجارية منتظمة ، إن دور المدينة كنقطة تركيز تنفيذ وظائف خاصة يجد انعكاسا مباشرا في الخصائص المورفولوجية التي تتسم قبل كل شيء بالبناء المتراص وتطور العمارة العالية"¹.

بينما يرى المختص في المدن القديمة الروسي "دياكونوف". بأن المدينة القديمة هي مركز للمنطقة المجاورة المأهولة التي تنجذب إليه ، وهي مركز من الناحية الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية باعتبارها قلب هيئات الإدارة الذاتية للطوائف ومقر إدارة الدولة².

ومن جهته وبعد عرضه لمجموعة من التعاريف "للمدينة القديمة" لعدد من الباحثين والمتخصصين والتي تم التعرض إلى بعضها ، ينتهي المختص الروسي صاحب كتاب "المدن الأولى" إلى تعريف المدينة القديمة بأنها "تجمع سكاني يشكل مركزا سياسيا- إداريا ودينيا واقتصاديا لمنطقة معينة تنجذب إليه"³.

وعلى ضوء التعاريف السالفة ، يمكن أن نعرف المدينة القديمة بأنها مستوطنة سكانية كبيرة تمثل مركزا سياسيا وإداريا ودينيا واقتصاديا تنجذب إليه المناطق المتاخمة له ، وهو محاطا - في الغالب - بسور حمايتها من الاعتداءات والغارات المعادية.

كانت هذه الأوصاف الأساسية التي امتازت بها المدينة القديمة ، لا سيما مدن ما بين النهرين خاصة ومدن الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى عامة ، غير أن مرور الزمن كشف لنا عن تطورات وتغيرات هائلة عرفتتها المدينة عبر العصور المختلفة ومازالت تعرفها إلى الآن وفي الآفاق المقبلة كما هو متوقع .

وبهذا التطور والتغير الذي عرفته المدينة عبر العصور ، كان من الطبيعي أن يعرف تعريفها تغيرا وتطورا يتماشى والعناصر الجديدة التي طرأت عليها .

وفي هذا الصدد فيإني سأعرض بعض التعاريف لعلماء وباحثين متخصصين في شؤون المدن والتمدن - قديما وحديثا- لأصل في النهاية إلى بناء تعريف للمدينة يكون منسجما مع طبيعة الدراسة .

¹- نفس المرجع ، ص ، 14.

²- نفس المرجع ، ص ، 15.

³- نفس المرجع ، ص ، 16.

ولعل أول ما نستهل به تعريف المدينة ذلك الذي حدده اليوناني "Pausanias" سنة 176م بقوله: "إنها تعني السلطة والجمنازيوم والمسرح والسوق وماء الشرب ، وتحديد الحدود وأعضاء أو ممثلون عن المدن في المجلس" ¹ .

وواضح أن "باوسينياس" ينطلق في تعريفه للمدينة من واقع المدن اليونانية التي عايشها في عصره.

وفي هذا السياق يعتبر ابن خلدون من أوائل الذين تكلموا في شؤون المدن والتمدن ، مخصصا فصولا كثيرة ، وفي مؤلفه المشهور "المقدمة" ، للحديث عن العمران البشري على الجملة ، والعمران البدوي ، والعمران الحضري بشيء من التفصيل - كما سنعرض له لاحقا - .

وبقراءة الفصول المخصصة للحديث عن المدن والتمدن يمكن الوصول إلى التعريف الذي قدمه ابن خلدون للمدينة فهي: " من منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف والدعة ، وذلك متأخر عن البداوة ومنازعها ، وأيضا فالمدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير ، وهي موضوعة للعموم لا للخصوص ، فتحتاج إلى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون ، فلا بد في تمصير الأمصار واختطاط المدن من الدول والملك ، ثم إذا بينت المدينة وكمل تشييدها بحسب نظر من شيدها ، وبما اقتضته الأحوال السماوية والأرضية فيها ، فعمر الدولة حينئذ عمر لها ، فإن كان عمر الدولة قصيرا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت ، وإن كان أمد الدولة طويلا ومدتها منفسحة ، فلا تزال المصانع فيها تشاد والمنازل الرحبية تكثر وتتعدد ، ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح ، إلى أن تتسع الخطة وتبعد المسافة وينفسح ذرع المساحة كما وقع ببغداد وأمثالها" ² .

وكذلك يرى ابن خلدون أن المدن تتفاوت في أحجامها واتساعها في البلد الواحد وفيما بين البلدان إذ يقول: "ثم إن كل واحد من البدو والحضر متفاوت الأحوال من جنسه ، فربّ حي أعظم من حي ، وقبيلة أعظم من قبيلة ، ومصر أوسع من مصر ، ومدينة أكثر عمراناً من مدينة" ³ .

كما أن المدينة غالبا ما تتخذ أسوارا للحماية وقلاعاً وحصونا للدفاع وهو شأن المدن العريقة والقديمة وفي هذا يقول ابن خلدون: "ثم المعتدلون والمتخذون البيوت للمأوى قد يتكاثرون فتكثر بيوتهم في البسيط

¹ - محمد عبد الستار عثمان ، المدينة الإسلامية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1988 ، ص ، 49.

² - عبد الرحمن ابن خلدون ، "المقدمة" تاريخ العلامة ابن خلدون ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1995 ، الجزء الثاني ، ص ، ص ، 273-274.

³ - نفس المرجع ، الجزء الأول ، ص ، 234 .

الواحد ، بحيث يتناكرون ولايتعارفون فيخشى من طروق بعضهم بعضا بيئات ، فيحتاجون إلى حفظ مجتمعهم بإدارة سياج الأسوار التي تحوطهم ، ويصير جميعها مدينة واحدة ومصبراً واحداً يحوطهم فيها الحكام بدفاع بعضهم عن بعض ، وقد يحتاجون إلى الاعتصام من العدو ويتخذون المعادل والحصون لهم ولمن تحت أيديهم"¹.

ومن أروع ما قرأت في وصف المدينة وتعريفها وكيفية نشأتها ما ذكره الفقيه المؤرخ (زكريا ابن محمد عماد الدين أبو يحيى القزويني 1203-1283م) ، وكان ذلك قبل زمن ابن خلدون بأكثر من قرن ، في مؤلفه: "آثار البلاد وأخبار العباد" جاء فيه قوله: "عند حصول الهيئة الاجتماعية لو اجتمعوا - يعني السكان - في صحراء لتأذوا بالحر والبرد والمطر والريح ، ولو تستروا في الخيام والخرافاهات لم يأمنوا مكر اللصوص والعدو ، ولو اقتصرنا على الحيطان والأبواب ، كما ترى في القرى التي لا سور لها ، لم يأمنوا صولة ذي بأس ، فأكرمهم الله تعالى باتخاذ السور والخندق والفصيل فحدثت المدن والأمصار والقرى والديار (...) واتخذوا للمدن سورا حصينا ، وللصور أبوابا عدّة حتى لا يتزاحم الناس بالدخول والخروج ، بل يدخل المرء ويخرج من أقرب باب إليه ، واتخذوا لها قهندازاً لمكان ملك المدينة ، والنادي لاجتماع الناس فيه . وفي البلاد الاسلامية المساجد والجوامع والأسواق والخانات والحمامات ومراكض الخيل ومعاطن الإبل ومرابض الغنم وتركوا باقي مساكنها لدور السكان ، فأكثر ما بناها الملوك والعظماء على هذه الهيئة ، فنرى أهلها موصوفين بالأمزجة الصحيحة ، والصور الحسنة والأخلاق الطيبة ، وأصحاب الآراء الصالحة والعقول الوافرة (...) ثم اختصت كل مدينة لاختلاف تربتها وهوائها بخاصية عجيبة ، وأوجد الحكماء فيها طلسمات غريبة ، ونشأ فيها صنف من المعادن والنبات والحيوان لم يوجد في غيرها ، وأحدث بها أهلها عمارات عجيبة ، ونشأ فيها أناس فاقوا أمثالهم في العلوم والأخلاق والصناعات"².

ويتضح من هذا التعريف المعايير التي تميز المدينة على غيرها من مراكز الاستيطان الأخرى ، كوجود "الهيئة الاجتماعية" وتجمع عدد من المساكن ووجود السور الحصين والمدينة عند القزويني تمثل مركزا سياسيا وإداريا واقتصاديا ودينيا وثقافيا كما أن المدن تتفاوت حسب خصائص كل منها.

¹ - نفس المرجع ، الجزء الثاني ، ص ، ص ، 435-436.

² - زكرياء ابن محمد القزويني ، آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) ، ص ، ص ، 7 ، 8 .

من جهته يذهب صاحب مؤلف "معجم البلدان" ياقوت الحموى ، إلى تعريف المدينة على ضوء معايير وعناصر محددة ، منها حجم السكان وضرورة توافر الكثافة أو تركيز السكان ، ووجود المسجد الجامع والمنبر ، وتوافر المياه الصالحة للشرب ، إلى جانب إنتاج اقتصادي زراعي أو تجاري¹.

أما العلماء والباحثين المتأخرين فيعرفون المدينة كل حسب منظوره وتخصصه فعالم الاجتماع المصري عاطف غيث يعرف المدينة في مؤلفه "قاموس علم الاجتماع" بأنها: "تمركز سكاني يتميز بالكثافة ويوجد في منطقة جغرافية صغيرة نسبيا ، ويتجه نشاط السكان إلى أعمال غير زراعية ، تتميز بالتخصص والارتباط الوظيفي ، وتتم داخل نسق سياسي رسمي ، أو هي مجتمع محلي حضري كبير ، يقوم على تبادل السلع والخدمات ، الأمر الذي يستدعي تحسين وسائل النقل الداخلية والخارجية"².

بينما يعرفها في مؤلف آخر عنوانه "علم الاجتماع الحضري" بقوله: "إن المدينة هي أي مكان يعمل أغلب سكانه في مهن متعددة غير الزراعة وما يتصل بها من شؤون"³.

ومن جهته الديموغرافي الفرنسي "رولان بريس" Roland Pressat " في مؤلفه "القاموس الديموغرافي" يعرف المدينة (ville) بأنها تجمع سكاني تتوفر فيه بعض الشروط ، معزولة أو مجتمعة ، مع وجود الأنشطة غير الزراعية والوظائف الإدارية والسياسية والثقافية⁴.

أما المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات ، فقد أشار إلى أن المدينة هي تجمع سكاني أكبر من التجمعات السكانية في الأرياف أو القرى ، ولا يوجد فيه غالبا سوى عدد قليل من السكان المشتغلين بالزراعة ، ومن الصعب تحديد المرحلة التي عندها تتحول القرية إلى مدينة ، كما أن هذه المرحلة تختلف من قطر لآخر ، والمدينة التي بها مقر الحكومة تسمى العاصمة⁵.

أما فيما يخص الدراسات فقد أوضح "ماكس فيبر" في كتابه "المدينة" المعايير التي يجب أن تعرف بها المدينة وهي: أن يكون في المكان حصن أو سور ، وجود سوق أو أسواق ، محكمة أو قضاء وتشريع

¹ - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، 20.

² - عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1979 ، ص ، 57.

³ - عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري : مدخل نظري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص ، 126.

⁴ - Roland Pressat, **Dictionnaire de Démographie**, Puf , Paris ,1987,P, 264.

⁵ - الأمم المتحدة ، المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات ، ترجمة : عبد المنعم الشافعي وعبد الكريم الياني ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1966 ، ص ، 45.

يتمتع بقانون مستقل ، وجود نقابة أو أي شكل من التعاون النقابي ، وأن يتمتع ذلك المكان بحكم ذاتي مركزي يستند إلى مبدأ الانتخاب.

وعلى ضوء ذلك حاول "فيبر" وضع تعريف محدد للمدينة حين يقول أن هناك عنصرا واحدا مشتركا بين التعريفات العديدة للمدينة ، هو أنها تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة ، لكنها نسبيا تعتبر مكان إقامة مغلق وعادة ما تبني المنازل في المدن قريبة بعضها من بعض ، فيكون الحائط لصيق الحائط ، بمعنى أن المدينة منطقة محلية ومكان يتميز بالمساكن الكثيفة مشكلا نوعا من المستوطنة شديدة الازدحام ويغيب فيها التعاون المتبادل بين السكان¹.

ومن جهته يذهب "جمال حمدان" إلى تعريف المدينة: "بأنها مكان كبير لدرجة أن الناس لم يعودوا يعرفون بعضهم البعض ، وتمتاز بعدم تجانس السكان أو بالطبقة الاجتماعية أو بالحركة الاجتماعية"². ويعرف "بيرجل Bergel": "المدينة بأنها مكان إقامة للسكان الذين يعملون في غير النشاطات الزراعية"³. وقد دأب العلماء الألمان في تعريفهم للمدينة على ضوء التطورات التي طرأت عليها مع مر الزمن ، فهذا "راتزل Ratzel" وفي مؤلفه : "الجغرافية البشرية" وبعد تمييزه ما بين الريف الذي يعتمد سكانه على الزراعة والرعي ، والاقامة في مساكن متباعدة ، والمدن التي يشغل سكانها بالتجارة والصناعة وقيمون في مساكن مترصة . كما جاء تعريف "فاغنر Wagner" للمدينة شافعا ومؤيدا لسابقه في قوله : "المدن هي تجمعات بشرية لغرض التجارة أو نقاط تركز التجارة البشرية" .

أما أقطاب مدرسة "شيكاغو" الأمريكية ، فحاولوا تعريف المدينة كل من جهته ، فهذا "لويس ويرث" "L ; Wirth" وبعد قيامه بعدد من الأبحاث والدراسات على المدينة انتهى الى تعريفها : "على أنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر والكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين"⁴ . ومن جهته ذهب "روبرت بارك R ; Park" زعيم مدرسة شيكاغو والذي أشتهر بدراساته العديدة للمجتمعات الحضرية الى تعريف المدينة: "بأنها مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب فانها تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز"⁵ .

1- السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، الجزء الأول ، 2001 ، ص ، 330 .

2- جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط2 ، بدون تاريخ ، ص ، ص ، 5-14.

3- نفس المرجع ، ص ، 13 .

4- عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق ، ص ، 129.

5 - نفس المرجع ، ص ، 130 .

بينما يعرف المدينة الفرنسيان "برونز Brunhes" و "فيدال دولابلاش Vidal de la Blache" بأنها: "المكان الذي يقضي فيه غالبية السكان معظم أوقاتهم داخل التجمع السكاني الذي يقيمون فيه".
في حين يذهب السويديان "أهلمان Ahlman" و "أولسون Olsson" إلى تعريف المدينة بأنها: "تجمع سكاني يتميز بأنواع معينة من المهن المختلفة"¹.

وتعرف الموسوعة السوفياتية الكبرى المدينة بأنها: "منطقة آهلة يعمل سكانها في الصناعة والتجارة بصورة رئيسية وكذلك في مجالات الخدمات والإدارة والعلم والثقافة"².

وفي الأخير نختم سلسلة التعاريف هذه ، بتعريف "جاكلين بوجوفارنيي" الوارد في كتابها الموسوم : "الجغرافية الحضرية" بقولها : "المدينة هي تجمع سكاني يوفر حاجات هائلة ويتيح إمكانيات شتى كالعامل والإعلام ... وتتوفر على القدرة التنظيمية والتوصيل ، وتعتبر في ذات الوقت شيئا ماديا وموضوعيا اجتماعيا ، فهي تستقبل وتجذب السكان وتشبع حاجاتهم بفضل إنتاجها وتجارها وتجهيزاتها وهي المكان الذي تتم منه الاتصالات المتنوعة"³.

وهكذا يمكننا أن نمضي في عرض العديد من التعاريف المختلفة للمدينة والتي تضمنتها مختلف الأبحاث والدراسات والمؤلفات ، لكن قد يكون ذلك بدون فائدة علمية ، حيث نجدها تكرر نفس العناصر والمعايير الواردة في التعاريف المعروضة والمختارة.

ولعل أهم ما يعرف "المدينة" هو اختلافها وتميزها عن الريف ، فالمعيار الأساسي والأهم والغالب الذي نجده متداولاً بين معظم التعاريف قديماً وحديثاً هو هذا التمييز ، وأما بقية المعايير فهي منبثقة من هذا الأصل الأول ، بيد أننا لا نستطيع - ولا ريب في ذلك - إيجاد معايير عامة ومطلقة يمكن تعميمها على مختلف العصور للتمييز بين ما هو ريف وما هو مدينة سوى اختلافهما وتباينهما عن بعضهما . بمعنى أن أي منطقة سكنية تتطور وتتغير وتصبح متميزة عن الأصل (الريف) ، ويكتسب سكانها صفات مميزة من حيث بنيتهم وحجمهم ووظائفهم تختلف عن تلك الموجودة في سكان الريف ، يمكن تسميتها "مدينة".

والملاحظ عبر التاريخ أن لكل شكل من الحضارة له مفهومه عن المدينة ، فلا نستطيع - وبكل تأكيد - أن نجد معياراً واحداً يمكن أن ينطبق على تعريف جميع أنواع المدن ينطبق عبر الحقب التاريخية المختلفة ، سوى المعيار السالف الذكر وهو وضع المدينة في مقابل الريف .

¹ - عبد الله عطوي ، مرجع سابق ، ص ، 43 .

² - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، 12 .

³ - جاكلين بوجوفارنيي ، الجغرافية الحضرية ، ترجمة : عبد القادر حليمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 ، ص ، 16 .

وقد يعتقد بعض الناس ، أن إطلاق كلمة "مدينة" تعني نفس البنية ونفس الشكل والوظائف والخصائص عبر مختلف العصور وفي كل الأمكنة.

إننا لو جئنا لنطلق مفهوم المدينة في القرن العشرين أو مدن ما بعد الثورة الصناعية على مدن العصر الحجري الحديث أو مدن العصور الوسطى فكأننا نقوم بإلباس طفل صغير ثياب رجل كبير وضخم. فالمدن القديمة والأولى التي عرفها الإنسان في بلاد ما بين النهرين ووادي النيل ووادي السند وأمريكا الوسطى ، لا يمكن تصورها أنها مدن بمعايير المدن ما بعد الثورة الصناعية ، ولا حتى قرى كبيرة من قرى الوقت الحالي . كذلك تجدر الإشارة إلى أن المدن الحالية ، يصعب إيجاد تعريف واحد يمكن أن يشملها جميعها ، سواء في البلد الواحد أو في العالم ككل ، ذلك للاختلافات الكثيرة فيما بينها . حتى ولو توسعنا في التعريف إلى تفاصيل نجدها في بعض المدن ولا نجدها في أخرى.

وبملاحظة التعاريف السابقة ، يمكننا العثور على قاسمين مشتركين وقع عليهما إجماع واتفاق في تعريف وتحديد مفهوم "المدينة" وهما: الحجم السكاني ، وطبيعة المهنة الممارسة.

وانطلاقاً من هنا فيأني أرى أن المدينة : هي تجمع سكاني وعمراني يمارس أغلبية سكانه أعمال غير زراعية ، وهي مركز جذاب لسكان المناطق المتاخمة .

بمعنى أن المدينة تمثل تجمع من السكان ضخمة ومعتبر تميزه كثافة عالية في مساكن متلاصقة ومصطفة ، ويمارس السكان فيها أعمال متنوعة (صناعة ، تجارة ، إدارة ، وخدمات مختلفة) ، ولا مانع من ذهاب بعض سكانها القلائل لممارسة الزراعة أو الرعي خارجها . وهي بهذا التنوع تمثل مركز جذب لسكان المناطق المجاورة وهي المناطق الريفية المتاخمة لها خاصة . كما أن الحجم السكاني بها لا يهم عدده طالما كان عمراتها يتميز بالمباني المتلاصقة والضخمة والمصطفة ويختلف بذلك عن الريف الذي يميزه تشتت المساكن وتراكمها وبساطتها ، و اشتغال سكانه في غالبيتهم بالزراعة والرعي.

وقد أخذ حجم المدن يتطور بشكل سريع بعد ظهور الثورة الصناعية في أوروبا نتيجة لعدة تحولات وتغيرات مصاحبة لهذه الثورة وفي مقدمتها التغيرات الديموغرافية المتسمة بالزيادة السكانية غير المسبوقة ، ثم انتقل هذا التطور إلى مدن العالم الثالث بعد منتصف القرن الماضي بفعل الانفجار الديموغرافي الهائل الذي

شهدته مجتمعات العالم الثالث ، مما جعل المختصون يعمدون إلى إيجاد تصنيف للمدن وفق معايير متعددة منها المعيار السكاني أي حسب الحجم السكانية التي تحتويها .

ف نجد تصنيفا تقديريا يصنف المدن إلى مدن كبيرة وأخرى متوسطة وأخرى صغيرة ، يختلف معيار الحجم السكاني من دولة إلى أخرى ومن زمن لآخر ، إلا أنه ظهر أخيرا تصنيف للمدن يعتمد تسميات محددة منها الميتروبوليس (Metropolis) والميغالوبوليس (Megacities- Megalopolis) والتي تعني ما يلي :

- الميتروبوليس (Metropolis): وهي مدينة كبيرة وكثيرة السكان متعددة الوظائف سماها الألمان ببساطة المدن الكبرى (Grosstaadte) وسماها الأمريكيون والفرنسيون "بالميتروبوليس" ، وهي حرفيا "المدينة الأم" ويمكننا أن ندعوها "بأم المدن". بمعنى أنها القواعد والأركان الرئيسية للحياة الإقليمية ، وقد يكون من الصعب تحديدها حسب حجمها السكاني ، وتوجد هذه المدينة في كل البلدان ولكن ليست بالضرورة العاصمة ، فهي مدينة بارزة مزدهرة بين بقية مدن الدولة يبلغ عدد سكانها ضعف أو أكثر ما تحتويه المدينة الكبيرة التالية التي تصغرها حجما في البلد الواحد¹.

- الميغالوبوليس (مدن عملاقة) (Megacities- Megalopolis): وقد قامت الأمم المتحدة في سبعينيات القرن الماضي بتحديد المقصود بالمدن العملاقة (Megacities- Megalopolis) فهي مدن يبلغ عدد سكانها 08 مليون نسمة فأكثر ولكنها عادت في تسعينيات نفس القرن لترفع الحد الأدنى إلى 10 مليون نسمة فأكثر² . أي أن المدينة العملاقة "Megalopolis" هي ما يفوق عدد سكانها 10 مليون نسمة.

أشير أن مفهوم المدينة لا يكتمل معناه إلا بعد استعراض مفهوم "الحضر" ، ليكون مفهوما عمليا وإجرائيا وصالح للاستخدام ، من أجل القيام بعملية التصنيف اللازمة للمناطق الموصوفة بالمدن أو الحواضر في مقابل المناطق الريفية والقروية والبدوية .

ونظرا للتداخل الكبير ما بين مفهومي "المدينة" و "الحضر" ، فإن الدول تلجأ دوما الى وضع معايير تحدد بموجبها المناطق الحضرية والتي تعني "مدن" وهي تختلف من بلد الى آخر ، ومن زمن الى آخر في البلد الواحد .

¹ - عبد الله عطوي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 61 - 62 .

² - المركز الديموغرافي بالقاهرة ، التحضر في مصر: ديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا ، مرجع سابق ، ص ، 06 .

والجزائر وعلى غرار بلدان العالم ، فإن القائمين على عملية احصاء السكان فإنهم يعمدون الى وضع معايير محددة لتصنيف المناطق السكنية الحضرية عن غيرها من المناطق الأخرى . وكذا معايير تخص التمييز بين المدن ذاتها وفق أحجام سكانها . كما سنتطرق إليه في تحديد مفهوم "الحضر" .

6 - 2 - تعريف الحضر (Urbain) :

بعد أن عرفنا ما هي المدينة ؟ وكيف أن تعريفها قد أخذ أبعادا متشعبة في الزمان والمكان وما بين التخصصات والعلوم المتعددة ، يجدر بنا التوقف عند مفهوم كثيرا ما ارتبط بالمدينة ، بل إن ظهوره جاء مع ظهور المدينة ، إنه مفهوم "حضر" حيث يطلق على السكان الذين يقيمون بالمدن أو بالتجمعات السكانية غير الريفية . فما مدلول كلمة "حضر" وما هو تعريفها ؟ لغويا أولا ثم اصطلاحا كما درجنا عليه في بحثنا هذا.

أ- التعريف اللغوي:

البحث اللغوي عن معنى كلمة " الحضر " في المعاجم والقواميس اللغوية ، يقودنا إلى إدراك اتساع دائرة معاني كلمة "حضر" ومشتقاتها . إلا أننا سنقتصر عن معناها المراد والمبتغى توظيفه في البحث .
جاء في "لسان العرب":

حضر: الحضور ، نقيض المغيب والغيبة ويقال حَضَرَ يحضر ، حضورا وحضارة . ومنه حضرت الصلاة : أي حل وقتها .

والحضر: خلاف البدو ، والحاضر: خلاف البادي .

وفي الحديث الشريف "لا يبع حاضر لباد" الحاضر: المقيم في المدن والقرى ، والبادي: المقيم بالبادية.

ويقال فلان من أهل الحضارة وفلان من أهل البادية ، وفلان حضري ، وفلان بدوي ، والحضارة: الإقامة في الحضر.

والحضر والحَضْرَةُ والحاضرة: خلاف البادية وهي المدن والقرى والأرياف ، سميت بذلك لأن أهلها حضروا الأمصار ومساكن الديار التي يكون لهم بها قرار¹.

¹ - أبو الفضل ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 860-861.

وفي نفس السياق جاء في "المعجم العربي الأساسي": حضر يحضر حضارة : حضر البدوي : أقام في الحضر .
وحضر يحضر حضوراً : حضر الشخص : قدم ، حضرت الصلاة : حل وقتها . ومنه حاضر يحاضر محاضرة :
يحاضر في الجامعة : يلقي محاضرات .
تحضر ، يتحضر تحضراً: تحضر البدوي/ الريفي : سكن المدينة واستقر فيها ، تخلق بأخلاق أهل الحضر
وعاداتهم ، وتمدّن .
ومنه حاضرة ، ج حواضر: خلاف البادية ، المدن والقرى ، وكذلك منه.
العاصمة: كانت بغداد حاضرة الخلافة في العصر العباسي.
وحضارة مصدر حضر عكسه البداوة ، وحضرٌ: المدن والقرى والأرياف وعكسه البدو ومنه الحضر من الناس
: ساكن الحضر وحضري عكسه بدوي مثل "حياة حضرية" و "منطقة حضرية"¹.
وقريبا من هذا المعنى نجده في اللغات الأجنبية ، فكلمة (Urbain) تعني في اللغة الفرنسية : الشخص يقيم في
المدينة ، كما يقال كذلك للشخص الذي يقيم بالمدينة (Citadin) ونجد كلمة (Urbanisation) وتعني
تحضر أو عمران.
ويعني الفعل (Urbaniser) القيام بالتعمير أي تحويل الريف إلى مناطق عمرانية حضرية ومنه الحضر
عكسه الريف . كما يعتبر كل تجمع عمراني يفوق سكانه عن 2000 نسمة في فرنسا تجمع حضري².
كما نجد كلمة (Unité Urbaine) وتعني في فرنسا خاصة مدينة معزولة (ville isolée) أو تجمعاً حضرياً
(Agglomération Urbaine)³.
وهناك كلمة (Urbanisation) وتعني تحضر وهي تشير إلى تركز السكان في وحدات حضرية (Unités
Urbaines) وتستعمل خاصة كمصطلح في التعداد من أجل التحليل الإحصائي⁴.

¹ - المعجم العربي الأساسي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 326-327.

² - LAROUSSE , OP cit , P , 1122.

³ - Roland Pessat , OP cit , P , 337.

⁴ - Ibid , P , 53.

ونفس الشيء نجده في اللغة الإنجليزية فكلمة (Urban) تعني أنه من المدينة (of the town or city) ويقال الحياة الحضرية (Urban life) ¹.

الملاحظة أن كلمة "حضر" تعني معنى محددًا في اللغات الأجنبية ، أي أنها تعني فقط أولئك الذين يقيمون في المدن حيث الحضرية ترتبط بالمدينة ، بينما تعني كلمة "حضر" في اللغة العربية الاستقرار والمكوث والإقامة أي من فعل حضر ، حضورا ، وكل ساكن مستقر فهو حضري سواء كان يقيم بالمدن أو القرى أو الأرياف ، وعكسه التنقل والترحال وهو نمط الحياة الذي نجده عند سكان البدو . ولذا نجد في القواميس والمعاجم العربية أن الحضر عكسه البدو ، وأن الحضر هم سكان المدن والقرى والأرياف المستقرين والمقيمين في مساكن دائمة ، بمعنى أن الحضرية تعني نمط حياة مختلف عن نمط حياة البدو الرحل المتنقلين بحثًا عن الماء والكأ .

ب - التعريف الاصطلاحي :

وبالعودة إلى الدراسات والأبحاث القديمة منها والحديثة ، والتي تناولت مفهوم "الحضر" نجد أن المفهوم أخذ أبعادًا مختلفة وتطور مع تطور المدينة وال عمران ، حيث أن مفهوم "الحضر" و "التحضر" يرتبط في ذهن الكثيرين ، بنشأة المدن و ظهورها ، وتركز السكان بها ، وسيادة النشاط الإقتصادي غير الزراعي وما إلى ذلك من المظاهر و المؤشرات و المقاييس و المعايير التي صارت متداولة بشكل مكثف في وصف نمط معيشي بمنطقة جغرافية معينة . ومن الرواد الذين تعرضوا لمفهوم "الحضر" بشكل دقيق وعلمي العلامة ابن خلدون في كتابه السابق ذكره "المقدمة" ، حيث بنى نظريته في العمران البشري على أساس المقابلة بين البدو والحضر ، منطلقًا من دراسته لأحوال المجتمعات التي عايشها أو قرأ عنها فوجد أن الناس مستقطبين حول فئتين رئيسيتين هما : البدو ، والحضر ثم نظر في هاتين الفئتين فوجد أن لكل منهما صفات وميزات مغايرة تمامًا للأخرى إلى حد التضاد ، وتعمق أكثر فوجد أن كلا من البدو والحضر في تفاعل مستمر .

والمتمعن في دراسة كتاب "المقدمة" يستنتج أن البدو والحضر يمثلان نمطي حياة ونحلتين من المعاش مختلفين ، ولكل نمط منهما سمات وصفات أساسية تختلف عن الآخر .

¹ - Longman Group , **Active study Dictionary** , , London, 1987, P, 663.

وأما عن مفهوم "الحضر" كما حدده ابن خلدون فقد جاء فيه قوله : "أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلته من المعاش ، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي ... ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك الى السكون والدعة ، وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الأقوات والملابس . والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للحضر . وهؤلاء هم الحضر ، ومعناها الحاضرون ، أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة"¹.

إن مفهوم "الحضر" كما حدده ابن خلدون يرتبط بوجود المدنية ووفرة عمرانها ، وظهور أعمال غير زراعية أو رعوية ، كالصنائع والتجارة ومختلف الخدمات ، مع الاستمرار والاستقرار والحضور الدائم أي الإقامة الدائمة والمستقرة وهذا يختلف عن مفهوم "البداوة" الذي يقوم على نمط حياة الترحال والتنقل وممارسة الزراعة والرعي . وكما يتضح من كلام ابن خلدون أن البدو أقدم من الحضر ، وأصل للمدن والحضر وسابق عليهما ، وأن البداية أصل للعمران والأمصار.

وكما يبدو أن مفهوم الحضر يتداخل مع مفهوم المدينة ، فسكان المدن هم المعروفين بالسكان الحضر ، والسكان الحضر هم سكان المدن ، كما سيتضح أكثر مع التعاريف اللاحقة .

في حين اهتمدى عالم الاجتماع المصري "عاطف غيث" الى تعريف المجتمع الحضري بأنه : "مجتمع محلي يتميز بكثافة السكان العالية ، وبسيطرة المهن غير الزراعية ، وبدرجة تخصص عالية مترتبة على تقسيم العمل المعقد ، وبنظام الحكم المحلي الرسمي . ويتميز السكان بأنهم غير متجانسين وتسود بينهم علاقات ثانوية (غير شخصية) ويعتمدون على الضوابط الاجتماعية الرسمية"².

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، "المقدمة" ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 229-230 .

² - عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ، 496 .

وأن المجتمع الحضري هو مجتمع المدينة ، ويتميز بسمات مثل: التعقد ، والتباين ، وتقسيم العمل ، وارتفاع مستوى التكنولوجيا ، وتباين السلوك ، والعلمانية ، وتقدم التنظيم الاجتماعي ، واللاتجانس ، وشدة الحراك الاجتماعي ، وكثافة السكان وكبر الحجم ... الخ¹.

في حين يرى أن مفهوم "تحضر" (Urbanization) يعني حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في الأماكن الحضرية وقد ظهر التحضر الحديث إثر الثورة الصناعية ، وعقب الثورة الزراعية التي أتاحت لنسبة أقل من السكان أن تعمل في إنتاج الطعام والمواد الخام . وكذلك يشير المصطلح إلى انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية ، وفي هذا الصدد تلعب وسائل الاتصال دورا هاما من أجل نشر الثقافة الحضرية في المناطق الريفية .

وهذا معناه أن المصطلح يشير إلى اتساع نطاق تأثير المراكز الحضرية وانتشارها بحيث تستوعب المناطق الريفية ومثل هذا التعريف للتحضر وثيق الصلة بالتعريف الإيكولوجي للوظيفة المسيطرة للمدن.

وهناك تعريف آخر للمصطلح يذهب إلى أن التحضر مرادف لظهور السمات أو الخصائص الحضرية بين السكان . ذلك أن ظهور بعض الممارسات الثقافية المرتبطة عادة بالمدينة في المنطقة الريفية ، معناه أن هناك شواهد تدل على أن السكان الريفيين يشهدون عملية تحضر².

وكلما توسعنا في البحث عن مفهوم "الحضر" و"التحضر" ، كلما اصطدنا بتداخله مع مفهوم "المدينة" ، حيث كثيرا ما يقع الخلط بينهما فهذا العالم "باتريك غيدز Patrick Geddes" عندما نشر كتابه "المدن المتطورة" في عام 1915 استعمل مصطلح "الحضر" أو "المنطقة الحضرية" Conurbation ليصف المدن التي تضخمت وتوسعت توسعا جانبيا في منطقة واسعة بين المدن الكبيرة ، أي امتداد المدن إلى التخوم المحاذية ، بيد أن هذا الاصطلاح أصبح في الوقت الراهن يستعمل في وصف المناطق الحضرية المتكونة من اتصال المدن نتيجة توسعها الجانبي بسبب زيادة وتضخم مرافقها السكنية والصناعية والعمارات الكبيرة والبيوت المتلاصقة . لكنها لا تخلو من المتنزهات والحدائق الخضراء والحقول الزراعية الواسعة³.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 497 .

² - نفس المرجع ، 499 .

³ - دينكن ميتشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة : احسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1986 ، ص ، 62.

وبدوره يذهب "بيترمان" إلى تعريف مصطلح التحضر "Urbanization" في كتابه : "مدخل إلى علم الاجتماع الحضري" بأنها عملية اجتماعية يقوم الفرد خلالها بالهجرة من الريف إلى المدينة والتكيف والتطبع بأخلاق وعادات وسلوكية أبناء المدن ، وتقبل أسلوب الحياة وأنماط العلاقات الاجتماعية الموجودة فيها والخضوع إلى قوانين وأنظمة مؤسساتها وتشكيلاتها الاجتماعية والحضارية . ويعرف "رايسمان" التحضر بتغيير حياة الناس ماديا ومعنويا من جراء هجرتهم من الأرياف والقرى إلى المدن مع تكييفهم لحياة المدينة واكتسابهم لقيم وممارسات سكانها . لذا فالتحضر هو نمط من أنماط التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على الوافدين إلى المدينة فتعدل سلوكهم وقيمهم وأساليب حياتهم بما يتفق وظروف البيئة الحضرية¹.

ويضيف بعض الباحثين بأن ظاهرة التحضر تعني ظهور المناطق الحضرية ونموها سواء عن طريق هجرة الريفيين إلى المراكز الحضرية أو عن طريق تغيير الخصائص الاجتماعية للحياة الريفية إلى خصائص حضرية .

ويعتقد أندرسون (Anderson) في كتابه: "المجتمع الحضري" أن عملية التحضر هذه لا تتم بمجرد الانتقال من السكن الريفي إلى الإقامة الحضرية ، أو الانتقال من الأعمال الزراعية إلى الأعمال الصناعية والتجارية والخدمية . فمن الممكن أن يكون الأفراد حضريين دون أن تكون هناك حاجة للانتقال من السكن الريفي إلى الإقامة في المدن ، أو الانتقال من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي . ويضيف أندرسون قائلاً أنه غالباً ما يحدث أن ينتقل الأشخاص من الأرياف للإقامة في المدن دون أن يتقبلوا الأنماط السلوكية الحضرية السائدة فيها ، إذ يرافق انتقالهم هذا انتقال ما يحملونه من أفكار ومعتقدات وعادات إلى المراكز الحضرية².

وهكذا يمكننا أن نمضي في سرد عدد هائل من التعريفات لمصطلح "حضر" إلا أننا نجد أنها جميعها تتداخل مع مصطلح "المدينة"، كما أنها تشير إلى المكونات والعناصر التي تشكل أسلوب الحياة أو نمط العيش الذي يخص سكان المدن من الناحية السوسولوجية ذلك النمط الذي يختلف عن نمط الحياة في الريف أو القرى. وبالرغم من تحذير كل من "سوروكين P.Sorokin" و "زيمرمان Zimmerman". من اتخاذ البعد الإحصائي وكثافة السكان في التمييز بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي في دراستهما للفروق الريفية

¹ - احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص ، ص ، 148-149.

² - نفس المرجع ، ص ، 149 .

الحضرية (كما سيأتي لاحقاً) ، إلا أننا لا نجد مناصباً من اتخاذها معياراً للتعرف على السكان الحضريين من السكان الريفيين ، ذلك أن الذي يعيننا في هذه الدراسة هو تحديد معنى "حضر" بالإستناد إلى مكان الإقامة الذي يقيم فيه السكان ، دون النظر إلى مكونات أسلوب الحياة ونمط العيش من أفكار ومعتقدات وعادات وتقاليده وسلوكيات ومهن وأنشطة... إلخ ، فذاك شأن علماء الاجتماع الحضري .

إن الذي يهمنا من منطلق الديموغرافيا ، أن نميز السكان حسب مكان الإقامة إلى "سكان حضر" و "سكان ريف" بناءً على أسس وشروط وضوابط ومعايير تضعها الدول للتمييز بين سكانها الحضريين من السكان الريفيين علماً أن هذه الشروط والمعايير تختلف من بلد إلى آخر ، كما تختلف من زمن إلى آخر حسب التطورات التي يعرفها كل بلد ، وغالباً ما تعتمد على البعد الإحصائي.

وينظر معظم علماء الديموغرافيا إلى التحضر على أنه عملية تركز السكان ، وتتضمن هذه العملية ضرورة انتقال أو تحرك السكان من المناطق غير الحضرية إلى المناطق الحضرية ، وهكذا تصبح المدن مناطق التركيز السكاني كما يرى ذلك "تيسدال H. Tisdale" وكذلك "هوب-إليدرج Eldridge-Hope" الذي استخدم مفهوم التحضر بمعنى التركيز الجغرافي للسكان ، مؤكداً بأن هذا التركيز يتم بزيادة عدد أماكن التجمع السكاني وزيادة حجم هذه التجمعات وقد يتفاوت الحد الأدنى لعدد السكان ما بين 20 ألف إلى 30 ألف نسمة لكي يمكن تسمية المنطقة التي يتواجد فيها منطقة حضرية¹.

وهذا ما حددته منظمة الأمم المتحدة في كتابها الديموغرافي السنوي ، عندما اعتمدت معايير إحصائية . تعمل بها مختلف البلدان عند إجرائها للتعدادات العامة للسكان على الرغم مما يشوبها من نقائص .

إن الاعتماد على المعايير الإحصائية في التمييز بين سكان الحضر وسكان الريف ، لا يحل مشكلة وضع تعريف محدد للحضر ، ويعود ذلك لاختلاف الدول في تعريف مناطقها الحضرية ، واختلاف التعريف كذلك في الدولة الواحدة من وقت لآخر ، ومع ذلك فإن هناك معايير أساسية للفرقة بين الحضر والريف في مختلف الدول حددها الكتاب الديموغرافي السنوي للأمم المتحدة الصادر سنة 1962 نذكر منها²:

¹ - Henry S. Shryock , Jacob S. Siegel and Associates , **The Methods and Materials of Demography** , ACADEMIC PRESS , New York , 1976 , p , 84 .

² - للتوسع أكثر أنظر المرجع السابق ، (Henry S. Shryock , Jacob S. Siegel and Associates) ، ص ، ص ، ص - 83 . 102

المعيار الإداري (الإحصائي) : وهو الذي يعتمد على التقسيم الإداري الرسمي للدولة ، والذي يتضمن جميع الوحدات الإدارية الحضرية على سبيل التحديد وكذا الوحدات الإدارية الريفية (القرى) وقد تلجأ الدولة إلى وضع حد أدنى لعدد سكان الوحدة الإدارية التي تعرف كحضر ، كما يختلف الحد الأدنى لعدد السكان اللازم للوحدة الإدارية المعرفة كحضر من دولة لأخرى ومن زمن لآخر ¹.

وقد انتشر استخدام معيار الحجم السكاني (عدد السكان) مقياساً للتمييز بين سكان الحضر وسكان الريف في عدد كبير من الدول . والملاحظ هنا في اعتماد الحجم السكاني لإختلاف العدد من بلد لآخر كما أن هذا العدد معرض للتغيير داخل كل بلد مع مرور الزمن ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كان العدد 8.000 نسمة سنة 1900 فأصبح 2500 نسمة بعد سنة 1910 ².

ويضاف في بعض البلدان إلى شرط الحد الأدنى لعدد السكان معايير أو شروط أخرى ، بالمقابل هناك دولاً أهملت تماماً مقياس عدد السكان ، كالشيلي مثلاً والتي تعتبر أي تجمع سكاني يتوفر على خدمات عامة وخاصة الخدمات البلدية فهو تجمع حضري ³.

ومهما يكن فإن ظاهرة المدن والحياة الحضرية تعني ببساطة أنها ظاهرة سكانية إلى حد كبير من حيث ارتباط التحضر والتمدن بكبر حجم السكان وارتفاع كثافتهم وتعدد الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

المعيار الاقتصادي : عندما يكون عدد سكان الوحدات الإدارية المختلفة صغيراً ومتماثلاً ، تلجأ الدولة إلى التعرف على نوع النشاط الاقتصادي السائد لكل وحدة إدارية للفرقة بين الريف والحضر ، فتعرف الوحدة الإدارية الحضرية بنسبة معينة من العاملين في غير الأعمال الزراعية ، وقد تأخذ الدولة بالمعيارين معاً معيار حجم السكان ونسبة الذين يعملون في الأنشطة غير الزراعية ، ومن الدول التي أخذت بهذا التعريف يوغسلافيا عام 1961، حيث عرفت الحضر بالمحليات التي تحتوي على 1.500 نسمة فأكثر ونسبة الذين لا يعملون بالزراعة لا تقل عن 30% ⁴.

¹ - المركز الديموغرافي بالقاهرة ، التحضر في مصر ديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا ، مرجع سابق ، ص ، 02 .

² - جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ، 05 .

³ - عبد الله عطوي ، مرجع سابق ، ص ، 15 .

⁴ - المركز الديموجرافي بالقاهرة ، التحضر في مصر ، مرجع سابق ، ص ، 03 .

وهناك عدد من البلدان الذين يجمعون بين المعيارين ، مثل إيطاليا التي تجمع بين عدد سكان لا يقل عن 10.000 نسمة ونسبة لا تقل عن 50% منهم لا يشتغلون بالزراعة وروسيا تعرف المناطق الحضرية بأن لا يقل عدد سكانها عن 12.000 نسمة وأن لا تزيد نسبة الذين يشتغلون منهم في الزراعة عن 15%¹.

فالمعيار الاقتصادي يعتمد على التفريق بين المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية ، أي على نوعية الاقتصاد القائم بالمنطقة ، فهناك اقتصاد حضري يقوم على كثافة الأنشطة الجمعية المبنية أساسا على قطاعي الصناعة والخدمات ، والتي تعتمد بدورها على العدد الكبير والكثيف من السكان ، بالمقابل يقوم الاقتصاد الريفي أساسا على الأنشطة الزراعية والرعية غير كثيفة السكان .

المعيار الجغرافي : قد يستند تعريف الحضر إلى أساس جغرافي فيربط بين عدد السكان والمساحة الجغرافية التي يعيشون عليها ، وتضع الدولة حداً أدنى للكثافة السكانية في تعريفها للمناطق الحضرية ، ومن الدول التي أخذت بهذا التعريف استراليا التي اعتبرت المناطق التي تزيد فيها الكثافة السكانية عن 500 ن/ميل مربع مناطق حضرية².

وعلى غرار المعايير السابقة فإن معيار الكثافة السكانية لا يسلم هو الآخر من النقائص والمثالب . فإلى الوقت الراهن لا يوجد اتفاق بين المختصين عن الحد الأدنى الواجب تحديده لكثافة السكان لتمييز المناطق الحضرية عن غيرها .

معيار توفر الخصائص الحضرية : ومن هذه الخصائص توفر خدمات الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس ورصف الطرق وغيرها ، وترى كثير من الدول أن توفر هذه الخصائص أمر ضروري لإضفاء صفة الحضر على المنطقة وتعريفها به³ .

والملاحظ أن معيار الخصائص الحضرية ، لا يحقق الاتفاق بين المختصين فالخصائص التي تعتمدها دولة ما ليست هي نفسها الخصائص المعتمدة في الأخرى ، كما أنه يمكننا أن نجد مناطق تتوفر على خدمات وخصائص في دول تؤهلها لتكون مناطق حضرية ، ونجدها في بلدان أخرى لا تؤهلها لتصبح مناطق حضرية .

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 50.

² - المركز الديموجرافي بالقاهرة ، **التحضر في مصر** ، مرجع سابق ، ص ، 03.

³ - Henry S. Shryock , Jacob S. Siegel and Associates , Op cit , p , 84 .

كانت هذه المعايير الأربعة التي حددها الكتاب الديموغرافي السنوي للأمم المتحدة سنة 1962 . وإلى جانب هذه المعايير هناك معايير أخرى وضعها بعض الباحثين لتعريف المناطق الحضرية لتتماشى والمستجدات الطارئة على المدن وتطوراتها في كثير من البلدان .

المعيار القانوني: هناك دول تتخذ من القانون والتشريع معيارا ، لتعريف وتحديد المناطق الحضرية باعتبارها مدن ، فعادة ما تتقدم إحدى التجمعات السكانية بطلب رسمي إلى السلطات العليا في الدولة مطالبة بحق الاندماج أو الانضمام أو الاعتراف بمرتبة المدن ، وخاصة اذا ما استوفت هذه المنطقة الشروط المعمول بها في الدولة ، كالحدا الأدنى للسكان ، أو الكثافة السكانية ، أو طبيعة النشاط الاقتصادي ، أو التعهد بتقديم واجبات المدينة تجاه سكانها كتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية والترفيهية ورصف الشوارع وإنارتها وبناء المجاري العامة وجمع القمامة وغير ذلك من الخدمات ، فعندئذ تمنحها السلطة المختصة (مرسوما) خاصا يسمح لها بالترقية إلى مصاف المدن¹.

وقد كان هذا الأمر شائعا خلال العصور الوسطى في أوروبا ثم نقلته الدول الأوروبية المستعمرة إلى مستعمراتها خارج أوروبا ، ومازال متبعا في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وكندا واليابان والنرويج وغيرها . إلا أنه لا يوجد قيمة حقيقية للأساس القانوني لأنه لأحق لا سابق ، بمعنى أن المكان لم يصبح مدينة لأنه منح مرسوما إداريا أو قضائيا وإنما نال المرسوم لأنه أصبح مدينة².

المعيار التاريخي: قد تحتفظ بعض المدن بمعالمها من الآثار التاريخية كالأسوار والمساجد والقلاع والحصون أو الكنائس والمعابد وغيرها ، يغنيها عن المعايير السابقة للتعريف بها كمدينة ، فماضيها العريق كفيلا بأن يشهد لها على طابعها الحضري دون الرجوع إلى دائرة الإحصاء أو المراسيم لتعريفها كمدينة أو منطقة حضرية ، كمدينة الأقصر في وادي النيل بمصر ، ومدينة تدمر بسوريا التي هجرها سكانها بعد أن فقدت أهميتها إثر تغير طريق القوافل ومرورها بها ، ومدينة تيمقاد بالجزائر التي مازال مسرحها الروماني شاهقا إلى اليوم ، ومدينة بعلبك في لبنان بمعابدها العريقة ، ومدينتي القدس وعكا بفلسطين والصور الضخم الذي يحيط بهما والأمثلة عديدة في مختلف أنحاء المعمورة³.

معيير المظهر الخارجي (Landscape): ويتخذ هذا المعيار من المظهر الخارجي للمدينة أو للمنطقة باعتبارها حقيقة مادية مرئية يمكن أن نحددها بإحساساتنا الخارجية ويمكن أن نتعرف عليها بمظهرها

1- فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 53-54.

2- جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ، 8.

3- فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 54 .

الخارجي وبنيتها الداخلية ، عماراتها وبنائاتها الشاحنة ومصانعها ومحلاتها التجارية ومصارفها وفنادقها وشوارعها المرصوفة كلها مؤشرات ومقاييس تميزها عن الريف أو القرية¹.

كذلك يجدر التذكير بأن هناك بعض المعايير الأخرى وضعها المختصون ولا سيما علماء الاجتماع ، لتعريف المدن والمناطق الحضرية وتمييزها عن غيرها من مناطق الريف والقرى ، كالمعيار "الايكولوجي" و"الاجتماعي" و"الوظيفي" و"الاقتصادي" .

ومهما كانت طبيعة المعايير الموضوعة للتمييز بين سكان المدن وسكان الأرياف ، فهي تبقى معايير نسبية تضعها الدول كأدوات إجرائية من أجل تصنيف سكانها حسب مكان الإقامة ، وبهذا فإن المقارنة بين الدول من حيث درجة التحضر أو الحضرية تشوبها مثالب ونقائص بسبب اختلاف معايير التصنيف المستعملة في كل دولة ، بل في بعض الأحيان تكون المقارنة بين مستويات الحضرية في بلد واحد وخلال فترات زمنية مختلفة ، غير صالحة أو فاقدة للمصداقية والموضوعية بسبب تغيير المعايير المستخدمة في كل مرة .

معايير التحضر بالجزائر:

وفي الأخير يجدر بنا التذكير بالمعايير التي تعتمد عليها الجزائر للتمييز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، تلك المعايير والتحديدات التي يضعها خبراء الديوان الوطني للإحصائيات قبل إجراء أي تعداد للسكان .

ففي التعداد (الإحصاء) السكاني لسنة 1998 ، تم التمييز بين ثلاثة أنواع من التجمعات السكانية أو المناطق العمرانية ، حسب مستوى الكثافة ودرجة التركيز السكاني وهي : المناطق السكنية المبعثرة ، ومناطق التجمعات السكنية الثانوية ، ومناطق التجمعات السكنية الرئيسية .

وتعرف التجمعات السكنية أو العمرانية كما يلي : "يعتبر تجمعا سكنيا (عمرانيا) كل تجمع يضم 100 بناية أو أكثر بحيث لا تزيد المسافة الفاصلة بين كل بناية وأخرى عن 200 م ، وأن البناية التي لا تبعد عن التجمع السكني بأكثر من ذلك تدخل في نطاق المناطق المبعثرة ، وتضم البلدية عدة تجمعات سكنية وهي: التجمع السكني الرئيسي (ACL) وهو الذي يوجد فيه مقر البلدية ، والأخرى التجمعات السكنية الثانوية (AS) التابعة للبلدية"².

أما التجمعات السكنية التي تمتد بين عدة بلديات تسمى تجمعات بين البلديات (AIC) . ويعد التجمع السكاني تجمعا حضريا أو مدينة إذا توفرت فيه المعايير الآتية :

-المعيار الديموغرافي وهو ألا يقل عدد سكان التجمع عن 5000 نسمة .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 56 .

² - ONS , **Collections Statistiques** , NO : 80, RGPH1998 ,Alger ,1999 , p , 02.

-المعيار الاقتصادي المتمثل في طبيعة النشاط الاقتصادي ، وهو ألا يقل عدد العاملين في القطاعات غير الزراعية عن 75% .

تجدر الإشارة أن المعايير والمقاييس المذكورة سابقا ، والمحددة من طرف خبراء الديوان الوطني للإحصائيات للتمييز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، أثناء إجراء الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1998 ، هي ذاتها المعتمدة أثناء القيام بالإحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008 ، دون تغيير أو حذف أو إضافة¹ .

أما تصنيف المدن حسب أحجامها في الجزائر ، فهناك تصنيف يعد كل تجمع سكاني يتراوح حجمه ما بين (5000 – 50.000) نسمة مدينة صغيرة ، وما بين (50.000 – 100.000) نسمة تعتبر مدينة متوسطة ، بينما التجمعات السكانية التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة ، فهي تعتبر مدن كبرى .

وعلى هذا الأساس يتم تصنيف سكان الجزائر الى سكان حضر ، أي أولئك الذين يقيمون بالمدن أو المناطق المصنفة حضرية .

وعليه فإنني أخذت تصنيف سكان الجزائر الى سكان حضريين وسكان غير حضريين بناء على هذا التصنيف الرسمي المعمول به في الدولة .

وتبقى اشكالية القياس والمعايرة معضلة لا مناص منها في التمييز بين من هو بدوي أو ريفي أو قروي أو حضري ، لكن هناك اجتهادات كثيرة تحاول إيجاد معايير لتصنيف السكان حسب مكان الإقامة ، وهي تختلف من بلد لآخر ، ومن زمن لآخر في البلد نفسه .

مناقشة :

ومن خلال ما عرضناه من معايير ومقاييس معتمدة في كثير من البلدان في التمييز بين المناطق الجغرافية الريفية والحضرية ، يشد انتباهنا الى أن معظم المعايير قد نزعت الى مقاييس مؤسسة على مؤشرات كمية ، ذلك أن القياس الكمي يعد سهلا وبسيطا ، ولا يثير اشكالا فهو ينال رضا واتفاق غالبية الباحثين والمختصين ، بينما المؤشرات الكيفية ، فهي معقدة ويعتورها مثالب عديدة وصعبة التطبيق ومحل اختلاف وجدل بين المختصين .

ولذا فالاعتماد على المعيار الديموغرافي ، الذي يستند الى العدد أو الرقم لغة له ، لأنه سهل ويعتمد على التعداد الكمي للسكان والأشياء ، ولهذا اتخذته معظم المعايير في التمييز بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ، وفي كثير من البلدان أن لم نقل جميعها ، مع اضافة معايير أخرى الى جانبه . كالمعيار الاداري الذي يُعتمد في

¹ - ONS , **Collections Statistiques** , NO : 142, RGPH2008 ,Alger ,2010 , p , 03 .

التقسيم الجغرافي للبلاد ، فهو يتخذ مؤشرات سكانية كالحجم والكثافة الى جانب بعض الخصائص الاقتصادية والمهنية والخدماتية .

تجدر الاشارة أن التراث السوسولوجي في التمييز بين ما هو ريفي وما هو حضري (كما سيأتي في الفصل اللاحق) ، لا يعتمد على هذه المعايير فقط ، وإنما يعتمد أساسا على الثقافة التي ينبثق عنها نمط الحياة والعادات والتقاليد والطقوس والأذواق وأنماط اللباس وأساليب العيش ، وأنماط السلوك والتصرفات والمعاملات والأخلاق ، وحتى مظاهر ومورفولوجية المكان .

وبهذا المعنى ليس صحيحا أن كل من يقيم بالمناطق المصنفة حضرية فهو حضري أو مديني بمجرد الإقامة كما أنه ليس صحيحا أن كل من يقيم بالمناطق المصنفة ريفية بأنه ريفي ، فالثقافة تتوارث وتكتسب مع مر الأجيال وبالحضور ، أما الإقامة بمنطقة جغرافية معينة ، فبإمكان الشخص أن يصبح حضريا ويُمسي ريفيا أو بدويا ، والعكس صحيح أن يضحي الشخص ريفيا ويُمسي حضريا ، وبهذا المعنى يمكن للشخص كثير التنقلات بين الإقامة بالريف مرة والحوضر مرة ، أن يتقمص صفات الريف والحضر عدة مرات في حياته بعدد مرات الإقامة بالمناطق الريفية والمناطق الحضرية .

وتجدر الاشارة في الأخير وباعتبار أن دراستي يغلب عليها الطابع الكمي ، الذي يتخذ من لغة الأرقام أسلوبا له ، فإن مفهوم "سكان الحضر" أو سكان المدن لا يعني أولئك السكان الحضريين بالمعنى الاجتماعي والسوسولوجي ، أي السكان الأصليين والقدماء الذين يعيشون بالمدن والحوضر منذ زمن طويل ، فهذا موضوع آخر ، وإنما مفهوم سكان الحضر أو المدن في هذه الدراسة تحدده المعايير الرسمية المستخدمة في التمييز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية خلال التعدادات أو الاحصاءات التي تم إنجازها بالجزائر .

7 - مقاييس وتقنيات ديموغرافية :

تستخدم في مجال الدراسات الديموغرافية مقاييس وتقنيات معروفة لحساب معدلات ونسب ومتوسطات تخص الظواهر السكانية (الولادات أو الخصوبة والوفيات والزواج والهجرة) ، للوقوف على اتجاهاتها وتغيراتها الزمكانية .

وعليه فإن الباحث مضطر لاستخدام هذه المقاييس والتقنيات لإنجاز بعض المعدلات والنسب لقياس الظواهر السكانية ومعرفة اتجاهاتها عبر الزمان والمكان ، ومقارنتها ببعضها . كما يمكن استخدام بعض المعادلات الرياضية والاحصائية في معالجة البيانات الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المختصة المختلفة وجعلها ملائمة لأغراض البحث وأهدافه . وكذا بعض المؤشرات من مثل : مؤشر كثافة السكان وكثافة

السكن ، ومؤشرات تخص قياس مستوى التحضر ، كمؤشر التمرکز الحضري ، ودليل سرعة التحضر ، ودليل أولوية التحضر الذي يستخدم دليل المدن الأربعة لصاحبه "كنجسكاي ديفز" أو دليل "جيفرسون" أو دليل "ستيوارت" . وكل هذه المقاييس والمؤشرات سيأتي تعريفها حين استخدامها في متن الدراسة .

ولكي لا أثقل هذا البند بالتعريفات الخاصة بمقاييس ومؤشرات الظواهر الديموغرافية ، وهي بسيطة ومتوفرة في مؤلفات تتناول ظواهر الديموغرافيا بالدراسة ، آثرت أن أتوقف بالتعريف عند مقياسي "النمو السكاني" و"الزيادة الطبيعية للسكان" ، لأنهما ورد استخدامهما كثيرا في متن الرسالة ، كما يقوم البحث على مفهوم النمو السكاني والذي كثيرا ما يلتبس بمفهوم الزيادة الطبيعية للسكان .

أ - نمو السكان :

المقصود بالسكان كتلة من البشر لا تعيش في حالة استاتيكية ثابتة ، وإنما تتميز بالحركة والتغير ، ولذا فإن السكان في حركتهم وتغيرهم إما قد يسيروا في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل عاملي الولادة والهجرة الوافدة ، وإما يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عاملي الوفيات والهجرة المغادرة . إن هذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمى تغيرا أو نموا أو حركة ، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة أو ضخمة مما قد يترتب عليه تضخم السكان ، ويطلق على هذه الظاهرة "انفجار سكاني" وقد يكون النمو بطيئا أو منعهدا أو سلبيا فيطلق على هذه الظاهرة "افتقار سكاني" .

ويحدث النمو السكاني أو التغير السكاني بثلاثة عناصر ، المواليد والوفيات والهجرة ومع توالي حالات الميلاد والوفاة والانتقال ، فإن العدد الاجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير . وفي دراستنا للسكان نميز بين مؤشرين أو مقياسيين في التعرف عن كمية التغير السكاني واتجاهه في الزمان والمكان وهما :

معدل الزيادة الطبيعية : ويشير هذا المعدل الى الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات في مدة زمنية معينة في مجتمع أو منطقة ما . ويحسب هذا المعدل كما يلي :

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{(\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات})}{\text{عدد السكان في منتصف نفس السنة}} \times 100$$

أو يحسب بطريقة أخرى وهي : معدل الزيادة الطبيعية = معدل المواليد الخام - معدل الوفيات الخام . وفي هذه الحالة يكون المجتمع مغلق حيث لا يشهد حركة هجرة منه أو إليه ، بمعنى لا ندخل حركة الهجرة الخارجية في الحساب .

أما في حالة المجتمع المفتوح ، فإننا نستعمل معدل النمو السكاني والذي يحسب كالآتي :

$$(\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}) + (\text{عدد المهاجرين الوافدين}$$

$$- \text{عدد المهاجرين المغادرين}) \text{ خلال سنة معينة}$$

$$\text{معدل النمو السكاني} = \frac{\text{عدد السكان في منتصف نفس السنة}}{1000} \times$$

أو يحسب بطريقة أخرى : معدل النمو السكاني = معدل الزيادة الطبيعية + معدل صافي الهجرة .

ب - مفهوم الهجرة الريفية - الحضرية :

كذلك أشير الى مصطلح تم تداوله كثيرا في متن الرسالة ، وهو مصطلح "الهجرة الريفية - الحضرية" أو ما يعرف بالنزوح الريفي ، والذي يعني - بكل بساطة - انتقال السكان من المناطق الريفية أو القروية أو شبه الريفية (التجمعات السكانية الثانوية) نحو المناطق الحضرية أو المدن ، بنية الإقامة فيها ، لأي سبب من الأسباب ، ومهما كانت المسافات الفاصلة بين الموطن الأصلي وبين المدينة المقصود الإقامة بها .

8 - الدراسات السابقة :

في الحقيقة ليست هناك دراسات سابقة في الموضوع بالشكل المطروح - في حدود علمي - أي الدراسات التي تربط العلاقة بين السكان ونموهم من جهة والمدن وتطورها من جهة أخرى ، وإنما هناك دراسات خاصة بالسكان ودراسات خاصة بالمدن وهي كثيرة جدا . سأعرض بعضها .

الدراسات السابقة حول المدينة :

8-1- دراسة لويس ممفورد بعنوان : " المدينة على مر العصور : أصلها وتطورها ومستقبلها"¹.

¹ - لويس ممفورد ، المدينة على مر العصور : أصلها وتطورها ومستقبلها ، ترجمة : ابراهيم نصحي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1964 ، (جزءين) .

هذه الدراسة عن المدينة على مر العصور ، لصاحبها الانجليزي "مفورد" والتي تعتبر من الدراسات القيمة والمرجعية والضخمة (جزءين في حجم من 1100 صفحة) في الموضوع ، فهو يفسر أصل المدينة في ضوء الأدلة التي كشف عنها الانسان الباكر ، ثم يشفع ذلك بدراسة المدينة في ظل الحضارات التي تعاقبت عليها : حضارات مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والإغريق والرومان والعصور الوسطى وأخيرا العصور الحديثة .

وليست هذه الدراسة مقصورة على أوضاع المدينة ومشتملاتها ووظائفها في الحياة ودورها في بناء الحضارة ، بل هي دراسة جامعة تشمل أيضا نظم المجتمع وأهداف الانسان ووجوه نشاطه الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية والجنسية ، وأثر كل ذلك في تشكيل أوضاع المدينة ، ثم انعكاس هذه الأوضاع على حياة الانسان . إنها دراسة عن قصة الحضارة الإنسانية بكل ما لها وما عليها .

وقد استعمل الباحث منهجية تعتمد على الأسانيد الأثرية والنقوش والوثائق والنصوص القديمة وكتابات الأدباء والفلاسفة والمؤرخين وعلماء الاقتصاد والاجتماع والمعماريين ومخططي المدن في مختلف العصور ، وخرج من كل ذلك ومن عظات التاريخ عن دورة النمو الحضري بنتائج محددة وآراء قيمة استفاض في عرضها والتدليل على صحتها .

ويرينا الباحث أن المدينة نشأت أول ما نشأت في أودية عدد قليل من الأنهار الكبرى ، وهي النيل والدجلة والفرات والسند وهوانج هو ، وأن البذرة الأولى للمدينة كانت مكان الاجتماع لإقامة الطقوس الدينية ، وبين كيف أن حضارة القرية الباكرة كانت الحضارة التي انبثقت عنها حضارات العالم القديم ، وبعد أن يتتبع الباحث تطور القرية الى مدينة في وادي النيل وفي بلاد ما بين النهرين مبينا وجوه التباين بين الاقليمين في كل ناحية من نواحي الحياة والفكر ، وأثر ذلك في التباين بين تراث الفريقين من المخلفات الحضرية ، يدرس تطور المدينة الإغريقية ويوضح كيف أن هذا التطور أخذ مسارا مختلفا عن ذلك الذي تم في بلاد الرافدين ووادي النيل ، وقد أفاض الحديث عن المدن الإغريقية من جوانب عديدة ، ولاسيما "أثينا وأوليمبيا ودلفي وكوس" منوها ومشيدا بحكمة "دلفي" في مواجهة مشكلة ازدياد السكان ، وذلك بإتباع خطة موفقة لتوزيعهم توزيعا منتظما ، مما ساعد على الإقلال من حدة التنافس الاقتصادي ومن ضروب الفتح ، وكذلك على نشر الحضارة والمدن الإغريقية .

ثم ينتقل الباحث بالحديث عن المدن الرومانية ، والتي حسبه أنها تمتاز بالتخطيط العمراني الذي كان أساسا لهندسة ضخمة تتم عن حب الاستعراض والخيلاء التي تميز الرومان ، ولإبراز كل هذا يتوقف عند مدينة "روما" التي جمعت بين الوسائل التقنية الراقية والتخطيط الاجتماعي البدائي ، وازدحام حركة المرور وكثافة سكان المنازل الذين اكتظت بهم العمائر في وحدات ضخمة من المباني تدعى "جزرا" . وبعد الرومان يعرج الباحث على فترة العصور الوسطى ، والتي شهدت فيها المدن انتشارا هائلا وصل الى انشاء أكثر من 2500 مدينة خلال أربعة قرون وزيادة عدد السكان بنسبة تضارع تقريبا تلك التي عرفتها أوروبا في القرن التاسع عشر حسب الباحث دائما مقدما مدينة "البندقية كنموذج" لمدن العصور الوسطى .

أما مدن عصر النهضة أو ما يطلق عليه "مدن العصر الباروكي" وخاصة مدن القرون الأربعة الأخيرة (17 ، 18 ، 19 ، 20) وفي ظل نمو الرأسمالية ، فقد شهدت الحياة الحضرية نموا وانتشارا حتى خارج أوروبا ولاسيما في العالم الجديد ، وفي ظل الرأسمالية التجارية خلال القرن الثامن عشر ، فقد أصبح الشغل الشاغل في المدن التجارية الجديدة الثراء الفاحش دون النظر الى أي اعتبار آخر . بينما كانت المدن تتوسع أفقيا في القرن التاسع عشر ، فانها في القرن العشرين أخذت تتوسع رأسيا بإقامة ناطحات السحاب .

وبعد التوقف مليا عند المدينة الأوروبية خلال القرون الماضية ، يصل بالحديث عن حال المدن وما وصلت اليه من تردي وتشوهات مع مطلع القرن العشرين ، لتظهر حركة تنادي بأن يكون التطور الحضري أكثر توزعا في وحدات صغيرة ، تستجيب لمزايا الحياة الحضرية والريفية معا ، ومن ثم جاءت "مدن الحدائق" كبديل عن المدن الكبرى المكتظة بالسكان التي أخذت في الانتشار والتوسع .

وفي الأخير يختم الباحث دراسته هذه ، بالتحذير من عواقب التوسع الجسيم للمدن ، مطالبا باسترجاع المدينة لوظائفها كأم تغذي حياة أبنائها ، فخير نظام للمدن هو ما يقوم على العناية بالسكان وتحضيرهم .

8-2- دراسة فاليري غولايف " المدن الأولى " ¹ :

يعتبر "فاليري غولايف" عالم الآثار الروسي من أهم الباحثين في الحضارات القديمة ولاسيما حضارتي الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى ، حيث ساهم في الكثير من البعثات الأثرية ، تكللت بعدد من المؤلفات حول الحضارات القديمة منها مؤلفه المتميز الموسوم بعنوان : "المدن الأولى" ، والذي تناول فيه

¹ - فاليري غولايف ، المدن الأولى ، ترجمة : طارق معصراني ، دار التقدم ، موسكو ، 1989 .

بالدراسة أولى المدن التي عرفتها البشرية في منطقة الشرق الأوسط في ما بين النهرين بالعراق ومدن أمريكا الوسطى ما قبل كولومبوس ، وقد بين الظروف الطبيعية والجغرافية لظهور وتطور المستوطنات البشرية الأولى أو ما أطلق عليها اسم "المدن" وقد تعرض الى عدد من المدن القديمة التي تم الكشف عنها بواسطة الحفريات التي أنجزتها مختلف البعثات الأثرية أو تلك التي بقيت أطلالها شاهدة عليها ببلاد الرافدين، والتي يعود وجودها الى آلاف من السنين ، متسائلا عن السر الذي جعل المدن الأولى والحضارات القديمة تظهر في هذه المنطقة بالذات ؟ وما هي العوامل والأسباب الطبيعية والجغرافية والسكانية والاقتصادية التي تميز هذه المدن ؟ .

وymنهج يعتمد على تقنيات وأدوات البحث في علم الآثار والجغرافية البشرية قدم لنا الباحث صورة علمية دقيقة عن هذه المدن الأولى التي عرفها الانسان ، من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كانت تميزها ، محاولا اعطاء تقديرات لحجوم هذه المدن وأعداد ساكنيها ، والتي تعتبر باكورة المدن والبذرة الأساسية والتجمعات العمرانية الأولى التي تطورت على أنقاضها الأنواع المختلفة للمدن عبر التاريخ الطويل للبشرية الممتد الى بضعة آلاف من التمدن .

8-3- دراسة "التحضر في مصر ، ديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا"¹ :

الدراسة هذه صادرة عن المركز الديموغرافي بالقاهرة ، والتي تناولت بالبحث مفهوم التحضر واتجاهاته العالمية ، لتتناول بالدراسة والتحليل ظاهرة التحضر في مصر وأنماطه مستعرضة واقع المدن من ناحية الاتساق الحجمي والتدرج في حجم المدن المصرية ، لافتة النظر الى تمركز سكان المدن في عدد قليل منها ، وأن مدينتا القاهرة الكبرى والاسكندرية تضمّان لوحدهما أكثر من نصف سكان المدن ، وأن مصر شهدت توجه نحو نمو سكان الحضر منذ مطلع القرن العشرين ومرد ذلك لسببين هامين وهما : النمو الديموغرافي المرتفع وكذا ظاهرة النزوح الريفي . ثم تتناول الدراسة الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية لسكان المدن بالمقارنة مع نظرائهم في الريف ، مع ذكر الآثار المصاحبة للتحضر والمشاكل التي يعاني منها سكان المناطق الحضرية ، وفي الأخير تقترح الدراسة توصيات تتضمن حلولاً تراها مناسبة للحد من الآثار السلبية للتحضر الزائد ومن أهمها : العمل على استقرار السكان في الأرياف والحد من هجرتهم نحو الحواضر ، وذلك بالاهتمام بمشاكلهم وترقية أوضاعهم المعيشية بتدعيم وسائل الاتصال بين المدن والقرى

¹ - المركز الديموغرافي بالقاهرة ، التحضر في مصر ديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا ، القاهرة ، 2003 .

المجاورة ، والعمل على إيجاد نوع من التكامل بين الريف والحضر ، حتى يمكن أن يتحقق الاستقرار السكاني في كل منهما .

8-4- دراسة عبد الله عبد القوي محمود محمد "نمو السكان الحضري في مصر"¹:

الدراسة هذه قدمت كأطروحة لنيل درجة الدكتوراه بكلية الآداب جامعة القاهرة ، وقد استخدم الباحث مناهج وتقنيات الدراسات الوصفية التحليلية ، ومنها المنهج التاريخي للتعرف على التطورات والتغيرات التي عرفها سكان مصر عبر التاريخ ، وكذلك طريقة البيانات الجاهزة التي توفرها خاصة المؤسسات الإحصائية بالبلاد ، الى جانب التقنيات والأدوات التحليلية الإحصائية والديموغرافية .

أما النتائج المتوصل اليها فتتمثل خاصة في اتجاه النمو الحضري وزيادة نصيب سكان المدن على حساب سكان الأرياف ، وتضخم بعض المدن كمدينة القاهرة الكبرى والاسكندرية ، بالإضافة الى وجود عدد كبير من المدن صغيرة الحجم التي يتضاءل نصيبها من اجمالي سكان المدن . مستعرضا الأسباب والعوامل التي أدت لانتاج هذه الظاهرة الحضرية في مصر ، ثم تناول بالدراسة الخصائص التي تميز سكان الحضر عن سكان الريف من النواحي الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ومن حين لآخر يلجأ الى أسلوب المقارنة مع الدول المشابهة من الدول العربية والنامية ، لاستجلاء الحقائق والوقائع .

كانت هذه بعض الدراسات السابقة في الموضوع ، إضافة الى دراسات أخرى بعضها مذكور في قائمة المراجع وبعضها غير مذكور ، وذلك خشية الإطالة .

9 - صعوبات البحث :

في الحقيقة كل عمل علمي تعترضه عقبات ومشاكل موضوعية وغير موضوعية ، ومن الصعوبات التي أعتزنت هذه الدراسة هي :

أ - المشكلة العويصة الأولى تتمثل في تضارب وتناقض المعطيات الإحصائية ، سواء المعطيات الصادرة من هيئات متعددة في موضوع واحد ، وفي بعض الأحيان تناقض وتضارب الأرقام والبيانات الصادرة من هيئة

¹ - عبد الله عبد القوي محمود محمد ، نمو السكان الحضري في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2007 .

واحدة وفي موضوع واحد ، وقد يرجع ذلك الى عدم توحيد المعايير والتعاريف التي بمقتضاها تُبنى هذه البيانات ، فمثلا تُعطي احصائيات عدد سكان ولاية الجزائر في سنة معينة رقما محددًا وبعد فترة تعطي رقما آخر وهذا شيء طبيعي ، لكن غير الطبيعي أنه ليست هناك إشارة لتغيير الحدود الجغرافية للولاية عندما تتغير ، مما يجعل عملية القياس تفتقد شيئًا ما المصدقية والصرامة العلمية اللازمة .

إن الباحثين الذين تعاملوا مع الاحصاءات المتعلقة بالسكان ، وخاصة عندما نتوغل في الماضي يشعرون بتناقض مصداقيتها ، الأمر الذي يجعلنا ملازمين للشك عند استخدام أي رقم احصائي .

ب - تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الشاملة (ماكرو) بتوسعها أفقيا وعموديا ، كما أنها تلتقي فيها عدة تخصصات ، ما يجعلها تطرح مشكلة التحديد والتقييد . الأمر الذي جعلني أتوسع في البحث عساني أن أوفيه حقه من التحليل والتفسير .

الجزء الأول

السكان والتحضر في العالم

الفصل الثاني

المقاربات النظرية المفسرة للفروق الريفية-الحضرية

المداخل المتعددة لتوضيح الفروق الريفية - الحضرية :

مسألة التمييز بين الريف والحضر، أو بين القرية والمدينة، أو بين سكان الريف وسكان المدن أو سكان الحضر، شددت اهتمام الفكر الإنساني منذ القدم، وقد تطورت مع تطور المجتمعات الإنسانية والبشرية وأصبحت من اهتمام واختصاص عدد من المعارف والعلوم المتخصصة حديثا.

فقد أدرك الفلاسفة والمفكرون في العصور القديمة أن المدينة تختلف اختلافاً بيناً عن الريف أو التخوم المحيطة بها في كثير من وجوه النشاط الاقتصادي.

بيد أن الجهود العلمية الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف الفروق بين الريف والمدينة وتفسيرها جاءت متأخرة نسبياً ، ولعل ما جاء في إسهامات المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي ، والتي تضمنتها مؤلفه الشهير "المقدمة" ، حيث كتب فصلاً في التفريق والتمييز بين سكان البدو (الريفيين) وسكان الحضر (المدن) ، بشكل واضح ومتقدم جداً.

"المقدمة" تعتبر - بلا ريب- أول إسهام علمي للتطرق لموضوع التمييز بين الريف والحضر ، وأن ابن خلدون قد سبق بأفكاره وآرائه فيما يتصل بهذه القضية من جاؤوا بعده وبقرن ، بدء برواد السوسيولوجيا التطوريين في القرن التاسع عشر ، وحتى مفكري القرن العشرين، أين ظهرت عدة منظومات علمية ، لتصبح المسألة من اهتمام عدة علوم وعدد من المفكرين البارزين في هذا السياق - كما سنعرضه لاحقاً - .

1- نظرية ابن خلدون في التمييز بين سكان البادية أو الريف وسكان الحضر :

إن القارئ لكتاب "المقدمة" تستوقفه عدة فصول تناول فيها ابن خلدون الحديث عن سكان البدو (الريف) وسكان الحضر (المدن) حيث جاء كلامه متناكراً بين أبواب وفصول "المقدمة" .

سالكا نهج الثنائيات ، حيث كثيراً ما يقابل في الخصائص والمميزات بين سكان البدو وسكان الحضر ، مستعرضاً خصائص ومميزات كل صنف على حدة في مستويات كثيرة تخص أنماط العيش وأسلوب الحياة ، مرة يعرضها بالجملة ومرة يفصلها تفصيلاً . كما سيتضح لنا من خلال هذا العرض الذي توخيت فيه الاختصار والتركيز قدر الإمكان محاولاً التوفيق بين عدم الإطالة المخلة بطبيعة الموضوع والاختصار الذي يغطي الرجل حقه ، متبعاً أسلوب المقابلة بين سكان البدو وسكان الحضر كنموذجين متميزين .

1-1- أسبقية البدو على الحضار :

يذكر ابن خلدون كيف أن البدو أقدم من الحضار وسابقا عليه وأن البداية أصل العمران والأمصار مدد لهما، وأن البدو مقتصرون على الضروري في أحوالهم ، العاجزون عما فوقه ، وأن الحضار المعنيون بمحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم ، أي أن حياتهم تتسم بالترف والأخذ بما هو كمالي.

ويواصل كلامه: "ولاشك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه ، لأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه، فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا ، فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها، (...). والحضري لا يتشوف إلى أحوال البداية إلا لضرورة تدعوه إليها أو لتقصير عن أحوال أهل مدينته"¹.

ويشرح ابن خلدون كيف أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه ، ليصل إلى أن "أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها"².

ويعود ابن خلدون في موضوع الكلام عن أطوار الدولة ليؤكد : "فطور الدولة من أولها بداوة ، ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال ، والحضارة إنما هي تفنن في الترف (...). فصار طور الحضارة في الملك يتبع طور البداوة ضرورة ، لضرورة تبعية الرفه للملك"³.

وهكذا يلاحظ من كلام ابن خلدون تأكيده بأن البدو متقدم بالضرورة وسابق عن الحضار ، أي أن الحضار ناتج عن تطور للبدو ، وكأن ابن خلدون يحدثنا عن نوع من التطور الاجتماعي الذي يتسق جزئيا مع الفكر التطوري الحديث . يميز ابن خلدون أهل البدو بانشغالهم بالفلاحة وتربية الحيوانات ، وبينما يتميز أهل الحضار بالصنائع والتجارة .

1-2- مصدر الإنتاج والمهنة :

يبين ابن خلدون في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني ، كيف أن المهنة ومصدر الإنتاج يعتبران عنصرتين مهمتين للتمييز بين سكان البدو وسكان الحضار ، وكيف أن المجال (البيئة) يلعب دورا بارزا في تحديد هذين المتغيرين بقوله : "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهن من المعاش

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، "المقدمة" ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1982 ، ص ، ص ، 213 ، 214 .

² - نفس المرجع ، ص ، 214 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 304 .

فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لتنتاجها واستخراج فضلاتها وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ، ولا بد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر¹. ثم يستطرد ابن خلدون في الحديث عن أهل البادية كيف تتطور أحوالهم وتتغير حياتهم فيحصل لهم الرفه والغنى وتبديل أوجه معاشهم فيصبحون من الحضرة بقوله: "وهؤلاء هم الحضرة ، أهل الأمصار والبلدان ، ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة"².

يتميز ابن خلدون أهل البادية باشتغالهم بالفلاحة وتربية الحيوانات ، بينما يتميز أهل الحضرة بالصنائع والتجارة . وهذا هو المعيار عينه الذي مازال معتمدا إلى الآن عند الباحثين والمتخصصين – كما سنراه لاحقا-.

1-3- غاية البدو الهجرة نحو الحواضر:

تحدث ابن خلدون عن تطلع سكان البادية إلى حياة الحضرة ، وأوضح كيف أنهم يعتبرونها غاية يسعون إليها باعتبارها خلاصا لهم مما هم عليه من خشونة العيش في البداوة إلى رقة الحضرة ، وفي ذلك يقول: "... ولهذا تجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها ، ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج إلى الدعة ، وأمكن نفسه إلى قيادة المدينة"³.

ويؤكد ذلك في موضع آخر بقوله: "... أننا إذا فتحنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه ، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضرة"⁴. ثم يتحدث ابن خلدون عن العامل الاقتصادي الذي يدفع بسكان البدو إلى الهجرة نحو الحواضر فيقول: "... وذلك لما اختصوا به من نكد العيش وشنظف الأحوال ، وسوء المواطن ، حملتهم عليها الضرورة التي عينت لهم تلك القسمة ، وهي لما كان معاشهم من القيام على الإبل وتنتاجها ورعايتها والإبل تدعوهم إلى التوحش في القفر لرعيها(...) بل لو وجد واحد منهم السبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه"⁵.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 210 .

² - نفس المرجع ، ص ، 211 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 214 .

⁴ - نفس المرجع ، ص ، 214 .

⁵ - نفس المرجع ، ص ، 219 .

بينما العكس أي هجرة سكان الحضر نحو البوادي لا يحدث إلا لضرورة "والحضرى لا يتشوف إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعوه إليها أو تقصير عن أحوال المدينة".
وهكذا يتضح بأن الأرياف والبوادي تمثل من قديم الزمن مناطق طرد للسكان في حين تمثل المدن والحوضر مناطق جذب ، لما تتمتع به من مزايا وسهولة العيش فيها .

1-4- الحياة المادية بين البدو والحضر:

يتناول ابن خلدون مكونات الحياة المادية في الريف كما في الحضر، مبرزاً الاختلافات التي تميز سكان البدو عن سكان الحضر في مواضع متعددة، متحدثاً فيها عن نمط السكن، واللباس، والقوت، ومظاهر الترف والتأنق التي يبتدعها أهل الحضر، مقابل البساطة التي تميز أهل البدو، لما هم فيه من شظف العيش.
فبخصوص أهل الحضر يقول : "... ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الأقوات والملابس ، والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاطا المدن والأمصار للتحضر ، ثم تزيد أحوال الرفه والدعة، فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك، ومعالجة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تنجيدها، والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غاياتها ، فيتخذون القصور والمنازل ، ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها ، ويبالغون في تنجيدها ويحتلقون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون . وهؤلاء هم الحضر ، ومعناه الحاضرون ، أهل الأمصار والبلدان"¹.

أما أهل البدو فيقول فيهم : "أنهم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام ، وأنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمسكن وسائر الأحوال والعوائد ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالى يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة غير منجدة، إنما هو قصد الاستظلال والكنّ لا ما وراءه . وقد يأوون إلى الغيران والكهوف ، وأما أقواتهم فيتناولون بها يسيراً بعلاج أو بغير علاج البتة إلا ما مسته النار"².

¹ - نفس المرجع ، ص ، 211 .

² - نفس المرجع ، ص ، 212 .

وإلى هذا يضيف تفصيلات متفرقة ضمن فصول "المقدمة" حول نمط السكن من حيث طريقة بناءه والأدوات المستخدمة في البناء ، ومواد البناء ، واستعمال الأواني واستجادتها ، وأنواع المأكولات والملبوسات والمفروشات التي تميز الحواضر والمدن على اختلاف حجومها.

1-5- الاختلاف في الطباع والسلوك بين البدو والحضر:

لم يغفل ابن خلدون عن الجانب الأخلاقي والسلوكي حيث خصص فصلا للحديث عن اختيار الأخلاق الفاضلة لدى سكان المدن عنوانه : "في أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر". نوجز قوله: "... وأهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها، قد تلوثت أنفسهم بكثير من مدمومات الخلق والشر ، وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكه بقدر ما حصل لهم من ذلك . حتى لقد ذهبت عنهم مذاهب الحشمة في أحوالهم ، فتجد الكثير منهم يقذعون في أقوال الفحشاء في مجالسهم وبين كبرائهم وأهل محارمهم ، لا يصددهم عنه وازع الحشمة ، لما أخذتهم به عوائد السوء في التظاهر بالفواحش قولاً وعملاً . وأهل البدو وإن كانوا مقبلين على الدنيا مثلهم إلا أنه في المقدار الضروري لا في الترف ولا في شيء من أسباب الشهوات واللذات ودواعيها ، فعوائدهم في معاملاتهم على نسبتها وما يحصل فيهم من مذاهب السوء ومدمومات الخلق بالنسبة إلى أهل الحضر أقل بكثير . فهم أقرب إلى الفطرة الأولى وأبعد عما ينطبع في النفس من سوء الملكات بكثرة العوائد المدمومة وقبحها ، فيسهل علاجهم عن علاج الحضر ، وهو ظاهر وقد يتوضح فيما بعد أن الحضارة هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد ، ونهاية الشر والبعد عن الخير ، فقد تبين أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر"¹ *.

كذلك يشيد ابن خلدون بخلق الشجاعة عند البدو في فصل خاص الموسوم : " في أن أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر" فيقول : "والسبب في ذلك أن أهل الحضر ألقوا جنوهم على مهاد الراحة والدعة، وانغمسوا في النعيم والترف ووكّلوا أمرهم في المدافعة عن أموالهم وأنفسهم إلى واليهم والحاكم الذي يسوسهم والحامية التي تولت حراستهم ، واستناموا إلى الأسوار التي تحوطهم والحرز الذي يحول دونهم ، فلا تهيجهم هيعة ولا ينفر لهم صيد فهم غارون آمنون ، قد ألقوا السلاح وتوالت على ذلك منهم الأجيال... حتى صار ذلك خلقاً يتنزل منزلة الطبيعة ، وأهل البدو لتفردهم عن المجتمع ، وتوحشهم في

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 215 ، 216 .

* ملاحظة: (يعود ابن خلدون لهذا الموضوع في الباب الرابع الفصل الثامن عشر المعنون "في أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده" ليؤكد ما سبق قوله ص ، 661-667 .

الضواحي ، وبعدهم عن الحامية ، وانتبأهم عن الأسوار والأبواب قائمون بالمداغة عن أنفسهم ، لا يكلونها إلى سواهم ، ولا يثقون فيها بغيرهم . فهم دائما يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق ، ويتجافون عن المهجوع إلا غرارا في المجالس وعلى الرجال وفوق الأقتاب ، ويتوجسون للنبآت والهيئات ، ويتفردون في القفر والبيداء ، مدلين ببأسهم ، واثقين بأنفسهم قد صار لهم البأس خلقا والشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استفزهم صارخ"¹.

1-6- التمييز بين البدو والحضر في الضبط الاجتماعي:

يتحدث ابن خلدون عن الضبط الاجتماعي ، مبينا كيف أنه يتخذ أشكالا رسمية عند الحضر، يناط بها الحاكم ويسلك فيها مسلكا يقوم على الترهيب والتأديب بينما يصدر من الوازع الديني عند البدو ، حيث يقول : "... فقد تبين أن الأحكام السلطانية والتعليمية مفسدة للبأس لأن الوازع فيها أجنبي ، وأما الشرعية فغير مفسدة لأن الوازع فيها ذاتي . ولهذا كانت هذه الأحكام السلطانية والتعليمية مما يؤثر في أهل الحواضر في ضعف نفوسهم وخضد الشوكة منهم بمعاناتهم في وليدهم وكهولهم ، والبدو بمعزل عن هذه المنزلة لبعدهم عن أحكام السلطان والتعليم والآداب"² . *

1-7- انتشار العلم والتعليم في الوسط الحضري :

أشار ابن خلدون في أكثر من موضع أن هناك علاقة إيجابية بين انتشار العلم والتعليم وبين زيادة التحضر، فقد خصص فصلا بعنوان: "في أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة" وفي هذا الصدد يقول: "والسبب في ذلك أن تعليم العلم، كما قدمناه ، من جملة الصنائع وقد كنا قدمنا أن الصنائع إنما تكثر في الأمصار ، وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلة والحضارة والترف ، تكون نسبة الصنائع في الجودة والكثرة، لأنه أمر زائد على المعاش ، فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم ، انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وهي العلوم والصنائع ، ومن تشوف بفطرته إلى العلم ممن نشأ في القرى والأمصار غير المتمدنة فلا يجد فيها التعليم الذي هو صناعي لفقدان الصنائع في أهل البدو كما قدمناه . ولا بد من الرحلة في طلبه إلى الأمصار المستبحرة ، شأن الصنائع في أهل البدو"³.

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 218 ، 219 .

² - نفس المرجع ، ص ، 222 .

* يتضح جليا سبق ابن خلدون لعلماء القرن العشرين الذين أشاروا إلى الضبط الاجتماعي الرسمي باعتباره سمة من سمات الحياة الحضرية.

³ - نفس المرجع ، ص ، 777 .

كما يؤكد ابن خلدون رأيه هذا في فصل عقده بعنوان "في أن الخط والكتابة من عداد الصنائع الإنسانية" إذ يقول : "... وعلى قدر الاجتماع والعمران والتناغي في الكمالات والطلب لذلك، تكون جودة الخط في المدينة، إذ هو من جملة الصنائع ، وقد قدمنا أن هذا شأنها وأنها تابعة للعمران ، ولهذا نجد أكثر البدو أميين لا يكتبون ولا يقرأون ، ومن قرأ منهم أو كتب ، فيكون خطه قاصرا أو قراءته غير نافذة، ونجد تعليم الخط في الأمصار الخارج عمرانها عن الحد أبلغ وأحسن وأسهل طريقا لاستحكام الصنعة فيها"¹.

أشير هنا بأن ابن خلدون قد استفاد في الحديث عن العلم والتعليم في فصول كثيرة متكلمة في العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وفي أن التعليم والعلم من جملة الصنائع ويزدهر أكثر كلما ازدهر العمران وتطور كما أشار إلى صناعة الورق والتجليد والنسخ وأدوات الكتابة باعتبارها وسائل للعلم والتعلم ونشر العلوم والمعارف بين الأمصار والأعصار ، وأن هذا كله مرتبط بالحضر وازدهار العمران .

1-8- اختلاف اللغة بين البدو والحضر:

يميز ابن خلدون بين البدو والحضر في اللغة المستعملة عند كليهما في مواضع مختلفة ففي فصل عنوانه : "في لغات أهل الأمصار" يقول: "... ثم فسد اللسان العربي بمخالطتها الألسنة العجمية في بعض أحكامه وتغيير أواخره ، وإن كان بقي في الدلالات على أصله ، وسمي لسانا حضريا في جميع أمصار الإسلام. وأيضا فأكثر أهل الأمصار في الملة لهذا العهد من أعقاب العرب ، المالكين لها ، الهالكين في ترفها ، بما كثروا العجم الذين كانوا بها وورثوا أرضهم وديارهم واللغات متوارثة ، فبقيت لغة الأعقاب على حيال لغة الآباء ، وإن فسدت أحكامها بمخالطة الأعجام شيئا فشيئا ، وسميت لغتهم حضرية منسوبة إلى أهل الحواضر والأمصار ، بخلاف لغة البدو من العرب ، فإنها كانت أعرق في العروبية"².

أما في فصل آخر عقده بعنوان : "في أن لغة أهل الحضر والأمصار لغة قائمة بنفسها مخالفة للغة مضر" فيقول: "أعلم أن عُزفَ التخاطب في الأمصار وبين الحضر ليس بلغة مضر القديمة ، ولا بلغة أهل الجبل ، بل هي لغة أخرى قائمة بنفسها بعيدة عن لغة مضر وعن لغة هذا الجبل العربي الذي لعهدنا ، وهي عن لغة مضر أبعد".

¹ - نفس المرجع ، ص ، 744 .

² - نفس المرجع ، ص ، 675 ، 676 .

فأما أنها لغة قائمة بنفسها فهو ظاهر ، يشهد له ما فيها من التباير الذي بَعُد عن صناعة أهل النحو لنا (...). وأما أنها أبعد عن اللسان الأول من لغة هذا الجيل، فلأن البعد عن اللسان إنما هو بمخالطة العجمة، فمن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد ، لأن الملكة إنما تحصل بالتعليم كما قلناه¹. وهنا تظهر عبقرية ابن خلدون في تعبيره وبوضوح عن أثر الاحتكاك الثقافي ، (التثاقف) الذي يحدث في اتصال الشعوب واحتكاكها فيما بينها ، كما يبدو في حديثه عن تغير لغة الحضر من العرب لما فتحوا الأمصار واختلطوا بالشعوب الأعاجم وأدخلوها في نطاق الدولة الإسلامية . وبهذا يكون ابن خلدون قد سبق جورج جدعون فيما يخص الفروق البدوية الحضرية في اللغة ، عندما يقول في المجتمعات ما قبل الصناعة أنه: "لوحظ أن صفوة المدن يتحدثون بلهجة لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم، وأنهم ربما تحدثوا لغة خاصة أيضا"².

1-9- التمييز في نمط الأمراض بين البدو والحضر:

بلغ ابن خلدون في التمييز بين البدو والحضر إلى أن يتحدث عن طبيعة ونمط الأمراض التي تصيب سكان الحضر ، وتلك التي تصيب سكان البدو شارحا الأسباب والعوامل المؤدية لذلك في فصل عقده بعنوان : "في صناعة الطب وأنها محتاج إليها في الحواضر والأمصار دون البادية" حيث يقول : "هذه الصناعة ضرورية في المدن والأمصار لما عرف من فائدتها فإن ثمرتها حفظ الصحة للأصحاء . ودفع المرض عن المرضى بالمداواة ، حتى يحصل لهم البرء من أمراضهم ، وأعلم أن أصل الأمراض كلها إنما هو من الأغذية"³.

وبعد أن يستفيض ابن خلدون في الحديث عن الغذاء وأنواعه وعادات الأكل يعود للكلام عن الأمراض التي تصيب الحضر بقوله : "ووقع هذه الأمراض في أهل الحضر والأمصار أكثر ، لخصب عيشهم وكثرة مأكولهم ، وقلة اقتصارهم على نوع واحد من الأغذية ، وعدم توقيتهم لتناولها ، وكثيرا ما يخلطون بالأغذية من التوابل والبقول والفواكه ، رطبا ويابسا ، في سبيل العلاج بالطبخ ولا يقتصرون في ذلك على نوع أو أنواع . فرما عددنا في اليوم الواحد من ألوان الطبخ أربعين نوعا من النبات والحيوان ، فيصير للغذاء مزاج غريب . وربما يكون بعيدا عن ملائمة البدن وأجزائه . ثم إن الأهوية في الأمصار تفسد

2 - نفس المرجع ، ص ، ص ، 1078 ، 1079 .

2- محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط1 ، (د . ت) ، ص ، 141 .

3- نفس المرجع ، ص ، 739 .

بمخالطة الأبحر العفنة من كثرة الفضلات والأهوية منشطة للأرواح ومقوية بنشاطها لأثر الحار الغريزي في الهضم ، ثم الرياضة مفقودة لأهل الأمصار ، إذ هم في الغالب وادعون ساكنون لا تأخذ منهم الرياضة شيئاً ، ولا تؤثر فيهم أثراً ، فكان وقوع الأمراض كثيراً في المدن والأمصار ، وعلى قدر وقوعه كانت حاجتهم إلى هذه الصناعة" ¹ .

أما عن الحالة الصحية لسكان البدو فيضيف ابن خلدون قائلاً: "وأما أهل البدو فمأكلهم قليل في الغالب ، والجوع أغلب عليهم لقلة الحبوب حتى صار لهم ذلك عادة ، وربما يظن أنها جبلة لاستمرارها . ثم الأدم قليلة لديهم أو مفقودة بالجملة وعلاج الطبخ بالتوابل والفواكه إنما يدعو إليه ترف الحضارة الذين هم بمعزل عنه ، فيتناولون أغذيتهم بسيطة بعيدة عما يخالطها ويقرب مزاجها من ملائمة البدن ، وأما أهويتهم فقليلة العفن ، لقلة الرطوبات والعفونات ، إن كانوا أهليين ، أو لإختلاف الأهوية إن كانوا طواعن ثم إن الرياضة موجودة فيهم من كثرة الحركة في ركض الخيل أو الصيد أو طلب الحاجات أو مهنة أنفسهم في حاجاتهم ، فيحسن بذلك كله الهضم ويجود ويفقد إدخال الطعام على الطعام ، فتكون أمزجتهم أصلح وأبعد عن الأمراض ، فتقل حاجتهم إلى الطب ، ولهذا لا يوجد الطبيب في البادية بوجه ، وما ذاك إلا للاستغناء عنه ، إذ لو احتيج إليه لوجد ، لأنه يكون له بذلك في البدو معاش يدعو به إلى سكناه" ² .

1-10- خضوع البدو للحضر :

يوضح ابن خلدون في معرض حديثه عن طبيعة العلاقات التي تربط بين البدو والحضر ، فيراها بأنها علاقة نفوذ وسيطرة يمارسها الحضر على البدو ، وأن سكان البدو يخضعون للحضر إن طوعاً أو كرهاً .

ففي فصل عنوانه : "في أن البوادي من القبائل والعصائب مغلوبون لأهل الأمصار" يقول: "قد تقدم لنا أن عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار ، لأن الأمور الضرورية في العمران ليس كلها موجودة لأهل البدو ، وإنما توجد لديهم في مواطنهم أمور الفلح ، وموادها معدومة ومعظمها الصنائع ، فلا توجد لديهم بالكلية من نجار وخياط وحداد وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلح وغيره . وكذا الدنانير والدراهم مفقودة لديهم ، وإنما بأيديهم أعواضها من مغل الزراعة وأعيان الحيوان أو فضلاته ألبانا وأوبارا وأشعارا وإهابا مما يحتاج إليه أهل الأمصار ، فيعوضونهم عنه بالدنانير والدراهم ، إلا أن حاجتهم إلى الأمصار في الضروري وحاجة أهل الأمصار إليهم في الحاجي والكمالي ، فهم محتاجون إلى الأمصار

¹ - نفس المرجع ، ص ، 742 .

² - نفس المرجع ، ص ، 743 .

بطبيعة وجودهم ، فما داموا في البادية ولم يحصل لهم ملك ولا استيلاء على الأمصار فهم محتاجون إلى أهلها ويتصرفون في مصالحهم وطاعتهم متى دعواهم إلى ذلك وطالبوهم به ، وإن كان في المصر ملك كان خضوعهم وطاعتهم لغلب الملك ، وإن لم يكن في المصر ملك فلا بد فيه من رئاسة ونوع استبداد من بعض أهله على الآخرين وإلا انتفض عمرانه ، وذلك الرئيس يحملهم على طاعته والسعي في مصالحه ، إما طوعا ببذل المال لهم ، ثم يبذل لهم ما يحتاجون إليه من الضروريات في مصره فيستقيم عمرانهم ، وإما كرها إن تمت قدرته على ذلك ولو بالتفريق بينهم ، حتى يحصل له جانب منهم يغالب به الآخرين فيضطر الباقون إلى طاعته بما يتوقعون لذلك من فساد عمرانهم ، وربما لا يسعهم مفارقة تلك النواحي إلى جهات أخرى ، لأن كل الجهات معمور بالبدو الذين غلبوا عليها ومنعوا من غيرهم ، فلا يجد هؤلاء ملجأ إلا طاعة المصر ، فهم بالضرورة مغلوبون لأهل الأمصار"¹.

11-1- ارتفاع درجة التحضر تؤدي إلى تعقد المجتمع:

يستفاد من كلام ابن خلدون في مواضع كثيرة ، أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع درجة التحضر ، وبين تعقد أنظمة المجتمع وأنساقه ولاسيما النظام الاقتصادي ونسق العلاقات الاجتماعية ، وغيرها من الأنساق الأخرى، حيث يتضح أن زيادة الحجم السكاني وارتفاع درجة الكثافة السكانية يزيد من مستوى التحضر الذي يؤدي إلى التباين في المهن وتقسيم العمل ، وإلى علاقات غير شخصية وإلى عدم التجانس بين الأفراد وحيثما يزداد العمران ويستبحر ، تزداد تبعاً لذلك هذه المتغيرات المصاحبة وتتعدد أكثر ، ولندع ابن خلدون يحدثنا في هذا السياق في أحد الفصول المعنوي "في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون بعض" إذ يقول : "وذلك أنه من البين أن أعمال أهل المصر يستدعي بعضها بعضاً ، لما في طبيعة العمران من التعاون ، وما يستدعي من الأعمال يختص ببعض أهل المصر فيقومون عليه ، ويستبصرون في صناعته ويحتصون بوظيفته ، ويجعلون معاشهم فيه ورزقهم منه ، لعموم البلوى به في المصر والحاجة إليه ، وما لا يستدعي في المصر يكون غفلاً ، إذ لا فائدة لمنتحله في الاحتراف به ، وما يستدعي من ذلك لضرورة المعاش، فيوجد في كل مصر ، كالخياط والحداد والتجار وأمثالها، وما يستدعي لعوائد الترف وأحواله ، فإنما يوجد في المدن المستبحرة في العمارة الآخذة في عوائد الترف والحضارة مثل الزجاج والصائغ والدهان والطباخ والصفار والسفاج والفراش والذباح وأمثال هذه ، وهي متفاوتة ويقدر ما تزيد عوائد الحضارة وتستدعي أحوال الترف تحدث صنائع لذلك النوع ، فتوجد بذلك المصر دون غيره

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 269 ، 270 .

. ومن هذا الباب الحمامات لأنها إنما توجد في الأمصار المستحضرة المستبحرة العمران ، لما يدعو إليه الترف والغنى من التمتع، ولذلك لا يكون في المدن المتوسطة"¹

ويؤكد هذا المعنى في فصل آخر عقده تحت عنوان : "في أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته" حيث يقول : "والسبب في ذلك أن الناس، ما لم يستوف العمران الحضري وتتمدن المدينة إنما همهم في الضروري من المعاش ، وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وغيرها ، فإذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضروري وزادت عليه، صرف الزائد حينئذ إلى الكمالات من المعاش (...). وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ، واستجادة ما يطلب منها بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة (...). وإذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكمالات ، كان من جملة التأنق في الصنائع واستجادتها، فكملت بجميع متماتها وتزايدت صنائع أخرى معها، مما تدعو إليه عوائد الترف وأحواله من جزار ودباغ وخراز وصائغ وأمثال ذلك ، وقد تنتهي هذه الأصناف إذا استبحر العمران إلى أن يوجد فيها كثير من الكمالات، ويتأنق فيها في الغاية وتكون من وجوه المعاش في المصر لمتحلها ، بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال ، لما يدعو إليه الترف في المدينة مثل الدهان والصفار والحمامي والطباخ والسفاج ، والهراش ومعلم الغناء والرقص وقرع الطبول على التوقيع ، ومثل الوراقين الذين يعانون صناعة انتساخ الكتب وتجليدها وتصحيحها ، فإن هذه الصناعة إنما يدعو إليها الترف في المدينة من الانشغال بالأمور الفكرية وأمثال ذلك ، وقد تخرج عن الحد إذا كان العمران خارجا عن الحد ، كما بلغنا عن أهل مصر ، أن فيهم من يعلم الطيور العجم والحمر الإنسية ، ويتخيل أشياء من العجائب بإيهاهم قلب الأعيان وتعليم الحداء والرقص والمشى على الخيوط في الهواء ، ورفع الأثقال من الحيوان والحجارة ، وغير ذلك من الصنائع التي لا توجد عندنا بالمغرب ، لأن عمران أمصاره لم يبلغ عمران مصر والقاهرة"².

ويستطرد ابن خلدون في تأكيده أن الاستبحار في التحضر يؤدي إلى تعقد المجتمع وظهور صناعات مختلفة ومتطورة وذلك في فصول عديدة منها فصل عنوانه : "في أن الصنائع لا بد لها من العلم" وآخر عنوانه "في أن رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة" وفصل "فإن الصنائع إنما تستجد وتكثر إذا كثر طالبها" وكذلك "في أن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع" ، إلى جانب فصول أخرى تحدث فيها عن أمهات الصنائع وتخصيصها بفصول معنونة "في صناعة الفلاحة" و"في صناعة التوليد" و"في صناعة الطب" و"في صناعة الخط والكتابة" و"في صناعة الوراقة" و"في صناعة الغناء" وفي كل هذه الفصول يتحدث ابن خلدون

¹ - نفس المرجع ، ص ، 671 ، 672 .

² - نفس المرجع ، ص ، 714-715 .

باستفاضة عن تطور الصنائع في المدن الكثيرة العمران بقوله : "اعلم أن الصنائع في النوع الانساني كثيرة ، لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشد عن الحصر ولا يأخذها العد ، إلا أن منها ما هو ضروري في العمران أو شريف بالموضوع ، فنخصها بالذكر ونترك ما سواها"¹ .

1-12- تفاوت الأقطار في درجة التحضر:

يكشف ابن خلدون في مواضع عديدة بالمقدمة، عن تفاوت الأقطار فيما بينها في درجة التحضر ، وأن التحضر نسبي، كما أن هناك تفاوت بين حجم المدن في المصر الواحد كما سبقت الإشارة إليه ، فقد أوضح كذلك بوجود مستويات مختلفة للتحضر في الدول ، وذلك تبعاً لاختلافها حسب عاملين أساسيين وهما : المستوى الاقتصادي والحجم السكاني ففي فصل بعنوان : "في أن الأقطار في اختلاف أحوالها بالرفه والفقر مثل الأمصار" يقول ابن خلدون : "أعلم أن ما توفر عمرانها من الأقطار وتعددت الأمم في جهاته ، وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وأمصارهم وعظمت دولهم وممالكهم ، والسبب في ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال ، وما يأتي ذكره من أنها سبب للثروة، بما يفضل عنها بعد الوفاء بالضروريات في حاجات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته ، فيعود على الناس كسباً يتأثّلونه ، حسبما نذكر ذلك في فصل المعاش وبيان الرزق والكسب ، فيزيد الرفه لذلك ، وتتسع الأحوال ويحیی الترف والغنى ، وتكثر الجباية للدولة بنفاق الأسواق ، فيكثر مالها ويشمخ سلطانها ، ويتفنن في اتخاذ المعادل والحصون ، واختطاط المدن ، وتشيد الأمصار. وأعتبر ذلك بأقطار المشرق ، مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها ، وأقطارها وراء البحر الرومي لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم ، وعظمت دولهم ، وتعددت مدنها وحواضرهم ، وعظمت متاجرهم وأحوالهم ، فالذي نشاهده لهذا العهد ، من أحوال تجار الأمم النصرانية ، الواردين على المسلمين بالمغرب ، في رفهم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف . وكذا تجار أهل المشرق ، وما يبلغنا عن أحوالهم وأبلغ منها أحوال أهل المشرق الأقصى من عراق العجم والهند والصين ، فإنه يبلغنا عنهم في باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 722 .

وأعتبر حال هذا الرفه من العمران ، في قطر إفريقية وبرقة ، لما خف ساكنها وتناقص عمرانها ، كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهاوا إلى الفقر والخصاصة ، وضعت جباياتها ، فقلت أموال دولها"¹.

وبعد أن ذكر ابن خلدون الأقطار والدول التي تتسم بدرجة التحضر العالية وانتهى بذكر أحوال العمران في إفريقية وبلاد المغرب المتسمة بالفقر والخصاصة ، عاد إليها ليوضح أسباب انخفاض التحضر وقلة العمران بها في فصل خاص بعنوان : "في أن المدن والأمصار بإفريقية والمغرب قليلة" ، حيث يقول : "والسبب في ذلك أن هذه الأقطار كانت للبربر، منذ آلاف من السنين قبل الإسلام ، وكان مراغها كله بدويا، ولم تستمر فيهم الحضارة حتى تستكمل أحوالها ، والدول التي ملكتهم من الأفرنجة والعرب لم يطل أمد ملكهم فيهم، حتى ترسخ الحضارة منها ، فلم تزل عوائد البداوة وشؤونها فكانوا إليها أقرب فلم تكثر مبانيهم ، وأيضا فالصنائع بعيدة عن البربر لأنهم أعرق في البدو ، والصنائع من توابع الحضارة ، وإنما تتم المباني بها، فلا بد من الخدق في تعلمها ، فلما لم يكن للبربر انتحال لها لم يكن لهم تشوف إلى المباني فضلا عن المدن ، وأيضا فهم أهل عصبية وأنساب لا يخلو عن ذلك جمع منهم والأنساب والعصبية أجنح إلى البدو (...) فلذلك كان عمران افريقية والمغرب كله أو أكثره بدويا ، أهل خيام وظواعن وقباطن وكنن في الجبال"².

وقفه تقييمية نقدية :

وبعد ، فلقد اتضح لنا من قراءة "المقدمة" وخاصة الأبواب والفصول التي تحدث فيها ابن خلدون عن أحوال البدو وأحوال الحضر والتي قدمنا عرضا لها يمثل - بحق - نظرية خلدونية في دراسة الفروق بين الريف والحضر ، والتي تتميز بما يلي:

أ- اتخاذ النمذجة كنهج للتفريق بين سكان البدو وسكان الحضر ، حيث يمثل الحضر نموذج المجتمع المتقدم بينما يمثل البدو نموذج المجتمع المتخلف .

ب- تحديد الخصائص العامة والسمات المميزة للمجتمع المتقدم الذي يمثل الحضر مقابل الخصائص والسمات المتخلفة نسبيا والتي تميز البدو ، كاشفا عن فكرة الثنائيات التي أصبحت حاليا توجهها في الدراسات الحديثة .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 650-652 .

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 636-637 .

ج- صياغة نمط أو أسلوب يوضح كيفية انتقال وتطور المجتمع من حالة البدو "المتخلفة" إلى حالة الحضر "المتقدمة" والسعي الدائم للبدو للتحويل إلى الحالة الحضرية باعتبارهم الأصل والبداية والحضر الغاية والنهاية.

د- الإشارة إلى طبيعة النشاط الاقتصادي ، والحجم السكاني والكثافة السكانية كمتغيرات مستقلة، تؤدي إلى التحويل والتغير نحو التحضر وما يحدث من سمات وخصائص مصاحبة كمتغيرات تابعة .

هـ- الشمول في تناول والتوسع في الحديث ، حيث صنف دول العالم على أساس درجة أو مستوى التحضر الذي يميز كل مجموعة منها مبينا التدرج الذي تسلكه المجتمعات في تدرجها من حالة البداوة إلى حالة الحضارة .

قمن ذكره أن ابن خلدون نجده قد عزف عن استخدام كلمتي "قرية" و "ريف" إلا نادراً ، ولم أعثر على كلمة ريف في "المقدمة" إلا قليلاً ، حيث جاء في الفصل التاسع من الباب الثاني ، في موضوع : "في أن الصريح من النسب إنما يوجد للمتوحشين في القفر من العرب ومن في معانهم" . حيث ميّز ابن خلدون "العرب إلى البدو أهل شظف ومواطن غير ذات زرع ولا ضرع ، ويُعدو(من البعد) من أرياف الشام والعراق ومعادن الأدم والحبوب ، فهؤلاء استطاعوا المحافظة على أنسابهم ولم يدخلها اختلاط ولا عرف فيهم شُوب ، وأما العرب الذين كانوا بالتلول وفي معادن الخصب للمراعي والعيش (...). هؤلاء العرب أهل الأرياف وما لحق بهم من الإزدحام مع الناس على البلد الطيب والمراعي الخصيبة ، فكثير الاختلاط وتداخلت الأنساب(...). ثم وقع الاختلاط في الحواضر مع العجم وغيرهم ، وفسدت الأنساب بالجملة وفقدت ثمرتها من العصبية فأطرحت (...). وبقي ذلك في البدو وكما كان"¹.

وكما يظهر من كلام ابن خلدون أنه حدد ثلاث مواضع رئيسة يقيم فيها العرب وهي مناطق البداوة والريف والحضر وأن تعريف الريف في نظر ابن خلدون كما يبدو من السياق ، هو قريب من التعريف اللغوي الذي يذهب إلى أن الريف أو الأرياف هي أرض فيها زرع وخصب ومياه ، فقد جاء في قوله أن الأرياف يميزها معادن الخصب للمراعي والعيش وعلى أنها بلد طيب وهي وسط بين أرض البادية وأرض الحضر وال عمران .

هذه القضية تطرح مشكلة تصنيف سكان الأرياف والقرى عند ابن خلدون ، ذلك أن هؤلاء لم يعرفهم ابن خلدون اهتماماً واضحاً يمكن من خلاله بناء نموذج ثنائي ، كما هو واضح عند علماء الاجتماع المعاصرين الذين يميزون بوضوح بين سكان المدن أو الحضر مقابل سكان الريف ومن ضمنهم طبعاً سكان القرى والبادية .

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 251-252 .

2- مدخل النماذج المثالية أو الثنائيات في التمييز بين الريف والحضر:

فكرة النماذج المثالية أو الثنائيات التقابلية ، فكرة قديمة تعود إلى بدايات التفكير البشري ذلك أن محاولة تنميط المجتمعات المحلية وتحديد الخصائص المميزة لكل نمط بدأها المفكر الصيني "كونفشيوس" ثم فلاسفة اليونان "أفلاطون" و"أرسطو" ومفكرو العصور الوسطى كالقديس "أوغسطين" وكذلك -كما رأينا- ابن خلدون. وقد استمرت هذه المحاولة مع ظهور علم الاجتماع ، حيث ظهر ذلك واضحا في أعمال كل من "تونيير F.Tonnies" و"هوارد بيكر H.Becker" و "إ.دور كايم" و "هربرت سبنسر" و "ماكس فيبر" وغيرهم . ولعل من أهم ما أثمرت عنه هذه المحاولات أنها طورت عددا من الأدوات التصورية التحليلية التي وجهت ما بذل من جهود بعد ذلك لتطوير النظرية السوسيولوجية.

ولقد كان من أهم الأفكار التي ارتبطت بهذه المحاولات فكرة "النموذج المثالي" و "النمط التركيبي" للمجتمع المحلي والتي كانت تمثل حجر الزاوية في "نظريات التعارض" التي اشتهرت بشنائها الريفية- الحضرية وفكرة "المتصل الريفى- الحضرى" كأداة تصورية متطورة لمعالجة المجتمع الحضري الحديث . حيث اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين الريف والمدينة ، كما بذلوا جهودا علمية معتبرة لوضع نظريات وبناء نماذج حول هذه الفروق الثنائية ، والتي تنطلق من تقابل بين نوعين مختلفين من المجتمعات (متخلف-متقدم) ، (تقليدي-حديث) ، (ريف-حضر) ، (ما قبل صناعي-صناعي) . ويجدر بنا قبل المضي في عرض أهم المحاولات أن نوضح معنى "النموذج المثالي" و "النمط التركيبي" و "المتصل الريفى- الحضرى".

فالنماذج الثنائية ما هي إلا نماذج وأبنية عقلية تصورية قطبية مثالية وضعت لتكون أدوات ووسائل لوصف وتحليل الوقائع الاجتماعية التي يتميز بها كل مجتمع¹.

أما المقصود "بالنموذج المثالي" عند علماء الاجتماع ، فهو تلك الصياغة التصورية أو البناء العقلي لصيغة معينة تشمل عناصر مميزة لفئة محددة من الظواهر تستخدم في التحليل الاجتماعي وتعتمد العناصر التي يتم تجريدها في هذا الصدد على ملاحظات مستقاة من الظواهر الملموسة التي أمكن دراستها.

¹ - محي الدين صابر ، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، 1962 ، ص ، 188 .

ومن خصائص هذا البناء النظري أنه لا يكون مطابقا تماما لأية ملاحظة إمبيريقية مفردة ويرجع استخدام الفكرة إلى ماكس فيبر الذي طور "النموذج المثالي" كمنهج وكأسلوب يستخدمان في الوصف والمقارنة واختبار الفروض المتصلة بالواقع الإمبيرقي . ومن أمثلة الأنماط أو النماذج المثالية نجد "المنظمة الدينية" أو "الإنسان الاقتصادي"، و"الإنسان الهامشي" و"المجتمع المحلي" و"المجتمع المعقد" ، وكلها كانت أنماطا قابلة للتجريب والاختبار عند ماكس فيبر ، ولم تكن بحال من الأحوال صورا واقعية أو تعبيراً عن الحقيقة¹.

والنموذج المثالي ليس مثاليا بالمعنى الأخلاقي ، كما أنه لا يعبر عن "المتوسط" بالمعنى الإحصائي ، بل هو مثالي بالمعنى المنطقي ، أي كبناء عقلي افتراضي نستطيع من خلاله تنظيم الواقع عن طريق عزل أو إبراز عناصر الظواهر الاجتماعية ووضعها داخل نسق متسق ومنظم للعلاقات ، وعلى أية حال يقوم النموذج المثالي بوظيفتين أساسيتين : أولهما كحالة أو نموذج محدد يمكن مقابلة الظواهر الملموسة بها ، مما يعين على التصنيف والمقارنة ، وثانيهما المعاونة في تطوير تعليمات نموذجية تشكل أساس التفسير السببي للأحداث التاريخية.

كما تتميز الأنماط المثالية بالتجريد إلا أنها يتعين أن تكون "ممكنة موضوعيا" بمعنى أن الظواهر الملموسة تقترب بدرجات متفاوتة من النمط الخالص ، كذلك يجب أن تكون الأنماط ذات معنى ذاتي ، أي أن نمط الفعل الاجتماعي يكون مفهوما في ضوء الدافعية الفردية ، والنمط الذي يتحقق له هذه الصفات يصبح ملائما على مستوى المعاني والأسباب².

أما "النمط التركيبي" فمصطلح أدخله هوارد بيكر H.Becker كصيغة بديلة للنموذج المثالي ، ويتمثل الاختلاف بينهما في أن النموذج المثالي صيغة تصورية تسبق البحث ، بينما يعتبر النمط التركيبي نتيجة للبحث ذاته . لذلك فإن التركيب يجب أن تفهمه في ضوء مشكلة معينة وأن يصوب نحو فرض واضح، ويفيد النمط التركيبي في أنه يوفر للباحث وسائل لترتيب البيانات ، كما يسهل عملية التعميم والمقارنة³.

¹ - محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ، 231 .

² - نفس المرجع ، ص ، 232 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 87 .

ولا يعتبر النمط التركيبي وصفا حرفيا لنسق الظواهر التي يدرسها الباحث ، فهو مجرد نموذج مبسط للحقيقة والواقع، يشتمل فقط على المتغيرات الأساسية التي تميز هذا النسق ، فالنمط التركيبي لمفهوم "الثورة" - على حد تعبير بيكر- فهو لا يشير كما لا يرتبط بثورة بعينها في المجال الواقعي¹.

ومن جهته أوضح "ماكينى J. Mckinney" ذلك الدور الهام الذي لعبته هذه الأداة التصورية في صياغة النظرية وتوجيه البحوث الامبريقية خاصة في مجال دراسات المجتمعات المحلية ، والمثال على ذلك على حد تعبيره . أنه رغم ما تكشف عنه المجتمعات المحلية الحديثة من مزج بين النمط الريفي والنمط الحضري إلا أن استخدام أداة تحليلية "كالنمط التركيبي" من شأنه أن يحدد الخصائص الفريدة لكل من نمط المجتمع الريفي والمجتمع الحضري في صورتها البحتة. وهذا ما طبقته حرفيا نظريات التعارض باستخدامها لتلك الثنائية المعروفة بين النمط الريفي والنمط الحضري ، وأيضا ما اتبعه أصحاب مدخل المتصل الريفي- حضري في تحليلهم لخصائص المجتمع الحضري المعاصر².

ويعتبر "إميل دوركايم" من أهم علماء الاجتماع الذين تصدوا للتركيبات الاجتماعية والمورفولوجيا بالدراسة والتحليل، خاصة في دراسته عن تقسيم العمل حيث ميز بين نوعين من المجتمعات ، ذلك الذي يقوم على أساس التضامن الآلي Solidarité mécanique والآخر الذي يقوم على أساس التضامن العضوي Solidarité organique .

ويعتمد التضامن الآلي على التماثل والتشابه بين أعضاء المجتمع، بينما يستمد التضامن العضوي أسسه من التباين المؤدي إلى التكامل.

وحين يسود في المجتمع تضامن آلي يتميز الضمير الجمعي بقوة ملحوظة ، ويشير الضمير الجمعي إلى المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع ، والتي تشكل نسقا له طابع متميز، ويكتسب هذا الضمير العام واقعا ملموسا، فهو يدوم خلال الزمن، ويدعم الروابط بين الأجيال ، ويؤكد "دوركايم" أن الضمير الجمعي يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم إلا أنه يكتسب مزيدا من القوة والتأثير والاستقلال حينما يتحقق نوع من التماثل الواضح بين أفراد المجتمع ، ذلك أن الضمير الجمعي يعد نتاجا للتماثل الإنساني . ولعل هذا هو الموقف السائد في المجتمعات التقليدية التي تتميز بالتضامن الآلي ، حيث يسيطر هذا الضمير العام على عقول الأفراد وأخلاقياتهم .

4- السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2011 ، الجزء الأول ، ص ، 61 .

2- نفس المرجع ، ص ، 61 .

ويصاحب نمو تقسيم العمل في المجتمع ظهور التضامن العضوي ، فتقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين الأفراد يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل في المجتمع ، وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الانسانية والأخلاقيات كما أنه يتبدى في ظاهرة التضامن العضوي ذاتها . وكلما ازداد هذا التضامن رسوخا، قلت أهمية الضمير الجمعي ، ويزداد التضامن العضوي رسوخا بازدياد تقدم المجتمعات ، وتدعيمها للتقدم الأخلاقي الذي يؤكد القيم العليا والحرية والإخاء والعدالة ، بالإضافة إلى ذلك يصبح للتعاقد قيمة عالية ¹ .

كما تندرج دراسة "كنجزلي دافيز Kingsley Davis"، ضمن الثنائيات حيث حدد خمس سمات يمكن اعتبارها أساسا لتمييز العلاقات الأولية عن العلاقات الثانوية ، ويقدم دافيز أمثلة لتلك العلاقات على المستوى الثنائي ، وعلى مستوى الجماعة الكبيرة ، وذلك على نحو ما يبدو في الجدول التالي:²

العلاقات الأولية:

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج العلاقات	نماذج الجماعات
التجاور المكاني	تمائل الغايات	الصديق-بالصديق	جماعة اللعب
العدد الصغير	التقويم الداخلي للعلاقة	الزوج-بزوجته	الأسرة
الاستمرار	التقويم الداخلي للأشخاص الآخرين	الأب-بابنه	القرية أو جماعة الجوار
الطويل	المعرفة الشاملة بالأشخاص الآخرين	المدرس-بتلميذه	فريق العمل
	الشعور بالحرية والتلقائية		
	تأثير وسائل الضبط غير الرسمية		

¹ - نفس المرجع ، ص ، 186 .

² - إليكس إنجلز ، مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 4 ، 1980 ، ص ، 146 .

العلاقات الثانوية:

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج العلاقات	نماذج الجماعات
الاتساع المكاني	تباين الغايات	البائع - والعميل	الأمة
العدد الكبير	التقويم الخارجي للعلاقة	المذيع - والمستمع	الأكليريكية
الاستمرار	التقويم الخارجي للأشخاص الآخرين	الممثل - والمتفرج	الاتحاد المهني
القصور	المعرفة الخاصة والمحدودة بالآخرين	الضابط - وجنوده	الشركة
	الشعور بالقيود الخارجية	المؤلف - والقارئ	
	تأثير وسائل الضبط الرسمية		

ولقد ساعدت فكرة النماذج المثالية أو الثنائيات التقابلية بعضا من رواد علم الاجتماع في وصف المجتمعات والمقابلة بينها ، فقدموا ثنائيات تقابل بين نوعين متميزين من المجتمعات يختلفان عادة اختلافا أساسيا في الخصائص والسمات المميزة لكل منهما.

وبعد مضي عدة قرون على العمل الذي قام به العلامة ابن خلدون والذي يعتبر أول من استخدم بكفاءة المنهج الثنائي التقابلي بين مجتمعين محليين مختلفين (مجتمع البدو ، ومجتمع الحضر) - كما مر بنا - جاء "جيوفاني بوتيرو G·Botero" ليدرس هذه الفروق من منظور مختلف في مؤلفه "عظمة المدن"¹.

كما نجد عند "هربرت سبنسر H·Spencer" ما يتصل بهذه القضية أيضا، ففي آرائه حول المجتمع ومراحل التطور الاجتماعي، ذهب إلى أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس ، وأن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلطة من المجتمعات المركبة .

فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط ، ومركب المركب عن المركب ، ومركب المركب عن مركب المركب ، ويتكون المجتمع البسيط من الأسر ، أما المركب فيتكون من أسر تتحد في عشائر clans ويتكون مركب المركب من عشائر تتحد في قبائل tribes ، بينما يتكون مركب المركب من قبائل تتحد في أمم ودول . وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطوره ، وتطورت كذلك الفروق في القوة والمهن ، ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف ومن جهة أخرى ، فإن سبنسر قد ذهب إلى أن المجتمع يتحول من المجتمع العسكري إلى

¹ - محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص ، 184.

المجتمع الصناعي ، ويتميز كل من النموذجين عن الآخر ، فالتعاون الإجباري يشيع في المجتمع العسكري بينما يسود التعاون الاختياري في المجتمع الصناعي .

وقد أوضح سبنسر في مواضع أخرى من أعماله أنه ليست هناك ضرورة ملحة لتحوّل المجتمعات خلال مراحل التطور المحددة ، كما أن كل مجتمع لا يشبه الآخر تماما . فقد أكد أن هناك فروقا بين المجتمعات ترجع إلى الاضطرابات التي تتدخل في خط التطور المستقيم ، وقد أورد في مؤلفه "مبادئ علم الاجتماع" خمسة اضطرابات ممكنة هي:

- أ- بعض الخصائص الأصلية المختلفة للأجناس .
- ب- وقع مرحلة التطور المتقدمة حاليا .
- ج- نوعية العادات أو الطباع وخصائصها الفريدة .
- د- الوضع الذي يشغله مجتمع ما في نطاق أكبر من المجتمعات (من حيث الصداقة والعداوة)
- هـ- أثر اختلاط الأجناس¹.

ولقد زخرت الدراسات والكتابات السوسيولوجية بالتصنيفات الثنائية خلال القرن العشرين الميلادي ، إذ اكتسبت طابعا علميا نتيجة للتطور الذي طرأ على مناهج البحث في علم الاجتماع . وفي هذا السياق فقد ميّز "هنري مين H·Maine" بين مجتمع يقوم على المكانة Status وآخر يقوم على التعاقد، وطرح "تونيز Tonnie" مقابلة بين "المجتمع المحلي" و"المجتمع" للفرقة بين المجتمعات الرأسمالية الحديثة الرشيدة القائمة على علاقات المصلحة والتعاقد ، وكل المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي تشيع فيها روابط القرابة والعلاقات الأولية² .

وأقام "هوارد بيكر H. Becker" تفرقة بين مجتمع مقدس وآخر علماني وحدد "ردفيلد Redfield" خصائص المجتمع الشعبي لكي تقابل خصائص المجتمع الحضري ، والمجتمع الشعبي في رأيه مجتمع متجانس يربط بين أعضائه إحساس قوي بالتضامن ، والسلوك فيه تقليدي وشخصي ، وهذا المجتمع يطغى عليه كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني ، كما أن الاقتصاد فيه يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق ، وهو مجتمع صغير يوصف بأنه منعزلا وأميا. وفقدان العزلة ونمو الاتصال إنما تعد أسبابا للتفكك ، والعلمانية والفردية ،

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 184-185.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1998 ، ط6 ، ص 40 ،

ولكن ليس معنى ذلك أن العزلة والتجانس وحدهما مسؤولان عن النتائج المترتبة جميعا كتكامل الثقافة وقداستها والاتجاهات الجمعية وما إلى ذلك .

وعلى نفس المنهج أقام "لويس ويرث L·Wirth" مقابلة بين خصائص المجتمع الحضري وخصائص المجتمع الريفي في مقال له الموسوم "الحضرية كأسلوب للحياة" « Urbanism as a way of life » ذكر فيه أن المجتمع الحضري يتميز بالحجم السكاني الكبير وشدة الكثافة والتجانس ، فكلما زاد عدد السكان وعظم تباينهم ، وضعفت الروابط القرابية والجيرة ، وظهرت المنافسة وميكانيزمات الضبط الرسمية ، وظهر نظام علماني وانحياز النسيج المعيارى والأخلاقي ، وظهر الجماعات الثانوية ، والميل نحو تفتت الأدوار ، وأن الحضرية كأسلوب في الحياة فهي نوع من الوجود متحرك ومائع (Fluid) ، بينما السكان في القرية يعتمدون في معيشتهم على الطبيعة التي لا يمكن أن يتحكم فيها ، فالفلاح في القرية يعتمد في معيسته على الطبيعة التي لا يمكن أن يتحكم فيها وذلك على العكس من ساكن المدينة الذي لا يهتم بالطبيعة بقدر ما يهتم بسلوكه الاجتماعي مع غيره من الناس حتى يتحقق له التكيف الاجتماعي لنفسه مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ، ولذلك فإن حياة المدينة تزخر بعدد من المواقف وأنماط السلوك التي تميز الحياة الحضرية وتعرف بالأسلوب الحضري للحياة . وتجنب "ويرث" أن يعتبر الخصائص التي تميز الحياة في المدينة بمثابة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مباشرة تميز حياة المدينة بطابع خاص ، واكتفى بقوله أن تلك الخصائص إنما تؤدي إلى مجموعة من القضايا ، يمكن أن تصلح لتحليل الحياة الحضرية في عمومها ومن بين تلك العوامل ما يلي¹:

- أ - إن نمو المدينة وتباين سكانها يؤديان إلى ظهور الروابط السطحية والضعيفة التي تربط سكان تلك المدينة .
- ب - إن الزيادة في نمو حجم المدينة تؤدي إلى عدم معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية ومباشرة .
- ج - يرى "ويرث" أن مصاحبات تقسيم العمل داخل المدينة يؤدي إلى أن المدينة تفتقد إلى روح العائلة باستمرار ، وتزداد الفردية فيها بشكل ملحوظ .
- د - إن الزيادة في حجم المدينة قد يؤدي إلى امتداد أطرافها خارج حدودها التقليدية ، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد وسائل جديدة للاتصال لربط هذه الأطراف بمركز المدينة .
- هـ - تؤدي الزيادة في كثافة السكان إلى ظهور أنماط من التخصص في المدينة في مجالات الحياة الاجتماعية وأنشطتها المختلفة .

¹- Louis wirth «Urbanism as a way of life » American journal of sociology. Vol 41. 1938.

نقلا عن علياء شكري "الفروق الريفية- الحضرية" ، مرجع سابق ، ص ، 145-155.

ومن المعروف أنه ليست هناك دراسة تتناول موضوع الحضرية والتحضر إلا وتعرضت الى نظرية "ويرث" سواء بالقبول أم الرفض كلياً أم جزئياً .

وهكذا يتضح اتجاه الثنائيات في دراسة الفروق الريفية-الحضرية عند كثير من علماء الاجتماع ، إلا أن تعقد المجتمعات وتطورها ، جعل هذا التوجه لا يفي بمتطلبات التغير المستمر الذي تعيشه كل المجتمعات ، مما عرض أصحاب هذا الاتجاه إلى النقد والمراجعة.

نقد وتقييم اتجاه الثنائيات :

لعل أحسن نقد يمكن توجيهه لفكرة الثنائيات ذلك الذي قدمه "بوتومور Bottomore" في كتابه المعنون بـ "تمهيد في علم الاجتماع" والذي جاء فيه نقداً مفاده ، أن أول ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التي توجد بالفعل أو التي وجدت من قبل مراحل تاريخية معينة. وإذا أمعنا النظر في هذه الثنائيات لاحظنا وجوه شبه بينها، فهؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية، والدخول في علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين، ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق ببعض التفاصيل، فهم يختلفون في معالجتهم لكيفية حدوث التغير وفي تقييمهم لهذا التغير. بيد أن ذلك لا يؤثر على القضية الأساسية التي أشرنا إليها من قبل ، وهي أن هذه الثنائيات تنطوي على تشابه لا يمكن إغفاله، ويعود ذلك في حقيقة الأمر إلى تأثير هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التي عاشوا فيها، مما جعلهم يلجأون إلى المقابلة بين المجتمعات الصناعية الحديثة وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى، والمؤكد أن هذه المقابلة كانت - من وجهة نظرهم- هي أعظم محاولة لإقامة تفرقة بين المجتمعات (...). وقد نتفق مع هؤلاء العلماء حول السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية، ولكننا لا نستطيع قبول تصنيفهم الذي يضع كل أنماط المجتمعات الأخرى في فئة أو مقولة واحدة¹.

1- بوتومور: تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة: محمد الجوهري و آخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1978 ، ص ، ص ، 14-15.

وبعد أن استعرض بوتومور أهم الثنائيات كاشفا نقائصها وعيوبها واحدة تلو الأخرى انتهى إلى القول: وبالرغم من الأهمية النظرية التي قد تنطوي عليها الثنائيات، إلا أن كثيرا من دارسي التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية في التمييز بين الريف والحضر ، لأنها تغفل عاملا هاما من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو التغير¹.

كذلك عرض "هورايس ماينر H·Miner " لعدد من الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى فكرة الثنائية الريفية-الحضرية لعل أهمها عدم الملائمة بين الشواهد الواقعية المتعلقة بمجتمعات معينة وطبيعة المجتمعات التي يمكن توقع وجودها من خلال النموذج المثالي، وكذلك مشكلة تحديد خصائص النماذج المثالية ذاتها ، وأخيرا القيمة النظرية المحدودة التي تنطوي عليها الثنائية².

وبالعودة الى نظرية لويس ويرث ، التي نالت اهتماما ملفتا عند كل من تناول موضوع الحضرية والتحضر ، سواء بالقبول والتأييد أو بالرفض والتعديل ، ومن هؤلاء الذين اهتموا بنظرية "ويرث" عالم الاجتماع الأمريكي "موريس ، R. N. Morris" ، إذ يرى موريس أن ويرث لم يقصد أن الحضرية كأسلوب في الحياة تقتصر على سكان المدينة ، لأن آثار المدينة يمكن أن تمتد الى أبعد من حدودها الادارية ، وهذا ما نادى به أصحاب فكرة المتصل الريفي - الحصري ، كما أن سكان المدينة ليسوا بالضرورة حضريين لأن جزءا منهم قد يكون مهاجرا اليها ولم يتم له التفاعل بعد في نمط الحياة الحضرية ، وبذلك فإن الحضرية تعبر عن مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي تظهر عندما يستقر الناس لمدة طويلة ، وفي شكل جماعات كبيرة تتميز بالكثافة العالية واللاتجانس (الفكرة هذه سبق وأن رأيناها مع ابن خلدون) .

كما ناقش "بيتر مان Peter Mann" نظرية ويرث ، حيث يرى أن حجم السكان عند ويرث مؤشر ضعيف للحضرية ، لأن سكان بلدة صغيرة قد يكونوا أكثر تحضرا في أساليب حياتهم من سكان بلدة كبيرة منها على الرغم من أنهما يقعان في منطقة ريفية واحدة . لأن ظهور أساليب الحياة الحضرية لا يتوقف على الحجم ، ولا يتوقف كذلك على كثافة السكان وإنما قد يعتمد على استعداد القرويين للتأثر بمدينة حضرية قريبة منهم³ .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 15.

² - محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحصري ، مرجع سابق ، ص ، 192 .

³ - محمد عباس ابراهيم ، التصنيع والتحضر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011 ، ص ، ص ، 24 ، 25.

ومن جهتي أؤكد تماما ما ذهب إليه "بيترمان" ، ذلك أن واقع المدن وخاصة الكبرى في دول العالم الثالث ، ومنها مدن كثيرة في دول آسيا ودول افريقيا ومدن البلاد العربية ، ومدن الجزائر - كما سنبينه لاحقا - أصبح أغلب قاطنيها من المهاجرين النازحين اليها من الأطراف والجهات الريفية والقروية وسائر المناطق المحرومة من الخدمات التي توفرها أمهات المدن ، مما جعلها أقل حضرية من بعض المدن التي لم تعرف هذه الظاهرة وقد تكون أقل حجما وكثافة في السكان من المدن الكبرى .

كذلك أشير هنا أن حالة التطور والتعقد التي وصلت إليها المجتمعات حاليا ، جعلت من فكرة الثنائيات قاصرة على تلبية متطلبات واستيعاب كل صور وأشكال المجتمعات، سواء كانت حضرية أو ريفية، ذلك أن الثنائيات تعطي صورة نمطية لا يمكنها التعبير عن خصائص كل المجتمعات، فالمجتمع الحضري أصبح يتفاوت إلى مستويات مختلفة ليصبح تصنيف المدن يتخذ معيارا حسب حجم المدينة يتدرج من المدينة الصغيرة إلى المدينة المتوسطة إلى المدينة الكبيرة (متروبوليتانية) إلى المدينة العملاقة (ميغابوليتانية) . كما أن الريف له مستويات تتدرج من مناطق البدو الرحل إلى مناطق الريف الزراعية إلى القرية الصغيرة ثم القرية الكبيرة ، وكل هذه المستويات لها ما يميزها عن غيرها .

وإذا أخذنا بالمعايير المختلفة التي أصبحت تحددها الدول لتصنيف وتمييز الريف عن المدينة، فإمكاننا أن نجد مناطق مصنفة على أنها ريف في بلدان معينة يمكن إدراجها ضمن المناطق الحضرية بمعايير بلدان أخرى والعكس صحيح أي يمكن اعتبار مناطق حضرية في دول معينة أنها ريفية بمعايير دول أخرى، ذلك أنه توجد مناطق تمتد بين الريف والحضر، والتي يمكن تسميتها مناطق (حضرية) أي تلك المناطق التي تكون في طريقها إلى التحضر . وليس من السهل أن نجد معيارا يمكن أن يمثل حدا فاصلا وفي كل الحالات بين الريف والحضر.

وإزاء فشل فكرة الثنائية في دراسة المجتمع الريفي والمجتمع الحضري بشكل يفي بكل متطلبات التمايز بين المجتمعات الحالية ، سلك علماء الاجتماع سبلا شتى في دراساتهم لموضوع الفروق الريفية الحضرية وفي محاولاتهم التمييز بين الريف والحضر ، فمنهم من تبنى محكا واحدا حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ، ومنهم من تبنى عدة محكات في وقت واحد لكي يدرس ويحلل في ضوءها فكرة المتصل الريفي- الحضري ، وسوف نعرض لكل اتجاه من هذه الاتجاهات بشيء من التفصيل.

3- استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر:

يقوم هذا الاتجاه على أساس استخدام محك واحد للتمييز بين الريف والحضر ، فقد شاع استخدام حجم السكان أو عددهم كمحك وحيد للتصنيف والتمييز وبخاصة بين علماء الديموغرافيا من أمثال "إلدريدج Eldridge" وغيره ، فمثلا ترى "تزدليل Hope Tisdale" بأن التحضر هو عملية التركيز السكاني ، وهي عملية تجري بطريقتين: تتمثل إحداهما في تعدد نقاط التركيز ، أما الثانية فتتمثل في نمو التركيز القروي ومما يتسق مع هذا الاتجاه أنه يمكن تعريف المدن بأنها مناطق التركيز السكاني ¹.

كما أخذ "جوليان ستوارد Steward" بالمهنة كأساس وحيد للتصنيف بين النوعين من المجتمعات ، بينما استخدم "وتفوجل Wittfogel" القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز ، ومع ذلك فإن حجم المجتمع هو المحك الوحيد الذي يشيع استخدامه بدرجة واسعة في التمييز بين الريف والحضر ².

ومن الواضح أن استخدام هذا المحك قد سهل كثيرا عملية القياس والتمييز والمقارنة ، ولقد ظهرت نتائج ذلك جلية في كثير من الدراسات التي ظهرت حديثا ، إلا أن هذا الاتجاه يعاني من نقاط ضعف شديدة وواضحة ، من ذلك أن حجم المنطقة السكنية التي يعيش فيها السكان ، أو تبعيتهم لجماعة مهنية معينة ، لم يعد من الممكن اعتبار أي منهما معيارا للتمييز بين الريف والحضر ، فقد نجم عن استخدام حجم المجتمع كأساس للتمييز ، اضطراب وعدم وضوح تجلئ أيضا في الإحصاءات الرسمية ، فمثلا اعتبرت الوحدات العمرانية التي يقل عدد سكانها عن 2400 نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية مناطق ريفية ، بينما نجد ذلك الحد الأدنى المعتبر في كندا هو 1000 نسمة فقط . بينما تعتبر الإحصاءات الألمانية الغربية - سابقا - أن المناطق ذات الألفي نسمة فأقل مناطق ريفية بالمعنى المحدود ، في حين أن المناطق التي يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة مناطق ريفية بالمعنى العام الواسع ، وهكذا وصل الاضطراب والخلط إلى إحصاءات البلد الواحد ، وفي المكسيك نجد أن الحد الأدنى للتحضر هو 2500 نسمة ، وفي الأرجنتين 2000 نسمة ، وفي كل من الهند وبلجيكا 4000 نسمة ، بينما تميز الدانمارك بين الريف والحضر عند عدد السكان 250 نسمة، وإسبانيا عند عشرة آلاف نسمة ، وهولندا عشرون ألف نسمة ، ويقرر الكتاب السنوي الديمغرافي للأمم المتحدة لعام 1952 أن التقسيم إلى ريف وحضر يتم

1- جدعون جوبرج ، "الفروق الريفية الحضرية: دراسة في علم الاجتماع الريفي" ، ترجمة: محمود عودة في محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1980 ، ط5 ، ص ، ص ، 62-63.

2- محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، مرجع سابق ، ص ، 193.

بشكل تعسفي بالضرورة ، إذ ما من شك في أن التصنيف يرجع إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة لكل بلد على حدة¹.

لإمكان عقد المقارنات الدولية فإن الدول باستطاعتها تبويب بياناتها حسب حجم الوحدات العمرانية المحلية بها ، وهذا ما يؤيده ما جاء بالكتاب الديمغرافي السنوي للأمم المتحدة سنة 1962 والذي أشار إلى أن لفظ الحضر يمكن أن يطلق على الأماكن التي يسكنها 200 نسمة في الدانمارك ، بينما يبلغ الحد الأدنى للتجمع الحضري 5000 نسمة في النمسا ، وفي بلغاريا يعرف الحضر بالمراكز التي تسودها الخصائص الحضرية بغض النظر عن عدد سكانها ، وفي مالطا يطلق التعريف على المناطق الخالية من الأراضي الزراعية ، وفي فيلندا والسويد يطلق التعريف على الأماكن التي لا تقل المسافة بين المساكن بها عن 200م ، ثم يضيف أن هذه الاختلافات لا تقلل من أهمية إحصاءات الريف والحضر ، فهي مفيدة في المقارنة بالمعنى الواسع بين الدول والمناطق المختلفة بغض النظر عن تعريفها للحضر.

لذلك فقد أوصت الأمم المتحدة بأنه بالإضافة إلى جدولة البيانات حسب التقسيم الإداري للفرقة بين الريف والحضر ، أو حسب أي تقسيم آخر ، فإنه يجب أن يبوب السكان حسب حجم الوحدات المحلية ، وهذا من شأنه تسهيل عملية المقارنة الدولية².

وهكذا يتبين كيف أن حجم المجتمع يمثل محكا لا يسمح بإجراء مقارنات على أساس دولي حول موضوعات متصلة بالفروق الريفية-الحضرية ، فضلا أن معيار الحجم السكاني يعد معيارا متغيرا حتى في البلد الواحد من زمن لآخر . وأما عن استخدام المهنة كمحك للتمييز بين الريف والحضر باعتبار أن المقيمين بالمجتمعات المحلية الريفية يعملون أساسا بالزراعة ، في حين أن المقيمين بالحضر يزاولون أعمالا أخرى غير زراعية ، فإن كثيرا من الشواهد الواقعية قد دلت على أن الإقامة الريفية لم تعد قاصرة على الفلاحين والمزارعين والمولين وحدهم ، وإنما أخذت المجتمعات الريفية تضم فئات اجتماعية أخرى من غير المشتغلين بالزراعة ، وذلك لأسباب كثيرة منها تطور وسائل النقل والمواصلات وتطور الاتصالات وإدخال كثير من مزايا المدن إلى الأرياف كتوصيلها بخطوط الكهرباء وقنوات الصرف الصحي وتشديد المؤسسات التعليمية والصحية ودور العبادة وغيرها من الخدمات.

¹ - حسن الخولي ، الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 ، 1982 ، ص ، 45.

² - المركز الديمغرافي بالقاهرة ، التحضر في مصر: ديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا ، مرجع سابق ، ص ، 04.

وتجب الإشارة إلى أن اتخاذ الحجم السكاني للوحدات العمرانية المحلية يعتبر معياراً أساسياً عند الهيئات الإحصائية التي تقوم بالتعدادات السكانية للتمييز بين الريف والحضر ، وعلى أساسه يتم تعداد السكان وتمييزهم بين الريف والحضر.

4- استخدام المحكات المتعددة في التمييز بين الريف والحضر:

استخدم عدد من علماء الاجتماع مثل "سوروكين" و"زيمرمان" و"ردفيلد" و"ويرث" المحكات المتعددة في التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية ، ولقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقاً للأسس التالية:¹

المهنة والبيئة وحجم السكن وكثافة السكان ، والتجانس واللاتجانس السكاني ، والتمايز والتدرج الاجتماعي ، والحراك وأخيراً نسق التفاعل .

أ- المهنة: يعمل غالبية سكان الريف في الزراعة، من زرع وري وحصد وتسويق ، وبعض المهن القليلة غير الزراعية كالصيد والتعدين ، ويصنع الفلاح جلبابه وخبزه وجبنه وزيته في بيته ، أي يكون مكتفياً بذاته ، بينما يعمل غالبية سكان المدينة في مهن الصناعة والتجارة ومهن أخرى غير زراعية وفي الوظائف المتخصصة كوظائف الإدارة والحكم ، أو بصفة عامة يعمل الحضر في كل الأعمال غير الزراعية ويستخدم البعض - كجوليان ستيوارد الذي سبق ذكره- المهنة كأساس لقياس ما إذا كان المجتمع ريفياً أم حضرياً ، فإذا كان أكثر من 50% من سكان منطقة من المناطق يعملون بالزراعة ، اعتبرت المنطقة ريفية وصار المجتمع ريفياً ، وإذا قل عدد العاملين بالزراعة عن 50% اعتبرت المنطقة حضرية والمجتمع حضرياً .

ب - البيئة: تسيطر البيئة الطبيعية على البيئة الاجتماعية والأنثروبولوجية في الريف ، وتقوم علاقة مباشرة بين الإنسان والطبيعة أو الأرض ، بينما يسيطر إنسان المدينة على الطبيعة والبيئة التي يعيش فيها ، وهو يعدل ويغير فيها.

ج - حجم المجتمع: يوجد في الريف المزارع المفتوحة ، والمجتمعات الزراعية الصغيرة ويرتبط الريف بحجم المجتمع ارتباطاً عكسياً ، بينما يكبر حجم المجتمع الحضري وترتبط الحضرية بحجم المجتمع ارتباطاً إيجابياً وطردياً .

¹ - حسين عبد الحميد رشوان ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 41-46.

د - **كثافة السكان:** يقل عدد السكان وكثافتهم في المجتمع الريفي، إذ تتميز المجتمعات المحلية الريفية بانخفاض كثافتها في نفس المجتمع وفي نفس الفترة ، فعدد السكان الذين يعيشون في الكيلو متر مربع في الريف أقل منه في المدينة، إذ تزداد كثافة السكان في المدينة، وترتبط الحضرية بكثافة السكان ارتباطا إيجابيا.

ويرجع هذا إلى أن المدينة تعتبر مركز جذب لكثير من نواحي النشاط التي لا يتمكن أي مجتمع ريفي من اجتذابها مثل مراكز الثقافة والتعليم ، ومراكز التجارة ، ومراكز الحرف والصناعة ، ومراكز الإدارة ، ومراكز الترويج ومراكز السياحة ، ومراكز الرياضة وغيرها من المنشآت والمراكز التي لا توجد بالريف.

فقد اختلف معظم الباحثين في تحديد الحد الأدنى لعدد سكان المدينة ، ففي أيرلندا مثلا يعتبر الحد الأدنى لسكان المدينة 1500 نسمة بينما يصل عددهم في فرنسا وألمانيا وتركيا إلى 2000 نسمة وفي الولايات المتحدة والمكسيك 2500 نسمة وفي هولندا واليونان 5.000 نسمة.

هـ- **التجانس واللاتجانس السكاني:** ويتمثل في الخصائص النفسية والاجتماعية واللغوية والمعتقدات وأنماط السلوك فسكان الريف بالمقارنة بسكان الحضر يتميزون بأنهم أكثر تجانسا ومعنى هذا أن الريفية ترتبط سلبيا باللاتجانس، بينما يتسم سكان الحضر باللاتجانس ويرتبطون به ارتباطا إيجابيا.

و - **شكل التمايز والتدرج الاجتماعي:** تقل درجة التمايز والتدرج في المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري، ومع ذلك ففي الريف يعرف كل فرد مركزه ، وكيف يتعامل مع الأهم أو الأقل منه، وللحسب والنسب أهمية كبرى في الريف فترتبط أهمية الفرد بأهمية الأسرة التي ينتمي إليها، ومقدار ما تملكه هذه الأسرة من أرض . بينما يرتبط التمايز والتدرج بالمجتمع الحضري ارتباطا قويا ، ومع ذلك تقل التفرقة في المدينة بين الغني والفقير ، وبين الرئيس والمرؤوس وبين العالم والجاهل.

ز - **الفروق في شدة الحراك:** يتميز المجتمع الريفي بقلّة مرونة الحراك الاجتماعي ، بينما ترتبط الحضرية بالحراك ارتباطا مطردا ، وذلك فيما عدا فترات الانخيار، أين تزداد فيها الهجرة من المدن إلى الأرياف والقرى .

ح - **أنساق التفاعل:** يسود بالريف العلاقات الأولية والشخصية والدائمة والوثيقة والعميقة وتتسم هذه العلاقات بالبساطة والإخلاص ، ومؤدى هذا اعتماد المجتمع الريفي على التقاليد والعادات والعرف ، بينما يتسع في المدينة مجال العلاقات غير الشخصية والعابرة والنفعية والمؤقتة والرسمية والسطحية ، ومؤدى هذا اعتماد المجتمع الحضري على القانون والمؤسسات الرسمية لحماية المجتمع .

ومما سبق نلاحظ أن سوروكين وزيمرمان قد وضعاً في اعتبارهما ليس حجم المجتمع فقط وطبيعة البيئة، وإنما وجهها اهتمامهما أيضاً إلى العوامل الاجتماعية الصارمة كالتجانس والتباين والتفاعل ، إلا أن هذه الصياغة التي قدماها تعد صياغة تصنيفية إلى حد كبير ، حيث لا تتضمن متغيرات واضحة بارزة يمكن استخدامها في تفسير وجود الفوارق بين الريف والحضر، أي أن صياغتها تبرز الفوارق وتصنفها ، ولكنها لا تتعمق في أسباب وجودها .

وقريبا من الفروق الريفية-الحضرية التي قدماها كل من سوروكين وزيمرمان تحدث "لين سميث Lynn Smith"

في كتابه "سوسيولوجيا الحياة الريفية" عن خصائص المجتمع الريفي والتي نوجزها فيما يلي:¹

أ- **المهنة:** يعتمد المجتمع الريفي على الاقتصاد الزراعي في أساسه ، وهو ما يميزه بصفة رئيسية عن المجتمع الحضري، ومعروف عن المجتمعات التي تعيش على الاقتصاد الزراعي لها خصائص عامة اجتماعية وثقافية ونفسية تميزها عن غيرها من المجتمعات ، إلا أن هذا المجتمع الزراعي يتفاوت في داخله من جزء لآخر ومن منطقة لأخرى ويعتمد هذا التفاوت داخل المجتمع الريفي الواحد على : حجم المزارع وطريقة ممارسة الزراعة، ونوع الزراعة ، وغير ذلك من العوامل (كقربها من الأسواق أو تمتعها بخصائص جغرافية معينة، وتمتع أهلها بمهارات معينة في تصنيع منتجاتهم الزراعية) .

ب - **حجم المجتمع:** أدى الاقتصاد الزراعي وما يرتبط به من عمليات إلى إيجاد مجتمعات ريفية صغيرة الحجم نظرا لظروف الزراعة الخاصة ، ويرتبط بهذا كذلك انخفاض الكثافة السكانية، ولذلك كان عامل حجم المجتمع أو عدد السكان يلي عامل المهنة في التمييز بين الريف والحضر ، فالمجتمعات الريفية يميزها الحجم السكاني الصغير والمشتت ، بينما يميز المجتمعات الحضرية الحجم السكاني الكبير والكثيف .

ج - **كثافة السكان:** فالكثافة السكانية تنخفض انخفاضاً كبيراً في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري ، وتؤدي إليه بالدرجة الأولى متطلبات العمل الزراعي وظروفه الخاصة .

د - **البيئة:** فالبيئة الطبيعية أكثر وأشد وضوحاً في الريف عنها في المدن ، وإن كان تعامل الريف المباشر مع الطبيعة يكسبه بعض المميزات (كالشمس والهواء النقي...الخ) فإنه يفتقر في نفس الوقت إلى ضوابط البيئة الاجتماعية للتحكم في هذه البيئة الطبيعية (كتكييف الهواء والتدفئة...الخ) ، فالخلافات بين البيئتين خلاف أساسي وجوهري ، مع مراعاة أن التعامل المباشر مع البيئة الطبيعية في الريف والتعامل مع بيئة منضبطة في المدن يؤدي إلى طبع كل من يعيش في البيئتين بخصائص وطباع خاصة .

¹ - محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 196-205.

هـ - **التفاوت الاجتماعي:** ويقصد به التفاوت في البيئات والأوساط الاجتماعية، وتزداد حدة هذا التفاوت ويعظم خطره في المدن التي تضم أشتنا من ثقافات مختلفة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، ويصل الأمر إلى حد الاختلاف في ألوان البشرة والمعتقدات الدينية والمذاهب السياسية واللغات وغيرها.

وبرغم هذا التفاوت الشديد بين سكان المدن يزداد التكامل والتفاعل بينهم عن ذلك الموجود بين أهل الريف، ويرجع ذلك بالطبع إلى التخصص وتقسيم العمل الذي جعل مختلف الأفراد ثم الأجهزة التي تضم هؤلاء الأفراد - مهما كان بينهم من اختلاف وتفاوت - أعضاء في جهاز واحد، ويرتبطون فيما بينهم ارتباطاً عضوياً وثيقاً للغاية، وعلى العكس من هذا نرى المجتمع الريفي أفراداً أقل تفاوتاً فيما بينهم، والتشابه بينهم كبير إلى حد بعيد . ولكن التفاعل والاندماج لا يرقى إلى مستوى التفاعل والاندماج في المجتمع الحضري، لأن الآخر ناشئ عن الاختلاف الذي أدى إلى التخصص وتقسيم العمل فأحدث ترابطاً عضوياً، أما تماثل المجتمع الريفي فيرجع إلى التماثل الشديد بين أفرادهم من حيث التربية والدين واللغة، والمذهب الفكري... الخ . فالمجتمع الريفي هو حاصل جمع وحدات صغيرة وليس محصلة التفاعل بينها كما هو الشأن في المجتمع الحضري.

و - **التقسيم الطبقي الاجتماعي:** يختلف البناء الطبقي الاجتماعي الموجود في الريف عن ذلك الموجود في المدن ، ويبدو أن هناك على الأقل فروقاً رئيسية أربعة بين الهرم الاجتماعي في كل من الريف والمدن .
- تقل عدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري، على الرغم من أن المجتمع الريفي ليس بالمجتمع الخالي من الطبقات.

- في المجتمع الريفي تضيق المسافة بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته، على خلاف الوضع في المجتمع الحضري.
- وليس مجال الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي أقل، فحسب من ذلك الموجود في المجتمع الحضري، بل أن الطبقات الريفية تميل إلى الاتجاه نحو الوسط أو تميل إلى أن تكون "طبقات متوسطة"، فالطبقات الريفية لا تتجه إلى التركز عند قمة الهرم الطبقي أو قاعدته على نحو ما يمكن أن يحدث في الحضر، وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين المكانات الاجتماعية لسكان الريف، فإن المجتمع الريفي قل أن تجد فيه أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع التي يمكن أن نجدها جنباً إلى جنب، وبشيء من الكثرة في المجتمعات الحضرية.

- الطبقة الاجتماعية الجامدة قليلة الوجود في المجتمع الريفي والحضري على السواء وإن كانت الحركة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة أقل حدوثاً في المجتمع الريفي بسبب معرفة جمهرة أبناء المجتمع لأصل كل فرد فيه وخلفيته الاجتماعية، مما يؤدي إلى تثبيت وضعه بعض الشيء، وهو يناقض ما نجده في المجتمع الحضري ذي البناء الطبقي المرن.

ز - **الحراك الاجتماعي:** من المتفق عليه بوجه عام أن الأوضاع الطباقية في المجتمع الريفي تشبه المياه الأسنة في سكونها، بينما يشتد الشبه بين الأوضاع الطباقية في المجتمع الحضري وبين المياه التي تغلى في تقلبها وتحركها.

ويتخذ الحراك الاجتماعي عدة صور منها:

- الحراك الأفقي داخل الطبقة الواحدة من جماعة اجتماعية إلى أخرى.

- الحراك الرأسي من طبقة اجتماعية إلى أخرى في السلم الاجتماعي.

- الحراك المكاني ويعني تغيير المكان من موضع لآخر.

وقد أثبتت مختلف الدراسات¹ . أن المناطق الحضرية تفوق المناطق الريفية من حيث الحراك الاجتماعي بكل أنواعه، حيث يؤكد "لين سميث" أن الطبقة الاجتماعية الجامدة تبدو أقوى عوداً وأكثر حدوثاً في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري ، فحيث تحدد الوراثة - الى حد كبير - المكانة الاجتماعية للفرد، تقل فرص انتقاله من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى.

ح - **التفاعل الاجتماعي:** يعتبر ضعف الصلات الاجتماعية للفلاح أو انعدامها من أبرز مساوئ الحياة الريفية، على أن لين سميث يؤكد لنا أن أصحاب هذه القضية عادة ما يعجزون عن إدراك الاختلافات الكمية والنوعية في الصلات الاجتماعية بين سكان الريف وسكان الحضر، وترجع هذه الاختلافات بنوعيتها إلى اختلاف نظام التفاعل الاجتماعي في الريف عنه في المدن فمن المتفق عليه أن عدد الصلات الاجتماعية تزداد كثيراً في المدن عنه في الريف، وذلك أن طبيعة المهن الحضرية تحتم على ساكن الحضر أن يختلط بآلاف الأشخاص ، وأن يرى ويسمع ويتكلم مع مئات منهم كل يوم كما أن الترويح في المدن لا يتم إلا في وسط جماعي قد يصل مجموعه إلى الآلاف أو يتجاوزها.

¹ - منها دراسة سوروكين وزهرمان وجالين في موضوع سوسيولوجية الريف وكذلك الدراسة التي نعرض لها وهي دراسة لين سميث في كتابه "سوسيولوجيا الحياة الريفية" وغيرها من الدراسات.

فالسمة الأساسية للترويج الحضري هي الجماعية في الممارسة والاستمتاع، فالعزلة في المجتمع الحضري مستحيلة من الناحية العملية.

ويختلف الوضع عن هذا تماما في الريف، فما لم يكن الفلاح يعيش على طريق زراعي فإنه نادرا ما يتعامل مع زوار أجنب فيما عدا من يمر بقريته من الباعة المتجولين الذين يقصدون القرى لبيع بضائعهم، ويصل الأمر في كثير من المناطق الريفية المعزولة إلى أن يثير وجود أشخاص غرباء دهشة ساكني الريف، ويصبح هؤلاء الغرباء محلا للشكوك والأقاويل، ولا يجتمع الريفيون بأعداد كبيرة من الناس إلا في أماكن العبادة، أو مواسم جمع المحصول وتعتبر سفريات أهل الريف النادرة للتسوق من المدن المجاورة فرصا للانخراط في مجموعات كبيرة من الناس، فالقدر الأكبر من اتصالات الريفي يتم مع أفراد أسرته ومع جيرانه المباشرين، ويعتبر "بقال القرية" أهم مركز اجتماعي في الريف. وتعتبر الاتصالات غير الرسمية التي تتم فيه من أبرز جوانب التفاعل الريفي على أن الاتصالات الثانوية آخذة في الزيادة المضطردة، ولكنها لا زالت أقل بكثير مما هو متوفر لسكان المدينة، وعلى وجه الإجمال فإن الصلات الاجتماعية للفرد الذي يعيش في الريف قليلة نسبيا.

وكما أن الصلات الاجتماعية في الريف تختلف من حيث الكم في الريف عنها في الحضر، فإن الصلات تختلف بينهما أيضا من حيث النوع.

نقد وتقييم استخدام المحكات المتعددة:

- إن الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى أنصار استخدام المحكات المتعددة في دراسة الفروق الريفية-الحضرية ، ولا سيما أعمال كل من سوروكين وزيمرمان وكذا عمل لين سميث تتمثل فيما يلي:
- أ- إن عمل كل من سوروكين وزيمرمان، وكذا عمل لين سميث: كان يغلب عليهما طابع الوصف أكثر من التحليل، فأغلب الميزات التي تم التطرق إليها في الدراستين تعتبر صفات بسيطة وظاهرة في أغلبها وكان على أصحاب هذه الدراسات التعمق في تحليل تلك الصفات ولا يكتفون بالتوقف عند معانيها الظاهرة والبسيطة.
- ب- يفترض كل من سوروكين وزيمرمان أن المجتمع الريفي يتميز بدرجة عالية من التجانس والاستقرار، بينما يتميز المجتمع الحضري بدرجة مرتفعة من عدم التجانس وعدم الاستقرار، ومع أن هذا الافتراض يصف الحالة العامة أو الشائعة -نظريا على الأقل- إلا أن المجتمع الريفي في الواقع قد يمر بفترات من التوتر الشديد وعدم الاستقرار.

ج- المقابلة بين المجتمع الريفي، والمجتمع الحضري، كوحدين منفصلتين عند كل من سوروكين وزيمرمان، وكذا لين سميث، أدى إلى قصور تحليل المجتمعات الريفية والحضرية باعتبارها أجزاء ضمن سياق اجتماعي أكبر يضمها جميعا وكان من نتيجة ذلك أن ظهر عدد محدود من الدراسات السوسيولوجية الجادة التي تسجل تأثير المجتمع الوطني الكبير على أوضاع المجتمعات المحلية، ريفية وحضرية، ويتمثل هذا التأثير في تنظيمات المجتمعات الكبيرة كالبيروقراطية الحكومية والمؤسسات التعليمية والتربوية والدينية...الخ إلى جانب التفاعل بين الأنساق الاجتماعية المحلية، والأنساق القومية.

د- وأخيرا من الملاحظ أن الكثير من الفروق التي يفترض علماء الاجتماع وجودها بين مجتمع الريف ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون، فنرى مثلا أن كثير من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية الريفية مثل لين سميث يفترضون أن نمط الأسر الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية، ولكن الحال ليس كذلك في كل المجتمعات خاصة تلك التي تعيش مرحلة ما قبل الصناعة، كما يرون أيضا أن المدن أكثر علمانية من الأرياف، وهذه أمور لا تسلم من بعض الانتقادات خاصة في المجتمعات النامية.

5- المتصل الريفي-الحضري:

لقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التي نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالي في دراسة الفروق الريفية-الحضرية وتطوير اتجاه -مركب السمات- أو استخدام -المحكات المتعددة- عن طريق الاستفادة من الخصائص التي كشفت عنها البحوث الواقعية، فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفي-الحضري حيث يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر. بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أي مجتمع إنساني على نقطة معينة من هذا المتصل، فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة المنعزلة ثم القرية الكبيرة، فمركز السوق، ثم المدينة الصغيرة، فالمدينة الكبيرة، ثم المجتمع المسيطر أو المجتمعات المسيطرة، وحينئذ فتعريف الريف أو الحضر يتم في ضوء الفروق الكمية في السمات المميزة الريفية-الحضرية، كذلك يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية وفقا لقطبي النموذج المثالي (ريفي مقابل حضري)، إنما ينطوي ضمنا على فكرة متصل للمجتمعات المحلية، وأن كل الشواهد الواقعية التي تناولت المجتمعات المحلية يمكن أن تقع على نقطة معينة من هذا المتصل. وتستند فكرة المتصل الريفي- الحضري من الناحية النظرية على افتراضين أساسيين:

الأول: هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص .
الثاني: أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك . وبالرغم من أن أصحاب فكرة المتصل لم يحدوا لنا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات، فإننا نستطيع القول بأن هذه الفروق تتبدى في بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التي أشار إليها سوروكين وزيمرمان، وروبرت بارك، ونيقولا سيكمان، وجورج زمل ، ولويس ويرث وغيرهم ، والتي أهمها التباين في البناء المهني ، وازدياد تقسيم العمل ، وتعقد نسق التدرج الاجتماعي ، والحراك الاجتماعي ، والمشاركة في التنظيمات الطوعية والعزلة المكانية ، والتساند الوظيفي ، وطابع المعوقات الاجتماعية وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعي¹.

وكذلك يمكن الإشارة الى أن المتصل الريفي-الحضري قد استطاع أن يتغلب على بعض المشكلات التي صادفت الاستعانة بالنموذج المثالي ، وبالرغم أيضا من أن هذا المتصل قد خطا باتجاه مركب السمات خطوة إلى الأمام باستخدام هذه السمات في تدرج المجتمعات المحلية المختلفة ، فإنه لا يزال بحاجة إلى اختبار واقعي يستطيع أن يكشف عن مدى كفاءته في تصنيف المجتمعات وفقا للخصائص التي يستند إليها ، وذلك لأن المتصل الريفي-الحضري قد افترض ابتداء إمكانية تدرج المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وفقا لمجموعة من الخصائص المرتبطة فيما بينهما ارتباطا وظيفيا ولعل أهمية الاختبار الواقعي لفكرة المتصل الريفي-الحضري تكمن في أنه -أي الاختبار- يستطيع أن يحدد مبلغ صلاحية المتصل كأداة منهجية من ناحية، ومدى قدرته على التمييز بين المجتمعات المحلية المختلفة من ناحية أخرى ، ويؤكد ذلك نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في تركيا والهند ، ووسط إفريقيا ، فقد اتضح أنه ليس ثمة اتصال واضح بين كثير من المجتمعات المحلية المختلفة فيما يتعلق ببعض الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالتحضر والتريف ، بحيث يمكن القول أنه ليس ثمة تحققا واقعيا لفكرة المتصل ولقد عبر "بوكوك pocock" عن هذه النقطة بعد دراسة ميدانية أجراها في الهند بقوله: "إن المدينة التي أدرسها مدينة هندية، والقرية قرية هندية، ولقد حاولت في

¹ - السيد محمد الحسيني ومحمد علي محمد ، "الفروق الريفية-الحضرية في بعض الخصائص السكانية ، تحليل إحصائي" ، في محمد الجوهري وزملاءه ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 361-362.

هذا المقال أن أسير في طريق يمكن أن تبرز فيه الفروق بين هذين الشكلين من الاستيطان البشري ، فانهتيت إلى أن علم الاجتماع في الهند لا يمكن تقسيمه إلى علم اجتماع ريفي وعلم اجتماع حضري¹.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى فكرة المتصل، بالإضافة إلى ذلك أنه لم يعد من الممكن القول بحدوث "تحضر" و "تصنيع" دائب متصل في خط واحد لا يتقهقر، كما أن مثل هذه الفكرة تتجاهل ولاشك الصور الجديدة التي أثبتت البحوث الامبريقية وجودها للتحضر وللتصنيع والواقع أن العملية التاريخية للتمايز بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبيهي فقط ، ويؤكد سوروكين وزيمرمان تلك الحقيقة ، سواء إذا استعرضنا تلك الحقيقة في مجتمع بعينه، أو إذا تتبعنا التمايز بين الريف والحضر على مستوى المجتمع الإنساني كله أو حتى في المجتمعات ذات الطابع الريفي الغالب.

فبرغم كل التباين الموجود بين القوى الدافعة إلى نمو المدن وإلى التصنيع ، فإن نقطة الانطلاق تشابه دائما ولا يبدأ التباين إلا مع تباين وظائف إنتاج الطعام والوظائف ذات الطابع غير الزراعي ، ولا يتسنى ظهور هذا التباين إلا عندما ينتج العاملون في الزراعة من المواد الغذائية أكثر مما يستطيعون استهلاكه على أن الفرق بين النطاقين – الريفي والحضري- يكون دائما ضعيفا غير ظاهر في البداية ، ثم يأخذ في التضخم والظهور حتى يصل إلى نقطة الذروة التي تبدأ بعدها تقل من جديد.

وهناك من الشواهد ما يؤكد الزعم القائل بأن المجتمعات الغربية الصناعية قد وصلت بالفعل إلى نقطة الذروة هذه، وبدأت بالفعل عملية التقارب الكبير بين ريف تلك البلاد وحضرها ، وهو تقارب لا يصح أن نعتبره مجرد "تحضر" مستمر وذو خط واحد للمناطق الريفية القليلة المتبقية ، ونلاحظ هنا أن الفرض الذي قدمه لويس ويرث والذي يتكلم عن الحضرية كأسلوب للحياة². في عالمنا الحديث يقول بانتقال بعض السمات الاجتماعية الخاصة بالمدينة وبعض أشكال الحياة منها إلى الريف.

وتؤكد البحوث الإمبريقية الحديثة هذه الآراء إلى حد ما . فقد تحولت المدن الكبرى والمتوسطة إلى مراكز إشعاع تمارس تأثيرا متزايدا على الريف الموجود بتخومها ، ويرجع هذا التوسع المستمر في تأثير المدينة ، إلى نمو سكان الحضر بالدرجة الأولى فالهجرة في اتجاه واحد من الريف إلى المدينة تؤدي إلى زيادة سكان الحضر زيادة واضحة . كما يرجع الفضل في انتشار الحضرية إلى الاتصالات المتعددة المتزايدة عمقا بين المدينة والقرية، وهي الاتصالات التي ترجع في المقام الأول إلى تقدم المواصلات ووسائل الاتصال

¹ - محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، مرجع سابق ، ص ، 210.

² - Louis wirth , Opcit , p , 145.

الجماهير من صحافة وسينما وإذاعة وتلفزيون وأخيرا الفضائيات وشبكة الانترنت والهواتف النقالة . ولما كانت هذه الاتصالات ذات طابع دوري ولا تسير دائما في اتجاه معين ، أي أنها لا تغادر البيئة الأصلية -المدينة أو القرية- نهائيا ، وأن هناك حركات في كلا الاتجاهين من الريف إلى المدينة والعكس ، لذلك نجدها تلعب دورا واضحا في عملية إعادة تشكيل بعيدة المدى على كلا الجانبين ، ومن شأن هذه الحقيقة أن تحتم علينا إعادة النظر في مسألة التحضر ، فالعزلة الاجتماعية كما قال بها "كارل تايلور" لم تعد تقاس بالمسافة المكانية وحدها ، وإنما بنقص الاتصالات الإنسانية .

الحضرية -حاليا- لم تعد ظاهرة مرتبطة بمكان معين ، أي أنها لم تعد ظاهرة جغرافية ، وإنما هي في حقيقة الأمر موقف عقلي معين ، فقد نفذت إليها بعض العناصر الريفية المحدودة . وبذلك يمكن أن تصادف أفراد أو جماعات ذوي نظرة حضرية في المناطق الريفية ، تماما كما دلت البحوث والدراسات التي أجريت في المناطق الحضرية على وجود بعض سمات السلوك والوعي الريفية . فما من شك في أن الحضرية كشكل من أشكال الحياة تعتبر "نظرة خاصة إلى العالم" كما أوضح "نيل أندرسون Anderson" في كتابه "المجتمع الحضاري" ، ولذلك يعتبر من الأمور الهامة التي يجب أن تضعها البحوث في هذا المجال في اعتبارها في المستقبل أن هناك بعض سمات الاجتماع الإنساني التي لا تندرج تحت أي من الفئتين "ريف" و "حضر" ، ولا يمكن أن نفهم هذه التكوينات الاجتماعية حق فهمها إلا في ضوء بنائها الاجتماعي الكلي الخاص بها¹.

وفضلا عن ذلك فإن فكرة المتصل الريفي-الحضري قد أجريت خصيصا لها دراسات واقعية لاختبار مدى كفاءتها وصلاحياتها كأداة منهجية ملائمة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية منها: دراسة "ديوان yuan" عن تاوان 1964، ودراسة "فان أيس J.c van Es" و"براون الابن Brown Jr" حول الفروق الريفية-الحضرية في بعض الخصائص الاجتماعية الثقافية في أمريكا، وكذلك دراسة "جوردون بولتينا G. Boltena" حول الأوضاع الاجتماعية للمسنين الأمريكيين في الريف والحضر، نشرت عام 1969 ، ودراسة السيد الحسيني ومحمد علي محمد حول "الفروق الريفية-الحضرية في بعض الخصائص السكانية: تحليل إحصائي" التي سبقت الإشارة إليها والتي أجريت سنة 1970 ، وغيرها من الدراسات العديدة في هذا السياق .

¹ - محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 211-212 .

إن كثرة الدراسات المعالجة لفكرة المتصل الريفي - الحضري لم تشفع لهذا المدخل ، حيث قام "ريتشارد ديوي R. Dewey" بنشر مقال نقدي ناقش فيه المقولات المتصلة بالفروق الريفية-الحضرية ، وكشف عن الخلط والاضطراب اللذين يميزان أغلب الأعمال المتعلقة بهذا الموضوع وقد انتهى "ديوي" في هذا المقال إلى أن المتصل الريفي-الحضري حقيقي ولكنه يتميز بأهمية نسبية. ومما يقلل من أهمية فكرة المتصل، أن الباحثين يخلطون بين التأثيرات المترتبة على حجم المجتمع وبين التأثيرات الراجعة إلى الثقافة. فعلى الرغم من أن هذين النوعين من التأثيرات لا يمكن الفصل بينهما، إلا أنه بالإمكان التمييز بينهما لو توفرت فكرة واضحة عن طبيعة المجتمعات المدروسة¹.

6 - نظرية جدعون جوبرج في الفروق الريفية-الحضرية²:

بدأ اهتمام "جدعون جوبرج" G.sjoberg بقضية الفروق الريفية-الحضرية منذ أوائل الخمسينيات من القرن المنصرم ، حيث ظهر له في عام 1952 مقال بعنوان: "المجتمعات الشعبية والمجتمعات الإقطاعية" ، ثم نشر له في عام 1955، مقال بعنوان: "مدينة ما قبل الصناعة" ، وفي عام 1959 كتب فصلا بعنوان: "علم الاجتماع الحضري المقارن" ، ثم بعد ذلك بست سنوات أي في عام 1965 ، صدر له كتاب بعنوان: "دراسة التحضر" ، أشرف على تحريره "فيليب هوسر ph. Hauser" و"ليو شنور L. Schnore" ، يتضمن فصلا لجوبرج عنوانه: "النظرية والبحث في علم الاجتماع الحضري" ، إلا أن اهتمامه بهذه القضية قد تبلور بشكل واضح بعد ذلك بعام واحد ، عندما صدر في عام 1966 ، كتاب بعنوان: "مدخل في علم الاجتماع الحديث" أشرف على انجازه "روبرت فارس R. Fairs" يتضمن فصلا لجوبرج بعنوان: "البعد الريفي - الحضري في مجتمعات ما قبل الصناعة ، والمجتمعات الانتقالية والمجتمعات الصناعية"³.

فقد جاء هذا الفصل الأخير مشتملا على أهم الأفكار الأساسية التي ضمنها جوبرج كتاباته السابقة هذه ، فضلا عن أنه في هذا الفصل الأخير ناقش الأسس النظرية القائمة حول قضية الفروق الريفية-الحضرية ، والتي شملت آراء سوروكين وزيمرمان ، وجالين ، وويرث ، وردفيلد وغيرهم. وذلك بهدف وضع صياغة جديدة لهذه الأسس تكون أكثر كفاية في مجال عملية التفسير والمقارنة بين الأنماط الريفية-الحضرية ، في سياق الظروف الاجتماعية العالمية الراهنة.

¹- حسن الخولي ، مرجع سابق ، ص ، 49.

²- ج.جوبرج ، مرجع سابق ، ص ، 78 وما بعدها .

³- حسن الخولي ، مرجع سابق ، ص ، 58 .

وترتكز هذه الصياغة النظرية الجديدة على معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان ، اعتقادا منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية-الحضرية في ثلاثة نماذج من المجتمعات البشرية تتمثل في:

أ- المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة.

ب- المجتمعات الانتقالية أو النامية.

ج- المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا.

وذلك باعتبار أن البعد الريفي-الحضري يختلف اختلافا جوهريا بين كل نموذج اجتماعي وآخر ، أي أن هذا البعد في المجتمع قبل-الصناعي يختلف عن مثيله في المجتمع الانتقالي والأخير يختلف عنه في المجتمع الصناعي ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الشكل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة ويمارسه. والمقصود بالتكنولوجيا -حسب جوبرج- أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة باستخداماتها ، حيث يتميز مجتمع ما قبل الصناعة ببساطة المعرفة التكنولوجية إذا ما قورن بالمجتمع الانتقالي أو المجتمع الصناعي المتقدم ، أين يوجد مستوى تكنولوجيا معقدا ، وحيث مصادر الطاقة غير معتمدة على الإنسان أو الحيوان ، بالإضافة إلى الإيمان بالعلم وتطبيق نتائجه ومناهجه.

ومن الممكن - حسب تصنيف جوبرج - تحليل بعض العلاقات الريفية الحضرية وبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الريف والحضر في كل نموذج من المجتمعات الثلاثة المذكورة ، حيث تصبح هذه العملية أكثر نفعا وقربا من الصواب ، حتى لا تتخطى الحواجز الثقافية أثناء المقارنة أو التعميم ، ويمكن أن يوصف هذا الاتجاه المقارن بأنه اتجاه تطوري محدث "Now Evolutionary" لأنه يختلف عن الاتجاه التطوري الذي ساد في القرن التاسع عشر ، من حيث كونه لا يرى أن المجتمعات تتقدم دائما من خلال مراحل محددة سلفا.

ومع أهمية التكنولوجيا كعامل رئيسي في التفسير ، فإن جوبرج يقرر أنها وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدن ممكنة ، وإنما يتعين وجود عامل أساسي آخر يتمثل في نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة ، فقد ذكر في مواضع متعددة في هذا الفصل أن ثمة ارتباطا وثيقا بين التحضر - من حيث حجمه ودرجته- وبين التصنيع¹ ، حيث يقول : "لو عقد مقارنة بين دول كالولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية وبلجيكا وأستراليا ، وبين دول كالهند وبورما وباكستان وسيلان واندونيسيا على أساس بعد

¹ - نفس المرجع ، ص ، 129.

التصنيع ومتضمناته كمصادر الطاقة ووجودها واستخدامها وعدد الذين يعملون في الصناعة ، وحجم المال المستثمر في العلم والمعرفة العلمية ، فإنه سوف يجد ارتباطا سالباً بين التصنيع ونسبة ساكني المناطق الريفية أو المجتمعات الريفية الصغيرة ، وببساطة سوف يجد ارتباطاً موجباً ودالاً بين التصنيع والتحضر كما يبدو في سكن المناطق الحضرية الكبيرة"¹.

وفضلاً عن ذلك ، فقد ساق جوبرج أدلة وحجج كثيرة للبرهنة إلى ما ذهب إليه من أن التصنيع مرتبط بالتحضر أكثر من ارتباطه بالتمركز العاصمي.

ولم يقتصر جوبرج في تفسيره للأنماط الريفية - الحضرية في النماذج الاجتماعية الثلاثة المشار إليها على التكنولوجيا وحدها ، بل صرح بأنه سوف يستخدم عوامل أخرى في هذا السياق ، مثل تأثير المدينة نفسها وشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسي والاقتصادي ، تأثير ذلك كله على الفروق الريفية-الحضرية ، ومن ثم فإن هذه الفروق تختلف في المجتمع الرأسمالي عنها في المجتمع الاشتراكي².

وسوف نعرض بإيجاز للأنماط الريفية-الحضرية في كل من النماذج الثلاثة التي ذكرها جوبرج ، وذلك على النحو التالي:

6-1- الأنماط الريفية-الحضرية في المجتمعات الحضرية الواقعة في مرحلة ما قبل الصناعة:

تتميز العلاقات الريفية-الحضرية في هذا النموذج من المجتمعات بما يلي*:

أ- لقد سيطرت المدينة في كل زمان ومكان على المناطق الريفية ، سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، إلا أن تأثير مدينة ما قبل الصناعة كان أقل إذا ما قورن بتأثير المراكز الحضرية الصناعية الحديثة . ويرجع تسلط المدينة على الريف وسيطرتها عليه ، إلى أن المدينة في هذه المرحلة كانت موطن إقامة جماعات الصفوة المالكة ، فقد لوحظ أن كبار الملاك الذين جمعوا ثرواتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال عملهم في التنظيمات الحكومية أو التعليمية أو الدينية وسيطرتهم عليها ، لوحظ أنهم يميلون إلى الاستقرار في المدن حيث مراكز القوة والسلطة والنفوذ ، فالمعروف أن الحياة الحضرية توسع فرص الاتصال الشخصي بين القادة السياسيين والدينيين ، والتربيين ، فهناك وظائف إدارية معينة في المراكز الحضرية لا يمكن الحصول عليها أو شغلها ، وهذا الأمر موجود حتى الآن

¹- نفس المرجع ، ص ، 129.

²- نفس المرجع ، ص ، 124.

* أشير هنا أن معظم الخصائص التي تميز العلاقات الريفية- الحضرية في المجتمعات ما قبل الصناعة التي ذكرها جوبرج سبقه إليها ابن خلدون كما مر بنا في بداية الفصل الحالي .

في المراكز الحضرية الصناعية إلا من خلال الاتصال الشخصي المؤثر والفعال ، وكان هذا النمط من الاتصال شائع في مدن ما قبل الصناعة قبل اختراع وسائل الاتصال الجمعي التي سهلت تبادل الأفكار والمعلومات إلى حد كبير .

ب - يتطلع سكان الريف دائما وفي جميع المراحل الاجتماعية إلى معاشة حياة المدن أو حتى محاكاتها وذلك نظرا لما تقدمه المدن أيضا من فرص ذهبية مترتبة على وجود المكتبات والمؤسسات الدينية ، ومؤسسات الترفيه وما إلى ذلك مما لا يتوفر في الأرياف ، ذلك أن الإقامة بالمناطق الحضرية لها مكانة مرموقة في أذهان الريفيين فهم دائما يتطلعون إليها .

ج - انخفاض المستوى المعيشي للريفيين وتدهور أحوالهم حتى بالقياس إلى أفقر الطبقات الحضرية ، فالريفيون يعملون من أجل القادة الحضريين وتحت سيطرتهم وإشرافهم . وبينما كان الريفيون يمدون المدن بالإنتاج الزراعي أساسا ، فإن مدن ما قبل الصناعة لم تكن تقدم لهؤلاء الريفيين سوى القليل من التنظيمات الاقتصادية والسياسية ، وحيث كان إنتاج هذه المدن معظمه موجهًا لسكانها أنفسهم ، ومما ساعد على تفاقم هذا الوضع أن الصفوة السياسية كانت تمتلك الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما كانت تحكم قبضتها وسيطرتها على التنظيمات الدينية والحكومية ، وكانت جماعات الصفوة هذه تعمل ما وسعها الجهد في الحفاظ على الأوضاع على ما هي عليه ، فمن خلال الإيجار والمشاركة في المحصولات الزراعية، والضرائب وما شابه ذلك من أساليب دعمتها الأفكار الغيبية والمتخلفة ، مارست المدينة استغلالها لجهد الريفيين في مختلف أرجاء العالم لصالح تلك الصفوة السياسية والإدارية. ولقد تقبل الريفيون مصيرهم بسلبية ، ولم يكن لديهم - حتى عهد قريب - أي فكرة عن أساليب مختلفة للوجود والبقاء .

د - أن المدينة والقرية ترتبطان في هذه المرحلة عادة بشبكة من العلاقات الاجتماعية حيث يجوب التجار وجامعوا الضرائب هذه الأنساق الاجتماعية ، ريفية وحضرية ، كما شكلت القرابة معبرا آخر بين الريف والمراكز الحضرية ، وتعد مراكز الأسواق أول مكان تجلت فيه علاقات القرية والمدينة واستقرت ، ففي فترات منتظمة يتجه القرويون في جماعات إلى مركز السوق حيث يتقابلون مع التجار القادمين من المدينة ، كما يتعاملون أيضا مع غيرهم من الطوائف الحضرية وعن طريق مركز السوق هذا تتدفق منتجات القرية إلى المدينة ، كما تتدفق المعلومات والأخبار من المدينة لتنتشر في أرجاء الريف .

هـ - أن المدينة في هذه المرحلة - كما هو الحال كذلك في المرحلة الانتقالية - تضم أناسا ينتمون إلى الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة ، وهؤلاء الحضريون أبناء الطبقات الدنيا يتقاسمون - فيما عدا المناخ الاقتصادي - كثيرا من الخصائص المشتركة مع القرويين في المناطق الريفية .

و - أن أنماط الأسرة الريفية والحضرية تختلف في هذه المرحلة من الريف إلى الحضر تبعا لاختلاف الوضع الطبقي ، فالنسق الأسري لدى الصفوة الحضرية يتخذ مثله الأعلى في الأسرة الممتدة، فهذا الشكل من أشكال الأسرة يساعد جماعات الصفوة على تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية ، فالأسر الممتدة تتفاوت فيما بينها على رعاية مصالحها . كما أن أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتدادا يتعاونون فيما بينهم على شغل مراكز السلطة في التنظيمات الرئيسية، تعليمية وسياسية ودينية ، كما أن الأشخاص الذين يجرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحمايتهم.

ومن أوجه الشبه بين أبناء الطبقات الدنيا الحضرية وبين القرويين ، أن النمط الأسري الشائع بينهم هو نمط الأسرة الزوجية ، وذلك على خلاف الفكرة الشائعة التي مؤداها أن الأسرة الممتدة ظاهرة ريفية في مجتمعات ما قبل الصناعة ، فالنزوح المستمر إلى أماكن متعددة سعيا وراء لقمة العيش ، وارتفاع نسبة الوفيات ، وراء صغر حجم الأسرة لدى الطبقات الدنيا الحضرية وكذلك في الريف.

أما عن دور المرأة في الريف أو الحضر فإنه يختلف أيضا باختلاف الوضع الطبقي ، ففي الوقت الذي تفرض فيه كثير من القيود على نساء الصفوة الحضرية ، نجد أن المرأة في الطبقات الدنيا الحضرية مثلها في ذلك مثل المرأة الريفية ، لا تثقل كواهلهم مثل هذه القيود نظرا لخروجهن للعمل خارج المنزل ، ومشاركتهم في هذا المجال كعون اقتصادي للأسرة ولذا فإنهن يشعرن بقدر من الحرية.

ز - أما بالنسبة للقيم والممارسات الدينية بين الريف والحضر في هذه المرحلة ، فسوف يتعين علينا أن نشير إلى أن الباحثين قد اعتبروا أن المدينة وسكانها أكثر علمانية من الريف وقاطنيه، ولكن ينبغي ألا يقبل ذلك على إطلاقه، فمدينة ما قبل الصناعة كانت مصدرا للتقليد والجمود أيضا كما كانت مصدرا للتغير، إلا أن علماء الاجتماع قد أكدوا دائما وظيفتها في مجال التغير والتجديد وأغفلوها في مجال الجمود والتقليد.

ولقد نبعت أعظم الديانات في تاريخ البشرية أساسا من البيئة الحضرية، كما كانت مدن ما قبل الصناعة مقرا لأسمى وجوه العبادات الدينية، فضلا عن ذلك فإن المثل Ideals حضرية أكثر منها ريفية، لأن الصفوة الحضرية وليس القرويون أو الطبقة الدنيا الحضرية هي التي ترسخ المعايير الدينية وتضعها، وذلك من خلال ممارساتها وكتاباتهما.

ح - وأخيرا هناك فارق أساسي آخر بين الريف والحضر - في هذه المرحلة قبل الصناعة - ظهر في مجال التربية واللغة ، فقد كان التعليم الرسمي مركزا في المدن كما كان كذلك حكرا للصفوة، وهذا شيء منطقي بالنسبة لمثل هذا النمط الاجتماعي الذي تحاول فيه الصفوة أن تحافظ على تسلط المدينة على القرية، ومن ثم فإن كل خير

لابد أن يفيض على المدينة ، ثم يتحكمون هم في انتقاله إلى المناطق الريفية ، حتى تستمر هذه السيطرة الحضرية في يد المدينة ، كما لوحظ أن صفوة المدن يتحدثون بلهجة لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم.

6-2- الأنماط الريفية-الحضرية في المجتمعات الانتقالية:

يقصد جوبرج بالمجتمعات الانتقالية ، تلك التي تضم المجتمعات التقليدية التي تخلصت حديثا من السيطرة الاستعمارية ، وأخذت تتجه نحو التحضر والتصنيع ، وذلك لإدراكها أن التقدم الصناعي هو الذي يحدد وزن الأمة ومكانتها بين دول العالم .

وتختلف المجتمعات الانتقالية من أوجه متعددة ، فهي تضم مجتمعات شعبية (كما هو الحال في إفريقيا جنوب الصحراء) كما تضم كذلك مجتمعات تمتد جذورها إلى الماضي الحضاري لمرحلة ما قبل الصناعة (وهذا النوع من المجتمعات هو ما يؤكد عليه جوبرج هنا) - ويؤكد أيضا على أن هذين النوعين من المجتمعات الانتقالية يختلفان فيما بينهما اختلافا يبين في المصادر الطبيعية والإنسانية ، كما أن هناك تحفظا يديه جوبرج بشأن تعيين الفروض والعلاقات الدينية-الحضرية في المجتمعات الانتقالية ، وهو ما يواجه به القائم بهذه العملية من براهين وتفسيرات متناقضة ومتضاربة ، نظرا للخلط الذي يقع فيه الباحثين الذين ما زالوا يدرسون الفروق الريفية-الحضرية في هذه المجتمعات-الانتقالية- في ضوء خبرتهم بالواقع الأوروبي والأمريكي.

ومن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية والحضرية في هذه المجتمعات الانتقالية ما يلي:

أ - أن هناك سيلا سكانية مستمرا يتجه من الريف إلى المدن نتيجة لعملية التصنيع التي تشهدها المدن من جهة ، ونتيجة للانفجار السكاني من جهة أخرى ، فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعاني ضغوطا اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى المدن وتزايدها المستمر أيضا.

ب - أن الهجرة الريفية-الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال في التوزيع العمري والنوعي سواء في القرى أو المدن ، مما يتطلب تدابير اجتماعية جديدة فقد أخذت المدينة تحتذب الشباب من المناطق الريفية المتاخمة ، ويترتب على ذلك أنها تكسب طاقات بشرية في سن العمل بينما تخسر القرى مثل هذه الطاقات.

ج - أن حركة الهجرة المستمرة بين الريف والحضر قد عملت على خفض حدة البعد الاجتماعي بينهما، فقد أخذت حركة الهجرة تمضي في الاتجاهين معا، أي نزوح إلى المدينة ، وعودة إلى القرية ، فمن لم يوفق في الحصول على فرصة عمل من المهاجرين القرويين ، لا يلبث أن يعود مرة ثانية إلى قريته انتظارا لهذه الفرصة، حتى يعود إلى المدينة مرة أخرى ، وقد ترتب على هذا الوضع حدوث نوع من التداخل أو التشابك في البناء المهني للمدينة والقرية، فقد أخذت المدن تضم أعدادا كبيرة من الزراعيين ، ومن جهة أخرى، فإن التداخل الريفي والحضري قد يحدث أيضا نتيجة لأن السكان الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا في الريف والمدينة يتشاركون فيما أسماه "أوسكار لويس" بثقافة الفقر ، حيث أن الحالة الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الطبقات الدنيا الحضرية والقروية تقف عائقا أمام مشاركتهم فيما تتمتع به الصفوة التقليدية أو الطبقة الصناعية الوسطى الحديثة ، ومع أن التصنيع يحسن تدريجيا من الوضع الاقتصادي للطبقة الدنيا فإن كثيرا من الأشخاص لا يزالون يعيشون ثقافة الفقر هذه.

د - أنه نتيجة للتصنيع والتقدم الذي طرأ على هذه العملية، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية ، فالمدينة لا تعتمد فحسب على الإنتاج الزراعي للقرية ، وإنما تمدّها أيضا بالسلع الجاهزة كالألات الزراعية والأسمدة الكيماوية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وعندما تدخل القرى في معاملات مع هذا الوضع الاقتصادي الجديد ، فإن تغيرات تحدث باستمرار في النمط العتيق للسوق الريفية-الحضرية ، ولقد ترتب على اتساع الأفق الاقتصادي للقروي أن حدثت عملية مراجعة للبناء الاجتماعي التقليدي وبخاصة البناء الطبقي ، كما اتسع أيضا مدى إدراك القروي للعالم ، خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة في حياة القرويين بوسائل شتى ، منها مثلا مشروعات الإصلاح الزراعي وغيرها ، هذا فضلا عن الدور الذي أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجمعي، في كسر الحواجز التي تحيط بالمجتمع القروي التقليدي، فهذه الوسائل تقدم من الأنباء والمعلومات ما يستقبله القروي كما يستقبله ساكن المدينة ، خاصة عن طريق الراديو والتلفزيون والسينما والكتابات الشعبية ، وذلك لتدعيم التوحد بين القروي وبين النسق السياسي للدولة ، والقادة السياسيين ، والإيديولوجية والقومية .

هـ - ونظرا لنمو التصنيع ، فإن الدول النامية تجد في إرسال مبعوثيها إلى الدول المتقدمة للتزود بالخبرات والمعارف الفنية والعلمية ، كما أنها تستقدم الخبراء من هذه الدول المتقدمة، ويلاحظ أن القطاع المتعلم في المجتمعات الانتقالية يميل إلى التركيز في المدن ، فأصحاب المستويات العلمية الرفيعة ، يتركزون في المدن لاعتبارات تتعلق بإنجاز الأعمال المتصلة بتخصصاتهم على الوجه الأكمل الذي يخدم قضية التنمية ، إلا أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتوحيده بها يشكل - من جهة أخرى- فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ، ففي الوقت

الذي تكون فيه المجتمعات المحلية الريفية في أمس الحاجة إلى عناصر من هذا القطاع المتعلم - كالمهندسين الزراعيين ، والمدرسين ، والأطباء وغيرهم- نجد أن القطاع الحضري يضم هذه العناصر أكثر من حاجته الفعلية .

و - إن شبكة العلاقات الشخصية تلعب دورا هاما فيما يتعلق بالهجرة الريفية-الحضرية ، فالريفيون المهاجرون القدامى نسبيا يساعدون المهاجرين الجدد كما أن الجماعات الفرعية التي يشكلها المهاجرون من الريف ، تلعب دورا في تنمية العلاقات بين المدينة والريف ، وذلك من خلال التردد المنتظم للمهاجرين على قراهم وخاصة في الأعياد والمناسبات ، وجدير بالذكر أن جماعات المهاجرين هذه تنقل إلى الوسط الحضري كثيرا من الطقوس والتقاليد الريفية ، ويظهر ذلك عادة في المجالات غير الاقتصادية حتى أن هؤلاء المهاجرين يوصفون عادة بأن الغالبية العظمى منهم ريفيون يعيشون في المدينة .

6-3- الأنماط الريفية-الحضرية في المجتمعات المتقدمة صناعيا:

يذهب جوبرج إلى أن النظام الصناعي الحضري يضم عددا من النماذج الفرعية ، منها النموذج الذي تنتمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية التي انتقلت مباشرة إلى التصنيع والتحضر دون أن تعايش البناء الاجتماعي الإقطاعي ونموذج آخر ينتمي إليه دول أوروبا الغربية واليابان ، وهي مجتمعات انتقلت إلى مرحلة الصناعة والتحضر بعد أن مرت بمضاض حضاري صناعي أو إقطاعي .

وتختلف العلاقات الريفية-الحضرية داخل هذين النموذجين الصناعيين غير المتضادين عن مثيلتها في مجتمعات ما قبل الصناعة ، والمجتمعات النامية ، ومن أهم ما تتميز به المجتمعات الصناعية ما يلي:

أ - خضوعها لسيطرة التجمعات المتروبوليتانية حيث يعيش أغلب السكان إما داخل المدن الكبرى أو قريبا منها ، وحيث تسيطر المدن الكبرى على الملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع ، ولكنها في الوقت ذاته تنتظم انتظاما هرميا ، فبعضها يسيطر على إقليم محدود، بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلي ويؤثر فيه مثل مدن نيويورك ولندن وموسكو وواشنطن .

ب - أنه بفعل تقدم التصنيع والاتجاه المتزايد نحو التركز العاصمي أو المتروبوليتانية ، وانتشار وسائل الاتصال الجمعي وتقدم وسائل النقل والمواصلات ، يمر البناء الإقليمي بتغير ملحوظ ، بحيث لا يمكن القول بأن هناك أقاليم ريفية أساسا ، وبالترتيب على ذلك ، اتجهت التمييزات الإقليمية القديمة القائمة على أساس السمات الزراعية والثقافية ، اتجهت إلى التجانس تماما وأصبح المجتمع الجمعي الآن حقيقة واقعية ، وباستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهني بين المراكز الحضرية بوجه عام.

ج - أنه بظهور المدينة الصناعية ظهرت أنساق عائلية وطبقية واقتصادية ودينية وترفيهية وتعليمية جديدة تختلف اختلافا ملحوظا عما يقابلها في مدينة ما قبل الصناعة، ويمكن القول أن عملية التصنيع قد اختزلت الفروق الريفية-الحضرية في كل التنظيمات والأنساق الاجتماعية ، ومع أن هناك بعض الاختلافات في هذا الصدد بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ، إلا أن الاتجاه الغالب والمسيطر هو انحسار التمييزات التقليدية بين الريف والحضر وتلاشيها .

د - أن التصنيع الضخم الذي شهده مجال الزراعة في هذه المجتمعات يعد تطورا حديثا ، ففي العشرينيات من القرن العشرين أدخلت نماذج معينة من التكنولوجيا الزراعية الضخمة في مجال الزراعة بالولايات المتحدة ، وحدث نفس الشيء في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد ترتب على ذلك أن تحولت الزراعة تحولا جذريا ، ولكن تصنيع الزراعة لا يعني استخدام الآلات فقط ، بل يعني كذلك إطارا كليا من الأفكار المرتبطة بهذه الآلات ، ولذلك فإن المجتمعات الصناعية - بوجه عام - تعد برامج تدريبية للمزارعين بهدف تحقيق الكفاية الإنتاجية في مجال الزراعة وإجراءات التسويق ومعالجة الإنتاج وتشكيله .

هـ - أن التحضر الصناعي قد ترتب عليه كثير من المشكلات ، فقد تأثرت كثير من الحواضر التقليدية الصغيرة نتيجة اختفاء الحرف اليدوية التقليدية التي ارتبطت عادة بهذه البلدان ، هذا بالإضافة إلى التوترات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى الناجمة عن التناقض المستمر في سكان هذه المدن الصغيرة ، كما ولد التحضر الصناعي النسبي للقطاع الريفي مشاكل أخرى ، مثل عدم المساواة بين مستوى معيشة السكان الريفيين والسكان الحضريين ، وكذا فيما يتعلق بالفرص المتاحة أمام سكان الريف في التعليم والتدريب ، إلا أن وسائل الاتصال الجمعي قد ألغت - إلى حد بعيد - الفروق بين أسلوب حياة الريفي والحضري .

و - أن المجتمعات المحلية الريفية القائمة في المجتمعات المتقدمة صناعيا ، تعد مستودعات للقيم والمعايير التقليدية في مجال الأسرة والدين والسياسة ، وعادة ما ينظر إلى النسيج الأخلاقي للسكان الريفيين باعتباره متفوقا على ذلك النسيج الخاص بسكان الحضر . وقد شهدت الولايات المتحدة وغرب أوروبا نزعة مضادة للصناعة والحضرية رفع لواءها المثقفون وغيرهم، كما أن كثيرا من خبراء تخطيط المدن في أوروبا والولايات المتحدة ، يرون أن المجتمعات المحلية الريفية تتمتع بالنموذج المثالي من التنظيم الاجتماعي ، على أساس وجود العلاقات الجماعية الأولية التي يرون أنها ضرورية لسكان المدن أيضا ، ومن ثم فإنهم يرون أن المجتمع الحضري ينبغي أن يتكون من مجتمعات محلية صغيرة ، أو ما يعرف "بالجويرات".

ز - وأخيرا ، فإن جويرج يسوق تحفظا فيما يتصل بالتعميمات السابقة ، فيقرر أن هذه التعميمات تنطبق - أساسا - على الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، كما أن بعضها قد يصدق أيضا على المجتمعات الصناعية الاشتراكية كالاتحاد السوفياتي ، وبعض دول شرق أوروبا ، مع الأخذ في الاعتبار وجود تحفظات في إطلاق هذه التعميمات مترتبة على اختلاف الإطار الإيديولوجي بين الشرق والغرب .

وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن جويرج ، أفصح عن تنبؤاته إلى مستقبل قضية الفروق الريفية-الحضرية ، فقد قرر أنه بالنظر إلى المستقبل يمكن التنبؤ بما يلي:

أ - أن الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة ، إن لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية ، ومشروعات التنمية الريفية ، على أن يكون هذا التوازن في تحقيق التنمية عملية مستمرة .

ب - كما يمكن التنبؤ أيضا بأن الفجوة بين الريف والحضر في المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار ، إلا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم - بدون شك - لفترة طويلة.

ج - أن وظائف المناطق الريفية سوف تتعدد ، بحيث تصبح أماكن يقضي فيها سكان الحضر أوقات الفراغ والعطل ، كما أنه يمكن أن تختفي الفروق الاقتصادية الأساسية بين الريف والمدينة في المجتمعات المتقدمة صناعيا باستمرار إنتاج أنواع الغذاء الصناعي .

وختاما ، فإن جويرج يلفت الأنظار إلى أن المعرفة بالأنماط الريفية-الحضرية في إطار ثقافي مقارن لا تزال محدودة وغير كاملة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمجتمعات النامية أو الانتقالية. أما البيانات والشواهد المتاحة فإنها تسمح فقط بصياغة فروض قابلة للاختبار ، كما أن هناك الكثير من المشكلات الأساسية التي لا تزال بحاجة إلى تعريف وتحديد.

7 - تقييم المداخل النظرية لقضية الفروق الريفية-الحضرية:

لقد قمت بعرض أهم الآراء والاتجاهات والمواقف الفكرية المتصلة بقضية الفروق الريفية-الحضرية ، بدءاً بابن خلدون في القرن الرابع عشر ميلادي . حيث تعمّدت التوقف عند كتاباته بنوع من الإسهاب باقتباسات مطولة أحيانا لترك المجال لإبراز الإسهامات الرائدة والمبكرة للمفكر العربي ابن خلدون ، حيث لاحظت تجاهله تماما في هذا الموضوع من طرف الباحثين والمفكرين الغربيين ، أو الإشارة إليه باحتشام أو باختصار يغمط ابن خلدون حقه من قبل الباحثين والمفكرين العرب رغم إيلاء ابن خلدون هذا الموضوع جهودا معتبرة ضمّنها مؤلفه الشهير "المقدمة" متقدما بذلك عن غيره من العلماء والمتخصصين الغربيين بقرون .

ثم عرجت على مساهمات المفكرين ورواد علم الاجتماع الغربيين في القرن التاسع عشر حيث برزت النزعة التطورية في النظر إلى المجتمعات الإنسانية متأثرة بالاتجاه التطوري السائد آنذاك ، وتتبع كيف تطور البحث في هذه القضية بالاستعانة بفكرة النموذج المثالي ، ووضع ثنائيات للمقابلة بين نوعين من المجتمعات يفترض أن أحدهما يتصف بصفات وخصائص مجتمع ريفي والآخر يحمل صفات وخصائص مجتمع حضري ، كما شهد هذا الحقل المعرفي محاولات لدراسة القضية على أساس فكرة المحك الواحد ، ثم توسع إلى محكات متعددة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية ، حتى ظهرت فكرة المتصل الريفي-الحضري كأداة منهجية لقياس الفروق الريفية- الحضرية .

والحقيقة أن قضية الفروق الريفية-الحضرية شهدت في النصف الثاني من القرن العشرين وإلى يومنا هذا اهتماما ملحوظا من جانب علماء الاجتماع وبخاصة منهم علماء الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومما دفع الكثيرين منهم إلى الاهتمام بهذه القضية ، أن علم الاجتماع الريفي ، كميدان للدراسة ، سوف يتأثر إلى حد بعيد بالنتائج التي يسفر عنها الجدل والنقاش المتصل بهذه المسألة، وذلك على نحو ما يقرر "كوفمان" H.Kaufman و "سنج" A.singh ، القول : "بأن تقييم علم الاجتماع الريفي كميدان، يعتمد إلى درجة كبيرة على موقفه من هذه القضية"¹.

ومن جهة أخرى ، فإن القضية لا تزال حتى اليوم تمثل موضوعا خلافيا لم يحظ بعد بدرجة من الاتفاق من جانب العلماء والباحثين ، إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لازالت غامضة وينقصها الوضوح والتحديد، أو كما يطلق عليها البعض أنها، مفهوم إسفنجي مرن ، يكتنفه الغموض والخلط والاضطراب ، فمصطلح "ريفي" ومصطلح "حضري" لم تستقر الآراء بعد حول مدلول كل منها.

وقد كفانا العالم الأمريكي "ر.ديوي" R.Dewey ، مؤونة البحث في هذا الموضوع ، في مقال له ضمنه دراسة نقدية للأعمال والدراسات المتصلة بقضية الفروق الريفية-الحضرية أعتمد فيه على ما جاء في تسعة عشر كتابا من كتب المدخل في علم الاجتماع ، حيث توصل إلى أن استخدام مصطلحي "الريفي" و"الحضري" على ما يبدو في المؤلفات المدروسة ، يتميز بدرجة كبيرة من الاختلاف في مدلولهما ، وأن

¹ - حسن الخولي ، مرجع سابق ، ص ، 73.

هناك أربعين عنصرا ، يكفي مجرد النظر إلى قائمة هذه العناصر ليتبين أنه لا يوجد اتفاق حولها بين الباحثين ، فيما عدا بضعة عناصر منها فقط وهي : اللاتجانس ، ومجهولية الأسماء أو الإبهام، والعلاقات الثانوية¹.

ولقد ترتب على التقدم الصناعي والتحضر ، وتطور وسائل الاتصال بمختلف أشكالها ، والتقدم التكنولوجي الهائل والذي امتد أثره إلى ميدان الفلاحة وأساليب الإنتاج الزراعي ، وانتشار التعليم الرسمي و... الخ ، ترتب على ذلك كله أن اتخذت قضية الفروق الريفية-الحضرية وضعاً في الدول الصناعية المتقدمة يختلف عنه في دول العالم الثالث².

فالباحثون الغربيون مختلفون فيما بينهم حول هذه القضية في مجتمعاتهم المتقدمة صناعيا ، ففريق منهم يرى - من خلال نتائج دراسات حول الموضوع - أن الفروق الريفية-الحضرية لم تعد تمثل قضية ذات بال، لأنها تتضاءل باستمرار وأنها في سبيلها إلى الاختفاء والزوال ، من هؤلاء الأمريكي "جلن فوجيت" "G.V.Fuguitt" الذي قام بدراسة حول العلاقات الريفية-الحضرية ليكشف من خلالها عن مدى التقارب بين المدينة والريف في المجتمع الأمريكي المعاصر ، وقد خلاص في هذه الدراسة إلى أن التقارب بين المدينة والريف قد بلغ حدا يوضح أن الفروق بينهما تتضاءل بشكل مضطرب ، وأنه سوف يأتي وقت قريب تختفي فيه هذه الفروق ولا يتبقى منها شيئا ، ويصبح مفهوم "الريفي" ومفهوم "الحضري" من المفاهيم العتيقة والمهجورة في المجتمع الغربي الحديث³.

مقابل هؤلاء يقرر فريق آخر أن الفروق الريفية-الحضرية لم تزال موجودة وأنها سوف تظل موجودة كذلك ، ومن أنصار هذا التوجه الباحثين الأمريكيين "ليو شنور" "Leo schnore" و "اللينوجين بيرت" "Bert Ellenbogen" و"لوى جورج" "George Lowe".

هؤلاء الذين أجروا دراسات بهدف اختيار العلاقة بين الإقامة الريفية والحضرية ، فالأول "شنور" أجرى دراسة بعنوان : "المتغير الريفي-الحضري: رؤية لسكان المدينة" سنة 1966. انتهى إلى القول: "وما على المرء إلا أن يفحص البيانات والمعطيات الجارية فيما يتعلق بالمناطق الريفية والحضرية وبالأفراد ، ليتحقق من أن هذه الفروق لا تزال موجودة وباقية ، بل وأكثر من ذلك ، فإن الموطن الأصلي للمرء - سواء كان ريفيا أم حضريا- يظل له تأثيره المستمر على سلوكه فيما بعد طيلة حياته ، وأن كثيرا من الفروق بين الطبقات الاجتماعية في المناطق الحضرية ، تعكس فروقا ريفية-حضرية أساسية ، وذلك أمر يحقق مزيدا من الإثراء لكل من علم الاجتماع الريفي وعلم

¹ - نفس المرجع ، ص ، 76.

² - أشير هنا أن بعض دول العالم الثالث والتي حققت أشواطاً متقدمة في التصنيع أصبحت ينطبق عليها ما ينطبق على الدول المتقدمة (مثل دول النمرور الآسيوية).

³ - حسن الخولي ، مرجع سابق ، ص ، 87 .

الاجتماع الحضري ، إذا ما عمل المشتغلون بهذين الميدانين على الإفادة من الحوار المستمر والجاد فيما يتعلق بهذه القضية"¹.

أما "اللينوجين ، ولوى" فقد قاما بدراسة عنوانها : "أساليب الرعاية الصحية في مناطق ريفية وحضرية" عام 1967 ، وقد كشفت النتائج المتوصل إليها عن وجود فروق ريفية-حضرية دالة ، في ضوء بعددين هامين هما : الإقامة والدخل ، فالريفيون أقل قبولا لهذه الممارسات الصحية الحديثة من الحضريين ، كما أن منخفضي الدخل في الريف والحضر على السواء أقل قبولا لها من مرتفعي الدخل .

وبالإضافة إلى هاتين الدراستين ، هناك دراسات أخرى أثبتت نتائجها أن الفروق الريفية الحضرية موجودة في الواقع على الرغم من عوامل التقارب بين الريف والحضر².

وهناك فريق ثالث يرى أصحابه أن الفروق الريفية-الحضرية قد اختفت بالفعل من على مسرح الحياة ولم يعد لها وجود في الواقع ، وممن عبروا عن هذا التوجه "ادوارد جروس" E.Gross و "جورج دونوهي" G.Donohne و "فان ايس" van Es و "براون الابن" Brown Jr و "جون انجلاند" J. England و "و. جيبونز" W.Gibbons و "باري جونسون" B.Johnson وغيرهم .

فمن هؤلاء من يذكر صراحة أنه : "لم يعد من الجائز القول بوجود ما يسمى بالمجتمع الريفي أو نسق القيم الريفية ، فمثل هذه المسميات لا وجود لها في الواقع الآن ولم تعد لها وظائف سوى خدمة الأغراض التحليلية للمشتغلين بعلم الاجتماع الريفي"³.

وأما عن وضع هذه القضية في بلدان العالم الثالث ، فإنه يتخذ شكلا آخر ، فالفروق الريفية-الحضرية في هذه البلدان واضحة وملموسة كما أن العلاقات الريفية-الحضرية ذات طبيعة خاصة في كل بلد منها تبعا لخصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، فهناك تفاوت بين بلدان العالم الثالث في مستوى التصنيع والتطور التكنولوجي ، وتحديث أساليب العمل الزراعي ، وارتفاع مستوى التعليم ، وتطور أساليب النقل والمواصلات ووسائل الاتصال الجماهيري... الخ . كما أن المدن في هذه البلدان تشهد نموا حضريا متزايدا ، نظرا لموجات الهجرة المتدفقة عليها من الأرياف ، مما أدى إلى انتقال خصائص ريفية كثيرة إلى المدن والمراكز

¹ - نفس المرجع ، ص ، 84.

² - نفس المرجع ، ص ، 86.

³ - نفس المرجع ، ص ، 88.

الحضرية ، وعلى الجانب الآخر انتقال كثير من الخصائص الحضرية إلى القرى أي أن الاتصال المتزايد بين المدينة والقرية قد ترتب عليه حدوث عملية مزدوجة تجري في وقت واحد ، هي تريف المدينة ، وتحضر القرية¹.
ومما يميز قضية الفروق الريفية-الحضرية في بلدان العالم الثالث ، أن الإسهامات المتعلقة بدراساتها تمثل إسهامات قليلة إذا ما قورنت بتلك الإسهامات الخاصة بوضع القضية في الدول المتقدمة .
ومما تقدم ، يتبين أن قضية الفروق الريفية-الحضرية لم تزل حتى الآن تمثل قضية خلافية لا يكف حولها الجدل والنقاش ، خاصة في البلدان النامية حيث تشهد تغيرات وتحولات هائلة ، مما يستدعي مزيدا من الجهود من جانب المشتغلين بعلم الاجتماع في هذه البلدان .

1- محمود الكردي ، النمو الحضري: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر ، دار المعارف ، القاهرة ، 1977 ، ص ، 45 .

الفصل الثالث

المدن القديمة : تاريخها ونشأتها وخصائصها

1 - نشأة المدينة (قصة البداية وبداية القصة):

عند الحديث عن أصول المدينة ونشأتها ، يكون من اليسير أن يغرينا الحديث عن بقاياها المادية وآثارها المرموقة في ثنايا طبقات الأرض ، شأننا عندئذ كشأن البحث والحديث عن الإنسان الأول ، حيث يتركز الكلام حول عظامه وقطع فخار آنيته وآلاته وأسلحته ، وبذلك نبخس قيمة عناصر جوهريّة مثل اللغة ، والطقوس الدينيّة ، والعلاقات الاجتماعيّة ، وهي التي قلما تترك -إذا حدث وأن تركت- أي آثار مادية.

ومن البديهي أنه قبل أن يظهر في الوجود شيء ، مما اصطلاحنا اليوم على اعتباره مدينة كانت بعض أشكال ومظاهر المدينة قد وجدت ، وبعض وظائفها قد أدت وبعض أغراضها قد تحققت ، بل لعل بعض المواقع التي استخدمت فيما بعد لإقامة المدن كان قد سبق استيطانها زمنًا ما.

فإذا أردنا التعرف عن أصل المدينة ، فإنه يجب أن نفتفي الأثر بادئين من أكمل ما عرف من منشآت المدينة ، لنعود إلى عناصرها الأولى الأصلية متوغلين في الزمان والمكان إلى حيث ما أمكن ، فقبل المدينة عرف الإنسان الكَافِرَ والهيكَل والقرية ، وقبل القرية عرف المخيم والمخبأ والكهف والمغارة ، وقبل هذا كله ظهر مَثَلُ الإنسان إلى حياة اجتماعية.

إن الحياة الإنسانية ومنذ أن وُجد الإنسان تأرجحت بين الحركة والاستقرار والتنقل والسكن ، متأثرة بمملكة الحيوان التي كانت طليقة الحركة والتنقل ، ومملكة النبات التي كانت عديمة الحركة نسبيًا ، وإنه لمن الثابت أن لدى أنواع عديدة من الحيوان قدرًا من الجنوح نحو الإقامة والاستقرار ، والعودة إلى مكان تؤثّرهُ على سواه لما يهيئه لها من المأوى أو طيب الغذاء ، رغم حريتها في الحركة والتنقل ، وإننا لنجد الإنسان في مختلف أطوار الحياة ، يضحي بحرية الحركة والتنقل في سبيل الأمان ، أو على النقيض يترك الاستقرار والسكون في سبيل المغامرة ، وعلى حد رأي "كارل أوساور" "C.Osauer" ، لعل الميل الغريزي لحفظ أو تخزين القوت والاستقرار كان في ذاته صفة أصيلة في الإنسان¹.

إن ميل الإنسان وجنوحه نحو الاستقرار أدى به إلى إيجاد أنماط من الحياة الجماعية في كنف تجمعات بشرية ، أخذت عبر التاريخ أشكالًا مختلفة مما يمكن أن نطلق عليها وصف "المدن" حيث ظهرت أنواعًا منها عبر مختلف العصور.

¹ - لويس ممفورد ، المدينة على مر العصور ، أصلها وتطورها ومستقبلها ، ترجمة : ابراهيم نصحي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1964 ، الجزء الأول ، ص ، 07.

وإذا كان البحث العلمي والتاريخي يؤكد بيقين ، وجود المدن وظهورها منذ أمد بعيد، وقد أخذت أشكالاً وأحجاماً مختلفة ومتعددة ، إلا أننا نقف حائرين أمام الإجابة الدقيقة لكثير من الأسئلة التي تطرح في هذا السياق ومنها ما هي المدينة ؟ ومتى ظهرت المدن الأولى وأين ؟ وكيف بنيت ؟ وكيف كان شكلها وحجمها ؟ وما عدد سكانها ؟ ولماذا ظهرت في هذا المكان ولم تظهر في ذاك المكان ؟ وما هي معايير التمييز بين المدينة وغير المدينة ؟ وكيف تتغير هذه المعايير مع تغير الزمان والمكان ؟ وغيرها من التساؤلات الكثيرة التي طرحها ويطرحها الباحثون قديماً وحديثاً ومن شتى فروع المعرفة والعلوم وتخصصاتها، وهي تنطوي على أهمية بالغة في الموضوع ؟.

ورغم عدم وجود اتفاق تام بين الباحثين للإجابة عن الأسئلة السالفة ، ذلك أن قيام المدن ونموها مسألة يصعب أن نتبعها بدرجة ملحوظة لأسباب عديدة ، ومن ثم لا نستطيع أن نتابع بتفصيل الإجابة على هذه الأسئلة السابقة ، ذلك لأن كثيراً من الحقائق المتصلة بالمدن القديمة لها جانبها الأركيولوجي، كما أن بعض المدن غير معروف تاريخها مثل مدن الشرق وكذلك المدن القديمة في الحضارة الغربية¹.

وسنحاول الغوص في أهم المصادر والمراجع التي بإمكانها إنارة دربنا للوصول إلى الإجابة المقنعة ، ومعرفة قصة وحكاية ظهور المدن ونشأتها وتطوراتها إلى أن أصبحت على ما هي عليه في وقتنا الحالي.

2 - مدن الموتى ومراكز العبادة :

تكشف لنا مختلف الأبحاث من تخصصات متعددة كالأنثروبولوجية ، وعلم الآثار، والتاريخ ، بأن الإنسان الأول كان له اهتمام شديد بالوفاة ويتبين ذلك من الاهتمام بدفن الموتى ، وإحاطة مكان دفنهم بعناية خاصة مبعثها شعور متزايد من الإجلال الناشئ عن الخوف والرهبة. ولعل إجلال الإنسان القديم للموتى كان أقوى أثراً في دفعه إلى البحث عن مركز ثابت للاجتماع، ومن ثم إلى إيجاد مقر دائم له.

وأثناء العصر الحجري القديم حين كان الإنسان يهيم على وجهه مجهداً ومضنياً ، كان الموتى أول من ظفر بمأوى قار في كهف ، أو تحت كومة تميزه مجموعة من الركام ، أو في قبر مشترك تحت نشز من الأرض ، ولعل الأحياء كانوا يترددون على هذه المعالم من حين لآخر لمناجاة أرواح أسلافهم أو استرضائها . وعلى الرغم من أن طبيعة الحياة آنذاك تقوم على الحركة والتنقل من أجل الصيد والبحث عن

¹ - محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري : مدخل نظري ، مرجع سابق ، ص ، 107.

الطعام ، إلا أن مقابر الموتى كان لها الفضل في شد الأحياء إليها ، مما أدى إلى ظهور مدينة الأموات للوجود قبل مدينة الأحياء¹.

وبهذا فإن مدينة الأموات ، تعتبر الأرومة التي نشأت منها كل مدينة قديمة للأحياء حتى لتكاد تكون نواتها الأساسية ، فقد كان أول ما يطالع المسافر ، حين يشرف على مدينة إغريقية أو رومانية ، صف من القبور على جانبي الطرق المؤدية إليها ، وأما في مصر فإن معظم ما بقي من حضارتها القديمة ، شاهدها على عظمتها ، من المعابد والقبور الضخمة (الإهرامات) ، رغم تغلغل تلك الحضارة في كل مناحي ومظاهر حياة أصحابها.

ومن المعالم الأخرى إلى جانب المدافن التي تميز بيئة إنسان العصر الحجري القديم والتي كان لها أثرها في استقرار الإنسان الأول ، الكهف هذا المكان الذي كان يرتاده الإنسان من حين لآخر ، فقد أجمعت معظم الدراسات في هذا السياق ، بأن إقامة الإنسان في الكهوف أو زيارته لها ، كان له دور من ناحية ممارسة ألوان من الفن والطقوس ، أهم بكثير من استخدامها للسكن في بداية الأمر ، وإن تعاظم دور ممارسة طقوس دينية داخل الكهف مع مر الزمن ، أكسب هذه الأماكن نوع من القداسة التي يجب ملازمتها والحرص على أدائها ، مما ولد روابط وعلاقات اجتماعية تضافرت مع الدوافع الدينية لتؤسس مستقرا يجتذب الناس في النهاية إلى تجمعات ما يمكن تسميتها بالمدن ، حيث يجد السكان فيها مشاعر الرهبة والإجلال والكبرياء والفرح وطقوس جديدة لا عهد لهم بها من قبل².

وإننا لنجد في هذه الهياكل العتيقة التي ترجع إلى العصر الحجري القديم ، أولى أمارات الحياة المدنية ، كأسلوب حياة يختلف عن مجرد التلاقي في موسم التزاوج ، أو العودة بدافع الجوع إلى مكان موفر للماء والغذاء ، ولا هو مجرد الاجتماع بين حين وآخر في بقعة يسهل الوصول إليها لتبادل الكهرمان والملح وأحجار اليشب أو حتى لتبادل الآلات التي هيئوها.

ففي مركز إقامة الطقوس كان الاجتماع يستهدف حياة أتم وأفضل ، ليس من حيث زيادة القوت فحسب ، بل من حيث زيادة المتعة الاجتماعية وتعميق أسلوب هذه الحياة الجديدة عن طريق الاستعانة إلى حد أوفى بالفن والرموز المعبرة عن أحلامهم في التطلع إلى ما هو أفضل إلى حياة أسمى حافلة بالمعاني والأهداف ، وزاخرة بأسباب الجمال الخلاب ، وإجمالاً حياة طيبة في طور التكوين ، تستمد وجودها وتطورها من التعاون المتزايد لعدد المشتركين فيها من الناس.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 9 .

² - نفس المرجع ، ص ، 12.

ربما أمكننا أن نؤكد على الدور الهام لكهف العصر الحجري القديم في إنشاء طقوس وعادات وتقاليدها تجذب أكبر عدد من الناس حول هياكلها مكائنها في النفوس لما حظيت به من قداسة ، كالأحجار الضخمة ، أو غياضا مقدسة ، أو أشجار أو آبار مثل بئر "تشاليس" "Chalice well" عند "جلاستونبري Glastonbury" ، فهذه المعالم الثابتة التي تمثل أماكن الاجتماع المقدسة كانت تدعو إليها في أوقات معينة أو بصفة مستديمة جميع من يشتركون في إقامة الطقوس السحرية أو المعتقدات الدينية البدائية ، حيث نجد ما يماثلها اليوم أماكن لها قداساتها وتجذب لها الناس وتستهوئ أفئدتهم من بقاع مختلفة، وعلى مر بضعة آلاف من السنين ، كمكة المكرمة والقدس الشريف وروما وبنارس ، وبايبينج "Peiping" ، وتوتو "Tyoto" ، ولورد "Lourdes" ¹.

تجدر الملاحظة هنا ، أنه لا يكفي لإنشاء مدينة أو المساعدة على قيامها وجود خواص أولية مرتبطة بالطبيعة ، فلا بد من وجود مركز أولي يشد إليه الناس شدا ، حيث كان هذا المركز في العصر الحجري القديم يتمثل في الكهف الذي كان له أثر في الإيحاء للإنسان العتيق بأول فكرة عن إحاطة بقعة خالية بالمباني ، وكذلك في إعطائه أول لمحة عن مدى القوة الكامنة في مأوى تحوطه الجدران.

وقد أشار القرآن الكريم في عدة مواضع إلى اتخاذ الإنسان القديم الكهوف في الجبال بيوتا يأوي إليها ويتخذ منها سكنا ومستقرا ، حيث جاء عن قوم ثمود الذين عقروا الناقة وبعث الله فيهم النبي صالح - عليه السلام - قوله تعالى: "واذكروا إذا جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا..." (الأعراف : 74)، وأيضا قوله تعالى ممتنا عليهم : "وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين" (الحجر : 82) وكذلك قوله: "وتنحتون من الجبال بيوتا فارهين" (الشعراء : 149).

وقد اجمع المؤرخون والمفسرون بأن المعنيين في الآيات السابقة هم قوم ثمود ، وكانوا عربا يسكنون مدينة الحِجر التي بين وادي القرى وبلاد الشام ، ومساكنهم معروفة مشهورة وكانوا بعد عاد وقبل إبراهيم -عليه السلام- فدعاهم نبيهم صالح إلى الله . عز وجل . أن يعبدوه وحده لا شريك له ، وأن يطيعوه فيما بلغهم من الرسالة، فأبوا عليه وكنذوبه وخالفوه ، ثم ذكّرهم آلاء الله عليهم ، فقال: "أتتركون

¹ - نفس المرجع ، ص ، 13.

في ما هنا آمنين ، في جنات وعيون ، وزروع ونخل طلعتها هضيم ، وتنحتون من الجبال بيوتا فارهين ، فاتقوا الله وأطيعوه"¹.

كما جاء قوله تعالى ممتنا على عباده عامة: "والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سراويل تقيكم الحر وسراويل تقيكم بأسكم..." (النحل 81). ومعنى أكنانا أي مأوى وحصون ومعازل تلجأون إليها عند الحاجة².

وقد ورد كذلك ذكر قوم ثمود في كتاب "مروج الذهب ومعادن الجوهر" لصاحبه المؤرخ المشهور أبو الحسن بن علي المسعودي ، بإسهاب مفصل نفتبس منه ما يهمنا في هذا السياق، قوله : "وكان ملك ثمود بن عامر بن إرم بن سام بن نوح بين الشام والحجاز إلى ساحل البحر الحبشي ، وديارهم بفج الناقة ، وبيوتهم إلى وقتنا هذا (يعني عصر المسعودي) أبنية منحوتة في الجبال ، ورسومهم باقية ، وآثارهم بادية ، وذلك في طريق الحاج لمن ورد من الشام بالقرب من وادي القرى ، وبيوتهم منحوتة في الصخر بأبواب صغار ، ومساكنهم على قدر مساكن أهل عصرنا ، وهذا يدل على أن أجسامهم على قدر أجسامنا"³.

كما نجد ذكر قريب من هذا الذي ذكره المسعودي ، عند ابن خلدون في تاريخه حيث يقول: "وأما ثمود وهم بنو ثمود بن كاثر بن إرم فكانت ديارهم بالحجر ووادي القرى ، فيما بين الحجاز والشام ، وكانوا ينحتون بيوتهم في الجبال ، ويقال: لأن أعمارهم كانت تطول ، فيأتي البلاء والخراب على بيوتهم ، فنحتوها لذلك في الصخ ، وهي لهذا العهد ، وقد مر بها النبي - صلى الله عليه وسلم- في غزوة تبوك ، ونهى عن دخولها كما في الصحيح"⁴.

وليس قوم هود العرب هم فقط من اتخذ من كهوف الجبال بيوتا يسكنون فيها ، ويلجؤون إليها فحسب ، ولكن تخبرنا الآثار الباقية من الحضارات القديمة ، أن الإنسان العتيق اتخذ من كهوف الجبال والمغارات ليس سكنا ومأوى فقط ، بل جعل من الكهف المعبد الذي يمارس فيه الطقوس الروحية والدينية ، فلمصريون القدماء اتخذوا حجرة في جبل تغطي جدرانها التماوير لتمثل نموذجاً أولياً في مقبرة الأهرام ، ونجد لهذا الفعل أمثاله في صور وأشكال مختلفة ، كالمعبد البابلي المدرج ، والمغارة الفارسية ، والقبو المسيحي ، فإن كهوف الجبال كانت النماذج الأولية لها جميعاً . ولقد كان لكل من الشكل والغرض المنشود دوره في بلوغ المرحلة التي انتهى إليها تطور المدينة.

¹ - أبو الفداء إسماعيل ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار الثقافة ، الجزائر ، ط 1 ، 1990 ، الجزء الخامس ، ص ، ص ، 118-119.

² - نفس المرجع ، ص ، 123 .

³ - أبو الحسن بن علي المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1989 ، الجزء الثاني ، ص ، 17.

⁴ - عبد الرحمن ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1995 ، الجزء الرابع ، ص ، 41 .

وبتوغلنا إلى أزمان بعيدة للبحث عن أصل نشوء المدينة ، فلا ينبغي أن ينسينا ذلك ، أنه قبل تشكل الأنوية الأولى لنشوء المدن ، كانت الحياة البشرية في حاجة إلى ما يقيم أودّها ويقوم صلبها ، حيث كانت تتجمع في مواسم معينة عدد من الأسر والعشائر للسكن في منطقة مشتركة ، وفي عدد من الخيمات المتجاورة للتعاون من أجل جمع القوت أو الصيد.

إن هذه العوامل التي أخذت زمنا طويلا من حياة الإنسان قبل استقراره واستئناسه بغيره ، كان لها أهمية ودورا بالغتا قبل ظهور ونشوء القرى والمدن الزراعية في العصر الحجري الحديث.

إن حياة التنقل والترحال التي لازمت إنسان ما قبل العصر الحجري الحديث بحثا عن الطعام والأمان والاستقرار ، أكسبته خبرة بالمواقع والأمكنة الصالحة للعيش والاستقرار من حيث وجود نبع يستمد منه الماء الصافي الصالح للحياة على مدار السنة ، ووجود تل صلب الأديم من السهل تسلقه ويحميه نهر أو مستنقع ، مع غنى مصب النهر المجاور بالأسمك والمحاريات لضمان ديمومة توفر الغذاء ، كل هذا وجد في الأقاليم التي وجدت بها آثار دالة، على أن الإنسان عرف مستوطنات كهذه في الفترة الفاصلة بين العصر الحجري القديم والعصر الحجري الحديث¹.

وفي هذا السياق يحذّرنا المختص الأمريكي المعروف في شؤون المدن والتمدن "لويس ممفورد" من المبالغة في تحديد أزمنة وعهود معينة لظهور القرى ، حيث يقول: "بيد أنه من الجائز أن تكون حياة الاستقرار أسبق من ظهور القرى الصغيرة ، فإن بقايا مباني العصر الحجري القديم في جنوب روسيا ، وكانت فيما يبدو جزء من قرية صغيرة ، تدعونا إلى الحذر من المبالغة في تحديد تاريخ متأخر لظهور القرية الدائمة ، ولسوف يتبين لنا أن مأوى الصياد المؤقت قد تحوّل إلى مقر دائم ، فأسمى علما بارزا من مخلفات العصر الحجري القديم في معزل عن قرى العصر الحجري الحديث التي تقوم أسفله"².

وهكذا يتبين لنا أن المدينة قبل أن تصبح مقرا للإقامة الثابتة ، بدأت بأن كانت مكانا للاجتماع يختلف إليه الناس من حين لآخر ، فقطب المغناطيس يأتي قبل الوعاء ، وقدرة المدينة على اجتذاب غير المقيمين فيها للاختلاط بالناس وإنعاش معنوياتهم ، ما زالت تعتبر معيارا جوهريا لا يقل شأنًا عن التجارة في تقدير قيمة المدينة ، أو شاهدا على ما تنطوي عليه من طاقة حيوية ، وذلك على نقيض القرية ، فهي تعادي الغريب عنها ، بل

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 14.

² - نفس المرجع ، ص ، 15 .

وتطرد بعض قاطنيها الطامعين للإقامة في المدينة ، فالمدينة كما يقول ابن خلدون: "فهى موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج الى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون"¹ .

وتذهب جل الدراسات بأن البذرة الأولى لنشوء المدينة كانت في مكان الاجتماع لإقامة الطقوس التعبدية ، حيث كان هذا الاجتماع بمثابة كعبة يحج إليها الناس ، أي المكان الذي كان يجتذب إليه مجموعات من الأسر أو العشائر ، في فترات موسمية ، لأنه إلى جانب ما قد يتوافر فيه من المزايا الطبيعية ، كانت تتركز فيه قوى روحانية معينة ، أو قوى خارقة للعادة ، لها قدرة أكبر ومدى أطول ، ودلالة كونية أوسع وأشمل مما يحدث في مجرى الحياة العادية ، وإذا كان من شأن أعمال الإنسان أن تكون عرضية ومؤقتة ، فإن مصدر قوته الروحية سيكون أكثر خلودا وأبعد صيتا ، سواء كان مغارة من مغارات العصر الحجري القديم أم كان مركزا للطقوس يعلوه هرم سامق مثل مراكز هنود المايا الحمر في أمريكا.

وفي نفس الاتجاه يأخذنا الباحث الاجتماعي "فوستال دي كولانج" "Fustal de Coulanges" في دراسته حول "المدينة القديمة" "The Ancient city" إلى اعتبار العامل الديني يعد رابطا أساسيا بين السكان في أي مدينة ، مستندا إلى أدلة منها: "أن كلمة (Urbs) التي يقصد بها المكان الذي يجتمع فيه السكان ومنه جاءت كلمة (Urban) وهي كلمة تشير إلى مكان مقدس قبل كل شيء"².

وذلك كان في نشأة المدن اليونانية والإيطالية القديمة ، كما يذهب الكاتب المشهور "توينبي أرنولد" "Arnold Toynbee" في كتابه "Cities on the Move" إلى تأييد فعالية العامل الديني في ظهور المدن قبل ظهور حركة التصنيع إلى جانب عوامل أخرى، فمن النادر أن نعثر وفي أي وقت ومكان على مدينة تجارية فقط أو سياسية فقط ، أو مدينة عسكرية خالصة أو مدينة دينية خالصة³.

وما كاد الإنسان يتحرر من قيود احتياجاته الحيوية المباشرة ، حتى أخذ عقله يخلق فوق رقعة الوجود بأسره تاركا آثاره فوق كل من المنشآت الطبيعية ، كالكهوف والأشجار والينابيع ، وما حذق الإنسان صنعه بيده على نمطها ، وعلى ذلك فإن بعض مهام المدينة وأهدافها كانت موجودة في مثل تلك المنشآت البسيطة قبل أن تظهر المدينة في الوجود بملابسها المعقدة فتعيد تشكيل البيئة كلها لتكسب تلك المهام والأهداف عوناً وقوة ، ولكن

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، "المقدمة" ، مرجع سابق ، ص ، 273.

² - Fustal de coulanges , **The Ancient City: A Study on The Religion Laws and Institutions Of Greece and Rome**, New York , 1978 , P , P, 127 -134.

³ - عبد الجبار ناجي ، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية ، شركة المطبوعات ، بيروت ، ط 1 ، 2001 ، ص ، 14.

هذا جزء من القصة ، فلنمضي إلى أجزاء أخرى عساها توضح لنا الصورة وتفك العقدة ، ويتضح منبت شجرة المدينة.

3 - الثورة الزراعية أم الثورة الديموغرافية كانت المنطلق :

يذكر لويس ممفورد في مؤلفه الضخم السالف الذكر قصة نشوء المدينة وتطورها ، بتفاصيل مسهبة معتمدا على علم الآثار وعلى الأنثروبولوجيا مرة ، وعلى الواقع مرة وعلى الخيال الواسع مرة ثالثة ، ومما ذكره بصدد البذور الأولى لنشأة المدينة تحدث عن مرحلة الاستئناس ونشوء القرية أولا ، وعلى الرغم من أن بعض بذور الحياة الحضرية المتأخرة كانت موجودة في حضارة العصر الحجري القديم ، إلا أنه كانت تعوّزها التربة الصالحة لتغذيتها ، وذلك أن الصيد وجمع القوت يعولان أقل من عشرة أفراد في الميل المربع الواحد، فلكي يكون إنسان العصر الحجري القديم آمنا على معاشه ، كان لابد له من نطاق واسع وحرية كبرى في التنقل.

وكان الحظ والمصادفة يتنافسان مع الدهاء والمهارة في الحياة الاقتصادية للإنسان آنذاك ، فكان حيناً يأكل عن سعة ، وحيناً يبيت على الطوى ، وإلى أن تعلّم كيف يستخدم الدخان والنار والملح في حفظ اللحم لم تكن هناك مندوحة عن أن يوفر قوته يوما بيوم، وأن يلتزم جانب الحياة في جماعات صغيرة متنقلة لا تعوقها أمتعة تثقلها ، ولا يقيدها مسكن ثابت¹.

ووفق حسابات العالم الأمريكي "برايدوود" "R.Braidwood" كانت كثافة توزع الصيادين وجامعي النباتات البدائيين في الشرق الأوسط (أواخر العصر الحجري القديم خلال فترة تتراوح بين 25 ألف سنة و 10 آلاف سنة قبل الميلاد) لا تتجاوز 03 أشخاص في كل 160 كلم²، وكانت كثافة توزع جامعي النباتات المختصين منذ 10.000 سنة تقريبا تبلغ 12,5 شخص في كل 160 كلم²، أما في التجمعات الزراعية الحضرية الأولى فصارت تبلغ 2500 شخص في كل 160 كلم²، أي ازدادت أكثر من مائتي ضعف مقارنة بالفترة السابقة.

وفي الفترة الفاصلة بين العصرين الحجري القديم والحجري الحديث ، أي منذ حوالي 15 ألف سنة تقريبا ، ظهرت العلامات الأولى لتوافر الغذاء من موارد يمكن الاعتماد عليها، وأصبح الإنسان يؤثر في الوسط المحيط ويغيّره ، فيزيد من المصادر الحياتية الضرورية عن طريق النباتات المزروعة والحيوانات المدجنة من مناطق وجودها الطبيعي إلى الأراضي المستثمرة حديثا ، وتغير طابع النشاط الإنتاجي ، فإذا كان موجها في السابق نحو جميع

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 16.

منتجات الطبيعة الجاهزة وكان مجاله محدودا ، فقد تركّز فيما بعد على توسيع وتطوير الإنتاج نفسه ، ولم يعد لمجاله حدودا عمليا¹ .

إن ظهور الاقتصاد المنتج غير مبدئيا طابع تفاعل الإنسان والطبيعة وزاد كثيرا من إمكانيات التكيف البشري ، وعوضا عن جمع الحبوب البرية في المناطق القليلة لنموها الطبيعي ، صارت تجري زراعتها وتعهدها ونقلها إلى أراضي جديدة وتوسيع مساحات انتشارها بصورة متزايدة ، ومكان صيد الحيوانات البرية صار يجري تدجينها ، ونشأت أنماط اقتصادية وثقافية جديدة تماما أكثر مردودية واستقرارا أكثر ، ونال الإنسان لأول مرة إمكان السيطرة على مصادره الغذائية ومضاعفتها² .

كذلك يعتقد الإنجليزي "جوردن تشايلد" "G. childe" في مؤلفه : "ثورة المدن" بحدوث ثورة في إنتاج الغذاء قبل ظهور المدن ، كان من نتائجها الحصول على ما فاض لأول مرة في التاريخ سمح بإطعام أفراد من المجتمع انقطع معظمهم لأعمال أخرى غير الزراعية وإنتاج الطعام³ .

وفي نفس الاتجاه ذهب الباحث "روبرت آدمز" "R. Admas" في دراسته المقارنة بين مدن وادي الرافدين ، ومدن أمريكا الوسطى قبل الغزو الاسباني ، إلى أن عامل ممارسة الزراعة والتحكم في إنتاج الغذاء في هذين المجتمعين ، أدى إلى زيادة سكانية غير مسبوقه ، كما أحدث تغيرات اجتماعية وثقافية هائلة كان من نتيجتها تغير العادات والتقاليد اتجه الحياة العائلية وتكوين الأسر⁴ .

وعلى إثر الانحسار الجليدي الأخير ، يبدو أنه كان لهذه الثروة الغذائية التي ازدادت زيادة هائلة (ثورة زراعية بحق) نتائج مثيرة من حيث تأثيرها على العقل والأعضاء البشرية ، لاسيما الأعضاء التناسلية ، فإن سهولة الحصول على القوت وازدياد الأمان وفرا وقتا للراحة والفراغ ، ولعل التحرر من الصيام القهري . والصيام كما هو ثابت من قديم الزمن يقلل من الشهوة الجنسية قد جعل الغريزة الجنسية بشتى مظاهرها باكرة في نضجها عنيدة في طلب إشباعها ، بل طاغية في سيطرتها على نحو يبدو أنه كان يعوّزها أيام حياة القلق المصحوب في أكثر الأحيان بجوع شديد يهدد بالهلاك ، عندما كان الناس يعيشون على الصيد وجمع القوت، وإن ألوان الطعام والعادات

¹ - فاليري غولايف ، المدن الأولى ، ترجمة : طارق معصراني ، دار التقدم ، موسكو ، 1989 ، ص ، 30.

² - نفس المرجع ، ص ، 29.

³ - عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001 ، الجزء الأول ، ص ، 17.

⁴ - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، 13.

الشبقية التي كانت شائعة بين أهل جزر المحيط الهادي عندما كشف عنهم الغربيون ، لتوحي إلينا بصورة ما كانت عليه الحال في الفترة الفاصلة بين العصرين الحجري القديم والحديث¹.

ويرجح أغلب الباحثين أن يكون الطور الثاني في مرحلة الاستقرار والاستئناس والتغذية المنتظمة قد بدأ حوالي عشرة آلاف أو اثني عشر ألف سنة . وقد صحب ذلك الانتظام في جمع وزراعة البذور المنتقاة من أنواع معينة من الزروع والحشائش ، وكذلك تهذيب أنواع أخرى من النباتات ذات البذور ، كالبقول و الحبوب ، واستخدام الحيوانات التي تنتظم في قطعان كالثيران والأغنام وفي النهاية الحمير والبغال والخيول ، وبفضل استخدام نوع أو آخر من هذه الحيوانات زاد إنتاج الطعام ، كما زادت قوة الجر والقدرة على الانتقال الجماعي ، ومن المحتمل أنه لم يكن ميسورا أن تتم أي مرحلة من مرحلتي هذه الثورة الزراعية العظمى بين قوم دأبوا طويلا على حياة التنقل من مكان إلى آخر ، إذ كان لابد من الإقامة الدائمة في إحدى المناطق لمدة تكفي لمتابعة دورة النمو إلى نضجها .

ولعل أهم ما حدث في أثناء كل هذا التقدم ، كان استئناس الإنسان نفسه ، وهذا في حد ذاته دليل على اهتمام متزايد بالعلاقات الجنسية والتكاثر وهنا لا نستطيع أن نستبعد ما ذهب إليه ، "هوكارت" A.M.Hocart من أنه ربما كان الاستئناس واستخدام السماد قد انبثقا من طقوس الإخصاب وتقديم القرابين السحرية ، كما أنه يكاد يكون أمرا مقطوعا به أن تزيين الجسم واستعمال ثياب رمزية من أجل إقامة الشعائر ، قد سبق صنع الملابس لوقاية الجسم من العوامل الجوية.

ومما لاشك فيه أن الاستئناس الشامل كان الثمرة الأخيرة للاهتمام المتزايد بالعلاقات الجنسية والتكاثر ، وكان مصحوبا بازدياد أهمية الدور الذي تقوم به المرأة ، فحلّ التكافل والتعاون محل السلب والنهب ، ومن المحتمل جدا أن ما يسمى بالثورة الزراعية كانت قد تقدمته ثورة جنسية (ديموغرافية) ، أي انقلاب كان من شأنه أن الصدارة لم تعد للرجل الفحل الصياد الخفيف في حركته ، السريع في عدوه ، المتحفز للقتل ، والذي سلبته مهنته كل شفقة ورحمة ، وإنما غدت الصدارة للأنثى الوادعة الراعية لأطفالها ، إلى حد أن خطوها أصبح وثيدا كخطو الطفل ، المعنية بحراسة ورعاية وتغذية الصغار ، وهي أيضا تقوم بغرس البذور ورعاية نبتها ، ولعلها كانت تسعى إلى ذلك أول الأمر بإقامة طقوس خاصة بالإخصاب ، إلى أن أوحى نمو البذور وتكاثرها بما يمكن عمله لزيادة المحصول الغذائي².

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 18.

² - نفس المرجع ، ص ، 19.

وذهب كثير من المختصين من علماء الآثار والانثروبولوجيا إلى إبراز الدور الهام الذي قامت به المرأة في سبيل الاستئناس والاستقرار الذي أدى إلى ظهور القرية ثم المدينة في العصر الحجري الحديث .

ولقد ترك وجود المرأة أثره في كل جزء من أجزاء القرية ولاسيما في منشآتها المادية بما تحتويه من الأسيجة الواقية ، وهي تنطوي على معان رمزية ، فالطمأنينة والتقبل والإحاطة والرعاية كلها من خصائص المرأة ، وكلها تتخذ شكلا ماديا يعرب عنها في كل جزء من أجزاء القرية ، في البيت والفرن وحظيرة الماشية وصومعة الحبوب وصهريج الماء وحفرة التخزين ومخزن الغلال ، ومن ثم إلى المدينة في السور والخندق ، وفي كل الساحات الداخلية بالمباني من الردهة إلى الرواق ، فالبيت والقرية ، وفي نهاية المطاف المدينة ذاتها صور مكبرة للمرأة¹.

إن التحولات التي حدثت في العصر الحجري الحديث ، وعلى رأسها الاستئناس في جميع صورته ينطوي على تغييرين كبيرين وهما دوام الإقامة واستمرارها مع ممارسة التحكم والتدبير في أمر عمليات كانت في السابق تحت رحمة الطبيعة ، وتسير مع هذا جنبا إلى جنب عادات الإنجاب والإرضاع والتربية، ولا بد من أن الدور الرئيسي في هذا الصدد كان لاحتياجات المرأة وشواغلها وإحاطتها التامة بعمليات النمو ، وقدرتها على الحنان والحب ، ومع الزيادة الهائلة في موارد الطعام نتيجة للازدياد المطرد في أنواع النباتات والحيوانات التي استؤنس ، استقر للمرأة مكانها الرئيسي في الحياة الاقتصادية الجديدة.

ولقد لعبت المرأة دورا هاما في حياة القرية الزراعية في العصر الحجري الحديث ، فهي التي كانت تعرق الأرض، وتحصد الزرع وتعنى بحاصلات البستان ، وهي التي أحرزت تلك النتائج الباهرة من عمليات الاختبار والتجريب التي تم بفضلها تحويل فصائل برية فجأة إلى عديد من المحصولات الزراعية الأليفة ، كما أن المرأة هي التي صنعت أقدم الأوعية بضفر السلاسل وتشكيل آنية الطين.

وإن القرية من حيث الشكل هي أيضا من صنع المرأة ، فالقرية كانت مأوى مشترك للعناية بالصغار وتغذيتهم ورعايتهم ، وفيما أطالت المرأة مرحلة العناية بالأطفال ، واللهو الخالي من المسؤولية ، وهو الأمر الذي يتوقف عليه إلى مدى بعيد تطور الإنسان وتقدمه ، ولقد كانت الحياة المستقرة في القرية تمتاز على مختلف أشكال الحياة في جماعات صغيرة متنقلة مفككة الروابط، بأنها كانت تهيئ أقصى الوسائل الملائمة للتكاثر والتغذية والوقاية، فالمشاركة الجماعية في العناية بالصغار، كان يتسنى لأعداد متزايدة من الناس أن تنعم بالرخاء والرفاهية، وبدون هذه المرحلة الطويلة من التقدم في ناحيتي الزراعة والمعيشة المنزلية ، لم يكن هناك من سبيل إل الظفر بذلك الفيض من الطعام واليد العاملة، وهو الذي جعل الحياة الحضرية أمرا ميسورا ، وكذلك لولا ما استحدثته حضارة العصر

¹ - نفس المرجع ، ص ، 21 .

الحجري الحديث في كل النواحي من تقدير العواقب ونظام أساسه الإحساس بالمسؤولية الأدبية فإنه من المشكوك فيه أنه كان يتيسر قيام التعاون الاجتماعي الأكثر تعقيدا وهو الذي أتى في ركاب المدينة¹.

ولاشك كما يبدو من السياق ، أن التحولات التي حدثت في العصر الحجري الحديث ، وفي مقدمتها الاستئناس بكل صوره ، أدى إلى حياة الاستقرار والمكوث، الذي ترتب عليه في بداية الأمر ، تحولا زراعيا هائلا مكنّ الإنسان من إنتاج أنواع مختلفة من الغذاء تزيد عن حاجته ، كما جعله يسيطر على الدورة الزراعية وتنويع المنتجات الغذائية وتخزينها وادخارها ، وكذا زيادة طاقاته وتضخيم قدراته باستخدامه أنواع من الحيوانات التي تم تدجينها.

كل هذا من شأنه يؤدي إلى تقليل مخاطر الوفاة التي كانت تهدد حياة البشر أثناء مرحلة الجمع والقطف والصيد أي مرحلة الترحال والتنقل .

إن عدم الاستقرار والتنقل والحركة الدائمة ، لا تسمح بتوفير شروط لائقة لرعاية المواليد الجدد وإحاطتهم بظروف تسمح لهم بالحياة ، إلى جانب المجاعة وقساوة طبيعة الحياة البرية التي كانت تؤدي إلى القضاء على عدد هائل من البشر .

حياة الاستقرار والمكوث مع وجود موارد غذائية كافية تغطي احتياجات السكان على مدار السنة في القرية الزراعية ، وقر فراغا من الوقت جعل الإنسان يتجه إلى تنظيم علاقات اجتماعية جديدة ، على رأسها العلاقات الجنسية المنتظمة والمستقرة ، ما أدى إلى زيادة عدد المواليد ، وتحسين ظروف وفرص بقاءهم على قيد الحياة لمدة أطول من ذي قبل ، هذا بدوره سمح بزيادة عدد السكان مشكّلا تجمعات ومستوطنات بشرية غير مسبقة .

إن زيادة عدد السكان وظهور تجمعات بشرية معتبرة في القرية الزراعية ، أمدّ الحياة الاقتصادية الجديدة بأيدي عاملة كثيرة أدت إلى ظهور أعمال جديدة ومتنوعة ، بمعنى أن الفائض في إنتاج الغذاء، الذي كان نتيجة تحكم الإنسان في الدورة الزراعية وتربية الماشية ، أدى إلى زيادة عدد السكان ، جاعلا منهم فائضا يزيد عن حاجة الزراعة وتربية الماشية من الأيدي العاملة ، ما دفع بعدد منهم إلى التوجه إلى أعمال أخرى كممارسة صناعة الأدوات والأسلحة البسيطة عن طريق إنشاء حرف خاصة بها ، أي الفائض في الغذاء أنتج فائضا في الأيدي العاملة .

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 20-21.

وفي رأيي أن علاقة التأثير والتأثر بين السكان وإنتاج الغذاء في هذه المرحلة أدت إلى ما يسمى "الثورة الزراعية" و"الثورة الديموغرافية".

وفي هذا السياق ذاته وقبل ظهور علم الآثار وما كشف عنه الآثاريون من بقايا المدن والعهود القديمة ، فاسحين المجال لبعض الباحثين للحديث عن طبيعة حياة الإنسان القديم ، وكيف توصل إلى حياة الاستقرار وإنشاء المستوطنات البشرية كالقرى والمدن ، وهنا يجدر بنا استدعاء "قدامة بن جعفر" و "ابن خلدون" لنرى معهما كيف نشأت المدن الأولى؟ والعوامل الأساسية المؤدية لذلك؟.

فابن خلدون وفي مؤلفه الشهير "المقدمة" ، أين خصص فصولا كثيرة للكلام عن حياة البدو والحضر (كما سنعرضه لاحقا) ، تعرض إلى كيفية نشأة المدن الأولى بقوله : "في أن الاجتماع الإنساني ضروري ، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم : "الإنسان مدني بالطبع" أي لا بدّ له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران ، وبيانه أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء ، وهده إلى التماسه بفطرته ، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله ، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء ، غير موفية له بمادة حياته منه ، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الخنطة مثلا ، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري ، هب أنه يأكله حبا من غير علاج ، فهو أيضا يحتاج في تحصيله حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه ، من الزراعة والحصاد والدراس

الذي يخرج الحب من غلاف السنبل ، ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ، ويستحيل أن توفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد فلا بدّ من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم ، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف ، وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه"¹، ليصل إلى القول : "وما لم يكن هذا التعاون فلا يحصل له قوت ولا غذاء ، ولا تتم حياته ، لما ركب الله تعالى عليه من الحاجة إلى الغذاء في حياته ، ولا يحصل له أيضا دفاع عن نفسه لفقدان السلاح فيكون فريسة للحيوانات ،

¹ - ابن خلدون ، "المقدمة" ، ص ، ص ، 75-76.

ويعاجله الهلاك عن مدى حياته ، ويبطل نوع البشر ، وإذا كان التعاون حصل له القوت والغذاء والسلاح للمدافعة ، وتمت حكمة الله في بقاءه وحفظ نوعه"¹ .

وقريبا من هذا ، ومن منظور اجتماعي ونفسي متقدم في الزمن يكشف "قدامة ابن جعفر" عن السبب في نشأة المدن ، فيقول ل: "... لما كان ما قلنا أفعال النفس المميّزة وتصاريدها كثيرة مختلفة ، وحاجة الإنسان بسببها وبسبب الجسم الذي لم يكن للنفس في هذا العالم بد منه ، واسعة منتشرة ، وتبعّت هذه الأحوال والصناعات والمهن فصارت على حسبها في الكثرة ، ولم يكن في وسع إنسان واحد استيعاب جميع الصناعات المتفرقة ، وكان لا بد للناس من ضرورة قاذّمهم الحاجة إلى الترافد ، واستعانة بعضهم ببعض ليكمل باجتماع جميعهم ، ولم يكن بد ضرورة منه ، لأن هذا يبذر لهذا قمحا يتقوّته ، وهذا يعمل لهذا ثوبا يلبسه ، وهذا يصنع لهذا بيتا يكنه ويستتره ، وهذا ينجز لهذا بابا يغلقه على بيته وهذا يخرز لهذا خفا يمنع به الآفات عن رجله ، وغير ذلك مما لا يكاد العدد يدركه من فنون الصناعات وضروب الحاجات ، لأنه لم يكن في استطاعة إنسان واحد أن يكون فلاحا ، نساجا ، بناء ، نجارا ، اسكافيا ، ولو أنه كان محسنا لهذه الصناعات كلها لم يف وحده بما يحسنه منها ، ثم يجوز بعد هذا كله أن تأتي صناعات لم يكن يتأتى للواحد من الناس النفاذ في جميعها كالطب والفلاحة مثلا . ومن هنا تتنوع الوظائف والمهن التي يقوم بها أشخاص مختلفون فتحدث الكثرة والاجتماع في المدينة ، وكان علم ذلك ما بقى عند الله سبحانه ، فطر الإنسان محبا للمؤانسة مؤثرا للاجتماع مع ذوي جنسه ، فاتخذوا المدائن والأمصار واجتمعوا فيها للتعاقد والتوازن"² .

ويظهر بجلاء فيما ذكره كل من "ابن خلدون، و قدامة ابن جعفر"، إشارة واضحة إلى أن نشأة المدن كانت مرتبطة بحاجات الإنسان التي تختلف من شخص لآخر ، وكان لا بد من التعاون والترافد لتحقيق ضروريات الحياة من الغذاء ووفرته ، وكذا السلاح للدفاع عن حياته ، ومن ظهور طبقات حرفية متخصصة وتقسيم للعمل وتنوع في المهام ، وزيادة في السكان .

فالثورة الزراعية وبما وفّرت من سبل العيش وأنواع الطعام وكفايته على مدار السنة، أدّى إلى زيادة سكانية معتبرة ، نُعتت فيما بعد ، "بالثورة الديموغرافية" ، وهذه الأخيرة بما وفّرت من أيدي عاملة ومتخصصة أدت إلى إطالة أمد الثورة الزراعية ومكنت الانسان من إجادة طرق ممارسة الزراعة وتطويرها ، مما أدّى إلى تحسين في تغذية

¹ - نفس المرجع ، ص ، 77.

² - محمد عبد الستار عثمان ، المدينة الإسلامية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1988 ، ص ، 20.

الإنسان واستعماله لبعض المزروعات والنباتات في تطبيب بعض الأمراض ما جعل متوسط الحياة في هذه المرحلة يطول نسبيا.

وقد أخذت العلاقة بين السكان والمدن مقالب عديدة عبر الزمن السحيق ، وذلك منذ ظهور المدن إلى حيز الوجود حتى يومنا هذا وفي قادم الأيام والسنون كما هو متوقع لها.

إنني سأكتفي في هذا الفصل للتعرض فقط إجمالاً دون تفصيل إلى طبيعة العلاقة التفاعلية بين السكان والمدن القديمة ، أي حين ظهور ونشأة المدن الأولى . تاركا التفصيل في الموضوع لاحقا.

لقد كُتب الشيء الكثير في سياق الحديث عن نشأة المدن الأولى ، وكيف أدى ذلك إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية ، كان لها الأثر الكبير في حياتنا اليوم.

تشير بعض المصادر أن جنس الإنسان العاقل وهو الجنس الذي ينتمي إليه جميع البشر الحاليين في العالم يعود الى حوالي 35 ألف سنة ، وبدأ يصنع حياته رويدا رويدا على مر السنين ، وكان همه الأول التكيف مع البيئة عن طريق توفير حاجاته الأساسية من مأكّل ومشرب ومسكن وملبس ، وعاش فترة وهو يعتمد في قوّته ووجوده على جمع والتقاط الطعام ، ثم عرف الصيد وعاش آلاف السنين معتمدا في حياته على الصيد وجمع الثمار إلى أن اكتشف الرعي والزراعة منذ ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف سنة ، بمعنى أن أجداده المباشرين عاشوا ما يقرب من 25 ألف إلى 27 ألف سنة بدون زراعة وبدون رعي ، يعيشون في كفاح مريع وصراع دائم مع الطبيعة لتوفير قوتهم وصنع أسلحتهم وبناء مسكن يأويهم وقيهم قساوة البرد والعواصف الهوجاء والأمطار الغريزة ، أو الحرارة الشديدة¹.

وكما هو واضح من السياق، فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت أثناء العصر الحجري الحديث ، وانبثق عنها ظهور أولى المستوطنات والتجمعات البشرية معلنة بدورها عن تفتق أولى بذور المدن الأولى في بلاد الرافدين والشرق الأوسط عامة ، كان من سماتها البارزة الزيادة السكانية الهائلة وغير المسبوقة في التاريخ البشري ، حيث كان عدد السكان وحجمهم لافتا للملاحظة ، بما تم وصفه من قبل بعض الباحثين على غرار "جوردون تشايلد" في كتابه "ثورة المدن" ، و"لويس ممفورد" في مؤلفه "المدينة على مر العصور" ، وفاليري غولايف في كتابه "المدن الأولى" وغيرهم ، بأنه "انفجارا ديموغرافيا مبكرا".

فما هي أسباب وعوامل هذه الزيادة السكانية في القرية الزراعية التي انبثقت عنها المدينة الأولى ؟.

¹ - عاطف وصفي ، الانتروبولوجيا الثقافية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 ، ص ، ص ، 96-97.

4 - عوامل وأسباب الزيادة السكانية في القرية الزراعية:

هناك عدد من العوامل والأسباب توفرت عبر زمن طويل جدا استغرق عدة آلاف من السنين ، كان لها أثرها البين في الدفع بالسكان نحو الزيادة في القرية الزراعية القديمة التي شهدت تحولات وتغيرات هائلة انبثق عنها لاحقا الأنوية الحضرية الأولى أو المدن القديمة ببلاد الرافدين ومنطقة الشرق الأوسط عامة ، المنطقة التي انطلق منها الزخم الحضري الذي انتشر وعم كوكبنا قاطبة ، ومن أهم العوامل والأسباب نذكر :

4-1- توفر الغذاء :

يجمع كل المختصون في مجالات العلوم المختلفة (علم الآثار ، والتاريخ ، والانتروبولوجيا ، والجغرافيا ، وعلم الاجتماع...) أن اكتشاف الزراعة يعود إلى العصر الحجري الحديث أي منذ حوالي 8.000 سنة من اليوم ، حينها حدث تغير كبير في المناخ إذ أخذ الجليد ينحسر في بداية هذا العصر مما ترتب عليه الدفء والجفاف ، والدفء من العوامل الجغرافية الأساسية التي لعبت دورا جوهريا في انتشار جماعات الإنسان إلى العروض الشمالية ، أما الجفاف فقد أدى إلى وجود نتائج بعيدة المدى في حياة البشر الحاليين ، فمع انتشار الرطوبة كانت تنتشر الأنواع النباتية التي كانت تمد الإنسان بسد حاجاته ، فلما حل الجفاف كان لا بد أن تنحصر السكن على ضفاف الأنهار والوديان حيث يتوفر الغذاء ، فاستقر الإنسان حولها ولم تعد له حاجة للتجول والترحال¹. وبهذا تجمعت المساكن على شواطئ الأنهار وحول البحيرات مشكّلة أولى المستوطنات البشرية التي انبثقت منها لاحقا القرية ، وتعتبر نشأة القرية العلامة الأولى من علامات العصر الحجري الحديث ، ونتيجة لظهور القرية كان لا بد أن تحدث تغييرات هامة في حياة الإنسان ، وعلى رأسها "الانقلاب الزراعي" أو الثورة الزراعية التي أمدت الإنسان بأنواع من الطعام وكفايته طول العام .

وذلك باعتماد الإنسان على تدجين الحيوان والتحكم في الدورة الزراعية ، فمن تربية الحيوانات تزود الإنسان بالأغذية البروتينية من اللحوم والألبان وكذا الجلود والشعر والصوف للنسيج ، وكذلك استخدمها في نقل أثقاله وتسميد أرضه وفي الانتقال عليها إلى مسافات بعيدة ، وبممارسة الزراعة أستطاع الانسان أن يحصل على الخضر والفواكه التي تزوده بالأغذية النشوية والسكريات والزيوت وبعض الأغذية البروتينية والألياف ، كما كانت تزود حيواناته الأليفة بالعلف في المواسم التي تجذب فيها المراعي أو تغطيها الثلوج ، للمحافظة عليها وتكاثرها كمصدر للغذاء ووسائل عمل وإنتاج .

¹ - ابراهيم رزقانة ، الأنثروبولوجيا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 ، ص ، 62.

وفي القرية تمكن الإنسان كذلك أن يطور أدوات إنتاج ساعدته في التحكم في استغلال الأرض والسيطرة على الحيوانات وزيادة الإنتاج ، واستخدام أساليب وطرق جديدة في الحياة منها استخدام النار.

4-2- فن إشعال النار :

إن استخدام النار من طرف الإنسان جعله يقفز قفزة هائلة إلى الأمام في مجال التكيف مع البيئة وفي اختراع الكثير من الفنون الجديدة ، فالنار مكّنت الإنسان من تخويف الحيوانات المفترسة التي كانت تدهمه ليلا ، وأصبح في إمكانه أن يبقى دافئا ليس فقط أثناء مقامه في المخيم أو الكهف ، وإنما أثناء تنقله وراء الحيوانات أيضا ، ومكّنت النار الإنسان من أن يمد مناطق سكناه إلى الشمال قليلا ، وساعد اكتشاف النار واستخدامها على التماسك الاجتماعي للمعشر ، فعندما تغيب الشمس وتتراكم العتمة لا شيء خير من النار لتبديد الخوف والقلق ، وبالإضافة إلى وظيفة الحماية والتدفئة والتماسك الاجتماعي توجد وظيفة رابعة للنار هي الطبخ¹.

إن استعمال النار في الطهي والطبخ من طرف الإنسان لا يعرف لها تاريخ محدد ودقيق، ولكن توجد أدلة على أن الإنسان استخدم النار في الطهي في وقت مبكر من بداية العصر الحجري الحديث ، حيث كان لاستعمال النار في طبخ الطعام فوائد كثيرة ، أهمها إطلاق النخاع وتليين الألياف القاسية في اللحم وجذور النباتات وكذلك يطلق الحوامض الأمينية والسكر ويتيح للناس طعاما لينا سائغا يسهل المضغ ويقصر مدة الأكل إلى حد كبير².

كما يتيح نوع من الهضم المسبق الذي يرفع بعض العبء عن كاهل الأسنان والمعدة والأمعاء ، كما تعتبر الحرارة عامل مهم في كسر الترابط الكيميائي في الخضروات والألياف العضلية ، ويجعل الغذاء صحيا أكثر³.

¹ - عاطف وصفي ، مرجع سابق ، ص ، 144.

² - نفس المرجع ، ص ، 145.

³ - كاتي كوب ، وهارولد جولد وايت ، إبداعات النار ، ترجمة : فتح الله الشيخ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 ، ص 14 ،

وفي هذا السياق يقول "كون Coon" ما نصه : "وقد يكون اكتشاف الإنسان للطبخ العامل الحاسم الذي قاده إلى الانتقال من وجود مادي في أساسه يشبه وجود الحيوان إلى وجود إنساني كامل ، إن استعمال النار هو الفارق الوحيد الحاسم بين الإنسان وسائر الحيوانات"¹ .

وتعليقي على قول "كون" أنه في الحقيقة الفارق الحاسم ليس هو استعمال النار ، ولكن الفارق هو العقل الذي كرم الله به الإنسان وبواسطته جعله يَخترع ويتفوق على الحيوان ويتميز عنه.

4-3- استعمال أساليب طيبة :

إلى جانب استخدام الإنسان النار في طهي وطبخ الطعام ، الذي كان له وقعه وأثره الواضح في تدعيم صحة الإنسان وإطالة عمره وزيادة عدده ، كذلك عرف عن الإنسان القديم في نهاية العصر الحجري القديم وبداية العصر الحجري الحديث ، أنه كان يعتني بالمرضى ويمارس شكلا بدائيا من الطب ، بدليل وجود جماجم بها جروح عولجت ، وكانت عملية دفن الأدوات والأطعمة المختلفة مع جثث الموتى تُفسّر على أساس ديني ، لكن وبالسهولة نفسها فإنها يحتمل أن تكون محاولة مبكرة لتطبيق بعض الإجراءات الصحية، فدفن ممتلكات الميت (وبالأخص آخر الأشياء التي أكلها أو استعملها) يمكن أن يكون إجراء فعالا لمنع انتشار الأمراض ، ومن الصعب التثبت من امتلاك الإنسان في هذا العصر لأعشاب المداواة أو لمخزون من الأدوية ، لأن الأعشاب على عكس الأشياء المصنعة من الأحجار تتحلل ولا يتبقى منها ما يدل على استخدامها ، ومع ذلك فقد تبين في عصرنا الحالي أن الحضارات المعزولة مازالت تمارس ما يمكن تسميته بتقنية العصر الحجري ، وتعرف هذه الحضارات الأعشاب وتستخدمها كمطهرات ومسكنات للآلام².

وتذكر المصادر المتخصصة في تاريخ "سومر" أنه في أحد الأيام من أيام الألفية الثالثة قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين تناول طبيب سومري مجهول الاسم أحد ألواح الصلصال بطول ست بوصات وعرض أربع ، وأثبت فيه قائمة بوصفاته المفضلة كانت بعض المكونات في الوصفات عبارة عن أملاح تتكرر أسماءها مرات كثيرة مثل كلوريد الصوديوم (المعروف باسم ملح الطعام ، ويوجد على شكل رواسب طبيعية أو يتم الحصول عليه بتبخير ماء البحر) وكربونات الصوديوم (وتوجد كرواسب طبيعية أو تنتج من احتراق النباتات الغنية بالصوديوم) ، وكلوريد الأمونيوم (ويحصلون عليه من حرق كتل كبيرة من الفحم أو تسخين روث الجمال الذي تعرض طويلا للجو) ، أما

¹ - عاطف وصفي ، مرجع سابق ، ص ، 145 .

² - كاتي كوب وهارولد جولد وايت ، مرجع سابق ، ص ، 19-20 .

المعادن من مثل الشب أو كبريتات الألومنيوم ، والبوتاسيوم ، والجبس أو كبريتات الكالسيوم فكانت تجمع وتطحن من أجل الدواء ، وكان الجبس يستخدم كذلك كنوع من الملاط¹.

كما تظهر في هذه الوصفات نترات الصوديوم أو نترات البوتاسيوم وكل منهما كان يطلق عليه فيما بعد ، ملح بيتر أو النيتر عند الأوربيين وكان ينسب للنيتر خواص علاجية عدة عبر العصور ، فكان يوصف في ظروف مختلفة مثل العجز الجنسي والربو والشبق الجنسي - إلا أن معظم هذه المعالجات ثبت عدم جدواها . غير أن قيمة النيتر ارتفعت ارتفاعا كبيرا

عندما وجد أنه مكون أساسي للبارود ، وتنتج المركبات البلورية عديمة اللون والتي يتكون منها النيتر من تأثير فعل البكتيريا على المخلفات النيتروجينية مثل البول والسماد وهي مركبات مألوفة لأي إنسان له احتكاك بالإسطبلات ، ومن خبراتنا اللاحقة يمكن أن يكون السومريون قد جمعوا النيتر من جوانب المجاري ومزارع الحيوانات ، وكان يحتوي من دون شك على الكثير من الشوائب ، وطبعاً لم يكن من المركبات في نظافة وشكل البلورات الموجودة على أرفف الصيدليات اليوم . وكانت على الأغلب مخاليط قدرة ، حتى أن واحداً من أشهر المركبات الكيميائية وهو الماء كثيراً ما كان على شكل مادة معتمة مضببة يميل لونها إلى البني.

كما اشتملت الوصفات على مكونات أخرى مصدرها الحيوانات (اللبن وجلد الثعبان ودرقة السلحفاة) ، ومن نباتات (الأس والزعر) ومن أشجار (الصفصاف والكمثري والتين والبلح) ، ويجري استخدام هذه المكونات كما هي مباشرة أو على شكل مسحوق ، وكانت الوصفات تتطلب في بعض الأحيان أن يستخلص المكون المطلوب بواسطة الماء المغلي ، أما إذا كان المكون لا يذوب في الماء فيمكن استخلاصه بالبيرة أو النبيذ ، ويحتوي النبيذ أو البيرة على مادة الإيثانول ، وهو مادة كيميائية كانت لها أهميتها كما هي اليوم ، وينتج الإيثانول عندما تقوم طحالب معينة وحيدة الخلية تسمى خميرة باستهلاك السكر في عملية التخمر ، لذلك فإن التخمر يمكن أن يحدث تلقائياً في عصير العنب الغني بالسكر ، وقد كانت الظروف المشجعة على التخمر وإنتاج الإيثانول معروفة ومستخدمة طوال عشرة آلاف سنة الماضية على الأرجح ، جاعلة من التخمر واحداً من أقدم العمليات الكيميائية إن لم يكن أشهرها ، ولإيثانول كما هو

¹ - نفس المرجع ، ص ، 21 .

معروف فوائد جمة خاصة في حفظ المواد وتخزينها في صورة جامدة أو سائلة أو مسحوقاً، كما هي الحال اليوم¹. وقد استخدم الطبيب السومري كذلك الزيوت النباتية والدهون الحيوانية كمستخلصات ومراهم، غير أنه لم تصلنا المعلومات عن القيمة الدوائية للأعشاب العلاجية وفي أي الأمراض كانت تستخدم.

ومن قراءة بعض الوصفات ينصح الطبيب السومري مرضاه، بغسل وتنظيف المنطقة المصابة، أما بالملح والكحول وهما بلا شك يعملان كمطهرات أو مضادات للتعفن، وفي أخرى تنصح باستخدام ملح قلوي مع دهن طبيعي - وهو ما ينتج عنه الصابون - وهذا يساعد كذلك في تنظيف الجرح أو المنطقة المصابة إذا استعمل من الخارج.

ومن الظريف أن طبيبنا السومري لم يسجل في وصفاته أي تعاويذ طقوس سحرية لاستخدامها مع الدواء، الأمر الذي يدل على أن الطقوس إما أنها لم تكن تستخدم وإما لم تكن تعد من الأهمية بحيث تحتل مكاناً من مساحة اللوح - الوصفة.

غير أن السحرة أصبحوا في فترة لاحقة أكثر أهمية من الأطباء في معالجة الأمراض في المجتمع البابلي الذي أنتج واحدة من أغزر قوائم الدواء².

وفي الحقيقة كان المرض يعد تلبساً أو استحواذاً شيطانياً سببه ارتكاب الرذيلة، وكانت العقاقير تستخدم لطرد الأرواح الشريرة أكثر منها لتطهير المريض، وكان الدواء يصنع بشكل مقزز عمداً ليطرد الشياطين خارجاً، ولذا كان العلاج يتكون من لحم نبيء وجسد ثعبان ولحاء أشجار وزيت وطعام نتن وعظام مسحوقة ودهن وقاذورات وبراز آدمي أو حيواني.

ويمكن تفهم الحاجة إلى مثل هذه الإجراءات الطبية القاسية إذا نظرنا إلى نوعية الحياة في تلك الحضارات القديمة، كان الناس يموتون بشكل روتيني من تحلل الأسنان والجروح البسيطة والعدوى والحمى، وكانوا يعانون من الأخرجة ومن العمى، وكان الألم والطفيليات من ثوابت الحياة المقبولة والمألوفة، وكانت فرص النساء في النجاة من ولادة الأطفال ضئيلة جداً، كما كانت فرص بقاء الأطفال والمواليد قليلة كذلك وبالجملية كانت الأسباب المؤدية للوفاة كثيرة ومنتشرة³.

¹ - نفس المرجع، ص، 22.

² - نفس المرجع، ص، 23.

³ - نفس المرجع، ص، 24.

وعليه يتجلى اهتمام الانسان بالطب والتطبيب بدأ مبكرا ، أملا في انقاذ الأرواح وإطالة الأعمار أكثر ، إن تطور الطب والاهتمام بالصحة كان من القضايا التي شددت انتباه الانسان منذ القدم ، ذلك أن من هواجس الانسان منذ القدم مطاردته لشبح الموت الذي ظل ينكد عليه عيشه وينغص حياته ، في قول بعضهم : "لا سعادة في الحياة ما دام شبح الموت يلاحقنا" ، فراح يبحث عن الخلود هربا منه ، أو كما تروي الأسطورة السومرية أن "جلجامش" الذي كان يحوز على نبتة الخلود قد ضيّعها في لحظة استرخاء ، وبضياع هذا الكنز الثمين فلا مفر من أن يواجه أفراد جنسه المصير المحتوم ..إنه.. الموت¹ .

وهكذا تقلص الحلم لدى أحفاد جلجامش من أن العيش الأبدي لدى جدهم تحول الى الحلم بالعيش لأطول فترة ممكنة بأفضل قواهم العقلية وبأقل مستوى من الآلام التي ترافق الانسان في أرذل العمر ، وهل البحث الدؤوب ومنذ القدم عن شعوذة أو تميمة أو رقية أو عشبة أو دواء أو عقار لإبعاد خطر المرض وشبح الموت الداهم إلا رغبة جامحة نحو عيش أطول وهانئ في كنف الرفاه والرخاء ، وما التطور الذي شهدته الصحة والبحث المتواصل في المخابر والجامعات لإيجاد أدوية للأمراض العادية والمستعصية ، إلا تشبثا بهذا الحلم الجميل الذي مازال يراود الانسان .

هذه الجهود المبكرة في إيجاد حلول للمشاكل الصحية مع توفر الغذاء ، هذان العاملان أديا بالفعل الى زيادة عدد السكان ، بارتفاع متوسط الأمل في الحياة نسبيا ، خاصة في العصر الحجري الحديث ، الأمر الذي نتج عنه ظهور مستوطنات بشرية ، تلك التي سمّيت فيما بعد القرية ثم المدينة بشكلها الأولي القديم .

5 - المدن القديمة وحجم السكان :

سبقت الإشارة أن المدينة القديمة في الحقيقة هي القرية الزراعية ، التي نشأت بموجب "الثورة الزراعية" التي أحدثت انقلابا في حياة البشر أثناء العصر الحجري الحديث أو ما أطلق عليه جوردون تشايلد "ثورة المدن" التي ارتبطت بعملية التحول نحو إنتاج الطعام ، حيث أدت زيادة المنتجات الغذائية إلى رفع القدرة على مواجهة الاحتياجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان.

¹ - ميخائيل ماركوفيتش فيلنتشيك ، الأسس البيولوجية للشيخوخة وطول العمر ، ترجمة : زهير ابراهيم جبور ، دار الكتاب الجديد المتحد ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص ، 09 .

إن زيادة الغذاء وتوفره يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد السكان ، كما أن حجم السكان المعتدل يمد عملية إنتاج الغذاء ، أي عملية زراعة الأرض وفلاحتها بالأيدي العاملة اللازمة ، كما أن للزيادة السكانية آثارا على التطور التكنولوجي بوجه عام خلال تلك الحقبة التاريخية .

لكن قبل المضي في محاولة التعرف عن التقديرات المقدّمة من قبل الباحثين لحجوم السكان في المدن القديمة ، يجدر بنا التطرق إلى الواقع السكاني قبل هذه المرحلة ليتضح لنا معنى الثورة الديموغرافية التي حدثت أثناء العصر الحجري الحديث ، أي خلال نشأة المدن الأولى.

يتفق جل الباحثين أن الإنسان قبل أن يعرف حياة الاستقرار والاستئناس في حوالي 8000 سنة من الآن ، قد مر بفترة زمنية طويلة ، كان يعيش حياة الترحال والتنقل بحثا عن سبل العيش والحصول على القوت . فعرف في بداية الأمر مرحلة جمع الطعام والتقاط الثمار كما هي مما تجود به البيئة والطبيعة التي تحتضن حياته ، ثم طوّر نمط حياته بعض الشيء ، فأصبح يمارس الصيد من أجل الحصول على الغذاء ، وغالبا ما يوجد النظامان (جمع الطعام والصيد) معا مع تغلب أحدهما على الآخر ومما يلاحظ في هذه الفترة أن المجتمعات الإنسانية التي تعيش على الجمع والصيد تتميز بصغر الحجم السكاني ، وذلك لأن طبيعة نمط الحياة لا تسمح بتوفير كميات هائلة وضخمة من الغذاء ، هذا فضلا إلى تعرضها في بعض الأحيان إلى المجاعة أو الأمراض الفتاكة أو الافتراس من قبل حيوانات شرسة ، فلا نتصور أن عدد أفراد هذه المجتمعات يتجاوز عشرات أو في أحسن الأحوال بضعة مئات هي عبارة عن عدد من الأسر يشكلون عشيرة تجمعها رابطة القرابة ، ينتقلون مشيا على الأقدام بحثا عن الطعام في بداية الخلق ، ثم تطور الأمر مع ممارسة الصيد ، حيث أن عملية الصيد تتطلب استعمال أدوات متعددة كما هي في حاجة إلى عدد لا بأس به من الرجال الأشداء ، خاصة عندما يتعلق الأمر بصيد حيوان ضخم كالفيال أو الغزال ، أو أي حيوان آخر ضخم ، في هذه المرحلة نتصور أن حجم السكان في هذه المجتمعات ربما يصل إلى مئات الأفراد تجمع بينهم رابطة القرابة ، ذلك أن أسلوب التنقل والترحال لا يسمح بانتقال عدد كبير من السكان في حركة دائمة فيهم النساء والصبيان والأطفال والعجزة الذين لا يقوون على التنقل المستمر ، ونستطيع أن نأخذ صورة عن الماضي إذا ما تأملنا طبيعة حياة البدو الرحل في الوقت الراهن ، فإن عددهم ضئيل رغم استفادتهم من وسائل حديثة ، فحجمهم لا يزيد في أحسن الأحوال عن بضعة مئات ينتقلون وراء ماشيتهم بحثا عن الكأ والماء .

إن الدراسات والبحوث الخاصة بالتجمعات البشرية الأولى والتي قام بها باحثون في الحفريات والآثار توصلت إلى ضالة محدودة حجم سكان المجتمعات القديمة (مجتمعات الجمع والصيد)، وفي هذا الصدد يقول الباحث الأثري "روبرت بريدوود Robert Braidwood" أن أقدم قريتين زراعتين هما "جرمو" في العراق و "تب سراب" في إيران وقد ظهرت على سفوح جبال زاغروس بين 7000 و 6500 سنة ق.م ، وإن الأولى كانت مؤلفة من 34 مسكنا وسكانها بحدود 150 نسمة ، وقد زرعت الحنطة والشعير ودجنت الأغنام والماعز¹.

بينما تشير الدراسات التي قامت بها عالمة الآثار الانجليزية "تومسون" Thomson" ، بأن أقدم مستوطنة بشرية في التاريخ قد ظهرت حول مدينة "أريحا" في فلسطين ، وذلك حوالي 9000 سنة ق.م ، وقد ظهر في تلك المنطقة مشاريع للري معمولة بطريقة تعاونية أو جماعية ، وليس فردية مما يدل على أن أهالي تلك المنطقة كانوا قد وصلوا إلى مرحلة حكومة مركزية ، تعمل على تنظيم مصالح المجتمع الذي تنتمي إليه².

وبهذا نستطيع أن نؤكد بأن وجود الإنسان على وجه الأرض استغرق أمدا طويلا جدا استغرق بضعة عشرات الآلاف من السنين ، كي يصل إلى تشكيل تجمعات إنسانية تتراوح أحجامها ما بين العشرات إلى المئات من الأفراد ، أو ما يطلق عليها مجتمعات العشيرة التي تضم عدد من الأسر ثم القبيلة التي تضم عددا من الأسر أكثر. وبعد عصور طويلة جدا عاشها الإنسان معتمدا في حياته على نظامي الجمع والصيد في توفير حاجاته من الغذاء والطعام ، توصل إلى أسلوب حياة ونمط عيش جديد مع انبثاق عصر جديد ، إنه عهد وفرة الطعام والغذاء والاستقرار واستئناس النبات والحيوان عن طريق تحول الإنسان من متنقل رحالة وصياد إلى مزارع وراعي ، مع مطلع العصر الحجري الحديث.

في غياب أدلة قاطعة على كيفية بدء ظهور فن الرعي وفن الزراعة ، فإن هناك فروض عدة لتفسير نشأتها ولكن يعوّزها السند العلمي ، ولكن وجود شواهد ثابتة بأن اكتشاف الإنسان لأسلوب حياة يعتمد على ممارسة الزراعة والرعي ، قد نقله نقلة هائلة محدثا ثورة حقيقية في نمط وأسلوب حياته الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية .

¹ - عبد الله عطوي ، مرجع سابق ، ص ، 17.

² - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 83.

إن نظام الرعي والزراعة الذي سمح بتوسيع قدرات الإنسان وذلك باستخدام الحيوانات في النقل والجري والحرث إلى جانب أنها مصدر غذائي مهم وغني بالبروتينات ، مع استعمال أداة المحراث ونظم ري معقدة في فلاحه وسقي الأرض ، نتج عنه فائض في المحاصيل الزراعية ما أدى إلى زيادة عدد السكان بشكل غير مسبوق ، وما ترتب عليه لاحقاً كذلك نشأة المدن.

إن نشأة المدينة والزيادة السكانية المصاحبة لها أثناء العصر الحجري الحديث تعتبران ظاهرتان لا مجال للشك فيهما ، لكن أيهما المتغير المستقل وأيهما المتغير التابع ؟ . هذا ما لم يخض فيه الباحثون بشكل جدي مكتفين بالإشارة إلى العنصران دون محاولة البحث في العلاقة التي تربط بينهما ، وبالرجوع إلى الدراسات والبحوث التي خصت هذه المواضيع وأثناء هذه الفترة ، فإنه من المؤكد أن مرحلة الاستئناس قد شهدت انفجاراً ديموغرافياً هائلاً قياساً بما سبقها من فترة زمنية طويلة جداً .

إن السكان هم من يمثلون العنصر البشري الفعال الذي يعتمد عليه في إستغلال موارد المكان وإمكاناته، وبدون هؤلاء السكان يصير المكان "مكاناً جغرافياً" فقط لا غير، وبوجودهم يتحول المكان إلى "مكان إقتصادي- إجتماعي" تمارس فيه النشاطات وتتشكل إلى فيه العلاقات و يصير بالتالي مجتمعاً يتسم بالحضرية، أو يتحول من مجتمع الترحال و التنقل إلى مجتمع الإستقرار.

إن البحث عن حجم سكان المدن القديمة وخصائصهم الديمغرافية ، ينبع من أن العنصر البشري يعتبر المتغير الحيوي عند بدء عملية التحضر ، وأن المكان يصير عديم القيمة أو النفع ما لم تنشأ عليه حياة إجتماعية يمثل السكان محورها وجوهرها ومضمونها¹ . وذلك أن الحضارة هي نتاج التفاعل الإيجابي بين السكان والمكان والزمن ، و هذا ما حدث أثناء العصر الحجري الحديث بمنطقة الشرق الأوسط، و لاسيما في بلاد ما بين النهرين منذ حوالي 8000 سنة من الآن .

المعلومات المتوفرة في النصوص القديمة عن عدد السكان في المدن القديمة ، لا يمكن الوثوق بها فهي غير محددة ومتناقضة فيما بينها ، ولهذا اجتهد بعض الباحثين المعاصرين في إيجاد طرق وأساليب حديثة لتقدير عدد سكان مدن قديمة ، عثروا على بقاياها المادية مدفونة تحت الأرض لاسيما مدن ما بين النهرين بالعراق ، مهد المدن القديمة والأصل الأول للاجتماع البشري .

وفي هذا الصدد قام الأمريكي "هنري فرانكفورت Henri Frankfort" بحفريات الأحياء السكنية للمدن السومرية "أور" و"شنونا" (تل أسمر المعاصرة) و"خفاجي" فوجد أنه في كل هكتار حوالي خمسين بيتاً ، أي

¹ - محمود الكردي ، التحضر : دراسة اجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ، ص ، 39.

بمعدل بيت واحد في كل 200 متر مربع ، ثم افترض الباحث أنه كان يقطن في كل مسكن كهذا ، متوسط يتراوح ما بين 6 إلى 10 أشخاص بمن فيهم الأطفال والخدم والرجال والنساء ، وعليه وبعملية حسابية توصل إلى أن متوسط كثافة السكان في المدينة يعادل ما بين 300 إلى 500 فرد في كل هكتار من الأراضي المبنية (أي العدد الوسط 400 فرد) ، واستند فرانكفورت لتأكيد استنتاجاته إلى مثال مدينتين معاصرتين ما زالتا إلى اليوم هما مدينتا دمشق وحلب بسوريا ، حيث هناك يبلغ متوسط كثافة السكان 400 نسمة في كل هكتار مما يتطابق مع افتراضاته تماما.

وانطلاقا من هذا فإن فرانكفورت يرى أنه يمكن وبمعرفة مساحة المدينة القديمة فقط ، القيام بعمليات حسابية بسيطة ، التوصل إلى عدد السكان التقريبي الذين كانوا يقيمون فيها حينذاك ، وعندئذ نصل إلى أن مدينة "أور" مثلا ، والتي كانت مساحتها في أواخر الألف الثالثة قبل الميلاد تعادل 89 هكتار ، كان يسكنها حوالي 34.000 نسمة (علما أن هذا العدد يتراوح في تقديرات بعض الباحثين ما بين 34.000 إلى 10.000 نسمة) .

وبنفس الأسلوب قدر عدد سكان مدينة "الكش" بحوالي 19.000 نسمة ، ومدينة "أوما" بحوالي 16.000 نسمة ، و "أشنونا" 9000 نسمة¹.

كما ذهب الباحث في الآثار الانجليزي "ليونارد وولي Leonard woolley" عام 1922 بعد عمل استمر 12 سنة من البحث والتنقيب للكشف عن بقايا مدينة "أور" "Ur" ، والتي قدر عدد سكانها الذين كانت تضمهم أسوار "المدينة القديمة" بحوالي 34.000 نسمة ، مدعما ما جاء به "فرانكفورت" ، إلا أن الباحث يشير إلى أن ذلك العدد لم يكن إلا سدس عدد سكان "أور العظمى" عندما أصبحت تلك المدينة فيما بعد مركزا له تجارة مترامية الأطراف ، ففي تقديره أن تلك العاصمة ، ربما كانت تضم ربع مليون نسمة².

وربما كانت أشهر المحاولات في دراسة المدن القديمة ، تلك التي سبقت الإشارة إليها ، ونعني بها دراسة "جوردون تشايلد" "G.childe" والتي ذكر فيها تقديرات لحجم السكان تختلف عن تلك التي ذكرها كل

¹ - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 76-77.

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 111.

من "فرانكفورت" و "وولي" بقوله : "كما أن مدينة "أور" التي نشأت عند ملتقى نهري دجلة والفرات قد اتسع نطاقها الجغرافي حتى وصل إلى أكثر من 250 فدانا وضمت أكثر من 24.000 نسمة"¹.

كذلك نجد هذا الاهتمام بموضوع حجم سكان المدن القديمة ، قد طال المختصين في الديموغرافيا ، فهذا عالم السكان الأمريكي "كينجزي ديفيز Kingsley Davis" يرى أن "الثورة الحضرية المبكرة" قد أنجبت مراكز حضرية يبلغ عدد سكان كل منها عشرة أضعاف عدد سكان القرية الواحدة خلال العصر الحجري الحديث ، لقد كانت بابل بمحاذيقها من أعجب عجائب العالم القديم حيث وصلت مساحتها إلى 3.2 ميلا مربعا ، كما شغلت مدينة أور بمعايدها وقنواتها وموانئها ما يقارب من 220 فدان ، لذلك فمن المتصور أن مدينة أور لم تكن لتستوعب أكثر من 5.000 نسمة ، وبالمثل نجد أن حدود مدينة "موهينجودارو Mohenjo-Daro" في بلاد السند لم تكن لتتجاوز ميلا مربعا واحدا ، كما أحاطت أسوار مدينة "حوار بي" مساحة 2.5 ميلا مربعا على الأكثر ، ومع أن هذه المدن كانت تمثل مراكز حضرية هامة في وادي الأندوس إلا أن سكانها لم يتجاوز بحال من الاحوال 15.000 نسمة ، وفي مصر الفرعونية بلغ امتداد أسوار مدينة "حوتب سنوسرت" العاصمة المصرية القديمة التي أنشئت سنة 1900 ق.م ما يقرب من 400م لتتسع لمساحة لا تزيد عن 10 هكتارات ، ولم تكن مدينة "طيبة" في أوج عظمتها كعاصمة مصر سنة 1600 ق.م لتستوعب أكثر من 200.000 نسمة . كما أن أكبر المدن الضخمة التي سبقت العهد الروماني لم تكن تضم أكثر من 200.000 نسمة ، مبررا ذلك كون أن مستوى الإنتاج الزراعي لم يكن قد تطور على النحو الذي يسمح بظهور تركيز سكاني كبير في المدن².

كما استطاعت بعثة أثرية ألمانية ابتداءً من سنة 1912 بمنطقة الوركاء التي تقع أقصى جنوب ما بين النهرين ، أن تكشف عن الاسم الحقيقي السومري للمدينة التائهة وسط الرمال ، وهي مدينة "أرك" التي تعتبر أكبر مدن سومر في فترة السلالة المبكرة وأنها عاشت أمداً طويلاً تجاوز 3000 سنة ، في أواسط الألف الثالثة قبل الميلاد ، وكانت أرك من أقوى المدن (العواصم) في سومر ، وكانت تتربع على مساحة 450

¹ - Gordon child , **What Happened in History** , penguin Books , London , 1964 , P , 68 .

² - Kingsley Davis , **The Origin and Growth of Urbanization in the World** , Ronald press , New York , 1971, P , P, 120-130.

إلى 500 هكتارا ، وكان عدد سكانها يصل إلى 75.000 نسمة ، وكانت محاطة بأسوار أجزرية تمتد قرابة 10 كم¹.

كذلك قدر عدد سكان أرك في بعض الأبحاث ما بين 75.000 إلى 200.000 نسمة حسب اختلاف الباحثين في التقدير².

وتدل حفائر المدن القديمة في العراق وعموم الشرق الأوسط ، على أن عدد سكانها كان يتراوح ما بين 7000 إلى 20.000 نسمة وأن بعضها زاد عن ذلك العدد ومنها بابل ونيوى وطيبة³.

هذه التقديرات التي قدمها الباحثون المتخصصون من مختلف مشارب العلوم والمعرفة لحجم السكان في المدن القديمة وإن كانت تتسم بالمعقولية والتقارب ، وأنها عبارة عن حجوم سكانية تتجاوز بضعة آلاف إلى بضعة عشرات الآلاف من النسمات حسب اختلاف المدن إلا أنها لاقت اعتراضات وانتقادات من طرف بعض الباحثين الذين قاموا بتوظيفها واستخدامها في أبحاثهم ودراساتهم ، كل في مجال اختصاصه.

ومن بين المنتقدين والمشكلين في هذه الأرقام والأعداد السكانية ، الباحث الروسي المتخصص في شؤون المدن والتمدن "دياكونوف Diakonof" ، بقوله : "إن المعطيات المتوفرة لدى الباحث "فرانكفورت" ليست كافية للحكم على متوسط حجم البيوت في المدينة ونسبة السكان ، نحن لا نعرف المساحة التي كانت تشغلها القصور والمعابد وعدد السكان الذين كانوا يعيشون فيها ، وكثافة السكان في الأحياء التي كانت توجد فيها أكواخ القصب وفي الأحياء التي كانت توجد فيها البيوت لا يمكن أن تكون واحدة ، وأخيرا يستحيل تعيين الحدود نفسها للمدينة القديمة ، في هذه الظروف يمكن أن يكون الخطأ في الحساب أكثر من 100% بكثير"⁴.

وبعد تقديمه لهذه الملاحظات بخصوص التقديرات التي قام بها الباحث "فرانكفورت" ، ينطلق من انتقاداته للبيانات السكانية ، ليقدم "دياكونوف" أعداداً تقريبية لسكان مدينتي

¹ - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 79-80.

² - نفس المرجع ، ص ، 77.

³ - عبد الله عطوي ، مرجع سابق ، ص ، 18.

⁴ - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 77-78.

"لكش" و "شورباك" السومريتين ، فحسبه كانت مدينة "لكش" تشغل أثناء الألف الثالثة قبل الميلاد مساحة تصل إلى حوالي 3000 كم مربع (بما في ذلك الأراضي المروية والتي تصل مساحتها إلى 1000 كم مربع) ، وكان يحيط بها 10 مستوطنات مسورة وكبيرة وأخرى صغيرة، وكان أقصى بُعد يفصل هذه المستوطنات عن مركز مدينة لكش يصل إلى 45 كم وكان العدد الإجمالي للسكان في هذا التجمع الحضري يتراوح ما بين 120.000 إلى 180.000 نسمة¹ .

ومن أطرف ما قدم الباحث "دياكونوف" معطيات تضمنتها وثائق شورباك عن عدد السكان فيها ، لقد كان عدد الداهيين إلى الحرب ضمن حاميات مدن التحالف العسكري الأركي قرابة 670 إلى 680 شخصا ، وكان طعام المساهمين في الاجتماع الشعبي يقدم إلى 1612 شخصا ، ويدخل ضمنهم الأشخاص المرافقون لأسيادهم : 39 صبيا و 47 خادما لحمل السلاح و 39 خادمة . فكان العدد الإجمالي للرجال ذوي الحقوق الكاملة (ربما يمثلون أرباب الأسر) 1487 رجلا . وهكذا يمكن أن يصل العدد الإجمالي لهؤلاء إلى 2150 أو أكثر ، وورد في وثائق أخرى أن عدد المقاتلين الإجمالي هو ما بين 6580 و 8970 . ولعل هذا عدد الرجال الإجمالي ومن بينهم أولئك الذين ليسوا أسياداً مستقلين وكذلك ملاك المعبد ، فلا بد أن يكون العدد الإجمالي لسكان مدينة شوروباك من الجنسين ومن كل الأعمار يتراوح بين 15.000 إلى 20.000 نسمة ، ولاشك في أن أكثر من نصفهم مرتبط بالمعبد².

وعلى خطى الباحث الروسي ، حذر المتخصص في شؤون المدن والتمدن لويس ممفورد السالف ذكره ، من المبالغة في الإعتقاد والتسليم بالمعلومات المقدمة من طرف الباحثين في الآثار رغم استعماله لها بقوله : "أن ما يوجد في الأدلة من الثغرات يسبب الحيرة ، فهناك خمسة آلاف عام من التاريخ الحضري ، وحقبة قد تماثلها من تاريخ العهد السابق لظهور المدن ، وكل ذلك موزع على بضع عشرات من المواقع التي لم تستكشف إلا جزئيا. فتاريخ المدن العظيمة أور و نيبور و أوروك وطيبة وهليوبوليس وآشور و نينوي و بابل يمتد طوال فترة تبلغ ثلاثة آلاف سنة لا يمكن أن نطمع في ملء فراغها الشائع بحفنة من الآثار وبضع مئات من صفحات النصوص المدونة ، كما أن هناك صعوبات أخرى لا تقل جساما عن ذلك ، فإنه لم يتيسر إلى الآن الكشف عن أي مدينة قديمة بأكملها

¹ - نفس المرجع ، ص ، 78.

² - نفس المرجع ، ص ، 78.

، كما أن بعضاً من أقدم المدن التي قد تستطيع أن تكشف لنا عن الكثير من الحقائق مازالت عامرة بالمساكن هائلة بمناعتها حيال فؤوس المنقبين¹ .

كما لا يفوتنا هنا التذكير بما ورد في كتاب "المدن الأولى" ، لصاحبه الروسي فاليري غولايف المتخصص في المدن القديمة قوله : "إن فرضية هذه الحسابات لا يمكن أخذها بجدية في الاعتبار ، فبدون حفريات واسعة لأراضي المدن القديمة وبدون معرفة طابع البناء السكني والتخطيط العام في كل مدينة معينة يستحيل الحصول على أية أرقام موضوعية"² . ليعود ثانية في خاتمة الكتاب ليؤكد أيضا : "أن علماء الآثار الأجانب لم يدرسوا تقريبا حتى أمد قريب الأحياء السكنية في نطاق المدينة نفسها ، وذلك دون الحديث عن ضواحي المدن، بل فضلوا العمل في مواقع أكثر فعالية في المعابد ولقصور ، ولذا يتمتع العلم بمعلومات واسعة عن حياة وثقافة الوجهاء والكهنة ، ولا يملك معلومات كافية عن حياة جمهور السكان ، وهذا ما جعلنا لا نعتد بدرجة من الدرجات بالحسابات الديموغرافية لحجوم الأسر الصغيرة والكبيرة ومتوسط عدد سكان الحي الواحد والمدينة عموماً"³ .

ومن جهتي لا يسعني إلا أن أكون من ضمن زمرة الباحثين المشككين في بعض التقديرات ، خاصة التقديرات السكانية التي أعطت لمدن ما بين النهرين حيث كانت المياه متوفرة والمناخ دافئ ومعتدل وتربة خصبة والمساحة واسعة ، أين يمكن أن توفر موارد غذائية هائلة بإمكانها إعالة وإعاشة أعداداً أكبر من تلك الأعداد التي قدمها بعض الباحثين معتمدين على الحفريات والآثار التي عثروا عليها . لأن كما أشار لويس ممفورد أن الحفريات لم تكشف إلى اليوم كل ما تحتزنه بواطن الأرض ، فضلا أن بعض المباني وبعض الأدوات التي كانوا يستخدمونها لا يمكنها مقاومة عناصر الفناء كالأبنية الترابية والطينية أو تلك المبنية بالقش أو بمواد قابلة للتحلل والنوبان والإنذار بفعل العوامل المناخية وتعاقب الزمن ، كما أن الأمد الطويل الذي أدى إلى دفن هذه المدن في باطن الأرض وتعرض بعضها إلى التدمير والتخريب بسبب الحروب والإعتداءات ، وكل ذلك يجعل البيانات والمعلومات المتعلقة بحقائق الحياة الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية والديموغرافية في هذه المدن القديمة أثناء العصر الحجري الحديث ، قاصرة وناقصة يعوزها السند العلمي ، حيث كانت الكتابة لم تكتشف بعد ، فهي عبارة عن بيانات يستند أصحابها إلى الآثار الباقية والتي تم الكشف عنها وسلمت من الإنذار أو مستوحاة من التخمين والإستنتاج ليس إلا .

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 98.

² - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، 77.

³ - نفس المرجع ، ص ، 302.

إن التاريخ يخبرنا عن مدن وقرى عبر العصور المتأخرة ، وقد كتب عنها أهلها ولكن لم يبق منها أثر مادي فقد تم مسحها تماما من على وجه الأرض بسبب الصراعات والحروب التي ميّزت تاريخ الإنسان ، إننا نقرأ عن مدن ودول وقرى في كتب المؤرخين كابن خلدون والمسعودي وغيرهما كثير ، ولكن لم نعثر لها عن أثر إلا خبرها في مواطن كتب التاريخ المتعددة . وهذا ما يدعوننا للإعتقاد أن مدنا وقرى قديمة كثيرة ظهرت في عهد ما قبل التاريخ ، قد إندثرت تماما ، أو هي مدفونة تحت الأرض ولم يكشف عنها بعد .

وبالرجوع إلى الكتب المنزلة ، نقرأ في التوراة من جزء "القضاة" : "واستولى على المدينة وذبح من فيها من الناس ودمر المدينة وجعل سافلها عاليها..."¹

كما وردت نصوص في القرآن الكريم ، تخبرنا عن قرى وأقوام ، نزل بهم عذاب الله وعقابه ، حيث لم يبق من هذه القرى والمدن إلا أخبارها وقد حق عليها قوله تعالى : "أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم وللكافرين أمثالها" (سورة محمد ، الآية : 10) .

ومن كان قبلنا أقوام كثر دمر الله قراهم ومدنهم تدميرا كاملا ، نذكر منهم قوم لوط الذين جاء فيهم قول الله سبحانه : "فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضود مسومة عند ربك وما هي من الظالمين ببعيد" (سورة هود ، الآيتين : 82-83) .

وكذلك قوله تعالى أيضا : "فأخذتهم الصيحة مشرقين فجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل" (سورة الحجر ، الآيتين : 73-74) .

ومن هذه المنطلقات فإني أؤكد فيما يخص الحجم السكاني لهذه المدن ربما كان أكبر من الهجوم التي قدمها مختلف الباحثين ، ذلك أن المنطقة التي ظهرت بها هذه المدن والتجمعات البشرية الأولى ، ونعني بها منطقة الشرق الأوسط المحصورة بين نهر السند بباكستان شرقا إلى غاية نهر النيل بمصر غربا ، والتي تعد منطقة ما بين النهرين (الدجلة والفرات) بالعراق قلبها النابض أين شهدت مولد سومر ، التي قال فيها المستشرق الأمريكي صموئيل كرامر يوما : "التاريخ يبدأ في سومر" جاعلا هذه العبارة عنوانا لأحد كتبه المشهورة ، ذلك أن الكتابة أول ما انبثقت كانت في سومر كما أطلق جوردون تشايلد على ظاهرة المدن القديمة في ما بين النهرين اسم "ثورة المدن".

¹ - جيمس بريتشاد ، نصوص قديمة من الشرق الأدنى ، جامعة برنستون ، أمريكا ، (في لويس ممفورد) ، مرجع سابق ، ص ، 95.

هذه المنطقة هي نفسها التي عرفت نزول آدم وحواء أصل البشر إلى الأرض ، كما كانت الأرض التي شهدت بعث الأنبياء والرسول ومهبط الرسالات ، وكذلك تعاقب عليها حضارات وشعوب كثيرة من آلاف أو عشرات آلاف من السنين ، وإن تشييد المدن إنما يحصل بإجتماع الفعلة وكثرتهم وتعاونهم كما يقول ابن خلدون¹ .

ومهما يكن من أمر ، فإن الزيادة السكانية التي شهدها العصر الحجري الحديث كانت بحق - تمثل انفجارا ديموغرافياً- وتحولا سكانيا هائلا إذا ما نظرنا إليها بمعايير ومقاييس ذلك العهد ، لا بمعايير القرون الأخيرة ، فإنها أي المدن الأولى إذا قيست بالمعدلات والأحجام الحديثة فإنها تعد صغيرة أو هي في حجم القرى في وقتنا الحالي .

وكما أشرت سابقا ، فإن الحسابات التي توصل إليها الأمريكي "برايد وود" بخصوص الكثافة السكانية التي تميز عصر مجتمعات "الجمع والصيد" أواخر العصر الحجري القديم ، فإنها كانت في حدود 03 أشخاص في كل 160 كلم² بالنسبة لتوزع الصيادين في حين كانت كثافة توزع جامعي النباتات تبلغ تقريبا 12.5 شخص في كل 160 كلم² . في حين كانت الكثافة في التجمعات الزراعية الحضرية الأولى تبلغ حوالي 2500 نسمة في كل 160 كلم² ، أي ارتفعت إلى أكثر من مائتي ضعف مقارنة بالفترة التي سبقتها.

بينما هنري فرانكفورت توصل الى أن كثافة بعض مدن ما بين النهرين مثل "أور" و "أشنونا" و "خفاجي" تبلغ حوالي 400 نسمة في الهكتار الواحد في المتوسط - كما سبق ذكره - .

وبناءً على هذه المعطيات فإننا نؤكد ، ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" المصاحبة لنشأة المدن الأولى ، بحيث الانفجار الحضري الأول صاحبه انفجار ديموغرافيا.

ورغم الزيادة السكانية التي شهدها العصر الحجري الحديث ، بفعل "ثورة المدن" كما وصفها المتخصص في شؤون المدن "ج ، تشايلد" أو النمو الحضري الأول ، فإن حجم المدن القديمة وحتى سنة 1000 قبل الميلاد ، كان أصغر حجما ومساحة ، وكان محددًا في ضوء عدد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإيكولوجية ، لقد كانت عقبات الإنتاج الزراعي وصعوبات توفير فائض الغذاء ، وبساطة وسائل النقل وصعوبتها والحرق على تحديد فضاء المدينة خوفا من الإعتداءات والإغارات من طرف المدن المجاورة ، وضمانا للسيطرة وال ضبط ومقاومة العقائد والتقاليد للتطور التكنولوجي والإقتصادي والضييق النسبي للأراضي الخصبة المحاذية للأخار والوديان وغيرها من العوامل ، هي التفسير الأكثر معقولة وواقعية لصغر حجم المدن المبكرة ، حتى

¹ - ابن خلدون ، "المقدمة" ، مرجع سابق ، ص ، 613.

أنه وكما سبقت الإشارة إليه ، لم تكن أكبر المراكز الحضرية القديمة تتجاوز 200.000 نسمة ، كما لم تتعدى نسبة من يقيم في المدن والمراكز الحضرية من السكان أكثر من 1 مقابل 2 أي حوالي الثلث من السكان كانوا يقيمون بالحواضر المبكرة¹ .

ولم يكن من الممكن للنمو الحضري أن يتخطى ما فرضت عليه من قيود وعقبات في مراحله المبكرة ، دون أن ينتقل إلى صعيد آخر أكثر رحابة للتجديدات والمفاهيم المتطورة ، لذلك كان إنتقال موجات التحضر إلى شمال أوروبا وبخاصة في تلك الرقعة التي خضعت للحكم اليوناني والروماني من سنة 600 ق.م إلى سنة 400 ميلادية ، إيذانا بمرحلة جديدة من مراحل النمو الحضري فمع إنتشار استخدام الحديد ، وتطور صناعة الأسلحة ، وتقدم وسائل النقل البحري ، والتوسع في استخدام الكتابة ... الخ زاد الإنتاج وازدهرت التجارة واتسعت حدود الوحدات السياسية ، وانعكس ذلك كله على زيادة المدن عدداً أو حجماً ، وبلغت بعض المدن معدلاً أكثر إرتفاعاً للكثافة السكانية لذلك نجد مدينة كاثينا مثلاً وقد بلغ عدد سكانها في القرن الخامس قبل الميلاد ما يتراوح من 120 ألف إلى 180 ألف نسمة ، وربما فاقت مدينة قرطاجة هذا العدد بكثير² .

وهكذا يتضح -بشكل جلي- العلاقة الوثيقة بين نشوء المدن من جهة والنمو الديموغرافي من جهة أخرى . فالمدينة ومنذ ظهورها في الزمن البعيد خلال العصر الحجري الحديث ، كانت الحاضنة للتحويل الديموغرافي وللزيادة السكانية المبكرة كما سنوضحه بشكل تفصيلي لاحقاً.

فهذا لويس ممفورد يؤكد أن ظهور المدن أدى إلى الزيادة السكانية وإلى ما يعرف "بظاهرة الانفجار الديموغرافي" بقوله : "وأول ما نلاحظه هو أن الزيادة في عدد السكان وفي مساحة الأرض المشغولة بالمباني ، كانت أمانة على التدرج من قرية إلى مدينة ، ولكن هذا الفرق أبعد من أن يكون حاسماً ، حيث إنه في

¹ - Kingsley Davis, OP cit , P, 122.

² - السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سابق ، ص، 134 .

أواخر العصر الحجري الحديث ، يحتمل أن تكون القرى الأوفر تقدما والواقعة عند الملتقى الطبيعي بين بعض المناطق ، وقد اتسعت من حيث عدد السكان ومساحة الأرض الصالحة للزراعة دون أن يصحب ذلك أي تطور آخر ذي أهمية ، فإن ما له أهمية حضرية حاسمة ليس عدد السكان وحده في مساحة محدودة من الأرض ، بل العدد الذي يتسنى وضعه تحت سيطرة موحدة ، بحيث يتكون مجتمع له طابعه الخاص ويستهدف أغراضا تتجاوز حاجات الغذاء والبقاء"¹.

وتأكيدا لفرضية أن المدينة لم تكن بفعل الزيادة السكانية ، وإنما النمو السكاني هو الذي كان ثمرة لظهور المدينة كما يقول ممفورد أيضا : "وأما ما حدث مع ظهور المدن ، فهو أن كثيرا من الوظائف التي كانت مبعثرة وغير منظمة إلى ذلك الحين ، جمعت معا في داخل نطاق محدود (...) وتم تطويقها بسور المدينة ، نجد أن المعبد وعين القرية والسوق والحصن أسهمت في الزيادة العامة لعدد السكان وفي تركيز تجمعهم"².

وهناك آراء كل من "روبرت كارنيرو R. Carneiro" و "دياكونوف Diakonof" و "فيليب سميث Philip Smith" و "كويرل يونج Young.Jr" و "مجاير جيبسون Mc Guire Gibson" وهؤلاء يُعرفون بأصحاب نظرية "الضغط في الكثافة وتكوين الدولة" ، إذ يرون أن الزيادة في التقنية وموارد العيش تؤدي إلى زيادة في الانتاج يتبعها زيادة في السكان ، ومن جهة أخرى فإن الزيادة في التقنية تؤدي إلى نشأة مراكز إدارية تقوم على الثروة والسلطة ، وكل ذلك يدفع إلى الغزو الإستعماري ومحاولة السيطرة على أقاليم أخرى³.

وعلى أية حال فإن النمو الحضري الأول ارتبط بالنمو السكاني بوجه عام ، وذلك مرده إلى العوامل التي سبق ذكرها . من زيادة في إنتاج الغذاء وتحسين الأوضاع المعيشية ما أدى إلى خفض نسبي في الوفيات وإرتفاع في أمل الحياة وزيادة المواليد ، وجذب سكان جدد من الأرياف والبوادي المتاخمة للمدن.

إن العنصر السكاني كان وبحق المتغير الحيوي والعنصر الفاعل في تفاعله مع المكان لتنشأ أنوية المدن القديمة ، ابتداءً ثم دخل العنصران (السكان والمدينة) في دينامية دفعت إلى ثورة المدن من جهة والثورة الديموغرافية (الإنفجار الديموغرافي) من جهة ثانية ، إن الجزم بأن المدن هي من كانت وراء الزيادة السكانية أو العكس ، أمر متعذر ذلك أن اتجاه العلاقة بين المدينة والسكان ، هو اتجاه غير ثابت ، فكثيرا ما يتعاظم تأثير المكان (المدينة) بشكل تبدو

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 109.

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 54-55.

³ - محمد عبد الستار عثمان ، مرجع سابق ، ص ، 50.

معه العلاقة وكأنها ذات اتجاه واحد يؤثر دوماً على ساكنيه ، وأحيانا ما يحدث العكس ويكون تأثير السكان ملحوظا على المكان (المدينة) بالصورة التي يبدو معها وكأنها لا أثر لها، وقد تتضح المسألة أكثر فأكثر مع تقدم الدراسة .

كان هذا واقع السكان الذي شهدته المدن القديمة ، فما علاقة المكان بنشأة المدن القديمة ، ولماذا ظهرت في هذا المكان ولم تظهر في غيره؟ وأين ظهرت؟ وماهي المناطق والجهات التي كانت سبابة في ميلاد هذه المدن ؟ وكيف ظهرت ؟ وبالحملة ما أثر المكان في نشأة المدن القديمة ؟.

6 - أثر الموقع في نشأة المدن القديمة :

أقصد بالموقع: المنطقة التي وجدت بها المدن الأولى ، لا ما يعنيه عند جغرافيو المدن ، هؤلاء الذين يفرّقون بين مصطلحين هما : الموضع والموقع ، الأول يدل على الصفات الطبيعية للمنطقة أو المساحة التي تحتلها المدينة وتشمل السطح والتضاريس الأرضية التي تقوم عليها المدينة والتركيب الجيولوجي والمناخ المحلي وغير ذلك من الصفات الجغرافية الطبيعية ، أما الموقع، فإنه يعني بيان مركز المدينة وعلاقاتها بالنسبة للمناطق المحيطة بها أو تلك التي تقع خارج حدودها.

ولعل العنصر الوحيد الذي نال وحاز الإتفاق والإجماع بين كل الباحثين والدارسين للمدن القديمة ، هو مكان تواجدها على عكس تاريخ ومساحة وحجم سكانها الذي شابه النقص والريب والتشكيك ، والتحذير من التسليم المطلق بشأن البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه المسائل ، وكذا دعوة جل الباحثين إلى الحذر من المعلومات المستقاة من الآثار المكتشفة بشأن هذه المدن ، والخاصة بالحياة الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والديموغرافية لسكانها ، وذلك لغياب السند العلمي لهذه المعلومات ، فإن موقع هذه المدن لا يعتوره الشك والريب ، بل العثور على بعض آثارها يحدد مواقعها بدقة ويضفي عليها يقينا لا ريب فيه.

فكل الباحثين والمختصين في شؤون المدن والتمدد متفقون على مواقع تواجد ونشوء المدن القديمة ، ونجد في مصادر الآثاريين والمختصين في شؤون المدن الأولى على اختلافهم وصفا دقيقا للأمكنة التي وجدت بها المدن القديمة ، لاسيما عند لويس ممفورد وجوردون تشايلد وفاليري غولايف ، ودياكونوف ، وغوديليه ، وشينو ، وستيوارد ماك آدمس ، وليوناردو وولي وإيريك لامبارد ، وهاولي ، وكينجزلي ديفيز ، وبيرث هوسيلتز... وغيرهم كثيرون.

ربما أروع وصف وتحديد للمدن القديمة سواء تلك الموجودة بالشرق الأوسط ، أو تلك الواقعة بأمريكا الوسطى (مدن المايا) ، فإنها لقيت إهتماما بالدراسة والبحث الدقيق من قبل الباحث الروسي فاليري غولايف في مؤلفه الرائع "المدن الأولى" والتي سبقت الإشارة إليه.

كما حظيت المدن القديمة بالشرق الأوسط وخاصة تلك الواقعة ما بين النهرين بالعراق باهتمام عالمي واسع ، فلا تكاد أية دراسة أو بحث في أي حقل من حقول المعرفة العلمية التي تناولت بالدراسة موضوع المدن القديمة ، إلا وتعرض بالذكر لهذه المدن باعتبارها حازت قصب السبق في النشأة والوجود وأنها تمثل مهد الحضارة البشرية الأولى ، ومنبع الاجتماع الإنساني والعمران البشري ، وأن البشرية بما حققته طوال تاريخها إلى الآن ، فهي مدينةٌ لحضارة بلاد الرافدين القديمة .

وقد أفاض المختصون من العلماء في وصف ملامحها وكانت هي المحور الذي دارت حوله معظم التحليلات الحضارية التي تدارست نشأة النمط التقليدي للتحضر ، فمثل هذه المراكز أو المدن هي التي تجسد فكرة المكان الحضري في البدايات الأولى لتكوّنه.

ذلك أن المكان يلعب دون شك الدور الحاسم في نشأة مراكز العمران البشري الأولى عموما سواء اتخذت الشكل المدني ، أو الريفي ، أو البدوي ، فهو الحيز (Space) الذي يعيش في حدوده عدد من الأفراد بشكل دائم أو مؤقت ويحاولون تحقيق أهدافهم على -إختلافها- من خلال معيشتهم المشتركة فيه¹.

وقد أولى أقطاب اتجاه الإيكولوجيا البشرية من بين باحثي مدرسة شيكاغو وغيرهم ممن جاؤوا بعدهم . أهمية قصوى لدراسة وتحليل العلاقة بين عملية التحضر وعنصر المكان ، ذلك أن أنصار هذا الاتجاه يؤمنون بوجود علاقة تبادلية بين السكان والمكان ، كما يعتقدون بأن أي تطوير يحدث بالمجتمع إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إيجابية هذه العلاقة وسيرها في الاتجاه الصحيح².

¹ - محمود الكردي ، مرجع سابق ، ص ، 37.

² - نفس المرجع ، ص ، 38.

7 - الماء والأرض والحياة في ما بين النهرين قديما :

هذا عنوان من وضع فاليري غولايف صاحب مؤلف "المدن الأولى" يصف به روعة المكان وأثره في نشأة المدن الأولى ، ومما جاء فيه قوله : "تمتد شمالي خط الإستواء من البحر الأبيض المتوسط إلى شواطئ المحيط الهادئ منطقة كانت مهداً لأقدم حضارة كوكبنا، وكل هذه الأراضي الخارقة بظروفها المناخية وبنيتها السلالية وثقافة سكانها المختلفة تجمعها تسمية (الشرق القديم) ، هنا بالذات تعلم الإنسان لأول مرة زراعة الحبوب وتربية الماشية وبناء البيوت من الطين والحجر وصنع الأواني الخزفية"¹.

"إن النجاحات في الحياة الإقتصادية والثقافية كانت بدورها ، ناجمة من نواح كثيرة عن الظروف الطبيعية المواتية وليس مصادفة أن كل الحضارات العظيمة القديمة ظهرت أول الأمر في الوديان الغربية للأنهار : دجلة، والفرات، والنيل، وهندوس وغيرها ذات المناخ شبه الإستوائي والإستوائي الدافئ والتربة الشديدة الخصوبة ، ظهرت الثقافات الرفيعة الأولى في الشرق الأوسط (سومر ومصر) منذ أواخر الألف الرابعة ق.م"².

ويسترسل الباحث في وصف منطقة ما بين النهرين ، وصف التضاريس وخصوبة التربة وأنواع النباتات وشكل النهرين وتفاصيل موقعهما من بداية المنابع في جبال طوروس إلى بلاد المصب بالخليج العربي ، مع ذكر تفصيلي لجراهما وروافدهما وأقنيتهما ، دون أن ينسى ذكر المناخ وطبيعته الدافئة وأنه بشهادة الجيولوجيين لم يتعرض لتغيرات منذ أقدم الأزمنة .

كما حاول الباحث إفادتنا بصورة للمنطقة من خلال عبوره لها بالطائرة فيقول : "يمكن لمن ينظر من الطائرة إلى السطح الداكن المنبسط لسهل ما بين النهرين ، أن يرى التلال الكبيرة والصغيرة أنها أرسيف لا يقدر بثمن لألوف من السنين الماضية يخفي بقايا مدن ومستوطنات من مختلف العصور ، ولمختلف الشعوب والقبائل (...) منها : "أريديو وارك (الوركاء) ، وأور ، ولكش ، وكيش ، ونيبور ، وبابل ، ونمرود ، ونيوى . ولكن ما تمت دراسته قليل جدا"³.

¹ - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، 19.

² - نفس المرجع ، ص ، 20 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 21 .

وبعد عرض مجمل للمنطقة يقدم الباحث بطاقات تفصيلية لبعض من المدن القديمة، مستعرضا بناءها وشكلها العمراني ومرافقها ووظائفها وطبيعة الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية بها وغير ذلك .

وفي السياق نفسه يقدم لويس ممفورد وصفا تفصيليا في مؤلفه الضخم -السابق الذكر- للمدن القديمة ، مدعما بالخرائط والصور لإبراز روعة المكان الذي نبتت فيه أولى بذور التمدن والمدينة نقتبس منه بعض الفقرات ، ففي حديثه عن مدن السهول يقول : " ويجب التنبيه أولا إلى ضيق النطاق الجغرافي لموطن المدن الأصلية ، فإن المدينة بوصفها عاملا جوهريا في إقامة دعائم المدينة يبدو أنها نشأت في أدوية عدد قليل من الأنهار الكبرى ، وهي النيل والدجلة والفرات والسند وهوانج هو ، وأما القرى فقد كان قيامها ميسورا حيث وجدت الظروف الملائمة لممارسة الزراعة البدائية وتربية الماشية"¹.

ثم يقدم عرض مسهبا للمدن الأولى ، مستعرضا خصوصيات المكان وذلك بالتنبيه إلى خصوبة المنطقة التي عُرفت فيما بعد بتسمية "الهلال الخصيب" ، وبطبيعة النباتات والزراعات التي توصل إليها الإنسان في بلاد ما بين النهرين وخاصة في مدينة سومر ، كما تعرض إلى وصف الأنهار بالمنطقة ومناخها المساعد والإكتشافات التي حققها الإنسان في تلك المدن ، مع إعطاء تفصيلات بشأن أشكال النباتات وتخطيط الأحياء وذكر المرافق التي صاحبته نشأة المدن ، ليصل بالقول إلى أن نشأة المدينة كان : "ثمرة حشد طاقات هائلة من الحيوية والقوة والثروة كانت في البداية مقصورة بحكم الضرورة على بعض وديان أنهار عظيمة في أقاليم وهبت من المزايا مالم يوهبه سواها ، وعندما تم تصريف مياه المستنقعات وأمكن التحكم في مستوى الماء ، تبين أن أرض هذه الأودية بالغة الخصوبة ، فإنه حتى بدون الإستعانة بالسماذ الحيواني ، كان ترسب الطمي الغني في وقت الفيضان كفيلا بإنتاج محصول يكاد يزيد مائة ضعف على البذور الأصلية ، وأحيانا بإنتاج محصولين أو ثلاثة في السنة"².

وينتهي حديثه بالقول : "ومن الغريب أن الشارات الدالة على المعبد ، والبرج ، والماء ، والحديقة ، والغابة ، والطريق العام ، والسوق ، نجدتها واضحة الرسم في كل من أور وكيش"³.

¹- لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 99.

²- نفس المرجع ، ص ، ص ، 99-100.

³- نفس المرجع ، ص ، 115.

ثم يتعرض للحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والحربية وغيرها من التفاصيل بشأن هذه المدن ، لينقلنا للحديث عن مدن وادي النيل بمصر ، والتي جاءت متأخرة عن نظيرتها في بلاد الرافدين ، منطبعة بخصائص المنطقة : "فهى لها منذ نشأتها ذاتية واضحة السمات حتى ليبلغ من قوتها وإنطباعها بطابع معين أن فيها الكثير مما تتصف به الشخصيات البشرية"¹.

على أن مدن وادي النيل إرتبطت بحضارة ما زالت آثارها الضخمة تشهد يومنا هذا ، ممثلة في القصور والمعابد والأهرامات والمقابر وغيرها من الإنجازات التي حققها الفراعنة منذ أمد بعيد ، ومازالت شامخة تذكرنا بمجد حضاري صنع على ضفاف النيل .

وفي السياق نفسه تجدر الإشارة إلى منطقة وادي الأندوس بباكستان حاليا والتي عرفت ظهور مدن على ضفاف وادي نهر السند ، كما شهدت منطقة "البحر الأصفر" في الصين ظهور عدد من المدن المبكرة وذلك قبل 1500 سنة ق. م² .

تنقلنا المصادر والمؤلفات الخاصة بتاريخ نشأة المدن إلى الضفة المقابلة من كوكبنا ، إنها الجهة الغربية المعروفة بالعالم الجديد أين شهدت هي الأخرى ميلاد حضارة قديمة إنها "حضارة المايا" ، والتي انبثق عنها ظهور مدن لها سمات وصفات مميزة ، بمنطقة جغرافية مختلفة عن تلك التي رأيناها في بيئة منطقة الشرق القديم ، ولندع المختص الروسي "بوليفوي" يصف لنا خصائص هذه البيئة بقوله : الأدغال المليئة بالأبخرة الخائفة ، الهضاب الصخرية التي لفحتها الشمس ، حيث يحرق القيظ نهارا ويجمد الماء ليلا ، البراكين الرهيبة المغطاة بالثلوج التي تسكب حممها المتوهجة على الوديان من حين لآخر ، الزلازل المدمرة المتكررة ، الحيوانات المتوحشة والأفاعي السامة ، كانت جميعها الوسط الذي عاشت فيه شعوب ميزو أمريكا القديمة"³ .

من هذه البيئة الجغرافية بأمريكا الوسطى ولدت حضارة شهدت ميلاد حياة حضرية ، على الأرجح تكون قد ظهرت ما بين 2000 إلى 1500 سنة ق. م .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 142.

² - السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سابق ، ص ، 119.

³ - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، 162 .

ويعتقد كثير من الباحثين بإستقلالية وجود ونشأة هذه الحضارة عن حضارة الشرق القديم ، فالآثاريين خاصة منهم الأمريكيين يؤكدون ، بأن حضارات المايا والأزاتكة وبيرو ابتكاراً مستقلاً تماماً ابتدعه العالم الجديد¹.

ومن المسلم به أن هناك وجوه كثيرة من التباين بين مدن سومر ومصر وبين مدن المايا التي ظهرت بعد ذلك بحوالي ألفي سنة ، على غرار ما يوجد من التباين بين مدن بيرو والمكسيك.

فمدن العالم الجديد لم تظهر في أودية الأنهار العظمى كالأمازون أو "لابلاتا" أو "الميسيبي" ، بل في أماكن أقل منها نسبياً من حيث الملائمة ، أماكن فقيرة في الوسائل الطبيعية للمواصلات والنقل ، وكانت تتطلب من الإنسان أن يبذل أقصى الجهد لإزالة الأحرار أو إصلاح التربة لكي يحصل على قوته².

وعلى غرار مدن العالم القديم ، خصص صاحب كتاب "المدن الأولى" جزءاً خاصاً للحديث عن مدن العالم الجديد بأمريكا الوسطى ، مستعرضاً ظروف نشأتها وطبيعتها وتطوراتها وتحولاتها الاجتماعية والإقتصادية والبيئية والسياسية والسكانية ، ليخص بعض المدن بشيء من التفصيل لا سيما مدينة "تيوتيهواكان" التي تقع شمال شرق المكسيك ، حيث تنفجر السلاسل الجبلية بعض الشيء ، مشكّلة سهلاً خصباً صغيراً كأول عاصمة لإحدى أقدم حضارات المنطقة ، وأنها شهدت نمواً سكانياً وصل حجمه إلى ما بين 30.000-60.000 نسمة على مساحة تبلغ حوالي 17 كلم مربعاً في أواسط الألف الأول بعد الميلاد³.

وإذا كانت منطقة حضارة المايا بأمريكا الوسطى مقفرة تقريباً ، فإن نشأة المدن على غرار مدينة "تيوتيهواكان" كانت تقع على أقصر وأسهل طريق من وادي مكسيكو إلى وادي بوييلا ثم إلى الجنوب عبر الجبال ولعل هذه العوامل المواتية (توفر الماء وخصوبة الأرض وأفضليات الموقع الجغرافي) حثمت سواء إختيار مكان المستوطنة أو تطورها فيما بعد⁴.

¹- لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 162.

²- نفس المرجع ، ص ، 165.

³- فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، 170.

⁴- نفس المرجع ، ص ، 167.

وهكذا يتضح بما لا يدع مجالا للريب أن عنصر المكان المتمثل في طبيعة البيئة والجغرافيا ، ولاسيما وجود الأنهار والوديان والتربة الخصبة والمناخ المعتدل الدافئ جميعها كانت عوامل دافعة لظهور أولى التجمعات البشرية الحضرية التي انبثقت عنها المدن القديمة .

ويلخص لنا العلامة ابن خلدون العوامل التي يجب مراعاتها في تخطيط المدن والتي تعد العناصر الأساسية التي يجب توفرها في نشأة وإقامة المدن بقوله : "أعلم أن المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه ، فتؤثر الدعة والسكون ، وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار ، و لما كان ذلك القرار والمأوى ، وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها ، وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها : فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار ، وأن يكون وضع ذلك في ممتنع من الأمكنة إما على هضبة متوعدة من الجبل ، وإما باستدارة بحر أو نهر بها . وأما جلب المنافع والمرافق فيراعى فيه أمور : منها الماء ، بأن يكون على نهر ، أو بإزائها عيون عذبة ثرة ، فإن وجود الماء قريبا من البلد يسهل على الساكن حاجة الماء وهي ضرورية ، ومما يراعى من المرافق في المدن طيب المراعي لسائماتهم إذ صاحب كل قرار لا بد له من دواجن الحيوان للنتاج والضرع والركوب ، ولا بد لها من المرعى ، فإذا كان قريبا طيبا كان ذلك أرفق بحالهم ، لما يعانون من المشقة في بعده ، ومما يراعى أيضا المزارع ، فإن الزروع هي الأقوات ، فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها ، كان ذلك أسهل في إتخاذه وأقرب في تحصيله ، ومن ذلك الشجر للحطب والبناء ، فإن الحطب مما تعم البلوى في إتخاذ لوقود النيران للإصطلاء والطبخ ، والخشب أيضا ضروري لسقفهم وكثيرا مما يستعمل فيه الخشب من ضرورياتهم"¹.

8 - خصائص المدن القديمة :

تمتاز المدن القديمة بخصائص مميزة تخص العديد من الجوانب الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية والإيكولوجية (البيئية) والسكانية (الديموغرافية) ، هذه الخصائص التي أوردها بعض الباحثين المختصين في شؤون المدن القديمة والتحضر المبكر ، كالباحث جوردون تشايلد وفاليري غولايف ، ثم سأعرض بعض الخصائص التي أرادها مميزة للمدن القديمة حسب ماتقتضيه طبيعة الدراسة.

أولا : الخصائص التي ذكرها جوردون تشايلد:

¹ - ابن خلدون ، "المقدمة" ، ص ، ص ، 287-290.

أورد الباحث المتخصص جوردون تشايلد في مؤلفه : "الثورة الحضرية" بعض السمات والخصائص التي تميز المدن القديمة نذكر بعضها فيما يلي¹:

- 1- ظهور مستوطنات كبيرة الحجم كثيفة السكان ، قد كشفت آثار ما قبل التاريخ عن أنه وجد في ما بين النهرين والهند ومصر القديمة مستوطنات تتراوح عدد سكانها ما بين 7.000-20.000 نسمة.
- 2- ظهور طبقة من الحرفيين والصناع وغيرهم من الأفراد الذين يتفرغون تماما للأعمال غير الزراعية ، فمع أن الغالبية العظمى من السكان كانت تعمل بالزراعة وتربية الحيوان إلا أن المستوطنات الحضرية المبكرة كانت موطنًا طبيعيًا للفئات السكانية التي لا تنتج طعامها بنفسها ، والتي تفرغت تمامًا لأعمال الحرف والنقل والتجارة والإدارة والكهنوت إلخ وقد أعلت هذه الجماعات من خلال فائض الغذاء الذي وفره المزارعون في المدن والقرى المجاورة.
- 3- فرض الجزية أو الضرائب على المزارعين ، من جانب الصفوة الدينية والإدارية ، وفي العادة كانت الجزية تقدم في شكل "حبوب" أو منتجات زراعية أخرى.
- 4- تشييد المباني والمنشآت الضخمة والعامة ، لترمز إلى تركيز القوة السياسية والاقتصادية ، من خلال تركيز فائض الإنتاج الزراعي ، وفي العادة كانت هذه المباني تأخذ شكل القلعة أو الهرم (البرج) ، يلحق بها المحلات والورش وحلقات الدروس ومخازن حفظ الغلال والمعبد الرئيسي.
- 5- ازدهار النشاط التجاري وإتساع نطاقه بما يتجاوز الحدود المحلية للمدينة ، فقد سهل تراكم فائض الغذاء عملية التبادل والتجارة الخارجية مع المدن والبلاد المجاورة ، كما كانت معظم المدن القديمة -مثل مدن سامراء- تعتمد على مصادر خارجية للمواد الخام التي تحتاج إليها في صناعتها وحرفها.
- 6- ظهور جماعات الصفوة "المتحضرة" فقد ساعد تراكم فائض الإنتاج الزراعي ، وبالتالي تراكم أحجام الجزية أو الضرائب ، على تطوير نسق للتدرج الطبقي الاجتماعي لم تعرفه مجتمعات الفولك (الجمع والصيد) من قبل . حيث كوّن جامعو الجزية والقادة العسكريون والكهنة جماعة صفوة لا تنشغل بمهمة إنتاج الغذاء ، بل تعتمد على الفائض المتراكم في المعبد أو المخازن العامة ، وتستحوذ في نفس الوقت على كل رموز المكانة العليا في المجتمع ، الأمر الذي أوجد هوة ساحقة بينهم وبين عامة أفراد المجتمع.

¹ - السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 117-119.

7- تأكيد عامل "مكان الإقامة" أو "الموقع" بدلا من العامل القرابي ، كأساس للعضوية أو المواطنة. وفي هذا الصدد ، كانت العضوية والمواطنة تكسب مقابل دفع الجزية أو الضريبة، بحيث تضمن للأفراد وبخاصة الحرفيين والصناع والتجار وغيرهم . الأمن والحماية ، ومن ثم كانت المدينة القديمة مجتمعا محليا ينتمي إليه الحرفيون والصناع والتجار سياسيا واقتصاديا أكثر من الإلتواء على أساس القرابة وحدها ، أو بعبارة أخرى كشفت المدن المبكرة عن نوع من التماسك أقرب إلى "التضامن العضوي" الذي يستند على التكامل والإعتماد الوظيفي المتبادل بين الأفراد.

8- ظهور فئة من المتخصصين في ضروب الفن المختلفة ، كالرسامين والنحاتين وغيرهم ممن شكلوا فئة مهنية متخصصة ومتفرعة، ومن ثم يعد ظهور فن الرسم والنحت وغيرها من أبرز الشواهد التاريخية للبدائيات الأولى للتحضر.

9- إختراع وسائل التسجيل كالكتابة والعد والقياس ، ولقد كانت "معرفة الكتابة" من العلامات الأولى للتحضر، عرفت في المدن القديمة رغم اختلاف وسائلها وأدواتها ورموزها.

10- مكن إختراع الكتابة وتسجيل المخطوطات فئة الكهنة والإداريين من متابعة العلوم المختلفة ، كالحساب والهندسة والفلك ، كما عرفت "التقويمات الفلكية" التي مكنت الحكام من تنظيم الدورة الزراعية بكفاءة ونجاح ، ومن ثم تعد هذه العلوم والتقويمات -رغم اختلاف أسسها في المدن القديمة- خاصية أساسية مميزة ومشتركة للمدن المبكرة، تزامنت مع إختراع الكتابة.

وبوجه عام فقد ظهرت المدن المبكرة ، وفقا للخصائص التي حددها تشايلد على النحو السابق ولأول مرة حوالي سنة 3500 ق.م في منطقة الهلال الخصيب (مدن ما بين النهرين) ، كما ظهرت بعد ذلك حوالي سنة 3000 ق.م في منطقة وادي النيل ، ثم في منطقة وادي الأندوس فيما يعرف الآن باسم باكستان . وفي سنة 1500 ق.م نمت بعض المدن في اليونان وإيطاليا ، وفي منطقة واسعة على أرض الإمبراطورية الرومانية ، كما ظهرت في منطقة "البحر الأصفر" بالصين ، ثم تلى ذلك حوالي 1000 ق.م ظهور بعض المدن في منطقة ما بين الأمريكيتين بينما تأخرت بوادر التحضر المبكر حتى سنة 1000 ميلادية في منطقة أوروبا الشمالية وإفريقيا الصحراوية إلى حد ما¹.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 119.

ثانيا :الخصائص التي ذكرها غولايف :

وفي ذات السياق يورد فاليري غولايف من جهته ، قائمة موجزة للسمات الأثرية للمدن الأولى والتي وضعت إنطلاقا من دراسته لمدن الشرق القديم وأمريكا الوسطى (ميزو أمريكا) في مؤلفه "المدن الأولى" وهي¹:

- 1- ظهور مجمّعات القصر التي تمثل أماكن إقامة الحاكم وحاشيته.
 - 2- ظهور الهياكل والمعابد الضخمة.
 - 3- عزل أهم منشآت القصور والمعابد بهذه الطريقة أو تلك (قاعدة ، سور ، خندق ، "أكروبول" ...الخ) عن الكتلة الأساسية من البيوت السكنية وإقامتها في "منطقة مَوْقَرَة" في وسط المستوطنة.
 - 4- الفرق الشديد بين هذه "الأحياء المقدسة" (النواة السياسية والإدارية والثقافية لأية مدينة قديمة) والأحياء السكنية من حيث المظهر الخارجي والبنية العامة للمكتشفات (مواد الترف ، التماثيل الضخمة ، التصوير ...الخ).
 - 5- استخدام الكتابة والتقويم الزمني.
 - 6- وجود مقابر ومدافن ملكية فاخرة.
 - 7- الفن غير التطبيقي المعرّ عنه بأشكال ضخمة.
 - 8- المؤشرات الكمية (المساحة الواسعة ، العدد الكبير للمباني السكنية والعامة ، كثافة السكان نسبيا ...الخ).
- ثالثا : خصائص اضافية :

إلى جانب الخصائص والسمات السابقة يمكننا إضافة الخصائص التالية :

- 1- ظاهرة المدن ونشأتها تعتبر حديثة نسبيا في التاريخ الإنساني (حوالي 6000 سنة ق.م) فبالمقارنة بظواهر مجتمعية أخرى كاللغة أو العقيدة أو الأسرة. ظهرت المدينة بالأمس القريب فقط ، ذلك إذا انطلقنا من أدنى تقدير لخلق الانسان ووجوده على الأرض الذي نمثل نحن البشر الحاليين إمتدادا له يعود إلى حوالي 35 ألف سنة من الآن أو أكثر .

¹ - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 17- 18 .

2- تعتبر ظاهرة المدن المبكرة والحياة الحضرية الأولى ثورة حقيقية في حياة البشر فرغم عمرها القصير نسبيا ، إلا أنها أحدثت تأثير فعال وقوي في كل مظاهر الوجود الإنساني ، فالبشر الحاليون مدينون بشكل أو بآخر لهذه "الثورة الحضرية المبكرة".

3- ظهور المدن القديمة سواء بالشرق القديم أو في أمريكا الوسطى كان خاضعا للظروف البيئية المحيطة بها ، كوجود الأنهار والوديان والأرض الخصبة والمناخ الملائم ، بمعنى الموقع الجغرافي المناسب.

4- أستطاعت المدن الأولى أن تحدث ثورة في تقنيات الإنتاج وتطوير أساليب الزراعة وتربية الماشية ، ليصبح ولأول مرة في التاريخ الإنساني وجود فائض في المنتجات الغذائية ، يرجع إلى حياة الاستقرار والتوطن الدائم.

5- ظهور المدن الأولى ونشأتها كان بتلقائية وعفوية أدت إليها التحولات والتغيرات الطارئة في حياة القرية الزراعية لتتحول إلى تجمع حضري "مدينة" يختلف عن القرية ، بمعنى أن ظهور المدن الأولى تمثل ظاهرة إجتماعية ليست من صنع فرد أو مجموعة أفراد.

رابعا : الخصائص الديموغرافية :

تميز العصر الحجري الحديث بظهور التجمعات الحضرية المبكرة "المدن" ، حيث كان لهذه المدن أثر في التحولات والتغيرات على الحياة البشرية مست كل جوانب الحياة ، ومنها الجانب الديموغرافي ، إذ شهدت الديموغرافيا البشرية تحولات هائلة شملت كل مكونات عناصر الظاهرة السكانية، من مواليد ، ووفيات ، وزواج ، وهجرة ما أدى إلى تسمية هذه التحولات من طرف بعض الباحثين المتخصصين في دراسة المدن القديمة، "بالثورة الديموغرافية" أو "الإنفجار السكاني المبكر".

وقد كان لظاهرة الانفجار الديموغرافي المبكر الذي عرفته هذه المرحلة من حياة البشر خصائص مميزة نذكرها فيما يلي:

1- أدى ظهور المدن المبكرة إلى ثورة حضرية مبكرة تزامن معها ظاهرة ديموغرافية يمكن وصفها "بالثورة الديموغرافية المبكرة" أو "الإنفجار السكاني المبكر" ، لدرجة أن عدد سكان المدن المبكرة وصل الى نسبة 1 مقابل 2 من اجمالي السكان آنذاك ، مثلما سبق ذكره .

2- ظاهرة الانفجار الديموغرافي المبكر التي شهدتها المدن القديمة أدت إلى زيادة سكانية هائلة لم تشهدها مجتمعات "الجمع والصيد" طوال عشرات آلاف من السنين ، بينما استغرقت حوالي بضعة مئات من السنين في المدن الناشئة آنذاك ، بمعنى أن التحول الديموغرافي كان سريعا نسبيا خلال تلك الفترة.

3- تخلص الإنسان من التبعية المطلقة للطبيعة ومحاولة إخضاعها له والتحكم فيها وتسخيرها في تحسين وضعه المعيشي ، مع الاستفادة من عناصر البيئة المحيطة به ما أمكن، في كنف نمط حياة جديد يعتمد على ابداعات الانسان .

4- ارتفاع في معدلات المواليد على غير العادة يعزى إلى العوامل والأسباب الآتية:

أ. تحسن المستوى المعيشي بسبب التقدم في تقنيات الإنتاج الغذائي وتحقيق فائض يغطي احتياجات السكان من الغذاء طوال السنة ، أدى إلى القضاء على الجوع القهري المعطل للغريزة الجنسية.

ب. نمط حياة الاستقرار والمكوث والمعيشة المنزلية وتوفر الغذاء ، أفرز فائضا في الوقت جعل الانسان يتجه الى تنظيم علاقات اجتماعية جديدة على رأسها العلاقات الجنسية المنتظمة والمستقرة والدائمة ، الأمر الذي أتاح للنساء خاصة للتفرغ لعملية الانجاب والتربية والرعاية للمواليد الجدد .

ج. انتشار قيم الزواج المبكر ، حيث كان كل من يصل إلى سن البلوغ يُقدم على الزواج ، والرغبة في الإنجاب الكثير بسبب إنتشار وفيات الأطفال الرضع (الإنجاب من أجل التعويض).

د. غياب ثقافة التنظيم والتحديد مع غياب أدواتها ووسائلها كلية مما سمح باستغلال الطاقات الجنسية المتاحة بشكل كامل.

5- انخفاض نسبي لمعدلات الوفاة يعزى إلى العوامل الأساسية والأسباب التالية:

أ. بدورها حياة الإستقرار والمكوث ، أدت إلى تقليل نسبة الوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع والأمهات ، حيث كانت حياة التنقل والترحال بطبيعتها تؤدي إلى وفيات عالية خاصة للمواليد الجدد والحوامل.

ب. تحسين الغذاء وتنوعه وإنتاج فائض منه ، أدى إلى نمط تغذية مستمرة ومضمون طوال السنة مقلل من مستويات الوفاة ، حيث غابت جوائح المجاعة والجوع الشديد المفضي للوفاة.

ج. سبقت الإشارة إلى أن استخدام النار في طهي وطبخ الطعام جلب للإنسان فوائد كثيرة جعلت غذاؤه صحيا أكثر ما أدى إلى تدعيم صحته وإطالة عمره أكثر.

د. التخفيف من وطأة وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة التي بإمكانها القضاء على عدد كبير من السكان ، وذلك بفضل إكتشاف وتطوير بعض التقنيات في التطبيب والعلاج والوقاية ، مستخلصة من بعض الأعشاب والنباتات وكذا الحيوانات والمواد المتوفرة في الطبيعة.

هـ. كل هذا الذي سبق ذكره أدى إلى خفض مستوى الوفاة نسبيا ، مما سمح باكتساب زيادة في متوسط عمر الإنسان أدت إلى زيادة عدده وحجمه.

6- إرتفاع مستوى الهجرة نحو التجمعات الحضرية المبكرة بسبب :

- أ. إن ظهور أولى التجمعات الحضرية (المدن) جعلها مناطق جذب لسكان المناطق المجاورة لا سيما القرى والأرياف والبوادي بحثا عن الاستقرار والرفاه والرخاء والحماية والإستئناس وغيرها.
- ب. انضمام المهاجرين الجدد إلى حظيرة سكان المدن ، يجعلهم ينصهرون ويندمجون في نمط حياة المدن الناشئة ، مما يكسبهم صفاتهم وخصائصهم لاسيما تلك المتعلقة بالسلوك الديموغرافي ، المؤدية إلى الزيادة السكانية وعلى العموم فإن ظاهرة الزيادة السكانية التي عرفتها المدن القديمة جاءت متأثرة بكافة عناصر ومركبات الظاهرة السكانية من ولادات وزواج ووفيات وهجرة ، حيث إرتفعت معدلات الولادات وعرف الزواج إقبالا وإستقرارا وديمومة ، كما انخفضت مستويات الوفاة وإرتفع متوسط الأمل في الحياة عند الانسان ، وشكلت المدن والحوضر ومراكز جذب لسكان المناطق المجاورة من القرى والأرياف والبوادي .

الفصل الرابع

سكان العالم وقصة وجودهم ونموهم وانتشارهم وتحضرهم

تمهيد :

الحديث عن قصة السكان ووجودهم ونموهم ، حديث ذو شجون فهو متشعب ومعقد ومتضارب ومتناقض أحيانا، فكلما توغلنا في الماضي تعاظمت الاختلافات وزادت التناقضات الصارخة . ففيما يخص تاريخ وجود الانسان على وجه الأرض ، فالبعض يرجعه الى مليون سنة أي الى العصر الحجري القديم الأدنى ، وهذا لدى الباحثين والمتخصصين في علوم الأنثروبولوجيا الطبيعية وعلم الآثار¹ . بينما يذهب البعض الآخر الى تقديرات تتراوح ما بين بضعة عشرات آلاف من السنين الى آلاف السنين كعلماء الأديان وبعض المؤرخين .

التناقض والتضارب والغموض لم يلحق قصة خلق الانسان فحسب ، بل تعدى ذلك الى التساؤل كيف خلق ؟ ومتى خلق ؟ وأين خلق ؟ وما أصله ؟ وكيف تطور ووصل الى ما نحن عليه اليوم ؟ وغيرها من الأسئلة في هذا السياق .

بل الأكثر من ذلك ، فإن مسائل نموه وتطوره وتكاثره وانتشاره وتغيّره في الحجم والعدد ، بعدما أصبح حقيقة واقعة على سطح الأرض لم تخل من التناقض والتضارب هي الأخرى ، لاسيما كلما رجعنا الى الوراء وتوغلنا في الماضي السحيق . وحتى الى وقتنا الحاضر نجد الاحصائيات والمعطيات تختلف من مصدر الى آخر بل ومن باحث الى آخر ، ذلك أن تميز السكان بالحيوية والحركية المستمرة والتي لا تعرف السكون والتوقف جراء حدوث ولادات ووفيات وهجرة يصعب معها المتابعة والرصد المتلاحق خاصة في المناطق والبلدان التي تنعدم فيها أجهزة إحصاء وتعداد متقدمة وكذا غياب الانضباط والوعي عند قطاعات معتبرة من السكان . كل ذلك جعل الاختلافات تبقى طاغية على الأرقام والأعداد المستقاة من التعدادات والإحصاءات السكانية المختلفة.

1 - قصة ظهور الجنس البشري :

حكاية ورواية خلق الانسان وظهوره على وجه الأرض امتزجت فيها الأهواء بالخرافات والأساطير ، واجتمع فيها الغث بالسمين ، والتقى فيها الواقع بالخيال ، وتشعبت فيها الآراء والنظريات حسب المشارب الفكرية والعقدية والعلمية لكل باحث ، هذه المشارب التي انبثقت من مصادر عديدة مستقاة معلوماتها - قديما وحديثا - من الكتب الدينية ولاسيما الكتب المقدسة - التوراة والإنجيل والقرآن - وكذلك من الكتابات القديمة والأساطير

¹ - Ansley J , Coale , **The History of the Human Population** , In W. H. Freeman And Company , **The Human Population** , San Francisco , USA , 1974 , p , p , 15 - 25.

والخرافات والأوهام التي أنتجها البشر عبر الزمن وتوارثتها الأجيال شفها وكتابيا جيلا بعد جيل ، وكتابات المؤرخين والرحالة .

وأخيرا من مساهمات العلماء والمختصين في حقول معرفية عديدة كالأنثروبولوجيا وعلم الآثار والاثنولوجيا والجغرافيا البشرية والبيولوجيا وعلم التاريخ وغيرها من العلوم الحديثة والمعاصرة.

والسؤال المحيّر الذي مازال مثيرا للجدل وألّف من أجل البحث عن إجابة له ، مئات المؤلفات عبر الحقب التاريخية المختلفة ومازال البحث جاريا في عدد من الاختصاصات العلمية لمعرفة وتمحيص الاجابة الصحيحة لسؤال: ما أصل الانسان وما حقيقة قصة وجوده على وجه الأرض ؟.

1-1- قصة الخلق الواردة في الكتب السماوية :

وبالعودة الى الكتب المقدسة - التوراة والإنجيل والقرآن - فإنها تشير وبوضوح تام ، أن الانسان خلقه الله - عز وجل - بشكل مستقل وعلى غير مثال سابق ومن غير أصل ، متمثلا في خلق آدم - عليه السلام - وهو أبو البشرية الأول ومنه وإليه يرجع أصل البشر على اختلاف ألوانهم ولغاتهم وثقافتهم وأجناسهم ومواقعهم ، ذلك ما تصرّح به النصوص المنزلة في الكتب المقدسة ومنها ما جاء في الآيات الكثيرة في القرآن الكريم ، نذكر منها قوله تعالى : "ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين" . (المؤمنون : 12 ، 13) ، وقوله أيضا : "الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين ، ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين . . ." (سورة السجدة ، الآيتين : 7 ، 8) وقوله كذلك : "خلق الإنسان من صلصال كالفخار" . (سورة الرحمن ، الآية : 14) . وكذلك قوله : "واذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من صلصال من حمأ مسنون" . (سورة الحجر ، الآية : 28) . وأن هذا الانسان المخلوق من طين إنما هو آدم ، كما توضحه آيات الكتاب المبين منها قول الله - سبحانه - : " إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون" (سورة آل عمران ، الآية : 59) . ومن آدم انبثق كل بني البشر مصداقا لقوله تعالى : "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا" (سورة النساء ، الآية : 01) وكذلك قوله - عز وجل - : "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" (سورة الحجرات ، الآية : 13) . وقال تعالى : "هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها . . ." (سورة الأعراف ،

الآية : 189). وكذلك قوله : " ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون " (سورة الروم ، الآية : 20) .

النصوص والآيات القرآنية والأحاديث النبوية كثيرة تلك التي تتحدث عن قصة خلق آدم — عليه السلام — ثم زوجه حواء ليجعل منهما أساس نظام بقاءهما وتكاثرهما عن طريق التزاوج والتناسل والتكاثر ، حيث جعل نسله من ماء مهين ، وجعله من سلالة من طين ، عناصر تكوينه التراب والطين اللازب ، وأصطفاه الله — جل جلاله — وأضافه الى نفسه ونفخ فيه من روحه ، وكرّمه على كثير ممن خلق تفضيلاً .

ولم يوكل الله — سبحانه — الى البشر حفظ النوع وإنما ركب فيهم غريزة الجنس وجعل فيهم جوعة الجنس كجوعة الطعام لحفظ النوع البشري ، وجعل في الرجل شوقاً وحنيناً وانجذاباً الى المرأة ، وجعل في المرأة رغبة وميلاً وتطلعاً الى الرجل ، وغرز فيهم حب الأبناء وإنجابه وتحمّل المشاق في سبيل تنشئتهم وتربيتهم ورعايتهم . "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة . . ." (سورة النحل ، الآية : 72) .

ويؤكد العلماء والمؤرخون المسلمون ما جاء في القرآن الكريم حول قصة خلق الانسان ، وذهب بعضهم الى تفصيلات مستفيضة امتزج فيها المعقول باللامعقول من الأفكار والمعتقدات كما جاء في مؤلف "مروج الذهب ومعادن الجوهر" لصاحبه : "أبو الحسين بن علي المسعودي"¹ . وكذلك مؤلفات المؤرخين كل من محمد ابن اسحاق ومحمد بن جرير الطبري وإسماعيل بن كثير وعبد الرحمن بن خلدون وغيرهم .

¹ - أبو الحسين بن علي المسعودي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، ص ، 35 - 55 .

فابن خلدون يقول : " أن النسابين كلهم اتفقوا على أن الأب الأول للخلقة هو آدم - عليه السلام - كما وقع في التنزيل . . . وليس لدينا من أخبار آدم وذريته إلا ما وقع في المصحف الكريم . . . واتفقوا على أن الأرض عمرت بنسله أحقابا وأجيالا بعد أجيال الى عصر نوح - عليه السلام - " ¹ .

وقد نقل ابن خلدون تفاصيل كثيرة مصدرها - التوراة وكتب اليهود - وكتب سابقه من علماء المسلمين من أمثال ابن اسحاق والطبري والمسعودي وخلافهم في موضوع خلق آدم وذريته لينتهي الى القول : " اتفق النسابون ونقله المفسرين على أن ولد نوح الذين تفرعت الأمم منهم ثلاثة : سام وحام ويافت ، وقد وقع ذكرهم في التوراة وأن يافت أكبرهم وحام الأصغر وسام الأوسط " ² .

وقد ذكر الله - عزوجل - قصة نوح وما كان من قومه وما أنزل بمن كفر به من العذاب بالطوفان وكيف أنجاه وأصحاب السفينة ، ليصبح نوح هو أبو البشرية الثاني وأن الناس جميعهم من أبناء نوح الثلاثة : سام وحام ويافت ، فمنهم وعنهم تفرع الجنس البشري القائم اليوم مصداقا لقوله تعالى : " وجعلنا ذريته هم الباقين " (سورة الصافات الآية : 77) .

أما التاريخ الديني الذي يقول به أهل الكتاب من اليهود والنصارى فلا يزيد عن خمسة الى سبعة آلاف سنة من عمر البشرية ؟... . فاليهود يضبطون رزنامتهم الاسرائيلية اعتبارا من يوم 7 أكتوبر 3761 قبل الميلاد ، اليوم الذين يعتقدونه أن الله خلق فيه الكون ³ . أما المطران "أسشر" ووفق الحسابات التي أجراها انطلاقا مما ورد في التوراة والإنجيل ، توصل الى أن خلق آدم وحواء قد حصل في عام 4004 قبل الميلاد ، أي منذ حوالي ستة آلاف سنة من اليوم ⁴ .

والذي أراه وأميل إليه وأؤمن به أن أصل السكان الحاليين هو آدم والذي خلقه الله من تراب وعلى غير مثال سابق ومن غير أصل ، كما جاء ذلك في آي الكتاب المبين ، والذي يطلق عليه المختصين في علوم الأنثروبولوجيا "الانسان العاقل" .

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ، ص ، 5 - 34 .

² - نفس المرجع ، ص ، 13 .

³ - Jean-jacques tur, **Six milliards d'hommes, La « bombe P » est-elle désamorcée ?** Ellipses, Paris, 1999, p, 63 .

⁴ - مارستون بيتس ، الانفجار السكاني : دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها ، ترجمة : جلال رزق ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1966 ، ص ، 27 .

أما تاريخ وزمن خلق آدم وظهوره على وجه الأرض ، فمن الصعوبة تحديد ذلك التاريخ بدقة ، بسبب غياب الأدلة والحجج الدامغة لتبرير ما ذهب إليه علماء الأديان أو المؤرخين وحتى العلماء والمتخصصين المتأخرين والمعاصرين في شتى العلوم والتخصصات الحالية ذات الصلة .

وقد أورد ابن خلدون أقوال كثيرة ينكر بها رفع النسب الى آدم لتعذر ذلك ، منها : قول الإمام مالك بن أنس عندما سئل عن الرجل يرفع نسبه الى آدم ، فكَرِهَ ذلك وقال من أين يعلم ذلك ؟ فقيل له فالى إسماعيل فأنكر ذلك ، وقال من يخبره به ؟ وكره أيضا أن يرفع في أنساب الأنبياء مثل أن يقال : إبراهيم بن فلان بن فلان ، وقال من يخبره به وكان بعضهم إذا تلا قوله تعالى : **"والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله"** . قال : كذب التَّسَابُون واحتجوا أيضا بحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما بلغ نسبه الكريم الى عدنان قال من ههنا كذب التَّسَابُون وقوله : **"كلكم بنو آدم وآدم من تراب"** ¹ .

وعليه فان كل التواريخ التي أعطيت لبداية الخلق البشري ، والتي استفاد فيها الأولون وكتبوا فيها الكثير ، لا تسندها الحقائق والأدلة العلمية وتبقى عبارة عن فروض أو افتراضات في حاجة الى اثبات علمي وإسناد عقلي ، فكل ما قيل وكتب في الموضوع يعوزه السند والإثبات العلمي ولذا نكتفي بهذا الذي قلناه مما جاء عند الأولون فيما يخص تحديد تاريخ وجود الانسان على وجه الأرض .

1-2- قصة الجنس البشري في العلوم الحديثة :

الحديث عن قصة الجنس البشري في العلوم الحديثة ، حديث طويل ومعقد لا يتسع المقام له في هذه الدراسة ، فقد أنجز لأجله عدد هائل من الأبحاث والدراسات والموضوع مازال مثار نقاش وجدل بين المتخصصين الى الآن . لقد أثار السؤال : ما هو أصل الانسان ، وهل هناك تعدد في الأنواع ؟ ويلاحظ أن موضوع وحدة أصل الانسان واستقلاله عن بقية الكائنات أقرن منذ أكثر من 2000 سنة بفكرة الديانة عن أصل الانسان ، فالديانات السماوية الثلاث تتفق على أصل واحد للإنسان (آدم وحواء) ، وقد دعى هذا التأكيد الديني الكثيرين الى التردد في مخالفة هذا النص الديني الصريح مما جعل الناس متحيزين لفكرة الأصل الواحد للإنسان .

¹ - ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ، ص ، 6 ، 7 .

ولكننا نلاحظ فيما بعد ، وخاصة بعد التمرد على قيود الدين في أوروبا ، وعلى الأخص بعد الاستعمار الأوروبي لقارات العالم ، ظهر بعض الكتاب الذين شككوا في النظرية الدينية أو "نظرية الخلق" ، وقد ذهب كل منهم مذهبه ، مصدرهم الوحيد هو الهياكل العظمية ، بالإضافة الى قليل من المومياة معظمها راجع الى تاريخ حديث بالمقارنة بتاريخ الانسان الحفري القديم ، وفي هذا المجال يأمل الأنثروبولوجيون السوفييت العثور على انسان ما قبل التاريخ بلحمه وعظمه وشعره كاملا مدفونا في جليد سيبيريا ، ولكن الى أن نصل الى هذا الكشف فعلينا ان نفتنح بالمخلفات العظمية التي نجدها هنا وهناك في أجزاء مختلفة من العالم مطمورة في حفريات فيضية أو متحجرة¹ .

وعليه فإنني سأشير الى هذا الموضوع باقتضاب شديد وسأذكر أهم ما جاء في قصة جذور أصل البشر ، ولعل أهم ما يُذكر في هذا السياق ما جاء في مؤلف تشارلز داروين "أصل الأنواع" ، والذي أثار سيلا عارما من الدراسات والأبحاث المؤيدة والباحثة له عن أسانيد وأخرى منتقدة ومعارضة لما جاء عن داروين .

قبل داروين تحدث كثير من الفلاسفة عن أصل الانسان كل حسب هواه ، كما ظهرت عدة أساطير وخرافات عند جميع الشعوب عبر مختلف الأزمنة والأمكنة ليستأنس بها البشر ، تحاول شرح وفهم كنه الانسان ، الى أن ظهر كتاب "أصل الأنواع" سنة 1859 الذي غيّر المفاهيم والأفكار السابقة عن ما كان سائدا في الموضوع² .

وبالعودة الى كتاب "أصل الأنواع" وبعد تعمق صاحبه في البحث عن وجود علاقة بين مختلف الكائنات ترُدّها الى أصل مشترك واحد ، وشرح الآليات والكيفيات التي جعلت من الكائنات العضوية كافة تنشأ عن أصل واحد في تسلسل ينتج بعضها عن بعض ، يصل داروين في الفصل الخامس عشر والأخير الذي لخص فيه أهم ما جاء في نظريته بقوله: "ولذلك فلا بد لي أن أستنتج من المقارنة والتحليل بالمثل أنه من المحتمل أن تكون كل الكائنات العضوية التي عاشت فوق هذه الأرض قد انحدرت على شكل واحد أصلي بدائي نفخ الله فيه الحياة أول مرة ، ففي كل الكائنات العضوية — ربما عدا بعض الدنيا منها — فإن التكاثر الجنسي فيها متشابه وفيها جميعا كما هي الحال الآن في الخلية الجرثومية واحدة ، وعلى ذلك

¹ - محمد رياض ، الانسان : دراسة في النوع والحضارة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط2 ، 1974 ، ص ، ص ، 41 ، 42 .

² - محفوظ بنون ، في تقديمه لكتاب "أصل الأنواع" النسخة العربية ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1991 .

فإن كل الكائنات العضوية لها أصل مشترك¹. وبتتبنا قراءة الفصل الأخير من الكتاب يظهر جليا أن داروين يؤكد وفي عدة مرات على ما ذهب إليه في تقريره من أن أصل الكائنات واحد من مثل قوله : "وجب أن نقرر كذلك أن كل الكائنات العضوية التي عاشت على سطح الأرض قد تسلسلت من أصل بدائي واحد"².

لقد حاول داروين إثبات أن الكائنات العضوية ترجع الى أصل واحد ، ولكنه لم يقدم أدلة كافية للإقناع بأن الانسان والشمبانزي من أصل واحد ، وقد تسرع في تقرير ما ذهب إليه دون الانتظار ما ستسفر عنه العلوم لاحقا ، ذلك أن ما كشفته العلوم الحالية وخاصة في حقل البيولوجيا وعلم الهندسة الوراثية وما قد تكشفه لاحقا جعل من نظرية داروين محلها متحف التاريخ الطبيعي بلندن الى جانب تمثاله وليس محلها الجامعات ، ذلك أن تطور العلوم نسف معظم ما ذهب إليه داروين في نظريته حول أصل الأنواع ، وكغيرها من المعارف والأحداث العلمية التي غيّرت من وجه الحضارة وكان لها وقع الصدمة نتيجة معرفة حقائق لم تكن ندري عنها شيئا ، ولم تربط بين حدوثها وبين تغير الأحوال ، وعندما عرفنا بعضها استفزتنا ودفعتنا الى مراجعة أفكار وحقائق وأساليب حياة كانت بالنسبة إلينا - حتى وقت قريب - حقائق مسلما بها كان كثيرون منا يعتقدون أنها صحيحة مائة بالمائة ولا نقاش عليها ولا جدال .

ومن ذلك ما كشفت عنه الدراسات البيولوجية الحالية أن الانسان والفأر والشمبانزي والغوريلا والبقرة والخنزير والأرنب كلها تبدي تفاوتات واسعة في الشكل والتصميم النهائي للجسم إلا أن بدايات النمو الجنيني لكل هؤلاء الكائنات المختلفة واحدة ومتشابهة لدرجة مذهلة ويصعب تمييزها. والأكثر دهشة أن الاختلافات بين جينات كل من الفأر والإنسان تكاد تقترب بصورة خيالية ، أكثر من التشابه بين الانسان والشمبانزي أو الغوريلا ، ان الفروق بين الانسان وكل من الشمبانزي والغوريلا كبيرة وهائلة ، بينما الفروق بين الانسان والفأر في الجينات متقاربة ، وعندئذ هل يمكننا أن نصحح الافتراض بأن الانسان أصله فأر وليس قردا ؟³.

ويذهب العلماء الى أن التماثل في معظم الجينات بين الانسان وبين أي من الكائنات الأخرى ، لا يعني بالضرورة وجود أصل واحد مشترك يجمع الكل . كما أنه لا يصح أن يفسر تشابه أي من الكائنات وبعضهم بأنهم منحدرين من أصل واحد ، وكل ما في الأمر أن ما ما يجمعنا هو تلك البنية الأساسية لجميع الكائنات. وإنه من الممكن استخدام بعض الجينات لتتداخل بعض الصفات بين الكائنات ، ولو كان داروين يعلم مدى وكيفية

1 - تشارلز داروين ، أصل الأنواع ، ترجمة : اسماعيل مظهر ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1991 ، الجزء الثاني ، ص ، 472 .

2 - نفس المرجع ، ص ، 473 .

3 - أميمة خفاجي ، أصل الانسان وسقوط نظرية داروين ، مطبعة سجل العرب ، مصر ، 2003 ، ص ، 144 .

التحكم الجيني في الكائنات الحية لصَحِّح مفهومه عن أصل الكائنات الحية وعدّل فلسفته ومفهومه عن أصل الانسان والأنواع وشجرة التطور¹ .

كذلك قدّم الطبيب الجراح البريطاني "سير روي كالن" مناقشات هامة في مراجعة وتقييم نظرية داروين جاء فيها : " أن هناك اختلاف في مجموعة العوامل الوراثية الـ DNA بين الانسان والشمبانزي ، ومن ثم فنحن نعتبر أنفسنا كائنات من نظام مختلف فما تبرير ذلك ؟ أعتقد - من منظور تقسيم بيولوجي خاص - أننا جنس متميز عن الشمبانزي ، لأن السلالة المخصصة لا يمكن أن تكون نتيجة تزاوج بين البشر والشمبانزي"² .

وبعد أن قدم كالن أدلة وبراهين مما توصل إليها الباحثون في علوم البيولوجيا والطب والوراثة والأثروبولوجية وغيرها قال : "وعندما جمع داروين ما أورده من براهين نظريته عن التطور ، لم تكن الجينات وحامض النيوكليك قد عُرفت بعد ، وهناك ملاحظات أساسية في فهم الوراثة لم تكن متاحة لداروين ، لذا فقد أقام نظريته على أساس الملاحظة الدقيقة والاستنتاج فحسب"³ .

إن الانتقادات التي نالت أفكار داروين ومن نحى نحوها كثيرة ومن تخصصات عديدة نكّف عن ذكرها كلها هنا لضيق المقام ، والذي نؤكد أنه هو أن ما يسمى بنظرية داروين ، أنها لم تكن لتتال الشهرة والصيت الذائع لولا تزامنها بعصر النهضة في أوروبا ، والذي سادته حركة إلحادية معادية للدين - أي دين - حيث اعتنقها وناصرها كل من لا يؤمن بالله ، وحتى داروين تخلّى عن دينه - المسيحية - ليستطيع أن يقبل أية فكرة مضادة للفكر الديني الذي نشأ فيه وهذا ما جاء في بعض أقواله ومنها : "أنني قد روّضت نفسي على أن أكون حر الرأي ، بعيدا عن كل المؤثرات التقليدية ، حتى لا أجد صعوبة ما في رفض أية نظرية من النظريات مهما كانت شدة اقتناعي بصحتها إذا انكشف لي من الحقائق ما يناقضها"⁴ . والأمر ذاته

¹ - نفس المرجع ، ص ، 146 .

² - سير روي كالن ، عالم يفيض بسكانه : عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها ، ترجمة : ليلي الجبالي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 ، ص ، 78 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 79 .

⁴ - نفس المرجع ، ص ، 156 .

شهدت به زوجته بعد وفاته بقولها : "لا شك لدي أن داروين قد كفر بالله ولكن الله غفور وهو سيصفح عنه" ¹

وكخلاصة لما انتهى إليه المختصون في مجال الأنثروبولوجيا حول ظهور الانسان ، يقول هؤلاء أن الانسان العاقل ظهر خلال العصر الحجري الوسيط وهو الجنس البشري الذي ننتمي إليه ويقدر عمر هذا الانسان بحوالي 35 ألف سنة . بينما التغير الهائل في حياة الانسان العاقل حدث مع بداية العصر الحجري الحديث منذ حوالي 6000 سنة ق.م حيث حدث تغير كبير في المناخ إذ أخذ الجليد ينحسر في بداية هذا العصر مما ترتبت عليه الدفء والجفاف ، فالدفء من العوامل الجغرافية الأساسية التي لعبت دورا جوهريا في انتشار جماعات الانسان العاقل الى العروض الشمالية . أما الجفاف فقد أدى الى وجود نتائج بعيدة المدى في حياة الجنس البشري الحالي ، فمع انتشار الرطوبة كانت تنتشر الأنواع النباتية التي كانت تمد الانسان بسد حاجاته ، فلما حل الجفاف كان لا بد أن تنحصر السكنى على شواطئ الأنهار والوديان حيث يتوفر الغذاء فأستقر الانسان حولها ولم تعد له حاجة للتجول والترحال ² .

وكما هو واضح فإن هؤلاء الانثروبولوجيون لا يحسمون في المسألة بشكل قاطع ، فيقولون "الانسان العاقل" ولا يحسمون أمرهم فيمن هو هذا الانسان العاقل ؟ وكيف جاء ، يعني ما أصله ؟ وهل هو آدم أم من يكون ؟ . أما التاريخ الذي ظهر فيه الانسان العاقل يبقى تاريخ تقديري ليس إلا .

ويمكنني في هذا السياق التأكيد على أن مسار العلوم هو مسار غير مكتمل ، وأن تاريخ العلوم يثبت بلا ريب أن ما كان يُعتقد بأنها حقائق علمية تلك التي توصلت لها مختلف العلوم - وحتى العلوم المسماة بالدقيقة - في الماضي قد عُدلت بعضها وألغيت بعضها الآخر ، وخاصة في حقول معرفية للعلوم الانسانية والاجتماعية أين الفكر العلمي تكتنفه الظنون ، أو تلك العلوم التي تستقي معلوماتها ومواد عملها من الماضي ، كالأنتروبولوجيا الطبيعية وعلم الآثار والتاريخ وغيرها .

وعليه فلا يمكننا التصديق بما انتهت إليه العلوم الحالية من أفكار بشأن أصل الانسان ، والتي هي أفكار تخمينية ظنية تقوم على الأوهام أكثر منها على الحقائق العلمية التي لا يتطرق إليها الشك ، وهكذا فإنه لا يسعنا إلا التصديق بما ورد في النظرية الدينية عن أصل البشر الحاليين وهو ما تضمنته الكتب المقدسة للأديان السماوية

¹ - نفس المرجع ، ص ، 158 .

² - إبراهيم زرقانة ، الانثروبولوجيا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 ، ص ، 110 .

الثلاث ، والتي يعتنقها أزيد من نصف سكان المعمورة حاليا ، وهي أن البشر من آدم ، وآدم خلقه الله من تراب ونفخ فيه من روحه ، مصداقا لقوله - تعالى - : " إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون " (سورة آل عمران ، الآية : 59) . ثم خلق منه زوجه حواء ليتناسلا ويتكاثرا وينشق منهما البشر الحاليين لقول الله - عز وجل - " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا " (سورة الحجرات ، الآية : 13) . وكلما كثر عدد البشر انتشروا عبر الزمن الى كل بقاع المعمورة كما هو الحال اليوم : " ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون " (سورة الروم ، الآية : 20).

إذا فالبشر الحاليين كلهم لآدم ، ولكن كيف تكاثر البشر ليصل عددهم الى ما هو عليه اليوم ؟ وكيف تطورت حالتهم عبر الزمن ؟ وكيف يتوزعون على قارات العالم ؟ وما هي المناطق الأكثر جذبا لإقامة السكان ؟ وما هي الآفاق المستقبلية للتطورات التي ستطرأ على السكان من حيث الحجم والتوزيع والبنية ؟ .

2 - مراحل نمو سكان العالم وتطورهم عبر الزمن :

لقد ألمعت فيما سبق الى قضايا شائكة جدا تتعلق بالجنس البشري ، من حيث زمن ظهور أول إنسان على وجه هذه البسيطة ، وما أصله وأين حُلِق وكيف حُلِق ؟ وكيف تطورت أحوال البشر في التكاثر لتصل الى ما وصلت إليه اليوم ؟ وكيف حدثت التغيرات في المركبات الديموغرافية ، من نواحي الولادات (الخصوبة) والوفيات والهجرة ؟ وما هي الأساليب والآليات التي استخدمها البشر في تنقلاتهم لاستعمار بقاع الأرض وقارات العالم جميعها ؟ وما هي التقديرات التي اجتهد المختصون وكشفوا عنها بإزاء حجم السكان في القديم ؟ وما صحة ذلك ؟ وما هي التقنيات والأدوات المستعملة في هذه التقديرات ؟ وغيرها من التساؤلات المحيرة والمشككة في كثير من المعلومات والمعارف اللصيقة بالجنس البشري في الماضي .

لقد تشددت في التنبيه فيما سلف الى قضية أخذ الحيطة والحذر من الاحصائيات والمعطيات التي قدمها المؤرخون وعلماء الآثار والمتخصصون في الديموغرافيا التاريخية ، والجغرافية البشرية وغيرهم . وذلك لصعوبة القيام بتقديرات صحيحة لأعداد سكان الأرض ، وتزداد هذه الصعوبة كلما رجعنا القهقري الى الأزمنة الغابرة ، لغياب المصادر والمنابع الموثوق بها التي يمكنها أن تدلنا على ذلك ، وكما هو معروف لدى العارفين فإن تاريخ البشرية المكتوب يعدّ جزءاً بسيطا جدا ، يرجع الى تاريخ ظهور الكتابة وما شابها من نقائص ومثالب لا تخفى عن أهل العلم والمعرفة . ومن البديهي القول أنّ توغلنا في الماضي كما هو توغلنا في المستقبل يزيد من شكوكنا حول التقديرات المقدّمة لحجوم السكان .

2-1- سكان العالم في القديم :

والذي لا مفر منه أننا نجد أنفسنا مضطرين ونحن بصدد البحث عن السكان ونموهم وتطورهم ، اللجوء الى استخدام تلك المعطيات المتوفرة والواردة إلينا من مختلف المصادر القديمة والحديثة والمعاصرة ، والذي لا شك فيه أن تاريخ السكان والشعوب قد فتن مخيلات عدد كبير من العلماء ورجال البحث وقد استعملوا طرقا وأساليب بارعة جدا في محاولتهم التوصل الى تقديرات محتملة لعدد السكان الذين كانوا يقطنون مختلف أنحاء العالم في العصور الغابرة ، ومما لا يحتاج الى بيان أن نمو السكان الفائق الذي عرفته معظم بلاد العالم ، ليس إلا ظاهرة حديثة¹ .

ومهما يكن من أمر ، وبالرجوع الى ما جاء في متون كتب المتخصصين في السكان ، فإننا نقف على حقيقة لا مفر منها ، تلك التي تشير الى التضارب والتناقض في التقديرات التي أُعطيت للسكان في مختلف العهود الماضية ، سواء من حيث الأعداد أو من حيث التواريخ التي انطلقت منها ، ففي هذا السياق نجد الباحث الأمريكي "Ansley Coale" في دراسته المعنونة : "The History of the Human Population" ، يرجع في تقديراته لسكان العالم الى حوالي مليون سنة قبل الميلاد ، حيث يرى أن وجود "آدم وحواء" يعود الى هذا التاريخ تقريبا ، وانطلاقا من هذه اللحظة التاريخية المتميزة بدأ التكاثر البشري ، وخلال 990.000 سنة (أي حوالي 99 % من تاريخ البشرية) كان معدل الزيادة السنوية للسكان في حدود 15 نسمة لكل مليون نسمة ، ليصل العدد الى حوالي 08 مليون نسمة بحلول سنة 8000 ق ، م . ويعزى البطء الشديد للنمو السكاني خلال هذه الفترة الى نمط الحياة البدائية والتي تعتمد على إلتقاط وقطف الثمار وخضوع الانسان الشديد للطبيعة ، ليقفز العدد فيما بعد الى 300 مليون نسمة مع ميلاد المسيح . عليه السلام . (وهو العدد المتوسط لمختلف التقديرات المتراوحة ما بين 200 مليون الى 400 مليون نسمة) ، هذه الزيادة تمثل متوسط معدل سنوي يساوي 360 لكل مليون نسمة ، بمعنى أنها تمثل

¹ - مارستون بيتس ، مرجع سابق ، ص ، 34 .

0.36 لكل 1000 نسمة¹ . وهنا بدأ الانسان يتحرر شيئاً فشيئاً عن الطبيعة وبدأ يكتشف بعض الأدوات التي تساعد في حياته ، واستطاع الإنسان أن يكتشف النار ويستخدم الحجارة والخشب وأن يستأنس الحيوانات ويكتشف الدورة الزراعية وغيرها من التطورات الحاصلة أثناء هذه الفترة .

ومن ميلاد المسيح الى غاية 1750 شهدت الزيادة السكانية حوالي 500 مليون نسمة ليصل حجم السكان الكلي الى 800 مليون نسمة في المتوسط ، أي بمتوسط معدل زيادة سنوي يصل الى 0,56 في الألف خلال هذه الفترة ، بينما شهد المعدل السنوي لنمو سكان العالم في الفترة ما بين 1750 الى 1800 ما قيمته 4.4 في الألف ليصل بذلك حجم السكان الى حوالي مليار نسمة . وبعد نصف قرن من ذلك ، أي في سنة 1850 بلغ عدد سكان العالم 1.3 مليار نسمة بزيادة صافية قدرها حوالي 300 مليون نسمة وبمتوسط معدل سنوي يساوي 5.2 في الألف ، وبحلول القرن العشرين وفي سنة 1900 قفز عدد سكان العالم الى 1.7 مليار نسمة ، بمتوسط معدل سنوي يصل الى 5.4 في الألف².

من جهته الفرنسي "Jean-Jacques Tur" صاحب مؤلف "Six milliards d'hommes : La «bombe p» est-elle désamorcée" يذهب أبعد من سابقه "أنسلي كول" فهو يرى أن عدد البشر الذين عاشوا على كوكب الأرض يقدر بحوالي 85 مليار نسمة منذ ما يقرب من ثلاثة الى أربعة ملايين سنة ، منهم حوالي 15 مليار نسمة عاشوا على أرض فرنسا وحدها ، أي واحد من ستة !! وقدر عدد سكان العالم بحوالي 125000 نسمة قبل مليون سنة من اليوم ، ليصل العدد الى ما يربو عن مليون نسمة قبل 300 ألف سنة ، ليرتفع هذا الرقم بشكل محسوس عند بداية العصر الحجري الأعلى عند العام 35 ألف قبل اليوم ، بسبب تمكن الانسان من استخدام تقنيات صقل الحجارة ، يستمر تزايد السكان بعد ذلك بانتظام ليصل الى ما بين 3 الى 5 مليون نسمة خلال العصر الحجري الوسيط ، حيث استطاع الانسان أن يستأنس الحيوانات ولا سيما الحصان . ثم ظهرت الحضارات الانسانية الأولى المستقرة التي استطاعت أن تكتشف تقنيات البستنة والري والحرف الخزفية . وهكذا حتى وصل البشر الى العصر الحجري الحديث الذي يغطي الفترة الممتدة ما بين (9000 الى 4000 سنة قبل الميلاد) أين تمكن الانسان من إحداث ثورة في الزراعة وخلال هذه المرحلة وصل عدد سكان العالم الى ما يقرب 40 مليون نسمة ، وقد تركزت الحضارات القديمة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وقد قطعت أشواطاً هامة

¹ - Ansley J , Coale , Op cit , p , 17 .

² -Ibid , p , 17 .

نحو التطور ليصل حجم السكان العالمي الى ما يربو عن 150 مليون نسمة قبل 400 سنة من الميلاد ، ثم قفز العدد الوسطي للسكان الى حوالي 250 مليون نسمة عند ميلاد المسيح¹.

وقبل المضي في عرض التقديرات المنجزة لسكان العالم من طرف مختصين آخرين ، وددت أن أتوقف قليلا عند كلام الباحث الأمريكي "أنسلي كول" والفرنسي "جون جاك تور" وكلاهما يبدو أنهما مؤمنين بنظرية التطور التي تُرجع زمن ظهور الانسان الى حوالي مليون سنة أو أكثر ، كما أن "كول" يؤمن بأن السكان الحاليين ينحدرون من "آدم وحواء" كما ذكر ذلك في دراسته.

غير أنني وكما سبق وأن أشرت الى استبعاد ذلك التقدير الزمني ، وفي غياب الأدلة العلمية والموضوعية ، فلا يمكننا تصديق كل ما ذهب إليه "كول" ولا ما ذهب إليه "تور" وهو أدهى وأغرب ، خاصة في ذكرهما لتقديرات للسكان لمدة زمنية غائرة جدا لا نملك أية شواهد بإمكانها أن تساعدنا في إعطاء تقديرات عددية أثناءها ، كما هو الحال خلال العصر الحجري الحديث الذي يبدأ من حوالي عشرة آلاف سنة من اليوم ، أين تبدأ الأدلة والشواهد تظهر شيئا فشيئا .

وقد يواجهنا أحدهم بقوله : فإذا رفضت هذه المعطيات لغياب الأدلة ، فما هي أدلتك المعاكسة ، وأجيب بحكاية طريفة ، وهي أن جحا سُئل عن عدد النجوم فأجاب بأنها خمسة مليون نجمة ، فسُئل من أين عرفت ذلك وكيف قمت بعديها ؟ قال : إن لم تصدقوني فليذهب أحدكم ويعدها بنفسه . وهكذا هي حال كثير من النظريات والمعطيات المتعلقة بالماضي السحيق حيث تغيب الأدلة ويُفتح الباب الى التخمينات والتخيلات والأوهام وإذا تم انتقاد هذه النظريات أو المعطيات ، فسُنواجه بحكاية جحا .

وبانتقالنا الى أحد الباحثين البارزين من الروس الذي قام بانجاز دراسة حول التقديرات السكانية في الماضي ليصل بها الى استشراف عددهم عند مشارف القرن الواحد والعشرين ، وأعني به الباحث "سولومون بروك" Solomon Brouk ، ففي مقال له الموسوم : "سكان العالم عند مشارف القرن الواحد والعشرين" قدم عرضا جيدا لتطور النمو السكاني عبر التاريخ² .

¹ - Jean-jacques tur, Opcit , p , p , 16 , 17 .

² - سولومون بروك ، "سكان العالم عند مشارف القرن الواحد والعشرين" ، ترجمة : محمد الدنيا ، الثقافة العالمية ، سبتمبر 1988 ، عدد 42 ، الكويت ، ص ، ص ، 26 . 42 .

وجاء فيه أن النمو السكاني العالمي تميز بالبطء الشديد على مدى آلاف السنين الغابرة ، وذلك بسبب التطور الضعيف للقوى المنتجة وخضوع الإنسان المفرط للطبيعة في بدايات التاريخ ، وخلال العصور القديمة والعصر الوسيط كانت نسبة الولادات تقترب في كل مكان تقريبا من الذروة ، إلا أن تدني متوسط العمر بين النساء وارتفاع معدل الوفيات بسبب ظروف الحياة غير الصحية والجوائح المدمرة وسوء التغذية المزمن والحروب ، أدت الى انخفاض بَيّن جدا في مؤشرات النمو السكاني الطبيعي ، ولم تشهد هذه المؤشرات نهوضها إلا بدءاً من القرن السادس عشر مع تطور الرأسمالية في العديد من دول أوروبا ، بعد ذلك تسارعت وتائر النمو السكاني منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر عقب ظهور الثورة الصناعية في هذه الدول .

ومع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان متوسط الزيادة السكانية السنوي قد بلغ معدل 0.6 % أي أنه فاق خطر نظائره نسبة ثلاث مرات في كل من القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وتعزى هذه الظاهرة الى انخفاض معدل الوفيات وبخاصة بين الأطفال والى استقرار معدل المواليد في البلدان الصناعية .

في بداية القرن العشرين كان عدد سكان العالم يقارب 1630 مليون نسمة ، وهكذا فإنه خلال 19 قرناً (ووفقاً لمعطيات الخبراء كان عدد سكان كوكب الأرض يتراوح ما بين 150 و250 مليون نسمة ، أي أن العدد الوسطي المقبول في حدود 170 مليون نسمة) ، ازدادت البشرية بمعدل 9.6 مرات ، و2.5 مرة خلال خمسة عشر قرناً و 3.8 مرة خلال القرون الأربعة الأخيرة .

وقريبا من هذا نجد أن الخبيرين في السكان "كارل هوب" و "مارثا فارنسورث ريتش" في مقالهما المعنون "السكان بالأرقام : الاتجاهات في نمو وبنية السكان" . قد أشارا الى أن الأسباب العديدة للموت المبكر التي كان يعاني منها البشر ويصارعون ضدها خلال مئات الألوف من السنين (?!؟) أعاققت نمو السكان في القديم ، ولم يستطع البشر أن يتجمعوا ليصل حجمهم الى مليار نسمة إلا بحلول القرن التاسع عشر أي في سنة 1800 ، وبعد ذلك كانت الزيادة في عدد السكان بطيئة نسبيا وفي حدود 0.5 %

سنويا ، ولكنها استجمعت قوتها الدافعة خلال القرن التاسع عشر ، ومع بزوغ عام 1930 حتى كان عدد سكان العالم قد تضاعف الى المليار الثاني ¹ .

ومهما يكن من أمر فإن الشيء الذي لا يمكن نكرانه ، أن الزيادة السكانية وكلما اتجهنا نحو الماضي تميزت بالبطء ، وذلك نظرا للظروف السيئة والمتردية التي كان يعيش ضمنها البشر ، ويبدو من خلال المعطيات التاريخية لتطور الساكنة في الفترة القديمة كان ذا طابع دوري ، إذ أن معدل نمو السكان مرّ بدورات ارتفاع وانخفاض على مستوى العالم كله ، وقد تضمنت هذه الدورات تغيرات متتالية مست المركبات السكانية الرئيسية وهي الخصوبة والوفيات والهجرة ، وتعزى هذه التغيرات الى ما مرت به الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وفي وقت لاحق السياسية من تقلبات هائلة كان لها الأثر الايجابي في نمو السكان خلال سنوات الرغد والاستقرار وغياب الأوبئة والمجاعات والحروب ، وكان لها الأثر السلبي وتراجع معدلات النمو السكاني خلال سنوات الشدة والمجاعات والحروب والأوبئة والاضطرابات الاجتماعية وحتى السياسية .

وهكذا تأكل السنون العجاف ما زاد من السكان في السنون السمان ، وتكون النتيجة النهائية عدم تراكم الزيادة وهذا هو السبب في بقاء خط السكان في الفترة القديمة على نفس المستوى تقريبا ².

2-2- تفسير ابن خلدون لأنماط النمو السكاني في القديم :

وبالعودة الى مقدمة ابن خلدون نستطيع استنباط تفسيرات للدورات السكانية التي ميّزت التغيرات السكانية قبل العصر الحديث . وخاصة خلال آلاف السنين التي سبقت عصره أين أصبحت الدولة قائمة حقيقة ، فهو يرى أن هناك نمطا عاما ومتكررا تمر به كل دولة أو إمارة أو مملكة أو امبراطورية ، وأن للدول أعمار تمر بها تبدأ بطور النشأة والتأسيس حيث تكون القيادة ملتزمة بأهدافها متمسكة بمبادئها عازفة عن مغريات السلطة ، حيث يقول: "... فيكون صاحب الدولة في هذا الطور أسوة قومه في إكتساب المجد

¹ - كارل هوب ومارثا فارنسورث ريتش ، "السكان بالأرقام : الاتجاهات في نمو وبنية السكان " في : لوري آن مازور ، ما وراء الأرقام : قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة ، ترجمة : سيد رمضان هدارة و نادية حافظ خيري ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1994 ، ص ، 52 .

² - عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك ، 1988 ، ص ، 97 .

وجباية المال والمرافقة عن الحوزة والحماية ، لا ينفرد دونهم بشيء ، لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب وهي لم تنزل بعد بحالها"¹.

وهكذا تقوى الدولة شيئا فشيئا ، ويصحب ذلك تطورات وتحسينات في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تكفل التنظيم والأمن وتوفير فرص العمل والتخصص وتطور الحرف وتحسين الزراعة وزيادة الإنتاج وإرتفاع الدخل ، وانتشار قيم النظافة ، وتحسين الوضع الغذائي والصحي للأفراد وكل ذلك يؤدي إلى التحضر والإزدهار . ثم تنتقل الدولة الى طور القوة حيث تصبح الحياة سهلة ويميل الحكام الى المتعة واستغلال السلطة ويتعدون تدريجيا عن الحياة الخشنة ويقل التمسك بالمبادئ الدينية والأخلاقية .

وبعد مدة يظهر الفساد السياسي والانحلال الخلقي والاجتماعي فتبذر بذلك بذور الانهيار السياسي والحربي ، وخلال أجيال معدودة تبدأ الدولة في الوهن وتضعف العصبية الأولى ، ويبدأ التطاحن على السلطة وتكثر الخلافات ، وبهذا يتدهور الاقتصاد وتفسد المحاصيل ويقل الغذاء وتنتشر الأوبئة والحروب وتنتهي الدولة في الأخير الى الانهيار والزوال . ثم بعد عهد قد يطول وقد يقصر تأتي على أنقاضها دولة أخرى ، أو قيادة جديدة من الداخل أو الخارج ، لتمر هي كذلك بنفس الظروف والأطوار بشكل أو بآخر وهكذا دواليك .

إن هذا التسلسل المنطقي لقيام الدول وانهيارها كما يقدمه ابن خلدون ، نجده يتعرض للحديث عن الظواهر السكانية التي تميز كل طور من أطوار قيام الدولة منذ نشأتها إلى زوالها.

أ - طور النشأة و البداوة:

ففي طور النشأة يُسيطر الاستقرار ويفتح عهد جديد يبشر بالرخاء والتقدم ، فيقبل الشباب على الزواج في سن مبكرة ، وينشط الميل الطبيعي إلى كثرة العيال. فيزيد بذلك عدد المواليد ، أي أول ما يتأثر في الظواهر السكانية ظاهرة الخصوبة ، حيث أنه لوحظ عبر التاريخ وإلى يومنا هذا أن العهد الذي يلي عهد الحروب والتوترات و الأزمات ، يتسم بظاهرة " تعويض الناتج عن الحرب " فتنشط الخصوبة وتصل إلى مداها.

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ، 310 .

هذه الظاهرة السكانية القديمة-الحديثة تكلم عنها ابن خلدون ولاحظها من خلال دراسته لظهور الدول وزوالها وفي هذا السياق يقول : " إعلم أنه قد تقرر لك فيما سلف أن الدولة في أول أمرها لا بد لها من الرفق في ملكتها والإعتدال في إيالتها ، إما من الدين إن كانت الدعوة دينية أو من المكارمة والمحاسنة التي تقتضيها البداوة الطبيعية للدول ، وإذا كانت الملكة رفيقة محسنة إنبسطت آمال الرعايا ، وانتشطوا للعمرة وأسبابه فتوفر ، ويكثر التناسل ، و إذا كان ذلك كله بالتدريج فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل ، وفي إنقضاء الجيلين تشرف الدولة على نهاية عمرها الطبيعي " ¹.

ب - طور الحضارة والإزدهار:

ثم يأتي عهد الرخاء و التطور والازدهار في مختلف أوجه المعاش ، فلاحا وصناعة وتجارة ، حيث يعم الرفاه ويزيد الدخل ، وتحسن ظروف العيش من غذاء ومسكن وتنتشر قيم النظافة ويتقدم الطب والمداواة فتختفي الأمراض والأوبئة الفتاكة فتقل بذلك الوفيات وتنخفض مستوياتها مما يسمح بزيادة عدد السكان بانخفاض معدل الوفيات ، حيث جاء قوله في هذا الصدد : " فَطَوَّرَ الدولة من أولها بداوة ، ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال ، والحضارة إنما هي تفنن في الترف وأحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله ، فلكل واحد منها صنائع في استجداته والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضا " ² . ونجد أن ابن خلدون أسهب في مواضع عدة في وصف مناحي الحياة حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة ، فتصبح الدولة مركزا جاذبا للسكان الراغبين في عيش حياة أفضل لما تتمتع به من فرص العمل والحياة الرغيدة وبذلك يصل نمو السكان إلى ذروته في طور الرخاء والإزدهار بمستوى الخصوبة العالية والوفيات المنخفضة والهجرة الخارجية الناشطة . وفي ذلك يقول : " والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف كثر التناسل والولد والعمومية ، فكثرت العصابة واستكثروا أيضا من الموالى والصنائع ، وربيته أجيالهم في جو ذلك النعيم والرفه ، فازدادوا بهم عددا إلى عددهم وقوة إلى قوتهم بسبب كثرة العدد " ³ .

وفي فترة لاحقة يبدأ الضعف والوهن ينخر الدولة فيصيبها الهرم والشيخوخة بسبب الفساد السياسي الذي يتعدى بعد ذلك إلى كل مناحي الحياة ، ويبدأ الصراع على السلطة إما من الداخل أو من الخارج من طرف العصابات المترتبة بالدولة للانقضاء عليها وبداية دورة جديدة.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 538 .

² - نفس المرجع ، ص ، 305 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 309 .

ج - طور الإنهيار و الإضمحلال:

في هذه المرحلة الأخيرة من عمر الدولة تنتشر الأمراض والأوبئة (الطواعين) ويكثر الهرج والقتل فترتفع الوفيات ويرجئ الشباب زواجهم إلى سن متأخرة ويعزف المتزوجين عن العيال الكثير ويغادر الطامحون في حياة أفضل البلاد نحو بلاد أخرى أحسن حالا ، وبهذا يصل النمو السكاني إلى أدنى مستوياته بفعل الخصوبة المتدنية والوفيات المرتفعة والهجرة الكثيرة نحو دول الجوار وفي هذا المجال نقتطف بعض ما قاله ابن خلدون : " ولا تقولن إنه قد مر لك أن أواخر الدولة يكون فيها الإجحاف بالرعايا وسوء الملكة فذلك صحيح ولا يعارض ما قلناه ، لأن الإجحاف وإن حدث حينئذ ، وقلّت الجبايات فإنما يظهر أثره في تناقص العمران بعد حين ، من أجل التدرّج في الأمور الطبيعية ، ثم إن المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول والسبب فيه: أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر ، بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال و الجبايات ، أو الفتن الواقعة في إنتقاض الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة ، فيقل احتكار الزرع غالبا (...). فشمل الناس الجوع . وأما كثرة الموتان فلها أسباب من كثرة المجاعات كما ذكرناه ، أو كثرة الفتن لإختلال الدولة فيكثر الهرج والقتل ، أو وقوع الوباء" ¹.

ومما سبق يتجلى لنا بوضوح أن ابن خلدون تحدث عن الظواهر السكانية جميعها من خصوبة وزواج ووفاة وهجرة ، هذه الظواهر التي تشكّل رحي التغيرات السكانية في كل عصر ، أما ما يمكن استنتاجه من حديث ابن خلدون عن الظاهرة السكانية ، فإن القانون الذي يحكم السكان في عصور ما قبل النهضة في أوروبا ، هو قانون الصعود والهبوط الدوري أي أن هناك دورة سكانية ذات مرحلتين تمر بها كل دولة حسب الأوضاع التي تعيشها.

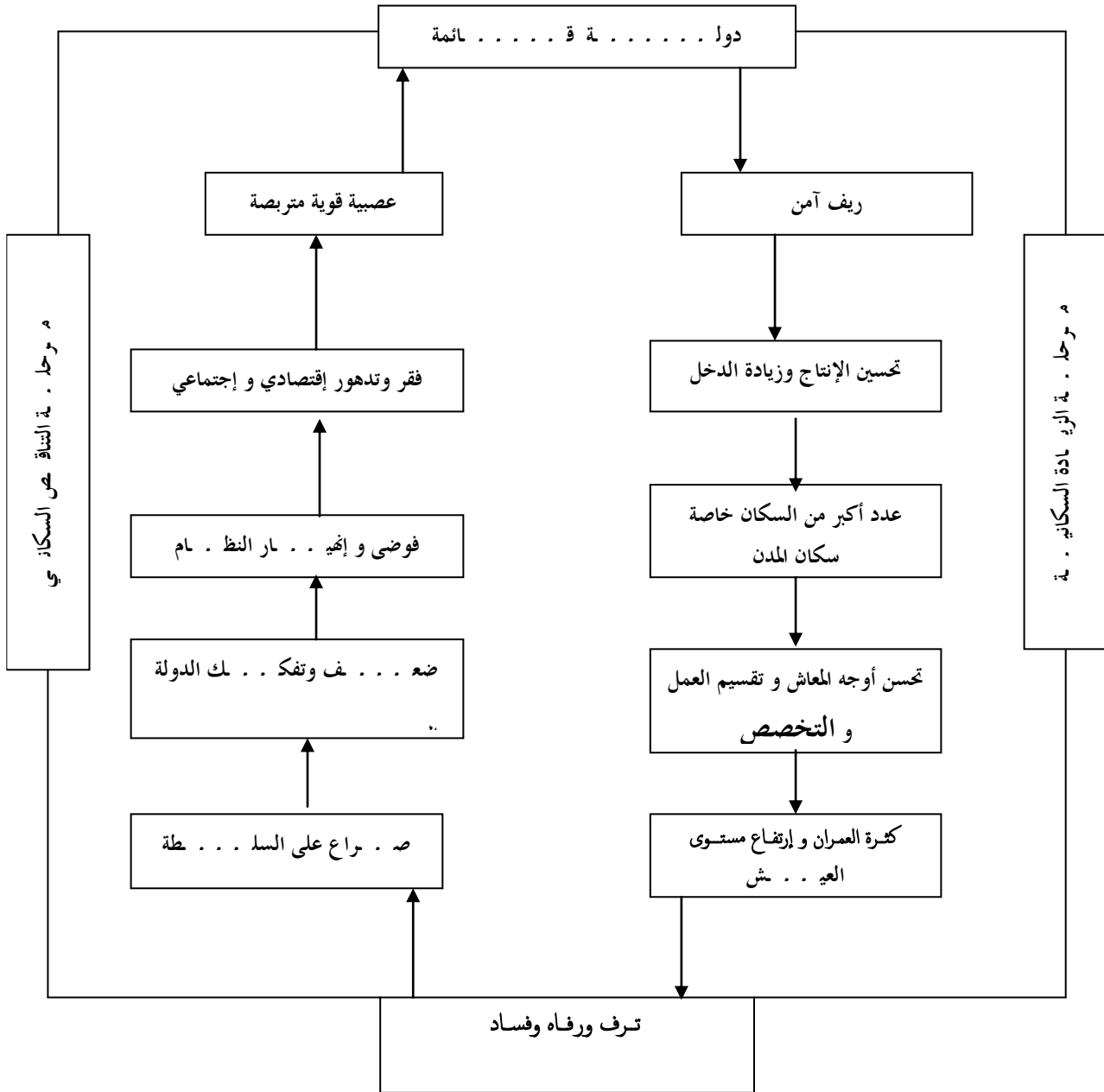
فالمرحلة الأولى منذ التأسيس والنشأة إلى غاية الذروة حين يتحقق العمران الكثير والحضارة ، فتميّزها الزيادة السكانية بدعم من ارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفيات وكثرة المهاجرين الوافدين من الخارج نحو الداخل ، أما المرحلة الثانية فيميزها تراجع الخصوبة بسبب عزوف الشباب عن الزواج المبكر وامتناع العوائل عن الانجاب الكثير وارتفاع الوفيات بسبب الأمراض والأوبئة والمجاعات والصراعات والحروب والأزمات المختلفة التي تصيب الدول في أواخر عمرها وهذا هو الأهم في تراجع نمو السكان ، إلى جانب الهجرة العكسية المغادرة نحو الدول المحاذية هربا من جحيم الحياة أو طمعا في حياة أفضل.

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 538 ، 539 .

إن قانون السكان الذي كشف عنه ابن خلدون يمكن تسميته بقانون " الصعود والهبوط الدوراني " يمكننا من تفسير الظاهرة السكانية التي حكمت التغيرات الديموغرافية في كل بقاع العالم منذ خلق آدم – عليه السلام – إلى غاية منتصف القرن السابع عشر حين أدت حركة التنمية والتحديث والتقدم الصناعي والحضاري بأوروبا إلى تحولات وتغيرات غير مسبقة في تاريخ التطور السكاني نتج عنها لاحقا زيادة سكانية هائلة أو ما عُرفت بظاهرة الانفجار الديموغرافي .

ولإيضاح نظرية ابن خلدون في السكان يمكن تمثيلها بالشكل التالي :

نموذج توضيحي لنظرية ابن خلدون في التغير السكاني



أما من حيث الأمثلة التاريخية للدورات السكانية القديمة التي تثبت ما ذهب إليه ابن خلدون ، فإنه وعلى الرغم من قلة البيانات المتوفرة عن السكان قديما ، إلا أن بعض المعطيات التي توفرها الديموغرافية التاريخية عن الصين عبر عشرين قرنا ، وكذلك بعض المعطيات عن سكان مصر ، تظهر دورات الصعود والهبوط التي ميزت مسار السكان في الفترة القديمة .

2-3- نمو السكان خلال المراحل التاريخية الكبرى للتطور البشري :

وللتقرب مما حدث للتطور السكاني خلال تاريخه الطويل والذي نعرف عنه القليل ونجهل عنه الكثير ، فإنني سأتطرق لأهم المراحل التاريخية التي اجتازتها البشرية وهي تتطور عبر دروب الزمن الى أن وصلت الى ما وصلت إليه اليوم ، وهذه المراحل التي ذكرها المختصين نوجزها فيما يلي :

المرحلة الأولى - الجمع والالتقاط والقطف : وخلال هذه الفترة التي نجهل تاريخ بدايتها ونهايتها بالضبط ، بدأ الانسان حياته فيها بأسلوب ونمط يعتمد على جمع طعامه والتقاطه من الطبيعة وكان يعيش على ما تجود به البيئة الطبيعية التي يقطنها ، متخذا أسلوب التنقل والحركة والترحال من أجل البحث عن حاجياته ، وخاصة البحث عن الماء والغذاء والمأوى كضروريات تبقيه على وجه الحياة ، وخلال هذه المرحلة لا يمكننا أن نتصور أن النمو السكاني كان كبيرا ، بل على العكس من ذلك فإن مستويات النمو السكاني كانت بطيئة جدا بالنظر الى ظروف الحياة القاسية ، حيث أسباب الوفاة والفناء كانت أقوى من أسباب البقاء والعيش وبالتعبير المالتوسي فإن الموانع الايجابية من أوبئة وأمراض ومجاعات وصراعات وحروب ، كانت أقوى من إرادة الانسان في البقاء على وجه الحياة لأطول مدة ممكنة ، وتميزت هذه المرحلة بمعدلات خصوبة عالية نسبيا وكان الزواج يتم مبكرا والإنجاب متكررا ، بسبب المستويات المرتفعة للوفيات ولا سيما وفيات الأطفال الرضع والأطفال ، ولا نستبعد أن في بعض الحالات تتفوق معدلات الوفيات على نظيرتها للولادات ، لما يتعرض السكان الى جوائح الأوبئة أو المجاعة أو افتراس الحيوانات الضارية . هذا الوضع ينتج عنه حتما معدل للزيادة السكانية متدني جدا وبطيء ، وأمل في الحياة قصير جدا قد لا يتجاوز في أحسن الظروف 25 سنة ، وربما كان السكان في هذه الأثناء يتحركون في مجموعات قليلة العدد قد تتراوح ما بين 50 الى 70 فردا كل هذا ضمن نمط حياة يتميز بالخضوع المفرط لمعطيات الطبيعة .

المرحلة الثانية - الصيد والقتل : بمرور زمن طويل وباحتكاكه مع العوامل البيئية والطبيعية أستطاع الانسان أن يتعلم فنون القنص وأساسيات الصيد ، وهو عمل يتطلب تعاون وتضافر عدد من الأشخاص للقيام بعملية الصيد والقنص للحيوانات ، وقد استحدث البشر في هذه المرحلة تكنولوجيا الصيد وطوّروا أدواته ، كما تم اكتشاف النار التي سمحت استخدامها بتطوير تقنيات جديدة ، كل هذه المستجدات سمحت للإنسان أن ينوّع قليلا في مصادر غذاءه وحماية نفسه مما أدى الى تراكم عدد من السكان أكبر مما كان عليه في السابق ، نتيجة لانخفاض نسبي لمستويات الوفاة وتمدد في متوسط السن الذي أضحى يعيشه البشر (الأمل في الحياة) ، ولكن دون أن تكون

معدلات الزيادة السكانية عالية بل بقيت ضعيفة وبطيئة . ولا نستبعد أن يكون الانسان خلال هذه المرحلة قد بدأ يعرف نوع من الاستقرار النسبي باتخاذ المغارات والكهوف مأوى له .

المرحلة الثالثة - استئناس الحيوانات والرعي : تقنيات القنص والصيد التي تعلمها الانسان مكنته لاحقا من تطوير مهاراته وقدراته التي ساعدته في استئناس الحيوانات ، حيث حوّل أنواعا من الحيوانات من الحياة البرية الى حياة الاعتماد وجعل منها قطعانا كثيرة وتطورت معارفه في هذه المرحلة لتمتد الى توسيع نطاق وفضاء عيشه بالتعرف على مساحات واسعة من الأرض والتغيرات الموسمية وفنون الرعي والتحكم في أساليب رعاية الحيوانات وتكاثرها وتغذيتها ، وكان من شأن هذه التحولات والتغيرات أن تضفي على حياة البشر لمسات جديدة كالعيش في نظام اجتماعي عشائري ، وظهور تمايز في الأدوار والمكانات لدى الأفراد وكذا فكرة حب التملك والحيازة وبعض العلاقات الاجتماعية الأولية ، وفي هذه المرحلة نتصور أن تكون الحركية الديموغرافية قد شهدت بعض التحسن من قبيل انتعاش بسيط في نمو السكان ، مردّه الى تواصل تراجع معدلات الوفيات وتحسن في أمل الحياة ، ناتجة عن تحسن في المستوى المعيشي وتخفيف حدة وشدة الظروف الطبيعية القاسية . وخلال هذه المرحلة ربما بدأت تظهر بعض التجمعات والمستوطنات البشرية الأولى على ضفاف الأنهار والوديان والتي ستتطور لاحقا الى ما يُعرف "المدن الزراعية" أو المراكز الحضرية البدائية الأولى كتلك التي ظهرت ببلاد الرافدين . مهد الحضارة البشرية . التي تمت الإشارة إليها سابقا .

المرحلة الرابعة - الزراعة والاستقرار : وفي هذه المرحلة تمكن الانسان من اكتشاف الزراعة والتحكم في الدورة الزراعية أو ما يُعرف بالثورة الزراعية ، وحينها أصبح ينتج غذاءه بسواعده بدلا من جمعه والتقاطه من الطبيعة كما كان في السابق ، وبهذا التحول الكبير ظهرت المجتمعات البشرية الزراعية والمستقرة ، ومن البديهي أن يبدع الانسان أدوات وتقنيات تُعينه على ممارسة الزراعة كبناء السدود الترابية والسواقي التقليدية ، وممارسة بعض الصناعات الحرفية البسيطة ، كصناعة بعض الأوعية والأواني للاحتفاظ بالمياه والغذاء لوقت الحاجة ، وكذا ممارسة الحياكة والصناعة الجلدية الضرورية لإنتاج الملابس وبعض الأغراض التي يحتاجها انسان ذلك الزمن . وقد تم كل ذلك خلال العصر الحجري الحديث أي منذ حوالي 8000 سنة ، وما تمّ التطرق إليه في الفصل الخاص بتاريخ المدن الأولى ، يتضح أن المدن الأولى ظهرت أثناء هذه المرحلة في بلاد ما بين النهرين بالعراق حاليا ، وقد قُدّر عدد سكان بعضها بالآلاف ، وبهذا بدأت المراكز الحضرية الأولى تظهر للوجود ما يحملنا على القول بأن الحركية الديموغرافية تكون قد عرفت تحسنا ملفتا قياسا بما عرفته البشرية قبل هذه المرحلة ، مستفيدة من نمط حياة

الاستقرار الذي تضمنه حياة المدن والحوضر ولو في شكلها الأولي البسيط ، ولعل الخصوبة شهدت ارتفاع مستوياتها بشكل ضئيل مستفيدة من التمدد البسيط لمتوسط الأمل في الحياة ما سمح للأزواج بتمدد فترة الحياة الانجابية من جهة ، ومن جهة أخرى توفر الغذاء بصفة دائمة وتخلص البشر من ألم الجوع القهري الذي ولا شك أنه كان يضعف الغريزة الجنسية ، دون أن نغفل دور وأهمية استمرار الانخفاض النسبي للوفيات ، الأمر الذي يؤدي حتما الى انتعاش الأمل في الحياة وزيادة التراكم العددي للسكان .

وغني عن البيان أن هذه المرحلة كانت قصيرة بقياسها بالمراحل السابقة عنها ، وقد استمرت الى غاية ظهور عصر الصناعة خلال القرن الثامن عشر بأوروبا الغربية .

المرحلة الخامسة - الصناعة والعمران : اكتشاف الانسان للآلة البخارية في القرن الثامن عشر بأوروبا كان إيذانا ببداية عصر جديد مليء بالمسرات والاكتشافات والإبداعات والكثير من الاختراعات ، غيّرت مجرى حياة البشر بشكل جذري في زمن وجيز جدا ، إنه عصر الصناعة والعمران الذي كان مهدد دول أوروبا الغربية بالخصوص ، إن التطورات والتحويلات الهائلة التي مست قطاعات وجوانب عديدة في حياة البشر خلال القرون الأخيرة مردّها الى النهضة والتنمية الشاملة التي انطلقت من دول أوروبا الغربية ثم انتقلت تباعا الى بقية بقاع العالم لتشمل ثمارها ونتائجها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كافة القارات .

وغني عن البيان القول أن التحويلات والتغيرات التي حدثت خلال القرون الأربعة الأخيرة ، وعلى كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية ثم الديموغرافية لم يُعرف لها مثيلا في تاريخ البشرية السحيق ، إن ما حدث خلال هذه الفترة مذهلا جدا بالنظر لما سبقه .

صحيح أن عصر النهضة كان مفعما بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي بدأت منذ منتصف القرن السادس عشر بأوروبا الغربية والتي كان لها لاحقا مفعولها وأثرها على الجانب الديموغرافي والذي لم يُنتبه له إلا بنهاية القرن الثامن عشر ، وبالضبط عند ظهور المقال الأول لأستاذ

الاقتصاد "روبرت مالتوس" عام 1798 والموسوم : "مقالة حول مبدأ السكان كما يؤثر في تحسين مستقبل البشرية ، مع ملاحظات حول تكهنات كل من جودوين ودي كوندراسي وغيرهما"¹.

أشير أني قصدت في هذه الصفحات التوقف عند حالة السكان في العالم وما طرأ عليها خلال هذه المرحلة ، وما أسفرت عنه من تطورات وتغيرات هامة في الجانب الديموغرافي ومازالت مستمرة ومتواصلة ، ففي أثناء هذه المرحلة عرفت البشرية زيادة سكانية هائلة فاجأت العالم وخاصة المختصين والخبراء في مجال السكان ، حدثت الزيادة السكانية الهائلة أو ما يسمى بظاهرة "الانفجار الديموغرافي" بداية ببلدان أوروبا خلال مرحلة التحول الديموغرافي التي امتدت من منتصف القرن السادس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر ، ثم انتقلت الى بقية بلدان الشمال شرقا وغربا ، بينما حدثت الزيادة الثانية لسكان العالم الهائلة والمذهلة في بلدان العالم الثالث ، وكان ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تخلصت هذه البلدان من مآسي الاستعمار الغربي ، ومازالت مستمرة في كثير من هذه البلاد الى اليوم .

وعليه سنحاول التعرف على التداعيات والانعكاسات التي طرأت على سكان العالم خلال هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ البشرية .

2-3 - سكان العالم في العصر الحديث والمعاصر :

يمكننا تقسيم التاريخ البشري الى فترتين أساسيتين بالنسبة للتطور السكاني تتباين وتختلف فيهما المؤشرات الديموغرافية اختلافا جذريا : الفترة القديمة أو قبل الحديثة (Pre-Modern Period) وهي الفترة التي سبقت منتصف القرن السابع عشر ، ثم الفترة الحديثة (Modern Period) وهي التي تلت ذلك حتى الآن . ففي الفترة القديمة . وكما سبق ذكره . أن نمط النمو في سكان العالم كان من النوع المتوازن البطيء ، أي أن زيادة السكان كانت طفيفة وعلى مدى أجيال امتدت لآلاف السنين ، بينما الزيادة في الفترة الحديثة والى الآن فهي من النوع التراكمي ، أي أن معدل النمو ابتدأ في التصاعد على شكل تراكمي خلال سنوات قليلة ، وبلغت الأرقام نجد أن بلوغ سكان العالم لنصف المليار الأول استغرق وقتا طويلا جدا استمر من عهد آدم وحواء الى منتصف القرن السابع عشر ، بينما استغرق تكوين نصف المليار الثاني مدة زمنية قصيرة نسبيا امتدت من 1650 الى

¹ - وارين تومبسون ودافيد لويس ، مشكلات السكان ، ترجمة : راشد البراوي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 ، ص ، 28 .

1830 ، أي أقل من مائتي سنة ، ثم أضيف المليار الثاني في مدة قرن واحد بين 1830 و 1930 ، في حين استغرق المليار الرابع ثلاثين سنة فقط ، أي عند سنة 1960¹.

الاحصائيات المقدّمة من قبل المتخصصين في الديموغرافيا التاريخية تلك التي تم ذكر بعضها وعلى الرغم من التباينات والاختلافات التي تكتنفها ، وبعد تقييمها تسمح لنا بتمييز مستويات نمو سكان العالم بشكل واضح ما بين الفترة القديمة السابقة عن منتصف القرن السابع عشر والفترة الحديثة التالية عنها .

بنظرة سريعة على تطور أعداد البشر في العالم نرى أن عددهم عند ميلاد المسيح - عليه السلام - كان يتراوح بين 100 مليون الى 400 مليون نسمة ، والعدد الوسطي الذي يميل إليه كثير من الباحثين هو في حدود 200 مليون نسمة ، وتطلب الأمر أكثر من ستة عشر قرناً أي في حوالي سنة 1650 ليصل عددهم الى حوالي نصف مليار نسمة ، يُضاف اليهم حوالي 300 مليون نسمة خلال 100 سنة التالية ليلعب عددهم حوالي 800 مليون نسمة في عام 1750 ، ثم بعد 80 سنة قفز العدد الى حوالي مليار نسمة بحلول سنة 1830 ، وفي بداية القرن العشرين وفي سنة 1900 انتقل عدد سكان العالم الى 1.7 مليار نسمة . بينما حققت البشرية مليارها الثاني في العام 1927 أي أن المليار الثاني استغرق حوالي قرناً من الزمن ، وبعد 33 سنة من ذلك أضافت البشرية نصف مليار نسمة ليصل الحجم الكلي الى 2.5 مليار نسمة بحلول منتصف القرن العشرين².

سنة 1950 كانت سنة مفصلية هامة مثّلت نقطة البدء لتسارع وتيرة نمو سكان العالم تسارعاً هائلاً أربع الخبراء والمتخصصين ، حيث وفي خلال عشر سنوات ارتفع العدد الى ثلاثة مليارات نسمة وكان ذلك سنة 1960 . وبعد ذلك توالى الزيادة بشكل أسرع وخلال 14 سنة وصلت البشرية الى مليارها الرابع لتعلن منظمة الأمم المتحدة سنة 1974 ولأول مرة "السنة الدولية للسكان" ، وبهذه المناسبة دعت كافة الدول الأعضاء الى مؤتمر "التنمية والسكان" الذي انعقد ببوخارست عاصمة رومانيا وبحضور رؤساء الدول أو من يمثّلهم ، وفي هذا المؤتمر دُق ناقوس الخطر المنذر بعواقب وخيمة على مستقبل البشرية

¹ - عبد الرحيم عمران ، مرجع سابق ، ص ، 97 .

² - Ansley J , Coale , Op cit , p , 18 .

، وخاصة مجموعة دول العالم الثالث التي تمثل مصدر الزيادة الهائلة لسكان العالم ، وبالرغم من التوصيات الكثيرة التي انتهى إليها المؤتمرون ولا سيما المتعلقة بِحَثِّ الدول النامية باتخاذها لسياسات سكانية ضابطة ومحددة لنمو السكان بها وبدعم من الدول الغربية الرأسمالية على ألا ينسى المؤتمرون تحديد اللقاء بعد عشر سنوات في مدينة مكسيكو بدولة المكسيك ، لتقييم ما تم الاتفاق عليه في بوخارست واتخاذ التوصيات والإجراءات اللازمة من أجل الحد من وتيرة النمو السكاني التي تعرفها معظم الدول النامية ، غير أن نمو سكان العالم لم يتأثر بهذه التوصيات ولا بالإجراءات الأممية ولم يعبأ بها سكان الدول النامية مطلقين العنان لسلوكياتهم الانجابية لتحقيق معدلات النمو السكاني العالمي رقما قياسيا جديدا بوصول تعداد البشرية الى 05 مليارات نسمة في ظرف ثلاثة عشر سنة وكان ذلك سنة 1987 ، أين أقيم الاحتفال الرمزي الذي أشرف عليه الأمين العام للأمم المتحدة بمدينة "زغرب" بيوغسلافيا سابقا (عاصمة كرواتيا حاليا) أين كرم المولود "ماتيتش كسبار" باعتباره المولود رقم المليار الخامس يوم 7 جويلية 1987 ، وبينما كانت التوقعات والإسقاطات السكانية الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة الخاصة بالسكان تشير الى أن المليار السادس سيكون قبل نهاية القرن العشرين ، غير أن ذلك لم يقع وتأخر الاعلان عن وصول البشرية الى المليار السادس الى غاية الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء السكاني المصادف ليوم 22 أكتوبر من كل عام ، والذي تم في أحد مستشفيات مدينة سرايفو بالبوسنة والهرسك وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة الذي سلم أحد مواليد ذلك اليوم هدية رمزية لكونه المولود الذي تمّ المليار السادس للسكان البشرية .

واعتبارا على ما سبق فإنه تم إضافة 4.3 مليار نسمة وبمعدل 3.5 ضعفا خلال القرن العشرين ، كما شهد هذا القرن حدوث أسرع تزايد لسكان العالم وبخاصة النصف الثاني منه ، فبينما كان عدد السكان يبلغ 2.5 مليار نسمة سنة 1950 تضاعف الى 5 مليارات نسمة في غضون 38 سنة فقط ، حيث مثّل هذا التضاعف الأسرع في التاريخ البشري وحدث ذلك سنة 1987 ، وبقراءة أخرى حدث تضاعف آخر لكنه أقل تسارعا ، وهو التضاعف الذي حدث ما بين سنتي 1960 و 2000 بانتقال حجم سكان العالم من ثلاثة مليارات الى ستة مليارات نسمة ، كما شهدت العقود الأربعة من السنين الأخيرة للقرن العشرين تحولا ديموغرافيا هائلا باستغراق المليار الرابع مدة أربع عشرة سنة فقط وكان ذلك غير مسبوق في التاريخ ، بينما استغرق المليار الخامس والسادس مدة زمنية أقل لم تتجاوز ثلاث عشرة سنة لكل منهما ، وبهذا حققت معدلات النمو السكاني العالمي مستويات عالية وغير مشهودة في التاريخ البشري .

وإذا جاز لنا أن نَصِفَ القرن العشرين ولا سيما النصف الثاني منه بوصفٍ مناسبٍ فلا يكون إلا "ديموغرافيا"، فالقرن العشرين هو قرن ديموغرافي بامتياز ، كما يمكننا قراءة المشهد الديموغرافي الذي حدث خلال القرن العشرين من زوايا عديدة وتقديم تفسيرات وتحليلات مختلفة لنصل في النهاية الى محاولة فهم البناء الهندسي لساكنة العالم الحالية.

لقد تمخض القرن العشرون وبخاصة نصفه الثاني عن تغيرات جذرية في حركة السيوررات الديموغرافية ، ولم يكن بوسع المرء قبل منتصف القرن العشرين أن يتصور أن تكون الأرقام والأعداد السكانية على ما هي عليه اليوم ، فخلال النصف الأول من هذا القرن ازداد عدد سكان العالم بحدود 800 مليون نسمة ، أي بنسبة 50 % تقريبا على الرغم من وقوع حربين عالميتين دامتتني . بينما كانت الزيادة السكانية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية ، أي خلال النصف الثاني من القرن العشرين والموصوفة بـ "الانفجار الديموغرافي" مختلفة عن جميع الزيادات التي عرفت البشرية طوال تاريخها السكاني ، سواء على الصعيد النوعي أو الكمي نظرا لما صاحبها من انخفاض مفاجئ في معدلات الوفيات خلال وقت قصير جدا في معظم دول العالم ومنها الدول المستقلة حديثا ، هذا على عكس معدلات الولادات (الخصوبة) التي لم تتعرض لمثل هذه التغيرات الحادة ، بل عرفت صعودا في عدد من بلدان العالم الثالث مستفيدة من ارتفاع الأمل في الحياة لدى ساكنة هذه البلدان مما نتج عنه تمدد في مدة الحياة الانجابية ، بالنتيجة قفز المتوسط السنوي للنمو السكاني بشكل عملي في كل المعمورة ليبلغ حوالي 70 مليون نسمة مقابل حوالي 16 مليون نسمة خلال النصف الأول من القرن العشرين ، في حين بلغ المتوسط السنوي لنمو سكان العالم ذروته إبان الربع الأخير من القرن نفسه بتسجيله حوالي 77 مليون نسمة ، بمعنى أن 210959 شخص يضاف لساكنة العالم كل يوم و 8790 كل ساعة و حوالي 146 كل دقيقة .

استهلال القرن الواحد والعشرون والذي كانت التوقعات والإسقاطات السكانية الأهمية تتنبأ له بتباطؤ معدلات نمو سكان العالم عما كانت عليه ، إلا أن السنين الأولى من هذا القرن فاجأت الملاحظين من الخبراء في السكان باستمرار ارتفاع معدلات الزيادة السكانية السنوية محققة أرقاما قياسية جديدة بإضافة المليار السابع في ظرف قصير لا يتجاوز احدى عشر سنة ، وكان اعلان ذلك في احتفال رسمي في اليوم العالمي للإحصاء السكاني وبحضور الأمين العام لمنظمة الأمم الذي سلّم هدية رمزية لأحد الموظفين من مواليد ذلك اليوم بأحد مستشفيات مانيلا عاصمة الفلبين . ويعني هذا أن متوسط الزيادة السكانية السنوية

الصافية - وليس عدد المواليد - بلغ حوالي 91 مليون نسمة وهو الأكبر في تاريخ الزيادة السكانية العالمية ، أي بإضافة عدد سكان مصر في ذلك الوقت كل عام . وإذا علمنا أن عدد البلدان التي يفوق عدد سكانها هذا العدد لا يتجاوز حينئذ 12 بلدا ، تبين لنا ضخامة هذا العدد ، كما يعني هذا الرقم أن حوالي ربع مليون نسمة يضافون كل يوم لسكان العالم .

أما في السنوات الأخيرة فإن الزيادة السكانية في العالم مازالت عند مستوياتها المرتفعة ، حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن المعهد الأمريكي للإحصاء أن عدد سكان المعمورة بلغ في مطلع سنة 2016 حجم 7.295.889.256 نسمة ، أي بمتوسط زيادة سكانية صافية سنوية تقدر بحوالي 78 مليون نسمة للسنوات الأربع (2012 . 2015) ، ثم قفز عدد سكان المعمورة يوم 22 أكتوبر 2018 (اليوم العالمي للإحصاء السكاني) الى 7.528.096.090 نسمة وهذا حسب المعهد الأمريكي للإحصاء ¹ .

بالمقابل تشير المعطيات الصادرة عن قسم السكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أن عدد سكان العالم بلغ 7.632.819.000 نسمة خلال سنة 2018 ، وعلى نفس هذه الوتيرة ستنتهي البشرية المليار نسمة الإضافي بحلول العام 2023 ليصل الحجم الاجمالي لسكان العالم الى 8 مليارات نسمة حسب توقعات الأمم المتحدة ، ما يعني أن هذا المليار نسمة قد يستغرق حوالي 12 سنة ² .

ولعل مرّد هذه الزيادة السكانية العالية في المعمورة وخاصة بدول العالم الثالث تعزى الى عديد الأسباب والعوامل نذكر منها في عجالة : استمرار معدلات الولادات المرتفعة بالدول النامية التي ما تزال تعاني من تبعات الفقر الذي يعتبر سببا قويا يدفع الفقراء الى الزواج المبكر للرغبة الجامحة التي تتملكهم في انجاب عدد كبير من الأطفال لكسر حلقة الفقر حسب اعتقاداتهم ، ولتأمين مستقبل الآباء باعتبار الأولاد يشكلون ضمان اجتماعي عند الكبر أو عند الاصابة بالمرض والعجز ، والى تواصل تراجع معدلات الوفيات العامة وبقاء معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال مرتفعة وارتفاع الأمل في الحياة عند سكان البلدان النامية خاصة ، الى جانب هبوط مستوى المرأة الاجتماعي والتعليمي ، وعجز خدمات الرعاية الصحية الخاصة بصحة الأم والطفل ، وعدم إتاحة قبول وسائل منع الحمل غير المتكافئة ، وكما لا يخفى عن المختصين فإن انخفاض معدلات الخصوبة ترتبط بتحسين الأوضاع المعيشية المفضية الى ارتفاع متوسط دخل الفرد ، وارتفاع متوسط الأمل في الحياة ، وانخفاض محسوس في

¹ - www.census.gov.

² - www.population.un.org/wup .

معدلات وفيات الأطفال ، وانتشار التعليم ليشمل كافة الأطفال ذكورا أم إناثا ، مع إتاحة فرص الشغل للإناث . كل هذا وغيره كفيل بخفض مستويات الخصوبة بالبلاد النامية كما حصل تماما في البلاد المتقدمة خلال القرون الماضية .

2-4 - نمو سكان العالم ابتداء من منتصف القرن العشرين أو "الثورة الديموغرافية المعاصرة" :

النمو السكاني الهائل الذي عرفه سكان العالم خلال القرن العشرين ولا سيما النصف الثاني منه ، لم يكن بنفس الوتيرة عبر كل مناطق المعمورة ، إذ كان النصيب الأعظم للزيادة السكانية في الدول النامية حيث كانت حصة هذه البلدان ما يقارب من 2302 مليون نسمة بين عامي 1950 و 1987 أي بنسبة 85.1 % وبذلك قفزت حصتها من سكان العالم من 67.1 % الى 75.7 % خلال 38 سنة . هذا التباين لم يزد من الزمن سوى انشراحا وتوسعا فما كاد القرن العشرين أن يصل الى نهايته لتصبح المعادلة السكانية العالمية تمثل حوالي 80 % من الساكنة تقيم بالبلاد النامية مقابل حوالي 20 % بالبلاد المتقدمة ، وهذا الشرح في توزيع السكان بين الدول المتقدمة والدول النامية مرشح للتوسع أكثر في السنين القادمة ، بالرغم من محاولة حركة الهجرة الدولية من البلاد النامية نحو البلاد المتقدمة المساهمة في ردم هذه الهوة السحيقة بين المنطقتين . ذلك أن تقديرات قسم السكان بالأمم المتحدة تتوقع أن تصل حصة البلاد النامية من إجمالي سكان العالم الى 84 % في عام 2020 . علما أن حصة سكان البلاد النامية تمثل حاليا (2018) نسبة 83.45 %¹.

ومن جهة أخرى يرى خبراء أوروبيون أنه بحلول عام 2025 فإن الزيادة السكانية العالمية ستكون بنسبة 97 % منها في البلاد النامية ، بمعنى تسعة من عشرة أشخاص مقابل ثمانية من عشرة كما هي اليوم (2005)² .

رافقت هذا التحول الديموغرافي في الدول النامية مخاوف تنذر بالتشاؤم حول مستقبل البشرية ، ومرد ذلك التشاؤم أن فترة الانتقال الديموغرافي التي مرت بها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يتجاوز بها معدل الزيادة السكانية 01% سنويا ، في حين تعرف بلدان العالم الثالث نموا سكاني هائلا

¹ - www.population.org/wup .

² - Nicole Gnesotto et Giovanni Grevi , **Le Monde en 2025** , Traduit de L'anglais par Béatrice Bocard , Editions Sedia , ALGER , P , 17 .

بمتوسط معدل سنوي بلغ 2.5 % خلال السنوات (65 – 70) ، والأكثر من هذا لم يعرف انخفاضاً محسوساً بعد هذه السنوات بالرغم من انتهاج سياسات سكانية خاصة بالتحكم وضبط النمو السكاني بالدول النامية لم تعرفها البلاد الأوروبية إبان فترة الانتقال الديموغرافي التي مرت بها ، إذ بقي المعدل السنوي مرتفعاً مسجلاً نسبة 2.36 % ما بين سنتي (1970 – 1975) ¹ . وقد استمر معدل نمو سكان الدول النامية مرتفعاً خلال الربع الأخير من القرن العشرين وإلى غاية العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين ملامساً 2 % سنوياً ، بينما سجل هذا المعدل لسكان العالم ككل للفترة (1974 – 2000) متوسط سنوي يعادل 1.55 % ، في حين نزل إلى مستوى 1.4 % للفترة (2000 – 2011) ² . علماً أن توقعات خبراء الأمم المتحدة لسكان العالم للفترة (1980 – 2000) توقعت أن يصل حجم السكان العالمي إلى 6119 مليون نسمة أي بزيادة قدرها حوالي 119 مليون نسمة .

ظاهرة الانفجار الديموغرافي التي مست البلدان السائرة في طريق النمو عقب الحرب العالمية الثانية ، جعلت 23 بلداً من هذه البلدان يتضاعف حجم سكانها ثلاث مرات في غضون 35 عاماً فقط ، منها العراق وكينيا وفنزويلا وتضاعف بأكثر من 2.5 مرة في 36 بلداً آخر منها الجزائر والمغرب وإيران ونيجيريا والسودان وتنزانيا وأوغندا وغانا والبرازيل وتايلاند والفلبين وغيرها . بالمقابل لم يرتفع حجم سكان 11 بلداً أغلبها بلدان أوروبا الغربية إلا بنسبة الخمس أي بحوالي 20 % فقط وهذا خلال نفس الفترة الممتدة ما بين 1950 إلى 1985 ³ .

الزيادة السكانية التي عرفها العالم منذ منتصف القرن العشرين وخاصة في البلدان النامية ، نتيجة حصولها على استقلالها من ربة الاستعمار الغربي وما استطاعت الحصول عليه من ابتكارات التطور الذي حققته البلاد المتقدمة في مجال الرعاية الصحية وصناعة الدواء وتوفره جنباً إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد عالية ، نتج عنه ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بهذه البلاد أدت إلى ما يعرف بظاهرة "الانفجار الديموغرافي" ، الأوضاع المستجدة هذه دفعت الخبراء والمتخصصين وخاصة منهم أنصار النظرية المالتوسية إلى بعث أفكار مالتوس المتشائمة من جديد ، بل كانوا

¹ - United Nations , **Concise Report on the World Population Situation in 1970 – 1975** , U . N , New York , 1976 , p , 05 .

² - تم حساب هذه المعدلات بتطبيق المعادلة التالية : $r = 1 \setminus n$ [لو(س_ن \ س₀)] ، حيث : ر : يمثل متوسط المعدل السنوي للفترة المعنية ، ن : تمثل عدد سنوات الفترة المعنية ، لو : يمثل اللوغاريتم ، س_ن : تمثل عدد سكان نهاية الفترة ، س₀ : تمثل عدد سكان بداية الفترة .

³ - سولومون بروك ، مرجع سابق ، ص ، 30 .

أكثر تشاؤما منه وأزعجهم المستوى المرتفع للنمو السكاني بدول العالم الثالث وراحوا يذرفون دموع التماسيح على الواقع البائس ، محذرين من العواقب الوخيمة على ساكنة العالم ، ونسوا وتناسوا أن البلاد المتقدمة التي ينتمي معظم هؤلاء إليها أنها هي من تتسبب في إنتاج هذا الواقع المزري بالبلدان النامية سواء بالاستعمار سابقا أو بالاستغلال الفاحش لثرواتها ومقومات اقتصادياتها بعد نيل استقلالها ، والحقيقة أنهم يعلمون قبل غيرهم أن الدول المتقدمة التي تضم حوالي 15% من ساكنة العالم تستحوذ على حوالي 80% من إجمالي الناتج العالمي ، بالمقابل تنتج دول العالم الثالث حوالي 20% من الناتج العالمي وأن الأمر مرشح للتطور في هذا الاتجاه بشكل مأساوي ، والحقيقة أن مبعث الخوف والقلق المتزايد من النمو السكاني السريع في البلاد النامية ، ودموع التماسيح المدروفة على الواقع البائس لسكان هذه البلاد ، إنما هو الخوف من هذه الجحافل أن تنتقم لنفسها يوما من الذين كانوا سببا في تعاستهم وفقدهم وتحلفهم ، فالغريون وعلى رأسهم قادة الفكر والعلم والسياسيون لا ينظرون الى هؤلاء الذين تدفع بهم أرحام النساء في العالم الثالث ، إلا كما ينظر الفلاح الى الجراد مخافة اكتساح محصوله الزراعي ¹ .

وفي هذا السياق نذكر بعض أقوال هؤلاء "أنبياء التعاسة" - بإيجاز شديد - الذين كتبوا عناوين ورفعوا شعارات تهدد البشرية بمخاطر نقص الموارد وضيق العيش ، ومن ذلك حفلت دور النشر العالمية بالعديد من المؤلفات التي تحمل عناوين مثيرة ومفرعة مثل : "الانفجار الديموغرافي" و "الاختناق المميت" أو "المجاعة الكاملة" ، وكلها عناوين تنصب على معالجة المشكلة السكانية باعتبارها مشكلة عالمية حيث تنتهي رؤية البعض الى حد تصوير الأمر على نحو من القنطرة وكأن العالم يقف على حافة الهاوية ، بل لا تخلو آراء بعض الباحثين في البلدان الرأسمالية من إلقاء تبعة ذلك على عاتق البلدان السائرة في طريق النمو ² .

فهذا عالم الطبيعة الأمريكي "و . فوجت" ينشر كتابا سنة 1948 عنوانه "مجاعة العالم" ينذر فيه البشرية بمجاعة هائلة ستحل بها إن هي لم تعمل بنصائحه وتقوم بخفض عدد مواليدها ، وفي سنة 1965

¹ - لمزيد من الحقائق في هذا الصدد أرجع الى : تومي حسين ، مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث ، مرجع سابق ، (أطروحة ماجستير) .

² - صموئيل عبود ، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص ، 50 .

اقترح "رينيه ديمون" إنشاء محاكم تقرر لكل بلد معدل الزيادة السكانية ، وقد تقرر وقف النمو السكاني في بلد ما ، وتوقع العقوبات على البلاد التي تخالف قراراتها ، وقريبا من هذا اقترح "جون ماكهول" إنشاء محكمة دولية مهمتها إصدار التصاريح بإنجاب الأطفال تبعا لعدد الوفيات بها ¹.

بينما يصرح الخبير في السكان والاقتصاد الايطالي "كارلو تشيبيولا" عن تشاؤمه الكبير من المستوى الذي وصل إليه حجم السكان العالمي ، وقد وصل الى عتبة الخطر وبالتالي فإن الكارثة على الأبواب ويمكن أن تحدث في أية لحظة ، وأن التزايد المستمر في عدد السكان لا بد أن ينتهي الى موت الجميع جوعا ².

وعلى ذات المنوال المخيف والمقلق من النمو السكاني أصدر الكاتب "P . R . Erlich" مؤلفا عنوانه "القبلة السكانية" سنة 1971 كتب على غلافه وتحت العنوان مباشرة العبارة : "عندما تكون قد انتهيت من قراءة هذه الكلمات سيكون أربعة أشخاص قد ماتوا جوعا أغلبهم من الأطفال" .

أما معهد "World Watch Institut" فقد أطلق صرخة مدوية أمام التطور المقلق للتزايد السكاني في البلاد النامية ، مؤكدا أن الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة قد تتسع أكثر إذا لم تجد هذه الأخيرة حلا للتخفيف من نموها الديموغرافي ³.

كذلك نجد صاحب كتاب "عالم يفيض بسكانه" يصرح في مقدمة الكتاب أن مشاكل ضخمة متشابكة أصبحت تحاصر كوكبنا ، نتجت عن حقيقة أساسية وهي أن العالم لا يستطيع أن يتحمل ما يزيد على خمسة ملايين من البشر آخذة في التزايد السريع لتقترب من عشرة ملايين نسمة ، وأن الانفجار السكاني هو أخطر مشاكل الجنس البشري ويتلخص تحذير هذا الكتاب في هذه الجملة : "نحن نقف اليوم على حافة كارثة كوكبية ولا بد من أن نفعل شيئا على الفور" ⁴. ونجده من حين لآخر يكرر عباراته شديدة التشاؤم من مستقبل البشرية ،

¹ - روبرت لافون ، الانفجار السكاني ، ترجمة : نبيه الاصفهاني ، شركة تراكسيم ، جنيف ، 1975 ، ص ، 105 .

² - نفس المرجع ، ص ، 9 .

³ - صموئيل عبود ، مرجع سابق ، ص ، 48 .

⁴ - سير روي كالن ، مرجع سابق ، ص ، 43 .

كقوله : "إننا إذا لم ندرك الأخطار التي تهدد طريقنا الراهن ، ونطبق الوسائل العلمية للسيطرة على النمو السكاني ، فلن يستطيع الانسان أن ينغمس في ترف الحياة المتحضرة ، وقد لا يستطيع البقاء حيا على الاطلاق" ¹.

ولو رحنا في الاسترسال وتتبع كتابات وتصريحات المشائمين من أنبياء التعاسة والشقاء لضاق بنا المقام ، وحسبي أني أردت التنبيه لهؤلاء الذين يذكروننا بأسلافهم حينما عاشت أوروبا في القرون الماضية ظاهرة الزيادة السكانية غير المعهودة ، وفي مقدمتهم "روبرت مالتوس" الذي هدد البشرية سنة 1798 بمستقبل وخيم يعجز فيه إنتاج الغذاء على ملاحقة متطلبات السكان المتزايدون بمعدلات أعلى وأسرع ، ولكن الثابت أن العكس هو الذي حصل بعد وفاة مالتوس ، من تراجع مخيف ومقلق لمعدلات النمو السكاني وزيادة انتاج الأرض الزراعية بكميات هائلة ، دفعت هؤلاء الذين هددتهم مالتوس بخطر الزيادة السكانية وتداعياتها على مستويات العيش والمجاعة والموت المحتوم ، بالتخلص من الكميات الوافرة من الغذاء بالحرق والرمي في أعماق البحار ، وإعلانهم سياسات سكانية مشجعة للنسل .

وبعد مائة عام من ذلك أي سنة 1898 دق "السير وليم كروكس" رئيس الجمعية الاقتصادية البريطانية جرس الخطر مرة أخرى ، وقال إن قلة موارد الرزق لا بد أن تظهر على أخطر صورة مخيفة وتعرض البشرية من جرائها للمجدة والموت على نطاق واسع جدا الى سنة 1931 ، إلا أن البشرية وجدت نفسها سنة 1931 تعاني وتواجه أزمة سببها زيادة الانتاج وكثرته وكساد السوق بدلا من مشكلة قلة الانتاج والغذاء ².

صحيح أن معدلات النمو السكاني المرتفعة ، وفي ظل شروط وظروف معينة تعيق النمو الاقتصادي وترهن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي بإمكانها النهوض بواقع السكان الطامحين في حياة أفضل ودخول مرتفعة تسمح لهم بتحقيق العيش الرغد والرفاه ، وإذا كان هناك من متضررين من الزيادة السكانية العالية فهم سكان الدول الفقيرة من العالم الثالث وليس غيرهم ، ذلك أن كل المعطيات والحقائق التي لا تقبل الدحض وتؤكد أن الذين يهددون كوكبنا باستهلاكهم المفرط للثروات المختلفة ما يعرضها للاستنزاف والنضوب ، ليس هم سكان الدول الفقيرة من العالم الثالث الذين يتزايدون بقوة بسبب فقرهم ، بل هم الخمس الثري من سكان الدول المتقدمة وبعض الدول الثرية من العالم الثالث ، فلكي يعيش سكان العالم بمستوى عيش سكان دولة قطر مثلا ، فإن

¹ - نفس المرجع ، ص ، 262 .

² - أبو الأعلى المودودي ، حركة تحديد النسل ، دار الشهاب ، الجزائر ، 1988 ، ص ، 174 .

البشرية تكون في حاجة الى استغلال ثروات خمسة كواكب من مثل كوكبنا الأرضي ، والى أربعة كواكب إذا هي أرادت أن تعيش بمستوى سكان الولايات المتحدة الأمريكية¹.

الحقائق والمعطيات التي تؤكد استنزاف ثروات الكون وتهدده بالأخطار كثيرة ، آتية من مستويات الاستهلاك المفرطة لسكان الدول الغنية الذين يمثلون حوالي الخمس من ساكنة العالم وليس سكان الدول الفقيرة الذين يمثلون أكثر من أربعة أخماس منهم ، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر ما أورده صاحب كتاب " جغرافيات العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية " يقول : "تشير التقديرات الى أن المواطن الأمريكي العادي يستهلك 35 مرة ما يستهلكه المواطن العادي في الهند و100 مرة ما يستهلكه الشخص العادي في أفقر دول العالم لذا سيحتاج الآباء الفقراء في دولة نامية من 70 – 100 طفل ليكون لهم استهلاك مورد العمر مثل طفلين في عائلة مريكية نموذجية"².

في حين تشير معطيات "تقرير التنمية البشرية 1992" الى الفارق الكبير والمتزايد في الدخل ما بين أغنياء العالم وفقراءه ، ففي عام 1960 كان 20 % من سكان العالم يستحوذون على 70 % من ثروات العالم وفي عام 1989 ارتفع نصيب الفئة الثرية الى 83 % ، بينما نصيب الفئة الأكثر فقرا والذين يمثلون خمس سكان العالم هبط نصيبهم من الدخل العالمي من 2.3 % الى 1.4 % . وبذلك زادت النسبة بين حصة الخمس الثري الى حصة الفئة الأكثر فقرا من فرد واحد مقابل ثلاثين فردا عام 1960 الى واحد ثري مقابل 59 فقير سنة 1989³ . ومضي الزمن لا يردم الهوة السحيقة ولا يضيق الفجوة العميقة بين الخمس الثري والخمس الأكثر فقرا بل يوسعها أكثر لصالح الأغنياء كما سنرى .

ومن جهته يكتب الأمريكي " آلان دورننج " في مقالة عنوانها "مشكلة الاستهلاك العويصة " جاء فيها: "إن البيئة العالمية لا تستطيع أن تعول 1.1 مليار نسمة من سكانها الذين يعيشون مثل المستهلكين الأمريكيين فما بالناس ب 5.5 مليار نسمة أو إعالة _مليار نسمة على الأقل في المستقبل ، وما لم نعمل نحن المواطنون في البلدان

¹ - www.goodplanet.org .

² - ورويك موري ، جغرافيات العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2013 ، ص ، 387 .

³ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 1992 ، نيويورك ، 1992 .

المتقدمة على تنظيف بيتنا ، فإننا سنفقد أي مصداقية في الجهود التي نبذلها لتشجيع الخصوبة المنخفضة والاستخدام الحكيم والمدرّوس للموارد في العالم النامي ¹.

أما أصحاب المؤلف الموسوم : " عالم اللامساواة " فقد أوردوا حقائق عن التفاوت المذهل في استهلاك الثروات المختلفة بين سكان الدول الغنية والدول الفقيرة ، وكذلك بين مختلف الشرائح الاجتماعية في داخل البلدان الغنية ذاتها ، ومنها أن متوسط الدخل الفردي لمليار نسمة يقيمون بـ 34 بلدا غنيا يتجاوز 54000 دولار سنويا ، بالمقابل يحصل مليار نسمة يقيمون بـ 43 بلدا الأكثر فقرا على متوسط دخل سنوي في حدود 500 دولار ، في حين نصف سكان العالم وهم جميعهم من دول العالم الثالث لا يزيد دخلهم في المتوسط عن 1375 دولارا سنويا ، بينما حوالي 5 % من سكان العالم معظمهم من سكان البلدان الغنية يعيشون بمتوسط دخل سنوي يتراوح ما بين 28000 الى 97000 دولار ².

ومن زاوية أخرى فإن ظاهرة اللامساواة والتفاوت بين الشمال والجنوب في حياة الثروات بلغت حدا مخيفا ذلك ما كشفت عنه دراسة منظمة "أوكسفام" حيث قدرّت حجم الثروة العالمية في حدود 250000 مليار دولار (250 تريليون دولار) ، يستحوذ على نسبة 83.4 % منها فقط 8.4 % من سكان العالم ، في حين أن 68.7 % من هذه الثروات المتراكمة تعود الى 8 % من سكان المعمورة ، بل إن أوكسفام "Oxfam" ذهبت الى حد التأكيد على هذا التفاوت الفظيع بإثباتها أن 1 % من البشر يملكون حوالي نصف الثروة العالمية ، وأن أمريكا الشمالية وأوروبا تحوزان معا ثلثي الثروة النقدية العالمية ، وأن الفرد الواحد من بلدان الشمال الثمانية عشر الأغنى يزيد دخله بـ 33.5 مرة عن نظيره من سكان مجموعة البلدان الأفقر . فالمواطن القطري المتوسط مثلاً ، أغنى بمائتي (200) مرة من نظيره المواطن المتوسط الحال بجمهورية افريقيا الوسطى ، ويشير مؤشر "جيني: Gini" الذي يستخدم في قياس اللامساواة في الدخل ، الى أن اللامساواة هذه تزداد في العالم على نحو ملحوظ ³.

وددّت بهذا العرض اليسير مما جاء في كثير من الدراسات والبحوث التي أنتجها الغربيون وهي كثيرة ، لتفنيد مقولات وصرخات بعض أبناء الغرب بأن النمو السكاني في العالم يمثل خطرا محدقا بساكنة المعمورة ويهدد مستقبلها بالفناء ، ناسين أو متناسين بأن الذين يهددون كوكبنا باستنزاف ثرواته وخيراتهم هم الخمس الثري الذين يعيشون في بلدان الشمال الغنية وليس العكس .

1 - لوري آن مازور ، مرجع سابق ، ص ، 29 .

2 - برتران بادوي و دومينيك فيدال ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 344 ، 345 .

3 - نفس المرجع ، ص ، ص ، 16 ، 17 .

كل هذا النقاش والجدل من الغربيين أدى الى بروز نشاط دولي متعاظم في أروقة الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية المهتمة بقضايا السكان والتي أنشئت لهذا الغرض ، فكان لها مساهمات عديدة نستعرض بعضها منها باقتضاب شديد .

3 - النشاط الدولي في مجال السكان :

اهتمام المجتمع الدولي بقضايا السكان حديث للغاية ، فمن الصعب أن نرصد اهتماما بهذه القضايا قبل الحرب العالمية الثانية أو خلالها ، وربما كان الخبير الدولي "جوليان هكسلي Julian Huxley" هو من بادر بإطلاق الصيحة الأولى على المستوى الدولي في هذا المجال في عام 1948 حينما كان مديرا عاما لليونيسكو ، وأمام محفل دولي جاء في قوله : " لا بد من تحقيق التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية ، وإلا فعلى الحضارة الفناء"¹.

أول تنظيم رسمي في مجال السكان هو قسم السكان داخل الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأمانة الأمم المتحدة ، وقد ضم هذا القسم مجموعة من الخبراء في مسائل السكان قاموا بجهد كبير في تنسيق الدراسات السكانية والدولية وإصدار عدد معتبر من الدراسات والكتب في موضوع السكان . ثم تبعه في سنة 1952 ظهور "الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة IPPF" الذي يعد أول تنظيم دولي يعمل في مجال السكان ، وفي العام نفسه أنشئ في الولايات المتحدة الأمريكية مجلس السكان ومقره نيويورك ، وهو مؤسسة تعمل في مجال السكان ليس على مستوى أمريكا فحسب ، ولكن على المستوى العالمي .

وفي عام 1969 ظهر للوجود "صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية" وهو أشهر مؤسسة دولية تعمل في مجال السكان ، وقد تغير إسمه الى "صندوق الأمم المتحدة للسكان" ، والواقع أن هذا الصندوق هو أكبر مؤسسة دولية تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة ، وهو يقوم بانجاز أعمال هامة من قبيل الاشراف والتمويل ومتابعة وتقييم الأنشطة السكانية في مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ولعل أحدث

¹ - صبحي عبد الحكيم ، في تقديمه لكتاب سير روي كالن ، عالم يفيض بسكانه ، مرجع سابق ، ص ، 7 .

تشكيل دولي يعمل في مجال السكان هو "لجنة عالمية للبرلمانيين" التي أنشئت في كولومبو بسري لانكا عام 1979.¹

الى جانب هذه المؤسسات توجد وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في قضايا محددة تهم السكان ومؤسسات دولية أخرى ذات طبيعة قارية أو اقليمية فضلا عن المؤسسات والمنظمات القومية والمحلية التي تعمل في مجال السكان ، وخاصة في البلاد النامية التي تعرف ظاهرة النمو السكاني المرتفع .

لقد تمخض الاهتمام المتزايد بقضايا السكان خلال النصف الثاني من القرن العشرين عن عقد مؤتمرات دولية هامة ، منها مؤتمر روما بإيطاليا سنة 1954 ومؤتمر بلغراد بيوغسلافيا - سابقا - في 1965 ، وكانا هذين المؤتمرين للخبراء والعلماء وليس للحكومات . أعقب هذين المؤتمرين قيام الأمم المتحدة بعقد مؤتمرات دولية للسكان تعتبر أضخم نشاط سكاني دولي ، أولها مؤتمر بوخارست سنة 1974 الذي دعت إليه الأمم المتحدة حكومات الدول الأعضاء بما بمناسبة إعلانها السنة الدولية للسكان ، حيث إكتمل المليار الرابع لسكان المعمورة ، وقد مثل مؤتمر بوخارست حدثا ضخما على الساحة الدولية ، وبسبب النمو الديموغرافي الهائل في البلاد النامية حدث صراع ايديولوجي ومواجهة ساخنة بين مختلف الوفود الحاضرة ، وقد انقسم المؤتمر الى ثلاث اتجاهات : اتجاه ليبرالي تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية ، الذي دعا حكومات دول العالم الثالث الى اتخاذ سياسات سكانية ضابطة للنسل ومخفضة للخصوبة تعتمد على تبني برامج لتنظيم الأسرة ، والدول التي لا تمثل لهذا تُمنع عنها المساعدات والمعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول الغربية لهذه الدول ، بالمقابل رفض أنصار الاتجاه الماركسي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي - سابقا - ما ذهب إليه أنصار التوجه الليبرالي مؤكدا على أهمية أسبقية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنهاء الاستغلال الفاحش لثروات الدول النامية ، في حين تزعم بعض قادة دول العالم الثالث اتجاهها ثالثا يرى أنصاره أن العامل الوحيد والجاد لخفض الخصوبة هو التطور الاقتصادي والاجتماعي المسبق ، فالأولى توفير وسائل وإمكانيات دعم النمو بالبلدان الفقيرة ، ثم يأتي الانتقال الديموغرافي المرجو كنتيجة تلقائية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي كما حدث في أوروبا ، وقد كان تدخل ممثل الجزائر أمام المؤتمرين مدويا بقوله : " أحسن حبوب منع الحمل هي التنمية " ² . المؤتمر الثاني الذي تلى مؤتمر بوخارست انعقد بعد عشر سنوات بمكسيكو سيتي بالمكسيك ، أين تمّ تجديد خطة العمل العالمية للسكان التي أقرها مؤتمر بوخارست سابقا ، ثم توجت المؤتمرات الدولية للسكان بمؤتمر القاهرة الذي عقد في عام 1994 . وقد

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 8 ، 9 .

² - تومي حسين ، مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 159 ، 160 .

استمر العمل الدولي في مجال السكان تحت مظلة الأمم المتحدة بمؤتمرات متخصصة أكثر تخص موضوعات محددة ، كمؤتمر بكين سنة 1995 ، ثم مؤتمر بكين زائد خمسة المنعقد بنيويورك عام 2000 وغيرها من المؤتمرات التي تعقدها منظمة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا السكان ، مؤتمر نيويورك الأخير الذي توج بوثيقة " أهداف الألفية" التي حددتها الأمم المتحدة للدول ولا سيما الفقيرة منها لبلوغها قبل حلول سنة 2015 .

هذا النشاط الكثيف وعلى مستويات عديدة في مجال السكان من أجل ضبط النمو السكاني وكبح جماحه بهدف الارتقاء بمستوى عيش سكان الدول الفقيرة خاصة ، لم يتوقف عند الواقع المعيش في الراهن بل تعداه بدراسات وبحوث من أجل استشراف الآفاق المستقبلية لحالة سكان المعمورة خلال القرن الحالي (القرن الـ 21) ، وذلك بوضع سيناريوهات مختلفة يُتوقع أن تتطور وفقها اتجاهات النمو السكاني العالمي ، وما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها حسب كل سيناريو وحسب كل منطقة وبلد ؟ .

4 - اتجاهات نمو سكان العالم خلال القرن الحادي والعشرين :

شهد النمو السكاني في العالم تغيرا كبيرا وملفتا للانتباه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لذلك ارتفع عدد سكان العالم بنهاية القرن العشرين الى ستة مليارات نسمة ، وبينما كانت بعض التوقعات والتقديرات تعتقد أن وتيرة النمو الديموغرافي قد تعرف انخفاضا وتراجعا من شأنه تحجيم عدد السكان المتزايدون ، إلا أن الواقع الديموغرافي الذي كشفت عنه السنوات الأولى من القرن الحالي يثبت العكس بتواصل تسجيل معدلات مرتفعة للنمو السكاني العالمي ، الأمر الذي أدى الى إضافة المليار السابع خلال 11 عاما فقط مسجلا رقما قياسيا جديدا غير مسبوق ، وليس هناك مؤشرات تنبأ بتراجع مستويات النمو السكاني العالمي خلال السنوات الراهنة ولا العقود القادمة ، حيث تشير الأرقام الصادرة عن هيئات دولية مختلفة الى أن عدد سكان العالم سوف يستمر في الزيادة المطردة خلال العقود اللاحقة ، حيث أن متوسط الزيادة السكانية الكونية السنوية الصافية تصل الى 78 مليون نسمة والذي انجر عنه قفزة في عدد سكان العالم في (أكتوبر 2018) الى حوالي 7.6 مليار نسمة .

ولعل الواقع الذي وصل إليه معظم سكان الدول الفقيرة مع مطلع القرن الحالي ، والذي كشفت عنه بيانات صندوق الأمم المتحدة والمتضمن مليارات من الفقراء يعيشون بالبلدان السائرة في طريق النمو ، منهم حوالي 1.2 مليار نسمة يعيشون في حالة فقر مدقع ، و800 مليون نسمة يعانون بشكل مزمن من نقص الأغذية ، ويعاني حوالي نصف مليار من أطفال هذه البلدان من سوء التغذية ، ويفتقر زهاء 60 % منهم الى مرافق الصرف الصحي الأساسية ، ويفتقر ثلثهم الى إمكانية الحصول على مياه نقية ، وأن ربعهم لا يجدون المسكن الصحي

اللائق ، وخمسهم يعانون من غياب خدمات الرعاية الصحية القاعدية ، ولم يستطع 20 % من أطفالهم الاستمرار في دراستهم الى السنة الخامسة من التعليم الأساسي¹ .

إن بقاء الأوضاع المعيشية المزرية التي يعاني منها أغلب سكان البلدان النامية على ما هي عليه ، لا تساعد على خفض مستويات النمو السكاني العالمي خلال العقود القادمة طالما أن مستويات الفقر مازالت تلقي بمآسيها على حياة السكان ومن دون القضاء على الفقر أو التخفيف من شدته ووطأته في البلاد الفقيرة ، فلا أمل يرجى في خفض مستويات معدل المواليد المصدر الأساسي في دعم مستويات النمو السكاني في الوقت الراهن ، وكما هو معلوم فإن الارتباط الوثيق بين الفقر وزيادة السكانية سيزيد من مأساوية الأوضاع ومن ثم ارتفاع معدلات الخصوبة أو بقائها في مستوياتها العالية ، ولذا فإن التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة في مجال السكان تشير الى استمرار الزيادة السكانية العالمية بمعدلات معتبرة آتية في معظمها من دول العالم الثالث ما يزيد في اختلال توزيع السكان على مختلف مناطق المعمورة .

وفي هذا السياق تشير التوقعات والتقديرات الأمية الى أن عدد سكان العالم سينتقل من 5.3 مليار نسمة في سنة 1990 الى حوالي 7.3 مليار نسمة بحلول سنة 2015 ، على أن يواصل النمو السكاني ارتفاعه الى حوالي 8.5 مليار نسمة بحلول سنة 2030 ، ثم يندفع الى حوالي 9.7 مليار نسمة في منتصف القرن (2050) على أمل أن ينتهي حجم سكان العالم عند سقف 11.2 مليار نسمة بنهاية القرن الحالي (2100)² .

هذه التوقعات والتقديرات لحجم سكان العالم للقرن الحالي تمثل الافتراض المنخفض ، بينما يمكن ان يصل عدد سكان العالم الى حوالي 10.5 مليار نسمة وفق الافتراض (السيناريو) المتوسط عند منتصف القرن الحالي ، والى حوالي 12 مليار نسمة وفق الافتراض المرتفع وذلك عند العام 2050 ، يعني هذا أنه بإمكان حجم سكان العالم أن يتجاوز العدد المتوقع له بنهاية القرن الحالي قبل 50 سنة لو تحقق السيناريو الثالث .

¹ - UNFPA , **The State of World Population 2000** , New York , 2001 , p , 7 .

² - www.un.org/ar/sections/issues-d

وكما هو الحال في أي نوع من التوقعات ، هناك درجة من عدم اليقين تحيط هذه التقديرات السكانية الأخيرة ، ويرتفع هامش الخطأ أكثر كلما كانت الفترة الزمنية المستهدفة طويلة ، وتستند النتائج المذكورة على المؤشر المتوسط للتقديرات والذي يفترض انخفاض الخصوبة في البلدان التي لا تزال فيها الأسرة الكبيرة سائدة فضلا عن زيادة طفيفة في معدل الخصوبة في العديد من البلدان التي لديها أقل من طفلين لكل امرأة في المتوسط ، ومن المتوقع أن تتحسن مستويات الأمل في الحياة أيضا وفي جميع البلدان .

مناقشة :

إذا جاز لنا أن نتوقف لمناقشة القضايا التي آلت إليها أوضاع سكان العالم في ضوء البيانات والمعطيات الحالية والمتوقعة للقرن الحالي ، فلعل أول الحقائق الجديرة بالانتباه تلك الحقيقة المتمثلة في استمرار اختلال توزيع السكان بين بلدان الشمال الغنية وبين بلدان الجنوب الفقيرة ، ومن ذلك أن حصة سكان المعمورة التي كانت تحوزها بلاد العالم الثالث في سنة 1950 والمتمثلة في نسبة 67.1 % من إجمالي سكان العالم قفزت الى نسبة 75.7 % في العام 1987 ، ثم الى 79.14 % في سنة 2000 وأخيرا اندفعت حصة البلدان النامية من الحجم الإجمالي العالمي للسكان الى 83.45 % بحلول سنة 2018 ، ما يعني أنها تستحوذ على عدد يناهز 6,369,620,000 نسمة مقابل 1,863,200,000 نسمة للبلدان المتقدمة ، والمستقبل سوف يزيد هذا الاختلال في التوزيع السكاني العالمي شرحا واتساعا وهذا ما تؤكد كل التوقعات الأفاقية للسكان ومنها تقرير المفوضية الأوروبية الذي أشار بأن نصيب الدول النامية من الزيادة السكانية الى غاية 2025 سيمثل نسبة 97 % من إجمالي الزيادة العالمية أي تسعة أفراد من كل عشرة¹ . بينما تتوقع معطيات منظمة الأمم المتحدة أن تستمر معدلات النمو السكاني السنوية مرتفعة بالبلدان النامية ، حيث ستسجل متوسط سنوي للفترة (2020 – 2025) يصل الى 1.10 % مقابل 0.29 % بالبلاد المتقدمة² .

¹ – Nicole Gnesotto et Giovanni Grevi , Opcit , p , 17 .

² – United nations, **World Population Trends and Policies** , Opcit , p , 4 .

وبنظرة تفصيلية أكثر فإن قارة إفريقيا مرشحة أكثر من أية جهة أخرى لاستقبال أكبر عدد من السكان القادمين ، حيث ينتقل العدد من 872 مليون نسمة سنة 2000 الى حوالي 1617 مليون نسمة بحلول عام 2025 ، في حين تقفز حصة أمريكا اللاتينية من 546 مليون نسمة الى 779 مليون نسمة خلال نفس الفترة ، بينما تستقبل بلدان شرق آسيا ومنها الصين واليابان عددا أقل نسبيا بانتقال حجم سكانها خلال الفترة ذاتها من 1475 مليون نسمة الى 1721 مليون نسمة ، ثم دول جنوب آسيا المستودع الأعظم للسكان فيقفز عدد سكانها من 2074 مليون نسمة الى 2814 مليون نسمة ، بالمقابل تستقبل قارات أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا أضعف الأعداد من السكان القادمين ، فأوروبا ينتقل عدد سكانها من 512 مليون نسمة الى 524 مليون نسمة ، وأمريكا الشمالية يرتفع حجم سكانها من 297 مليون نسمة الى 345 مليون نسمة ، أما القارة الأضعف سكانيا "أوقيانوسيا" فإن عدد سكانها ينتقل من حوالي 30 مليون نسمة الى 38 مليون نسمة¹ .

يجدر القول أن بعض الدول المتقدمة تعيش تراجعاً في أعداد سكانها مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وروسيا واليابان ، فهذه الأخيرة سينزل حجم سكانها من 128 مليون الى 124.8 مليون نسمة خلال الفترة (2005 - 2025) ، بينما روسيا تشهد تراجعاً معتبراً في تناقص عدد سكانها بانتقالهم من 143.2 مليون نسمة الى 129.2 مليون نسمة خلال الفترة ذاتها ، أما فرنسا وبريطانيا فهي تعيش ثباتاً في عدد سكانها الى سنة 2025² .

أما توزيع سكان العالم على سطح الأرض فهو توزيع غير متكافئ ، وليس أدل على ذلك من أن نحو نصف سكان المعمورة يعيشون فوق 5 % فقط من مساحة اليابسة ، بينما لا يعيش فوق 57 % من مساحة الأرض سوى 5 % من مجموع سكان العالم ، ويمكن تمييز منطقتين رئيسيتين للتركز السكاني وهما : شرق وجنوب شرق آسيا وأوروبا ، حيث يحتشد في المنطقة الأولى نحو نصف سكان العالم فوق مساحة لا تزيد على 10 % من اليابسة ، أما المنطقة الثانية فيسكنها حوالي 10 % فقط من إجمالي الساكنة على مساحة لا تزيد على 5 % من جملة مساحة اليابس المعمور³ .

¹ - Ibid , p , 4 .

² - Nicole Gnesotto et Giovanni Grevi , Op cit , p,p 24 – 27 .

³ - سير روي كالن ، مرجع سابق ، ص ، 22 .

علاوة على هذا فإن هناك دولتان عملاقتان سكانيا تتجاوز حجم سكانهما المليار نسمة ، وأعني بهما دولتا الصين التي تضم أكثر من 1.4 مليار نسمة و الهند التي تضم كذلك حوالي 1.3 مليار نسمة ، يعني هذا أن من بين كل خمسة أفراد من سكان العالم قاطبة يوجد واحد صيني ، ومن كل ثلاثة أشخاص هناك واحد صيني أو هندي ، حيث يمثل مجموع سكان البلدين أكثر بقليل من ثلث سكان العالم .

أشير هنا أنني لم أتعرض لمركبات الظاهرة الديموغرافية وهي : الخصوبة والوفيات والهجرة واتجاهاتها والتغيرات التي مستها ، والتوقعات التي قد تطرأ عليها في كل جهات العالم وهي متوفرة في مختلف المصادر التي تم اللجوء إليها في هذه الدراسة ، مخافة الإطالة والملل الذي ربما يصيب بعض القراء الذين ليس لهم ميل لتتبع الأرقام والأعداد علما أن الدراسات السكانية تقوم أساسا على الرقم الاحصائي ، وإنما قصدنا الحديث مباشرة عن السكان الفعليين باعتبارهم محصلة الظواهر الديموغرافية جميعها .

واعتبارا لما سبق سرده من المعطيات الاحصائية ، فإن كوكبنا مرشح لاستقبال أعدادا هائلة من البشر ولكن بنسب متفاوتة ما يؤدي بالضرورة الى زيادة الشروخات والإختلالات بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، حيث من المنتظر أن تلقي الزيادة السكانية الهائلة بظلالها غير المرغوبة بالبلاد الفقيرة والتي ستعمق المشكلات والمآسي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بهذه البلاد التي تسعى الى تحقيق التنمية لتحسين المستوى المعيشي لسكانها ، هؤلاء السكان المتزايدون ومعظمهم يولدون بالأرياف فيلجأ أغلبهم للهجرة والنزوح نحو المدن كملاذ أخير معتقدين أن العيش في المدن يحقق آمالهم وطموحاتهم ، هذه الظاهرة القديمة الحديثة - والتي كما سبق التعرض له- عبّر عنها أحسن تعبير ابن خلدون بقوله : "... ولهذا تجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها ، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها ، ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج الى الدعة ، وأمكن نفسه الى قيادة المدينة"¹.

ويؤكد ذلك في موضع آخر بقوله : "... أننا إذا فتحنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه ، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر"². ثم يتحدث ابن خلدون عن العامل الاقتصادي الذي يدفع بسكان البدو إلى الهجرة نحو الحواضر فيقول: "... وذلك لما اختصوا به من نكد العيش وشظف الأحوال وسوء المواطن ، حملتهم عليها الضرورة التي عينت لهم تلك

¹ - ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ، 214 .

² - نفس المرجع ، ص ، 214 .

القسمه ، وهي لما كان معاشهم من القيام على الإبل ونتاجها ورعايتها والإبل تدعوهم إلى التوحش في القفر لرعيها(...) بل لو وجد واحد منهم السبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه"¹.

وعليه يمكننا أن نتساءل عن تداعيات الزيادة السكانية في انتشار السكان وتوزيعهم الى سكان ريفيون وسكان حضريون ، وما هو الواقع الحضري في العالم في ظل هذه الأوضاع التي آلت اليها أحوال السكان ؟ وكيف أدت الزيادة السكانية الى ظهور عدد هائل من المدن ؟ بل وكيف أثّرت هذه الزيادة على واقع المدن ؟ وكيف أدى ذلك الى تطور المدن وتضخمها بشكل غير مسبوق ؟ وما هي آفاق المدن مستقبلا ؟ وهل يمكن أن تكون المدن مقبرة للأرياف والقرى ؟ وهل بإمكان المدن أن تستوعب العدد الهائل من هؤلاء السكان ؟ وهل بإمكانها أن تحقق آمال كل المقيمين بها و الراغبين والحالمين بالنزوح إليها باعتبارها أمل ومآل سكان الريف قاطبة ؟ وباختصار كيف أدت ظاهرة النمو السكاني الى بروز ظاهرة النمو الحضري ؟. هذا ما سنحاول التعرف عليه فيما سيأتي .

5 - النمو الحضري ، واقع وآفاق :

لعل من المناسب جدا أن نستهل حديثنا بقول الله - عز وجل - : " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء" (سورة النساء ، الآية : 1) وكذلك قوله - تعالى - : " ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون " (سورة الروم ، الآية : 20) .

الحجم السكاني الهائل يعود في أصله الى الأب الأول "آدم" الذي خلقه الله - عز وجل - ثم خلق منه زوجه حواء ، ثم من نسلهما يأتي جميع البشر ، هؤلاء الذين غيّروا وجه الأرض الكوكب الذي اختاره الله ليستوطنوه ، وإن الأمر ليستحق منا الاهتمام وإعمال الفكر لفهم وتفسير كيف استطاع البشر عبر الزمن أن يتكاثروا ويذللوا كثيرا من العقبات التي وقفت في سبيل تطورهم وتقدمهم ليصلوا الى ما هم عليه اليوم ؟ .

منذ أن خلق الله أبونا "آدم" وأمنا "حواء" عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل مراحل عديدة لتصل الى هذه المرحلة الحالية ، لقد استغرقت مرحلة ما قبل التحضر زمنا طويلا جدا والى غاية بداية العصر الحجري الحديث (حوالي عشرة آلاف سنة من اليوم) ، حيث قُدِّر عدد سكان المعمورة بحوالي 8 ملايين نسمة آنذاك ، لم تكن البشرية تعرف المستوطنات أو التجمعات السكانية الحضرية ، وقد عاش الانسان دهرا من الزمن وهو هائم على وجهه يبحث عن مقومات بقاءه من مأكل ومشرب وملبس ومأوى ومأمن ، وشيئا فشيئا استقر الانسان وباستئناسه الحيوان وقدرته على تسخيرها في خدمة أغراضه ثم بتمكّنه من اكتشاف تقنيات الزراعة ، أصبح

¹ - نفس المرجع ، ص ، 219 .

الانسان مستقرا في تجمعات بشرية حول الأنهار والوديان حيث الماء والأرض الخصبة ، وبهذا تحسنت ظروف السكان المعيشية على ما كانت عليه وبمرور الزمن بدأت تظهر ملامح جديدة في نمط حياة جزء من البشر ، أولئك الذين كانوا يعيشون على أطراف وادي الرافدين بالعراق الذين كانوا سباقين في ظهور أولى المراكز الحضرية بالعالم التي أطلق عليها فيما بعد المتخصص في المدن الأولى " جولدن تشايلد " وصف "ثورة المدن الأولى" وكان ذلك قبل بضعة آلاف سنة (5000 الى 7000 سنة) كما سبق التعرض له .

إذاً كان ظهور أولى المراكز الحضرية يعود فقط الى حوالي عدة آلاف من السنين في العصر الحجري الحديث ، حيث كان عدد السكان قليلا نسبيا ومن بلاد الرافدين انتشرت هذه المراكز الحضرية الى كل بقاع العالم ، وكانت الزيادة السكانية عامل بارز في ظهور هذه المراكز الحضرية (المدن) كما بيّناه في الفصول السابقة .

ومما لاشك فيه أن ظهور المدن كان له أثر واضح في زيادة السكان ، ذلك أن متغيري (السكان - المدينة) يرتبطان بعلاقة تبادلية تفاعلية ، إذ ليس هناك إتجاه واضح ومستمر ففي ظل ظروف وشروط محددة يكون عليها السكان في الأرياف أو القرى تُكسِبُهُم خصائص من شأنها أن تُحوِّلهم من نمط حياة الريف الى نمط حياة الحضر ، بينما وجود السكان وعيشهم في نمط حياة المدن يجعلهم يتأثرون بظروفها وخصائصها ، وهكذا كانت المدينة وما تزال حاضنة للنمو الديموغرافي سواء الناتج عن الزيادة الطبيعية التي تحدث بالمدن ذاتها أو عن الفائض السكاني الوافد إليها من الأرياف والقرى والبوادي ، كما كان النمو الديموغرافي وما يزال مغذيا ودافعا للنمو الحضري ، وخاصة بعد ظهور المدينة الصناعية بأوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

وربما لا نستطيع التوغل بعيدا في التاريخ كما فعلنا مع المدن الأولى التي عرفت البشرية لتوصيف الظاهرة الحضرية كميا ، وذلك لغياب المعطيات والبيانات الاحصائية التي تجعلنا نطمئن إليها ، غير أن الحديث عن السكان الحضريين يمتد الى آلاف السنين وأن الدراسات والبحوث التي تناولت التمييز بين

السكان الريفيين والحضرين قديمة تعود الى الحضارات السابقة ، حيث كتب المفكرين والفلاسفة والرحالة القدماء مؤلفات ومصنفات تناولت الحديث عن المدن وسكانها ويأتي في مقدمة هؤلاء العلامة "عبد الرحمن ابن خلدون" ، غير أن هذه الكتابات تفتقد الى المعطيات الكمية إلا ما ندر من محاولات تقديرية لعدد سكان بعض المدن التي كان لها صيت في التاريخ — كما تم ذكره في مواضعه — ولهذا سنتناول حديثنا عن النمو الحضري بشكل كمي أثناء القرون القليلة الأخيرة من بعض التقديرات المنجزة ، ثم نتوسع أكثر في ذلك أين تتوفر الاحصائيات والمعطيات الموثوق بها نسبيا والتي تغطي العقود الأخيرة والتنبؤات والتوقعات للعقود القادمة ، باعتبار أن التحضر (أو الزحف الحضري) يعتبر واحدا من أبرز الظواهر التي عرفها القرن العشرين وستستمر خلال القرن الحالي . صحيح أن المدن الكبرى قد نشأت في الحضارات القديمة وازدادت زخما إبان عصر النهضة بأوروبا خلال القرون القليلة الماضية ، غير أن قيام المدن والمراكز الحضرية الضخمة ونموها واتساعها وانتشارها بشكل ملفت للانتباه لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن العشرين ، بعد نيل دول العالم الثالث استقلالها وما شهدته هذه الدول من زيادة سكانية هائلة كانت العامل البارز في تطور المدن وانتشارها الى بقاع وأطراف المعمورة .

وفي هذا السياق تشير بعض التقديرات الى أن نسبة التحضر في العالم كانت تبلغ حوالي 9 % سنة 1800 بتعداد يصل الى حوالي 87 مليون نسمة لتنتقل الى نسبة 16 % في العام 1900 بتعداد قُدر بحوالي 260 مليون نسمة معظمهم يقطنون بأوروبا¹.

بينما المعطيات الاحصائية الصادرة سنة 2018 عن قسم السكان التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة فإنها تشير الى أن نسبة التحضر في العالم كافة لم تكن تتجاوز نسبة 29.6 % سنة 1950 ، ثم تقفز الى نسبة 37.7 % في العام 1975 ، لتنتهي مع نهاية القرن العشرين الى 46.7 % من سكان العالم الذين يقطنون المدن والمراكز المصنفة حضرية ، بينما خلال العقد الأول من القرن الحالي (2010) تسجل نسبة التحضر في العالم 51.7 % لترتفع خلال السنة الحالية (2018) الى نسبة 55.3 % ويتوقع أن تصل الى 56.2 % سنة 2020 ، ودائما حسب تقديرات قسم السكان الصادرة سنة 2018 ، فإن نسبة السكان الذين سيقيمون بالمدن والمراكز الحضرية مستقبلا ، ستصل الى 60.4 % عام 2030 ، ثم

¹ - Jean-Jacques Tur , Opcit , p , 48 .

تواصل ارتفاعها لتصل الى 64.5 % في سنة 2040 ثم تقفز الى نسبة 68.4 % مع نهاية النصف الأول من القرن الواحد والعشرين (2050)¹.

صحيح أن منحى التحضر يشهد تصاعدا مستمرا عام بعد عام غير أن توزيع سكان الحضر في العالم لا يتوزعون بشكل متكافئ ، فنسبة سكان المدن في العالم المتقدم تختلف عنه في العالم النامي ، فالدول الصناعية المتقدمة مازالت تمثل أعلى نسب التحضر في العالم حاليا (2018) بنسبة 78.7 % بحجم سكاني يصل تعدادده الى 993.837 مليون نسمة ، مقابل 269.363 مليون نسمة ما زالوا يقيمون بالريف . في الحين ذاته فإن سكان الدول النامية يتوزعون الى 50.6 % يقيمون بالمناطق الحضرية بتعداد يقدر ب 3225.980 مليون نسمة مقابل 3143.639 مليون نسمة يقيمون بالمناطق الريفية ، وحتى نسب توزيع سكان المدن في البلدان النامية تتباين وتختلف فيما بينها حسب كل منطقة جغرافية ، ففي إفريقيا نسبة التحضر في بلدان الشمال أعلى عنها بكثير من نظيراتها في الجهات الأخرى وخاصة منطقة دول ما وراء الصحراء ، وبين دول شمال إفريقيا ذاتها هناك تباين واضح فبينما نجد نسبة التحضر في ليبيا والجزائر عالية نجد نظيرتها بالسودان ومصر متدنية ، كما تكشف بيانات الأمم المتحدة كذلك تمايزات هائلة بين مناطق آسيا وبين دول كل منطقة فيما بينها².

وإذا رجعنا الى الوراء فإننا نرى بأن الدول المتقدمة كانت نسبة التحضر بها سنة 1950 تصل الى 54.8 % بتعداد سكاني يصل الى حوالي 446.284 مليون نسمة ، بينما لم يكن يمثل سكان الحضر بالدول النامية سوى نسبة 17.7 % بتعداد يصل الى 304.619 مليون نسمة ، الواقع الحضري هذا الذي كان سريع التغير بمرور الوقت وكان متزامنا مع تغير الواقع الديموغرافي الذي تعيشه الدول النامية فإنه مرشح لتقليص الفجوة بين نسبة سكان الحضر بالدول النامية ونظيرتها بالدول المتقدمة ، بل سيتفوق عدد سكان الأولى الى أضعاف عن الثانية ، ففي البلدان النامية سيصل تعداد سكان المدن الى 5555.784 مليون نسمة بنسبة تبلغ 65.6 % ، في حين يرتفع تعدادهم بمدن الدول المتقدمة الى 1123.972 مليون نسمة بنسبة تصل الى 86.6 % وذلك بحلول منتصف القرن الحالي³.

¹ - www.population.un.org/wup

² - Ibid .

³ - Ibid .

6 - الثورة الحضرية "ظاهرة العصر" :

بعد بضعة آلاف من السنين من التطور المحتشم للظاهرة الحضرية في العالم ، شهد التحول الحضري في العصر الحالي ثورة عارمة لم يسبق أن عرفتها البشرية طيلة تاريخها المليء بالتغيرات الهائلة ، ولعل أعظم تجمع سكاني حضري ذكره المؤرخون والمتخصصون في الشأن الحضري قبل هذا العصر ، ذلك الذي عرفته مدينة "روما" كعاصمة للإمبراطورية الرومانية في أوج قوتها أين وصل عدد سكانها الى حوالي 1.3 مليون نسمة ، هذا الحجم السكاني لم تستطع أن تصل إليه أية مدينة سابقة عنها أو بعدها الى غاية عصر النهضة بأوروبا ، فمدينة "قرطاجنة" عاصمة الفينيقيين بالشمال الافريقي قُدِّر عدد سكانها بحوالي 700 ألف نسمة ، كما قُدِّر عدد سكان مدينة "سيرتا" قسنطينة حاليا على عهد القائد "ماسينيسا" بأكثر من 300 ألف نسمة¹. بينما المدن التي عرفتتها الحضارات القديمة الأخرى في بلاد الرافدين أو في اليونان أو بمصر أو المدن الدينية كمدينة مكة المكرمة أو القدس الشريف ، وحتى مدن الأمويين كدمشق ومدن العباسيين كبغداد أو القسطنطينية عاصمة الروم وغيرها كثير من مدن الحضارات السابقة لم تعرف أحجاما سكانية وصلت الى المليون نسمة وفي أكثر التقديرات كانت بعضها يضم بضعة مئات من الآلاف نسمة².

بقي حجم سكان أية مدينة في بقاع العالم قاطبة متواضعا دون المليون نسمة ، فلا مدينة باريس أو لندن أو مدريد أو موسكو أو أي مركز حضري بأوروبا خلال بداية عصر النهضة ، ولا مدينة "بكين" بالصين ولا "مدراس" بالهند استطاعت أن تجمع عددا معتبرا من السكان يصل الى المليون نسمة قبل القرن الثامن عشر ، سوى مدينة لندن ببريطانيا ومدينة بكين بالصين مع نهاية القرن الثامن عشر استطاعتا أن تصبح من المدن المليونية ، بينما كانت باريس تعد آنذاك حوالي 550 ألف نسمة فقط³.

الحديث عن الانفجار الحضري بدأ متزامنا مع الانفجار الديموغرافي الذي عاشته أوروبا خلال القرون الماضية وخاصة مع بداية الثورة الصناعية وتطور وسائل النقل التي ساعدت في حركة السكان وتنقلهم من المناطق الريفية الى المناطق الصناعية بالمدن ، فالتناول التاريخي لنشأة المدن يبدأ في العصر الحديث بالموجة الأولى للتحضر في الفترة من 1750 الى 1950 في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية ، وقد ارتبطت الموجة الأولى بالتصنيع الذي أدى الى تصاعد حركة الهجرة من الريف الى المدن من أجل الحصول على فرص عمل تدر أجورا مغرية آنذاك . وطوال

1 - أرجع الى فصل " نشأة المدن وتطورها في الجزائر " .

2 - أرجع الى الفصل الموالي .

3 - Jean-Jacques Tur , Opcit , p , 48 .

هذين القرنين لم يعرف العالم تلك النوعية من التحضر الهائل إلا في بعض دول أوروبا مثل إنجلترا وفرنسا إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية .

ونتيجة لذلك تضاعف عدد سكان مدينة لندن ستة مرات خلال قرن ما بين 1800 الى 1900 ، أما مدينة نيويورك فقد تضاعف عدد سكانها حوالي مئة مرة لتزيح مدينة لندن من صدارة المدن الكبرى في العالم بحلول عام 1924 ، وتمكنت من الاحتفاظ بريادة مدن العالم لمدة 45 عاما ، تاركة المرتبة الأولى لمدينة "طوكيو" اليابانية سنة 1970 التي مازالت تحتفظ بها الى الآن ¹.

يتجلى من الاحصائيات السابقة وبوضوح تام المنحى التصاعدي للنمو الحضري وبقوة خلال القرون الأخيرة حيث انتقلت نسبة سكان العالم المقيمون بالمدن من 9 % سنة 1800 الى 16 % سنة 1900 ، ثم وصلت الى 29.6 % عند منتصف القرن العشرين ، لتقفز الى نسبة 37.7 % سنة 1975 ، تستمر حركة نمو سكان المدن مسجلة نسبة 46.7 % بحلول العام 2000 ، وبعد مضي العقد الأول من القرن الحالي (2010) يتفوق ولأول مرة في تاريخ البشرية عدد السكان المقيمون بالمدن على نظرائهم المقيمون بالأرياف وذلك بنسبة تصل الى 51.7 % من إجمالي سكان المعمورة .بينما يمثل السكان العالم من الحضر حاليا (2018) نسبة 55.3 % ، ويتوقع أن تصل النسبة الى 56.2 % سنة 2020 ، حسب تقديرات قسم السكان الصادرة سنة 2018 ، كما أن نسبة السكان الذين سيقومون بالمدن والمراكز الحضرية مستقبلا ، ستصل الى 60.4 % عام 2030 ، ثم تواصل ارتفاعها لتصل الى 64.5 % في سنة 2040 ثم تقفز الى نسبة 68.4 % مع نهاية النصف الأول من القرن الواحد والعشرين (2050) .

وبقراءة أخرى فإن عدد سكان المدن في العالم انتقل من حوالي 87 مليون نسمة سنة 1800 الى حوالي 260 مليون نسمة بحلول 1900 ، أي تضاعف بحوالي ثلاث مرات خلال 100 سنة ، ثم يتضاعف العدد حوالي ثلاث مرات أخرى في ظرف 50 سنة تقريبا ، وذلك خلال النصف الأول من القرن العشرين مسجلا حجما تعادله 751 مليون نسمة ، بينما يقفز العدد الى حوالي 2.9 مليار نسمة سنة 2000 بعدد مرات يصل الى 3.86 مرة في ظرف 50 عاما وهو الأضخم نسبيا. وحسب الأرقام المتوقع الوصول إليها في غضون السنوات الخمسين القادمة فإن عدد سكان المدن في العالم سيصل الى 6.680 مليار نسمة ، بمعنى أن عدد الحضر سيتضاعف بنسبة 1.86 مرة ، وبهذا يمكننا أن نلاحظ أن الانفجار الحضري بلغ أوجّه خلال النصف الثاني من القرن العشرين وكان هذا

¹ - Ibid , p , 48 .

متزامنا تماما مع ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" التي عاشها سكان العالم بمعدلات نمو سكاني سنوية مرتفعة لا نظير لها في السابق ولا في اللاحق والآتية أساسا من الدول النامية ، ومن زاوية أخرى فإن عدد سكان المدن في العالم قد تضاعف خلال الفترة الممتدة ما بين (1800 – 2000) حوالي 33.33 مرة بالمقابل لم يتضاعف العدد الاجمالي لسكان الكوكب الأرضي سوى 6.6 مرات ، والى غاية سنة 2018 فقد تضاعف عدد سكان الحضر ابتداء من سنة 1800 حوالي 48.5 مرة ، بينما تضاعف عدد سكان العالم بحوالي 8.5 مرة ، أما التوقعات المستقبلية – إذا تحققت – فإنها تشير الى أن سكان المدن سيتضاعف في غضون قرنين ونصف القرن للفترة (1800 – 2050) بحوالي 77 مرة ، في نفس الفترة المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الاجمالي للمعمورة بحوالي 11.67 مرة فقط . وبهذا يتضح بما لا شك فيه أن اتجاه سكان العالم نحو التحضر والإقبال المتزايد على الإقامة بالمدن يتزايد سنة بعد سنة بشكل منتظم وبمعدلات أسرع من معدلات النمو السكاني ما سيفضي حتما الى تهميش وتجميع سكان الريف ، وتفسير ذلك أن المناطق الحضرية تتغذى بالزيادة الطبيعية التي تأتي من السكان المقيمين بالحوضر وهي بمستويات أدنى من نظيرتها بالريف كما هو معلوم ، الى جانب تدفقات الهجرة من الريف نحو المدن .

7 – تواصل نمو سكان الريف :

لا ينبغي تفسير التأكيد على الحضرية هنا على أنه يعني أن نمو السكان الريفيين قد يكون في تناقص أو هو سائر الى الزوال في المدى المنظور ، بل على العكس فإن عدد سكان العالم المقيمين بالأرياف يتزايد سنة بعد سنة تماما كما هو حال سكان المدن ، غير أن المعدلات السنوية لتزايد سكان الحضر أعلى من نظيراتها في الريف بسبب تدفقات الهجرة من الأرياف الى المدن ، وطيلة التاريخ البشري كانت أعداد السكان الريفيين أكبر من السكان الحضريين في العالم الى غاية عام 2008 أين تعادلت كفتا الميزان بين الجانبين ، وإذا علمنا أن تاريخ المدن والحوضر لا يزيد عن 8000 آلاف سنة فإن تاريخ الريف مرتبط بتاريخ البشرية ، ذلك أن الانسان في بداية وجوده على الأرض وجد نفسه يعيش في أحضان الطبيعة العذراء التي أعدت له والتي لم يكن للبشر آنذاك أي أثر عليها ، ثم بتواجدهم عليها وتكاثرهم شيئا فشيئا وبمرور الزمن – كما بيّناه – أستطاع البشر أن يصنعوا لأنفسهم بيئات جديدة وأن ينتجوا نمط حياة جديد متوافق مع هذه البيئة الجديدة التي سميت فيما بعد بالمدن أو الحواضر مقابل الريف والبادية والقرية .

صحيح أن النمو السكاني الهائل الذي عرفته البشرية ابتداءً من بداية عصر النهضة بأوروبا وخاصة عقب ظهور الثورة الصناعية ، ثم دخول دول العالم الثالث في المرحلة الانتقالية الديموغرافية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان له أثر بالغ ليس فقط على النمو الحضري العالمي الملحوظ فحسب ، بل على رفع عدد سكان الريف كذلك وهذا ما تثبته الإحصائيات المتوفرة لدينا . فبينما كان عدد سكان الريف يبلغ حوالي 900 مليون نسمة سنة 1800 انتقل هذا العدد الى حوالي 1.44 مليار نسمة بحلول سنة 1900 ، ثم قفز العدد الى 1.75 مليار نسمة في منتصف القرن العشرين ، لينتقل فيما بعد الى 3.1 مليار نسمة في العام 2000 ، لينتهي عند حجم 3.42 مليار نسمة في منتصف سنة 2018 على أن يواصل تقدمه في المستقبل وفق التوقعات المنجزة الصادرة عن الهيئات المتخصصة والتي تفيد بأن عدد سكان الريف سيصل الى حوالي 3.82 مليار نسمة بحلول سنة 2050 . وستواصل قارتي آسيا وإفريقيا احتضانهما لأكبر عدد من السكان الريفيين مستقبلاً.

أما إذا نظرنا الى المسألة من زاوية أخرى أي من زاوية الأعداد النسبية فإن الأمر مختلف تماماً ، حيث يتضح أن أعداد سكان الريف في تضائل وتناقص نسبي أمام تزايد سكان الحواضر (وهذا ما تظهره بوضوح الأشكال البيانية المرافقة) ، تقوينا هذه المسألة الى التصريح بأن حال سكان الريف يمضي عبر الزمن نحو التلاشي والاختفاء طال الزمن أو قصر بحكم الأمر الواقع ، فإذا نظرنا الى أي شيء له طرفان متفاعلان بينهما (كما هو حال ثنائية ريف - حضر) وأن أحد الطرفين يتزايد باستمرار على حساب الطرف الثاني ، فإنه لا محالة أن الطرف المتناقص مآله التلاشي والاختفاء مع مضي الزمن ، والسيناريو المتوقع حدوثه لسكان الريف هو ذلك السيناريو الذي سبق وأن حدث في الماضي وهو يشرف على نهايته ونعني به الحال التي انتهى إليها واقع سكان البادية ، فاستشراق مستقبل سكان الريف يكمن في ماضي وحاضر سكان البادية ، هؤلاء الذين يكاد وجودهم يختفي الى الأبد ، وقد اختفى وجودهم فعلاً في جهات ومناطق مختلفة من العالم ، ولم يبق منهم إلا أعداداً قليلة جداً في بعض البلاد النامية ، فدول الخليج العربي وقبل ظهور البترول بها كان يغلب على سكانها طابع البداوة وضالة الحجم ، وما هي إلا عقوداً قليلة حتى تغير واقع هذه الدول بشكل سريع ومفاجئ منتقلة بسكانها من نمط البداوة الى نمط التحضر لتتبوأ صدارة الدول التي يغلب عليها نسبة السكان الحضر ليس فقط على مستوى الدول النامية فحسب ، بل وعلى مستوى العالم أجمع فدولتي الكويت وقطر اختفى منهما سكان الريف تماماً ببلوغهما نسبة 100 % للسكان الحضر ، وقريباً من هذا تقع الامارات والسعودية وعمان والبحرين بينما الدولة المجاورة لهم "اليمن" الدولة الفقيرة في المنطقة مازالت يغلب عليها الطابع الريفي بنسبة تصل الى حوالي 63.4 % من السكان الريفيين

وذلك في سنة 2018 ، بالإضافة الى عدد من الدول الصغيرة الحجم مثل هونغ كونغ وسنغافورة وجبل طارق وبعض الجزر الصغيرة التي تقع في المحيطات فإن سكان الريف فيها قد اختفى منها تماما ¹.

ومن جانب آخر فإنه وبالرجوع الى بعض النظريات الاجتماعية المتأخرة حول التحضر ، فنجدها تشير الى أن عملية الزحف الحضري ليست سيرورة مستقلة معزولة عن غيرها ، بل ينبغي تحليلها في سياق علاقتها بأنماط التغير الأساسية في المجالين السياسي والاجتماعي ، ويتصدر جماعة الباحثين في هذا السياق اثنان وهما : ديفيد هارفي ، ومانويل كاستلز .

ويؤكد هارفي " Harvey " في هذا الموضوع على أن التحضر يمثل جانبا واحدا من البيئة المستحدثة التي نشأت عن انتشار الرأسمالية الصناعية . ففي المجتمعات التقليدية كان التمايز قائما بوضوح بين المدينة والريف ، أما في العالم الحديث فقد أوشكت خيوط التمايز على الاضمحلال بين هذين الطرفين بفعل الصناعة ، حيث تمكنت الزراعة وخضعت إدارتها لاعتبارات الأسعار والأرباح شأنها شأن العمل الصناعي ، وأدت هذه العملية الى تقليص الفوارق في أنماط الحياة الاجتماعية بين سكان المدينة وسكان الريف ².

أما كاستلز " Castells " فيربط بين عملية التحضر (التي يطلق عليها لفظ التحضر) من جهة وتنامي الحركات الاجتماعية من جهة أخرى . إن شكل الفضاء المجتمعي يرتبط ارتباطا وثيقا بآليات الانماء الكلية في كل المجتمع ، ولفهم معنى المدينة يستوجب أن نتقصى عملية استحداث أشكال المكان وتحولاته ، إن "إخراج" المدن والأحياء وملاحمها المعمارية إنما تعبر عن أشكال من الصراع والنزاع بين مختلف الجماعات في المجتمع ، وبعبارة أخرى فإن البيئات الحضرية تمثل التجليات الرمزية للتفاعل بين فئات عريضة من القوى الاجتماعية ³.

إن كلا من هارفي وكاستلز يؤكدان أن المدن في مجملها بيئات مصطنعة أقامها الناس ، فحتى المناطق الريفية قد أخذت تخضع بصورة متزايدة لتنفيذ التدخل البشري والتكنولوجيا الحديثة ، ما أدى الى إعادة تشكيل العالم الطبيعي ، وحتى أولئك السكان الذين يؤثرون الإقامة بالمناطق الريفية أو بمناطق معزولة ، فإنهم مرتبطين بشكل أو بآخر بالمراكز الحضرية في المجتمع الأوسع في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

¹ - www.population.un.org/wup

² - أنتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة : فايز الصياغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2005 ، ص ، ص ، 600 ، 601 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 601 .

وفي ظل العولمة وتطور وسائل الاتصال وغزو التكنولوجيات المستحدثة لعالم الريف ، سهّل أكثر وعزّز عملية الغزو الثقافي الحضري للمناطق الريفية لدرجة التماهي والالتحانس بين سكان الريف وسكان المدن خاصة في الدول المتقدمة أو تلك التي قطعت أشواطاً معتبرة نحو التنمية من البلاد النامية .

ولذا يمكنني التأكيد على انحسار واختفاء الريف والثقافة الريفية بالمعنى التقليدي مستقبلاً ، وذلك للاعتبارات الآتية :

أ - تواصل الزحف الحضري الى المناطق الريفية ، بتحويل مساحات شاسعة من الريف ولا سيما الأراضي الزراعية الخصبة ، حيث يتواجد عدد معتبر من السكان المشتغلين بمهنة الزراعة وخاصة بالبلاد النامية الى مناطق حضرية ، أين أضحي عدد المدن يتزايد بشكل كبير وفي كل الدول النامية مبتلعا مساحات هائلة تزيد من متاعب هذه الدول الناجمة عن النمو السريع للسكان والنمو الحضري غير المنظم والمراقب المنبثق عنه ، وعجز القطاع الزراعي عن ملاحقة هذا التزايد السكاني في تلبية إحتياجاته .

ب - إن مهنة الزراعة والرعي وتربية المواشي والأنعام والتي تمثل السمة الرئيسية للنشاط المهني لمناطق الريف ، غدت وفي كثير من الدول المتطورة تُمارس بأساليب وطرق مختلفة عن الماضي باستخدام التكنولوجيات الحديثة والمتطورة جدا وبذهنيات مختلفة كذلك ، إن المزارعين الحاليين أو المؤالين (مربي الحيوانات) وخاصة بالدول المتقدمة يمارسون الزراعة بذهنية الصناعة سواء من حيث الرغبة في تحقيق الأرباح وتعظيمها قدر الامكان ، أو باستعمال الميكنة العالية التقنية التي مكّنت من الاستغناء وتقليص اليد العاملة الى حد أدنى ، فلا غرو ولا عجب أن يُنتج حوالي ثلاثة ملايين مزارع بالولايات المتحدة الأمريكية كميات من الغذاء ما يكفي باحتياجات ملياري نسمة ، وكذلك أضحي المزارع المعاصر يمارس كثيرا من النشاطات الزراعية من سقي وتسميد واستخدام المبيدات ومراقبة المزروعات وغيرها ، بواسطة غرفة صغيرة يمكن أن تكون موجودة بالمدينة القريبة من مزرعته مزودة بتقنيات مراقبة حديثة تمكّنه من ذلك . بينما عمليات الحرث والغرس والجني فإنها تتم بآلات وتقنيات فائقة التطور ، والأمر ذاته نجده في طرق تربية الحيوانات لإنتاج اللحوم بأنواعها المختلفة ، ما يغني عن اليد العاملة الكثيرة مما ينجم عنه فائضا سكانيا هائلا من سكان الريف ، سيدفعهم بالضرورة الى الهجرة والنزوح نحو المدن .

ج - وعلاوة على هذا فإن الأرياف والقرى أصبحت تتمتع بكثير من التسهيلات والمنشآت مما هو موجود بالمدن من مرافق البنية التحتية كتعبيد الطرقات والربط بشبكات الكهرباء والغاز والمياه النقية والصرف الصحي والمدارس والمحلات التجارية والمراكز الصحية والفضاءات الترفيهية والرياضية ووسائل الاعلام المختلفة وغيرها ، الى جانب وسائل المواصلات كالمركبات الحديثة الفردية والجماعية ناهيك عن وسائل الاتصالات الحديثة من أنترنات وهواتف نقالة ، كل هذا وغيره أدى الى تذويب الفوارق الثقافية بين سكان الريف وسكان المدن ، بل إن سكان بعض الدول المتقدمة أصبحوا يعيشون ظاهرة عكسية بهجرة البعض منهم وخاصة المتقاعدين والمرضى والأثرياء نحو المناطق المصنفة ريفية طلبا للراحة والطمأنينة والهدوء والهواء النقي ، والأكثر من هذا أن بعض المناطق الريفية والجبلية والصحراوية بدأت تتحول وفي كثير من البلدان الى مناطق سياحية ، أين تشهد حركة تعمير هائلة ببناء المنشآت الفندقية وسائر المرافق السياحية ، أو ما تعرف بالقرى السياحية ، حيث يتحول كثير من سكان الأرياف من ممارسة مهنة الزراعة الى الانخراط في قطاع الخدمات السياحية ، مما يفقدهم الثقافة الريفية المرتبطة بمهن الزراعة والرعي التي تميز الريف .

د - ويزيدنا يقينا أن نمط الحضري لم يعد يزحف بصورة كمية فقط بواسطة منتجات صناعية وتكنولوجية ، بل أصبح يرمز الى التقدم والتطور ولا سيما في زمن العولمة أين أصبح العالم ليس قرية واحدة بل لمسة أصبع يقوم بها أي شخص في أي مكان كان وأية لحظة شاء ، هذه الرمزية سواء على مستوى الأفراد كما على مستوى الدول ، ولذا فإن كثيرا من الأفراد المقيمين بالأرياف أصبح يراودهم أكثر من أي وقت مضى الأمل في الانتقال للعيش بالمدن الى جانب العمليات التنموية التي تقوم بإنجازها مختلف الدول والتي من شأنها أن تؤدي الى تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية ينبثق عنها تغير لا في عادات وأنماط وسلوك الناس ، ولكن حتى في أنماط التفكير والقيم التي تساهم بقوة في نشوء تجمعات سكنية غير تقليدية (مناطق حضرية جديدة) تحوّل المجتمعات نحو تزايد الرغبة وطغيان التوجه نحو الحضرية .

8 - المدن العملاقة سمة القرن الحادي والعشرين :

من الواضح أن الزحف الحضري على البسيطة أصبح يمثل حقيقة لا مفر منها وبأساليب وأشكال متعددة ، وفي ظل نمو سكاني سريع فإن المدن أصبحت ملاذا وملجأ لأولئك الذين ضاقت بهم السبل في الأرياف وأصبحوا يمثلون فائضا سكانيا ، ولاعتبارات كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية فلم يبق من حل أمام جحافل السكان المتزايدون بقوة وخاصة في البلدان النامية ، سوى اللجوء الى المدن القائمة لتضخيمها أو انشاء مدن

جديدة بكيفية أو بأخرى . وفي هذا السياق تشير الاحصائيات المتوفرة في سنة 2018 أن 55 % من سكان العالم يقيمون بالمدن ، والمتوقع أن ترتفع الى 68 % بحلول عام 2050 ، التحول من العيش في المناطق الريفية الى المناطق الحضرية سيؤدي الى التوسع الحضري ، الذي يمكن أن يضيف نمو يقدر بحوالي 2.5 مليار نسمة بحلول منتصف القرن الحالي ، وأن ما يقرب من 90 % من هذه الزيادة تحدث في آسيا وإفريقيا ، وستشكل الهند والصين ونيجيريا مجتمعة 35 % من النمو المتوقع لسكان الحضر في العالم ما بين عامي 2018 الى 2050 ، ما يعني أن الهند ستكون في المقدمة بإضافة حوالي 416 مليون نسمة ثم الصين بحجم 255 مليون نسمة ونيجيريا بعدد 189 مليون نسمة من سكان الحضر سنة 2050¹.

وتيرة النمو الحضري وزحفه نحو توسع المدن وتضخمها نلمس أثره في واقع المدن وتطوراتها المستقبلية ، ففي هذا الصدد تشير الدراسات السكانية والديموغرافية الى أن حوالي 36 مدينة عملاقة ستكون قائمة في مختلف دول العالم سنة 2018 يتجاوز عدد السكان في كل منها 10 ملايين نسمة . تأتي في مقدمتها مدينة طوكيو عاصمة اليابان بتعداد سكاني يصل الى 37 مليون نسمة ، تليها نيودلهي ب 29 مليون نسمة ، ثم شانغهاي بالصين بتعداد 26 مليون نسمة ، ويأتي بعدها مدينتي مكسيكو سيتي عاصمة المكسيك وساوباولو بالبرازيل لكل منهما 22 مليون نسمة ، ثم مدينة القاهرة العاصمة المصرية ومومباي بالهند وبكين عاصمة الصين ودكا عاصمة بنغلاديش لكل منها حوالي 20 مليون نسمة . ومن المتوقع أن يبدأ عدد سكان طوكيو بالتناقص بعد عام 2020 ، في الوقت ذاته تستمر مدينة دلهي في النمو لتزيح بذلك في سنة 2028 مدينة طوكيو من الصدارة التي ظلت تحتكرها منذ سنة 1970 كأكبر مدينة في العالم².

واضح تماما أن المدن العملاقة التي سيفوق عدد سكانها عشرة مليون نسمة خلال القرن الواحد والعشرين ستكون في تزايد مستمر وأن معظمها يقع في البلاد النامية وخاصة بدول العمالة السكانية كالصين والهند ، فمن بين تسعة مدن يفوق تعدادها السكاني 20 مليون نسمة نجد مدينة واحدة فقط تقع بالدول المتقدمة وهي مدينة طوكيو ، بينما البقية تقع جميعها في بلدان العالم الثالث تنصدها الهند والصين بمدينتين لكل منهما ، الصورة الحالية للمدن الكبرى لم تكن كذلك خلال القرن الماضي ، حيث كانت مدن الدول المتقدمة تتقدم المشهد المدني كنيويورك ولندن وباريس وغيرها ، ففي سنة 1970 لم تكن سوى 11 مدينة فقط يتجاوز عدد سكانها 8 ملايين نسمة ، من بينها ثلاث مدن يزيد سكانها عن 10 ملايين نسمة وهي (طوكيو ، ونيويورك ، وشانغهاي) . بعد

¹ - www.population.un.org/wup

² - www.population.un.org/wup

عشر سنوات أي في سنة 1980 أصبحت 14 مدينة يفوق حجم سكانها 8 ملايين نسمة ، ثم 21 مدينة في سنة 1990 من ضمنها 15 مدينة تقع بالدول النامية وثلاثة منها تجاوز عدد سكانها 15 مليوناً وهي : طوكيو ونيويورك ومكسيكو¹.

أما في المستقبل فإن عشرات من مدن العالم الثالث ستكون من المدن العملاقة ، وربما حتم علينا هذا الواقع الجديد أعمال الفكر للبحث عن وصف جديد نطلقه على المدن التي يفوق عدد سكانها 20 مليون نسمة لتمييزها عن تلك التي يتراوح عدد سكانها ما بين (10 - 20 مليون نسمة) باعتبارها تسمى مدن عملاقة "Megalopolis" ، وإلى ذلك الحين نكون أمام واقع آخر مختلف تماماً عندما سيتجاوز حجم سكان عدد من المدن 30 مليون نسمة كما هو متوقع .

9 - مناقشة : هل تمثل المدن ملاذاً حقيقياً للسكان النازحين إليها ؟ :

واقع المدن والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان أصبح طافحاً بالمشاكل التي يعاني منها سكان المدن يومياً ، وخاصة بمدن البلاد النامية التي تشهد موجات عاتية من السكان النازحين نحوها أملاً في النجاة من مشاكل الأرياف والقرى ، ذلك أن الكثير من النازحين والفارين من الأرياف والقرى والبوادي والجبال والمناطق النائية كانوا يظنون أنهم يهربون ويفرون من واقع بائس ملئ بالوان الشقاء والبؤس والفقر والحياة الضنك إلى المدن والمناطق الحضرية ، حيث الرخاء والرفاه والوفرة والحياة السهلة والريعية ، لكن كل هذه الظنون والآمال تبخرت عند معظمهم لما غادروا مواطنهم الأصلية متجهين نحو المدن والحوضر ليصطدموا بواقع يصدق على كثير منهم المثل القائل " كالمستجير بالرمضاء من النار " ، فوجد هؤلاء أنفسهم يعيشون على هامش المدن وأطرافها في أكواخ مبنية بالصفائح أو القصدير أو القش أو الطوب - حسب كل بلد - أو ما أصبحت تُعرف بالعشوائيات مشكلة أحزمة تطوق المدن خاصة الكبرى منها ومشوهة لمناظرها ورونقها ، هذه المساكن التي أقل ما يقال فيها أنها لا تليق بحياة الآدميين تفتقد إلى كل متطلبات الحياة اللائقة بالبشر ، لتتحول مع مرّ الزمن إلى بؤر لتفريخ الجرائم بمختلف أشكالها من آفات اجتماعية كإلحراق الأحداث وانتشار تجارة وتعاطي المخدرات وسائر الممنوعات ، وممارسة الأعمال التجارية الموازية والممنوعة ، والدعارة ، والتسول ، والسرقه ، واللجوء إلى أعمال العنف والاعتداءات وغيرها من الانحرافات التي لا عهد لهم بها في السابق حينما كانوا يقطنون مواطنهم الأصلية ، وهكذا

¹ - Jean-Jacques Tur , Opcit , p , 56 .

شيئا فشيئا تحولت هذه الأحياء العشوائية والقصدية الى أوكار وعشش تفرّخ شبابا عاطلين عن العمل ، يائسين بئسين لا أمل لهم في هذه الحياة سوى تحيّن الفرصة للانتقام من هذه الأوضاع المساوية ، وبهذا يجد أولئك المتربصون والانتهازيون أدوات طيّعة وجاهزة لتجنيدها واستخدامها في تحقيق أغراضهم الدنيئة ، فيشكلون منهم عصابات إجرامية منظمة ، تمارس مختلف أنواع الاجرام بما في ذلك إثارة الفوضى والارهاب ، الأوضاع المساوية لسكان الأحياء الهامشية العشوائية أصبح يصدق فيها قول القائل : " رُبَّ يوم بكيت فيه . . . فلما صرت في غيره بكيت عليه " .

النمو السكاني الهائل الذي أعقب استقلال الدول النامية نجم عنه زحفا حضريا ضخما غير مسبوق في تاريخ البشرية ، وأصبح تدفق السكان من الريف نحو المدن يمثل تحديا هائلا لكثير من البلدان في العالم الثالث خاصة ، وأمام هذا الواقع هل بإمكان المدن المزدهمة بالسكان في الدول النامية أن تستوعب الأفراد وتنشلهم من الفقر والحرمان ؟ وهل تساعد الهجرة أولئك الحاملين بمستقبل أفضل بالعيش في المدن ؟ وما الذي يمكن لصناع السياسة في الدول النامية القيام به للتعاطي مع واقع مثقل بمشاكل يطرحها حوالي مليار نسمة يعيشون بالعشوائيات ومليار من سكان المناطق النائية والفقيرة والمليار الثالث الذي يسكن المناطق المحرومة بالمدن ؟ .

وكما ألقينا في أكثر من موضع في هذه الدراسة ، فإن العوامل التي أدت الى التحضر ونمو الحضرة بالبلاد المتقدمة تختلف عنها في البلاد النامية ، ففي البلاد المتقدمة كان التحضر سابقا ومتزامنا مع التنمية الاقتصادية ، حيث ظهرت المدن ونمت في علاقة طردية مع تطور وازدهار الصناعات في ظل إمكانيات كافية لاستيعاب التزايد المتسارع لسكان المدن ، وكان السكان قد نزحوا من المناطق الريفية النائية بتأثير الأجور المرتفعة والمستويات العليا في المعيشة التي أتاحتها الانتاجية الضخمة في المدن .

وبينما ظهرت المراكز الحضرية في البلاد النامية نتيجة لسيادة وتأثير قوى مختلفة تماما ، إذ تتميز البلاد النامية بوجود المدن الرئيسية والضخمة على نحو غير متناسب ، والتي لا تشبه المدن الكبرى بالبلاد المتقدمة ، وقد قام الاستعمار بإنشائها لتؤدي وظيفة القيام بدور المركز التجاري والربط بين البلد الأم وبين المستعمر ، ولقد بلغت هذه المدن حجما ضخما بدون أن يصاحب ذلك تنمية اقتصادية قومية ، العامل الثاني الذي أدى بالبلاد النامية الى أن تتخمد بالسكان الحضريين ما كانت تعانيه المناطق الريفية من اضطرابات وغياب الأمن وخاصة أثناء الجهود الثورية التي بذلها أهل البلاد من أجل التحرر وطرد المستعمرين بعد الحرب العالمية الثانية ، (حالة الجزائر مثال حي) ، أما العامل الثالث الذي يكمن وراء حركة الهجرة من الريف الى الحضر في البلاد النامية ، فإنه يتمثل في

الانخفاض السريع في معدلات الوفيات (مستفيدة من التطور الصحي الذي وصلت إليه الدول المتقدمة في السابق) ما أدى الى تحول ديموغرافي سريع يتسم بمعدلات زيادة سكانية عالية تضخمت من جرائها أعداد سكان الريف لدرجة لم تعد الأراضي قادرة على إعالتهم ، مما دفعهم للهجرة نحو المناطق الحضرية كملاذ أخير قد يرفع عنهم الغبن والحرمان والفقر ، لكن الحاصل من هذه الهجرة الاضطرارية هو تحول ونقل للفقر من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ، أكثر منه انتقالا نحو مستويات أعلى في المعيشة ¹.

وكما أن العوامل المرتبطة بالنمو الحضري ونشوء المدن تختلف في طبيعتها بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، فكذلك تختلف نتائج عملية التحضر في المنطقتين من البلاد ، فبينما أحدث التحضر في البلاد المتقدمة تغيرات عميقة تتضح بجلاء في طريقة الحياة والتفاعل وفي طبيعة العلاقات غير الشخصية وفي الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات والقيم وفي النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فقد صاحب الحضرية كآسلوب في الحياة مجموعة من المشكلات الجديدة مثل تلك المرتبطة بالبيئة واستنزاف الموارد وتلوث المياه والهواء والضوضاء ، والمناطق المتخلفة وأحياء الأقليات في المدينة ، وتفكك الاجتماعي والشخصي الذي يتجلى في الانحراف والجريمة وإدمان الكحوليات والمخدرات ، وتفكك الأسرة والعزلة والبطالة والانتحار وغيرها التي يطول ذكرها ².

ولعل أهم المشكلات الحضرية إلحاحا في البلاد النامية ، بالإضافة الى تلك المشكلات المشابهة لما حدثت بالدول المتقدمة ، ظهور أحزمة من المساكن الهشة والعشوائية والقصدية المحيطة بالمدن ، والتي ينشئها السكان القادمين من الأرياف الى المدن ، هذه الأحياء القصدية والعشوائية المكدسة بالنازحين تفتقد الى كل مرافق الحياة الضرورية من مياه نقية ومجاري الصرف الصحي والربط بالكهرباء في بعض الأحياء ، الى جانب غياب المرافق التعليمية والاقتصادية والصحية وكل وسيلة يمكنها أن توفر الراحة الحضرية وترمز لها ، بل هناك كثير من هذه الأحياء لا تليق بحياة الآدميين أصلا ، لدرجة أنها أصبحت منبعا للجرائم المنظمة وغير المنظمة وأوکارا لممارسة مختلف الرذائل والانحرافات كما سبق قوله .

¹ - علي عبد الرازق جليبي ، مرجع سابق ، ص ، 387 .

² - نفس المرجع ، ص ، 388 .

وقد أشار معدّو التقرير الوطني للتهيئة العمرانية لسنوات التسعينيات الى المخاطر المحدقة بالبلاد من جراء التكس السكاني الفوضوي وحركة التعمير العشوائية ، ومنها أن الحواضر الكبرى بالبلاد وفي مقدمتها مدينة الجزائر العاصمة قد وصلت الى الوضع الذي أفضى الى الاضطرابات الكبرى التي تفجّرت في الأحياء الفقيرة بالمدن الأمريكية في الستينيات من القرن الماضي ، وعلى غرار هذا فإن مدينة الجزائر غدت مضطربة النظام ومشوّشة التنظيم بصورة كلية من حيث تنميتها ، كما أنّها مطبوعة باحتوائها أحياء شعبية عديدة مكتظة بالسكان ومتروكة لشأنها ، وضواح سيئة التجهيز ، وغير خاضعة للمخطط العمراني المعمول به ، مما يجعلها تمثل قطاعات اقضاء وتمدّيش في صورة "قيتوهات" حضرية منغلقة على نفسها ومبتعدة عن أنماط التسيير والاقتصاد والنظام في المدينة ، ينبثق عنها كل مؤشرات أزمة اجتماعية حادة بدأت آثارها تتجلى في مظاهر تتمدّيش وآفات وانشقاقات اجتماعية مفجرة لعوامل الوحدة في المدينة ونشاطات غير شرعية ، ما ينجم عن هذا كله العنف الحضري¹.

وقد حظيت مسألة العشوائيات والأحياء السكنية غير المخططة باهتمام بالغ من طرف الباحثين الذين أنجزوا كمّا هائلا من الدراسات المختلفة حولها ، والتي اتفق فيها معظم الباحثين على أن المسكن يعتبر البيئة المكانية التي تساعد الأسرة على القيام بوظيفتها في تنشئة أبنائها ، ولما كانت مساكن الأحياء العشوائية لا تساعد الأسرة في أدائها لوظيفتها المنوطة بها ، فإن المناطق العشوائية والتكس السكاني لا تتيح لكل أعضاء الأسرة ومنهم الشباب الخصوصية ولا ريب أن ذلك يسهم الى حد بعيد في انحراف الشباب حيث يولد بداخله لمسة حقد دفينه وهو يرى المناطق الحضرية من حوله في حالة ترف ويجد نفسه محروما من تلك الأشياء ، مما يدفعه دون وعي الى الانحراف وغالبا ما يتجه الى الجرائم سواء كانت إرهابية أم تقليدية ، ونتيجة للظروف الاجتماعية القاسية يخرج الحدث الى الشارع وتتلقفه أيدي التطرف ويولد الارهاب ، فالحدث الجانح اليوم هو إرهابي الغد ، كذلك ينجم عن هذه الأحياء مجموعة من الجرائم ، لأنها بمبانيها غير المنظمة وشوارعها الضيقة الملتوية المظلمة ، تصبح مرتعا خصبا للجرائم الجنائية ومصدرا للجرائم الارهابية

¹ - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، الجزائر غدا ، مرجع سابق ، ص ، 37 .

ومن أبرز الجرائم التي تنتشر في هذه المناطق والمرتبطة بالإرهاب تجارة الأسلحة غير المرخصة وجرائم المخدرات والدعارة ، فضلا عن أن هذه المناطق أضحت مأوى للمنحرفين الهاربين من القانون ¹ .

وفي السياق ذاته أكدت الدراسات التي أجريت على سكان العشوائيات بمصر انتشار الجرائم والانحرافات بين سكانها وخاصة الشباب منهم ، ذلك أن الظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق فإنها تتحول الى بيئة مفرخة للجريمة وأوكارا للخارجين عن القانون ، ويتحول سكانها الى أدوات طيعة تستخدم من أجل تحقيق أهداف جماعات أخرى ، كأن يستخدم هؤلاء في إثارة الشغب والفوضى أو تحويل أي موقف يراد له ذلك الى أعمال عنف غوغائي ² .

ومن المشكلات التي تطرحها قضية النزوح الريفي ، أن هؤلاء الوافدين الجدد على المدن تنتشر بينهم الأمية والمستويات التعليمية المتدنية وغياب التأهيل المهني والبطالة ، ولذا تراهم يقومون بممارسة أعمال هامشية كالتجارة الموازية والممنوعة ، أو يشتغلون كشواق للمركبات ، أو حراس بالليل ، أو في مهن بسيطة وغير دائمة ، أو مسح الأحذية بالساحات العمومية والتسول ، وإلى جانب هذا فإنهم يشكلون ضغطا إضافيا على المرافق الخدمية العامة الموجودة بالمدن التي لجئوا إليها التي هي أصلا عاجزة عن تقديم خدماتها بصورة مرضية ، ويفسر هذا كله بكون الوافدين ينحدرون من مناطق ريفية تعودوا فيها العيش على نمط محدد لا يساعدهم في الاندماج والتكيف مع الأوضاع التي يجدون أنفسهم في خضمها فاقدين للأهلية الحضرية ، وإذ أقول هذا الكلام لا لأحمل هؤلاء مسؤولية الأوضاع التي آلت إليها حالهم ، وإنما حالة التهميش والإقصاء والحرمان والفقر هي من تصنع سلوكياتهم وأخلاقهم ، في المقابل فإن أولئك النازحين المحظوظين الذين وجدوا أنفسهم في ظروف أحسن فإن حالهم تكون أفضل .

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية لتخفيف وطأة الفقر والتهميش والإقصاء واللامساواة الاجتماعية — المكانية التي يعاني منها سكان الأحياء العشوائية والقصدية ، إلا أن عددهم في تزايد مستمر ففي أول تقرير حول هذه المسألة أنجزه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات "الموئل" في سنة 2003 ،

¹ - مصطفى محمد موسى ، التكديس السكاني العشوائي والإرهاب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط1 ، 2010 ، ص ، 272 .

² - المركز الديموجرافي بالقاهرة ، الأحياء العشوائية : رؤية وصفية تحليلية ، القاهرة ، 2003 ، ص ، 23 .

كشفت أن هناك 924 مليوناً يقيمون في المدن الصفيحية العشوائية ، معظمهم في آسيا وإفريقيا ، أي 72 ٪ من الحضر الأفارقة وحتى نسبة 99 ٪ من سكان أديس أبابا عاصمة إثيوبيا ¹ .

هذا الواقع المرير الذي يعيشه حوالي مليار نسمة من سكان العشوائيات يضاف إليهم حوالي مليار نسمة آخرين يعيشون نفس الأوضاع المأساوية من سكان المدن معظمهم بالبلاد النامية ، بسبب الفقر وانخفاض المداخل الأسرية والمسكن غير الصحي وقلة المرافق الخدمية ، كالمرافق التعليمية والصحية والترفيهية والمواصلات وتردي مستوى خدماتها ، وما زاد هذه الأوضاع سوءاً استمرار تلك القيم والأفكار والمعتقدات التي أنشئ عليها هؤلاء بمسقط الرأس والمجيدة والمشجعة على الانجاب ، هذه السلوكيات الانجابية رفعت من متوسط عدد أفراد الأسرة مكرسة بذلك حالة الفقر المزمنة لهؤلاء .

10 - مدن العالم الثالث بين التمدن والتوحد :

وربما كل الذي سبق قوله يعزّز ويعضد الوصف الذي أحبّذ أن أطلقه على واقع أغلب المدن بالبلاد النامية ، وعلى غرار وصفها بالتريف ، أو بالعشوائية وغير المخططة والفوضوية والتحضر الزائد وغيرها من قبل بعض الباحثين ، فإني أصف واقع المدن وخاصة الكبرى منها في العالم الثالث " بالمدن المتوحلة " أو " المدن منزوعة الدسم " والدسم هنا تمثله الثقافة الحضرية كمحدد لنمط العيش بالمدينة أو وصف " المدن الهجينة " ، لكن اهتمامي بواقع المدن بالعالم الثالث وتجربتي في العيش في مدينة الجزائر وقضاء فترة معينة بمدينة القاهرة ، وتجوالي في بعض المدن الجزائرية وزيارتي لبعض المدن العربية ولا سيما عواصمها ، وكذلك مطالعتي ومتابعتي لواقع الحياة في مدن كثيرة في العالم الثالث مثل الهند وباكستان وبنغلاديش والبرازيل والمكسيك وإفريقيا وغيرها ، وكذا متابعة بعض الأشرطة والأفلام الوثائقية التي تصوّر أوضاع العيش لدى سكان كثير من أمهات مدن العالم الثالث . وبالمقابل تلك المشاهد والمناظر المورفولوجية والحضرية الرائعة والجذابة التي وصلت إليها حالة المدن بالدول المتقدمة وبعض مدن الدول النامية التي قطعت أشواطاً هائلة في تحقيق التنمية والازدهار والتحضر ، كل ذلك زادني تشبهاً وبقينا بصدق وتناسب إطلاق وصف " المدن المتوحلة " على مدن كثيرة بالدول النامية ، كيف لا ؟ وإن حال المدن لا يستقيم إلا بوجود سكان " مدينيين " يحملون ثقافة حضرية بمعنى الكلمة ، أي أن هؤلاء السكان ورثوا الثقافة الحضرية جيل عن جيل وأنشئوا عليها وتربوها في أحضانها (أي اكتسبوها بالحضور لعدة أجيال وهم من أسسوا مكوناتها من قيم وعادات وتقاليد ومعتقدات وأفكار وأنماط وغيرها من مكونات الثقافة) ، أما أن يكون معظم

¹ - لوران فورشارد ، " العمران المديني في قلب عالم اللامساواة " ، في : برتران بادوي ودومينيك فيدال ، مرجع سابق ، ص ، 187 .

سكان المدينة من الوافدين إليها من مختلف الأرياف والوادي والمناطق النائية والمحرومة وهو حال كثير من أمهات وكبريات مدن العالم الثالث ، حاملين معهم ثقافات مختلفة عن ثقافة المدينة فهذا هو " التوَحُّل " بعينه الشبيه بذلك الذي يصيب ويلحق بالمسطحات المائية كالبحيرات وأحواض المياه الراكدة والسدود لما تخالطها مواد ليست من طبيعتها كالمياه القادمة من الأودية والأنهار محملة بالأتربة وبأجسام ومواد تجرفها معها غريبة عن طبيعة المياه الصافية ، فتجعلها آسنة فاقدة لخصائصها الطبيعية المعروفة ، من صفاء ونقاء وشفافية وانعدام الروائح والطعم ، كذلك المدن معرضة لهذه الظاهرة بوفود وولوج وتسرب عادات وتقاليد وسلوكات وقيم وأخلاق ينجم عنها مظاهر ومشاهد وممارسات غريبة عن روح الثقافة الحضرية والمدينة تجعلها شبيهة بالسدود المتوحلة تماما . بينما تصاب المسطحات المائية بالتوحد المادي الذي يمكن التخلص منه بسهولة عن طريق معالجات تقنية أو كيميائية ، فإن التوحد الذي يصيب المدن فإنه ذا طبيعة ثنائية مادية وغير مادية يصعب التخلص منه بسهولة ، فالتوحد المادي يتمثل في الممارسات المشوهة والمقززة لمناظر المدن ، كإلقاء النفايات والقاذورات على الطرق والساحات العامة وعدم التقيد بإلقائها في أماكن مخصصة ، وغياب قنوات الصرف الصحي في كثير من الأحياء وعدم وجود دورات المياه العمومية ما يجعل الشوارع والساحات العمومية متوحلة وغير نظيفة وملوثة ، وكذلك الفوضى الدائمة التي يحدثها أولئك التجار غير النظاميين ، من احتلال للساحات والأرصفت والطرق من أجل الترويج لبضائعهم وما ينجم عنه من عرقلة للسير العادي لحياة الناس وتعطيل لقوانين المرور والاعتداء على الفضاءات العامة والخضراء ، واستعمال حتى العربات التي تجرها الحيوانات في أكبر وأضخم شوارع بعض المدن كالقاهرة ودلهي وكراتشي ودكا وغيرها تزامم المركبات الحديثة للترويج وبيع البضائع خارقة بذلك لكل ما تنطوي عليها ثقافة المدينة ، وكأن أصحابها ما زالوا يعيشون بالأرياف أو القرى أو يظنون ذلك . والأكثر من هذا فإن الكثير من النازحين يجلبون معهم حيواناتهم ويطعمون لها زرائب وخم ، وفي بعض المدن السابقة الذكر تشاهد قطعان الأغنام والأبقار وهي تتجول في الطرقات والشوارع وكأنها في مراعي الريف الفسيحة ، أما مدن بعض الدول العربية والإسلامية وبمناسبة الاحتفال بعيد الأضحى فتتحول شوارعها وساحاتها إلى أسواق لبيع كل أنواع الأنعام من أغنام وماعز وأبقار وإبل وبيع الكلال وسائر المواد التي تتغذى عليها الحيوانات ، وتتحول كثير من المساكن بما فيها السكنات الجماعية ذات الطوابق الشاهقة إلى زرائب واسطبلات للحيوانات ، هذا دون الحديث عن الاساءة التي تمثلها هذه الحيوانات للمحيط ولا سيما الاعتداء على المساحات الخضراء بسبب عدم انضباط كثير من السكان بالقواعد والشروط التي تضعها السلطات العامة في هذه البلدان ، هذه المناظر والسلوكات تجدها أكثر حدة في الأحياء التي يقطنها خاصة أولئك حديثي العهد بالحياة في المدن ، ناهيك عن البناءات الفوضوية وغير المخططة الخارجة عن القوانين

، وبكيفية مشوهة لمناظر المدينة ، الى جانب تلك المظاهر التي ترسمها شرائح مختلفة من السكان وهم يرتدون ألبسة ترمز للمناطق التي ينحدرون منها وكأنك في بهو متحف للأزياء وغيرها من الممارسات والمظاهر التي تذهب برونق المدينة وتجعلك تعيش في وسط غير متجانس بل ومتناقض بين هؤلاء الذين فقدوا قواعد الضبط الاجتماعي التي نشئوا عليها في مواطنهم الأصلية ولم يتمكنوا من اكتساب مقومات نمط الحياة الجديدة التي وجدوا أنفسهم في خضمها ، تماما كالكائنات الحية الأخرى من نباتات وحيوانات لما تُنقل من مكان الى مكان آخر فلا بد لها من وقت كافٍ للتأقلم والتكيف مع معطيات البيئة الجديدة ، وقد تفقد بعض من هذه الكائنات خصائصها كـ بعض النباتات تصبح غير قادرة على الانتاج بسبب عدم تلاؤم البيئة الجديدة مع خصائصها الايكولوجية اللازمة للإثمار والانتاج ، وبعضها لا يستطيع العيش فتذبل أوراقها ثم تموت .

الى جانب هذا ، هناك توخّل غير مادي يصيب المدن من جراء توافد جحافل النازحين إليها من مختلف الجهات المحرومة والنائية حولها ، حاملين معهم عاداتهم وتقاليدهم وتصرفاتهم ومظاهرهم مما يضيف على المدينة فسيفساء ثقافية غير متناسقة ولا منسجمة مع روح الثقافة الحضرية الموحدة لسكانها ، حتى أضحت بعض المدن في بعض البلاد النامية - وخاصة المشار إليها آنفاً - وكأنها مسرحا لعرض مختلف طبوع اللباس والسلوكيات والتصرفات وحتى اللهجات المحلية والطبوع الفنية والغنائية ، وانتشار بعض المأكولات وأنواع الطبخ الوافدة مع هؤلاء ، كل هذا أدى في كثير من المدن كـ الجزائر العاصمة والقاهرة ودلهي وكراتشي ومكسيكو وساباولو وريودي جانيرو ودكا وكلكتوتا ولاغوس والدار البيضاء وغيرها الى طمس معالم هويتها الحضرية لدرجة فُقد هذه المدن للهجتها المميّزة لها ، وانغمار فنونها وطبوعها الغنائية والثقافية وسط الركام المتصارع الوافد من مختلف الجهات ، كما ضاعت تلك الصناعات والحرف التي كانت تزين أزقة بعض المدن ، فأضحت هذه الكيانات المزدهمة بالسكان غير المتجانسين بشكل صارخ ، عبارة عن تجمعات سكانية ضخمة لا هي في جوهرها وروحها بالمدن ، ولا هي بالأرياف والقرى ولا البوادي ، بل يصدق عليها وصف "مدن متوحلة" .

أحب هنا أن أوضح مسألة قد تُفهم على غير مُرادِها وهي الخط من قيمة الحياة الريفية وثقافتها ودم السكان الريفيين كما قد يبدو للبعض ، كلاً ما قصدت هذا وإنما وصفت ما رأيته وشاهدته وقرأته عند كثير من المتخصصين في موضوع المدن وما آلت إليه حالتها في ظل نمو سكاني سريع ونزوح هائل ومتواصل نحوها من الأرياف والقرى والمناطق النائية ، ولتوضيح ما ذهبت إليه أقول : إني قمت بإجراء بعض الاستقصاءات مع بعض الأشخاص من السكان الأصليين لمدينة الجزائر العاصمة ، فمعظمهم إذا لم أقل كلهم صرحوا وعبروا لي عن تدميرهم واستيائهم من الأوضاع التي آلت إليها حالة المدينة من التردّي والتدهور في نوعية الحياة وغياب القيم والتقاليد والعادات والممارسات التي ألفوها من قبل ، وحتى أولئك الذين وفدوا الى المدينة مباشرة بعد الاستقلال عبروا ولو بدرجة أقل حدة عن استيائهم وتدميرهم مما وصلت إليه أوضاع المدينة وخاصة بعد سنوات التسعينيات مقارنة بما كانت عليه في سنوات ما بعد الاستقلال ، إن الثقافة الريفية في الريف أو الثقافة القروية في القرية ، أو الثقافة الحضرية في المدن تمثل وضعاً طبيعياً وفضيلاً ومرغوباً وإيجابياً ، تماماً كهطول الأمطار وتساقط الثلوج وانخفاض درجة الحرارة في فصل الشتاء أو اشتداد الحر وسطوع الشمس في فصل الصيف ، بينما الثقافة الريفية أو القروية في المدينة أو الثقافة الحضرية في الريف أو القرية ، فهي تماماً كنزول المطر والبرودة والقرّ في فصل الصيف أو اشتداد الحر والصحو في فصل الشتاء .

11- خلاصة : هل تمثل المدن مقبرة للأرياف وما مستقبلها ؟ :

لعل مسألة التوسع الحضري في العالم قاطبة والانتشار المتزايد للمدن في عددها وأحجامها أضحت متجلية للنظرين ، وأن المستقبل كفيل بابتلاع المزيد من المناطق الريفية بشكل أو بآخر لتغدو المدينة مقبرة للريف ، تماماً كما حدث للمناطق البدوية التي كادت تختفي من على سطح كوكبنا ، فالمدن والمناطق الحضرية كافة تمارس ضغطاً على الأرياف والقرى شبيه بالضغط الذي يمارسه قطب المغناطيس على المعادن ، فيؤدي هذا الضغط الى تذويب الأرياف والقرى كما يذوب الملح إذا خالطه الماء .

فإذا كان اختفاء الريف مستقبلاً بكيفية أو بأخرى حقيقة لا جدال فيها ، فماذا بعد المدن ؟ وما هو نمط المدينة القادمة من حيث الحجم والمورفولوجيا والوظائف ؟ خاصة وأن حجم سكان العالم سيبلغ عند منتصف القرن الحالي في حدود 10.5 مليار نسمة في الافتراض المتوسط ، وحوالي 12.5 مليار نسمة بالافتراض العالي بنهاية القرن ، وإذا علمنا - كما مر بنا - أن عدد سكان المدن في العالم حالياً (2018) تجاوز 4.2 مليار نسمة بنسبة تقدر 55.3 % ، على أن يبقى الزحف الحضري مستمراً ومتواصلاً دون توقف ما دام هناك أشخاص

يقطنون بالريف وذلك ما تكشف عنه البيانات الاحصائية للإسقاطات الديموغرافية الأخيرة ، والتي مفادها أن نسبة سكان المدن في العالم ستصل الى حوالي 70 % في سنة 2050 بحجم سكاني عالمي قد يتجاوز 7 مليار نسمة ، ما يعني أن عدد سكان المدن في العالم سيتضاعف خلال 40 عاما مستقبلا ابتداءً من سنة 2010 . بينما واقع المدن بنهاية القرن الحالي سيكون أكثر تزاما وتكدسا بالسكان وخاصة بدول العالم الثالث ، وانطلاقا من حاضر المدن الحالية التي تتزايد بشكل غير مسبوق انتشارا وتضخما ، ما يطرح تساؤلات حول واقعها كيف سيكون في المستقبل ؟ وما هي ملامح وشكل المدن في المستقبل ؟ وأي السيناريوهات الديموغرافية الأقرب للتحقق عند منتصف القرن الحالي وعند نهايته ؟ وما العمل الذي ينبغي القيام به إزاء كل سيناريو متوقع ؟ .

ان التغيرات والتحولات السريعة والهائلة والمستمرة في العالم سواء الديموغرافية منها أو الحضرية متأثرة ومؤثرة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، تُنبئُ عن انبثاق أنماط حياة جديدة لا عهد للبشر بها ، تتمثل في ظهور أنواع من المدن بدأت ملامح بعضها تتشكل شيئا فشيئا ، فعلاوة على مدن المعرفة والمدن الذكية والمدن الالكترونية والمدن المستدامة والخضراء الصديقة للبيئة من ناحية ، ومدن الميتروبول (المليونية) والميغابول (أكثر من 10 مليون نسمة) والمدن المندمجة (عدد من المدن أصبحت تمثل نسيجاً عمرانياً واحداً) تجاوز حجمها السكاني 35 مليون نسمة كما هو حال مدينة طوكيو اليابانية من ناحية ثانية . فإن هناك قلق من التطورات التكنولوجية خاصة تكنولوجيا "النانو" والحاسوب "الروبوت" ، حيث تسمح هذه التكنولوجيا الدقيقة بتزايد إحلال الآلة محل الانسان في الأعمال المختلفة ، ما يؤدي الى أن كثير من العمال سيفقدون وظائفهم ومن ثم يضطرون الى حمل حقائبهم متجهين نحو مناطق أخرى بحثا عن العمل وسبل العيش الأفضل .

ويؤكد الخبراء والمختصين أن التطور التكنولوجي المفضي الى إحلال الآلة محل الانسان في أعمال كثيرة تتزايد يوما بعد يوم ، يهدد مستقبل البشرية لا سيما من ناحية سوق العمل ، وان كثيرا من المهن والوظائف مرشحة للاختفاء والزوال ما يطرح تساؤلات محيرة من قبيل ما مصير عدد ضخم من الساكنة العاملة إزاء هذه الوضعية ؟ وهل نحن أمام عصر قادم يصبح الانسان فيه يعيش بدون عمل ويلبي حاجاته "الروبوت" الذي حل محله ؟ .

لقد ظل الانسان لقرون طويلة يعيش في المدينة ربما دون أن يفكر كثيرا في المستقبل ، وإذا حدث أن فكر في التغيير ، فقد كان محصورا في النمو والتقدم الفني والمزيد من الجمال والرفاه أو بمعنى آخر لم يكن عند الانسان في هذا الزمان الرغبة ولا التصورات أن هناك أفضل من نمط الحياة الحضرية التي تتم داخل المدن .

ولكن ابتداء من القرن العشرين واجه البشر حيرة وانشغالات إزاء الحياة في المدينة ، فقد بدأ الانسان يفكر في الفرص المتاحة له في الحياة والتي من أجلها بدأ يدبر الخطط التي تؤدي الى إحداث تغييرات جذرية في الظروف الطبيعية وفي البناء الاجتماعي لطريقة الإقامة الحضرية أي الإقامة في المدن .

لقد تشاءم الكثيرون في مجرى التاريخ من مستقبل الحياة الحضرية ، لما لها من آثار سيئة على حياة البشر وما تؤدي إليه من تدمير للقيم الانسانية وإهدار لمبادئ الحياة الكريمة وإنحطاط للنفس الانسانية .

النظرة هذه غير المتفائلة لمستقبل المدينة تعيدنا الى تلك الأفكار المتشائمة من المدينة التي عبّر عنها عدد من الفلاسفة والمفكرين ومنهم الفيلسوف "أوزفالد شبنجلر" رائد النظرة التشاؤمية للواقع الحضري حينما وصف المدينة بأنها : "شيطان مدمر يفتك بكل شيء ، ثم ما يلبث أن ينهار بفعل خطاياها" ، أي أن المدينة تحمل في رحمها عناصر فنائها ¹ .

وفي الاتجاه ذاته يذهب خبير المدن "لويس ممفورد" الى التشاؤم من نمط حياة المدينة ولكن بأقل حدة وهجومه على الحياة الحضرية أكثر اعتدالا وتشخيصاته ليس لها الطابع المميت ، بوصفه لها بالسيطرة والهيمنة على كافة جوانب الحضارة ، وينصبُّ نقده على ضخامة وقوة بعض أنماط المدن وبعض مراحلها بالذات ، مما دعاه لاستخدام مصطلحات مثل " المدينة العاصمية " و " المدينة العملاقة " و " المدينة الطاغية " و " المدينة المنهارة " ، فهذه الأشكال من المدن كما يرى "ممفورد" تدمر المدينة وتسبب الحروب وتدمر العلوم والفنون ² .

واقع المدن الحالي لا ينبأ بما توقعه "شبنجلر" بالرغم من المشكلات الهائلة التي تعاني منها المدن في الظرف الحالي وخاصة بالبلاد النامية ، ومع ذلك فما زالت المدن تمثل مراكز جذب للسكان من الأرياف والقرى وكذلك لم يصل الأمر الى بروز حركة هجرة معاكسة تشير الى تدمير سكان المدن من الحال التي آلت إليها حياتهم داخلها

¹ - السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق ، ص ، 325 .

² - عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري : مدخل نظري ، مرجع سابق ، ص ، 99 .

، وعلى العكس مما يقوله المتشائمون فإن الحضرية كطريقة في الحياة مازالت تنمو باستمرار وتفرض نفسها على كل طريقة أخرى في المجتمعات كافة .

وفي ظل هذه الظروف المتوقعة الحدوث ، من استمرار وجود المدن وتضخمها وتعقد الحياة بها ، وما يمكن أن يستجد من تكنولوجيات أو تغيرات بيئية أو مناخية تؤدي الى إعادة النظر في أسلوب الحياة داخل المدن . وكيف سيكون عليه حال عدد هائل من السكان أمام التطور المذهل للتكنولوجيا وبالخصوص العمال والموظفين ؟ ولنفترض أن حاجاتهم ومتطلباتهم في العيش ملبأة ، فكيف يقضون أوقات فراغهم وقد أصبح عمر الانسان مديدا وقد يطول أكثر في المستقبل ؟ وما هو نمط الحياة الناتج عن هذه التوقعات ذلك الذي سيعيش وفقه الانسان في مدينة المستقبل ؟ وما تداعيات كل ذلك على السلوك الديموغرافي ولا سيما ظواهر الخصوبة والوفيات والزواج والهجرة والأمل في الحياة ؟ وكذلك تلك التداعيات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي ؟ وكيف ستكون طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية آنئذ ؟ .

وقد تبين لنا أن التزايد السكاني كان هائلا خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي ومن المتوقع أن يستمر هذا التزايد الى غاية نهاية القرن الحالي وربما الى ما بعده ، فما هو واقع توزيع السكان على قارات العالم ؟ وكيف هو الواقع الحضري وانتشار المدن في مختلف مناطق العالم ؟ وكيف أثر النمو السكاني وخاصة بالدول النامية خلال العقود الأخيرة على الواقع الحضري ونشوء المدن وانتشارها وتضخمها ؟ هذا ما سنتعرف عنه في الفصول المقبلة .

الفصل الخامس

النمو السكاني ومدن الشرق الأوسط وإفريقيا

تمهيد:

من الواضح أن ظهور المدن الأولى كان نتيجة للتحويل الكبير في نمط حياة الإنسان أثناء العصر الحجري الحديث حوالي 8000 سنة من الآن ، حيث استطاع إنسان منطقة الشرق الأوسط وخاصة إنسان ما بين النهرين في بلاد الرافدين، أن ينتقل من حياة التنقل و الترحال بحثا عن الغذاء و الماء ، في ما عرف بعهد الجمع والقطف ثم الصيد والقنص ، إلى حياة الاستقرار والمكوث ، وذلك بفضل اكتشافه للزراعة واستئناسه للحيوان.

فقصة المدينة بدأت مع بدء التحولات في ميدان إنتاج الغذاء والسيطرة على عامل توافر الغذاء على مدار السنة ، حيث حدثت بعد ذلك ثورة في إنتاج الغذاء قبل ظهور المدن الأولى ، نتيجة لما سمي "بالثورة الزراعية" التي كان من نتائجها الحصول على فائض من الغذاء لأول مرة في تاريخ البشر ، سمح بإطعام أفراد من المجتمع انقطع بعضهم لأعمال أخرى غير زراعية وإنتاج الطعام.

ولم يكن عامل إنتاج الغذاء وحده كافيا لظهور المدن فالعوامل البيئية قد لعبت هي كذلك دورا هاما وحاسما في ظهور ونشأة المدن الأولى القديمة ، لذلك فإن تاريخ المدينة ما هو إلا سجل لمحاولات الإنسان من أجل السيطرة على العوامل البيئية من خلال إستخدام تقنيات وأدوات تم اكتشافها وإرساء معالم للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي ثم الإداري و السياسي و الحربي...إلخ.

ولذا كانت أودية الأنهار والأراضي الخصبة، واعتدال المناخ وطبيعة التضاريس ، أي أن طبيعة الموقع والمكان كان لها الأثر الحاسم في ظهور المستوطنات البشرية الأولى ، كما تقدم ذكره.

وإذا ما انصرفنا عن أودية الأنهار في منطقة الشرق الأوسط ومن نهر السند بالباكستان إلى وادي النيل بمصر مروراً بالدجلة والفرات بالعراق ، حيث تكاثرت المدن في هذه المنطقة ، فإننا نجد أن إنتشار المدن عبر أماكن واسعة في مختلف أرجاء الكرة الأرضية ، قد أخذ صورة إنفجارات تمديدية حضرية هائلة ، بحيث يصعب الإحاطة بها كلها وتناولها بالشرح والتفسير والذكر ، ذلك لسعة المكان و عمق الزمان.

وعليه فإنني سأتطرق إلى ظهور المدن وإنتشارها عبر المعمورة ، حسب العامل الجغرافي الذي جرت العادة عند الباحثين والمختصين تقسيم العالم وفقه إلى مناطق محددة ، وكذلك حسب العهود والعصور التي عرفت كل منطقة على حدة ، ذلك أن ظاهرة التمدن والتحضر لها خصائصها ومميزاتها وتاريخها الخاص والمميز وفق الحضارات التي مرت عليها.

أولا - مدن الشرق الأوسط و تطورها عبر العصور:

مرّت مدن الشرق الأوسط الممتدة من نهر السند بالهند والباكستان ومدن ما بين النهرين بالعراق ومدن الشام إلى مدن نهر النيل بمصر ، بمراحل تاريخية هامة شهدت أثنائها تغيرات وطرأت عليها تطورات هائلة ، منذ نشوئها وظهورها على مسرح الحضارة والتحضر حوالي 5000 سنة قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين إلى اليوم، حيث مرت بعصر النشأة في أحضان حضارات مختلفة ومتعددة كالحضارة السومرية ثم البابلية بالعراق والشام والحضارة الفرعونية بمصر ، والحضارة الفينيقية بالشام ، ثم الحضارة الفارسية والإغريقية ، فالحضارة الرومانية والبيزنطية ، لتصل إلى عهد الحضارة العربية الإسلامية بداية من القرن السابع الميلادي إلى اليوم ، مع تعرجات ومنعطفات عرفت خلال هذه المرحلة الأخيرة ، لاسيما منها فترة الإستعمار الأوروبي خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، ثم أخيرا مرحلة بروز الدول الوطنية بعد حركة التحرر والإستقلال عن الإستعمار الأوروبي.

1 - المدن الأولى (بداية التحضر):

من منطقة الشرق الأوسط ظهرت أقدم وأعرق المراكز الحضرية التي عرفت البشرية (كما رأينا سابقا)، فما نزال نشاهد سلسلة من المدن القديمة والعتيقة من منطقة ما بين النهرين في العراق إلى منطقة وادي النيل بمصر ، حيث أدى إستمرار ظهور المدن وانتشارها في هذه المنطقة إلى ظهور كوكبة من المدن معتمدة على الزراعة المروية والتجارة بالفائض الزراعي ، الذي نجم عن تنظيم أعمال ري الحقول وتصريف المياه عنها ، وحماية هذه الحقول وطرق المواصلات من قبل " ملك " أو حاكم متمركز في إحدى هذه المدن ، ثم أخذت حضارة جديدة تعلن عن وجودها هي حضارة المدينة.

ففي السهول الفيضية لنهري الدجلة والفرات ظهرت وبشكل واضح مدن في الفترة ما بين (2800 - 2000 ق.م) كمدن سوسة على نهر القارون ، و أور (UR) ولاجاش (Lagash) وسومر ، وكيش بالقرب من موقع مدينة بابل فيما بعد ، إن بروز مثل هذه المدن والتي كانت غالبيتها عواصم " لممالك " واسعة يتزعمها حكام أو قادة جيوش عظماء مثل سرجون الأول ملك الأكديين ، الذين استمر حكمهم ما بين (2281 - 1336 ق.م) ، وقد تغلب على السومريين ووحد مملكته واستطاع أن يمد نفوذه في وقت ما إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، و " حمورابي " زعيم البابليين الذين نظموا الزراعة المروية الكثيفة وأصبح عندهم كما يظهر فائض كبير من المواد الزراعية ، إذ أنهم أقاموا حضارة هامة معتمدة على حجم كبير من السكان الذين لم يكونوا منهمكين في الأعمال الزراعية ، فكان لحضارتهم أول (دستور) مكتوب وقوانين منظمة يعمل بها أهالي تلك المملكة ، بل استطاع

البابليون أن يشيّدوا برجاً عالياً (يعرف ببرج بابل) لإظهار تفوقهم العلمي وجبروت قائدهم ، وقد استطاع سكان بابل أن ينشؤوا نوعاً جديداً من " البيئة " مبنية على المظاهر الحضرية، أي بعيداً عن الإتصال المباشر مع التربة وعناصرها¹.

ومع مد نفوذهم إلى السهول الواسعة ما بين النهرين والمناطق الأخرى خارجها ، وما تبعه من تقديم الولاء للحاكم ، فإن البابليين قد عملوا على إيجاد حياة مدنية أكبر من ذي قبل تعتمد على مجال اقتصادي وسياسي واسع².

ولإبراز مدى الازدهار والتطور الذي كانت عليه مدن العراق القديم ، يكفي أن نشير إلى التراث الشعبي والأدبي الذي كانت تزخر به هذه المدن ، ومن أشهر هذه الآداب ملحمة جلجاموش (The Epic of Gilgamesh) وهي ملحمة تتكون من 3500 بيتاً من الشعر ، تصف حياة التجوال وشجاعة الإنسان القديم ، وما يبذله من أجل الحفاظ على بقائه وحياته³.

وقد إستمر وجود كثير من المدن القديمة إلى اليوم مثل مدن بابل وأشور ونيينوي بالعراق ، رغم ما تعرضت له من هجمات تدميرية وحروب عدائية بينما اندثرت كثير منها تحت ظروف مختلفة حربية وإيكولوجية.

وامتداداً لمدن ما بين النهرين ظهرت مدن في وادي الأردن وفلسطين ، فمدينة أريحا بفلسطين تعتبر المنطقة الأقدم التي شهدت ميلاد أول تجمع حضري توصل إلى إنشاء مشاريع للري معمولة بطريقة تعاونية وجماعية تحت إدارة رئيس أو حاكم للمدينة يعمل على تنظيم مصالح المجتمع ، ومدينة القدس التي ظهرت حوالي 2000 سنة ق.م ، ورغم ما تعرضت له من غزو وهجمات واعتداءات عبر هذا التاريخ الطويل إلا أنها حافظت على وجودها إلى يومنا هذا ، ومدينة جريشكيو في الصحراء وقرية من ساحل البحر الميت وتسمى بأرض كنعان ومدينة عكا على الساحل الفلسطيني .

¹ - فوزي عبد المجيد الأسري ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 84-85.

² - نفس المرجع ، ص ، 85.

³ - عبد الحميد رشوان ، مرجع سابق ، ص ، 82 .

وقريبا من هذا أخذت حضارة جديدة بالظهور في وادي النيل بمصر معلنة عن ظهور عدد من المدن حوالي 2000 ق.م ، بأمر من الملك أو الحاكم ، كمدن "ممفيس" ، و"هيراكون بوليس" ، و"أفروديتوبوليس" ، ومدينتي "هوهينجارو" و"حرايا" في وادي نهر السند¹ .

لقد ظهرت مثل هذه المدن بعد حصول وفرة في الإنتاج الزراعي قادرة على إعاشة أشخاص آخرين لم يكونوا هم من منتجي الغذاء أنفسهم ، فقد تحررت مثل هذه الأعداد من السكان لتقدم للمجتمع وظائف وأعمال متخصصة أوجدتها الأساليب الفنية المقتبسة حديثا (مثل إنشاء وسائل للري واستحداث أدوات للزراعة وطرق لنقل السلع والبضائع وتعبئتها وتخزينها) ، بالإضافة إلى خدمة "الحاكم" وطبقته وجنوده ورجال الدين .

هذا وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا ، تلك المعابد والأهرامات الضخمة ، التي ظهرت في مثل هذه الأوقات في وادي النيل بمصر (حوالي 3000-4000 سنة ق.م) على يد الفراعنة ، هذه الإنجازات التي لا بد وأن تشير إلى تأسيس نفس الأنظمة الحضارية وربما أكثر تطورا منها في تلك المنطقة من العالم ، وقد تكون على نطاق أوسع حيث إن كثيرا من آثارها ما زالت قائمة إلى الآن ، وبعضها ما زال مدفونا في باطن الأرض حيث من حين لآخر تكشف عنها فؤوس المنقبين من المتخصصين ومن غير المتخصصين .

إن بعض الوثائق التي اكتشفت في وادي النيل ، تشير إلى "أن الملك نفسه هو الذي أمر بإنشاء إحدى المدن المصرية" ، أي أنه المحرك الرئيسي في تأسيس المدن ، وهو الذي وضع جميع مظاهر المدينة تحت سيطرته وسيطرة رجال الدين حوله ، أو أنه أحيانا أخرى يحوّل مستوطنة قروية إلى عاصمة لمملكته ، فيأمر بإعادة بناءها أو يعمل على توسيعها وتنظيمها بحيث تظهر قوته وعظمته الجديدتين .

وهكذا أصبحت السلطة متمركزة في (بلدة واحدة) بعد أن كانت منتشرة على قرى عديدة ، وبذلك دخل دور الإدارة المركزية والأعمال المتعلقة بإنشاء وتكوين جيوش ضخمة وجراة ، وبناء معابد وهياكل وقصور ومقابر ضخمة ، كل هذا تحوّل إلى وظائف وأعمال تقوم بها المدينة الجديدة في الشرق الأوسط.

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 84 .

وقد أظهرت كثير من مدن الشرق الأوسط في تلك الفترة علائم وجود التخصصات المهنية وتقسيم العمل وبرز فئات أو طبقات على أساس التخصص المهني ، فقد كان لكل تخصص بناياته الخاصة ومساكن العاملين فيه ، وأماكن لمعابد والقصور والقلاع ومخازن المواد الغذائية ، والأسواق التجارية ، وأماكن مخصصة لممارسة الحرف المختلفة... الخ . إلا أن مدن وادي النيل كانت قليلة خلال هذه الفترة واقتصرت في وظائفها على (حضارة البلاط الملكي)¹.

كذلك تذكر بعض الدراسات الأثرية أن أقدم مدينة - قرية عرفتها البشرية تلك التي تم اكتشافها بالقرب من منطقة "قونيا" بتركيا ، وهي عبارة عن تجمع سكني عرفه العصر الحجري الحديث ، وتعتبر مدينة واسعة آنذاك حيث تربعت على حوالي 12 هكتارا ، وقد ضمت عددا من البنايات المتجاورة وعلى شكل دائري ، ويعود وجودها الى ما بين 7200 الى 6300 ق.م . وقد كان سكانها يشتغلون بالزراعة وتربية المواشي ولا سيما الماعز والغنم ، كما عرفت نوعا من التنظيم الاجتماعي وخاصة وجود نظام كهنوت يقوم ببعض الطقوس التعبدية² .

2- العهد الفينيقي والمدن التجارية :

وليس بعيدا عن حضارة وادي النيل ومدنها المزدهرة ، كان للتحضر والمدن تاريخا معقدا ، يحتوي على عناصر من التطور والانتشار المنتظم ، فعلى سواحل الشام في كل من لبنان وسوريا وفلسطين ظهرت مدن جديدة إرتبط تطورها بالتجارة - خاصة في عهد الفينيقيين - مابين القرنين العاشر والثامن قبل الميلاد ، مثل مدن صور وصيدا وجبيل وطرابلس على سواحل لبنان وأغاريت في سوريا ، وكما قامت مدن تجارية داخلية تعرف بمدن القوافل على أطراف الصحراء ومن أهمها: حلب وتدمر ودمشق هذه الأخيرة التي كانت عاصمة للآراميين ما بين القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد ، وأنشأ الفينيقيون لهم أسطولا ضخما أخذوا يغزون به ويكتشفون البحار ، وتركز نشاطهم خاصة في شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنوبية³.

وقد كانت مثل هذه المدن تعمل (كوسيط) تجاري بين الجناح الآسيوي و الجناح الأوروبي للعالم القديم ، ثم إمتدت هذه التجارة إلى مضيق الدردنيل حيث أسست مدينة (هيسرليك) التي عرفت فيما بعد بمدينة طروادة

¹ - نفس المرجع ، ص ، 86 .

² - Microsoft corporation , **Encyclopédie Encarta** , 2008, Etudes , DVD .

³ - عبد الله عطوي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 19.

(Troy) ، وقد إستطاعت أن تطور تجارتها إلى حدود أواسط أوروبا بحثا عن المعادن ، كما ظهرت مدينة سوسا بفارس (إيران حاليا) .

وفيما إرتبطت نشأة المدن القديمة الأولى بزيادة إنتاج الغذاء ، إرتبطت نشأة المدن التجارية بنمو العمران المدني والإنتاج الضروري والكمالي وتميزت هذه المدن بصغر حجمها وتبعثرها بحكم موقعها على جزر البحر المتوسط و سواحلها وكان مجتمعها في الغالب مكونا من التجار والحرفيين الصناع¹ .

وقد أورد الباحثون تفاصيل كثيرة عن طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والهندسية والحربية لا نريد الخوض فيها خشية الإطالة ، ولكن ينبغي التذكير ، بأن هذه المدن شهدت نهضة عمرانية وإقتصادية مميزة ، فقد كانت شوارعها مخططة تخطيطا لافتا ، وأقيم فيها المساكن والأبنية الحكومية ، والقصور وقاعات لعقد اللقاءات والإجتماعات والمؤتمرات العامة ، كما أقيم فيها نسق من المجاري ، وأستخدم الناس معادن البرونز والنحاس والفضة ، وصنعوا الفخار والحلي والغزل والنسيج ، كما كان يحيط هذه المدن الأراضي الزراعية التي تمدّها بفائض الإنتاج الزراعي ، مما عمل على نموها ، وكان سور المدينة سمة مشتركة بين هذه المدن وإشتغل الناس بالتجارة داخل هذه الأسوار² .

3- العهد اليوناني (الإغريقي):

وفيما بين القرنين الثامن والسادس قبل الميلاد أخذت خيوط نسيج حضري جديد تمتد وتتشابك في أرجاء بحر إيجه ، منطلقة من (جزيرة كريت) التي إنتقلت إليها حضارة المدينة والتحضر ، من مدن الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

فإذاك ظهرت المدن الجديدة ، وكانت بداية ظهورها في أيونيا بالأناضول على شاطئ بحر إيجه ثم تكاثرت وإزدهرت وأنشأت المستعمرات ، ففي زمن مبكر يرجع إلى سنة 734 ق.م ، أنشأت كرونثه مدينتي سيراقوسه وكوركيرا ، وفي خلال فترة تزيد على قرن أي ما بين سنتي 734 و 585 ق.م ، بفضل حركة إستعمارية بالغة النشاط ، قامت بها جماعات من مختلف المدن الإغريقية ، كانت تحمل معها كل الأنظمة والمعدات الأساسية الموجودة في المدينة الأم التي خرجت منها كل جماعة تيسر نشر " المدينة الحرة" الإغريقية والحضارة الإغريقية في

¹ - يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الجزء الأول ، 2009 ، ص ، 26 .

² - عبد الحميد رشوان ، مرجع سابق ، ص ، 84 .

طول العالم وعرضه ، ومن نقرطيس في مصر إلى مرسيليا في بلاد الغال ، ومن صقيلية إلى أقصى شواطئ البحر الأسود¹.

ومع ظهور الإمبراطوريتين الفارسية واليونانية أخذت المدن تزداد ، وخاصة عند المواقع الإستراتيجية والتي تتحكم بطرق المواصلات وإمدادات الجيوش عند الموانئ الهامة ، فبين 478-477 ق.م ، قامت عدة مدن على سواحل البحر الإيجي في إتحاد مع "أثينا" أهم مدن اليونان ، لصد هجمات الفرس على تلك المنطقة.

ففي العهد اليوناني (الإغريقي) وفي أثناء حكم الإسكندر الأكبر قام بتحطيم وتدمير كثيرا من المدن التي غزاها ومنها مدينة صور الفينيقية سنة 332 ق.م ، مع ذلك فقد اشتهر بوضع خطط لبناء أكثر من 70 مدينة جديدة في أوروبا وآسيا وإفريقيا ، وكانت مدينة الإسكندرية بمصر التي بناها عام 331 ق.م أكثرها فخامة ، وقد توخى في إنشائها ثلاثة أهداف ، أولها : إنشاء مدينة إفريقية تكون مصدرا لإشعاع الحضارة الإغريقية بين ربوع مصر ، وثانيها: أن تخلف هذه المدينة مدينة صور في العالم التجاري ، وثالثها: إقامة قاعدة بحرية تدعم سيطرته على بحر إيجيه في شرق البحر الأبيض المتوسط ، سرعان ما غدت الإسكندرية أكبر مدينة إفريقية في العالم تفوق في إتساعها أكبر المدن الإغريقية القديمة .

ويرجح أن بطليموس الأول هو الذي خطى حوالي 290 ق.م الخطوة الأولى في سبيل إنشاء دار العلم والمكتبة ، ومن ثم أخذ يدعو إلى الإسكندرية الكثير من فحول الشعراء الإغريق وأدبائهم وعلمائهم وفلاسفتهم و فنانيهم² .

وفي أثناء هذه المرحلة المبكرة لظهور المدن الإغريقية تكرر تدمير المدن الشرقية نتيجة الإعتداء عليها ، ثم إعادة بنائها من جديد ، ومن الجائز أن تكون هذه المدن الجديدة قد إتسمت في أول الأمر بمظاهر كثيرة كانت من رواسب عهد سابق ، إلا أن تخطيطها الجديد كان تعبيرا صريحا عن مجتمع تجاري في جوهره ، وقد شهدت المدن التي بناها الإغريق في آسيا الصغرى ومصر إزدهارا لافتا ، فالمستعمرة التجارية الجديدة (نقرطيس) بمصر إتسم تخطيطها بسمات خاصة من النظام والتناسق . إن التقدم السريع الذي أحرزته مدن الشرق يعزى إلى الأقاليم الواقع ورائها والتي كانت أوفر ثروة ، وإلى التجارة الرائجة ، حيث أفضى ذلك إلى ظهور طبقة وسطى ذات يسر

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 221-222 .

² - عبد الحميد رشوان ، مرجع سابق ، ص ، 137 .

ورخاء ، ولقد إنتشر نمط حياة هذه الطبقة حتى أصبح عاما بعد القرن الرابع في المدن الإغريقية التي كانت أوفر رخاء من غيرها¹.

ومما يميز المدن في العصر الإغريقي كذلك ، وخاصة فيما بين القرنين السابع والرابع قبل الميلاد ، أنها كانت في آن واحد صغيرة الحجم ومكتفية بذاتها نسبيا ، ومعتمدة إلى حد كبير على ريفها المحلي للحصول على الغذاء ومواد البناء ، وكانت أهم المدن تمثل مراكز عظيمة للتجارة ، وكان الميل إلى تأسيس المدن ، الاتجاه الغالب لتصدير الزيادة السكانية المطردة ، وعدم الإفراط في تضخم سكان المدن².

إن الوثائق المتوفرة من ذلك العهد تشير إلى أن أعداد سكان المدن الإغريقية الصغيرة كانت تتراوح ما بين 3300 إلى 3500 نسمة في منطقة "كالشيداك" (Kalchidike) ، بينما وصل عدد سكان المدن الكبيرة نسبيا إلى ما بين 15000 إلى 18000 نسمة كالإسكندرية بمصر مثلا³.

4- العهد الروماني - البيزنطي:

وهكذا فعندما تأسست الإمبراطورية الرومانية كانت قد ورثت الحضارة اليونانية (الإغريقية) والتحضر في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ومنطقة الشرق الأوسط بالخصوص.

والإمبراطورية الرومانية ، والتي نتجت أو إنبثقت عن إتساع مركز واحد للقوة الحضرية ، كانت هي ذاتها مشروعا هائلا لإنشاء المدن ، فتركت طابع "روما" على كل جزء إمتدت إليه في أوروبا وإفريقيا وآسيا الصغرى ، وغيّرت أسلوب الحياة في المدن القديمة واستنسخت نظامها الخاص بأسره في مئات من المنشآت الجديدة ، ومدن "الإستعمار" والمدن "الحرّة" والمدن الخاضعة للنظام الروماني للبلديات ، والمدن التي كانت تؤدي لها الجزية⁴.

وعلى غرار المناطق التي غزاها الرومان ، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط نموا حضريا هائلا وخاصة في العهد البيزنطي ، حيث إنتشرت المدن وتأسست أينما حط الجنود الرومان رحالهم ، حاملة صفات وبصمات الحضارة الرومانية الوليدة التي ما زالت بعض المدن والمناطق شاهدة بآثارها العمرانية والحضارية التي خلفها الرومان بالمنطقة إلى اليوم .

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 343 .

² - نفس المرجع ، ص ، 234 .

³ - فوزي عبد المجيد الأسري ، مرجع سابق ، ص ، 88 .

⁴ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 370 .

وعلى النقيض من المدينة الإغريقية ، حيث كثيرا ما كان السور وليد تفكير متأخر عن إنشائه ، فإن المدينة الرومانية كانت تبدأ بإقامة مثل هذا السور ، وكانت المدينة تتخذ شكلا مستطيلا لأسباب بعضها دينية وبعضها عملية ، فأوجدت بذلك النموذج الذي أصبح الجيش الروماني يحتذيه كلما أقام - أثناء سيره - معسكرا يقيم فيه¹.

وغني عن البيان أن الرومان قد احتفظوا بالمدن الإغريقية وإستفادوا من بعض خصائصها ، لاسيما وجود "الأجورا" (Agora) المحيطة بمبان متصلة لا يتخللها إنقطاع ، وأضافوا الشارع العريض الذي يمتد مستقيما وتقوم على جانبيه المباني ، وكانت الأماكن التي التقى فيها هذا المزج بين الطابع الإغريقي القديم والطابع الروماني الجديد هي: إما المدن الإفريقية ونعني بها خاصة تلك الموجودة بمصر والمدن الشامية ، هذه المدن التي كانت غالبا متقدمة تقدما عظيما بوصفها مدنا تخصصت في الصناعة والتجارة ، وإما هي مدن الإستعمار العسكري التي أنشئت لتكون بمثابة مراكز للدفاع عن الإمبراطورية².

وقد شهدت المدن في العصر الروماني ، وفي جهات مختلفة من مصر وبلاد الشام والأناضول ، إنشاءات عمرانية متعددة الأنواع والأشكال كالبوابات والأقواس والمسارح والجيمينازيا والحمامات العامة ، وتبين من بقايا المنشآت التي شيدها الرومان ، أنها كانت وفقا للطراز الروماني شأنها في روما وباقي أنحاء الإمبراطورية الرومانية ، يميل إلى إستخدام الأعمدة الكورنثية ، على حين كانت المنازل تبنى عادة من اللبن كانت المنشآت العامة تبنى من الحجارة وكثيرا ما إستخدم فيها ولاسيما في الإسكندرية الرخام المستورد من الخارج³.

وكذلك كانت أغلب المدن الجديدة التي أنشئت في أوائل عهد الإمبراطورية لتكون مراكز دفاعية في البلاد المفتوحة ، تتسم بتخطيط منظم وعلى نحو ونسق متصاعد في الكثرة والإنتشار ، إذ يمكن إعتبارها

¹ - نفس المرجع ، ص ، 372 .

² - نفس المرجع ، ص ، 374 .

³ - عبد الحميد رشوان ، مرجع سابق ، ص ، 138.

سياسة حكومية مبكرة " للمدن الجديدة" . وقد وضع تخطيطها جميعا لتستوعب عددا محدودا من السكان يصل حجمه إلى حوالي 50 ألف نسمة ، ولعل أن ذلك العدد يمثل الحد الملائم لعدد السكان آنذاك ¹.

وبظهور بيزنطة العاصمة الشرقية للإمبراطورية ، ثم تحوُّلها إلى العاصمة التي خلفت روما خلال الفترة (395-1435) ، شهدت مدن منطقة الشرق الأوسط أوجَّ تطورها وشموعها ، ولا سيما مدينة بيزنطة التي إتخذها الإمبراطور قسطنطين ما بين 324-330 ميلادية العاصمة الشرقية للإمبراطورية الرومانية ، لتصبح تسمى فيما بعد بالقسطنطينية وكعاصمة للإمبراطورية الوليدة (الإمبراطورية البيزنطية). إبتداءً من سنة 395 م والتي حاولت أن تخلف أو تستحوذ على مخلفاتها ، وفي خضم هذه التحولات وأثنائها شهدت المنطقة الشرقية إزدهارا عمرانيا وحضرنا هائلا لم يسبق له مثيل ، حيث ظهرت مدن وتضخمت أخرى لتضاهي في حجمها ومظهرها مدينة روما في المنطقة الغربية بأوروبا ، والتي ما زال وجودها وضخامتها مستمرة إلى اليوم كالإسكندرية بمصر وإنطاكية ودمشق والقدس ببلاد الشام ، وسلوقية على نهر الدجلة بالعراق ، والقسطنطينية (إسطنبول) بتركيا و غيرها من المدن بالمنطقة.

حيث إتجه الرومان إلى سياسة عمرانية للتعبير عن العظمة التي إنتهجها الأباطرة الرومان متمثلة بإنشاء الأبنية الضخمة كالمعابد الفسيحة ، مثل معبد جوبيتر في كل من دمشق و بعلبك ، والمسارح والمدرجات الجميلة ، كما حصل في كل من عمان وجرش بالأردن ، أو الملاعب والحمامات العامة ، وقد شقت بهذه المدن الشوارع المستقيمة والعريضة تزينها أقواس النصر ².

وهكذا إنتقل مركز الجاذبية بأكمله في الإمبراطورية الرومانية إلى الولايات الشرقية ، حيث مازالت الآثار الرومانية في بلاد الشام والأردن ومصر وتركيا شامخة إلى اليوم . ولم ينته العهد البيزنطي حتى بدأت أطراف الإمبراطورية تتآكل وتسقط أطرافها على يد العرب المسلمين ، حيث فتح المسلمون بلاد الشام ومصر والعراق ما بين 636-642 م ، لتشهد مدن المنطقة نهضة وإنبعاث من جديد في حلة عمرانية زاهية ³.

¹ - لويس ممفرد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 377.

² - فوزي عبد المجيد الأسري ، مرجع سابق ، ص ، 156 .

³ - Dictionnaire , Larousse , Opcit , p , 1273.

5 - العهد العربي - الإسلامي:

تبدأ نشأة المدينة العربية الإسلامية من لحظة بداية العهد الجديد ، بعد هجرة الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - إلى " يثرب " ، وتحول إسمها مذاك التاريخ إلى " المدينة " ، لتصبح - فعلا - " مدينة " بمفهوم حضاري واضح ، سعى إلى تحقيقه النبي محمد (ص) ، ولتكون المنبع الذي سينبثق عنه حضارة عظيمة شملت آفاقا واسعة من الأرض ، أساسها الدين الجديد والدعوة إليه ، ذلك الدين الإسلامي الذي بدأت في ضوء قيمه وتعاليمه عملية تهيئة المجتمع الإسلامي الجديد لحياة حضارية تلازمت تماما مع إهتمامه بالكيان المادي للمدينة فأدى ذلك تدريجيا إلى ظهور وبروز مراكز حضارية ومدن كثيرة ، تتكامل وتتناسق في حلة عمرانية متميزة¹.

وبعد هجرة الرسول (ص) إلى يثرب بدأت تتغير معالمها العمرانية تغيرا جمع شتاتها ، ووجد كيانها وجعلها مركزا حضاريا متكاملا ، يتناسب وذلك التغير الذي طرأ على مجتمعه الإسلامي الجديد الذي بدأ يستجيب للتشكيل الحضاري الجديد الذي يدعو إليه الإسلام ، ومع إستقرار الرسول (ص) في المدينة أضحت مركزا سياسيا وإداريا فأكتسبت بذلك الصفة المدنية ، وكان لذلك أثره المباشر في تكوينها المادي الذي بدأ يتغير تلبية لتلك المتغيرات المدنية².

وإلى جانب " يثرب " شهدت " مكة المكرمة " بعد فتحها حوالي ثماني سنوات من الهجرة ، تطورا هائلا بإعتبارها مدينة " الكعبة " و " البيت الحرام " الذي أمر المسلمون بالتوجه إليه حيثما كانوا ، فأصبحت عامرة بالسكان مزدهرة بال عمران .

وبحكم بزوغ الإسلام وظهوره بمنطقة الشرق الأوسط بأرض الحجاز وقريبا من المراكز الحضارية والحضرية القديمة ، فإن نشوء المدينة العربية الإسلامية في بداية عهدها ، قد ورثت الكثير من خصائص المدن التي بنيت في عهود الحضارات السابقة ولاسيما منها الحضارتين الإغريقية والرومانية ، خاصة تلك المدن ذات المخطط المتعامد التي نشرها البيزنطيون في المنطقة.

¹ - للتوسع أكثر في العلاقة بين الإسلام والمدن والتحضر ، أنظر على سبيل الذكر:

- محمد عبد الستار عثمان ، المدينة الإسلامية ، مرجع سابق .
- عبد الجبار ناجي ، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية ، مرجع سابق .
- سعيد ناصف ، المدينة الإسلامية دراسة في نشأة التحضر ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1999.
- أحمد أبو زيد ، المدينة الإسلامية ، عالم الفكر ، الكويت ، 1980.

² - محمد عبد الستار عثمان ، مرجع سابق ، ص ، 53 .

فقد عمد العرب المسلمون الفاتحون إلى إدخال تحويلا وتحويلا طبيعيا وتحسينا عمليا على تلك المدن ، التي نمت خلال العصور القديمة والقرون الوسطى بعد أن تمكن العرب من الانتقال من بيئة ذات إمكانيات محدودة في شبه الجزيرة العربية ، إلى دولة أو إمبراطورية قوية وغنية وذات إمكانيات كبيرة. وبعد أن إنتشر الإسلام في بلاد ما بين الرافدين وبلاد الشام ومصر ، وما تبع ذلك من حياة الاستقرار ، فإن العرب الفاتحين ورثوا من البيزنطيين هياكل مدن في الحقيقة ، ولم يرثوا مدنا عامرة ومنسجمة مع حياة عصرها ، وما إن وقعت هذه المدن القديمة تحت الحكم الإسلامي ، حتى وجدت نفسها أكثر إنسجاما مع تعاليم الإسلام وعادات وتقاليد العرب المسلمين الذين كانوا أكثر قرابة لهم من الغزاة الرومان¹.

لقد مر إنشاء المدن في العهد العربي - الإسلامي بعدة مراحل يرجع كل منها إلى عهد أو عصر من التوسع خلال الفتوحات العربية الإسلامية ، وكذلك لتغير مقرات مراكز القيادة من المدينة المنورة في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين إلى دمشق في عهد الأمويين ثم إلى بغداد في عهد العباسيين وهكذا إلى غاية نهاية الخلافة العثمانية التي إتخذت من القسطنطينية (إسطنبول) بتركيا عاصمة لها وسقوط كثير من دول المنطقة تحت نير الإستعمار الأوروبي من جديد خلال العهود الأخيرة.

وفي كل مرحلة أو عهد من العهود السالفة إكتسبت مدن الشرق الأوسط معالم ومظاهر وخصائص حضرية معينة ومن أهم تلك المراحل نذكر:

5-1- مدن الأمصار:

إن أول فوج من أفواج المدن العربية الإسلامية كان مدن الأمصار ، التي أنشأها العرب الفاتحون بعد إنتشارهم في أطراف الشرق الأوسط بشكل سريع. وكان تشييد هذه المدن ، يعتبر تحقيقا لغايات إستراتيجية وسياسية دفعت إليها ضرورات إبقاء الجيوش الفاتحة مستنفرة طيلة فصل الشتاء ، ومن أهم معالم تلك "الحالات" أنها لم تكن مدنا دفاعية ، بل "محطات هجومية" تستخدم للانطلاق بغية متابعة الفتوحات عندما تنهيا كل الفرص والاستعدادات ، كما كانت تلك المراكز تستخدم كنقاط تحفظ الأمن والنظام في البلاد المفتوحة ، أو لتأمين

¹ - فوزي عبد المجيد الأسري ، مرجع سابق ، ص ، 156.

المواصلات مع عاصمة الدولة الإسلامية الجديدة في الجزيرة العربية ، وقد كان تخطيط هذه المدن يتم عادة بعد إستئذان الخليفة بذلك ¹.

ومن بواكير المدن التي أنشأها العرب الفاتحون خارج الجزيرة العربية مدينة البصرة في العراق كأول مدينة عربية إسلامية سنة 14 هـ (635 م) بصورة عفوية وبدون تخطيط ، لأن كل ما فعله الفاتحون عندئذ هو إستبدال خيامهم المؤقتة والتي كانوا قد أقاموها عند الفتح الإسلامي ، بمنازل مستقرة ومشيدة من الطين المجفف ، كما بني على هذا الأساس مسجدتها ثم " دار الإمارة " ، وبعد ثلاثة أعوام من تشييد مدينة البصرة إنتقل مركز الإدارة إلى الكوفة بدلا من مدينة " المدائن " ، من قبل القائد الفاتح سعد ابن أبي وقاص والذي كان قد أستشار الخليفة عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) بشأن تشييدها ².

والمعروف أن البصرة والكوفة تعدان من أوائل الأمصار الإسلامية التي أسسها العرب الفاتحون ، وقد إرتبط المصران إرتباطا قويا بحيث صار يطلق عليهما من قبل المؤلفين العرب بالعراقيين أو بالمصريين ، وقد لعبت الكوفة والبصرة أدوارا سياسية وإدارية وعسكرية مهمة جدا ، كما كان لهذين المصرين شأننا في الحركة الفكرية العربية خلال القرن الأول الهجري ، وبما أسهما به من مدارس نحوية وأدبية صارت تعرف بأسمائهما ³.

ومن المدن الأولى التي أقامها العرب الفاتحون كذلك مدينة "الفسطاط" بمصر ، والتي إتخذها القائد عمرو بن العاص قاعدة في حصاره لحصن " بابلون" في عام 19 هـ (640 م) ، وبعد أن تم فتح الإسكندرية وبقية مدن الدلتا بمصر ، أمر عمرو بن العاص إستبدال الخيام المؤقتة بمبان ثابتة وكان ذلك على الأرجح سنة 21 هـ ، وقد بنى في وسطها جامع (يعرف اليوم بإسمه) ، كما بنى إلى جانبه " دار القيادة" وبيت المال ، ثم مخازن الجيش ، ويصف المؤلفين العرب الأوائل شوارع الفسطاط ، بأنها كانت منتظمة وتسمح بمرور فارسين إلى جانب بعضهما البعض على الأقل ⁴.

وغني عن البيان أن الفسطاط مدينة تجمعها وبعض الأمصار الإسلامية ، ولا سيما البصرة والكوفة روابط مشتركة أهمها أنها تأسست كنتيجة من نتائج الفتوحات الإسلامية ، ولذلك فإن العوامل العسكرية قد لعبت دورا

¹ - نفس المرجع ، ص ، 156 .

² - نفس المرجع ، ص ، 157 .

³ - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، 181 .

⁴ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 207 .

بارزا في اختيارها ومن ثم وضع خططها ووحداتها العمرانية المختلفة ، كذلك فإن المادة الأساسية لسكان الفسطاط ترجع إلى قبائل عربية متعددة كما هي الحال في مدينتي البصرة والكوفة.

وقد ظلت الفسطاط بعد تأسيسها تقوم بوظيفة المصير والعاصمة لمصر وإفريقيا فترة من الزمن ، شهدت خلالها تطورات عمرانية وسكانية كبيرة جدا ، وذاع صيتها في المجالات الثقافية والاقتصادية حتى صارت تضاهي بغداد في الكبر والأهمية¹.

ومما سبق يتضح أن الملامح الأولى لتوجه إنشاء المدن ، ومنهج تخطيطها بدأ أصلا في مدينة الرسول (ص) وفي عهده ، وإستمر هذا المنهج فيما إختط من مدن كانت أوائل نماذجها ما يطلق عليه إصطلاحا " مدن الهجرة" أو "مدن الأمصار" ، التي كان قوامها أهل الهجرة الذين كانوا من ساكنة البادية في الغالب ، ووجدوا في هذا الإتجاه سبيلا نحو حياة أفضل ، وحملوا لواء الجهاد لنشر الإسلام ، وإنعكس ذلك على نشأة هذه المدن ومراحل تكوينها ، فقد كانت حياة منشئها كرا وفرا إنطلاقا من القواعد ، ثم آلت إلى الاستقرار وبدأت هذه المدن تعتمد على أقاليمها وعلى الجزية والخراج والمكوس الآتية من البلاد المفتوحة ، وفي كل ذلك إشارات واضحة إلى عوامل جديدة ، ومقومات مختلفة أدت إلى نشأة هذه النوعية من المدن في العهد الإسلامي².

وهكذا أنشأت بواكير المدن في العهد العربي الإسلامي بمنطقة الشرق الأوسط وخاصة بعد فتح بلاد العراق والشام ومصر ، وباتت الحاجة ملحة لإدارة هذه الأقاليم ، وإتخاذ قواعد متقدمة بما تكفل استمرار قوة الجيوش الإسلامية الفاتحة في الشرق والغرب ، فأنشئت مدن البصرة والكوفة والفسطاط ، لتكون بمثابة معسكرات للجيوش الفاتحة ، ومراكز إدارة المعارك أي أن هذه المدن إرتبطت وظيفتها بنشأتها والتي كان السبب فيها دواعي الفتح والجهاد ونشر الدعوة وأصبحت مع مر الزمن مدنا ذات تأثير كبير ومناطق جذب للسكان لإزدهارها الاقتصادي والسياسي ، هذا إلى جانب الاهتمام بالمدن القديمة التي سبق إنشاؤها من طرف الحضارات السابقة كمدينة الموصل التي فتحها المسلمون سنة 12 هـ في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، هذه المدينة التي أنشأها الآشوريون قديما ، حيث نالت إهتماما متركزا من قبل الخلفاء الراشدين وخلفاء الأمويين ، ولعل السبب في

¹ - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، 207 .

² - محمد عبد الستار عثمان ، مرجع سابق ، ص ، 64 .

هذا الاهتمام يرجع إلى أن موضع الموصل قد تحول إلى قاعدة عسكرية وإدارية مهمة تنطلق منها الجيوش العربية الإسلامية الفاتحة والإمدادات الحربية صوب أرمينية وأذربيجان وقلاع الأكراد¹.

وفي السياق ذاته فإن مدينة حلب بسوريا والتي تعد من أقدم المدن التي لا تضاهيها مدينة أو موضع آخر في تاريخها القديم وفي ديمومتها وبقائها حتى الوقت الحاضر كمدينة مزدهرة ومأهولة منذ حوالي 2000 ق.م وقد تعاقبت عليها حضارات عديدة عبر هذا التاريخ الطويل إلى أن جاءها الفتح العربي الإسلامي سنة 16 هـ (636 م) فنالت حظها من الاهتمام إذ تحدثنا المصادر بأن القائد أبا عبيدة بن الجراح بعد أن دخل حلب بنى المسجد الجامع ، وأخذت المدينة تتطور وتزدهر وتأخذ قسطها من البناء والتعمير².

5-2- مدن الأمويين :

إستهدف الخلفاء الأمويون إنشاء مدن كبيرة لإظهار عظمة الدولة الإسلامية الحديثة ، التي أصبحت أراضيها تمتد الى أراضي القارات الثلاث ، بذلك تكون قد بلغت أكبر إتساع لها من الإمبراطوريات السابقة عنها ، بما في ذلك الإمبراطورية الرومانية ، ولذلك فقد قرر أولئك الخلفاء الأوائل (والذين إتخذوا من مدينة دمشق بسوريا عاصمة للخلافة الإسلامية) القيام بأعمال معمارية وعمرانية فريدة في تاريخ العصور الوسطى والتي سرعان ما أصبحت قاعدة عامة يحتذى بها من قبل الخلفاء الأمويين الآخرين والعباسيين وغيرهم من الملوك والأمراء المسلمين في كل من المشرق والمغرب.

ومن أهم المعالم الحضرية المعمارية التي ساهم الخلفاء الأمويين فيها ، إقامة جوامع ضخمة تفوق في حجمها الكنائس المسيحية ، التي كان قد أمر ببنائها الأباطرة البيزنطيون في كل من بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا ومن أهم تلك الجوامع ، جامع قبة الصخرة المشرفة ، والجامع (المسجد الأقصى) في مدينة القدس في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان . كما أن الخليفة الوليد بن عبد الملك قد أقام له جامعا ضخما في عاصمة الخلافة دمشق وهو "الجامع الأموي" ، ولا يزال هذا الجامع الواسع يعتبر من أهم وأضخم المباني الدينية الفريدة في العالم ، حيث استغرق بناؤه عشرة أعوام (715-705 م) وقد أقيم حول هذا

¹- عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 381 - 409 .

²- نفس المرجع ، ص ، ص ، 379-359 .

الجامع العديد من الأسواق المنبثقة إلى جميع الجهات من هذا الموقع والتي ما زالت ناشطة إلى يومنا هذا في قلب العاصمة دمشق¹.

وفي العراق حيث كان الحجاج واليا في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان ، كتب إليه يستأذنه في بناء مدينة بين المصريين (البصرة والكوفة) فأذن له الخليفة بذلك ، فأمر الحجاج ببناء أول المدن في عهد الأمويين بالعراق ، فكانت مدينة " واسط" التي إرتبط إنشاؤها بما وقع من أحداث وفتن في البصرة والكوفة في العصر الأموي ، فقد إتخذ الحجاج مدينة بين المدينتين (الكوفة والبصرة) وقال: لأكون بالقرب منهما ، أخاف أن يحدث في إحدى المدينتين حدث وأنا في المصر الآخر ، فمر بواسط القصب فأعجبته فقال: هذا واسط المصريين ، فأمر ببناؤها وقد إستغرق ذلك ثلاث سنوات ما بين (75-78 هـ)².

وتقول المصادر التاريخية أن الحجاج إشتري أرض المدينة عام 75 هـ وأمر بالبناء فبني القصر والمسجد والسوران وحفر الخندق في ثلاث سنين ، وأنفق عليها خراج العراق كله خمس سنوات ، ثم نقل إليها من وجوه أهل الكوفة ووجوه أهل البصرة ومن وجوه أهل الشام ممن جاؤوا معه ، وأقام الشوارع والأسواق والدروب ، وإتخذ لهم مقبرة وبني الجسر وضرب الدراهم وإتخذ المحامل³.

5-3- مدن العباسيين:

بعد أن إستتب الحكم للعباسيين في بين النهرين ، وإنتقال عاصمة الخلافة من حاضرة دمشق الأموية إلى "بغداد" بالعراق ، أخذ خلفاؤهم أيضا يفكرون في إنشاء مدن ضخمة تنافس مدن الأمويين من جهة ومدن الفرس من جهة أخرى ، وقد أستفاد الخلفاء العباسيون من النهضة العمرانية التي شهدتها الدولة الإسلامية في أول عهدها ، ومن توفر أعداد كبيرة من كبار المهندسين المعماريين والمهنيين في أعمال التشييد والبناء ، كما أخذ هؤلاء المهنيون المهرة يطرقون أبواب المدن العباسية طلبا للعمل. وقد كانت المدن العباسية الأولى بسيطة في بادئ الأمر إلا أنه مع إزدهار وتطور وتوسع "الإمبراطورية الإسلامية" وتضخم دخولها من الممالك الجديدة التي دخلت تحت حكمها ، فقد أخذ الخلفاء العباسيون يختارون مواقع عواصمهم في الوادي الأوسط لنهر الدجلة ، حيث إنتقل نظام الحكم من الكوفة إلى بغداد . إلا أن تطور مدينة بغداد قد تأخر قليلا عندما نقل الخليفة المتوكل عاصمته

¹- فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 160-161.

²- محمد عبد الستار عثمان ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 74-75 .

³- نفس المرجع ، ص ، 75.

إلى مدينة "سامراء" في الشمال ، ثم أعيد إختيار بغداد ثانية في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور الذي أختار لموقع عاصمته مكانا على الضفة الغربية لنهر الدجلة¹.

ولما كان إنشاء المدن بالنسبة للخلفاء العباسيين يمثل "ثوب العظمة" ، فقد كان هدف أبو جعفر المنصور من بناء بغداد إبراز مكانة الدولة العباسية وترسيخ دعائم حكمها ، وكان الهدف من إنشاء سامراء مرتبطا بما حدث من تطور في تشكيل وحياة البلاط والإدارة².

لقد قام أبو جعفر المنصور بوضع تخطيط لعاصمته بنفسه مختارا لها الشكل الدائري ، وقبل أن يشيدها قام الخليفة برسمها على الأرض بواسطة الرماد للتأكد من سلامة مخططه ، وقد وضع في نواة هذه الدائرة قصر الخليفة والجامع العام ، وأحاطهما بقصور أولاده وبدواوين الحكومة ، وقد أحاط المنصور هذه المدينة بسورين: واحد داخلي والآخر خارجي ، وجعل حولها خندق يمكن تعبئته بالماء عند الحاجة وقد كان ارتفاع الأسوار حوالي 30 م وبعرض 13 م ، وقد صممت المساحات الواقعة بين السورين على هيئة ممرات تسمح للفرسان بالصعود إلى أعلى الأسوار بسرعة ، كما وضع للمدينة أربع بوابات متباعدة ، وقد شقت أربع شوارع رئيسية تنبثق من وسط المدينة ويؤدي كل منها إلى إحدى تلك البوابات ، كما بني سور ثالث في الداخل يحيط بالمنطقة الوسطى (مركز المدينة).

وقد شهدت مدينة بغداد تطورات عمرانية هائلة في عهد المنصور وتوسعت بعد وفاته ، حيث قام ابنه الخليفة المهدي بإنشاء قصر ضخم له على الجانب الشرقي لوادي نهر الدجلة ، بعد جيلين من الزمن أصبح هذا الموقع الجديد يضاهي الموقع الغربي من ناحية الإتساع والإزدهار . و بمرور الزمن (وخاصة في عهد هارون الرشيد) ، أصبحت هذه المدينة من أهم المدن في العالم من حيث الثروة والأهمية السياسية والحضارية وأخذت تنافس القسطنطينية في دورها كمركز ثقافي وحضاري هام ، سرعان ما تفوقت عليها من هذه الناحية وقد بقيت بغداد عاصمة سياسية لمدة خمسة قرون تقريبا ما بين (750 - 1258 م)³.

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 164 .

² - محمد عبد الستار عثمان ، مرجع سابق ، ص ، 76 .

³ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 164-168 .

إن روعة الهندسة وفكرة التخطيط والبناء التي إمتازت بها بغداد ، ظلت حية ونقلت فيما بعد إلى مدن كل من بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا والأندلس ، ومن المدن التي تعكس ذلك المهدية والقاهرة وفاس ومراكش والرباط والزهاء وغيرها¹.

وقد شهدت العراق وبلاد الشام وبلاد الحجاز نخضة عمرانية هائلة في العصر العباسي ، وإنتشارا غير مسبوق للمدن ، ذلك لقربها وإحتضانها للمراكز الحضرية الأولى للدولة الإسلامية ، وقد شهدت المدن الإسلامية خلال هذا العصر تطورا وإزدهارا عمرانيا هائلا ، وبروز كثير من العوامل والظواهر التي أدت إلى هذا التطور ، و عكسه كثير من الشواهد العمرانية التي إتسمت بها المدن الإسلامية.

لم يكتف العباسيون بإنشاء المدن فحسب ، بل شهدت المدن في عصرهم إتساع عمران بعضها إتساعا هائلا بفضل توافر المقومات الحضارية التي توفرت لها ، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك ، زيادة عدد سكان هذه المدن زيادة كبيرة في فترة وجيزة ، ولا أدل على ذلك من أن مدينة البصرة التي بلغ عدد سكانها في العصر الأموي 300 ألف نسمة ، ويعتقد آخرون أنه بلغ 600 ألف نسمة في عهد الحجاج² . أما مدينة بغداد وطبقا لتقدير حديث (مبالغ فيه حسب رأيي) فإن عدد سكانها في العهد العباسي وصل إلى حوالي مليوني نسمة خلال نصف قرن تقريبا من إنشائها³.

ومهما يكن العدد الصحيح للسكان ، إلا أي أقر بضخامة العدد وكثافة السكان التي وصلت إليها المدن العربية الإسلامية بمنطقة الشرق الأوسط كونها كانت تمثل مراكز حضارية مزدهرة ومتطورة ، وحركة عمرانية هائلة ومراكز جذب للسكان ، حتى أن الخليفة المنصور عند تشييده لمدينة بغداد سنة 145هـ (762م) وجعلها عاصمة مركزية للخلافة العباسية أصبحت مركز جذب بشري وحضاري مستمرين ، وذلك لتعقد وتشابك متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، فضلا عن حاجتها المستمرة إلى الأيدي البشرية ، حيث أورد المؤرخون بأن بغداد حالما صارت عاصمة الخلافة وفد إليها الناس من شتى الأصناف

¹ - محمد عبد الستار عثمان ، مرجع سابق ، ص ، 77 .

² - نفس المرجع ، ص ، 78.

³ - بييري أندرسون ، دولة الشرق الإستبدادية ، ترجمة: بديع عمر نظمي ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1983 ، ص ، 90 .

ومن مختلف الأمصار والكُور وفضلها هؤلاء على مدنهم وأمصارهم ، ويعلق أحدهم قائلا: فليس من أهل بلد إلا ولهم فيها محل ومتجر¹.

وعلى نفس المنوال التي شهدته مدن العراق والشام من نخوض وازدهار وانتشار واسع ، كذلك كان الحال بمصر ، فقد كان لها حظها ونصيبها من التمدين والعمران في عصر العباسيين ، فقد تم إنشاء مدينة " العسكر " بالقرب من مدينة الفسطاط ، وذلك في أواخر الفترة الأموية وبداية الدولة العباسية على يد القائد العباسي صالح بن علي الهاشمي سنة 133 هـ (750 م) ، والذي رفض أن ينزل بدار الإمارة بالفسطاط ، بعد مطاردته مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين فلحق به في مصر وقضى عليه ، ولما رجع صالح مع جنده إلى الفسطاط ، لم ينزل دار الإمارة فيها ونزل بمنطقة خالية من السكان والعمران وأمر أصحابه أن يبنوا البيوت في هذا الموضع ثم إبتنى دارا للإمارة وأنزل عبيده وحشمه ، وإبتنى المسجد الجامع الذي عرف بجامع العسكر ، وقد شهدت هذه المدينة توسعا عمرانيا هائلا خاصة في عهد أحمد بن طولون والي مصر ، الذي قام ببناء مسجد جامع ومرافق إجتماعية وصحية وإقتصادية².

وعلى أية حال فإن مدينة العسكر أخذت تنمو سريعا من النواحي العمرانية والاجتماعية وأخذ العباسيون في تشييد القصور والمسكن وسمح للناس بالبناء في الضاحية ، وبمرور الوقت اتصلت العسكر بالفسطاط وأصبحتا مدينة كبيرة إزدحمت بالمساجد والدور والبساتين والأسواق والحمامات وغيرها من المنشآت ، إلى أن إتخذ أحمد بن طولون قرار تغيير مقر إقامته من مدينة العسكر ، وإنشاء "القطائع" التي بنى بها قصره ومسجده المعروف بمسجد ابن طولون ، وبعد أن أسس ابن طولون مدينته الجديدة بدأت مدينة العسكر في التدهور ، حيث هجرها سكانها وإتجهوا إلى العاصمة الجديدة³.

وتعد مدينة القطائع ثلاثة العواصم الإسلامية في مصر بعد الفسطاط والعسكر أسسها أحمد ابن طولون بعد أن قدم إلى مصر عام 254 هـ (854 م) ، حيث نزل بالعسكر عاصمة البلاد لمدة سنتين ، إلا أنه رأى أن العسكر أصبحت لا تتسع لجنده وحاشيته ، فأمر بإنشاء مدينة جديدة أطلق عليها إسم " القطائع " وعلى طريقة العباسيين

¹ - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، 335 .

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 230-232 .

³ - سعيد ناصف ، المدينة الإسلامية : دراسة في نشأة التحضر ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1999 ، ص ، ص ، 126-127 .

، كان القصر هو أول بناء إهتم بتشبيده ، ثم المسجد الجامع والذي يحمل إسمه " مسجد ابن طولون " و مرور الزمن أخذت القطائع تتسع حتى أصبحت مدينة عامرة ومركز جذب سكاني وإقتصادي هائل¹.

ولم تتوقف حركة العمران والتشييد بمصر بعد إنفصالها عن حكم العباسيين ، ووقوعها تحت حكم الفاطميين في عهد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله ، الذي جهز جيشا كبيرا وأسند قيادته إلى القائد " جوهر الصقلي " ، الذي غادر مدينة القيروان بتونس متجها نحو مصر سنة 358 هـ (969م).

وبعد دخول القائد جوهر الصقلي إلى مصر وإستيلاءه عليها ، رأى أن العواصم الثلاث - الفسطاط والعسكر والقطائع قد ازدحمت بالسكان ، فقرر بناء مدينة جديدة هي مدينة القاهرة ، وإتخذ مكانا لها قريبا من الفسطاط . ولم يقصد جوهر من إنشائه للمدينة في بداية الأمر أن تكون قاعدة أو مركز للخلافة ، وإنما كانت سكنا للخليفة وحرمة وجنده وخواصه ، أي خاصة به ورجال دولته ، على أن تبقى الفسطاط مدينة العامة ، ومن ثم إستمرت المدينة فترة بعد إنشائها مدينة عسكرية تشتمل على قصور الخلفاء ومساكن الأمراء ودواوين الحكومة وخزائن المال والسلاح ، وبعد أربع سنوات من إنشائها أصبحت عاصمة الخلافة الفاطمية ، حيث ترك المعز وأسرته القيروان وأتخذ مصر موطن له².

أما عن تخطيط المدينة ، فبعد أن وضع جوهر أساس القاهرة بدأ في بناء مسجدها الجامع " الذي أطلق عليه الجامع الأزهر " ، في الجنوب الشرقي من المدينة وبذلك كان قصر الخليفة والمسجد يمثلان نواة المدينة ، ثم أخذت كل قبيلة من القبائل التي تألف منها الجيش الفاطمي خطة عرفت بإسمها ، وكان عدد هذه الخطط حوالي عشرين خطة³.

وخلال حكم الفاطميين لمصر (969-1250م) لعبت مدينة القاهرة دورا رياديا كمدينة مركزية ، أدت إلى نمو مدن البحر المتوسط بسبب إنتعاش التجارة وسيولة المواصلات والواقع أن المجتمع الحضري المصري قد شهد خلال تلك الفترة حركة تجارية واسعة النطاق.

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 127-129 .

² - عبد الرحمان زكي ، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 ، ص ، ص ، 28-32 .

³ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 52-53 .

ويبدو أن كثيرا من الخصائص الحضرية التي ميزت القاهرة خلال تلك الفترة قد وجدت - بدرجات متفاوتة - في المدن الإسلامية الأخرى كدمشق وبغداد¹.

فالقاهرة هي ألف عام من الزمان ، هي المدينة الأولى في قطاع هائل متصل من العالم القديم ، تحتل موقعا فريدا هو حاضرة مصر ، فهي مجمع الوادي والفرعين وملتقى الصحراويين ، كأنما القطر كله على ميعاد فيه².

كما يبدو كذلك أن التركيز كان أكثر عن المدن ذات النشأة الذاتية التي أنشأها العرب المسلمون والتي تأسست بفعل الفتوحات الإسلامية والتي كان للدين الإسلامي والإستراتيجية العربية العسكرية الأثر البارز في إتخاذها ، وهي المدن التي عرفت بالأمصار ، وهذه الأمصار من تأسيس العرب الفاتحين الأوائل أي في عهد الخلفاء الراشدين خاصة ، ولم تكن مدنا مخططة أو مؤسسة من قبل ، ذلك فهي تبرز بوضوح إسهامات العرب المسلمين الحضارية في بناء وإنشاء المدن الجديدة ، وكذلك تطور هذا النهج في العهود التالية فأصبح الخلفاء والأمراء يتباهون بتأسيس المدن الضخمة ، كمركز " للعظمة والقوة " ، فكانت بغداد - كما رأينا - حاضرة الدولة العباسية لا تضاهيها مدينة في عصرها ، والشأن نفسه بالنسبة لمدينة القاهرة في عهد الدولة الفاطمية ، كذلك تم التطرق الى الصنف الثاني من المدن التي كانت موجودة أصلا قبل أن يفتحها العرب المسلمون ، أي المدن القديمة وهي مدن تمتعت بمكانة تمدنية مرموقة أثناء العهود الإغريقية والرومانية كمدينة الإسكندرية بمصر ودمشق وحلب بسوريا ومدينة القدس بفلسطين وكذا مدينة الموصل بالعراق وغيرها.

إن حركة التمدن والتي شهدت منطقة الشرق الأوسط إبان الفتح العربي - الإسلامي وإلى بداية عهد الخلافة العثمانية ، كانت مزدهرة وملئية بالإبداعات والإنشاءات العمرانية لدرجة أن أصبح العمران الإسلامي متميزا ، وتأسست على إثره مدرسة خاصة بالهندسة العمرانية الإسلامية والتي نالت إعجاب القريب والبعيد وأصبحت كثير من المدن التي أنشأت في أثناء هذه العصور محل دراسة وإهتمام من قبل باحثين ومختصين من مختلف الحضارات ولاسيما الباحثين المسلمين والأوروبيين والأمريكيين وغيرهم كثير.

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 247- 249 .

² - سعيد ناصف ، مرجع سابق ، ص ، 136 .

وقد إرتبط تطور عمران المدن العربية الإسلامية أو إنحساره بتغير الخريطة السياسية للعالم الإسلامي في العصور المختلفة توحدًا تحت راية خلافة إسلامية واحدة ، ثم إنقسامًا إلى ثلاث خلافات ، ثم تفتتًا إلى دول مشرقية ومغربية ، وما صاحب ذلك من أحداث تعرضت لها أقاليم الدولة الإسلامية ، ولاسيما منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعرضت إلى هجمات الصليبيين والتتار ، وقد أثرت هذه الأحداث في أفول نجم مدن المنطقة وإنحسار العمران فيها بعض الفترات ، وفي الوقت الذي نشأت فيه وإزدهرت بعض المدن الأخرى ، التي حالتها ظروف سياسية وإقتصادية ساعدت على ذلك ، ونظرة إلى بغداد ودمشق وحلب والقدس والقاهرة وغيرها من المدن في ضوء هذه الأحداث تؤكد فعالية تغير الأحداث السياسية وإختلاف شكل الخريطة السياسية للعالم الإسلامي على المدن الإسلامية في نشأتها أو تطور عمرانها.

وفي هذا السياق فقد شهدت مدن الشرق الأوسط وخاصة العربية منها أفولًا وخمودًا وتراجعًا إبان إنتقال مركز الخلافة الإسلامية إلى حاضرة العثمانيين - كما سنرى - .

6 - مدن العهد العثماني:

إن وهج العمران والتمدن لم يستمر على خط واحد في صعود متواصل في منطقة الشرق الأوسط ، حيث إنتقل مركز القيادة من المنطقة العربية إلى منطقة آسيا الصغرى (تركيا)، أين أصبحت مدينة القسطنطينية بعد فتحها من قبل العثمانيين مركزًا للخلافة ، عندها بدأت علامات الإنهيار الحضري والتمدني تظهر واضحة على المدن الإسلامية في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر.

لقد أطاح العثمانيون بالمماليك وفرضوا سيطرتهم على الشرق الأوسط بأكمله بإستثناء بلاد فارس (إيران)، وفي ظل حكم العثمانيين بدأت معظم مدن المنطقة تتدهور في أهميتها ، وخاصة مدن الموانئ الرئيسية على البحر المتوسط والبحر الأحمر ، فقد كان هدف العثمانيين إخضاع البلاد العربية لسيطرتهم بكل السبل ومنها الوسائل الحربية ، وعليه فقد شهدت المدن العربية الإسلامية خلال تلك الفترة انخفاضًا ملحوظًا في أعداد سكانها بسبب الغزوات العديدة التي تعرضت لها من جانب الصليبيين والمغول وحتى الأتراك العثمانيين .

وتشير البيانات التاريخية إلى أن عدد سكان مدينة بغداد خلال القرن السادس عشر كان يتراوح فيما بين 50 ألف إلى 100 ألف نسمة ، وهو عدد لا يصل إلى عشر العدد الذي وصل إليه سكان هذه المدينة في وقت سابق¹.

كما تشير مصادر تاريخية أخرى ، إلى أن أهمية مدن كالقاهرة والإسكندرية قد تدنت إلى درجة أصبحت وكأنها قرى صيد يسكنها بضعة آلاف من السكان عند مجيء نابليون إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر². وتشير مصادر أخرى إلى أن سكان مصر خلال القرن الثامن عشر لم يكن يزيد عن 2.5 مليون نسمة ، بينما كان يصل إلى أربعة ملايين نسمة خلال القرن الرابع عشر ونفس الحال وصلت إليها كل من سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية ، فلقد إنخفضت أعداد السكان فيها إلى مستوى متدني جدا ، كما تقلصت مساحة الأراضي المزروعة وتعرضت التجارة للإهتار السريع³.

وهناك إتفاق بين كل الباحثين والعلماء على أن الفترة العثمانية ، شهدت فيها المدن العربية المشرقية إنحطاطا وإنخفاضاً وتراجعا حضريا لافتا ، ويعزى ذلك إلى أسباب كثيرة منها: العوامل الاقتصادية التي أدت إلى الإهتار العام للحياة الحضرية في المدن الإسلامية بالمنطقة لإستنفاد مصادر الأخشاب ، التي كانت توفر المادة الأولية للصناعة الحرفية الخشبية إحدى الصناعات المزدهرة في هذه المدن إبتداء من بناء السفن حتى صناعة المحارث والفؤوس. وكذلك الضعف الذي بدأ يدب في أوصال الإمبراطورية العثمانية ، سياسيا وعسكريا بسبب حروبها المستمرة ، و الذي عرضها إلى هزات إقتصادية خطيرة بسبب النمو الصناعي والتجاري الذي بدأت تحققة الدول الأوروبية في ذلك الحين ، وهكذا بدأت السلطة المركزية للإمبراطورية تتعرض للضعف الشديد إبتداء من القرن السابع عشر ، كما أبدت بعض الأقاليم رغبتها في الإستقلال ، فضلا عن ذلك بدأت المدن الإسلامية خلال تلك الفترة تشهد تدهورا علميا وثقافيا لعل من أبرز ملامحه زيادة التزمت الديني ، وضعف روح الإجتهد ، وعدم الحرص على ملائمة القواعد الدينية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة⁴.

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 252 .

² - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 94 .

³ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 253 .

⁴ - نفس المرجع ، ص ، 252-253 .

ونتهي الحديث عن مدن الشرق الأوسط في العصر العثماني ، بالإشارة الى أنه ليست كل مدن المنطقة قد عرفت التدهور والتراجع ، فذاك يخص مدن البلاد العربية المشرقية ، بينما مدن بلاد الأناضول (تركيا) مركز الخلافة العثمانية فإنها شهدت ازدهارا وتطورا هائلا من النواحي العمرانية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وحتى السكانية ، حيث تحولت مدينة القسطنطينية (اسطنبول) عاصمة الخلافة الى حاضرة لا مثيل لها في العالم الى غاية القرن الثامن عشر ، كما ظهرت مدن كبيرة وضمت أعدادا هائلة من السكان في بلاد الأناضول .

7 - حالة المدن في بداية تغلغل الإستعمار الأوروبي:

ولقد ظلت مدن الشرق الأوسط تتعرض للتدهور المستمر حتى بداية القرن التاسع عشر ، حينما بدأت تدخل مرحلة أخرى بسبب الغزو الأوروبي لها ، وما أدى إليه ذلك من تغيرات اقتصادية وسياسية بعيدة المدى ، ففي سنة 1798 غزا نابليون بوناپرت مصر ، مدشنا بذلك عهدا جديدا إرتبطت فيه مصر بالاقتصاد العالمي ، بيد أن الجيوش الأوروبية لم تدخل معظم دول الشرق الأوسط إلا في فترة متأخرة نسبيا ، أي في أوائل القرن العشرين .

ومن الطبيعي أن يؤدي الإحتكاك بين الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط إلى تغيرات حضرية هامة لعل أبرزها ، نمو التجارة وبداية التصنيع وإستخدام التكنولوجيا الغربية ، على أن أهم التغيرات التي حدثت على الإطلاق كانت زيادة نسبة التحضر بزيادة عدد السكان المقيمون بالمدن ، فلقد بدأت مدن الشرق الأوسط تشهد في البداية زيادة تدريجية في أعداد سكانها ، لكنها ما لبثت بعد الحرب العالمية الثانية أن شهدت نموا سكانيا هائلا على غرار بقية دول العالم الثالث حيث عرفت ظاهرة " الانفجار الديمغرافي " والتي إتسمت بزيادة سكانية هائلة غير مسبوقة في التاريخ .

ومن المؤكد أن التغيرات التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان لها وقعها على حياة المدن ، فقد تحولت إقتصادات دول المنطقة من نمط اقتصاد الإعاشة الموجه الى تحقيق الكفاف ، إلى نمط الاقتصاد النقدي الموجه إلى التصدير والارتباط بالقوى الإستعمارية ، وكانت التنمية الزراعية هي السبيل الوحيد لتحقيق التقدم الإقتصادي . ونتيجة لذلك أقيمت بعض مشروعات الري الهامة في سوريا والعراق ومصر ، كما أدخلت المحاصيل النقدية أو التجارية التي تتلائم مع إحتياجات الأسواق

الأوروبية ، لتصبح إقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط موجهة تماما لخدمة الاقتصاد الزراعي الغربي¹ . وكما كانت كذلك لرؤوس الأموال الأوروبية التي حاولت تدعيم الهياكل الأساسية الضرورية للنمو الاقتصادي ، فعمدت إلى تزويد المدن الكبرى في المنطقة بالكهرباء والماء ووسائل الإتصال ، وذلك لتحديثها وجعلها تسير شيئا ما نظيرتها بالدول الأوروبية².

ومن خلال التغلغل الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط طرأت تغيرات هامة على المناطق البدوية والريفية والحضرية ، فالتجار الأوروبيون بدؤوا يجوبون المناطق الريفية لشراء المحاصيل الزراعية ثم تخزينها وتصديرها من الموانئ التي عجلوا بإقامتها ، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى رواج اقتصادي في بعض المدن الإقليمية ، وبالتالي نمو أحجامها وتنوع وظائفها ، بينما تعرضت المدن الكبرى لبعض الإنكماش والتراجع بسبب إخمات الصناعات الوطنية والحرفية ، وربما كان أكبر تغير حضري شهدته المنطقة خلال القرن التاسع عشر ظهور المدن المصرية الواقعة على قناة السويس (بورسعيد والإسماعيلية والسويس) ، إذ أن هذه المدن تدين في نشأتها ونموها وازدهارها إلى حفر هذه القناة ونمو حركة التجارة عبرها³.

ولقد أحدثت التطورات الاقتصادية والسياسية إبان التغلغل الأوروبي تأثيرا بالغا على مواقع مدن الشرق الأوسط ، إذ بدأت المدن الساحلية أو مدن الموانئ تحقق أهمية كبيرة نتيجة لضرورات التصدير وتقديم وسائل النقل والمواصلات ، وبفضل إكتشاف السفن البخارية ومد السكك الحديدية أصبحت مدن الشرق الأوسط أكثر خضوعا للمدن الغربية التي كانت تحقق في ذلك الحين نمو اقتصاديا هائلا . وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأت موانئ البحر المتوسط تشهد انتعاشا اقتصاديا تدريجيا ، بينما أدى إفتتاح قناة السويس إلى تدعيم المصالح البريطانية وإنتشارها ، مما أدى إلى نمو بعض المدن البحرية الهامة مثل جدة وعدن والبحرين و خورم شهر.

وعليه فقد شهدت هذه المدن البحرية نمو سكاني هائلا نتيجة هجرة آلاف الهنود والأندونيسيين والصوماليين إليها ، لدرجة أصبح أكثر من ربع سكان مدينتي الإسكندرية وبورسعيد المصريتين من المهاجرين الأجانب في سنة 1907⁴.

¹ - السيد الحسيني : " القرية في الدول النامية : تحليل نقدي لبعض إتجاهات التغير الاجتماعي " ، في السيد الحسيني وآخرين ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط4 ، 1979 ، ص ، 380 .

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 254 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 256 .

⁴ - نفس المرجع ، ص ، 256 .

ومهما يكن من أمر ، فإن النمو الحضري الذي شهدته بعض المدن البحرية كان بطيئاً للغاية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأن النمو السكاني الذي شهدته هذه المدن البحرية كان على حساب المدن الداخلية بفعل الهجرة الداخلية التي إزدادت وتيرتها بسبب إنبهار الصناعات الحرفية بها ، وتوجه كثير من العمال نحو المدن التي تشهد نمواً اقتصادياً بفعل انتعاش حركة التجارة والتصدير نحو أوروبا.

وكل ما في الأمر حصول بعض التغيرات الحضرية الملفتة للإنتباه والتي يمكن تسجيلها خلال تلك الحقبة ، ففي أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض مدن الشرق الأوسط تعرف الضواحي الحضرية الصغيرة المنفصلة التي تقع خارج الأسوار القديمة ، وفي معظم الأحيان كانت هذه الضواحي تتخذها نمطاً حضرياً على الطراز الغربي ، ومن هنا يمكن القول إن ظهور نمط الضواحي في مدن الشرق الأوسط كان بتأثير عوامل خارجية وليس بفعل ضروريات داخلية بسبب تعرضها للغزو المباشر من الخارج وضرورة تكيفها مع متطلبات التجارة العالمية الآخذة في التطور والنمو¹.

8 - مدن الشرق الأوسط في ظل الاحتلال الأوروبي:

وعشية الحرب العالمية الأولى تفككت أوصال الإمبراطورية العثمانية ، ودخلت دول الشرق الأوسط مرحلة جديدة تختلف عن تلك التي ظلت تشهدها لقرون عديدة ، ووقعت كافة دول المنطقة (بإستثناء بلاد فارس والترك وأجزاء من بلاد الحجاز) تحت الإستعمار الأوروبي المباشر .

وبعد الحرب العالمية الأولى حصلت تغيرات وتطورات هائلة في المنطقة مست مختلف القطاعات السياسية والإدارية والاقتصادية ، كان لها الأثر البالغ على واقع المدن ففي المجال الإداري ، فقد سبق وأن تغلغل في مناطق الإمبراطورية العثمانية في وقت مبكر نسبياً ، نمط إداري يقوم على تركيز الوظائف الإدارية ، كان له الأثر في نشأة بعض المدن في الشرق الأوسط ، إذ أن هذه المدن لم تنشأ نتيجة لضرورات اقتصادية بقدر ما نشأت لخدمة أغراض إدارية ، ويمثل هذا النوع من المدن خاصة العواصم السياسية ذات الوظائف الإدارية والسياسية الكثيفة².

¹ - نفس المرجع ، نفس الصفحة .

² - نفس المرجع ، ص ، 258 .

كما شاهدت هذه الدول فيما بين الحربين العالميتين تقدما ملحوظا في وسائل الاتصال مما ساعد على تدعيم الأمن في كل من المناطق الريفية والحضرية ، ولا شك ان نمو السكان في هذه الفترة قد أدى الى زيادة معدلات الهجرة من الأرياف نحو المدن ، كذلك أدت الاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال هذه الفترة الى نمو حضري سريع للمدن ، ففي سنة 1914 هاجر حوالي 50 ألف أرمني هربا من المذابح الى دول الشرق الأوسط ، كما أن إنشاء دولة "الكيان الصهيوني " على أرض فلسطين قد أدى الى هجرة حوالي مليون فلسطيني الى مناطق أخرى لعل أهمها عمان وبيروت ودول الخليج العربي ¹.

كل هذه العوامل أدت الى تغيرات في حياة المدن بالشرق الأوسط ، فتضخم بعضها سكانيا وامتد عمرانها الى الضواحي ، إلا أنها بقيت موسومة بأنها مدن تقليدية ، لم تستطع مسايرة ما هو جاري في الدول الأوروبية الغازية ، حيث كان هدف الأوروبيين الغزاة ، جعل مدن الشرق الأوسط في تبعية وخدمة المدن المركزية بأوروبا ، ولذلك لم يبذلوا جهودا من أجل تطويرها وتحديثها كما هو الشأن في مدن أوروبا.

ومن مظاهر تقليدية المدن العربية خلال هذه الفترة ، أن شؤونها لم تزل محصورة بداخلها ولا تتجاوز حدودها وأن قطاعا هائلا من سكانها أولئك الذين هجروا قراهم وأريافهم متجهين نحو المدن بحثا عن حياة أفضل ، وما يستتبع ذلك من تغير يصيب الاطار الثقافي المميز لهؤلاء المهاجرين ، وما يتركونه من تأثيرات على المناطق التي يقطنوها بالمدينة ².

وعلى العموم أن حركة التمدن والتحضر بمنطقة الشرق الأوسط لم تشهد نموا حضريا لافتا ولا ازدهارا عمرانيا هائلا ، خلال فترة الاحتلال الأوروبي وإنما كان استمرارا لواقع الحال الذي عرفته المنطقة ابّان الوجود العثماني .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 25 .

² - محمود الكردي ، التحضر : دراسة اجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ، ص ، 57 .

9 - مدن الاستقلال الوطني :

عرفت دول منطقة الشرق الأوسط وعلى غرار بقية دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، تحررها من التبعية الى الاستعمار الأوروبي وكان من نتيجة الاستقلال الوطني ، ظهور بوادر نخضة شاملة مست كل جوانب الحياة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . والتي أثرت على نمط الحياة لدى أفراد هذه الشعوب .

ففي الجانب الديموغرافي شهدت المنطقة زيادة سكانية هائلة ، بفعل الانخفاض السريع لمستويات معدلات الوفاة وبقاء مستويات معدلات الخصوبة مرتفعة ما جعلها وعلى غرار كافة دول العالم الثالث تلج مرحلة الانتقال الديموغرافي التي يميّزها ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" . وفي الجانب السياسي وبعد مغادرة الأوروبيين دول المنطقة غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بدأت دول الشرق الأوسط تستبدل الأوروبيين بالوطنيين في الوظائف المتصلة خاصة بالإدارة والتجارة مما كان له الأثر في نمو سكان المدن ، وأخيرا فلقد كان لظهور البترول تأثيرا بالغا على النمط الحضري في منطقة الشرق الأوسط ، ولا سيما بدول الخليج العربي والعراق وإيران .

هذه العوامل وغيرها أدت الى نمو حضري هائل بدول المنطقة يمكن اعتباره "ثورة مدنية" أو "انفجار حضري" مقابل "انفجار ديموغرافي" .

وباختصار شديد يمكن الوقوف على ملامح "الثورة الحضرية" بدول الشرق الأوسط . اذا ما تعرضنا الى المستويات الحضرية التي وصلت اليها دول المنطقة خلال العقود الأخيرة . ففي تركيا ارتفعت نسبة سكان الحضر فيما بين سنتي 1935 و 1950 من 7,6 % الى 18,7 % لكن هذه النسبة ما لبثت ان ارتفعت فيما بين سنتي 1950 و 1965 الى نسبة 38 %¹ . لتقفز الى مستوى 67 % سنة 2005 ولقد كانت الهجرة الريفية الحضرية السبب المباشر في ارتفاع نسبة سكان الحضر في تركيا² .

أما البيانات الصادرة عن قسم السكان التابع للأمم المتحدة في منتصف السنة الحالية (2018) ، والمتضمن الاحصائيات الماضية والمستقبلية حول السكان في دول العالم قاطبة ، فإنه يشير الى أن نسبة التحضر بتركيا كانت تقدر بحوالي 70.8 % سنة 2010 ، ثم انتقلت الى 75.1 % سنة 2018 على أن تقفز الى 80.2 % و 86 % عند سنتي 2030 و 2050 على التوالي . كما أصبحت بعض المدن التركية تنتمي الى مصف المدن العملاقة

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 261.

2 - Encyclopédie Encarta ,Op .Cit , DVD .

كمدينة إسطنبول التي فاق عدد سكانها أخيراً 15 مليون نسمة الى جانب عدد من المدن المليونية كمدينة أنقرة العاصمة ومدينة أزمير¹ . كذلك أضيف بأن تركيا دشنت القرن الحالي بتحويلات وتغيرات هائلة في مجال التنمية بتحقيقها معدلات نمو اقتصادية مرتفعة جعلتها من الدول الناشئة ، الأمر الذي سيكون له انعكاسات ايجابية على الواقع الحضري التركي مستقبلاً .

وفي مصر لم تكن نسبة سكان الحضر في 1899 تزيد عن 14,5 % من مجموع السكان لتصل الى 17,2 % سنة 1907 ، بينما قفزت الى نسبة 38,2 % سنة 1960 ، ونسبة 44 % سنة 1986 . ثم تراجعت النسبة قليلاً الى 42,6 % في عام 1996² . لتثبت النسبة عند 42 % سنة 2005³ ، وقد كانت الزيادة الطبيعية للسكان الناتجة عن معدلات عالية للخصوبة وتراجع متواصل لمعدلات الوفيات والهجرة الريفية-الحضرية العاملين المباشرين في ارتفاع نسبة الإقامة بالمدن في مصر .

وفي السياق ذاته تشير معطيات الأمم المتحدة - المشار إليها - أن نسبة التحضر قد بلغت 43 % سنة 2010 لتتراجع الى 42.7 % في العام 2018 ، لتقفز الى نسبة 44.8 % ثم الى 55.6 % خلال سنتي 2030 و 2050 على الترتيب ، النمو الحضري الناجم عن النمو السكاني المرتفع أدى الى تضخم بعض المدن ، لتصبح مصر تستحوذ على مدينتين عملاقتين وهما : مدينة القاهرة بحجم سكاني يبلغ 20 مليون نسمة ، ومدينة الاسكندرية التي تجاوز عدد سكانها 11 مليون نسمة⁴ . الى جانب عدد آخر من المدن المليونية ، غير أن نسبة التحضر في مصر تبقى ضعيفة نسبياً بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط والشمال الافريقي ، وربما يعزى ذلك لغياب عملية التنمية الناجحة وضعف حركة التصنيع التي من شأنها أن تحدث تحولات وتغيرات حضرية هائلة .

¹ - www.population.un.org/wup

² - المركز الديمغرافي بالقاهرة ، **التحضر في مصر** ، مرجع سابق ، ص ، 07 .

³ - Encyclopédie Encarta , Op .Cit, DVD .

⁴ - www.population.un.org/wup

بينما في إيران ارتفعت نسبة سكان الحضر من 21 % خلال الأربعينيات الى 31 % سنة 1956 و 39 % في سنة 1966 لتصل الى 55 % سنة 1985¹. لتقفز الى نسبة 68 % سنة 2005 وأصبحت إيران تضم عددا من المدن المليونية تتقدمها مدينة طهران العاصمة كمدينة عملاقة (ميغالوبوليس) يفوق عدد سكانها 11 مليون نسمة².

حركة التحضر بإيران تشهد تحولات سريعة وعميقة حسب معطيات الأمم المتحدة الأخيرة ، التي تشير الى أن نسبة التحضر في إيران وصلت عند منتصف سنة 2018 الى 74.9 % لتواصل تصاعدها مستقبلا ببلوغها نسبة 80.1 % في العام 2030 ثم 86 % عند منتصف القرن الحالي³. الأمر الذي يجعل من إيران دولة حضرية بامتياز في العقود اللاحقة ، وهذا سيؤدي حتما الى زيادة عدد المدن وتضخمها على ما هي عليه الآن ، حيث يحوز البلد على عدد هائل من المدن المليونية تتقدمها المدينة العملاقة طهران العاصمة بتعداد سكاني يزيد عن 15 مليون نسمة .

أما العراق البلد العريق الذي انبثقت منه أولى المستوطنات البشرية في التاريخ ، فقد ظلت نسبة سكان الحضر فيها ثابتة نسبيا في حدود 25% فيما بين سنتي 1868 و 1930 ، ولقد وصل معدل النمو السنوي لسكان المدن العراقية فيما بين سنتي 1957 و 1965 الى 5,7 % بينما كان معدل النمو السكاني في العراق ككل 3,5 % وواضح دور الهجرة الريفية الحضرية في رفع نسبة زيادة سكان المدن⁴. غير أن العراق عرف تحولا حضريا هائلا بفعل ارتفاع أسعار البترول في العقود الأخيرة ، حيث وصلت نسبة سكان الحضر الى 67 % سنة 2003 ، كما أصبحت مدينة بغداد من بين المدن الميتروبوليتانية بحجم سكاني يفوق 5 ملايين نسمة⁵.

أما المعطيات الأخيرة فتشير الى أن نسبة السكان المقيمين بالمدن العراقية حاليا (2018) تصل الى 70.5 % على أن تواصل ارتفاعها مستقبلا مسجلة 73.6 % و 80.5 % في سنتي 2030 و 2050 كما هو متوقع لها ، بينما حالة المدن ستتأثر بهذه التغيرات إذا علمنا أن عدد سكانها سيصل الى 51.382 مليون نسمة و 65.560

¹ - United nations, **World Population Trends and Policies**, New York ,1988.

² - Encyclopédie Encarta, DVD .

³ - www.population.un.org/wup

⁴ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 262 .

⁵ - Encyclopédie Encarta, DVD .

مليون نسمة خلال نفس الفترة¹. لتضحى مدينة بغداد العاصمة و البصرة مدينتين عملاقتين خلال السنين القادمة .

وفي سوريا ارتفعت نسبة سكان الحضر من 37% في سنة 1960 الى 40% سنة 1970 ، ثم الى 50% سنة 2005 ، وربما كانت دمشق وحلب من أكبر المدن السورية التي شهدت نموا سكانيا هائلا ، حيث بلغ حجم سكان دمشق أكثر من مليوني نسمة بينما فاق سكان مدينة حلب 1,5 مليون نسمة وذلك سنة 1999².

في حين تشير البيانات الأخيرة الى أن سوريا وعلى غرار دول المنطقة مقبلة على تحولات حضرية هامة ، ذلك أن نسبة التحضر حاليا (2018) تصل الى 54.2 % لتواصل ارتفاعها مستقبلا لتحقيق نسبة 67.2 % في سنة 2030 ثم نسبة 71.9 % في سنة 2050 ، بمعنى أن عدد سكان المدن سيصل الى 20.71 مليون نسمة ، ثم الى 24.5 مليون نسمة خلال ذات الفترة ، تتصدرها مدينتي دمشق وحلب الميتروبوليتانية³ .

أودُّ أن أشير الى أن التوقعات التي أنجزها قسم السكان التابع للأمم المتحدة ، هي توقعات نسبية قد تقع أو لا تقع في أي بلد ، وفق تحقق السيناريو الموضوع لها ، وقد أظهرت التجارب السابقة أن التوقعات تكون قريبة من الواقع كلما كان البلد مستقرا ويتحول بشكل هادئ و لفترة قصيرة ، أما في الحالة التي تعيشها سوريا خلال السنين الراهنة من حروب أهلية طاحنة أحدثت تغيرات مأساوية هائلة في البلد ولا سيما في الجانب السكاني الذي وقعت له إختلالات غيّرت كل المعطيات على أرض الواقع ، من هجرات جماعية تعد بملايين الأفراد للسكان وخاصة سكان المدن الكبرى التي لحقها الدمار والخراب غير المسبوق في تاريخها الطويل ، بالإضافة الى انعكاسات الحرب على الظواهر الديموغرافية من خصوبة وزواج ووفاة ، كل هذا يجعل الدراسات الآفاقية والاسقاطات غير مجدية تماما في الحالة السورية .

¹ - www.population.un.org/wup

² - Encyclopédie Encarta , DVD.

³ - www.population.un.org/wup

أما بالنسبة لدول الخليج العربي والأردن ، فإنها شهدت ارتفاعا ملحوظا في نسبة سكان الحضر بسبب اتساع نطاق العمالة الوافدة الضرورية لإنجاز مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة البترولية بدول الخليج العربي خاصة ، حيث وصلت نسبة الحضرية بالكويت وقطر الى حوالي 96 % سنة 2003 ، و 88 % بالسعودية سنة 2005 ، والى 86 % بدولة الامارات العربية المتحدة وكذلك قفزت النسبة الى 90 % بمملكة البحرين سنة 2003 ، بينما بلغت 77 % بسلطنة عمان سنة 2003 ، في حين وصلت النسبة الى 79 % بالأردن سنة 2005 ، وتبقى اليمن الدولة الأضعف في مجال التحول الحضري في المنطقة بنسبة 26 % من سكان البلد يقيمون بالمدن وذلك سنة 2005. أما بالنسبة للمدن الكبرى فنجد مدينة الرياض عاصمة المملكة السعودية قد تجاوز عدد سكانها 4 ملايين نسمة في حين تجاوزت كل من مدينة جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة ، وعمان عاصمة المملكة الأردنية ، و صنعاء عاصمة دولة اليمن ومدينة تعز وكذلك مدينة أبوظبي ودبي بالإمارات المليون نسمة لكل منها¹.

أما مستويات التحضر في دول المنطقة في الآونة الأخيرة فقد وصلت في بعضها الى نهايتها ، هذا ما تفيد به احصائيات الأمم المتحدة الصادرة في منتصف سنة 2018 ، فهي تشير الى أن دولة الكويت قد بلغت نسبة التحضر بها الى 100 % وقريبا منها دولة قطر بنسبة 99.1 % ، ثم تليها الأردن بنسبة 91 % ، فدولة الامارات العربية المتحدة بنسبة 86.5 % ، ثم سلطنة عمان بنسبة 84.5 % ، فالمملكة العربية السعودية بنسبة 83.8 % . على أن يتواصل الزحف الحضري مستقبلا كما تبينه المعطيات الاسقاطية ، حيث تصل نسبة سكان المدن بقطر الى نهايتها تقريبا محققة حوالي 99.7 % بحلول سنة 2050 ، في حين ذاته تكون نسبة التحضر قد وصلت الى 95.3 % بالأردن ، بينما بقية دول المنطقة جميعها ستتجاوز نسبة 90 % في العقود القليلة القادمة² ، هذا التحول السريع نحو الحضرية الذي تشهده المنطقة كان له تداعيات على أوضاع المدن التي تعيش تضخما غير مسبوق ، ومن ذلك أن دول المنطقة أصبحت تحوز على عدد من المدن المليونية ، فكل مدن العواصم وغيرها من المدن غدت تُصنف بكونها تجمعات ميتروبوليتانية .

في حين دولة لبنان شهدت تحولا حضريا هائلا بعد استقلالها عن فرنسا سنة 1943 حيث أصبحت بيروت مركزا حضريا بارزا في المنطقة يقطنها أكثر من ربع سكان لبنان متجاوزين 1.3 مليون نسمة ، بينما نسبة سكان

¹ - Ibid, DVD.

² - www.population.un.org/wup

الحضر وصلت الى 88 % سنة 2005¹. على أن يواصل الزحف الحضري تقدمه مستقبلا كما تشير إليه البيانات المتوفرة ومن ذلك أن نسبة التحضر بلبنان حاليا تبلغ 88.6 % وستنتقل الى 90.6 % ثم 93.4 % خلال سنتي 2030 و 2050 كما هو متوقع لها². النمو الحضري الذي تعتبر لبنان رائدته في المنطقة منذ زمن بعيد أدى الى بروز مدينة بيروت عاصمة البلاد كقطب حضري يضم حوالي ربع سكان البلاد ، والذي كان له تأثير قوي ليس على لبنان فحسب ، بل على كافة البلاد العربية ، الى جانب مدن طرابلس وصيدا وسور وبعبك التي كان لها دورا مشهودا في نشر التحضر عبر تاريخ البشرية ، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط .

ولا يفوتني هنا أن أشير الى فلسطين قلب منطقة الشرق الأوسط ، التي ابتلعتها الصهيونية ، حيث شهدت هجرة قسرية لسكانها الذين أصبح جلهم لاجئون في دول الجوار العربي ومقيمون في مخيمات ، بينما توافد في مكانهم عصابات اليهود من كل الآفاق والجهات ، بعد إخضاع فلسطين الى الاحتلال الصهيوني الذي خلف الانتداب والاحتلال البريطاني ، الذي كان سنة 1948 ، بعدها شهدت المدن الفلسطينية تدميرا وتخريبا منظما بغرض طمس هويتها ومحو الآثار العربية والإسلامية التي تدل على عروبة وإسلامية المكان ، و أكثر من ذلك تعرضت المدن وسائر الأمكنة الى تغيير أسمائها وطمس معالمها ، وأقام اليهود على أنقاض بعض المدن الفلسطينية ، مدنا لهم وجلبوا لها اليهود واستوطنهم بها ، في حركة مازالت مستمرة الى اليوم من أجل تهويد كل المناطق في فلسطين وخاصة مدينة القدس الشريف ، التي تمثل أولى القبلتين وثالث الحرمين.

ورغم ما حصل لفلسطين من نكبات ونكسات إلا أنها تعيش حركة حضرية هائلة ببلوغ نسبة التحضر بها حاليا الى 76.2 % ما يعني أن سكان المدن بها يصل الى 3.85 مليون نسمة ، على أن يتطور مستقبلا الزحف الحضري بها لبلوغ نسبة 82.8 % بحجم سكاني للحواضر يصل الى حوالي 6.8 مليون نسمة في سنة 2030 ، ثم يقفز كما هو منتظر له الى نسبة 85.5 % أو ما يقابله من تعداد سكاني حضري في حدود 8.3 مليون نسمة عند منتصف القرن الحالي³.

¹ - Encyclopédie Encarta, DVD .

² - www.population.un.org/wup

³ - www.population.un.org/wup

تجب الإشارة هنا أن عدد سكان فلسطين المعنيين أولئك الذين يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي يقدر عددهم بحوالي 5 ملايين نسمة ، منهم حوالي 2 مليون يعيشون في قطاع غزة في نسيج عمراني متواصل يبلغ مساحته حوالي 360 كلم² ، ما يعني وجود كثافة سكانية مرتفعة جدا تساوي حوالي 5550 ن \ كلم² . بسبب العدد الهائل من اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا قسرا من مواطنهم الأصلية في فلسطين من طرف عصابات اليهود الصهيونية المحتلين ليصبحوا لاجئين ببلدهم ، وربما كان حظ هؤلاء أحسن من غيرهم الذين هُجروا وطُردوا الى خارج الأرض الفلسطينية ، حيث يقيم منهم الملايين في دول الجوار العربي ببلدان وسوريا والأردن في مخيمات مُهينة لكرامة الانسان الى جانب ملايين أخرى هاجرت دول المنطقة لتتوزع على كافة قارات العالم . وبضم عدد الفلسطينيين المقيمون بالضفة الغربية وقطاع غزة الى عددهم بالخارج يصل حجمهم الى حوالي 11.5 مليون نسمة ، ناهيك عن أولئك الذين ما يزالون يقيمون بأرض فلسطين المحتلة سنة 1948 ، والذين يقدر عددهم بحوالي 1.5 مليون نسمة ويحملون جنسية الكيان الاسرائيلي الصهيوني قسرا .

10 - خلاصة: التحولات الحضرية سمة المنطقة :

ومهما يكن من أمر ، فانه يمكننا القول بأن مدن الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة وفي ظل استقلالها وحكوماتها الوطنية ، شهدت انتشارا واسع النطاق وتضخما هائلا تؤكد كل الشواهد الإحصائية المتاحة والتي تدل على حدوث نمو حضري هائل ، مازال محل تفسيرات وتحليلات ونقاش وجدل بين الباحثين والمختصين ، فمنهم من يرجعه الى الهجرة الريفية الحضرية وتعتبر الهجرة الداخلية هي السبب الأساسي المباشر لنمو سكان مدن الشرق الأوسط ، بينما نجد البعض الآخر يفسر ذلك في ضوء تفاوت معدلات الخصوبة في كل من المناطق الريفية والحضرية .

وهكذا فاني أرى أن التحول الحضري الذي تعيشه دول منطقة الشرق الأوسط يعزى الى عوامل كثيرة ، فهو يمثل ظاهرة حديثة أفرزتها الظروف الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية التي تمر بها هذه البلدان على غرار كل بلدان العالم الثالث .

هذه الظروف التي أذكر ببعضها - باختصار - لأنه يطول شرحها وليس مجالها هنا . ومنها أن دول منطقة الشرق الأوسط وكغيرها من دول العالم الثالث ، فإنها تعيش منذ استعادتها لاستقلالها تباعا بعد الحرب العالمية الثانية ، مرحلة تحولات وتغيرات جمة أدت الى انتاج ظاهرة "الانفجار السكاني" والذي تبعه ونتج عنه ظاهرة "الانفجار الحضري" هذه الظاهرة الأخيرة ناتجة من مستويات نمو سكاني مرتفعة سواء في الأرياف أو في المدن ،

مما جعل بعض المدن تتضخم أكثر بالسكان متأثرة بالزيادة الطبيعية من جهة وبالنزوح الريفي من جهة ثانية ، حيث دفعت ظروف الأرياف والبوادي وسائر المناطق المحرومة بأعداد هائلة من السكان نحو المدن بحثا عن فرص وظروف أفضل وأحسن للعيش ، بينما تحولت مناطق ريفية وقروية كثيرة الى مناطق حضرية بفعل الكثافة السكانية والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مسّت السكان ، ما أهلها لتنضم الى مصاف المدن بعد توفرها على شروط وخصائص التمدن والتحضر المعمول بها حسب كل دولة.

إن حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شرعت فيها حكومات دول المنطقة كانت مركزة على المدن الكبرى خاصة ، حيث أقيمت المرافق العامة والمشروعات الاقتصادية والأجهزة الإدارية والقضائية والمؤسسات السياسية ، وانتشار التعليم وبروز الطبقة المتوسطة التي تضم الموظفين والتجار أدى هذا الى تولّد الرغبة عند قطاع عريض من السكان للإقامة في المدن ، كما كان لوسائل الاتصال العامة والآخذة في التطور والانتشار ، و ما نتج عنها من احتكاك ثقافي لعب دورا بارزا في تسريع عملية التحضر .

وفي هذا السياق يمكن ذكر الدراسة التي أنجزها "دانيال لرنر" في بعض دول الشرق الأوسط وضمنها كتابه عن "اضمحلال المجتمع التقليدي" وانطلق لرنر من خلال التعريف الاقتصادي لمجتمع الدراسة بقوله : "المجتمع الذي يسود فيه حد ضئيل من التصنيع مع تطبيق محدود للمعرفة التكنولوجية على عمليات الانتاج" ويرى أن هذا التعريف ينطبق على معظم دول الشرق الأوسط الست التي قام بدراستها وهي : تركيا ولبنان ومصر وسوريا والأردن وإيران ، وقد أخذ مؤشرات أربعة لقياس ظاهرة التحديث في هذه المجتمعات ، ومن بينها مؤشر التحضر الى جانب التعليم والمشاركة في وسائل الاتصال والمشاركة السياسية .

ويرى أن المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يحقق درجة عالية لاكتساب تلك الخصائص ، أما المجتمع التقليدي فهو الذي يحقق درجة ضعيفة على مستوى تلك الخصائص ، وانتهى لرنر الى أن تركيا ولبنان في المقدمة ، ومصر وسوريا في الوسط والأردن وإيران في المؤخرة¹.

¹ - محمد عباس ابراهيم ، التصنيع والتحضر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011 ، ص ، ص ، 45 - 47 .

وبالرغم أن مصر وتركيا هما الدولتان اللتان كانت بهما خطط طموحة للتصنيع والتنمية ، إلا أن لبنان تقدمت على مصر في مستوى التحديث حسب دراسة لرز ، ما يعني أن التحضر في دول منطقة الشرق الأوسط لا يقوم على التصنيع بقدر ما يتأثر بعوامل أخرى كذلك .

وأيضاً يمكن أن نستدعي "جدعون جوبرج" للاقترب من فهم أحسن للواقع الحضري بدول الشرق الأوسط من خلال الأنماط الريفية - الحضرية التي قدمها في نظريته ولا سيما النموذج الخاص بالدول النامية التي تخلصت لتوّها من الاستعمار الأوروبي ومن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية والحضرية في هذه المجتمعات الانتقالية ، أن هناك سيلاً سكانياً مستمراً - كما يّناه - يتجه من الريف إلى المدن نتيجة لعملية التصنيع التي تشهدها المدن من جهة ، ونتيجة للانفجار السكاني من جهة أخرى ، فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعاني ضغوطاً اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى المدن وتزايدها المستمر أيضاً. كما أن هذه الهجرة الريفية-الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال في التوزيع العمري والنوعي سواء في القرى أو المدن ، مما يتطلب تدابير اجتماعية جديدة فقد أخذت المدينة تجتذب الشباب خاصة من المناطق الريفية المتاخمة ، ويترتب على ذلك أنها تكسب طاقات بشرية في سن العمل بينما تخسر القرى مثل هذه الطاقات . الأمر الذي نتج عنه تداخلاً بين الريف والمدينة بسبب حركة الذهاب والاياب التي يقوم بها السكان من المهاجرين الجدد . كما اتسع أيضاً مدى إدراك القروي للعالم ، خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة في حياة القرويين بوسائل شتى ، منها مثلاً مشروعات الإصلاح الزراعي وغيرها ، هذا فضلاً عن الدور الذي أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجمعي ، في كسر الحواجز التي تحيط بالمجتمع القروي التقليدي ، فهذه الوسائل تقدم من الأنباء والمعلومات ما يستقبله القروي كما يستقبله ساكن المدينة ، خاصة عن طريق الراديو والتلفزيون والسينما والكتابات الشعبية ، وذلك لتدعيم التوحد بين القروي وبين النسق السياسي للدولة والقادة السياسيين والإيديولوجية والقومية ، بل ان تطور وسائل الاتصال الحالية زاد من ردم الفجوة الفاصلة بين الريف والمدينة ، حيث أصبحت الهواتف النقالة وشبكة الانترنت في متناول أي شخص أينما كان موقعه ، حتى أن كوكبنا الأرضي أصبح عبارة عن لمسة فقط بواسطتها يمكن الاتصال والتواصل مع أي شخص أينما وُجد وبالصوت والصورة معا .

ونظراً لنمو التصنيع في كثير من الدول النامية ومنها دول الشرق الأوسط وخصوصاً دول الخليج العربي بعد اكتشاف البترول ، أصبحت تجد في إرسال مبعوثيها إلى الدول المتقدمة للتزود بالخبرات والمعارف الفنية والعلمية ، كما أنها تستقدم الخبراء من هذه الدول المتقدمة ، ويلاحظ أن القطاع المتعلم في المجتمعات الانتقالية يميل إلى

التركز في المدن ، فأصحاب المستويات العلمية الرفيعة ، يتركزون في المدن لاعتبارات تتعلق بإنجاز الأعمال المتصلة بتخصصاتهم على الوجه الأكمل الذي يخدم قضية التنمية ، إلا أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتوحده بها يشكل - من جهة أخرى- فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ، ففي الوقت الذي تكون فيه المجتمعات المحلية الريفية في أمس الحاجة إلى عناصر من هذا القطاع المتعلم - كالمهندسين الزراعيين والمدرسين والأطباء وغيرهم- نجد أن القطاع الحضري يضم هذه العناصر أكثر من حاجته الفعلية .

ويبدو أن شبكة العلاقات الشخصية تلعب دورا هاما فيما يتعلق بالهجرة الريفية-الحضرية ، فالريفيون المهاجرون القدامى نسبيا يساعدون المهاجرين الجدد كما أن الجماعات الفرعية التي يشكلها المهاجرون من الريف ، تلعب دورا في تنمية العلاقات بين المدينة والريف ، وذلك من خلال التردد المنتظم للمهاجرين على قراهم وخاصة في الأعياد والمناسبات ، وجدير بالذكر أن جماعات المهاجرين هذه تنقل إلى الوسط الحضري كثيرا من الطقوس والتقاليد الريفية ، ويظهر ذلك عادة في المجالات غير الاقتصادية حتى أن هؤلاء المهاجرين يوصفون عادة بأن الغالبية العظمى منهم ريفيون يعيشون في المدينة . وهذا ما أكدته كذلك ابن خلدون قبل جوبرج بقرون .

كذلك ظهور عامل قوي ومفاجئ يكون دافعا بقوة للتحضر ، كان متاحا للمجتمع من قبل ولكنه لم يكن يستخدمه أو لم يحسن استخدامه أو لم يكن موجودا من قبل وكان لظهوره الأثر الفعال في التغيير الذي يحدث في المجتمع ، ولعل ظهور عنصر "البترول" وإرتفاع أسعاره بعد سنوات السبعينيات في بلدان الشرق الأوسط ولا سيما دول الخليج والعراق ، كان له أثرا إيجابيا وحاسما في نقل هذه البلدان من حالة التخلف وسيادة نمط العيش الريفي والبدوي الى انتشار التحضر السريع ، حيث و-كما سبق و أن رأينا - كيف انتقلت المجتمعات الخليجية من مجتمعات بدوية تقليدية الى مجتمعات حضرية يكاد الريف أن يختفي فيها تماما ، بل قد اختفى فعلا في بعضها كدولة الكويت وقطر . وعلى أية حال فإن كثيرا من العناصر البنائية والثقافية التي تشهدها مدن الشرق الأوسط تقترب من تلك التي تشهدها مدن العالم الثالث عموما . خاصة اذا ما أخذنا في اعتبارنا بعض القضايا الهامة كتأثير الاستعمار الأوروبي والزيادة السكانية ، والهجرة الريفية الحضرية وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجارية والتكيف الثقافي والاجتماعي أي عملية التحديث ، وغيرها من القضايا المرتبطة بعملية التحضر السريع الذي تعيشه دول الشرق الأوسط ، والتي هي في حاجة الى مزيد من التفسير والتحليل و المعالجة العلمية المستفيضة.

تنبغي الإشارة أن حركة التحضر ونشوء المدن بمنطقة الشرق الأوسط مرشحة للزيادة في عددها وحجومها على حساب تقلص الفضاءات الريفية ، ومرد ذلك الى عوامل كثيرة منها : الزيادة السكانية الطبيعية الهائلة الناتجة

عن المستويات المرتفعة للخصوبة مقابل الانخفاض في مستويات الوفاة ، وكذلك الى استمرار حركة النزوح والهجرة من الأرياف والبوادي نحو المدن والحوضر ، دون أن ننسى ذكر عامل الهجرة الخارجية بالنسبة لدول الخليج العربي خاصة ، هذا العامل الذي جعل من السكان الأصليين لهذه البلدان أقليات ضمن إجمالي السكان المقيمين ، أين أصبح عدد سكان الإمارات من أصول إماراتية لا تتجاوز نسبتهم العشرين بالمائة ، وفي قطر والكويت لا تزيد نسبة السكان الأصليين عن الربع من إجمالي السكان المقيمين ، وبدرجة أقل تأتي بقية دول الخليج العربي ، كالمملكة السعودية والبحرين وعمان ، وعلى العموم فإن المنطقة ككل مرشحة لتعرف مستقبلا تحولا حضريا هائلا ، يجعلها تحتضن عددا من المدن الكبيرة والعلاقة في غضون السنين القادمة ، فلا غرو أن تنصدر منطقة غرب آسيا سلم التحضر في القارة كلها ، والتي تنتمي إليها أغلبية دول منطقة الشرق الأوسط إذا استثنينا مصر وذلك بمعدل تحضر يصل الى 71.6 % خلال سنة 2018 على أن يقفز الى 75.4 % ثم 81.4 % بحلول سنتي 2030 و 2050 على التوالي .

ثانيا - مدن إفريقيا وتطورها عبر التاريخ :

شهد تاريخ المدن بإفريقيا شأنها شأن مدن الشرق الأوسط والعالم القديم ، تطورات ومنعرجات وتقلبات توافقت وتزامنت مع تطورات وتقلبات الحضارة البشرية ، فاذا ما استثنينا تلك المراكز الحضرية الأولى التي ظهرت على ضفاف وادي النيل بمصر ، و التي عرفتها إفريقيا قبل 3800 سنة ق.م ، فإن أول ظهور وانتشار للمدن والمراكز الحضرية بإفريقيا كان ذلك الذي عرفه الساحل الإفريقي الشمالي على يد الفينيقيين أولا ، ثم الرومان والبيزنطيين أين شهدت المدينة الإفريقية توغلا الى ما وراء الساحل الشمالي ، ولم تعرف إفريقيا ما وراء الصحراء وجهاتها الأخرى مراكز حضرية ومدن إلا مع الفتح العربي الإسلامي للشمال الإفريقي وتوغل الدعوة الإسلامية الى أقاصي إفريقيا ما وراء الصحراء الى المحيط الأطلسي بالغرب ، وكذا الساحل الشرقي القريب من بلاد الحجاز واليمن ، ولم تعرف كثير من البلاد الإفريقية المدن إلا في القرون الأخيرة مع موجة الاجتياح و الاحتلال الأوربي ، لتعيش وعلى غرار بقية دول العالم الثالث انفجارا حضريا ومدينيا ترافق مع الانفجار الديموغرافي الذي تعيشه دول إفريقيا قاطبة بعد نيلها لاستقلالها عن الاستعمار الأوربي ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية والى الآن .

1- مدن العهد الفينيقي:

بفضل حضارة وادي النيل بمصر عرفت إفريقيا أقدم المراكز الحضرية التي شهدتها العالم¹. وفي حوالي سنة 1200 ق.م بدأت بعض المراكز التجارية الصغيرة تنمو على الشاطئ الشمالي لإفريقيا بفضل النشاطات التجارية التي كان يقوم بها الفينيقيون على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبي .

وفي طريقهم نحو الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال الإفريقي قام الفينيقيون بتأسيس عدة مدن على شاطئ البحر منها لبتيس الكبرى بليبيا ، ولبتيس الصغرى (لمطة) وحدرموت (سوسة) و أوتيكة (بوشاطر) و هيبوزياريت (بنزرت) بتونس ، وفي الجزائر أسسوا عدة مدن منها : رسكادي (سكيكدة) وهيبورجيوس (عنابة) وشولو(القل) وإيجيجلي (جيجل) وصلداي (بجاية) ويول (شرشال) ، وفي مراكش تنجيس (طانجة) وسلا وروسادير (مليلة) والرباط وجدير (أغادير) وغيرها².

¹ - لقد سبق الكلام عن مدن مصر وضمها لمدن الشرق الأوسط لذا سنقتصر في معالجتنا للمدن الإفريقية ، دون التعرض للمدن المصرية ثانية.

² - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 27 .

ومن هذه المراكز أخذ الفينيقيون يمارسون نشاطهم التجاري و يتبادلون مع الأهالي مختلف السلع ، بل انهم وقروا للأهالي نشاطا ملحوظا في حياتهم الاقتصادية ، و لقد بقي هذا الوضع عدة قرون حتى بدأ الاغريق يغزون مواطن الفينيقيين بأساطيلهم الناشئة من ناحية الشرق ، ويرتادون في شواطئهم مراكز العمران وذلك حوالي القرن التاسع قبل الميلاد فبدأت المتاعب تظهر ، وكثرت القلائل والأحداث المزعجة ، وتعثرت لذلك التجارة الفينيقية وتعرضت أساطيلهم التجارية للأخطار والأضرار. فاضطر كثير من أشرف الفينيقيين الى مغادرة مدينة صور نحو شمال افريقيا للاستقرار بها والإنفصال نهائيا عن موطنهم الأصلي ، وبذلك يدخل الفينيقيون طورا آخر هو طور الاستقلال وتأسيس مدينة قرطاجنة¹.

ولقد كانت مدينة "قرطاجنة" عند تأسيسها عام 814 ق.م قرية صغيرة ثم أخذت تنمو وتكبر ويتسع عمرانها ، ويزيد عدد سكانها ويعلو شأنها وصيتها حتى أصبحت فيما بعد مركز الحضارة ، وملتقى التجارة العالمية وعاصمة الشمال الافريقي كله من السلوم بليبيا الى طانجة بالمغرب وخلفت مملكة صور في مستعمراتها و مراكزها التجارية ، وفي السيطرة البحرية والنشاط التجاري والاستعماري ، وقد شهدت هذه المرحلة نشوء المدن وانتشارها وتطورها وازدهارها كمراكز تجارية ، و لقد استفاد الأفارقة من مدينة قرطاجنة شيئين هامين هما: حياة المدن بما فيها من ضوضاء وترف ونعيم والخضوع لحكومة ذات نظم وقوانين إدارية اكتسبت صفة الدولية بمرور الزمن. وكان الأفارقة قبل تأسيس قرطاجنة يعيشون حياة البداوة في مجموعات خاصة متوزعة هنا و هناك وفق النظام القبلي الضيق².

وهكذا كانت باكورة المراكز الحضرية في إفريقيا ، يعود الفضل فيها الى الفينيقيين الذين أسسوا مملكة لهم بالشمال الافريقي وعاصمتها "قرطاجنة" وقد امتدت المدن الى ما وراء الساحل ، وقد تأسست مدن جديدة وازدهرت في ظل الممالك النوميديّة والموريطنانية.

ولعل ظهور القائد النوميدي "ماسينيسا" والذي آل إليه حكم نوميديا في الفترة (148-202 ق.م) فعمل على إزالة الفوارق الاجتماعية والطبقية ما أمكن وأقع البدو الرحل ، على حياة الاستقرار والزراعة والفلاحة وعوّدهم على نمط حياة الاستقرار والخضوع للحكم المنظم ، فتوحدت البلاد في عهده وازدهرت الحياة الفكرية

1- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

2 - نفس المرجع ، ص ، 29 .

والثقافية ، وأُستصلحت مساحات شاسعة من الأراضي و تطورت الفلاحة والزراعة كثيرا فعمّ الرخاء وأصبحت مدينة قرطه (قسنطينة) العاصمة تعجّ بقوافل التجار والفلاحين والمباني الفخمة ومخازن الحبوب وغيرها ¹.

وهكذا أصبحت لمدينة قرطه أو "كيرطا" مكانة اقتصادية هامة في العهد النوميدي ولقد قدر المؤرخ الفرنسي "ستيفان اغزيل" عدد سكان كيرطا (قسنطينة) آنذاك ما بين 150 الف الى 180 الف نسمة ، وهو عدد هائل بالنسبة لمدن ذلك الوقت ويعلل هذا المؤرخ هذا العدد بقوله "إن ماسينيسا أراد لهذه المدينة ان تكون في مستوى مدينة قرطاجنة التي كانت تمثل في نظره رمز السيطرة الأجنبية أن تكون سدا للأذى والعدوان ومن ثمّ عمل على تعبئة الجيوش واحتكار التجارة بإفريقيا وحول طرقها عبر المدن النوميديّة الخاضعة لكيرطا ، وأصبح التجار الأجانب يتعاملون مع المملكة النوميديّة دون وسيط قرطاجني ، فاستفادت كيرطا من هذه التحولات وراجت بضائعها في أسواق المتوسط" ².

ولم يلبث "ماسينيسا" أثناء هذه الفترة أن عقد تحالفا مع الرومان الذين خاضوا حروبا طويلة ضد الفينيقيين القرطاجنيين . التي عرفت (بالحروب البونيقية) ، فأدى هذا التحالف بين الرومان في الشمال وماسينيسا بالجنوب ، الى إعلان الحرب على قرطاجنة ومحاصرتها ، الى أن سقطت في أوائل عام 146 ق.م وكان ذلك بعد وفاة ماسينيسا ، وبعد سقوط مدينة قرطاجنة قام القائد الروماني بالقبض على مَنْ بقي من سكان المدينة وعددهم حوالي 55 الف وباعهم عبيدا في أسواق الرقيق ، ثم أعلن عن منح مدينة "أوتيكا" والمدن التي وقفت بجانب الرومان حريتها الذاتية تحت حماية الرومان ، وحول أراضي قرطاجنة الى ولاية رومانية باسم "ولاية افريقيا" وبذلك أُسدل الستار نهائيا عن تلك المدينة الفينيقية ³.

وهكذا يتضح أن مدينة قرطاجنة كان يعيش بها عددا هائلا من السكان ، فاذا صح أن 55 الف من سكانها الذين استسلموا للرومان ، فيمكن ان نتصور أن مثلهم أو أكثر منهم قتل أثناء الحرب دفاعا عن المدينة أو هرب الى مناطق أخرى ، و بهذا يمكننا ان نقدر حجم سكان قرطاجنة قبل سقوطها بأكثر من 100 الف نسمة ، بينما ذكر بعض المؤرخين أن عدد يتراوح ما بين 300.000 الى مليون نسمة .

1 - نفس المرجع ، ص ، 46.

2 - محمد الهادي العروق ، مدينة قسنطينة: دراسة في جغرافية العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص ، 68.

3 - نفس المرجع ، ص ، ص ، 47-49 .

2- المدن الافريقية في العهد الروماني-البيزنطي:

إستمر الرومان في حروبهم بعد سقوط قرطاجنة لإخضاع كامل الشمال الافريقي وإنهاء حكم الممالك البربرية التي كانت موجودة آنذاك ، فتم لهم ذلك مع مطلع القرن الأول الميلادي ،وبعد بسط نفوذهم على الشمال الافريقي قاموا بتقسيم المنطقة الى ثلاث ولايات وهي:

أ- افريقيا البروقنصلية: والتي تشمل تونس وطرابلس وبعض أجزاء من شرقي الجزائر الحالية.

ب- نوميديا: و هي الجزائر الحالية الى الوادي الكبير بقرطة (قسنطينة).

ج- موريطانيا: وتمتد من الوادي الكبير الى المحيط الأطلسي¹.

وفي خلال حكم الامبراطور الروماني كلوديوس (268-270) قسمت موريطانيا الى قسمين:

1- موريطانيا القيصرية: وتضم الجزائر وتونس الحاليين تقريبا.

2- موريطانيا الطانجية: وهي بلاد مراكش الحالية الى المحيط الأطلسي .

وفي عهد الامبراطور "قليديانوس" أثناء الفترة (305-248م) قام بتقسيم المنطقة الى ثمانية ولايات وهي :

1- طرابلس وعاصمتها لبدة .

2- البيزاسين وعاصمتها سوسة .

3- ولاية زغوان وعاصمتها قرطاجنة .

4- نوميديا العسكرية وعاصمتها لامبيس.

5- نوميديا الشمالية وعاصمتها قرطة .

6- موريطانيا السطيفية وعاصمتها سطيف.

7- موريطانيا القيصرية وعاصمتها شرشال.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 59 .

8- موريطانيا الطانجية وعاصمتها طانجة¹.

لقد كان الرومان أول من استغلوا إفريقيا على نطاق واسع وأنشأوا فيها بعض النويات الحضرية على طول شاطئها الشمالي ، وصحيح أن الرومان قد حطموا قرطاجنة ، إلا أنها ما لبثت أن استعادت مكانتها وحقت ازدهارا ملحوظا في فترة لاحقة حتى وصل عدد سكانها الى حوالي 100 ألف نسمة².

والواقع أن إنشاء المدن وبناء المراكز الحضرية قد عرف ازدهارا وانتشارا واسع النطاق على مستوى الساحل الشمالي كما في الداخل الى ما وراء الساحل في عهد الرومان. فقد أقام الرومان مدن وقلاع عسكرية ، وشقوا شبكة للطرق تربط بينها تحقيقا لرغبة الاتصال السريع بين مختلف الحاميات العسكرية . فمن القلاع والمدن التي أقامها الرومان بإفريقيا مدينة تيمقاد ولامبيس وجميلة وقالة بالجزائر ، وسبيطة وحيدة وقلعة سنان بتونس وغيرها . كما أمدوا طرقا وعبدوها ما بين حيدة وقابس ، وما بين تبسة وعنابة ، وطريق يربط قرطاجنة بتبسة ولامبيس وكثير من الطرق الأخرى بين المدن التي أقاموها ، كما بنوا وشيدوا سدودا لتزويد المدن والقلاع العسكرية بالمياه وكذلك لتنظيم شبكة الري للأراضي الزراعية³.

وكذلك من جهته يذكر المؤرخ محفوظ قداش ، أن الرومان أقاموا "ثورة مدن" بالشمال الافريقي ، حيث كانت المدن توجد في كل مكان على طول الساحل وفي داخل البلاد ما وراء الساحل ، وكانت معظمها مدن صغيرة تضم من 05 آلاف الى 06 آلاف نسمة ، بينما كان يبلغ سكان بعضها حوالي 10 آلاف نسمة ، ولم يكن في هذه المدن تجار وحرفين فحسب ، بل كان هناك فلاحون أيضا يقطعون - صباحا ومساء - المسافة بين المدينة وأراضيهم أو الذين يقيمون تبعا للظروف في المدينة أحيانا وفي الريف أحيانا أخرى⁴ .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 59 ، 60 .

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 213 ، 214 .

³ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 60 ، 61 .

⁴ - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، ترجمة: صالح عباد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1993 ، ص ، 84 .

حركة التمدن والتحضر والازدهار الذي عرفته حركة المدن بالشمال الافريقي إبان الحكم الروماني لم يدم طويلا حيث دبّ الخلاف بين الحاكم الروماني على افريقيا في مدينة سبتة ، وبين الامبراطور في روما ، فقام هذا الأخير بعزله سنة 427 م ، فعصا الأمر واستنجد بالوندال الذين كانوا يحكمون اسبانيا فلبّوا طلبه وعبروا مضيق جبل طارق الى إفريقيا سنة 429 م ، وإبتداء من هذه السنة أصبح الشمال الافريقي تحت ظل حكم جديد وعهد آخر هو عهد الوندال الذي إستمر أكثر من قرن (429-534) ¹ .

لم يكن الوندال أهل حضارة ولا يقدّرون القيم الحضارية ، بل عُرف عنهم أنهم قوم غلاط يرتبط إسمهم بكل مفاهيم الوحشية والهمجية ، فهم من الشعوب الجرمانية البربرية ، واستولوا على الشمال الافريقي، وحكموا البلاد بالاستبداد المطلق وصادروا الضياع من الأهالي ، وانتزعوا منهم أملاكهم وأراضيهم وبالغو في ممارسة سياسة النهب و السلب ، وتهدم كل معالم الحضارة والعمران بقدر ما كانوا ينغمسون في حياة اللهو والمجون ² .

يوجد اتفاق كامل بين كل المؤرخين ان فترة الحكم الوندالي بالشمال الافريقي كانت وخيمة ومدمرة ومخرّبة لمعالم الحضارة والعمران التي كان عليها الشمال الافريقي ، حيث أن العديد من النصوص تتحدث عن فظاعات الوندال ، فيلات ومباني مخرّبة وكنائس مهدمة ومنهوبة ومجازر وتعذيب وانتهاكات فظيعة ، فعلا كان الغزو فظا ³ .

وهكذا لم يخلّف الوندال أي أثر حضاري في الشمال الافريقي يذكرهم بخير - ذلك أنهم كانوا قوما جفاة غلاظ قساة ، بداء متوحشين ومدمرين ومخرّبين . بل الأدهى والأمر أن المدن والعمران شهدت تخريبا وتدميرا وتراجعا ملفتا في عهدهم .

وما كان لقوم هذه صفاتهم وخلالهم أن يستمروا طويلا في الحكم ، فجاءت اللحظة الحاسمة التي تنهي حكمهم بالشمال الافريقي ، بعد أن استولى القائد البيزنطي (بليزاريوس) على ولاية تونس وطرده من قرطاجنة حكومة الوندال سنة (534 م) وتقدم نحو نوميديا (الجزائر) واستولى على مدن كثيرة الواقعة على الساحل وبعض المدن الداخلية ، و قد أستطاع البيزنطيون ان يستردوا نفوذهم وسيطرتهم التي كانوا عليها في عهد الرومان .

1 - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 63 .

2 - نفس المرجع ، ص ، 64 ، 65 .

3 - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، 234 .

غير ان الجانب العمراني والتمدني وعلى غرار العهد الوندالي استمر في الانحطاط إلا قليلا ، ذلك أن عهد البيزنطيين اتسم بالثورات والصراعات ولم يستتب لهم الوضع حيث واجهوا انتفاضات وثورات عديدة من قبل الأهالي ، من السكان البربر الذين انتظموا وشكلوا جيوشا تحت قيادة أبطال بارزين ، وقاموا بمهاجمة بعض المواقع العسكرية والفرق البيزنطية .

والواقع أن عهد البيزنطيين الذي شهد صراعا وحروبا وثورات من طرف السكان الأصليين من البربر ، دفعهم الى تشييد وبناء القلاع والحصون والمواقع العسكرية فضاغفوا مواقعهم ، وجعلوا أداة التواجد هي جيش الاحتلال قبل كل شيء ، حيث غطى البيزنطيون الحدود بالعديد من المنشآت العسكرية على طول خط الليمس الذي يعتبر خط أول من المدن المحصنة مرتبطة بمواقع متتالية مشيدة ، ومزودة بالماء ، ومكلفة بقطع الحدود ومراقبة تحركات البربر ، وإلى الخلف خط آخر من المراكز الأكثر أهمية مع كبريات المدن والمعازل القوية لحماية المسالك الأساسية¹.

أما طبيعة العمران والتخطيط الذي ميّز المدن الافريقية في العهد الروماني وحتى البيزنطي ، أنها مدن مخططة تحتوي على مسرح ، و "أجورة" أي ساحة عامة وفسيحة محيطة بمباني متصلة لا يتخللها انقطاع ، والشارع العريض الذي يمتد مستقيما وتقوم على جانبيه المباني ، كما كانت المدن الافريقية متقدمة تقديما بوصفها مدنا تخصصت في الصناعة والتجارة ، أو أنها مدن عسكرية استعمارية ، أنشئت لتكون بمثابة مراكز للدفاع عن الإمبراطورية ، فكانت تعجّ برجال الجيش ، وكانت تستعمل كذلك كمراكز حضرية للاستجمام حيث كان يتسنى للمحارب القديم بعد اشتراكه في الحروب ، أن يعتزل الخدمة ويعيش على إقطاعه ، ويشغل بالأعمال الحرة ، ويستمتع في سنوات فراغه من الخدمة بثمرات الغزو والسلب².

وللوقوف على روعة العمارة الرومانية والبيزنطية في الشمال الافريقي نذكر بمدينة "تيمقاد" التي كشف عنها النقاب حديثا كنموذج لفن التخطيط الروماني بكل ما وصل إليه من أناقة في أيامه الأخيرة ، وإذ كانت مدينة صغيرة ، وضع تخطيطها ثم تم بناؤها في مدة محدودة ، فإنها اتسمت بالبساطة في الشكل الهندسي ولم يصبها أي تشويه من جراء إدخال تعديلات وتحديدات بعد إنشائها ، وهو ما كان يحدث في مدن أكثر عملا و أوفر نشاطا ، فالتخطيط المنتظم على منوال رقعة الشطرنج في داخل حدود مستطيلة الشكل ، والطرق ذات الاتساع ،

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 250 - 257 .

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 374 .

والفوروم ، والمسرح ، والمجتلد ، والحمامات ، والمراحيض العامة (مع الافراط في التكاليف وفي الزخرفة) ، كانت كلها تجهيزات أساسية عامة ، وقد وجدت بأجمعها في تيمقاد ، وكانت منشآت مماثلة لها تقام من أقصى طرف في الإمبراطورية الى أقصى الطرف الآخر ¹.

وواضح ان الفن المعماري والهندسي ، وقد شهد تطورا هائلا في العهد الروماني والبيزنطي فالآثار الموجودة بمدن قرطاجنة وتيبازة وشرشال والضريح الموريطاني وغيرها . مازالت شاهدة على ذلك العهد ، أما المدينة التحفة التي ربما أخذت الألباب والعقول ، حيث نجد وصفها يتكرر مرارا في كثير من المؤلفات والكتب ، فهي "تيمقاد" الحاضرة ذات الشكل المستطيل المحصنة في الزوايا الأربعة بواسطة قلاع مربعة ، في وسط كل ستارة تنتصب قلعة أخرى مربعة ، والجدران غالبا ما تبلغ ارتفاع ستة الى سبعة أمتار ، يتراوح سمكها ما بين 2.4 م الى 2.7 م ، وتبلغ أضلاع الزوايا 7 م على 6 م ، والدخول من داخل القصر عبر ممرات ضيقة ².

وفي نفس السياق نجد وصفا لمدن أخرى امتازت بالتخطيط والهندسة العمرانية الراقية في العهد الروماني والبيزنطي ، ومنها مدينة قرطاجنة التي أنشأها الفينيقيون ، ثم أعاد تشييدها وبناءها الرومان التي مازالت آثارها الى اليوم .

وعلى العموم فان العهد البيزنطي لم يشهد ازدهارا عمرانيا كبيرا ، اللهم إلا تلك المدن والقلاع والحصون العسكرية - التي سبقت الإشارة إليها- ولعل ما يمكن أن يسجل للبيزنطيين هو أنهم قاموا بتشييد الطرق وتعبيدها بين مختلف المدن والمناطق التي سيطروا عليها في الشمال الافريقي وشجعوا حركة الزراعة والفلاحة من أجل تموين العاصمة البيزنطية "القسطنطينة" بالمنتجات الزراعية قبل غيرها ³.

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 374 ، 375.

² - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، 258.

³ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 68.

وبينما الصراع محتدم بين البيزنطيين والفرس من الناحية الشرقية ، بدأت أطراف الإمبراطورية البيزنطية تتآكل مع ظهور وبزوغ فجر عهد جديد وحضارة وليدة ، أنها حضارة العرب المسلمين الذين انطلقوا في نشر الدعوة الجديدة ، حيث تم لهم فتح بلاد الشام والعراق وفارس ومصر ما بين (642-636) وفي عهد ولاية نائب الامبراطور "جرجوريوس الثاني" الملقب عند العرب "جرجير" ، زحف العرب الفاتحون من الشرق سنة 27 هجري (647 م) في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - حيث استأذن عبد الله بن سعد بن أبي سرح والى مصر ، الخليفة عثمان ليبدأ زحفه الى ما وراء الأرض الليبية في اتجاه افريقيا (تونس حاليا) فأذن له وأمدّه بجيش كبير وتوجه بن أبي سرح في اتجاه افريقيا حيث نزل قرب مدينة سببلة حيث يقيم البطريق "جرجير" نائب الامبراطور البيزنطي وطلب إليه أن يُسلم أو يدفع الجزية فرفض ، وتقدم إليه الجيش الإسلامي و دارت معركة فاصلة انهزم فيها الروم وقتل جرجير نفسه وتقلص نفوذ البيزنطيين الى الأطراف الشمالية حيث مدينة قرطاجنة¹.

وابتداء من هذه اللحظة شهدت منطقة الشمال الافريقي الى الغرب من مصر تحولا هائلا ، ليكون فيما بعد شاهدا على دخول المدينة والمراكز الحضرية عصرا زاهيا امتد الى أقاصي افريقيا حيث عرفت هذه المناطق ولأول مرة في التاريخ مراكزها الحضرية الأولى.

3- مدن افريقيا في العهد العربي - الإسلامي :

سبقت الإشارة الى أن مدن الشمال الافريقي عرفت تدهورا وانحطاطا باجتياح الوندال للمنطقة ، ولم يستطع البيزنطيون - ورثة الرومان - بعد استعادتهم للمنطقة وإخضاعها لنفوذهم أن يضيفوا شيئا ذا بال للمدن والعمارة الافريقية ، اللهم إلا بعض القلاع والحصون والمراكز العسكرية لبسط سيطرتهم على الممالك البربرية الموجودة آنذاك ، وبهذا شهدت مدن المنطقة انكماشاً في التجارة وانحيار الثقافة الحضرية التي كانت قد حققت قدرا من الازدهار والتطور .

وخلال القرن السابع الميلادي ، انطلقت الحملات العسكرية للجيوش العربية الإسلامية بغرض فتح بلاد الشمال الافريقي ولم يتم بسط السيطرة وإخضاع المنطقة بسهولة ، حيث استغرقت وقتا طويلا نسبيا مما نتج عنه ان المدن والمراكز الحضرية الافريقية الشمالية لم تحقق نموا مباشرا بعد الفتح العربي الإسلامي ، إلا أنها ما لبثت

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 84 ، 85.

خلال القرنين الثامن والتاسع الميلاديين أن شهدت تحولا هائلا فأصبحت المدن الشمالية الساحلية عبارة عن موانئ تجارية ضخمة ، محققة بذلك بداية فترة طويلة متصلة من الازدهار الحضري .

هذا الازدهار والرخاء الذي شهدته المدن العربية الإسلامية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، دفع ببعض الباحثين من الغربيين التحامل عليها ، وكان موقف "هنري بيران H . Pirenne" أكثر هؤلاء تحاملا وسلبية ، حيث في كتابه: "المدن مجتمعات التجار" عزا السبب في انحطاط وتدهور تجارة أوروبا وتجارة البحر الأبيض المتوسط، الى الفتوحات الإسلامية ، فهو يرى بأن التقدم والازدهار الإسلامي قد جلب الدمار الى أوروبا القديمة ووضع حدا لرخاء المنطقة ورفاهيتها ، كما أنه ساعد على انحطاط اقتصاد مدن المنطقة الأوروبية من أمثال مرسيليا وبروفانس ، وأنه أدى الى اضطراب الأحوال النقدية حسب زعمه ¹.

وقد استهل الفاتحون من العرب المسلمين تشييد المدن بمنطقة الشمال الأفريقي في ما وراء مصر بتأسيس النواة العمرانية الأولى لمدينة "القيروان" وكان ذلك سنة 50 هـ (670 م) عندما بعث الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان ، عقبة بن نافع الفهري الى افريقيا غازيا فتوسع في الفتح وضم مناطق أخرى الى البلاد المفتوحة سابقا ، ليجعل القيروان قاعدة للجيش الإسلامية وعاصمة للفتح والاستقرار واختار لها مكانا بعيدا عن البحر حتى يجنبها غارات البيزنطيين ².

وقد شهدت مدينة القيروان بعد تأسيسها تطورات عمرانية واجتماعية سريعة خاصة عندما اتسع نطاق هذه الجبهة عسكريا ، فصارت القبائل العربية تتوافد على المنطقة ، مما أدى الى زيادة حجمها السكاني وصارت عاصمة افريقيا حيث تضم ديوان المغرب وبها دار السلطان وكانت مقر ولاية الوالي ، وإليها تجبى أموال المغرب . ووصفت بأنها قاعدة البلاد الأفريقية ، وقد أصبحت مركزا يجتذب الناس من مختلف الأجناس بعد أن ذاع صيتها واستقرت الأوضاع السياسية في بلاد المغرب ، فسكنها العرب من مختلف القبائل والروم والبربر والعجم وصار المسجد الجامع فيها مدرسة فكرية التفت فيه أفكار وآراء فقهية و أدبية و فلسفية ³.

1 - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، 32.

2 - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 86.

3 - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 240 - 265 .

لقد لعبت الفتوحات الإسلامية دورا هاما في عملية التحضر في افريقيا ، فمع أن العرب كانوا بالأصل غير مرتبطين بحياة المدينة ، إلا أن الإسلام حوّلهم الى شعوب مدنية ، تحب حياة المدن وتحرص على تشييدها وبناءها والمحافظة على المدن القديمة وتطويرها وفق المبادئ الإسلامية .

وعلى هذا واصل العرب الفاتحون ، إنشاء المدن وتأسيسها أينما حلوا كما تابعوا تطوير المدن التي وقعت تحت قبضتهم والتي ورثوها عن الفينيقيين والاعريق والرومان والبيزنطيين وغيرهم ، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في افريقيا .

وقد شهد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط قيام عدد من العواصم والحواضر العلمية والسياسية ازدهرت فيها الحضارة العربية الإسلامية ازدهارا واسعا ، وشهدت تطورات كبيرة في ميادين العمران والثقافة ، والاقتصاد والعلوم لا تقل عما شهدته عواصم الشرق ، ومن أهم هذه الحواضر والمدن: القيروان وفاس ومراكش وتيهرت والمهدية والمسيلة وقلعة بني حماد وبجاية وتلمسان وطرابلس.... وغيرها¹.

وإذا ما اتجهنا نحو افريقيا جنوب الصحراء وجدنا عددا من الممالك القديمة التي كانت تعتمد في سيطرتها على مجموعة من العواصم المركزية . وفي معظم الأحيان كانت هذه العواصم تعتمد في نموها على مدى انتعاش تجارة الذهب والعاج والجلود . وهنا يتعين الإشارة الى المكانة التي حققتها مدن غرب السودان خلال فترة مبكرة نسبيا وعلى الأخص بعد الفتوحات الإسلامية ، حيث توغل المسلمون وخاصة التجار الى أدغال افريقيا فأسسوا على ضفاف نهر النيجر مدينة "تومبكتو" (بمالي حاليا) التي كانت تشكل مركزا ثقافيا هاما ، وبتوغلنا جنوبا نجد عددا من المراكز الحضرية القديمة نسبيا والتي قام بتأسيسها المسلمون مثل مدن "كانو" و "كاتسينا" و "باماكو" و "سيجو" و "أوكوماسي" و "غانا" وغيرها . هذه المدن والمراكز الحضرية التي حقق بعضها نموا سكاني ملحوظا كما هو الحال بالنسبة لمدينة "أوكوماسي"².

وعلى الشاطئ الشرقي من افريقيا ظهرت بعض علامات التركز الحضري في فترة مبكرة نسبيا ، لقد ظل هذا الشاطئ الشرقي من افريقيا لفترة طويلة ملتقى لشعوب جنوب غرب آسيا والهند وربما الشرق الأقصى أيضا ، أما أهم الموجات السكانية التي تعرض لها هذا الشاطئ فكانت تلك الموجات العربية الإسلامية التي تدفقت عليه خلال القرن السابع الميلادي ، ولقد فضّل كثير من الفاتحين العرب الإقامة الدائمة في هذه المناطق، حيث

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 99.

- السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 214.

استطاعوا ممارسة التجارة على نطاق واسع وقد قام العرب الفاتحين بتأسيس وإنشاء عددا من المدن على الساحل الشرقي لإفريقيا مثل مدن "مباسا" و "مقديشو" و "زنزبار" و "دار السلام"¹ .

ويبدو أن الإسلام قد لعب الدور الحاسم في استمرار نمو بعض المدن الإفريقية ، فالملاحظ أن المدن التي نشأت مع الفتح الإسلامي هي تلك التي تمكنت من الصمود والاستمرار في الوجود حتى الآن كما هو الحال بالنسبة لطرابلس الغرب وفاس والجزائر في الشمال و "كانو" في شمال نيجيريا ، و "تمبوكتو" بمالي ، ومقديشو بالصومال و "مباسا" بكينيا و "زنزبار" و "دار السلام" بتنزانيا وغيرها. فقد استمرت في النمو لفترة طويلة بسبب انتعاشها كمراكز حضرية وتجارية إسلامية .

صحيح ان افريقيا عرفت المدن والمراكز الحضرية مبكرا في مصر إبان الفترة القديمة وكذلك الساحل الشمالي لإفريقيا قد عرف المدن مبكرا مع التوسع الفينيقي ، لكن فيما وراء الساحل الشمالي لإفريقيا ما وراء الصحراء والجهات الأخرى الغربية والشرقية لم تشهد ظهور للمدن والمراكز الحضرية إلا مع المسلمين الفاتحين و التجار منهم ، وبقيت أجزاء ومناطق واسعة في وسط افريقيا وجنوبها لم تعرف نشاطا لإنشاء المدن إلا مع دخول الاستعمار الأوروبي لها.

4- مدن افريقيا في عهد الاستعمار الأوروبي :

لقد كان البرتغاليون من أوائل الأوروبيين الذين وطأت أقدامهم أرض إفريقيا جنوب الصحراء ، فخلال القرن السادس عشر ومع بداية عصر النهضة في أوروبا ، غزا البرتغاليون بعض سواحل إفريقيا ، وأسسوا عددا من المستعمرات أقرب ما تكون الى القلاع التجارية الحصينة التي تقوم بجمع المحاصيل الزراعية وتكديس المواد الخام ثم شحنها بعد ذلك الى أوروبا. بيد أن جهود البرتغاليين من أجل التوسع داخل إفريقيا قد باءت بالفشل ، فإذا كانوا قد نجحوا في التوغل داخل الحبشة بفضل بعثاتهم التبشيرية وقوافلهم التجارية إلا أنهم ما لبثوا أن ردوا على أعقابهم² .

¹ - فوزي عبد المجيد الاسدي ، مرجع سابق ، ص ، 92.

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 216.

وخلال قيامهم باحتلال بعض السواحل الافريقية قام البرتغاليون بتدمير العديد من موانئ ساحل افريقيا الشرقي خاصة ، والتي كان قد أنشأها العرب قبل القرن الخامس عشر الميلادي ، وتدنت أهمية بعض المدن الافريقية بعد الغزو البرتغالي لها ¹ .

ومن المؤكد أن الأوروبيين قد ظلوا حتى القرن التاسع عشر غير حريصين على إقامة مراكز حضرية دائمة ومتطورة لاعتقادهم ان العقلية الافريقية ليست "عقلية حضرية" (حسب زعمهم). ذلك ما دفع المختص في جغرافية المدن جمال حمدان في كتابه "العواصم الجديدة بإفريقيا" ، الى القول بأن العواصم التاريخية أو القديمة تكاد تكون مقصورة على افريقيا العربية ، و أن العواصم الوطنية والتي ظهرت خلال العصور الوسطى ، لم تكن أكثر من همزة وصل بين العواصم التجارية والعواصم التي أقامتها القوى الاستعمارية ² .

والواقع أنه أثناء الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأ الأوروبيون في التعجيل بالسيطرة الفعلية على افريقيا. إذ اندفع البريطانيون والفرنسيون والألمان والبلجيكيون والايطياليون صوب هذه القارة فاقسموها وحولوها الى مستعمرات تابعة لهم . لذلك فان المدن الافريقية الموجودة الآن والحديثة النشأة كانت نتيجة لإنجازات هذه الحقبة الاستعمارية ، حيث بدأت كل مستعمرة من المستعمرات الافريقية تحرص على وجود عاصمة إدارية-سياسية تعبر عنها. واذا تتبعنا تواريخ نشأة هذه المدن ، وجدنا معظمها قد تأسس في تلك الحقبة ، فمثلا مدينة "أكرا" عاصمة غانا حاليا تأسست سنة (1876) . ومدينة "أبيدجان" عاصمة ساحل العاج سنة (1903) ، و "برازفيل" عاصمة الكونغو (1883) ، و "كينشاسا" عاصمة الكونغو الديمقراطية (الزاير سابقا) سنة (1881) ، ومدينة "كامبالا" عاصمة أوغندا سنة (1890) ، و "نيروبي" عاصمة كينيا (1899) ، وكذا "جوهانسبرج" بجنوب افريقيا سنة (1886). وتكاد تكون كل المدن الافريقية التي ظهرت خلال تلك الفترة ذات نشأة استعمارية ³ .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن معظم المدن الافريقية المعاصرة والحالية قد نشأت خلال القرن العشرين ولا سيما في النصف الثاني منه ، ذلك أن الزيادة الكبيرة في عدد سكان المدن في افريقيا جنوب الصحراء لم تتم إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث شهدت هذه الدول - وكما هو معلوم - وعلى غرار كل دول العالم الثالث ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" التي أدت الى ظهور المدن والمستوطنات البشرية ذات الأحجام الضخمة . وحتى بداية الحرب العالمية الثانية كانت معظم المدن الافريقية صغيرة الحجم نسبيا وقليلة العدد .

1 - فوزي عبد المجيد الاسدي ، مرجع سابق ، ص ، 94.

2 - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 215 .

3 - نفس المرجع ، ص ، 217 .

كان هذا حال افريقيا جنوب الصحراء ، أما شمالها وبالأخص افريقيا العربية أو ما تعرف حاليا بالمغرب العربي ، فقد شهدت استمرارا لنمو المدن وتطورها وازدهارها بعد القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر الميلادي ، إبان الحكم العثماني لها.

بسقوط الأندلس أواخر القرن الخامس عشر وظهر دولة الإسبان قام هؤلاء باحتلال الموانئ والمدن الساحلية والسيطرة عليها واحدة تلو الأخرى وفق مشروع استعماري واسع يهدف الى احتلال المغرب العربي مع بداية القرن السادس عشر. ولما استفحل أمر الاسبان ووصلوا باحتلالهم الى غاية مدينة بجاية ، استنجد حكام المنطقة بالعثمانيين ، فاستجاب لهم هؤلاء وقاموا بشن حملات عسكرية ضد الاسبان لطردهم من سواحل المغرب العربي بقيادة الأخوين (عروج و خير الدين) ، و قد تكللت بالنجاح وتم طرد الاسبان الغزاة منها .

وابتداء من سنة 1518 م وفي عهد السلطان العثماني سليم الأول ، قام بتعيين خير الدين كأول حاكم تركي على الجزائر و بهذا أصبح كل الشمال الافريقي باستثناء المغرب الأقصى – تحت حكم العثمانيين- الى غاية بداية الاجتياح الأوروبي للمنطقة خلال القرن التاسع عشر¹.

وعلى عكس بلاد المشرق في العهد العثماني أين شهدت فيه مدن المنطقة تدهورا وتراجعا - كما تقدم ذكره - فان العهد العثماني بمنطقة الشمال الافريقي وخاصة بليبيا وتونس والجزائر فقد شهد نموا حضريا وازدهارا وتطورا لحظيرة المدن ، فقد اهتم الولاة والحكام العثمانيين الأتراك ، ببناء الحصون والقصور والمساجد والحمامات والمدارس بل وحتى الموانئ ، وقد شهدت مدينة الجزائر بصفة خاصة ازدهارا كبيرا في العمران فشُيّدت بها قصور جميلة مزخرفة بالرخام والزليج ، ومدت قنوات المياه والعيون الى مختلف الأحياء ، وأسست حمامات ومستشفيات للمرضى ، وقلاع ضخمة ما تزال تشهد بعظمة هؤلاء الولاة

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، ص ، ص ، 8-25 .

الى الآن ، وكان لمهاجري الأندلس دور كبير في هذا الازدهار العمراني بخبرتهم الفائقة في العمارة والزخرفة ¹.

والشأن ذاته شهدته معظم المدن في الشمال الافريقي في العصر العثماني فهذه مدينة قسنطينة . والتي شهدت بقدم الأتراك أثر هام في بلورة شخصية المدينة ، حيث قام "البايات" بإدخال تحسينات هامة عليها وأعادوا تخطيطها بعد أن جعلوا منها عاصمة للمقاطعة الشرقية (بايلك قسنطينة) ومركزا لحكومتها ، وبذلك تعتبر الفترة التركية (العثمانية) في تاريخ المدينة ملازمة لازدهار التجارة والعمران بها . بعد ان تحولت الى واحدة من أهم المدن التجارية والصناعية بالمغرب العربي ².

لكن ما لبث هذا الازدهار في العمران والفنون الهندسية الذي شهدته مدن الشمال الافريقي ، أن انتكس وتدهور وتم تدمير وتخريب الكثير منه خاصة في الجزائر ، مع بداية الاحتلال والاستعمار الفرنسي للمنطقة ، حيث قام الجنود الفرنسيون الغزاة بتدمير كثير من المدن والمنشآت وهم في طريقهم لاحتلال وإخضاع البلاد لسيطرتهم ونفوذهم خلال القرن التاسع عشر.

وما كاد القرن التاسع عشر ينتهي ، لتمسي قارة افريقيا — كلها تقريبا — تحت قبضة ونير الاحتلال الأوروبي ، لتستهل القرن الجديد (القرن العشرين) وحالها أنها قارة مستعمرة من طرف بلدان قارة أخرى .

وكعادة الاستعمار فان المدن والمراكز الحضرية ، لم تشهد ازدهارا وتطورا وانتشارا إلا ما كان خدمة لمصالحه ولذا لم يقيم الاستعمار الأوروبي بإنشاء وتأسيس مدن كبيرة وضخمة مثلما كان عليه الحال ببلاده أوروبا . و أهم ما قام به الاستعمار هو إنشاء وتأسيس مدن صغيرة نسبيا ، وذلك نزولا عند رغبة المعمرين الذين هاجروا من أوروبا نحو البلاد المستعمرة مثلما تم ذلك في الجزائر ودولة جنوب افريقيا خاصة ، وإما بناء موانئ ومدن تجارية بغرض القيام بتصدير المنتجات الزراعية والمواد الخام نحو أوروبا ، وفي أكثر الحالات عرفت بعض المدن الافريقية توسعا في الضواحي ، حيث عمد الاستعمار الى إنشاء ضواحي صغيرة منفصلة تقع خارج الأسوار القديمة ، وفي معظم الحالات كذلك كانت هذه الضواحي ذات طراز معماري أوروبي ، خدمة للأقليات الأوروبية ، لا خدمة لرغبات السكان المحليين الذين ضيق عليهم الاستعمار وطردهم وشردهم بين المناطق النائية والريفية ليتقى غضبهم واثارتهم ضده .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 32.

² - محمد الهادي العروق ، مرجع سابق ، ص ، 80 .

فإذا ما استشهدنا بواقع بعض المدن الافريقية خلال القرن العشرين وهي تثن تحت الاستعمار وجدناها ذات حجوم سكانية ضئيلة ، وأن معظم السكان في البلاد الافريقية يقيمون بالأرياف والبادي ، وحتى أن الحال الديموغرافية التي كان عليها الأفارقة كانت ما تزال هي حال المرحلة البدائية الكلاسيكية في التحول الديموغرافي الى غاية ما بعد منتصف القرن العشرين ، بينما كانت البلاد الأوروبية قد ودّعت هذه المرحلة ابتداء من القرن السادس عشر مع بداية عصر النهضة بأوروبا .

وكمثال حي عمّا حدث للمدن في افريقيا أثناء الاحتلال الأوروبي لها ، نتوقف في عجالة عند حالة الجزائر، إذ شهدت معظم المدن الكبرى بما عند اجتياحها من قبل جحافل الجيش الفرنسي ؛ تقهقرا وتدهورا وخرابا وتدميرا ، مثل مدينة الجزائر العاصمة وهران ومعسكر وتلمسان ومستغانم وبجاية وعنابة وقسنطينة وسطيف والبليدة والمدينة وغيرها .

فمدينة الجزائر على سبيل المثال شهدت فقدًا حوالي 75 % من سكانها أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، بفعل القتل والتدمير والتهجير التي تعرض لها السكان بعد اقتحامها من طرف الجيش الفرنسي سنة 1830 . ليحل محلهم المحتلين الغاصبين من جنود الاحتلال والمهاجرين من الفرنسيين والأوروبيين ، فقد ارتفع عدد الأوروبيين من 15982 سنة 1835م الى أكثر من 20 ألف أوروبي سنة 1841 ، ليشهد عدد الأوروبيين تصاعدا كبيرا بسبب الهجرة والاستقرار بمدينة الجزائر ، مقابل تضائل وتراجع نسبة السكان من الجزائريين ، فإحصائيات تشير أن عدد الجزائريين كان حوالي 17547 نسمة بنسبة 23.3 % من إجمالي السكان سنة 1866 ، مقابل 57885 نسمة وبنسبة 76.7 % من الأوروبيين وبقي الحال على ما هو عليه ، فالزيادة كانت لصالح الأوروبيين ، الذين أنشأوا أحياء خاصة بهم على الطراز الأوروبي ، حيث وصل عددهم الى 159629 أي ما نسبته 74.2 % مقابل 52531 نسمة وبنسبة 24.4 % لصالح الجزائريين في سنة 1926¹ .

ونفس مآل الذي آلت اليه مدينة قسنطينة في ظل الاحتلال الفرنسي سنة 1837 ، حيث تذكر المصادر التاريخية أن عدد سكانها كان يبلغ عشية احتلالها حوالي 18 ألف نسمة ، وبقي هذا العدد ثابتا تقريبا الى غاية نهاية القرن التاسع عشر حيث استقر عدد السكان من الجزائريين عند حوالي 23510 نسمة بينما عدد المستوطنين من الأوروبيين ارتفع بشكل مذهل من لا شيء عند الاحتلال الى 24.261 نسمة عام 1896 ، ثم

¹ -Larbi Ichboudene, **Alger : Histoire et capitale de Destin National**, Casbah editions ,Alger , 1997 , P, P, 208-230.

شهد الوضع السكاني خلال القرن العشرين تغيرات لصالح السكان الجزائريين ، حيث وصل عددهم عشية اندلاع الثورة سنة 1954 الى 102659 نسمة مقابل 40675 نسمة من الأوروبيين ¹.

وإذا توغلنا في افريقيا ، فان مدينة نيروبي وهي واحدة من المدن الافريقية الحديثة ، وجدنا أن عدد سكانها في سنة 1920 لم يكن يزيد عن 20 ألف نسمة ثم ارتفع الى 33 ألف نسمة سنة 1930. ليقفز الى حوالي 200 ألف نسمة في الخمسينيات . ومن ناحية أخرى ، فالمدن الافريقية ذات النشأة الأوروبية الاستعمارية ، تبدو وكأنها نسخة مصغرة من المدن الغربية سواء من حيث خططها الايكولوجية أو تنظيمها الاجتماعي . ففي أكرا عاصمة غانا - مثالا - تعيد مساكن الأوروبيين الى أذهاننا الفن المعماري الذي سيطر على بريطانيا في عصرها الفيكتوري ، وتكاد تكون هذه المدن مخصصة للأغراض السكنية للأوروبيين ، حتى أن الافريقيين محظور عليهم حق التجول فيها ليلا أما الأحياء التي يسكنها الافريقيون في هذه المدن ذات النشأة الأوروبية فغالبا ما تقع على أطرافها ، بينما يضطر الأفارقة الذين يعملون داخل أحياء الأوروبيين الى التوجه اليها للعمل في الصباح ثم يعودون الى مساكنهم النائية في المساء . وتصل حالات التفرقة العنصرية "الحضرية" أقصاها في دولة جنوب افريقيا ، حيث نجد فصلا مكانيا واجتماعيا وثقافيا بين الأحياء التي يعيش فيها كل من الاوروبيين والافريقيين والهنود والملونين ، ويكاد يكون العرق هو أحد المعالم الأساسية المميزة لمدن جنوب افريقيا. ففي ضوءه يتحدد التوزيع المكاني للمدن ².

وعلى ذكر مدن جنوب افريقيا ، فإنها تعتبر مدن صناعية أنشأها الأوروبيون سنة 1886 عندما تم اكتشاف الذهب ، كمدينة جوهانسبرج التي بلغ عدد سكانها حوالي 400 ألف نسمة سنة 1930 ، لتتطور الى تجمع سكاني وتصبح فضاء حضريا وصناعيا لا مثيل له في افريقيا جمعاء ، والمدن التي أنشأها الأوروبيون بجنوب افريقيا تقوم على أساس العرق ، فالبيض لهم مدتهم و ضواحيهم ، والسود لهم مدتهم وأحيائهم الخاصة ³.

1- محمد الهادي العروق ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 108-184.

2 - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 219 ، 220.

3- Encyclopédie Encarta, DVD.opcit .

ويكاد هذا النمط من النمو الحضري ينطبق على كثير من المدن الافريقية الأخرى ، إبان عهد الاحتلال الأوروبي لها .

وللحقيقة نقول أن الاستعمار الأوروبي للقارة الافريقية ، قام بإنشاء بعض الأنوية الحضرية المتمثلة في مدن صغيرة وبعض الضواحي ، وإنشاء مدن على السواحل خدمة لمصالحه الاقتصادية ونزولا عند رغبة الأوروبيين الذين هاجروا معه ليستقروا بإفريقيا¹.

ولإجلاء الأمر أكثر على تردي الوضع الحضري في إفريقيا يكفي أن نشير أن نسبة الإقامة الحضرية في إفريقيا تعد الأضعف بين مناطق العالم المختلفة ، فهي لم تزد عن 8 % سنة 1925. ثم 13 % سنة 1950². أي أثناء فترة الاحتلال الأوروبي .

وعلى العموم فإن حركة التمدن والتحضر بإفريقيا ، لم تشهد نموا حضريا ولا ازدهارا عمرانيا هائلا خلال فترة الاستعمار الأوروبي لها .

5- مدن إفريقيا في عهد الاستقلال الوطني :

شهدت المدن بإفريقيا غداة حصول دولها على الاستقلال الوطني ، في النصف الثاني من القرن العشرين وتحررها عن الاستعمار الأوروبي ، نهضة و ازدهارا وذلك في سياق نهج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي تبنته حكومات الدول الافريقية من أجل النهوض بالمستوى المعيشي لشعبها وتلبية مطالبهم وحاجياتهم .

ترافقت عمليات وبرامج التنمية في الدول الافريقية ، بتغيرات ديموغرافية هائلة ، اتسمت بالزيادة السكانية الملفتة للنظر ، نتيجة الانخفاض السريع لمستويات الوفيات وارتفاع مستوى الخصوبة الى معدلات قياسية . وفي الجانب السياسي غادر المستوطنون من المعمرين الأوروبيين البلاد الافريقية ، حيث تم استبدالهم بالسكان الوطنيين . وقد شهدت في البداية المدن الافريقية نزوحا ريفيا ضخما هروبا من ظروف القهر والحرمان والفقر القاسية محتلين الأماكن والأبنية الشاغرة التي خلفها الاوربيون المستعمرون ورائهم . وكان يعني احتلال مسكن عصري في المدينة

¹ - جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار و التحرير ، دار الهلال ، القاهرة ، 1969 ، ص ، 78 .

² - paul R.Ehrlich,and Other , **Population,Resources,Environment** ,W.H.Freeman and company.USA,1977,P, 237.

والحصول على عمل في مصنع أو متجر أو إدارة لقطع كل علاقة بالماضي الثقيل بمساوئ عدم المساواة والتمييز المقيت والاضطهاد الاستعماري.

لكن الأمر ما لبث أن تطور تحت ضغط النمو السكاني الهائل والرغبة في العيش الكريم أن أدى الى زيادة حركات النزوح الريفي نحو المدن ، مشكلين أحزمة من الأكواخ والأحياء القصديرية والبناءات الفوضوية العشوائية الهشة تحيط بالمدن الكبرى خاصة ، وتحويل مناطق قروية وريفية الى تجمعات سكانية غير تقليدية لتضفى عليها لاحقا صفة المدن ، هذه الوضعية جعلت افريقيا في صدارة المناطق بالعالم التي تشهد نموا حضريا مضطربا و بمعدلات سنوية عالية جدا . لكن الملاحظ على افريقيا وهي تعيش ثورة مدنية وحضرية عارمة ، وجود تباين وتمايز بين مناطقها ، حيث نجد افريقيا الشمالية المتمثلة خاصة في دول ليبيا وتونس والجزائر والمغرب تقع في الصدارة بمعدلات تحضر عالية ، بينما نجد نسب التحضر في دول افريقيا جنوب الصحراء ما تزال متدنية.

هذا التحول الحضري الهائل الذي حدث خلال العقود القليلة الماضية ، مثّل ظاهرةً وطرح تحديات غير مسبوقة ولا منتظرة أمام الحكومات والسلطات الافريقية في مختلف جهاتها .

تشير المعطيات الإحصائية المتوفرة ، بأن نسبة التحضر في افريقيا انتقلت من 8 % سنة 1925 الى 13 % سنة 1950 ، ثم قفزت الى 24 % و 37 % خلال سنتي 1975 و 2000 على التوالي ، في حين انتقلت المدن المليونية من ثلاث مدن يفوق عدد سكانها المليون نسمة سنة 1960 الى 10 مدن سنة 1975¹ .

بينما أشارت توقعات الأمم المتحدة الإحصائية الى أن افريقيا تشهد منحنى تصاعدي لنسب التحضر ، مصاحبا للزيادة الطبيعية العالية للسكان وللهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن والمناطق الحضرية ، ففي سنة 1990 كانت نسبة التحضر بإفريقيا تبلغ 32.5 % انتقلت الى 39 % سنة 2000 ، والمتوقع ان تصل الى 52.2 % و 55.3 % سنتي 2020 و 2025 على الترتيب².

¹ - Paul R. Ehrlich, Opcit, P, P, 237,238.

² - United Nation, **World population Trends and policies**, Opcit, P ,P ,174,175.

ويبدو أن هناك اتفاق بين جميع الباحثين والمختصين ، حول قضية أن افريقيا تعيش تحولا حضريا ضخما ، فالموسوعة الفرنسية خصصت ملفا كبيرا للنمو الحضري بإفريقيا ، جاء فيه أن افريقيا تعيش تحولا حضريا ضخما يعتبر الأسرع نموا في العالم ، حيث أن متوسط معدل التحضر فاق 5 % سنويا بين سنتي 1980 و 1995. وأن المدن المليونية سيزيد عددها من 30 مدينة مع نهاية القرن العشرين لتصل الى الضعف 60 مدينة مع مطلع عام 2020. والواقع أن افريقيا تعيش تحولا حضريا هائلا ، إلا أن هناك اختلافات وتفاوتات في مستوى ودرجة هذا التحضر بين مختلف دولها ، فبينما تمثل بورندي أدنى نسبة ب 8 % . تمثل ليبيا أعلى نسبة للتحضر بنسبة 86 %¹.

وبينما تأتي دول افريقيا الشمالية في المقدمة بمعدل تحضر يفوق متوسط معدلات التحضر بالدول النامية ، فإن افريقيا جنوب الصحراء تسجل معدلا لا يتجاوز 31 % من السكان الحضريين غير أنها تعيش نموا حضريا سريعا بأكثر من 5.2 % سنويا ، ما يعني أن سكان الحضر يتضاعفون كل 15 عاما ، فمدن لاغوس وكينشاسا وأبيدجان ، ستصبح مدن عملاقة (ميغالوبوليتانية) في المستقبل القريب².

كما يوجد بإفريقيا حاليا عددا من المدن العملاقة تأتي على رأسها التجمع السكاني الضخم بالقاهرة (علما أن مدن مصر سبق ذكرها مع مدن الشرق الأوسط) الذي يتجاوز 16 مليون نسمة ، ثم التجمع السكاني حول مدينة جوهانسبرج بجنوب افريقيا ، وأخيرا مدينة لاغوس بنيجيريا والتي يفوق سكانها 10.1 مليون نسمة ، وبهذا فهي تحتل المرتبة العشرين عالميا ، على أن يصل عدد سكانها الى 25 مليون نسمة بحلول عام 2015 لتتبوأ بذلك المرتبة الثالثة عالميا³.

من الجانب الديموغرافي تعيش افريقيا ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" بمعدل زيادة طبيعية يصل الى 2.6 % سنويا ، وفي الوقت ذاته تشهد نموا حضريا تفوق معدلاته في المتوسط 4.7 % سنويا . إلا أننا نجد هذا المعدل

¹ - Encyclopédie Encarta, DVD, opcit.

² - Jean-jacques tur, **Six milliards d'hommes, La « bombe P » est-elle désamorcée ?**

Ellipses, Paris, 1999 .P, 50.

³ - Encyclopédie Encarta, DVD.Opcit.

بالنسبة لبعض المدن يصل الى مدى يتراوح فيما بين 7 % و 10 % سنويا ، وذلك خلال العقدین الأخيرین من القرن العشرين¹.

ولاستجلاء ظاهرة النمو الحضري الهائل الذي تشهده المدن الافريقية والذي يعضده تضافر عاملي الزيادة السكانية الطبيعية المرتفعة وما ينتج عنها لاحقا من الهجرة الريفية نحو المدن ، وفي حدود البيانات الإحصائية المتاحة يمكن التأكيد على أن نسبة كبيرة من سكان هذه المدن هم من الوافدين أو النازحين المهاجرين اليها.

ففي أبيدجان (عاصمة ساحل العاج) لوحظ أن 29 % فقط من سكانها هم الذين وُلدوا داخلها ، وفي "أديسا بابا" عاصمة إثيوبيا اتضح أن 44 % من سكانها الذين ولدوا بها ، وأن 70 % ممن ولدوا بأديسا بابا لا تزيد أعمارهم عن 15 عاما². وربما الأمر ذاته نجده بمدن كثيرة بإفريقيا حيث نجد نسبة كبيرة من سكانها من غير الذين وُلدوا بها كمدينة الجزائر العاصمة وقسنطينة والقاهرة والدار البيضاء بالمغرب وغيرها ، نظرا لحركة النزوح القوية لسكان الأرياف والمدن الصغيرة وسائر المناطق النائية نحو المدن الكبرى ولا سيما مدن العواصم مباشرة بعد نيل استقلالها .

ما سبق قوله بشأن النمو الحضري السريع الذي تعرفه قارة إفريقيا في كل جهاتها ولو بدرجات متفاوتة تؤكدده كثير من الشواهد ومنها البيانات الأخيرة للأمم المتحدة ، حيث تفيد بأن نسبة التحضر بالقارة قد بلغت في سنة 2018 نسبة 42.5 % بتعداد سكاني يصل حجمه الى 547.6 مليون نسمة ، على أن تففز مستقبلا الى 48.4 % ثم الى 58.9 % في سنتي 2030 و 2050 على التوالي كما هو متوقع لها ، ما يعني أن عدد سكان المدن بإفريقيا سينتقل من جهته الى نحو 824 مليون نسمة ، ثم الى حوالي 1.5 مليار نسمة خلال نفس الفترة ما يؤهل القارة لاحتلال الرتبة الثانية بعد القارة الآسيوية في عدد سكان المدن خلال العقود القليلة القادمة ، كذلك تشير البيانات الى أن سكان المدن في قارتي آسيا وإفريقيا ستستحوذ على 90 % من الزيادة المتوقعة للسكان الحضر في العالم خلال هذه الفترة³.

¹ - United Nations, **World Population Trends and Policies**, Opcit , p, p, 176-179.

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 228 .

³ - www.population.un.org/wup

وبالرغم من أن القارة الافريقية تعتبر نسييا أنها متأخرة حضريا عن باقي القارات طوال القرون الماضية حيث تتوفر المعطيات الخاصة بالسكان ، فما تزال تحتل الرتبة الأخيرة وستبقى كذلك الى غاية نهاية القرن الحالي كما تتوقعه الدراسات الاسقاطية ، بينما ستقفز الى الرتبة الثانية من حيث حجم سكان الحواضر متعددة قارة أوروبا بعد سنتين من اليوم ، أي في عام 2020 بعدد سكان حشريين يقارب 550 مليون نسمة ، ويعزى هذا الى النمو السكاني المرتفع الذي تشهده قارة إفريقيا باعتبار أن دولها ما زالت تعيش مرحلة الانتقال الديموغرافي ، ويعضد هذا حركة الهجرة القوية من الأرياف نحو المدن فرارا من جحيمها ، ما يجعل عدد سكان المدن سيتضاعف حوالي ثلاث مرات خلال العقود الثلاثة القادمة ، وبالمقابل سيتضاعف العدد الإجمالي للسكان مرة واحدة فقط في غضون الثلاثين سنة المقبلة .

إن كل المعطيات والبيانات الإحصائية الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية ، تؤكد وبوضوح تام ظاهرة الثورة الحضرية والتحول الحضري الضخم الذي تعيشه القارة الافريقية ، وإن كان بدرجات متفاوتة تختلف من جهة إلى جهة أخرى . ذلك ما كشفت عنه البيانات الصادرة سنة 2018 ، إذ ترتفع مجموعة دول إفريقيا الجنوبية على هرم سلم التحضر بالقارة بنسبة 64.6 % تليها مجموعة دول الشمال الافريقي بنسبة 52.5 % ، أما مجموعة دول إفريقيا الوسطى فإنها تتوسط السلم بنسبة 50.6 % ، في حين ذاته تتذيل سلم التحضر في القارة كل من مجموعة دول إفريقيا الغربية بنسبة 47.7 % وتليها مجموعة دول إفريقيا الشرقية بنسبة 29 % فقط ، ومن ناحية أخرى هناك تباين شاسع بين دول إفريقيا من حيث مستوى التحضر . ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة التحضر بالغاوبون 89.4 % وفي الصحراء الغربية 86.7 % وفي ليبيا 80.1 % ، بالمقابل نجد بعض دول القارة ما زالت ترزح في مستويات دنيا للتحضر فدولة مالاوي لا تتجاوز بها نسبة سكان المدن 16,9 % وتتقدمها دولة رواندا بنسبة 17.2 % فقط ¹.

وتجدر الإشارة الى أن دولتي الغابون وليبيا تعتبران دولتين ريعيتين يعتمد اقتصادهما على المداخل البترولية أساسا وبمجم سكاني منخفض ، فالغاوبون عدد سكانها يبلغ حوالي 2.1 مليون نسمة ، أما ليبيا فيقارب 6.5 مليون نسمة ، بينما يبلغ عدد سكان الصحراء الغربية حوالي 567 ألف نسمة ، ولعل هذا ما يفسر ويكشف عن العوامل التي أدت الى ارتفاع نسب التحضر بهذه الدول الافريقية . كذلك تعتبر الدول الافريقية دولا متفاوتة في المستوى الاقتصادي ، فهناك دول تحقق قفزات في النمو الاقتصادي مدعومة

¹ - www.population.un.org/wup

بقطاع الصناعة ما يرشحها لتحقيق معدلات تحضر عالية ومتسارعة مستقبلا ، بينما هناك دولا إفريقية ما زالت تعيش المرحلة ما قبل الصناعة كدول جنوب الصحراء التي تعاني من مشكلات معقدة من شأنها تكبح عملية التحول الحضري الجارية في القارة .

ومن زاوية أخرى يمكننا ملامسة حركة النمو السريع لسكان المدن بإفريقيا من خلال تضخم المدن وانتشارها ، إذ أضحت القارة تعد عشرات من المدن المليونية والمدن العملاقة ، فإذا استثنينا مدن مصر فإن مدينة لاغوس النيجيرية تعتبر المدينة العملاقة الأولى التي يقارب عدد سكانها 20 مليون نسمة وهي مرشحة لتكون من بين العشر مدن الكبرى في العالم في غضون السنين القادمة ، الى جانب مدن أبوجا عاصمة نيجيريا ومدينة الخرطوم بالسودان وكينشاسا بالكونغو الديمقراطية ، وجوهانسبورج بجنوب أفريقيا وأديسا بابا باثيوبيا والدار البيضاء بالمغرب ، والجزائر العاصمة بالجزائر وأبيدجان بكوت ديفوار وغيرها كل هذه المدن مرشحة لتصبح مدنا عملاقة في القريب .

أحب أن أنبه الى أنني لا أميل إلى الاستغراق في ذكر التفاصيل الإحصائية التي تؤدي في نهاية المطاف الى تعقيد فهم الواقع الحضري بإفريقيا عوض تبسيطه ، فبرغم إيماني بأهمية هذه التفاصيل الإحصائية إلا أنها يجب أن تقرأ وتقدم بشكل إجمالي يستند إلى تقديم فهم عميق للبناء الديموغرافي والحضري في المجتمعات الإفريقية .

وفي الأخير أشير الى أن قارة إفريقيا مرشحة خلال القرن الحادي والعشرين لتصبح قارة تضم عددا هائلا من المدن والحوضر العملاقة ، ويعزى ذلك الى ظاهرة النمو السكاني المرتفع الذي ما زالت تعيشه القارة ، وعجز المناطق الريفية على استيعاب الكم الهائل من هؤلاء السكان المتزايدون بقوة ، مما يجعل مناطق كثيرة مرشحة لتتحول الى مناطق حضرية ، وكل هذا يتم ضمن العملية التنموية الشاملة التي بالضرورة ستؤدي الى تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية تمس غالبية السكان من شأنها أن تجعل قارة إفريقيا تلحق بالركب الحضري خلال هذا القرن .

الفصل السادس

النمو السكاني ومدن آسيا وأوروبا

أولا - مدن آسيا عبر العصور :

تنوع الظروف التاريخية التي مرت بها القارة الآسيوية والثقيل السكاني الذي تمثله بلدان القارة ، وتعاقب الحضارات المختلفة منذ القدم ، حيث كانت القارة مهد الحضارات الأولى ، سواء في الغرب أين ظهرت أولى المستوطنات البشرية الأولى في بلاد الرافدين ، أو في الهند أو الصين حيث كان التاريخ حاضرا بقوة وإلى اليوم¹. هذا العمق التاريخي والتنوع الحضاري ، يطرح مشكلات منهجية وإحصائية أمام الباحثين ، وهم بصدد دراسة ظاهرة المدن ، والنمو الحضري بالقارة ذلك أن أنماط التحضر متباينة إلى حد كبير بين بلدان القارة الآسيوية، فالتحضر في الصين واليابان والهند ودول جنوب شرق آسيا خضع لظروف تاريخية متنوعة يصعب الوصول إلى تعميمات قاطعة في هذا الصدد ، لقد شهدت آسيا عددا كبيرا من المراكز الحضرية الهامة منذ فترة مبكرة. وعلى الرغم من أن هذه القارة الاستوائية تمثل امتدادا مكانيا لمنطقة الشرق الأوسط التي كانت مهدا للحضارة والتحضر منذ آلاف السنين إلا أن هذا الامتداد السكاني لم يؤدي إلى امتداد حضري ، أي أن مدن آسيا كانت ذات نشأة خاضعة لظروف تخصها ، ولم تكن نتيجة انتشار ثقافي وحضري من منطقة الشرق الأوسط. هذا الوضع يجعلنا لا نستطيع أن نعرف على وجه التحديد عدد السكان الحضريين في قارة آسيا بأكملها ، كما أننا نعجز عن حصر كل العوامل التي أدت إلى ظاهرة التحضر سواء في الماضي أو الحاضر ، ولا شك أن قلة البيانات الإحصائية المتاحة عن ماضي التحضر بهذه المنطقة ونُدرة الدراسات المنشورة قد زادت من صعوبة الوصول إلى نتائج قاطعة فيما يتعلق بمعدلات التحضر ونتائجه وظهور المدن وتطورها. والملاحظ أن التحضر ونشأة المدن وتطورها في البلاد الآسيوية أخذ منحرجات وتطورات متميزة ، فبينما كان التحضر مرتبطا بحركة التصنيع في اليابان وفي هونغ كونغ وسنغافورة إلى حد ما ، فإنه لم يكن كذلك في باقي مناطق القارة .

وكما كان الحال عليه في أوروبا نجد أن المناطق الآسيوية الأخرى ، لم يكن النمو الحضري وظهور المدن مرتبطا بالمقومات الصناعية والتجارية ، وكانت المدن في آسيا شبيهة بنظيرتها في الدول النامية ، ومن المؤكد أن هذا الوضع تولد عنه تناقضا واضحا نلمسه فقط ، في آسيا أين نجد فوارق شاسعة في معدلات التحضر من منطقة لأخرى.

¹ - أشير هنا أني سأقتصر على آسيا الاستوائية التي تمتد من باكستان غربا إلى اندونيسيا واليابان شرقا ، باستثناء المناطق الروسية ، وكذا بلدان الشرق الأوسط والتي سبق التعرض لها في الفصل السابق.

فبالرغم من أن قارة آسيا تعد قارة "حضرية" باحتوائها على أكبر عدد من السكان الحضريين ، إلا أنها تعد قارة ذات طابع ريفي كذلك بضمها لأكثر عدد من سكان الريف ، وإذا جاز لنا أن نمضي في عرض التناقضات الحضرية في آسيا، فإننا نقول وبينما تعد آسيا قارة يغلب عليها الطابع الريفي ، ولا سيما البلدين العملاقين الصين والهند ، فإنها في الوقت ذاته تعتبر حاضنة لعدد كبير من المدن العالمية الضخمة والعملاقة.

وفضلا عما سبق قوله فإن دراسة المدن الآسيوية لا تخلو من مشكلات منهجية مصدرها صعوبة تحديد إطاراتها أو مجالاتها المكانية ، فلقد ظلت المدن الآسيوية التقليدية لفترة طويلة محافظة على حدودها الإقليمية وعلاقاتها بالمناطق الريفية المحيطة بها ، غير أن ارتفاع معدلات التحضر في آسيا خلال العقود الأخيرة قد ميع الحدود بين المدن من ناحية والمناطق الريفية المحيطة بها من ناحية أخرى ، حيث ألغيت حواجز الزمان والمكان.

ونظرا للتنوعات الحضرية التي تنطوي عليها هذه القارة الضخمة ، فإن عرض ومناقشة ظهور المدن وتطورها وأنماط التحضر الأساسية التي عرفتتها آسيا ، سنتطرق إليها وفق منهج يختلف عما رأيناه سابقا ، ويستند هذا العرض إلى تمييز وتقسيم آسيا حسب مناطق تتباين فيها ظروف وعوامل ظهور المدن وتطورها ، فالظروف والعوامل المحيطة بنشأة المدن وتطورها في اليابان غير تلك الظروف والعوامل المرافقة لنمو التحضر والمدن بالهند أو الصين أو في مناطق جنوب شرق آسيا.

وجدير بالذكر أن اعتماد هذا النهج في عرض ومعالجة ومناقشة نمط التحضر وظهور المدن وتطورها في آسيا ، لا يعني أنها لا تشترك في ملامح وقواسم مشتركة ، بقدر ما تعني الاهتمام بالخصوصيات وإبرازها حسب تجربة كل منطقة والتعرف على الطابع المميز لهذه المدن ، تلك التي ظهرت وتطورت وتمارس وظائفها في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متباينة.

1- المدن الهندية :¹

يتفق كثير من علماء الآثار والمختصين في شؤون المدن والتمدن ، أن بلاد الهند شهدت أولى المراكز الحضرية مبكرا ، ففي الفترة ما بين (2300 إلى 1750 ق.م)، ظهرت إلى الوجود مدينتي "موهينجارو" Mohenjo-daro و "حراپا" Harappa، على ضفاف نهر السند ، بعد حصول وفرة في الإنتاج الزراعي قادرة على تأمين العيش لأشخاص آخرين لم يكونوا من منتجي الغذاء أنفسهم وإنما تفرغوا لأعمال أخرى كالحرفيين ، لقد كان لهاتين المدينتين دورا بالغا في نشر الحضارة والتحضر بالمنطقة خلال هذه الفترة إلى غاية اجتياح الآريين هؤلاء الذين قدموا من وسط آسيا إلى الهند حوالي منتصف الألف الثانية قبل الميلاد (1500 ق.م) ، حيث فرضوا على سكان المنطقة عقيدة البراهمة ونظام الطوائف البوذية (Secte bouddhiste)² .

¹ - المقصود بالهند هنا ، الهند قبل التقسيم والتي تضم حاليا الهند وباكستان وبنغلاديش.

² - Encyclopédie Encarta, DVD, opcit.

لقد شهدت الهند في ظل حكم الملوك البوذيين والأباطرة الذين حكموها قبيل ظهور المسيح ، تأسيس عدد هام من المراكز الإدارية في وادي نهر الغانج (Ganges River nalley) ، ويعتقد أن الوظائف الاجتماعية والتجارية لم تكن مهمة آنذاك¹.

استمرت عملية التحضر وتأسيس المدن في الهند ، حيث شهدت عصرها الذهبي أين بلغت أوج ازدهارها وأصبحت المدن أكثر تعقيدا بمجيء المسلمين الفاتحين وسيطرتهم على أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة الهندية ، لقد انتشرت المدن وتضخمت من بلاد البنغال شرقا إلى البنجاب وكشمير غربا ، وقد شهدت الهند أزهى عصورها في الهندسة المعمارية وفن العمارة الإسلامية والازدهار الثقافي تحت حكم شاه جهان (1628-1658) ، صاحب التحفة المعمارية "تاج محل" Taj Mahal².

وكما هي ثقافة المسلمين الفاتحين ، حيث يعمدوا إلى تأسيس وتشبيد المدن أينما حلوا فإن بلاد الهند مازالت تزخر بمدن ومراكز حضرية هائلة من الحقبة الإسلامية الأولى ، كمدن حيدر آباد وأغرا (Agra) ، ولاهور ، ودكا ، والبنجاب ، وكثير من المدن على ضفاف نهر "الغانج" و "السند" ، وقد أدى تعاقب الحكم بين الأسر المختلفة التي حكمت الهند في ظل الحكم الإسلامي لها ، إلى إثراء فن العمارة والهندسة المعمارية ، حيث كان الحكام يحرصون على تخليد مآثر حكمهم بتشبيد مدن وبنائات ضخمة ، كما هو الشأن في تشبيد التحفة المعمارية "تاج محل".

وبدخول الأوروبيون إلى بلاد الهند ابتداء من القرن السادس عشر ، قام البرتغاليون الأوائل بإنشاء مرافئ على سواحل الهند خدمة لتجارهم وعلى عادتهم قام البرتغاليون بإنشاء مرفأ مدينة "قاو" سنة 1510 م ، ثم اتبعوا ذلك بتأسيس عدة مرافئ أدت إلى احتكار التجارة مع الهند لحوالي قرن من الزمن³.

وخلال هذه الفترة لم تشهد المدن والمراكز الحضرية بالهند أي ازدهار يذكر ، فالبرتغاليون لم يتغلغلوا إلى الأراضي الهندية فكان همهم فقط إنشاء بعض المرافئ على السواحل الهندية بغرض احتكار التجارة مع الهند نحو أوربا.

وبمجيء البريطانيين والهولنديين مع مطلع القرن السابع عشر (1602-1600) استطاع الانجليز أن يؤسسوا مرفأ لهم في مدينة سورات (Surat) سنة 1612 باتفاق مع الإمبراطور المغولي الحاكم للهند آنذاك ، وبمرور الوقت تمكن الانجليز من النفوذ والتغلغل إلى الهند وخاصة في القرن السابع عشر والثامن عشر ، أين تمكنوا عن طريق (الشركة البريطانية : شركة الهند الشرقية) من بسط نفوذهم وسيطرتهم ومدّها إلى "أوريسا" (orissa) سنة 1633 ، ثم إلى مدراس Madras عام 1639 ، ثم بومباي (Bombay) سنة 1661 ، كما قام الانجليز بإنشاء أول مدينة لهم بالهند وهي مدينة كلكوتا (Calcutta) سنة 1690 ، لتصبح بذلك أول عاصمة هندية بريطانية ترمز للوجود الأوروبي الطويل بالهند ولا سيما الاستعمار البريطاني ، الذي أستطاع أن يترك بصماته في حياة المدن

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 93.

² - Encyclopédie Encarta, DVD, opcit.

³ - Ibid. DVD.

والمراكز الحضرية بالهند¹. حيث باتت المدن الهندية خليطا من سمات وطنية وأخرى أجنبية غربية ، وقد نلمس هذه (الازدواجية) على مستوى أحياء المدينة الواحدة كما قد نلمسها على مستوى المدينة ككل ، كما هو الحال بالنسبة لمدينة دلهي ونيودلهي والملاحظ أن كثيرا من المدن الهندية الكبرى الحالية تدين في نشأتها للحقبة الاستعمارية ، حيث نجد بصمات الحكم البريطاني ما تزال واضحة على الأحياء الراقية التي ظلت لفترة طويلة مقرا للجاليات الأجنبية ، فضلا عن ذلك فإن نظام الطوائف الهندية قد أحدث تأثيرا بالغا على إيكولوجية المدن بالهند ، فالطوائف ذات المكانة العليا (كالبراهما) تميل إلى الإقامة في الأحياء الراقية ، بينما تميل الطوائف ذات المكانة الدنيا (كالفيزا) إلى الإقامة في الأحياء الشعبية².

وبانتهاء العهد الاستعماري سنة 1947 تكون الهند قد انقسمت إلى ثلاث دول ، ففي البداية كانت الهند وباكستان (حيث كانت باكستان تضم باكستان الغربية وهي باكستان الحالية ، وباكستان الشرقية وهي بنغلاديش حاليا) ، لتنفصل لاحقا باكستان الشرقية عن باكستان ، سنة 1971 مشكّلة دولة بنغلاديش الحالية. وبنيل بلاد شبه الجزيرة الهندية استقلالها عن الاحتلال البريطاني ، تكون قد ورثت مدنا تتميز بوجود أحياء شعبية ذات كثافة سكانية عالية جدا ، ووجود أحياء راقية ذات كثافة سكانية منخفضة ، كذلك فإن هذه المدن تعاني من تضخم أحياء "واضعي اليد" أو أحياء "الباسطي" "BASTESS" الشديدة الشبه (بأحياء العشش والصفيح)³.

ولقد أوضح جيرالد بريز (Breese) أن البناء الحضري للمدينة الهندية الكبيرة يتألف من عدة قطاعات أساسية: الأحياء الوطنية القديمة ، والأحياء الأجنبية الحديثة ، ومناطق الإسكان الحكومي والمعسكرات ، والباسطي (أو أحياء الصفيح) والجيوب الريفية ، أما الأحياء الوطنية التي نشأت خلال فترة الاستعمار البريطاني فكانت تشكل أنوية حضرية ما لبثت أن شهدت نموا وتضخما سريعا⁴.

وعلى غرار دول العالم الثالث شهدت دول شبه الجزيرة الهندية بعد نيلها الاستقلال انفجارا حضريا ضخما ، مرّده إلى ظاهرتي الانفجار الديموغرافي الهائل والنزوح الريفي الضخم نحو المدن والمراكز الحضرية وتكاد تنفرد هذه المنطقة بنمو "المجتمعات الحضرية" الضخمة ، والواقع أن هذه المدن تضخمت باتساع وانتشار أحياء واضعي اليد "الأحياء القصديرية والصفيح" ، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن مدينة دلهي قد عرفت في سنة 1959 حوالي 85 حيا من هذه الأحياء ، يسكن في كل منها عدة آلاف من الأسر ، أما عدد السكان الذين كانوا يعيشون في

¹ - Ibid. DVD.

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 194.

³ - نفس المرجع ، ص ، 195.

⁴ - جيرالد بريز ، مجتمع المدينة في الدول النامية ، ترجمة : محمد الجوهري ، دار تحفة مصر ، القاهرة ، 1972 ، ص ، ص ، 116-146.

هذه الأحياء فقد بلغ 200 ألف نسمة ، وبالإضافة إلى هذه الأحياء تشهد المدن ببلدان شبه الجزيرة الهندية (جيوبا ريفية) بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إليها¹.

وبسبب الزيادة السكانية الهائلة تتجه المدن في شبه القارة الهندية من سيء إلى أسوأ ، ففي مدن كلكتوتا ومومباي ودلهي وشيناى وحيدرآباد وبنجالور الهندية ، وكراشي ولاهور وفيصل آباد وحيدرآباد وروالبندي وملتان وبيشاور الباكستانية ، ودكا وشيتاجونج البنغالية ، هذه المدن تضخمت سكانيا وأصبحت محاطة بالأحياء الفقيرة من سكان (الباسطى) الأحياء العشوائية القصديرية ، حيث يعيش عشرات ملايين السكان في ظل فقر مدقع وظروف قاسية وغير إنسانية تفتقر لأبسط مرافق الحياة الإنسانية الكريمة.

وطبقا للإحصاءات الرسمية الهندية فإن ثلاثة أرباع سكان مدينة كلكتوتا يعيشون في أحياء متخلفة مزدهمة تفتقر إلى الخدمات الحضرية ، كما أن 57 % من أسر المدينة تعيش في مساكن مؤلفة من حجرة واحدة ، وأن الظروف السكنية تعتبر الأدنى مستوى في العالم ، فهناك أكثر من 300 ألف شخص لا يجدون مأوى يأويهم لا يحصلون على الحد الأدنى من الطعام².

ولو نظرنا إلى الهند القديمة (بدولها الثلاث حاليا) ، من حيث عدد السكان لتجاوزت الصين وأصبحت في المقدمة بحجم سكاني يتجاوز 1.5 مليار نسمة وتتوزع إلى 1.15 مليار نسمة بالهند ، و170 مليون نسمة بالباكستان و162 مليون نسمة بالبنغلاديش ، بينما يمثل السكان الحضر نسبة 29 % في الهند و35 % بباكستان و25 % بالبنغلاديش ، ومن المتوقع أن تزيد نسبة الحضرية بهذه المنطقة مجتمعة لتصل إلى حوالي 44.8 % سنة 2015 ، و52.29 % سنة 2025³.

وبالرغم من الطابع الريفي الغالب على دول الهند القديمة ، فإنها تعتبر أكبر تجمع حضري يصل تعداداه إلى أكثر من 419 مليون نسمة يقيمون بالمناطق الحضرية ، هذا الحجم الذي لا نجد له نظيرا في العالم إلا في الصين العملاق السكاني العالمي ، وهو يفوق عدد السكان الحضر بإفريقيا جمعاء .

وحسب بيانات الأمم المتحدة لسنة 2011 ، الخاص بترتيب المدن المئة الأولى في العالم ، فإننا نجد أن دول الهند القديمة تستحوذ على 13 مدينة كبرى يزيد عدد السكان فيها عن 3 ملايين نسمة ، من بينها 05 مدن عملاقة يتجاوز عدد سكانها 12 مليون نسمة ، تأتي في مقدمة هذه المدن : مدينة (مومباي) الهندية بحجم سكاني يقارب 19 مليون نسمة بعد مدينتي طوكيو باليابان ب 35.5 مليون نسمة ، ثم مدينة مكسيكو سيتي بالمكسيك بحوالي 19.2 مليون نسمة.

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 197.

² - جيرالد بريز ، مرجع سابق ، ص ، 162.

³ - United Nations, **world population Trends and policies**, opcit, p ,17.

ويأتي بعد مدينة مومباي ، مدينة دلهي في الرتبة السادسة عالميا بحجم يتجاوز 16 مليون نسمة متبوعة بمدينة كلكتا في الرتبة السابعة عالميا وبحجم سكاني يتجاوز 14.5 مليون نسمة ، ثم تأتي مدينة دكا عاصمة البنغلاديش في الرتبة العاشرة عالميا وبحجم سكاني يفوق 13 مليون نسمة ، وأخيرا مدينة كراتشي الباكستانية بحجم سكاني يتجاوز 12.2 مليون نسمة وفي الرتبة الثالثة عشر عالميا.

ووفقا لمعيار الترتيب العالمي للمدن المئة الأولى ، فتأتي دول الهند القديمة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الترتيب ب 13 مدينة ، ثم تليها الصين ب 10 مدن ، وبطريقة أخرى تأتي دولة الهند منفردة في الرتبة الثالثة عالميا ب 09 مدن كبرى¹ .

الواقع الحالي للمدن والتحضر كما كشفت عنه مؤخرا البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة يظهر المنحى التصاعدي لدول الهند القديمة ، ففي الهند حاليا (2018) تبلغ نسبة التحضر 34 % ، بينما تصل في باكستان وبنغلاديش الى 36.7 % و 36.6 % على التوالي ، أي مجموع سكان المدن في البلدان الثلاث يناهز 595.4 مليون نسمة ، على أن تفقر نسبة التحضر في سنة 2030 الى حوالي 40.1 % بالهند و 40.7 % بباكستان والى 45.6 % ببنغلاديش ، ومن المتوقع أن تستمر حركة التحضر نحو الصعود لتصل عند منتصف القرن الحالي في الهند الى حوالي 52.8 % في حين ذاته تصل الى حوالي 52.2 % و 58.4 % بباكستان وبنغلاديش على الترتيب ، يعني أن عدد سكان المدن بالدول الثلاث سيصل الى حوالي 791 مليون نسمة في سنة 2030 ثم يقفز هذا الحجم الى حوالي 1.149 مليار نسمة عند منتصف القرن الحالي².

وفي السياق ذاته فإن النمو الحضري الذي تشهده دول شبه القارة الهندية وجد صدها في تزايد عدد المدن من جهة وفي تضخم بعضها ، حيث أصبحت المنطقة تستحوذ على عدد هائل من المدن المليونية والعلاقة تنصدها المدينة العملاقة نيودلهي العاصمة الهندية بتعداد سكاني قدره 29 مليون نسمة ، والتي تحتل الرتبة الثانية عالميا بعد مدينة طوكيو اليابانية على أن تتجاوزها في غضون العشر سنوات القادمة كما تشير لذلك التوقعات الديموغرافية ، وتأتي بعدها مدينة مومباي بحجم سكاني يناهز 20 مليون نسمة ثم مدينة كلكتا بحوالي 15 مليون نسمة ، الى جانب مدن مليونية كمدراس وبنغالور وحيدر آباد وأحمد آباد وبيون وسورات بالهند ، بينما نجد مدينة دكا البنغالية العملاقة بحجم 20 مليون نسمة تليها مدينة شيتاغونغ بتعداد يتجاوز 5 مليون نسمة ، أما بباكستان فتصدر مدنها كراتشي المدينة العملاقة كذلك بحجم سكاني يناهز 15 مليون نسمة تليها مدن ميتروبوليتانية مثل لاهور وإسلام آباد وغيرها³.

¹ - www.4geography.com/ub/showthread.php?t=5717.

² - www.population.un.org/wup

³ - www.un.org/ar/sections/issues-d

ومن خلال المعطيات السابقة نستنتج أن مدن الدول الثلاث لشبه القارة الهندية ستضيف حوالي 553 مليون نسمة في آفاق 2050 ، أي أن سكان مدن المنطقة سيتضاعف في غضون العقود الثلاثة القادمة تتقدمها الهند بحجم يقارب 416 مليون نسمة تليها باكستان بحجم يجاور 86.6 مليون نسمة فبنغلاديش بتعداد يقترب من 51 مليون نسمة .

وعلى العموم فإن منطقة شبه القارة الهندية تعيش تحولا حضريا ضخما ، يعزى إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة ومعززا ومدعما بالنزوح الريفي أو الهجرة الداخلية ، وتحويل مناطق وفضاءات واسعة من طابعها الريفي والقروي إلى الطابع الحضري ، مما يرشح المنطقة مستقبلا لاستحواذها على أكبر تجمع حضري في العالم ، تبقى الإشارة أن التحول الحضري الهائل الذي تعيشه الهند وباكستان وبنغلاديش ، وما يصاحبه من مآسي وشقاء وبؤس وفقر ، يعيشه السكان النازحون نحو المدن ، في أحزمة أكواخ هشة وبنيات فوضوية تعرف باسم أحياء "الباسطى" أو "واضعي اليد" هذه الأحياء التي تفتقر لأبسط الخدمات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية اللائقة بالحياة الإنسانية ، قلت يبقى هذا الوضع المأساوي في حاجة إلى دراسات وأبحاث أخرى ، ليس موضعها هنا.

2- المدن الصينية :

يجمع المؤرخون وعلماء الآثار أن بلاد الصين تعد من بين المناطق المبكرة الأولى التي عرفت المستوطنات البشرية وفي حوالي 2500 ق.م ظهرت المدن الأولى في حوض هوانغهو (كمدينة Anyang)¹. وكغيرها من المناطق الحضرية الأولى ، فإن المدن القديمة في الصين نشأت على ضفاف النهر الأصفر شمال الصين، وذلك بعد حصول فائض في الغذاء نتيجة التوسع في زراعة الأرز والتحكم في نظم الري ، مما أسهم في تدعيم الارتباط بالزراعة كمصدر أساسي للنشاط الاقتصادي ، ومما أدى لاحقا إلى ظهور حياة جماعية واضحة المعالم كما تقدم ذكره في نشأة المدن القديمة.

إن الحديث عن المدن والتحضر في بلاد الصين يعني ، الحديث عن حضارة استمرت منذ أكثر من 5500 سنة من الآن ، لقد تميز تاريخ الصين بتعاقب حكم العائلات المالكة ، حيث شهدت البلاد تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتقنية هائلة ، ولقد كانت الفترة (221-1027 ق.م) والتي ظل فيها الحكم بقيادة عائلة "زهو" « Zhou » الفترة الأكثر ازدهارا ، ولاسيما في عهد عائلة زهو الشرقيين (221-770 ق.م)، حيث عرفت الصين نهضة اقتصادية حقيقية صاحبته تحولات اجتماعية هائلة ، وذلك بداية من سنة 530 ق.م السنة التي عرفت بداية استخدام معدن الحديد ، إيذانا جمليا بعهد جديد شهد تحكما وتحسنا

¹ - عبد الله عطوي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 19.

أكثر في استعمال تقنيات الري ، الأمر الذي نجم عنه زيادة مردودية إنتاج الأرض ، مما وفر كميات هائلة من الغذاء أثرت على الوضع السكاني بالزيادة غير المسبوقة في البلاد¹.

وقد استمرت الحضارة الصينية متأثرة بفلسفة كونفوشيوس (479-551 ق.م) الداعية إلى أخلاق الحياة السياسية والاجتماعية إلى غاية بداية القرن العشرين ، حيث شهدت المدينة الصينية خلال هذه الفترة تطورات ومنعرجات مختلفة تارة تشهد ازدهارا وتارة تشهد جمودا واضمحلالا.

لقد عرفت الصين نمط المدن الآسيوية التي ظلت لفترة طويلة تمثل مراكز سياسية وثقافية هامة ، أي أنها كانت تمثل التجسيد الحقيقي للسلطات السياسية التي تمارسها الحكومات الوطنية ، وكانت هذه المدن تقع عادة في المناطق الداخلية وذلك لاعتبارات أمنية وسياسية ، فبقدر ما كانت تتفادى هذه المدن الغزوات البحرية الساحلية ، بقدر ما كانت تحكم سيطرتها على مختلف أنحاء البلاد ، كما تميزت المدن الصينية بإحاطتها بالأسوار الخارجية التي تحيط بها من كل جانب وذلك تعزيزا لأمن سكانها².

وتعزيزا للأمن والحماية لم يكتف الصينيون بوضع أسوار حول مدنها ، بل قاموا بتشييد سور عظيم ابتداء من القرن الثالث قبل الميلاد لصد هجمات المغول من الشمال امتد لأكثر من (6250 كم).

ولقد أوضحت بعض التحليلات التاريخية أن "المكانة الحضرية" التي احتلتها الصين وصلت إلى أوجها في بدايات القرن الثاني عشر الميلادي ، ففي سنة 1102 كانت مدينة "كيفينج" هي عاصمة معظم أجزاء الصين الحالية ، حيث بلغ عدد سكان هذه العاصمة 442000 نسمة ، وبذلك شهدت الصين أكبر مدينة في العالم خلال تلك الفترة ، وخلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر كانت مدينتي نانكين وبكين من أكبر مدن العالم³.

وخلال فترة الاستعمار الأوروبي حققت المدن الساحلية الصينية (الموانئ) نمو سكاني وصناعيا ملحوظا ، بيد أن هذه المدن قد ظلت طوال القرن التاسع عشر خاضعة تماما للسيطرة الأوروبية ثم اليابانية في فترة لاحقة ، لقد أجبرت القوى الأوروبية حكومة المانشو الضعيفة على التحكم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمدن الصينية الكبرى ، ففي مدينة شانغهاي - التي كانت من أكبر الموانئ الصينية ضخامة ورخاء - كانت تفصل أحياء الوطنيين الصينيين عن أحياء الأجانب الأوروبيين ، حديقة فسيحة لا يسمح للصينيين بالتجوال فيها أو المرور عبرها ، ومثل هذا يكاد ينطبق على العاصمة بكين ، ومن الغريب أن عدد الأوروبيين المقيمين في المدن الصينية خلال الفترة الاستعمارية كان قليلا للغاية⁴.

¹ - Encyclopédie Encarta, DVD, opcit.

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 191.

³ - نفس المرجع ، ص ، 190.

⁴ - نفس المرجع ، ص ، 200.

ومن المؤكد أن تاريخ الصين في القرن العشرين شهد سلسلة من الأحداث الكبرى التي كان لها تأثير عميق في الواقع الحضري والتمديني في البلاد ، ومن ذلك إلغاء نظام الامتحان الإمبراطوري سنة 1905 ، والذي استمر أكثر من ألف سنة . ويعني إلغاءه تخلص أساس قوة النظام السياسي والإقطاعي القائم بالبلاد ثم تبعه الإطاحة بأسرة المانشو في ثورة 1911 ، والتي حكمت الصين لأكثر من 260 سنة متواصلة ، ووضعت نهاية أخيرة للنظام الديكتاتوري الإقطاعي الذي استمر لأكثر من 2000 سنة ، كما كانت لحركة 04 مايو 1919 ، أثرها الواضح بوضعها حدا لسلبية المجتمع التقليدي من الناحية السياسية ، محطة للنظام الفكري الثقافي التقليدي الذي يمثل كونه كونه المذهب الكونفوشيوسي لذلك كان التحول من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين هو التحول التاريخي للصين من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث¹.

ويبدو أن الحكومة الوطنية التي خلفت حكومة المانشو ، كانت ذات "توجه حضري" واضح ، فمعظم أفرادها كانوا من العسكريين "الحضريين" الذين مارسوا ضغوطا هائلة على الفلاحين من أجل دعم المدن الصينية وذلك في سياق تحديث المجتمع الصيني ، والذي كان من ملامحه: تمدين الريف يدل على تحول أنشطة البشرية والمناطق السكنية من مركز الريف إلى مركز المدينة ، ومن المؤكد أن يؤدي انحلال المجتمع الزراعي التقليدي وتحقيق التصنيع إلى تمدين الريف ، ولكن لا يكمن مغزى تمدين الريف في اعتبار المدينة مركز الإنتاج الصناعي فحسب ، بل إن ذلك المغزى في الوقت نفسه يجعل المدينة أيضا مكانا مهما لنشر المعلومات بسرعة ونقل الثقافة والمعرفة وتوطيد الأحاسيس والمشاعر المتبادلة بين الناس ، ويعد ذلك الشرط المسبق لمشاركة الناس العامة في كل مجالات الحياة الاجتماعية ، ويتولد غالبا عن تطور المدينة في مجتمع ما ، التأثير العميق والشامل لتحديث المجتمع كله².

وتمثل عملية تمدين الريف جانبا مهما في التغييرات الاجتماعية الكبرى ، وتظهر في تركز سكان الأرياف في المدن واتساع نطاق المدن وزيادة عددها بصورة مطردة من ناحية ، وتقوم المدن بتأدية الوظيفة المركزية في الحياة الاجتماعية الحديثة ويؤثر أسلوب الحياة في المدن ونشر المفاهيم الفكرية في الأرياف ويوجهها ويبحث على تغيير الحياة الاجتماعية الريفية من جهة أخرى³.

وفي الماضي الصيني ظهرت العديد من المدن القديمة الشهيرة والمتطورة والمزدهرة إلى حد كبير ، ولكن الغالبية العظمى من السكان في المجتمع الزراعي التقليدي تقطن الأرياف وتمارس أنشطة الإنتاج الزراعي ، وتعتمد المدن على الأرياف ولا توجد اختلافات وفواصل بارزة بين المدن والأرياف ، ومع ظهور الصناعة الكبرى تم إنشاء عدد كبير من المصانع في المدن أو في المناطق المتاخمة لها ، أو تأسست المدن الصناعية الناشئة وتمركز عدد كبير من سكان الأرياف في المدن وتعد الصين من أوائل الدول التي أنشأت المدن في العالم ، ويوجد بها المدن الحضرية التي تتمتع بالتاريخ العريق ، ولكنها بدأت مسيرة تمدين الريف متأخرة نسبيا والبون شاسع بينها وبين مستوى التمدين

¹ - وو بن ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 180 .

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 183 - 184 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 220.

العالمي الحديث ، وبعد عام 1949 شهدت مسيرة تمدين الريف تطورا محدودا وفي الفترة من 1949 إلى 1988 تطور عدد المدن من 168 مدينة إلى 434 مدينة ، من بينها 28 مدينة كبرى يزيد عدد سكان كل واحدة منها مليون نسمة ، وفي الصين يمثل عدد سكان المدن حوالي 18.4 % من إجمالي السكان في أنحاء البلاد عام 1988 .¹

إن القرن العشرين هو العصر الذي شهد فيه المجتمع الصيني التغيير العظيم الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ ، وكان عنصر تمدين الأرياف والتوسع في التحضر غاية وسيلا في الوقت ذاته لتحديث المجتمع الصيني ، وقد سعت حركة 4 مايو 1919 إلى القضاء على الثنائيات المتناقضة في حياة الصينيين ، تلك التناقضات المتولدة من التقليدية الكونفوشيوسية التي تشد الصينيين إلى ماضيهم وخاصة الريفيين منهم ، ومن ناحية أخرى الرغبة والتطلع إلى التحديث والتطور وتحقيق الرفاهية والتقدم وهذه الطموحات يمثل فيها سكان المدن القيادة والريادة في سرعة الاستجابة لهذا التغيير .

ولذا اهتم القادة الصينيون بتمدين الأرياف ، حيث التجمعات السكانية تمثل شكلان طبيعتهما مختلفة في حياة الناس ، تجمعات المدن وتجمعات الأرياف ، ويعد الاختلاف بين المدن والأرياف بمنزلة الاختلاف بين أحدث الإدارات وأكثر الإدارات تقليدية في المجتمع ، أين مازال 80 % من سكان الصين يسكنون الأرياف ، وبسبب أن عملية تمدين الأرياف بدأت متأخرة والمسيرة بطيئة جدا ، فإن أعدادا غفيرة من سكان الأرياف ما زال أسلوب حياتهم تقليديا ، وأصبح انقسام المدن والأرياف بمنزلة الكائنين الحيين المستقلين نسبيا في المجتمع كله.² إن الثورة الثقافية التي قامت بها حركة 04 مايو 1919 ، لمناهضة الثقافة الإقطاعية واتخذت لها من بين توجهاتها "التوجه الحضري" ، لم يكتب لها الاستمرار وما لبثت أن تقهقرت وتراجعت لصالح الريف ، وذلك بنجاح الثورة الماركسية بقيادة ماوتسي تونج في سنة 1949 ، ذلك أن "ماو" قد أعتمد على الفلاحين في ثورته وعبر مرارا عن القهر الذي طالما مارسه المدينة الصينية على القرية الصينية ، ولا شك أن هذا المنطلق الإيديولوجي كان له أكبر الأثر على الواقع الحضري الصيني.³

وقد أعلن ماو "الثورة الثقافية" سنة 1966 هذه الثورة التي اتخذت أسلوبا مغايرا لثورة حركة 04 مايو 1919 ، فيما يخص التوجه الحضري والتمدني ، إذ أعلنت مقاومة حركة تمدين الريف وانتهجت الصين خلال هذه الفترة سياسة مضادة للتحضر حيث استخدمت ثقافة الأرياف لتغيير ثقافة المدن ، ودفعت الآلاف من طلاب المدارس إلى الأرياف للالتحاق بالفرق الإنتاجية الزراعية والاستيطان فيها تحت ذريعة "قبول إعادة تعليم الفلاحين الفقراء" ، ثم حدث فيما بعد أن المثقفين والكوادر وسكان المدن ساروا على هذا الدرب ، وفي خلال عشر سنوات بلغ عدد

¹ - نفس المرجع ، ص ، 221.

² - نفس المرجع ، ص ، 15.

³ - السيد الحسيني ، القرية في الدول النامية ، في : دراسات في التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 375-418.

الطلاب الذين استوطنوا المناطق الجبلية والأرياف 17 مليون طالب ، ناهيك عن كوادرات الهياكل والمثقفين وأسراهم ، وبذلك يصل العدد 30 مليون نسمة¹.

وقد جاءت هذه الإجراءات في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الصين في سنة 1963 ، إذ قررت الحكومة الصينية في تلك السنة ألا يزيد عدد السكان الحضريين عن 110 مليون نسمة ، وتكاد تكون الصين هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي استطاعت مواجهة الهجرة الريفية-الحضرية وما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية ، بل والأكثر من هذا أن الصين استطاعت أن تحدث هجرة معاكسة "حضرية-ريفية" ، هي الأكبر والأضخم في تاريخ الهجرات البشرية ، والملاحظ أن نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين المتطوعين نحو الأرياف كانوا من المدن الكبرى مثل بكين وشانغهاي وكانتون ، فمدينة شانغهاي وحدها قد هجرها نحو الريف الصيني أكثر من نصف مليون نسمة من المثقفين في نهاية سنة 1969².

إن الثورة الثقافية المايوية كانت سبب الكارثة الكبرى لحركة التحديث الصيني ، وفي الوقت نفسه أثّرت في الصينيين أنفسهم تأثيرا بالغا للغاية وألحقت تلك الثورة الأضرار الفادحة بمشاعر الصينيين النفسية بوصفها "فوضى عارمة" و"كارثة كبرى" استمرت لمدة عشر سنوات ، معلنة الحرب على قوة التقدم والتمدين³.

والأهم في هذا كله ، أن هذه الثورة كانت آثارها وخيمة جدا على حركة التحضر وعلى المدن ، حيث شهدت هذه الفترة تدهورا وترديا حضريا ومدينيا ، جعل معدل التحضر في الصين يستقر عند مستوى 20 % تقريبا خلال الفترة الممتدة من (1956-1985)⁴.

لكن ما لبث هذا الواقع أن زال بعد وفاة الزعيم الصيني "ماو" سنة 1976 لتدخل الصين مرحلة جديدة ، اتسمت بالانفتاح الكامل على العالم الخارجي والإصلاح الشامل وقد بدأ ذلك التحول التاريخي منذ سنة 1978 ، حيث دخلت الصين مرحلة التطور المهمة ، حيث حدثت تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية هائلة . ففي المجال الديموغرافي تم اعتماد سياسة سكانية صارمة بداية من سنة 1981 ، القاضية بتحديد لمولود واحد فقط لكل أم.

أما المجال الاقتصادي فقد شهد تحولا ضخما نحو الانفتاح الكامل على الخارج والاستفادة من التكنولوجيا الغربية والتحكم فيها ، وبعد ثلاث عقود من الزمن تمكنت الصين من أن تصنع لها مكانة

¹ - ووبن ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 282.

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 202-203.

³ - ووبن ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 287 .

⁴ - United Nations, **world population Trends and policies**, opcit, p , 176.

مرموقة بين الأمم الراقية ، بتبوأها الرتبة الثانية عالميا من حيث قوة وحجم الاقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كان لحركة التصنيع دورا بارزا في تحديث وتطوير المجتمع الصيني ، انعكست على الواقع الحضري بإيجابية ملفتة.

إن النهضة الشاملة التي تعرفها الصين ، كان لها أثرها على الواقع الحضري الصيني ، حيث أصبحت الصين تضم أكبر تجمع سكاني حضري وعدد من المدن العملاقة والضخمة ، تضاهي بها تلك المدن الغربية وطبقا للبيانات الإحصائية ، فالصين تجاوز عدد سكانها اليوم 1.4 مليار نسمة ، منهم أكثر من 41 % سكان يقطنون بالمدن والحواضر ، ومن المتوقع أن تعرف معدلات ونسب التحضر بالصين تطورا هائلا متافقا مع حركة التصنيع والتقدم والتحديث التي يعيشها المجتمع الصيني في العقود الأخيرة لتتجاوز نسبة 50 % سنة 2020.¹

وحسب آخر تصنيف للأمم المتحدة لسنة 2011 ، والمتضمن ترتيب المدن المئة الأكثر هيمنة على سكان العالم ، تأتي الصين في الرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بعشر مدن كبرى ، يتجاوز سكان كل واحدة منها 3 ملايين نسمة ، تأتي على رأسها مدينة شانغهاي بعدد سكان يتجاوز 12.6 مليون نسمة ، ثم مدينة بكين العاصمة بحجم سكاني يقترب من 11 مليون نسمة ، ثم مدينة تيانجين بحجم سكاني يصل إلى 9.4 مليون نسمة ، ثم هونغ كونغ ب 7.2 مليون نسمة.²

ومن المؤكد أن الصين تعيش دينامية حضرية ضخمة ، بواقع حضري يضم أكثر من 20 مدينة مليونية ، وبتعداد سكاني مقيمون بالمدن والحواضر يتجاوز 550 مليون نسمة يعد الأول في العالم.³

الواقع الحضري الذي تعيشه الصين حاليا والمتميز بالدينامية والحيوية وسرعة الحركة أكدته البيانات الإحصائية الأخيرة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ، حيث أشارت الى أن نسبة التحضر في الصين قد وصلت في منتصف السنة الحالية (2018) الى حوالي 59.2 % متجاوزة سقف التوقعات التي تمت خلال سنة 2011 ، بتعداد سكان يقطنون بالمدن يجاور 837 مليون نسمة ، الى جانب مقاطعات هونغ كونغ وماكاو اللتان وصلت بهما نسبة التحضر الى 100 % منذ 1995 وتايوان بنسبة 78.2 %⁴ .

ومن المنتظر أن يتطور هذا الواقع الحضري الصيني لتصل نسبة سكان المدن الى 70.6 % بحلول سنة 2030 ثم تقفز النسبة الى حوالي 80 % عند حلول منتصف القرن الحالي ، بعدد سكان هو الأول في العالم يناهز 1.1 مليار نسمة . ومن جهة أخرى فإن المدن المليونية والعملاقة بالصين تتزايد في عددها وأحجامها ، ومن ذلك أن مدينة شانغهاي أضحت تحتل الرتبة الثالثة عالميا بحجم سكاني يناهز 26 مليون نسمة ، ثم تليها مدينة بكين

¹ - Ibid. p, 176.

² - www. Geography.com /vb/ show thread. php?t = 5717.

³ - Encyclopédie Encarta, DVD, opcit.

⁴ - www.population.un.org/wup

العاصمة بتعداد 20 مليون نسمة ، ثم مدينة تيانجين بحجم يجاور 15 مليون نسمة ، وتضم الصين 10 مدن من ضمن المائة مدينة الأكبر حجما في العالم تحتل بذلك الرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية¹.

الواقع السكاني الصيني الذي يجعل منها العملاق رقم واحد ليس فقط من جانب الحجم الذي يقارب 1.4 مليار نسمة ، وإنما كذلك يجعل الصين تحتل الرتبة الأولى بضمها لأكثر تجمع حضري في العالم ، على أن تصبح الصين مستقبلا تضم أكبر عدد للمدن الكبيرة والعلاقة الى جانب الهند .

وتشير معظم الدراسات الحديثة التي تناولت النمو الحضري في الصين إلى أن هذه الدولة لم تشهد خلال السنوات الأخيرة "أزمة حضرية" من تلك التي عرفتها الدول النامية الأخرى ، فعلى سبيل المثال لم تعرف المدن الصينية مشكلة البطالة التي عانت - وما تزال - منها المدن الهندية ، كذلك فإن المدن الصينية لم تعد تعرف الفوارق الطبقيّة الصارخة وفضلا عن ذلك تشير التقارير التي تتناول المدن الصينية إلى أن الغالبية العظمى من السكان يحصلون على الطعام الضروري والسكن اللائق ، وأن المدن تتميز بالنظافة والنظام . كذلك فإن المدن الصينية لا تعرف كثيرا من المشكلات الحضرية الشائعة في مدن الدول النامية والدول الغربية على السواء ، كالجرمة والتسول والاعتصاب والسرقة والدعارة والبقاء².

وعلى العموم فإن الحركية الحضرية في الصين تنمو في اتجاه مراقب ومخطط لا يسمح بالتوافد والنزوح الكبير نحو المدن فالنمو الحضري في الصين يعتبر نموا طبيعيا مرافقا للنمو الإقتصادي وحركة التصنيع والتنمية التي تعيشها الصين ، ولذا لم تشهد المدن الصينية تلك المناظر المشكّلة من أحزمة البيوت العشوائية ، ولا أحياء الفقراء المشوهة لمنظر المدينة.

وباشتداد حركة التنمية والتقدم بالصين وتحقيقها لمعدلات نمو اقتصادي عالية مدعومة بمنظومة تصنيع ناجحة ، قامت الصين بمراجعة قوانينها واستراتيجياتها في ميادين السكان والديموغرافية وسياسة المدن ، ففي الميدان الديموغرافي راجعت الصين سياستها السكانية مؤخرا (2017) بإلغاء قانون المولود الواحد لكل أبوين ، والسماح بانجاب ولدين لكل أبوين تحسّبا لمتطلبات التنمية في توفير اليد العاملة مستقبلا ، أما في الميدان الحضري فقد قررت الصين نقل ملايين من سكان الريف للإقامة في المدن بعد تأهيلهم في مراكز خاصة لذلك ، ثم إلحاقهم بالمصانع للعمل فيها ، حيث أصبحت البلاد تتمتع بمدن صناعية متطورة تضاهي تلك الموجودة باليابان وأمريكا وأوروبا .

¹ - www.un.org/ar/sections/issues-d

² - السيد الحسني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 206 .

كل هذا من شأنه أن يكون له أثر في المدن والنمو الحضري مستقبلا ، حيث وكما سبق قوله أن الصين مرشحة لتضم أكبر تجمع سكاني حضري في العالم يقارب 1.1 مليار نسمة في منتصف القرن الحالي يترجم وضعها الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرف تحولات وتغيرات هائلة واعدة .

3- مدن اليابان :

واقع المدن والتحضر باليابان يمثل طرازا فريدا من نوعه في قارة آسيا ، ولعل السبب الرئيسي في ذلك ، كون اليابان تعد واحدة من الدول الصناعية المتقدمة وأنها تماثل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية صناعيا وإقتصاديا ، وإن كانت تنتمي جغرافيا إلى قارة آسيا . فاليابان تقع في آسيا لكنها ليست منها حضاريا ، فهي توصف بأنها بريطانيا الشرق الأقصى وهي تكاد تكون الدولة الآسيوية الوحيدة التي لم تعرف أي شكل من أشكال الإستعمار.

أما عن تاريخ المدن والتحضر في اليابان ، فقد عرفت البلاد نشأة المدن والمراكز الحضرية الأولى مبكرا ، بواسطة الهجرات السكانية المبكرة من قارة آسيا ، ولا سيما الصينيين الذين هجروا نحو الشمال إلى اليابان حوالي القرن الرابع قبل الميلاد ، أين ظهرت أولى المستوطنات البشرية الحضرية أين تم تطوير فنون الزراعة ، وخاصة زراعة الأرز والتحكم في تقنيات الري واستخدام المعادن وظهور طبقة الحرفيين وتقسيم للعمل.

كما ظهرت شبه دول صغيرة في العهد المسمى يايوا (yayoi) والذي إمتد ما بين 300 ق.م إلى 300 بعد الميلاد ، ثم استمر ظهور الكيانات الحضرية مع تطور الحياة السياسية ولاسيما في مرحلة ياماتو (yamato) والتي شهدت قفزة نوعية في الحياة الاجتماعية والإقتصادية مع إنتشار الثقافة الصينية ولاسيما دخول التعاليم الكونفوشيوسية أثناء القرن الرابع الميلادي ، كما شهدت البلاد إزدهارا في الصناعة المعدنية بفضل الاحتكاك مع شبه جزيرة كوريا ، ثم دخول الديانة البوذية من الهند عن طريق الصين ثم كوريا سنة 538م¹.

ولقد مرت اليابان في تاريخها بمراحل مختلفة تحت حكم أسر عديدة ، شهدت خلالها المدن صعوداً وهبوطاً إلى غاية عام 1868م.

ولما تولى الحكم في اليابان الميجي (Meiji)، حيث عمدت حكومة الإمبراطور (الميجي) إلى فرض ضرائب باهظة على الفلاحين ، لتوجهها نحو تحقيق فائض إقتصادي كان بمثابة نقطة إنطلاق نحو نهضة

¹ - The International Society for Educational Information, **The Japan of Today**. Tokyo, 1996, PP,04-05.

صناعية واسعة النطاق. وفي خلال بضعة عقود حققت حكومة الميجي ما لم يتحقق خلال عدة قرون سابقة ، وفي هذه الأثناء ولدت أمة اليابان العصرية المتطورة صناعيا وسياسيا وفي كل مناحي الحياة¹.

وكان من الطبيعي أن النهضة التي عاشتها اليابان في عهد الميجي ، أن تشهد فيها المدن نمواً وإزدهاراً ضخماً مصحوباً بنمو سكاني لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد ومن ذلك أن نسبة السكان الحضريين اليابانيين ، ووفقاً لتعريف اليابان للمناطق الحضرية (بأنها تلك الوحدات العمرانية التي يزيد عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة) زاد عن 22.9 % في سنة 1888 ، ليقفز إلى 31.9 % في سنة 1918 ، ليصل إلى حوالي 50 % في سنة 1940. ومعنى ذلك أن عدد السكان الحضريين في اليابان قد زاد من خمسة ملايين نسمة إلى 37 مليون نسمة خلال نصف قرن تقريباً².

وبنشوب الحرب العالمية الأولى لجأت الحكومة اليابانية إلى طرح كثير من المصانع في شكل أسهم يمكن للأفراد شرائها وتبادلها. وفيما بين سنتي 1920 و1940 تضاعف عدد سكان طوكيو والمدن الرئيسية الأخرى . غير أن الملاحظ في النمو الحضري الذي شهدته المدن اليابانية كان مشروعا وموازيا لنمو صناعي حضري بدا أوضح ما يكون في اتساع نطاق حركة التصنيع وزيادة عدد العمال الصناعيين³.

من المؤكد أن المدن اليابانية قد نمت نمواً وطنياً طبيعياً ، بينما خضعت الكثير من المدن الآسيوية إلى التغلغل الإستعماري ، وتعرف اليابان نمطا من المدن يطلق عليها "مدن القلاع" Castle-Towns وعلى الرغم من أن هذه المدن قديمة النشأة ، إلا أنها قد ظلت محافظة على أحجامها المتوسطة . وتعد طوكيو وأوسكا وناغويا حالات فريدة من "مدن القلاع" التي تضخمت ونمت بشكل مربع وملفت لدرجة أن هذه المدن الثلاث أصبحت سنة 1995 تضم 49 % من إجمالي السكان في البلاد ، في نسيج عمراني فريد من نوعه في العالم⁴.

لقد أوضحت بيانات الأمم المتحدة لسنة 2011 أن نسبة التحضر في اليابان كانت تصل إلى 71.2 % في سنة 1970 ، ثم انتقلت إلى 77.8 % في سنة 2000 . وبهذا أضحت اليابان تماثل الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية.

¹ - Ibid, PP, 05-12.

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 206-207 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 207 .

⁴ - The Japan of Today, OP cit, P, 77.

والملاحظ أن النمو الحضري في اليابان شهد ركوداً في السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن تتواصل هذه الحال ، بحيث لم يسجل إلا معدل 78.8 % في سنة 2010 ، على أن يصل إلى 80 % سنة 2020 ، ثم 80.6 % سنة 2025.¹

وربما يعزى هذا الوضع في اليابان إلى النمو السكاني البطيء جداً خلال العقود الأخيرة ليثبت عند حجم 133 مليون نسمة في سنة 2010 لبدأ في التناقص بداية من 2020 . والمعروف أن التناقص السكاني أو النمو البطيء يكون في الوسط الحضري أكثر منه في الوسط الريفي .

وتضم اليابان أكبر منطقة ميغالوبوليتانية في العالم هي طوكيو- يوكوهاما حيث يعيش فيها أكثر من 35.5 مليون نسمة وذلك طبقاً لآخر ترتيب أعدته الأمم المتحدة لمئة مدينة الأولى في العالم ، إلى جانب مدينة أوساكا وكوبي في الرتبة السادسة عشر عالمياً بحجم سكاني يتجاوز 11.3 مليون نسمة . بالإضافة إلى عدد من المدن المليونية الأخرى والتي يفوق عددها 07 مدن².

والواقع أن المجمع الحضري طوكيو- يوكوهاما ، لا يشكل فقط أكبر منطقة حضرية ممتدة في العالم بل إنه أكثر المناطق الحضرية في العالم إزدحاماً ويرجع ذلك لكونه يضم أكبر المجمعات الصناعية والخدماتية ، جعلت من المنطقة مركز جذب للسكان الراغبين في تحسين دخولهم وأوضاعهم المعيشية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار وخراب في البلاد .

ويبدو أن كثيراً من المشكلات الحضرية التي تعاني منها اليابان جاءت نتيجة للقرار الذي اتخذته اليابانيون بعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك القرار الذي يقضي بجعل اليابان أمة صناعية مصدرة ومرتبطة بالعالم الحر ، ولم تهتم الحكومة اليابانية -بسبب هذه الرغبة في التصنيع- بتطوير هياكلها الحضرية في بداية الأمر . فحتى سنة 1962 لم تكن شبكة الصرف الصحي قد شملت كل أنحاء مدينة طوكيو العاصمة بحيث أن أكثر من مليون ونصف مليون من سكانها لم تشملهم الشبكة³.

إن النمو الإقتصادي والصناعي الذي شهدته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، والذي أصبح يوصف "بالمعجزة اليابانية" مكنها من تبوء مكانة متقدمة بين الدول الصناعية الكبرى وراء الولايات المتحدة الأمريكية .

هذا الوضع جعل النمو الحضري والمدن اليابانية تشهد نهضة وتطوراً لا مثيل له إلا في بعض الدول الكبرى ، حيث يميل السكان اليابانيون إلى التركز الشديد ، إذ يعيش حوالي 45 % من مجموع السكان

¹ - United Nations , **world popalation Trends and policies** , OPcit, P, 176.

² - The Japan of Today, OP cit, P, 78.

³ - السيد الحسني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 210 .

فيما لا يزيد عن 1 % من مساحة اليابان . وبالرغم من وقوع اليابان في منطقة زلزالية ، إلا أن العبقرية اليابانية استطاعت أن تتجاوز هذه المشكلة بتصميم مهندسيها لبنانيات مضادة للزلازل . والملاحظ أننا مهما أمضينا في الحديث عن واقع المدن اليابانية ، ما أسعفتنا طبيعة البحث للوقوف على كل خصائص الظاهرة الحضرية والمدنية اليابانية ، فهي تعتبر سمة من سمات المعجزة اليابانية .

وبقراءة كمية للواقع الحضري الراهن باليابان ، فإن المعطيات الاحصائية الأخيرة تشير الى أن نسبة التحضر بها خلال سنة 2018 قد وصلت الى مشارف 91.6 % بتعداد سكاني يقارب 116.5 مليون نسمة ، بينما تتوقع هذه البيانات أن تقفز نسبة التحضر الى 92.7 % و 94.7 % خلال سنتي 2030 و 2050 على التوالي ¹

وتجدر الإشارة الى أن حجم سكان اليابان بدأ في التناقص مع مطلع القرن الحالي بسبب تراجع معدلات الخصوبة الى أدنى مستوياتها (دون مستوى التعويض) بالمقابل ارتفاع معدلات الوفيات فوق مستوى نظيرتها للولادات ، متأثرة بتعمّر السكان وارتفاع نسبة فئة السكان فوق 60 سنة الى حوالي الخمس من إجمالي السكان ، التغير الديموغرافي الذي تعيشه اليابان سيكون له تداعياته على سكان المدن مستقبلا بانخفاض عددهم رغم ارتفاع نسبتهم ، من ذلك أن حجم سكان المدن سينتقل من 116.75 مليون نسمة في سنة 2010 الى 112.71 مليون نسمة بحلول العام 2030 ، ثم ينزل الى 103 مليون نسمة عند منتصف القرن الحالي كما هو متوقع له ، بينما نلمس هذا الانخفاض في عدد سكان البلاد من خلال مدينة طوكيو العاصمة التي تتربع على عرش المدن في العالم منذ العام 1970 وبتعداد يناهز 37 مليون نسمة ، إذ من المتوقع أن يبدأ سكان طوكيو بالتناقص بحلول سنة 2020 لتفقد رتبته الأولى في غضون العشر سنوات القادمة لفائدة العاصمة الهندية نيودلهي التي تشهد وتيرة سريعة لنمو سكانها ² .

وفي ختام تعرضنا للمدن والواقع الحضري باليابان ، تجدر الإشارة إلى المشكلات التي تعاني منها المدن اليابانية وهي مشكلات شبيهة بمشكلات المدن الغربية ، ذلك أن المدن اليابانية تنتمي إلى المدن الصناعية المتقدمة ، وتعاني بالتالي من المشكلات - ما بعد الصناعة - هذه المشكلات التي تصدت لها اليابان بما تملكه من تكنولوجيا متطورة جداً ، وكفاءات فنية وعلمية ماهرة وموارد مالية ضخمة ، والتي مكنتها من النهوض بمدنها وترقيتها لتصبح مجالا حضريا فريداً من نوعه على الطريقة اليابانية ، هذا إلى جانب حالة الاستقرار والثبات التي يعرفها النمو السكاني بالبلاد ، والإلتجاء نحو التناقص في المستقبل ساعدها على ذلك .

¹ - www.population.un.org/wup

² - www.un.org/ar/sections/issues-d

4 - مدن بقية بلدان آسيا :

يبقى أن نشير بإختصار لواقع المدن بالمناطق الآسيوية الأخرى ، هذه المدن التي تفتقد إلى طابع مميز فريد ، فهي إما ذات طابع صيني أو ذات طابع أوروبي إستعماري ، أو أنها تجمع بنسب متفاوتة بينهما .

ففي ما يخص تاريخ مدن جنوب شرق آسيا فهو ليس "تاريخاً حضرياً" كما أن معدلات التحضر قد ظلت منخفضة لفترة طويلة ، وواقع المدن لم يشهد إزدهارا وتطوراً إلا في العقود الأخيرة وخاصة بعد تحررها ونيل إستقلالها.

هذا القول لا ينفي وجود بعض المدن ، والتي كان لها دورها في المجال التجاري والإقتصادي في عهد الإستعمار الأوروبي. فقد أنشأ الأوروبيون المستعمرون عدداً من المدن الساحلية التي كتب لها النمو والإزدهار والإستمرار ، كما الحال بالنسبة لمدينة بانكوك بتايلندا وجاوة بأندونيسيا وسايجون بفتنام ومانيلا بالفلبين وعلى العموم تتميز مدن جنوب شرق آسيا بجدائة نموها برغم أنها تطورت من خلال "أنوية حضرية" قديمة نسبياً ، وعلى أية حال فإن عمر كثير من هذه المدن لا يزيد عن قرن إلا قليلاً منها ، وتنقسم معظم هذه المدن إلى نمطين حضريين ، فنجد إلى جانب الأحياء التي أنشأها الغربيون ، الأحياء ذات النشأة الوطنية ومن الملامح العامة المميزة لمدن جنوب شرق آسيا الجماعات العنصرية أو العرقية التي تكاد تعيش في أحياء مستقلة ، وإن كانت الأحياء الصينية هي أبرزها وأهمها. وكذلك تشترك هذه المدن مع بقية مدن آسيا ومدن الدول النامية ، في كونها تشهد حركة نزوح ريفي نحوها وإحاطتها بأحزمة من السكنات العشوائية أو ما يعرف بأحياء "واضعي اليد" هذه الأحياء التي تفتقر لأبسط المرافق الحضرية والخدمات التي تحقق الحد الأدنى للحياة الإنسانية اللائقة وتشير معطيات الأمم المتحدة ، بأن منطقة دول جنوب شرق آسيا ، لم تتجاوز معدلات التحضر بها 20.2 % سنة 1970 لتصل إلى 29 % سنة 1990 على أن تصل إلى 43.1 % في سنة 2010 ، ثم 50.7 % في سنة 2020¹.

ولا تختلف بقية أجزاء قارة آسيا كمنطقة جنوب غرب آسيا ، وآسيا الوسطى ، كونها شهدت ظهور ونمو مدن ارتبطت في نشأتها بالإستعمار الأوروبي بداية من القرن السادس عشر . إلى جانب بعض المدن ذات النشأة الوطنية وخاصة في العقود الأخيرة بعد حصولها على استقلالها من الإستعمار الأوروبي . حيث تشير البيانات الإحصائية أن بلدان جنوب غرب آسيا الوسطى لا يمثل فيها السكان الحضريين إلا نسباً قليلة تتراوح ما بين 20 % إلى 40 % فقط . بالرغم من أن قارة آسيا تمثل نصف السكان الحضريين في العالم ، المدن الآسيوية تنمو بحوالي ضعف معدل النمو السكاني في العالم . ويرتبط النمو الحضري في أغلب بلدان آسيا بالنمو الطبيعي السريع

¹ - United Nations, **World Population Trends and Policies**, OP cit, P, 12.

للسكان ، وبالهجرة والنزوح الريفي نحو المدن ، وأن معدل النمو السكاني يصل إلى 1.8 % بالقارة إجمالاً بالرغم من وجود معدلات نمو سكاني ضعيفة في بلدان كالإيابان والصين وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية¹ .

وفي السياق ذاته تنبغي الإشارة الى الواقع الحضري الراهن بقارة آسيا والمستقبل المتوقع له ، بشكل إجمالي وبما يتيح سياق الموضوع ، وفي هذا الصدد تشير البيانات الإحصائية الأخيرة الصادرة سنة 2018 ، أن آسيا تبلغ بها نسبة التحضر 49.9 % بعدد سكان يبلغ حوالي 2.266 مليار نسمة ، على أن تقفز النسبة إلى 56.7 % سنة 2030 ثم إلى 66.2 % عند منتصف القرن الحالي ، وبتعداد سكاني متوقع له أن يصل إلى 2.8 مليار نسمة ثم 3.48 مليار نسمة خلال الفترة ذاتها² .

النمو الحضري الذي تشهده قارة آسيا يتوزع بمستويات متباينة على مختلف جهاتها ، فبينما نجد مجموعة دول غرب آسيا تخطى بنسبة تحضر تصل إلى 71.6 % وتليها مجموعة دول شرق آسيا بنسبة 62.9 % ، ثم تأتي مجموعة دول جنوب شرق آسيا ووسطها بنسبة تفوق 48 % لكل منهما ، وفي الأخير نجد مجموعة دول جنوب آسيا تتدّيل القارة بنسبة متدنية تصل إلى 35.8 % ، كذلك تشير التوقعات إلى استمرار تزايد سكان المدن على حساب سكان الأرياف مستفيدة من الزيادة الطبيعية لسكان المدن من جهة ، ومن استمرار حركة التدفقات السكانية الوافدة من الريف نحو المدن لتتجاوز كل دول القارة عتبة النصف من إجمالي سكانها يقيمون بالمدن قبل حلول منتصف القرن الحالي ، كذلك ما يلفت الانتباه ذلك التفاوت الكبير في مستويات التحضر بين دول القارة ففي الحين الذي توجد فيه دول اختفى منها سكان الريف تماماً ومنذ عقود كهونغ كونغ وماكاو والكويت وقطر ، تقابلها دول ما تزال يغلب عليها الطابع الريفي وهي كثيرة تتذيلها دولة سيري لانكا بنسبة تحضر تساوي 18.5 % ودولة نيبال بنسبة 19.7 % ودولة كومبوديا 23.4 % وأفغانستان 25.5 %³ .

تجدر الإشارة إلى أن دولة "كومبوديا" وبعد استيلاء "الخمير الحمر" على السلطة (1975 – 1979) والذين لهم إيديولوجيا مُعادية ومناهضة لحضارة المدن ، حيث قاموا بتخريب المدن باعتبارها أماكن لممارسة الشرور والتمييز ضد البشر الناجمة عن النظام الطبقي الموجود بالمدن ، وارغام سكانها من المثقفين والاطارات للإقامة بالأرياف والقيام بأشغال الزراعة في المزارع للقضاء على التمييز بين مختلف شرائح السكان ، ونتيجة لهذه المعتقدات ومن أجل فرضها على أرض الواقع قام الخمير الحمر بقتل أكثر من ثلاثة ملايين من الكومبوديين المقيمين بالمدن خاصة .

¹ – Encyclopédie Encarta, DVD, OP cit.

² – www.population.un.org/wup

³ – www.population.un.org/wup

5 - خلاصة :آسيا أكبر قارة حضرية وريفية في الوقت ذاته :

وختاماً تعتبر قارة آسيا قارة ريفية وحضرية ، باحتوائها لأضخم تجمع من السكان الريفيين والحضرين في آن واحد ، ورغم أن القارة تشهد حركة تحضر سريعة خلال العقود الأخيرة والمقبلة كما تمت الإشارة إليه ، إلا أنها لم تؤهلها لتجاوز نسب التحضر بها سوى 17.5 % في سنة 1950 ثم 23.7 % في سنة 1970 و32.3 % في سنة 1990 ، ثم 37.5 % في سنة 2000 ، لتقفز الى 49.9 % حالياً أي في سنة 2018 ، وبمعنى آخر تضم قارة آسيا أكبر تجمع سكاني حضري في العالم بتعداد يفوق 2.226 مليار نسمة¹.

وبضمها لأكبر تجمع سكاني حضري في العالم ، فإن قارة آسيا تضم أكبر عدد من المدن الكبرى والعلاقة في العالم ، فقد جاء في آخر ترتيب للمدن المئة الأولى في العالم والتي تجاوزت عدد سكانها كل واحدة منها 03 ملايين نسمة فإن نصيب قارة آسيا منها (دون احتساب مدن الشرق الأوسط) ، يبلغ 38 مدينة تتقدمها تجمع مدينة طوكيو بتعداد يناهز 37 مليون نسمة ، تليها نيودلهي ب 29 مليون نسمة فمدينة شانغهاي الصينية بحجم يصل الى 26 مليون نسمة ، ثم كل من بكين ومومباي والعاصمة البنغالية دكا بتعداد 20 مليون نسمة لكل منها ، إلى جانب عدد هائل من المدن العملاقة (ميغالوبوليس) يتجاوز عدد سكان كل واحدة منها 10 ملايين نسمة وعشرات المدن المليونية الأخرى التي تزخر بها قارة آسيا².

لا يمكنني وأنا أبحث عن كل ما يخص المدن بقارة آسيا إلا أن أختتم حديثي عنها ، بتلك الصورة الزاهية التي رسمها الألمانيان صاحباً كتاب "فخ العولمة" بقولهما: لم تعد باريس ولندن ونيويورك ولا موسكو أو شيكاغو هي مدن الخوارق والمعجزات .

فمنذ مارس 1996 صارت العاصمة الماليزية كوالا لمبور هي المدينة التي تتربع على كتفيها أعلى ناطحة سحاب في العالم³ ، كما لم تعد الآن برلين هي المدينة التي يعلو سطوحها أكبر عدد من آلات البناء الرافعة ، إنما هي الآن بكين وشنغهاي . وهناك بين باكستان واليابان اثنتا عشر منطقة من المناطق المتنامية الإزدهار ، تتحرك بإلحاح لتكون القوى الجديدة على مسرح المنافسة العالمي وتتسابق بكل جهد ، للعب تلك الأدوار التي لعبتها المدن الغربية في عالم العقود المنصرمة ، فبانكوك بتايلندا تريد أن تحل مكان ديترويت الأمريكية كمدينة لصناعة السيارات (...) وترى مدينة تايبيه (Taipeh) التايوانية في نفسها وريثاً لوادي السيليكون (Silicon Valley) لاسيما أن تايوان قد أخذت مكان الصدارة العالمية في إنتاج أجهزة التلفزيون وأجهزة الكمبيوتر ومعداته ، وتسعى ماليزيا جاهدة للتخصص في تصدير التقنية العالمية (High-Tech) لتحقيق لنفسها الرخاء الذي سبقت أن حققته منطقة الروهر بألمانيا ، وتنتج مومباي بدورها ما يقرب من 800 فيلم سنوياً ، أي أنها تنتج أربعة أضعاف

¹ - www.population.un.org/wup

² - www.un.org/ar/sections/issues-d

³ - نشير أنه بعد بناء برج خليفة بإمارة دبي بالامارات العربية المتحدة ، أصبح هو الأعلى في العالم وليس ناطحة سحاب كوالا لمبور .

ما تنتجه هوليوود ، وأصبحت إيجارات المكاتب تحطم الرقم القياسي في طوكيو في اليابان ، وتتطلع شانغهاي على وجه الخصوص لتكون المركز الإقتصادي الأول في قائمة مدن آسيا الكبرى ولتنافس بالتالي طوكيو ونيويورك ، أما المستعمرة البريطانية السابقة هونغ كونج فانها خصصت 20 مليار دولار لبناء مطار جديد ، وعلى مسافة لا تبعد سوى 20 كلم بدأت المقاطعة الصينية المتنامية غوان دونغ (Guandong) بتزويد السوق العالمية بما تحتاج إليه من بضائع¹.

الصورة الحضرية الزاهية والناصعة والرائعة التي تُعدُّ بها المدن الآسيوية وتطورها في الوقت الراهن وفي المستقبل ، وخاصة مدن اليابان والصين وتايوان وسنغافورة وماليزيا هذه الصورة لا يجب أن تخفي الوجه الآخر لمدن دول جنوب شرق آسيا ، التي أصبحت متوحلة من جراء النمو السكاني المرتفع والذي صاحبه نزوح ريفي قوي ، جعل كثير من المدن القديمة مطوّقة بأحزمة من بناءات الصفيح العشوائية الهشة والأكوخ القصديرية ، بالإضافة الى مدن أنشئت أصلا من البيوت الصفيحية .

فالإحصائيات التي أنجزها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في سنة 2003 ، تشير الى أن هناك 924 مليوناً يقيمون في "المدن الصفيحية" ، معظمها تقع في آسيا وأفريقيا² .

وتتركز معظم المدن الصفيحية في دول كالهند وباكستان وبنغلاديش وأفغانستان والفلبين وكمبوديا وغيرها من الدول الآسيوية الفقيرة ، ففي الهند تعتبر مدينة "مومباي" مثال حي . ففي سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي قرر مخطوطو المدينة ضرورة السيطرة على أعداد السكان في المدينة عند حوالي 07 ملايين نسمة ، لكن تدفق المهاجرين النازحين نحو المدينة رفع حجم السكان بها الى أكثر من الضعف مما كان مخطط له ، وأصبحت من أكثر المدن كثافة سكانية في العالم إذ تشير البيانات الإحصائية الى أن 24 % من سكان المدينة يقطنون في العشوائيات ، وأن ربعهم يعيشون في سكنات هشة غير صحية ، ما يعني أن نصفهم (من 16 مليون نسمة) يعيشون في العشوائيات³ .

¹ - هانس بيترمارتين ، وهارالد شومان ، فخر العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة : عدنان عباس علي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1998 ، ص ، ص ، 55-56.

² - برتران بادوي ، ودومينيك فيدال ، عالم اللامساواة : أوضاع العالم 2016 ، ترجمة : نصير مروّة ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، 2016 ، ص ، 187 .

³ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 2009 : إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2009 ، ص ، 293.

ومهما يكن من أمر فإن القارة الآسيوية تُعد بمستقبل واعد ، ذلك أن القارة التي يشهد معظم بلدانها تحولات اقتصادية واجتماعية من شأنها تغيير النظرة التي تحيط بها الآن ، فهي مرشحة لتكون القلب الاقتصادي النابض للعالم كافة بعد منتصف القرن الحالي ، لتصبح معظم مراكز المال والأعمال في العالم ليس مكانها أمريكا وأوروبا ، بل آسيا ولا سيما الصين والهند .

ثانيا : مدن أوروبا :

مرّت مدن أوروبا الممتدة من الضفة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط الى ساحل المحيط الأطلسي غربا ، بمراحل تاريخية هامة شهدت أثنائها تغيرات وطرأت عليها تطورات هائلة ، منذ نشوئها وظهورها على مسرح الحضارة والتحضر حوالي النصف الثاني من الألف الثانية قبل الميلاد إلى اليوم ، حيث مرت بعصر النشأة في أحضان حضارة الشرق الأوسط من خلال الاتصال والتأثر بما كان موجود من مدن بسواحل سوريا ولبنان في جنوب - شرق أوروبا على عهد الفينيقيين ، ومنها انتقلت الى محيط بحر إيجه حيث تقع اليونان أين شهدت المدن ازدهارا ونمو هائلا في أحضان الحضارة الإغريقية ، ومنها انتشرت لأول مرة عبر القارة الأوروبية ، لتعرف ازدهارا وانتشارا غير مسبوق مع ظهور الحضارة الرومانية التي نقلت التحضر الى الأرجاء المختلفة لأوروبا ، ثم العصور الوسطى التي أعقبت سقوط الامبراطورية الرومانية أمام غزوات الجرمانيين في الشمال والوندال بالغرب ، ثم العرب المسلمين في الجنوب ، حيث شهدت المدن والحياة الحضرية بأوروبا ترديا وانحيارا فظيعا ، بينما واصلت المدن والحياة الحضرية إزدهارها وتطورها في الجهات التي فتحها العرب المسلمون ، ولا سيما بالجنوب والجنوب الغربي لأوروبا وخاصة ببلاد الأندلس ، وأخيرا عصر النهضة الذي عرف تطورا وتقدما مشهودا في كل ميادين الحياة ، أين استطاعت أوروبا أن تحقق انجازات هائلة للبشرية كافة ما زالت تعطي ثمارها الى اليوم .

1 - الجذور المبكرة لنشأة المدن والحياة الحضرية في أوروبا :

كان على أوروبا الانتظار الى منتصف الألف الثانية لتعرف نشوء وظهور أولى المراكز الحضرية ، وقد جاءت البذور الأولى لنشأة المدن بأوروبا من منطقة الشرق الأوسط على يد الفينيقيين الذين قاموا بانشاء مدن على سواحل سوريا ولبنان وفلسطين ، وقد ارتبط تطور هذه المدن بالتجارة ولا سيما مدن صور وصيدا وبيبلوس على سواحل لبنان ومدينة أغاريت بسوريا وعكا بفلسطين ، حيث قام الفينيقيون بتأسيس موانئ ومرافئ في منطقة بحر إيجه من أجل توسيع تجارتهم ، وبمرور الزمن تحولت هذه المراكز التجارية الى مراكز حضرية ومدن تجارية ، وقد كانت هذه المدن تعمل كوسيط تجاري بين الجناح الآسيوي والجناح الأوروبي ، ثم امتدت هذه التجارة الى مضيق الدردنيل حيث أسست مدينة "هيسرليك" (التي سُميت فيما بعد بمدينة طروادة) . وقد استطاعت هذه المدن أن تطور تجارتها الى حدود أواسط أوروبا بحثا عن المعادن ، كما انتقلت حضارة المدن (التحضر) الى جزيرة كريت التي كانت مقرا للحضارة "المينوية" حيث أقيمت المدينتان "كنوسوس" "Knossos" و "فياستوس" "Phaestos" ، وذلك خلال النصف الأول من الألف الثانية قبل الميلاد ، إلا أن مشكلتها الرئيسية أنها كانت تقع في مناطق

ساحلية ضيقة لا ظهور زراعي لها مثل المدن الأخرى السابقة عنها في منطقة الشرق الأوسط ، مما جعلها تعتمد على التجارة البرية والبحرية في توفير موارد معيشتها ، ثم انتشرت الى بلاد البلقان وبحر إيجه ¹ .

عرفت مدن جزيرة كريت خاصة ازدهارا وتطورا مثلها مثل مدن الشرق الأوسط ، حيث كان يحيط بها أسوار للحماية والدفاع وفي داخل هذه الأسوار كان الكريتيون يعيشون أنماط حياة ريفية يميزها الأمن والطمأنينة ويمارسون طقوسهم الدينية وأشغالهم الزراعية ، ففي "كنوسوس" التي تقع في قلب كريت نستطيع التعرف على القلعة ومعها المعبد الذي أدمج في القصر ، وأن وقوع هذه الجزيرة الجبلية في أحضان البحر جعلها في منعة وعزلة ضد الغزو أكسبها نوع من التحرر من الخوف وانعدام أسباب القلق والتوتر ، مما جعل الحياة بها تعرف ازدهارا خلال المراحل الأولى للحضارة المينوية ، فجزيرة كريت بأجمعها كانت يوما ما تتناثر بين جنباتها القرى والمدن ومخازن الغلال والجبانات الضخمة ، وكانت لسكان هذه المدن أساطيل حربية وتجارية تضمن لها الحماية من جهة ، واستحضار الأغذية والمواد الخام فضلا عن المنتجات المصنوعة التي تؤمن لها استمرار الحياة ، فقد كانت هذه المدن بمثابة حصون تقع وسط حصن منيع ، وأن ما كان في كنوسوس وفياستوس من الجدران الحجرية وأنابيب المياه المصنوعة من القرميد يدل على مستوى العمل وبراعة الهندسة مما يماثل ما اشتهرت به سومر ببلاد الرافدين .

ولم يكتب لهذه الحضارة المينوية أن تستمر لأكثر من بضعة قرون حتى ضربها زلزال مدمر ، دمر معظم منشآتها العمرانية ، وعلى إثر التدمير الشامل لمدن كريت وقصورها ، انكمشت نواحي النشاط الحضري واقتصرت على الأعمال الضئيلة في القلعة ، وبقيت كريت الى عهد أفلاطون صنوا مقابلا لإسبرطة ² .

وهكذا تم طي صفحة الحياة الحضرية والمدن الأولى التي شهدتها القارة الأوروبية في جزءها الجنوب - الشرقي لتظهر فيما بعد وعلى أنقاض الحضارة المينوية ، حركة تحضر جديدة باليونان التي أستطاعت أن تنقل حضارة المدن الى معظم أجزاء القارة الأوروبية .

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 87 .

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 214 - 220 .

2 - مدن العهد الاغريقي :

كان على جهات أوروبا الأخرى أن تنتظر بزوغ الحضارة الاغريقية في منطقة بحر إيجه واليونان خاصة فيما بين القرنين الثامن والسادس قبل الميلاد ، لتنتقل إليها حضارة المدن ونمط الحياة الحضرية لأول مرة في تاريخها على يد الاغريق ، حيث أخذت خيوط نسيج حضري جديد تمتد وتتشابك في أرجاء بحر إيجه واضعة قواعد لنظام حضري جديد من حيث الطابع والاتجاه ، ولقد بلغ هذان المظهران أوج إكتهما في المدينة الحرة الاغريقية "Polis" التي كانت بداية ظهورها في "أيونيا" بالأناضول على شاطئ بحر إيجه ، ثم تكاثرت وازدهرت وأنشأت المستعمرات ، ففي سنة 734 ق.م. تأسست مدينتي "سيراكوسة" و"كوركيरा" ، وفي سنة 594 تم تأسيس مدينة "أثينا" التي كان لها لاحقا دورا بارزا في نشر الحضارة الاغريقية بما فيها حضارة المدن ، وفي خلال الفترة الممتدة ما بين 734 و 585 ق.م. تيسر نشر "المدينة الحرة" الاغريقية والحضارة الاغريقية كذلك عبر مناطق واسعة في العالم القديم ، من نقراطيس بمصر الى مرسيليا ببلاد الغال ، ومن صقلية الى أقصى شواطئ البحر الأسود ، وبهذا انتشرت أساليب الحياة الاغريقية فيما وراء بحر إيجه بمسافات بعيدة ¹ .

وربما الشيء الجديد الذي أنجزه الاغريق لم يكن في مجال التكنولوجيا بقدر ما كان في مجال التنظيم الاجتماعي والمتمثل في تأسيس "المدينة الدولة" التي كانت تضم جماعات من الأسر والعشائر والقبائل تربطهم علاقات وثيقة أساسها المساعدة المتبادلة والشعور بالانتماء لدولة واحدة ، وقد ظهرت عدة "مدن - دول" على رأسها مدينة "أثينا" تقودها حكومات ديمقراطية مستقلة ، كما قامت هذه المدن على نظام التخطيط العام الذي يظهر المدينة بأنها محاطة بأسوار على أرض مرتفعة ، يسيطر عليها قلعة أو ما يعرف باسم "الأكروبوليس" الذي يقوم عليه المعبد ويشرف على حقولها الزراعية التابعة لها ، وضمن هذه الأسوار توجد شوارع ضيقة محاطة بالمساكن المبنية بالطين المجفف والأخشاب وقليل من الحجارة ، ولها ساحة عامة تسمى "أغورة" ، فيها يلتقي الناس كما تستخدم في بعض الأحيان كسوق عام ، أما فيما يتعلق بالسكان نجد أثينا تعاني مشكلات حادة مصدرها الزيادة السكانية الهائلة الناجمة عن هجرة الفلاحين من المناطق الريفية إليها بسبب ضعف انتاج الأراضي الزراعية ، ولقد تراوح عدد سكان أثينا في قمة ازدهارها فيما بين 120 ألف و 200 ألف نسمة ² .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 221 ، 222 .

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 20 ، 21 .

وكما سبق قوله في الفصول السابقة ، فقد شهدت المدن في العهد الاغريقي أوجها أثناء حكم "الإسكندر الأكبر" الذي قام بتحطيم وتدمير كثيرا من المدن التي غزاها ومنها مدينة صور الفينيقية سنة 332 ق.م ، ثم أعاد بناءها بوضعه خطط لبناء أكثر من 70 مدينة جديدة في أوروبا وآسيا وإفريقيا ، وكانت مدينة الإسكندرية بمصر التي بناها عام 331 ق.م . أكثرها فخامة ، وقد توخى في إنشائها ثلاثة أهداف ، أولها : إنشاء مدينة إفريقية تكون مصدرا لإشعاع الحضارة الإغريقية بين ربوع مصر ، وثانيها : أن تخلف هذه المدينة مدينة صور في العالم التجاري ، وثالثها: إقامة قاعدة بحرية تدعم سيطرته على بحر إيجه في شرق البحر الأبيض المتوسط ، سرعان ما غدت الإسكندرية أكبر مدينة إفريقية في العالم تفوق في إتساعها أكبر المدن الإغريقية القديمة ¹ .

وجدير بالذكر أن "الإسكندر الأكبر" (356 – 323 ق.م) لعله هو الذي ورد ذكره في القرآن الكريم في أواخر سورة الكهف والملقب بـ "ذي القرنين" في قول الله – عز وجل – : "ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلوا عليكم منه ذكرا ، إنا مكنا له في الأرض و آتيناه من كل شيء سببا" (سورة الكهف ، الآيتين : 83 ، 84) وقد ذكر ابن كثير في تفسيره للقرآن الكريم ، أن نفرا من اليهود جاءوا يسألون النبي – صلى الله عليه وسلم – عن ذي القرنين ، فكان فيما أخبرهم به أنه كان شابا من الروم ، وأنه بنى الاسكندرية وأنه علا به ملك الى السماء ، وذهب به الى السد ² .

وقد استطاع الإسكندر الأكبر الذي تشبع بتوجيهات الفيلسوف "أرسطو طاليس" ، أن يوسع ملك الاغريق الى أوروبا غربا والى افريقيا جنوبا والى منطقة آسيا الصغرى شرقا حيث قهر الفرس وانتصر عليهم ، وفي كل هذه المناطق وأثناء غزوه لها قام بتخريب وهدم المدن والقرى التي وجدها في طريقه ثم أعاد بناءها بشكل مميز ، ومن بين المدن التي أسسها هناك عدة مدن ذات فخامة وضحامة سميت باسمه وعلى رأسها – كما تقدم – اسكندرية مصر التي مازالت الى اليوم .

¹ – عبد الحميد رشوان ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 137 .

² – اسماعيل ابن كثير ، تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ، 167 .

وعلى العموم فإن أغلب المدن الاغريقية لم تكن تتطلع أثناء تأسيسها الى أعداد كبيرة من السكان ولا الى أملاك واسعة ، وكانت بعض المدن التي لا يتجاوز عدد سكانها بضعة آلاف تبعث جماعات من أبنائها لتأسيس المستعمرات قبل أن تزدهم بالسكان . وحتى لو أن المدينة كانت قد سعت وراء تجميع أكبر عدد من السكان فيها ، لحدّت من نموها القيود الناجمة عن مساحات الأرض الصالحة للزراعة ، ووجود مورد كاف للمياه ، وعلى الرغم من أن أثينا تحيط بها تربة خصبة ، فمن المرجح أنها لم تكن تأوي في القرن الخامس أكثر من 100 ألف نسمة بمن فيهم الأرقاء ، وربما الأمر ذاته فيما إذا كانت مدينتي ميليتوس "ملطية" أو "كورنثة" المزدهرتين تستطيعان استيعاب عدد أكبر من ذلك ، والمعلوم أن مدنا قليلة هي التي كان حجم سكانها يزيد على عشرة آلاف نسمة ¹ .

ومما يميز المدن في العصر الإغريقي كذلك ، وخاصة فيما بين القرنين السابع والرابع قبل الميلاد ، أنها كانت في آن واحد صغيرة الحجم ومكتفية بذاتها نسبيا ، ومعتمدة إلى حد كبير على ريفها المحلي للحصول على الغذاء ومواد البناء ، وكانت أهم المدن تمثل مراكز عظيمة للتجارة ، وكان الميل إلى تأسيس المدن ، الاتجاه الغالب لتصدير الزيادة السكانية المطردة ، وعدم الإفراط في تضخم سكان المدن ² .

وربما كانت أساليب انشاء المدن الاغريقية وخاصة من ناحية الحجم السكاني الذي ينبغي أن تكون عليه متأثرة بأفكار الفلاسفة الإغريق الذين وضعوا حدا مناسباً لحجم سكان المدن ، والذي ينبغي أن يتناسب مع موارد العيش ، وكان شغلهم في المقام الأول مسألة إنجاب الأولاد الأقوياء بدنيا ، أما المواليد الضعفاء بدنيا فيتركون للطبيعة للقاء مصيرهم المحتوم ، و من الفلاسفة الإغريق الذين اهتموا بالمسألة نجد عملاقي الفلسفة الاغريقية وهما أفلاطون وأرسطو .

فأفلاطون كان محور فكره يدور حول الحجم الأمثل للسكان في الوحدة السياسية اليونانية ، وهي الدولة المدينة ، فقد جاء في جمهورية أفلاطون قوله : "ينبغي على الحكام أن ينظموا عدد عقود الزواج كي يثبتوا عدد السكان كما هو بعد ملء الفراغ الناجم عن الحروب وسائر الطوارئ وكى لا تكبر الدولة

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 233 .

² - عبد الحميد رشوان ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 234 .

ولا تنقص ما أمكن ذلك ... فنحن نلزم الحكام أن يراعوا أعظم الرعاية شأن الدولة فلا تكون كبيرة ولا صغيرة بل تبقى في الحد الوسط" ¹ .

وفي كتابه "القوانين" حدد أفلاطون عدد السكان في المدينة بما لا يزيد عن 5040 مواطن ، مع ملاحظة أن العبيد والنساء لا يدخلون في هذا العدد باعتبارهم ليسوا مواطنين ، ولذلك كان إجمالي الوحدة السياسية يفوق بما يقرب من عشرة أمثال هذا الحجم الأمثل ، فإذا زاد عدد السكان عن هذا العدد منع الزواج أو حدد عن طريق تدخل الحكام بإسداء النصح أو التوبيخ بالعنف ، كما تنظم الهجرة ، وإذا نقص عدد السكان شجع التناسل وكوفئت الأسر الرابطة بالمال والأوسمة ، ويباح للأجانب بالتجنس بالجنسية اليونانية ² .

ويضيف أفلاطون أن اختياره لعدد 5040 لأنه يقبل القسمة على كل الأعداد من (1 إلى 10) وكذلك على عدد (12) ولهذا الرقم الأخير أهمية عند أفلاطون ، إذ يمكن تقسيم المدينة إلى (12) جزء ، كما أن له دلالة ومغزى دينيا وأسطوريا لدى اليونانيين الأمر الذي يؤدي بهم إلى تقديس هذا العدد في حياتهم ³ . ولذا كان عدد المدن - الدول في اليونان يعادل هذا الرقم .

بينما تناول أرسطو العديد من الموضوعات السكانية ، واتجه اتجاها أكثر واقعية من أفلاطون ، وعنى بموضوع الحد الأمثل للسكان . ولكي يثبت حجم معين ينبغي حساب وتقدير فرص الوفيات في الأطفال والعقم عند المتزوجين ، ومع ذلك فهو لم يحدد عددا معينا لسكان المدن . والحجم الأمثل حسبه ، هو الذي يصل إلى حد يمكن الدولة من توفير متطلبات الحياة الأساسية لسكانها . ولم يهتم أرسطو بالجانب الكمي والعددي للسكان فحسب ، ولكن أشار إلى الناحية الكيفية للسكان متعرضا لخصائصهم المختلفة التي تميز بعضهم عن البعض الآخر ، وأعتقد أرسطو في ضرورة تدخل الدولة والحكومة لتحديد عدد المواليد لكل أسرة ، وبالتالي تحديد حجم السكان ، وذلك بالأخذ بالأساليب التي يمكن أن تحقق التناسب بين حجم السكان في المدينة وبين موارد عيشهم . وخاصة مساحة الأرض وقدرتها على إشباع حاجات

¹ - حسين عبد الحميد رشوان ، السكان من منظور علم الاجتماع ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص ، 50 .

² - عبد الكريم الياني ، علم اجتماع السكان ، جامعة دمشق ، سوريا ، 1959 ، ص ، 433 .

³ - حسين عبد الحميد رشوان ، مرجع سابق ، ص ، 50 ، 51 .

السكان . وهنا اقترح أرسطو سياسة سكانية تقوم على السماح بالإجهاض والتخلص من المواليد الضعفاء و المشوهين¹ .

كما حذر أرسطو من النمو غير المتناسب بين طبقات سكان المدينة ، بحيث لا يطغى سكان طبقة على سكان طبقة أخرى ، لأن هذا النمو غير المتناسب يؤدي إلى قيام الثورات والحروب . وأشار أرسطو كذلك إلى قضية توزيع السكان على وحدات المجتمع ، وقسمها بين الأسرة ثم القرية ثم المدينة . كما وزع السكان بين المهن إلى من يقومون بالمهن الطبيعية كالزراعة والصيد وتربية الحيوانات ومن يقومون بمهن غير طبيعية كالتجارة والصناعة² .

وعليه فقد كانت المدن الاغريقية ذات أحجام سكانية متواضعة وذلك ما تشير إليه الوثائق المتوفرة من ذلك العهد بأن أعداد سكان المدن الإغريقية الصغيرة كانت تتراوح ما بين 3300 إلى 3500 نسمة في منطقة "كالشيداق" (Kalchidike) ، بينما وصل عدد سكان المدن الكبيرة نسبيا إلى ما بين 15000 إلى 18000 نسمة³ .

ويبدو أن انخفاض مستوى التكنولوجيا في ذلك الزمن كان أحد العوامل التي حالت دون ارتفاع عدد سكان المدن الى حجم كبير . إذ أن مدينة أثينا كانت ما تزال تعتمد اعتمادا أساسيا على الفائض الاقتصادي الذي تحققه الأرض الزراعية . ولقد عبّر ماكس فيبر عن ذلك بقوله : "أن المدن الاغريقية القديمة لم تكن بأكثر من مراكز حضرية شبه ريفية " . ولا شك أن الاعتبارات السياسية قد لعبت دورا هاما في الحد من نمو المدن الاغريقية خلال تلك الفترة ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار اهتمام الاغريق بإقامة مستعمرات خارج حدودهم . ففيما بين 479 و 431 ق.م . هاجر من المدن اليونانية الى المستعمرات الجديدة أكثر من عشرة آلاف أسرة اغريقية⁴ .

¹ -David Lucas and others , **Beginning Population Studies** , the Australian National University , Canberra , 1980, p , 25.

² -André Roussel , **Histoire des Doctrines Démographiques** , Puf , France , 1975 , P , 38 .

³ - فوزي عبد المجيد الأسري ، مرجع سابق ، ص ، 88 .

⁴ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 21 .

وتجدر الإشارة الى أنه وفي أواخر العهد الاغريقي ظهر اتجاهها فكريا يمثلها خاصة "باوسانياس" الذي عاش خلال القرن الثاني من الميلاد ، وكان يهتم بدراسة شؤون المدن والذي وضع بعض المعايير لتمييز المدينة عن القرية ، ومنها وجود مكاتب حكومية ، وجمنازيوم ، ومسرح ، وسوق "أغورة" ، وأنابيب لتوصيل المياه¹. دون أن ننسى الأكروبول الذي كان بمثابة القلب النابض للمدينة ، ومركز أعمالها وجوهر كيانها وموئل آلهة المدينة .

وما يدعو للاندهاش أكثر فإن المدينة الاغريقية قد شهدت تنوعا حسب الوظيفة التي تميّزها ومن ذلك مدن "أوليمبيا" و "دلفي" و "كوس" ، فأولى هذه المدن كانت مقر الألعاب الأولمبية ، وكانت الثانية تضم المعبد الرئيسي لأبولو ومهبط وحيه المقدس ، على حين أن الثالثة كانت من أكبر مراكز انتجاع الصحة والاستشفاء ، الى جانب مميزات كثيرة امتازت بها المدن الاغريقية وخاصة الواقعة في منطقة اليونان وسائر بحر إيجه .

ويبدو كذلك أن أفكار أرسطو كان لها الأثر البالغ في تحديد حجم سكان المدن الاغريقية ، ففي أثينا كان الأطفال غير المرغوب فيهم يلقي بهم عند أكوام القمامة التي كانت تتكدس على حدودها ليلقوا حتفهم ، والبقاء للأصلح فيهم .

والواقع أن السياسة التوسعية التي اعتمدها الاغريق كانت تهدف الى مواجهة الاحتياجات المتزايدة للامبراطورية ككل ، وعلى رأسها حل المشكلة السكانية التي كانت قد استفحلت الى حد كبير ، مما حتمّ تبني حل الهجرة وانشاء المدن لإحتواء السكان ، وبهذا عرفت كثير من مناطق أوروبا انشاء المدن لأول مرة في تاريخها بواسطة الاغريق . وعليه فإن الزيادة السكانية مثّلت اهتماما لدى الاغريق في المقام الأول ، ما دفعهم الى انشاء المدن ونشرها الى مناطق كثيرة مع حرصهم على أن تكون أحجام ساكنة هذه المدن متوسطة وصغيرة في أغلبها . كذلك كانت الهجرة الريفية — الحضرية نشيطة وعن وعي وإدراك من سكان الأرياف والقرى نحو المدن سعيا وراء أفضل حياة . وبعد الاغريق دخلت أوروبا عهدا جديدا عرفت فيه المدن والنمو السكاني ازدهارا هائلا ، إنه عهد الرومان .

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 239 .

3 - مدن العهد الروماني :

الرومان أمة آرية متكونة من شعوب وأمم مختلفة ، منها أمة الغال والأتروسك والاغريق واللاتين ، وهي تنسب حسبما يؤثر ، الى باني "روما" ومؤسسها "رومولوس" حفيد "بوروكاش" ملك اللاتين ، وكان بناء هذه المدينة سنة 754 ق.م . وقد استمرت عاصمة للامبراطورية الرومانية طيلة عشرة قرون ونصف القرن احتلت فيها العالم المعمور يومئذ كله ¹ .

وقد اتسعت الامبراطورية الرومانية على عهد الجمهورية ، لتضم سبع عشر ولاية منها عشر ولايات بأوروبا ، وخمس بآسيا ، واثنين بإفريقيا .

ولا ريب أن الحياة الحضرية وانشاء المدن قد شهدت قفزة هائلة على عهد الرومان ليس فقط في أوروبا ، بل وفي كل البقاع التي امتدت إليها أيدي الرومان ، كمنطقة الشمال الافريقي والشرق الأوسط وآسيا الصغرى ، ففي أوروبا عرفت حاضرة الامبراطورية الرومانية "روما" تطورا وتضخما لم تعرفه قبلها ولا في زمانها مدينة أخرى في العالم كله . كذلك فإن معظم المدن الكبيرة والتي مازالت لها وجود الى اليوم ككثير من العواصم والمدن الكبرى بأوروبا أو غيرها من المناطق التي احتلها الرومان ، يعود الفضل في وجودها وتأسيسها أو استمرارها وتطورها الى هؤلاء الذين شهدت المدن والحياة الحضرية خلال فترة حكمهم تطورا مشهودا ، وذلك بتمكنهم من تطوير هندسة بناء المدن وادخال عناصر وفتيات لم يسبقهم إليها أية حضارة أخرى . ومن ذلك تلك المدن التي سبق وأن شيّدها الاغريق وطورها الرومان ، أو المدن التي أسسها الرومان بأنفسهم ومازال ذكرها الى الآن مثل لندن وباريس وبرشلونة وأمستردام وسان بترسبورغ ومارسيليا وغيرها .

وقد كانت الانطلاقة من منطقة "لاتيوم" وعلى ضفاف نهر التير أين أسس رمولوس مدينة "روما" في سنة 754 ق.م . على هضبة الكابيتول ، وشيئا فشيئا اتسع عمران هذه المدينة وامتد نفوذها حتى أصبحت تكون دولة قوية ، ولقد اتجه ملوك روما وقناصلها في بداية الأمر الى توسيع نفوذهم ومدّه الى كل أجزاء البلاد الايطالية ، فسيطروا على شبه الجزيرة كلها من صقلية الى سلسلة جبال الألب ، ثم استهدفت روما بعد ذلك التوسيع الخارجي الى شرق المتوسط فسيطرت على بلاد الاغريق ، والى الغرب بسيطرتها على الجزر الكبرى ومنها سردينيا

¹ - عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 103 .

وكورسيكا ، ثم توسعت الى كل جهات العالم المعمور بما فيها القارة الأوروبية التي عرفت معظم جهاتها الاحتلال الروماني ¹ .

والامبراطورية الرومانية التي نتجت عن اتساع مركز واحد للقوة الحضرية ، كانت هي ذاتها مشروعاً هائلاً لإنشاء المدن ، فتركت طابع روما على كل جزء في أوروبا وإفريقيا الشمالية وآسيا الصغرى ، وغيّرت أسلوب الحياة في المدن القديمة ، وأقامت نظامها الخاص في مئات المنشآت الجديدة ، ونشرت مئات من مدن "الاستعمار" والمدن "الحرة" ، والمدن الخاضعة للنظام الروماني للبلديات ، والمدن التي كانت تؤدي الجزية ، فقد كانت كل منها تختلف في الوضع وإن لم تختلف في الشكل ، وقبيل انهيار الامبراطورية وُصفت بأنها كانت تتألف من هيئات مواطنين بلغ عددها 5627 هيئة ، وحتى بعد تخريب روما في القرن الخامس الميلادي استحققت الامبراطورية الرومانية مدح الشاعر لها "روتيليوس ناماتيانوس" في قوله : "لقد أقمت مدينة امتدت الأرجاء الأرض" ² .

ولقد كانت روما تستحق فعلاً هذا الاطراء ، فإنه في أوج قوتها كانت الأسوار القديمة لا ترمم أو تدخل في الاعتبار عند توسيع المدينة ، بينما كانت المدن الجديدة تنشأ بلا أسوار أصلاً ، وفي ظل الامبراطورية – ولعل ذلك كان للمرة الأولى منذ انشاء المدن – أتيحت للبريين أن يعيشوا في عالم يخلو كلية من الحواجز ، حيث كان القانون والنظام يسودان في كل مكان ، وحيث كانت حقوق المواطنة بكل معانيها الارث المشترك لبني أوروبا ، التي ورثت بوجه خاص ميراث الحضارتين الأتروية والاغريقية ³ .

وللوقوف على التطور العمراني الهائل الذي أتى به الرومان سواء في أوروبا أو في غيرها . كما سبق وأن رأيناه في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا . والذي لا يتسع له المقام هنا نذكر بعض الأوصاف التي كانت عليها حاضرة الرومان مدينة "روما" كنموذج للمدينة الرومانية .

لقد كانت روما تشابه الامبراطورية التي فتحتها ، من حيث اتساع رقعتها وتراكم ثروتها ، فمنذ البداية كان كل شيء في روما ضخماً هائلاً ، وكان هذا أبرز سمات المدينة ، فالسور الأول الذي أنشأه الملك "سرفيوس" طوق به ما يزيد على ألف فدان ، كما لو كان ذلك تشجعاً على النمو السكاني الذي لم يكن قد حدث بعد ،

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 51 .

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 370 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 371 .

ومن المحتمل أن مساحة روما وعدد سكانها ظلّا في تزايد مستمر حتى أواخر القرن الثالث بعد الميلاد ، ثم شهدت المدينة توسعة في عهد الملك "أورليانوس" في سنة 274 م ، لتتضاعف مساحتها لأكثر من ثلاثة أضعاف .

وفي السياق ذاته يذكر أول ثبت شامل لمحتويات روما وهي : ست مسلات وثماني قناطر و11 حماما عاما و19 قنطرة لحمل قنوات المياه ، وداران للسيرك ، ومدرجان ، وثلاثة مسارح ، و28 دارا للكتب ، وأربع مدارس للمجالدين ، وخمس ساحات مائية لعرض معارك البحر ، و36 قوسا رخامية ، و37 بوابة ، و290 مخزنا للسلع ، و254 مخبزا عاما ، و1790 قصرا ، و46602 من السكنات ، و926 من الحمامات الصغيرة التي يملكها الأشخاص ، و18 فوروم أو ميادين عامة ، و8 ساحات عامة كانت مغطاة بالعشب طوال العام ، و30 من الحدائق والبساتين ، و700 من الأحواض المائية العامة ، و500 نافورة كانت تستمد مياهها من 130 خزاناً أو مركزاً لتجميع المياه ، ومن أعظم ما خلفته روما القديمة للمدينة الحديثة الى الآن نافورة تريفّي . وتضاف لمنشآت مدينة الأحياء ، انجازات أخرى للموتى ليس فقط المقابر والجبانات العديدة والنصب التذكارية ، فلقد كان هناك عدد ضخم من التماثيل يناهز عددها حوالي عشرة آلاف تمثال ، منها 3785 تمثال مصنوعة من البرونز ، ولقد ظلت روما لمدة تزيد على ألف سنة فريدة في نوعها وشكلها وضخامتها ، مصابة بمرض التضخم والنمو المفرط¹ .

أما إذا انتقلنا للحديث عن حجم سكان المدن الرومانية ، فإنه وما لا شك فيه سعي الرومان الى الضخامة والكبر في كل شيء ، فلقد بلغ عدد سكان روما في عصرها البطولي أكثر من مليون نسمة ، وطبقا للتعدادات الرومانية فإن عدد سكان روما تراوح ما بين 900 ألف نسمة في سنة 69 ق.م الى أربعة ملايين في سنة 28 م² . وليس هناك تفسير مقنع لهذه القفزة السكانية الهائلة ، وكما سبقت الإشارة إليه فإن كل التقديرات والبيانات المتعلقة بأعداد سكان المدن قبل القرن التاسع عشر تبقى تقريبية وتقديرية للاستهداء بها فقط . علما أن أغلب المصادر تذكر أن مدينة روما وفي أوجّ قوتها كعاصمة للامبراطورية الرومانية تجاوز حجم سكانها المليون نسمة ، منفردة بذلك عن المدن التي سبقتها والتي لحقتها بقرون عديدة الى غاية نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، حيث وصل عدد سكان مدينتي لندن البريطانية وبكين الصينية المليون نسمة ، بينما لم يتجاوز عدد سكان باريس آنئذ 550 ألف نسمة .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 428 ، 429 .

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 23 .

ويبدو أن واقع المدن في أوروبا أثناء الحضارة الرومانية اكتسب مزيدا من النمو والتفرد والاستقلال والانتشار ، والواقع أن طابع المدينة الذي تشكل خلال فترات حكم القياصرة الرومانيين قد ظل مهيمن على معظم المجتمعات الأوروبية حتى بدايات القرن التاسع عشر ، إذ تمكن الرومان من السيطرة على الامبراطورية التي كانت تضم عدة مدن يصل عدد سكان كل منها الى أكثر من 200 ألف نسمة . ولقد أوضح "ادوارد جيبنز" "Gibbons" أن عدد سكان الامبراطورية الرومانية قد وصل خلال فترة حكم الامبراطور كلوديوس فيما بين سنتي 41 و 54 بعد الميلاد الى أكثر من 20 مليون نسمة ، وأن هذا الرقم قد يرتفع الى خمسة أضعافه إذا أضيف إليه عدد النساء والأطفال والعبيد ، وأن إيطاليا القديمة كانت تضم أكثر من 1197 مدينة ، وأن اسبانيا قبل الميلاد كانت تضم حوالي 360 مدينة ، كما ظهرت مدن عديدة في منطقة جبال الألب ابتداءً من فيينا بالنمسا حتى بوردو بفرنسا ، وأيضا بعض المدن ببريطانيا القديمة مثل يورك وباث ولندن ¹ .

وقد أنشئت هذه المدن طبقا لنموذج جديد ، أي صغيرة في الحجم ، بسيطة في التخطيط ، وكان المهندس المعماري "هيجينوس" يرى أن "المدينة المثالية يجب أن تكون أبعادها 2400 قدم على 1600 قدم ، لأن زيادة الطول على ذلك قد تكون خطرا على الدفاع والحماية" ، وقد أحتزمت هذه الشروط في انشاء بعض المدن كمدينتي "أوستا" و "تورين" بينما لم تتقيد بهذه الشروط في بعضها الآخر ، فكانت المساحة 12 فدانا في "بازل" وحوالي 50 فدانا في "ستراسبورغ" و "أورليان" ، و330 فدانا في لندن ، و494 فدانا في "أوتون" و 660 فدانا في "نيم" ، وقد شهدت أوروبا على غرار بقية المناطق التي غزاها الرومان انشاء مدن جديدة في أوائل أيام الامبراطورية لتكون مراكز دفاعية في البلاد المفتوحة ، بيد أن كثرة انشاء المدن ينطوي على ما يمكن أن نسميها سياسة حكومية "للمدن الجديدة" ² .

ويبدو أن المدن الجديدة التي بناها الرومان بأوروبا ، قد وضع تخطيطها لاستيعاب عدد محدود من السكان لا يتجاوز 50 ألف نسمة . والواقع أن كثيرا من المدن الرومانية لم يبلغ عدد سكانها خمسين ألفا ، ولعل المجموع الكلي لعدد سكان المدن جميعا لم يصل الى 17.5 مليون نسمة . ولقد كان انشاء هذه المدن الجديدة عملا اجتماعيا ، وما كان ينقص المدن الجديدة في حجم سكانها ، كانت تعوّضه في الجودة ، وفي الاكتفاء الذاتي ، فإنه

¹ - نفس المرجع ، 23 .

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 376 ، 377 .

وفي الأوقات العادية في بلاد الغال وأكويتانيا ، كانت هذه المدن تستطيع أن تستمد معظم غذائها من المنطقة المجاورة ، ولذا حافظت على التوازن بين الريف والحضر ، الأمر الذي أخلّت به المدن الأكبر منها حجما ¹ .

ولقد كانت المدن الرومانية بأوروبا على ثلاثة أنواع :

أ - مدن أسست في المناطق التي فتحت من جديد وتم استيطانها من قبل الجنود القدماء ، وقد كانت مثل هذه المدن أكثر انتشارا في إيطاليا ذاتها .

ب - مدن ارتبط موقعها بمكان معين لأن ذلك الموقع كان مهماً من الناحية الاستراتيجية (للدفاع ، وللتجارة أو الحصول على الثروات) .

ج - ومدن كانت عواصم سابقة للقبائل الكلتية التي غزاها الرومان ² .

وبلا ريب أن أوروبا شهدت أثناء الفترة الرومانية ثورة حضرية هائلة ، وذلك ما تبيّنهُ تلك الأعداد الضخمة للمدن والمنتشرة في مختلف أرجاء القارة من جهة ، وأعداد سكان هذه المدن غير المسبوقة في تاريخ المنطقة . غير أنه من الصعب التسليم بالأرقام التي ذكرها "ادوارد جيونز" حول عدد المدن الرومانية بإيطاليا والبالغة 1197 مدينة ، ذلك أن هذا الرقم مبالغ فيه بمعايير ذلك الوقت ، حيث عدد السكان لم يكن كبيرا وأن نسبة الحضرية أو نسبة السكان المقيمين بالمدن لم تكن هي كذلك مرتفعة بسبب التقنيات المتواضعة التي كانت تُمارس بها الزراعة التي كانت في حاجة الى أيدي عاملة كثيفة ، أما بالنظر الى هذا العدد ومقارنته بما هو موجود حاليا ، فإن كثير من الدول الحالية والتي تجاوز عدد سكانها 40 مليون نسمة وأن نسبة السكان المقيمين بالمدن في حدود 80 بالمائة ، وبالرغم من هذا لم يصل عدد المدن بها الى الألف فالجزائر والمغرب ومصر وغيرها لم يصل بعد عدد المدن في كل منها الى الألف مدينة .

ولا شك أن الانجازات التكنولوجية والاجتماعية التي حققها الرومان قد أسهمت في ظهور المدن في مختلف أنحاء العالم القديم - كما رأيناه سابقا- وعلى الأخص بأوروبا ، ويعزى ذلك الى الانتعاش الذي عرفته مستويات النمو السكاني بفضل تحسن ظروف وشروط العيش ، ولا سيما توفر قدر من الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الغذاء والطعام ، اضافة الى بعض الانجازات مثل تلك المرافق التي سبق ذكرها في مدينة روما والتي ساعدت في تحسين

¹ - نفس المرجع ، ص ، 378 .

² - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 89 .

ظروف حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية وحتى الصحية ، كل ذلك من شأنه أن يؤثر إيجابا في زيادة عدد السكان هؤلاء الذين تؤدي زيادتهم الى زيادة نشوء المدن وانتشارها وتضخمها بلا شك .

لقد اتسمت المدن الرومانية تحت ضغط مقتضيات النمو والانتساع ، بالتخطيط المنتظم على منوال رقعة الشطرنج في داخل حدود مستطيلة الشكل ، فهناك الطرقات ذات البوائك ، والفوروم أو الساحات العمومية ، والمسرح والمجتلد الواسع (ساحة ألعاب الحيوانات) ، والحمامات والمراحيض العامة ذات الزخرفة المبالغ فيها ، والملاعب والملاهي والأسواق بطوابقها العليا للحوانيت والمكاتب ، اضافة الى المعابد الضخمة ، وكل هذه المنشآت أو أغلبها وُجدت من أقصى طرف في الامبراطورية الى أقصى الطرف الآخر ، من "تشستر" في غرب إنجلترا ، الى "تيمقاد" بالجزائر الى "أنطاكيا" بسوريا و"أفيسوس" بآسيا الصغرى . وقد تميزت الحياة الحضرية والمدن الرومانية بخصائص عديدة أبدع فيها الرومان وأبانوا عن عبقرية لم تسبقهم إليها الحضارات السابقة لهم .

أ - خصائص ومميزات المدن الرومانية بأوروبا :

يتميز المدينة الرومانية عن غيرها من المدن التي عرفت الحضارات الأخرى ، كالفينيقية أو الاغريقية بكونها لم تكف بالاقتراس ممن سبقها ، بل أستطاع الرومان أن يبدعوا في ميدان العمران والبناء وتشبيد المدن والقلاع والحصون ، متجاوزين كل الذين سبقوهم ، وذلك بإضافات مميزة تجعل المدينة الرومانية تنطبع بطابع الرُومنة عبر العصور ، ومن أهم المميزات والخصائص الجديرة بالذكر وهي كثيرة نتوقف عند بعض الخصائص التالية :

الساحة العمومية أو الفوروم وتخطيط المدينة : كانت المدن الرومانية بأوروبا أو بالمناطق الأخرى التي دخلها الرومان ، المدنية منها والعسكرية تميزها في الغالب الساحة العمومية أو "الفوروم" الذي يقابله في مدن الاغريق ما يعرف بالأكروبول أو "الأجورة" . وهي تمثل نواة انطلاق في مخطط تأسيس المدينة الرومانية ، بينما "الأجورة" في المدينة الاغريقية نشأت بالتلقائية .

وعليه كانت الساحة العمومية تمثل نقطة التقاء أو تقاطع بين طريقين كبيرين رئيسين ، طريق يمثل محور شمال - جنوب ، وطريق يمثل محور شرق - غرب ، يتقاطع هذان الطريقان في ميدان فسيح يمثل مركز أو نواة المدينة ، فمدينة روما كان بها حوالي 18 فوروم أو ساحات عامة . وكانت الساحة العمومية في الغالب عبارة عن بطحاء مستطيلة الشكل تحيط بها أرصفة تفضي الى المعابد و المحلات الادارية (قاعة اجتماع المجلس البلدي ، قاعات الاقتراع ، ومنابر للخطباء) ، والمباني الخاصة بأصحاب الشكايات ورجال الأعمال .

كما كانت الساحة العمومية تمثل رمز الحياة العامة ومحورها ، ففيها يدلي الحكام بتصريحاتهم ويشرفون على مواسم الفداء ويجرون المناقصات ويقضون بين الناس وفي رحابها كان يصوّت المواطنون ويدفعون الأداء ويتاجرون ويقضون أوقات فراغهم في التنزه بين الأعمدة ¹ .

ولم يكن الفوروم مجرد ميدان مفتوح ، فطبقا للنحو الذي تطور عليه في روما ، كان يمثل حرما كاملا معقدا في تخطيطه يضم هياكل ومعابد وقاعات للمحاكم ودور لانعقاد المجالس ، وأماكن خلاء تحف بها صفوف أعمدة فخمة ، وفي هذه الأماكن الخلاء كان الخطباء يستطيعون أن يخطبوا في جموع غفيرة ، على حين أنه في الأحوال الجوية السيئة كانت القاعات الكبيرة "البازيليكا" ، تؤدي أغراضا عديدة ² .

المعابد : في الحقيقة وجود المعابد بالمدن الرومانية لم تكن سابقة تنفرد بها عن غيرها ، وإنما هي خاصية قديمة لازمت البشر منذ تجمعاتهم الأولى قبل آلاف السنين - كما رأينا في فصل نشأة المدن القديمة - ولكن مثل المعبد مرفقا ضروريا ومميزا لازم المدن الرومانية ، فهو عبارة عن قاعة مستطيلة مُقامة على مصطبة ، وفي بعض الأحيان يوجد بها بهو ، وقد أقيمت المعابد تقديسا للثالوث الإلهي : (جوبيتر ، وجونون ، ومنيرفا) ، وعلى غرار كابيتول روما فإنه كان يُخصص غرفة لكل إله بالمعبد ³ .

وقد استمر بناء المعابد الى ما بعد إعتناق الرومان للمسيحية أو النصرانية ، فقد حلت الكنائس مكان المعابد السابقة والتي أخذت طابعا مميزا في الأيام الأخيرة للرومان ، وقد زاد الاهتمام بإنشاء الكنائس الضخمة بمجئ البيزنطيين الذين ورثوا ملك الرومان ، هؤلاء الذين ما زالت بعض الكنائس تشهد على وجودهم الى اليوم .

المسارح والملاعب والملاهي : كان عدد المسارح في بعض المدن الرومانية يفوق عدد الملاعب ، وقد تميّزت المدن الرومانية بوجود المسارح التي كان يقضي بها السكان وقت فراغهم ، ففي مدينة روما كانت هناك ثلاثة مسارح فسيحة بنيت بمهندسة معمارية خاصة ، الى جانب مدرجان كبيران ، كما وُجدت في معظم المدن الرومانية بأوروبا مثل هذه المسارح والتي مازالت آثار بعضها قائمة الى اليوم .

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 239 .

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 401 .

³ - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 241 .

أما الملاعب التي ميّزت المدن الرومانية سواء تلك الموجودة بأوروبا عامة وبايطاليا خاصة ، والتي كانت في شكل مستطيلات ذات خطين متوازيين طويلين ، أما الضلعين الآخرين فقصرين ، أحدهما في شكل نصف دائرة والآخر مقوّس قليلا ، وقد اكتشفت آثار في مدن عدة بأنحاء أوروبا وخاصة بمدينة روما تبرز شساعة تلك الملاعب ، وكانت تُنظم فيها المباريات بين المتصارعين ويتسع لآلاف المتفرجين ، كما وُجد ببعضها أماكن خاصة لكبار الشخصيات ، وكذلك غرف خاصة بالمتصارعين وأخرى للحيوانات التي تُستعمل في المصارعة ¹ .

أما الملاهي والسيرك فقد كانت تتواجد غالبا بجانب الساحات العمومية ، ووظيفتها قضاء وقت الفراغ والتسلية والترفيه عن النفس ، ففي روما وُجدت عدة أماكن للسيرك والملاهي ، فالسيرك وهو مظهر حضري جديد للمدينة الرومانية ، فقد كان عبارة عن حظيرة انتظمت حولها أماكن المتفرجين في صفوف متدرجة ، حيث كان يتجمع عشرات الآلاف من الرومان لمشاهدة مناظر العروض ، وقد كان يمثل مظهرها للعظمة الرومانية في العمران ، من حيث الضخامة والاتساع والفن المعماري ² .

الحمامات : لعل أعظم ما قدمته المدنية الرومانية من الخدمات الجليلة لكل من الصحة العامة في المدينة وللحياة الحضرية ، الحمامات العامة . والحمام هو عبارة عن بركة من الماء في مكان محجوب ، وكان الاستحمام الكامل يشتمل على سلسلة من العمليات ، فهناك غرف شديدة الحرارة للتعرّق ، وأخرى للاغتسال بالماء الساخن ، وثالثة بماء الدافئ ، وغرف بماء البارد ، وقاعات للتدليك ، ثم قاعات للاسترخاء وتناول الطعام ³ .

وكان القوم عند دخولهم للحمام يودعون ثيابهم في غرف خاصة لذلك ، ويقومون بعد الانتهاء من الاستحمام بحركات رياضية ، وكانت المدن حتى المتواضعة منها حريصة على أن يكون لها حمام عمومي أو أكثر ، وقد كانت الحمامات منتشرة بكثرة في المدن الأوروبية وعلى رأسها مدينة روما الحاضرة الرئيسية للامبراطورية الرومانية التي ترجع عادة الذهاب الى الحمامات العامة بها الى القرن الثاني قبل الميلاد ، وتذكر المصادر أن روما كان يوجد بها 11 حماما عموميا كبيرا الى جانب حوالي ألف حمام صغير كان يملكها الخواص ، وقد أورد لويس ممفورد وصفا دقيقا لهيئة وشكل الحمامات الرومانية تدل على المستوى الحضاري الرفيع الذي بلغته المدينة الرومانية ⁴ .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 242 ، 243 .

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 421 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 409 .

⁴ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 409-412 .

الأسواق والمحلات التجارية : توسّع المدن الرومانية وتضخمها وازدهار التبادل التجاري بها ، سواء في أوروبا أو في إفريقيا أو في آسيا ، جعل " الفوروم " عاجزا عن تلبية الحاجات المحلية المتزايدة للسكان ، حتّم هذا الأمر التفكير في انشاء أماكن خاصة للتبادل التجاري فتمّ إنشاء أسواق ، وهي عبارة عن ساحات مكشوفة غالبا ، شكلها مستطيلة ويوجد بوسطها حنفية وتحوطها أترجة تفتح عليها دكاكين ، وقد كان بروما عددا من الأسواق تعجّ بمختلف البضائع والسلع التي كانت تأتيها من كل مكان وطئته أقدام الرومان لدرجة أن عدد مخازن السلع بها بلغ 290 مخزنا . وعلاوة على الأسواق ، كانت هناك كثير من المحلات التجارية منفصلة عن الأسواق ، ففي مدن كثيرة كان هناك عدد كبير من الدكاكين تفتح على رتاجين تقع على حواف الشوارع الرئيسية بالمدينة ، فمثلا شارع المتاجر العريض الممتد الى ما لا نهاية ، كان من الظواهر الألوفا في المدن الرومانية ، وهو يحل فيما يبدو لأول مرة مكان السوق المجمع المفتوح ، ومن ذلك كان يوجد بروما حوالي 254 مخزنا تنتشر بين الشوارع التجارية¹ .

المدارس والمكتبات العمومية : لعلّه من الجدير بالذكر وقمن الاشارة إليه ، تلك المدارس العمومية والمكتبات التي شيدها الرومان بمدنهم ، حيث تشير المصادر التاريخية والدراسات المتخصصة الى اهتمام الرومان بالتعليم والتثقيف من خلال انشاء المدارس والمكتبات ، وفي هذا الصدد فقد تسابقت البلديات والأثرياء - من دون تدخل الدولة - في بناء المدارس حتى في القرى فضلا عن المدن ، وقد كان التعليم بهذه المدارس يتم باللغة اللاتينية² . ولم يغفل الرومان عن أن يؤسسوا مدارس خاصة برياضتهم المفضلة لتدريب وتعليم المبارزين ، حيث أنشؤوا أربع مدارس للمجالدين بروما وحدها فقط .

أما المكتبات فقد اهتم الرومان بنشرها في كل مكان وخاصة بالمدن ، وكانت هذه المكتبات تتسع لاحتواء ما بين مئات الى آلاف الكتب والمخطوطات ، وكان ببعضها خزائن مشدودة الى الجدران ، وقد كانت روما تضم 28 مكتبة تتوزع على كل أحيائها ، بينما كانت بقية المدن تضم مكتبات تتناسب وحجم سكانها فقد اشتهرت عدة مدن بمكتباتها التي كانت تمثل نبعا عاما يغترف منه العلماء والمفكرين وسائر طالبي العلم والمعرفة ، ولا سيما المدن الكبيرة ومدن العواصم³ .

الأسوار وأقواس النصر : وعلى النقيض من المدينة الاغريقية ، حيث كثيرا ما كان السور وليد تفكير متأخر عن إنشائها ، فإن المدينة الرومانية وفي بداية عهدها كانت تبدأ بإقامة مثل هذا السور ، وكانت المدينة تتخذ شكلا مستطيلا لأسباب ، بعضها دينية وبعضها عملية ، حيث كان السور يؤدي وظيفة الدفاع والحماية ، لكن بمرور

1 - نفس المرجع ، ص ، 382 .

2 - عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 122 .

3 - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 245 .

الزمن وتضخم مدينة روما سمح للسكان أن يتخذوا مساكنهم خارج السور ثم بعد ذلك كانت روما تعفي المدن البعيدة عن الحدود من إقامة الأسوار لحماية ترابها ، ولكن بعض المستعمرات تجاوزت هذه التعليمات وأقامت الأسوار ، ولقد بقيت هذه المدن محصورة في نطاق هذه الأسوار ، وأحيانا كانت هذه الأسوار تتسع لتحيط بالمدينة وأحواؤها القريبة كما هو الشأن في بعض المدن الإيطالية والأوروبية ، بينما أسوارا كثيرة تم تشييدها ابتداءً من القرن الثالث عندما تفاقم اختلال الأمن في الامبراطورية .

وفي كثير من المدن بما فيها المدن التي لم يكن بها أسوار تحيطها ، كان يوجد في مداخلها أبواب ضخمة وأقواس نصر ، وكانت الأقواس كثيرة النقوش ، تمجد الأباطرة وانتصاراتهم ، ففي إحداها منقوش عليها كتابات وهي تروي حياة الامبراطور وانتصاراته ، وبها لوحة تُصور الامبراطور مرة واقفا في عربة صحبة أبنائه ، ومرة متقمصا ملامح الإله "جوبيتر" وسط عدد من آلهة روما برفقة عائلته وبعض الحكام وهو يشاهد مصرع ثور قد ضحّى به شخصان¹ .

ففي مدينة روما وحدها كان يوجد بها 36 قوسا رخامية ، و37 بوابة ، وكان ما يميز المدن الرومانية بشكل عام وفي كل البلاد التي دخلها الرومان وجود مثل هذه الأقواس والبوابات الضخمة والكثيرة النقوش والتصاوير التي تمجد أباطرة الرومان وقادتهم وانتصاراتهم .

العمارة الرومانية ومظاهر الرفاه : العمارة الرومانية وأينما حلت كانت تصاحبها مظاهر العظمة والاضخمات ، وكانت هذه أبرز سمات المدينة الرومانية ، الى جانب مظاهر الافراط في التزيين والتنميق والزخرفة الفسيفسائية ، فكانت المباني تشكل طوابق ، طبقة فوق أخرى على نحو لم يسجل التاريخ له مثيلا على الاطلاق من قبل ، حتى وصل بعضها الى عشر طوابق ، ولقد كانت دور أهل الطبقة العليا فسيحة يتخللها الهواء ، وصحية مجهزة بالحمامات والمراحيض ، ونظام للتدفئة في أيام الشتاء والبرد . ولعل هذه المباني كانت أعظم ما توافرت فيه أسباب الراحة والاتساع من الدور التي أقيمت حتى القرن العشرين في أي مكان معتدل المناخ ، وهو ما يعتبر انتصارا في عمارة المنازل² .

ومن المباني التي كان يعتني الرومان في إبراز مظاهر العظمة العمرانية فيها نجد ، المسارح والملاعب والساحات العمومية "الفوروم" والمعابد وأقواس النصر ومقار الادارة وبيوت الأثرياء والحكام ، وحتى بناء المقابر والأضرحة ، ومن النشاطات التي شهدت تطورا ملحوظا في العهد الروماني ، الفنون الجميلة التي ازدهرت لحاجة العمارة لها ،

¹ - نفس المرجع ، ص ، 246 .

² - لويس مفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 399 .

كما يشهد بذلك ما تركه الرومان من مظاهر العظمة الهائلة المزينة بالفسيفساء وصنع التماثيل الفخمة ونقوش المرمر والرخام وزخرفة الهياكل وإقامة الحنايا وغيرها .

الحديث عن العظمة والروعة في العمارة الرومانية وعن مظاهر التحضر والرفاه ، حديث طويل ألُفت فيه العديد من المؤلفات والكتب لا يتسع المقام للتعرض لها ، غير أنني وأنا أتابع الموضوع فقد لفت نظري وجلب انتباهي ميزة حضرية تميزت بها المدينة الرومانية ، هي ميزة في غاية التحضر ونعني بها ، وجود المراحض العمومية وجمع القمامة المنزلية . حيث كان السكان بالمدن الرومانية ولا سيما بروما وبعض المدن الكبيرة التي بلغت مبلغا بعيدا في التحضر ، يستطيعون التردد أثناء النهار على مراحض عمومية نظير أجر ضئيل ، بينما كان عامة السكان يودعون قاذوراتهم المنزلية في صهاريج مغطاة وموضوعة في قاع بئر مهياة خصيصا لذلك ، وكان يتولى إزالتها من مواضعها في فترات معينة حملة القمامة والفلاحون الراغبون في السماد العضوي ¹ .

ب - استنتاجات : ثنائية سكان - مدن :

الملاحظ أن ثنائية سكان - مدن قد عرفت تطورا وانتعاشا هائلا وغير مسبوق في سائر أنحاء أوروبا أثناء العهد الروماني ، حيث أن كثيرا من الجهات الأوروبية لم تعرف الحياة الحضرية إلا مع الرومان ، وأن عددا من المدن الأوروبية الحالية هي استمرار لوجودها في العهد الروماني مثل باريس وستراسبورغ ونيم وبوردو وبرشلونة ولندن وفيينا وسان بترسبورغ وأمستردام وغيرها . هذه الحواضر التي شهدت نموا عمرانيا وسكانيا ملفتا ، يعزى الى عوامل وشروط توفرت أثناء الوجود الروماني ساعدت على تحقيق مستويات عالية للنمو السكاني الذي أدى بدوره الى نمو حظيرة المدن والحواضر ، فلم يتسن للحضارات السابقة وأن شهدت مدن ضخمة بمنشآت عديدة وهائلة مثل تلك التي أنتجها الرومان ، فقد استطاع الرومان أن ينشئوا مدنا ضخمة سواء في أوروبا أو خارجها ، ولأول مرة في التاريخ الحضري للبشرية تسنى ظهور مدينة مليونية وهي مدينة روما الحاضرة والعاصمة الرومانية ، التي حرص الرومان أن تكون مبرزة للعظمة والجبروت والطغيان الروماني في كل شيء ، فقد ذكرت المصادر على اختلافها أن حجم سكانها تجاوز المليون نسمة ، بينما كانت مدن عديدة في أوروبا تجاوز تعدادها السكاني مائة ألف نسمة وبعضها تجاوز المائتا ألف نسمة كمدينتي لندن ونيم ، وأن عدد المدن أصبح يعدّ بالمئات في أوروبا ، كل هذا يدلّ على الانتعاش والحيوية التي عرفتها المركبات الديموغرافية ، لدرجة أن "ادوارد جيبونز" "Gibbons" ذكر أن عدد سكان الامبراطورية الرومانية قد وصل خلال فترة حكم الامبراطور "كلوديوس" فيما بين سنتي 41 و 54 بعد الميلاد الى أكثر من 20 مليون نسمة ، وأن هذا الرقم قد يرتفع الى خمسة أضعافه إذا أضيف إليه عدد النساء

¹ - نفس المرجع ، ص ، 390 .

والأطفال والعبيد ، أي أن سكان الامبراطورية قد وصل الى حوالي 100 مليون نسمة ، وأن إيطاليا القديمة كانت تضم 1197 مدينة واسبانيا 360 مدينة .

كل هذا يؤكد أن النمو السكاني المؤدي للكثافة السكانية وتجميع السكان من شأنه أن ينتج عنه التجمعات السكانية غير التقليدية ، بمعنى أن النمو السكاني ينتج عنه النمو الحضري وظهور المدن في أي مكان ، كما سبق وأن رأيناه في الحضارات القديمة والحديثة وأن هذه الفرضية تتعزز وتتقوى يوما بعد يوم بمرور الزمن ، كذلك يمكن تأكيد الفرضية باتجاه معاكس ، فإذا تناقص السكان لسبب أو لآخر تراجعت معه الحياة الحضرية وأصبحت بعض المدن "مدن أشباح" وتوقفت حركة انشاء المدن أو ضعفت حركتها وتراجعت أحجامها وتقهقرت وتردت أوضاعها وأحوالها ، كل هذا ما آلت إليه المدن والحياة الحضرية في أنحاء كثيرة في أوروبا بعد سقوط وانحيار الامبراطورية الرومانية ، تحت ضربات وغارات شنتها القبائل الجرمانية من الشمال والوندال من الغرب ، ثم لاحقا العرب المسلمون من الجنوب والجنوب الغربي.

4 - مدن أوروبا في العصور الوسطى :

بسقوط الامبراطورية الرومانية خلال القرن الخامس الميلادي ، طويت صفحة مشرقة في حياة السكان والمدن بأوروبا ، ومثلت هذه اللحظة علامة بارزة وفارقة في تاريخ أوروبا بوجه عام وتاريخ المدن الأوروبية بوجه خاص ، إذ ظلت المدن والحياة الحضرية الموروثة عن الرومان طيلة القرون الستة اللاحقة تشهد تراجعا وتقهقرا وترديا فظيعا ، بسبب الضربات الوحشية للوندال من الغرب والجرمانيين من الشمال وتقلص التجارة الى مستوى متدني كثيرا ، وبمضي الزمن عبر قرون عديدة أضحت أحوال الحياة الحضرية والمدن بأوروبا يرثى لها ، ومن ذلك أن مدينة روما ذاتها أصبحت عاجزة عن صد هجمات المعتدين عليها ، فانكمش نشاطها التجاري ، وتدهورت أوضاعها المعيشية وهجرها العديد من سكانها ومن بقي منهم فروا الى التلال للاعتصام بها ، وكان كل ذلك يحمل في طياته آذان باضمحلال ونهاية العمران الحضري الروماني ، لدرجة وصلت فيها روما خلال تلك الفترة من الانحلال والاضمحلال ما جعل عدد سكانها ينزل الى حوالي 20 ألف نسمة¹.

وما من شك أن الحياة بوجه عام ، أصبحت في جميع أنحاء أوروبا ، أكثر فجاجة واتساما بالفوضى ، فالمدن تدهورت أحوالها وقد تناقص عدد سكانها بفعل القحط والجوع والأمراض ، ومن المحتمل أن تكون نسبة المواليد قد نقصت بينما نسب الوفيات قد ارتفعت حتما ، وأنه من المؤكد أن السكان الباقين في المدن كانوا أقل عددا ، وأن المدن الرومانية القديمة لم تعد كما كانت مراكز للإنتاج والتجارة . واستعداد الريف قوته ونشأت به اقطاعيات وتحول كثير من السكان الى الأرياف للعمل في الزراعة كأقنان عند ملاك الأراضي من الاقطاعيين ، وبهذا دخلت أوروبا

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 25 .

عهد الاقطاع ، وكما هو معلوم فإن المدينة لم تكن مركزا للاقطاع ، إذ أن العلاقات الاقطاعية كانت تتحدد داخل القلاع التي يسكنها الاقطاعيون ، أما الاقتصاد فكان يعتمد على زراعة الكفاف .

ولعل الصورة التي كانت عليها المدن ببلاد الغال أكثر وضوحا وأبلغ تعبيراً عما كان يجري في سواها ، فمساحاتها قد تقلصت الى أدنى ما يمكن من أجل تسويرها لحمايتها من غزوات القبائل الجرمانية أو الهجمات الوندالية أو العرب المسلمين ، فمدينة "بورديو" خفضتها أسوارها الى ثلث حجمها السابق ، ومدينة "أوتون" انكمشت من مدينة تبلغ مساحتها 500 فدان الى قرية صغيرة مساحتها لا تتجاوز 25 فداناً ، في حين حوّلت القوط مدينة "نيم" الى مجرد مدينة صغيرة يختصرها مدرجها القديم الذي أضحى يضم حوالي 2000 نسمة وكنيستين ، وبعد إغلاق مداخل المدرج أصبحت جدرانها الضخمة بمثابة مناريس للحماية ، ولم يكن حظ مدينة "آرل" بأحسن من سابقتها ، فقد تم تدميرها أثناء الصراع بين شارل مارتل والفاشين من العرب المسلمين ، وعقب ذلك استخدم المدرج كحصن ونشأت في داخله مدينة صغيرة من مدن العصور الوسطى كانت أكثر ازدحاماً من كثير من مدن ذلك الزمن ، وحتى الحضارة المسيحية التي ظهرت وسط هذه الظروف ، لم تتخذ شكلاً حضرياً خلال هذه الفترة ، ولم تستطع النهوض أو المحافظة على المدن والحياة الحضرية التي أنشأها الرومان¹ .

وخوفاً من اعتداءات المغيرين سواء من الشمال أو الغرب أو حتى الجنوب لاحقاً ، لجأ كثير من سكان المدن التي أقامها الرومان الى تحجيمها وإحاطتها بأسوار من أجل الدفاع عنها وحمايتها ، ومن ذلك ما فعله الملك الألماني "هنري الأول" الذي أمر بإعادة بناء أسوار المدن الرومانية التي تم تدميرها ، حيث قام سكان مدينة "ماينز" ببناء سور حول مدينتهم وكذلك أقيمت أسوار حول أديرة الرهبان والراهبات . ومن جهتهم قام الملوك في سائر أنحاء أوروبا بإصدار أوامر للسكان ببناء الحصون والأسوار حول مراكز الاستقرار السكاني ، حيث وبأمر من الملك "ألفريد" تم تحصين مدينة لندن سنة 886 م ، وقد أصبح مذاك الحين أداء الخدمة العسكرية واجبا على كل مواطن يقيم فيها ، ولم يكن سياج الأسوار يهيء حماية فحسب من الغزو الخارجي ، بل كانت له مهمة سياسية جديدة ، بتوفير الحرية وصيانتها في الداخل وسمح لمدينة صغيرة أن تغدو معقلاً لكثير من السكان الذين بدأ بعضهم يعود من الأرياف للسكنى بالمدن التي كان بها الأمان ، بعد

¹ - لويس مفورد ، مرجع سابق ، ص ، 450 .

أن كانوا يخضعون بدافع اليأس الى إقطاعيين تحت إمرتهم عصابات مسلحة ، ويصبحون في عداد أتباعهم وأقنائهم¹.

ومن النتائج التي ترتبت على انهيار الامبراطورية الرومانية ظهور وحدات سياسية منعزلة عن بعضها البعض تحاول باستماتة تحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل الاستمرار في البقاء . أما حكام هذه الوحدات فكانوا يضمنون للفلاحين الحماية من غارات الغزاة في مقابل خضوعهم لنظام القنانة ، وبسبب العزلة السياسية أخذت هذه الوحدات بمبدأ الحكم الوراثي ، وشهدت بذلك معالم بناء طبقي يتصف بأقصى درجات الجمود ، حيث كان يشغل أفراد الجماعة الحاكمة قمة هذا البناء بينما يشغل الأقنان قاعة².

هناك عامل مهم لعب دورا لا يستهان به في الأوضاع التي آلت إليها الحياة الحضرية والمدن بأوروبا خلال العصور الوسطى من الركود والجمود والتردي والانحلال ، ونعني به الدور الذي قامت به الكنائس في تحالفها مع الاقطاعيين ، فمن المعلوم أن الكنيسة هي الجماعة القومية الوحيدة التي بقيت في أنحاء أوروبا بعد سقوط الامبراطورية الرومانية ، وكان الانتماء الى سلك هذه الجماعة ضروريا بحكم سلطانها المفرط على السكان بما فيهم الملوك ، فإن الحرمان من غفرانها كان عقابا بلغ من صرامته أنه الى القرن السادس عشر ، كان الملوك أنفسهم يرتعدون أمام التهديد بالحرمان من غفران الكنيسة . ولقد كان وجود الكنيسة منتشرا من أصغر القرى بكنيستها المحلية الى أكبر المدن بكاتدرائيتها وكنائسها العديدة وأديرتها ومزاراتها ، وبهذا وجد أغلب سكان أوروبا أنفسهم بين مطرقة الاقطاعيين وسندان الكنائس ، فالإقطاعيون يقومون بالاستغلال الفاحش للفلاحين الذين يقومون باستزراع أراضيهم ، ورجال الكنائس يفرضون ضرائب باهضة وفي كل مكان تصل الى عشر المداخيل ، وكانت تحصل عليها الكنيسة لاستخدامها في إدارة شؤونها وصيانة مرافقها ومؤسساتها المتعددة ، وتستثمر الباقي في مجالات أخرى . وهكذا تحولت المدينة الأوروبية أثناء القرون الوسطى ، الى منشأة جماعية كان هدفها الأساسي المعيشة طبقا للنهج المسيحي في الحياة الذي يحدده رجال الكنيسة³.

وفي ظل التحالف المقيت بين رجال الاقطاع ورجال الكنيسة ، شهدت مدن أوروبا كسادا تجاريا وتقلصا سكانيا وتشردما سياسيا ، أدخل أوروبا عهد "الظلام الأوروبي" خلال القرون الوسطى ، ولم تسلم من هذا الظلام الأوروبي سوى تلك المناطق التي دخلها العرب المسلمين ، ونعني بها منطقة شبه الجزيرة الايبيرية التي عرفت قيام حضارة الأندلس وبعض الجزر الصغيرة بالبحر الأبيض المتوسط .

1 - نفس المرجع ، ص ، 455 .

2 - هنري بيران ، مدن العصور الوسطى ، في : السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 26 .

3 - لويس مفورد ، مرجع سابق ، ص ، 482 - 485 .

5 - مدن الأندلس :

أود في البداية أن أشير الى التجاهل المطبق لبعض الكتاب الغربيين ومنهم "هنري بيران" و "لويس ممفورد" وغيرهما ، لواقع المدن والحياة الحضرية في الأجزاء الأوروبية التي وقعت تحت حكم المسلمين ، ولا سيما في بلاد الأندلس التي شهدت تطورا وحضارة عظيمة إبان الحكم الاسلامي بها ، والتي كانت بمثابة قاعدة الانطلاقة الحضارية في أوروبا أو ما سُميت بالنهضة الأوروبية بعد طرد المسلمين من بلاد الأندلس سنة 1492 م .

لقد لعبت "الامبراطورية الاسلامية" دورا هاما في عملية التحضر وانشاء المدن ، فمع أن العرب كانوا بالأصل غير مرتبطين بحياة المدينة في الغالب ، إلا أنهم تابعوا بناء المدن وتطويرها في البلاد التي دخلوها في الوقت الذي كانت تعيش أوروبا عصور الظلام ، وهذا على عكس ما رُوج له بعض المغرضين من الغربيين بأن المدن شهدت تخريبا وتدميرا على يد العرب المسلمين الفاتحين ، ومنهم ممفورد الذي صرح بأن تطويق العرب للبحر الأبيض المتوسط قد عجل بالانتقال من النظام الامبراطوري المتجانس الى نظام اقتصادي محلي يقوم على الانتاج والمقايضة ، ويحشوه خليط سقيم من العادات المحلية والتشريعات المتضاربة - حسب زعمه - .

عندما قام العرب المسلمون بفتح بلاد الأندلس (اسبانيا و البرتغال) عام 92 هجرية (710 م) ، وجدوا العديد من المدن العامرة هناك ، وقد قاموا بدورهم في تعديل تخطيط تلك المدن وأضافوا لها الكثير من المعالم الحضارية الاسلامية ، خاصة إقامة الجوامع والمكتبات العامة ودور العلم والقصور الفخمة والحدائق الغناء والحمامات والمستشفيات والأسواق وغيرها .

ففي عام 756 م قدم الى الأندلس الأمير عبد الرحمن الثالث هاربا إليها من سوريا ، حيث أقام له عاصمة عند موقع قرطبة الحالي ، وعلى الضفاف الخصبة لنهر الوادي الكبير في وسط الأندلس ، وتحت حكم هذا الأمير ومن خلفه من الأمراء تحولت مدينة قرطبة الى عاصمة كبيرة ، قدّر عدد سكانها في تلك الفترة بحوالي نصف مليون نسمة ، كما كانت تحوي حوالي 21 ضاحية ، وحوالي 500 مسجد ، و300 حمام ، و70 مكتبة عامة ، وشوارع طويلة مرصوفة ومزودة بوسائل الانارة ليلا . وبذلك أصبحت أكبر مدينة في غربي أوروبا وتضاهي كل من بغداد ودمشق والقسطنطينية كواحدة من أكبر مراكز الحضارة في العالم . ومن أشهر المعالم التي ما زالت تزخر بها المدينة ، جامعها المشهور بهندسته وفنه العربي - الاسلامي الأندلسي ، وقد بلغت مساحته 250 م على 200 م ، وقد أحيط الجامع بحدائق غناء وبساتين لأشجار الفواكه المختلفة ، وقد زوّدت بقنوات خاصة للري وأخرى لجلب مياه الشرب والاستعمالات المنزلية لسكان المدينة ، وتعتبر أروقة الجامع المظلة بالأقواس العديدة والمدهشة التصميم والمستندة على مئات الأعمدة الرخامية الجميلة آية في هندسة البناء ، ومازال الجامع مثار إعجاب الى الآن بالرغم من تحويله الى كاتدرائية مسيحية بعد انسحاب المسلمين من بلاد الأندلس سنة 1492 م . كما تمتاز المدينة

بقصر فخم استغرق بناؤه حوالي 25 عاما وهو "قصر الزهراء" الى جانب مكتباتها وجامعتها المشهورة التي كانت عاملا من عوامل انطلاق الحضارة الجديدة بأوروبا بواسطة الاسبان والبرتغال¹.

والحديث عن التمدن الاسلامي في بلاد الأندلس لا يتسع له المقام هنا للاسترسال فيه أكثر ، حيث توجد مؤلفات كثيرة التي تناولت بالدراسة تاريخ التمدن العربي الاسلامي يمكن الرجوع إليها ، وفي هذا السياق لا يمكن أن نغفل الكلام عن مدن كثيرة شهدت تطورا وازدهارا كبيرين في الأندلس ، مثل مدن اشبيلية وطليطلة اللتين كانتا محطة الفاتحين الأوائل بقيادة طارق بن زياد وموسى بن نصير ، حيث استمرت مدينة اشبيلية تلعب دور العاصمة الاسلامية في الأندلس لمدة أربع سنوات قبل الانتقال الى قرطبة ، ومدن مالقة وتوليدو وبلد الوليد وغرناطة . ومن أهم المعالم الحضرية التي ما زالت قائمة "قصر الحمراء" بغرناطة والذي يرمز الى التقدم الحضري والعلمي الذي بلغه المسلمون بالأندلس ومازال مزارا سياحيا مهما في اسبانيا الى الآن².

لقد استطاع العرب المسلمين أن يحافظوا على كثير من المدن التي ابتناها الرومان أو القوط ، وذلك باتخاذهم لها مقرات لإقامتهم عند فتح بلاد الأندلس ، وقاموا بترميمها وتطويرها وإضافة لها كثير من المعالم التي ترمز للحضارة العربية الاسلامية ، كما قاموا بتشييد مدن جديدة كمدينة الزهراء ، وقد شهدت المدن والحياة الحضرية ببلاد الأندلس بأوروبا ازهى عهدها ، ويسقط الأندلس واصل الاسبان والبرتغال مسيرة النهضة الحضرية سواء ببلادهم أو بنقلها الى أنحاء أخرى من العالم ، ولا سيما الى القارة الأمريكية التي تم اكتشافها من طرف الاسبان في نفس السنة التي سقطت فيها الأندلس (1492).

6 - مدن عصر النهضة بأوروبا :

بحلول القرن الحادي عشر بدأت المدن الأوروبية في الانتعاش التدريجي ، حيث أشار "هنري بيران" الى أن كثيرا من المدن التي ظهرت ابتداء من القرن الحادي عشر ، لم تكن امتدادا أو استمرارا للمدن القديمة بقدر ما كانت كيانات اجتماعية جديدة . لقد نشأت هذه المدن الجديدة متأثرة بالنمو الذي طرأ على التجارة الخارجية مما أدى الى مزيد من التجمع السكاني ، وكان طبيعيا أن تكون معظم هذه المدن ساحلية الموقع حيث اتخذت شكل مراكز لاستقبال وتصدير البضائع ، فضلا عن خدمة السفن التي تجوب أعالي البحار . بينما يذهب "لويس ممفورد" في رده على بيران ، أن السبب المباشر الذي أدى الى انتعاش حركة المدن لم يكن تطور التجارة في القرن الحادي عشر ، بقدر ما كان يتسنى انتعاش التجارة الى أسبقية وجود فائض في المنتجات الزراعية وفائض في السكان ، حتى تتوافر في آن واحد السلع للتجارة والعملاء لشرائها .

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 168 ، 169 .

² - عبد الجبار ناجي ، مرجع سابق ، ص ، 419 .

وعلى العموم فإن السبب في أن الدور الذي قام به التاجر في نشأة المدن كان دورا ثانويا ، وهو أن انتعاش التجارة على أسس رأسمالية كان مقصورا على سلع الترف المجلوبة من جميع أنحاء أوروبا ، بل حتى من الشرق بعد الحروب الصليبية . بيد أن المدينة ذاتها كانت مكان التعامل في المنتجات المحلية للزراعة والصناعات اليدوية ، ولذلك فإنه حتى في عهد متأخر عن القرن الحادي عشر كان التجار وأتباعهم لا يؤلفون إلا جزء يسيرا من سكان المدينة . فالحقيقة إذن تناقض تماما ما ذهب إليه بيران ¹ .

وبحلول القرن الثالث عشر توسعت المدن القديمة الى خارج أسوارها ، ويعزى ذلك خاصة الى عاملين خارجيين أسهما في نمو المدن الأوروبية خلال العصور الوسطى : الأول يتمثل في الحروب الصليبية ، والثاني هو الزيادة الهائلة في عدد السكان بوجه عام .

لقد أسهم الصليبيون في تنمية التجارة بعد عودتهم من الشرق حيث الامبراطوريتين الاسلامية والبيزنطية الأكثر تحضرا ، حاملين معهم أحدث ما توصل إليه الشرق من سلع وتكنولوجيا . وفي هذه الأثناء استطاعت التجارة الأوروبية أن تحقق ازدهارا كبيرا انعكست نتائجه المباشرة على المدن ونموها وخاصة الساحلية منها . بينما الاستقرار الذي بدأت تنعم به المدن الأوروبية قد أدى الى زيادة الانتاج الزراعي وتوفير الغذاء طوال العام ، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في مستوى الوفيات الذي من شأنه أن يؤدي الى زيادة في معدلات نمو السكان .

وقد نستشهد على ما حدث في الفترة ما بين القرنين العاشر والثالث عشر الميلادي ، أن عدد سكان المنطقة الواقعة بين الرين والموزل قد تضاعف الى عشرة أضعاف ما كان عليه ، في الحين ذاته فإن المقاطعات الانجليزية التي كانت تضم حوالي 1.2 مليون نسمة سنة 1086 م ، انتقل العدد الى حوالي 2.355 مليون نسمة بحلول العام 1340 م ، والأمر ذاته حدث في كل أنحاء أوروبا تقريبا ، فإيطاليا بلغ تعدادها السكاني حوالي 10 ملايين نسمة في القرن الرابع عشر ، وربما يرجع ذلك الى الاستقرار الى القاعدة القديمة التي كانت تتمتع بها على عهد الرومان ، ولكونها أكثر قربا الى حضارات الشرق الأرفع مستوى . ففي القرن الثالث عشر كانت مدينتي البندقية وميلان تضم أكثر من 100 ألف نسمة لكل منها ، وأنه لا شك في أن عدد السكان كان يتجه نحو الزيادة حتى مجيء وباء الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر . وفي هذه الأثناء كانت المدن الجرمانية أكثر انخفاضا في متوسط عدد سكانها باستثناء مدينة فيينا التي كانت تقع على التحوم الرومانية القديمة ، ومع ذلك فقد أنشئت بالمنطقة في خلال أربعة قرون حوالي 2500 مدينة ، ولم يقتصر الأمر على تضاعف عدد المدن ، بل إن نسبة زيادة عدد السكان كانت تضارع على وجه التقريب نسبة الزيادة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، ففي نهاية القرن الثاني عشر مثلا ، كان عدد سكان مدينة باريس يناهز 100 ألف نسمة ، وفي نهاية القرن الثالث عشر قفز عددهم الى ما يقرب من 240 ألف نسمة . وفي سنة 1280 كان عدد ساكنة مدينة فلورنسا حوالي 45 ألف نسمة ،

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، ص ، 459 وما بعدها .

تضاعف عددهم الى حوالي 90 ألف نسمة بحلول سنة 1339 . على حين أنه في الأقاليم الواطئة كانت مدينتا "بروج" و"غنت" قد بلغتا أحجاما مماثلة ، وليس بعيدا عن هذا فإن الاحصاءات الخاصة بزيادة العمران الحضري تشير الى أرقام لها وقعها في النفس ¹ .

وأشير هنا مرة أخرى الى التجاهل والكف المتعمد لكتاب الغرب (وكذلك بعض المغفلين من كتاب العرب الذين ينقلون عن الغربيين كالإمعة) في الحديث عن شأن المدن والحياة الحضرية والسكان والحضارة ككل بغرب أوروبا حيث عرفت - استثناءً - أزهى عصورها طيلة ثماني قرون أثناء فترة الظلام الأوروبي وما بعده الى غاية نهاية القرن الخامس عشر في شبه الجزيرة الايبيرية (الأندلس) ، حيث أقام العرب المسلمون حضارة ما زالت آثارها الى اليوم - كما سبقت الإشارة إليه - .

ويمكننا القول بوجه عام أن مدن العصور الوسطى في أوروبا كانت في عمومها تتسم بصغر حجم سكانها ، إذ لم يكن يتعدى عدد سكان أكبرها عدد سكان مدينة صغيرة معاصرة . بل ان عدد سكان معظم المدن الأوروبية خلال عصر النهضة كان يتراوح فيما بين 10 ألف و 30 ألف نسمة ، طبعاً إذا استثنينا بعض المدن التي سبقت الإشارة إليها وهي قليلة جداً بالإضافة الى مدن بلاد الأندلس وفي مقدمتها مدينة "قرطبة" التي ناهز عدد سكانها حوالي 500 ألف نسمة . وأشار هنا أن حديثي عن مدن أوروبا خلال العصور الوسطى يخص تلك المدن الواقعة خارج بلاد الأندلس .

أما فيما يتعلق بمكونات البناء الطبقي لسكان مدن العصر الوسيط ، فاننا نجد هذه المدن تضم جماعات جديدة من الصناع والنساجين والحرفيين والصيارفة الذين شكلوا فيما بعد نواة "البرجوازية الأوروبية" . وما لبثت هذه الجماعات أن كوَّنت طوائف حرقية متخصصة في انتاج وتصنيع سلع معينة ، بحيث أصبحت المهارة الفنية - لا الملكية الزراعية - مصدراً أساسياً من مصادر القوة الاجتماعية في هذه المدن . والواقع أن ظهور البرجوازية خلال العصور الوسطى قد أسهم في اضعاف النظام الاقطاعي وبزوغ معالم بناء اجتماعي جديد . وفي ذات السياق أوضح "ماكس فيبر" أن أوروبا قد بدأت تشهد منذ القرن الثالث عشر

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 471 ، 472 .

معالم مجتمعات محلية حضرية متميزة تعتمد اعتمادا أساسيا على التجارة وتتمتع بقدر ملحوظ من الاستقلال الذاتي¹.

وبحلول القرن الرابع عشر بدأت المدن الأوروبية التجارية ، مثل ميلانو ومرسيليا المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط ، و"بريمن" و"هامبورج" و "كولونيا" في الشمال ، تسهم بشكل مباشر وقوي في تحويل أوروبا من نظام اقطاعي زراعي عتيق الى بناء حضري مستند الى التجارة وتحقيق الربح ، وما لبثت الموانئ الإيطالية أن انتعشت مرة أخرى باسطة نفوذها على المناطق الريفية المجاورة . وهكذا استطاعت مدينة فلورنسا قهر المناطق المجاورة المناوئة لها واستيعاب مناطق أخرى واخضاعها لسيطرتها الاقتصادية ، كما أنه استطاعت مدينة "روان" أن تجمع حولها 35 قرية مجاورة ، و"ميتر" كانت تسيطر على 168 قرية مجاورة لها ، وبرغم الأوبئة العديدة التي أصابت المدن الأوروبية ، إلا أن ذلك لم يؤثر على وتيرة نمو سكان هذه المدن على المدى البعيد . ولقد أشار "وليم لانجر" الى أن مرض الطاعون قد انتشر في المدن الأوروبية فيما بين سنتي 1348 و 1350 ، مما أدى الى فناء أكثر من ربع سكان أوروبا ، وقبل حلول سنة 1400 كان الطاعون سببا في وفاة أكثر من ثلث سكان القارة الأوروبية ، وقد وصلت الكارثة الى حد فناء أكثر من نصف سكان بعض المدن ، بينما وصلت هذه النسبة الى النصف في مدن أخرى ، على غرار مدينة فلورنسا التي فقدت نصف عدد سكانها ، وهامبورج التي فقدت حوالي ثلثي ساكنتها بسبب وباء الطاعون ، في حين أجهز الطاعون على سكان الريف لدرجة الانهيار التام للبناء الاجتماعي بهذه الأرياف ، والذين نجوا من سكان الريف لجؤوا الى المدن حتى أن الاقطاعيات قد بدت خاوية على عروشها لا تجد من يفلحها ، وهكذا أضحت بعض المدن الأوروبية آنئذ وكأنها "مدن أشباح" ، وإذا كانت هذه المدن قد ظلت تتعرض من فترة لأخرى لوباء الطاعون حتى أواخر القرن السابع عشر ، إلا أن زيادة سكانية ملحوظة قد طرأت عليها منذ بداية القرن الخامس عشر . وإن كان وباء الطاعون قد قلّص عدد السكان ، فإنه كذلك قضى أو سّرّع في القضاء على النظام الاقطاعي الأوروبي ، فاسحا المجال للحضارة الغربية أن تكتسب خصائص جديدة لعل أهمها وأبرزها المدينة الأوروبية بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان².

ظهر في أوروبا فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر نسيج حضري يحمل خصائص حضارية جديدة ، منها أن شكل ونمط الحياة الحضرية قد بدا عليه تغيرات هامة وأساسية ، مستمدا هذا النموذج الحضري الجديد روحه من نظام اقتصادي جديد ، المتمثل في نظام الرأسمالية التجارية ، ومن نظام سياسي جديد ، قوامه في الغالب سلطة مركزية مطلقة أو أقلية حاكمة مستبدة تتولى عادة شؤون دولة قومية ، ومن ايديولوجية جديدة مستمدة من الفيزياء الميكانيكية التي تقوم على مسلمات تقررت قبل ذلك بزمان طويل في الجيش وفي الدير ، وحتى القرن السابع عشر كانت كل هذه التغيرات مضطربة تمر بدور التجربة ومقصورة على عدد قليل من

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، ص ، 28 .

² - نفس المرجع ، ص ، 29 ، 30 .

المجتمعات ، ولم يكن لها أثر فعال إلا في نواح محدودة متفرقة ، وقد تبلورت وتبينت ملامحها بوضوح في القرن السابع عشر ، وعندئذ أخذ نظام العصور الوسطى في الانحلال والاضمحلال ثم الاختيار ليحل محله نظاما جديدا .¹

وخلال القرن السادس عشر شهدت المدن الأوروبية عامة والاطالية خاصة ظهور طبقة غنية من النبلاء الذين أسهموا بحكم ثرائهم ونفوذهم في النهوض بمقومات الحياة الحضرية ، وكنتيجة لذلك بدأت بعض مدن النهضة الأوروبية كفلورنسا تهتم بالتخطيط الحضري على الأخص في مجال المباني العامة ، ومن أبرز معالم هذا التخطيط الحرص على شق الشوارع المستقيمة الطويلة وإقامة الميادين الواسعة ، كانعكاس لايدولوجية انسانية تميل الى تأكيد الثقافة الحضرية ، وكذلك بدأت المدينة تفرض سيطرتها الاقتصادية والثقافية على المناطق الريفية وتخليها على مكانتها كوحدة سياسية مستقلة لصالح قيام الدولة القومية .

وفي ظل نظام الدولة القومية وما تحقق من اكتشافات واختراعات تكنولوجية ، أدت الى تحولات وتغيرات هائلة اجتماعية واقتصادية وسياسية ثم لاحقا ديموغرافية وحضرية . وتبعاً لذلك فإنه بعد القرن السادس عشر كانت أعظم المدن حظاً من الزيادة السريعة في عدد السكان وفي المساحة وفي الثروة ، هي تلك التي كانت تأوي بلاطاً ملكياً ، فقد كان المصدر الرئيسي الذي تنبع منه القوة الاقتصادية التي كانت نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي الذي بدأ يتحقق في ظل الدول القومية ، وضمن هذه الظروف كان من المحتتم أن تتفاقم ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية ، الأمر الذي أسرع بظهور عدد من المدن الأوروبية خلال القرن السادس عشر متجاوزة أحجامها السكانية المائة ألف نسمة ، ففي فترة قصيرة كانت لندن تضم حوالي ربع مليون نسمة ، ونابولي قريباً من ذلك وميلان حوالي 200 ألف نسمة ، وباليرمو وروما ولشبونة واشبيلية وأنطرب وأمستردام لكل منها حوالي 100 ألف نسمة ، في حين أن عدد سكان باريس كان يبلغ حوالي 180 ألف نسمة في سنة 1594 . وعندما استقرت أوضاع الدول الكبرى الناشئة بأوروبا ، واصلت مدن العواصم انفرادها بالزيادة السكانية ، ففي القرن الثامن عشر كانت المدن التي بها ما يزيد على 200 ألف نسمة تشمل موسكو وفيينا وسانت بطرسبورغ وباليرمو ، بينما كانت نابولي تضم حوالي 434 ألف نسمة ، وباريس حوالي 670 ألف نسمة ، ولندن حوالي 800 ألف نسمة² .

ولا شك أن تطور أساليب النقل قد أسهم في تيسير عملية نقل فائض المحاصيل الزراعية من المناطق الريفية الى المدن ، وربما كان ذلك أحد أسباب النمو السكاني المفاجئ الذي شهدته مدينة لندن في مطلع القرن التاسع عشر حيث ناهز عدد سكانها المليون نسمة تقريباً . ويمثل هذا العدد حوالي 11 بالمائة من اجمالي السكان في بريطانيا

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، 634 .

² - نفس المرجع ، ص ، 652 .

خلال تلك الفترة ، وعليه يبدو واضحا أنه بدون التطورات التكنولوجية في مجال الزراعة والنقل كان من المستحيل على المدن الأوروبية أن تحقق نموا وازدهارا إبان تلك الفترة ، وهناك عدة من العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والفكرية التي لعبت دورا هاما في زيادة معدلات التحضر في أوروبا خلال القرن التاسع عشر . من ذلك - على سبيل الذكر - تضعف والنظام الاقطاعي المتمركز بالأرياف أمام حركة التصنيع الزاحفة والتي اتخذت من المدن حاضنة لها ، وانتشار أفكار الحرية والمساواة والعدالة مما ساعد على تحرير كثير من أقدان الريف وانتقالهم نحو المدن للعمل في المصانع الوليدة . ومن الصعب تصور نمو المدن الأوروبية دون الزيادة السكانية التي تحققت خلال هذه الفترة ، وتحرر الأقدان من ربكة النظام الاقطاعي ، ونمو المشروعات الصناعية التي حولت كثيرا من المدن بأوروبا الى مجمعات صناعية ضخمة . والواقع أن التحول الحضري الأوروبي الهائل في هذه الأثناء لا يعزى الى ظهور مدن جديدة بقدر ما يرجع ذلك الى قدرة المناطق الحضرية على استيعاب نسبة تصل الى 10 بالمائة من مجموع سكان أوروبا¹ .

7 - متلازمة الثورة الصناعية - الديموغرافية - الحضرية :

في الحقيقة الحديث عن المدن والحياة الحضرية بأوروبا خلال عصر النهضة بوجه عام ، حديث متشعب واسع وخاصة خلال فترة ظهور الثورة الصناعية أي ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ، وما أفرزته من انعكاسات وتحولات على صعد كثيرة ، اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وديموغرافية وحضرية وغيرها . ذلك أن موضوع التصنيع وعلاقاته مع مواضيع عديدة ومنها الديموغرافيا والتحضر ومنذ ذلك العهد الى اليوم مازال يمثل حقلا معرفيا وعلميا ثريا وخصبا ، انجزت من أجله العديد من الدراسات والأبحاث .

لقد أظهر "فريدريك كوتريل" بوضوح كيف تتغير حتما الظواهر الديموغرافية ، فضلا عن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وان لم يحدث هذا بذات الطريقة في كل مكان ، وذلك تمشيا مع كل تغيير في مقدار الطاقة المتاحة للجماعات والمجتمعات ، فما من شك أن إقامة نسب عالية من سكان بلد في مناطق حضرية ، هي ظاهرة خاصة بالعصر الصناعي ، فتكنولوجيا الحضارات الماضية ونظمها الاقتصادية لم تكن قادرة على أن تنتج من الفائض الزراعي ما يكفي لإعالة أي جزء بالغ القدر من سكانها المقيمين بالمدن. ولم تستطع الزراعة تحقيق فائض يسمح لعدد كبير من السكان للتفرغ لمهام أخرى غير زراعية إلا بعد ظهور تكنولوجيا القرن التاسع عشر ، وقبل ذلك صرح "روبرت مالتوس" في هذا الصدد بقوله : "يجب أن يكون صحيحا دائما أن فائض انتاج المزارعين بأوسع معانيه ، يقيس ويحد من نمو ذلك القسم من المجتمع الذي لا يستخدم في الأرض ، ففي جميع

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، ص ، 35 .

أرجاء العالم كله يجب أن يتناسب تماما عدد المشتغلين بالصناعة والتجارة والملاّك والأشخاص المشتغلين بالمهن المدنية والعسكرية مع الانتاج الفائض ، ولا يمكن بطبيعة الأشياء أن يتجاوزته ¹ .

لقد تسنى بظهور الصناعة وتطورها في أوروبا خلال القرن الثامن عشر ، استخدام الماكينات الصناعية والمواد الكيماوية والأسمدة وتقنيات وأساليب علمية في ممارسة الزراعة ، الأمر الذي سمح بزيادة انتاجية الأرض وتحقيق فائض من الغذاء يكفي لعدد هائل من السكان هذا من ناحية ، وكما مكّنت عملية ميكنة الزراعة الى الاستغناء المتزايد عن اليد العاملة في الزراعة وتحول القوة العاملة الزراعية الى أنشطة صناعية إرتبط نموها وتزايدها بالثورة الصناعية من ناحية أخرى . كل هذا دفع بأعداد هائلة من سكان الأرياف للهجرة والمغادرة نحو المدن إما بحثا عن فرص عمل في المصانع حيث الأجور مرتفعة والعمل منظم ومستدام ، وإما رغبة وإنجذابا لنمط عيش داخل المدن باعتبارها مراكز جذب لأولئك الذين يتطلعون لحياة أفضل ومستقرة . وبدون هذه التحولات المصاحبة لحركة التصنيع بأوروبا كان من المستحيل على المدن أن تصمد وتنمو وتزدهر .

وهكذا نرى أن التصنيع كعملية اجتماعية شاملة قد تضمن عمليات اجتماعية فرعية كنشأة الضواحي والأحياء الحضرية وعمران المدينة ، والهجرة من الريف الى الحضر . لذلك تلعب عملية التصنيع دورا هاما في إيجاد مجتمعات جديدة ، بالإضافة الى نمو وتطور المجتمعات والمدن الموجودة ، كما أنها كانت سببا في تحويل بعض القرى والمناطق الريفية الى مدن ، ذلك أنه وغداة قيام الثورة الصناعية أضحى من اليسير إنشاء مدن جديدة ، وخاصة قبل التطور الفائق لوسائل النقل ، فيكفي وجود منجم للفحم أو إقامة مصنع للنسيج والغزل ليصبح كقطب مغناطيس يشدّ إليه كثير من أولئك الباحثين عن العمل وحياة الاستقرار من المناطق الريفية المجاورة ، ليتحول المكان شيئا فشيئا الى تجمع سكاني كثيف ثم الى مدينة ، كل ذلك بسبب التصنيع . والنتيجة الطبيعية لذلك هي نشأة المدن والحوضر ونموها .

وإذا كانت المدينة تدين بالكثير لعوامل الدين والسياسة والتجارة في نموها وازدهارها ، إلا أن دينها للصناعة أفدح وأعظم ، خاصة اذا ما أخذنا في اعتبارنا الثورة الصناعية وما أحدثته من تحولات اجتماعية . وعلى الرغم من أن الصناعة في العصور السابقة عن القرن الثامن عشر وخاصة إبان العصور الوسطى لم تنشأ مدنا صناعية قائمة بذاتها كما هو الشأن مع التجارة بالنسبة للمدن التجارية ، إلا أن تغلغل الصناعة وتطورها في الحضارة الأوروبية الحديثة قد أدى الى ظهور مدن صناعية متخصصة تبدأ بالتخصص في انتاج المواد الخام حتى التخصص في تصنيع سلعة انتاجية واحدة . وإذا ما قارنا بين عدد السكان الحضريين فيما قبل الثورة الصناعية وبعدها في أوروبا ، لاحظنا على الفور الى أي مدى لعبت الصناعة دورا هائلا في ظهور المدن والحوضر ونموها وتضخم بعضها . فقبل الثورة الصناعية لم تكن نسبة سكان المدن في الدول الأوروبية تزيد عن 10 بالمائة من اجمالي سكانها وذلك سنة

¹ - وارين تومبسون ودافيد لويس ، مرجع سابق ، ص ، 174 .

1800 ، بينما قفزت النسبة الى حوالي 16 بالمائة سنة 1900 ، وفي الفترة ذاتها تضاعف عدد سكان مدينة لندن حوالي ست مرات ، بينما بلغ معدل التحضر بأكثر البلاد الأوروبية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر معدل 2.1 بالمائة ، وهو معدل أعلى من معدل الزيادة الطبيعية للسكان ، ما يُنبئاً بوجود حركة نزوح وهجرة من الأرياف نحو المدن والحوضر .

وباعتبار أن بلاد الانجليز كانت مهداً للثورة الصناعية ، فإنها كانت سبّاقة في الاستجابة لهذا المعطى الجديد سواء من حيث الزيادة السكانية وكذلك نشأة المدن وتضخمها وتطورها ، ومن ذلك فقد انتقل عدد البلاد من نحو ثلاثة ملايين نسمة في العام 1500 الى أربعة ملايين بعد قرن من ذلك ، ثم قفز العدد الى خمسة ملايين بحلول 1650 . كما شهدت مدينة لندن وهي أكبر مدن إنجلترا ، زيادة في عدد سكانها من 120 ألف نسمة في عام 1550 الى 200 ألف نسمة بعد خمسين سنة فقط ، وفي العام 1650 كانت الأحياء الشعبية بشوارعها الضيقة والملتوية ومساكنها الصغيرة تؤوي 350 ألف نسمة أكثرهم من الفقراء المعدمين ¹ .

لقد تمخض عن عصر النهضة بأوروبا تحولات وإنجازات هائلة مست كافة جوانب الحياة البشرية ، لا يتسع المقام للاسترسال فيها ، ومن بين التحولات الهائلة التي شهدتها أوروبا خاصة إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بروز حركة ونهضة علمية وفكرية قادت الى تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وديموقراطية وحضرية ترتبط فيما بينها بشبكة علاقات معقدة ومتفاعلة يصعب تفكيكها من خلال صفحات معدودة ، ولكن حسبنا أن نحاول ليس فقط من أجل اختبار ما قدمناه من تعميمات أو فروض مرتبطة بتحضر مجتمعات العالم كافة والمجتمعات الأوروبية خاصة ، باعتبارها المجتمعات التي شهدت مولد الثورات الصناعية والحضرية والديموقراطية الحديثة .

لقد ارتبطت ظاهرة التحضر بأوروبا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ليس فقط بالثورة الصناعية التي كانت لها أثر فعال عليها ، وإنما كذلك بظاهرة "التحول الديموغرافي" . ذلك أن التحولات والتغيرات التي رافقت وتزامنت مع الثورة الصناعية في أوروبا ، تلك التغيرات التي طرأت على الدينامية السكانية من حيث وتأثر النمو التي مست الخصوبة والوفيات خاصة ، والتي كان من نتائجها ظهور نمط ديموغرافي جديد لم يسبق أن عاشته البشرية من قبل ، وبروز ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" التي حركت عدداً من المفكرين والعلماء الأوروبيين وفي مقدمتهم الانجليزي "روبرت مالتوس" (1766 - 1834) الذي دق ناقوس الخطر معلناً خطورة الزيادة السكانية الهائلة وتداعياتها

¹ - جون ستيل جوردون ، إمبراطورية الثروة : التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية ، ترجمة : محمد مجد الدين باكير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، الجزء الأول ، 2008 ، ص ، ص ، 24 ، 25 .

الخطيرة على مستقبل البشرية ، والذي برهن بأسلوب رياضي وإحصائي بأن الزيادة السكانية الكامنة في الانسان تتم وفق متتالية هندسية ، وذلك بفرض عدم تدخل أي عائق من الموانع الايجابية ولا الموانع الوقائية التي تحول دون تحقق المتتالية ، بينما زيادة موارد العيش الآتية من الزراعة فإنها تتزايد فقط وفق متتالية حسابية كحد أقصى ما يمكن للأرض أن تنتجه من غلال ، وقد حذّر مالتوس البشرية من مستقبل وخيم إن هي لم تتحرك لمواجهة هذه الأوضاع التي تتسم بعدم التوازن بين النمو السكاني من جهة ونمو الموارد الغذائية من جهة مقابلة .

وبسبب الانجازات المحققة في مجال الصحة والطب بنوعيه العلاجي والوقائي خاصة ، الذي قضى على معظم الأوبئة التي كانت تفتك بقطاعات واسعة من السكان أثناء القرون السابقة في أوروبا ، تراجعت معدلات الوفيات بشكل غير مسبوق الى أدنى مستوياتها فاسحة المجال لمتوسط الأمل في الحياة للارتفاع أكثر ، مع بقاء معدلات الخصوبة عالية . الأمر الذي أدى الى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية الى مستويات مرتفعة أو ما عُرف بظاهرة "الانفجار الديموغرافي" ، لكن هذه الحال لم تستمر طويلا ، فبحلول منتصف القرن التاسع عشر وبعد رحيل مالتوس بسنين معدودة ، كشفت التجربة الأوروبية عن تحول سكاني مغاير لما توقعه مالتوس ، وذلك ببدء تراجع مستويات الخصوبة متأثرة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبعملية التنمية والتحديث العامة التي آلت إليها حياة السكان بالقارة ، وكذلك متأثرة بمعدلات الوفيات التي نزلت الى أدنى مستوياتها الممكنة ، والتي كانت بمثابة القاطرة الديموغرافية التي جرّت ورائها كل المركبات الديموغرافية نحو التغير . وباستمرار عمليات التنمية والتحديث بأوروبا والتي نتج عنها أدوار ومكانات اجتماعية جديدة للأفراد وخاصة فئة النساء ، أدت لاحقا بمعدلات الخصوبة الى الهبوط لأدنى مستوياتها ، لتتحول المشكلة السكانية بأوروبا من مشكلة "الانفجار الديموغرافي" الى مشكلة "الافتقار الديموغرافي" . وبهذا أفرزت التجربة السكانية بأوروبا خلال القرون الأخيرة نمطا سكانية جديدا يميّزه معدلات منخفضة للخصوبة والوفيات معا تراوحت ما بين (10 - 13) في الألف سنويا ، ومتوسط أمل في الحياة مرتفع يفوق 70 عاما ، كل هذا ينتج عنه معدلات نمو سكاني ضئيلة ، تحوم حول الصفر بالمائة سنويا وقد تكون في بعض السنوات سلبية أي تناقص سكاني .

التحول الديموغرافي الذي عاشته أوروبا أثناء القرون الأخيرة كان له وقعه وأثره في مجالات عديدة ، ولا سيما في المجال الحضري وانتشار المدن ، لدرجة أن أصبحت التجربة الحضرية بأوروبا تمثل حقلا معرفيا مستقلا بنظريته الحضرية في ارتباطاتها بعوامل عدة منها العامل الديموغرافي .

ومن تناولوا الظاهرة الحضرية الأوروبية بالدراسة والتحليل في ارتباطها بالديموغرافيا "ماكجي" T . Mcgee . ففي تعرضه للظاهرة الديموغرافية لعملية التحضر والنمو الحضري ، انطلق ماكجي من معطيات "نظرية التحول الديموغرافي" والتي لخصت اتجاهات النمو الحضري في الغرب من وجهة النظر الديموغرافية في ثلاث اتجاهات أساسية : إتجاه يمثل مرحلة ما قبل الصناعة ، تتميز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات ، فأوجد تركيبا سكانيا ثابتا نسبيا وأكثر شبابا وأصغر حجما . وإتجاه يمثل مرحلة التصنيع المبكر أفرز نموذجا سكانيا تتميز بانخفاض معدلات الوفيات بينما استمرت معدلات المواليد في الارتفاع المضطرد ، مما أدى الى زيادة معدلات النمو السكاني . ثم أخيرا إتجاه تتميز بمعدلات أكثر انخفاضا للوفيات والمواليد ، نتج عنه نموذج سكاني ثابت وأكبر سنا وأوسع حجما . كذلك حددت نظرية التحول الديموغرافي في المظاهر الديموغرافية للنمو الحضري في مظهرين أساسيين هما : النمو السكاني السريع والمضطرد للمدن والمراكز الحضرية منذ سنة 1800 ، ثم تزايد نسبة سكان المدن بالمقارنة بنسبة سكان المناطق الريفية من ناحية ¹.

التحولات الديموغرافية المتسمة بمعدلات نمو سكاني عالية والتي تراوحت ما بين 1 - 1.5 بالمائة سنويا التي شهدتها أوروبا خلال عصر النهضة والتي تزامنت مع ظهور الصناعة ، أدت الى نشأة المدن والمراكز الحضرية وتضخمها وانتشارها عبر أرجاء أوروبا كافة ولا سيما الجهة الغربية والشمالية منها ، إن ما حدث من التكدس السكاني في المدن والحوضر الأوروبية ، يعزى أساسا الى الزيادة السكانية الهائلة خلال القرن التاسع عشر خاصة ، فقد تضاعفت الشعوب الأوروبية الأصل من نحو 200 مليون نسمة إبان حروب نابليون ، الى حوالي 600 مليون نسمة عند نشوب الحرب العالمية الأولى . ومن زاوية أخرى فإن عدد السكان الأوروبيين كان يمثل حوالي سدس سكان الأرض في عهد مالتوس ، ارتفع الى حوالي ثلث سكان العالم في مدة تزيد قليلا على قرن واحد ، بينما المدن الأوروبية هي الأخرى عرفت انفجارا حضريا موازيا للانفجار السكاني ، فمثلا وفي سنة 1800 لم تكن توجد في العالم الغربي مدينة واحدة مليونية ، فحتى مدينة لندن وهي أكبر مدن أوروبا آنذاك لم تكن تضم من الساكنة سوى 959 ألف نسمة ، في حين كانت باريس تضم ما يقرب من نصف مليون نسمة فقط ، وما لبث الأمر أن تطور بشكل مفاجئ وسريع بعد نصف قرن من ذلك أي في سنة 1850 ، حيث قفز عدد سكان لندن الى حوالي مليونين نسمة ، وباريس الى أكثر من مليون نسمة ، بالإضافة الى عدد آخر من المدن كان عدد سكانها يتزايد بشكل سريع ، وما أن حلت سنة 1900 كانت قد ظهرت الى الوجود الأوروبي ستة حواضر يزيد عدد سكان كل منها على المليون نسمة ، منها برلين وموسكو وفيينا وسانت بطرسبورغ بالإضافة الى لندن وباريس ².

¹ - السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، 165 .

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، 981 .

تعتبر التجربة الأوروبية في التحضر خلال العصور الحديثة ثرية جدا ، ولسنا هنا بصدد التأريخ لها والتوسع والاسترسال فيها فذلك له مجالاته ، وإنما ثراء التجربة فرض علينا التوقف عند أهم المحطات التاريخية بخصائصها المميزة ، ومن أهم المميزات التي انبثقت عن التجربة الديموغرافية - الحضرية الأوروبية خلال عصر النهضة ، فيضائها وانسكابها نحو مناطق عديدة بالعالم سواء العالم القديم أو العالم الجديد - كما أشرنا له في موقعه .

ذكرنا أن أوروبا شهدت خلال القرون الأخيرة تحولات وتغيرات هائلة ، منها بروز ظواهر عديدة كظاهرة "الانفجار الديموغرافي" و "الانفجار الحضري" والثورة الصناعية وغيرها . هذه التغيرات سببت لأوروبا في بعض الفترات مشاكل وأزمات مثل التكسب السكاني وانتشار الفقر والبؤس والشقاء والبطالة ، والاستغلال الفاحش للعمال خاصة في المناطق الصناعية المستحدثة كمناجم الفحم ، إلا أن الأوروبيين أستطاعوا أن يجدوا لهم مخرج عديدة وحلول ناجعة لمشاكلهم المختلفة السكانية والحضرية والاقتصادية ، داخل البلاد الأوروبية وكذا خارج البلاد الأوروبية ، وذلك بالتوجه نحو استكشاف العالم الجديد عن طريق الاسبان والبرتغاليون ابتداء من عام 1492 ، حيث تم إنشاء مستعمرات في أمريكا اللاتينية ثم لحق بهم الهولنديون والفرنسيون والانجليز خاصة أثناء القرن السابع عشر وما تلاه لاحتلال أمريكا الشمالية وتأسيس بها مستعمرات ، كما تم احتلال كثير من مناطق العالم القديم في قارتي آسيا وإفريقيا وكذلك كل الجزر غير المسكونة وقارة أوقيانوسيا (أستراليا ونيو زيلندا وغيرها) . وبهذا استطاعت أوروبا أن تجد حلولاً لمشاكلها السكانية بنقل ملايين من سكانها نحو هذه المناطق ولا سيما بلاد العالم الجديد - كما سنرى ذلك في موضعه - ، كما وجدت مصادر ثروة اقتصادية هائلة زادت من غنى وثراء سكان القارة خاصة في جهاتها الغربية والشمالية ، كذلك نقلت أوروبا الى مناطق كثيرة في العالم نمط الحياة الحضرية وإنشاء المدن التي لم تكن قد عرفت هذا النمط من الحياة كأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وبعض البلاد الإفريقية ، بينما نقلت نمط التحضر وال عمران على الطراز الأوروبي أينما حل الأوروبيون مستعمرون ومحتلون سواء في إفريقيا أو آسيا .

8 - السكان والمدن بأوروبا خلال القرن العشرين :

لم يكد القرن العشرين أن يطل علينا حتى كانت أوروبا تضم حوالي 300 مليون نسمة أي سدس سكان العالم قاطبة آنذاك ، في حين كان هذا العدد يمثل حوالي 146 مليون نسمة قبل قرن من ذلك ، وقبل نصف قرن (1850) كان عدد سكان أوروبا حوالي 209 مليون نسمة . في الحقيقة هذا العدد يمثل فقط أولئك السكان من الأوروبيين الذين آثروا العيش في مواطنهم الأصلية ولم يغادروا الى مناطق أخرى خارج القارة ، بينما عدد السكان من أصل أوروبي الذين يعيشون خارج القارة فهو يناهز عددهم بداخلها .

ومنذ منتصف القرن السادس عشر وأوروبا تتقدم مناطق العالم في معدلات التحضر وفي ظهور المدن الجديدة وتضخمها وإزدهارها ، ومن ذلك ما تم ذكره من أن أوروبا كانت تستحوذ على ست مدن من ضمن إحدى عشر مدينة مليونية موجودة على سطح الأرض سنة 1900 ، وقد كانت مدينة لندن أكبر مدن العالم لطيلة قرون الى غاية سنة 1924 لما أزاحتها من الريادة مدينة نيويورك الأمريكية ، وبالرغم من أن أوروبا عاشت حربين عالميتين دامتين خلال النصف الأول من القرن العشرين ، والتي خلفت قتلى بالملايين ودمارا هائلا للمدن والعمران ، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على المنحى التطوري لمعدلات التحضر ، فقد زاد عدد المدن الأوروبية المليونية الى أكثر من الضعف في سنة 1930 ، كما لوحظ كذلك ارتفاع عدد المدن التي يزيد سكانها على 100 ألف نسمة .

ومن ناحية أخرى فقد خاضت دول أوروبية عديدة تجارب من أجل التحسين والتطوير الحضري خلال القرن العشرين المهدف منها الارتقاء بظروف العيش داخل المدن ، وتأقي على رأس هذه التجارب ، تجربة بريطانيا التي رفع لوائها المتخصص في العمران "ايننزر هوارد" الذي نادى بإنشاء برنامج ضخم "لمدن الحدائق" يكون مدعوما من المجتمع ، كخطوة لمشروع إنساني كبير ، يشمل بناء الأحياء السكنية ذات الكثافة السكانية العالية من العمال في كل من لندن وغلاسكو وبيرمينغهام وبقية المدن الصناعية الكبيرة البريطانية ، على أن تخصص "مدن الحدائق" لإيواء أولئك السكان الذين لا يجدون المأوى المناسب لهم هناك أو الذين لا يجدون العمل والمسكن في تلك المدن القديمة . وقد تم إنشاء لهذا الغرض "مؤسسة مدن الحدائق" في أوائل القرن العشرين ، والتي شرعت في بناء مدينتي "ليتشويرت" و "ويلوين" ولم يكتب لهاتين المدينتين أن تنجزا في وقت سريع كما كان مخططا لهما بسبب عوائق اعترضت القائمين على إنجازهما ، ومن أهم هذه العوائق دخول بريطانيا خلال هذه الفترة في حربين عالميتين طاحنتين ، وأثناء الحرب العالمية الثانية عُقدت مؤتمرات وندوات تناولت موضوع إعادة إعمار المدن التي دمرتها الحرب ، فانقسم المؤتمرون الى فريق يميل الى إعادة تعمير وبناء تلك المدن المتضررة من الحرب ، بينما نادى فريق ثان بإنشاء مدن جديدة لتخفيف الضغط عن المدن الكبيرة ، وبعد انتهاء الحرب مباشرة وخلال عامي 1946 و 1947 أصدرت الحكومة البريطانية مرسومين، الأول دعي "مرسوم إنشاء المدن الجديدة" والثاني دعي "مرسوم تخطيط المدن والأقاليم" ، وعملا بهذين المرسومين فقد تم إنشاء ما لا يقل عن 20 مدينة حديثة خلال المرحلة الأولى التي امتدت للفترة (1946 – 1960)، وعلى إثر نجاح المرحلة الأولى، فقد تقرر بعد عام 1961 إقامة عدة

مدن حديثة أخرى تستوعب ما بين 80 ألف الى 550 ألف نسمة تُجلب غالبيتهم من داخل المدن الكبيرة المكتظة بالسكان ، وقد تم بناء 14 مدينة جديدة خلال الفترة الممتدة ما بين (1961 – 1977) ¹ .

تأثرت كثير من البلدان الأوروبية بما قامت به بريطانيا من إنشاء مدن حديثة عقب الحرب العالمية الثانية ، فحدّت حدّوها ومن بين البلدان التي قامت بإنشاء مدن حديثة دول هولندا وفرنسا والسويد والاتحاد السوفياتي (سابقا) وغيرها .

ففي هولندا أعيد تخطيط السياسات الحضرية بعد الحرب العالمية الثانية ، تهدف الى تطوير مناطق حضرية معينة ، تضمنتها برامج حملت أسماء مختلفة حسب الأزمنة التي ظهرت بها ، مثل "أقطاب النمو" أو "مدن التطور" و"المغناطيس المعاكس" ، وقد حذبت معظم الآراء في الستينيات من القرن العشرين تطوير عدد كبير من المدن الصغيرة نسبيا ، لتخفيف الضغط عن المدن الكبيرة فأنشئت مثلا مدن تابعة لمدينة "لاهاي" كما أنشئت مدينة تابعة لمدينة "أمستردام" ، كذلك وجدت تجمعات سكنية حول مدن الجنوب الهولندي مثل "روتردام" وفي الشرق حول مدينة "أوترخت" ، ينتقل سكان هذه المدن الحديثة يوميا للعمل في تلك المدن العريقة ، وقد أنشئت لتستوعب كل منها في حدود 100 ألف نسمة ² .

أما في فرنسا فقد تأخر مشروع إنشاء المدن الحديثة بالمقارنة بحيرائهم البريطانيين ، وقد بدأ التفكير في إنشاء مدن جديدة بفرنسا في سنة 1965 ، بينما الشروع في الانجاز تأخر الى سنوات السبعينيات ، حيث تم بناء تسعة مدن حديثة خمس منها في منطقة باريس وهي من نوع المدن التابعة ، وقد وُضع لهذه المدن هدف استيعاب حوالي ثلاثة ملايين نسمة عند إتمامها ، وأن الحجم المخطط لها يتراوح ما بين 140 ألف الى 500 ألف نسمة . كذلك عمدت السويد الى إنشاء مدن حديثة منها مدينتان حول العاصمة "ستوكهولم" كمدن تابعة لها ، وتسعى السويد الى جعل معظم صناعاتها متمركزة في مدن متوسطة الحجم كي لا تنشأ عنها مشكلة الكثافات السكانية العالية ³ .

في الجهة الشرقية للقارة حيث يقع الاتحاد السوفياتي - سابقا - والذي ينتهج الشيوعية كنظام اجتماعي واقتصادي ، فإنه ومنذ سنة 1935 عملت الحكومة السوفياتية على عدم السماح بنمو وتوسع المدن الكبيرة ، وخاصة مدينة موسكو العاصمة إلا في النطاق الذي يخدم السكان ، وقد وضعوا حداً نهائياً لعدد سكانها بحيث لا يتعدى 5 مليون نسمة ، ولكن بالرغم من هذا فإن عدد سكانها وصل الى 6 مليون نسمة في عام 1960 ، وقد بقيت عمليات انتشار "المدن الحديثة" مقتصرة على إنشاء تجمعات سكانية مرتبطة بالتوسعات الصناعية الكبيرة ،

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 304 - 306 .

² - نفس المرجع ، ص ، 315 .

³ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 318 ، 319 .

فمنذ 1917 وحتى عام 1960 أنشأ الاتحاد السوفياتي حوالي 800 مدينة حديثة وحوالي 2000 مستوطنة شبه حضرية . ومن حيث السياسة العامة الحضرية في الاتحاد السوفياتي ، فإن الحجم الأمثل الذي يفضلته المخططون للمدن الحديثة هو ما بين 120 ألف الى 200 ألف نسمة ، وحوالي 50 ألف الى 100 ألف نسمة للمدن التابعة ، وما يميز هذه المدن وجود المناطق الخضراء والمنتزهات الواسعة والأحزمة الخضراء من الأشجار وكذا معظم المرافق الاجتماعية والاقتصادية بغرض تحقيق المساواة بين سكان مختلف المناطق بالبلاد¹ .

ولا يمكنني الاستطراد أكثر من هذا ، حيث لكل بلد أوروبي تجربته في إعادة الاعمار وتوزيع السكان وإنشاء المدن الجديدة ، وخاصة تلك الدول التي تضررت كثيرا من الحرب العالمية الثانية ، كألمانيا وبولندا وإيطاليا ويوغسلافيا وغيرها .

وبالرغم مما عرفته أوروبا خلال القرن العشرين من حربين داميتين ، وكذلك الهبوط السريع لمعدلات النمو السكاني بفعل انخفاض معدلات المواليد وتراجعها الى مستويات متدنية ، ومع هذا فإن النمو الحضري لم يتوقف ، بل شهدت مختلف البلدان الأوروبية تواصل ارتفاع معدلات النمو الحضري ، كما شهدت ظهور مدن كثيرة مليونية وعملاقة ، وبعد أن كانت القارة مُصدرة للسكان خلال قرون النهضة الأولى أضحت تمثل منطقة جذب واستقبال للمهاجرين من مختلف قارات العالم ما أدى الى انتعاش معدلات النمو الحضري وتضخم بعض المدن كمدن لندن وباريس وغيرها .

الواقع الحضري بأوروبا خلال القرن العشرين ، يكشف عن استمرار التحول الحضري بالقارة ، وذلك بتواصل عملية الهجرة من المناطق الزراعية والريفية نحو المدن وتحول بعض المناطق الريفية الى مناطق حضرية ، بالإضافة الى تدفق الجحافل البشرية نحو أوروبا من مختلف جهات العالم وخاصة من بلدان العالم الثالث ، التي تعيش ظروفًا اقتصادية صعبة تحت وقع معدلات نمو سكاني مرتفعة ، كل هذا يشير الى توجه بلدان القارة نحو اختفاء المناطق الريفية ولو بالمعنى الثقافي ، حيث في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة سواء تلك التي تخص الميكنة الزراعية وتقنيات ممارسة الزراعة ، أو من حيث تطور وسائل النقل والمواصلات وتكنولوجيات الاتصال والاعلام ، ووجود مختلف التسهيلات ومرافق الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تجعل المناطق الريفية تتمتع بمزايا المناطق الحضرية الى جانب مزايا الريف .

التحولات الحضرية التي تعيشها أوروبا جعلت بعض المناطق المصنفة ريفية ، مناطق ذات جذب سكاني للراغبين في نمط حياة يسودها الهدوء والطمأنينة ونقاء الجو والابتعاد عن ضغوط المدن وضوضائها ، أو كأمكنة للسياحة والتنزه والاستجمام في شكل قرى سياحية ، مما أدى الى نوع من التماهي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، كل هذا توضحه البيانات الاحصائية المتوفرة الآتية .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 322 .

فطبقا لمعطيات منظمة الأمم المتحدة الصادرة سنة 2018 ، فإنها تشير الى استمرار تطور النمو الحضري خلال القرن العشرين والى غاية منتصف القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين) ومن ذلك أن نسبة التحضر بالقارة الأوروبية قد بلغت 51.7 % ما يقابلها تعداد سكاني يناهز 284 مليون نسمة في سنة 1950 ، وبقي اتجاه النمو الحضري متصاعدا مسجلا نسبا عالية إذ قفز الى 63.1 % سنة 1970 ، ثم 71.1 % في العام 2000 ، وأخيرا سجل معدل 74.5 % خلال سنة 2018 ، بينما يتوقع للنمو الحضري بالبلدان الأوروبية أن يتعزز أكثر في قادم السنين ، حيث سوف تصل نسب التحضر بالقارة الى حوالي 77.5 % ثم الى 83.7 % خلال سنتي 2030 و 2050 على الترتيب .

وتجدر الإشارة الى أن مستويات التحضر بين الجهات المختلفة للقارة الأوروبية تتفاوت من جهة الى أخرى ، فنجد دول شمال أوروبا وغربها تتصدر مستوى التحضر منذ القدم والى الآن حيث يتجاوز معدل التحضر بها 80 % ، بالمقابل تتأخر مجموعة دول جنوب أوروبا وشرقها عن نظيرتها بمعدل يصل الى حوالي 70 % . كذلك هناك دول أوروبية قد وصلت الى حد التشبع الحضري بتحقيقها معدلات عالية للتحضر ، فإمارة موناكو وهي دولة - مدينة تقع بالغرب الأوروبي لا يوجد بها سكان ريفيون تماما ، والدنمارك الواقعة في الشمال الأوروبي وصل بها معدل التحضر الى 88 % ، أما بالجنوب الأوروبي نجد دولة مالطا قد وصلت الى حد التشبع الحضري بمعدل 95 % .

ومن زاوية أخرى تظهر البيانات الكمية وتؤكد على المنحى التطوري للتحول الحضري بالقارة الأوروبية عموما ، ومن ذلك تضاعف عدد السكان المقيمين بالمدن خلال النصف الثاني للقرن العشرين تقريبا ، حين تجاوز حجم السكان الحضريين 516 مليون نسمة سنة 2000 ، على أن يواصل النمو الحضري استمراره خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين كما هو متوقع له ، حيث ستضم المدن الأوروبية حوالي 600 مليون نسمة بحلول سنة 2050¹ .

وللوقوف على حقائق التحول الحضري بالقارة الأوروبية ، ينبغي النظر إليه على ضوء معطيات التحول الديموغرافي الذي تمر به القارة . إذ تعيش بلدان أوروبا المرحلة الثالثة من التحول الديموغرافي التي يميّزها انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات الى أدنى مستوياتها ، ما أدى الى انخفاض معدلات الزيادة السكانية في بعض البلدان الأوروبية الى ما دون الصفر ، أي تناقص في عدد سكانها الاجمالي وذلك عندما

¹ - www.population.un.org/wup

يفوق عدد الوفيات عدد المواليد متأثرة بظاهرة التعمّر (التشيخ) التي نتجت عن تمدد الأمل في الحياة الى ما يزيد عن 80 عاما ، ويتوقع للقارة الأوروبية أن تدخل مرحلة ديموغرافية جديدة تتسم بالتناقص المستمر في تعدادها السكاني الكلي ابتداء من سنة 2021 حيث سوف يبلغ حجم السكان بها في هذه السنة ذروته مسجلا حوالي 743.5 مليون نسمة ، لينزل لاحقا سنة بعد سنة الى حوالي 715.7 مليون نسمة بحلول سنة 2050 . أي أن معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة (2021 – 2050) سيسجل متوسط معدل سنوي سلمي يقدر بحوالي (- 0.13 %) بالمقابل سوف يرتفع عدد السكان الحضريين خلال هذه الفترة مسجلا متوسط معدل سنوي للنمو الحضري بقيمة موجبة تقدر بحوالي 0.25 % .

وهكذا وبعد أن كشفت التجربة السكانية بأوروبا عن أنماط ديموغرافية في التحول ها هي تكشف من جديد عن نمط آخر للتحول الحضري ، فبالرغم من تراجع معدلات الزيادة السكانية الى ما دون الصفر أي أن السكان يتناقصون ، فإن معدلات النمو الحضري ستبقى متواصلة نحو الزيادة . وربما يؤكد هذا مقولة "المدن مقبرة للريفيين" ، أي تبقى المدن ونمط الحياة الحضرية تمارس جاذبية ساحرة للسكان الذين لا يقطنون بها من ناحية ، وزحفا وتوسعا على حساب المناطق الريفية لتحوّلها الى مناطق حضرية من ناحية أخرى ، لكي لا يبقى فيها سكان مستقبلا تماما كما حدث لنمط حياة البادية التي انقرض وجودها من القارة الأوروبية تماما ، ولما تصل أوروبا الى اختفاء السكان من الأرياف أو الى حد التشعب الحضري فإنه بالضرورة سيتناقص عدد سكان الحواضر تبعا لتناقص عددهم الكلي .

الواقع الحضري الأوروبي خلال القرن العشرين ترجمه عدد المدن المليونية التي تتواجد بالقارة . ففي مطلع القرن العشرين (1900) كانت القارة الأوروبية تحوز على ست مدن مليونية وهي : لندن وباريس وبرلين وموسكو وفيينا وسانت بترسبورغ ، من ضمن 11 مدينة مليونية كانت موجودة بالعالم كافة آنذاك . وبمرور الزمن تضخمت العديد من المدن الأوروبية جراء الزيادة السكانية والنمو الحضري بفعل الهجرة الريفية – الحضرية من ناحية ، ومن الهجرة الدولية الخارجية الوافدة للقارة من مختلف أنحاء العالم وخاصة من بلدان العالم الثالث ، حتى غدت أوروبا تستحوذ على عدد هائل من المدن ليس المليونية فحسب بل والمدن العملاقة كذلك . فحسب توزيع أكبر مائة مدينة في العالم لعام 1985 نجد القارة الأوروبية تحوز على 17 مدينة منها بالإضافة الى 4 مدن أخرى بالاتحاد السوفياتي (سابقا) ، تنصدها مدن لندن وباريس وموسكو كمدن عملاقة يتجاوز عدد سكان كل منها 8 ملايين نسمة . وبسبب التراجع في معدلات النمو السكاني تأثرت وتيرة النمو الحضري بالبلدان الأوروبية فلم تتضخم مدنها كثيرا كما هي حال مدن الدول النامية ، وهذا ما يعكسه التصنيف الصادر في 2010 لأكبر مائة مدينة في العالم ، حيث تراجعت المدن الأوروبية أمام نظيرتها بالدول النامية خاصة في الترتيب العام ، حيث استحوذت أوروبا على عشر مدن مليونية فقط من ضمن المائة مدينة الأكبر في العالم ، وأن المدينة الأوروبية الأكبر وهي مدينة موسكو

احتلت الرتبة التاسعة عشر بتعداد سكاني بلغ حوالي 11 مليون نسمة ، والحال هذه مرشحة للتراجع أكثر في المستقبل .

9 - خلاصة : أوروبا وريادة التحضر في العصر الحديث :

لعل ما حققته المجتمعات الأوروبية من سبق زمني في مضمار التحضر في العصر الحديث يجعلنا نقول : إذا كانت المدينة في القديم تدين بالكثير للدين والسياسة والتجارة في نموها وتطورها ، إلا أن دينها للصناعة في العصر الحديث أثقل . أما المدينة المعاصرة بمكوناتها ومورفولوجيتها الحالية فإنها تدين بالكثير الى التجربة الحضرية التي حققتها البلدان الأوروبية خلال القرون الأخيرة ، ذلك أننا حيثما يَمُنّا وجوهنا شرقا أو غربا ، شمالا أو جنوبا إلا وجدنا المدينة الأوروبية المعاصرة حاضرة بأشكالها المختلفة ، سواء بشكلها الاستعماري الذي تم نقله بواسطة الاستعمار الأوروبي لجهات واسعة من عالمنا ، أو بشكلها المهيمن والمتفوق الذي جعل معظم بلاد العالم بما في ذلك تلك البلدان التي نالت استقلالها عن الاستعمار والهيمنة الأوروبية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، لا تستطيع الاستغناء عن النموذج الغربي في التحضر سواء في تقليده والاقتداء به ، أو في الاعجاب والانبهار به .

ولثراء التجربة الحضرية الأوروبية الحديثة فقد حظيت بدراسات وبحوث وفي شتى أغراض وحقول العلم والمعرفة ، يصعب الاحاطة بأهميتها فضلا عن جلها أو كلها ، ذلك أن ما كشفت عنه التجربة الأوروبية ولا سيما في موضوع العلاقة بين التحول الديموغرافي والتحول الحضري ، يؤكد ما طرحناه من إفتراضات من أن النمو السكاني والكثافة السكانية الناتجة عنه كان عنصرا فعالا في نشأة وظهور المدن وتطورها ، هذه المدن التي عرفت مسارا تاريخيا واجتماعيا واقتصاديا وحضاريا مليئا بالمنعرجات صعودا وهبوطا ، لتستقر في الأخير بين أحضان المجتمعات الأوروبية التي أفضت الى المدينة الحديثة والمعاصرة بصورتها الحالية ، هذه المدينة وخلال أربعة قرون الأخيرة استطاعت أن تكشف عن انجازات وإبداعات هائلة لم يتسنى للمدن السابقة أن تصل إليها ، فالمدينة الأوروبية كانت - وبحق - الحاضنة لكثير من الانجازات الحضارية الحديثة وفي مجالات عديدة اجتماعية واقتصادية وثقافية وديموغرافية وحضرية ، وصناعية - تكنولوجية ، وصحية - طبية وغيرها .

ففي موضوع الديموغرافيا استطاعت التجربة الأوروبية الحديثة أن تصل بالتغيرات والتحويلات الديموغرافية الى أنماط سكانية جديدة لم يسبق للبشرية أن عرفتھا بالشكل الذي أبانت عنه التغيرات الديموغرافية التي شهدتها أوروبا خلال عصر النهضة والى الآن . فقد أظهر مسار التطور الديموغرافي بأوروبا تحولا سكانيا يميزه ثلاث مراحل أساسية للانتقال الديموغرافي ، الأهم فيها المرحلة الانتقالية التي تميزت بظاهرة الزيادة السكانية العالية "الانفجار الديموغرافي" التي عرفتھا بلدان أوروبا وخاصة الواقعة في الجهة الغربية من القارة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، نتيجة الهبوط المفاجئ لمعدلات الوفيات وبقاء معدلات الاخصاب مرتفعة ، ما أدى الى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية الى مستوى يتراوح ما بين 1 - 1.5 بالمائة سنويا ، وهي معدلات عالية وغير مسبقة في التاريخ البشري

، ثم مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حدث انخفاض في معدلات المواليد ، واستمرار هبوط معدلات الوفيات الى مستويات منخفضة جدا ، لتكتمل حلاقات التحول الديموغرافي والوصول الى نمط الخصوبة والوفيات المنخفضة ومتوسط أمل في الحياة طويل نسبيا والتي تميز المجتمع الأوروبي الحديث .

هذا التغير في الاتجاهات السكانية يمثل محصلة لعمليات التنمية المبكرة المصاحبة للثورة الصناعية وظهور نموذج جديد للأسرة الصغيرة الحجم "الأسرة النووية" ، وانتشار نمط الزواج الأوروبي المتأخر في السن الى ما بعد منتصف العشرينيات من العمر ، وبروز ظاهرة التعنس الدائمة والمنتشرة وسط النساء ، وتطور أساليب منع الحمل وانتشارها والتحكم فيها وغيرها من الأسباب والعوامل التي أدت الى هذا ¹ .

ولعل التطور الصحي والاكتشافات العديدة التي حققها الأطباء والعلماء الأوروبيون في مجال الطب بنوعيه العلاجي والوقائي خلال عصر النهضة كان لها أثرها الكبير في التحولات الديموغرافية الحديثة ، مثل اكتشاف "إدوارد جينر" (1749 – 1823) لمصل تلقيح ضد جذري البقر سنة 1798 ، واكتشافات "لويس باستور" (1822 – 1895) ، وغيرها من الانجازات في مجال الصحة العامة والتكنولوجيا الطبية والصناعة الدوائية وانتشار المؤسسات الاستشفائية التي أدت الى القضاء على الأوبئة والأمراض المعدية والمتوطنة وأمراض الفقر المختلفة ² .

إن العدد الهائل للسكان الموجودون على سطح الأرض في الوقت الراهن ، يعزى الى تلك الأسباب والعوامل التي أنجزتها وحققتها النهضة الأوروبية ، وخاصة في مجال الصحة العامة والطب بنوعيه الوقائي والعلاجي ، الأمر الذي دعا الأمريكي "مايكل هارت" أن يقول : " إذا كان لا بد أن نردَّ الفضل لأحد في زيادة عدد سكان الأرض ، فيرجع ذلك الى الرجل الذي قاوم الميكروب وحصّن الانسان من المرض ومن

¹ - حسين تومي ، مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 165 – 167 .

² - لمزيد من التفاصيل أرجع : حسين تومي ، " التطور الصحي وأثره في زيادة السكان : تطور نمط الأمراض والآفاق المستقبلية لإطالة عمر

الانسان " ، دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ، ديسمبر 2017 ، عدد 31 ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، ص ، ص ، 21 – 37 .

الموت . ولو سألنا في هذا الكتاب : من الذي أثر في حياة الانسان وصحته على هذه الأرض ؟ لكان الفضل للويس باستور" ¹ .

ومهما أمضينا في الاسترسال في هذا الموضوع لا يمكننا أن نفيّه حقه ، وحسبنا أن نشير الى التدعيات والانعكاسات التي خلفها النمو السكاني المرتفع على الواقع الحضري خلال القرون الأخيرة في أوروبا ، ففي مطلع القرن التاسع عشر (1800) كان عدد سكان المدن حوالي 14.6 مليون نسمة من إجمالي سكان يصل الى 146 مليون نسمة ، انتقل مع مطلع القرن العشرين (1900) الى حوالي 33.5 مليون نسمة من تعداد كلي بلغ 295 مليون نسمة ، ثم بعد نصف قرن من ذلك قفز عدد سكان المدن الأوروبية الى حوالي 284 مليون نسمة من ضمن إجمالي السكان تعداد 549.37 مليون نسمة ، بينما صعد عدد السكان الحضريين مع نهاية القرن العشرين (2000) الى حوالي 516.72 مليون نسمة من ضمن 727.2 مليون نسمة ، ليستقر العدد عند حوالي 552.91 مليون نسمة من إجمالي سكان تعداد 742.648 مليون نسمة خلال سنة 2018 .

يتضح جليا من المعطيات السابقة أنه في الوقت الذي زاد فيه إجمالي سكان أوروبا بحوالي 102 % في الفترة ما بين 1800 و 1900 ، ارتفعت هذه الزيادة خلال الفترة (1900 – 1950) الى 86.22 % ، ثم نزلت النسبة الى 32.36 % للفترة (1950 – 2000) ، وأخيرا تقلصت نسبة الزيادة السكانية خلال العقدين الأولين من القرن الحالي الى 2.12 % فقط . بالمقابل فإن نسبة سكان المدن أو السكان الحضريين انتقلت من 129.45 % للفترة الأولى خلال القرن التاسع عشر الى نسبة عالية جدا وصلت الى 748 % خلال النصف الأول من القرن العشرين ، ثم نزلت الى 81 % خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وأخيرا سجلت نسبة تزايد سكان المدن بأوروبا خلال السنين المنقضية من القرن الحالي نسبة 7 % فقط .

وفي السياق ذاته وبدقة أكثر يمكن قراءة التحولات الديموغرافية والحضرية التي حدثت خلال القرنين الأخيرين بالقارة الأوروبية لكي تتضح أكثر العلاقة بين النمو السكاني من جهة والنمو الحضري من جهة مقابلة ، ففي خلال القرن التاسع عشر حققت الزيادة السكانية الاجمالية متوسط معدل سنوي مساويا 0.7 % ، ارتفع هذا المعدل السنوي الى 1.24 % خلال النصف الأول من القرن العشرين ، ثم تراجع الى 0.56 % إبان النصف الثاني للقرن العشرين ، بينما سجل متوسط معدلات الزيادة السكانية خلال العقدين الأولين من القرن الحالي أدنى مستوياتها بمعدل 0.116 % . بينما في الجهة المقابلة فقد حدث انفجارا حضريا ، وخاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين أين سجل متوسط معدل النمو الحضري وصل الى 4.27 % ، وقبل ذلك وخلال القرن التاسع عشر بأكمله وصل هذا المتوسط السنوي لزيادة سكان الحواضر الى 0.83 % ، بينما سجل 1.19 %

¹ - مايكل هارت ، الخالدون المائة : أعظمهم محمد - صلى الله عليه وسلم- ، ترجمة : أنيس منصور ، دار المجدد ، الجزائر ، 2010 ، ص ، 37 .

إبان النصف الثاني من القرن العشرين ، وأخيرا هبط الى 0.37 % خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين¹.

المعطيات السابقة تبين وبجلاء تأثير معدلات النمو الحضري بنظيرتها الديموغرافية ، حيث كلما كان هناك نموا سكانيا قابله نموا حضريا أعلى منه ، والذي نستشفه من التجربة الأوروبية أن النمو الحضري وظهور المدن وتضخمها مرتبط بعلاقة وثيقة ومتينة صعودا وهبوطا ، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الزيادة السكانية كلما شهدت الحركية الحضرية نموا أكبر مستفيدة من الزيادة الطبيعية لسكان المدن ، ومن الهجرة الريفية-الحضرية مما يجعل معدلات النمو الحضري أعلى من نظيرتها السكانية الاجمالية . كما تتأثر معدلات النمو الحضري في الاتجاه التنازلي ، حيث - وكما رأينا - وبعد منتصف القرن العشرين حين شهدت الزيادة السكانية بأوروبا انخيارا الى مستوى التناقص السكاني في بعض البلدان الأوروبية ، وبالرغم من ذلك بقيت معدلات النمو الحضري مرتفعة نسبيا بسبب تواصل حركة النزوح الداخلي للسكان نحو المدن وكذلك حركة الهجرة الدولية نحو البلاد الأوروبية . وهكذا بعد أن كانت أوروبا مصدرة للسكان نحو الخارج خلال بداية عصر النهضة كحل لظاهرة الزيادة السكانية المرتفعة ، حيث عمّرت العالم الجديد وأستراليا واستعمرت معظم بلاد العالم القديم ، ها هي تعاني من الافتقار السكاني الذي جعلها تستقطب عددا هائلا من سكان البلاد الأخرى ولا سيما بلاد العالم الثالث ، لدرجة أصبحت ما تسمى بظاهرة "الهجرة السرية" المتجهة نحو بلدان أوروبا تعتبر مشكلة عويصة لهذه البلدان ، كما أن نموذج الحياة الحضرية الجذاب والأخذ الذي حققته البلاد الأوروبية ، والذي زادت وسائل الاعلام والاتصال بريقا وتلميحا ، جعل الكثير من سكان الدول النامية وخاصة الشباب منهم يغامرون بحياتهم ويجازفون بقوارب بدائية لعبور البحر من أجل تحقيق أحلامهم في العيش بأوروبا أو الهلاك بعرض البحار . كل هذا بسبب ما حققته المدينة والمدينة الأوروبية المعاصرة من إنجازات هائلة جعلت منها موئلا للراغبين في حياة دنيوية مريحة ورغدة .

¹ - تم حساب متوسط معدلات الزيادة السكانية السنوية بتطبيق المعادلة التالية : $r = 1 \setminus n$ [لو(س_n \ س₀)] ، حيث : ر: يمثل متوسط المعدل السنوي للفترة المعنية ، ن : تمثل عدد سنوات الفترة المعنية ، لو : يمثل اللوغاريتم ، س_n : تمثل عدد سكان نهاية الفترة ، س₀ : تمثل عدد سكان بداية الفترة .

الفصل السابع

النمو السكاني ومدن الأمريكيتين وأوقيانوسيا

أولاً: مدن الأمريكيتين:

الحديث عن مدن الأمريكيتين في الواقع هو حديث غير متجانس بسبب أن التاريخ الحضري لأمريكا الوسطى يختلف اختلافاً بيناً عن نظيره في بقية أجزاء المنطقة ، فبينما يمتد وجود المدن ونشأتها في أمريكا الوسطى إلى الألف الأولى قبل الميلاد ، فإنه ليس كذلك في جنوب أمريكا فهو يعود إلى منتصف الألف الأولى للميلاد ، في حين لم يكن هناك مدن ولا عمران ولا أثر يدل على وجود حياة التضرر بالجزء الشمالي للقارة (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) إلى غاية مجيء المستعمرين الأوروبيين في القرن السادس عشر الميلادي ، ولذا سيكون حديثنا عن نشأة المدن وظهور حياة التضرر وعلاقتها بالنمو السكاني في المنطقة مراعيًا لهذه التباينات والاختلافات المذكورة .

1 - المدن القديمة بأمريكا الوسطى وبداية التضرر :

تقدم القول أن قارة أمريكا ولاسيما أمريكا الوسطى عرفت المراكز الحضرية الأولى والمستوطنات البشرية قديماً ، قبل مجيء كولومبوس إليها ، وعليه فإن قارة أمريكا بكاملها تعتبر إحدى القارات التي عرفت التجمع الحضري مبكراً ، متمثلة في حضارة "المايا" التي نشأت في أحضان الجبال بين كولومبيا والمكسيك قبل 1000 سنة من الميلاد وعرفت أوج تطورها وازدهارها في الفترة ما بين 300 و 900 ميلادية ، أين استطاعت أن تشيّد مدن مستقلة (Villes-Etats) منتشرة عبر أراضي أمريكا الوسطى ، ما تعرف الآن بدول غواتيمالا والهندوراس والمكسيك وخاصة بجزيرة يوكاتان (yucatan) والتي فاق عددها 20 مدينة دولة¹.

إن الآثار القديمة تشير إلى وجود كثير من معابد الإحتفالات الدينية والتي كانت محاطة بتجمعات سكانية كثيفة تقيم في مناطق ريفية في الغالب كما أن مظاهر مدن العالم القديمة بنظمها وكثافة سكانية وتخصّصاتها لم تظهر في العالم الجديد ، بل كانت معظم المستوطنات هناك تعكس مظاهر حضارة مدنية وريفية في آن واحد .

أما المدينة التي وجدت بالقرب من موقع مدينة مكسيكو الحالية ، وهي مدينة (تيوتيهواكان Teotihuacan) والتي يعتقد أنها شُيِّدت في الفترة ما بين الألف الأولى قبل الميلاد وبداية الألف بعد الميلاد استطاعت هذه المدينة أن تتطور وتستمر في الوجود إلى أن أصبحت مدينة حقيقية في حوالي سنة 100 ميلادية ، لتتسع مساحتها إلى حوالي 17 كم مربع ، وبحجم سكاني يتراوح ما بين 30 ألف و 60 ألف نسمة ، والتي كان لها أثر بالغ في نشر التضرر في المنطقة آنذاك².

¹ - Encyclopédie Encarta, DVD, OP cit.

² - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 169-170.

لقد عرفت منطقة أمريكا الوسطى (ميزو أمريكية) نشوء مدن ونمو حضري هائل بمرحلتين كبيرتين: المرحلة المبكرة أو الكلاسيكية (منذ بداية العام الأول للميلاد إلى حوالي 900م) ، والمرحلة المتأخرة أو ما بعد الكلاسيكية والتي امتدت خلال الفترة (1251-900م) . وقد شهدت المرحلة الأولى ميلاد أسطع وأهم ثقافات الهنود المحلية المعروفة لدينا ، كحضارة أسلاف الناوا في وسط المكسيك ومركزها مدينة "تيوتيهواكان" وحضارة "التوتوناكين" في وسط فيراكروس ومركزها في التاخين ، وحضارة المايا في جنوب المكسيك وغواتيمالا والبيرو والسلفادور والهندوراس ، حيث شهدت حضارة المايا إنتشارا في المنطقة خلال الألف الأولى للميلاد ، بإنشاء أكثر من عشرين مدينة دولة مستقلة¹.

وقد ظلت هذه المدن والمراكز الحضرية قائمة إلى أواخر القرن التاسع والقرن العاشر الميلاديين ، حيث أخذت تنفى أو تصاب بالتدهور لأسباب مازالت غير واضحة تماما (كالكهزات الاجتماعية الداخلية ، وتدهور الإقتصاد ، والغزو الأجنبي والحروب مع الجيران...الخ) ويبدو أن السبب الرئيسي في فناء واندثار المراكز القديمة لحضارات أمريكا الوسطى ، يتخلص في التنقلات الكبيرة لمختلف القبائل والشعوب من الشمال الغربي خاصة نحوها ، ونشوء تجمعات سكانية قوية على إثرها . وقد برزت هذه التجمعات الأخيرة بمثابة كيانات منافسة للمدن-الدول القديمة التي أضعفتها إلى درجة كبيرة الأزمة الداخلية والفناء المتواصل وهكذا بعد فترة طويلة نسبيا ، استمرت لأكثر من 2000 سنة شهدت فيها منطقة أمريكا الوسطى حضارات عديدة، أقامت مدن ومراكز حضرية متقدمة ، كما شهدت صراعات وحروب خاصة من أولئك القادمين الى المنطقة من الشمال الغربي الموصوفون بالهمجية والبربرية ، وكانت دائما تستطيع المنطقة بسكانها من الهنود الحمر التغلب على أوضاع الحرب والصراع وتقيم حضارة تلو حضارة ، عرفت تشييد مدن عديدة وعواصم دول كثيرة إلى غاية القرن السادس عشر الميلادي .

وفي أواخر القرن الخامس عشر أصيبت حضارة "المايا اليوكاتانيين" بتدهور واضح ، فقد انقسمت البلاد إلى خمس عشرة دولة صغيرة تناصب بعضها العداء ، ودخلت في حروب شملت شبه الجزيرة بكاملها وفقدت حياة الإنسان كل قيمة وتدهور الفن والعلم .

كان ذلك الوضع إيذانا بالنزع الأخير لشعب عظيم وأفول حضارة رائعة ، كانت ساعة التاريخ تجري بلا رحمة لم يبق عند المايا متسع من الوقت للإستقصاء الإبداعي ، ولا للتحويلات السياسية ، ولاحت في رحاب الأطلسي الزرقاء أشرعة السفن الإسبانية التي حملت معها التدمير والفناء لكل نمط الحياة الغابر لأمريكا الهندية ، وفي عام 1517 فتح الأوروبيون ساحل يوكوتان على الكاريبي وفي عام 1527 بدأوا بغزوهم وبعد نضال وكفاح إستمر عشرين عاما رمى شعوب المايا بأسلحتهم².

¹ - نفس المرجع ، ص ، 135.

² - نفس المرجع ، ص ، 296.

أما في منطقة أمريكا الجنوبية ، فقد ظهرت في "البيرو Peru" مراكز إحتفالات دينية رئيسية على جبال الأنديز تعود إلى حوالي 500 نسمة ق.م وقد استمر نمو المدن حول هذه المراكز حتى القرن السادس عشر عند مجيء الإسبانين.

وقد كان من أبرز تلك المراكز مركز "كيوسكو Cuzco" الذي كان يمثل مركز إحتفالات " إمبراطورية الأنكا Inca Empire" والتي كانت قد إزدهرت خلال القرنين الرابع والخامس عشر الميلادي ، كما أن مدنا أخرى قد ظهرت في الوديان الرئيسية المؤدية إلى الشاطئ . إلا أن كل هذه المدن والمراكز الحضرية قد اضمحلت وتهدمت على يد الغزاة الإسبانين في القرن السادس عشر¹.

وهكذا طويت صفحة مشرقة من تاريخ وحضارة المدن القديمة في قارة أمريكا ، ولاسيما بمنطقة أمريكا الوسطى والجنوبية ، حيث شهدت نشوء عديد من المدن والمراكز الحضرية ، والتي عرف بعضها إزدهارا ونموا وشأوا رفيعا في سلم التحضر بمعايير ذلك الزمن كـ "تيوتيهواكان" و "المايا" و "كيوسكو" إلى أن جاءها الغزاة الأوروبيين حاملين معهم وسائل الدمار والخراب والفناء ، لإعلان نهايتها وبداية عهد جديد مع مطلع القرن السادس عشر .

2- مدن الأمريكيتين في عهد الإستعمار الأوروبي :

لقد شهدت بلدان الأمريكيتين مثلها مثل دول قارتي آسيا وإفريقيا ، الإستعمار الأوروبي لها بداية من القرن السادس عشر على يد الإسبان والبرتغاليين في بداية الأمر ثم إلتحاق الهولنديين والإنجليز والفرنسيين بهم لاحقا ، فأمریکا اللاتينية دخلها المستعمرون الاسبان والبرتغاليون بداية من القرن السادس عشر ، بينما تأخر وصول الأوروبيين الى الجزء الشمالي حوالي قرنا من الزمن أين التحق الفرنسيون والهولنديون والإنجليز بالمستعمرين الاسبان والبرتغاليين .

2-1- مدن أمريكا اللاتينية في عهد الاستعمار الأوروبي :

لقد أدرك المستعمرون الإسبان مع بداية القرن السادس عشر وهم بصدد إحتلال منطقة الأمريكيتين بادئين بوسطها ، ثلاث حضارات كبرى في أراضي أمريكا الوسطى : الحضارة الأستيثيكية أقوى هذه الحضارات جميعا وكانت تقع على أجزاء من أراضي المكسيك ، وإلى جوارها الحضارة الميشتيكية شمال المكسيك وحضارة المايا على أرض شبه جزيرة يوكاتان ، وهذه الأخيرة - وكما سبقت الإشارة إليه- فإنها تفككت إلى عدد من المدن- الدول الصغيرة المستقلة والمتصارعة والمتحاربة فيما بينها بهدف الإستيلاء والتوسع على حساب بعضها البعض . ومع

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، 95 .

قدوم الأوروبيين توقف قسرا التطور المستقل المطرد لحضارات منطقة أمريكا الوسطى وحيث على سكانها ليل طويل من العبودية والإستعمار استمر قرابة ثلاثة قرون¹.

ونفس المصير لاقته المراكز الحضرية والمدن التي شيدها وبنها "الأنكا" في أمريكا الجنوبية ، حيث إضمحلت وتهدمت تحت ضربات الغزاة الاسبانيين والبرتغاليين.

لقد قام الأوروبيون الأوائل "الاسبانيين والبرتغاليين" ، بإنشاء عدد من المدن والمراكز "الإستعمارية" بغرض إقامة مراكز إدارية ونقاط عسكرية حصينة يستطيع من خلالها المستعمرون صد أي هجوم عسكري محتمل ، كذلك فلقد كانت هذه المدن بمثابة وسائل قاعدية للتحكم في المناطق الريفية المحيطة بها ، والحصول على المنتجات الزراعية.

وكان الاسبان أكثر حرصا على أن يجعلوا من المدن التي أقاموها بأمريكا اللاتينية (أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية) مرتبطة بالمدينة الأم "الميتروبوليس" أي العاصمة الإسبانية مدريد ، ولم يمنحوا هذه المدن الإستقلال الكافي للتطور والنمو ، إذ أن التاج الإسباني قد منع أية نشاطات تجارية أو صناعية من شأنها التقليل من تبعية هذه المدن للعاصمة الإسبانية².

وفي هذا السياق يمكن إعتبار سنة 1580م ، سنة مميزة في الحياة الحضرية بأمريكا اللاتينية ، حيث قرر الاسبان إنشاء ستة عشر مدينة ما تزال قائمة حتى يومنا هذا بهدف خدمة العاصمة الأم مدريد أولا وباقي إسبانيا ثانيا ، ومعنى ذلك أن هذه المدن لم تكن موجهة لخدمة المناطق الريفية الوطنية المحيطة بها بقدر ما كانت موجهة لخدمة "الميتروبول" بإسبانيا . هذا الوضع لم يتح الفرصة أمام هذه المدن للتوسع والتطور مثلما كان عليه الحال ببلاد المستعمر ، وأقصى ما وصلت إليه هذه المدن من تقدم صناعي يتمثل في بعض الصناعات الخفيفة كالغزل والنسيج ، خاصة وأن المزارع الإقطاعية الضخمة كانت تضمن تزويد هذه الصناعات بالمواد الأولية . ولقد كانت سياسة إسبانيا إزاء المستعمرات واضحة ، فالهدف النهائي لهذه السياسة كان إستنفاد الموارد الطبيعية للمستعمرات وعلى الأخص الذهب والفضة والأحجار الكريمة ونقلها بعد ذلك إلى مدريد ، ثم تظل هذه المستعمرات بعد ذلك معتمدة إعتقادا كليا على السلع المصنعة التي تصلها من الموانئ الإسبانية التي كانت أشبه بقلاع حصينة. ومن الطبيعي أن تحدث هذه السياسة تأثيرات ضارة على مدن أمريكا اللاتينية خلال تلك الفترة³.

وهكذا فإنه منذ التاريخ المبكر لدخول الاسبان أرض أمريكا اللاتينية عمدوا الى إهمال وتدمير المراكز الحضرية والمدن التي أنشأها الهنود والإحتفاظ بمركزين هامين فقط ، إحداهما مدينة "ليما" بالبيرو في أمريكا الجنوبية والثاني

¹ - فاليري غولايف ، مرجع سابق ، ص ، 136.

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 157.

³ - نفس المرجع ، ص ، 158.

مدينة "مكسيكو" بالمكسيك في أمريكا الوسطى وذلك لإتحاذها مركزين أساسيين في عملية الإستيطان الذي تكونت من خلاله أمريكا الإسبانية¹.

وبعبارة أخرى بدت مدن أمريكا اللاتينية وكأنها كيانات "هلامية" لم تتطور بطريقة طبيعية من خلال بيئاتها . ففي الوقت الذي قام الغزاة من الإسبان والبرتغاليين بتدمير المدن والحوضر التي أنشأها السكان الأصليون من الهنود ، بعدها بدأت تشهد أمريكا الوسطى والجنوبية ظهور مدن جديدة من إنشاء الإسبانين والبرتغاليين لأغراض الإدارة وتثبيت الإستعمار بتلك البقاع وموانئ تجارية مثل ريودي جانيرو بالبرازيل وكاراكاس بفنزويلا وكيثو الأكوادورية وبوينس آيرس بالأرجنتين وغيرها.

ويبدو أن المدن الاستعمارية التي أقامها الاسبان في أمريكا اللاتينية قد أعتمدت في نمطها ونموها على تعليمات كل من شارل الخامس وفيليب الثاني ، وبمقتضى هذه التوجيهات كانت المدن تقام في مناطق غير مأهولة بالسكان ، وقرية قدر الامكان من الأنهار ، ومن شأن ذلك أن يسمح لها بامكانيات الامتداد المكاني دون مواجهة العقبات الجغرافية أو المشكلات البشرية ، ولقد حرصت القوى الاستعمارية الاسبانية على وضع مجموعة من القواعد العامة التي تحكم التخطيط الحضري لهذه المدن . ومعنى ذلك أن الاعتبارات السياسية كانت تلعب الدور الأساسي في تحديد مواقع المدن ، بل إن مكانة المدينة ومرتبها داخل المدن الاقليمية لم تكن تتحدد في ضوء الاعتبارات الاقتصادية القومية بقدر ما كانت تتحدد في ضوء الاعتبارات السياسية الاستعمارية . ولقد بذلت السلطات الاسبانية جهودا كبيرة من أجل تشكيل بناء طبقي حضري جامد يتفق مع أهدافها ومصالحها ، فكل الوظائف الادارية والدينية والسياسية العليا كانت من نصيب الذين ولدوا في اسبانيا ، الى جانب تفضيل المستعمرين الاقامة بالمدن ومنها يديرون مزارعهم بواسطة السكان الهنود².

بينما أعتمد المستعمرون البرتغاليون أسلوبا آخر في انشاء المدن ، ففي البرازيل المستعمرة البرتغالية نجد عددا قليلا من المدن ، ذلك أن البرتغاليون قد اعتمدوا في سيطرتهم الاستعمارية على الأسلوب الاقطاعي الزراعي ، مما أدى الى عدم اهتمامهم بتدعيم المدن القائمة أو اقامة مدن جديدة . لذلك فلا عجب أن نجد مدنا برازيلية مثل سانتوس وباهيا وريو دي جانيرو قد ظلت صغيرة الحجم ضعيفة البناء طيلة الفترة الاستعمارية ، أما الموانئ فكانت ضخمة لأغراض التجارة وقصرها على السفن التجارية البرتغالية فقط³.

¹ - محمود الكردي ، مرجع سابق ، ص ، 121.

² - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 161 ، 162 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 164 .

وخلال فترة الاستعمار اليبيري لأمريكا اللاتينية طرأت تغيرات ديموغرافية هامة ، على الرغم من صعوبة الوصول الى تعميمات قاطعة في هذا المجال . فمنذ بداية القرن السادس عشر والقارة تشهد نموا سكاني ملحوظا ، ففي سنة 1570 بلغ عدد سكان القارة حوالي 10.2 مليون نسمة في مقابل 11.4 مليون نسمة في 1650 ، و18.9 مليون نسمة في سنة 1800 . وفي 1900 وصل عدد سكانها الى 63 مليون نسمة ، ليصل في سنة 1950 الى حوالي 160 مليون نسمة .

الزيادة السكانية التي عرفتها أمريكا اللاتينية خلال الفترة الاستعمارية كانت لها انعكاسات على انتشار التحضر وانتعاش المدن ، بسبب النمو الطبيعي للسكان والهجرة الريفية . الحضرية التي شهدتها المنطقة منذ بداية القرن التاسع عشر ، فبينما كانت نسبة سكان المدن تصل الى 29 % في سنة 1759 نجدها ترتفع الى 34 % في العام 1800 ، وبحصول دول أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، بدأت المدن تتحرر من القيود التي فرضها الاستعماريون والتي حرمتها من فرص النمو السكاني وتعدد الوظائف الحضرية¹ .

وبعد قرن تقريبا من غزو الأوروبيين لأمريكا الوسطى والجنوبية إمتد الغزو الأوروبي إلى أمريكا الشمالية حيث شهدت تعاقب كل من الإسبانين والهولنديين والفرنسيين ثم الإنجليز .

2-2 - المدن والتحضر في أمريكا الشمالية في عهد الاستعمار الأوروبي :

تشير المصادر التاريخية أن الجزء الشمالي من أمريكا ولاسيما (كندا وشمال الولايات المتحدة الأمريكية) لم يعثر فيها على آثار تدل على أن المنطقة عرفت مستوطنات بشرية تعود إلى آلاف السنين للهنود ، حيث وُجدت هذه المناطق خالية من أي أثر عمراني أو غيره يدل على وجود حياة حضرية بشرية سابقة ، أي أن المنطقة بقيت عذراء سوى من جماعات سكان الهنود الذين كانوا يعيشون نمط حياة البداوة الذي يقوم على الحِلِّ والترحال لأجل الصيد وجمع الغذاء ، وكانوا يتمركزون خاصة في الشطر الشرقي من أمريكا الشمالية والذين قُدِّر عددهم ما بين مليون ومليون نسمة زمن كولومبس ، وقد تناقص عددهم بعد احتكاكهم بالأوروبيين² .

وبعد إستيلاء الإسبان على أمريكا الوسطى وتدمير ما كان موجوداً من مدن وحواضر تعود للإمبراطورية الأستسيكية بالمكسيك وحضارة المايا بشبه جزيرة يوكاتان ، إتجه نفوذهم وتغلغلهم نحو الشمال للإستيلاء عليه وضمها لممتلكات الإسبان ، وكان لهم ذلك إذ تمكن المحاربون الإسبان من الوصول إلى ما يعرف اليوم بكاليفورنيا

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 160 ، 167 .

² - جون ستيل جوردون ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، 2008 ، ص ، 18 .

جنوب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1536 ، ثم توسع الإحتلال إلى فلوريدا وخليج المكسيك ، حيث تم تأسيس أول مستعمرة عام 1565 بفلوريدا والتي تعتبر أقدم مستوطنة في المنطقة إلى اليوم¹ .

وخلال القرن السادس عشر استطاع الإسبان أن يتوسعوا إلى الشمال محتلين مناطق هائلة في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية . أما السياسة التي أنتهجها الإسبان في أمريكا الشمالية ، هي نفسها التي سبق وأن طبقوها في جنوب أمريكا ، والمتمثلة في تأسيس مستوطنات وموانئ حصينة تمكنهم من استغلال الموارد الاقتصادية الثمينة ونقلها إلى إسبانيا وجعل هذه المناطق مصادر للثروة والثراء ، وذلك بعزل هذه المستوطنات عن بعضها البعض وفرض ضرائب باهظة على المزارعين ومنع المبادلات التجارية بين المستعمرات واحتكار التجار الإسبان للتجارة الخارجية ، هذه السياسة التي ولدت الإستياء والرغبة في الثورة لدى السكان الأصليين² .

وما لبث القرن السادس عشر أن ينتهي ، ليلتحق المستعمرون الفرنسيون لاحتلال أمريكا الشمالية بداية من منتصف القرن السادس عشر قادمين إليها من الشمال (كندا) ، حيث استطاع المحتلون الفرنسيون انشاء أول مستعمرة لهم في منطقة الكيبك الكندية وذلك سنة 1608 ، كما قاموا بتأسيس مرافئ أو موانئ في الشمال الشرقي على ساحل الأطلسي لإستغلالها في تجارة المواد الثمينة الذهب والفضة والأحجار الكريمة ، وقد نقل الفرنسيون حوالي 7000 مهاجرا الى المنطقة وامتد نفوذهم الى غاية ضفاف نهر "الميسيسيبي" أين أنشأوا مدينة "لوزيانا" في حدود 1672³ .

وبحلول القرن السابع عشر وصل المستعمرون الانجليز على إثر الفرنسيين والاسبان الى شمال أمريكا ، وقد حطوا رحالهم ابتداء من الساحل الشمالي الشرقي للولايات المتحدة على المحيط الاطلسي حيث طبيعة التضاريس منبسطة مما ساعدهم على الاستيطان دون صعوبات ، حيث قام الانجليز بتأسيس مرافئ للتبادل التجاري مع الميتربول ، ثم تأسست حول تلك المرافئ المدن الأولى في البلد وهي بوسطن ونيويورك ونيولندن ونيويورك وبالتي مور وشارلستون ، وخلال القرن السابع عشر استطاع البريطانيون أن يتوغلوا الى الجنوب أين أنشأوا 13 مستوطنة ما بين مدينتي فرجينيا وميريلاند وجلبوا لها عددا من سكان أوروبا ولاسيما من البريطانيين وكذلك من سكان إفريقيا المستعبدين لاستغلالهم في خدمة المزارع التي أسسها المحتلون الانجليز⁴ .

¹ - Encyclopédie Encarata, DVD, OP cit.

² - Ibid, DVD.

³ - محمود الكردي ، مرجع سابق ، ص ، 158.

⁴ - جون ستيل جوردون ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 16 ، 17 .

وهكذا وقّرت قارة أمريكا الشمالية لـإنجلترا وفرنسا كما وقّرت أمريكا اللاتينية لاسبانيا والبرتغال ملاذا فسيحا وخصبا لسكان هذه البلدان خاصة ولأوروبا عامة ، لتصريف الفائض من سكانها الذين ضاقت عليهم أوروبا التي كانت تعيش المرحلة الديموغرافية الانتقالية التي يميّزها ظاهرة الانفجار الديموغرافي ، فراح سكان أوروبا يتسابقون نحو أراضي العالم الجديد لعلهم يجدون مبتغاهم في ظروف حياة أفضل وبهذا تم تعمير الأمريكيتين بالمهاجرين الأوروبيين وكذلك بالأفارقة الذين تم جلبهم كعبيد لاستغلالهم في خدمة المزارع التي أنشأها المحتلون الأوروبيون .

وفي هذا السياق يذكر المؤرخون أن مدينة لندن أكبر مدن إنجلترا شهدت زيادة في عدد سكانها من 120 ألف نسمة في العام 1550 الى 200 ألف نسمة بعد 50 سنة فقط . وفي سنة 1650 كانت الأحياء الشعبية بشوارعها الضيقة ومساكنها الصغيرة تؤوي حوالي 350 ألف نسمة أكثرهم من الفقراء المعدمين . هؤلاء مثّلوا قوافل السكان الهاربين من قبضة المجاعة والفقر ، الى جانب المغامرين من الأشراف الذين كانوا في الأغلب أصغر أبناء العائلات الاقطاعية والذين استقطبتهم شركة فيرجينيا المالكة لسفن النقل البحري لترحيلهم باتجاه العالم الجديد ولا سيما نحو مستعمرة فيرجينيا ، حيث كانت الرحلة الأولى تضم ثلاث سفن أبحرت نحو الشمال الشرقي لأمريكا في ديسمبر 1606 ، ومع حلول سنة 1616 كانت شركة فيرجينيا قد نقلت أكثر من 1700 شخص لتستخدمهم في مشروعها على ضفة "تشيزابيك"¹ .

وعلى ذات المنوال نشأت مستعمرات انجليزية كثيرة خاصة على الساحل الشرقي لأمريكا تحولت فيما بعد الى مدن مثل نيو انگلد وبوسطن وكاليفورنيا وكارولينا ونيويورك وماريلاند وفيرجينيا وتشيزابيك وتشارلستون ، هذه الأخيرة التي كانت في بداية نشأتها عبارة عن مرفأ لتتحول مع مر الزمن الى تجمع سكاني هائل في سنة 1700 يضم حوالي 6000 نسمة منهم 2800 من السود² .

وهكذا استمر الصراع على أراضي قارة أمريكا الشمالية بين إنجلترا وفرنسا واسبانيا والى حد ما هولندا ابتداء من القرن السادس عشر ، حيث تم تعمير هذه القارة بالسكان الأوروبيين بالدرجة الأولى ثم سكان إفريقيا الذين جيء بهم عبيدا لاستغلالهم في خدمة مصالح المستعمرين الأوروبيين ، بينما تمت إبادة السكان الأصليين للبلاد من الهنود ولم يبق منهم إلا قلة ، وفي هذه الأثناء تم انشاء عشرات المدن لاستيعاب واحتواء أولئك السكان الوافدين من أوروبا عامة والبلدان المستعمرة خاصة.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 25 ، 27 .

² - نفس المرجع ، ص ، 39 .

3 - مدن الأمريكيتين في عهد الاستقلال الوطني :

ولاعتبارات التمايز والتباين - التي سبق ذكرها - وظلت مستمرة الى غاية نيل كل دول الأمريكيتين استقلالها عن الاستعمار الأوروبي ، فإنني سأتابع ذات المنهج الذي اتبعته في المراحل السابقة ، حيث أبدأ بمنطقة أمريكا اللاتينية ثم أمريكا الشمالية . وحتى هيئات منظمة الأمم المتحدة تتعامل في هذا السياق مع الأمريكيتين بمنطق الاختلاف والتمايز وعدم التجانس.

3-1- مدن أمريكا اللاتينية في عهد الاستقلال الوطني :

أشير هنا أن تناولي ومعاجتي لموضوع التحضر والمدن وتطوراتها وانتشارها في منطقة أمريكا اللاتينية سيركز خاصة على الجانب الكمي أكثر منه على الجانب الكيفي الذي سأوظفه فقط عندما تقتضيه الضرورة .

عقب استقلال دول أمريكا اللاتينية مرت حياة المدن فيها بفترة انتقالية حاولت خلالها تنظيم قواها البشرية وحصر مواردها الطبيعية . على أن ظهور الوحدات السياسية الوطنية قد شجع على نمو العواصم السياسية المحلية لتلعب أدوارا جديدة تختلف عن تلك التي كانت خلال الحقبة الاستعمارية ، وواقع الأمر أن مدن أمريكا اللاتينية لم تشهد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر نموا ملحوظا في حجم الطبقة الوسطى الحضرية ، ومن هنا يبدو الاختلاف واضح بين مدن أمريكا الجنوبية ومدن أمريكا الشمالية خلال تلك الفترة ، فبينما ظلت الأولى حريصة على تدعيم مكانتها السياسية أبدت الثانية اهتماما فائقا بتثبيت وظيفتها الاقتصادية . وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت مدن أمريكا اللاتينية تشهد نموا ملحوظا في الطبقة الوسطى بسبب التغيرات التكنولوجية التي طرأت في مجال النقل واتساع نطاق الهجرة الخارجية اليها وبفضل انشاء السكك الحديدية والطرق الجديدة ، نمت مناطق حضرية لم تكن معروفة من قبل ، ومن خلال المهاجرين الأوروبيين الى مدن المنطقة عرفت المدن نظاما اجتماعية حضرية جديدة تماما ¹ .

ومع مطلع القرن العشرين شهدت أمريكا اللاتينية نموا حضريا كبيرا ، مسجلا معدلات هي من أعلى معدلات التحضر في العالم ، حيث وصلت نسبة التحضر عند منتصف القرن العشرين الى 41.3 % ثم بعد عشر سنوات من ذلك انتقلت الى 49.4 % . وحتى سنة 1930 لم يكن هناك في أمريكا اللاتينية سوى مدينة مليونية واحدة هي بيونس أيرس العاصمة الأرجنتينية ، ثم ما لبثت أن لحقتها مكسيكو سيتي ودي جانيرو وساوباولو ، أما هافانا وليما وسنتياجو فقد عدّت كل منها المليون نسمة في سنة 1950 ، بينما في سنة 1960 وصلت كل من بوغوتا وكاراكاس ومونتيفيديو الى مصاف المدن المليونية ، وإذا كانت

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 168 .

هذه المدن المليونية قد ضمت في سنة 1960 حوالي 28 مليون نسمة ، فإنها قد أصبحت تضم في سنة 1980 حوالي 90 مليون نسمة ¹ .

مستويات التحضر في أمريكا اللاتينية والقريبة من نظيرتها في الدول المتقدمة كأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا ، تترجمها معطيات الأمم المتحدة الخاصة بالتحضر والتي أشارت الى أن نسبة التحضر بأمريكا اللاتينية قد حققت 75.5 % بنهاية القرن الماضي لتواصل ارتفاعها الى مستوى 80.7 % في سنة 2018 ، أما توقعات الهيئة الأمية لتطور سكان المدن لمنطقة أمريكا اللاتينية فإنها تتوقع لها أن تقفز نسب التحضر من 83.6 % في العام 2030 الى 87.8 % عند منتصف القرن الحالي . وعلى الرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية لم ترق الى نظيرتها في الدول المتقدمة ، فإن معدلات التحضر بها شهدت ارتفاعا مستمرا ومنتظما قرابة قرنين من الزمن ، غير أننا نلاحظ تفاوت دول أمريكا اللاتينية فيما بينها في مستويات التحضر شأنها شأن دول آسيا وإفريقيا ، فهناك دول صغيرة قد اختفى منها الريف تماما مثل غويانا وسان مرتان وكايان وغوادلوب في الوقت ذاته تصل نسبة التحضر بالأرجنتين الى 91.9 % وفي جهايك 89 % وذلك سنة 2018 ، بالمقابل نجد بعض المناطق مازالت تراوح نسبة التحضر فيها مستوياتها الدنيا مثل بربادوس بنسبة 31.1 % وغرينادا بنسبة 36.3 % ² .

ومن زاوية أخرى يمكننا ملامسة حركة النمو السريع للتحضر بدول أمريكا اللاتينية من خلال تضخم المدن وانتشارها ، إذ أضحت القارة تعدُّ عشرات من المدن المليونية والمدن العملاقة تنصدها مدينتي مكسيكو سيتي العاصمة المكسيكية وساوباولو البرازيلية بتعداد لكل منهما يناهز 22 مليون نسمة ، مستحوذتين بذلك على الرتبة الرابعة والخامسة عالميا بالإضافة الى 14 من المدن الكبرى الأخرى التي تضمنتها قائمة المائة مدينة الأضخم في العالم تقع بأمريكا اللاتينية ، ومنها "ريودي جانيرو" و"بوينس ايرس" العاصمة الأرجنتينية و"بوغوتا" عاصمة كولومبيا وعاصمة الشيلي "سنتياغو" ومدينة "كاراكاس" عاصمة فنزويلا وغيرها من المدن المليونية التي تتزايد أعدادها وأحجامها تماشيا مع الزيادة السكانية من جهة واستمرار حركة الهجرة الريفية - الحضرية من جهة ثانية .

وعلى غرار دول آسيا وإفريقيا فإن دول أمريكا اللاتينية تعرف حركة نزوح ريفي قوية باتجاه المدن والحوضر ، مما أسهم في تضخم المدن وارتفاع أحجامها السكانية وبالرغم من وجود بعض الاختلافات بين الدول إلا أن معدلات الهجرة الى مدن أمريكا اللاتينية تفوق بكثير امكانياتها الاقتصادية ، حيث لاتزال بناءات هذه المدن تفتقر الى الدعائم الصناعية التي تمكنها من استيعاب هؤلاء المهاجرين ، فضلا عن ذلك فإن المنشآت القاعدية لهذه المدن تبقى عاجزة عن مواجهة نمو سكاني حضري واسع النطاق ، ولعل أحد أهم النتائج المترتبة على ذلك ظهور ونمو الأحياء المتخلفة بكل أنماطها المشكّلة من البناءات العشوائية والفوضوية وغير المخططة وأحياء الصفيح

¹ - نفس المرجع ، ص ، 171 .

² - www.population.un.org/wup

التي تشكل أحزمة تحيط بالمدن الكبرى مشوهة مناظرها ورونقها . كذلك افتقار هذه المدن الى الوسائل والأساليب والامكانيات التي تضمن تكيف المهاجرين وادماجهم في الحياة الحضرية الجديدة ، مما يؤدي الى ظهور ثقافات فرعية متباينة ومتعارضة مع الثقافة الحضرية المدنية .

ارتفاع معدلات التحضر الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني من جهة وزيادة تدفقات المهاجرين من الأرياف ، جعل مدن أمريكا اللاتينية تعاني من تضخم أحياء واضعي اليد "Squatter Settements" التي تضم أعدادا كبيرة من النازحين الريفيين حتى أن هذه الأحياء أضحت السمة المشتركة التي تميّز مدن هذه القارة ، وغالبا ما تضم هذه الأحياء سكانا لا ينتمون الى البروليتاريا الصناعية الحضرية المنتجة بقدر ما ينتمون الى "حثة البروليتاريا" بتعبير "فرانتر فانون" ، وتختلف مسميات أحياء واضعي اليد باختلاف دول أمريكا اللاتينية ، وإن كانت خصائصها تكاد تكون واحدة في معظمها ، فهي أحياء هامشية متواجدة على أطراف المدن وسكانها محرومون من الخدمات والمرافق الحضرية كشبكات المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والتهئية الحضرية ، وهم اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا . بعيدون عن ثقافة الحياة الحضرية بوجه عام ، وتشير بعض المعطيات المتوفرة الى أن أحياء واضعي اليد قد تضخمت بشكل كبير مما جعل منها مشكلة حضرية حقيقية تواجه مدن القارة ، ففي مدينة ليما بالبيرو كان عدد سكان هذه الأحياء في سنة 1958 يمثلون حوالي 100 ألف نسمة (حوالي 10% من مجموع سكان المدينة) ، ثم ارتفع هذا العدد الى 400 ألف نسمة في سنة 1964 (حوالي 20% من إجمالي سكان المدينة) . وفي ري ودي جانيزو ارتفع عدد سكان أحياء واضعي اليد "Favelas" من 203 ألف نسمة سنة 1950 (حوالي 8.5% من مجموع سكان المدينة) الى 600 ألف نسمة في 1964 (16% من إجمالي سكان المدينة) ، ولا تختلف كثير من مدن أمريكا اللاتينية أحوالها عن هذه الصورة ، وأن هذه الأحياء ما هي إلا نمط من الأحياء المتخلفة المنتشرة في مدن الدول النامية ، وأنها تجسد الظروف الحضرية القاسية في دول أمريكا اللاتينية ، ففي هذه الأحياء تنتشر الآفات الاجتماعية ، وترداد الأمية ، وتشيع الجرائم ، ويتعمق التفكك الاجتماعي¹ .

كذلك تعرف مدن أمريكا اللاتينية خاصية "المدينة الأولى" ، ذلك أن هناك فارقا هائلا بين "المدينة الأولى" وغيرها من المدن الاقليمية سواء من حيث الحجم السكاني أو الوظائف الحضرية . وتشير الشواهد المتاحة الى أن "المدن الأولى" في أمريكا اللاتينية تكاد تجذب معظم المهاجرين الريفيين وتستأثر بمعظم الاستثمارات الاجتماعية ، فمدينة "سنتياغو" كانت تعد حوالي 800 ألف نسمة سنة 1930 ثم ما لبث أن ارتفع العدد الى 2.5 مليون نسمة في سنة 1965 ، أي أنها تضم حوالي 30% من اجمالي سكان شيلي ، هذا التركز الحضري نجده أكثر في دولة الأوروغواي التي أضحت تُوصف بأن "دولة أورغواي ما هي إلا عاصمتها مونتيفيديو" ، وقد أصبحت "المدن الأولى" في معظم دول أمريكا اللاتينية تعوق بالفعل نمو المدن الاقليمية الصغرى ، وتحول دون تنمية المناطق الريفية

¹ - السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ، 178 .

المتناثرة ، والمعضلة الأساسية التي تواجهها هذه الدول هي استمرار نمو "المدن الأولى" برغم التطورات الإيجابية التي طرأت على المناطق الريفية ¹ .

وهناك ميزة أخرى تشترك فيها مدن أمريكا اللاتينية مع بقية مدن العالم الثالث في جذب نسبة كبيرة من المهاجرين النازحين من الأرياف إليها . فطبقا للتعداد الكولومبي الذي أجري سنة 1964 بلغت نسبة المهاجرين في مدينة بوغوتا أكثر من نصف سكانها ، كما اتضح أن حوالي نصف سكان مدينة سنتياغو الشيلية من المهاجرين الريفيين . ويبدو أن الهجرة الريفية . الحضرية في أمريكا اللاتينية تتخذ الطابع الدائم أكثر مما تتخذ الطابع الموسمي ، وأن معظم المهاجرين ينتمون الى الفئات العمرية الشابة ، وإذا أضفنا عامل الانفجار الديموغرافي الذي يميّز هذه البلدان لأتضح لنا ذلك الخلل في البناء العمري لسكان المدن ، حيث تمثل فئة السكان ممن تقل أعمارهم عن 15 عاما حوالي 40 % من التركيبة السكانية لهذه المدن ² .

أشير أن التحضر العشوائي الذي عرفته مدن أمريكا اللاتينية مثل ظاهرة تمتد الى بداية الثلث الأول من القرن العشرين ، ما جعل هذه الظاهرة تحظى بدراسات عديدة من قبل الدارسين والمتخصصين والباحثين وفي حقول معرفية عديدة ، لا يمكن الاسترسال فيها أكثر مراعاة لطبيعة الموضوع الخاصة .

3-2- مدن أمريكا الشمالية في عهد الاستقلال الوطني :

أشرنا فيما سبق الى أن منطقة أمريكا الشمالية عرفت ظاهرة التحضر مع مجئ الأفواج الأولى من المحتلين الأوروبيين في القرن السادس عشر بواسطة الاسبان الذين أسسوا بعض المستوطنات في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم لحق بهم الفرنسيون والانجليز والهولنديون يتسابقون في احتلال باقي مناطق أمريكا الشمالية ، وما كاد القرن السابع عشر أن ينتهي حتى انتشرت المستوطنات البشرية والتجمعات الحضرية الى كافة مناطق أمريكا الشمالية وخاصة في ناحية الساحل الشرقي ، أين ظهرت مدن نمت بشكل سريع لعدة اعتبارات في مقدمتها طبيعة المنطقة المليئة بالخيرات والموارد الطبيعية التي جعلت الأوروبيين يتسابقون نحوها لاستغلال هذه الثروات الهائلة ونقلها الى أوروبا التي كانت تعيش أزهى سنونها في تحقيق الرقي والتقدم ³ .

وما إن انقضى حوالي قرنين من الزمن حتى أضحت منطقة أمريكا الشمالية تعدّ عشرات المدن التي أنشأها المستعمرون الأوروبيون الذين قاموا بنقل الملايين من سكان أوروبا الى هذه المنطقة الى جانب جلبهم سكان إفريقيا من السود كعبيد لاستغلالهم في خدمة مصالحهم ، كما قاموا بإبادة السكان الأصليين من الهنود الحمر .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 174 .

² - نفس المرجع ، ص ، 175 .

³ - جون ستيل جوردون ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 15 - 54 .

وهكذا تم ظهور عدد من المدن المزدهرة والكبيرة التي تضاهي نظيرتها بأوروبا ، ومما زاد من تألق وازدهار الحياة الحضرية بأمريكا الشمالية وخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، ظهور الصناعة وإنشاء المصانع الرائدة التي أصبحت تنافس مثيلتها بأوروبا ، الأمر الذي أدى الى انتشار المدن في كافة أنحاء المنطقة بعدما كان مركزا في جهات معينة .

بإنهاء السيطرة الأوروبية ولا سيما الانجليزية وتأسيس دولتي الولايات المتحدة الأمريكية (1787) وكندا (1867) ، سمح بظهور عدد هائل من المدن كما نمت وتضخمت المدن التي كانت موجودة خلال القرنين الأخيرين . فمع تنامي الاقتصاد المبني على الصناعة وشق الطرق وإنشاء خطوط السكك الحديدية التي تربط بين مختلف الجهات الواسعة والمتراصة وتطوير التبادلات التجارية والمهن الأخرى بشكل واسع انتشر النمو الحضري نحو الغرب ، حيث ظهرت عدة مدن هامة على ضفاف الأنهار أو على ساحل المحيط الهادئ مثل : شيكاغو وسانت لويس ومينيا بوليس وشانت بول وأوماها وديترويت وغيرها في الجزء الأوسط من القارة أو بالولايات المتحدة خصوصا ، وبعدما كانت المدن مركزة في الساحل الشرقي مثل : نيويورك وبوسطن وفيلادلفيا التي تركزت فيها تجارة التصدير والاستيراد مع أوروبا وأصبحت موانئ هامة وما تزال الى الآن ، ولكن مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بدأت مدن الساحل الغربي بالولايات المتحدة مثل : سياتل وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس بالظهور والتحول الى مراكز تجارية هائلة ، كما ظهرت مدينتا فانكوفر وفيكتوريا على الساحل الغربي من كندا كمينائين كبيرين وذلك بعد مد خطوط للسكك الحديدية تربط الساحل الشرقي بالساحل الغربي مما سمح بتصدير منتوجات وسط البلاد عبر الموانئ الشرقية كما الغربية. بينما تأخر الجنوب الأمريكي الى ما بعد 1920 حين بدأت مدن الجنوب (في فلوريدا وتكساس) تنمو وتنافس الموانئ القديمة على خليج المكسيك¹.

وبحلول سنة 1930 كان ما يقرب من نصف سكان الولايات المتحدة يعيشون في دوائر يتراوح نصف قطرها بين عشرين وخمسين ميلا حول مدن يزيد عدد سكانها على مائة ألف نسمة ، في حين أنهم في سنة 1950 كانوا يحتشدون في 168 منطقة حضرية يزيد عدد سكان كل منها على 500 ألف نسمة وفي المجموع يصل سكانها الى حوالي 84 مليون نسمة².

ولعله من الجدير التذكير بالتجربة المبكرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء المدن الجديدة سنة 1934 ، وذلك من خلال إنشاء "مكتب تعمير الضواحي" الذي أسندت له مهمة القيام بعدة مشاريع عمرانية على نمط "المدن الحديثة" ، دعيت عندئذ "بمدن الحزام الأخضر" ، وفي هذا الصدد ظهرت مدن سميت "مدن الشركات" ، وهي التي تقيمها بعض الشركات الصناعية لموظفيها وعملها بالقرب من مصانعها ومكاتبها ، وهكذا الى غاية سنة 1970 تم انجاز 160 مدينة حديثة مساحة كل منها تصل الى 1000 فدان أو أكثر ،

¹ - فوزي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 95 ، 96 .

² - لويس مفورد ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، 982 .

وتراوح عدد سكانها من 4000 نسمة كمدينة "كيرني" بولاية أريزونا الى حوالي نصف مليون نسمة كما هو حال مدينة "إيرفين" في كاليفورنيا . وبالنظر الى تطور حظيرة المدن والحوضر بالولايات المتحدة الأمريكية نجدها قد تطورت بشكل سريع بالموازاة مع التطور الاقتصادي والصناعي التي شهدته البلاد بعد استقلالها ، ففي سنة 1860 كان هناك حوالي 43 مدينة كبيرة "City" وحوالي 300 مدينة صغيرة "Town" من فئة 5000 نسمة فما فوق ن ومع افتتاح خطوط السكك الحديدية التي ربطت السواحل الشؤقية بالسواحل الغربية حوالي سنة 1875 ، فقد برزت كل من نيويورك وفيلادلفيا وشيكاغو كمدن مليونية ، وبعد الحرب العالمية الثانية بعقدين ، هاجر حوالي 60 مليون نسمة الى ضواحي المدن ، وفي عام 1970 بلغ عدد سكان ضواحي المدن الأمريكية مجتمعة أكثر من عدد سكان مراكز المدن الأصلية ، وبنهاية القرن العشرين وصل عدد المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 50 ألف نسمة الى 250 مدينة من ضمنها أكثر من 33 مدينة مليونية ، وبين هذه المدن وحولها يوجد حوالي ألف مدينة ومنطقة غير مندمجة ، سكان كل منها يفوق عن 25 ألف نسمة ¹ .

ولعله من المهم أن نذكر هنا بمدينة شيكاغو التي مثلت ظاهرة حضرية فريدة من نوعها ، ولم يكن من المستغرب أن تنشأ أوائل الدراسات والنظريات السوسيولوجية حول المدن الحديثة في مدينة شيكاغو الأمريكية التي كانت في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر منطقة مهجورة لا توجد بها حياة ، وتحولت بحلول القرن العشرين الى مدينة صناعية ومركز مالي ضخم يضم مليوني نسمة ² . أين كان النمو الحضري الهائل للمدينة مترافقا مع تطور حركة التصنيع ، وما كاد القرن التاسع عشر ينقضي حتى أبصرت جامعة شيكاغو النور في سنة 1892 ، وقد أضحت المدينة مع نيويورك وفيلادلفيا إحدى أكبر ثلاث مدن أمريكية ، بعد أن شهدت نموا سكانيا مثيرا للدهشة ، فالبلدة التي كان عدد سكانها حوالي 4470 نسمة خلال إحصاء 1840 ، قفز تعدادها بعد نصف قرن الى حوالي 1.1 مليون نسمة ، ليصل فيما بعد الى حوالي 3.5 مليون نسمة بحلول سنة 1930 ، ومردّ هذا النمو السكاني السريع الى حركة النزوح والهجرة للسكان الريفيين من وسط الغرب الأمريكي نحو المدينة على نحو كثيف ، الى جانب عدد كبير من المهاجرين الأجانب من ألمان واسكندنافيين وإرلنديين وإيطاليين وبولنديين وليتوانيين وتشيكيين ويهود ، ما جعل نصف سكان شيكاغو سنة 1900 ممن ولدوا خارج أمريكا وليس خارج المدينة ، وفي ظرف قصير

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 108 - 112 .

² - أوتوني غدنز ، مرجع سابق ، ص ، 597 .

أضحت المدينة مركزاً صناعياً وتجارياً هاماً وبورصة مزدهرة ، تعلو بناياتها ناطحات السحاب الأولى من نوعها بأمريكا ونمت بها حركة معمارية حديثة ستعرف أيضاً تحت اسم مدرسة شيكاغو¹ .

الحديث عن التحضر في منطقة أمريكا الشمالية بالمنظور السوسيولوجي فهو حديث متشعب وثري ولا يتسع له المقام في مثل هذه الدراسات ، كون أن التحضر بالمنظور التاريخي في هذه المنطقة - وكما رأينا - فهو قصير وحديث قد لا يزيد عن أربعة قرون ، ذلك أن أي أمة مهما تجاوزت قدراتها مجموع أجزائها هي نتاج عناصر ثلاثة : شعبها وأرضها وقوانينها . هذه العناصر الثلاثة لم تنفصل في بلدان العالم القديم على إمتداد تاريخها الطويل ، لكن الولايات المتحدة (وكذلك كندا) لم تعرف لها تاريخاً قديماً كغيرها من الأمم التي تأسست على أيدي مستوطنين أوروبيين في موجة المد الكبير للثقافة الغربية في أواخر القرن الخامس عشر ، فمع بداية التاريخ الأمريكي لم يكن هناك إلا الأرض² .

غير أن اللاف في موضوع تحضر منطقة أمريكا الشمالية أنه تمّ في فترة وجيزة ونما بوتيرة عالية جداً لدرجة أن مظاهر التحضر كإنشاء المدن وتضخمها وانتشارها شهد حركية لم تعرفها أية منطقة في العالم بما في ذلك أوروبا التي كانت مصدر هذا التحضر بالتدفقات البشرية الهائلة الوافدة منها ، هذه الجحافل البشرية التي ضاقت بها أوروبا فتسابقت نحو أمريكا الشمالية بإنشاء الشركات الاقتصادية ونقل المهاجرين الراغبين في العيش فوق أراضي العالم الجديد ، هؤلاء الذين قاموا بتأسيس مستوطنات بشرية كثيرة تحولت في فترة قصيرة إلى مدن أو أنوية مدن ، وباستقلال الولايات المتحدة ثم كندا شهدت هذه المنطقة ملحمة حضرية عاتية لا نظير لها في التاريخ الحضري ، ذلك أنه ما كاد القرن العشرين يحل علينا حتى بدأت أولى مظاهر الملحمة الحضرية الأمريكية تبرز للوجود متمثلة في أيقونة المدن الأمريكية "نيويورك" التي تضاعف عدد سكانها حوالي مئة مرة في ظرف وجيز لتزيح مدينة لندن من صدارة المدن الكبرى في العالم بحلول عام 1924 ، وتمكنت من الاحتفاظ بريادة مدن العالم لمدة 46 عاماً ، تاركة الرتبة الأولى لمدينة "طوكيو" اليابانية سنة 1970 التي مازالت تحتفظ بها إلى الآن³ . كذلك تجدر الإشارة إلى أن أكبر منظمة عالمية ظهرت على إثر الحرب العالمية الثانية وهي "منظمة الأمم المتحدة" تتخذ من مدينة نيويورك مقراً لها إلى جانب هيئات دولية أخرى مالية واقتصادية ما يجعلها "عاصمة للعالم أجمع" .

1 - آلان كولون ، مدرسة شيكاغو ، ترجمة : مروان بطش ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ط1 ، 2012 ، ص ، ص ، 9 ، 10 .

2 - جون ستيل جوردون ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 15 . (للمزيد ننصح بالرجوع إلى هذا المرجع المذكور) .

3 - Jean - Jacques Tur , opcit , p , 48 .

تطور مدينة نيويورك دفع المتخصص في موضوع المدن ، الفرنسي "جاك بوني" " Jacques Bonnet " الى حصر اطلاق تسمية " كبرى المدن العالمية " فقط على أربعة مدن تلك التي تستحق حقيقة اسم "أمهات المدن " في العالم قاطبة ومنها مدينة نيويورك الى جانب طوكيو ولندن وباريس باعتبارها مركزا للتأثير والسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية في الوقت ذاته ¹ .

الملحمة الحضرية الضخمة التي عرفتها منطقة أمريكا الشمالية حظيت بدراسات عديدة من قبل الباحثين والمهتمين في حقول معرفية كثيرة لا يتسع المقام للتعرض لها ، وعليه سنركز على الجانب الكمي كما هي طبيعة الدراسة أكثر منها كيفي ، وفي هذا السياق جاءت البيانات الصادرة عن قسم السكان التابع لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 2018 لتوضح وتؤكد ما ذهبنا إليه ، والتي تشير الى أن نسبة التحضر بأمريكا الشمالية قد بلغت 63.9 % سنة 1950 والتي تعتبر الأعلى في العالم حينذاك ، تتوزع الى نسبة 64.2 % للولايات المتحدة الأمريكية و 60.9 % لكندا ، قفزت النسبة الى حوالي 79.1 % بدول المنطقة عند نهاية القرن العشرين أي بحلول سنة 2000 ، ثم انتقلت النسبة الى 82.2 % سنة 2018 بمعنى أن عدد سكان المدن يناهز 299 مليون نسمة ، على أن تواصل ارتفاعها في المستقبل كما هو متوقع لها مسجلة 84.7 % و 89.0 % خلال سنتي 2030 و 2050 على الترتيب ² .

وبهذا تصدر منطقة أمريكا الشمالية الى الآن نسب التحضر في العالم حسب المناطق أو التصنيفات التي تعتمدتها هيئة الأمم المتحدة في تقسيماتها للعالم ، فحسب المناطق الجغرافية نجد دول منطقة أمريكا الشمالية تصدر القائمة الحضرية ، وبمقياس الدخل نجد دول المنطقة أعلى تحضرا بنسبة تصل الى 82.2 % ضمن مجموعة الدول الأعلى دخلا في العالم التي تصل بها نسبة التحضر الى 81.5 % .

وهكذا إذا أمضينا في تتبع مؤشرات الملحمة الحضرية التي حققتها دول أمريكا الشمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ربما لطال بنا الحديث الى غير منتهى ، ولكن حسبي أن أذكر أهمها ومنها تلك المدن الرائعة والأخاذة التي بلغت من التحضر شأوا حير العقول وأخذ الألباب لدرجة أصبحت هذه المدن مناطق جذب قوية للسكان ، لا أقول سكان المنطقة وإنما سكان العالم قاطبة التي أضحت تمثل لهم مدن أمريكا الشمالية حلما يسعون لتحقيقه ، مستخرين كل ما يستطيعون من وسائل وإمكانيات لأجل ذلك .

¹ - Ibid , p , 56 .

² - www.population.un.org/wup

النمو الحضري الهائل الذي عرفته منطقة أمريكا الشمالية يجد صدها في عدد المدن العملاقة والميتروبوليتانية التي توجد بالمنطقة ، ففي تصنيف يضم المائة مدينة الكبرى في العالم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الرتبة الأولى عالميا باستحواذها على 13 مدينة ، منها مدن عملاقة كنيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو ومدن مليونية كميامي وفيلادلفيا ودالاس وأطلنطا وهيوسطن وبوسطن وواشنطن وديترويت وفينيكس وسان فرانسيسكو، بينما تستحوذ كندا على مدينتين منها فقط وهما : تورنتو ومونتريال .

ويبدو أن الواقع الحضري بأمريكا الشمالية وصل الى حدود التشبع ، فهو حاليا ينمو بوتيرة بطيئة نظرا لتدني معدلات الزيادة السكانية وركود حركة الهجرة الداخلية الريفية . الحضرية وتشديد الرقابة على الهجرة الخارجية ووضع لها قيود وشروط من شأنها تحديد عدد المهاجرين المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، الأمر الذي أدى الى أن أيقونة المدن الأمريكية "نيويورك" التي كانت تتربع على عرش المدن الكبرى في العالم للفترة (1924 – 1970) تخلت عنها لمدينة طوكيو وبقيت نيويورك تتراجع في سلم الترتيب العالمي سنة بعد سنة أمام مدن العالم الثالث التي تعرف بلدانها نموا سكانيا سريعا يصاحبه حركة هجرة كبيرة من الأرياف نحو المدن ، لدرجة أن مدينة نيويورك لا تتواجد حاليا (2018) ضمن العشر مدن الأولى في العالم ، ومن المتوقع أن تتقهقر مدن أمريكا الشمالية في الترتيب العام لمدن العالم من حيث الحجم أكثر فأكثر في الأعوام القادمة الى مراتب أدنى بسبب ضعف معدلات النمو الحضري التي تعيشها بلاد أمريكا الشمالية .

ولا يفوتني أن أشير الى أن منطقة أمريكا الشمالية تضم الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا كدولتين أساسيتين ، جزر صغيرة وهي "بيرمودا" و"جرين لاند" و"سان بيار وميكلون" التي لا تمثل ثقلا سكانيا كبيرا بالمنطقة ، فبيرمودا هي عبارة عن جزيرة - مدينة تضم 61 ألف نسمة فقط جميعهم حضريون ، أما "جرين لاند" فهي تضم حوالي 57 ألف نسمة منهم 86.8 % حضريون ، في حين تضم "سان بيار وميكلون" 6000 نسمة منهم 90.2 % حضريون ، وسكان هذه الدول الثلاث مجتمعة يساوي 124 ألف نسمة ، ما يعني أنها تمثل حوالي 0.034 % من إجمالي سكان المنطقة وهذا طبقا لاحصاءات قسم السكان التابع للأمم المتحدة في سنة 2018 .

وبالعودة الى الحديث عن ظاهرة التحضر ونشأة المدن وتطورها في شمال القارة الأمريكية فلن نفيها حقها في التحليل والتفسير ، ذلك أنها تعتبر ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ التحضر الذي عرفته البشرية حيث كانت قصيرة في الزمن كثيفة وسريعة في النمو ، ولم تعرف حدة المشاكل التي عرفتها أوروبا وهي تتحول حضريا إبان الثورة

الصناعية بها ، كما أنها لم تعرف تلك المشاكل الحضرية التي تعيشها دول العالم الثالث والتي سبق التطرق إليها ، كذلك تجدر الإشارة الى أن المدن في منطقة شمال أمريكا تشهد تحولات هائلة من حيث مورفولوجيتها ووظائفها وأساليب وطرق العيش بها ، ويعزى ذلك للتطور التكنولوجي السريع الذي أضفى على نمط حياة المدن الأمريكية طابعا مميزا ، ومن منا لا يعرف مدينة "السيليكون فالي" مدينة التكنولوجيات العالية التي تحتضن مقرات أكبر الشركات العالمية والفريدة من نوعها والتي أصبحت لها تأثير على ساكنة العالم قاطبة ، بل أضحت الدماغ الضخم الذي يدير شؤون العالم كيف لا ؟ وشبكة الأنترنت وغوغل والفيسبوك ومكروسوفت وياهو وغيرها من شركات تكنولوجيات الاتصال والمعلوماتية تتخذ من هذه المدينة العجيبة مقرا لها . ومن منا لا يعرف مدينة "هوليود" المدينة التي كانت تسيطر على الانتاج السينمائي العالمي ، التي كانت تغذي وسائل الاعلام السمعية البصرية بمنتجاتها الثقافية في العالم أجمع ، وبواسطتها استطاعت الولايات المتحدة فرض هيمنتها على ثقافات العالم تماما كما هو الحال الآن مع مدينة "واي السيليكون" .

وختاما فإن التجربة الحضرية بأمريكا الشمالية تؤكد وتدعم فرضية "أن النمو الديموغرافي السريع يؤدي الى النمو الحضري الأسرع" ، وتراجع معدلات النمو السكاني يسحب بدوره معدلات النمو الحضري الى الانخفاض ، وهذا ما ستؤكدده وتثبتته أكثر تجربة التحضر الثرية التي مرت بها القارة الأوروبية .

4 - خلاصة : بدايات متشابهة ونهايات متباينة :

يبرز من خلال التطرق للتحضر والحضرية وظهور المدن في الأمريكيتين تجربتين متباينتين ، ذلك أنه وبالرجوع الى المقاربات النظرية المفسرة للفروق الريفية - الحضرية التي سبق التطرق إليها ، ولا سيما المقاربة النظرية التي ساهم بها "جدعون جوبرج" ، والتي تركز على معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان ، اعتقادا منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية-الحضرية في ثلاثة نماذج من المجتمعات البشرية تتمثل في :

أ- المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة .

ب- المجتمعات الانتقالية أو النامية .

ج- المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا .

ويبدو من تجربة دول أمريكا اللاتينية ودول أمريكا الشمالية أن الأولى تمثل نمط تحضر المجتمعات الانتقالية أو النامية ، بينما تمثل الثانية نمط تحضر المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا ، ويقصد جوبرج بالمجتمعات الانتقالية ، تلك التي تضم المجتمعات التقليدية التي تخلصت حديثا من السيطرة الاستعمارية ، وأخذت تتجه نحو التحضر والتصنيع ، وذلك لإدراكها أن التقدم الصناعي هو الذي يحدد وزن الأمة ومكانتها بين دول العالم .

ومن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية والحضرية في هذه المجتمعات الانتقالية ، أنها تعرف سيلا سكانيا مستمرا يتجه من الريف إلى المدن نتيجة لعملية التصنيع التي تشهدها المدن من جهة ، ونتيجة للانفجار السكاني من جهة أخرى ، فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعاني ضغوطا اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى المدن وتزايدها المستمر أيضا. وأن هذه الهجرة الريفية-الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال في التوزيع العمري والنوعي سواء في القرى أو المدن ، مما يتطلب تدابير اجتماعية جديدة فقد أخذت المدينة تجتذب الشباب من المناطق الريفية المتاخمة ، ويترتب على ذلك أنها تكسب طاقات بشرية في سن العمل بينما تخسر القرى مثل هذه الطاقات.

وفوق ذلك أن حركة الهجرة المستمرة بين الريف والحضر قد عملت على خفض حدة البعد الاجتماعي بينهما ، فقد أخذت حركة الهجرة تمضي في الاتجاهين معا ، أي نزوح إلى المدينة وعودة إلى القرية ، فمن لم يوفق في الحصول على فرصة عمل من المهاجرين القرويين ، لا يلبث أن يعود مرة ثانية إلى قريته انتظارا لهذه الفرصة حتى يعود إلى المدينة مرة أخرى ، وقد ترتب على هذا الوضع حدوث نوع من التداخل أو التشابك في البناء المهني للمدينة والقرية ، فقد أخذت المدن تضم أعدادا كبيرة من الزراعيين ، ومن جهة أخرى فإن التداخل الريفي والحضري قد يحدث أيضا نتيجة لأن السكان الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا في الريف والمدينة يتشاركون فيما أسماه "أوسكار لويس" بثقافة الفقر ، حيث أن الحالة الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الطبقات الدنيا الحضرية والقروية تقف عائقا أمام مشاركتهم فيما تتمتع به الصفوة التقليدية أو الطبقة الصناعية الوسطى الحديثة ، ومع أن التصنيع يحسن تدريجيا من الوضع الاقتصادي للطبقة الدنيا فإن كثيرا من الأشخاص لا يزالون يعيشون ثقافة الفقر هذه ، والذين يمثلون في أولئك الذين يعيشون على أطراف المدن أو في أحياء عشوائية وضيقة أو يمثلون جيوبا للفقر في أحياء مختلفة ومعروفة بالمدينة كما يتناه في موضعه .

وكذلك نتيجة للتصنيع والتقدم الذي طرأ على هذه العملية ، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية ، فالمدينة لا تعتمد فحسب على الإنتاج الزراعي للقرية ، وإنما تمدها أيضا بالسلع الجاهزة كالألات الزراعية والأسمدة الكيماوية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وعندما تدخل القرى في معاملات مع هذا الوضع الاقتصادي الجديد ، فإن تغيرات تحدث باستمرار في النمط العتيق للسوق الريفية-الحضرية ، ولقد ترتب على اتساع الأفق الاقتصادي للقروي أن حدثت عملية مراجعة للبناء الاجتماعي التقليدي وبخاصة البناء الطبقي ، كما اتسع أيضا مدى إدراك القروي للعالم ، خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة في حياة القرويين بوسائل شتى ، منها مثلا مشروعات الإصلاح الزراعي والتي تعتمد على أساليب وتقنيات غير تقليدية ، مما يُقرب القرويين أكثر من ثقافة المدينة ويزيد من تطلعاتهم للانتقال إليها ، هذا فضلا عن الدور الكبير الذي أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجمعي ، في كسر الحواجز التي تحيط بالمجتمع القروي والريفي التقليدي ، فهذه الوسائل تقدم من الأنباء والمعلومات ما يستقبله القروي كما يستقبله ساكن المدينة ، خاصة عن طريق الراديو والتلفزيون والسينما والكتابات الشعبية ، وذلك لتدعيم التوحد بين القروي وبين النسق السياسي للدولة والقادة السياسيين والإيديولوجية والقومية . وقد تعاظمت وسائل الاتصال والتواصل أكثر مما كانت عليه لدرجة لم يعد هناك فوارق كبيرة بين المدن والأرياف فالهواتف النقالة والشبكة العنكبوتية (الأنترنت) ، أضحت تتواجد في الريف كما في المدينة في أغلب دول أمريكا اللاتينية .

ونظرا لنمو التصنيع في دول أمريكا اللاتينية وخاصة بالبرازيل والأرجنتين والمكسيك والشليلي وغيرها ، أضحت هذه الدول تجد في إرسال مبعوثيها إلى الدول المتقدمة للتزود بالخبرات والمعارف الفنية والعلمية ، كما أنها تستقدم الخبراء من هذه الدول المتقدمة ، ويلاحظ أن القطاع المتعلم في هذه المجتمعات الانتقالية يميل إلى التركيز في المدن ، فأصحاب المستويات العلمية الرفيعة يتركزون في المدن لاعتبارات تتعلق بإنجاز الأعمال المتصلة بتخصصاتهم على الوجه الأكمل الذي يخدم قضية التنمية ، إلا أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتواجهه بها يشكل - من جهة أخرى - فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ، ففي الوقت الذي تكون فيه المجتمعات المحلية الريفية في أمس الحاجة إلى عناصر من هذا القطاع المتعلم - كالمهندسين الزراعيين والمدرسين والأطباء وغيرهم - نجد أن القطاع الحضري يضم هذه العناصر أكثر من حاجته الفعلية .

وأخيرا فإن شبكة العلاقات الشخصية تلعب دورا هاما فيما يتعلق بالهجرة الريفية-الحضرية ، فالريفيون المهاجرون القدامى نسبيا يساعدون المهاجرين الجدد كما أن الجماعات الفرعية التي يشكلها المهاجرون من الريف ، تلعب دورا في تنمية العلاقات بين المدينة والريف ، وذلك من خلال التردد المنتظم للمهاجرين على قراهم وخاصة في الأعياد والمناسبات ، وجدير بالذكر أن جماعات المهاجرين هذه تنقل إلى الوسط الحضري كثيرا من الطقوس والتقاليد الريفية ، ويظهر ذلك عادة في المجالات غير الاقتصادية حتى أن هؤلاء المهاجرين يوصفون عادة بأن الغالبية العظمى منهم ريفيون يعيشون في المدينة .

ولا نغادر جوبرج دون الإشارة الى تنبؤاته بمستقبل التحضر في البلاد النامية ومنها دول أمريكا اللاتينية ، حيث أن الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة ، إن لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية ومشروعات التنمية الريفية ، على أن يكون هذا التوازن في تحقيق التنمية عملية مستمرة.

ومن جهة أخرى يمكن إستدعاء ابن خلدون في الموضوع ، حيث أنه قد أوضح العوامل المؤدية الى التحضر الناتج عن الهجرة من المناطق البدوية الى المناطق الحضرية في قوله : " أن التمدن غاية للبدوي يجري إليها ، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها ، ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج الى الدعة ، وأمكن نفسه الى قيادة المدينة"¹.

ويؤكد ذلك في موضع آخر بقوله: "... أننا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه ، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر"². ثم يتحدث ابن خلدون عن العامل الاقتصادي الذي يدفع بسكان البدو إلى الهجرة نحو الحواضر فيقول: "... وذلك لما اختصوا به من نكد العيش وشظف الأحوال ، وسوء المواطن ، حملتهم عليها الضرورة التي عينت لهم تلك القسمة ، وهي لما كان معاشهم من القيام على الإبل ونتاجها ورعايتها والإبل تدعوهم إلى التوحش في القفر لرعيها(...) بل لو وجد واحد منهم السبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه"³. ثم يستطرد ابن خلدون في الحديث عن أهل البادية كيف تتطور أحوالهم وتتغير حياتهم فيحصل لهم الرفه والغنى وتبديل أوجه معاشهم فيصبحون من الحضر. بقوله: "وهؤلاء هم الحضر ، أهل الأمصار والبلدان ، ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ، 214 .

² - نفس المرجع ، ص ، 214.

³ - نفس المرجع ، ص ، 219.

الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة"¹ . وهنا اشارة الى أهمية الصناعة والتجارة أو ما تسمى حاليا بالقطاعين الثاني والثالث في عملية التحضر واللدان يميزان نمط حياة المدن ، هذان العاملان لهما من الجاذبية قديما وحديثا لجلب السكان من الأرياف والبوادي نحو المدن والحوضر وهذا واقع دول أمريكا اللاتينية وسائر الدول النامية التي تعيش تحولات هائلة بنزوح السكان من المناطق المحرومة ومنها الأرياف نحو المدن سواء بوجود حركة تصنيع قوية أم ضعيفة أم بعدمها ، ذلك أن ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية تتضافر في انتاجها عوامل جذب تتواجد بالمدن وعوامل طرد تتواجد بالأرياف والبوادي وسائر المناطق النائية ، فمن لم يجذبه سحر المدينة طرده شظف عيش الريف ونكده نحوها ، كما بيناه وهو محل توافق بين كثير من الباحثين الذين تطرقوا للموضوع .

أما في يخص نموذج التحضر الذي عرفته منطقة أمريكا الشمالية والذي يندرج حسب جوبرج ضمن الأنماط الريفية - الحضرية في المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا ، إذ يذهب جوبرج إلى أن النظام الصناعي الحضري يضم عددا من النماذج الفرعية ، منها النموذج الذي تنتمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية التي انتقلت مباشرة إلى التصنيع والتحضر دون أن تعايش البناء الاجتماعي الإقطاعي ونموذج آخر ينتمي إليه دول أوروبا الغربية واليابان ، وهي مجتمعات انتقلت إلى مرحلة الصناعة والتحضر بعد أن مرت بماض حضاري صناعي أو إقطاعي .

وتختلف العلاقات الريفية-الحضرية داخل هذين النموذجين الصناعيين غير المتضادين عن مثيلتها في مجتمعات ما قبل الصناعة ، والمجتمعات النامية ، ومن أهم ما تتميز به المجتمعات الصناعية خضوعها لسيطرة التجمعات المتروبوليتانية حيث يعيش أغلب السكان إما داخل المدن الكبرى أو قريبا منها ، وحيث تسيطر المدن الكبرى على الملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع ، ولكنها في الوقت ذاته تنتظم انتظاما هرميا ، فبعضها يسيطر على إقليم محدود ، بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلي ويؤثر فيه مثل مدن نيويورك ولندن وموسكو وواشنطن .

كما أنه وبفعل تقدم التصنيع والاتجاه المتزايد نحو التمرکز العاصمي أو المتروبوليتانية ، وانتشار وسائل الاتصال الجمعي وتقدم وسائل النقل والمواصلات ، يمر البناء الإقليمي بتغير ملحوظ ، بحيث لا يمكن القول بأن هناك أقاليم ريفية أساسا ، وبالترتيب على ذلك ، اتجهت التمييزات الإقليمية القديمة القائمة على أساس السمات الزراعية والثقافية ، اتجهت إلى التجانس تماما وأصبح المجتمع الجمعي الآن حقيقة واقعية ،

¹ - نفس المرجع ، ص ، 211 .

وباستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهني بين المراكز الحضرية بوجه عام . وبظهور المدينة الصناعية ظهرت أنساق عائلية وطبقية واقتصادية ودينية وترفيهية وتعليمية جديدة تختلف اختلافا ملحوظا عما يقابلها في مدينة ما قبل الصناعة ، ويمكن القول أن عملية التصنيع قد اختزلت الفروق الريفية-الحضرية في كل التنظيمات والأنساق الاجتماعية ، ومع أن هناك بعض الاختلافات في هذا الصدد بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ، إلا أن الاتجاه الغالب والمسيطر هو انحسار التميزات التقليدية بين الريف والحضر وتلاشيها ، أن التصنيع الضخم الذي شهده مجال الزراعة في هذه المجتمعات (الميكنة الزراعية) يعد تطورا حديثا ، ففي العشرينيات من القرن العشرين أدخلت نماذج معينة من التكنولوجيا الزراعية الضخمة في مجال الزراعة بالولايات المتحدة ، وحدث نفس الشيء في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد ترتب على ذلك أن تحولت الزراعة تحولا جذريا ، ولكن تصنيع الزراعة لا يعني استخدام الآلات فقط ، بل يعني كذلك إطارا كليا من الأفكار المرتبطة بهذه الآلات ، ولذلك فإن المجتمعات الصناعية -بوجه عام- تعد برامج تدريبية للمزارعين بهدف تحقيق الكفاية الإنتاجية في مجال الزراعة وإجراءات التسويق ومعالجة الإنتاج وتشكيله . ولذا فلا غرابة من أن القطاع الزراعي بهذه البلدان يمثل أدنى القطاعات الاقتصادية تشغيلا ، ففي الولايات المتحدة لا يزيد عن 3.5 % من القوى العاملة بينما ينتج من المواد الغذائية ما يكفي متطلبات أكثر من ملياري نسمة بفضل التقنيات المتطورة والحديثة التي تستعمل في ممارسة الزراعة .

كذلك فإن التحضر الصناعي قد ترتب عليه كثير من المشكلات ، فقد تأثرت كثير من الحواضر التقليدية الصغيرة نتيجة اختفاء الحرف اليدوية التقليدية التي ارتبطت عادة بهذه البلدان ، هذا بالإضافة إلى التوترات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى الناجمة عن التناقض المستمر في سكان هذه المدن الصغيرة ، كما ولد التحضر الصناعي النسبي للقطاع الريفي مشاكل أخرى ، مثل عدم المساواة بين مستوى معيشة السكان الريفيين والسكان الحضريين ، وكذا فيما يتعلق بالفرص المتاحة أمام سكان الريف في التعليم والتدريب ، إلا أن وسائل الاتصال الجمعي قد ألغت - إلى حد بعيد - الفروق بين أسلوب حياة الريفي والحضري . وأن المجتمعات المحلية الريفية القائمة في المجتمعات المتقدمة صناعيا ، تعد مستودعات للقيم والمعايير التقليدية في مجال الأسرة والدين والسياسة ، وعادة ما ينظر إلى النسيج الأخلاقي للسكان الريفيين باعتباره متفوقا على ذلك النسيج الخاص بسكان الحضر . وقد شهدت الولايات المتحدة وغرب أوروبا نزعة مضادة للصناعة والحضرية رفع لواءها المثقفون وغيرهم ، كما أن كثيرا من خبراء تخطيط المدن في أوروبا والولايات المتحدة ، يرون أن المجتمعات المحلية الريفية تتمتع بالنموذج المثالي من التنظيم الاجتماعي ، على أساس وجود العلاقات الجماعية الأولية التي يرون أنها ضرورية

لسكان المدن أيضا ، ومن ثم فإنهم يرون أن المجتمع الحضري ينبغي أن يتكون من مجتمعات محلية صغيرة ، أو ما يعرف "بالجيرات".

وأخيرا فإن جوبرج يسوق تحفظا فيما يتصل بالتعميمات السابقة ، فيقرر أن هذه التعميمات تنطبق - أساسا - على الولايات المتحدة وغرب أوروبا وكندا ، كما أن بعضها قد يصدق أيضا على المجتمعات الصناعية الاشتراكية كالاتحاد السوفياتي - سابقا - وبعض دول شرق أوروبا ، مع الأخذ في الاعتبار وجود تحفظات في إطلاق هذه التعميمات مترتبة على اختلاف الإطار الإيديولوجي بين الشرق والغرب.

وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن جوبرج ، أفصح عن تنبؤاته إلى مستقبل قضية الفروق الريفية-الحضرية في الدول الصناعية ومنها دول شمال أمريكا ، فقد قرر أنه بالنظر إلى المستقبل يمكن التنبؤ بأن الفجوة بين الريف والحضر في المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار ، إلا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم - بدون شك - لفترة طويلة ، وأن وظائف المناطق الريفية سوف تتعدد ، بحيث تصبح أماكن يقضي فيها سكان الحضر أوقات الفراغ والعطل ، كما أنه يمكن أن تختفي الفروق الاقتصادية الأساسية بين الريف والمدينة في المجتمعات المتقدمة صناعيا باستمرار إنتاج أنواع الغذاء الصناعي .

ويمكن أن نضيف لما سبق قوله ، بأن الدراسات في موضوع التحضر والتصنيع قد كشفت أن العلاقة بين المتغيرين ليست واضحة تماما في كل التجارب التي مرت بها دول العالم كافة ، ففي بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنبا إلى جنب وتطورا معا ، وفي بعض البلاد الأخرى ما زال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معا ، وقد يزداد نمو أحدهما عن الآخر ، ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر في بعض البلاد دون أن تقوم فيها صناعة . كذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر .

ويبدو من مختلف الأبحاث أنه لا يوجد معامل ارتباط حتمي بين التحضر والتصنيع ، ولو أنهما يحدثان في آن واحد ، ويوجد الكثير من الشواهد والأدلة عن وجود معامل ارتباط مباشر بين تطور التحضر وتطور التصنيع حتى قد يبدو أن أحدهما سبب للآخر ، وعلى الرغم من أنه يوجد تلازم واتفاق بين التصنيع والتحضر إلا أن العلاقة السببية بينهما ليست واضحة تماما .

وعليه فإن من الواضح أن تجربة التحضر ونشأة المدن وظهورها في أمريكا الشمالية قد سارت جنبا إلى جنب مع حركة التصنيع القوية التي عرفتها دول المنطقة ، هذه الحركة التي جذبت كقطب المغناطيس جحافل هائلة من السكان من خارج المنطقة وبالأخص من أوروبا ، بمعنى أن الهجرة الخارجية لعبت دورا أساسيا في النمو الحضري الذي شهدته منطقة أمريكا الشمالية ، والمثال الأوضح لذلك نشأة مدينة "شيكاغو" وتضخمها الذي تمت

الإشارة إليه ونظيراتها من مدن المنطقة ، بينما في تجربة دول أمريكا اللاتينية فالأمر مختلف ، حيث كان متغير الانفجار السكاني هو من أدى إلى الانفجار الحضري أكثر من أي متغير آخر ، وذلك بواسطة نمو سكان المدن ذاتهم ، ونمو سكان الريف الذين نزح الكثير منهم نحو الإقامة في المدن ، دون أن ننسى تحول مساحات ريفية كثيرة بسبب الكثافة السكانية بها من مناطق ريفية إلى مناطق حضرية .

ثانيا : السكان والمدن بأوقيانوسيا :

قارة أوقيانوسيا تتشكل أساسا من أستراليا ونيوزيلندا ، بالإضافة الى مجموعات الجزر مثل فيجي وكاليدونيا الجديدة وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو والتي تعرف بمنطقة "ميلانيزيا" ، ومنطقة "ميكرونيزيا" والتي تضم خصوصا جزر القيامة وكيريباتي وجزر مارشال ونورو وبالوا ، الى جانب منطقة "بولينيزيا" والتي تضم هي كذلك مجموعة من الجزر المتناثرة عبر المحيط الهادئ منها جزر كوك وساموا الأمريكية وبولينيزيا الفرنسية وتونغا .

1 - بدايات الاستيطان البشري وظهور أولى المراكز الحضرية :

بلدان قارة أوقيانوسيا تعتبر آخر مناطق كوكب الأرض التي عرفت الاستيطان البشري ، حيث تم استيطان أستراليا من قبل الأستراليين الأصليين والذين يطلق عليهم اسم "الأبورجين" "Aborigènes" فيما بين 40 ألف الى 50 ألف سنة مضت ، هؤلاء الذين قدموا الى أستراليا من منطقة جنوب شرق آسيا وكانوا قوما يعيشون على الحل والترحال من أجل جمع الطعام والصيد ، ولم يكن لهم قانون يحكمهم أو رؤساء ، وإنما كان اتخاذ القرارات بيد الرجال المسنين منهم ، وعرفوا نوع من العبادات الوثنية . وكانت أعدادهم عند وصول الأوروبيين المحتلين لأستراليا في بداية القرن السابع عشر نحو 300 ألف نسمة ، موزعين بين 500 مجموعة شبيهة بالقبائل ، والذين يمثلون اليوم حوالي 2 % من إجمالي سكان أستراليا¹.

كما استوطن قارة أوقيانوسيا سكان "أسترونيزيا" أو "البولينيزيون" من "المالايو" حوالي 1800 ق.م جزر فيجي ثم استعمروا باقي الجزر المحيطة بهم بحلول 1000 ميلادية . ومن المناطق الهامة التي استوطنها البولينيزيون جزر "نيوزيلندا" التي دخلوها حوالي 700 ميلادية ، وهم الذين أسسوا ثقافة "الماوري" التي تميز السكان الأصليين لنيوزيلندا والذين يسمون اليوم "بالموري" ، هؤلاء الذين أصبحوا يشكلون أقلية في البلاد تصل الى حوالي 12 % فقط ، بعدما تعرضوا للابادة والتصفية والاقصاء على غرار ما حدث لكثير من الشعوب في مناطق احتلها الأوروبيون خلال القرون الأخيرة .

2 - مدن أوقيانوسيا في عهد الاستعمار الأوروبي :

تتميز بلدان ومناطق قارة أوقيانوسيا بكونها آخر مناطق العالم التي عرفت الاستيطان البشري وكذلك آخرها في نشوء وظهور المدن والحياة الحضرية ، وكان ظهور أولى المراكز الحضرية والمدن بالقارة

¹ - Dictionnaire La Rousse , Opcit , p , 1217 .

الأوقيانوسية بقدوم المستعمرين الأوروبيين لها ، فهي تعتبر نموذجاً مصغراً ومتأخراً عن نموذج القارة الأمريكية وخاصة نموذج أمريكا الشمالية . فبعدما تم وصول أولى طلائع المستكشفين لأستراليا بواسطة الهولنديين في سنة 1606 ، ثم تتابعت الرحلات الأوروبية الى هذه المناطق من أجل استكشافها ووضع الخرائط اللازمة لذلك الى غاية رحلة "جيمس كوك" في عام 1768 الذي أنشأ أول مستعمرة أوروبية بالمنطقة ، بينما كانت أول رحلة جماعية الى أستراليا في سنة 1788 حين رست أول سفينة بريطانية تحمل سجناء منفين بقيادة "آرثر فيليب" الذي صار أول حاكم لمستعمرة "نيوساوث ويلز" التي أسسها "كوك" والتي كانت بداية لتأسيس أول مدينة أسترالية وهي مدينة "سيدني" على ساحل المحيط الهادئ ومن ثم انطلقت عمليات الاحتلال للبلاد ، وبعد ذلك وخلال القرن التاسع عشر أقيمت أربع مستعمرات بريطانية جديدة في أستراليا وهي : "فان ديمنزلاند" سنة 1803 ، ومستعمرة أستراليا الغربية في عام 1829 ، ومستعمرة أستراليا الجنوبية في عام 1836 ، ثم مستعمرة فكتوريا في العام 1850¹.

وخلال القرن التاسع عشر تدفق المستوطنون الأوروبيون على أستراليا ، مثلما حصل ذلك من قبل حين تدفق هؤلاء على قارتي الأمريكيتين ، ومن الدوافع التي جعلت البريطانيين يهاجرون بكثافة نحو أستراليا ، فقدانهم لمستعمراتهم بأمريكا الشمالية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذا لخصوبة الأرض وشساعتها ، وقد كانت هذه الهجرة وبالا على السكان الأصليين من الأبورجين الذين كادوا أن ينقرضوا من بلادهم تماماً ، وقد انقرض وجودهم بالفعل في بعض المناطق من البلاد ، بسبب سياسة الإبادة الممارسة ضدهم وبوسائل عديدة منها القتل والتعجير والتسميم عن طريق توزيع الأغذية والأطعمة التي تم تسميمها بهدف القضاء عليهم ، كما حصل ذلك للهنود الحمر بأمريكا . وبهذا يكشف المستعمرون الأوروبيون على فظاعة ووحشية أفعالهم متى وأينما حلوا في كل البقاع التي تم احتلالها من مناطق العالم كافة .

وخلال الفترة (1850 - 1901) حدث تحول كبير في المجتمع الأسترالي ولا سيما في الاقتصاد والسياسة ، فقد شهدت البلاد ظهور الشعور القومي بين السكان الذي أدى الى تكوين اتحاد فدرالي بين المستعمرات الأسترالية ، كما كان لاكتشاف معدن الذهب أثره البالغ في ازدهار الاقتصاد الأمر الذي كان

¹ - الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، شبكة الأنترنت .

له انعكاسات على الديموغرافيا الأسترالية بتدفق جحافل هائلة من السكان البريطانيين خاصة طمعا وبحثا عن الثراء ، فقد انتقل عدد السكان من حوالي 400 ألف نسمة في سنة 1851 الى حوالي 1.144 مليون نسمة في العام 1861 ، وكان حوالي نصف هذا العدد يعيش في مستعمرة فكتوريا التي اكتشف بها الذهب والتي شهدت في هذه الأثناء تأسيس مدينة "ملبورن" .

شهدت أستراليا خلال هذه الفترة تحولات اجتماعية واقتصادية هائلة كان من شأنها أن تؤكّد لدى السكان شعور قومي بكونهم أستراليون قبل كل شيء ، وغير تابعين لبريطانيا موطنهم الأصلي ، وانعكس هذا الإحساس القومي في المطالبة بإيجاد نوع من النظام الفدرالي يجمع بين كافة المستعمرات الموجودة ، وبعد جهود مضنية أزيلت الخلافات الموجودة بين المناطق والمستعمرات تم التوصل الى صياغة دستور فدرالي تمت الموافقة عليه في كل المقاطعات في سنة 1900 ، وأثمرت كل هذه الجهود تأسيس "كومونولث أستراليا" الذي ظهر للوجود في الأول من يناير 1901¹ . على شاكلة الولايات المتحدة الأمريكية .

أما نيوزيلندا فهي لا تختلف كثيرا عن أستراليا ، فقد حدث وصول أول مستكشف أوروبي هولندي لها في سنة 1642 ، وتتابع رحلات المستكشفين الأوروبيين لها الى أن وصلها "جيمس كوك" قادما إليها من أستراليا التي أسس بها أول مستعمرة أوروبية في المنطقة ، وذلك في العام 1769 ، بعدها وبداية من 1814 توافدت على المنطقة بعثات للتصير من الكاثوليك والبروتستانت بهدف تنصير سكان البلاد الأصليين من "الماوري" ، وفي سنة 1840 وقعت بريطانيا اتفاقية "وايتانجي" "Waitangi" مع زعماء الماوري ، تمنح بموجبها حقوق متساوية للماوري مع المستوطنين الانجليز ، الذين رسموا بذلك إحتلالهم للبلاد ، وشهدت نيوزيلندا تدفقات هائلة من المهاجرين الانجليز خلال القرن التاسع عشر ، وفي سنة 1852 أصدر الانجليز دستورا يمنح البلاد استقلالاً ذاتياً موسعا الى أن أصبحت نيوزيلندا دولة مستقلة وعضوا في رابطة الكومنولث سنة 1907² .

وبعد إحتلالهم لأستراليا سنة 1788 ونيوزيلندا في سنة 1840 تابع البريطانيون إحتلالهم لبعض جزر المنطقة ، حيث إحتلوا في سنة 1872 جزر فيجي ، كما إحتلت بعض الدول الأوروبية أجزاء من أوقيانوسيا ، ففرنسا إحتلت جزر كاليدونيا الجديدة سنة 1853 وبولينيزيا في 1889 ، في حين أسس الألمان مستعمرات في غينيا الجديدة سنة 1884 ، وفي ساموا سنة 1900 . بينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع في المحيط الهادئ

¹ - موسوعة ويكيبيديا .

² - Dictionnaire La Rousse , Opcit , p , 1648 .

، بدءً بجزيرة "بيكر" وجزيرة "هولاند" في العام 1857 ، كما أصبحت جزر "هاواي" تابعة لأمريكا منذ سنة 1898¹ .

وبهذا عرفت مختلف مناطق قارة أوقيانوسيا أولى المدن ومراكز التحضر بقدم المحتلين الأوروبيين الذين قاموا بتأسيس أولى المستوطنات البشرية في أواخر القرن الثامن عشر ، ثم عرفت حركة التحضر وظهور المدن تسارعا خلال القرن التاسع عشر وخاصة بأستراليا ونيوزيلندا الدولتان اللتان عرفتا تدفقا هائلا للمستوطنين الأوروبيين ولا سيما الانجليز ، هؤلاء الذين سارعوا الى تأسيس المدن على سواحل البلدين ، ثم قاموا بإنشاء مصانع لاستغلال ثروات البلاد من الذهب والصوف وسائر المنتجات الزراعية ، وبمضي الزمن أصبح العنصر السكاني الانجليزي يمثل الأغلبية على حساب السكان الأصليين الذين تعرضوا للابادة والاقصاء والتهميش والاستغلال والطرده نحو المناطق النائية والأرياف .

وهكذا شهدت بلدان المنطقة نموا حضريا هائلا خلال القرن التاسع عشر مصدره الهجرة الخارجية الوافدة من بلدان أوروبا والانجليز منهم بالخصوص وكذا سكان المستعمرات التابعة لبريطانيا ، وما كاد القرن العشرين يطل علينا حتى كانت أستراليا ونيوزيلندا تعرف مدنا ومراكز حضرية معتبرة ، وأن نسبة التحضر بهما تضاهي نظيرتها بأوروبا إن لم تزد عليها .

أذكر بأني سأركز في حديثي على أستراليا ونيوزيلندا البلدان الأساسيان في قارة أوقيانوسيا ، سواء من حيث المساحة أو من حيث عدد السكان ، وكذلك فإن معظم المناطق الأخرى التابعة لقارة أوقيانوسيا عبارة عن جزر متناثرة في عرض المحيط الهادئ ، وهي في غالبيتها مازال تابعة لدول استعمارية ، وذات أحجام سكانية قليلة مكوّنة من عرقيات مختلفة مثل : كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا وفيجي وغينيا الجديدة وغيرها .

3 - مدن أوقيانوسيا في عهد الاستقلال الوطني :

عرفت مدن أوقيانوسيا نهضة هائلة وخاصة بأستراليا ونيوزيلندا بعد استقلالهما عن بريطانيا مع بداية القرن العشرين ، وذلك باستمرار تبني خيار الهجرة الخارجية كسياسة سكانية مباشرة لتعمير البلاد وخاصة أستراليا التي تعد قارة بذاتها ، وإلى وقت قريب لم تكن نسمع بقارة أوقيانوسيا وإنما كان الجغرافيون يعتمدون في تقسيمهم للعالم على قارة أستراليا التي تزيد مساحتها عن 7.7 مليون كم² .

¹ - موسوعة ويكيبيديا .

ظهر عدد من المدن المزدهرة والكبيرة بالمنطقة خلال القرن العشرين التي تضاهي نظيرتها في العالم ، ومما زاد من تألق وازدهار الحياة الحضرية وتطور المدن بأستراليا ونيوزيلندا خاصة ، إقامة صناعة متقدمة من قبل المستعمرين الانجليز وانشاء المصانع الرائدة بعد اكتشاف معدن الذهب وبعض المعادن الأخرى ، وكذا صناعة الصوف والنسيج التي تعتبر أستراليا وكذلك نيوزيلندا رائدة لها نظرا لأعداد القطعان الهائلة من الماشية الموجودة بالبُلدين ، الأمر الذي أدى الى انتشار المدن في كافة أنحاء المنطقة بعدما كان مركّزا في جهات معينة ، وبالخصوص على سواحل البلاد أين تقع أهم الصناعات والموانئ التجارية .

وبإلغاء السيطرة الأوروبية ولا سيما الانجليزية وتأسيس دولتي أستراليا (1901) ونيوزيلندا (1907) ، تماما كما حصل في أمريكا الشمالية ، (وكأن التاريخ يعيد نفسه) . سمح نيل الدولتين لاستقلالهما باستمرار ظهور عدد هائل من المدن كما نمت وتضخمت المدن التي أنشأها المستوطنون الانجليز . فمع تنامي الاقتصاد المبني على الصناعة وشق الطرق وتأسيس الموانئ ، التي تربط بين مختلف الجهات الواسعة والمترامية وتطوير التبادلات التجارية والمهن الأخرى بشكل واسع انتشر النمو الحضري نحو المناطق الشرقية والجنوبية والوسطى لأستراليا التي أستطاعت في ظرف وجيز الالتحاق بركب الدول المتقدمة ، بينما انتشر التحضر في نيوزيلندا الى الجزء الجنوبي فيها باعتبارها تتشكل أساسا من جزيرتين كبيرتين تمتد على مسافة 2000 كم من الشمال الى أقصى الجنوب ، بعدما كانت أهم المدن مركّزة في الشمال خاصة ، حيث ظهرت عدة مدن هامة على سواحل المحيط الهادئ .

وبحلول القرن العشرين شهدت بلدان قارة أوقيانوسيا تحولا سكانيا وحضريا ملفتا وخاصة أستراليا ونيوزيلندا ، فالأولى انتقل عدد سكانها من حوالي 8.2 مليون نسمة في سنة 1950 الى حوالي 19.1 مليون نسمة في سنة 2000 ، ليقفز حاليا (2018) الى حوالي 24.8 مليون نسمة . أي أن عدد سكان أستراليا تضاعف حوالي 2.33 مرة خلال نصف قرن فقط ، وارتفع عددهم بنسبة 30 % في غضون الثماني عشرة عاما من القرن الحالي ، في الحين ذاته عرفت نيوزيلندا من جهتها نموا هائلا لسكانها الذين انتقل عددهم من حوالي 1.908 مليون نسمة عند منتصف القرن العشرين الى حوالي 3.859 مليون نسمة عند نهاية القرن ، بمعنى حصول تضاعف للسكان خلال نصف قرن ، بينما عرفت السنوات الأولى من القرن الحالي (18 سنة) زيادة قدرها حوالي 891 ألف نسمة ليصل حجمها السكاني الى 4.75 مليون نسمة ، أي بنسبة زيادة تصل الى 23 % .

وبقراءة أكثر دقة فإن النمو السكاني بأستراليا خلال نصف الثاني من القرن المنصرم عرف ارتفاعا هو الأعلى بين الدول المتقدمة مسجلا متوسط معدل نمو سكاني سنوي يصل الى 1.69 % ، بينما وصل هذا المعدل في

الفترة ذاتها بنيوزيلندا الى 1.4 % . أما في الفترة (2000 – 2018) فقد سجلت كل من أستراليا ونيوزيلندا متوسط معدل نمو يصل الى 1.45 % و 1.15 % على التوالي¹ .

واضح أن النمو السكاني الذي عرفته أستراليا ونيوزيلندا خلال القرن العشرين وبداية القرن الحالي والمتوقع أن يستمر خلال العقود القادمة ، لا يعزى للزيادة الطبيعية فحسب وإنما يعزى أكثر الى ظاهرة الهجرة الخارجية التي يتبناها البلدان كاستراتيجية سكانية لتعمير البلاد ، وخاصة أستراليا ذات المساحة الشاسعة والثروات الطبيعية الطائلة ، والتي لا تزال تشعر بالخفة السكانية وأن هناك مناطق في وسط البلاد ما زالت شبه خالية من السكان . وبالموازاة مع النمو السكاني الذي يعرفه البلدان ، والذي أدى الى تعزيز ظاهرة النمو الحضري وتضخم بعض المدن ، وفي هذا السياق فقد شهدت أستراليا نموا حضريا متسارعا خلال العقود الأخيرة ، حيث سجلت في منتصف القرن العشرين نسبة تحضر تعادل 77 % ، انتقلت هذه النسبة بعد 50 سنة الى 84.2 % ، ثم وصلت أخيرا (2018) الى مستوى 86 % ، ويتوقع لها أن تستمر في الصعود الى أن تصل الى حوالي 91 % بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين . وعلى ذات المنوال شهدت نيوزيلندا كذلك تحولا حضريا هائلا ، ذلك أن نسبة التحضر بها كانت تعادل 72.5 % سنة 1950 منتقلة الى 86 % في العام 2000 ، ثم بعد 18 عاما الأولى من القرن الحالي سجلت نسبة التحضر 86.5 % ، وهي مرشحة للارتفاع مستقبلا الى حوالي 91.1 % كما تتوقع ذلك البيانات الصادرة عن قسم السكان التابع لمنظمة الأمم المتحدة² .

المعطيات السابقة تعني أن البلدان قد وصلا الى حد التشبع الحضري ومع ذلك فإن معدلات النمو الحضري كانت أعلى من نظيرتها معدلات النمو السكاني مستفيدة من الهجرة الريفية – الحضرية والهجرة الخارجية ، ففي أستراليا وخلال النصف الثاني من القرن العشرين سجلت متوسط معدل نمو حضري يعادل 1.86 % سنويا ، أما أثناء العقدين الأولين تقريبا من القرن الحالي فقد نزل هذا المعدل الى حوالي 1.58 % . بينما سجلت نيوزيلندا خلال الفترتين السابقتين متوسط معدل نمو حضري يناهز 1.75 % و 1.18 % على الترتيب .

1 - تم حساب متوسط معدلات الزيادة السكانية السنوية بتطبيق المعادلة التالية : $r = 1 \setminus n$ [لو(س_ن \ س₀)] ، حيث : ر: يمثل متوسط المعدل السنوي للفترة المعنية ، ن : تمثل عدد سنوات الفترة المعنية ، لو : يمثل اللوغاريتم ، س_ن : تمثل عدد سكان نهاية الفترة ، س₀ : تمثل عدد سكان بداية الفترة .

2 - www.population.un.org/wup

وبتتبع مؤشرات النمو الحضري في المنطقة ، فإن عدد المدن شهد تزييدا كبيرا خلال العقود الأخيرة ، كما عرفت بعض المدن تضخما في عدد سكانها ، ففي استراليا نجد أهم المدن هي تلك التي تمثل عواصم للمقاطعات والأقاليم وجميعها تقع على سواحل المحيط الهادئ ، وفي مقدمتها مدينة "سيدني" التي أسسها المحتلون الانجليز سنة 1788 بحجم سكاني يناهز 5 ملايين نسمة ، ثم مدينة "ملبورن" بعدد سكان يقدر بحوالي 4.72 مليون نسمة ، تليها مدن "بريزبان" و "هوبارث" و "برث" بأحجام سكانية تفوق 2 مليون نسمة لكل منها ، الى جانب مدينة "أديلايد" التي يبلغ سكانها حوالي 1.3 مليون نسمة ، أما بقية المدن الأسترالية فإن تعدادها السكاني لا يتجاوز بضعة مئات آلاف من الساكنة ومنها العاصمة الفدرالية "كانبرا" التي يبلغ ساكنتها حوالي 435 ألف نسمة ، بينما في نيوزيلندا فتأتي مدينة "أوكلاند" العاصمة الاقتصادية على رأس مدنها باستحواذها على حوالي 1.5 مليون نسمة ، ما يمثل حوالي ثلث إجمالي سكان البلد ، تليها مدينة "ويلينغتون" العاصمة السياسية للبلاد بحجم سكان يقارب نصف مليون نسمة ، أما بقية المدن فهي دون 400 ألف نسمة .

وواضح أن قارة أوقيانوسيا تحتل الرتبة الأخيرة بين سائر القارات في عدد المدن المليونية فضلا عن غياب المدن العملاقة بها ، ويعود هذا الى الزمن المتأخر للاستيطان البشري للقارة ، والى تواضع عدد ساكنتها .

من ناحية أخرى فإن قارة أوقيانوسيا شهدت على العموم انتعاشا سكانيا وحضرى خلال العقود الأخيرة تترجمها البيانات الإحصائية المتوفرة والتي تشير الى أن عدد سكان القارة عند منتصف القرن العشرين كان يبلغ حوالي 13 مليون نسمة انتقل الى حوالي 31.2 مليون نسمة بعد 50 سنة ، ثم قفز الى حوالي 41.3 مليون نسمة في منتصف العام 2018 ، أي بمتوسط معدل نمو سكاني للفترة (1950 - 2018) سجل 1.7 % سنويا ، مقابل نمو حضري سنوي للفترة ذاتها يناهز 1.86 % . ومن ناحية أخرى فإن نسبة سكان المدن بالقارة انتقلت من حوالي 62.5 % في سنة 1950 الى حوالي 68.3 % في العام 2000 ، والمتوقع أن تقفز بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين الى حوالي 72.1 % . غير أن الملفت للانتباه أن منطقة "ميلانيزيا" التي تضم خاصة بابوا غينيا الجديدة وكالدونيا الجديدة وجزر فيجي وجزر سليمان وفانواتو قد شهدت انفجارا حضريا هائلا ، فبينما كانت تضم في سنة 1950 عدد سكان مقيمين

بالمدين يقدر بحوالي 122 ألف نسمة انتقل الى حوالي 1.36 مليون نسمة ، ما يعني تضاعف السكان بأكثر من 11 مرة خلال نصف قرن فقط . أما في السنوات الثمانية عشر الأولى من القرن الحالي فقد تواصل نمو سكان المدن بشكل ملفت مسجلا حجما يصل الى 2.039 مليون نسمة ، أي بزيادة قدرها حوالي 50 %¹ .

وبهذا تعتبر "ميلانيزيا" من المناطق الأكثر نمو حضري في العالم ، فهي تشهد تحولا حضريا انفجاريا بمتوسط معدل نمو حضري للفترة (1950 – 2000) يصل الى 4.82 % ، ثم ينزل الى 2.24 % خلال السنوات الأولى من القرن الحالي . ومرد ذلك الى مستويات الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان بهذه البلدان واستمرار حركة النزوح من الأرياف نحو المراكز الحضرية وكذلك لظاهرة الهجرة الخارجية ، علما أن بعض هذه المناطق مازالت الى الآن خاضعة للاستعمار الأوروبي مثل كاليدونيا الجديدة وجزر سليمان .

وأشير الى أن منطقة "ميلانيزيا" ونتيجة للنمو السكاني الهائل الذي صاحبه نموا حضريا مرتفعاً جداً ، ظهرت بها بعض المدن المائة ألفية وخاصة ببابوا غينيا الجديدة مثل العاصمة "بورت موريسي" التي تضم حوالي 400 ألف نسمة ، و"لاي" بتعداد يقارب 700 ألف نسمة ، و"غوروكا" بحجم 580 ألف نسمة و"مندي" بعدد يصل الى 510 ألف نسمة وغيرها من المدن التي يفوق عدد ساكنتها المائة ألف نسمة² .

4 - خلاصة : أوقيانوسيا القارة الأضعف ديموغرافيا وحضرية :

وهكذا تبقى قارة أوقيانوسيا المنطقة الأقل كثافة سكانية ما بين قارات العالم الأخرى بتعداد يصل الى حوالي 41.26 مليون نسمة في العام 2018 تستحوذ استراليا على 60 % منهم ، الأمر الذي يجعلها الأقل تحضرا من جهة استحوادها على أقل عدد من سكان المدن والحوضر يقارب 28 مليون نسمة ، وكذلك من حيث عدد المدن وتضخمها فهي لا توجد بها أية مدينة عملاقة يفوق تعدادها السكاني عشرة ملايين نسمة ، ومن ناحية أخرى فهي تضم مدينتين فقط من ضمن المائة مدينة الأكبر في العالم وهما مدينة سيدني وملبورن الأستراليتين بحجم سكاني يناهز 5 مليون و 4.7 مليون نسمة لكل منهما .

وشهدت قارة أوقيانوسيا ولا سيما دولتي أستراليا ونيوزيلندا كما قارة أمريكا الشمالية ، تسارعا في معدلات النمو الحضري وفي ظرف زمني قصير ، باعتبارها نماذج أوروبية متأخرة الحدوث خارج أرض أوروبا ، وكان السبب الرئيس في ذلك الهجرة الخارجية ، ثم النمو السكاني في وسط هؤلاء المستوطنين .

¹ - www.population.un.org/wup

² - موسوعة ويكيبيديا .

ثالثا : استنتاجات عامة :

لعل أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة في جزئها الأول ، وهي أن النمو السكاني كان العامل الرئيس في ظهور المدن ونشأتها وتطورها ، ذلك أن فترة وجود الإنسان على سطح الأرض تمتد الى عشرات آلاف السنين ، بينما المدن ولو بشكلها الأولي البسيط فوجودها ونشأتها يعود الى بضعة آلاف من السنين فقط .

وعند بداية ظهور المدن الأولى في بلاد الرافدين خلال العصر الحجري الحديث ما بين 7000 الى 9000 سنة قبل اليوم ، كان تعداد السكان الاجمالي في كوكبنا يقدر وفي أحسن الأحوال ما بين 8 الى 10 مليون نسمة ، ولم يكن يتسنى قبل ذلك ظهور مثل هذه التجمعات السكانية لقلة السكان وتشقتهم عبر البسيطة ، وكذلك لنمط الحياة المبني على التنقل والترحال بحثا عن الطعام والمأوى ، لكن بحدوث استقرار لبعض السكان وبداية ظهور مستوطنات بشرية كانت النواة الأولى لظهور ما سمي "بالقرية الزراعية" التي حدثت فيها ثورة في إنتاج الغذاء قبل ظهور المدن الأولى ، كان من نتائجها الحصول على ما فاض من الطعام لأول مرة في التاريخ البشري ، سمح بإطعام أفراد من المجتمع انقطع معظمهم لأعمال أخرى غير الزراعية وإنتاج الطعام ، بعدها أصبحت ظاهرة المدن والمراكز الحضرية الأولى واقعا ملموسا نتج عنه متغيرات كثيرة ، ومنها ميلاد عصر جديد هو عصر المدن والحياة الحضرية المتميز بنمط حياة مختلف عن نمط حياة البداوة والريف ، وبظهور المستوطنات البشرية الأولى المسماة بالمدن عرفت وتيرة النمو السكاني انتعاشا ملحوظا بسبب حياة الاستقرار وتوفر الغذاء طيلة شهور العام بفضل "الثورة الزراعية" والتحكم في إنتاج الغذاء ، الأمر الذي سمح بانخفاض نسبي للوفيات التي كانت تنتج عن المجاعات وغطت حياة التنقل والترحال وما يسببه ذلك من مخاطر على حياة الانسان ، وبالاخفاض النسبي للوفيات تسنى للسكان أن يحدث لهم تراكما نسبيا لم يكن ممكنا فيما قبل .

ومنذ نشأتها تحولت المدن والمراكز الحضرية الى مناطق استقطاب وجذب لأولئك السكان المقيمين بالأرياف والبادية ، لما توفره من ظروف حياة أفضل ، بينما تحولت مناطق الريف والبادية الى مناطق طرد وفرار لما يعانيه قاطنيها من ظروف عيش قاسية ، ولعل هذا ما أشار إليه ابن خلدون قديما بقوله : "وذلك لما اختصوا به من نكد العيش وشظف الأحوال ، وسوء المواطن ، حملتهم عليها الضرورة التي عينت لهم تلك القسمة ، بل لو وجد واحد منهم السبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه"¹.

¹ - ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ، 219 .

كما أشار الى ذلك حديثا "جدعون جوبرج" بقوله : "يتطلع سكان الريف دائما وفي جميع المراحل الاجتماعية إلى معايشة حياة المدن أو حتى محاكاتها وذلك نظرا لما تقدمه المدن أيضا من فرص ذهبية مترتبة على وجود المكتبات والمؤسسات الدينية ، ومؤسسات الترفيه وما إلى ذلك مما لا يتوفر في الأرياف ، ذلك أن الإقامة بالمناطق الحضرية لها مكانة مرموقة في أذهان الريفيين فهم دائما يتطلعون إليها " ¹.

ولما كانت الأرياف والبوادي عاجزة عن استيعاب عدد كبير من السكان وعلى مر الزمن ، برزت للوجود ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية التي زادت من تضخم المدن وتطور أحجامها وأشكالها ووظائفها من ناحية ، كما تحولت بعض المناطق من الصبغة الريفية الى الصبغة الحضرية كما هو دأب المدن عبر تاريخها المعلوم ، وفي كل أنحاء المعمورة . لدرجة أن كثيرا من المدن يعيش بها أغلبية من السكان ليسوا ممن ولدوا بها ومنذ القدم الى اليوم ، لأن جزء منهم مهاجرين إليها من المناطق المجاورة ولا سيما من الأرياف والقرى والبوادي .

ولا يمكننا أن نغفل عن الدور الهام الذي لعبته المدينة منذ ظهورها في الدفع بحياة البشر الى التقدم والرفي والازدهار وفي مجالات عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وعمرانية ، فالحضارة الانسانية وما تتمتع به اليوم البشرية من رفاهية وازدهار يعزى الى إنجازات المدينة ، التي كان لها الأثر البالغ في الزيادة السكانية ، وخاصة في المجال الصحي وتحسين ظروف الحياة العامة ، ما أدى الى ارتفاع وتيرة النمو السكاني سواء في المدن ذاتها أو في الأرياف التي استفاد سكانها من خدمات ومنتجات المدينة ، مما جعل المدن تعرف زيادة سكانية مضاعفة ناتجة عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن أنفسهم وكذلك لحركة النزوح الريفي نحوها ، وقد ثبت وفي كل مناطق العالم ومنذ القدم ارتفاع معدلات النمو الحضري عن نظيرتها معدلات النمو السكاني ، إلا استثناء خلال نشوب الحروب أو انتشار الأوبئة أو الضائقة المعيشية خاصة في الماضي ، التي كانت تدفع بسكان المدن الى الهجرة خارجها بحثا عن الأمن أو الطعام أو الجو غير الموبوء .

كذلك أدى النمو السكاني المرتفع الى وجود كثافة سكانية في الأرياف أو ما تعرف بالقرى ، مُشكّلة تجمعات سكانية تحولت مع مرّ الزمن الى مناطق حضرية أو مدن جديدة ، الأمر الذي ينتج عنه إضافة عشرات ومئات المدن كل سنة في مختلف مناطق العالم ، وخاصة بلدان العالم الثالث التي تشهد معدلات نمو سكانية وحضرية عالية . وقد أشار أصحاب نظريات "الحك الواحد" الى هذه الظاهرة ومنهم الباحثة "تزدليل Hope Tisdale" التي ترى : "بأن التحضر هو عملية التركيز السكاني ، وهي عملية تجري بطريقتين: تتمثل إحداها في

¹ - نظرية : جدعون جوبرج في الفروق الريفية - الحضرية ، أنظر الفصل الثالث السابق .

تعدد نقاط التركزز ، أما الثانية فتتمثل في نمو التركزز القروي ومما يتسق مع هذا الاتجاه أنه يمكن تعريف المدن بأنها مناطق التركيز السكاني ¹.

كما أثبتت الدراسة أن للمدن وفي كل نواحي كوكبنا ، جاذبية تجاه سكان الأرياف ما يجعلهم يتطلعون الى الانتقال إليها والعيش بها ، ذلك أن الإقامة بالمناطق الحضرية لها مكانة مرموقة في أذهان الريفيين فهم دائما يتطلعون إليها - كما قال جدعون جوبرج - ولعل هذه الجاذبية التي تتمتع بها المدن تعزى كذلك الى تراجع القيمة الرمزية للتشبث بالأرض الزراعية ، التي كانت تمثل قيمة اجتماعية في أذهان وأنفس سكان الأرياف . أما الآن فقد أصبح العمل في المهن الزراعية أو الرعوية والإقامة بالأرياف ومهما كانت المداخل التي يدرها على ممتنهيها ، يرمز الى التخلف والانحطاط وغيرها من المعاني وفي شتى أنحاء العالم ، مما زاد من وتيرة الهجرة الريفية - الحضرية .

كذلك تجدر الإشارة الى الدور الهام الذي لعبته الهجرة الدولية أو الهجرة ذات المسافات الطويلة ومنذ القدم ، في تعمير كافة مناطق كوكبنا الأرضي بالسكان ، ولم يكن يتسنى لكثير من مناطق العالم أن تعرف ظاهرة المدن إلا عن طريق الهجرة الدولية سواء بطريقة سلمية أو عن طريق الاستعمار والغزو ، كما حدث على ضفاف البحر الأبيض المتوسط بواسطة الفينيقيين ، أو ما حدث لمناطق العالم القديم إبان التوسع الروماني ثم البيزنطي وبعدهم العرب المسلمين ، الى غاية القرون الأخيرة حيث تم تعمير الأمريكيتين وأوقيانوسيا بواسطة الأوروبيين ، هؤلاء الذين نقلوا معالم حضارة المدن الى أغلب أجزاء هذه المناطق التي لم يكن ببعضها وجود للحياة البشرية أصلا .

ولا يمكننا أن نغفل عن دور الهجرة الدولية في نشر حضارة المدن أو تطويرها وتضخيمها - وكما رأينا - فإن كثير من مناطق العالم عرفت قفزات نوعية في اتجاه تحضر مجتمعاتها ، ومنها منطقة الخليج العربي التي عرفت مجتمعاتها نقلة نوعية بعد اكتشاف البترول بها خلال العقود الأخيرة ، هذه المجتمعات انتقلت في فترة قصيرة من نمط حياة البداوة الى نمط حياة المدن وعلى الطراز الغربي المتطور ، لدرجة أن معظم بلدانها اختفى منها نمط حياة الريف أو البداوة ، وأصبح عدد سكانها من السكان الأصليين يشكل أقلية وسط العدد الهائل من المهاجرين ومن مختلف جهات العالم .

1- جدعون جوبرج ، "الفروق الريفية الحضرية: دراسة في علم الاجتماع الريفي" ، ترجمة: محمود عودة في محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1980 ، ط5 ، ص ، ص ، 62-63.

وهناك مسألة أخرى جديرة بالذكر وهي العلاقة بين السكان والمدينة ، حيث كانت المدينة الحاضنة لأهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي انبثقت عنها التحولات الديموغرافية الهائلة . ففي المدينة عرفت مستويات الوفيات أدنى معدلاتها مما نتج عنه ارتفاع متوسط الأمل في الحياة ، مقابل ارتفاع معدلات الخصوبة الى أعلى مساويتها مستفيدة من تمدد الفترة الانجابية للنساء خاصة والسكان عامة . هذه التغيرات الديموغرافية نتج عنها ما يعرف بظاهرة "الانفجار الديموغرافي" لأول مرة في تاريخ البشر بأوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وباستمرار حدوث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية نتيجة عملية التنمية - وهي خاصية لصيقة بالبشر دون غيرهم من المخلوقات - بعد منتصف القرن التاسع عشر كان لها أثرها الملحوظ على مستوى الخصوبة التي نزلت معدلاتها الى أخفض ما يمكن ، ما أدى الى انخفاض معدلات النمو السكاني الى مستوى التعويض في أحسن أحوالها ، ثم لاحقا عاشت بقية دول العالم ومنها خاصة دول العالم الثالث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، نفس التحولات الديموغرافية التي شهدتها أوروبا سابقا ، ولكن بشكل أكثر تسارع سواء من حيث معدلات النمو السكانية العالية أو من حيث المدة الزمنية القصيرة التي استغرقها التحول الديموغرافي . وفي كل الحالات كان لهذه التحولات الديموغرافية أثرها في التحول الحضري الذي عرفته البشرية ، وهو يتطور نحو ابتلاع المدن والمناطق الحضرية لمزيد من سكان الأرياف - كما بيناه - . وهكذا فإنه ومنذ ظهور المدن والمراكز الحضرية وسكانها يتزايدون باستمرار ودون توقف وبمعدلات أعلى من معدلات النمو الطبيعي للسكان ، ما يعني أن النمو السكاني يؤدي بالضرورة الى النمو الحضري وتزايد عدد المدن وانتشارها وتضخمها ، والنمو الحضري يؤدي بدوره الى تنامي ظاهرة تآكل نمو سكان الأرياف وابتلاع أراضيها (كما يوضحه الجدول رقم (01) والشكل البياني المرافق له) .

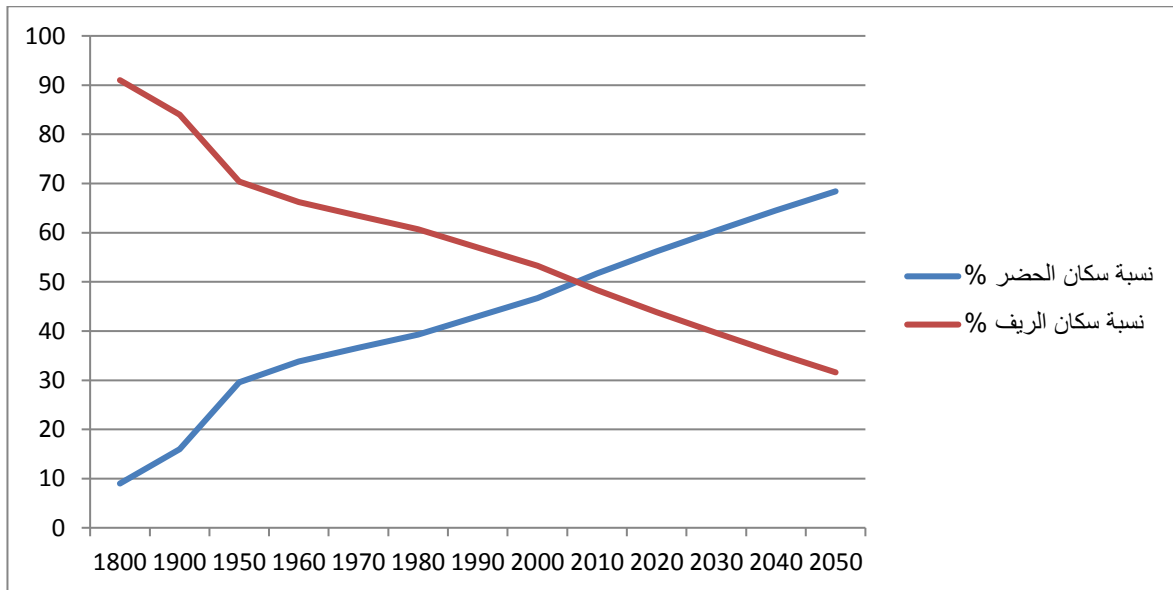
جدول رقم (01) يبين تطورنسب سكان الحضر والريف في العالم للفترة (2050 – 1800)

بيان السنة	نسبة سكان الحضر	نسبة سكان الريف
1800 ⁽¹⁾	9	91
1900 ⁽¹⁾	16	84
1950	29,6	70,4
1960	33,8	66,2
1970	36,6	63,4
1980	39,3	60,7
1990	43,0	57,0
2000	46,7	53,3
2010	51,7	48,3
2020	56,2	43,8
2030	60,4	39,6
2040	64,5	35,5
2050	68,4	31,6

Source : www.population.un.org/wup .

(1) – Jean-Jacques Tur , **Six milliards d'hommes** , Op cit , p , 48 .

شكل رقم (01) يوضح تطورنسب سكان الحضر والريف في العالم للفترة (2050 – 1800)



لقد أثبتت الدراسة كذلك ، بأن النمو السكاني يؤدي الى النمو الحضري ونشوء المدن والمراكز الحضرية ، وفي كل الحالات التي عرفت دول العالم ، وأنه كلما كانت معدلات النمو السكاني عالية كلما كانت نظيرتها للنمو الحضري أعلى منها ، وهذا ما أكدته الوقائع أثناء التحول الديموغرافي الذي عاشته دول أوروبا في القرون الماضية ، حينما كانت معدلات النمو الديموغرافي بها تتراوح ما بين 1 % الى 1.5 % ، بالمقابل كانت معدلات النمو الحضري أعلى من 2 % سنويا ، ونفس الظاهرة تأكدت بعد الحرب العالمية الثانية بدول العالم الثالث ، لكن بشدة ووتيرة أكبر أين كانت معدلات النمو السكاني بها تتراوح ما بين 3 % الى 3.5 % سنويا ، بينما كانت معدلات النمو الحضري تفوق في بعض الأحيان 5 % سنويا عندما تكون الظاهرة الحضرية تتغذى من الزيادة الطبيعية لسكان المدن والهجرة الريفية - الحضرية ، والهجرة الخارجية في بعض الحالات كما رأينا ذلك في بعض الدول ، ومنها دول الخليج العربي حينما تجاوزت معدلات النمو الحضري بها في بعض السنوات 7 % .

وأخيرا أقول إذا كان القرن العشرين ولا سيما النصف الثاني منه قرن الانفجار الديموغرافي حيث تضاعف خلاله عدد سكان العالم أكثر من ثلاث مرات ، فإن القرن الحالي مرشح لأن يكون قرن الانفجار الحضري والمدن العملاقة والضخمة . ولعل هذا ما يؤكده معظم الباحثين والدارسين ومنهم ما ذهب إليه العلماء الروس في دراستهم الموسومة "العالم عام 2030 " من أن عنصر الديموغرافية يعتبر المؤشر الأكثر استقرارا لبناء التوقعات المستقبلية ، ومنها توقع استمرار النمو الحضري وظهور المدن العملاقة خلال القرن الحالي ¹ .

وبتتبع معطيات الجدول رقم (01) والشكل المرافق له السابقين ، يتضح جليا بأن الظاهرة الحضرية وبتأثير الزيادة السكانية الهائلة والهجرة الريفية - الحضرية وتحول كثير من المناطق الريفية والقروية من صبغتها الريفية الى الصبغة الحضرية ، سواء بطريقة تلقائية أو مخططة كإنشاء المدن الجديدة أو الامتدادات والتوسعات على أطراف المدن ، كل هذا يُظهر بأن مناطق العالم كافة تعيش تحولا حضريا هائلا ، حيث أصبح المجتمع السكاني العالمي حضريا بداية من مطلع القرن الحالي بتجاوز عدد سكان المدن والحوضر نظرائهم من سكان الأرياف . وأن حظيرة المدن وتطورها مرشحة لابتلاع مزيد من سكان الأرياف ومساحاتها مستقبلا .

¹ - فيودور فويتولوفسكي ، أليكسي كوزنيتسوف وآخرين ، العالم عام 2030 ، معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، موسكو ، 2012 ، ص 17 .

كذلك أظهرت الدراسة بأن بعض البلدان - وإن كانت صغيرة في مساحتها وحجم سكانها- قد أصبحت حضرية كلية بنسبة 100 % وفي بعض الحالات والنماذج في ظرف زمني قصير جدا ، فدول الخليج العربي وبعد اكتشاف البترول وخاصة بعد النصف الثاني من القرن العشرين ، تحولت من سيادة نمط حياة البداوة التي كانت عليها قبل ذلك الى نمط حياة المدن الراقية على الطراز الغربي ، وقد اختفى في بعضها كدول الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت سكان الريف أو البدو تماما . كما اختفى الريف وسكانه في بعض المناطق والبلدان في أوروبا وفي آسيا كسنغافورة وهونغ كونج ، وكذا بعض الجزر الواقعة في المحيط الهادئ . بينما تتجه كثير من دول العالم - كما بيّناه في متن الدراسة - الى اختفاء سكان الريف بشكل أو بآخر ، ذلك أنه من البديهي أن أي شيء له طرفان أحدهما يتناقص والآخر يتزايد على حسابه ، فإن النتيجة الحتمية والمنطقية أن الطرف الذي يتناقص مآله الزوال والاختفاء والعدم ، كما يظهره الشكل السابق الذكر .

وهناك مسألة أخرى جديرة بالذكر ، وهي أن سكان العالم كافة يتجهون نحو العيش في المدن والحوضر مع مرّ الزمن ، لدرجة أن العالم حاليا أضحى يغلب عليه طابع الحياة الحضرية بتفوق عدد سكان المدن عن نظرائهم من سكان الأرياف والبوادي ، ومن المتوقع أن تبتلع المدن مزيدا من سكان الأرياف مستقبلا . لكن هل هذه التحولات والتغيرات تلبي مطامح وتطلعات السكان الذين نزحوا وهربوا من ظروف حياة قاسية أو غير مرغوب فيها فرارا الى أماكن يعتقدون أن فيها خلاصهم ؟ .

الواقع - وكما بيّناه - أن التحول الحضري في العالم حدث ويحدث وفق نماذج مختلفة مثل تلك التي ذكرها "جدةون جويرج" وهي ثلاثة نماذج أساسية ، نموذج المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة ، ونموذج المجتمعات الانتقالية أو النامية ، ونموذج المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا . وطبعا لكل نموذج خصائصه المميزة له .

وبالرجوع الى مظاهر وأعراض ظاهرة التحول الحضري التي تعيشها دول العالم الثالث خاصة ، والتي تمثل نموذجي المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة أو المجتمعات الانتقالية أو النامية ، هذه المجتمعات التي تشهد في الوقت ذاته تحولات ديموغرافية هائلة دفعت بالتحول الحضري الى ما هو عليه الآن من التسارع والتضخم ، حيث يتوقع - حسب تقرير قسم السكان للأمم المتحدة لسنة 2018 - أن تضيق المناطق الحضرية في العالم حوالي 2.5 مليار نسمة بحلول سنة 2050 ، وأن ما يقرب من 90 % من هذه الزيادة تحدث في قارتي آسيا وإفريقيا .

هذا الوضع سيفاقم من أوضاع وظروف قطاعات هائلة من ساكنة المدن في دول العالم الثالث ، الذين يعيش منهم حوالي مليار نسمة في سكنات عشوائية لا تليق بحياة الآدميين وظروف معيشية قاسية ومؤلمة ، ما يجعل حالهم "كمن يستعير من النار بالرمضاء" ، ومن ناحية أخرى هل نحن وفي خضم هذه الأوضاع المزرية والمأساوية التي أضحت عليها كثير من سكان المدن في العالم ، أمام ظاهرة تحضر وتمدن أم أمام ظاهرة توخل وليس تريّف ؟ . وبناء على ما ذكرناه بصدد الحديث عن التحول الحضري بدول العالم الثالث ، فإنه تبين - وبجلاء - وفي كثير من مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بأن الأمر لا يعدو أكثر من عملية توخل وتردي لنمط الحياة بالمدن ، وليس عملية تحضر وتمدن بالمعنى الثقافي والسوسولوجي التي ذكرها علماء الاجتماع الحضري وفي مقدمتهم الأمريكي "لويس ويرث" . هذه العملية التي تتطلب زمنا طويلا لحدوثها ، إلا أن استمرار النمو السكاني بمعدلات مرتفعة في دول العالم الثالث ، ومهما كانت الجهود المبذولة والامكانيات المسخرة للارتقاء بنمط الحياة بمدن هذه الدول والوصول بها الى مصاف مدن الدول المتقدمة ، يبقى ضعيف الآمال في المدى المنظور . ذلك أن نمط حياة التحضر والتمدن يصيب أصحابه بالعقم النسبي من خلال عناصر الثقافة الحضرية التي تتضمن قيما اجتماعية لا تمجد كثيرا سلوك إنجاب الأطفال الكثر . كما أثبتته كثير من الدراسات الديموغرافية ومنها دراسة "أرسين ديمون" الفرنسي صاحب نظرية "الشعبية الاجتماعية" الواردة في مؤلفه الموسوم : " la marale basée sur la demographie " . الذي أشار الى "أن للمدن الكبرى ، جاذبية هائلة لأولئك الذين يقطنون بالقرب منها ، حيث تكثر فرص تحقيق الآمال مما ينجم عن هذه الحركة باتجاه المدن ازدحام كبير بالمهاجرين ، ولما كانت المدن تصيب بالعقم النسبي هؤلاء النازحين نحوها ، فانهم يساهمون في انخفاض المواليد" ¹ .

بينما عملية انتقال الأفراد من الريف والإقامة بالمدن كما تحدث في كثير من الدول النامية ، فهي عملية انتقال فيزيقي وليس عملية انتقال ثقافي واجتماعي . هذه الظاهرة التي أشار إليها كثير من علماء الاجتماع الحضري - الذين تمت الإشارة إليهم في الفصل الثالث - والتي لخصها عالم الاجتماع الأمريكي "موريس R.N. Morris" بقوله : " أن سكان المدينة ليسوا بالضرورة حضريين لأن جزءاً منهم قد يكون مهاجرا إليها ولم يتم له التفاعل بعد في نمط الحياة الحضرية ، وبذلك فإن الحضرية تعبر عن مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي تظهر عندما يستقر الناس لمدة طويلة ، وفي شكل جماعات كبيرة تتميز بالكثافة العالية والاتجانس"

¹ - حسن الساعاتي ، وعبد الحميد لطفي ، مرجع سابق ، ص ، 76 .

ويعتبر تراجع معدلات النمو السكاني بالبلدان النامية عنصر مهم للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة ومن ثمَّ الارتقاء بوضعية المدن وسكانها ، ذلك أن أكبر عملاقين سكانيين في العالم وهما : الصين والهند - وكما سبق وأن رأيناه - يمثلان نموذجين متميزين للنمو الحضري في العالم الثالث ، فالصين لم تشهد تلك المناظر المزرية لسكان المدن المتمثلة في أحزمة البؤس من المساكن العشوائية والهشّة ، وهي تخطط في السنوات الأخيرة لنقل بضعة ملايين من سكان الريف بعد تأهيلهم ، الى المدن حيث تتواجد المصانع والمركبات الصناعية الضخمة لحاجتها إليهم . ويعزى ذلك - حسب رأيي - الى السياسة السكانية الصارمة التي انتهجتها الصين ابتداء من سنة 1981 والمعروفة " بسياسة المولود الواحد " هذه السياسة مكّنت الصين من تجنب إنجاب مئات الملايين من المواليد الجدد خلال العقود الأخيرة ، هؤلاء الذين كانوا سيكلفون البلاد أموالاً طائلة لتلبية حاجاتهم المستعجلة على حساب تحقيق التنمية التي تعرفها الصين اليوم . بالمقابل العملاق السكاني الثاني الذي كانت تفصله عن العملاق الأول بضعة مئات ملايين من النسمات البشرية في السبعينيات ، أضحى الآن حجم ساكنته تضاهي ساكنة الصين وعن قريب وبعد سنوات ستصبح الهند العملاق السكاني الأول في العالم . ولذا فلا غرابة أن نجد أكبر تجمع لسكان العشش والصفائح و"واضعي اليد" أو ما يسمى بمدن الصفائح يتواجد بالهند ، وأن مدنها " المتوحّلة " مرشحة لتتصدر قائمة المدن العملاقة في العالم بعد سنة 2020 .

أختم هذا الجزء بالإشارة الى أن النمو السكاني يؤدي الى النمو الحضري ونشأة المدن وتطورها وانتشارها ، فإنه كذلك للسكان أثر معاكس ، حيث عند تراجع النمو السكاني وخاصة بأسباب تجعلهم يهلكون جميعهم كانتشار الأوبئة أو المجاعات كما كان يحدث قديما ، أو بسبب الحروب أو بزوال مصادر العيش حينها يغادر السكان مساكنهم ومدنهم بحثا عن الأمان ومصادر للعيش في نواحي أخرى ، الأمر الذي ينجم عنه اختفاء وزوال هذه المدن مثل مدن "الأشباح" في أمريكا ، أو المدن القديمة التي بقيت آثارها شاهدة عليها أنها كانت عامرة في الماضي . لكن هذه الظواهر وقوعها محدود جدا وخاصة في الوقت الراهن .

كان هذا الجزء الأول الذي عالج ظاهرة النمو السكاني وأثرها في نشأة المدن وتطورها عبر قارات العالم ، حيث تبين بأن النمو السكاني وإبان الحقب التاريخية المتعاقبة كان له أثره الواضح في الدفع بظاهرة المدن الى التزايد العددي والتضخم في أحجامها وانتشارها في كل أرجاء العالم .

ولقد اتضح أن النمو السكاني ولا سيما في القرون الأخيرة أدى الى تغيرات وتحولات حضرية هائلة ، سواء بالزيادة السكانية العالية لسكان المدن ، أو بالهجرة الريفية - الحضرية ، أو بتحول مناطق كثيرة بسبب الكثافة السكانية العالية الى مناطق ذات صبغة حضرية ، الأمر الذي نتج عنه ظهور آلاف المدن عبر قارات العالم ، كما أدى النمو السكاني المرتفع الى ظهور مدن عملاقة وضخمة جدا ، أو ما تسمى بالمدن "الميتروبوليتانية" أو حتى المدن "الميجابوليتانية" كمدينة "طوكيو" اليابانية التي تجاوز عدد سكانها 35 مليون نسمة ، هذه المدن وسائر أمهات المدن في البلدان المختلفة ، أصبحت لها جاذبية كقطب المغناطيس لسكان المناطق المجاورة لها بما فيها المدن المتوسطة والصغيرة ناهيك عن الأرياف والقرى .

تشير كافة التغيرات والتحولات السكانية والحضرية في العالم الى اختفاء وزوال سكان الريف مستقبلا عاجلا أم آجلا ، سواء بانتقال سكان الأرياف الى الإقامة بالمدن أو تحول المناطق الريفية الى مناطق حضرية ، ذلك ما أكدته التوقعات بأن نسبة السكان الحضر ستصل الى حوالي 70% من ساكنة العالم كافة .

كانت هذه الصورة اجمالية للظاهرة السكانية في علاقتها بالظاهرة الحضرية عبر جميع بلدان العالم ، والتي سنراها بأكثر تفاصيل في الحالة الجزائرية كنموذج حي وثرى ، وخاصة بعد استقلال البلاد حينما دخلت في تغيرات ديموغرافية هائلة أدت الى تغيرات حضرية ضخمة وسريعة.

الجزء الثاني

السكان ونشأة المدن وتطورها في الجزائر

دراسة تطبيقية : الجزائر نموذجا

مدخل الى دراسة حالة الجزائر :

توطئة :

يعد هذا الجزء الخاص بدراسة وتحليل الحالة الجزائرية كنموذج حي وثري في موضوع العلاقة المتفاعلة بين السكان والمدن وتطورها عبر الأزمان والعصور المختلفة ، ويعبر عن طبيعة وفحوى الوضعية الديموغرافية والحضرية التي عرفتھا الجزائر في الماضي والحاضر والمستقبل كما هو متوقع لها ، باعتبار أن الجزائر تمثل تجربة تاريخية ثرية في العلاقة بين التغيرات السكانية من جهة والتغيرات الحضرية ونشأة المدن وتطورها من جهة ثانية .

وفي هذا السياق فإن التجربة الجزائرية ، تعد وبحق مثال حي يجسد مختلف المراحل التاريخية التي عرفتھا البشرية خلال تاريخھا السحيق ، فقد عرفت البلاد الجزائرية الحياة البشرية ووجود الاستيطان البشري مبكرا ومنذ فجر التاريخ ، كما شهدت ظهور المراكز الحضرية والمدن الأولى كذلك مبكرا بالنظر الى قربھا من منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أول منطقة في التاريخ عرفت نشأة المدن والمراكز الحضرية .

وواضح أن الجزائر وبإمتدادھا في عمق التاريخ البشري والحضري ، فقد شهدت أنماطا متعددة للنمو السكاني في علاقته بالنمو الحضري صعودا وهبوطا ، كما شهدت نماذج متعددة للمدن والحياة الحضرية تمثل فسيفساء تاريخية ، وترسم صورة عمرانية وحضرية مازالت بارزة في كثير من مدن البلاد ، شاهدة عن العصور والحضارات التي مرّت بها .

لقد شهدت الجزائر منذ استقلالھا تغيرات سكانية هائلة صاحبته تحولات حضرية ضخمة ، سواء من ناحية زيادة عدد المدن أو تضخمھا وانتشارھا عبر أنحاء البلاد المترامية ، كما أن التوجه الحضري يبدو بارزا خلال العقود الأخيرة ، وما يشجع على جعل الجزائر نموذجا يصلح للدراسة التطبيقية ، توفر البيانات والمعطيات الخاصة بالسكان وتغيّراتهم من النواحي الديموغرافية والحضرية خلال هذه الفترة .

بطاقة فنية بتعريف الجزائر :

أ - الموقع : تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من العالمين العربي والاسلامي والقارة الافريقية ، وهي بلدا شاسعا يتربع على مساحة تمتد الى 2.381.741 كم² . أو ما يعادل 8 % من المساحة الاجمالية للقارة الافريقية ، وبهذا فهي تمثل الدولة الأولى في المساحة بين الدول العربية والافريقية ، والعاشرة في المساحة على مستوى العالم كله .

تطل الجزائر على ساحل البحر الأبيض المتوسط بامتداد طوله حوالي 1200 كم ، وعادة ما يكون شديد الانحدار وصعب التسلق ، ومن الناحية الجغرافية فهي تقع ما بين خطي العرض (18 و 38 درجة) شمالا ، وما بين خطي طول (9 درجة غربا) و (12 درجة شرقا) ، ويمر خط غرينتش قرب مدينة مستغانم ، ونظرا لامتدادها هذا ، فإن المسافات داخل الاقليم كبيرة ، فهناك أكثر من ألفي كيلومتر تفصل ما بين الشمال وأقصى الجنوب ، وحوالي 1800 كلم تفصل ما بين الحدود الشرقية والحدود الغربية من "عين أمناس" الى "تندوف" .

وحدود الجزائر مترامية الأطراف يبلغ مجموع أطوالها نحو 7338 كلم ، وهي تجاور تونس التي تقع على حدودها الشمالية الشرقية ، وليبيا على حدودها الشرقية ، والمملكة المغربية من الجهة الغربية ، وموريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية على حدودها الجنوبية الغربية ، ثم هناك دولتي مالي والنيجر على حدودها الجنوبية .

ب - خصائص التراب الجزائري الشاسع والمتباين :

يعرض الاقليم الجزائري من الشمال الى الجنوب ، ثلاث مجموعات متباينة تبدي كل منها فروقا داخلية متنوعة . وتنفرد كل مجموعة من هذه المجموعات بتضاريس ومورفولوجيا خاصة بطريق العرض من الشرق الى الغرب الذي تحدته السلسلة الجبلية التلية المحاذية للساحل ، وسلسلة الأطلس الصحراوية الجبلية التي تحد الهضاب العليا من الجنوب ، ثم منطقة الجنوب الصحراوية الشاسعة .

تتميز هذه المناطق الثلاث باختلافات هائلة ومتباينة ، جغرافيا ومناخيا وديموغرافيا . فبينما تستحوذ منطقة الأولى وهي منطقة التل الواقعة ما بين ساحل البحر الأبيض المتوسط وسلسلة جبال الأطلس التلي ، على مساحة في حدود 4 % فقط من المساحة الاجمالية للبلاد ، فإنها تضم حوالي ثلثي (2 / 3) إجمالي سكان البلاد ، أين تقع أغلب الأراضي الزراعية الخصبة ، ووجود كميات مناسبة من المياه الجوفية وتساقط الأمطار والمناخ المعتدل ، هذه الخصائص التي تسمح بممارسة الزراعة على طول العام . بالإضافة الى أن هذه المنطقة الضيقة معرضة لأخطار الزلازل التي تهدد البلاد من حين لآخر ، محدثة أزمات ومشكلات غير مرغوب فيها . خاصة وأن هذه المنطقة تتواجد بها معظم المدن والحوضر ، ولا سيما المدن الكبرى الواقعة على الساحل .

المجموعة الثانية تغطي حوالي 9 % من التراب الوطني والمعروفة بمنطقة الهضاب العليا وتضم حوالي الربع من ساكنة البلاد وبها أراضي سهبية ورعوية معرضة ومهددة بالتصحر لهشاشة الغطاء النباتي بها ، وكذا المناخ القاري شديد القساوة ، وهي ضعيفة الكثافة السكانية وبها مدن وحوضر قليلة نسبيا ، الاقليم الثالث وهو الاقليم الصحراوي الشاسع الذي يغطي حوالي 87 % من مساحة البلاد مقابل ضمه لحوالي عشر السكان فقط ، ويمتاز بالمناخ الصحراوي الاستوائي الجاف والحار جدا مع فروق حرارية كبيرة تترجم الكثافة السكانية الضعيفة وقلة الحواضر والمدن بهذا الاقليم .

ج - التنظيم الاداري للبلاد :

عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة تعديلات للتقسيم الاداري الذي ينظم البلاد ، كان أول اصلاح اداري عرفته الجزائر في سنة 1965 والذي قسم البلاد الى 15 ولاية و 676 بلدية . أما التعديل الثاني فذلك الذي أقره القانون رقم 742-124 الصادر في 02 جويلية 1974 ، والذي قسم البلاد الى 31 ولاية و 160 دائرة و 704 بلدية ، أما التعديل الأخير فهو المتضمن في القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 ، والقاضي بتنظيم التراب الوطني وتقسيمه الى 48 ولاية ، و 1541 بلدية ، تنتشر عبر المساحات الشاسعة للوطن مراعية كثافة السكان وتوزيعهم على مختلف مناطق البلاد ، حيث يتمركز معظم السكان في المناطق الشمالية للبلاد . تجدر الاشارة أنه تم خلال السنوات الأخيرة تعديلات في الحدود الادارية لولاية الجزائر العاصمة بتوسيعها على حساب الولايات المجاورة لها ، كما تم ترقية عدد من الدوائر الواقعة خاصة بالجنوب والهضاب العليا الى "ولايات منتدبة" تمهيدا لترقيتها لاحقا الى مصاف ولايات .

الفصل الثامن

سكان الجزائر في الماضي والحاضر والمستقبل

- تمهيد :

الجزائر وكغيرها من بلاد العالم القديم ، مرت بكل حقب التاريخ القديم والحديث وقد عرفت أرضها الوجود البشري مبكرا منذ العصر الحجري القديم ، كما تثبته وتؤكد الأثار العديدة المكتشفة ، لكن الحديث عن أصول السكان الجزائريين الحاليين لا يزال يشكل موضوعا للجدل ومثارا للخلافات والنقاشات العلمية وغير العلمية ، ولذا وددت أن أطرق هذا الموضوع في البحث عن أصول وجذور سكان الجزائر بصفة خاصة وسكان الشمال الافريقي بصفة عامة ، باعتبار أن البلاد الجزائرية عُرفت في التاريخ القديم بأنها جزء من هذا الشمال الافريقي وقد تقلبت في أحضان التاريخ ودروبه الى أن وصلت الى ما هي عليه اليوم . وقد توقفت عند أهم المراحل التي مر بها السكان في الجزائر لتناول الموضوع بالوصف والتحليل الكمي والنوعي ما أمكن ذلك ، باحثا ومتقصيا عن كل معلومة بإمكانها أن توصلني الى الكشف عن الحقائق التي شهدتها السكان في الجزائر عبر تاريخهم الطويل ، ولا سيما عهد الاحتلال الفرنسي الذي سعت دوائره العلمية والعسكرية الى طمس كثير من المعلومات حول سكان الجزائر عند احتلالها لها . ومتطرقا في الأخير الى الآفاق المستقبلية التي يمكن أن يكون عليها حجم السكان الى غاية منتصف القرن الحالي .

1 - سكان الجزائر والشمال الافريقي : أصول وجذور :

للإجابة عن سؤال يتعلق بأصل سكان الجزائر، ومن هم سكان الجزائر قديما وحديثا ؟ ، يصعب العثور على الجواب الشافي والكافي، ذلك أن الجزائر وبلاد الشمال الافريقي عموما اجتازت ككل بلاد العالم القديم أطوار وعهود سحيقة ترجع الى ما قبل التاريخ ومرورا بكل العصور حتى وصلت الى الفترة الحالية .

أشير أني وددت أن أغتنم هذه السانحة لأستهل حديثي عن السكان في الجزائر، ببداية البحث عن الأصول التي يعود إليها هؤلاء ، وكذا الاقتراب من أصول سكان الجزائر التي أشار إليها المؤرخون ، ذلك أني لاحظت غياب هذا الطرح عندما يتعلق الأمر بحقل الدراسات السكانية والديموغرافية ، هذه الأخيرة تهتم فقط بالاقتراب الكمي في دراساتها للسكان دون محاولة التعرف عن ماهيتهم وأصولهم وتطورهم عبر دروب الأزمان السحيقة الى أن وصلت الى ما هي عليه الآن .

وعليه فإن المتوغل في أحضان التاريخ يقف عند حقيقة أن معظم المؤرخين لا يتفقون على إجابة واحدة ، فنجد للمؤرخين العرب والجزائريين مذهباً ولغيرهم من مؤرخي الغرب عموماً والفرنسيين خصوصا مذهباً آخر، القدماء والمحدثين منهم سواء.

ذلك أن المعطيات والبيانات تقل كلما توغلنا في الزمن القديم ، حيث لم تكن هناك كتابة أو آثار باقية أو مصادر موثوقة ، فالمعلوم أن ما وصلنا من العصور القديمة من بيانات ومعلومات حول الحياة الاجتماعية

والاقتصادية للشعوب القديمة ضئيلة جدا ، وما ضاع منها عبر دروب التاريخ أكثر بكثير مما وصلنا ، وما وصلنا من معطيات ومعلومات حول تاريخ الشعوب القديمة على قلتها ، فكثير منها قد تعرض للتشويه والتزوير والنقص والطمس والزيادة والتغيير والتعديل ، حسب أهواء وأغراض المؤلفين والكتّاب وانتماءاتهم المختلفة وأهدافهم ودوافعهم من الكتابة والتأليف .

لكن هذا لا يمنعنا من الاحاطة والتعرف على معلومات ولو إجمالية على مجريات التاريخ البشري القديم . ومنها تاريخ الشمال الافريقي عموما وتاريخ الجزائر خصوصا .

و للاقترب من موضوع أصل سكان الجزائر القدماء ، فقد رجعت الى المصادر التاريخية المعتمدة والموثوق بها للعثور على إجابة قريبة من الواقع والحقيقة.

فالمؤرخ عبد الرحمن الجيلالي يذكر في مؤلفه الموسوم : "تاريخ الجزائر العام" ، أن القطر الجزائري قد تعاقب عليه بعد العصر الحجري وقبل الفتح الاسلامي خمس أمم عظيمة : البربر وهم السكان القدماء الأصليون ، والفينيقيون ، ثم الرومان ، فالفندال ، فالروم - البيزنطيون - وهذا ما نسميه بالجزائر العتيقة . وتاريخ هذا العصر يشتمل تاريخ الشمال الافريقي كله ، وما الجزائر إلا جزء منه¹ .

أما قبل ذلك فقد مرت البلاد الجزائرية ، ككل بلاد العالم بأطوار وعهود ما قبل التاريخ ، فمرت بفجر العصر الحجري « Eolithic » فالعصر الحجري القديم بأقسامه الثلاثة : الأسفل ، والأوسط ، والأعلى ، ثم العصر الحجري الحديث « Neolithic » .

ففي العصر الحجري الحديث عرفت الحضارة الانسانية تطورا كبيرا وبفضلها اقتحم الانسان الجزائري العصر التاريخي وتطبع على الاستقرار في القرى والمداشر والاشتغال برعي الحيوانات واستئناسها ، وزراعة الأرض وفلاحتها . كما ألف صنع أدواته من الطين وتعود على صناعة الفخار وتكييف الحجارة وصقلها ، وتعلم دبغ الجلود ، والحياسة ونحت الرسوم الهندسية على العظام والصخور ، وصنع السكاكين والفؤوس وغيرها من الحجر الصوان .

ولقد كانت بلاد الجزائر والشمال الافريقي الغربي بصفة عامة ، تتمتع بمناخ معتدل ومطر وافر ، وبجياة نباتية مزدهرة غنية خلال العهود القديمة ، مما جعل عدد كبير من السكان يستقر بها من الجماعات البشرية خاصة في

- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 59 .¹

الأماكن الخصبة حول الأنهار والوديان والبحيرات والآجام والهضاب . فمن هؤلاء السكان ؟ وما أصلهم ونسبهم ؟ .

2 - قدماء سكان الجزائر :

لا يخفى وأن هذه المجموعة البشرية ترجع في نسبها حسب ما هو معروف وشائع ومتواتر ، وعلى رأي النظرية الدينية الى آدم - أبو البشرية الأول - ونوح - أبو البشرية الثاني - وأن الناس جميعا هم من أبناء نوح الثلاثة : سام وحام ويافث . فمنهم وعنهم تفرع هذا الجنس البشري القائم مصداقا لقول الله - عز وجل - : " ولقد نادانا نوح فلنعم المجيئون ، ونخيناه وأهله من الكرب العظيم ، وجعلنا ذريته هم الباقين " (الصفات ، 75 - 77) .

وذكروا أن ليافث ولدا اسمه - قطوبال - اليه يرجع نسب القدماء من سكان الشمال الافريقي ، وقيل أنهم من سلالة حام بن نوح ، وقيل كذلك أنهم من سلالة سام بن نوح - كما سنذكره لاحقا - .

فابن خلدون - شيخ المؤرخين - بعد أن يذكر كل الفرضيات التي قدمها النسابة في أصل سكان المغرب الاسلامي ، ومنها قوله : " أن إفريقش ابن قيس بن صيفي من ملوك التبابعة لما غزا المغرب وافريقية ، وقتل الملك جرجيس وبنى المدن و الأمصار ، وباسمه زعموا سميت افريقية ، لما رأى هذا الجيل من الأعاجم وسمع رطانتهم ووعى اختلافها وتنوعها تعجب من ذلك وقال : ما أكثر بربرتكم فسمّوا بالبربر " ¹ .

أما نسب البربر حسب هذه الرواية فيقول ابن خلدون : " فان علماء النسب متفقون على أنهم يجمعهم جذمان عظيمان وهما برنس وماذغيس . ويلقب ماذغيس بالأبتر فلذلك يقال لشعوبه الأبتر ويقال لشعوب بُرُئس البرانس " ² .

وبعد أن يستعرض ابن خلدون روايات كثيرة للنسابين ، يصل الى أن البربر هم السكان القدماء لبلاد الشمال الافريقي الغربي وأن أصلهم يعود الى المشرق ، غير أن نسبهم وأصلهم أخذ روايات ونظريات عديدة منها قول ابن خلدون : " وقيل إن البربر من ولد حام ابن نوح من بربر بن تملا بن مازيغ بن كنعان بن حام ، وقيل هم من ولد بربر بن كسلوجيم بن مصرائيم بن حام ، كما قيل أنهم من العمالقة من بربر بن تملا بن مارب بن قاران بن عمرو ابن عملاق بن لاوذ بن إرم بن سام " . وأيضا قيل : " أن حام ابن نوح لما أسود بدعوة أبيه فرّ الى المغرب حياء

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، ص ، 176 .

² - نفس المرجع ، ص ، 176 .

وأتبعه بنوه وهلك عن أربعمئة سنة ، وكان ولده بربر بن كسلوجيم فَسَلَ بنوه بالمغرب " ¹ . كما ذكر أن : " الشيطان نزغ بين بني حام وبني سام فوقعت بينهم مناوشات كانت الدبرة فيها لسام وبنيه ، وخرج سام الى المغرب وقدم مصر وتفرق بنوه ومضى على وجهه يؤم المغرب بلغ السوس الأقصى " ² .

وهكذا يتضح بأن النسابة من علماء ومؤرخي العرب الذين ذكر ابن خلدون رواياتهم ، أنهم ذهبوا الى أن البربر السكان الأصليون للمغرب الاسلامي يعود نسبهم الى أبناء نوح الثلاثة وهذا غريب وغير ممكن .

وكذلك وبعد سرده معظم الروايات وبشيء من التفصيل يعود ابن خلدون للشك المريب في صحة هذا الزعم الثلاثي المترتب على أبناء نوح الثلاثة وينتهي بالقول : " والحق الذي لا ينبغي التعويل على غيره في شأنهم (البربر) أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح ، وأن اسم أبيهم مازيغ وإخوتهم أركيش وفلسطين ، إخوانهم بنو كسلوجيم بن مصرام بن حام " ³ .

فيما يذهب المؤرخ محفوظ قداش الى القول بأن : " الأصل البربري يبقى متعذر الحل ، وقد قُدمت عدة فرضيات ، وتحاول الدراسات الحديثة أن تثبت قدم التعمير وتنوعه في آن واحد . ويمكن أن تكون الحركات السكانية الأساسية قد تمت في نهاية العهد الباليوليتي وخلال النيوليتي : فخلال الفترة القفصية غزا أناس من جنس متوسطي افريقيا الشمالية من جهة الشرق ، والتحق بهم رعاة صحراويون جاءوا من أعالي النيل ، وكانت أيضا أقلية من السود ، وعليه يمكن اعتبار أصل البربر في الجزائر يعود الى مشتي العربي والى الذين سبقوا المتوسطيين " ⁴ .

من المؤكد أن سكان الجزائر الحاليين هم مزيج من عدة أعراق وأجناس جاءت من إلتحامات وإمتزاجات أثّرت في السكان البربر ، خلال الأزمنة والعهود المختلفة ، فقد اختلط بسكان الجزائر والشمال الافريقي الفينيقيون ، واليونان ، والرومان ، والوندال ، والروم البيزنطيون ، ثم العرب والأتراك وأخيرا الفرنسيون ، لكن وباستثناء العرب الذين استطاعوا أن يمتزجوا ويختلطوا بالسكان الأصليين من البربر وغيرهم من التركيبة العرقية لسكان الجزائر ، فان الباقين لم يستطيعوا اختراق العرق البربري والتأثير فيه بشكل عميق .

² - نفس المرجع ، ص ، 184 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 187 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 190 .

⁴ - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، ترجمة : صالح عباد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1993 ، ص ، 28 .

وبناء عليه فلا يمكننا الحديث عن مكونات السكان في الجزائر إلا من خلال جذرين أساسيين وهما البربر أو الأمازيغ ثم العرب ، هؤلاء الذين امتزجوا فيما بينهم بالنسب والمصاهرة والاختلاط والتعامل وأصبح يجمعهم دين واحد وهو الاسلام الحنيف ، وقد أصبح من الصعب وفي كثير من المناطق التمييز بين من هم بربر أو عرب .

3 - البربر :

إن أول ما عرف التاريخ المسجل من سكان هذه البلاد عرف " البربر " وهم مجموع سكان الشمال الافريقي من حدود واحة " سيوة " بمصر شرقا الى ساحل المحيط الأطلسي غربا بما فيه جزر الكناري والى وادي النيجر جنوبا .

هذا الجيل من الآدميين هم سكان المغرب القديم ، ملأوا البسائط والجبال من تلولة وأريافه وضواحيه وأمصاره ، يتخذون البيوت من الحجارة والطين ومن الخوص والشجر ومن الشعر والوبر ¹.

وأما لفظ " البربر " فانه وضعي يراد به عند اليونان " صوت الأثلغ " ويعني كل انسان أجنبي عنهم لا يتكلم بلغتهم ، كما أطلق اليونان اسم " ليبيا " أو " لوبيا " على القسم الشمالي من افريقيا الأهل بالسكان البيض . وسموا أهلها باللوبيين أو الليبيين ولم يطلق البربر على أنفسهم هذا الاسم ، بل أخذوه من دون أن يؤموا استعماله عن الرومان الذين كانوا يعتبرونهم أجنب عن حضارتهم وينعتونهم باسم البربر « Barbari » أي الهمج ².

بينما يرى بعض المؤرخين أن لفظ البربر أو كلمة البربر لفظ أو اسم وضعي وضع زمن (هوميروس) في القرن الثامن قبل الميلاد علما على القبائل المعقدة اللغة واللهجة والمنطق بوجه عام وحيثما وجدت ، ومن

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، ص ، 175.

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ إفريقيا الشمالية ، ترجمة : محمد مزالي والبشير بن سلامة ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الجزائر ، 1978 ، ص ، 12 .

ثمة الى عهد (هيرودوت) في القرن الخامس قبل الميلاد فكان يطلق على الأمم الغربية عن لغة اليونان وحضارتهم ، ثم كان في عهد (بلوتوس) أي في القرن الثالث قبل الميلاد ما جعل الرومان في مهانة وذلة وهوان ¹ .

ثم جاء الرومان ليطلقوا لفظ " البربر " على القبائل المتوحشة (في نظرهم) والمعادية لهم خارج الامبراطورية الرومانية بأسرها . وهكذا عمت البربرية عندهم كل من ليس رومانيا أو يونانيا ، ثم جاء دور العرب في شمال إفريقيا فحافظوا على هذه التسمية المتوارثة ولم يشاءوا تغييرها لذيوعها واشتهارها يومئذ ² .

ولاشك أنه منذ أوائل عصور التاريخ استقرت ببلاد المغرب شعوب مختلفة شديدة الاختلاف ، وإذا نحن إستثنينا الشعوب التي لم تمتزج بصفة عامة بالسكان الأصليين أو المندمجين ، مثل الأوربيين الذين استقروا منذ ما يقرب من القرن (يقصد عهد الاستعمار الفرنسي) ، أو اليهود الذين أتوا في دفعات متتابة منذ العصور القديمة . فإننا نلاحظ استيطان الساميين (الفينيقيين والعرب) والهنديين الأوربيين (اللاتين والوندال واليونان) والأتراك والزنج . غير أن هذه العناصر المختلفة وإن هي امتزجت بالسكان المستقرين فقد أتت في عدد ضئيل جدا بحيث تعذر عليها تغيير المقومات الجنسية بإفريقيا الشمالية . فالوندال كانوا حوالي ثمانين ألفا وكذلك العرب المستوطنون فعددهم لم يكن كبيرا جدا ، فالجيوش المرسلة من الشرق الى إفريقيا في القرنين السابع والثامن الميلاديين بلغ مجموعها 150 ألف رجل تقريبا . ويجب أن لا ننسى الخسائر في الأرواح بساحات القتال مدة الغزو (الفتح) الطويلة والثورات البربرية ، غير أنه من الواجب أن نزيد على هذه المجموعة النساء والأطفال والموظفين والتجار والمبشرين (الدعاة) الذين كلفوا بنشر تعاليم الاسلام بين البربر ، ومجموع هؤلاء جميعا لا يتجاوز مائتي ألف أو ثلاثمائة ألف من الدخلاء على أكثر تقدير (هكذا حرفيا) . أما فيما يخص العناصر الأخرى المستوطنة فليس لدينا أرقام ولو تقريبية ، ولكن ليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنها كانت كبيرة العدد ³ .

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 66 .

² - نفس المرجع ، ص ، 65 .

³ - شارل أندري جوليان ، تاريخ إفريقيا الشمالية ، مرجع سابق ، ص ، 67 .

ومهما يكن من الأمر فإن الأصل البربري يبقى متعذر الحل ، وقد قدمت عدة فرضيات ، وتحاول الدراسات الحديثة كما يقول المؤرخ " محفوظ قداش " : " أن تثبت قدم التعمير وتنوعه في آن واحد ، ويمكن أن تكون الحركات السكانية الأساسية قد تمت في نهاية العصر الحجري القديم وخلال العصر الحجري الحديث ففي خلال المرحلة القفصية (أواخر العصر الحجري القديم) غزا أناس من جنس متوسطي إفريقيا الشمالية من الشرق ، والتحق بهم رعاة صحراويون جاؤوا من أعالي النيل وكانت هناك أيضا أقلية من السود .

ويمكن اعتبار أصل البربر في الجزائر يعود الى أناس مشتي العربي والى الذين سبقوا المتوسطيين . ومن المؤكد أن التحامات وامتزاجات عرقية قد أثرت في سكان البربر خلال الأزمنة النيوليتية والتاريخية ، فقد اختلط بعض السكان بالأهالي وهم الفينيقيون والوندال واليونان واللاتين والعرب والأتراك . لكن باستثناء العرب والأتراك - بدرجة أقل - فإن أية هجرة لم تكن قادرة على تغيير الشروط العرقية للجزائر بشكل عميق ، غير أنه من المغالاة وحتى من الخطأ الادعاء بأن المجتمع البربري لم يتغير ولم يتطور مع التاريخ . فما هو أكيد هو أننا يمكننا أن نتكلم عن أسلافنا البربر " ¹ .

ومما سبق يمكننا أن نقول - مع بعض المؤرخين والنسابة - أن البربر تأثروا بعدة شعوب وأمم نزلت ببلادهم أو استولت عليهم واحتلت أرضهم ولكنهم بقوا بربرا ، وأن الوطن البربري جمع بين أمم وشعوب مختلفة الأعراق والثقافات منذ القدم ، ولكنها اصطبغت جميعا بصبغة بربرية باستثناء أمة العرب من الفاتحين المسلمين ومن جاء معهم أو بعدهم ، حيث استطاع هؤلاء أن يختلطوا بالبربر ويمتزجوا بهم كامتزاج الماء بالماء .

وكما يقول مبارك الملي : أن سكان افريقية (الشمال الافريقي الغربي) أمة بربرية إذ لا يمكن تمييز ما عدا البربر عنهم لغلبة البربرية على غيرها ، وهذا لا يחדش في أصل البربر شيئا بل إنه يشهد تمسك البربر

¹ - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، 28 .

بجنسياتهم ولذلك لم يندمجوا في غيرهم ، والى كثرتهم و وفور عددهم ولذلك ابتلعوا الجنسيات التي حلت بوطنهم¹.

وأشير هنا أن ليس من مهمة هذه السطور أن تقوم بتاريخ أصول سكان الشمال الافريقي عامة والجزائر خاصة ، فتلك مهمة أخرى مناط القيام بها من طرف المؤرخين والمتخصصين في حقول معرفية أخرى .

ولكن حسبي هنا وحسب القارئ أن نلمع هذه الإملاءة ونسلط الضوء ولو بومضة سريعة لأصول وأنساب سكان الجزائر ، قبل الحديث عنهم والتطرق إليهم بكيفية كمية عددية ، وهذا مقصد موضوعنا وغايته النهائية، فهو يندرج ضمن موضوعات علم السكان والديموغرافيا .

4 - أمازيغ لا بربر :

مرّ بنا أن كلمة " بربر " هي لفظ وضعي يراد به عند اليونان " صوت الأثلغ " أطلقه اليونانيون على كل من لم يتكلم لغتهم أو ليس هو من جنسهم ، أو هو خارج على طاعتهم وسلطانهم ، وقد سار على دربهم الرومان من حيث مدلول هذا اللفظ ، عندما استولوا على منطقة الشمال الافريقي وغيرها من مناطق العالم القديم . ثم أقرّ العرب المسلمون الفاتحون هذا اللقب أيضا ولم يروا فيه نبزا بالألقاب ، لشيوعه وذيوعه فيمن لقبوا به ، خاصة وأن لفظة " بربر " عند العرب مشتقة من لفظة " بربرة " والتي هي في لسانهم تدل على الصياح والثرثرة والهذيان والتخليط في الكلام مع غضب ونفور . إذ جاء في " لسان العرب " : " والبربر كثرة الكلام ، والجلبة باللسان وقيل : الصياح ، ورجل بربر ، وجاء أيضا أن البربري الكثير الكلام بلا منفعة وقد بربر في كلامه بربرة ، إذا أكثر"².

أما ابن خلدون فقال : " والبربرة - بلسان العرب - هي اختلاط الأصوات غير المفهومة ، ومنه يقال : بربر الأسد إذا زار بأصوات غير مفهومة "³.

¹ - مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2007 ، الجزء الأول ، ص ، 116 .

² - محمد ابن منظور ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 266 .

³ - عبد الرحمن ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، ص ، 176 .

وبناء عليه يتضح جليا أن مدلول لفظة " بربر " عند العرب قريبة المعنى والمبنى مما جاء عند اليونان . ولم يطلق البربر على أنفسهم هذا الاسم ، بل أخذوه من دون أن يروموا استعماله عن الرومان الذين كانوا يعتبرونهم أجنبيا عن حضارتهم وينعتونهم باسم البربر « Barbari » أي الهمج¹.

غير أن هؤلاء البربر و إن اختلف المؤرخين والنسابة اختلافا كبيرا وبيّنا في نسبهم وأصلهم ، إلا أنهم هم الذين يمثلون أصول السكان بالشمال الافريقي الغربي ومنه الجزائر، هؤلاء الذين ما زال وجودهم وحضورهم مستمرا ومتواصلا الى الآن رغم اختلاطهم وامتزاجهم على مر العصور مع مختلف الأجناس التي حلت ببلادهم منذ القدم .

أما هم فبما يسمون أنفسهم ، وكيف يعرفون بهويتهم وأصلهم ؟ الجواب نأخذه من تصريحهم أمام الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حينما ذهب إليه وفد منهم بعد فتح مصر ، فانتسبوا أمامه الى مازيغ وأنهم أصحاب البلاد الواقعة بين خليج العرب (البحر الأحمر) والبحر المحيط (الأطلسي) ، ولم يقولوا له أنهم "بربر"².

وكذلك جاء في نسبهم أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح وأن اسم أبيهم مازيغ ، وفق ما صرح به الجنرال دوماس : " لنا أدلة كثيرة على أن البربر من كنعان ، وأن أحد أعقاب حام بن نوح يدعى مازيغ ، والى يومنا هذا يسمي البربر أنفسهم أمازيغ "³.

وقد أطلق عليهم "بطليموس" قديما اسم "مازيغ" ، والى الآن يسمون أنفسهم بالأمازيغ ومفردا مازيغ ، ومعناها : النبل والشرف ، والسطوة والرياسة والامتياز⁴ .

وقد كان السكان البربر كثيرين بفضل مواليد عالية جدا وتعمير مشهود واستثنائي ، وكان الأطفال مرحبا بهم لدى الأسر البربرية ، وكما يقول هيرودوت : " كانوا جنسا من الناس ذوي أجسام قوية ورشيقة ومقاومة للتعب ،

1 - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، مرجع سابق ، ص ، 12 .

2 - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 66 .

3 - مبارك المليي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 115 .

4 - محمد بن عبد الكريم الجزائري ، لغة كل أمة روح ثقافتها ، دار الشهاب ، الجزائر ، 1989 ، ص ، 48 .

ترزح الأغلبية تحت وطأة الشيخوخة إلا الذين يهلكون بالحديد أو من طرف الحيوانات لأنه من النادر أن ينتزعهم المرض " ¹ .

5 - العرب :

بعد الحديث عن السكان البربر أو الأمازيغ والذين يمثلون الجذر الأصلي والقديم للسكان في البلاد الجزائرية والمغربية وهم الى الآن مازال وجودهم معتبرا ، يأتي بعدهم العرب الذين بفضل الدين الاسلامي الذي اعتنقه سكان الشمال الافريقي من البربر ليصبحوا مكونا هاما في التركيبة السكانية الجزائرية ، خاصة بعد القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) . حيث حدث التزوح الكبير للقبائل الهلالية و قبائل سُليم وحلفاؤهم باتجاه المنطقة ، وبهذا يضاف التعريب عن طريق العرق ، للتعريب الثقافي الذي كان قد بدأ مع مجيء العرب الفاتحين الأوائل . إذ لم يكن ممكنا إحداث تغيير في العرق مع أجيال العرب الفاتحين إلا بمجيء عرب القبائل الهلالية و قبائل سُليم .

5 - 1 - من هم بنو هلال وسليم ؟:

يذكر العلامة والمؤرخ ابن خلدون في كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر " وهو ما يعرف بتاريخ ابن خلدون ، يقدم فيه تعريفا مستفيضا ومفصلا لقبائل بني هلال وسليم ، حيث جاء فيه : " كانت بطون هلال وسليم من مضر لم يزلوا بادين منذ الدولة العباسية ، وكانوا أحياء ناجعة بمجالاتهم من فقر الحجاز بنجد فبنو سليم مما يلي المدينة ، وبنو هلال في جبل خزوان عند الطائف . وربما كانوا يطوفون رحلة الصيف والشتاء أطراف العراق والشام، فيغيرون على الضواحي ويفسدون السابلة ، ويقطعون على الرفاق وربما أغار سليم على الحاج أيام الموسم بمكة و أيام الزيارة بالمدينة ، وما زالت البعوث تجهز والكتائب تكتب من باب الخلافة ببغداد للإيقاع بهم وصون الحاج من معرات هجومهم ، ثم تحيّر بنو سليم والكثير من ربيعة بن عامر الى القرامطة عند ظهورهم وصاروا جندا لهم بالبحرين وعمان " ² .

¹ - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، 29 .

² - عبد الرحمن ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء 12 ، ص ، 27 .

ولما تغلب شيعة ابن عبيد الله المهدي على مصر والشام ، وكان القرامطة قد تغلبوا على أمصار الشام فأنزعها العزيز منهم وغلبهم عليها وردّهم على أعقابهم الى قرارهم بالبحرين ونقل أشياعهم من العرب من بني هلال وسليم فأنزلهم بالصعيد ، وفي العدو الشرقية من بحر النيل فأقاموا هناك ، وكان لهم إضرار بالبلاد . ولما أنساق مُلك صنهاجة بالقيروان الى المعز بن باديس بن المنصور سنة ثمان وأربعمائة قلّده الظاهر لدين الله علي بن الحاكم بأمر الله منصور بن العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله معد أمر إفريقية على عادة آبائه . ثم هلك الظاهر سنة سبع وعشرين وأربعمائة و ولي المستنصر بالله معد الطويل أمر الخلافة بما لم ينله أحد من خلفاء الإسلام .

وكانت أذن المعز بن باديس صاغية الى مذاهب أهل السنة ، فنادى مستغيثا بالشيخين أبي بكر وعمر ، وسمّعتهم العامة فثاروا بالرافضة وقتلوهم وأعلنوا بالمعتقد الحق ، ونادوا بشعار الايمان وقطعوا من الآذان "حي على خير العمل" ¹.

فلما تقلد الوزارة في الدولة العبيدية أبو محمد الحسن ابن علي اليازوري خاطبه أهل الجهات ولم يولوه فأنف من ذلك فعظم عليه وحقن عليه المعز بن باديس صاحب إفريقية وانحرف عنه ، وحلف المعز لينقضن طاعتهم وليحوّلن الدعوة الى بني العباس ببغداد ، ويمحوّن اسم بني عبيد الله من منابر ، و لحجّ في ذلك و قطع أسمائهم من الطراز والرايات ، وباع القائم أبا جعفر بن القادر من خلفاء بني العباس ، وخاطبه ودعا له على منابر سنة 437 هجرية وبعث بالبيعة الى بغداد ².

تأثر الخليفة الفاطمي العبيدي بمصر كثيرا لهذا الحادث الخطير وهذا الانقلاب العقائدي والسياسي العظيم الذي وقع بإفريقيا ، فعظم عليه خروج المغرب عن الامبراطورية الفاطمية وانقراض دعوة الشيعة به ، فكتب المستنصر بالله العبيدي الى المعز بن باديس كتابا يتهدده فيه فيقول : هلا اقتفيت آثار آبائك في الطاعة والولاء.

فأجابه المعز قائلا : إن آبائي وأجدادي كانوا ملوك المغرب قبل أن يملكه أسلافك ولهم عليهم من الخدم أعظم من التقديم ولو أخروهم لتقدموا بأسيا فهم.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 28 .

² - نفس المرجع ، ص ، 29 .

ويومئذ دبرت مكيده الحملة الهلالية على المغرب وكان ذلك بإشارة من اليازوري وزير المستنصر الفاطمي حيث كان واغر الصدر على المعز بن باديس ، وكان هؤلاء الأعراب من بني هلال وبني سليم وقبائل رياح وزغبة وربيعة وعدي بالديار المصرية ، وقد عمّ ضررهم وأحرق البلاد والدولة شررهم وأصبحوا خطرا على الدولة هناك ، فكانت الفرصة للتخلص منهم ، فأشار الوزير اليازوري باصطناعهم والتقدم لمشايخهم وتولييتهم أعمال افريقيا وتقليدهم أمرها ودفعهم الى حرب صنهاجة ليكونوا عند نصر الشيعة والسبب في الدفاع عن الدولة الفاطمية ، فإن صدقت المخيلة في ظفرهم بالمعز وصنهاجة كانوا أولياء للدعوة وعمّالا بتلك القاصية وارتفع عدوانهم من ساحة الخلافة ، وإن كانت الأخرى فلها ما بعدها ¹ .

ولتشجيعهم وتحفيزهم على الهجرة نحو بلاد المغرب، رغبهم بأنواع من المرغبات ، وأرضح لأمرائهم في العطاء ووصل عامتهم ببيعير ودينار لكل واحد منهم ، وأباح لهم إجازة النيل ، وقال لهم : قد أعطيتكم المغرب وملك المعز بن بلكين الصنهاجي العبد الآبق فلا تفتقرون ، وكتب اليازوري الى المغرب : " أما بعد فقد أنفذنا اليكم خيولا فحولاً ، وأرسلنا عليها رجالا كهولا ، ليقضي الله أمرا كان مفعولا " . فطمعت العرب إذ ذاك وأجازوا النيل الى برقة ونزلوا وأفتتحوا أمصارها واستباحوها ، وكتبوا لإخوانهم بشرق النيل يرغبونهم في البلاد فأجازوا اليهم بعد أن أعطوا لكل رأس دينارين فأخذ منهم أضعف ما أخذوه ، وتقارعوا على البلاد : فحصل لسليم الشرق ولهلال الغرب ، وخرّبوا الحمراء وأوجدابية و إسمرا وسرت ، وأقامت قبيلة هيب من سليم وأحلافها رواحة وناصره وغمرة بأرض برقة (ليبيا) ، وسارت قبائل دياب وعوف وزغب وجميع بطون هلال الى افريقية كالجراد المنتشر ، لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه حتى وصلوا الى افريقية سنة 443 هجرية ² .

كانت هذه القبائل من بني هلال وسليم ، بادية طواعن أشرف أعمالهم الغارة وأطيب مكاسبهم النهب لم يتهذبوا بآداب الاسلام ، ولم يقدر على إخضاعهم لا الأمويون ولا العباسيون ولا الفاطميون ، فأكثرُوا من الفساد وتضرر بهم العباد والبلاد .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 30 .

² - نفس المرجع ، ص ، 31 .

هذه صورة موجزة من خبر هذه القبائل قبل مجيئها الى بلاد المغرب ، وكان حظ الجزائر منهم بعد نزوحهم إليه قبيلة هلال وأحلافها ، ولم يدخلها من سليم إلا القليل ولهذا سنخصص حديثنا عن الزحف الهلالي نحو الجزائر .

5 - 2 - الزحف الهلالي على الجزائر :

مرّ بنا أن قبائل بني هلال وسليم لما اجتازوا وادي النيل نحو الغرب تقارعوا على البلاد ، فحصل لسليم الشرق وللال الغرب ، حيث أقامت قبيلة هيب من سليم وأحلافها راحة وناصرة وغمرة بأرض برقة ، وتوجهت قبائل دياب وعوف وزغب وجميع بطون هلال الى افريقية (الشمال الافريقي الغربي) كالجراد المنتشر ، لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه ، حتى وصلوا الى المنطقة سنة 443 هـ.

وقد خرجت الحملة الهلالية الأولى من الديار المصرية سنة 442 هـ - 1051 م في حوالي 400 ألف شخص وهذا عدد ضخم في ذلك الوقت ، وقد وقعت عدة معارك وتكررت الوقائع بينهم وبين الأهالي والدولة وتعددت النكبات فتخلى لهم "المعز" عن القيروان الى المهدية فتعقبوه اليها الى أن عجز عن المقاومة كل من صنهاجة وزناتة وأمراء تلمسان من بني خزر وأمراء القلعة من بني حماد ، وتغلب هؤلاء الزاحفون من الأعراب الهلاليين بامتلاك أعظم الجهات بافريقيا ، وذلك بسلوكهم سبيل التفرقة بين أهلها وإعانة بعضهم على بعض بشتى الوسائل وكان الربح دائما في الجانب العربي ¹ .

وتلاحق الى الهلاليين اخوانهم بالصعيد ونجد ، ودامت حركة الهجرة نحو نصف قرن من الزمن ، وموجتها في اتجاه نحو الغرب . وقد تقدم الهلاليين وأحلافهم نحو المغرب الأوسط (الجزائر) ، فدخلوها من ثلاث جهات ، الأولى جهة السواحل حيث تقطن كتامة ويضعف نفوذ صنهاجة أو ينعدم ، تقدموا اليها من نواحي باجة فانتشروا على ضواحي القالة وعنابة وقسنطينة الى القل الى جبال بابور . وتقدم الهلاليين في هذه الناحية أسبق منه في سواها ، ولم نجد خبرا عن دفاع كتامة لهم . فأما أن يكون بنو عبيد كتبوا اليها بتأييدهم وأما أن تكون هي التي تقربت منهم نكاية في صنهاجة .

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 336 ، 337 .

الجهة الثانية جهة الهضاب ما بين الأطلسين التلي والصحراوي حيث الحكومة الحمادية ثابتة القدم ،
وتقدموا إليها من نواحي الأريس وانتهاوا الى وادي الساحل وجبال البيان .

أما الجهة الثالثة فهي جهة الصحراء حيث تكثر خيام زناتة الخاضعة لبني حماد ، تقدموا إليها من ناحية سبيبة
الى تبسة ، وانتشروا جنوب أوراس على قرى الزاب وانتهاوا أيام الموحدين الى مزاب وجبل راشد .

دافعتهم زناتة عن هذه الجهة وكانت أملك للبأس من صنهاجة لبدائها وتقارب ما بين حياتها وحياة العرب ،
لكن في النهاية كانت الغلبة للعرب الهلاليين على الضواحي في كل وجه وعجزت زناتة عن مدافعتهم بأفريقية
والزاب ، وصار الملتحم بينهم في الضواحي بجبل راشد ومصاب .

ولما استتب الأمر للموحدين نزعت اليهم زغبة ونزلت مع بني بادين من زناتة قبلة المغرب الأوسط من مزاب
الى جبل راشد ، ولما ضعفت الدولة الموحدية المؤمنية ونشأت دولتا بني زيان وبني مرين أحتاجت الدولتان الى
العرب لتعزيز سيادتهما . فدخل الهلاليون وأحلافهم شمال المغرب الأوسط من جهة وهران .

وهكذا تم للعرب عن طريق الهلاليين استيطان الجزائر بالرهبة من سيوفهم أولا وبالرغبة فيها أخيرا ، فأقطع لهم
ملوك البربر الإقطاعات وأجزلوا لأمرائهم الصلات ، وبهذا أضيفت أفريقية الشمالية الى جزيرة العرب جنسيا بعدما
تبعته دينيا وسياسيا ¹ .

5 - 3 - أماكن انتشار الهلاليين بالجزائر :

كل ما في هذا الوطن الجزائري من عرب الحملة الهلالية التي تمت خلال القرن الخامس الهجري ابتداء من سنة
442 هـ . يرجع نسبهم الى بني هلال أساسا ، وبني سليم وزغبة ورياح ، وكانت مواطنهم الأصلية بالحجاز غربي
نجد حول مكة المكرمة والمدينة المنورة وبسائط الطائف الى جبل زغوان وبأرض تيماء من نجد والبحرين واليمن . ثم
كان انتقلهم لمصر ثم الى المغرب الاسلامي ومنها المغرب الأوسط (الجزائر) - كما مرّ بنا - حيث سكنوا
بلاد المغرب وانتشروا في ربوعه وتفرعت عنهم فروع كثيرة وبطون عديدة امتزجت بالسكان الأصليين من البربر
كامتزاج الماء بالماء .

¹ - مبارك الميلي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، ص ، 675 - 678 .

وقد قدم ابن خلدون تفصيلا دقيقا للقبائل الهلالية وأحلافهم وأنسابهم والأماكن التي انتشروا بها بالشمال الافريقي ، وخص منهم بالذكر من كان لعهدده بحيه ناجعته ، وطوى ذكر من انقرض منهم وذاب في أوساط قبائل أخرى أو وسط السكان الأصليين من البربر ¹ .

وقد لخص ذلك المؤرخ عبد الرحمن الجليلي في مؤلفه المشار اليه آنفا ، حيث جاء فيه : أن الهلاليين كان منهم بناحية الجزائر قبائل الثعالبة والمعقل وهم الذين استوطنوا إقليم متيجة ، وعبيد وعمرأوة حول بلاد جرجرة ، وأولاد ماضي وسليمان حول مدينة سور الغزلان وقبائل جندل والعطاف حول جنوب مليانة ونواحي المدية ، وقبائل أولاد نايل في نواحي الصحراء وقبائل زغبة فيما بين مصاب وجبل راشد .

أما بناحية وهران فنجد قبائل بنوعامر وهم ما بين مدينتي وهران وتلمسان، والغرابة هم بتلك النواحي أيضا والمجاهر قرب مستغانم ، وصهيب قرب الشلف والجعافرة وأولاد خالد وأولاد الشريف ما بين الساحل وفرندة وسعيدة .

وأما بناحية قسنطينة انتشرت قبائل المخادمة وأولاد جلال وأولاد سعيد في الهضاب العليا والصحراء ومنهم عتبة بنواحي بجاية ، ورياح بنواحي قسنطينة والمسيلة والزاب ² .

ومواطن قبيلة دريد ما بين عنابة وقسنطينة الى الطارف وما جاورها من القفر ، وكرفة بجبال الأوراس والزيبان الشرقية ، وحصين وموطنهم غربي بني يزيد الى جبل تيطري ونواحي المدية ، ومالك وبطونهم بسهول غربي مليانة والونشريس الى وهران ³ .

كان هذا مختصر ذكر أهم مواطن انتشار القبائل الهلالية وأحلافهم بالمغرب الأوسط (الجزائر) ، مع إهمال ذكر البطون والأفخاذ المتفرعة عن القبائل المذكورة وهي كثيرة لا يتسع المقام للتعرض اليها جميعها - ولمن شاء المزيد فعليه بالرجوع الى المصادر التاريخية المذكورة - .

¹ - راجع : ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، ص ، ص ، 27 - 171 .

² - عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 338 .

³ - مبارك الميلي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 691 - 700 .

5 - 4 - نتائج النزوح الهلالي بالجزائر :

تقدم قولنا بأن الدولة العبيدية الفاطمية بمصر هي من أرسلت القبائل الهلالية وسليم الى المغرب الاسلامي انتقاما من المعز بن باديس ودولة صنهاجة الشرقية لما تخلوا عن مناصرة المذهب الشيعي الفاطمي ونقضوه ، وتحولوا الى مناصرة وإتباع مذاهب أهل السنة وتقديم البيعة للخليفة العباسي ببغداد ، وكذلك للتخلص من شر هذه القبائل البدوية التي تفاقمت شرورها ومشاكلها على عاتق الخلافة بمصر . فنزح معظم قبائل بني هلال وبني سليم نحو الغرب ، لا حبا في نصرة الفاطميين ولا بغضا في صنهاجة ، ولكن طلبا للرزق بالتغلب في بوادييه بين الصحارى والتلول . ولما دخلت قبيلة رياح افريقية لم تبدأ بالشر والعدوان حتى كان ما كان من قبض المعز بن باديس على أسرة أميرها مؤنس . فحمل ودفع بسوء سياسته العرب الزاحفين على تنفيذ ما رسم لهم الفاطميون من تملك المناطق المعينة لهم .

وقد قُدر عدد من أجاز النيل نحو الغرب من قبائل رياح وزغبة وعدي ما يربو على ألف ألف (واحد مليون نفس) (نسمة) . المقاتلة منهم نحو خمسين ألف وسلاحهم سيف ورمح وقوس ودرع ، وكان البربر يفوقونهم عددا ولكن تخاذلوا أمامهم فاكتسب العرب القادمون صيتا ملأ قلوب السكان رعبا ، والرعب أهم أسباب النصر في الحرب ¹ .

حصرت الحرب العرب في افريقية (تونس) ، ولم يزل إخوانهم يتواردون عليهم من المشرق فضاق بهم ما احتلوه من المواقع والأوطان ونتج عن ذلك خراب العمران وسوء حياة السكان ، وأحصى عليهم الجغرافيون والمؤرخون حتى اقتلاع عود للوقود أو رفع حجر للأثافي .

الى هذا الوقت بقيت الجزائر في منأى ونجوة من فساد الهلاليين حتى حالف الناصر بن علناس عاهل الدولة الحمادية بالقلعة قبيلة الأثبج من العرب وخرج لامتلاك تونس التي استغاث أهلها وزعمائها بالناصر من هؤلاء الأعراب من بني هلال ، فأغرى به ابن عمه تميم ابن المعز بقية العرب وكانت وقعة سببية سنة 457 هـ فهزم الناصر وتبعه العرب الى القلعة حيث : " نازلوها وخربوا جناحها وأحتطبوا عروشها وعاجوا على ما هنالك من الأمصار مثل طبنة والمسيلة ، فخربوها وأزعجوا ساكنيها ، وعطفوا على المنازل والقرى والضياع والمدن فتركوها

¹ - مبارك الميلي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 678 . 679 .

قاعا صفصفا أقفر من بلاد الجن وأوحش من جوف العير وغوّروا المياه وأحتطبوا الشجر وأظهروا في الأرض الفساد " 1 .

وكان مصير صنهاجة الغربية كأختها الشرقية أمام الهلاليين وكذلك زناتة بالصحراء ، وبهذا قضى الهلاليون على دولة بني زيري الصنهاجية بتونس وعلى دولة أبناء عمومتهم بني حماد في المغرب الأوسط (الجزائر) ونشأ عن ذلك فوضى ، فانقطعت الصلة بين المدن باخافة السبل وفرّ الفلاحون من الضواحي ، فتوقفت التجارة والفلاحة وانحصرت العمارة والأمن في السواحل شمال قسنطينة حيث لا شر بين العرب الهلاليين والبربر ² .

لقد أحدث دخول بني هلال الى المغرب الاسلامي من الحوادث في تاريخه ما هو عظيم جدا حيث قضوا على الدولتين الصنهاجيتين بتونس والجزائر وبهذا انقطعت الصلات السياسية بين المغرب والمشرق أين مقر الخلافة الاسلامية ، ودخل المغرب في فوضى عارمة كانت نتيجتها خراب العمران وانحساره وضعف الفلاحة وتراجع التجارة وغياب الأمن .

6 - تعريب المغرب الاسلامي :

توجه العرب الفاتحين نحو الشرق ونحو الغرب فاتحين حاملين للناس دعوة الاسلام ، فأسلمت الشعوب والأمم الشرقية من الفرس والهند وشعوب آسيا الوسطى وقبلت الاسلام واعتنق أفرادها الاسلام دون أن يصبحوا معربين ، واحتفظوا بلغاتهم المختلفة . بينما اتجه الفاتحون المسلمون من العرب نحو الغرب حيث مصر وشمال افريقيا ، ففتحوا هذه البلاد وأدعن أهلها للفتحين ودخلوا الاسلام وتخلّى معظمهم عن لغاتهم لصالح اللغة العربية "لغة القرآن الكريم" ، فتعرّبوا وأصبحوا عربا باللسان .

ويعود الفضل في تعريب المغرب الاسلامي الى الاسلام وكتابه " القرآن الكريم " الذي نزل بلغة العرب ثم الى الفاتحين الأولين من العرب المسلمين ، ثم الى قبائل بني هلال وبني سليم وأحلافهما من القبائل العربية .

1 - عبد الرحمن ابن خلدون ، الجزء الثاني عشر ، ص ، 41 .

2 - مبارك الميلي ، مرجع سابق ، ص ، 680 .

ففي عهد الفاتحين الأولين وأثناء القرنين السابع والثامن الميلاديين (الأول والثاني الهجريين) ، قدر عدد العرب الذين قدموا من الشرق الى افريقيا بما فيهم الجيوش التي بلغ تعدادها حوالي 150 ألف رجل تقريبا اضافة الى النساء والأطفال والموظفين والتجار والدعاة ، ومجموع هؤلاء جميعا يتراوح ما بين 200 ألف الى 300 ألف فرد من العرب ¹ .

لقد لعب العرب الفاتحين الأوائل دورا أساسيا في تعريب بلاد المغرب الاسلامي ، حيث ساعد انتشار الاسلام في بلاد المغرب على نشر اللغة العربية ، لغة القرآن والصلاة ، ثم لغة الادارة والتجارة والثقافة ، وقد بدأت العربية تحل محل اللاتينية في المدن خاصة ، لكن انتشار الاسلام بين السكان قضى نهائيا على اللاتينية . وفي هذه المرحلة اصطدمت عملية التعريب ، باللغة البربرية (الأمازيغية) التي ظلت مستعملة ليس فقط في المناطق الجبلية والمناطق المعزولة ، بل كذلك في الأرياف . لقد منح اعتناق البربر للإسلام طابعا مقدسا للغة العربية ، حيث كان الناس يتعلمون لغة القرآن للقيام بواجباتهم الدينية .

ومن المسلم به أن العربية انتشرت أولا في المدن كلغة رسمية ، أي لغة الادارة ، وصحيح أن القرآن كان يدرّس باللغة العربية في الأرياف ، لكن هل كان كل الناس يفهمونه ؟ لقد كتب المقدسي في القرن العاشر : " ان لغة أهل المغرب هي العربية ، لكنها عربية نقية ، ومفهومة وتختلف عن اللهجات التي أشرنا الى استعمالها في الأقاليم الأخرى " ² .

كل الدلائل تؤكد على التعايش الطويل في بلاد المغرب بين لغة أصلية هي البربرية، ولهجة عربية وربما عدة لهجات ، ولغة عربية فصيحة وهي لغة القرآن والنخبة .

هؤلاء العرب من الفاتحين الذين امتزجوا والتحموا بالسكان الأصليين من البربر أو الأمازيغ ، لم يكن عددهم ليحدث تغييرا كبيرا من حيث العرق أو اللغة ، وكان لزاما علينا أن ننتظر الى غاية منتصف القرن الخامس الهجري (الموافق للقرن الحادي عشر الميلادي) ، ومع بداية الحملة الهلالية نحو المغرب الاسلامي وما أحدثته من تغيرات وتحولات عميقة في التركيبة السكانية للمغرب الاسلامي ولاسيما من جهة العرق واللسان.

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، مرجع سابق ، ص ، 67 .

² - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور الوسطى ، ترجمة : محمد بن البار ، دار الامة ، الجزائر ، 2017 ، ص ، ص ، 16 . 17 .

يذكر المؤرخون - كما سبق ذكره - بعض الأعداد التقديرية للعرب الوافدين خلال الحملة الهلالية نحو الغرب ، فقد ضمت الحملة الأولى حوالي 400 ألف نسمة في سنة 442 هـ (1051 م) . وفي نظري يعتبر هذا العدد ضخماً بمعايير ذلك الزمن ومن شأنه إحداث تغييرات كبيرة تدعم الوجود العربي الذي بدأ مع الفاتحين الأولين ، وتزيد من حضورهم العرقي واللغوي بالبلاد .

استمر نزوح القبائل الهلالية وسليم نحو بلاد المغرب حوالي نصف القرن ، أين قدر عددهم بحوالي واحد مليون نسمة وربما أكثر أو أقل ، والذي يهمننا أنهم كانوا أعداداً هائلة ، وفدوا على بلاد المغرب أغلبهم أقام بتونس والجزائر ، وقد استطاعوا أن يسقطوا الدول التي كانت قائمة آنذاك بالمغرب الاسلامي ، ولاسيما دولتي صنهاجة الشرقية والغربية - كما مر بنا - ودخلوا في مطاردات مع السكان الأهالي ، مما اضطر بعضهم الى الالتجاء الى الجبال والصحاري ، بينما اندمج الكثير في حياة مشتركة مع البربر ، ولم يحافظ على حياة الظعن من الهلاليين إلا القبائل القوية وأحلافها ، أما من ضعف منهم فكانوا ينزلون المدن والقرى البربرية أو يحدثون لأنفسهم قرى وتجمعات سكانية جديدة بالزب والصحراء ويشغلون بالفلاحة ويستبدلون الشاة بالبقر .

وكانت زناتة وبعض البربر على مثل هذه الحياة البدوية من قبل مجيء الهلاليين ، لأنها حياة ناشئة عن طبيعة البلاد لا دخل للنسب فيها ، ولتشابه نمط الحياة تأثر الهلاليين بزناتة في بعض عوائدهم حتى أصبح التمييز بين من هو عربي ومن هو بربري غير ممكن . يقول ابن خلدون في هذا السياق : " فالعرب أغلبها على اتخاذ الابل والقيام على نتاجها وطلب الانتجاع بها لارتداد مراعيها ومفاحص توليدها ، بما كان معاشهم منها . فالعرب أهل هذا الشعار من أجيال الآدميين ، كما أن الشاوية أهل القيام على الشاة والبقر لما كان معاشهم فيها ، فلهذا لا يختصون بنسب واحد بعينه إلا بالعرض ، ولذلك كان النسب في بعضهم مجهولاً عند الأكثر وفي بعضهم خفياً على الجمهور ، وربما تكون هذه السمات والشعائر في أهل نسب آخر فيدعون باسم العرب" ¹.

أما لسان الهلاليين مضري حافظوا عليه ببداهتهم ، ولكنه لم يعد صافياً كما كان ، وذلك باختلاطهم بالبربر أفسد لسانهم بالجزائر ، ويشهد لذلك أننا نرى اليوم عرب البوادي وعرب الصحراء القليلي الاختلاط بغيرهم أصبح عربية أقوم مخارج حروف ، وعرب السواحل المختلطين بالبربر أفسد نطقاً بالحروف وأردى لغة ، ومع هذا

¹ - ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، ص ، 43 .

فالهلالين أثروا من حيث اللغة في البربر أكثر مما تأثروا بهم ، فالذين تعرّبوا بالجوار من البربر أكثر بكثير ممن تبرّروا بالجوار من العرب .

فالسكان الأصليون من البربر (الأمازيغ) يعلمون أن ما نتج عن هجوم الهلالين ليس ناشئا عن عداوة جنسية أو قسوة حربية - فالكل مسلمون في ذلك الوقت - ولذلك اختلطوا بهم وأخذوا عنهم عوائد اجتماعية وأخلاقا فاضلة أضافوها الى عوائدهم وأخلاقهم ، وأستعرب كثير منهم لما وجدوا في العربية ثروة لفظية وأدبا راقيا وإعانة على فهم الدين ، واستبدلوا بحياتهم حياة عربية فكان نفوذ الهلالين في البربر اجتماعيا ولغويا وجنسيا (عرقيا) ، كما كان نفوذ الفاتحين الأولين دينيا وسياسيا ¹.

ويعود تأثر السكان البربر باللغة العربية مبكرا مع وصول الطلائع الأولى من الفاتحين وامتزاجهم بهم ، وإلا كيف نفسر نبوغ رجال من الأمازيغ في أوائل الفتح وقد ضربوا بسهم وافر في ميدان البلاغة والفصاحة ، ومن بين هؤلاء الرجال القائد الكبير طارق بن زياد البربري الذي ما زالت خطبته الشهيرة مضرب الأمثال في حسن السبك ، ومتانة الأسلوب وشدة الوقع ، وهي التي ألقاها في جيوشه بعدما عبر بهم البحر الى أرض الأندلس وضمن جيوشه كثيرون من المسلمين البربر .

ومع مجيء الهلالين ومرار الزمن تدغم الامتزاج وزاد الاختلاط بين البربر والعرب بالتعامل والتبادل والتجاور والتصاهر ، لينصهر الجميع في بوتقة واحدة هي بوتقة الاسلام ، وأصبح الجميع بشكل عام شعبا واحدا أو أمة واحدة . وكما يقول ابن باديس : " متحدا غاية الاتحاد ممتزجا غاية الامتزاج ، وأي افتراق يبقى بعد أن اتحد الفؤاد واتحد اللسان " ². أو كما يقول كذلك : " إلتقى يعرب بمأزيغ فأنجبا أمة أبوها الاسلام وأمها الجزائر " .

¹ - مبارك الميلي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، ص ، 681 ، 682 .

² - محمد الميلي ، ابن باديس وعروبة الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ط2 ، 1980 ، ص ، 48 .

وهكذا أضحت بلاد شمال افريقيا الغربي يطلق عليها بلاد المغرب نسبة الى بلاد المشرق ، ثم تطور الأمر لتعرف لاحقا بلاد المغرب تحت اسم " المغرب العربي " وهي تضم خاصة بلاد تونس والجزائر والمغرب الأقصى لتلحق بها فيما بعد كل من ليبيا وموريتانيا ، في مقابل المشرق العربي .

وأخيرا أصبحت بلاد المغرب العربي جزء لا يتجزأ من البلاد العربية ، وشعوبه جزء من شعوب الأمة العربية ، وأصبح الكل منضويا تحت راية "جامعة الدول العربية" ، التي تضم كل الدول الناطقة بشعوبها أو معظمهم باللغة العربية .

تجدر الإشارة أن مجيء العثمانيين الى الجزائر مع بداية القرن السادس عشر الميلادي (1514م) وبطلب من أهلها ، ولأول مرة في تاريخ البلاد يدخلها العنصر الأجنبي ليس غازيا ومحتلا وإنما للدفاع عنها وطرده المحتلين الاسبان من سواحل البلاد ، حيث أصبحت الجزائر تابعة للخلافة العثمانية التي مقرها "الأستانة" — اسطنبول حاليا - .

دخول العثمانيين للجزائر لم يكن له أثرا بالغا في تغيير التركيبة السكانية من حيث العرق أو اللغة باعتبار العثمانيين مسلمون مثلهم مثل الجزائريين ، إلا أن هناك عددا معتبرا من سكان الجزائر ذوي أصول تركية أو "كرغلية" ، وتذكر المصادر التاريخية أن الحملة العثمانية نحو الجزائر ضمت عددا هائلا من سكان بعض المناطق التي كانت تابعة للعثمانيين من البوسنيين والألبان الى جانب الأتراك ، وأن هؤلاء تزوجوا من نساء الجزائر فأنجبوا جنسا من المولّدين يطلق عليهم اسم "الكراغلة" ، وقد امتزج هؤلاء مع مجموع السكان الجزائريين إبان الاحتلال الفرنسي وهم متواجدون أكثر في الجزائر العاصمة ولا سيما بحى القصبة ، وبالمدينة وقسنطينة وتلمسان ومليانة والبليدة وغيرها من الحواضر الكبيرة التي كانت موجودة في عهد العثمانيين . ومازال الكثير من العوائل والأسر الجزائرية — الى اليوم — تحمل أسماء تركية وهي تعرف بأنها من أصول تركية ، وقد قدّرتها بعض المصادر الفرنسية بأن عددهم خلال القيام باجراء الاحصاء السكاني سنة 1954 بأكثر من مليون نسمة . أي بحوالي 12 % من مجموع السكان الجزائريين الأصليين .

7 - سكان الجزائر قبيل وأثناء الاحتلال الفرنسي :

الحديث عن ديموغرافية الجزائر ، عادة ما يبدأ من بداية الاحتلال الفرنسي ، لأنه يتعذر الحصول عن تقديرات أو احصاءات خاصة بالسكان في العهود السابقة ، وذلك لأسباب عديدة منها : أن القطر الجزائري بحدوده

الراهنة لم يكن موجودا إلا مع مجيء العثمانيين حيث بدأت الحدود الجغرافية تتحدد وتتضح معالمها لتصل الى ما هي عليه حاليا ، كذلك في العهود السابقة عن العهد العثماني كانت الحدود الجغرافية متحركة لدرجة أن الحديث عن القطر الجزائري كان يتم ضمن الوحدة الجغرافية "للمغرب الاسلامي" تحت مسمى "المغرب الأوسط" .

ومن المؤكد أن المؤرخين والرحالة قد ذكروا أعدادا للسكان في المنطقة ، ولكن عبارة عن تقديرات لجهات محددة أو لمدن بعينها ، وهذا موجود في كل العصور التاريخية التي مرت بها المنطقة ، والتي ذكرنا بعضها في الفصل الخاص بتاريخ المدن وتطورها بالجزائر . لهذه الأسباب وغيرها فإن الحديث الديموغرافي الكمي عن سكان الجزائر يبدأ من الاجتياح الفرنسي للبلاد سنة 1830 .

7 - 1 - تقديرات غير فرنسية لسكان الجزائر في سنة 1830 :

الحديث عن سكان الجزائر قبيل وأثناء الاحتلال الفرنسي الظالم والغاشم ، ذو شجون يثير في النفس الأحزان والهموم ويحيي تلك الذكريات المملوءة والمشحونة بالأوجاع والآلام ، لما فعله أولئك الوحوش والأوغاد من عصابات الجيش الفرنسي ومنذ الوهلة الأولى حين وطئت أقدامهم القذرة أرض الجزائر ، حيث مارسوا كل أنواع الاجرام وتفننوا بكل ما استطاعوا ، في إبادة أفراد الشعب الجزائري ، وتجويعه وترويعه وتهجيده وتفقيده وتهويله ، وممارسة كل أنواع الجريمة من التقتيل والإبادة في حق كل من وجدوه أمامهم ، ونهب وسلب ممتلكاتهم وخيراتهم دون رحمة ولا شفقة ودون تمييز بين كبير وصغير و بين رجل وامرأة أو بين محارب أو مسلم ، حتى أنهم انتزعوا حلي النساء الحرائر اللاتي قتلوهن بوحشية لا نظير لها في تاريخ البشرية ، وقاموا ببيعها في أسواق فرنسا وهي ملطخة بالدماء الزكية وبعضها تحمل بقايا لحم هؤلاء النساء العفيفات ، وذلك بانتزاع أفرط النساء من حلقات آذانهن وأساورهن من معاصمهن دون رحمة ، وللحقد الذي كان يحمله هؤلاء اتجاه السكان الجزائريين لم يبق فيهم أدنى نصيب من الانسانية للقيام بتطهير هذه القطع من الحلي والمجوهرات وغسلها وتنظيفها من آثار جرائمهم البشعة قبل بيعها في الأسواق . إنه التنكيل وروح الانتقام والقتل .

ولم يكتف هؤلاء المعتدين المحتلين ، بالقتل والتنكيل والتهجير داخل البلاد وتشتيت السكان، بل قاموا بتهجير الآلاف منهم الى خارج البلاد الى غياهب سجون فرنسا والى المناطق البعيدة في مدغشقر وكاليدونيا الجديدة وغيرها ، لكي لا يفكر هؤلاء الأبرياء في العودة الى بلادهم ، لا لذنوب ارتكبوها سوى أنهم رفضوا احتلال أرضهم وأبوا إلا أن يقاوموا جنود الاحتلال الفرنسي الغاشم .

ومما يزيد في الألم والحسرة والأسى ، إدعاء هؤلاء الوحوش وكتّابهم وبعض مؤرخيهم وساستهم أنهم جاءوا لينشروا الحضارة والتحضر في الجزائر (؟!!!) يا لها من حضارة ويا له من تحضر ، لم تعرفه حتى الحيوانات المفترسة في أدغال الغابات ¹ .

ولإيضاح الأمر بعض الشيء فهذا "فريدريك انجلز" الانجليزي رفيق "كارل ماركس" الذي كان مراسلا صحفيا في باريس ، وبعد القبض على الأمير عبد القادر الجزائري كتب يقول : "إنه لحسن الحظ أن هذا الزعيم العربي قد قبض عليه ، ذلك أن نضال أهل البدو كان بلا جدوى ، ورغم أن الطريقة التعسفية التي اتبعها الجنود الفرنسيون مثل بوجو ، في حربهم جديرة بكل لوم ، فإن احتلال الجزائر عمل مهم نعتبره في صالح التقدم الحضاري" ² .

كانت هذه مقدمة قصيرة لا بد منها قبل الولوج في الحديث عن حجم وأعداد سكان الجزائر إبان وبعد دخول الاستعمار الفرنسي ، ذلك الحديث المليء بالتناقضات والمغالطات بسبب الطمس الذي شاب تاريخ الجزائر في هذه الأثناء ، وإنه لمن الصعب التوفيق في الوصول الى كشف الحقيقة وضبطها ، لما يروى في هذا الشأن من المعطيات والأخبار المضطربة وسعي الفرنسيين بالأخص الى طمس وإخفاء الحقائق للتورية والتغطية عن جرائمهم البشعة واللاإنسانية في حق سكان الجزائر ، وعمليات الإبادة والمجازر التي ارتكبوها في حق الأبرياء من المدنيين المسلمين .

لعل التفكير في حجم سكان الجزائر عشية الاحتلال ، يحيلنا الى أول مصدر في تقدير حجم سكان الجزائر أثناء وخلال السنوات الأولى لبداية الاحتلال الفرنسي والقريب الى الحقيقة والواقع ، ذلك الذي كتبه " حمدان بن عثمان خوجة" وهو مسؤول سامي في الادارة الجزائرية - العثمانية قبل جويلية 1830 ، في أواخر عهد العثمانيين بالجزائر ، والذي تضمّنه مؤلفه الموسوم : "المرآة" ، حيث جاء فيه بأن الجزائر

¹ - للتعرف أكثر على جرائم القتل والإبادة التي قام بها جيوش الاستعمار الفرنسي بالجزائر الرجاء العودة الى المصادر التاريخية ومنها المذكورة في متن هذه الرسالة .

² - أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2009 ، الجزء الأول ، ص ، 81 .

يسكنها عشرة ملايين نسمة ، يتوزعون ما بين المدن والقرى والسواحل والأرياف ، وأن النصيب الأكبر من السكان الذين يمثلون مصدر الثروات خارج المدن ، أولئك الذين يطلق عليهم اسم البدو¹.

ويؤكد في أكثر من موضع في ثنايا كتابه على أن حجم سكان الجزائر عند بداية الاحتلال الفرنسي كان عشرة ملايين نسمة إذ جاء في سياق كلامه : "إن مسألة الجزائر ، مسألة خطيرة لأنها تخص حياة أمة بأكملها ، تتكون من عشرة ملايين نسمة وهي الآن من سوء الحظ ، في نقصان يتزايد من يوم لآخر بسبب الحرب ، والبلاد يقودها الظلم والطغيان منذ ثلاث سنوات ، وإني أرى هؤلاء السكان المساكين يرزحون تحت نير الاستبداد معرضين للإبادة ولجميع آفات الحرب وتلك المظالم كلها ترتكب باسم فرنسا الحرة"².

وبعد استعراضه لأحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية والدينية وما آلت إليه في ظل الهجوم الفرنسي المتوحش والشرس ، عاد في نهاية الكتاب الثاني الى موضوع حجم السكان ليؤكد بقوله : " لقد تكلمت عن سكان الجزائر ، وقلت بأن عددهم يبلغ (10.000.000) عشرة ملايين نسمة ، قد يعتقد بعض قرائي أنني أبالغ ، ولذلك أقول لهم بأن على المرء أن ينتقل في داخل البلاد لمدة أسبوع على الأقل ليكون لنفسه فكرة تكاد تكون صحيحة عن عدد هؤلاء السكان واستعداداتهم لكي يصدق ما قدمته من أقوال . إن خصوبة أرضها وصحية جبالها وقناعة أهلها قد ساعدت كثيرا على مضاعفة الجنس البشري فيها"³.

وهكذا يتجلى أن عدد سكان الجزائر عشية الاحتلال كان يبلغ 10 ملايين نسمة . وقد بدأ في التناقص بسبب العدوان الغاشم والحرب الظالمة ، وجرائم الإبادة وجميع جرائم الحرب العدوانية أو كما يصرح صاحب "المرآة"⁴.

وما يؤكد ما ذكره حمدان خوجة ، تصريح أحد الضباط الفرنسيين الذين صاحبوا الحملة الفرنسية الغاشمة بقوله : "إن هذه الأرض التي قيل لنا انها متوحشة وخالية من السكان ، وجدناها مغطاة بالمساكن

¹ - حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، ترجمة : محمد العربي الزبيدي ، منشورات أناب ، الجزائر ، 2005 ، ص ، 13 .

² - نفس المرجع ، ص ، 08 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 270 .

⁴ - الجيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية 1867-1868 ، ترجمة : عمر المعراجي ، منشورات أناب ، الجزائر ، 2008 ، ص ، 370.

الريفية الجميلة ، تحيط بها البساتين ، وكلها مبنية فوق مرتفعات تتناقض حركاتها المتموجة مع شواطئ (بروفانس) القاحلة " ¹ .

في حين ذهب الباحث الجزائري "الجيلالي صاري" في دراسته الموسومة : "الكارثة الديمغرافية (1867 - 1868) وبعد قراءته للمعطيات التقديرية والإحصائية الصادرة عن الدوائر الفرنسية الرسمية وغير الرسمية وبعض الدارسين الغربيين ، وإعادة تقييمها ونقدها في ضوء التقنيات الحديثة التي توصلت إليها العلوم السكانية ، توصل الباحث الى تقدير حجم سكان الجزائر عند الاجتياح الفرنسي سنة 1830 ، بحوالي (05) خمسة ملايين نسمة على الأقل ، مشككا في التقديرات التي قدمها الباحثون الفرنسيون ، هؤلاء الذين لا يُستغرب منهم محاولتهم طمس الحقيقة التاريخية ، المتمثلة في عمليات الإبادة الجماعية التي مارستها قوات الاحتلال الفرنسي بالجزائر .

وقد لا يتسنى لنا الوقوف على حقيقة الأعداد الخاصة بسكان الجزائر إبان السنوات الأولى للاحتلال ، نظرا لعمليات الحرق والتخريب والسرقات التي تعرض لها الأرشييف الجزائري من طرف جيش الاحتلال ، لكن من المؤكد أن المحتلين الفرنسيين مارسوا عمليات إبادة جماعية أدت الى تناقص حجم السكان بالجزائر الى مستويات مريعة ، كما في قول أحد الفرنسيين : " الأمر أكثر من وباء ، إنه موت مجتمع وهذا هو الاحساس لدى أفراد هذا المجتمع " ² .

ومن الغريب أننا نجد عدد سكان الجزائر خلال العقود الأولى من الاحتلال ، بقي ثابتا أو متذبذبا بين التناقص مرة أو الثبات مرة أخرى كما هو مدوّن في سجلات المحتل (كما سنبينه لاحقا) ، وهذا مردّه الى المجاعات والأوبئة والأمراض الفتاكة التي تعرض لها السكان الجزائريين خاصة بالشمال ، وذلك بسبب ممارسات الجيوش الفرنسية من القتل والإبادة والتجويع والتفجير والتجهيل والتهجير في حق الأبرياء من سكان البلاد الأصليين.

ومن نتائج هذه الممارسات المتوحشة والظالمة ، أن حدثت سنتي 1867 و1868 كوارث وجوائح المجاعة والأوبئة الفتاكة ، التي أدت الى أن أصبحت الجثث تملأ السبل والطرق ، وفي المدن تحولت بعض الساحات

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ، 158 .

² - Djilali SARI , **Le Désastre Démographique** , SNED , ALGER , 1982 , P , 260 .

والشوارع الى مقابر مفتوحة في الليل ، أما في البوادي فإن نواحي بأكملها خلت فجأة من السكان، الأمر الذي أدى الى تسجيل حصيلة ثقيلة جدا خلفت ما بين سنتي 1871 و 1872 فقط ، أكثر من مليون وفاة ¹ .

لقد حلت على الجزائريين خلال السنوات الأخيرة من ستينيات القرن التاسع عشر الكوارث الواحدة تلو الأخرى ، أدت الى إتلاف المحاصيل بفعل الجراد والزلازل في منطقة البليدة والجفاف والكوليرا ، وكان الأوروبيون أقل تضررا كونهم يملكون أفضل الأراضي التي كانت مسقية . وقد أدت هذه الكوارث الى فَقْدِ الفلاحين من الأهالي (الجزائريين) سنة 1868 أكثر من نصف القطيع ، وكانت عدد وفيات البشر تفوق 300 ألف وفاة ، وكان الفلاحون أكثر تضررا حيث كانت أشلاء جثثهم تملأ الطرق ² .

الحديث عن حجم السكان في الجزائر إبان السنوات الأولى للاحتلال ، يتطلب جهودا ضخمة تتجاوز جهود الباحثين المنفردين ، ولكي يتسنى لنا الاقتراب من معرفة الواقع الديموغرافي الذي كانت عليه الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي ، لا بد من تسخير جهود بحثية مؤسسية ومنظمة تقوم بإجراء تحقيقات وبحوث تسلط الأضواء على هذه المرحلة انطلاقا من بقايا الأرشيف الخاص بالجزائر ، سواء ذلك الذي تمكن الأتراك من أخذه معهم الى تركيا ، أو ذلك الذي اختطفه المحتلون وبقي منه الشيء القليل بفرنسا . وعلى كل حال سنقوم باستعراض التراث الإحصائي الذي قام بإنجازه المحتل الفرنسي ، للاستهداء به لمعرفة التطورات التي حدثت على حجوم السكان بالجزائر مع إبداء التحفظات والانتقادات اللازمة كلما تطلب الأمر ذلك .

7 - 2 - تقديرات الفرنسيين لسكان الجزائر عند احتلالهم للجزائر :

عرفت التقديرات السكانية بالجزائر إبان الفترة الاحتلالية الفرنسية عدة مراحل حسب الظروف التي كانت تتميز الوجود الفرنسي بالبلاد ، وكذلك وفق الأهداف والغايات المستهدفة من الاعلان عن هذه التقديرات والجهات المعلنة والمصدرة لهذه المعطيات ، وطبعا وفق المتغير الزمني وتطورات الاحتلال للبلاد - كما سنراه لاحقا . -

¹ - Ibid , P , 260.

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ، 717 .

أ - تقديرات فرنسية مجحفة لسكان الجزائر سنة 1830 :

لعل من المفيد أن نبدأ حديثنا عن تقديرات لحجم السكان بالجزائر غداة الاحتلال الفرنسي ، من الدراسة التي نشرتها " المجلة الافريقية " " Revue Africain " الصادرة في جانفي 1954 ، إذ خصصت ملفا هاما لتقييم الأعداد التي أعطيت لسكان الجزائر أثناء سنوات الاحتلال الأولى ، حيث جاء في البحث الشامل الذي كتبه الباحث "ياكونو" " X , Yacono " تقييما شاملا لحجم السكان بالجزائر في سنة 1830 من خلال عرضه لمعظم التقديرات التي أنجزت من طرف الكتاب والباحثين الفرنسيين خاصة ، نقدمها باختصار والتي فحواها أن الباحث "بوتان" " Boutin " ذكر أن عدد سكان الجزائر كان يقدر ما بين 2.8 مليون الى 03 ملايين نسمة سنة 1808 ، في حين ذكر "شالي" " W , Shaler " أن عددهم أقل من واحد مليون نسمة سنة 1826 ، بينما جاء تقديرهم ما بين 1.8 مليون الى 1.9 مليون نسمة سنة 1830 حسب "جريدة العلوم العسكرية" "Journal des Sciences Militaires" الفرنسية .

ومن جهته الباحث "Juchereau de Saint – Denys" قدر سكان الجزائر بحوالي 800 ألف نسمة سنة 1831 ، كذلك أورد كاتب المقال التقدير الذي قدمناه لصاحب مؤلف "المرأة" حمدان خوجة والمقدر ب 10 مليون نسمة سنة 1833 ، وفي السنة نفسها جاء تقدير "de la Pinsonntère" الذي ذكر أن عددهم ما بين 3 ملايين الى 4 ملايين نسمة، سنة بعد ذلك قدرهم "الجنرال فالازي" "G , Valazé" في حدود 2 مليون نسمة ، وفي سنة 1836 قدرهم "Pélissier de Reynaud" بحوالي 2.5 مليون نسمة .

وفي سنة 1841 ذكر "Bory de Saint Vincent" حجم ضئيل يتراوح ما بين 400 ألف و 1.2 مليون نسمة ، بينما "Bodichon" يذكر حجما معتبرا لسكان الجزائر سنة 1845 يتراوح ما بين 12 مليون الى 14.5 مليون نسمة ، وفي العام ذاته قدر "Bugeaud" حجما يقترب من 4 ملايين نسمة ، ليعود في سنة 1847 ليرفع تقديره الى حوالي 8 ملايين نسمة ، وفي ذات العام جاء تقدير "E , Girardin" ما بين 5 ملايين الى 7 ملايين نسمة .

وعلى إثر استعراضه لمختلف الدراسات والأبحاث والتحقيقات التي أنجزت لتقدير حجم سكان الجزائر إبان السنوات الأولى للاحتلال ، أورد صاحب الدراسة التقييمية للمعطيات الإحصائية الخاصة بسكان الجزائر في سنة 1830 ، أحجاما مختلفة لكتاب وباحثين آخرين قاموا بإجراء أبحاثهم حول تقدير حجم سكان الجزائر لسنة 1830 ، وهذه المرة انطلاقا من التقديرات أو الإحصاءات الرسمية التي قامت بإجرائها سلطات الاحتلال الفرنسي

ولا سيما تقدير سنة 1856 وما تبعه من تقديرات وتعدادات ، حيث ذكر الباحث عددا ينيف على الخمسين من الكتاب والباحثين الذين اهتموا بهذا الموضوع منذ سنة 1863 الى غاية سنة 1954 تاريخ نشر هذه الدراسة . وقد جاءت تقديرات هؤلاء الكتاب الذين ذكرهم الباحث "ياكونو" كل باسمه ، ما بين واحد مليون نسمة كحد أدنى و 10 ملايين نسمة كحد أعلى ، لسكان الجزائر في سنة 1830 ¹ .

ب - وقفة تقييمية :

المتتبع لسيرورة المعطيات الاحصائية المتعلقة بالسكان الجزائريين الصادرة عن الدوائر الاستعمارية ومن لفّ لِقْها ، زمن اجتياح الجيش الفرنسي العاشم للجزائر ، يجدها وكأنها نابعة من معين واحد إلا ما ندر ، وأن جل الباحثين والدوائر الفرنسية الرسمية وغير الرسمية متفقين على تقزيم حجم سكان الجزائر أثناء الاحتلال ، ربما يعزى ذلك الى محاولة اخفاء جرائم الابداء والتنكيل المرتبكة في حق الأبرياء من سكان البلاد ، التي أوردها المؤرخون والذين عايشوا تلك الفترة والتقليل من شأنها .

فلا غرابة إذًا أن نجد بعض الأعداد المعطاة لحجم سكان الجزائر في 1830 ، والتي تحوم ما بين 2.5 مليون نسمة و 3 ملايين نسمة ، تسري في كتابات أهل الاختصاص وغيرهم من الجزائريين وغير الجزائريين ، وكأنها مسلّمات لا نقاش فيها ، ومن بين هؤلاء ، المنشورات الصادرة عن الهيئة الرسمية للإحصاءات بالجزائر المستقلة (الديوان الوطني للإحصائيات) ، ومنها انتشرت في كتابات الدارسين والباحثين الجزائريين باستثناء القلة القليلة وعلى رأسها الدراسة السابق ذكرها للباحث "جيلالي صاري" ، هذا فضلا عن كتابات الفرنسيين ومنهم مثلا الدراسات والأبحاث الصادرة عن "المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية" "INED" وكذا المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" في كتاباته المختلفة عن الجزائر ، ومنها قوله : "إن من الصعوبة بمكان تقدير عدد سكان إيالة الجزائر في سنة 1830 . ولكن يبدو أنهم

¹ -X , Yacono , **Peut-On évaluer la Population de L'Algérie Vers 1830 ?** , Revue Africaine , n^o 438-439 1^{er} et 2^{ém} Trimestres 1954 , Alger , 1954 , p,p , 276-307 .

كانوا في حدود ثلاثة (03) ملايين نسمة ، وكان جل هؤلاء تقريبا (90 % الى 95 %) يقيمون في الأرياف والجبال" ¹ .

ومن المدهش أن مؤرخ مثل " أندري جوليان " ذا صيت هائل خاصة في أوساط المثقفين الجزائريين ، يذكر هذا الرقم دون أن يكلف أو يسأل نفسه من أين له بهذا ؟ ولماذا اختار هذا الرقم ولم يختار الأرقام الأخرى التي ذكرها أبناء جلدته كذلك (؟ !!) أي دون إشارة الى أي مصدر يمكن الرجوع إليه . وهذا ديدن معظم الباحثين المذكورين لم يشيروا الى مصادر معلوماتهم ، وكم من معلومات مكذوبة أو مغلوطة أو مزيفة انتشرت في كتابات ودراسات كثيرة وسرت كما يسري السم في الدم ، ونالت ثقة الباحثين والدارسين وتداولوها دون تمحيص أو تشكيك أو حتى تحليل علمي !!!

كانت هذه مقدمات وملاحظات أردت أن أביها هنا من أجل التأسيس لحديثي ، فيما سيأتي عن السكان أثناء الحقبة الاستعمارية ، خاصة خلال القرن التاسع عشر هذا القرن المليء بالجرائم والمظالم بما فيها جرائم الطمس والإخفاء للأرشيف والوثائق وحرقتها ، وتزييف وتشويه للحقائق التاريخية والإحصائية الخاصة بسكان الجزائر ، وكما رأينا أن الأعداد متضاربة ومتناقضة وتراوح ما بين واحد مليون نسمة الى 4 ملايين نسمة لسنة 1830 حسب الفرنسيين على اختلافهم ، وهذه التقديرات تعتبر بعيدة جدا عن ذلك الرقم الذي ذكره حمدان خوجة وهو 10 ملايين نسمة .

ينبغي الإشارة أن صاحب مؤلف "المرأة" ² قد ذكر المنهج الذي اعتمده في تقديره لسكان الجزائر ، وهو أحد أبنائها وكان يشغل منصبا ساميا في الادارة الجزائرية - العثمانية قبل الاحتلال الفرنسي ، بينما الكتابات الفرنسية وعلى اختلافها ، فهي خالية من ذكر المصادر خاصة اذا علمنا أن الظروف المتزامنة مع بداية الاحتلال كما يعرفها الجميع ، لم تكن مواتية لإجراء أي تقدير أو احصاء نزيه ودقيق ويحظى بالمصداقية آنذاك .

تجب الإشارة هنا الى الظروف الاقتصادية العامة التي كانت عليها الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ، أي أثناء أواخر العهد العثماني ، ومن ذلك ما ذكره المؤرخون على اختلافهم ، بأن الجزائر خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، كانت تعيش ظروفًا اقتصادية مزدهرة أساسها النشاط الزراعي الذي كان يدر على

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة : الغزو وبداية الاستعمار 1827 - 1871 ، ترجمة : مجموعة من المترجمين ، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 ، المجلد الأول ، ص ، 16 .

² - لم يكتب المثقفون الفرنسيون بتزييف تاريخ الجزائر وطمس أرشيفها استكمالاً للمهمة الاجرامية لجيشهم الغاشم ، بل ذهب المؤرخ " شارل أندري جوليان " في كتابه المذكور آنفا " تاريخ الجزائر المعاصرة " الى التشكيك في كتاب "المرأة" لحمدان خوجة ، قائلا : أن رولان دوبيسي الفرنسي هو من أملاه عليه ، ولا أحد أشار الى أن ذلك مجرد ترجمة ليس إلا (ص 132) حسب زعمه ؟ !! .

السكان محاصيل جيدة في أغلب السنوات تزيد عن حاجتهم ، لدرجة أن قدّمت السلطات في الجزائر مساعدات غذائية ومالية لفرنسا عندما كانت تعيش في ضائقة اقتصادية شديدة ومحنة ومجاعة هائلة سنة 1793 ، وبقيت الجزائر تمدّ فرنسا بالمؤونات والأموال الى غاية بداية القرن التاسع عشر وبدون فوائد ربوية ، خاصة عن طريق شركتي بوشناق وبوخريص التجاريتين اللتين يملكهما اليهود¹ .

وكانت ممارسة الفلاحة المتسعة تستكمل بتربية الماشية التي كانت هي الأخرى متسعة ، وتتمثل أساسا في تربية الأغنام التي يكون قد بلغ القطيع فيها 07 الى 08 ملايين رأس وكان يؤمن أجود اللحوم ، وكانت الماعز والنعاج ، ونادرا الأبقار والنوق تؤمن الحليب الطازج الذي كان يستهلك في شكل لبن رائب وزبدة زنخة (دهان)² .

أيعقل أن يكون بلد في حجم الجزائر مساحة وثروة ، والتي عُرفت طوال تاريخها أنها كانت تمثل "مطمورة" الغذاء لأوروبا ، وأنها كانت تمتلك ثروة حيوانية يزيد عددها عن سبعة ملايين رأس قبيل احتلالها كما ذكره "أندري جوليان" ، أيعقل أن نصدّق أن عدد سكانها كان لا يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة سنة 1830 (؟؟!!) ، ونحن على يقين تام بأن توفر الغذاء يعد العامل الأساسي الذي يؤدي الى زيادة السكان خاصة في ذلك الزمان ، وقد يحيلنا هذا النقاش الى المقارنة مع الوقت الراهن ، فنحن الآن (2018) يزيد عدد سكاننا في الجزائر عن 42 مليون نسمة ، ولا نملك من الثروة الحيوانية إلا حوالي 25 مليون رأس من مختلف الأنواع الحيوانية ، بالرغم من إدخال التكنولوجيات الحديثة في تربية الأنعام .

المقام لا يسمح بنقاش أكثر وإلا فالأدلة والشواهد المتوفرة كثيرة ومُثْنَعَة ، تلك التي تفنّد مزاعم الفرنسيين بشأن تقديرهم لحجم السكان بالجزائر عشية احتلالها ، وعلى كل حال سنأخذ بالمعطيات الصادرة عن المحتل الفرنسي لتتبع التطورات الحاصلة على حجم السكان بالجزائر ، خلال الفترة الاستعمارية مع الانتقادات والتحفظات اللازمة حين يستدعي الأمر ذلك (عملا بالمثل الجزائري القائل : أتبع الكذاب الى باب داره) .

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ، 278 .

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ، 18 .

7 - 3 - سكان الجزائر خلال القرن التاسع عشر تحت نير الاحتلال :

كما سبق القول أن التقديرات الفرنسية لحجم سكان الجزائر عشية احتلالها سنة 1830 تشير الى عدد يُحوم حول (03) ثلاثة ملايين نسمة ، وبعد ست سنوات من ذلك أي سنة 1836 قامت سلطات الاحتلال بإجراء أول تقدير لسكان البلاد في ظل الادارة الاستعمارية ، علما أن جيش الاحتلال لم ييسط سيطرته إلا على جزء بسيط من البلاد يتمثل خاصة في العاصمة الجزائر وما جاورها وبعض مناطق الشمال ، أما بقية مناطق البلاد فإما هي في حالة حرب بقيادة الأمير عبد القادر في جهة الغرب وأحمد باي في جهة الشرق ، بينما مناطق الهضاب والجنوب الكبير لم تطأه بعد أقدام جنود الجيش الفرنسي المعتدي في هذه الأثناء ، قلت أظهر هذا التقدير وجود حجم سكاني تعدادده 2.487.679 نسمة منهم 180.330 أجنب. أي أن العدد الحقيقي للسكان الجزائريين هو 2.307.349 نسمة فقط .

يظهر مما سبق أن حجم سكان الجزائر فَقَدَ أكثر من نصف مليون نسمة في ظرف ست سنوات من الاحتلال ، بمعنى أكثر من الخمس (1 من 5) من اجمالي السكان ، وبمتوسط معدل سنوي سلبى يبلغ (4,37-) % . وإذا أخذنا هذه المعطيات بجدية فإنها تؤكد بما لا شك فيه أن قوات الجيش الفرنسي قد قامت بارتكاب جرائم لا يمكن تسميتها إلا تحت مسمى "جرائم إبادة" و "جرائم ضد الإنسانية" ومجازر مروعة قضت على مئات آلاف من الأبرياء في ظرف قصير لا يتجاوز ست سنوات ، أما إذا أخذنا معطيات تقدير سنة 1836 قياسا بحجم 10 ملايين نسمة أو 05 ملايين نسمة فإن المأساة تكون أشد وأعظم وأن وحشية الجيش الفرنسي المحتل تجاوزت كل الحدود ، تلك التي قتلت نصف السكان أو ثلاثة أرباعهم في ظرف ست سنوات .

ما قيل عن المثالب والنقائص التي شابت التقديرات التي أُعطيَت لسكان الجزائر سنة 1830 ، يقال عن التقدير السكاني الذي صدر سنة 1836 ، يضاف اليها بعض العيوب التي رافقت سنوات الاحتلال الأولى ، ومنها أن الظروف التي أجري فيها التقدير كانت ظروفًا سيئة ، وأن الشعب الجزائري كان لا يزال في حالة حرب ومقاومة ضد المحتل ، كما أن جيش الاحتلال لم يكن قد وطئت أقدامه أرض الجزائر كلها ، وأن كثير من الجزائريين بسبب الحرب كانوا في حالة غير مستقرة ، أو كانوا في حركة دائبة في جُل وترحال بسبب نمط الحياة الذي كان سائدا في مناطق واسعة ، وكذلك لشساعة أرض الجزائر التي لم يستطع الاستعمار استكمال احتلالها إلا بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث لم تطأ أقدام جنود جيش الاحتلال أرض تندوف إلا سنة 1922. هذا بالإضافة الى ضعف التقنيات والإمكانات المتوفرة آنذاك في القيام بإجراء التقديرات والإحصاءات بشكل يحقق مصداقية مقبولة .

لهذه الاعتبارات وغيرها ، لا يمكننا الاطمئنان البتة للمعطيات الاحصائية الخاصة بسكان الجزائر الصادرة عن الجهات الفرنسية مهما كانت رسمية أو غير رسمية (أي أكاديمية) إبان العقود الأولى للاحتلال ، لكننا نجد أنفسنا مجبرون للتعامل مع هذه المعطيات الصادرة عن الفرنسيين المحتلين ، كونها الوحيدة المتوفرة خلال طيلة عهد الاحتلال ، وأنه من الأهمية بمكان الاطلاع على نتائجها وتاريخ إجرائها وذلك بقصد الاستفادة منها في معرفة التطور الذي عرفه النمو السكاني بالجزائر طيلة عهد الاحتلال .

وعليه فإذا أمضينا في تتبع المادة الاحصائية المتوفرة عن سكان الجزائر خلال القرن التاسع عشر ، فإننا ستوقفنا تلك الأعداد التي تضمنها الجدول اللاحق ، والتي مفادها أن نمو السكان في الجزائر خلال القرن التاسع عشر عرف وتائر نمو متضاربة ومتذبذبة وغير ثابتة كما يوضحها الشكل رقم () ، نحو منحى واتجاه غير واضح تماما هبوطا وصعودا ، ومن ذلك أن عدد سكان الجزائر منذ 1836 الى غاية 1886 لم يستقر على نمط سكاني معين ، إذ بقي يتراوح ما بين الزيادة الطفيفة و التناقص المريع ، ثم العودة الى الارتفاع الطفيف من جديد ، حيث تراجع حجم السكان الى 2.028.000 نسمة سنة 1845 أي بعد حوالي عشر سنوات من أول تقدير للسكان الذي تم في 1836 ، مسجلا متوسط معدل سكاني سنوي سلبي لهذه الفترة يعادل (-1,43) % ، ثم يعود للارتفاع الطفيف سنة 1851 الى حجم 2.324.000 نسمة ، ثم يتراجع الى عدد 2.310.000 نسمة سنة 1856 ، بعدها يرتفع العدد الى 2.737.000 سنة 1861 ، بمعنى يزيد بنسبة 18,48 % ، ليعود الى الانخفاض من جديد سنة 1866 ليسجل عدد 2.656.000 نسمة ، ليهوي بحدة بعد خمس سنوات الى حجم 2.134.000 نسمة في سنة 1872 ، أي بنسبة 19.65 % بمعنى فَقْدِ خُمُسِ عدد السكان في ظرف ست سنوات ، وبمتوسط معدل سنوي سلبي يعادل (-3,64) % ، ويعزى هذا الى الأوبئة والأمراض الفتاكة والمجاعة التي ضربت البلاد في هذه الأثناء مخلفة ضحايا أكثر ، وهنا لا بدّ أن تستوقفنا حادثة المجاعة ، فكيف يجوع شعب وهو يعيش على أرض تعد من أخصب أراضي المعمورة ؟ . وقد كان الى وقت قريب يمد هذا المحتل الغاشم بالمؤونات الغذائية لما أصابته المجاعة والفاقة قبيل نهاية القرن الثامن عشر كما مرّ بنا . وقد تطرق الباحث "جيلالي صاري" الى تقييم وتحليل مستفيض للأعداد السكانية التي قامت السلطات الاستعمارية بإنجازها خلال القرن التاسع عشر والتي تعرضنا الى ذكر بعضها سابقا ¹ .

¹ - لمزيد من التفصيل أرجع : جيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية ، (LE DESASTRE DEMOGRAPHIQUE) مرجع سابق .

وبعد أربع سنوات من سنة 1872 يعود السكان للارتفاع مسجلا حجما يصل الى 2.479.000 نسمة سنة 1876 ، ثم بعد خمس سنوات يرتفع الى 2.842.000 نسمة سنة 1881 . أي بمتوسط معدل سنوي للفترتين مساويا 3,74 % و 2,73 % على الترتيب.

وهكذا نلاحظ التذبذب بين الصعود والهبوط ، والذي بقي يراوح مكانه ما بين 2 مليون و 2,5 مليون نسمة خلال نصف قرن ، ويُفسر هذا الوضع بوجود موانع إيجابية قوية تحول دون الزيادة السكانية ، ولكن ليس من النوع الذي أشار اليه مالتوس ، أي أنها تلك الموانع التي يفرضها القانون الطبيعي العاقي المهيمن لاستعادة التوازن بين عدد السكان وموارد الغذاء ، وإنما هي موانع فرضها الاستعمار الفرنسي بجرائمه المختلفة، من الحروب والإبادة الجماعية والتهجير والتفجير والأمراض والأوبئة والمجاعات وسائر العوامل التي تؤدي الى القضاء على الحياة التي بدأت فعلا ، مما حال دون تحقيق معدلات للنمو السكاني العادي ، الذي حققته المجتمعات المشابهة للمجتمع الجزائري آنذاك ، ومنها المجتمع المصري الذي كان يصل تعداد سكانه في مقتبل القرن التاسع عشر أي في سنة 1800 الى حوالي 2,5 مليون نسمة . (وهذا تقريبا الحجم السكاني الذي كان عليه المجتمع الجزائري حسب المصادر الاستعمارية التي سبق ذكرها) ، لينتقل الى 4,47 مليون نسمة سنة 1846 ، ثم الى 6,8 مليون نسمة سنة 1882 ، لينتهي القرن التاسع عشر بحجم وصل الى 9,7 مليون نسمة سنة 1897 ¹.

بمقارنة بسيطة بين تطور حجم السكان بمصر مع نظيره في الجزائر ، خلال نفس الفترة ، نجد أن الحجم السكاني بمصر استمر في النمو خلال الفترة الممتدة ما بين (1800 - 1882) محققا نسبة زيادة تصل الى 172 % ، بينما حقق نسبة زيادة ما بين (1846 - 1882) تصل الى 78,8 % ، في حين أن سكان الجزائر تناقص خلال فترة (1830 - 1872) بنسبة تقدر ب 28,86 % ، كذلك وصل حجم سكان مصر في سنة 1897 الى 9,7 مليون نسمة ، بالمقابل وصل حجم سكان الجزائر الى 3.781.000 نسمة فقط بحلول سنة 1896 . وبقراءة بسيطة يمكننا القول أن سكان مصر تضاعف حوالي ثلاث مرات في حين بقي حجم سكان الجزائر يراوح مكانه طيلة القرن التاسع عشر وهذا بناء على المعطيات الصادرة من الجهات الاستعمارية .

وبمتابعة التطور في عدد سكان الجزائر ، فإن تعداد 1876 أظهر انتعاشا نحو الزيادة بعد النكسة التي حصلت في سني المجاعة والأوبئة (1867 - 1868) ، مسجلا حوالي 2.5 مليون نسمة ، ليستمر التزايد بعد ذلك منهايا القرن التاسع عشر بتعداد سكاني يصل الى حوالي 4 ملايين نسمة ، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي أدت الى هذا الوضع السكاني غير الطبيعي .

¹ - عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك ، 1988 ، ص ، 105.

ويمكن حصر أهم الأسباب التي جعلت نمو سكان الجزائر خلال هذه الفترة (1830 - 1900) لا يتزايد بمنحى طبيعي كما هو منتظر ، وكذا زيف التعدادات التي قامت بانجازها سلطات الاحتلال في ما يلي :

1 - كون أن البلاد في بداية الاحتلال ، لم تستطع قوات جيش الاحتلال الفرنسية أن تتوسع الى كافة مناطقها ، إذ أن احتلال مناطق القبائل الكبرى وهي مناطق أهلة بالسكان لم تخضعها فرنسا لسيطرتها إلا بعد سنة 1861 ، أما مناطق الجنوب فقد بقيت في منأى عن الاحتلال الى غاية نهاية القرن التاسع عشر وبعضها الى بداية القرن العشرين .

2 - شهدت هذه الفترة ثورات متوالية ، منها ثورة الأمير عبد القادر (1833 - 1847) ، وثورة المقراني (1871 - 1872) ، وثورة بوعمامة 1881 وغيرها من الثورات والانتفاضات التي قام بها الجزائريون في وجه الاستعمار عبر كافة مناطق البلاد .

3 - المجاعات والأمراض والأوبئة التي تعرض لها الشعب الجزائري في ظل الاحتلال.

4 - مقتل مئات الآلاف من الجزائريين في حربهم ضد جيش الاحتلال الفرنسي .

5 - عمليات التهجير القسري وغير القسري في الداخل والى الخارج بداعي المشاركة في الثورات والانتفاضات ضد المحتل الغاشم ، وكذا طبيعة نمط الحياة البدوية التي تجعل عددا هاما من السكان في حالة تنقل وترحال دائم بحثا عن سبل العيش .

7 - 4 - تطور عدد سكان الجزائر خلال القرن العشرين للفترة (1900 . 1962) :

وإذا انتقلنا الى القرن العشرين ، حيث استطاع الاحتلال بسط سيطرته على كامل مناطق البلاد ، وقد أحكم نفوذه وفرض ادارته واستقرت الأوضاع له ، وعليه فان التعدادات التي أنجزت خلال هذه الفترة يمكن الاطمئنان إليها شيئا ما ، إذ كانت مدعومة بجهاز اداري خاص بتسجيلات الحالة المدنية الذي بوشر العمل به في سنوات الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، مع ابداء بعض التحفظات اللازمة على هذه التعدادات كلما استدعى الأمر ذلك ، وفي هذا السياق فقد كان أول تعداد استهلكت به سلطات الاحتلال القرن العشرين هو تعداد 1901 الذي يمكن القول عنه أنه تعداد قام على أسس احصائية سليمة نوعا ما قياسا الى ما سبقه من تعدادات ، بالرغم من الظروف غير المناسبة تماما ليحظى بكامل الثقة والاطمئنان ، حيث كان الشعب الجزائري يشك في كل ما يأتيه من الادارة الفرنسية البغيضة فضلا عن ضعف الجهاز الاداري وقلة خبراء الاحصاء ، وشساعة البلاد ، وقد أظهر هذا التعداد حجما يعادل 4.089.000 نسمة بمن فيهم من الأجانب الفرنسيين والأوربيين عامة .

نتائج تعداد 1901 تُبيّن استمرار الزيادة السكانية التي بدأت منذ تعداد 1886 ، أي خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فقد شهدت وتيرة النمو السكاني تصاعدا في هذه الفترة (1886 - 1901) بنسبة 24,40 % ، بينما سجلت الفترة (1886 - 1911) متوسط معدل نمو سنوي للسكان يعادل 1,45 % ، لينخفض المعدل من جديد خلال العشرية التالية الممتدة من (1911 الى 1921) مسجلا معدلا في حدود 0,37 % ، ويعزى هذا التراجع الى سنوات الحرب العالمية الأولى التي شهدت تجنيدا إجباريا للشباب الجزائري في صفوف قوات الاحتلال الفرنسية ، وكذلك لمختلف المآسي التي صاحبت الحرب على أرض الجزائر وما خلفته من ضحايا في أوساط سكان البلاد .

الجدول رقم (02): يبين متوسط معدل النمو السنوي للسكان للفترة (1830 – 1966)

الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو السكاني %
1836 – 1830	-4,37
1845 – 1836	-1,43
1851 – 1845	2,27
1856 – 1851	-0,12
1861 – 1856	3,39
1866 – 1861	-6,60
1872 – 1866	-3,64
1876 – 1872	-3,74
1881 – 1876	2,73
1886 – 1881	2,90
1891 – 1886	1,69
1896 – 1891	1,10
1901 – 1896	1,56
1906 – 1901	1,81
1911 – 1906	1,14
1921 – 1911	0,37
1926 – 1921	0,90
1931 – 1926	1,62
1936 – 1931	2,08
1948 – 1936	1,54
1954 – 1948	2,64
1960 – 1954	1,55
1966 – 1960	3,74

الجدول مستخرج من بيانات الجدول السابق ، باستعمال المعادلة: $r = 1 / n \ln P_n / p_0$.

حيث : r = متوسط معدل النمو السكاني للفترة (n) . P_n = عدد السكان في نهاية الفترة .

P_0 = عدد السكان في بداية الفترة . n = عدد سنوات الفترة .

جدول رقم (03) يبين تطور عدد سكان الجزائر من عام 1836 الى 1966 .

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1836 ¹	2.307	1901	4.089
1845	2.028	1906	4.478
1851	2.324	1911	4.741
1856	2.310	1921	4.923
1861	2.737	1926	5.151
1866	2.656	1931	5.588
1872	2.134	1936	6.201
1876	2.479	1948	7.460
1881	2.842	1954	8.745
1886	3.287	1960	9.602
1891	3.577	1966 ²	12.018
1896	3.781		

Source : ONS , Annuaire Statistique de L'Algérie (1981) , ENAG , Alger ,1981 , p , 10 .

¹ - X , Yacono , op cit ,278 .

² - أول احصاء رسمي أُجري في عهد الاستقلال الوطني .

ومتابعة قراءة النتائج الواردة في الجدولين (02) و (03) نلاحظ انتعاش وتيرة النمو السكاني عقب نهاية الحرب العالمية الأولى في الفترات (1921 - 1926) و (1926 - 1931) و (1931 - 1936) بمعدلات متزايدة من فترة الى أخرى مسجلة على التوالي 0,9 % و 1,62 % ثم 2,08 % ، وهذا أمر طبيعي جدا تشهده الشعوب عادة بعد خروجها من حرب مدمرة أو مأساة أو أزمة خانقة ، وهي ما تعرف لدى المختصين تحت مسمى "ظاهرة التعويض الناتج عن الحرب" .

بعد هذا الانتعاش في معدلات النمو السكاني ، تعود مرة أخرى معدلات النمو الى الانتكاسة بفعل دخول العالم في حرب عالمية ثانية مدمرة امتدت ما بين (1939 - 1945) ، عاشت فيها الجزائر أحلك أيامها وسنينها ، وفرضت الحرب على الشعب الجزائري من جديد معيشة الضنك والنقص والنكد ، من تجنيد اجباري للشباب في صفوف القوات الفرنسية ، وتكشف وشظف العيش لمستوى المجاعة ، ناهيك عن الأمراض وتراجع الخدمات الصحية على قلتها وغيرها من المآسي . في هذه الأثناء تم تسجيل معدل للنمو السكاني للفترة (1936 - 1948) ما تقديره 1,54 % فقط .

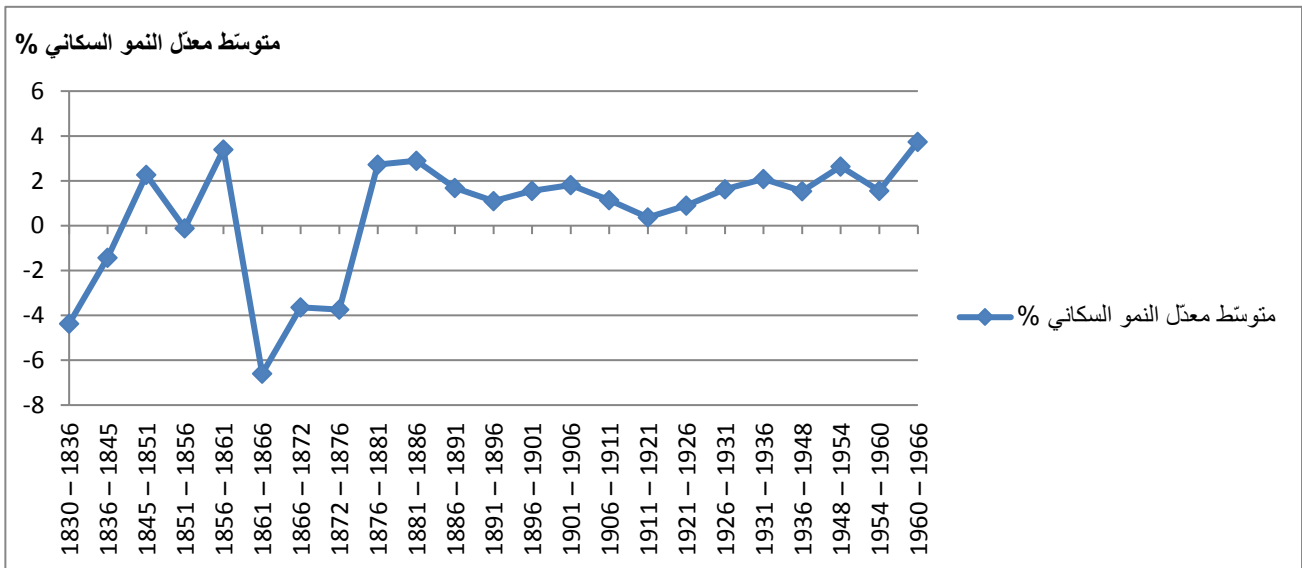
ومباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، تسترجع وتيرة النمو السكاني في الجزائر من جديد حيويتها ونشاطها نحو التصاعد وبقوة وبمعدلات غير مسبوقه مسجلة متوسطا سنويا يقدر 2,64 % للفترة (1948 - 1954) ، ويفسر هذا الصعود بالإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بعد الحرب لصالح السكان من الأهالي الجزائريين نظير مساهمتهم ومشاركتهم في دحر النازية ، من أجل تحسين ظروف معيشتهم ، كإنشاء المدارس وبناء السكنات والمشافي وبعض المرافق الاقتصادية والخدمية ، التي من شأنها أن تؤدي الى تخفيض مستويات الوفاة ، وبالتالي رفع معدلات النمو السكاني .

وما هي إلا سنوات حتى عادت الحرب من جديد الى البلاد ، وهذه المرة كانت الحرب التحريرية المضفرة في غرة نوفمبر 1954 لتستمر الى حوالي 07 سنوات ، وكما هو معروف فقد خلفت الحرب ما يربو على 1,5 مليون ضحية من الشهداء الأبرار ، وتدمير شبه كلي لآلاف القرى والأحياء السكنية ، وتخريب لمئات منشآت البنية التحتية للاقتصاد الجزائري ، وتهجير لمئات الآلاف من السكان في الداخل والى الخارج وغيرها من المآسي والنكبات والآلام والأوجاع التي كابدها الشعب الجزائري في سبيل التحرر من رقة الاستعمار الذي طال ليله المظلم الحالك .

كل هذا انعكس سلبا على معدلات النمو السكاني بالبلاد مسجلة تراجعا هائلا ، حيث لم يتجاوز المعدل السنوي للفترة (1954 - 1960) ما نسبته 1,55 % ، بالرغم من تسجيل معدلات سنوية مرتفعة للمواليد الخام تجاوزت في المتوسط 46,5 في الألف . ذلك أن معدلات الوفيات كانت عالية هي كذلك خلال هذه الفترة ، حيث قدم المجتمع الجزائري تضحيات فاقت 16 % من تعداده الكلي ، الأمر الذي منع الزيادة السكانية من مواصلة تصاعدها . وهذا ما يبيّنه الشكل رقم (02).

وبحصول البلاد على الاستقلال في 05 جويلية 1962 ، إيدانا ببداية عهد جديد ، ستعرف فيه أوضاع السكان تحسينات هائلة سيكون لها أثرها الجلي الذي مس كل مركبات الظاهرة الديموغرافية مانحا إياها حيوية وحركية مشهودة ، علما أن الحجم السكاني الذي بدأ منه العهد الجديد يقترب من 10.2 مليون نسمة . فماذا حدث للتركيبة والبنية السكانية الجزائرية في هذا العهد الجديد ، عهد الاستقلال الوطني ؟ .

شكل بياني رقم (02) يوضح تطور نمو سكان الجزائر خلال الفترة (1830-1966)



8 - سكان الجزائر في عهد الاستقلال :

بعد انتزاع البلاد لاستقلالها سنة 1962 ، بعد حرب ضروس خلّفت خسائر جسيمة ، لا سيما في عدد الأرواح الذين سقطوا شهداء من أجل تحرير البلاد والذين وصل عددهم الى مليون ونصف مليون شهيد ما يمثل حوالي 15 % من العدد الاجمالي للسكان عام 1962 البالغ حجمهم آنذاك 10.236.000 نسمة . وقد مرت الزيادة الطبيعية للسكان في الجزائر المستقلة بمراحل مختلفة تمتاز فيها مستويات الزيادة السكانية حسب خصائص كل مرحلة كما يلي :

8 - 1 - مرحلة النمو السكاني العالي (1962 - 1985) :

وتأكيدا لظاهرة "التعويض الناتج عن الحرب" التي تشهدها الشعوب عادة بعد خروجها من حرب أو أزمة حادة تفقد من جرائها عددا هائلا من سكانها ، فإن الجزائر شهدت موجة قوية جدا لتعويض الفاقد من السكان ، وذلك بدخولها المرحلة الثانية للانتقال الديموغرافي المتسمة بمعدلات عالية جدا للنمو السكاني ، حيث وصل متوسط معدل الزيادة السكانية السنوية خلال الفترة (1962 - 1966) الى 04 % ، بينما نزل المعدل الى مستوى 3,2 % سنويا للفترة (1966 - 1977) ، ويعتبر هذا المعدل عاليا جدا مقارنة بمعدلات النمو السكاني التي عرفتتها الدول الأوروبية أثناء مرورها بالمرحلة الانتقالية الديموغرافية ، والتي دامت ما يقرب من قرنين ما بين القرن السابع عشر والتاسع عشر بمعدل نمو طبيعي يقدر ما بين 01 - 01,5 % سنويا ، كما يعد مرتفعا بالمقارنة مع معدل النمو الطبيعي لمجموع دول العالم الثالث ولنفس الفترة تقريبا والذي بلغ 02,5 % في المتوسط ¹ .

وبهذا تعد الجزائر من قلائل الدول النامية التي عرفت وتيرة نمو سكاني عالية رغم ما طرأ على مستوى معدلات النمو الطبيعي من تناقص متواصل وبوتيرة منتظمة تقريبا كما هو واضح من بيانات جدول رقم (؟) حيث سجل معدل الزيادة الطبيعية سنة 1967 قيمة 3,42 % وبقي فوق مستوى الثلاثة بالمائة الى غاية 1985 ، مسجلا متوسط معدل سكاني سنوي للفترة (1962 - 1985) معادلا 3,27 % . ما يعني تضاعف حجم السكان في مدة تقترب من 20 سنة أي في عام 1982 ، ويُعدّ هذا التضاعف من أسرع ما حدث في دول العالم الثالث ، وأسرع كذلك مما تنبأ به "روبرت مالتوس" سنة 1798 ، من أن السكان وفي غياب الموانع الايجابية والموانع الوقائية ، يمكن أن يتضاعف في حدود 25 سنة وربما قبل ذلك ، إذا كانت موارد العيش متوفرة بكثرة .

¹ - United Nations , **Concise Report on The World Population Situation In 1970-1975**, U.N , New York , 1978 , p , 05 .

وتعزى هذه الظاهرة في الجزائر بعد الاستقلال أساسا الى غياب واختفاء الموانع الايجابية والوقائية التي كانت تحول دون تزايد السكان سابقا والتي فرضها الاحتلال البغيض ، من حروب وأمراض وأوبئة ومجاعات وبؤس وفقير وغيرها من المآسي ، أما بعد الاستقلال فقد شهدت البلاد حركية ديموغرافية هائلة أدت الى الاقبال الكبير على الزواج المبكر أين سجل أدنى متوسط للسن عند الزواج الأول سنة 1966 معدلا مساويا 18,3 سنة عند الاناث و 23,8 سنة عند الذكور ، ليرتفع قليلا في سنة 1977 مسجلا 20,9 سنة عند الاناث مقابل 25,3 سنة عند الذكور ، وأيضا الرغبة التي كانت تتملك أغلب الأسر في إنجاب عدد كبير للأطفال ، الى جانب تحسن مستوى المعيشة العام ولا سيما تطور شبكة تقديم خدمات الرعاية الصحية ، بانتهاج سياسة الطب المجاني سنة 1967 ، وإتباع سياسة سكانية مشجعة للنسل ، مما أدى الى المحافظة على مستويات عالية للخصوبة فوق معدل 40 في الألف طيلة هذه الفترة ، وهبوط سريع لمستوى الوفيات الخام من 16,7 بالألف غداة الاستقلال الى 08,40 بالألف سنة 1985 ، حيث كان لانخفاض معدل الوفيات الخام التأثير الحاسم في الزيادة السكانية منذ الاستقلال الى غاية نهاية سنوات الثمانينيات ، وهي ميزة التحول الديموغرافي في مرحلته الانتقالية¹.

كل هذا شكّل معالم الظاهرة السكانية في الجزائر المتسمة بظاهرة "الانفجار الديموغرافي" للفترة الممتدة بين (1962 - 1985) ، حيث انتقل الحجم السكاني خلال هذه الفترة من حوالي 10 ملايين نسمة الى حوالي 22 مليون نسمة .

8 - 2 - مرحلة تحول الاخصاب وتراجع النمو السكاني (1986 - 2000) :

تحوّل الاخصاب سنة 1986 نحو الانخفاض بشكل ملفت وظاهر وبخمس درجات في سنة واحدة مسجلا معدل للمواليد الخام مساويا 34,73 بالألف ، جعلنا نتخذ من هذه السنة (1986) مرجعا لانعطاف مسار النمو السكاني نحو التراجع النسبي ، كما تم في نفس السنة تسجيل معدل زيادة طبيعية مساويا 2,74 % ، ولأول مرة منذ الاستقلال دون الثلاثة بالمائة ، كما شهدت الفترة (1986 - 2000) متوسط معدل للزيادة السكانية سنويا مساويا 2,25 % ، ومردّد ذلك الى التراجع المحسوس في مستويات الخصوبة إذ وصلت الى أدنى معدل للمواليد الخام يقدر ب 19,36 بالألف سنة 2000 ، وهو المعدل الأدنى على الاطلاق منذ بداية التسجيل الحيوي (الحالة المدنية) في القرن التاسع عشر الى الآن ، كما هو ظاهر من الجدول رقم () ، في حين انتقل حجم السكان الاجمالي من حوالي 22.189.000 نسمة سنة 1986 الى 30.416.000 نسمة سنة 2000 ، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 27 % طيلة هذه الفترة .

¹ - تومي حسين ، الخصوبة والأسرة : تحول الاخصاب وآثاره على بنية الأسرة في الجزائر ، في : التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2005-2006 ، العدد : 02 ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 122 - 145 .

وإذا كانت للوفيات القيادة والريادة في المرحلة السابقة ، باعتبارها القاطرة التي أدت بالظاهرة السكانية الى "الانفجار الديموغرافي" ، فان هذه المرحلة كانت القيادة فيها للخصوبة التي شهدت تحولا ملموسا نحو التراجع والتقلص متأثرة بشبكة لا متناهية من العلاقات والترابطات مع مواضيع كثيرة ، كالمعتقدات والأفكار والثقافة والمحيط في تناغم وانسجام وتفاعل لا يمكن أن تكون الخصوبة خارجة عنه إلا استثناء ، باعتبارها ترتبط بمتغيرات وسيطة ومحددات تتعلق بوضعية المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع ، والنظرة الى قيمة الأطفال من حيث عددهم وجنسهم وما هو منتظر من إنجابهم ، وما يترتب عن ذلك من انعكاسات على الفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء ، وكل ذلك في خضم التحولات والتغيرات الهائلة التي عرفتها الجزائر خلال هذه المرحلة ، وباعتبار الخصوبة ظاهرة اجتماعية معقدة وتلتقي عندها متغيرات كثيرة تمس كل من الفرد والأسرة والمجتمع ، فيسعى كل طرف لمراجعة وصياغة استراتيجية خصوبية محددة يراعي فيها الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والمحيط والبيئة تماشيا وتساوقا مع ظروفه المتغيرة¹ .

أشير هنا الى أسباب عديدة تلك التي تقف وراء ظاهرة تراجع مستويات الخصوبة ، والتي أدت بدورها الى تراجع معدلات النمو السكاني ، ما بدا وكأنه بداية الشروع في التحول الديموغرافي نحو المرحلة الأخيرة (مرحلة النضج واكتمال التحول) ، والتي تتميز بمعدلات منخفضة للوفيات وللولادات ومنه نمو سكاني منخفض . غير أن المستجدات التي عادت من جديد مع مطلع القرن الواحد والعشرين جعلتنا نترث في الحكم على هذه البوادر الديموغرافية ، ومن العوامل التي سرّعت في تخفيض مستويات الخصوبة التي أدت الى تقليص معدلات النمو السكاني لهذه الفترة تتمثل في :

أ - ينبغي التذكير أن الخصوبة ومستوياتها لم تعد شأنًا يخص الأفراد والأسر فحسب ، بل أصبحت تمثل هاجسا وقلقا للمجتمعات على اختلاف مستويات الخصوبة بها ، فبعض الدول يورقهم ويشغلهم شيخوخة سكانهم فاستنفروا قواهم وسنوا سياسات سكانية مشجعة للإنجاب بإعطاء امتيازات هائلة للأسر والأفراد لكي ينجبوا أكثر ، كما هو حال المجتمعات الغربية ، وعلى العكس من ذلك فقد نغص ونكّد المستوى المرتفع للخصوبة عيش مجتمعات بلاد العالم الثالث ، فالتجأت الى وضع سياسات سكانية ضد الانجاب العالي للأطفال ، تتفاوت في شدتها وصرامتها من مجتمع الى آخر ، ومن ضمن الدول التي لجأت الى سياسة التشجيع للحد من النسل الجزائر ، وذلك ابتداء من سنة 1983 باتخاذها اجراءات وبرامج متعددة الأبعاد تستهدف تخفيض معدلات الخصوبة العالية .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 123 ، 124 .

ب - وما أدى الى تعزيز التحولات نحو انخفاض الخصوبة ، دخول البلاد في أزمة اقتصادية حادة بسبب انهيار في أسعار البترول وبالتالي تقلص مداخيل المحروقات والتي تمثل حوالي 98 % من المداخيل بالعملة الصعبة ، والتي كان لها الأثر الهائل على سائر مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

ج - انجر عن تقلص مداخيل البلاد من المحروقات أزمة اقتصادية مست كل قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، مما اضطر السلطات الى تقليص حجم الانفاق الحكومي ما أدى الى تراجع مستوى معيشة السكان ، وتوقيف كثير من المشاريع التي كانت في طور الانجاز ، كبناء المساكن والمدارس والمستشفيات والمصانع وسائر منشآت البنية التحتية ، التي من شأنها توفير فرص للشغل من جهة ، والرفع من مستوى التنمية البشرية للأفراد من جهة أخرى .

د - كل الذي سبق ذكره ، كان له انعكاسات وتداعيات على المركبات الديموغرافية ، فالوفيات تأثرت بركود وثبات مستوياتها وخاصة وفيات الرضع ووفيات الأطفال التي شهدت كبها وفرملة عند مستوى واحد بقيت تتراوح عنده ، وفي بعض السنوات ارتفعت قليلا بفعل تردي خدمات الرعاية الصحية . بينما شهدت مستويات الخصوبة تراجعا محسوسا - كما رأينا - متأثرة بتراجع معدلات الزواج وتأخر متوسط السن عند الزواج الأول ، حيث ارتفع من 23,7 سنة الى سن 27,6 سنة عند الاناث ، بالمقابل ارتفع من 27,7 سنة الى 31,3 سنة عند الذكور ، وذلك بين سنتي 1987 و1998 على التوالي .

هـ - وما زاد الطين بلة تطور الأوضاع وتسارعها نحو التدهور والانهيار ، حيث دخلت البلاد في سنوات التسعينيات في أزمة أمنية أتت على الأخضر واليابس ، حيث قُتل من جراءها عشرات آلاف الضحايا ، وفقدَ مئات الآلاف من العمال مناصب شغلهم ، وهجرة عشرات الآلاف من السكان الى الخارج ، ونزوح مئات الآلاف من سكان القرى و"المداشر" والجبال وسائر المناطق النائية وغير الآمنة الى المدن وخاصة الكبرى منها . مما أثر على الحيوية الديموغرافية بالسلب ، فالوفيات عرفت صعودا طفيفا أو ثباتا وركودا غير طبيعي ، في الوقت ذاته شهدت الخصوبة تراجعا غير طبيعي أيضا متأثرة بالأزمة متعددة الأبعاد .

8 - 3 - مرحلة عودة الانتعاش والارتفاع النسبي للنمو السكاني للفترة (2001 - 2018):

مباشرة بعد سنة 2000 التي شهدت تسجيل أدنى مستوى للخصوبة وكذا أدنى معدل للنمو السكاني ، استعادت معدلات الخصوبة والنمو السكاني انتعاشها وحيويتها نحو الارتفاع والصعود من جديد ، متأثرة بتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، وكتعبير ضمني لظاهرة "التعويض الناتج عن الحرب" ، هذه الظاهرة التي تعيشها الشعوب عادة بعد خروجها من حرب أو أزمة حادة ، أفقدتها عددا هائلا من سكانها ، وقد سبق وأن عاشتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال - كما مر بنا - .

كذلك عرفت مستويات النمو السكاني ارتفاعا وصعودا ليس فقط بسبب عودة ارتفاع معدلات الخصوبة ، وإنما كذلك مدعومة باستمرار انخفاض مستويات الوفيات العامة ، ولا سيما معدلات وفيات الرضع والأطفال ، التي استعادت حيويتها نحو الانخفاض المحسوس متأثرة بتحسّن وتطور خدمات الرعاية الصحية وبرامج حماية الأمومة والطفولة خاصة ، التي شهدت استثمارات هائلة مست معظم مناطق البلاد .

وفي هذا السياق فقد سجلت سنة 2000 معدلا للخصوبة يبلغ 19,36 بالآلف ، بمعنى تسجيل حوالي (589.000) مولود حي وهو الأدنى على الإطلاق في عهد الاستقلال ، مرتفعة في سنة 2016 الى مستوى 26,12 بالآلف أي تسجيل حوالي 1.067.000 مولود حي وهذا رقم قياسي غير مسبق في تاريخ الجزائر على الإطلاق كذلك . بينما عرف عدد المواليد الكلي تراجعاً طفيفاً خلال سنتي 2017 و 2018 بتسجيله حوالي 1.060.000 و 1.053.000 مولود حي . كما عرف المؤشر التركيبي للخصوبة تغيراً ملموساً مسجلاً قفزة هائلة في ظرف قصير ، إذ قفز من معدل 2,4 مولود لكل امرأة سنة 2002 الى أكثر بقليل من 3 مولود لكل امرأة سنة 2014 ، في حين نزلت معدلات الوفيات الخام من 05,46 بالآلف سنة 2000 الى مستوى 04,42 بالآلف سنة 2016 ، بينما سجلت معدلات وفيات الرضع هبوطاً من 51,7 بالآلف سنة 2000 الى 21,4 في الآلف سنة 2016 .

وهناك مسألة أخرى جديرة بالذكر في خضم هذه التغيرات الديموغرافية ، وهي مسألة الزواج التي شهدت انتعاشاً ملفتاً كان له الأثر الواضح في صعود معدلات الخصوبة ، وفي هذا السياق فقد قفز معدل الزواج الخام من 5,84 بالآلف عام 2000 الى 10,13 بالآلف و 9,88 بالآلف عامي 2013 , 2014 على التوالي ، كأعلى مستوى خلال هذه المرحلة بعدد قياسي بلغ حوالي 386.4 ألف زيجة عام 2014 ، وذلك لاستدراك التأخر الكبير في متوسط السن عند الزواج الأول ، والذي بلغ 33 عاماً و 29,3 عاماً سنة 2008 ، عند كل من الذكور والإناث على التوالي .

ظاهرة الاقبال على الزواج التي رفعت عدد الزيجات السنوية الى مستويات قياسية فاقت 350 ألف زيجة ابتداءً من سنة 2010 الى 2018 ، هذه الظاهرة لم تكن متأثرة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعرف تحسناً ملحوظاً فحسب ، ولكن أيضاً بوصول الأجيال من المواليد العالية الى سن الزواج ، التي عرفتها سنوات الثمانينيات أين سجلت أعلى الأعداد للمواليد كما تبينه البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم () .

التغيرات الطارئة على ظاهري الخصوبة والوفاة بعد سنة 2000 كانت لها انعكاساتها الهائلة على التركيبة السكانية بالجزائر ، ومنها عودة ارتفاع معدلات النمو السكاني مسجلة قفزة معتبرة من معدل 1,39 % سنة 2000 الى 2,17 % سنة 2016 ، بمعنى انتقال عدد السكان من حوالي (30.416.000) نسمة في 2000 الى

حوالي 41 مليون نسمة سنة 2016 ثم قفز الى حوالي 42.5 مليون نسمة في سنة 2018 ، أي بزيادة تصل الى نسبة 39.73 % في ظرف 18 سنة .

الحيوية التي اكتسبتها الظاهرة السكانية بالجزائر مع مطلع سنوات الألفية الثالثة ، والتي طالت كل مركباتها من خصوبة وزواج ووفيات وحتى الهجرة الى الخارج وكذا الهجرة الداخلية ولا سيما النزوح من الأرياف والقرى والمناطق النائية ، كل هذا مرشح للاستمرار والتطور خلال القرن الحادي والعشرين ، وخاصة في نصفه الأول الذي تتنبأ وتتوقع له الدراسات الديموغرافية الأفريقية بأن يستمر ضمن هذه الحركية ، المتسمة بالزيادة السكانية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المنظورة - كما سنرى - .

8 - 4 - آفاق تطور حجم سكان الجزائر للمرحلة (2015 . 2050) :

وددت أن أختتم هذا الفصل المخصص لسكان الجزائر والتطورات التي حدثت لهم عبر التاريخ من حيث الحجم ، أن أتعرض لما سيحدث لهم من تطور في حجمهم مستقبلا ولا سيما خلال المرحلة القادمة الممتدة الى غاية منتصف القرن الحادي والعشرين .

وفي هذا السياق فقد قامت هيئة الاحصاء الوطنية المتمثلة في "الديوان الوطني للإحصائيات" سنة 2017 ، بدراسة استشرافية لآفاق تطور حجم سكان الجزائر للفترة (2015 - 2050) ، وفق افتراضين اثنين deux (scénario) : الأول يفترض انخفاض وهبوط المؤشر التركيبي للخصوبة الى معدل 2,1 طفل لكل امرأة الى غاية سنة 2050 ، بينما الافتراض الثاني يتوقع أن تستمر معدلات الخصوبة في الارتفاع الى مستوى 3,5 طفل لكل امرأة بحلول عام 2050 . علما أن المؤشر التركيبي للخصوبة سجل معدلا مساويا 03 طفل لكل امرأة سنة 2015 .

وبناء على هذين الافتراضين ، فقد تبين من بيانات الجدول رقم (05) أن حجم سكان الجزائر سيعرف زيادة محسوسة مع حلول منتصف القرن الحالي ، فحسب الافتراض الأول فان عدد السكان سيقفز من 39.963 مليون نسمة سنة 2015 ، الى 51.490 مليون نسمة ثم الى 63.348 مليون نسمة وذلك سنتي 2030 و 2050 على التوالي .

أما وفق الافتراض الثاني (السيناريو الثاني) المرتفع ، فان عدد السكان سينتقل في سنة 2030 الى حوالي 52.800 مليون نسمة ، ثم الى حجم 72.389 مليون نسمة في سنة 2050 ¹ . كما يوضحه الجدول رقم (05) والشكل رقم (04) المرافق له .

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات ، الموقع الالكتروني : (www. ons . dz) .

الحقيقة الجلية والبارزة من الآفاق المستقبلية التي سيكون عليها حجم السكان في الجزائر ، أن عددهم سيواصل الارتفاع خلال هذا القرن سواء كان ذلك وفق الافتراض المنخفض أو الافتراض المرتفع ، اللهم إلا إذا حدث ما لم يكن في الحسبان من تطورات غير منتظرة ، سواء في الاتجاه الإيجابي ونعني به حدوث طفرة تنموية وقفزة هائلة نحو تحقيق مستوى عالي للتنمية البشرية ، من شأنها التأثير بإيجابية نحو تغيير الوعي والقيم والتوجهات والثقافة المحيطة والمحددة للخصوبة لدى معظم سكان البلد ، فتنحول الثقافة الخصوبية من ثقافة النجابية كمية تمجد وتحرص على انجاب العدد الهائل من الأطفال الى ثقافة انجابية نوعية حريصة على انجاب عدد قليل من الأطفال كسبيل لتحقيق الرفاهية للأطفال والأسرة على حد سواء ، عكس ما كان سائدا وشائعا في الثقافة التقليدية ، من أن انجاب الأطفال الكثير بهدف تحقيق الرفاهية وضمان المستقبل وغيرها من الأفكار والمعتقدات التي عفى عنها الزمن .

وقد لا يحدث أن يرتفع عدد السكان وفق هذه الافتراضات والتنبؤات اذا حدث الأسوأ (والذي لا نتمناه أبدا) من أزمات اقتصادية وقلاقل أمنية أو كوارث طبيعية وغيرها من المعوقات التي سماها مالتوس " بالموانع الإيجابية " ، أقول هذا انطلاقا مما عرفته الجزائر قبل نهاية القرن العشرين حيث كانت التوقعات والدراسات الآفاقية في سنوات الثمانينيات تتنبأ بوصول حجم السكان في الجزائر مع نهاية القرن العشرين (2000) الى ما بين (35 مليون الى 40 مليون نسمة) ، غير أن التطورات غير الإيجابية وغير المنتظرة آنذاك ، والتي عاشتها البلاد في نهاية عقد الثمانينيات وسنوات التسعينيات التي سبقت نهاية القرن العشرين ، من أزمة اقتصادية حادة ثم تحولت الى أزمة سياسية لتتحول الى أزمة أمنية أهلكت البلاد والعباد ، كل ذلك كان له انعكاساته وتداعياته الحاسمة في تراجع مستويات الخصوبة الى أدنى معدلاتها ، وكما ألقى ذلك بآثاره الوخيمة على وتيرة الوفيات جاعلا إياها في ثبات وجمود أو ارتفاع طفيف في معدلاتها العامة - كما سبق بيانه - مما قلص من معدلات النمو السكاني الى مستويات منخفضة ، الأمر الذي لم يكن متوقعا حين القيام بإجراء الآفاق الديموغرافية في سنوات الثمانينيات ، لتخيب هذه التنبؤات ولم تستطع السلوكات الديموغرافية خلال هذه المرحلة من الوصول بعدد السكان في سنة 2000 إلا لحوالي 30 مليون نسمة ولم يتحقق نتيجة لذلك أي من الافتراضات السابقة .

كانت هذه اطلالة سريعة على الواقع السكاني في الجزائر مركزة على التطور العددي ، دون التعرض بالدراسة التفصيلية لمركبات الخصوبة والوفيات والزواج والهجرة والخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها للسكان ، ذلك أني رأيت أن أركز حديثي عن التطور العددي للسكان باعتباره العامل المهم في الحركة السكانية ، ولا سيما ما يعني موضوع دراستي حول التحول الحضري والانتقال والنزوح السكاني نحو المدن والحوضر ، ذلك أن الارتفاع في معدلات الزيادة السكانية لا يؤدي فقط الى ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" فحسب بل ينتج عنه بالضرورة ظاهرة "الانفجار الحضري" - كما رأيناه في العالم وسنراه لاحقا في الحالة الجزائرية - .

الجدول رقم (04) يبيّن معدّلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للسنوات (1967 – 2017)

السنة	معدّل المواليد الخام ‰	معدّل الوفيات الخام ‰	معدّل الزيادة الطبيعية ‰
1967	50,12	15,87	3,42
1968	47,70	17,37	3,03
1969	49,81	17,01	3,28
1970	50,16	16,45	3,37
1971	48,44	17,00	3,14
1972	47,73	15,68	3,20
1973	47,62	16,25	3,14
1974	46,50	15,07	3,14
1975	46,05	15,54	3,05
1976	45,44	15,64	2,98
1977	45,02	14,36	3,17
1978	46,36	13,48	3,29
1979	44,02	12,72	3,13
1980	43,86	11,77	3,21
1981	41,04	09,44	3,16
1982	40,60	09,10	3,15
1983	40,40	08,80	3,16
1984	40,18	08,60	3,16
1985	39,50	08,40	3,11
1986	34,73	07,34	2,74
1987	34,60	06,97	2,76
1988	33,91	06,61	2,73
1989	31,00	06,00	2,50
1990	30,94	06,03	2,49
1991	30,14	06,04	2,41
1992	30,41	06,09	2,43
1993	28,22	06,25	2,19
1994	28,24	06,56	2,17
1995	25,33	06,43	1,89
1996	22,91	06,03	1,69

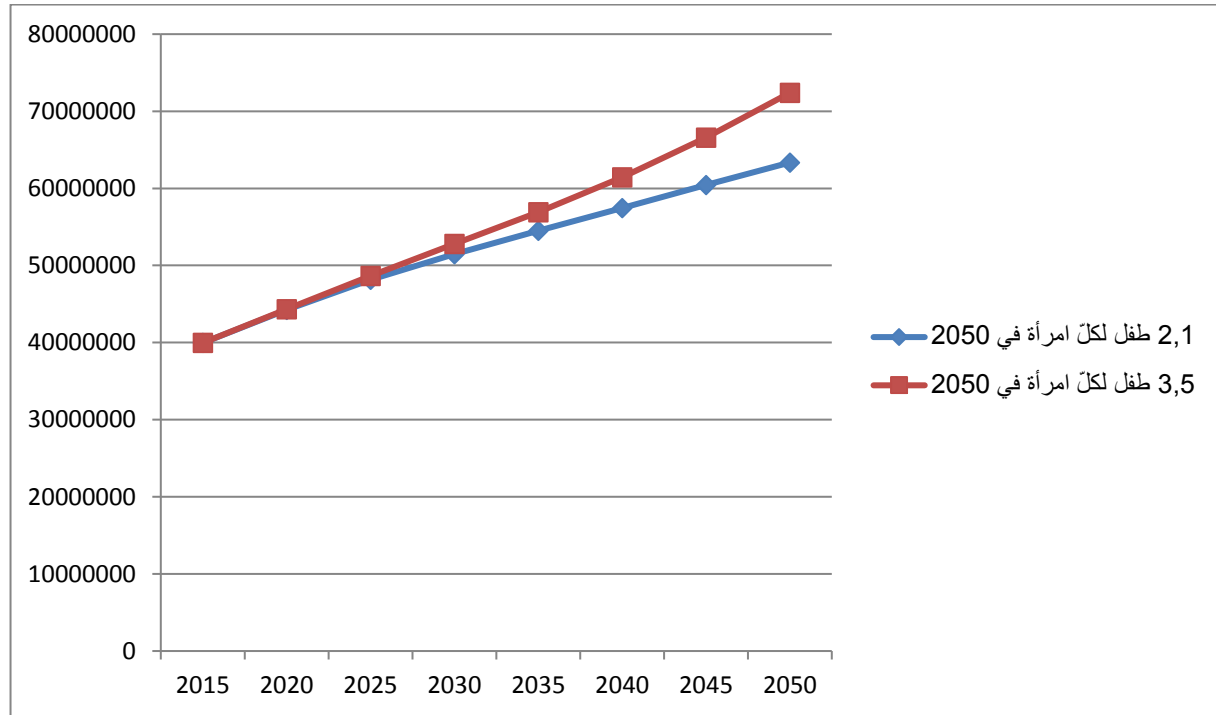
1,64	06,12	22,51	1997
1,52	05,82	21,02	1998
1,46	05,61	20,21	1999
1,39	05,46	19,36	2000
1,50	05,44	20,45	2001
1,52	04,41	19,68	2002
1,58	04,55	20,36	2003
1,63	04,36	20,67	2004
1,74	04,31	21,78	2005
1,77	04,30	22,07	2006
1,86	04,38	22,98	2007
1,92	04,42	23,62	2008
1,96	04,51	24,07	2009
2,03	04,37	24,68	2010
2,04	04,41	24,78	2011
2,15	04,53	26,08	2012
2,07	04,39	25,14	2013
2,15	04,45	25,93	2014
2,14	04,58	26,03	2015
21,7	4,42	26,12	2016
21,1	4,28	25,38	2017

المصدر : الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz) .

الجدول رقم (05): يبيّن تطوّر حجم سكّان الجزائر للفترة (2015 – 2050) وفق افتراضين

السنة	2,1 طفل لكلّ امرأة في 2050	3,5 طفل لكلّ امرأة في 2050
2015	39.963.000	39.963.000
2020	44.247.000	44.345.000
2025	48.131.000	48.664.000
2030	51.490.000	52.800.000
2035	54.501.000	56.928.000
2040	57.435.000	61.430.000
2045	60.435.000	66.580.000
2050	63.348.000	72.389.000

شكل رقم (04) يوضح تطور حجم سكان الجزائر للفترة (2015 – 2050) وفق افتراضين محددتين



الفصل التاسع

السكان والمدن في الجزائر في العصور القديمة والوسيطة

تمهيد :

اجتازت البلاد الجزائرية ككل بلاد العالم أطوار وعهود ما قبل التاريخ قبل أن تصل الى هذه الفترة ، فمرت - كما يذكر المؤرخون والمختصون - بفجر العصر الحجري ، فالعصر الحجري القديم بأقسامه الثلاثة : الأسفل والأوسط والأعلى ، ثم العصر الحجري الوسيط وأخيرا العصر الحجري الحديث ، الذي تطورت فيه الحضارة الانسانية تطورا كبيرا وشهدت فيه ازدهارا حضاريا وعمرانيا هائلا ما زال مستمرا الى اليوم .

وكما تذكر معظم المصادر التاريخية¹ ، والتي تناولت تاريخ شمال افريقيا ومنها بلاد الجزائر التي تمثل جزءاً معتبرا ومهما من هذا الشمال الافريقي ، فإن الانسان الجزائري اقتحم العصر التاريخي وتطّبع على الاستقرار في القرى والمدامر والاشتغال برعي الحيوانات واستئناسها وزراعة الأرض وفلاحتها ، كما أبدع في صنع أدواته من الطين ، وتعود على صناعة الفخار وتكييف الحجارة وتعلم دبغ الجلود والحياسة ونحت الرسوم الهندسية على العظام والصخور وصنع السكاكين والفؤوس وغيرها من الحجر الصوان .

ولقد كانت بلاد الجزائر والشمال الافريقي الغربي بصفة عامة ، تتمتع بمناخ معتدل وأمطار وافرة وبحياة نباتية متطورة ومزدهرة خلال العصر الجليدي الأعظم ، ولهذا استقر بها عدد كبير من الجماعات البشرية في الأماكن الخصبة حول الأنهار والبحيرات والآجام والهضاب . ونشأت بينهم وتطورت حضارات زاهرة منذ العصر الحجري القديم الأعلى ، مثل الحضارة القفصية والحضارة الوهرانية والحضارة العاترية ، وهكذا وبفضل ازدهار هذه الحضارات عرف انسان الجزائر القديم البناءات الضخمة في سكناه والمعابد الكبيرة في مدافنه ، كما عرف الاستفادة من النباتات والثمار والغلال واحتراف صيد الحيوانات والأسماك واكتشف استخدام النار وغيرها من مقومات الحضارة القديمة² .

1- للمزيد أنظر : أ - ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون . ب - عبد الرحمن الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام . ج - مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، د - محفوظ قداش ، تاريخ الجزائر في العصور القديمة . هـ - يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر . و - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية . وغيرها من المصادر .

2 - يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، 2009 ، ص ، ص ، 22 ، 23 .

وفي خضم هذا التاريخ الطويل ، فان الأصول الأولى للحياة الحضرية والعمرانية بالبلاد الجزائرية فإنها قد تعود الى ما قبل الألف الثانية قبل الميلاد ، كما كشفت عن ذلك بقايا الآثار الكثيرة التي عُثر عليها في أنحاء متفرقة من جهات البلاد .

وإن كان ظهور المدن والحياة الحضرية في الشمال الافريقي الغربي ، يُرجعه معظم المختصين الى العهد الفينيقي ، فإننا وبالرجوع الى المصادر التاريخية . المذكورة آنفا . نقف على كلام المؤرخين وهم يصفون طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، ما يدلنا على وجود حياة عمرانية وحضرية راقية بمقاييس ذلك الزمن عند السكان الأصليين من البربر (الأمازيغ) .

وما تطور الحياة الحضرية وتطور المدن بعد مجيء الفينيقيين إلا بناء على ما وجدوه من منجزات عمرانية سابقة قام بها السكان الأصليين ، الذين كان لهم سابق عهد بالحضارة والتحضر وإنشاء القرى والتجمعات السكانية التي كانت أنوية للمدن والمراكز الحضرية فيما بعد ، وربما كانت هناك مدن بمقاييس ذلك الزمن قبل مجيء الفينيقيين .

أشير هنا أنني سأنتهج في هذا السياق في الحديث عن نشأة المدن وتطورها في الجزائر خاصة ، والشمال الافريقي عامة ، وذلك باعتبار الجزائر تمثل جزء لا يتجزأ من منطقة الشمال الافريقي الغربي ، سأسلك منهجا كرونولوجيا، أي تتبع ظاهرة نشوء المدن والحياة الحضرية ضمن سياق زمني تسلسلي كما أورده المؤرخون والمتخصصون في الموضوع .

1 - المدن والعمران في عهد الفينيقيين (1200 ق.م - 146 ق.م) :

يذكر المؤرخون على اختلافهم أن الفينيقيين أمة شرقية سامية من ولد كنعان بن عمليق بن لاوذ بن سام ابن نوح . عليه السلام . كانوا كبقية الكنعانيين بجزيرة العرب على الخليج العربي وانتقلوا الى الشام واختصوا بفينيقيا بآسيا الصغرى غرب بلاد الشام ، بين جبل لبنان والبحر الأبيض المتوسط وهو مكان ضيق مستطيل يبلغ طوله حوالي 200 كلم وعرضه حوالي 30 كلم ، وذلك خلال القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد أين أسسوا عددا من المدن ذات الموانئ البحرية التجارية ومن أهمها : بيروت وطرابلس وصور وصيدا ، وأنشأوا لهم أسطولا ضخما أخذوا يغزون به ويكتشفون مناحي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيطين الهندي والأطلسي ، وتركز نشاطهم خاصة في شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنوبية .

1 - 1 - اتصال الفينيقيين بشمال افريقيا :

نشأ الفينيقيون بطبيعة بلادهم قوما تجارا مولعين بالأسفار وركوب البحار ، فبرعوا في الملاحة حتى أصبحت لهم السيادة على شواطئ البحار ، وذلك بفضل أسطولهم الضخم آنذاك ، وكانت لهم علاقات تجارية شاسعة وصلت الى غرب أوربا عن طريق مضيق جبل طارق ، حيث أسسوا هناك مدينة " قادس " حوالي عام 1110 قبل الميلاد . وإتخذوها مركزا لجلب معادن الفضة والذهب والنحاس والقصدير الذي كانوا يحضرونه من جزر القصدير بجنوب بريطانيا.

وفي طريقهم من مدينة صور الى مدينة قادس قاموا بتأسيس مراكز بلغت نحو الثلاثمائة مركز بساحل الشمال الافريقي ، ما بين مستودع تجاري ومدن تجارية ، كان منها بالقطر الجزائري مدن : إكوسيم (الجزائر العاصمة حاليا) ، وصلداي (بجاية) وروسيكادي (سكيكدة) ، وهيون أو بونة أو هيبوريجيوس (عنابة) ، ورسجونتا (ماتيغو) ، وشولو (القل) ، ويول (شرشال) ، وإيجيجلي (جيجل) ، وتاقسبت (سوق أهراس) ، وتيفست (تبسة) ، ومدروس (مداوروش) ، ودلس وتنس ، وتيغزرت وغيرها .

ومنها بليبيا : لبتيس الكبرى ، وبتونس : لبتيس الصغرى (لمطة) ، وحدرموت (سوسة) ، وأوتيكة (بوشاطر) ، وهيبوزياريت (بنزرت) ، وبالمغرب : تنجيس (طنجة) وروسادير (مليلة) ، وجدير (أغادير) ، وسلا وغيرها¹ .

ومن هذه المراكز أخذ الفينيقيون يمارسون نشاطهم التجاري ويتبادلون مع الأهالي مختلف السلع ، فيحضرون لهم الأقمشة الصوفية والحريرية ، والزجاج والأواني الفخارية والخمور والأسلحة ، ويأخذون منهم مقايضة الأصواف والجلود والعاج وريش النعام والمواشي والعبيد والسجاد وغيرها .

وبفضل هذه المراكز التجارية التي أقامها الفينيقيون بساحل الشمال الافريقي ومنها الساحل الجزائري ، بدأت تظهر النويات الحضرية ، التي تطورت فيما بعد الى مراكز حضرية أو مدن تجارية ، شهدت حركة اقتصادية وسكانية غير مسبقة في ذلك العهد .

1 - 2 - تأسيس قرطاجنة :

نظرا للزخم الهائل والنشاط الاقتصادي والحربي الذي أحدثه الفينيقيون بشمال افريقيا طيلة قرون ، فإن المؤرخين وعلى اختلاف عصورهم وأجناسهم ، قد توقفوا عنده طويلا حتى أن هؤلاء المؤرخين كتبوا عن تاريخ

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 26 ، 27 .

تأسيس قرطاجنة ، ما هو معقول وواقعي ، وما هو غريب وقريب من الأساطير والخرافات ، وبلغت الأقوال والآراء والروايات حدا بعيدا من التناقض والتضارب والاضطراب .

ومن ذلك أقوالهم حول كيفية تأسيس وظهور قرطاجنة ، والذي جاء فيه : أن الفينيقيين الذين كانوا يعيشون في مملكتهم المزدهرة بصور في لبنان ويجوبون بأساطيلهم التجارية البحار والمحيطات ، بغية تنمية مواردهم التجارية وتكوين علاقات طيبة مع مختلف الشعوب على ضفاف البحر الأبيض المتوسط ، وكانت مملكة صور الفينيقية ذات قوة وسيطرة يرهبها جيرانها .

وبعد عهود القوة والرهبة ، بدأت تدب عوامل الضعف والأفول جوانب المملكة وتنخر قواها ، ومن هذه العوامل اشتداد الخلاف بين أفراد الأسرة الحاكمة حول من تكون له السيطرة ؟ . يورد المؤرخون أن الملك "مطان" ترك الابن "بيغماليون" والبنت "عليسة" (Elissa) أو "ديدون" بعد أن مات حوالي عام 830 ق.م . فأعتلى بيغماليون عرش أبيه تحت وصاية أخته عليسة التي تزوجت "عاشرباص" كبير كهنة الإله هيراكليس بصور ، وكان ثريا كبيرا فأغتاله بيغماليون ليستحوذ على أمواله ، ولكن أخته عليسة حالت دون ذلك بوسائلها الخاصة وحملت أموال زوجها في سفن خاصة وفرت بها الى شمال افريقيا وصحبها في هذه السفن وجوه قومها الذين أغراهم سحر جمالها وكثرة أموالها ، ونزل الجميع على شاطئ خليج تونس . في المكان الذي سينشأون فيه مدينة قرطاجنة فيما بعد ¹ .

ولم يكن هناك اتفاق حول تاريخ هذه الهجرة والأقرب والمشهور هو عام 814 ق.م . حيث اشترت عليسة من ملك تلك البلاد البربري "إيارباس" قطعة أرض في حجم مساحة جلد ثور ، كما تذكر ذلك الأسطورة ، حيث قام أصحابها بتشكيل خيط طويل بتقطيع جلد ثور وأحاطوه بمساحة واسعة الشيء الذي مكنها من بناء قصر سمي بيرسا (جلد ثور) ، ثم فيما بعد قام خلفاؤها بتشبيد مدينة " قرطاجنة " أو " قرط حدشت " أي المدينة الحديثة ² .

ولقد كانت هذه المدينة عند تأسيسها سنة 814 ق.م . قرية صغيرة ثم أخذت تنمو وتكبر ويتسع عمرانها ويزداد عدد سكانها ويعلو شأنها وصيتها ، حتى أصبحت فيما بعد مركز الحضارة وملتقى التجارة العالمية وعاصمة

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 28 .

² - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، ترجمة : صالح عباد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1993 ، ص ، 44 .

الشمال الافريقي ، وخلفت مملكة صور في مستعمراتها ومراكزها التجارية ، وفي السيطرة البحرية والنشاط التجاري والاستعماري . فمدت نفوذها الى البلدان المجاورة واستولت على جزر البليار الثلاث "منورقة ، وميورقة ، ويايسة" ومراكز بصقلية ، وجزيرة كورسيكا وسردينيا وبعض جهات اسبانيا وشواطئ المغرب الأقصى وشرقي مقاطعة قسنطينة حتى مدينة تبسة . ولقد استفاد الأفارقة من هذه المدينة شيئين هامين وهما : حياة المدن بما فيها من ضوضاء وترف ونعيم ، والخضوع لحكومة ذات نظم وقوانين ادارية اكتسبت صفة الدولية بمرور الزمن . وكان سكان المنطقة قبل تأسيس قرطاجنة يعيشون حياة البداوة ¹ .

وقد جاء وصف لمدينة قرطاجنة يصعب تصديقه من حيث بناءها وعدد سكانها ، من ذلك : أنها كانت تقع على ساحل البحر في سفح الهضبة المسماة "بيرصة" أو "سان لوي" ، ثم امتدت على ضفة البحر والمنحدرات ، وكان عدد سكانها يصل الى 700 ألف نسمة !!! . وأنها كانت مدينة عظيمة بالنسبة لذلك العهد .

وكانت قرطاجنة أثناء الحرب البونيقية الثالثة في حصن حصين تحوطها أسوار بلغ طولها 34 كلم وارتفاعها 13 مترا وسمكها 9 أمتار ويوجد عليها برج للدفاع كل 59 مترا ، وتقع الساحة العمومية أو " الأغورة " بين الموانئ وبيرصة ، ومنها تتفرع ثلاثة شوارع صاعدة الى معبد أشمون ، أين ازدحمت على جوانبها بيوت ومساكن ذات ستة طوابق (...) وأن بها الميناء المزدوج الذي كان القلب النابض للحركة التجارية والذي حير علماء الآثار ، وغيرها من الأوصاف المدهشة والعجيبة ² .

أما صاحب مؤلف "تاريخ الجزائر العام" فيذهب الى أن مدينة قرطاجنة اتسع بها العمران والمدنية ، فبلغ عدد سكانها نحو 300 ألف نسمة وهنالك من بلغ بهم الى المليون . ثم كانت بعد ذلك مركزا لبث العمارة بكامل هذا الساحل الافريقي على سيف البحر ، فأنشئت المدن والمراسي وكثر عددها حتى فاق المئات ³ .

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 29 .

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، ترجمة : محمد مزالي ، والبشير بن سلامة ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ط3 ، 1979 ، الجزء الأول ، ص ، 107 ، 108 .

³ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 51 .

ويُذكر كذلك أن قرطاجنة وبعد تأسيسها ولحسن موقعها حازت السيادة التجارية ، فأَمَّها الفينيقيون من الشام والبربر جيرانها الأقربون وغيرهم من الأمم ، فأستبحر عمرانها وكثرت مبانيها وسكانها ، واختلف في تقدير عدد السكان من 130 ألف الى 700 ألف نسمة ، وبلغت أوج عزها في القرن الرابع الى أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ومتوسط سكانها إذ ذاك نحو 300 ألف نسمة .

وقد أصبحت قرطاجنة عاصمة للفينيقيين ومقل عزهم وحصن سعادتهم ، ثم كانت مقبرة عظمتهم ومدفن مجدهم بما جرت عليه حروبها مع الرومان والتي انتهت بتخريبها سنة 146 ق.م¹.

1 - 3 - المدن الفينيقية بالجزائر :

وبسقوط قرطاجنة عاصمة للفينيقيين على يد الرومان ، كان ايدانا بنهاية عهد وبداية عهد جديد تحت احتلال جديد ، وقبل التطرق للوافدين الجدد ، نستعرض المساهمات الحضرية التي أنشأها الفينيقيون ، ولا سيما تلك المدن التي عرفت صيتا خلال العهد الفينيقي .

عرفت الجزائر والشمال الافريقي عموما ظهور المدن والمراكز الحضرية الأولى مع مجيء الفينيقيين ، حيث تركزت معظم المدن والمراكز التجارية على الساحل لحاجة الفينيقيين لها باعتبارهم أمة تجارية بحرية ، وقد امتدت المدن التي أسسها الفينيقيون بالجزائر على طول الشريط الساحلي من هيبون أو بونة (عنابة) شرقا الى مدينة إيكوسيم (الجزائر العاصمة) غربا .

ولم يتجاوز الفينيقيون السواحل الى دواخل الجزائر إلا في الجهة الشرقية حيث كانت نوميديا الشرقية تحت حمايتهم ، ومن مدن هذا القسم نذكر : تغاست (سوق أهراس) ، مدوروس (مداوروش) ، تيفيست (تبسة) .

ومن المحقق أن قرطاجنة لم تدخل تبسة بالجنوب الشرقي النوميدي إلا سنة 250 ق، م . ولم تبقى بها إلا خمسين سنة ولا يعلم تاريخ زوال السيادة القرطاجنية عن نوميديا بالضبط ، ولكن من المؤكد أن مدوروس كانت أواخر القرن الثالث قبل الميلاد تحت تصرف صيفاقس الملك النوميدي البربري ، ومنذ سنة 149 ق . م لم تبقى

¹ - مبارك المليبي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 167 .

لقرطاجنة يد على نوميديا وجميع السواحل الجزائرية ، وبهذا دخلت المدن التي أنشأها الفينيقيون بتلك الجهات في حوزة ملوك البربر وبقي لها اسمها الفينيقي الى أن حُرِبَت ¹ .

وهكذا طويت صفحة المجد والعز والقوة والسيطرة الفينيقية مَحَلَّة ورائها عددا من المدن والمراكز الحضرية التي لم يسبق للمنطقة والجزائر أن عرفت مثيلا لها ، حيث كان للفينيقيين الفضل وقصب السبق في تأسيس المدن والمراكز الحضرية الأولى بمنطقة الشمال الافريقي، هذه المدن التي أعطت حيوية اقتصادية لسكان المنطقة بفضل النظم الادارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التي أدخلها الفينيقيون ، ذلك أنه لم تكن للفينيقيين بفينيقيا (لبنان) دولة تجمع تحتها مدنها ، بل كانت مدنها هنالك مستقلة بعضها عن بعض ، يحكم تلك المدن رؤساء يعرفون بالأشفاط (القضاة) .

ولما تأسست قرطاجنة بالشمال الافريقي قامت بما دولة عظيمة ذات دستور ، أعجب به أرسطو الفيلسوف الاغريقي وأثنى عليه ، وكان لها حكومة ، وللحكومة مجلسان : احدهما مجلس القدماء أو الشيوخ به 28 عضوا منتخبا ، وهو مجلس أرستقراطي . والمجلس الثاني هو مجلس السوق ويتألف من صغار المالكين من التجار والمزارعين والعمال وأصحاب الحرف ، والى ذينك المجلسين مجلس القضاء يدعى (مجلس المائة والأربعة) وقضاته من الأشراف .

وهناك الجيش القوة الضاربة التي تحمي الحرية التجارية والذي يتشكل أغلبيته من سكان البربر والأسبان . كذلك كان للبونيقيين (الفينيقيين) نشاط اقتصادي وعمراني هائل ، حيث اهتموا ببناء المساكن والبيوت وحفر القبور وكان أكثر أعمالهم في التجارة والفلاحة وبعض الصناعات والحرف .

لقد شهدت منطقة الشمال الافريقي والجزائر في العهد البونيقي نهضة عمرانية وحضارية هائلة ، حيث ازدهرت البلاد بزراعة البقول والخضر حوالي المدن وتم تطوير آليات عصر الخمر والزيتون وأن البربر لم يكن لهم عهد بصناعة الخمر إلا مع البونيقيين .

وقد شارك في هذه النهضة الأعمال العمرانية كل الطبقات البونيقية من أرباب الأموال والفلاحين والعمال والحرفيين الذين عمّروا المدن وطوروا الفلاحة وتربية المواشي ، واستخراج المعادن من حديد ونحاس ورصاص وغيرها . يصنعون منها الآلات وضروب الزينة من حلي وحجارة نفيسة وأواني رفيعة ، وكانت لهم يد في الحياكة والصباغة

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 169 ، 170.

ودباغة الجلود وكان لهم من الصناعات الدقيقة ، النقش على الصخور والخشب ونحت الدمى وغيرها ، من العاج والعظام وقطّروا العطور ورَكَّبوا الأدوية¹.

أشير أن المجال هنا ليس للحديث عن الحضارة والنهضة العمرانية التي أحدثها الفينيقيون طوال قرون من الوجود ، وإنما قصدت التعرض لبعض إنجازاتهم مقرونة بتركيز الحديث عن المدن والمراكز الحضرية والتطور المصاحب لهذه الحركة الحضرية الأولى بالمنطقة .

وبهذا نصل الى أن الفينيقيين هم أول من أحدث نهضة عمرانية وحضرية في الجزائر والشمال الافريقي عموما ، خاصة على الشريط الساحلي وبعض الدواخل من الجانب الشرقي بالجزائر ، هذه المدن التي خرّب بعضها في الغارة التي قام بها الرومان والبربر على الفينيقيين واندثر بعضها عبر دروب الزمن واستمر بعضها الآخر في الوجود والتطور عبر العصور الى يومنا هذا .

1 - 4 - الخصائص العامة للتحوّل الحضري الأول بالجزائر :

بناءً على ما سلف ذكره حول المدن والمراكز الحضرية التي أسسها الفينيقيون بالشمال الافريقي عموما والجزائر خصوصا ، يمكننا أن نستنتج بعض الخصائص التي ميّزت المدينة الفينيقية بالمنطقة والتي يمكن إيجازها في الآتي :

أ - عُدت المدن والمراكز التجارية التي أسسها الفينيقيون بالشمال الافريقي والتي فاق عددها الثلاثمائة تجمع سكاني ، باكورة التحوّل الحضري الأول بالمنطقة ، حيث سمحت هذه المدن والمراكز التجارية بجذب السكان من الأرياف والبوادي وتحويلهم من سكان ريفيين وبدو يعيشون على حرفتي الزراعة والرعي ، الى سكان حضر يمتنعون الصناعة الحرفية والتجارة ، باعتبار هذه المدن "مدن تجارية" .

ب - المدن الفينيقية بالجزائر والشمال الافريقي عموما ، مثّلت نقطة البداية لأهم المدن التي استمر أغلبها في الوجود الى العهود اللاحقة، كمدن تجارية أسسها الفينيقيون على الشريط الساحلي لجنوب البحر المتوسط ، بغرض توسيع تجارتهم الى الضفة الغربية للمتوسط وربط العلاقات مع أوروبا .

¹ - مبارك المليي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 181 ، 182 .

ج - تذكر بعض المصادر - التي سبقت الإشارة إليها - أن التحول الحضري بالمنطقة أدى الى ظهور مدن بأحجام سكانية هائلة (يصعبُ تصديقها) ، ومن ذلك أن مدينة "قرطاجنة" عاصمة الفينيقيين بتونس حاليا ، والتي اختلف في تقدير حجم سكانها ما بين 130.000 الى 700.000 نسمة ، وقد ذهب البعض الى ذكر عدد مليون نسمة . وعلى أية حال ومهما كان حجم سكانها على اختلاف عهودها ، فإنها بلغت حجما سكانيا غير مسبوق في تاريخ المنطقة ، وتعتبر بمعايير ذلك الزمن مدينة ضخمة جدا ، بالنظر الى تكنولوجيات وأساليب العيش الموجودة آنذاك .

د - بالإضافة الى مدينة قرطاجنة ، فقد امتد التحضر على طول الشريط الساحلي للمنطقة ، حيث شهدت الجزائر حينذاك ظهور مدن ومراكز حضرية قُدرت حجومها السكانية بالآلاف ، وربما بالغ البعض وعدّهم بعشرات الآلاف من النسمات ، كمدن "قرطة" قسنطينية ، و "هيوريجيوس" عنابة ، و "تفيس" تبسة ، و "تغاست" سوق أهراس ، و "مادروس" مداوروش وربما بعض المراكز التجارية والمراسي الأخرى التي أنشأها الفينيقيون وصلت أحجامها السكانية الى آلاف النسمات .

هـ - وأخيرا يمكننا القول - بناء على السالف ذكره - أن منطقة الشمال الافريقي والجزائر ، قد شهدت نهضة عمرانية واقتصادية ملفتة صاحبته حركية ديموغرافية نشيطة متمثلة في خصوبة مرتفعة ووفيات منخفضة نسبيا وحركة هجرة نازحة من الأرياف والبوادي نحو المدن والمراكز الحضرية ، كما هو دأب البشر منذ نشوء التجمعات العمرانية الأولى ، ما نتج عنه بروز تجمعات سكانية هائلة لم يسبق لها مثيل .

2 - المدن والعمران خلال فترة الممالك البربرية الأولى :

ظهرت ممالك بربرية في العهد الفينيقي على أرض الجزائر ، ولكننا لا نعرف بالضبط متى انتظمت هذه الممالك البربرية الأولى ، وأقدمها قد تكون مملكة " يارباس " في القرن الخامس قبل الميلاد ، كما يتردد الكلام عن ملك موري وعن شخص اسمه " ايليماس " ملك الليبيين ، ومن بين الرؤساء الأوائل للماصيل يرد ذكر اسم " نارافاس " الذي كان يقود النوميديين في أراضي خارج أملاك قرطاجنة . ويورد المؤرخون أنه قامت على أرض الجزائر مملكتين وهما : مملكة " ماسيسليا " و " ماسيليا " ، حيث تمتد مملكة الماسيسل ما بين وادي ملوية غربا الى مصب نهر المساعة (الوادي الكبير في الشمال الغربي من قسنطينة) شرقا وعاصمتها " كيرتة " أو " سيرتا " ، بينما تمتد مملكة الماسيل ما بين وادي المساعة غربا حتى الحدود الترابية لقرطاجنة وعاصمتها " هيوريجيوس " أو " بونة " ، وجميع سكان هاتين المملكتين يعرفون باسم " النوميديين " ، وقد امتدت هذه الممالك زمنيا من القرن

الثالث ق ، م الى بداية القرن الأول من ميلاد المسيح . وقد عرفت هذه الممالك ازدهارا عمرانيا ملفتا ، ذلك أن البربر كانوا يقصدون المدن التي أنشأها الفينيقيون بالمنطقة لأغراض عديدة منها التجارة ، ويشاهدون بها مظاهر الحضارة والعمران فينقلونها الى داخل وطنهم وممالكهم ، وخاصة في عهد الملك " ماسينيسا " الذي شهدت مملكته عملية تمدين وتحضّر عالية المستوى ، فهو الذي عمل على استقرار البدو واتخاذهم الزراعة حرفة لهم بدل الرعي ، وتم تجميع الفلاحين في قرى محصنة ، واعتمد على النظام البونيقي في تسيير المدن وعيّن عليها حكاما سمّوا الأسباط أو " الأشفاط " ويعتقد أن المدن التي يرتبط اسمها بنعت ريجيا أو ريجيوس كانت جزء من املاك المملكة النوميديّة الشرقية ، وقد أثنى المؤرخون كثيرا على هذا الملك الذي توفي سنة 149 ق ، م ، ودفن في قبره المعروف به الى الآن بمدينة الخروب¹.

وقد عرفت مدينة " كيرتة " أو قسنطينة ازدهارا عمرانيا واقتصاديا خاصة في عهد ماسينيسا أشاد به المؤرخون الاغريق والرومان ومن ذلك ما ذكره المؤرخ الاغريقي " شرابون " : " أنها كانت في عهد الملك مكيوس قادرة على تقديم عشرة آلاف فارس وضعف عددهم من المشاة وأنها كانت ذات رخاء لا يضاهي " وقدّر المؤرخ الفرنسي " ستيفان أكسال " عدد سكان " كيرتة " آنذاك ما بين 150 ألف و 180 ألف نسمة . وهو عدد هائل بالنسبة لمدينة ذلك العصر ، ويعلل المؤرخ أكسال ذلك بقوله : " أن ماسينيسا أراد لهذه المدينة أن تكون في مستوى مدينة قرطاجة التي كانت تمثل في نظره رمز السيطرة الأجنبية وقام بتحسينها بحيث لا يمكن لأحد أن يغزوها عنوة " ² .

استمرت هذه المدينة على عهد الملوك الأولين من البربر في تقدم ورقي من حيث التجارة والبناءات الأنيقة والمعارف ، فكثرت روادها واتسع عمرانها ، غير أن هذا الرخاء الذي عاشته كيرتة في العهد النوميدي والذي بلغ ذروته في عهد ماسينيسا ، حرك رغبة الرومان في الاستئثار بالمدينة ، التي سقطت تحت قبضتهم سنة 112 ميلادية .

¹ - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 63 ، 64 .

² - محمد الهادي العروف ، مدينة قسنطينة دراسة في حضارة العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص ، 68 .

ومن المدن التي عرفت ازدهارا في العهد النوميدي كذلك ، مدينة " سيغا " التي كانت عاصمة للملك " صيفاقس " قبل أن ينتقل الى كيرتة ، وهي مدينة تقع على ساحل تلمسان على البحر الأبيض المتوسط ، ومدينة " يول " أو " قيصرية " شرشال حاليا والتي سبق وأن أسسها الفينيقيون ثم أصبحت تحت سيطرة الممالك البربرية ، وقد شهدت نهضة عمرانية وحضارية هائلة خاصة على عهد الملك " يوبا الثاني " والتي كانت عاصمة مملكة موريطانيا الى أن سقطت نهائيا في يد الرومان بعد أن قام الامبراطور بقتل الملك بطليموس ابن يوبا الثاني سنة 40 ميلادية وتم تقسيمها الى ولايتين رومانيتين ، ومازالت آثارها شاهدة عليها الى اليوم وفي مقدمتها " الضريح الموريطاني " الذي شيّده يوبا الثاني تكريما لزوجته كليوبترا سيليني¹ .

كذلك اشتهرت مدينة " هيبورييوس " أو بونة عاصمة مملكة ماسيليا التي أسسها الفينيقيون ، وقد عرفت نموا عمرانيا وحضاريا واتسع نطاقها وامتدت مبانيها في العهد النوميدي والتي مازال شاهدها لها مبنى كنيسة " القديس أغسطين " الى الآن .

وقد قدّم " كامبس " جدولا مفصلا للمدن الرئيسية بالمملكة النوميديّة وهي :

العواصم : سيرتا ، سيغا ، يول ، زاما (بونة) .

مدن ريجا : تيميدا ، ريجيا ، بولاريجا ، هيبورييوس ، تيميدا ، زاما .

مدن مقرات خزائن المملكة أو عواصم الدوائر الجبائية : وهي ماكتار ، تيميدا ، تالاكاسا ، سوتول ، كالاما ، سيرتا ، كاستيليوم مولوشة .

مدن مدارة من طرف سوفاتيين (في العهد النوميدي أو الروماني) ألتيبوروس كالاما ، كابسا ، سيرتا ، غاديولا ، غاليس ليبتيس ماغنا ، ليميزا ، ماكتار ، ماكولاتوغا .

مدن أخرى للمملكة النوميديّة : ماكاماراتا ، كونوغو ، مادوروس ، إيكوزيوم ، لاريس ، ماكوماديس ، ناراغارا ، ريجيا ، روسيكادا ، صالداي ، سيكا ، سيميتير ، تابراكا ، تينا تاغورا ، تيميسي ، تيسيديوم ، فاغا ، زوكشابار² .

2 - 1 - مميزات الحياة الحضريّة في عهد الممالك البربرية :

¹ - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، 119 .

² - نفس المرجع ، ص ، 79 .

تعتبر الحياة الحضرية في عهد الممالك البربرية استمرارا لعهد الفينيقيين ، هؤلاء الذين يعود الفضل اليهم في ادخال سكان المنطقة في نمط الحياة الحضرية وتأسيس المدن ، لكن هذا لا يعني أن الممالك البربرية لم تضيف شيئا من أجل تطوير المدن وتأسيس بعضها منها ، بالعكس فقد شهدت الحركة العمرانية والتشييد للمدن ازدهارا وتطورا هائلا وقد أنشأ البربر مدنا عظيمة ، منها ما طوى عنا التاريخ خبره وأعفى كر الغداة والعشي أثره ، ومنها ما بقي مرعيا لو خوف على موقعه فلم يزل موضع عمارته مرثيا .

وستكلم على ما حفظ التاريخ للبربر من المدن وآثار الحياة الحضرية ، هذه الأخيرة التي اتّسمت بمميزات وخصوصيات نذكر منها :

أ- سبق القول أن الممالك البربرية عرفت ازدهارا عمرانيا ملفتا ، ذلك أن البربر كانوا يقصدون المدن التي أنشأها الفينيقيون بالمنطقة لأغراض عديدة منها التجارة ، ويشاهدون بها مظاهر الحضارة والعمران فينقلونها الى داخل وطنهم وممالكهم ، وخاصة في عهد الملك " ماسينيسا " الذي شهدت مملكته عملية تمدن وتحضّر عالية المستوى ، فهو الذي عمل على استقرار البدو واتخاذهم الزراعة حرفة لهم بدل الرعي ، وتم تجميع الفلاحين في قرى محصنة ، كما اقتبس النظام البونيقي في تسيير المدن ، الأمر الذي أدى الى انتشار المدن في بلاد النوميديين ولم يبق مقتصرًا ومركّزًا على الشريط الساحلي فقط كما كان عليه الشأن في العهد السابق .

ب - ظهور عدد من المدن ذات الأحجام السكانية الضخمة ، وفي مقدمتها عاصمة الملك "ماسينيسا" وهي "كيرة" التي أراد لها أن تكون في مستوى مدينة قرطاجنة التي كانت تمثل في نظره رمز السيطرة الأجنبية وقام بتحسينها بحيث لا يمكن لأحد أن يغزوها عنوة ، أما عدد سكانها فقد قُدّر ما بين 150.000 الى 180.000 نسمة. كذلك مدينة "سيغا" التي كانت عاصمة للملك " صيفاقس " قبل أن ينتقل الى كيرة ، وهي مدينة تقع على ساحل تلمسان على البحر الأبيض المتوسط ، ومدينة "يول" أو " قيصرية " شرشال حاليا والتي سبق وأن أسسها الفينيقيون ثم أصبحت تحت سيطرة الممالك البربرية ، وقد شهدت نهضة عمرانية وحضارية هائلة ، كذلك اشتهرت مدينة " هيبوريجيوس " أو بونة عاصمة مملكة ماسيليا التي أسسها الفينيقيون، وقد عرفت هي كذلك نموا عمرانيا وحضاريا واتسع نطاقها وامتدت مبانيها في العهد النوميدي والتي مازال شاهدها لها مبنى كنيسة " القديس أوغسطين " الى الآن . وعلى غرار مدينة كيرة ، لا نستبعد أن هذه المدن العواصم هي كذلك بلغت أحجاما سكانية هائلة ، ربما يمكن تقديرها بالآلاف أو عشرات الآلاف من النسمات في بعض الأحيان .

ج - انتشار المدن والنمو الحضري الذي عرفته الممالك البربرية ، لا شك أنه رافقه نمو ديموغرافي وحركية سكانية معتبرة ، ومن ذلك ما ذكره بعض المؤرخين من أن عملية الانجاب بلغت أوجها وأن الملك "ماسينيسا" كان له أكثر من أربعين ولدا ، وأن ولده الأصغر أنجبه وهو يبلغ من العمر عتيا وعلى حسب المصادر كان عمره 86 سنة .

د - لا شك أن النمو الحضري أثناء عهد الممالك البربرية ، يُعزى الى حركة تجميع السكان من الأرياف والبوادي في قرى زراعية وفي تجمعات سكانية كبيرة (مدن جديدة) ، خاصة في زمن الملك "ماسينيسا" ، ما أدى الى نشوء مدن كثيرة في مختلف نواحي الأرض النوميديّة ، والتي مازال شاهدا عليها منتصبا قبر "ماسينيسا" بالقرب من قسنطينة في مدينة الخروب الحالية ما يعنى توسع الحركة العمرانية في زمنه .

3 - المدن والعمران في عهد الرومان (146 ق.م - 431 م):

الرومان أمة آرية متكونة من شعوب وأمم مختلفة ، وهي تُنسب الى مؤسسها الأول " رومولوس " حفيد " بوروكاش " ملك اللاتين ، وقد اتخذ من هضبة الكابيتول مكانا لتأسيس مدينة " روما " بايطاليا الحالية في سنة 753 ق.م ، وتوّج نفسه ملكا عليها ، وشيئا فشيئا اتسع عمران هذه المدينة وامتد نفوذها حتى أصبحت دولة قوية واستطاعت أن تبسط نفوذها على العالم المعمور يومئذ ، ولمدة تزيد عن عشرة قرون ونصف القرن، وقد امتد نفوذها الى الشمال الافريقي بعد انتصارها على الفينيقيين وتحطيم عاصمتهم "قرطاج" ¹.

3 - 1 - دخول الرومان الى الشمال الافريقي :

سقوط قرطاج في 146 ق.م ، كان ايزانا بداية عهد جديد تعرفه منطقة الشمال الافريقي ، تحت سيطرة الرومان الذين استغرقوا وقتا معتبرا لتأدين لهم بلاد الشمال الافريقي وتصبح جزءا تابعا لهم ، وذلك بتقرير مصير ما كان لقرطاج من ممالك وتحويل هذه الممتلكات الى مقاطعة رومانية في سنة 146 ق.م ، تحت مسمى "المقاطعة الافريقية" (Provincia Africa) وبعد أن دانت لهم البلاد قاموا بتقسيمها الى ثلاث ولايات ادارية وهي :

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 103 .

- أ - افريقيا البروقنصلية : وتضم بلاد تونس وطرابلس وبعض أجزاء من شرقي الجزائر الحالية .
- ب - نوميديا : وهي تمتد من " قرطه " قسنطينة من الشرق الى غاية الوادي الكبير (وادي ملوية) بالغرب ، وهي تقريبا الجزائر الحالية .
- ج - موريطانيا : وتمتد من الوادي الكبير (وادي ملوية) الى المحيط الأطلسي ، وتمثل تقريبا بلاد المغرب الأقصى حاليا .
- وخلال حكم الامبراطور " كلوديوس " (268 م - 270 م) ، قام بتقسيم موريطانيا الى قسمين وهما :
- موريطانيا القيصرية ، وهي تمثل الجزائر وتونس الحاليتين تقريبا .
 - موريطانيا الطانجية ، وهي بلاد مراكش الحالية الى المحيط الأطلسي .
- وفي عهد الأمبراطور " دقليد يانوس " (284 - 305 م) حصل تعديل آخر في الولايات الافريقية ، فأصبحت ثمانية وهي :
- ولاية طرابلس وعاصمتها لبدّة .
 - ولاية البيزاسين وعاصمتها سوسة .
 - ولاية زغوان وعاصمتها قرطاجنة .
 - ولاية نوميديا العسكرية وعاصمتها لامبيس .
 - ولاية نوميديا الشمالية وعاصمتها قرطه .
 - ولاية موريطانيا السطيفية وعاصمتها سطيف .
 - ولاية موريطانيا القيصرية وعاصمتها شرشال .
 - ولاية موريطانيا الطانجية وعاصمتها طانجة .

ويحكم كل ولاية من هذه الولايات الثمانية حاكم ينوب عن الامبراطور الروماني، يحمل لقب "بروقنصل"¹ .
وكما هو واضح فان الجزائر الحالية تمثلها أربع ولايات وهي : ولايات (نوميديا العسكرية ، ونوميديا الشمالية ، وموريطانيا السطيفية ، وموريطانيا القيصرية) .

3 - 2 - المدن الرومانية بالجزائر:

لم يعرف الشمال الافريقي نهضة عمرانية ولا المدنية الرومانية من أول وهلة لدخول الرومان ، فقد شهدت العقود الأولى للاحتلال الروماني أعمالا وحشية فظيعة في حق السكان الأصليين وممتلكاتهم كما هي عوائد المحتلين في كل زمان ومكان ، الأمر الذي جعل المدن والقرى التي كانت موجودة من عهود الفينيقيين والممالك البربرية تشهد تراجعاً وخراباً وتدميراً نتيجة للصراع الذي حدث بين السكان الأصليين الأباة الأحرار وجيوش الاحتلال الروماني ، وكان على السكان الانتظار الى القرن الأول الميلادي ، حين تمت سيطرة المحتلين للبلاد وحكم موريطانيا "أوكتافيوس" فقام بتأسيس ست مدن (مستعمرات) على أنقاض المدن التي أنشأها الفينيقيين والممالك البربرية التي سادت قبل غزو الرومان للبلاد ، وذلك بالقرب من مواين قديمة وهي: اجيجلي (جيجل) وصلداي (بجاية) وميناء قيدون (أزفون) ورأس ماتيفو قرب الجزائر العاصمة وقبة سيدي ابراهيم بقورايا القريبة من شرشال ، وتنس ، وثلاث مدن بداخل البلاد وهي : "تيكالات " جنوب غرب عنابة ، وحمام ريغة ، ومليانة² .

كانت المدن السالفة الذكر تمثل باكورة المدن الرومانية بالجزائر ، ثم بعد استتباب الأمر للرومان وبسط نفوذهم على كامل بلاد الشمال الافريقي بما فيها الجزائر ، شهدت البلاد نهضة عمرانية ونشاطا اقتصاديا هائلا غير مسبوق ، سواء بالريف أو بالمدن التي كانت موجودة من العهود السابقة أو تلك المدن التي تم تأسيسها فيما بعد.

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 59 ، 60 .

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 171 .

وفي هذا السياق أفاض عدد من المؤرخين في الحديث عن الحياة الحضرية وعن المدن وسكانها بالجزائر أثناء العهد الروماني ، ما يحملني على الاختصار الشديد في حديثي عن المدن في هذا العهد ، حيث شهدت الجزائر ما يمكن أن نطلق عليه "ثورة مدن" ، وقد أفاض البعض في ذكره تفاصيل عن بعض المدن لا يتسع لها المقام هنا .

الآثار الباقية وهي كثيرة ومنتشرة عبر ربوع القطر الجزائري وخاصة بالشمال ، تعطينا فكرة عن أهمية المدن الرومانية ، والتي ما زال كثير منها مستمرا في الوجود الى اليوم .

لقد ذهب المؤرخون الى تقدير عدد سكان شمال افريقيا على عهد الرومان الى نحو سبعة ملايين نسمة (7.000.000) ، منهم حوالي الثلث من سكان الرومان الغزاة ما بين جنود ومدنيين ، هؤلاء الذين كانوا يتركزون في اقليمي طرابلس وتونس أكثر منهم في الجزائر والمغرب الأقصى ، وأن أغلب الرومان الذين وُجدوا بالجزائر كان مجيئهم على عهد الأباطرة : "نربا" (96 - 98 ق.م) ، و "اوكتافيوس أغسطس" (27 ق.م - 14 م) و "قلوديوس" (41 - 54 م) ، و "اسبسيان" (69 - 79 م) . وكانت أشهر المدن وأهمها التي نزل بها الرومان وقاموا بتوسيعها وتطويرها في الجزائر : قرطنة أو كرتيناس (تنس) ، ايجيجلي (جيجل) ، صلداي (بجاية) ، روسقونيا (البرج البحري) ، زكبار (مليانة) ، تبوسكوت (تيكالات) ، ثم توالت الجاليات والأفواج بعد ذلك ، فمنهم من نزل في مدن أبدوم . نفوم (وادي الدفلة) ، مداوروش ، وسطيفيس (سطيف) ¹ .

كذلك تذكر المصادر التاريخية أن عدد المدن بالجزائر الرومانية كان يعدّ بالعشرات منتشرة عبر كل ربوع الوطن الجزائري ، والتي كان يقطنها عددا من السكان يتراوح حجمهم ما بين ستة آلاف الى عشرة آلاف نسمة (6000 - 10.000) في غالبية المدن ، بينما تجاوزت بعض المدن هذا الحجم في بعض العهود الرومانية - كما سيأتي ذكره - وكان يسكن هذه المدن خليط من السكان مابين الرومان المحتلين الوافدين والسكان المحليين من النوميديين، وكان هؤلاء مزيجا ما بين الحرفيين والتجار والجند والإداريين وكذلك الفلاحون الذين كانوا يقطعون المسافات الفاصلة بين أراضيهم والمدن التي يقيمون بها ، وما كاد العهد الروماني تغيب شمسهُ حتى أصبحت المدن تنتشر في كل مكان بالشمال (بالساحل والداخل) نذكر منها بالإضافة الى التي تم ذكرها : هيبوريجيوس (بونة أو عنابة) ، روسيكادا (سكيكدة) ، شولو (القل) ، ايومنيوم (تيغزرت) ، روسوكورو (دلس)، ايكوزيوم (الجزائر العاصمة) ، تيبازة ، قيصرية أو يول (شرشال) ، وبورتوس ماغنوس (بتوية) ، أما في السهول العليا فإننا نذكر من المدن : مادوروس (مداوروش) ، و تبورسوكو نوميداروم (الخميسة) ، كويكول (جميلة) ، وهناك مدن توجد على

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 119 .

طرق التسلل أو التوغل للداخل وهي : تيفاست (تبسة) ، ماسكولا (خنشلة) ، تاموقادي (تيمقاد) ، و لامبيزيس (لامبيز)¹ .

ويمكننا بالإضافة الى ما تم ذكره من مدن في القطر الجزائري في العهد الروماني ، أن نذكر مدن أخرى اشتهرت بها ، ذكرها صاحب مؤلف "تاريخ افريقيا الشمالية" وهي متوغلة في الداخل ومنها في الوسط : أوزيا (سور الغزلان) ، وبالقرب منها مدينة رابديوم (جواب) ، وكذلك تناراموزا (البرواقية) ، ولامبديا (المدينة) . أما في وادي الشلف فقد بنى الرومان مدن سوفسار ، و أفريفيل (مليانة) ، و أييدوم نوفوم (عين الدفلى) . وعلاوة على المدن الواقعة على الساحل فقد توغل الاحتلال الروماني الى الداخل الغربي وفق خطين عسكريين يحاذي الأول البحر وبه مدن ألبولاي (عين تيموشنت) ، دراكوناس (حمام بوحجر) ، ريجيا (أربال) ، تاساكورة ، كسترانوبا (المحمدية) ، مينا (غيليزان) ، وقادوم ، وكسترا قادوم بالقرب من غيليزان . أما الخط الثاني فإنه يمر بمدن : نيمروس سيروروم (مغنية) ، بوماريا (تلمسان) ، و ألتافا (لاموريسيار) ، كابوتاساكورة (شانزي) ، لوكو (تمزوين) ، كما نجد بعض المدن وراء هذا الخط ومن أهمها : تيارت ، وكولومناتا (فالديك روسو) ، وقد وزعت على قدماء الجند حول هذه المراكز الحضرية الأراضي فنشأت المداشر (القرى) والمدن² .

وقد فاقت المنشآت الرومانية بالجزائر الستين مستعمرة ما بين مدن وقرى وحصون عسكرية ، وكانت كلها على غاية الرقي في الحضارة والعمران ، وكان يبلغ عدد سكان البلدة الواحدة منها ما بين العشرة آلاف الى نيف وثلاثين ألفا نسمة ، وكانت مدينة بونة أو هيبون (عنابة) يسكنها نحو 40.000 نسمة ، وعدد سكان مدينة تيفيست (تبسة) وصل الى مائة ألف نسمة ، حيث كانت هذه المدينة تعتبر من أعظم بلاد افريقيا الرومانية ازدهاما بالسكان بعد قرطاجنة بتونس .

¹ - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، 184 .

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 237 ، 238 .

أما اذا انتقلنا الى الحديث في وصف هذه المدن من الناحيتين العمرانية والحياة الحضرية بها ، فإن الحديث سيطول بنا ، ولذا سيقصر حديثي على ذكر نماذج من هذه المدن التي كانت لها شهرة ولعبت دورا هاما في التاريخ ومازالت حاضرة الى الآن .

لعل من البديهي أن نبدأ الحديث عن مدينة "قرطه" أو "سيرتا" وهي مدينة "قسنطينية" أو قسنطينة الحالية، هذه المدينة التي كان لها حضورا مميزا في التاريخ منذ عهد الفينيقيين الى عهد الممالك البربرية ، حيث سبق ذكرها بأنها كانت تمثل عاصمة نوميديا وبلغت من الازدهار والنشاط السياسي والعسكري والاقتصادي والعمراني في عهد الملك "ماسينيسا" مستوى غير مسبوق في تاريخها الى ذلك الزمن ، وقد استمر هذا الدور لمدينة قسنطينة بدخول المحتلين الرومان في أول الأمر ، وذلك بتحويلها الى عاصمة كونفدرالية للمستعمرات الأربع ، والتي تجمع تحت لوائها مستعمرة سيرتا وميلف (ميلة) وشولو (القل) وروسيكادا (سكيكدة) ، وكان لكل مستعمرة حكمها الخاص بها ، بينما تتولى سيرتا شؤون الدفاع وتعيين القضاة ¹ .

إلا أن المدينة لم تستمر على هذه الحال بسبب التصارع على السلطة بين حكام الرومان ، الأمر الذي أدى الى تدميرها سنة 311 م ، الى أن تربع الامبراطور "قسنطين" على عرش روما وقام بزيارة الى افريقيا سنة 325 م ، فأمر بإعادة بناء وترميم مدينة سيرتا من جديد وسماها باسمه "قسنطينية" . وبعد استتباب الأمر لقسنطين اهتم بتعميرها وتنشيط التجارة والزراعة ، مما جعلها تستقطب السكان المجاورين من جديد للإقامة بها ، وبذلك امتد عمرانها ولأول مرة خارج حدودها الطبيعية ، ووصل حتى سفوح جبل شطاية ، على ضفتي وادي الرمال ، تزخر بالمساكن الأنيقة ذات الحدايق الغناء، وشوارعها مرصوفة بالحجارة حسنة التخطيط ، كما كانت تشتمل على المرافق الصحية وكان بها عدد من الحمامات ، وقد شهدت ازدهارا غير مسبوق بكثرة السكان وسعة العمران وفنون العرفان ² .

المدينة النموذج التي أنشأها الرومان ، واستطاعت أن تقاوم عوادي الدهر وعوامل الإهمال ، وأبت إلا البقاء عبر آثارها الهائلة التي مازالت شاهدة على ما كانت عليه من عراقة وتطور عمراني متميز ، ما جعلها تحظى باهتمام عدد من المختصين وتحدث عنها مؤلفات عديدة كنموذج ونمط عمراني روماني فريد من نوعه بالمنطقة ، ونعني بها مدينة "تيمقاد" والتي مازالت تحمل نفس الاسم الذي أطلقه عليها الرومان مع تحوير بسيط، هذه المدينة التي إذا ذكرت تُذكرنا بالرومان وقدرتهم على الإبداع في البناء والإنشاء والعمران وتشبيد المدن .

¹ - محمد الهادي العروق ، مرجع سابق ، ص ، 69 .

² - نفس المرجع ، ص ، 69 .

يقول المتخصص في المدن "لويس ممفورد" : " وإن تيمقاد التي كشف عنها النقاب حديثا لَمثال لفن التخطيط الروماني بكل ما وصل إليه من أناقة في أيامه الأخيرة . وإذ كانت مدينة صغيرة ، وضع تخطيطها وتم بناؤها في مدة محدودة ، فإنها اتسمت بالبساطة في الشكل الهندسي ولم يصحبها أي تشويه من جراء إدخال تعديلات وتجديدات بعد انشائها ، وهو ما كان يحدث في مدن أكثر عملا وأوفر نشاطا ، تحت ضغط مقتضيات النمو والانتساع . فالتخطيط المنتظم على منوال رقعة الشطرنج ضمن حدود مستطيلة الشكل ، والطرق المبلطة ، والفوروم ، والمسرح ، والمجتلد والحمامات والمراحيض العامة (مع الإفراط في التكاليف والزخرفة) ، وكل هذه وُجدت في تيمقاد" ¹ .

وتعتبر مدينة تيمقاد نموذج للمدن العسكرية التي بناها الرومان في كل المناطق التي امتد إليها احتلالهم ، حيث بناها الفيلق الروماني الثالث حوالي 117 م ، وآثارها تشهد على المباني الضخمة والشوارع المرصوفة والمتعمدة والمجاري المسقفة ، وقوس النصر المسمى (تراجان) ، وسوق عامة ، ومقر مجلس الشيوخ وهياكل وحمامات وملهى ومكتبة وبيوت خاصة كثيرة ، ولقد عُثر في أرض السوق على لوحة للعب (الضامة) نقشت عليها هذه العبارة :

(Vendri , Lavari , Ludere Rider , Hoc est Vivere) ومعناها : الصيد ، والاستحمام ، واللعب ، والضحك ، هذه هي الحياة ² .

وبهذا فإن مدينة تيمقاد بلغت من التحضر والثقافة الحضريّة مبلغا لم ترق إليه كثير من المدن القائمة آنذاك ، وكانت سبّاقة من حيث توفر معظم المرافق التي تميز حياة المدن في الوقت الراهن .

¹ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 375 .

² - وول ديورانت ، قصة الحضارة ، القاهرة ، الجزء ال 11 ، 1964 ، ص ، 34 . (نقلا عن عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 123) .

وقريبا من نموذج مدينة تيمقاد نجد مدينة "كويكول" وهي حاليا مدينة "جميلة الأثرية" ، هذه المدينة المليئة بالآثار الرومانية، حيث مازالت الساحة العمومية "الفوروم" والمسرح وقوس النصر وغيرها من الآثار العديدة التي سلمت من الاندثار والزوال شاهدة على مرور الرومان على هذه المنطقة يوما ما .

ولإحياء تاريخ مدينتي "تيمقاد" و "جميلة" والتعريف بهما ، فقد عمدت السلطات الجزائرية في السنين الأخيرة الى تأسيس مهرجانين فنيين سنويين يُقامان كل سنة على ركحي مسرح تيمقاد التاريخي وكذلك مسرح جميلة الأثري ، يدعى اليه الفنانين من دول عديدة ويحظى بتغطية إعلامية واسعة .

كما يمكن التوقف . باختصار شديد . عند بعض المدن الأخرى التي عرفت صيتا خلال العهد الروماني، وما زالت آثارها منتصبة شاهدة عليها ، كمدينة تبسة التي كانت حاضرة من حواضر الرومان تنافس مدينة قرطاجنة بحجم سكاني هائل وكانت بها ساحة عمومية لعقد الاجتماعات وإقامة الحفلات تسمى "فوروم" ، وكان بها عمران هائل ما زال يشهد عليه الى اليوم ، قوس النصر الضخم المعروف باسم "قوس كاراكالا" نسبة الى الامبراطور الذي قام ببنائه ، وبالقرب من تبسة نجد مدينة بونة أو هييون عناية التي كانت عبارة عن مركز تجاري فينيقي ، لتصبح بعد القرن الثاني قبل الميلاد مقرا لإقامة الملكين النوميديين "سيفاقس" و "ماسينيسا" الى أن جاء الرومان سنة 146 وكان حاكمها الأول "سالوست" إذّاك عرفت تطورا ونمو ملحوظا في العهد الروماني تشهد عليه الى اليوم ساحتها العمومية الشاسعة ، والتي يبلغ طولها 76 م وعرضها 34 م ، وهي من أروع الساحات الرومانية جمالا آنذاك .

وفي السياق ذاته لا يفوتني التذكير بمدينتي "تيازة" و "شرشال" المعروفتان بآثارهما العديدة من العهد الروماني ، فمدينة يول أو شرشال التي كانت عاصمة "موريطانيا القيصرية" مازالت آثارها الرومانية صارخة في وجه زائرها ، سواء بساحتها وسط المدينة الحالية وأعمدتها المنتصبة عليها ، أو ببقايا حماماتها ومسرحها وملعبها ، وبأعظم قناة أثرية يبلغ طولها 28 كلم محمولة على جسر كبير يبلغ ارتفاعه على منحرج الوادي 35 م ويتألف من 17 حنية ذات ثلاث طبقات ، مازالت آثارها تستقبل الزائر للمدينة من مدخلها الشرقي وكانت تستعمل لجلب الماء الى سكان المدينة . وغيرها من الآثار التي سلمت من الاندثار والضياع ، وقد جُمع بعضها في متحف يسمى "متحف الآثار القديمة" بجوار الساحة العمومية المركزية العتيقة ، لتبقى شاهدة على الرقي والازدهار وأناقة فنون العمران الذي وصلت اليه حضارة مملكة "موريطانيا القيصرية" وخاصة في عهدي الملكين "يوبا الثاني" (25 ق.م - 23 م) و ابنه "بطليموس" (23 م - 40 م) .

وأخيرا ذلك الضريح المعروف "بالضريح الموريطاني" أو كما يسميه العامة "قبر الرومية" الذي بناه الملك البربري "يوبا الثاني" وفاء لزوجته المعروفة "كليوبترا سيليني" ، هذا القبر الذي يقع الآن في بلدية سيدي راشد قريبا من تيازة ، وهو منتصبا على هضبة يترآى للزائرين من بعيد بشموخه ومقاومته لعوامل الزوال والاندثار .

أما "تيازة" فهي المدينة المشهورة الى اليوم على أنها مدينة ساحلية وسياحية بامتياز ، لا شيء سوى لتلك الآثار الرومانية التي تمتد من وسط المدينة الى شاطئ البحر ، هذه الآثار المحاطة بسياج لحمايتها من النهب والتخريب والسرقة ، وتشرف عليها حاليا مؤسسة متخصصة في ادارتها وصيانتها وتنظيم الزيارات اليها ، وهي تضم بقايا المسرح الروماني وحنايا وأعمدة بنايات قديمة .

وغير بعيد عن مدينة يول "شرشال" من جهة الشرق نجد بعض الآثار الشاهدة عن مدينة رأس ماتيفو وبالضبط في المنطقة المسماة اليوم بتمنفوست الواقعة ببرج البحري شرق العاصمة ، وكذلك تم أخيرا اكتشاف بقايا مدينة "ايكوزيوم" الفينيقية ثم الرومانية بقلب مدينة الجزائر العاصمة (ساحة الشهداء) ، عند القيام بعمليات الحفر الخاصة بأشغال إنجاز الميتر ، حيث تم إحاطة هذه الآثار من بقايا الجدران في شكل متحف مفتوح على الهواء الطلق ، بينما تم تجميع الآثار المنقولة من بقايا الأواني ومختلف الأدوات التي عُثر عليها في جناح خاص بمتحف بمحطة الميتر بساحة الشهداء .

إن موضوع المدن والعمران والحياة الحضرية في العهد الروماني بالجزائر ، لا يمكنني إيفاءه حقه في مثل هذا المقام ، باعتباره موضوعا واسعا ويحتاج الى دراسات وبحوث مستفيضة ، أنجزت بعضها وبقيت بعض النواحي والزوايا لهذا الموضوع لم تنل حقه الكافي من البحث والتنقيب ، خاصة إذا علمنا أن آثارا كثيرة عثت بها الدهر ومازالت مدفونة تحت الأرض وهي تنتظر الكشف عليها من قبل الباحثين والمنقبين في علم الآثار لتكتمل الصورة شيئا ما ، كما حدث مؤخرا بساحة الشهداء بالعاصمة، كما تستحق بعض الآثار الاهتمام والرعاية والصيانة في مناطق عديدة بالبلاد قبل اندثارها أو نهبها أو سرقتها ثم ضياعها للأبد كما ضاعت آثارا كثيرة ولم يبق إلا الحديث عنها .

سبق قولنا أن عدد المدن والخواضر في العهد الروماني بالجزائر تعد بالعشرات عبر مختلف مناطق الشمال ، الأمر الذي يتعذر علينا التوقف عندها كلها بالوصف ، وذلك حيثما توجهت في مناطق الشمال إلا وقابلتك بقايا آثار دالة على حركة العمران التي قام بانجازها الرومان بالبلاد .

وهكذا عرفت الجزائر وسائر بلاد الشمال الافريقي في العهد الروماني نخضة حضرية هائلة ، لأن الرومان لم يكتفوا بما وجدوه من مدن ، بل قاموا بتوسيعها وتطويرها ، كما قاموا بإنشاء مدن جديدة وعمّروها وبناء القلاع والحصون العسكرية ، و قاموا بربطها بعضها ببعض بشبكة طرقات مرصوفة ، تحقيقا لرغبة الاتصال السريع بين مختلف الحاميات العسكرية والمدن لحمايتها من الغارات والتمردات التي يمكن أن يقوم بها الأهالي من سكان البلاد الأصليين من البربر ، ومن أهم الطرقات التي مدّها الرومان وعبّدها نذكر :

طريق تربط بين قرطاجنة بتونس وتبسة ولا مبيس وتيمقاد ، وأخرى تربط بين تبسة وعنابة ، وطريق تربط بين عنابة وطرابلس بليبيا ، وطريق تربط سطيف بسور الغزلان ، وطريق تربط بين شرشال وقرطاجنة ، وأخرى بين ميله وخنشلة وغيرها .

ولم يكن الغرض من تعبيد هذه الطرق التوسع العسكري وتوفير الحماية للمدن فحسب ، بل كان لها نفع كبير من الناحية التجارية كالطريق الرئيسي الرابط بين سيرتا وشرشال ، والآخر بين قرطاجنة والمحيط الأطلسي ، بالإضافة الى بناء الجسور مثل الجسر القائم الى الآن على الطريق ما بين مدينتي القنطرة وبسكرة¹ .

ويجربنا الحديث عن شبكة الطرق الى شبكة السدود والآبار والقنوات المرافقة لجلب المياه أو لري الأراضي ، التي اعتنى الرومان بإقامتها لجلب المياه الى القلاع والمدن العسكرية ، ولتنظيم الري للأراضي الزراعية ، فكما لاحظ الجغرافي الاغريقي "إسترابون" أنه في حين كان الاغريق ، يحرصون في مدنها بعناية خاصة على الجمال والتحصينات والمرافئ والأرض الخصبة ، كان الرومان يمتازون برصف الشوارع والطرق وموارد المياه والمجاري² .

هذا الوصف لم تشذ عنه مدن الرومان بالمنطقة الافريقية ، والتي يمكن ذكر منها سدود الحصنة الثلاثة بواد واحد ، الكبير منها يتسع لنحو اثنتي عشرة ألف متر مكعب ، وكذلك تلك القناة المحمولة على جسر لجلب المياه لمدينة شرشال السالف ذكرها ، وقناة عنابة وغيرها من القنوات . كذلك يمكن الإشارة الى ما كشفتته الحفريات الأخيرة عن وجود آثار شبكة لنظام الري بمنطقة مروانة (لاماسب) ، وأخرى في ناحية باتنة تحدد بدقة عملية توزيع الماء بين مختلف الملاك ، ومئات من الآبار بجنوب سطيف وشمال الأوراس مازالت قائمة آثارها الى اليوم³ .

مكوث الاحتلال الروماني لأزيد من خمسة قرون ونصف القرن بالشمال الافريقي عموما والجزائر بالخصوص ، أحدث نهضة عمرانية هائلة ، حيث شهدت منطقة الساحل والمناطق الداخلية الى حدود

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 124 .

² - لويس مفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 388 .

³ - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، 183 .

"الليمس" انتشار مدن وقلاع وحصون لم يسبق لها مثيلا ، سواء من حيث عدد هذه المدن والمراكز الحضرية أو الحجم السكاني الذي تميزت به ، أو من حيث الاتساع والتخطيط أو من حيث الرونقة والمرافق العديدة التي اشتملت عليها ، من مرافق ادارية وترويحية وترفيهية تعبدية وتجارية ودراسية وثقافية . فنية ورياضية وصحية وغيرها. وحيث ما أمت بوجهك في شمال البلاد إلا وقابلك بقايا آثار العمارة الرومانية . وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نتوقف ولو باختصار أمام الخصائص والمميزات التي اتسمت بها المدن الرومانية ، ومثلت إضافات للحياة الحضرية بالجزائر الرومانية .

3 - 3 - خصائص ومميزات المدن الرومانية بالجزائر :

يتميز المدينة الرومانية عن غيرها من المدن التي عرفت الحضارات الأخرى ، كالفينيقية أو الاغريقية بكونها لم تكف بالاقتراب ممن سبقها ، بل أستطاع الرومان أن يبدعوا في ميدان العمران والبناء وتشيد المدن والقلاع والحصون ، متجاوزين كل الذين سبقوهم ، وذلك بإضافات مميزة تجعل المدينة الرومانية تنطبع بطابع الرومنة عبر العصور ، ومن أهم المميزات والخصائص الجديرة بالذكر وهي كثيرة نتوقف عند بعض الخصائص التالية :

أ - الساحة العمومية أو الفوروم وتخطيط المدينة :

كانت المدن الرومانية بالشمال الافريقي سواء بتونس أو بالجزائر أو بالمغرب ، المدنية منها والعسكرية تميزها في الغالب الساحة العمومية أو "الفوروم" الذي يقابله في مدن الاغريق ما يعرف بالأكروبول أو "الأجورة" . وهي تمثل نواة انطلاق في مخطط تأسيس المدينة الرومانية ، بينما "الأجورة" في المدينة الاغريقية نشأت بالتلقائية .

وعليه كانت الساحة العمومية تمثل نقطة التقاء أو تقاطع بين طريقين كبيرين رئيسين ، طريق يمثل محور شمال - جنوب ، وطريق يمثل محور شرق - غرب ، يتقاطع هذان الطريقان في ميدان فسيح يمثل مركز أو نواة المدينة ، وفي حالة ما إذا أنشئت المدينة من العدم ، كما هو الشأن بالنسبة لمدينة "تيمقاد" فإنه يبدأ بتخطيط الساحة العمومية ، وفي الحالات الأخرى فإن القوم كانوا يجهدون أنفسهم لإقحام الساحة العمومية في رسم المدينة بإدخال بعض التنقيحات والتعديلات الضرورية لذلك ، وكانت الساحة العمومية في الغالب عبارة عن بطحاء مستطيلة الشكل تحيط بها أرتجة تفضي الى المعابد و المحلات الادارية (قاعة اجتماع المجلس البلدي ، قاعات الاقتراع ، ومنابر للخطباء) ، والمباني الخاصة بأصحاب الشكايات ورجال الأعمال .

كما كانت الساحة العمومية تمثل رمز الحياة العامة ومحورها ، ففيها يدلي الحكام بتصريحاتهم ويشرفون على مواسم الفداء ويجرون المناقصات ويقضون بين الناس وفي رحابها كان يصوّت المواطنون ويدفعون الأداء ويتاجرون ويقضون أوقات فراغهم في التنزه بين الأعمدة ¹ .

وقد وُجدت هذه الساحات العمومية في مدينة بونة "عنابة" تلك الساحة الفسيحة وهي من أروع الساحات في العهد الروماني - والتي سبقت الإشارة إليها - كذلك ساحات تيمقاد وجميلة وشرشال وخميسة وغيرها .

ب - المعابد :

في الحقيقة وجود المعابد بالمدن الرومانية لم تكن سابقة تنفرد بها عن غيرها ، وإنما هي خاصية قديمة لازمت البشر منذ تجمعاتهم الأولى قبل آلاف السنين - كما رأينا في فصل نشأة المدن القديمة - ولكن مثل المعبد مرفقا ضروريا ومميزا لازم المدن الرومانية ، فهو عبارة عن قاعة مستطيلة مُقامة على مصطبة ، وفي بعض الأحيان يوجد بها بهو ، وقد أقيمت المعابد تقديسا للثالوث الإلهي : (جوبيتر ، وجونون ، ومنيرفا) ، وعلى غرار كايبتول روما فإنه كان يُخصص غرفة لكل إله . وكان كايبتول تيمقاد يحتوي على ستة أعمدة أمامية وصفين من الأعمدة على الجانبين ، وعلى قاعة كبرى (17 م على 20.11 م) ويقع في آخرها ثلاث غرف تشتمل على تماثيل ضخمة ، بينما معبد "جميلة" الميشتيد تكريما لأسرة الامبراطور "سبتييموس سواريس" فإنه بُني في بطحاء معبده طولها 65.33 م وعرضها 50.39 م وارتفاعها 90.4 م موصولة بمدرج عظيم ، كما توجد فسيفساء رائعة في هذه المدينة تُصور مشاهد تتعلق "بإله الخمر" .

وكانت للمعابد التي بُنيت خصيصا لآلهة شرقية هندسة مميزة ، حيث نجد بها بهو ضيق وطويل ينتهي أعلى الجانب الجنوبي من المبنى ، وصحن من بلاط يعتبر ملكا للإله يحوط به من ثلاثة جوانب رتاج ، كما توجد به ثلاث قاعات متلاصقة لا شك أن القوم كانوا يودعون فيها الكنوز والندور ، وكانت لمعبد "كليتييس" ساحة مستديرة الشكل تحوط بها أرطجة . أما الصحن فكان يقع أمام المعبد ويشرف من الجهة المقابلة على البطحاء ² .

ج - المسارح والملاعب والملاهي :

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 239 .

1 - نفس المرجع ، ص ، 241 .

كان عدد المسارح في افريقية يفوق عدد الملاعب وكان مسرحا تيمقاد بالجزائر ودقة بتونس منحوتين في ربوة كما هو الشأن في بلاد الاغريق ، أما مسرح تيبازة فقد كان مبنيا ، والى اليوم في مسرح تيمقاد مازالت تلك الثقوب المستطيلة الشكل التي تمكن من تحريك الستار . وأن هذا الصرح الروماني قد دبت فيه الحياة من جديد وأصبح مقاما لمهرجانات فنية محلية ودولية تُقام على ركحه .

أما الملاعب التي ميّزت المدن الرومانية سواء تلك الموجودة بأوروبا عامة وبايطاليا خاصة ، لم تشذ عنها المدن التي تم تشييدها من طرف الرومان في افريقيا ، والتي كانت في شكل مستطيلات ذات خطين متوازيين طويلين ، أما الضلعين الآخرين فقصرين ، أحدهما في شكل نصف دائرة والآخر مقوس قليلا ، وقد اكتشفت آثار في مدن عدة في "لبدة" و"قرطاج" و"شرشال" و"لامبيز" تُظهر أبعاد ملاعبها الشاسعة والتي تصل الى (400 م على 90 م) ، وكانت تُنظم فيها المباريات بين المتصارعين ويتسع لآلاف المتفرجين ، كما وُجد ببعضها أماكن خاصة لكبار الشخصيات ، وكذلك غرف خاصة بالمتصارعين وأخرى للحيوانات التي تُستعمل في المصارعة¹ .

أما الملاهي والسيرك فقد كانت تتواجد غالبا بجانب الساحات العمومية ، ووظيفتها قضاء وقت الفراغ والتسلية والترويح عن النفس² .

د - الحمامات :

لعل أعظم ما قدمته المدينة الرومانية من الخدمات الجليلة لكل من الصحة العامة في المدينة وللحياة الحضرية ، الحمامات العامة . والحمام هو عبارة عن بركة من الماء في مكان محجوب ، وكان الاستحمام الكامل يشتمل على سلسلة من العمليات ، فهناك غرف شديدة الحرارة للتعرّق ، وأخرى للاغتسال بالماء الساخن ، وثالثة بها الماء الدافئ ، وغرف بها الماء البارد ، وقاعات للتدليك ، ثم قاعات للاسترخاء وتناول الطعام³ .

وكان القوم عند دخولهم للحمام يودعون ثيابهم في غرف خاصة لذلك ، ويقومون بعد الانتهاء من الاستحمام بحركات رياضية ، وكانت المدن حتى المتواضعة منها حريصة على أن يكون لها حمام عمومي أو أكثر ، وقد كانت الحمامات منتشرة بكثرة في المدن الافريقية ، وعلى رأسها مدينة تيمقاد التي كان بها حمامات كثيرة ، ويمكن للشخص أن يشاهد تلك الغرف بالحمامات الكبرى الواقعة في شمال المدينة وجنوبها ، وكأن الزمن لم يؤثر فيها ، والركائز التي كانت تحمل الصفائح وأجزاء من القنوات الفخارية التي كان يمر منها الهواء الساخن طول الجدران ، وأحواض الاستحمام .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 242 ، 243 .

² - محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، مرجع سابق ، ص ، 192 .

³ - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 409 .

وفي جنوب مدينة "جميلة" كان أمام المدخل الرئيسي للحمامات الكبرى المتّجهة من الشرق نحو الغرب رتاج له إثنا عشر رواقا ، والمستحمّون يدخلون من بهو يفضي الى قاعة للرياضة على شكل قبة ذات أبعاد (83.12 م على 20.31 م) ، ومنها يمرّون من إحدى قاعتي الملابس الى قاعة التبرّد ، وهي فسيحة الأرجاء ثرية بالفسيفساء وصفائح المرمر وبها حوضان صغيران وحوض كبير طوله 66.12 م وعرضه 22.5 م تفصله عن الحوضين الآخرين عددا من أعمدة المرمر الوردية اللون. وتأتي بعد ذلك الغرفة الساخنة وعلى جانبيها منفذان يفضيان الى الغرفة المعتدلة الحرارة والى حوض صغير مأوّه سخن وأخيرا الى المحمّ (étuve) ، ومن جهتها تفتح الغرفة المعتدلة الحرارة الى قاعة التدليك ، كما نجد من ملحقات الحمامات المراحيض كما هو الشأن في تيمقاد ، وكانت الحمامات الافريقية تتربع على مساحات شاسعة تصل الى 2.600 م² في جميلة و 3.000 م² في لامبيز وما يقرب من 4.000 م² في تيمقاد¹.

وقريبا من هذا الوصف نجد حمامات أخرى مازالت آثارها شاهدة عليها ، ففي مدينة شرشال يمكن لأي زائر أن يرى بقايا حمامات تتربع على مساحة واسعة ، وهي مُسيّجة ومحروسة تشكل متحفا مفتوحا على الهواء في وسط المدينة تطل على البحر من الجهة الشمالية-الغربية.

أما بقرطة (قسنطينة) ، وقرب دار الامارة التي هي المعبد توجد حمامات عظمتى ، عرف آثارها سائح الانجليزي ووصفها وذلك سنة 1742 ، وذكر بأن ماءها معدني².

هـ - الأسواق والمحلات التجارية :

توسع المدن الرومانية وتضخمها وازدهار التبادل التجاري بها ، سواء في أوروبا أو بإفريقيا ، جعل " الفوروم " عاجزا عن تلبية الحاجات المحلية المتزايدة للسكان ، حتّم هذا الأمر التفكير في انشاء أماكن خاصة للتبادل التجاري فتمّ إنشاء أسواق ،

وهي عبارة عن ساحات مكشوفة غالبا ، شكلها مستطيلة ويوجد بوسطها حنفية وتحوطها أترجة تفتح عليها دكاكين ، وقد كان لسوق "سرتيوس" بتييمقاد الواقعة أمام بطحاء فسيحة الأرجاء ساحة طولها 25 م وعرضها 15 م ، بها بركة مربعة الشكل ، ويواجه المرء عند ولوجه السوق مبنى في شكل نصف

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 244 .

² - مبارك المليي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 335 .

دائرة يضم سبع غرف أقيمت أمام كل واحدة منها صفائح من الغرانيت الأزرق على ارتفاع قدره مترا واحدا تُعرض عليها السلع والبضائع ، بينما كانت دكاكين سوق "كوزينيوس" في مدينة جميلة شبيهة بدكاكين تيمقاد ، ولكنها كانت أكثر زخرفة وتزيينا بالخزفيات الفسيفسائية وكان لها رتاج خارجي مرفوع على ستة أعمدة وساحة وبركة وغرفة للموازين ، كما لم يفت عن ذهن مؤسسيها نحت تماثيل لمؤسسها "مركور" (Mercure) وأخيه .

وعلاوة على الأسواق ، كانت هناك كثير من المحلات التجارية منفصلة عن الأسواق ، ففي مدينة تيمقاد كان عدد كبير من الدكاكين تفتح على رتاجين تقع على حواف الشوارع الرئيسية بالمدينة ¹ .

و - المدارس والمكتبات العمومية :

لعلّه من الجدير بالذكر وقمن الإشارة إليه ، تلك المدارس العمومية والمكتبات التي شيدها الرومان بمدنهم ، حيث تشير المصادر التاريخية والدراسات المتخصصة الى اهتمام الرومان بالتعليم والثقيف من خلال انشاء المدارس والمكتبات ، وفي هذا الصدد فقد تسابقت البلديات والأثرياء - من دون تدخل الدولة - في بناء المدارس حتى في القرى فضلا عن المدن ، وقد سطع نجم مدن مثل سيرتا وتبسة وشرشال ومداوروش وسوق اهراس وغيرها ، التي كانت بها مدارس مفتحة الأبواب للأغنياء والفقراء على السواء وكلها كانت تُدرّس باللغة اللاتينية - كما هي عادة المستعمر في كل زمان ومكان - وبذلك تيسّر لأبناء البلاد إتقان لغة الدولة الحاكمة مع المحافظة التامة على لغتهم الأصلية .

وقد برز حينئذ من أبناء البلاد أعلام للفكر والعلم منهم ، القديس "أوغسطين" الذي بدأ مزاوله دراسته بمدرسة مداوروش ثم انتقل الى (تاغاست) سوق أهراس ، وقد كان له أثر وصيت في عالم التجديد في الفكر الديني المسيحي ، ومن أشهر مؤلفاته، "مدينة الله" أين يقارن أوغسطين مدن الأرض الزائلة بمدينة الله الخالدة وكتاب "الاعترافات" الذي يسرد فيه سيرته الذاتية . كما برز "يوبا الثاني" ملك قيصرية (شرشال) ، الذي كانت له مؤلفات وكتب عديدة في التاريخ والجغرافية والفلسفة والتمثيل والموسيقى وهو مشهور بتوقد الذهن والذكاء المفرط وله ولوع خاص بدرس الهندسة ووضع التصميمات العمرانية ، وقد جلب الى عاصمته من مصر واليونان طائفة من الفنانين والكتاب والشعراء والفلاسفة . كما اشتهر يومئذ العالم الكبير "أبوليوس" صاحب كتاب "الحمار الذهبي" وغيرهم كثير وفي ميادين عديدة لا يتسع المقام للاسترسال أكثر ² .

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 244 ، 245 .

² - عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 122 .

أما المكتبات فيمكن ذكر مكتبة تيمقاد كنموذج والتي عُثر على آثارها مؤخرا ، إذ ورد ذكرها كثيرا في النقوش والنصوص اللاتينية ، ويعود الفضل في تأسيسها الى كرم مواطن ثري ، وكانت هذه المكتبة عبارة عن قاعة في شكل نصف دائرة تقابل الداخل اليها مشكاة كبيرة وضع فيها تمثال الالهة " مينيرفا " ، وكانت الخزائن الكثيرة المشدودة الى الجدران ، وقاعات المستودعات الاضافية الثلاثة مشحونة بالمخطوطات بحيث كان بالإمكان وضع حوالي 2300 مجلد¹ .

والحديث عن المكتبات كالحديث عن المدارس ، فقد اشتهرت عدة مدن بمكتباتها التي كانت تمثل نبعا عاما يغترف منه العلماء والمفكرين وسائر طالبي العلم والمعرفة ، ولا سيما المدن الكبيرة ومدن العواصم ، مثل سيرتا وبونة وشرشال وجميلة وسيغا وغيرها .

ز - الأسوار وأقواس النصر :

كانت روما تعفي المدن البعيدة عن الحدود من إقامة الأسوار لحماية ترابها ، ولكن بعض المستعمرات تجاوزت هذه التعليمات وأقامت الأسوار ، كما فعلت تيمقاد وكيرتة وجميلة وشرشال وغيرها ، ولقد بقيت هذه المدن محصورة في نطاق هذه الأسوار ، وأحيانا كانت هذه الأسوار تتسع لتحيط بالمدينة وأحواضها القريبة كما هو الشأن في شرشال ، حيث بلغ طولها سبعة كيلومترات تقريبا . ويرجع تحصينات هذه المدينة الى أواسط القرن الأول الميلادي ، بينما أسوارا كثيرة تم تشييدها ابتداءً من القرن الثالث عندما تفاقم اختلال الأمن مثلما حصل لتحصينات مدينة سطيف .

وفي كثير من المدن بما فيها المدن التي لم يكن بها أسوار تحيطها ، كان يوجد في مداخلها أبواب ضخمة وأقواس نصر ، لها غالبا فتحة واحدة كما هو الشأن في مدن دقة وسيبيلة وحيدرة وجميلة ، ولها أحيانا فتحتان كما في مدينة "عنونة" ، وفي كثير من الأحيان نجد ثلاث فتحات : فتحة كبرى في الوسط وفتحتان صغيرتان على جانبيها كما هو موجود في قوس نصر "تراجانوس" في تيمقاد و قوس "سبتيموس سواربوس" في لامباز ، وقلما يكون قوس النصر مركبا من أربع فتحات كما هو الأمر في قوس "كاراكالا" بمدينة تبسة ، وقوس "مرقس أورليوس" في طرابلس .

وكانت الأقواس كثيرة النقوش ، فقوس "سبتيموس سواربوس" الموجود بلامباز كانت به نقوش كثيرة تُزيّن واجهاته الأربع ، وهي تروي حياة الامبراطور وانتصاراته ، وبها لوحة تُصور الامبراطور مرة واقفا في عربة صحبة

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 245 .

أبنائه ، ومرة متقمصا ملامح الإله "جوبيتر" وسط عدد من آلهة روما برفقة عائلته وبعض الحكام وهو يشاهد مصرع ثور قد ضحى به شخصان¹ .

ح - العمارة الرومانية ومظاهر الرفاه :

العمارة الرومانية وأينما حلت كانت تصاحبها مظاهر العظمة والضحامة ، وكانت هذه أبرز سمات المدينة الرومانية ، الى جانب مظاهر الافراط في التزيين والتنميق والزخرفة الفسيفسائية ، فكانت المباني تشكل طوابق ، طبقة فوق أخرى على نحو لم يسجل التاريخ له مثيلا على الاطلاق من قبل ، حتى وصل بعضها الى عشر طوابق ، ولقد كانت دور أهل الطبقة العليا فسيحة يتخللها الهواء ، وصحية مجهزة بالحمامات والمراحيض ، ونظام للتدفئة في أيام الشتاء والبرد . ولعل هذه المباني كانت أعظم ما توافرت فيه أسباب الراحة والانتساع من الدور التي أقيمت حتى القرن العشرين في أي مكان معتدل المناخ ، وهو ما يعتبر انتصارا في عمارة المنازل² .

ومن المباني التي كان يعتني الرومان في إبراز مظاهر العظمة العمرانية فيها نجد ، المسارح والملاعب والساحات العمومية "الفوروم" والمعابد وأقواس النصر ومقار الادارة وبيوت الأثرياء والحكام ، وحتى بناء المقابر والأضرحة كما يشهد على ذلك "الضريح الموريطاني" بتيبازة ، ومن النشاطات التي شهدت تطورا ملحوظا في العهد الروماني ، الفنون الجميلة التي ازدهرت لحاجة العمارة لها ، كما يشهد بذلك ما تركه الرومان من مظاهر العظمة الهائلة المزينة بالفسيفساء وصنع التماثيل الفخمة ونقوش الممرم والرخام وزخرفة الهياكل وإقامة الحنايا ، كما سبق وأن رأيناه في كل من مدن تيمقاد وشرشال وقسنطينة وجميلة وتبسة وعنابة وتيبازة وغيرها .

ونصل بعد ذلك الى مظهر حضري رفيع وهو "السيرك" ، وكان عبارة عن حظيرة انتظمت حولها أماكن المتفرجين في صفوف متدرجة ، حيث كان يتجمع الآلاف لمشاهدة مناظر العرض ، ولعل تفوق الرومان في التغلب على المعضلات الهندسية قد بلغ ذروته ، إذ تمخض ما كان الرومان يجدونه من ابتهاج في القيام بأعمال ضخمة عن شكل معماري ، كان نجاحه في ذاته يعتمد على الضخامة والانتساع وانتظام أماكن النظارة صفوفًا متدرجة على مرتقى شديد الانحدار³ .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 246 .

² - لويس ممفورد ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 399 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 421 .

الحديث عن العظمة والروعة في العمارة الرومانية وعن مظاهر التحضر والرفاه ، حديث طويل أُلّفت فيه العديد من المؤلفات والكتب لا يتسع المقام للتعرض لها ، غير أني وأنا أتابع الموضوع فقد لفت نظري وجلب انتباهي ميزة حضرية تميزت بها المدينة الرومانية ، هي ميزة في غاية التحضر ونعني بها ، وجود المراحيض العمومية وجمع القمامة المنزلية . حيث كان السكان بالمدن الرومانية ، ومنها بعض المدن الموجودة بالجزائر التي بلغت مبلغا بعيدا في التحضر ، يستطيعون التردد أثناء النهار على مراحيض عمومية نظير أجر ضئيل ، بينما كان عامة السكان يودعون قاذوراتهم المنزلية في صهاريج مغطاة وموضوعة في قاع بئر مهيأة خصيصا لذلك ، وكان يتولى إزالتها من مواضعها في فترات معينة حملة القمامة والفلاحون الراغبون في السماد العضوي ¹ .

وبالإضافة لما تمّ ذكره من مميزات انفردت بها المدن والحياة الحضرية بالجزائر أثناء العهد الروماني ، الذي امتد لأكثر من خمسة قرون ، يمكننا استنتاج بعض الخصائص المتعلقة بالجانب السكاني والديموغرافي في علاقته بالنمو الحضري .

3 - 4 - إستنتاجات :

أ - متلازمة سكان - مدن :

أشارت المصادر التاريخية أن عدد سكان منطقة الشمال الافريقي إبّان الاحتلال الروماني بلغ حوالي 7.000.000 (سبعة ملايين) نسمة ، وأن ثلثهم تقريبا من الجاليات الأجنبية التي أتت مع الرومان من الجند والوافدين الايطاليين والاسبان وغيرهم .

وإذا افترضنا أن نصيب الجزائر القديمة خلال ذلك العهد من سكان المنطقة ، يمثل حوالي الثلث بمعنى أن عددهم كان في حدود 2 مليون نسمة أو يزيد قليلا ، فإن هذا الحجم يعتبر حجما كبيرا بمعايير ذلك الزمن . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن عدد المدن والتجمعات السكانية قد تجاوز عددها الستين في ذلك العهد ، وأن عددا من المدن التي أسسها الرومان أو وسّعوا من نطاقها ، وخاصة مدن العواصم (المستعمرات) كان عدد سكانها يتراوح ما بين 10 آلاف و30 ألف نسمة ، وربما بعضها تجاوز حجمها السكاني 30 ألف نسمة كقسطنطينة وتبسة وشرشال ، بينما تراوح عدد سكان بقية المدن المتوسطة ما بين 5 آلاف و10 آلاف نسمة .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 390 .

وبناء على هذه المقدمات يمكن استنتاج أن متوسط عدد سكان المدن بالجزائر الرومانية ، كان يتجاوز الثلث أي أكثر من 600 ألف نسمة ، إذا انطلقنا من أن عدد سكان المدن آنذاك يعادل حوالي 10 آلاف نسمة في المتوسط ، وأن عدد المدن في حدود الستين مدينة .

ب - انتعاش الدينامية السكانية :

أشار كثير من المؤرخين والمتخصصين الى أن الجزائر عرفت نموا سكانيا معتبرا أيام الرومان ، ويرجع هذا الى عدد من العوامل والأسباب لعل أهمها :

- الاستقرار والازدهار الاقتصادي ، خاصة تطور ممارسة الزراعة والتجارة والصناعة الحرفية وسائر الفنون الجميلة ، حيث كانت الجزائر تمثل "مطمورة الغذاء" لروما ومن وراءها أوروبا ، مما وقر كميات هائلة من الغذاء والذي يعتبر العنصر الأساسي في نمو السكان ، وكذلك ارتفاع مداخيل السكان نتيجة الازدهار الاقتصادي والعمراني والحضري ، الذي عمّ البلاد خلال هذه الأثناء ما سمح لهم بمستوى عيش لائق .

- تحسن الأوضاع المعيشية للسكان ، ولا سيما لأولئك القاطنين بالمدن ، حيث تتوفر أسباب الرفاه وانتشار قيم وعوامل الصحة العامة ، كل ذلك شجّع على زيادة السكان سواء بالإقبال على الزواج المبكر والانجاب الكثير ، وكذلك الانخفاض النسبي للوفيات .

- النمو الحضري الناتج عن انتشار المدن والمراكز الحضرية بالبلاد ، وازدهار النشاط الاقتصادي بها ، جعلها مناطق جذب للسكان المجاورين المقيمين بالقرى والأرياف والبوادي ، مما جعل أعداد سكان المدن آنذاك تبلغ أحجاما مرتفعة بمعايير ذلك الزمن .

- تمخض عن ارتفاع مستوى زيادة السكان ، توجه الرومان الى انشاء المزيد من المدن وتوسيع وتطوير المدن والقرى التي كانت موجودة قبلهم من أجل تثبيت السكان بها ، حيث شهدت فترة الرومان نهضة عمرانية عارمة وُصفت بـ "ثورة المدن"، مما عزّز حركة النزوح الريفي نحوها ، كما هو دأب البشر في كل زمان ومكان . حيث نتصور بلوغ نسبة التحضر الى مستويات عالية بالجزائر إبان العهد الروماني .

النهضة العمرانية والمدن المزدهرة بالجزائر التي كانت تضاهي في جمالها ورونقها وضخامتها نظيرتها بروما ، والتي استمرت طيلة خمسة قرون ونصف القرن ، فما مصيرها بعد انخيار الامبراطورية الرومانية أمام أعدائهم من الوندال الذين اجتاحتها البلاد سنة 431 م ، إيذانا ببداية عهد جديد .

4 - المدن والعمران في عهد الوندال (431 - 534 م) :

"العدل أساس الحكم" و "الظلم مؤذن بخراب العمران" لما استحكم أمر افريقيا للرومان وأنقادت لهم شعوب المنطقة ، شهدت الجزائر القديمة وسائر الشمال الافريقي نخضة حضارية وعمرانية واقتصادية هائلة لم يسبق للمنطقة أن عرفت لها مثيلا ، غير أن سنة الله في قيام الحضارات البشرية "الصعود والهبوط" ، فالصعود يكون ببسط العدل والمساواة ما أمكن لذلك سبيلا ، بينما الهبوط والانحلال الحضاري سبيله الظلم والتفكك بالشعوب المستضعفة ، فبعد دخول الغزاة من الجيوش الرومانية لاحتلال المنطقة تم تخريب وتدمير ما بناه الفينيقيون والممالك البربرية ، ليستتب أمر المنطقة للرومان ، غير أن "دوام الحال من المحال" ، ففي أواخر العهد الروماني بالمنطقة وخلال القرن الأخير تقريبا ، اشتد ظلم الحكام الرومان على الأهالي فكثرت الثورات والانتفاضات الشعبية الوطنية ، وفشا التطاحن بين الولاة والجنود الرومان الذين زاد تدخلهم في الادارة وشؤون البلاد طمعا في السلطة والنفوذ ، ورغبة في الإثراء على حساب الأهالي .

وهكذا استمر التمرد والعصيان طوال النصف الأخير من القرن الرابع والنصف الأول من القرن الخامس الميلادي ، وتسبب ذلك في إضعاف الادارة الرومانية وطموح بعض الولاة الى الاستقلال عن روما . فأغتمت الوالي الروماني "بونيفاس" الفرصة عندما عزلته حكومته عن الولاية ، فأعلن العصيان والانفصال عن روما عام 427 م ، وحتى يضمن البقاء في منصبه استنجد بالوندال الذين كانوا يحكمون إسبانيا فلبّوا دعوته وزحفوا نحو افريقيا عام 429 م ، وطردها منها الحكومة الرومانية وبذلك انتهى عهد الرومان ليحل عهد الوندال¹ .

الوندال هم أحد الشعوب الجرمانية البربرية ويعرفون كذلك باسم "القوط" استوطنوا منطقة البلطيق على نهر الدانوب ، زاحفين من شبه الجزيرة الاسكندنافية حوالي القرن الثالث قبل الميلاد ، وخلال القرن الخامس الميلادي بدأوا ينتشرون في جنوب ألمانيا ثم تقدموا بلاد الغال (فرنسا) واحتلوها ومن هناك عبروا جبال البرانس الى إسبانيا واستولوا عليها عام 409 م . وسكنوا بجهاث غرناطة وجيان ، ومن يومئذ دعت البلاد باسمهم "واندالوسيا" أو "فاندلوسيا" ثم حوّر العرب المسلمون الفاتحون الى اسم "الأندلس"² .

دخول الوندال الى منطقة الشمال الافريقي . وكما سبق ذكره . كان بطلب من الحاكم الروماني على افريقيا "بونيفاس" الذي عزلته روما عن الحكم سنة 427 م ، فعصا أمرها واستنجد بالوندال هؤلاء الذين قاموا بتحريك جيوشهم نحو المنطقة وعبروا مضيق جبل طارق سنة 429 م ، في جيش تعدادة حوالي 15.000 جندي ضمن

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 61 ، 62 .

² - عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 141 .

شعب بأكمله من الوندال والآلان والقوط يبلغ عددهم حوالي 80.000 فرد يقودهم ملكهم "جنسريق" (419 - 477 م) ليسيطروا على الجزء الغربي من الشمال الافريقي¹.

استمر الوندال في توسيع سيطرتهم وحكمهم بعد اجتياحهم لبلاد الشمال الافريقي سنة 429 م ، الى مناطق أخرى الى أن وصلوا مدينة عناية بالشرق الجزائري واحتلوها وجعلوا منها عاصمة لهم في سنة 431 م . ثم أغتتم الوندال انشغال الرومان بجربهم ضد القوط بأوربا ، فقاموا بشن حملة عسكرية ضخمة على مدينة قرطاجنة واستولوا عليها سنة 439 م ، ونقلوا إليها عاصمتهم وأسسوا دولة عظيمة حسب التقاليد الجرمانية، بنظام حكم وراثي يتداول فيه الحكم ملوك من سلالة مؤسسها جنسريق . وقد دامت هذه الدولة حتى سقوط جليمار سنة 534 م .

4 - 1 - الخراب والدمار في عهد الوندال :

لم تتفق المراجع والمصادر التاريخية على اختلاف أصحابها ومشاربهم ومدارسهم ، كما اتفقت على وصف الحضيلة الحضارية للوندال . إذا جاز لنا هذا القول . بافريقيا عموما والجزائر خصوصا ، بأنها كانت فترة للتخريب والتدمير والقتل والتعذيب والتهجير والاستبداد والظلم والفساد وانتهاك الحرمات ، وخاصة بعد وفاة القائد المؤسس "جنسريق" .

ومن ذلك قول المؤرخ عبد الرحمن الجيلالي : " إذ لم يظفر التاريخ في دراسة هذا العصر بما يسمى هنالك علما أو أدبا أو فنا أو ثقافة ، ولا لغة كذلك ولا أثرا معماريا يصلح لأن يكون مادة للاستنتاجات والدراسة والبحث ، وكل ما اشتهرت به هذه الدولة ، إنما أمة تخريب وتخطيط وانحلال في الأخلاق ، وذلك ما جعل لإسمها معنى مرادفا للهدم والنقص ، فقالوا (Vandalisme)² .

أما المؤرخ والباحث الأكاديمي يحي بوعزيز فقد لخص فترة حكم الوندال بقوله : " ولم يكن الوندال أهل حضارة ولا كانوا يقدرّون القيم الحضارية ، بل إنهم قوم غلاظ يرتبط اسمهم بكل مفاهيم الوحشية والهمجية ، حكموا البلاد بالاستبداد المطلق وصادروا الضياع من الأهالي ، وانتزعوا منهم أملاكهم وأراضيهم ، وتعسفوا في جمع الضرائب ، واتبعوا سياسة دينية متطرفة فصادروا ممتلكات الكنيسة الكاثوليكية واضطهدوا رجال الدين الكاثوليك اضطهادا بالغا ، وبالغوا في ممارسة سياسة النهب والسلب وتهديم كل معالم الحضارة والعمران ، بقدر ما

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، مرجع سابق ، ص ، 321 .

² - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 144 .

كانوا ينغمسون في حياة اللهو والمجون . ولم يخلف الوندال أي أثر حضاري في البلاد نظرا الى أنهم كانوا بداية متوحشين ، لا يفهمون للحضارة أي معنى" ¹.

وقد اجتمع على خراب البلاد وتحطيم منشآتها وتهديم عمراتها ، بالاضافة الى ما قام به الوندال تلك الثورات التي قام بها السكان البربر من أهل البلاد ، فقد استغل المزارعون الفلاحون المستخدمون عند الملاك الجدد من الغاصبين الوندال ظروف اضطراب النظام الاجتماعي ، وحدث قلائل أثناء القرن الخامس لشق عصا الطاعة وإعلان التمرد بعد أن قاسوا الويلات من استغلال الملاكين الفاحش ورجال السلطة المستبدين ، فأعلنوا تمردهم وقاموا يدمرون مدنها وينتزعون أراضيهم ويحجزون آلات الانتاج . ونزل سكان جبال أوراس الى السهول يستبيحون المدن الزاهرة ، فأصبحت تبسة وتيمقاد وقصر باغاي ولا ميس بعد أن خلت من سكانها وانكسرت شوكتها ، ولم يقف سيل التخريب والتدمير إلا على حدود قسنطينة ².

وهكذا فإن الاحتلال الوندالي لمنطقة الشمال الافريقي ومنها الجزائر ، وفي غياب الحكم المنصف والعادل والراشد ، فإنه لم يشهد إلا الدمار والتهديم والتخريب والتحطيم لما كان قائما من عمران سابق ، سواء بأيدي المحتلين الجدد من الوندال أو بأيدي أبناء البلاد الأصليين ، الذين ثاروا ضد الغزاة الذين اضطهدوهم وهجروهم الى الجبال والفيافي والصحاري ، ولذلك لم يعثر الباحثون والمتخصصون على أي أثر حضاري أو عمراني يُنسب الى العهد الوندالي ، بل كان لفظ "وندال" يرمز في المخيال الاجتماعي والذاكرة الجماعية لشعوب المنطقة ، الى الهمجية والتوحش والدمار والقتل والتخريب وما هنالك من هذا القبيل .

وعلى ضوء ما سبق قوله ، فيمكننا أن نلاحظ على الفترة الوندالية التي دامت حوالي القرن الملاحظات التالية :

أ - شهد عهد الوندال تراجع فطيع للحركة العمرانية وتهديم للمدن وتخريبها ولسائر المنشآت من حصون وقلاع وكنائس وقرى وغيرها التي بناها الرومان والذين سبقوهم ، وحولوها الى أرض قفرا يبابا وحقولها النادرة الى صحارى رملية ، وكان سبب ذلك الى تبدل الحكم من دولة ازدهر فيها النشاط العمراني والاقتصادي وسادها الأمن والاستقرار الى أخرى تركت العنان للفوضى والاهمال والهمجية والتوحش ليخرب ويدمر كل ما صنعت يد البشر من مظاهر الحضارة والتحضر . الأمر الذي أدى الى انخيار وتقلص الحياة الحضرية التي لا تكون إلا بيناء المدن والمراكز الحضرية .

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 64 ، 65 .

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ، 347 .

ب - أمام هذا الوضع فإنه لا ريب أن الحركة الديموغرافية ستتناغم هي كذلك مع هذه الأوضاع المستجدة بالبلاد ، فحالة الفوضى والحروب والصراعات من شأنها أن تؤثر على المركبات الديموغرافية بالسلب ، فالخصوبة لاشك أنها ستتراجع بفعل تراجع عدد الزيجات وتأخر متوسط سن الزواج بسبب الفوضى السائدة والفاقة والأزمة وحالة اللاإستقرار ، مما ينجم عنه تراجع في مستويات الخصوبة .

ج - أما الوفيات فإنها في مثل هذه الظروف ، فإنها المتأثر الأكبر وذلك لوجود أسباب وعوامل عديدة تلك التي تؤدي الى ارتفاع معدلاتها ، ومنها الحروب الطاحنة والصراعات المشتدة التي لم تتوقف طيلة فترة الاحتلال الوندالي للبلاد ، ومن الحروب التي شهدتها هذه الفترة الحروب والصراعات الدينية ، حيث أعلن الوندال الوثنيون الحرب على المذاهب المسيحية واضطهادهم مما أدى الى ارتكاب مجازر فظيعة وإبادة مروعة لأتباع هذه المذاهب المسيحية ، وكذلك لتدهور الأوضاع المعيشية وقلة موارد الغذاء الناجمة عن مصادرة الأراضي الزراعية من ملائكتها الأصليين ، ولفرض الضرائب الباهظة على المنتجين ، وكذلك لتخريب المدن وسائر المرافق الاجتماعية والاقتصادية والصحية ومنشآت البنية التحتية وغيرها ، كل هذه الأسباب تتضافر فيما بينها لتجعل من مستويات الوفاة عالية .

د - وفي خضم هذه الظروف لا يمكن إغفال عامل الهجرة الخارجية ، حيث شهدت المنطقة قاطبة والجزائر جزء منها ، هجرة هائلة نحو الخارج ومن ذلك ما ذكره المؤرخون ، من أن الاضطهاد الديني الذي مارسه الدوناتيين ضد سكان تيبازة الكاثوليك في عهد الملك "هونريق" ، لم يستطيعوا النجاة منه إلا بالهجرة الى إسبانيا ، كما هجر كثير من الرومان الذين كانوا مقيمين بالبلاد هربا من الظلم والاستبداد الوندالي الى بيزنطة¹ . وغيرها من المآسي المرتكبة ضد السكان التي حفل بها هذا العهد .

هـ - ونتيجة للمذكور آنفا ، فإن مستويات النمو السكاني بالجزائر في العهد الوندالي ، تكون قد شهدت تراجعا وانخفاضا مريعا قياسا على ما كانت عليه في العهد الروماني السابق ، ما يؤدي حتما الى تراجع عدد السكان بالبلاد قياسا بما كان عليه سابقا.

و - الحديث عن الحركة الديموغرافية إبان حكم الوندال ، يقودنا للحديث عن الحركة الحضرية والتي بدورها - وبلا ريب - أنها عرفت تراجعا مريعا للأسباب المعروفة وعلى رأسها عمليات الهدم والتخريب

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 143 .

والتحطيم التي تعرضت لها المدن وسائر المراكز الحضرية ، مما حمل السكان على هجرتها إما نحو الأرياف والجبال والبادي والصحاري ، وإما نحو الخارج . ما يدفعنا الى القول بأن نسبة السكان المقيمين بالمدن قد عرفت هبوطا سريعا ، وفي غياب المعطيات الدقيقة لذلك العهد ، يتعذر علينا القيام بتقديرات في هذا الصدد .

وهكذا مرّ عهد الوندال بالشمال الافريقي عامة والجزائر خاصة والذي دام حوالي القرن ، كمرور الجراد على الحقول الزاهرة والبساتين الوارفة ، والذي لا يترك في طريقه أخضرا إلا أتى عليه ، ليحوّل الأرض الى أرض جُرْز والى فضاءات قاحلة وفيافي مهجورة، وأطلال وبقايا مدن وعمران تدعو للرتاء والبكاء .

5 - المدن والعمران إبّان عهد البيزنطيين الروم (534 - 647 م) :

لقد بلغ من اتساع رقعة الامبراطورية الرومانية بما فتحته من البلاد في الشرق وفي الغرب ، وانتشار سلطاتها بمبتأى بعيد عنها ، الأمر الذي حمل الامبراطور "دقلتيانوس" سنة 296 م ، الى توزيع سلطنته على مركزين : إحداهما حيث هو بايطاليا (الغرب) ، والثاني بالمشرق ليكون له معقلا حصينا هناك متخذا من مدينة "نيقوميديا" أزمير التركية حاليا ، فكانت هذه يومئذ عاصمة الرومان الشرقية ، بقي الأمر على حاله هذه الى أن جاء عهد الامبراطور "قسطنطين" ، وقد لحق روما الفوضى والاضطراب ودبّ في أوصالها الضعف ، فحوّل حينئذ مقر قيادته الى المشرق سنة 330 م واتخذ عاصمته هناك مدينة "بيزنطة" التي قام بتجديدها وتطويرها ونسبها اليه باسم "القسطنطينية" وهياً لها كل مقومات العواصم الرومانية ، وبذا أصبح للامبراطورية عاصمتان شرقية وغربية ، والى الشرقية "بيزنطة" تُنسب هذه الدولة أو ما عُرفت لاحقا بدولة "الروم"¹.

وفي سنة 395 م انقسمت الامبراطورية : الى امبراطورية غربية عاصمتها روما ، وامبراطورية شرقية عاصمتها بيزنطة ، وقد صارت الأمور باتجاه أن ترث بيزنطة عرش روما الى غاية الفتح العثماني للقسطنطينية عام 1453 م .

كانت الحملة البيزنطية التي انطلقت من بيزنطة . القسطنطينية . نحو الشمال الافريقي سنة 533 م بغرض استرداده الى حظيرة الامبراطورية البيزنطية وريثة الرومان من المحتلين الوندال ، وذلك بقيادة القائد البيزنطي "بليزاريوس" الذي استطاع الاستيلاء على ولاية تونس وطرد من قرطاجنة حكومة الوندال ، ثم تقدم بعدها نحو "نوميديا" الجزائر واستولى فيها على مدن: هيون (عنابة) ، وسيرتا أو قرطة سنة 539 م

¹ - نفس المرجع ، ص ، 148 .

وقالمة ، وبلاد الحصنة ، ونواحي سطيف ، ونواحي أوراس ، والمسيلة حتى وصلوا الى "قيصرية" شرشال ، و"قرطنة" تنس ، وجيجل وبجاية وما اتصل بهذه البلاد من السواحل الجزائرية ، وهناك ابتنى الروم سلسلة من الاستحكامات والحصون والرباطات التي تفصل القسم الساحلي الذي يظهر فيه الحكم البيزنطي واضحا عن القسم الداخلي ، فكان أقصى ما بلغ اتساع هذه الحدود التحصينية : سهل مجردة وهضبة الأوراس لتنتهي عند تبسة وخنشلة وتيمقاد ولميس و"طبنة" بريكة والمسيلة ، أما الناحية الغربية فلم يمتد النفوذ البيزنطي إلا على الشريط الساحلي مثل تيبازة وشرشال وتنس ووهران¹ .

فيما يخص النشاط العمراني وبناء المدن في العهد البيزنطي ، فإنه لم يكن نشاط ذا قيمة كبيرة اللهم إلا تلك الاستحكامات والحصون والأسوار والقلاع التي بناها الجنود البيزنطيون بغرض الحماية ، كذلك قام الحكام العسكريون الروم بإعادة تأهيل وترميم البناءات والمدن التي هدمها وخرّبها أو أهملوها الوندال واحاطة بعضها بسور من أجل تأمينها من المعتدين ، وكذا بناء بعض الكنائس .

ومن المنشآت التي اعتنى بها البيزنطيون اقامة أسوار تحصينية حول بعض المدن الهامة ، كأسوار "قرطنة" تنس ، وشرشال ، وسطيف ، وميلة ، وتمقاد ، وقصر الصبيحي ، وقالمة ، ومداوروش ، وتبسة ، ومن القلاع يمكن ذكر قلعة "Zabi Justiniana" قرب المسيلة وقلعة "Thamallula" برأس الواد ، وقلاع لميس وخنشلة وتيمقاد ، هذه الأخيرة التي يبلغ طولها 120 م وعرضها 80 م وقد بُنيت على معالم قديمة ، ومن الموانئ المحصنة التي اعتنى بها الروم نذكر موانئ ماتيفو وتيبازة وشرشال وتنس للسيطرة على سكانها الذين تحصنوا بها ولم يكن ممكنا السيطرة عليها إلا من ناحية البحر² .

5 - 1 - الآثار العمرانية البيزنطية بالجزائر :

لم يستطع البيزنطيون بسط سيطرتهم ونفوذهم الى كامل البلاد الجزائرية التي امتد اليها النفوذ الروماني السابق ، وذلك بسبب المقاومات التي أبداها السكان الأصليون للبلاد ، ولكنهم كلما امتدت سيطرتهم الى منطقة أو مدينة قاموا بتحصينها ببناء حصون أو قلاع أو أسوار ، كما قاموا بإعادة تشييد وتأهيل البناءات التي وجدوها مخربة أو مهدمة ، ولولا هذه الأعمال التي خلفها البيزنطيون . وعلى قلتها . لم يبق لهم ذكر بهذه البلاد كالوندال الذين سبقوهم .

¹ - يحي بوعزيز ، ص ، 66 .

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، مرجع سابق ، ص ، 363 .

وفي هذا السياق فقد امتازت الانشاءات البيزنطية بالفخامة والضخامة التي مازالت شاهدة عليهم الى اليوم ، ومنها حصن تبسة الذي يعد من أهم الحصون ، وقد احتوى بسور علوه يتراوح بين تسعة وعشرة أمتار وسمكه يبلغ المترين أما طوله فينيف على 320 م وعرضه 280 م . وقد علا هذا الحصن بأبوابه الثلاثة ، أربعة عشر برجاً مربعة الشكل طولها بين 14 م و 18 م ويذهب المختصون الى أن بناء هذا الحصن تطلّب حوالي 800 عامل واستغرق عامين من العمل المتواصل¹ .

ومما يذكره العرب الفاتحون للشمال الافريقي عن مدينة شرشال التي حصّنها الروم وأعادوا بعثها ، يشهد لهم بما حققوه من فنون معمارية ، فهذا ابن فضل الله العمري يصف لنا المدينة بقوله : "أما مدينة تزيّد على الوصف في اتساع الأفنية، وارتفاع الأبنية ، وعظم القناطر المرفوعة ، والأقبية المعقودة ، والقواعد المشيّدة ، والجدر السمكة"² .

بينما المدينة النموذجية تيمقاد "أيقونة" المدن التي ابتناها الرومان بالجزائر وبعد ما تمّ تحصينها بسور وإعادة تأهيلها وتجديدها في عهد الروم ، كان حظها الخراب والتهديم فيما تمّ تخريبه خلال الثورات العارمة التي قام بها السكان الأهالي ضد البيزنطيين ، حيث قام الأهالي بقيادة "يابداس" فغزوا نوميديا ونهبوا وسلبوا وأحرقوا البلاد وخرّبوها ، وفيها كان خراب مدينة تيمقاد .

وهكذا لم يشهد العهد البيزنطي في الجزائر نموا عمرانيا ولا انشاء مدن جديدة ، كما كان الحال في عهد سلفهم الرومان، وأقصى ما قاموا به هو قيامهم ببناء حصون وقلاع وأسوار حول ما وجدوه من المدن حفظت لهم الذكر بهذه البلاد ، أما الحديث عن السكان وحالتهم ، فلم يذكر المؤرخون عنهم شيئا ذا قيمة كبيرة ، ولكن يمكن استنتاج أن الوضع السكاني لم يكن على مايرام نظرا لحالة عدم الاستقرار والصراعات والحروب والثورات التي سادت هذه الفترة ، ومما يذكره بعض المؤرخين أن الحروب في بداية العهد البيزنطي أدت الى هلاك حوالي خمسة ملايين شخص³ . وأني أستبعد هذا العدد المذكور لضخامته يومئذ .

وكما أفلت شمس الفينيقيين ثم شمس الرومان والوندال من الشمال الافريقي ، جاءت ساعة أفول شمس البيزنطيين وكان ذلك عام 647 م (27 هـ) ، على يد الفاتحين العرب المسلمون بقيادة عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وبذلك يبدأ عهد الجزائر العربية المسلمة .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 364 .

² - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، ص ، 155 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 154 .

6 - المدن والعمران في العهد العربي - الاسلامي (647 - 1515 م) :

الحديث عن العهد العربي - الاسلامي في الجزائر ، حديث متشعب ومتعرج وطويل ، وفي الحقيقة هذا العهد مازال متواصلا الى الآن ، لكن اصطلاحا : نعني به في دراستنا هذه العهد الممتد من بداية الفتح الاسلامي للمنطقة الى غاية مجيء العثمانيين في عام 1515 م . لقد شهد العهد العربي - الاسلامي خلال هذه الفترة التي تمتد على حوالي تسعة قرون من الزمن تغيرات وتحولات هائلة يصعب الامام بها كما سبق التطرق للعهود السابقة ، ولذلك سأسلك في تناولي لقضايا المدن والعمران منهجا أو مسلكا كرونولوجيا تبعا للدول التي عرفت الجزائر خلال هذا العهد ، وذلك حسب ما ذكره المؤرخون والمختصون في هذا الشأن ¹ .

6 - 1 - مرحلة الفتح العربي - الاسلامي (27 . 160 هـ / 647 - 776 م) :

لما أتم العرب فتح بلاد شبه الجزيرة العربية وطهروها من بقايا نفوذ دولتي الفرس والروم البيزنطية رأوا أن ينشروا الاسلام في غرب الدولة الاسلامية على امتداد شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنوبية فأمر الخليفة عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . قائد الجيش عمرو بن العاص أن يقود حملة لفتح بلاد مصر باعتبارها البوابة لاقتحام شمال افريقيا . فتقدم ابن العاص إليها عام 20 هـ (641 م) ، فأطاح بالوجود البيزنطي الرومي واستولى على مدينة الاسكندرية ومنها اتجه الى برقة بليبيا وفتحها صلحا ، ثم فتح طرابلس وصبرة عنوة عام 22 هـ (643 م) ، وعزم على مواصلة الزحف نحو بقية الشمال الافريقي ولكن الخليفة عمر بن الخطاب منعه من ذلك لأن ظروف الدولة الاسلامية الناشئة لا تسمح بذلك ، فعاد الى مصر تاركا عقبة بن نافع الفهري حاكما على مدينة طرابلس وأحوازها ² .

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان . رضي الله عنه . وتولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح على مصر ، استأذن هذا الأخير من الخليفة عام 24 هـ (646 م) أن يزحف على ما وراء البلاد الليبية في اتجاه افريقيا (تونس الحالية) فأذن له وأمدّه بجيش كبير قاده من المدينة الى مصر الحارث بن الحكم وفيه كثير من الصحابة . ثم خرج به ابن أبي سرح في اتجاه المغرب عام 27 هـ (647 م) ، وواصل السير حتى نزل قرب مدينة سببيلة حيث يقيم البطريق "جرجير" أو كما يسمسه العرب "جرجير" نائب الامبراطور البيزنطي ، وطلب اليه أن يسلم أو يدفع الجزية فرفض ، وتقدم اليه الجيش الاسلامي ودارت معركة فاصلة انهزم فيها الروم وقُتل جرجير نفسه على يد عبد الله بن الزبير ، وتقلص نفوذ البيزنطيين الى الأطراف الشمالية حيث مدينة قرطاجنة ، ولعب عقبة بن نافع دورا هاما في نجاح هذه الحملة باعتباره حاكما على طرابلس منذ حملة ابن العاص السابقة ، وبمقتل جرجير انتخب الأفارقة

¹ - لتفاصيل أكثر أنظر : عبد الرحمن ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء 12 .

² - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 84 .

"جناحة" حاكما عليهم وصالحوا ابن أبي سرح على أن يدفعوا للدولة الإسلامية جزية سنوية فرحل عنهم وعاد الى المشرق¹.

وما هي إلا سنوات حيث أُغتيل الخليفة عثمان بن عفان ، فنشبت الاضطرابات في كل نواحي العالم الاسلامي بما فيها شمالي افريقيا ، فانتهمز الروم بقيادة الامبراطور "قنستانس" (642 . 668 م) هذه الفرصة وقاموا بحملة عسكرية لاحتلال المنطقة من جديد ، وفرّ حاكمها جناحة الى الشام وطلب من معاوية بن أبي سفيان النجدة لاسترجاع البلاد ، فكلف معاوية عامله على مصر "معاوية بن حديج الكندي" بغزو افريقيا فاتجه اليها عام 45 هـ (666 م) بجيش ضخم تعداده عشرة آلاف جندي فيهم كثير من أعيان الصحابة وكبار القادة ، وتمكنت هذه الحملة من فتح جزيرة حربة قرب خليج قابس ، وعددا من المدن مثل بنزرت وجلولا وسوسة ، كما غزا جانب من جزيرة صقلية ، وأصاب نجاحا وغنم وعاد ابن حديج الى مصر².

وفي عام 50 هـ (670 م) بعث الخليفة معاوية بن أبي سفيان ، عقبة بن نافع الفهري الى افريقيا غازيا فتوسع في الفتح وضم مناطق أخرى الى البلاد المفتوحة سابقا وأسس مدينة "القيروان" وجعلها قاعدة للجيش الاسلامي وعاصمة للفتح والاستقرار وأختار لها مكانا بعيدا عن البحر حتى يحميها من غارات البيزنطيين الغادرة . ولما استدعي عقبة الى المشرق عام 55 هـ أوفد الخليفة معاوية ، أبا المهاجر دينار مولى مسلمة بن مخلد والي مصر لمواصلة الفتح فتفقد الأحوال ، وأسس أسوة بعقبة مدينة أخرى الى جانب القيروان سماها "تيكروان" ، ثم اتجه بعد ذلك الى الجهات الغربية حيث الجزائر الحالية ومرّ بمدينة بسكرة ونواحيها وحارب بعض الولاة ورؤساء القبائل في نواحي قسنطينة وانتصر عليهم وذلك عام 59 هـ (678 م) واتخذ من مدينة ميلة مركزا لعملياته الحربية أين ابتنى بها "دار الامارة" ، ثم تقدم نحو الغرب الى أحواز تلمسان وفي طريقه اليها قام بحفر عدد من الآبار للشرب والسقي ما تزال تدعى الى اليوم "عيون أبي المهاجر" ، وقبل أن يرحل الى المشرق بعث أحد قواده "حنش الصنعاني" ليحاصر بقايا البيزنطيين في قرطاجنة لأنهم حاولوا أن يثيروا بعض القلاقل ضد الفاتحين ، فشدد عليهم الحصار حتى أجلاهم منها وأسلم على يده كثيرون من الأهالي³.

¹ - نفس المرجع ، ص ، 85 .

² - نفس المرجع ، ص ، 86 .

³ - عبد الرحمن الجبالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 179 ، 180 .

وفي خلافة يزيد بن معاوية أُعيد عقبة الى الحكم في ولاية افريقيا عام 62 هـ (682 م) وجاء معه زهير بن قيس البلوي فجدد بناء مدينة القيروان التي أهمل شأنها أبو المهاجر دينار ، وأصلح شؤون الأهالي ، وتفقد أحوال البلاد ، ثم استخلف على القيروان زهير بن قيس البلوي ، واتجه هو نحو المناطق الغربية لمواصلة الفتح ونشر دعوة الاسلام على رأس جيش قوامه حوالي خمسة عشر ألفا من الجنود ، وصحب معه في هذه الجولة أبا المهاجر وصديقه كُسيلة مقيدين ، ففتح باغاية قرب خنشلة ، وحارب الروم في قلعة لمبيس ، واستولى على اقليم الزاب ، وتيهرت ، وأحواز تلمسان وغيرها حتى وصل الى مدينة طنجة وفتحها واحتل مدن المغرب الأقصى ، وتقدم الى النخوم حتى بلغ مياه المحيط الأطلسي .

عزم عقبة على الرجوع الى القيروان ، فأمر الجيش أن يسبقه الى هناك وأبقى معه حوالي ثلاثمائة من أصحابه وفيهم أبو المهاجر دينار ، متجها نحو مدينة "تهودة" لتفقد الاحوال هناك ، ولم يتفطن عقبة لفرار كسيلة من معسكره الذي ذهب يجمع ما استطاع من الرجال والعتاد حتى كَوّن قوة كافية واعترض بها عقبة وأصحابه وجرت معركة حاسمة استبسل فيها عقبة وأصحابه حتى استشهدوا جميعا سنة 63 هـ (682 م) . ودفنوا هناك وبني على قبورهم مسجدا مازال الى اليوم يمثل أحد المزارات الهامة بالجزائر¹ . وقد أصبحت تلك المنطقة تدعى اليوم "سيدي عقبة" وهي مدينة تقع بالقرب من بسكرة .

وبعدما انتصر كُسيلة على الفاتح العربي عقبة ، ذهب تَوًّا الى مركز القيادة بالقيروان ، وكان بها يومئذ زهير بن قيس البلوي خليفة عقبة ، فانسحب هذا الى برقة واستقر بها عام 65 هـ (684م) ، تاركا افريقيا لكسيلة الذي أنشأ مملكة بربرية . وبهذا خرجت بلاد الشمال الافريقي من حظيرة المسلمين لمدة أربع سنوات ، حدثت خلالها ثورات واضطرابات عديدة ، ثم بعث الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان نجدة عسكرية عام 69 هـ الى زهير بن قيس وطلب اليه أن يعيد الكرة على المغرب، فاتجه الى القيروان حيث كسيلة الذي فرّ منها الى بلاد الأوراس فتبعه زهير واشتبك معه في معركة فاصلة انتهت بمقتله هو ومعظم أصحابه ، ثم قام زهير باصلاح الأوضاع وشيّد عددا من الحصون لتكون مراكز دفاعية ضد المتمردين والمعتدين ، ثم قفل راجعا للمشرق فاستشهد ببرقة ، واضطربت افريقيا نارا وافترق أمر البربر وتعدد سلطانهم في رؤسائهم وبقي الأمر على ذلك الى إتمام الفتح على عهد حسان بن النعمان² .

وفي عام 77 هـ (696 م) عيّن عبد الملك بن مروان ، حسان بن النعمان حاكما على مصر وافريقيا وجّهز له جيشا من أربعين ألفا ، وكلفه أن يزحف على المغرب ، فزحف اليها سنة 79 هـ ، ودخل القيروان وغزا قرطاجنة

¹ - يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 88 .

² - عبد الرحمن بن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء 12 ، ص ، ص ، 218 ، 219 .

وافتحها عنوة ، ثم سأل عن أعظم ملوك البربر فدلوه على "الكاهنة" وقومها "جراوة" فمضى إليها حتى نزل وادي مسكيانة ، وزحفت إليه فاقتتلوا قتالا شديدا ، انهزم المسلمون وقُتل منهم خلق كثير ، ولم تنزل الكاهنة والبربر في اتباع حسان وجنوده حتى أخرجوهم الى طرابلس ، ورجعت الكاهنة الى مكانها وأقامت في سلطان افريقيا حوالي أربع سنوات ، وقامت خلالها بتخريب جميع المدن والضياع . وقد كانت من طرابلس الى طنجة ظلا واحدا في قرى متصلة ومدائن منتظمة ¹ .

لقد أثار صنيع الكاهنة هذا ، أحقاد الكثيرين من أهل البلاد ، وأدركوا أنها سياسة خرقاء ، فعمّ الاستياء البلاد الأمر الذي بلغ ببعضهم أن سعى في استقدام حسان منتصرا له ، وجاء المدد من دار الخلافة سنة 81 هـ (700 م) ، وقد أصبحت كل الظروف مواتية وفي صالح حسان وجنوده وضد الكاهنة ، فاتجه الى معاقبتها للقضاء عليها ورحّب به الأهالي في كل المناطق التي مرّ بها وأمدوه بالأموال وزودوه بالأخبار ، عندها تأكدت الكاهنة من مصيرها المحتوم ، واستأمنت لولديها من حسان ثم واجهته في معركة فاصلة انهزمت فيها وقُتل بمكان البير المعروف بها لهذا العهد بجبل أوراس في عام 82 هـ . واستأمن اليه البربر على الاسلام والطاعة على أن يكون منهم اثنا عشر ألفا مجاهدين معه ، وعقد للأكبر من ولد الكاهنة على قومهم ، ثم انصرف حسان الى القيروان فدوّن الدواوين وصالح من ألقى بيده من البربر على الخراج ² .

وبرجوعه الى القيروان عاصمة الغرب الاسلامي واستقراره بها ، أخذ حسان يبذل الجهود لإصلاح ما أفسدته الكاهنة من أرض وزرع وعمران فحقق كثيرا من الاصلاحات في مختلف الميادين حتى أعاد للبلاد شبابها وازدهارها . وهكذا يعتبر عهد حسان عصر وضع النظم الادارية ، وانشاء الدواوين ، وبناء المصانع ، وتكوين القوات العسكرية وتنظيمها للدفاع عن البلاد أغلب عناصرها من الأهالي ، ومن مؤسساته دار الصناعة بتونس والتي جلب لها ألف عائلة من مصر تحسن مختلف الصناعات ³ .

وبعد استقرار الوضع واتخاذ مدينة القيروان عاصمة دائمة للمغرب الاسلامي ، خلف حسان الذي استدعي للمشرق القائد موسى بن نصير الذي عينه الخليفة الوليد بن عبد الملك ، هذا الأخير الذي قام بتوسيع الفتوحات الى مدن جديدة بالمنطقة منها زغوان بتونس ، ثم دخل الى المغرب الأوسط (الجزائر) عام 89 هـ (707 م) وتفقد أحوال الناس والبلاد ، ثم اجتاز بعد ذلك الى المغرب الأقصى ومهد وأصلح شؤونه وعين طارق بن زياد النفزي حاكما على مدينة طنجة .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 219 .

² - نفس المرجع ، ص ، 220 .

³ - يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 90 .

استمر التقدم الاسلامي نحو القارة الأوروبية من جهة شبه الجزيرة الايبيرية بقيادة القائد "طارق بن زياد" و"موسى بن نصير" والتي سميت فيما بعد ببلاد "الأندلس" ، وفي سنة 95 هـ (714م) استدعي موسى بن نصير والقائد طارق بن زياد الى المشرق ، حيث استخلف موسى بن نصير ابنه عبد الله على افريقيا وعلى الأندلس ابنه عبد العزيز ، ولكن الخليفة سليمان سرعان ما عزلهما عندما تولى شؤون الخلافة سنة 96 هـ واستعمل على افريقيا محمد بن يزيد الذي فشلت في عهده فتن الخوارج وثوراتهم¹ .

وهكذا تمّ تثبيت الوجود العربي - الاسلامي باتخاذ مدينة القيروان مقرا دائما لقيادة منطقة المغرب الاسلامي تتبع مباشرة الى عاصمة الخلافة سواء في العهد الأموي أو العهد العباسي فيما بعد ، وقد شهدت الجزائر كجزء لا يتجزأ من منطقة المغرب الاسلامي اضطرابات بسبب التغيرات التي كانت تتم في مركز الخلافة ، والتي كانت لها ارتداداتها على كافة العالم الاسلامي بما فيها منطقة المغرب الاسلامي ، الذي تداول على قيادته عددا من الحكام الذين تم تعيينهم من قبل الخلفاء المتعددون خلال فترة امتدت الى غاية 160 هـ (776م) ، كانت مليئة بالصراعات والاضطرابات الى أن ظهرت الدولة أو الامارة الرسمية بالمغرب الأوسط "الجزائر" لأول مرة في الحقبة الاسلامية .

6 - 2 - حالة السكان والمدن خلال مرحلة الفتح العربي - الاسلامي :

وبالعودة الى الحديث عن ثنائية السكان وأوضاعهم والمدن وأحوالها خلال هذه الفترة ، وكما هو واضح مما سبق ايراده فإن وضع السكان والمركبات الديموغرافية لم تكن على ما يرام ، وبالرغم من نقص فادح للمعطيات السكانية خلال هذه الفترة ، إلا أننا نستطيع استشفاف بعض الحقائق من الأقوال التي أوردتها بعض المؤرخين ، ومنها أن الحاكم البيزنطي "جريجوريوس" والذي يسميه العرب "جرجير" عندما علم بقدوم العرب الفاتحين بقيادة عبد الله بن أبي سرح ، جمع جيشا قوامه ما بين 120 ألف الى 200 ألف مقاتل حسب اختلاف الروايات ، ما يدل على أن حجم سكان الشمال الافريقي كان هائلا ، ومن ذلك ما ذكره المؤرخون تقديرا للسكان يومئذ يصل الى حوالي 19 مليون نسمة² .

وقد كان سكان الجزائر كغيرهم من بقية سكان أقطار المغرب . على عهد الفتح الاسلامي . خليطا من ثلاث أعراق : البربر ، والبيزنطيون ، والأفارقة . فالبربر سكان البلاد الأصليون ويمثلون الغالبية العظمى بها وهم ينقسمون

¹ - نفس المرجع ، ص ، 91 .

² - عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 175 .

الى قسمين كبيرين: البربر المستقرون وهم سكان السهول الساحلية ، وبعض الأراضي الصالحة للزراعة في الداخل والمعروفون بالبربر البرانس ، والذين أطلق عليهم الرومان اسم الموريثانيون ، والقسم الثاني البربر الرحل وهم الذين يسكنون البوادي والجبال ، ويسمّون البربر البتر ، وهم الذين سمّاهم الرومان النوميديين - أي سكان نوميديا - أما الإثنية الثانية ، وهم البيزنطيون ، وكانوا يومئذ حكام البلاد والمحتلين لها ، وكان عددهم قليلا ، ولكنهم كانوا يمثلون في الغالب سكان الحضر و المدنية ، وكانت ديانتهم النصرانية ، أما الطائفة الثالثة وهم الأفارقة ، وهم جماعات من أهل البلاد خالطت البيزنطيين والرومان قبلهم وأخذت حضارتهم ولغتهم ودينهم ، وكانوا قلة نافذة في الحكم¹.

أما المدن لم يكن حالها بأفضل من حالة السكان ، فازدهار المدن من ازدهار السكان وتطورهم ، وبالعكس فتردي أوضاع المدن من تردي أوضاع السكان ، فارتباط السكان بالمدن كارتباط الثمر بالشجر ، ونظرا لما كانت عليه الأوضاع العامة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية إبّان فترة الفتح الاسلامي ، والتي اتسمت بالصراعات والثورات والتمردات والتخريب والتدمير ، كالذي قامت به الكاهنة من تدمير وتخريب للمدن والقرى والضياع ، كل هذا ينبأنا بحالة التردّي والتراجع التي آلت اليها المدن ، وربما من الأعمال الملفتة في هذه الحقبة هي : انشاء مدينة القيروان كحاضرة اسلامية بالمنطقة ، وبناء بعض الحصون العسكرية ، الى جانب حفر الآبار للتزود بالمياه ، كالتي قام بحفرها الفاتح "أبو المهاجر دينار" بالجزائر .

وتعتبر "الآبار" من أهم مصادر الماء التي انتشرت في العديد من المدن الاسلامية التي تعتمد عليها كمصدر من مصادر الماء ولا سيما إذا قل أو ندر وصعب الحصول عليه من المصادر الأخرى لبعدها ، وقد حفرت الآبار لتغذية المرافق العامة بالماء اللازم ، كما اهتم الأفراد بحفرها لتزويد مبانيهم بالماء اللازم ، ومن هنا انتشرت ظاهرة حفر الآبار في العديد من المدن الاسلامية ، وتطورت أساليب حفرها وبنائها وتأصلت التجربة في ذلك حتى أصبحت المعرفة واسعة بفن حفر الآبار².

ولعل أبو المهاجر أتى بهذه الطريقة في حفر الآبار من مدن المشرق التي كان لها قصب السبق في هذا الميدان ، وخاصة أن منطقة المغرب الأوسط قليلة الأنهار والوديان الدائمة الجريان ، ولتأمين التزود بالماء طيلة أيام السنة لجأ الى حفر الآبار .

¹ - حسين مؤنس ، تاريخ التمدن الإسلامي ، دار بولاق ، القاهرة ، 1958 ، الجزء الثاني ، ص ، 19 .

² - محمد عبد الستار عثمان ، مرجع سابق ، ص ، 286 .

أشير أنني سأعرض بالذكر خلال العهد العربي - الإسلامي الى الدول التي أُقيمت على أرض المغرب الأوسط (الجزائر) سواء كانت هذه الدول شملت رقعة واسعة أو ضيقة من أرض الجزائر ، وقد يتزامن لبعض الوقت وجود دولتين على أرض المغرب الأوسط أو ثلاث ، كل دولة أو إمارة - على الوجه الأصح - تبسط نفوذها على جهة من جهات أرض الجزائر الشاسعة ، الى غاية مجيء العثمانيين حيث اتخذت البلاد الجزائرية تقريبا شكلها النهائي الذي هي عليه الآن .

6 - 3 - عهد الدولة الرستمية (160 - 296 هـ / 776 - 909 م) :

بويق عبد الرحمن بن رستم بالإمامة سنة 160 هـ ، فكان هذا أول مؤسس لدولة إسلامية جزائرية مستقلة ، وقد حالف التوفيق عبد الرحمن بن رستم في ذلك حيث أنه قد سبق وأخبر سكان اقليم تيهرت منذ أن التجأ إليه سنة 144 هـ ، فصارت لهذا الامام الاباضي دراية بالمنطقة وأحوال سكانها لتحقيق هدفه في السيادة والسلطان¹ .

أما حدود هذه المملكة فقد امتدت من تلول منداس قرب غليزان شمالا الى فرندة وجبل عمور ، ومن هنالك الى ميزاب وورقلة ، وينبعث الخط من الناحية الشرقية الى تسمسيلت والسرسو ، ويذهب صعدا الى ثنية الحد و الى قصر البخاري وأعالي وادي شلف ، ويذهب جنوبا شرقي الأعواط الى تقرت ووادي ريغ .وقد شهدت هذه الدولة نخضة اقتصادية وعمرانية هائلة ، وغدت مدينة تيهرت عاصمة الدولة ملتقى القوافل التجارية ووفود طلاب العلم ومركز النشاطات المختلفة .

بعد لجوء بن رستم الى مدينة تيهرت التي كانت حاضرة من حواضر الرومان القديمة ، وكان يسكنها وما حولها بعض القبائل البربرية مثل : هواره ، ومكناسة ، ولماية ، ومزاتة ، وغيرها . وهناك أشار عليه أصحابه بضرورة انشاء إمارة بعد تأسيس مدينة حصينة ومنيعة ، تكون مقرا لدولتهم الناشئة ، فقاموا باختيار عدد من أهل العلم والدراية بالأرض ليختاروا لهم مكانا جيد الهواء ، كثير المياه ، خصبا قابلا للعمارة ، مأمونا من الأعداء . فوقع رأيهم على المكان الذي بُنيت عليه تيهرت الجديدة ، في سفح جبل قزول بين ثلاثة أنهر غرب المدينة الرومانية القديمة ، وشرعوا في بناء المسجد الجامع ، واختطوا منازل وقصور ، وأسواقا وحمامات ، ومساجد ، وفنادق ، وأحاطوها بعد ذلك بسور حصين ، وتفتنوا تدريجيا في عمارتها ، وتنظيمها حتى أصبحت " عروس تلك الأقطار ، وفخر تلك الديار ، وعراق المغرب ، وبلخ المغرب ، وقاعدة المغرب الأوسط"² .

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، 225 .

² - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 99 ، 100 .

وقد كانت مدينة تيهرت مزدهرة الحضارة ، وراجت فيها سوق المعارف والتجارة الواسعة في الداخل ومع بلدان الخارج مثل : السودان ، والصحراء الكبرى ، والأندلس ، والمغرب الأقصى ، وتونس ، ومصر ، وبلاد الشام ، والحجاز ، والعراق ، واليمن . وكان لها مراسي عديدة على سواحل البحر المتوسط ترسو بها السفن والمراكب البحرية التجارية ومنها مرسى فروخ ببطيو ، ومرسى أرزيو ، وتتبعها مند عديدة عامرة بالأسواق التجارية المزدهرة ، والحصون العامرة ، والمساجد والمدارس والأبنية العمرانية المختلفة ¹ . وقد أشاد عدد من الرحالة والمؤرخين بمدينة تيهرت ، وأجادوا في وصفها لما كانت عليه من التطور والازدهار .

ولم يقتصر الازدهار العمراني على مدينة تيهرت فحسب ، بل هناك عدد من المدن كانت تابعة لها سواء بصفة مباشرة أو عن طريق انتشار المذهب الاباضي بها وأغلبها توجد بالمغرب الأوسط والتي ذكرها "الادريسي" و "ابن حوقل" و "ياقوت الحموي" ومنها :

مدينة "تنس" وهي مدينة مسورة وحصينة ، وبداخلها قلعة ومسجد جامع وأسواق كثيرة ، وبجوارها نهر ينزل من جبال الظهرة ، وعلى البحر حصن قديم ومعمر ، وكذلك مدينتي وهران والشلف ، والمدينة الخضراء القريبة من مليانة كثيرة البساتين ، تقع على نهر ، وتعتبر من أخصب مدن افريقيا وهي حصينة وبها عمارات متصلة وكروم وشجر السفرجل ولها سوق يحضر إليه الناس من كل جهة وحمام . ومدينة "أفكان" أو "إيفكان" تقع الى الشرق من تيهرت ، ويميزها وجود أرحاء تدور بالمياه ، وحمامات وقصور ، وفواكه كثيرة ، وكان عليها سور شديدة الارتفاع والعرض وواديها يشقها الى نصفين ، وهي اليوم خراب منسي ، وهناك مدينة تسمى "غزة" وهي مدينة صغيرة بها أسواق مشهورة يرد إليها الناس في أيام معلومة ، وبها مساكن وحمام ومزارع ، ومدينة "سوق ابراهيم" وهي قريبة من غزة وتقع على نهر الشلف ، وبها سوق وحمام ، والى الشمال منها تقع مدينة "واريفن" القريبة من مدينة تنس ، على جبال وعرة شاهقة ، وبها زروع وكروم ، ثم مدينة "أوركي" وهي من بلاد مسوفة ولمطة وهي أول مراقي الصحراء ، وليست كبيرة ولكنها متحضرة وأهلها يلبسون مقندرات ثياب الصوف ، ويسمونهم "القداور" . وتسمى هذه المدينة البربرية "أزقي" وبالقناوية "قو قدم" ، والذي يريد الدخول الى بلاد سلي ، وتكرور ، وغانة ، من بلاد السودان لا بد من أن يعبر هذه المدينة ، ورغم بعدها الكبير عن تيهرت إلا أنها كانت تابعة لها على غرار جبل نفوسة بليبيا ، وربما هذه المدينة هي مدينة سعيدة الحالية . كذلك مدينة الغدير التي تقع على بعد نصف يوم من قلعة بني حماد ، وهي مدينة حسنة أهلها بدو لهم مزارع وأراضي تقع بين جبال ، ولها نهر يسمى نهر سهور ويتجه منها نحو مدينة المسيلة ، وبالقرب من مدينة الغدير نجد فحوص عجيسة ، وهو فحوص مدبر كثير الزرع والضرع . ومدينة تلاغ وتقع الى الغرب من تيهرت ، وهي مدينة كبيرة لها أسواق وجنات وأشجار كثيرة الزرع والضرع مشحونة بالعمائر متصلة ، وتحيطها الجبال منها جبل "زالغ" وهو مشرف على مدينة فاس كان به حصن بناه المظفر بن أبي عامر . ومن المدن المزدهرة على عهد الرستميين ، مدينة "يلل" وهي قريبة من مدينة غزة ،

¹ - نفس المرجع ، ص ، 100 .

ومدينة "قصر الفلوس" القريبة من وهران ، ومدينة "كرا" أو "كران" وهي عبارة عن حصن قريب من شلف ، يقع على نهر الشلف كان بها سوق يعمر كل يوم الجمعة يقصده الكثير من التجار. ثم نجد الى الغرب مدينة "أنكاد" القريبة من تلمسان كانت قديما مسورة بسور من تراب شديد الارتفاع ويشقها واديتها الى نصف ، وهي مدينة أنقاد بني سنان في حوض ملوية . ومدينة مازونة المعروفة الى اليوم وقد كانت مدينة عامرة كثيرة السكان ، ومدينة "هواره" وكانت تسكنها قبائل كثيرة من البربر وتسمى بالبربرية "تاشقذالت" . ثم نجد من أهم المدن التابعة لتيهت مدينة مليانة ، وهي مدينة كبيرة من بنيان الروم جدها زيري بن مناد وفيها آثار قديمة ، وهي حصينة في سفح جبل زكار تتبعها قرى عديدة ، وبالقرب من تنس نجد مدينة "تاجنة" وإلى الجنوب منها نجد مدينة "أشير" التي مازالت تزخر بآثارها القديمة الكثيرة . ومن أهم المدن التي ازدهرت أيام الرستميين نذكر مدينة "معسكر" التي كانت بها أنهار وثمار وكانت عامرة بالسكان¹ .

هذه هي أهم المدن الكبيرة التي كانت تتبع مدينة تيهت ، أما المدن والقرى الصغيرة فلا يمكن عدّها وذكرها لكثرتها ، وقد أسهب في ذكرها صاحب مؤلف : "الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الاباضية" الشيخ عبد الله الباروني النفوسي ، وقد كان النفوذ السياسي لتيهت والدولة الرستمية يمتد من مدينة أوزكي على أبواب السودان الغربي الى سواحل البحر المتوسط شمالا ، ومن مدينة أنكاد في بلاد بني سنان غربا الى جربة وجبال نفوسة شرقا ، أما النفوذ الروحي المذهبي ، فهو أوسع من ذلك إذ يمتد الى اليمن وعمان ، وإلى جزر زنجبار وجزر القمر وطانجانيقا في شرق افريقيا .

لقد حظيت الدولة الرستمية بكتابات عديدة من الرحالة والمؤرخين ، الذين أطنبوا في ذكر محاسنها وازدهارها ووصف مدنها وقرائها وأسواقها وحماماتها ومزارعها وصنائعها ، وأشادوا بفقهاءها وعلمائها وكل شيء برعت فيه خلال قرن وثلث القرن من الزمن ، حتى قال فيها "المقدسي" في مؤلفه : "أحسن التقاسيم" : "هي بلد كبير كثير الخير ، هي بلخ المغرب"² .

ورغم كل هذه المؤلفات والكتب التي حظيت بها الدولة الرستمية ، إلا أننا لا نعثر على معلومة واحدة ترشدنا الى حجم السكان أو تقديرات سكانية لبعض المدن الرستمية نستهدي بها الى معرفة أوضاع السكان في هذه الفترة من تاريخ الجزائر ، ولكن بوجود عدد هائل من المدن التي تمت الإشارة إليها أو تلك التي لم

¹ - يحيى يوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 108 - 115 .

² - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 237 .

أذكرها المنتشرة في ربوع الدولة الرستمية ، تدلنا على الازدهار النسبي للحياة الحضرية ، كما أن الازدهار الاقتصادي وتطور ممارسة الزراعة والصنائع وتطور التجارة كل ذلك يشير الى حالة الاستقرار التي كانت تنعم بها البلاد ، هذه الأوضاع من شأنها أن تشجع على الزيادة السكانية سواء بارتفاع مستويات الخصوبة نتيجة ظاهرة الزواج المبكر ، التي عُرف بها المسلمون و لاسيما أتباع المذهب الاباضي الذين مازالوا الى الآن يحرصون على الزواج المبكر والانجاب الكثير ، وكذا الانخفاض النسبي لمستويات الوفاة بالنظر الى توفر مقومات الحياة الطبيعية وعلى رأسها توفر الغذاء والظروف المواتية للصحة كالنظافة وانتشار الحمامات ووجود المياه وغيرها ، دون أن نغفل عامل الهجرة نحو الدولة الرستمية لأسباب عديدة منها السياسية والدينية المذهبية وكذا الاستقرار والرخاء الذي عمّ الدولة من شأنه أن يجعلها مركز جذب للراغبين في حياة أفضل .

وعند مشارف نهاية القرن الثالث الهجري (296هـ) ، عندما دبّ الخلاف والشقاق بين أئمة الاباضية على الحكم والسلطان ، أخذت الدعوة الشيعية تنتشر لصالح العبيدين الفاطميين ، وانتهى أمر المملكة الرستمية بمجرد أن سلم الامام اليعقظان نفسه للعبيدين وتشتت الاباضية وتفرقوا في كل مكان ، فذهب جانب كبير منهم الى الجهات الصحراوية وأسسوا مدينة "صدراة" جنوب مدينة ورقلة . وفي القرن العاشر استقر بهم المقام بمنطقة وادي ميزاب ، وأسسوا هناك مدّهم السبع وهي : العطف ، وبونورة ، وغرداية ، وبني يزقن ، ومليكة ، وبريان ، والقرارة ¹ . أو ما تعرف اليوم بقصور وادي ميزاب .

وقبل أفول شمس الدولة الرستمية نهائيا ، بدأت تتآكل من أطرافها ولا سيما من الجهة الغربية ، حيث بدأت الدولة الادريسية بالمغرب الأقصى تتمدد نحو الشرق ، وذلك بزحف المولى إدريس على المغرب الأوسط لتوسيع مملكته ، فبايعه محمد بن خزر بن صولات المغراوي أمير تلمسان سنة 172 هـ (788 م) ، وأسلم له تدبير شؤون ولايته بدون حرب ولا قتال، ودانت له القبائل المجاورة هنالك من بني يفرن ومغراوة مما سمح لقبيلة زناتة العتيقة للظهور على مسرح تاريخ الشمال الافريقي والجزائري خاصة ² . وكان هذا إيذانا ببزوغ عهد جديد بالجزائر العربية . الاسلامية ، تحت لواء الأدارسة .

6 - 4 - عهد الدولة الادريسية (172 - 311 هـ / 788 - 923 م) :

تُنسب الدولة الادريسية الى مؤسسها إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي ابن أبي طالب ، الذي توجه نحو بلاد المغرب لما يئس من نجاح دعوة آل البيت في تولي الخلافة ، ونجاته من اضطهاد العباسيين وعند وصوله الى بلاد المغرب نزل بمدينة "وليلي" بالمغرب الأقصى فصادف تعطش المغاربة

¹ - نفس المرجع ، ص ، 239 .

² - نفس المرجع ، ص ، 246 .

الى تأسيس دولة مستقلة عن المشرق كما فعل أهل الأندلس من قبل ، عندها انتهز أدريس هذه الفرصة وأباح بسرّه حول تأسيس الدولة الجديدة وأظهر بالمغرب دعوة العلويين الشيعية الزيدية . فبايعته حكومة المغرب البربرية سنة 172 هـ (788 م) ، ايدانا بقيام دولة الأدارسة بالمنطقة .

وعندما اطمأن المولى أدريس على المغرب الأقصى وأذعنت له قبائله ، اتجه بعد ذلك الى المغرب الأوسط وبايعه أمير تلمسان محمد بن خزر المغراوي ، ثم توالى بعد ذلك بيعة القبائل له حتى بلغ نفوذهم في عهد ادريس الثاني الى نهر الشلف ، الذي كان يمثل حدا سياسيا بين الدولة الادريسية بالمغرب والدولة الأغلبية بالشرق الذي مقرها تونس ، ولقد أسس الأدارسة عددا من الامارات التابعة لهم بالمغرب الاوسط منها ¹ :

أ - إمارة تلمسان التي استمرت حتى سقوطها في يد موسى بن أبي العافية المكناسي عامل الشيعة عام 319 هـ (931م) .

ب - إمارة متيجة حول مدينة الجزائر .

ج - إمارة هاز شرقي مدينة الجزائر قرب المسيلة التي بين البويرة وجبال جرجرة الى قصر البخاري ونواحي زاغر الشرقي ، واستمرت هذه الامارة حتى قضى عليها جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي .

فيما يخص انجازات الامارات الادريسية بالجزائر ، فإن كل المؤرخين متفقون على أنهم لم يخلّفوا وراءهم آثارا كبيرة ، عدا شيء من الاستقرار النسبي وبعض الرخاء في الحياة الاقتصادية خاصة بقطاعي الزراعة والتجارة .

أما عن المدن وال عمران في الجزائر الادريسية ، فليس لهم فيها أثر معماري يذكر اليوم سوى جامع أكادير بتلمسان ، والذي لم يبق منه ظاهرا إلا الصومعة ، ومدينة البويرة بشرق الجزائر ² .

وهكذا فإن الحديث عن ثنائية المدن والسكان خلال هذه الفترة ليس ذا شأن كبير لغياب البيانات الخاصة بالسكان من جهة ، وضعف حركة العمران والتشييد بل وانعدامها تقريبا من جهة ثانية ، ذلك ان الفترة الادريسية بالجزائر لا تسمح بالحديث عن دولة كاملة الأركان والمقومات الأساسية للدولة ، ولم تستطع أن تبسط نفوذها على ربوع البلاد ، كما لم يكن انشاؤها استجابة لواقع البلاد القومي والتاريخي والجغرافي ، وكانت عبارة عن امارات متناحرة ومتطاحنة فيما بينها وتابعة الى مراكز حكم لا تقع في الغالب بالمغرب الأوسط إلا قليلا كما هو شأن الدولة الادريسية والأغلبية ، وربما هذا القول ينطبق على كثير من الامارات والدول التي ظهرت خلال هذا العهد بالجزائر .

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 133 ، 134 .

² - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 253 .

6 - 5 - عهد الدولة الأغلبية (184 - 296 هـ / 800 - 909 م) :

يبدأ عهد الدولة الأغلبية ببلاد المغرب منذ أن أصدر الخليفة العباسي هارون الرشيد أمره في عام 184 هـ ، بعزل محمد بن مقاتل العكي عن ولاية إفريقية وتولية إبراهيم بن الأغلب عليها وجعلها وراثية في عقبه ومنحه شبه استقلال داخلي ، أو ما يسمى في اصطلاح الإدارة ونظام الحكم العباسي بإمارة التفويض أو الاستكفاء .

وهكذا استقلت إفريقيا عن الخلافة بالمشرق ابتداء من عام 184 هـ / 800 م ، وقد امتد نفوذ الأغلبية بالمغرب الأوسط حتى مدينة عنابة وسكيكدة في الشمال ، وإلى بلاد الزاب في الجنوب وحتى نهر الشلف بالغرب ، وقد تزامن لبعض الوقت وجود ثلاث دول أو إمارات بالجزائر ، الدولة الرستمية التي كانت عاصمتها تيهرت ، والدولة الإدريسية التي كانت عاصمتها بالمغرب الأقصى ، والدولة الأغلبية التي عاصمتها بتونس¹.

حركة العمران والبناء والتشييد في عهد الدولة الأغلبية ، فإنها لم تشذ كثيرا عن جارتها الإدريسية ، اللهم إلا بعض الانجازات التي ذكرها المؤرخون ومنها : بناء بعض الحصون والمخارس على ساحل البحر ، وتعبيد بعض الطرق ، وتأسيس مدينة العباسية قرب مدينة تيهرت سنة 227 هـ ، التي أحرقها أفلح بن عبد الوهاب بن رستم ، إلى جانب الازدهار النسبي في بعض الصناعات مثل الحدادة والنجارة والنقش والحياكة والتعدين واستخراج المعادن ، ما أدى إلى حيوية في الحركة التجارية مع الدول الأوربية².

ومثلما سبق قوله ، فإن المعلومات والبيانات المتعلقة بالسكان وأعدادهم وخصائصهم غائبة تماما في كتابات المؤرخين الذين كتبوا في تاريخ هذه الدول ، لكن يمكننا الاستدلال عن الحركة السكانية بالحركة العمرانية ، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن حركة سكانية هائلة في غياب حركة عمرانية ، فبناء المدن وانتشار العمران يدل على انتعاش الحركة الديموغرافية وخاصة في العهود القديمة ، حيث كانت الزيادة السكانية الاستثنائية تؤدي بالضرورة إلى انشاء المدن وازدهار الحياة الحضرية ، كما مرّ بنا في العهد الروماني الذي عرف انفجارا حضريا وثورة في بناء وانشاء المدن بالجزائر بشكل غير مسبوق ، كذلك سينعكس ذلك لاحقا على استمرارية الزيادة السكانية بفعل تأثير الحياة الحضرية بالمدن على سائر المركبات السكانية ، بما تتيحه من تحسن في المستوى المعيشي وتطور نمط الحياة الذي يدفع بالحركة السكانية نحو تحقيق مستويات عالية للنمو السكاني نسبيا . كل ذلك لم يحدث خلال هذه القرون الأولى من الوجود العربي . الاسلامي بالمغرب الكبير عامة والمغرب الأوسط (الجزائر) خاصة ، بفعل التناحر والتطاحن والصراع على تولي السلطة والحكم بالمنطقة ، فحدثت عدة اضطرابات داخلية بعضها من الطامحين إلى السيطرة والبعض الآخر من الأهالي المتذمرين من عسف الولاة وظلمهم وتردي الأوضاع المعيشية والأمنية .

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 136 .

² - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، 273 .

وكانت حركة أبي عبد الله الشيعي أخطر الحركات المناوئة للأغلبية ، حيث واجه زيادة الله الثالث آخر أمراء الأغلبية ، أبا عبد الله الشيعي في معركة الأريس بتونس سنة 296 هـ ، ولم يقو على منازلته ففّر بمن استطاع من ذويه ، ودخل أبو عبد الله مدينة رقادة وانتهى بذلك أمر بني الأغلب ¹ .

6 - عهد الدولة العبيدية الفاطمية (296 - 361 هـ / 909 - 972 م) :

تنتسب هذه الدولة الى عبيد الله المهدي الشيعي ، مؤسس الخلافة العبيدية بالمغرب ، بعد أن وطّد لدعوته الشيعية ببني كتامة أبو عبد الله الشيعي الذي أطاح بالأغلبية ، ثم استدعى عبيد الله المهدي الشيعي يستقدمه من مصر فحضر الى افريقيا ، حيث عُقدت له البيعة بامارة المؤمنين سنة 297 هـ ، فأعلن في الحال انفصاله عن الخلافة العباسية ببغداد ² .

استطاع الفاطميون أن يمدّوا نفوذهم وسلطانهم على كامل الشمال الافريقي من دول المغرب الاسلامي والقضاء على كل الممالك والامارات القائمة به آنذاك ، ثم امتد ملكهم الى مصر والشام والحجاز حيث نقلوا مركز الخلافة الى مصر وأسسوا مدينة القاهرة لتكون مركزا للخلافة سنة 361 هـ ، ايدانا بنهاية العهد الفاطمي ببلاد المغرب ، ولأول مرة في تاريخ المغرب الاسلامي اتحدت افريقيا الشمالية تحت لواء دولة اسلامية واحدة ، ففي الجزائر قام الفاطميون بتقسيمها الى أربع ولايات : ولاية المسيلة وهي تشتمل على مواطن زناتة بالزاب والحصنة ومواطن عجيسة ما بين سطيف وقلعة بني حماد ، وولاية باغاية المشتملة على وطن كتامة من نواحي عنابة وقالمة الى نواحي سطيف وجيجل ، وولاية أشير المحتوية على نواحي مغراوة ما بين مليانة ومازونة ويفرن وغالب بلاد زناتة ³ .

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 138 .

² - نفس المرجع ، ص ، 141 .

³ - عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 287 .

ويذكر جل المؤرخين أن بلاد المغرب الكبير والجزائر جزء منها ، شهدت في عهد الفاطميين استقرارا نسبيا نتج عنه ازدهار ورخاء ملحوظ ، نتيجة مدّ الطرق عبر الصحراء الكبرى الى بحيرة تشاد وتمبوكتو ، ما أدى الى توسيع حركة التجارة من ساحل البحر الأبيض المتوسط الى تخوم السودان ، فضلا عن التجارة مع بلاد المشرق وبلاد الأندلس . أما فيما يخص حركة العمران وانشاء المدن ، فلم تشهد فترة حكم الفاطميين انشاء مدن جديدة كثيرة ، وإنما تمّ إحياء المدن التي كانت قائمة من قبل مع تأسيس بعض المدن القليلة ، ومنها مدينة "ايكجان" قرب سطيف التي أسسها أبو عبد الله الشيعي سنة 290 هـ ، وأطلق عليها اسم "دار الهجرة" وكانت النواة التي انطلق منها وأنصاره في تقويض أركان الدولة الأغلبية ، ومدينة المسيلة التي قام بتشييدها الخليفة أبو القاسم محمد بن عبيد الله المهدي ، الذي أمر بنقل سكان بني ملكان من وادي سهر الى القيروان ، وأخذ رحمه فاختط به على الأرض في ذلك المكان مدينة المسيلة ، وقد كان ذلك في يوم 90 صفر 315 هـ ، ولما تم بناؤها نسبها الخليفة الى نفسه بسمى "المحمدية" ، وجعلها عاصمة لإقليم الزاب وبلغت من الحضارة والعمران شأوا هائلا ، فقد كان بها من القصور والمنشآت المعمارية من حمامات ومتنزهات ومساجد وغيرها الكثير ، وكانت مقصد العلماء والأدباء من كل حذب وصوب ¹ .

كذلك أسس الفاطميون مدينة "أشير" عام 324 هـ ، والتي مازالت آثارها الى اليوم وتقع بالقرب من مدينة البرواقية عند الكاف الأخضر ، وجعلها زيري بن مناد رئيس صنهاجة وأميرها مركزا حربيا وجلب إليها البنائين والصناع من المسيلة وطبنة فاحكموا وضعها وأشادوا ببناءها حتى قيل أنه ليس في هذه الأقطار أحسن ولا أحسن منها ولا أحكم ، فاستبحر بها العمران وكثرت القصور والدور والحمامات وقصدها العلماء والتجار وكانت بها سوق تباع فيها كل لطيفة وظيفية ، وضرب بها العبيديون عملتهم ، ثم جاء بلكين بن مناد فابتنى سورها سنة 367 هـ ² .

وفي عام 338 هـ ، قام يعلى بن محمد بن صالح اليفرني بانشاء مدينة "افكان" بالجنوب الغربي من معسكر واتخذها مركزا لرئاسته فارتحل الناس إليها يومئذ من تيهرت و وهران ومعسكر وغيرها من

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 292 .

² - نفس المرجع ، ص ، 293 .

المناطق ، فانتشر بها العمران وأسس بها مسجدا جامعا وأرحاء وقصور وحمامات الخ ، وكان يحيطها سورا من التراب وبها بساتين الفواكه وواديها يشقها نصفين ويمضي منها الى تيهرت ¹ .

وفي سنة 358 هـ قام الفاطميون بالاستيلاء على مصر بقيادة "جوهـر الصقلي" على رأس جيش قوامه مائة ألف فارس ، وبعد استتباب الأمر لهم هناك قام جوهـر باختطاط مدينة القاهرة المعزية التي انتقل إليها الخليفة المعز لدين الله الفاطمي سنة 361 هـ . وبهذا انتهى عهد الفاطميين بالمغرب الاسلامي والجزائر بالخصوص .

أما الآثار المعمارية التي خلفها الفاطميون ورائهم فإنها لم تكن كثيرة ، وقد كان منها مدينة المسيلة وأشير وبونة الجديدة ، ودار الهجرة المدرسة ، كما لهم آثار أخرى بناحية تديس بين قسنطينة وميلة ، وتوسعوا في مدينة ميلة ببناء فندق كبير وجامع وحمامات مازالت الى الآن ² .

وهكذا فإن وجود الفاطميين بالجزائر لم يكن ثريا من ناحية العمران وتشبيد المدن ربما لقصر عهدهم بالبلاد وللصراعات التي واجهوها ، باعتبار الحكام الفاطميون شيعة ينتسبون الى فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - بينما أغلبية سكان المنطقة هم من السنة ، أما عن السكان وعددهم فلم نعثر على تقديرات لهذا العهد كما هو شأن العهود السابقة . غير أنه يمكننا استنتاج من عدد الفرسان الذين رافقوا القائد جوهـر الصقلي والبالغ حوالي مائة ألف فارس عند توجهه نحو فتح مصر ، بأن هذا العدد يعتبر ضخما جدا ما يُنبأ بوجود حجم سكاني هائل قد يبلغ بضعة ملايين نسمة ، كذلك كان هناك قبل الفاطميين عدد كبير من المدن والحوضر التي ابتناها غيرهم ، ولم تشهد تدميرا ولا تخريبا على عهد الفاطميين كما هو دأب الفاتحين والمحتلين عبر التاريخ الذين يسارعون الى تخريب وتدمير المدن نكاية في خصومهم .

6 - 7 - عهد الدولة الزيرية - الحمادية (361 - 547 هـ / 972 - 1152 م) :

تنسب هذه الدولة الجزائرية الى عاهل صنهاجة "زيري بن مناد الصنهاجي" منشئ مدينة "أشير" في عهد الفاطميين ، ولما آل أمر البلاد الى الدولة الزيرية قام حكامها بضم الولايات الأربع التي كانت على عهد الفاطميين الى ولايتين كبيرتين وهما ولاية تاهرت وأشير ، وقد عقد المنصور بن بلكين الصنهاجي لأخيه حماد على ولايتي أشير والمسيلة وطلب إليه أن ينهض لمواجهة ثورات زناتة ³ .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 297 ، 298 .

² - نفس المرجع ، 306 .

³ - ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، ص ، 353 .

لقد شهد عهد الدولة الزييرية الصنهاجية صراعات مريعة بين الصنهاجيين والزناطين خاصة ، فلما أستطاع حماد بن بلكين إخماد تمرد زناتة وظفر بهم في سنة 395 هـ ، مستأصلا شأفتهم من البلاد أخذ يتجول في ربوعها بحثا عن مكان مناسب يقيم فيه ، فوفق الى جبل منيع مطل على بحيرة الحضنة بالمسيلة وهو المعروف اليوم باسم "المعاضيد" ، وهناك شرع حماد سنة 398 هـ في بناء قلعته وتأسيس عاصمته ، التي أحاطها بسور في العام 405 هـ ، وقد وصف الأديسي القلعة "بأنها من أكبر البلاد قطرا وأكثرها خلقا وأغزرها خيرا ، وأوسعها أموالا ، وأحسنها قصورا ومساكن " ¹.

كما وصف القلعة "جورج مارصي" بقوله : " وفي سنة 457 هـ صارت القلعة مدينة تجارية عظيمة وارفة الخيرات ، وقصدها أرباب الصنائع من المشرق وإفريقية ، ويظهر أن صناعة الفخار يومئذ بلغت بها مبلغا عظيما ، ثم ترفت الصناعة وتطورت حسب تطور الدولة في العظمة " ².

استمر حكم الحماديين للجزائر زهاء قرن ونصف متخذين من القلعة ثم بجاية عاصمة لهم الى أن سقطت بيد الموحددين سنة 547 هـ . وقد حدث أن تخلى أهل المغرب عن المذهب الشيعي في عهد المعز بن باديس الصنهاجي (406 - 454 هـ) الذي كان بالقيروان عاصمة الدولة الصنهاجية ، وقد تبعهم في ذلك بني عمومته من الحماديين في الجزائر فما كان من الفاطميين العبيديين بمصر إلا تأديب ومعاقبة الصنهاجيين والحماديين بنقضهم وتخليهم عن مذهب الشيعة الذي يتبعه الفاطميون ، هؤلاء الذين لم يستطيعوا أن ينتقموا عسكريا فأوعزوا لقبائل بني هلال وسليم العربية أن يزحفوا على إفريقيا ليقضوا على قوة صنهاجة وحلفائها من الحماديين بالجزائر ، فخرجت الحملة الأولى من مصر نحو الغرب سنة 442 هـ في نحو 400 ألف شخص ، فنزل هؤلاء الأعراب من الهلالين خاصة بإفريقية أين تم لهم امتلاك معظم جهاتها ، ولقد أحدث هذا الغزو الهلالي تغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعمرانية هائلة في البلاد .

أستطاع الهلاليون أن يقضوا على دولة بني زيري الصنهاجيين بتونس ، وعلى دولة أبناء عمومته بني حماد بالجزائر ³.

لقد شهدت المدن والعمران في عهد الحماديين قبل مجيء القبائل الهلالية والاطاحة بهم ، ازدهارا ملحوظا استمرارا للعهد السابق ومنذ تم تأسيس مدينة "أشير" سنة 324 هـ على يد "زيري بن مناد" ، وقد كان فيها من الدور والقصور والمنازل والحمامات والمساجد ما حمل الكثير من السادة والأعيان

¹ - نفس المرجع ، ص ، 332 .

² - مبارك المليي ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ، 782 .

³ - أشير أنني تعرضت لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل السابق عند الحديث عن "تعريب المغرب الاسلامي" .

والعلماء والأدباء على الانتقال إليها فأستبحر عمرانها وضربت السكة بها ، وكذلك مدينة القلعة التي سبق ذكرها وهي المدينة التي يقول فيها ابن خلدون : "وتم بناؤها وتمصيرها على رأس المائة الرابعة ، وشيد حماد من بنائها وأسوارها واستكثر فيها من المساجد والفنادق فاستبحرت في العمارة واتسعت في التمدن ، ورحل إليها من الثغور والقاصية والبلد البعيد طلاب العلوم وأرباب الصنائع لنفاق أسواق المعارف والحرف والصنائع بها " ¹ .

ومن المدن التي أنشأت في هذا العصر مدينتا "المدينة" و"مليانة" سنة 355 هـ بفضل بلكين بن زيري ، وكذلك تم تمصير مدينة الجزائر سنة 362 هـ ، وقد كانت هذه المدن الثلاث من أعظم مدن المغرب الأوسط كما ذكره ابن خلدون .

ومن المدن التي ذكرها المؤرخون وأطنبوا في وصفها ومنهم الرحالة الجغرافي " ابن حوقل " والتي كانت تعرف إزدهارا اقتصاديا وعمرانيا في هذا العهد مدينة الجزائر ووهران وبونة "عنابة" و"تنس" و"المسيلة" و"تاهرت الجديدة" مقابل مدينة تاهرت القديمة ومدينة "نقاوس" و"شلف" ، وبعض المراسي كمرسى "الخرز" القالة حاليا و"الدجاج" وغيرها ² .

كانت المدن بالجزائر في منأى عن التخريب والتدمير الى غاية 457 هـ ، حيث بدأ الهجوم على القلعة من قبائل بني هلال الذين : " نازلوها وخربوا جناتها وأحتطبوا عروشها وعاجوا على ما هنالك من الأمصار مثل طبنة والمسيلة ، فخرّبوها وأزعجوا ساكنيها ، وعطفوا على المنازل والقرى والضياع والمدن فتركوها قاعا صفصفا أقفر من بلاد الجن وأوحش من جوف العير وغوّروا المياه وأحتطبوا الشجر وأظهروا في الأرض الفساد " ³ .

وبعد تخريب القلعة والمدن القريبة منها من قبل الهلاليين ، فكّر الناصر بن علناس في إنشاء مدينة حصينة لسلطانه ، فوقع اختياره على منطقة "صلداي" الفينيقية القديمة وهناك شرع في تأسيس العاصمة الحمادية الثانية بالمكان المسمى "بجاية" سنة 460 هـ ، وسمّاها الناصرية باسمه ، وأنشأ بها دارين لصناعة المراكب والسفن وأساطيل القتال ، وأقام بها من العمارات والصناعات والفنون ما جعلها قبلة لطلاب العلم

¹ - ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، ص ، 354 .

² - عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، ص ، 342 - 344 .

³ - عبد الرحمن ابن خلدون ، الجزء الثاني عشر ، ص ، 41 .

والفنون والصنائع من كل مكان ، ومنهم الايطاليون الذين نزلوا الى بجاية لتعلم صناعة الشمع ثم نقلوها الى بلادهم والى أوروبا¹ .

ولقد بلغت بجاية من التوسع في عمرائها حتى أصبح بها 21 حيا و72 مسجدا و150 ألف ساكن ، وقصور وحمامات ودكاكين وتكايا ووكالات وكتاتيب ، وورش لصناعة الخشب والأدوات الطينية والنحاسية والحديدية والحلي الفضية والذهبية ، ونشطت بها صناعة الأسلحة والذخائر والعتاد الحربي ، وصناعة الشموع والطرز والنسيج ونسخ الكتب ، وصناعة الورق ومن أبرز قصورها : قصر اللؤلؤة ، وقصر أميمون ، والكوكب وبلازة والرياض البديع الغربي والشرقي... إلخ² .

أما السكان وأعدادهم فقد ذكر المؤرخون بعض الأعداد التقديرية للعرب الوافدين خلال الحملة الهلالية الأولى سنة 442 هـ بحوالي 400 ألف نسمة ، وقد استمر نزوح القبائل الهلالية وسليم نحو المغرب الاسلامي لمدة تنيف عن نصف قرن ، حيث قُدِّر عدد النازحين من العرب فقط بحوالي مليون نسمة ومعظمهم أقام بتونس والجزائر ، وقد استطاعوا أن يستقوا الدول التي كانت قائمة آنذاك بالمغرب الاسلامي ، ولاسيما دولتي صنهاجة الشرقية والغربية ، ودخلوا في مطاردات مع السكان الأهالي ، مما اضطر بعضهم الى الالتجاء الى الجبال والصحاري ، بينما اندمج الكثير في حياة مشتركة مع البربر ، ولم يحافظ على حياة الظعن من الهلاليين إلا القبائل القوية وأحلافها ، أما من ضعف منهم فكانوا ينزلون المدن والقرى البربرية أو يحدثون لأنفسهم قرى وتجمعات سكانية جديدة بالزراب والصحراء ويشغلون بالفلاحة ويستبدلون الشاة بالبقر . كذلك ذكر بعض المؤرخين أن عدد الفرسان الذين كانوا يسكنون بالقلعة فقط أيام الناصر بن علناس يصل الى 12 ألف فارس ، وفي إحدى المعارك التي خاضها جيش الناصر ضد جيش تميم بن المعز فيما يعرف " بمعركة سببية" قرب مدينة القيروان قتل حوالي 24 ألف جندي في العام 457 هـ . وكان تعداد سكان بجاية زهاء 150 ألف نسمة كما سبق ذكره .

وعليه يمكننا القول بأن عدد سكان الجزائر إبان هذا العهد كان معتبرا يعد ببضعة ملايين ، منتشرين بين المدن والقرى والبوادي .

وبعد الاستقرار النسبي والازدهار الذي مس قطاعات كثيرة في عصر الحماديين لأكثر من قرن ، كان مصير صنهاجة الغربية (الدولة الحمادية ببجاية) كأختها الشرقية أمام الهلاليين وكذلك زناتة بالصحراء ، وبهذا قضى الهلاليون على دولة بني زيري الصنهاجية بتونس وعلى دولة أبناء عمومتهم بني حماد في المغرب الأوسط (الجزائر)

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 377 .

² - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 158 .

ونشأ عن ذلك فوضى ، فانقطعت الصلة بين المدن باخافة السبل وفرّ الفلاحون من الضواحي ، فتوقفت التجارة والفلاحة وانحصرت العمارة والأمن في السواحل شمال قسنطينة حيث لا شر بين العرب الهلاليين والبربر .

وهكذا تم طي صفحة الحماديين نهائيا بالجزائر باقتحام الموحدين بقيادة عبد المؤمن بن علي أبواب مدينة بجاية سنة 547 هـ (1152 م) بعد أن استولوا في طريقهم إليها من تلمسان على كل المدن ، وبهذا بدأ عهد جديد هو عهد الموحدين .

6 - 8 - عهد الدولة المرابطية (472 - 539 هـ / 1079 - 1145 م) :

جدير ذكره أنه قبل وقوع بجاية عاصمة الحماديين بين أيدي الموحدين سنة 547 هـ ، سبق أن توسع المرابطون الذين كانت عاصمتهم بمراكش بالمغرب الأقصى من جهة الغرب الجزائري ، حيث قام يوسف بن تاشفين بغزو تلمسان سنة 472 هـ وبعد ذلك بستتين قام ببناء مدينة "تاقرارت" ومعناها المحلة . وقد أصبحت في ما بعد مع تلمسان مدينة واحدة واتخذها المرابطون عاصمة مملكتهم بالجزائر .

بعد استقرارهم بتلمسان امتد نفوذ المرابطين الى وهران وتنس ومدن وقرى الونشريس وحوض الشلف وقضوا على الامارات الزناتية والمغراوية ، وتقدموا حتى بلغوا أسوار مدينة الجزائر ، حيث تبدأ حدود الدولة الحمادية ، وبهذا أصبح الجزء الغربي من الجزائر بيد المرابطين ¹ .

استمر وجود المرابطين بالجزء الغربي من الجزائر الى غاية دخول الموحدين محتلين مدينة تلمسان سنة 539 هـ بعد أن قضوا بها 67 سنة ، ولقصر فترة حكم المرابطين وللصراعات الهائلة التي واجهتهم بالجزائر من أجل إخضاع القبائل الزناتية والمغراوية ، فإنهم لم يكن لهم فيها كبير أثر في فنون العمران وانشاء المدن والخواضر ، اللهم إلا ما كان من محلة تلمسان (تاقرارت) والمسجد الجامع ، وقلعة "المشور" ، الى جانب بناء جامع مدينة الجزائر وجامع ندرومة ، وتخطيط مدينة مستغانم وبناء حصنها المشهور "مشتى غانم" ² .

ونظرا للاضطرابات والصراعات وعدم الاستقرار الذي شهدته منطقة المغرب الاسلامي ومنها الجزائر التي كانت تمثل الجزء الأكبر مساحة من هذا الفضاء ، لذلك لا يمكننا الحديث عن الجزائر بالمنطق الذي هي عليه اليوم ، حيث وفي كثير من الأحيان - وكما سبقت الإشارة إليه - أنه تزامن وجود أكثر من دولة تسيطر على الاقليم

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، 12 .

² - نفس المرجع ، ص ، 16 .

الجزائري كما هو الحال في عهد الحماديين والمرابطين ، ولم يتسنى وقوع الجزائر وبلاد المغرب الاسلامي كلها وكذلك بلاد الأندلس في قبضة دولة واحدة إلا في عهد الموحيدين ، هؤلاء الذين استطاعوا إخضاع المنطقة كلها تحت سلطانهم كما سنراه .

6 - 9 - عهد الدولة الموحدية (524 - 668 هـ / 1130 - 1269 م) :

لقد عم سلطان الموحيدين جميع تراب الشمال الافريقي ، من المحيط الأطلسي غربا الى شرقي طرابلس وبرقة ، ومن جبال الشارات البرانس بأقصى شرق الأندلس الى تخوم صحراء إفريقية الكبرى . فهو أكبر سلطان وأعظم مملكة عرفها العهد العربي - الاسلامي في بلاد الغرب الاسلامي .

تم تأسيس الدولة الموحدية على كاهل محمد بن عبد الله تومرت الملقب بالمهدي والمشهور بابن تومرت حوالي سنة 515 هـ ، وبعد وفاته سنة 524 هـ وقد كان عهد بأمره لكبير أصحابه عبد المؤمن بن علي الكومي ، هذا الذي تمكن من بسط نفوذ دولة الموحيدين بالسوس ، ثم شرع في توسيع نفوذه الى المغرب الأوسط ، فتحرك سنة 534 هـ بجنوده نحو تلمسان ولم يستطع دخولها إلا بحلول سنة 539 هـ بعدما كان قد استولى على وهران في نفس السنة ، ثم في سنة 544 هـ تم للموحيدين فتح مدينة مليانة وأحوازاها ، وبذلك انتهى حكم المرابطين تماما بالجزائر . كان من الطبيعي أن يتابع عبد المؤمن فتوحاته بالجزائر متجها نحو عاصمة الحماديين بجاية ، وفي طريقه إليها احتل نواحي ونشريس ، ثم مدينة المدية ومدينة الجزائر الى أن وصل بجاية سنة 547 هـ واقتحم قلعتها الحصينة التي قتل بها حوالي 18 ألف من قاطنيها ، وبعدها مدينة جيجل وسطيف وقسنطينة وتبسة وعنابة وواصل فتوحاته الى غاية برقة بليبيا وبهذا أصبحت الجزائر بمساحتها الحالية ضمن سلطان الموحيدين ، وكانت مقسمة الى ولايتين شرقية ومقرها بجاية وغربية ومقرها تلمسان ، بينما كان الجنوب الشرقي ملحقا بولاية تونس¹ .

لم يشهد عصر الموحيدين نشاطا عمرانيا كبيرا في الجزائر مثلما كان ذلك بالمغرب الأقصى باعتبار مراكز كانت عاصمة للموحيدين ، أما في الجزائر فقد شيّد الموحدون قصر المشور بتلمسان واحاطة المدينة بسور والقيام بتعميرها وتحصينها ، وتحديد مدينة "تاجرة" ، وبناء المسجد الجامع بندرومة ، وتأسيس مدينة البطحاء في نواحي شلف ، وكان إختطاط مدينة "مازونة" ، وتم تعمير وتقسيم المدن التي كانت موجودة سابقا ، وذلك بإنشاء المصانع والجوامع والمعاهد العلمية والمدارس والقناطر والثغور ، وخاصة القصور والحصون والمسكن .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 34 - 42 .

فيما يخص السكان خلال عصر الموحدين ، فهناك غياب لذكر أعدادهم ، لكن من خلال النشاط الاقتصادي الذي شهد ازدهارا ، وكذلك النشاط العسكري الكبير للموحدين الذين بلغ عدد جندهم حوالي مليون شخص من العرب والبربر والافرنج والمماليك ، وأسطولهم الحربي الذي كان يتشكل من مئات السفن على اختلاف أحجامها . من كل هذا يمكننا القول بأن عدد السكان في المملكة الموحدية كان يعد بالملايين ، وأن المدن كانت بالعشرات ، وربما ناهز عدد سكان بعضها عشرات الآلاف مثل مدن تلمسان وبجاية ووهران وغيرها .

وأخيرا كان سقوط عرش الموحدين بيد المرينيين ، عندما احتل هؤلاء مراكش سنة 668 هـ / 1269 م . وقبل السقوط النهائي للموحدين كانت أطراف المملكة تنهال في الأندلس وفي تونس والجزائر ، وبسقوطهم أصبحت ثلاث دول تتنافس على بسط النفوذ بالمنطقة المغاربية ، وهي دولة بني حفص شرقا ، ودولة بني زيان بالأوسط ، ودولة بني مرين بالغرب .

6 - 10 - عهد الدول الحفصية والمرينية والزيرية (627 - 943 هـ / 1229 - 1554 م) :

عندما بدأ سلطان الموحدين يتداعى بداية من "وقعة العقاب" بالأندلس سنة 609 هـ ، حيث كانت الهزيمة الكبرى لجيش الموحدين ، فخرج عنهم ولاية النواحي فاستقل الحفصيون بتونس ، كما استقل بنو زيان بتلمسان وبنو مرين بالمغرب الأقصى .

فالحفصيون بقيادة أبو زكريا يحي الأول أعلنوا الانفصال عن الموحدين سنة 627 هـ ، ولم يقنع أبو زكريا بتونس والقيروان فزحف على ولايتي قسنطينة وبجاية عام 628 هـ ، ثم تقدم نحو ولاية الجزائر وبسط نفوذه عليها وعلى نواحي الشلف سنة 636 هـ ، وبهذا الشكل استسلمت له تلمسان أيضا عام

640 هـ ، وبعد أبو زكريا سيطر الحفصيون على إمارة مليانة سنة 659 هـ . وبذلك ساد نفوذ الحفصيين على معظم بلاد الجزائر ¹ .

وكغيرها من الدول السابقة عنها ، فقد تمرد بعض الأمراء عن السلطة المركزية ، فاستبد بعضهم بقسنطينة والآخرين ببجاية ، وتمكن الاسبان من احتلال المرسى الكبير بوهران عام 910 هـ / 1504 م ثم توسعوا الى مدن تلمسان ومستغانم ودلس وبجاية وأخيرا قلعة ميناء مدينة الجزائر . وكان لكل هذه الأحداث مفعولها السيئ في نفس الأمير الحفصي "الحسن ابن محمد" الذي كان يقيم بقسنطينة ، فخرج منها واتجه الى قلعة بني عباس قرب مدينة برج بوعرييج وبقي بها الى أن جاء الأتراك الى الجزائر فتحالف مع الاسبان ضدهم دون جدوى . واقتفى أثره حاكم عنابة فتنازل للاسبان عن المدينة وأبقوه عليها تحت نفوذهم الى غاية 943 هـ ، وبهذا انتهى عهد الدولة الحفصية بالمغرب الأوسط (الجزائر) ² .

ومن الناحية الغربية بالمغرب الأقصى تمكن بنو مرين من احتلال مراكش عاصمة الموحدين سنة 668 هـ / 1269 م . وبهذا تم أفول نجم الموحدين تماما ، وبرزت إمارة بني مرين ، هؤلاء الذين قاموا بتوسيع نفوذهم نحو الشرق حيث كانت تلمسان تخضع لحكم الزناتيين ، فلما لم يتمكن المرينيون من بسط سيطرتهم على تلمسان في محاولات عديدة اتجهوا الى التوسع في جهات أخرى فاستولوا على مدن ندرومة ووهران ومزغران ومازونة ومستغانم وتنس والونشريس والمدينة ومليانة وشرشال ، وخضع لهم حاكم مدينة الجزائر أعلن البيعة لهم ، وبذلك خضع المغرب الأوسط لبني مرين ما عدا تلمسان التي لم يهدأ بال المرينيون حتى افتكها الأمير أبو الحسن المريني من بني عبد الواد بعد عدة معارك واقتحمها في سنة 737 هـ / 1337 م . وبعد ذلك مدّ نفوذه الى مدينة الجزائر وطرد منها حكامها من الثعالبة ، وتقدم الى بجاية وقسنطينة وافتكهما من الأمراء الحفصيين ، ثم تمكن أخيرا من دخول تونس عام 748 هـ . وبذلك تم لبني مرين السيطرة على أقاليم شمالي إفريقيا . ورغم بسط المرينيون نفوذهم على كامل المنطقة ، فإن الأوضاع لم تستقر لهم تماما بسبب كثرة الثورات والصراعات والفتن خاصة من طرف بني عبد الواد ، فعاشت البلاد فترات إرهاب وتقتيل وتخريب ، وعاش الناس معها أوقاتا عصيبة ، وبقيت على هذه الحال المضطربة الأمر الذي شجع البرتغاليون والاسبان للاغارة على سواحل شمال إفريقيا ، مما زاد من مصاعب الدولة

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 201 .

² - نفس المرجع ، ص ، 203 .

المرينية حتى سقطت بيد السعديين بقيادة أميرهم أبو عبد الله محمد الشيخ سنة 961 هـ / 1554 م ، وبهذا أنهى حكم المرينيين وأنقذ البلاد من خطر الاسبان والبرتغاليين ¹ .

الطرف الثالث الذي كان له شأنه في حكم أجزاء من المغرب الأوسط (الجزائر) ، خلال هذه الفترة هم بني عبد الواد والزيايين ، ففي سنة 633 هـ أستطاع بني عبد الواد أن يفتكوا تلمسان من الموحدين ، وأصبحت إمارة بقيادة "يغمراسن" ، واشتهرت في أول نشأتها باسم "دولة بني عبد الواد" الى أن كان عصر الاستيلاء على تلمسان سنة 737 هـ ، فعرفت بعد ذلك في عصر الانبعاث على عهد السلطان أبي حمو الثاني بداية من سنة 760 هـ "بالدولة الزيانية" . وقد استطاعت هذه الدولة أن تمد نفوذها الى مدينة "تاويرت" غربا التي تقع بتراب مراكش ، وتبلغ في بعض الأحيان شرقا الى قسنطينة ودلس وبجاية ، وبلغت حدودها الجنوبية الغربية الى مدينة "سجلماسة" تافيلالت ن وشمالا الى البحر الأبيض المتوسط ² .

عمرت الدولة الزيانية أكثر من ثلاثة قرون (1236 – 1554 م) ، ولكن كلها كانت صراعا مستميتا وطويلا ضد قوى متصارعة متطاحنة ، فمن جهة أولى صراع الأمراء فيما بينهم على العرش والسلطة ، ومن جهة ثانية الصراع والحروب الطاحنة المفروضة عليها من طرف المرينيين من المغرب الأقصى والحفصيين بتونس ، ومن جهة ثالثة تدخل الاسبان لإذكاء الصراع بين هذه الامارات الثلاث وإضعافها ، ثم احتلال سواحلها ، وأخيرا تدخل الأتراك العثمانيين انقاذا لوجودهم بالجزائر ، ولتصفية وجود الاسبان بسواحل الشمال الافريقي ، هؤلاء الذين وضعوا نهاية للدولة الزيانية بالجزائر وأيضا لدولة بني حفص بتونس ³ .

وعلى غرار الموحدين ، فإن الحفصيين لم يخلفوا وراءهم آثارا كثيرة بالجزائر ، حيث كانت عنايتهم العمرانية بعاصمة ملكهم "تونس" ، ومن آثارهم القليلة بالجزائر مدينة بجاية التي طوروها وعمروها وجعلوها حصينة ومنيعة وبها ميناء كبير ، وتوسيع قسبة قسنطينة وجامعها الكبير ، وبناء مسجد ورقلة ، ولعل عذر الدولة الحفصية انصرافها يومئذ الى إخماد الفتن والثورات والصراعات التي نشبت هنا أو هناك .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 207 ، 208 .

² - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، ص ، 210 ، 212 .

³ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ، 220 .

أما المرينيون فلم تكن لهم إنشاءات عمرانية كثيرة لاهتمامهم بعاصمتهم مراكش وما جاورها ، غير أن أهم ما خلفوه وراءهم من عمران يتمثل في تأسيس مدينة المنصورة التي تقع على بعد حوالي أربعة كيلومترات غربي تلمسان في سنة 698 هـ ، وكان فيما أنشئ بها يومئذ قصر الملك الذي أحاطه بسور وحول السور نجد الجامع والمنازل والقصور الأنيقة والحمامات والفنادق والأسواق ودور الاسعاف والبساتين ، ثم أحيطت المنصورة بسور حمايتها من الطوارئ فأصبحت بعد ذلك من أعمر الأمصار الجزائرية وأبدعها جمالا . الى جانب هذا بنى الأمراء المرينيون بعض الحصون والأبراج بمدن وهران والجزائر والجوامع بمستغانم والجزائر وتلمسان (مسجد سيدي الحلوي) وقسنطينة ، وقصبة المدينة ، بالإضافة الى إنشاء بعض الجسور والقناطر والزوايا والمدارس وغيرها¹.

شهدت الحياة الحضرية والعمران بالجزائر في عهد الزيانيين صعودا وهبوطا ، تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة ، لكن العاصمة الزيانية "تلمسان" عرفت في معظم أوقاتها في العصر الزياني انتعاشا وازدهارا كبيرا سواء من جهة العمران أو من جهة الازدهار الاقتصادي والتبادل التجاري الذي بلغ بلاد أوروبا وبلاد السودان ، فقد كانت لها مراسي كثيرة بالبحر وطرق للقوافل نحو الجنوب حيث تقع مدينة "تيزيل" و "ورقلة" ، وقد ذكر أن تلمسان بلغت على عهد أبي تاشفين 16 ألف منزل ، وأن وهران كان بها حوالي 1500 حانوت و 10 آلاف دار ، وأنه أحاط مدينة الجزائر بسور ضخمة وأنشأ بها قصبة سيدي رمضان بجوار الجامع ، وتوسيع الجامع الكبير وبناء منارته² .

رغم طول المدة التي تجاوزت ثلاثة قرون من حكم الزيانيين الذين اتخذوا من تلمسان عاصمة لهم ، والحفصيون الذين حكموا لمدة طويلة مناطق الشرق الجزائري ، والمرينيون الذين هم كذلك دانت لهم مناطق واسعة بالجزائر لبعض الوقت ، طول المدة لم يشفع لهؤلاء جميعا أن يقيموا حضارة راقية ولا عمراناً زاهياً ولا مدناً كثيرة تذكرهم بخير ، وربما يرجع ذلك الى كثرة النزاعات والصراعات والفتن التي سادت خلال هذه الفترة ، كما أن المنطقة كانت بها عددا هائلا من المدن التي أنشأها الأوائل ممن سبق أن احتل أو حكم البلاد ، ولذا كان همّ الحكام في هذه الفترة الاستيلاء على المدن الموجودة وتعميرها وتوسيعها وتحصينها أكثر من الاهتمام ببناء مدن أخرى .

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، 174 .

² - مبارك المليي ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ، ص ، 1040 - 1044 .

وربما يعزى ذلك - حسب ابن خلدون - الى طبع البداوة الذي يميّز البربر والعرب على السواء ، فالبربر والعرب هم أعرق في البدو وأبعد عن الصنائع ، والصنائع من توابع الحضارة ، وقد يعود الى قصر عمر الدولة ، ولم ينفسح الأمد لكثرة البناء واختطاط المدن والأمصار إلا قليلا . فلذلك كان عمران إفريقيا والمغرب كله أو أكثره بدويا ¹ .

صحيح أن الحياة في بلاد العرب وبلاد البربر يغلب عليها نمط حياة البداوة في القديم ، لكن ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن أهل هذه البلاد وخاصة المنطقة العربية القديمة كانت مهد الحياة الحضرية ونشوء المدن الأولى ، وأن أرض العرب كما أرض البربر قد مرّ عليها من الحضارات ما لم تعرفه كثير من مناطق العالم الأخرى ، والتي مازالت شواهدا من العمران الى الآن كالحضارة الفينيقية والإغريقية والرومانية - البيزنطية وأخيرا العربية - الاسلامية . ولذا فيني لا أرى ما ذهب إليه ابن خلدون من أن سبب قلة العمران بالشمال الافريقي لهذا العهد يعزى الى طبع البداوة لسكانه ، وإنما أؤكد على أن الحروب والصراعات والفتن وحب الاستئثار بالسلطة وغياب الاستقرار ، كانت ومازالت الى اليوم السبب الرئيس في تخريب وتدمير الحضارات والعمران والمدن ، فضلا عن تحقيق إنجازات حضارية وعمرانية .

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، ص ، 309 ، 311 .

الفصل العاشر

السكان والمدن في الجزائر خلال العهدين العثماني والفرنسي

7 - السكان والمدن وال عمران في العهد العثماني (920 - 1246 هـ / 1514 - 1830 م) :

كان لضعف دولة بني زيان تأثير سيء على أوضاع الجزائر ، فإنقسمت على نفسها الى إمارات صغيرة مفككة متناحرة أمثال : إمارة جبل كوكو ببلاد القبائل ، والامارة الحفصية بقسنطينة ، وإمارة الذواودة بالحضنة والزاب ، وإمارة بني جلاب بتقوت ووادي ربيع ، وإمارة بني بزناسن وفقيق بالحدود الغربية ، وإمارة الثعالبة بجزائر بني مزغنة ومتيجة .

وشجع هذا التفكك الاسبان للقيام بغزو موانئها ومدنها الساحلية ، فاحتلوا المرسى الكبير بوهران سنة 1505 م ، ثم مدينة وهران سنة 1509 م الأمر الذي جعل حكام تلمسان الزيانية تعلن الخضوع للحاكم الاسباني بوهران ، ولم يتوقف الاسبان عند هذا الحد ، بل أخذوا يتحرشون ضد مدينة بجاية التي استولوا عليها سنة 1510 م وفي نفس السنة احتل الاسبان عنابة وطرابلس الغرب ، بينما حكام مدينتي الجزائر ومستغانم الذين توجسوا من أن يهاجمهم الاسبان ، فإنهم سارعوا الى تقديم فروض الطاعة والولاء سنة 1511 م وتنازل حكام الجزائر للاسبان عن الجزر الساحلية المواجهة للمدينة ليقيموا عليها حصونا ومراكز لهم ، لتصبح هذه الحصون شوكة تهدد أمن وسلامة المدينة .

في هذه الأثناء كان نجم العثمانيين ساطعا ولا سيما نجم الاخوة الأتراك "عروج" و "خير الدين" و "اسحاق" ، فاستنجد بهم أهل بجاية أولا في سنة 1512 م ، ليخلصوهم من الاسبان فلبوا النداء وزحفوا على المدينة بقيادة عروج ، لكنهم فشلوا في المهمة ، وقرّر عروج بعدها التمرّكز قريبا من بجاية فوجد أن مدينة جيجل أحسن مكان لذلك ، فاقتحمها وطردها القراصنة الايطاليين سنة 1514 م ، وفي نفس السنة أعاد الكثرة لتحرير بجاية فلم يفلح ، واستنجد أهل مدينة الجزائر وإمارة جبل كوكو بالأخوين عروج وخير الدين ، فتوجه الاثنان لنجدة سكانها فدخلوا وجنودها مدينة الجزائر وسط ترحاب كبير من سكانها وشرعا في الحال في قذف الحصن الاسباني فتم تدميره وكان ذلك في عام 1516 م ، ثم بايع سكان مدينة الجزائر عروج أميرا للجهاد في سبيل الله ، فأثار ذلك حقد "سالم التومي" وأشياعه الذين كانوا يحتفظون بالسلطة في المدينة ، فقام عروج بالقبض عليه وأعدمه ، وتتابعت عمليات طرد المحتلين الاسبان من المدن الجزائرية ، فتم اقتحام مدينة تلمسان بقيادة عروج سنة 1517 م فقتل حاكمها الزياني المتعاون مع الاسبان وطردهم منها ، ثم قام بتقسيم البلاد الى قسمين : قسم شرقي مركزه دلس ويشرف عليه خير الدين ، وقسم غربي مركزه مدينة الجزائر ويحكمه عروج نفسه ، وبينما عروج توجه لإخماد الفتن التي أوقدها

الأمراء الزيانين بتلمسان بتحالفهم مع الاسبان من جديد المتمركزين بوهران ، تمكن الاسبان من اغتيال عروج سنة 1518 م ، وبعد مقتله ثارت فتن وصراعات فما كان لأخيه خير الدين الموجود بمدينة الجزائر إلا أن أختار مغادرة المدينة والعودة الى استئناف عمليات الغزو والجهاد ضد القراصنة في البحار ، ولكن عقاب مدينة الجزائر ألحوا عليه بأن يبقى في المدينة ، وعندئذ عرض عليهم فكرة ربط الجزائر بالدولة العثمانية ، فاستحسن كبار المدينة الرأي فوافق السلطان العثماني "سليم الأول" وقام بتعيين خير الدين كأول حاكم عثماني على الجزائر¹ .

وهكذا توطد الوجود العثماني بالجزائر وامتد الى كافة مناطق البلاد الحالية ، ويعود ضبط الحدود الجزائرية على ما هي عليه اليوم تقريبا وخاصة الحدود الغربية والشرقية الى عهد الأتراك العثمانيين ، وقد قام حكام الجزائر العثمانيين بتقسيم البلاد الى ولايات سُميت بالبايلك ، فهناك بايلك الغرب وعاصمته معسكر ثم وهران بعد تحريرها من الاسبان ، وبايلك تيطري بالوسط وعاصمته المدية ، وبايلك الشرق وعاصمته قسنطينة ، وإقليم دار السلطان الذي يضم عاصمة البلاد مدينة الجزائر وما جاورها وهو الأصغر مساحة حيث يقع مقر الحاكم العام ، وقد استمر الوجود العثماني بالجزائر لأكثر من ثلاثة قرون الى غاية سنة 1830 م ، حين اقتحم الجيش الفرنسي المحتل مدينة الجزائر وبذلك انتهى عهد الأتراك العثمانيين .

الحديث عن السكان والعمران والمدن في العهد العثماني بالجزائر يتعذر علينا من خلال صفحات معدودة أن نوثقه حقه ، نظرا لطول الفترة التي أمضاها الأتراك بالبلاد من جهة ولكثرة الانجازات والمخلفات التي تركوها خلفهم .

إن الوجود العثماني - التركي في الجزائر له خصوصية معينة ، ذلك أنه لم يهدف الى التمرکز في المدينة فقط ، وإنما كان هدفه التحكم في التنظيم الداخلي للأحياء السكنية والمجمعات العمرانية من جهة ، والدفاع عن السواحل الوطنية من خلال تحصينات معمارية قوية من جهة أخرى . فالهيكل التنظيمي والقنوات العمرانية للبلاد أصبح يترجم هذا الاهتمام المذكور آنفا ، فبعض المدن التي كانت تمتاز بطابعها الإداري

¹ - يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ، ص ، 8 - 16 .

والعسكري داخل البلاد ، استعمل من طرف الأتراك ، وفي نفس إطاره العربي الاسلامي لنفس الأغراض الادارية والعسكرية مع ترميمات واضافات أدخلت على المباني الموجودة ¹ .

كما هو معلوم عمد الأتراك الى تقسيم البلاد الجزائرية الى أربع مقاطعات إدارية ، قصد التحكم في التراب الجزائري بمدنه وقراه ومداشره ودواويره ، وقد تختلف كل مقاطعة عن الأخرى من حيث الأهمية الجيو سياسية والمساحة والقدرات الاقتصادية والوزن البشري . وتضم كل مقاطعة عددا من المدن والقرى والأحواش والمزارع بريف المقاطعة ، مع اعتماد الادارة المحلية على المراكز الحضرية باعتبار المدن أركان هذا النظام حيث تتركز فيه السلطة ، وتركز الادارة المحلية مراقبتها على المدينة أكثر من الريف ² .

ارتباط الحياة الحضرية بالمدن وعددها وأحجامها وارتباط المدن والحوضر بالسكان ، كارتباط الثمار بعدد الأشجار ، فارتفاع عدد السكان يؤدي بالضرورة الى زيادة عدد المدن وتضخمها ، لكن خلال العهد العثماني بالجزائر يتعذر علينا الحديث بشكل دقيق عن هذا الموضوع لغياب البيانات المتعلقة بالسكان وأعدادهم ، بل هناك تضارب وتناقض كبير في تقديرات عدد السكان بالجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي – كما ألمعنا إليه سابقا – .

فصاحب مؤلف "المرآة" حمدان خوجة يقرّ بأن عددهم كان يبلغ عشرة ملايين نسمة ، بينما يذهب أغلب الفرنسيين الذين أشرنا إليهم ، أن عددهم كان إبان الاقتحام الفرنسي للجزائر حوالي ثلاثة ملايين نسمة ، في حين قدّر عددهم الباحث المختص جيلالي صاري بحوالي خمسة ملايين نسمة .

أما تقدير عدد سكان المدن في العهد العثماني فهناك تقديرات مختلفة ، فالقنصل الأمريكي "ويليام شالر" بالجزائر للفترة (1816 – 1824) في مذكراته يذكر أن عدد سكان المدن سنة 1816 كان في حدود المليون نسمة من ضمن حوالي ثلاثة ملايين نسمة هم إجمالي سكان البلاد . في حين يذكر "بوتان" أن عدد سكان المدن يتراوح ما بين 2.8 الى 3 مليون نسمة دون سكان الريف والبادية الذين يسكنون الخيام ويرتحلون موسميا مما يصعب عملية التقدير ³ .

¹ - بشير ربيوح ، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية ، دار بهاء الدين ، الجزائر ، 2017 ، ص ، 25 .

² - بلبروات بن عتو ، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2016 ، ص ، ص ، 56 ، 58 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 71 .

ويعيش سكان المدن من الوظيف العمومي والحرف والتجارة في الغالب ، ويتكون سكان المجتمع الحضري من فئات متعددة في مقدمتهم الأتراك العثمانيون ، ثم الكراغلة ، فالعرب ، فالبربر ، فاليهود ، ثم الأوروبيون والزنوج .

وقد تفاوتت أحجام المدن الجزائرية في أواخر العهد العثماني ما بين مدن مزدهرة مثل مدينة الجزائر وقسنطينة وعنابة ، ومدن ضائعة أي أضاعت ازدهارها في العهد العثماني كمدن تلمسان ووهران وبجاية . وعموما صُنّفت المدن الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي الى مدن متوسطة كمدنية الجزائر وقسنطينة وعنابة وتلمسان ووهران وبجاية ومازونة والمدينة ومعسكر ، ومدن صغيرة وهي بقية المدن الساحلية والداخلية وحتى الصحراوية ، التي تفتقر الى مكانة اقتصادية وبشرية وإدارية وثقافية في الدولة ¹ .

أما عن الأعداد التقريبية لسكان أهم المدن الجزائرية في أواخر العهد العثماني، فقد ذكر "شارل أندري جوليان" أن الحياة في المدن عرفت تقهقرا مستمرا منذ بداية القرن الثامن عشر، وأصبحت مدينة الجزائر التي كان عدد سكانها في القرن السابع عشر يفوق 100 ألف نسمة لا تأوي إلا حوالي 30 ألف نسمة في سنة 1830 ، بينما مدينة وهران فلم تكن سوى مدينة فقيرة ويعمّها الخراب ويقطنها حوالي 9 آلاف نسمة ، وأما مدينة قسنطينة ، فكانت سوقا نشطة ومركزا مشعا من مراكز الثقافة الإسلامية ، وكان يعيش بها زهاء 25 ألف نسمة ، في حين مدينة تلمسان ما فتئت تتدهور منذ دخلها الأتراك ولا سيما من الجانب الثقافي ، وكان بها عدد معتبر من الكراغلة . وأما مدينة معسكر التي كانت قد تبوأّت المكانة التي كانت تتبوأها مازونة في الظهرة ، كعاصمة لبايلك الغرب فإنّها تخلت عن تلك المكانة لصالح مدينة وهران بعد طرد الأسبان منها، والمدينتان كان عدد سكانهما يقدر ما بين 10 آلاف الى 12 ألفا ، في الحين ذاته كانت إحدى مدن السلطان "مليانة" يصل تعداد ساكنتها الى حوالي 10 آلاف نسمة ، أما عاصمة بايلك التيطري المدية فإن عدد سكانها كان ضعيفا يقارب 5 آلاف نسمة وبالرغم من مكانتها السياسية والتجارية باعتبارها كانت معبرا نحو الجزائر العاصمة للقوافل القادمة من الجنوب المحملة بالبضائع والمنتجات الصحراوية ، وأما مدينتي تنس وشرشال فكان يقطنهما ما بين ألفين الى ثلاثة آلاف نسمة لكل منهما، في بايلك الشرق كانت مدينة عنابة كمركز تجاري هام تتمتع بنشاط اقتصاد مزدهر ، وبالقرب منها مدينة

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 105 ، 106 .

بجاية فإن عدد سكانهما كان ضئيلا . ويبدو أن سكان مدن الجزائر حينئذ كان يبلغ حوالي 150 ألف نسمة ، ما يوازي تقريبا 5 - 6 بالمائة من مجموع السكان ¹ .

أعداد سكان المدن الجزائرية إبان الفترة العثمانية التي ذكرها "جوليان" تفتقد الى المصادقية ولا ندرى من أين استقاها؟! . فهو لا يذكر مصادر بياناته ، وإنما دأبه دأب بعض الكتاب الفرنسيين على تقزيم كل ما له علاقة بالجزائر والجزائريين مقابل تضخيم كل ما فعله المحتل الفرنسي من إنجازات عمرانية ، والغريب أن هؤلاء الكتاب يتجاهلون عن عمد ذكر تلك الجرائم التي إرتكبتها أسلافهم وأعترف بها جنودهم الذين كانوا ضمن الحملة الفرنسية للاحتلال ، ومنها ما ذكره "لارشي" بقوله : "أن ميزانية النهب والسلب بلغت في مدة الخمسة عشر سنة الأولى من أيام الاحتلال أن انتهب من حوز الجزائر 87 ألف هكتارا من 111 ألف هكتارا ، أي بمعدل ثلاثة أرباع المساحة الكلية . وفي سنة 1851 سلبت السلطة 60 ألف هكتارا ، و18 مليونا من الغنم وثلاثة ملايين ونصف من البقر ومليونا واحدا من الإبل ² .

لست أدري ما أعلّق به إزاء هذه المعطيات المذكورة ، وكيف يمكن التوفيق بينها ؟ . فإذا حاولنا أن نصدق هذه الاحصائيات ، فهل يمكن لعاقل أن يُصدّق بأن سكان الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي كان عددهم حوالي ثلاثة ملايين نسمة وأن منهم حوالي 150 ألف نسمة يقيمون بالمدن ؟ . وجزء منهم فقط - باعتبار أن جيش الاحتلال خلال الخمسة عشر سنة الأولى لم يتمكن من التوسع إلا في مناطق محدودة من البلاد - كانوا يملكون تلك الثروة الهائلة من المواشي ، علما أن ثروة الجزائر من المواشي اليوم لا تصل الى هذه الأعداد وخاصة بالنسبة للبق والإبل وهي تتمتع بإمكانيات لا مجال لمقارنتها بتلك الفترة .

أما الأغرب والأدهى والأثمر أن بعض الكتاب والمختصين من الجزائريين ، يأخذون المعطيات الواردة في المصادر الفرنسية عن السكان وأحوالهم في الجزائر غداة الاحتلال ويروجون لها دون تمحيص ولا تشكيك وكأنها معطيات نزيهة وصحيحة ولا تقبل النقاش ، ومن هؤلاء الباحث في علم الاجتماع "محمد السويدي" في مؤلفه الموسوم : "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" ، وكذلك "مريعي السعيد" في دراسته "التغيرات السكانية في الجزائر" و"عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي في مؤلفهما "مختصر تاريخ الجزائر" وغيرهم من الكتّاب والباحثين الجزائريين الذين لا يكلفون أنفسهم عناء البحث للتحقق من ما ذهب إليه الكتّاب الفرنسيون وعلى رأسهم المدعو "شارل

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 19 - 21 .

² - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ، 77 .

أندري جوليان" و "شارل روبر أجرون" و "بنجامين ستورا" هؤلاء المحسوبون بأنهم موضوعيون ومحايدون . وكيف تغيب عن معظم الباحثين وخاصة الجزائريين البيانات التي أوردها حمدان خوجة وهو الأجدد مَنْ يتحدث عن أحوال السكان وعددهم وعن أوضاع الجزائر بشكل عام خلال السنوات الأخيرة للوجود العثماني بالجزائر في مؤلفه "المرآة" .

وفي هذا السياق فهناك مصادر أخرى تذكر معطيات بخصوص السكان والمدن غير المذكورة آنفا ومنها أن كل من "فونتور دي بارادي" و "ويليام شالر" قدّرا عدد سكان مدينة الجزائر بحوالي 50 ألف نسمة ، وأن المحتلين الفرنسيين وبعدهم دمّروا وخرّبوا وهدّموا وقتّلوا وشرّدوا وهجّروا وفعلوا الأفاعيل في سكان مدينة الجزائر خلال الأيام الأولى للاحتلال ، ذكروا أنهم وجدوا بعاصمة الجزائر ما يزيد على خمسة عشر ألف منزل وثمانية عشر حديقة محيطة بالمدينة و166 مؤسسة دينية ، والحال ذاتها كانت عليها مدن قسنطينة ووهران وتلمسان وعنابة ، فكلها كانت مكتظة بالدور والقصور والقلاع والحصون والمساجد والمدارس والأسواق ، فهذا الجنرال "بروسور Brosort" يعترف بأنه هو نفسه أمر بتحطيم ما يزيد على 900 منزل ، مما كان قائما بضواحي العاصمة (هذا لوحده فماذا فعل غيره) ، كما ذكروا أنهم وجدوا بقسنطينة 95 معهدا دينيا ، وبوهران أكثر من 530 منزلا و42 محلا عموميا مثل الحمامات والملاجئ وغيرها ، كما أنهم وجدوا بتلمسان 1043 عمارة للسكنى ، كل واحدة منها تأوي 14 ساكنا ، وفي معسكر 812 عمارة ، وفي بجاية 265 عمارة . . . الخ¹ .

كيف يُعقل أن نصدق ما ذهب إليه بعض الكتاب الفرنسيين ، وبعض من الواقع الذي سلم من أيدي التخريب والتحطيم الفرنسية ، مازال ماثلا أمام أنظارنا ، إنها القصة العتيدة قلب العاصمة الجزائرية ، فهي اليوم وعلى مساحة واحد كيلو متر مربع فقط ، يقطنها حوالي 40 ألف نسمة ، فكيف بها وقد كانت تتربع على مساحة أكبر من حي القصبة بكثير فكان يحيط بها أسوار على طول الشريط البري يصل الى حوالي 800 ألف قدم ، أما شريطها البحري فكان يبلغ 600 ألف قدم على العهد العثماني وهي تمتد الى القصبة السفلى الى ساحل البحر التي هدمها المحتلون الغاصبون ، وكيف بها وهي تمتد الى أبواب الجزائر المحروسة من باب الجديد الى

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 157 - 158 .

باب عزون الى باب الدزيرة الى باب الوادي الى باب البحر ، بل والى ما وراء الأسوار والأبواب ، ذلك أنها كانت تعد 74 حومة قبل الاحتلال ، منها حومة القصبة القديمة والقصبة الجديدة¹.

لا يمكن لقارئ دراسات عديدة تناولت مدينة الجزائر بصفة عامة وحي القصبة بصفة خاصة ، ومنها دراسة "فاروق بن عطية" ، ودراسة "العربي إشبودان" حول مدينة الجزائر ، ودراسة "بلبروات بن عتو" حول المدن والريف في أواخر العهد العثماني ، ودراسة "عائشة غطاس" حول الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر خلال الفترة (1700 – 1830) ، هذه الأخيرة التي أوردت معطيات تفصيلية للمكونات السكانية والعمرانية والمؤسسية ومختلف المنشآت التي كانت تتشكل منها المدينة واستنادا الى وثائق تعود الى تلك الفترة ، القارئ لهذه الدراسات وغيرها من مؤلفات المؤرخين الجزائريين التي استندنا الى بعضها في هذه الدراسة . لا يمكنه التصديق بكل ما أورده مصادره الاحتلال حول واقع الحياة بالجزائر عامة والمدن خاصة ، فكثير من المدن كانت مثل خلية نحل مليئة بالنشاطات المختلفة والتي وصلت منتجاتها الى ما وراء البحار وخاصة الى دول أوروبا .

ولكي لا نبتعد كثيرا عن موضوع الدراسة ، فلا يمكنني الاستطراد أكثر من هذا ، وإلا فإن البيانات والمعطيات المفنّدة والمصححة لتلك المعطيات التي أوردها الغزاة حول السكان والمدن بالجزائر عند احتلالهم للبلاد فهي متوفرة وبشكل لا يقبل الطعن ، ومن الدراسات التي تناولت المدن خاصة المدن التاريخية كوهرة وقسنطينة وعنابة وتلمسان وبجاية ومعسكر ومليانة ومازونة والمدينة وغيرها ، فإنها تؤكد على الصعود والهبوط الذي عرفته هذه المدن عبر التاريخ ، غير أنها لم تصل للحالة التي ذكرها بعض الكتاب الفرنسيين ومنها أن بجاية كان بها بضعة مئات من السكان عند إقتحامها من طرف جنود الجيش الفرنسي ، وأن المدينة كان بها حوالي أربعة آلاف نسمة ، بينما الآثار الباقية بهذه المدن من العهد العثماني والتي سلمت من التهديم والتخطيط إبان فترة الاحتلال الفرنسي تشهد عكس ذلك .

ومهما يكن عليه وضع السكان والمدن والحياة الحضرية بالجزائر في العهد العثماني ، فإنه لا يسعنا إلا القول بأنها شهدت قفزة نوعية نحو الأمام سواء بزيادة عدد السكان وانتشارهم عبر ربوع مناطق الجزائر الشاسعة ، ولربما بعض المناطق المتوغلة في الجنوب لم تعرف التجمعات السكانية إلا في هذا العهد ، وقد يقول قائل أن الأتراك لم ينشأوا مدنا جديدة ذات طابع تركي كما حدث في العهود السابقة ، وهذا صحيح ولكن العثمانيون وجدوا عددا

¹ - عائشة غطاس ، الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر (1700 – 1830) مقارنة اجتماعية – اقتصادية ، منشورات أناب ، الجزائر ، 2012 ، ص ، ص ، 316 – 320 .

هائلا من المدن والحوضر قائمة بالقطر الجزائري من العهود السابقة فقاموا ببيعها وتقويتها وتوسيعها وإعادة بناء بعضها ، وما تركته الحقبة العثمانية من آثار عمرانية بالجزائر يؤكد حركة البناء والتشييد التي عرفت هذه الفترة من تاريخ الجزائر ، حيث لا تكاد تخلو مدينة كبيرة أو متوسطة من مدن البلاد اليوم من آثار عمرانية تركية رائعة ، بالرغم مما لحقها من التخريب والتهديم والتحطيم المتعمد من طرف المحتل الفرنسي كما أوردنا بعضه ، وقد تميزت الانجازات العمرانية العثمانية بفنون هندسية وزخرفة مازالت تشهد بها القصور الأنيقة والدور الجميلة والفسيحة والجوامع الباقية وسائر البنايات الموروثة عن العهد العثماني . كما أن العثمانيون أستطاعوا أن يؤسسوا مدينة جزائرية متقدمة في زمانها ، ذلك أن المدن التي طوّرها العثمانيون كانت تضم وتحتوي على كل المرافق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعسكرية التي تحتويها مدن اليوم تقريبا . فكانت بها مرافق العبادة من جوامع ومساجد وأديرة لليهود ، ومؤسسات للتعليم بكل مستوياته ، ومستشفيات وحمامات وحدائق ومنزهات ، وساحات اللعب ، ومحاكم عدلية ، وأسواق ومحلات تجارية ، وشوارع متخصصة تتجّ بمحلات وورش الصناعة الحرفية ، ومرافق سياسية وإدارية تتوزع على كل أرجاء الوطن أنشأت لها قصورا فاخرة مازالت تحتفظ برونقها وأناقته الى اليوم . ناهيك عن المرافق العسكرية من مصانع للسلاح وبناء السفن والحصون والقلاع وغيرها .

وقد رأيت أن أختتم العهد العثماني وما خلفه من مدن وما تحتويه من منشآت حضرية وأعداد سكانية هائلة ، بمقتطفات من كتاب "مختصر تاريخ الجزائر" . فقد خلف العصر العثماني مدنا كبرى كانت العناصر البارزة من سكانها هم من الأتراك "الكراغلة" ومن اليهود والعبيد والحش ، وكان التمييز الأساسي بين السكان لا يقوم على أساس العرب أو القبائل أو سكان الصحراء والتل أو نحو ذلك ، بل على أساس سكان البادية وسكان المدن ، وأشهر المدن المعروفة إذ ذاك هي : الجزائر العاصمة ، وهران ، تلمسان ، معسكر ، مليانة ، المديّة ، البليدة ، المسيلة ، زمورة ، ميلة ، بوسعادة ، بسكرة ، تبسة ، القلعة ، البرج ، ندرومة ، عنابة ، شرشال ، بجاية ، جيجل ، القل ، تنس ، دلس ، مستغانم ، وكان عدد سكان كل منها يتراوح ما بين مائة ألف نسمة كتلمسان وقسنطينة ، وثلاثة آلاف نسمة كعنابة وبجاية . وهيكل المدن بصفة عامة هو أن تكون منازل في الطابق الأول من البناية وفي الطابق الأرضي اسطبل للحيوانات . وفي الشوارع الرئيسية كانت تصطف الحوانيت والمطابخ والمقاهي والحمامات ، وقد كان في الجزائر 60 مقهى ، وفي مدينة قسنطينة كان يوجد 33 معملا لدباغة الجلود و75 معملا لصناعة السروج ، و168 معملا لصناعة الأحذية ، وكانت هذه الصناعات وحدها تستوعب 15 % من اليد العاملة ويوجد بها 18 فرنا لطهي الخبز و22 طاحونة مائية ومصنع كبير لصنع الذخيرة الحربية ، وفي تلمسان كان يوجد 500 معمل لصناعات النسيج والجلود والخشب والحديد ، و1043 عمارة للسكنى كل واحدة تؤوي 14 ساكنا ،

وفي معسكر 812 عمارة ، وفي بجاية 265 عمارة ، وبالبليدة كانت الشوارع أوسع من شوارع الجزائر والمدينة ، وكانت مجهزة بالأرصفة وفي كل رصيف قناة للمياه ، أما سقوف المنازل فقد وجدها الفرنسيون أنها هي بالضبط الموجودة ببلادهم ، وكان الدخل المتوسط للفرد الجزائري في المدن أكثر بعدة مرات مما أصبح عليه في عهد الاحتلال الفرنسي . وبالجملية فقد كانت المدن الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي وحسب روايات كثيرة ، هي نفس مدن أوروبا في القرن التاسع عشر ¹ .

ولعل من أهم ما أحدثه الوجود العثماني بالجزائر كذلك ، القطيعة مع أنظمة الحكم التي كانت سائدة في السابق ، والمؤسسة على الأنظمة القبلية أو العرقية (عربية وبربرية) ، حيث أستطاع العثمانيون أن ينهوا مثل هذه الأنظمة ، ويرتقوا بالنظام السياسي في الجزائر الى نظام الدولة - الأمة ، أي النظام القائم على الانتماء والولاء لشركاء العقيدة ولو لم يكونوا شركاء في العرق أو اللغة أو حتى الأرض .

كذلك لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن العهد العثماني بالجزائر كان كله أمنا وآمنا واستقرارا ، بل كانت هناك فتن وصراعات من قبل بعض زعماء القبائل والامارات التي كانت قائمة بالداخل ، وأما بالخارج فإن الحروب ضد المحتل الاسباني الذي بقي يحتل منطقة وهران وتلمسان وما جاورها لمدة قرنين كاملين (1508 - 1708) ، لم تنته لتبدأ صراعات أخرى مع البرتغاليين والفرنسيين والهولنديين خاصة .

ومن ناحية أخرى وعلى غرار بعض الدول التي حكمت الجزائر كالموحدين والمرابطين والحفصيين والمرينيين ، لم تكن السلطة المركزية موجودة بالجزائر وإنما كانت تابعة للسلطة المركزية باسطنبول بتركيا ، وهذا ما يجعل الاهتمام الأكبر يتوجه الى حيث السلطة المركزية ، والحال ذاته سيستمر وبضراوة أكثر مع المحتل الفرنسي .

8 - السكان والمدن والعمران إبان عهد الاحتلال الفرنسي (1382-1246 هـ / 1830-1962 م) :

¹ - عبد الله شريط ، محمد مبارك الميلي ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص ، 188 - 190 .

الذي ينظر الى واقع المدن والعمران وحركة التحضر في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي من خلال الظاهر ، يجزم بأن البلاد قد شهدت نشاطا كبيرا وقفزة هائلة نحو التحضر بتطوير المدن القديمة وإنشاء مدنا أخرى منتشرة ومركزة خاصة في الشريط الساحلي للبلاد . أما بالنظر الى هذه الظاهرة من الداخل من حيث مكوناتها ومحتوياتها ومقتضياتها ، أي بتتبع مسار التطور الحضري وإنشاء المدن والمراكز الحضرية في الجزائر المحتلة ، فإنه يقف على ممارسات قام بها المحتلون هي شبيهة الى حد بعيد بما سبق وأن رأيناه ، عندما تسابق هؤلاء ونظرائهم من الأوروبيين الى احتلال قارة أمريكا وخاصة الجزء الشمالي منها ، ونفس الظاهرة التي تكررت فيما بعد في أستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا وأخيرا في فلسطين من طرف المستوطنين اليهود الذين وفدوا من مختلف أنحاء العالم .

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر من أشرس وأقسى الاستعمارات التي عرفتتها الشعوب في القرون الحديثة ، فهو استعمار استيطاني ، وليس مجرد استعمار إستغلالي ، ومنذ السنوات الأولى للاحتلال قام الطيبان "ريكو" و "بورديه" بدراسة خطوط الحرارة المتساوية لتحديد المناطق الأصلح لاستيطان الأوروبيين بالجزائر ، وبناء على هذه الدراسة تم نصح الأوروبيين وفي مقدمتهم الفرنسيين بالاستقرار في شمال البلاد عند خط عرض (25⁰) وهو الخط الذي يمر بمدينة معسكر غربا الى باتنة ثم عين البيضاء شرقا ، وكان ذلك يعني الاستيطان في المناطق الشمالية حيث تقع السهول والأراضي الخصبة ، والتي تحدها جنوبا جبال الأطلس التلي ، وإقامة نوع من الحدود لحماية مناطق الاستقرار الأوروبي ، حتى أن بعض الفرنسيين نادوا بحفر خنادق حول السهول الخصبة كسهل متيجة وطرد سكانه خارجة¹ .

إن الاستيطان الفرنسي كان مرتبطا بالاحتلال منذ بداية الغزو ، ومن ثمة فهناك تلازم بين الحملة العسكرية والاستيطان المدني من دولة أوروبية مثل فرنسا في بلاد عربية اسلامية مثل الجزائر ، وأن الاستيطان لم يحدث دفعة واحدة ، بل حدث على عدة موجات متلاحقة من المهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر خلال معظم القرن التاسع عشر . ولم يكن هؤلاء المهاجرين كلهم من الفرنسيين بل كانوا من مختلف أنحاء أوروبا الغربية ، وكان الاستيطان في أول الأمر مدنيا - عسكريا ، فالماريشال "بيجو" وهو الحاكم العام للجزائر ، قد شجع الجنود على الاستقرار كمستوطنين ومنحهم الأرض وجلب إليهم النساء ،

¹ - محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص ، 74 .

من فرنسا ، وزوّجهم بطريقة عرفت بزواج الطنبور ، الذي يعني زواجا عسكريا رمزيا ، وقد رفع بيجو أثناءه شعار "البندقية في اليد والمحراث في اليد الأخرى" ¹ .

وكما هو معلوم أن اقتحام الجيش الفرنسي للجزائر سنة 1830 ، لم يأت لنشر الحضارة كما يزعم كتّابهم ، ولم يُقَابَلوا بالزهور والورود من طرف الجزائريين ، بل كانت هناك معارك طاحنة خاضها سكان المدن والأرياف الجزائرية ضد المحتل أينما حل أو ارتحل في مناطق البلاد الشاسعة ، ونتيجة لذلك تم تخطيط وتخريب معظم المناطق التي وطئتها أقدام جنود الاحتلال ، وخاصة المدن نكاية في أهلها المقاومون والرافضون للمحتلين الغاصبين ، وبهذا قُتل من قُتل وفر وهرب من سلم من الموت الى الأرياف والمناطق النائية بحثا عن الأمن والأمان ، ليخلى المكان (المدن والأراضي الخصبة) لأولئك القادمين الجدد من المستوطنين الأوروبيين والفرنسيين خاصة . وقد عرف الوجود الفرنسي بالجزائر تطورات وتعرجات يمكن التعرض لها من خلال مراحل وأطوار متميزة .

8 - 1 - مرحلة سقوط الجزائر ومحاولة تثبيت الاستعمار (1830 - 1848) :

وخلال هذه الفترة استطاعت الطلائع الأولى لقوات الجيش الفرنسي أن تقتحم مدينة الجزائر وتجبر "الداي حسين" الحاكم العثماني على توقيع وثيقة الاستسلام والمغادرة نحو عاصمة الامبراطورية العثمانية "بالأستانة" ، ثم شرع جنود الاحتلال بالتوسع نحو المناطق المجاورة والساحلية ، متخذين من وسائل التنكيل والتقتيل والتشريد والتخطيط والتخريب والتهديم ضد كل ما صادفهم في طريقهم من بشر أو حيوانات أو بنايات ومنشآت ، مستبحين كل القوانين والأعراف الانسانية ، معتبرين أرض الجزائر أرض مستباحة يمكنهم أن يفعلوا بها ما يشاؤون دون حسيب ولا رقيب وبكل قساوة ، إمتثالا لأوامر حكامهم وكتّابهم الذين كانوا يحرضونهم على هذا ، ومن هؤلاء الانجليزي "فريدريك انجلز" رفيق كارل ماركس ، الذي كتب في إحدى الصحف الفرنسية عقب القبض على الأمير عبد القادر يقول : "وعلى أية حال فإن من رأينا أنه لحسن الحظ أن هذا الزعيم العربي قد قبض عليه . ذلك أن نضال أهل البدو كان بلا جدوى . ورغم أن الطريقة التعسفية التي اتبعها الجنود الفرنسيون ، مثل "بيجو" في حربهم جديرة بكل لوم . فإن احتلال الجزائر عمل مهم نعتبره في صالح التقدم الحضاري . فإنه يجب أن لا ننسى أن هؤلاء البدو كانوا أمة من اللصوص ، فهذه الأمم من الهمج الأحرار تبدو من بعيد فخورة وشريفة

¹ - أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ، 128 .

وماجدة ، ولكنك لن تكتشف حقيقتها إلا عندما تقترب منها" ¹ . ولعل موقف كهذا يلخص ويعبر عن تلك الروح الانتقامية والعدائية القاسية والوحشية العاتية التي أظهرها جنود الجيش الفرنسي إزاء سكان الجزائر وهم يجتاحونها.

وما كادت الأوضاع تستتب في بعض المدن الكبرى وبعد عشر سنوات من الاحتلال ، حتى وصل عدد المستوطنين من الأوروبيين المدنيين الى 25 ألف نسمة ، تمركز أغلبهم بمدينة الجزائر بما يفوق 14 ألف وحوالي خمسة آلاف بوهرا وحوالي ثلاثة آلاف بكل من عنابة وقسنطينة ، ومن أختار الإقامة بمدينة الجزائر يأتي الفرنسيون في المقدمة ثم الاسبان فالانجليز فالإيطاليين وأخيرا الألمان ، ونفس الشيء نجده بالمدن الأخرى ² .

إننا إذا تتبعنا الدوافع والحوافز التي تقف وراء إنشاء المدن والمراكز الحضرية من طرف المحتل الفرنسي بالجزائر ، يمكننا تصنيفها الى نوعين أساسيين وهما : دوافع عسكرية - حربية ، وحوافز اقتصادية - استيطانية .

فأما الدوافع العسكرية - الحربية فتتمثل في إضطرار قادة وضباط جيش الاحتلال الى تأسيس مدن جديدة تكون قاعدة لعسكرة الجنود في أماكن استراتيجية تستدعيها مقتضيات الحرب التوسعية ضد المقاومين الجزائريين ، ونجد من أمثال هذه المدن المنتشرة من الشرق الى الغرب في الجزء الشمالي للبلاد . ففي سنة 1841 نفذ "الكونت غييو" مخططا استعماريا حول مدينة الجزائر التي كان يحيط بها ثلاث مناطق : الفحص وسطاوالي والدويرة ، ففي منطقة الفحص كانت توجد ثلاث مجمعات سكنية وهي القبة وبئر خادم ودالي ابراهيم ، ومن أجل احتلال الأماكن الشاغرة التي قد يمر بها جنود (جيش الأمير) عبد القادر ، تم تأسيس "الدرارية" سنة 1841 على أحد فروع وادي الكرمة ، حيث كان يمكن المحتلين استغلال المهاجر الى جانب الفلاحة ، وبعد سنة من ذلك تأسست "العاشور" القريبة من دالي ابراهيم على مستوى ينابيع وادي الكرمة في أعالي تل خصب بالكلا ، وفي سنة 1843 تم إنشاء "السحاولة" جنوب بئر خادم على مستوى منخفض خصب . وإلى الغرب من مدينة الجزائر تأسست "الشراقة" سنة 1842 على أرض مروية جيدا ولكنها في حاجة الى تخفيف تربتها ، حيث سيقم بها المهاجرون القادمون من منطقة "غراس" الفرنسية ، وفي سنة 1845 تم تأسيس "عين البنيان" "Guyotville" التي حملت اسم صاحب المخطط .

¹ - أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 81 ، 82 .

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ، 272 .

ومن جهة سطاوالي التي كانت تمتد في الناحية الوسطى من الساحل بين سيدي فرج وبئر التوتة ، وكانت هذه المنطقة قبل سنة 1842 مهملة تكسوها الأدغال والأشواك والنخيل القصير ، وفي ما بين سنتي 1842 و 1843 أنشأت قريتين : "أولاد فايت" التي كانت مركزا متقدما واقعا على مرتفع يشرف على سهل سطاوالي والبحر في مكان مروي جيدا وملائم لزراعة البقول وتربية الماشية ، و "بابا حسن" التي كانت مهجورة تكسوها الأشواك والنخيل الصغير الحجم غير المثمر ، حيث كان المحتلون يمارسون زراعة التبغ والكروم والقطن . وفي سيدي فرج انتهت عملية إنشاء قرية من الصيادين في سنة 1845 . وفي سنة 1843 منحت الحكومة الفرنسية 1020 هكتار من الأراضي والكتبان في منتصف الطريق بين الجزائر والقلعة للرهبان الكاثوليك مع الالتزام بإقامة عائلات فرنسية فوق أرضهم وإنشاء قرية ، وتحصل الرهبان على مواد البناء والأحصنة والثيران والبذور وأدوات الحرث بوفرة ، وقطيع من المواشي من الغنائم ، و150 عسكري للخدمة تحت إشراف الرهبان ، وفي سنة 1846 كانت مدرسة الراهبات تضم بنايات ومزرعة شاسعة وورشات وحوالي 200 هكتار من الأراضي المحروثة . أما المنطقة الثالثة والتي تضم الهضبة العليا للساحل الى غاية مازفران ، استقر المستوطنون بين سنتي 1842 و 1844 في ثلاث قرى وهي : الدويرة أين يوجد أهم مركز عسكري وتحولت فيما بعد الى مركز اداري وتجاري ، والخراسية وزرالدة في مكان تكسوه الأشواك حيث كان السكان الأوائل يمارسون الخطابة والفحامة . كما شيد العساكر ثلاثة مراكز عسكرية في كل من الرحمانية والسويدانية ، على هضبة تشرف على سهل سطاوالي حيث كانت الأراضي ملائمة لتربية الماشية ، والمعاملة التي كانت تعد حقل تجارب للمستعمرة العسكرية ليجو .

وفيما بين سنتي 1843 و 1846 كذلك أمر غييو بإنشاء عدد من المراكز حول مدينة البليدة ومدينة بوفاريك نذكر منها الصومعة وموزاية والشفة ، بالإضافة الى إنشاء قرى عسكرية بسيدي فرج وعين البنيان وفوكا وأولاد منديل ، وخميس الخشنة في الجزء الشرقي من سهل متيجة وغيرها من الانشاءات المجاورة لمدينة الجزائر ¹ .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 413 - 418 .

أما مقاطعة وهران فكان غيبو يعتقد أنها غير صالحة لاستقرار سكان أوروبيين ، ونتيجة لذلك لم تقم الادارة إلا بإنشاء ثلاثة مراكز ، ففي سنة 1844 تم تأسيس "السانية" على بعد سبعة كيلومترات عن وهران وكانت بها تربة صالحة لزراعة البقول ، و"مسرغين" على بعد خمسة عشر كيلومتر من وهران وهي مكان ترفيه البايات سابقا وسط أشجار البرتقال حيث كان يوجد معسكر للفرسان ، وفي سنة 1845 تم إنشاء "سيدي الشحمي" فوق أرض خصبة ومروية . وفي سنة 1846 استقدم "سولت" 869 ألمانيا واستوطنهم في "عين ستيدية" جنوب مستغانم ، كذلك تم إقامة ثمانية بلدات حيث سيقم الرأسماليون خمسة آلاف عائلة فوق مساحة 80 ألف هكتار في المثلث الذي يشكل مركزه الساحل الواقع بين مستغانم و وهران وتكون قمته معسكر¹ .

وفي مقاطعة الشرق بقسنطينة فقد حدّد الحاكم العسكري "بودو" المستعمرة الأوروبية من سكيكدة وقسنطينة وقلمة وعنابة ، واقترح إنشاء بلدات واقعة على الطرق الرئيسية الرابطة بين قسنطينة ومخيمات الداخل والمدن الساحلية ، تم تأمينها بإنشاء مراكز عسكرية في طريق كل بلدة ، ثم لاحقا تُنشأ مستعمرات زراعية بمنح الامتيازات لرجال ذوي نفوذ على أساس ذكائهم أو معرفتهم أو ثروتهم ، (وطبعا من المعمرين الأوروبيين دون سواهم)² .

كانت استراتيجية قادة جيش الاحتلال خلال السنوات الأولى من اقتحامهم للجزائر الهجوم على المدن الكبرى والتمركز بها للاحتماء ، باعتبارها كانت مدنا محصنة ويحيط بها أسوار ولها قلاع وحصون عسكرية من ناحية ، وكذلك من ناحية أخرى كانت تقع حولها الأراضي الزراعية الخصبة مما يتيح ويسهل توطين أولئك الوافدين الذين ضاقت بهم أوروبا تماما كما حدث في قارتي أمريكا وأوقيانوسيا ، مع الفارق أن الجزائر لم تكن خالية من السكان والعمران ، بل شهدت تعاقب حضارات عظيمة منذ فجر التاريخ وعرفت الحياة الحضرية والمدن منذ العهد الفينيقي وقبل أن تعرف ذلك الدول الأوروبية وخاصة الغربية منها .

وهكذا سارع جيش الاحتلال الى مدهامة المناطق الخصبة كسهل متيجة وما يضمه من مدن وقرى ، ومنطقة الشرق بسهولها ومدنها وقراها من قسنطينة الى سكيكدة الى عنابة الى قلمة ، وكذلك مقاطعة وهران وسهولها ومدنها وقراها ، إلا ما استعصى عليهم أمام المقاومة الباسلة التي قادها الأمير عبد القادر بجهة الغرب ، وأحمد باي

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 419 ، 420 .

² - نفس المرجع ، ص ، 423 .

بالشرق . وتَرَيَّت قادة جيش الاحتلال قليلا للهجوم على المناطق الأخرى الجبلية والهضاب العليا والصحراء في المرحلة الأولى ، حتى يُثبتوا أقدام جنودهم والمستوطنين المرافقين لهم .

وبعد بسط جيش الاحتلال سيطرته على المدن الكبرى ، بدأ يسعى الى مد سيطرته الى الجهات الأخرى المجاورة ، ولهذا الغرض ومن أجل احتلال المناطق الواقعة بين مقاطعة الغرب ومقاطعة العاصمة والتوغل نحو الداخل حيث تقع مدينة تيارت ، اتخذ جيش العدو من مدينة "تنس" موقعا بحريا مساعدا ، ولما كانت المسافة بعيدة بين البلديتين ، أنشأ المحتل مدينة الأصنام سنة 1843 على أنقاض مدينة قديمة بناها الرومان وكانت تسمى "كاستيلوم تانجيتي" ، لتكون وسطا نحو تيارت بالجنوب ومليانة بالشرق ومعسكر بالغرب ، ولذات الغرض وفي نفس السنة تم تأسيس مدينة "سيدي بلعباس" التي أراد بها الاستعمار أن تكون قلعة حصينة لتضييق الخناق على جيش الأمير ، ثم تحولت هذه المدينة لاحقا الى مركز كبير للفيف الجند المختلط وثكنة رئيسية للجيش ¹ .

كان عمل الحكومة الفرنسية وإدارتها بالجزائر متوافقا ومصاحبا ومكملا لعمليات التوسع التي يقوم بها الجيش ، من خلال إصدار قرارات طرد السكان الأهالي ومصادرة ممتلكاتهم ، ومن القرارات الكثيرة وفي كل جهات البلاد نذكر قرار الحكومة الفرنسية الصادر في 21 جويلية 1846 ، والذي ينص على منع الأهالي (الجزائريين أهل البلد) من العمل بأرض "العروشية" فثار ضدها أهالي الونشريس ومتيجة ، ولكن حكام فرنسا لم يبالوا بذلك ، وتمادوا في تطبيق قراراتهم بطرد السكان من أراضيهم وتشريدتهم باستعمال أساليب وحشية ومسالك وطرق منحطة ، وقد استولى الفرنسيون بمثل هذه القرارات على 1.6 مليون هكتار وزعت على المستوطنين الأوروبيين من فرنسيين واسبان وايطاليين ومالطيين وغيرهم ² . كأنها أراضي كانت ملكا لأبائهم وأجدادهم رُدَّت إليهم .

تميزت سنوات الأربعينيات حينما كان "بيجو" واليا على الجزائر بتسارع عمليات الاستيطان والاستعمار وهو القائل : "إن الاستعمار هو الغزو البربري الكبير ، وهو أشبه بمرور قوافل الرحالة الذين يهجمون على بلد فيقتلون ويذبحون وينهبون كل شيء . . ." ، حيث بلغ عدد أفراد الجيش الفرنسي سنة

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ، ص ، 50 ، 51 .

² - نفس المرجع ، ص ، 57 .

1846 أكثر من 108 ألف جندي ، بعد أن كان عددهم في بداية الاحتلال حوالي 18 ألف جندي ، في المقابل ساهمت الدعاية الموجهة للأوروبيين من أجل الهجرة نحو الجزائر في جلب حوالي 195 ألف مستوطن ما بين 1842 و 1846 رجع منهم الى بلاده حوالي 117 ألف فرد ، وقفز عدد الوافدين الأجانب من حوالي 29 ألف سنة 1840 الى حوالي 109.5 ألف سنة 1846 ، وبحلول سنة 1847 كان يوجد بالجزائر حوالي 47 ألف فرنسي مقابل أكثر من 62 ألف أوروبي من جنسات مختلفة ، نصفهم اسبان والبقية يتوزعون ما بين مالطيين وألمان وسوسريين وإيطاليين معظم هؤلاء من المغامرين ، ومن ضمن حوالي 109 ألف من الوافدين الذين استقروا بالجزائر نجد منهم 15 ألف اختاروا الإقامة بالأرياف ، بينما الآخرين كانوا يقيمون بالمدن والمراكز الحضرية .

بقراءة كمية للمعطيات السكانية الاستيطانية الخاصة بالوافدين الأجانب من المدنيين ، يتضح المنحى التصاعدي لتزايد عدد هؤلاء بوتيرة عالية ، حيث بلغ عددهم حوالي 29 ألف أجنبي في ظرف عشر سنوات من الاحتلال ، ليقفز عددهم بقوة بعد سبع سنوات من ذلك مسجلا حوالي 109.5 ألف أجنبي سنة 1847 ، علما أن 117 ألف فرد مشروع مستوطن لم يستطع التأقلم مع ظروف العيش الجديدة بالبلد المحتل الجزائر ، فقفز أمتعته موليا نحو بلده الأصلي بأوروبا ما بين سنتي 1842 و 1846 ، ناهيك عن وجود أكثر من 108 ألف جندي فرنسي يعيش في البلاد فسادا وإفسادا .

وعليه فقد تضاعف عدد المستوطنين في الفترة (1840 - 1847) حوالي أربع مرات بنسبة 377 % ، ولايضاح هذا المنحى أكثر فإن متوسط معدل الزيادة للمستوطنين الأجانب في الجزائر خلال هذه الفترة يعادل 19 % سنويا . بينما عرف عدد السكان الأصليين الجزائريين تدهورا هائلا منتقلا من حوالي ثلاثة ملايين نسمة سنة 1830 (حسب مزاعم الدوائر الاحتلالية) الى 2.307 مليون نسمة بمتوسط معدل تناقص سنوي سلبي يناهز (4.37 -) % ، مواصلا تدهوره بفعل عمليات الإبادة الممارسة ضده من طرف قوات الاحتلال ليلبلغ حوالي 2.028 مليون نسمة في سنة 1845 ، ما يعني متوسط معدل تناقص سنوي مساويا (1.43 -) %¹.

التوافد الهائل للأوروبيين للإقامة بالمستعمرة الفرنسية الجديدة ، أدى الى النمو الحضري بزيادة عدد سكان المدن بشكل ملحوظ ، ولا سيما بالمدن المحتلة وهي : مدينة الجزائر والبليدة ومليانة وشرشال

¹ - أنظر الفصل السابق .

بالوسط ، ووهران ومستغانم وأرزيو ومعسكر بالغرب ، وقسنطينة وبجاية وسكيكدة وعنابة وسطيف وقلمة بالشرق . ففي مدينة الجزائر تضاعف عدد السكان الأوروبيين في ظرف خمس سنوات ، حيث انتقل عددهم من 20.982 نسمة سنة 1842 الى 42.635 نسمة سنة 1846 . أما مدينة وهران كمدينة تجارية تتمتع بميناء كبير فكانت تضم 22.458 نسمة في 1847 منهم 15.591 أوروبي أكثر من نصفهم اسبان ثم يليهم الفرنسيين فالإيطاليين ، وكان اليهود يمثلون ضعف السكان المسلمين تقريبا (4.763 مقابل 2.504) وبسبب تفاقم التمييز ضد السكان الأصليين المسلمين من أهل البلد ، تم عزلهم في حي خاص بقرار القائد العسكري "لاموريسيار" . وعلى العكس مما حصل بوهرا ، فقد كانت مدينة قسنطينة تضم حوالي 21 ألف نسمة منهم فقط 1.919 من الأوروبيين ، أما مدينة بونة "عنابة" فكان عدد سكانها حوالي 10 آلاف نسمة منهم الثلث فقط من الجزائريين والبقية أوروبيين ¹ .

ومثلما حدث في قارة أمريكا والجزر القريبة منها ، عندما جلب الأوروبيون المحتلون الزوج من الأفارقة كعبيد واستغلّاهم في خدمة مستعمراتهم بشكل فضيع وفاحش ، فبعد إغراقها بالسكان الأوروبيين ومن كل جهات أوروبا ومعظمهم من السفلة والمحكوم عليهم من المجرمين الذين لم يجدوا ظروف العيش المناسبة لهم هناك ، كذلك لم ينس هؤلاء جلب الزوج كعبيد الى الجزائر لاستخدامهم في خدمة الأوروبيين وخاصة من قبيلة "هاوسة البرنو" ، وكانوا يستخدمون بالجزائر كخدم في البيوت أكثر من استخدامهم في أعمال الزراعة ، ولذا فاق عدد النساء الخادومات أو الجوّاري عدد العبيد من الرجال ، وبالرغم من الصعوبة التي تكتنف تقدير عدد هؤلاء ، إلا أن اللجنة المكلفة بتطبيق المرسوم الخاص بتحرير العبيد قدّرت عددهم بأكثر من 18 ألف شخص سنة 1849 ² .

وهكذا يتضح - وبجلاء - المقصد الاستيطاني للاستعمار ومنذ السنين الأولى للاحتلال ، بجلب السكان الأوروبيين ومن مختلف بلدان أوروبا ، وقد تأسست لهذا الغرض شركات في أوروبا مهمتها القيام بالدعاية والنقل لمريدي الإقامة بالجزائر التي اعتبروها الحديقة الخلفية لأوروبا ، كما تمّ جلب أعداد أخرى من العبيد الزوج لاستخدامهم في خدمة مصالح هؤلاء المحتلين والاستقواء بهم على السكان الأصليين من الجزائريين .

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 430 - 435 .

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 576 ، 577 .

ومن نتائج التوافد الكبير للأوروبيين خلال العقدين الأولين من الاستعمار ، تغيرت ملامح المدن الجزائرية وخاصة الساحلية منها ، فأصبح معظم سكانها من الأوروبيين ، هؤلاء الذين قاموا بتغيير مورفولوجية المدن وعملوا بكل ما وسعهم لتغيير هويتها العربية - الإسلامية ، من خلال تقليل سكانها الأصليين بترويعهم أو قتلهم وتشريدهم وطردهم أو عزلهم في أحياء رديئة ، وإحلال محلهم أولئك الوافدين الحالمين من أقاصي أوروبا ، فتحوّلت المساجد التي سلمت من الهدم والتخطيط إلى كنائس واسطبلات وملاهي ومحازن وغيرها ، بينما تحوّلت المدارس والمعاهد والزوايا إلى مدارس مسيحية يقيم بها الرهبان الذين أتوا لمهمة تنصير المسلمين الجزائريين ، فهؤلاء لعبوا دورا بارزا لا يقل أهمية عن ذلك الذي قام به العسكريون في احتلال الجزائر ، فالعسكر كانوا يقتلون ويشردون ويطردون السكان الأصليين خاصة من المدن ، بينما الرهبان يقومون باحتلال المدن وتغيير ما بقي من منشآتها إلى صبغة مسيحية بالاستيلاء على المساجد والمدارس والمستشفيات ، رغبة منهم في تنصير السكان الأصليين المسلمين ومحو معالم الهوية الجزائرية ، وإلى جانب جماعات الرهبان ، نشطت المحافل الماسونية التي وجدت المجال مفتوحا وملائما فأسست لها فروع في كل المدن المحتلة ، لتخريب وهدم مقومات الشخصية الوطنية تحت شعارات براقة وخادعة ، وكانت لكل مدينة صحيفة تصدر أسبوعيا تمثل لسان حالها ، ناهيك عن ظهور أماكن الرذيلة والملاهي التي أسسها هؤلاء لافساد السكان الأصليين الذين لا عهد لهم بمثل هذه الممارسات .

وهكذا سعى المحتلون الفرنسيون ومنذ الوهلة الأولى إلى تخطيط وتهديم للمنشآت الجزائرية التي تحمل ملامح الهوية الجزائرية المحلية ، وتغيير وصنع كل ما بقي قائما بلامح الطراز الأوروبي ، سعيا منهم لحو وطمس كل ما هو جزائري إسلامي ، وتحويله إلى قالب أوروبي مسيحي - صليبي ، وحتى أسماء المدن والأماكن لم تسلم في أغلبها من التغيير والتبديل وكذلك تلك التي قاموا بإنشائها ، حيث أطلقوا أسماء جنرالاتهم ورهبانهم وأثريائهم وكتّابهم وملوكهم ومشاهيرهم على المدن والشوارع والطرق والمدارس والأسواق والمستشفيات وسائر الأمكنة ، مثل تسمية سكيكدة باسم ملكهم "فيليب فيل" والسويدانية باسم "سان فرديناند" والمحمدية بالحراش "لافيجري" وغيرها كثير من أجل طمس هوية البلد الإسلامية ، وأشار هنا أنني حرصت في سياق السرد لما حدث للمدن والأرض الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي على ذكر الأسماء الحالية للمدن وسائر الأماكن ما وجدت لذلك سبيلا ، ومن العار أن يبقى إلى اليوم استعمال أسماء بعض المدن والشوارع والساحات والأسواق وسائر الأمكنة بالجزائر المستقلة ، تلك التي أطلقها المستعمر منذ أكثر من قرن ونصف تكريسا لثقافة الاستعمار ، بالرغم من التغيير الرسمي لأسمائها .

8-2 - الانجازات العمرانية والحضرية لدولة الأمير عبد القادر (1830 - 1847) :

وهناك مسألة ينبغي ذكرها وهي أن الأمير عبد القادر القائد المقاوم الجزائرية ، الذي قام بتأسيس الدولة الجزائرية بعد مغادرة الأتراك للبلاد ، والتي دامت حوالي سبعة عشر سنة (1830 - 1847) ، ورغم أنها كانت دولة مقاومة ومحاربة ونشأت من رحم الأزمة وكانت كل أيامها حرب وكفاح ولم تعرف الاستقرار الذي تعرفه الدول عادة ، الذي يُمكّنها من تحقيق انجازات اجتماعية واقتصادية وعمرانية ، إلا أنها كانت لها بعض الانجازات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية كذلك ، كإنشاء المراكز والمعقل والأبراج العسكرية الحصينة بالمدن لحمايتها والدفاع عنها وتأسيس بعض المدن الصغيرة ومنها مدينة "تاقدامت" بالقرب من مدينة تيارت الى الجنوب في سنة 1836 ، وكانت بها مبان فاخرة وحدائق ومركز دار الامارة ومسكن الأمير وحاشيته ، وأنشأ بها مصانع للسلاح ، وضرب بها عملته "المحمدية" ، لكن لم يُكتب لهذه المدينة الدوام وجاء المحتلون فحطموها بكل وحشية في سنة 1841 ، وفي الجنوب نجد مدينة "سعيدة" التي بناها الأمير لإيواء السكان المهجرين من مستغانم ووهران ، وأقام بها قصرا شامخا ، وهي كذلك خربت الجرنال "بيجو" سنة 1841 ، ومدينة "بوغار" بالقرب من قصر البخاري سنة 1839 فجعلها مركزا للتصنيع وأسس بها مصنع للنسيج وآخر للسلاح ، وكان بها مخازن لادخار مؤن الحرب ومستشفى وقلاع حصينة ومبان فخمة ، قوّضها جيش العدو كذلك في سنة 1841 ، وبالجهة الغربية مدينة "سبدو" بالجنوب الغربي من تلمسان ، وكذلك مدينة عريب بشمال سور الغزلان ، المدينتان اللتان حطّهما الجرنال "بيجو" سنة 1842 . ومدينة "تازة" الواقعة بجبال الونشريس وكانت بها مبان فاخرة ومطاحن تدور بالمياه وحصون ، والى جانب انشاء المدن ، أنشأت دولة الأمير في كل من معسكر ومليانة والمدينة وتلمسان معامل لصب المعادن وصنع الأسلحة ، وجلب إليها اليد العاملة من أوروبا ، كما أنشأ معملا لمعالجة الملح المستخرج من جبل الونشريس وتازة ، وتلمسان وندرومة كانت مصانع للملابس الخاصة بأفراد الجيش وغيره ، وبمعسكر كانت مصانع الخزف والآجر والفخار والقرميد . الى جانب اهتمام دولة الأمير بالجانب الاجتماعي والمتمثل خاصة في التعليم وإعفاء الطلبة من التجند والتفرغ لطلب العلم ، وتقديم الخدمات الصحية للسكان ، وتشجيع ممارسة الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي لقوت السكان وكذلك لتصدير

بعض المنتوجات الفلاحية أو مقايضتها ببضاعة أخرى مع القوافل الآتية من صحراء إفريقيا والمغرب الأقصى خاصة¹.

وهكذا نرى دولة الأمير كانت تعمل على جبهات كثيرة ، فكانت تحارب ضد جيش الاحتلال وفي صراع ضد العملاء والخونة الذين آثروا العمل في صف المحتلين ، وتعاني من ضن وجحود الأشقاء في المغرب كما في تونس ، ومع ذلك كان لها إنجازات عسكرية واجتماعية واقتصادية في ظرف وجيز ، ولو أمهلها القدر لكانت لها شأن في التاريخ غير هذا .

شهدت السنوات السابقة لإعلان الجمهورية الثانية في سنة 1848 ، أحداثا عديدة منها نهاية مقاومة الأمير عبد القادر وإضمحلال دولته بإعلانه الاستسلام سنة 1847 ، وفي السنة ذاتها وجه المستوطنون الأوروبيون البالغ عددهم حوالي 125 ألف شخص مذكرة الى ملك فرنسا وغرفتي البرلمان يطالبون فيها "بإنهاء الحالة الاستثنائية بالجزائر ، واعتبار الجزائر أرض فرنسية الى الأبد" . الأمر الذي أدى الى تقسيم منطقة الشمال الجزائري الى ثلاث مقاطعات : الجزائر ووهران وقسنطينة ، ويسري عليها القانون المدني الفرنسي تماما كما هي الحال في فرنسا . بينما تبقى المناطق الجنوبية حيث لا يتواجد المستوطنون الأوروبيون ولم يلحقها الاحتلال بعد ، تبقى تحت طائلة النظام العسكري باعتبارها مناطق حرب².

علاوة لما سبق ذكره ، شهدت هذه المرحلة تحبطا وفوضى قانونية وسياسية وصدور عدد من القرارات والمراسيم لتنظيم الوجود الفرنسي بالبلاد ، وصراعات بين قادة جيش الاحتلال بالجزائر ، وهذا ما تبيّنه حمى التغيرات التي طالت منصب القائد العام العسكري في الجزائر المحتلة ، حيث تداول على هذا المنصب خلال هذه الفترة (1830 - 1847) ستة عشر جنرالا ، تقريبا بمعدل جنرال في كل سنة ، علما أن بعضهم لم يصمد في المنصب إلا لبضعة أشهر .

وعلى إثر هذه الفوضى والاضطرابات التي عاشتها فرنسا ، جاء عهد الجمهورية الثانية ابتداء من سنة 1848 ، ثم خلفه في سنة 1851 نظام الامبراطورية الثانية بقيادة "نابليون الثالث" الى غاية 1870 فماذا تغير بالجزائر بتغير نظام الحكم بفرنسا ؟ .

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ، ص ، 97 - 99 .

² - نفس المرجع ، ص ، 154 .

8 - 3 - مرحلة اللاحق والتوسع (1848 - 1870) :

تحمس الأوروبيون والفرنسيون خاصة ، المقيمون بالجزائر المحتلة لنبا إعلان الجمهورية التي ستضع حدا للنظام العسكري وتحقق ابتلاع الجزائر لصالحهم ، وساد الظن أن منح الحريات وقيام إدارة مدنية سيذلل الصعوبات التي كانوا يعانون منها في ظل الادارة العسكرية ، وقد شعر كل المعمرين بأنهم جمهوريون ، ولم تكن بالجزائر بروليتاريا ثورية ، بل برجوازية حريصة على فرض هيمنتها وسيطرتها على السكان الأصليين ، ومتعطشة الى الحقوق والضمانات ، وفي النهاية أجمع الرأي العام تقريبا في ما بين سنتي 1848 و1870 على أن الابتلاع التام للجزائر قد يتحقق ويضع حدا للصراعات والخصومات التي كانت قائمة ، ومنها ممارسة التمييز بين الأجناس الموجودة بالجزائر التي كان يمارسها أفراد الجيش¹ .

أشير أن هذه المرحلة التاريخية من احتلال فرنسا للجزائر قد شهدت نظامين للحكم في باريس ، نظام الجمهورية في الفترة التي أعقبت ثورة 1848 والذي امتد الى غاية 1852 السنة التي عاد فيها نظام الحكم الامبراطوري الذي استمر الى غاية 1870 .

وبمجيئ عهد الجمهورية الثانية بدأ الصراع على أشده بين مكونات الأقلية الأوروبية المستوطنة بالجزائر لاستغلال هذه التغيرات لصالحها ، فبدأ بعضهم ينادي بالغاء القانون الذي يمنع حرية اقتناء أراضي العرش لحساب التوسع الاستعماري ، وذلك بتطبيق قانون الغالب ، وعلى عكس ما كان يروج له أنصار الجمهورية بعد سنة 1848 من أدبيات رنانة تدعو الى التآخي الاجتماعي والى الاندماج بين مكونات كل السكان على أرض الجزائر ، لم يكن ذلك في واقع الأمر إلا ظاهرة سطحية يختفي ورائها عداء المستوطنين الدفين والعميق تجاه السكان الأصليين من الجزائريين ، وكان المعمرين الأوروبيون لا يعتبرون أنفسهم جمهوريون إلا باظهار مشاعر العداء والبغضاء للمسلمين ، ومن المظاهر والممارسات القاسية الكثيرة التي أبداها المستوطنون تجاه الجزائريين ، نذكر ما قالته إحدى المستوطنات التي كانت توصف بأنها متعاطفة مع الجزائريين : "وعندما كانت تخونني قبيلة ، ثم تتوب اليّ كنت أعفو عنها دائما ، وبدل أن أقتل بالصورة التي يخولني إياها القانون ، الذين ارتكبوا الخيانة كنت أكتفي بتهجيرهم الى جزر سانت مارغريت ، أو أنفيهم الى أرضي . وباختصار تعاضمت غطرستكم بقدر ما كنت صبورة ، وأسأتم اليّ كلما أحسنت إليكم . لقد قابلتم إحساني بالخبث ، ولكن زمن الحلم قد ولى ، وأصبح التسامح

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 568 ، 569 .

جريمة ضد الانسانية لأنه يساعد على استمرار الشر . ومن الآن فصاعدا سأتحرك من صيغ التعامل الساري بين البشر المتحضرين ، وسأعاملكم طبقا لقانون الاحتلال وبدكتاتورية لا حدود لها" ¹.

وأمام المطالب الملحة للأوروبيين المستوطنين بالجزائر من أجل إلحاقهم بفرنسا "الميتروبول" عسى أن تتحسن أوضاعهم الاقتصادية والسياسية ، قامت الحكومة ذات النزعة الجمهورية بواسطة حاكمها العام "كافيناك" بإصدار ثلاثة مراسيم سنة 1848 كانت بمثابة مرحلة أولى على الصعيد الإداري ، ولقد ألحقت عدة فروع من الإدارة المحلية بالقطاعات الوزارية بفرنسا ، وتوسعت عندئذ صلاحيات وزير الشعائر الدينية الى الديانتين المسيحية واليهودية دون الدين الاسلامي ، كما اتخذت ترتيبات مماثلة بالنسبة للتعليم العمومي مع احتفاظ وزارة الحرب بمراقبة المدارس الاسلامية . وأسندت إدارة العدالة الى وزير العدل مع استثناء شؤون السكان المحليين ، كما ألحقت إدارة الجمارك بوزارة المالية ، كانت هذه الاجراءات بدايات سياسة الإلحاق التي تم تعميمها فيما بعد بموجب المراسيم التي صدرت في سنة 1881 ، تلبية لمطالب الفرنسيين المستوطنين بالجزائر ².

شهدت هذه الفترة استمرارا هائلا لتوافد الأوروبيين عموما والفرنسيين خصوصا على الجزائر ، التي تم فيها إنشاء مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري ، ومقاومة أحمد باي بالشرق ، وبهذا خلت ساحة الأرض الجزائرية أمام الجنود الفرنسيين والمستوطنين الأوروبيين خاصة بالشريط الساحلي حيث تتواجد المدن والأراضي الزراعية الخصبة ، وعلى إثر ثورة 1848 التي أتت بالجمهوريين الى سدة الحكم ، فقد زادت وتيرة الاستيطان نتيجة تظافر جهود الحكومة التي حاولت طمأنة الرأي العام بتطهير باريس من فائض العمال الزائد والذي أضحى يسبب متاعب للحكومة هذا من جهة ، وجهود الضباط القدامى والمعمرين الكبار المقيمين بباريس من جهة أخرى . وهكذا تم ربط مسألة الاستيطان بالمسألة الاجتماعية ، فأصبحت عملية نقل العمال من باريس وتوطينهم بالأراضي الجزائرية أمر لا مفر منه لوضع حد للبطالة في فرنسا وكنس باريس منهم . وفي هذا السياق صادقت الجمعية الفرنسية على قوانين في سبتمبر 1848 من شأنها توطين 12 ألف فرنسي خلال الفصل الأخير من هذه السنة ، وتوزع عليهم مساحة هكتارين الى عشرة هكتارات ومسكن وقطيع من الماشية وأدوات زراعية وبذور ومساعدات غذائية طيلة ثلاث سنوات هذا لمن أراد ممارسة الزراعة ، أما أصحاب الحرف الفنية فإنهم يشاركون في أعمال البناء والتشييد . ليس غريبا أن تسيل هذه القرارات لعاب كثير من الفرنسيين الباريسيين المعنيين بهذه

¹ - نفس المرجع ، ص ، 570 .

² - نفس المرجع ، ص ، 581 ، 582 .

القرارات بمن فيهم الذين يعيشون حياة مريحة ورغدة ، وقد تسابق العمال والحرفيون جماعيا لطلب الهجرة الى الجزائر ، حيث بلغت الطلبات حوالي 100 ألف طلب ، ولقد تملّك البعض حمى هستيرية من أجل الوصول الى اللجنة الموعودة وتحقيق الأحلام المكبوتة ، مثل ذلك الشخص الذي كان يعيش حياة مريحة بباريس في رفاة يتمناه الكثير من الفرنسيين ، ولكن بمجرد أن تناهى الى أسماعه هذا الخبر ، هيمنت عليه صورة "امتلاك مزرعة في ذلك البلد الافريقي" حيث سيجد حسب وعود السلطات "حياة ميسورة وسهلة ومزدهرة" . ولم يخضع لبكاء زوجته وابنتيه ، وأسرع الى التخلص بأبخس الأثمان من أغراضه ، ثم أبحر مع أسرته نحو الجزائر . لقد كان هذا التكالب على الأرض من أجل نسيان المحن الباريسية وإخفاق الجمهورية الاجتماعية بمثابة الحملة الجارفة ¹ .

وقبل قيام ثورة 1848 ، ومن أجل تمكين الاستعمار وبسط نفوذه وانتشاره في الجزائر بكل الميادين ، صادقت الجمعية الفرنسية سنة 1846 على تخصيص مبلغ خمسين مليون فرنكا (ويعتبر هذا مبلغ كبير في ذلك الوقت) لنقل 46 ألف فرنسيا عاطلا عن العمل ، ولم يعرف هذا القرار سبيله للتطبيق إلا بعد ثورة 1848 ، فتم نقل الذين توردوا ورفضوا الحكم الجمهوري ، ولا سيما من سكان "الألزاس واللورين" ، فنقلوهم سنة 1852 مع منح كل فرد منهم 2 الى 20 هكتارا من أرض الجزائر الخصبة . ويضاف إليه جميع لوازم التعمير من حبوب وأدوات الحرث والزرع وغير ذلك وبالجحان . وفي هذه السنة أنشئت مدينة الجلفة بالجنوب ، فتسابق العاطلون وغيرهم من الفرنسيين الى أرض الجزائر مدفوعين بدوافع مختلفة منها ما كان بعامل الطمع والشره أو حب المغامرة أو بدافع اقتصادي لنيل هذه المنح ، منقضين على تراب الجزائر انقضا حيوان المفترس على فريسته ، وتزاحموا متهافتين عليها تحافت الفراش على النبراس ، وانتشروا على أرجاء الجزائر المحتلة . فحل يومئذ بالجزائر ما ينيف على 120 ألف فرد نصفهم فرنسيون وثلثهم اسبان ، والباقي من الألمان والطلليان والسويسريين والمالطيين وآخرون ² .

لا يخفى على أي عاقل تداعيات وانعكاسات هذه القرارات والاجراءات التي وضعتها سلطات الاحتلال خلال هذه المرحلة (التي ذكرنا بعضها وتجاوزنا الكثير منها لضيق المقام) ، على التركيبة

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 602 ، 603 .

² - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ، ص ، 157 ، 158 .

الديموغرافية والحضرية بالجزائر ، أما التركيبة السكانية وبسبب سياسات التقتيل والتشريد والتهجير والنفي والتجهيل والتفكير والمجاعات والأمراض والأوبئة التي عانى منها الشعب الجزائري ، جراء ممارسات وأعمال المحتلين من العسكريين والمدنيين المستوطنين على حد سواء ¹ ، فكان من نتائجها أن تناقص العدد الاجمالي للسكان الأصليين أو بقي ثابتا في أحسن الأحوال ، وطبقا لاحصاءات الادارة الاستعمارية وتقديراتها وليس المصادر الأخرى التي ذكرناها سابقا . فإن عدد السكان الأصليين قد تراجع من حوالي ثلاثة ملايين نسمة في سنة 1830 الى حوالي مليونين سنة 1845 ، أي تناقص العدد بحوالي الثلث منهم ، ثم ارتفع الى حوالي 2.324 مليون نسمة سنة 1851 ، ثم تراجع الى 2.310 مليون نسمة بعد خمس سنوات من ذلك ، لينتفش قليلا مسجلا 2.737 مليون نسمة سنة 1861 ، ثم ينتكس مرة أخرى الى 2.656 مليون نسمة سنة 1866 ، ثم ينتكس أكثر ليصل الى 2.134 مليون نسمة بحلول سنة 1872 ² .

مقابل التناقص والتذبذب الذي شهدته التركيبة السكانية للسكان الأصليين من الجزائريين خلال المرحلة (1830 – 1872) ، شهدت وتيرة زيادة المستوطنين من المدنيين الأجانب دون العسكريين ، ارتفاعا متسارعا ومتواصلا وكما سبق ذكره ، فقد ارتفع عددهم من العدم الى حوالي 15 ألف فرد في ظرف تسع سنوات الأولى من الاحتلال ، وبعد سنة واحدة قفز عدد المستوطنين الأوروبيين الى أكثر من 25 ألف فرد معظمهم (حوالي 60 %) فضّل الاستقرار بمدينة الجزائر لوحدها .

بينما شهد حجم السكان الأصليين الجزائريين تناقصا ، فقد استمر تزايد السكان الوافدين من أوروبا ، وبنهاية مقاومة الأمير عبد القادر في سنة 1847 وصل عدد المستوطنين الى حوالي 125 ألف شخص ، وبعد ثورة 1848 سنت حكومة الاحتلال قوانين وإجراءات تحفز وتشجع على الهجرة والانتقال الى العيش والاقامة بالجزائر ، على إثرها بلغ عدد المستوطنين حوالي 180 ألف شخص في سنة 1856 ، ثم قفز العدد الى حوالي 252 ألف أجنبي مقيم على أرض الجزائر المحتلة في 1866 ، وبعد عشر سنوات من ذلك ارتفع عدد المستوطنين الأجانب الى حوالي 345 ألف شخص أغلبهم يقيم بالمدن ³ .

¹ - لأكثر تفاصيل حول الجرائم والمجازر المرتكبة أنظر : أوليفي غرونمير ، الاستعمار الإبادة ، ترجمة : نورة بوزيدة ، أناب ، الجزائر ، 2016 .

² - أنظر الفصل التاسع " سكان الجزائر في الماضي والحاضر والمستقبل " .

³ - محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص ، 81 .

بتحليل أعداد المستوطنين خلال هذه الفترة يتضح جليا تواصل واستمرار التدفق الهائل للوافدين الجدد من بلدان أوروبا ، وكذلك الزيادة الطبيعية المتأتية من ارتفاع عدد ولادات هؤلاء عن عدد الوفيات منهم ، وفي هذا الصدد فقد تضاعف عددهم خلال هذه المرحلة 2.76 مرة ، بينما متوسط معدل الزيادة السكانية للمستوطنين للفترة (1847 – 1876) سجل 3.62 % .

بنهاية مقاومة الأمير عبد القادر وحدث ثورة أو انتفاضة سنة 1848 بباريس ، وصدرت قرارات إلحاق الجزائر إداريا بالمترربول وتقسيم شمالها الى ثلاث مقاطعات وتشجيع وتحفيز الفرنسيين الباريسين للتوجه للاقامة فيها ، نتج عن كل هذا حركة كثيفة لاستيطان الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة بشكل غير مسبوق لإعمار الجزائر حسب زعم سلطات الاحتلال . وقد تم في هذه المرحلة التركيز على الجهة الغربية بمقاطعة وهران أكثر من غيرها ، حيث لم تكن الظروف مواتية سابقا للاستيطان هناك بسبب سيطرة دولة الأمير على أغلب أرجائها ، الى جانب مواصلة عمليات الاستيطان في باقي المناطق المحتلة ولا سيما مقاطعتي الجزائر وقسنطينة .

وفي النصف الثاني من سنة 1848 الذي أعقب قيام الثورة شهدت حركة الاستيطان نموا هائلا ، وفي هذا الصدد فقد قامت سلطات الاحتلال بإجراء دراسة لثروات المنطقة الوهرانية الممتدة على شكل مثلث بين وهران ومستغانم ومعسكر ، واستخلص الباحثون إمكانية الحصول على حوالي 40 ألف هكتار من أراضي العرش التي تسمح بتأسيس 22 مركزا (مستوطنة أو مستعمرة زراعية) ، وقد تم بالفعل إنشاء 21 قرية من ضمن 42 قرية كانت مخطط لها ، واستقبال حوالي الثلث من المهاجرين الذين كانوا من المقرر أن يلتحقوا بالمنطقة . وهكذا ظهر في ضواحي مدينة وهران "حاسي عامر" و "حاسي بن فريحة" و "حاسي بن عقبة" و "حاسي بونيف" و "سان لويس" و "فلوروس" و "منجين" وفي ضواحي أرزيو تم إقامة "سان كلو" (قديل) و "سان لو" (بطيوة) و "دمام" و "أرزيو القديمة" و "مولاي مقون" و "كليبر" و "مفسوخ" . في الوقت ذاته ظهر في ضواحي مستغانم مراكز "أبو كير" و "ريفولي" (حاسي ماماش) و "تونين" و "خروبة" ، و "عين النويصي" و "عين تادل" و "سوق الميتو" . وفي مقاطعة الجزائر أنشأت 12 قرية ، غير بعيد عن المدن أو على محور الطرقات ، ومن القرى التي أقيمت على محور الطريق الساحلي الذي يربط بين الجزائر وشرشال ، "كاستيغليون" وملحقها "تفشون" و "نوفي" (سيدي غيلاس) ، و "زوريخ" وكانت "مارنغو" (حجوط) و "العفرون" و "بورومي" على طريق البليدة – شرشال ، و "لودي" و "داميات" على جانبي المدينة ، و "المزرعة" و "بونتيبا" القريبتان من مدينة الشلف ، و "مونتوت" على الطريق بين مدينتي تنس والشلف . مشاريع الاستيطان التي أعدت لمقاطعة قسنطينة تتمثل في تسعة مستعمرات

وهي : في سهل الصفصاف "غاستونفيل" جنوب سكيكدة ، وعلى طريق قسنطينة مركز "روبرفيل" ، وعلى الطريق الرابط بين قسنطينة والقل وعلى أراضي سهل خصب قرية "عزابة" ، وعلى طريق سكيكدة - عنابة وفوق أراضي سهل السيوس نجد "موندوفي" و "برحال" ، وفي ضواحي قلعة أقيم مركز "هيليوبوليس" و "ميلييسمو" و "بيتي" . ولقد تم التعجيل بالرحيل في باريس دون منح الوقت للهندسة حتى تنجز الأشغال الضرورية ، وكانت قد عرضت على المرشحين للاستيطان خرائط تبين قرى بُنيت على ضفاف الأنهار ، وقد تم التنويه بهم كرواد للحضارة (! ! !) كما باركهم الرهبان والمطارنة ، وقد تم نقل 13500 مستوطن موزعين على 16 دفعة فيما بين أكتوبر وديسمبر من سنة 1848¹ .

وبحلول سنة 1849 ارتفعت وتيرة توطين الفرنسيين بالجزائر ، إذ قامت الادارة الاستعمارية بتهيئة 12 قرية أخرى في انتظار قدوم دفعات جديدة من المستوطنين ، خمس منها بمقاطعة وهران وهي : "بوتليليس" على طريق تلمسان ، و "بلاد الطواهرية" ، و "عين سيدي الشريف" و "عين بودينار" و "جسر الشلف" بضواحي مستغانم . وخمس قرى بمقاطعة الجزائر وهي : حمر العين وبورقيقة على الطريق بين البليدة وشرشال ، وبومدفع وعين سلطان وعين البنيان القريبة من مدينة مليانة ، وقربتان اثنتان في مقاطعة قسنطينة وهما : "أحمد بن علي" و "سيدي ناصر" وهما تابعتان لعزابة . كانت هذه المشاريع الاستيطانية تمثل منافذ للهروب من الفاقة ، وتُخلص الجمهورية من أحد عوامل الفوضى ، ففي سنة 1848 وخلال نصفها الثاني فقط ، أنشأت 42 مستعمرة فلاحية ولم يغلق أي منها ، بل إزدهر بعضها بسرعة مثل قديل "سان كلو" بناحية وهران ، وبلغ عدد المستوطنين بها في نهاية سنة 1851 عشرة آلاف مستوطن² .

الحديث عن الاستيطان الاستعماري ، حديث متشعب وطويل طول ظلام ليل الاستعمار ولا يتسع المقام لذكر كل تفاصيله المريعة ، وإلى جانب ما قامت به الادارة الاستعمارية من جهود من أجل جلب المهمشين والبطالين والمشاغبين والسفلة من الفرنسيين وتوطينهم في مستوطنات فلاحية ، كانت هناك جهودا أخرى موازية قام بها المغامرون والمهمشون بأوروبا أفرادا وجماعات ، الذين انتقلوا الى الجزائر بإمكانياتهم الخاصة .

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص ، ص ، 603 - 607 .

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 614 ، 615 .

وعلى ذات المنوال قام هؤلاء بتأسيس مستعمرات فلاحية ، على غرار القرى السويسرية والماهونية ، فلقد أقامت 45 أسرة ماهونية برج الكيفان ميناءً صغيراً بخليج مدينة الجزائر وقد توسعت بالساحل لممارسة زراعة الخضر والحبوب ، كما أنشأت 60 أسرة من الوافدين الأجانب مستوطنة فلاحية في بوقرة "روفيقو" على مساحة 626 هكتاراً سُلبت من أصحابها الأصليين على ضفة وادي الحراش ، ولقد تم استيطان وادي العليق عن طريق الامتياز لأربعة أغنياء من باريس ، أما بئر التوتة فقد نشأت تلقائياً على الطريق بين الجزائر والبليدة على أراضٍ منبسطة بمبادرة من عدد من التجار والعمال ، وأقامت بها 20 أسرة في سنة 1851 ، كما قام عدد من السويسريين الكادحين في السنة ذاتها باستيطان ناحية "بريسة" القريبة من القليعة ، وبجنوب مدينة مليانة وعلى ضفة وادي بوتان بسفح جبل زّگار أقام مستوطنون من مليانة مستعمرة "أفروفييل" سنة 1848 . في مقاطعة وهران أقيمت ثلاثة مستوطنات وهي : عين الترك في عمق خليج ملائم لرسو السفن ، حيث تم بناء حوالي 60 مسكناً من طرف مستوطنين قدموا من مسرغين ، وعين تيموشنت التي أقيمت في موقع عسكري بني هو الآخر على أطلال قصر بن سنان الذي شيّده العرب من قبل ، حيث تم تشييد 12 مسكناً من طرف المستوطنين السابقين ، وأخيراً سيدي بلعباس سنة 1849 في ضواحي المكرة ، وكانت تشتمل على حي عسكري وآخر مدني على شاكلة المدن الفرنسية ، ولقد أقام اللفييف الأجنبي خارج الأسوار مزرعة عسكرية ، وتبوأت المدينة منذ تأسيسها مكانتها كمركز للاستيطان بمنسب المكرة . وهكذا استمر الاستيطان الحر ببطء ، حيث تأسست مستوطنات كثيرة على الساحل وبسهل متيجة وحول عنابة وقلمة ¹ .

استطاعت قوات الاحتلال الغاشمة أن تخضع كل مناطق الشمال من الحدود الشرقية مع تونس إلى الحدود الغربية حيث المغرب الأقصى إلى غاية بوابة الصحراء ، بكل وحشية قل نظيرها في التاريخ البشري الطويل ، وخاصة بعد استسلام الأمير عبد القادر ونهاية مقاومة أحمد باي ، ولم يبق لها في الشمال إلا منطقة القبائل والجنوب .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 617 ، 618 .

كانت قوات الاحتلال تعامل السكان الأصليين الجزائريين أينما حلت بقساوة وإذلال وكأنهم عبيد ، ومن ممارسات الاذلال والاضطهاد والتحرش بالسكان من أجل إيجاد مبررات (وكان المحتل يحتاج الى مبررات) لاحتلالهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم والتنكيل بهم ، فرض الضرائب الباهظة وطلب وثائق الملكية وغيرها . ومن أجل التوسع نحو الجنوب باعتبار البلاد الجزائرية أصبحت بمقتضى القوانين الجائرة أرض فرنسية ، ولا يحق لأحد مهما كان أن يعترض على ممارسات التوسع الاستعماري والبحث عن أماكن لمواصلة عملية إنشاء قرى لاستيطان الفرنسيين المسجلين على قوائم الهجرة وينتظرون دورهم للرحيل نحو الجزائر .

في هذه الأثناء وبعد فرض ضرائب باهظة على المزارعين في منطقة الزيبان بالقرب من بسكرة ، ثار سكان الزعاطشة في وجه المحتلين سنة 1851 الذين حاولوا إعتقال زعيمهم شيخ الزاوية "بوزيان" ، وسرعان ما تفاقم الوضع ليتداعى جنود الاحتلال من جهات عديدة ومحاصرة المنطقة ، التي تم احتلالها والاستيلاء عليها بصعوبة منزلا منزلا ونخلة نخلة ، وقام جنود الاحتلال وبكل وحشية بإبادة جميع سكان المنطقة ، ولم يكتف قائدهم بهذا فأمر بقطع رؤوس كل من الشيخ بوزيان وابنه وأحد قادة المقاومة وتعليقها على المتاريس ، أما الفظائع والمشاهد الوحشية التي ارتكبتها الضباط الفرنسيون في حق السكان الأبرياء فهي مسجلة في كتب مؤرخيهم وعلى ألسنة من قاموا بارتكابها ولا مجال لذكرها في هذا السياق¹ .

وهكذا تم الاستيلاء على منطقة الزيبان بكل وحشية وتم تدميرها عن آخرها وواحة نالها الخراب والدمار بعد قطع نخيلها ، ثم بعد ذلك تم التوجه نحو بوسعادة لاحتلالها من أجل إحكام السيطرة على الانتفاضة ووضع حد لها ، ثم حاول جيش الاحتلال إخضاع أولاد نايل وتم له ذلك ، وبعد إحكام السيطرة على بلاد الحضنة ، قام بالهجوم على بلاد الأوراس حيث اصطدم بالمقاومة في مدينة "نارة" الصغيرة التي رفض سكانها دفع الضرائب ، فقام المحتلون بإضرام النار في منازلهم وقتل جميع المدافعين عن المدينة ، وبهذا تمت السيطرة على قطاع باتنة وساد الهدوء بعد عمليات الإبادة بالزعاطشة ونارة² .

وبتغيير نظام الحكم في باريس من النظام الجمهوري الى النظام الامبراطوري سنة 1852 ، لم يغير هذا من سياسات التقتيل والتدمير والتنكيل والتهجير والتفجير تجاه سكان الجزائر الأصليين ، بل ازداد شراسة ووحشية وأضاف حكام هذا العهد وممثلهم بالجزائر الى جرائم سابقهم جرائم أخرى ، من مثل التنكيل والتمثيل ببحث

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 631 ، 632 .

² - نفس المرجع ، ص ، 633 .

المقاومين وقطع رؤوسهم ونقلها الى هناك في باريس والتي مازال البعض منها يرقد بالمتحف الى الآن ، وحرقت جثث الضحايا من السكان الأبرياء من الشيوخ والأطفال والنساء ، وكذلك جريمة النفي للمقاومين المقبوض عليهم الى أقاصي المعمورة حيث تم احتلال مناطق بعيدة في عرض المحيطات ، كجزر "كايان" و"مدغشقر" و"كاليدونيا" وغيرها .

تواصلت عمليات التوسع والاحتلال الى باقي المناطق في الجنوب بعدما تمكن المحتلون من بسط نفوذهم على الشمال وتقوية وجودهم ، مما جعلهم يستفردون بسكان الجنوب وخاصة سكان المدن منهم ، فراحوا يستعرضون قوتهم على السكان العزل والأبرياء بالمدن الجنوبية واحدة تلو الأخرى ، مستعملين كل وسائل القتل والتنكيل والتدمير ومتفنين بكل أساليب التعذيب والتمثيل بالمقاومين الذين أبوا الذل ورفضوا تسليم مدنها دون مقاومة .

وبهذه الممارسات الشنيعة والفظيعة في حق الانسانية تم الاستيلاء على مدينة الأغواط في ديسمبر 1852 ، حيث قامت الجيوش المتجمعة من نواحي الجلفة والبيض وبسكرة بمحاصرة المدينة وقتل جميع المقاومين الذين لم يتمكنوا من الهرب وراء زعيمهم "محمد بن عبد الله" ، وقد كانت مجزرة رهيبة كما كتب العقيد المحرم الذي شارك في المجزرة "تروملي" ، وأن الهَم الوحيد للكتيبة هو "حرق الجثث أو الزج بها في الآبار أو رميها الى جانب الأحصنة والابل والحمير الميتة" ، وإنه "طيلة ثمانية أيام كان يتم قتل كل الذين سلموا أنفسهم في شكل مجموعات تتألف من 12 الى 15 شخصا ، ولقد اشتكى أحدهم من أن خناجر الجنود (السفاحين) التي نفذت كل تلك المجازر لم تكن قاطعة" . وعلى ذات الأساليب والممارسات تم الاستيلاء لاحقا على مدن ورقلة وتوقرت ووحدات وادي ريغ وسوف وشط ملغيغ وسبخات الشرق في اتجاه شط الجريد . ولعل المنطقة التي سلمت مدنها وسكانها من التدمير والتنكيل الوحشي ، منطقة وادي ميزاب التي تم التفاهم مع زعمائها في مايو 1853 على حق التنقل الحر للجيوش الفرنسية والالتزام بصد أعداء الامبراطور ودفع الضريبة ، مقابل احترام الادارة الاستعمارية شكل الادارة القائمة منذ قرون بالمدن السبعة الاباضية . وما كادت سنة 1854 تنتهي إلا والاحتلال قد استحکم وجوده بالجنوب والصحراء الجزائرية الشمالية ¹ .

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 642 - 648 .

لم يبق لقوات العدو المحتل سوى منطقة القبائل المحصنة وسط الجبال والتي ينتشر بها عددا كبيرا من القرى ولم تطعمها أقدام جنوده الدنسة والملطخة بدماء الأبرياء في كل ربوع الجزائر التي احتلوها ، وبقي الاستعمار يخطط لسنوات بإنشاء الطرق والمسالك والتحصينات حول المنطقة والقيام باستطلاعات واستكشافات استعدادا لاحتلالها . وكانت قصة اقتحام المنطقة واحتلالها لا تختلف عن قصص احتلال المناطق الأخرى منذ الاعتداء الأول على الجزائر .

بدأ التحضير لغزو منطقة القبائل بعد انهيار مقاومة الأمير عبد القادر ، غير أن الظروف المواتية لذلك وإنشغال جيش العدو بالتوسع في المناطق المنبسطة حال دون ذلك . لكن العمليات الأولى لاحتلال بعض القرى المجاورة للمناطق المحتلة بدأت سنة 1853 من ناحية الشرق المجاورة لبجاية ، حيث تم إحراق بعض القرى وإتلاف أشجار التين والزيتون ، وبعد سنة واحدة من ذلك قاد "بوبغلة" تمردا ضد "آغا سباعو" الذي كان عميلا للاستعمار ، فقامت قوات الاحتلال بمحاولة قمع الانتفاضة واحتلال المنطقة الساحلية الواقعة بين دلس وبجاية ، تمهيدا للتوغل في قلب جبال القبائل ، وخلال هذه الحملة تم فرض دفع غرامة حربية على سكان المنطقة وبعد سنتين قُتل بوبغلة في إحدى العمليات التي كانت تقوم بها وحدات جيش العدو المحتل . وبقيت معظم مناطق القبائل مستقلة الى غاية سنة 1857 عندما أعطى الامبراطور "نابليون الثالث" أوامره بتوجيه ضربة قوية لاحتلال المنطقة وإخضاعها لإدارة العدو ، وهذا ما تم فعلا ، أما المقاومون الراضون للاحتلال فقد إعتصموا بجبال جرجرة بقيادة المرابطة "لالا فاطمة نسومر" التي ألقى القبض عليها في جويلية من نفس السنة وبهذا تم احتلال منطقة القبائل ليستكمل جيش العدو بسط نفوذه على كامل التراب الجزائري¹ .

باستيلاء قوات الاحتلال الفرنسية على كامل التراب الجزائري الأهلة بالسكان ، تفرغت الادارة الاستعمارية لقضايا الاستيطان والاعمار بأشكال عديدة منها : مصادرة أراضي السكان الأصليين بدعوى مختلفة ، وطردها أصحابها منها أو رحيلهم عنها بعد فقدانهم لها ، أو بفرض ضرائب باهظة تعجز مالكي الأراضي عن تسديدها فتنتزع منهم ، ونتيجة لهذه الممارسات الظالمة تم مصادرة 60 ألف هكتار في سهل متيجة ، مما حمل الكثير من أصحابها على الرحيل ومغادرة المنطقة وحتى الجزائر الوطن ، وقد أخذت لجنة مدينة الجزائر 30 ألف هكتار خصصت منها 10 آلاف هكتار لبناء أو توسيع القرى ، و20 ألف هكتار لإنشاء مزارع خاصة كبيرة لصالح المستوطنين ، وبفضل عمليات التجريد من الأراضي بدون محاكمة تم توطين عدد من الفرنسيين والأوروبيين

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 647 ، 648 .

المقيمين بالجزائر ابتداء من سنة 1853 ، في سيدي موسى وفي مفترق طرق بوفاريك وروفيكو (بوقرة) وأومال (سور الغزلان) ، وفي عين طاية والمرسى وبرج البحري ، وفي سنة 1854 تمت العملية في الرغاية والروبية وبعد سنتين انتقلت العملية الى بودواو و "مرايوتين" والى حمادي ، وفي سنة 1858 في سيدي سالم وأولاد موسى . وامتدت كثافة الاستيطان باتجاه وادي جر ومليانة الى غاية وادي الشلف وعين الدفلى مروراً بالهضبة السفلى بين مدينة الشلف وتنس ومنطقة أومال والحصون الأولى بمنطقة القبائل . وفي الجهة الغربية بلغ الاستيطان مشارف سبخة وهران وتوغل الى تسالة وصولاً الى سيدي بلعباس . وفي الجهة الشرقية تضاعف الاستيطان وزادت وتيرته في هضاب سطيف وقسنطينة وتلال قالمة والسهول العليا لسوق أهراس . والأدهى والأمر أن هؤلاء المستوطنين الذين أوتي بهم من مناطق مختلفة من أوروبا ، تجمعوا حسب الجهات التي انحدروا منها لدرجة أن أصبحت المناطق التي استوطنوها تسمى بأسماء المناطق التي نزحوا منها ، حيث أقامت 50 أسرة لمزارعين نزحوا من "الساون العليا" بفرنسا على إحدى الهضاب بموقع استراتيجي مطل على وادي الحمام قرب وادي جر ، والتي أطلق عليها اسم "فوزول بنيان" ، كما منحت بالمنطقة مواقع شاسعة لجمعيات دينية مسيحية مجانا ، قامت فيما بعد بتجزئتها الى قطع وأعادت بيعها الى العرب (!!!) . كما استقبلت عين السلطان الواقعة جنوبي شرق مليانة مستوطنين من "الألزاس" ومن "بروفانس دو فار" الذين كانوا يعانون الفقر المدقع بفرنسا ، كما استقبلت بلاد الطواهرية القريبة من مستغانم مستوطنين كم الألزاس واللورين ، ثم لحق بهم فقراء الألمان ليستقروا بعدة مناطق من الجزائر في نواحي سيدي بلعباس ومعسكر ومستغانم بالغرب ، وقالمة وعنابة بالشرق منشئين عددا من المستعمرات ¹ .

. وقفات لا بد منها :

ربما لم تعرف أية مرحلة من مراحل التاريخ الاستعماري الفرنسي للجزائر ، مثل عرفته هذه المرحلة الممتدة ما بين (1848 - 1870) من جرائم القتل ومجازر الإبادة وفضائع الطرد والتهجير والنفي الى خارج البلاد ، ومصادرة الممتلكات من عقارات وأراضي ومواشي وسائر الأموال ، بغرض إضعاف السكان الأصليين وتفقيهمهم وتجهيلهم وتجويعهم . وفي هذه المرحلة عاش الجزائريون أصعب مراحل حياتهم التي عرفوا فيها المجاعات المميتة ولا سيما سنتي 1867 و 1868 ، حيث هلك منهم عشرات الآلاف من السكان الأبرياء وهم يرون كيف أن أراضيهم الخصبة والشاسعة التي أنتزعت منهم عنوة وظلما ، تطعم بمختلف المنتوجات الزراعية هؤلاء المستوطنين من الأجانب المقيمين ببلادهم ، وأولئك الذين يعيشون من وراء البحار بأوروبا وخاصة بفرنسا ، ولولا خشية الإطالة لسردت

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 658 - 660 .

البيانات الاحصائية المتعلقة بالانتاج الزراعي من الحبوب والخضر والفواكة واللحوم والزراعات الصناعية كالقطن والجلود والحريز والزيوت والتبغ وغيرها وكذلك الكميات المصدّرة منها باتجاه أوروبا ، ومع كل ذلك يصعب علينا تحمّل تلك المشاهد العديدة التي رواها الذين عايشوا المناظر البشعة للجزائريين وهم يتضورون من الجوع ويعانون أقسى أنواع الفقر والجذب ويصارعون الموت ¹ .

ومن هذه المشاهد البشعة التي تُدمي القلوب ، ما ذكره "أندري جوليان" (وشهد شاهد من أهلها) في قوله : "في سنة 1868 ، قيل أن نصف القطيع قد هلك . وكانت نسبة وفيات البشر معتبرة ولعلها فاقت 300 ألف شخص ، وكان الفلاحون أكثر تضررا ولا سيما منهم فلاحو سهوب الجنوب الذين كانوا ينتشرون في التل وملاّت أشلاء جثثهم الطرق ، وتضررت النساء من ذلك بشكل خاص ، وبلغت الفاقة الى درجة أن الفقراء كانوا يتنافسون على الفضلات الى أن باتت عملية جمع القمامات المنزلية في بعض المدن غير ضرورية حيث كان الفقراء يأكلون جثث الحيوانات التي كانوا يأتون بها من تحت الأرض . ففي جنوب شرق قسنطينة ، كان النمامشة يمشون عراة بحثا عن الكلاء كبهائم الأنعام ، وكثرت السرقات والاعتداءات المسلحة ليس بحثا عن الطعام فحسب ، وإنما لكي يلقي عليهم القبض ويدخلون السجون ليجدوا فيها الأكل ، وكان المستوطنون يحرسون مزارعهم بالبنادق ² .

والى جانب المجاعات والقحط والجذب التي عاشها السكان الأصليون من الجزائريين في عهد الامبراطورية ، عرف هؤلاء كذلك الأمراض الخطيرة والأوبئة التي قتلت منهم أكثر من مليون نسمة في ظرف قصير .

¹ - أنظر : جيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية 1867 - 1868 ، مرجع سابق ، خاصة الفصول من 1 الى 4 من الجزء الثاني ، ص ، ص ، 185 - 262 .

² - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ، 717 .

وما يزيدنا حزنا وأسى وكمدا ، أن الحكومة الفرنسية بقيت تتفرج وهي لم تحرك ساكنا لمواجهة عواقب الكوارث والمجاعة التي كانت هي السبب في ظهورها ، ومثليها بالجزائر يتلذذون بهذه المناظر والمشاهد المؤلمة ، بل والأدهى والأمر أن الحاكم العام الفرنسي بالجزائر "ماك ماھون" إغتتم هذه الظروف المأساوية والسانحة لنشر المسيحية في أوساط الجزائريين ، فقام سنة 1867 باستدعاء الأسقف "لافيجري" ، الذي كان أكثر حرصا على جعل المسلمين يعتنقون المسيحية من حرصه على هداية الرعايا الأوروبيين ، بدعوته الحكومة الفرنسية أن تتركه وأتباعه القيام بتنصير الجزائريين أو تطردهم الى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر - حسب زعمه - فإما تبديل الديانة وإما الطرد ¹ .

بالمقابل شهدت هذه المرحلة ازدهارا وتطورا ونموا على كافة الأصعدة لصالح المحتلين سواء عسكريا أو ديموغرافيا أو حضريا وحتى سياسيا واقتصاديا . فعلى الصعيد العسكري أستطاعت قوات العدو المحتل أن تتوسع الى كافة مناطق البلاد وإخضاعها لسيطرتها والتمكين لأولئك النازحين من أقاصي أوروبا الذين استوطنوا الأرض واستباحوا العرض ، أما على الصعيد السياسي فقد تم إلحاق البلاد بالنظام الإداري الباريسي واعتبار الجزائر أرض فرنسية ، وإعلان نابليون الثالث بأنه امبراطور الفرنسيين والعرب (يقصد الجزائريين) ، بينما على الصعيد الاقتصادي فقد تمكن المحتلون المستوطنون من بسط نفوذهم على مقدرات البلاد الاقتصادية ، وخاصة الأراضي الصالحة للزراعة التي أصبحت مصدرا للثراء والغنى ، وذلك بتوفر اليد العاملة الماهرة والرخيسة من "الأهالي" والتربة الجيدة والخصبة .

أما على الصعيد الديموغرافي والحضري ، فقد شهدت هذه المرحلة توافد عشرات الآلاف من الأوروبيين المدنيين والعسكريين ، هؤلاء الذين قاموا بتعمير المدن التي كانت قائمة وأنشأوا العديد من المستوطنات الحضرية والقرى الزراعية . ففي ما بين سنتي 1851 و 1858 ظهرت الى الوجود 68 قرية ، وارتفع عدد الوافدين الأوروبيين من 131 ألف فرد (66 ألف فرنسي و 65 ألف أجنبي) الى 181 ألف فرد (107 ألف فرنسي و 74 ألف أجنبي) ، أي بنسبة 40 % ، وتعد هذه الزيادة معتبرة خاصة في جانب الفرنسيين ، والملاحظ أن هذا التوافد الهائل على الإقامة بالجزائر خلال هذه المرحلة كان ذا توجه حضري أكثر منه ريفي حيث استقبلت المدن 112 ألف فرد من هؤلاء الوافدين الجدد الى غاية سنة 1857 ، في حين لم تستقبل المستوطنات الزراعية المسماة

¹ - نفس المرجع ، ص ، 718 .

بالقرى إلا حوالي ألف فرد مقابل 40 ألف في الفترة السابقة ، ويعزى هذا الى أن الامبراطور كان يفضل الاستعمار الرأسمالي الذي لا يكلف الدولة كثيرا ¹ .

بعد استكمال احتلال كل مناطق الجزائر ، أصدر الامبراطور نابليون الثالث في يونيو 1858 مرسوما يقضي بتأسيس وزارة الجزائر والمستعمرات ، هذا التغيير منح نفسا جديدا لحركة الاستيطان وتأسيس المستوطنات الأوروبية على أرض الجزائر المحتلة . حيث زادت عمليات مصادرة ونهب وإغتصاب أراضي الجزائريين يكييفية أو بأخرى والتضييق عليهم بأساليب وطرق مختلفة ، وليس لهم حقوق أمام المحتلين مهما كانت شرعيتها ، ويعبر عن هذا ما جاء في جريدة "السيبوس" بقلم أحد المستوطنين في يوليو 1861 يقول : " في رأينا لا يوجد في إفريقيا سوى مصلحة واحدة محترمة ، هي مصلحة المعمر (المحتل) ، وهي مصلحتنا ، وسوى حق واحد وهو حقنا نحن ، وكل ما هو غير موجه صوب هذا الهدف فهو خاطئ" ² .

وفي سياق سياسة الاستيطان الرأسمالي التي دعا إليها الامبراطور ، فإنه وفي خلال سنتين من عمر وزارة الجزائر تم منح 4600 امتياز وإنشاء 17 مركزا (مستوطنة) تتوزع في كل من منطقة الجزائر وهي : بئر غبالو ، وبيرار (عين تاقورايت) والقلعة الزرقاء بالقرب من سور الغزلان ، والبرواقية ، و"رييفال" بالقرب من دلس . أما في منطقة الغرب فقد تم تأسيس مليتا القريبة من تليلات ، وباريقو (المحمدية) القريبة من معسكر ، وعين العربة وكفر تامزورة جنوب غرب وهران ، وأولاد ميمون جنوب شرق تلمسان والهيل القريبة من غيليزان وريو صلاو بين عين تيموشنت وهران ، والراجل غرب وهران . في ناحية قسنطينة تم إنشاء مستوطنات هنشير سعيد و"غاستو" بالقرب من قالمة ، ومجبية بالقرب من الخروب ، ومجاز الصفا بالقرب من سوق أهراس . الى جانب هذه المستوطنات تأسست أخرى بصفة تلقائية وهي : تيزي وزو وذراع الميزان بمنطقة القبائل ، وثنية الحد بالوسط ، وعمي موسى بناحية تيارت ، وسوق أهراس و"لامبلاش" بشرق قسنطينة ، والخروب وأولاد رحمون . علاوة على حركة البناء والتعمير الاستيطانية ، شهدت عملية إنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ حركية قوية ، ففي سنة 1860 صدر مرسوم امبراطوري ينص على التنازل عن بناء الخطوط الرابطة بين الجزائر والبليدة ، وبين وهران وسيق ، وبين قسنطينة وسكيكدة لشركة السكك الحديدية الجزائرية التي أنشئت لهذا الغرض ، كما تم إعداد برنامج خاص لتهيئة موانئ الجزائر وهران وسكيكدة ، واستكمال بناء شبكة الطرق على مستوى الشطر الرابط بين

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 660 ، 661 .

² - نفس المرجع ، ص ، 665 .

الجزائر والأغواط وبين وهران وتلمسان وبين ستورة وبسكرة وبين الجزائر وقسنطينة عبر سطيف وغيرها من المنشآت التي تم إنجازها لصالح المستوطنين وليس لغيرهم¹.

لقد تم التمكين للاستعمار البغيض خلال هذه المرحلة القاسية من الاحتلال ، بيسط قوات الاحتلال سيطرتها على البلاد وفرض الادارة لقوانينها الجائرة ، وفي هذه المرحلة عرف نمو السكان الأجانب الوافدين من مختلف أصقاع أوروبا أعلى معدلاته ، وبالموازاة عرفت وتيرة إنشاء المراكز الحضرية وتعمير المدن القديمة وتأسيس القرى والمستوطنات أوجها ، كما شهد القطاع العقاري استيلاء هؤلاء النازحين من أوروبا على أغلبيته وخاصة الأراضي الزراعية .

ونتيجة لهذه السياسة الاستيطانية قفز عدد السكان الأوروبيين سنة 1870 أكثر من 300 ألف نسمة معظمهم يقيمون بالمدن لدواعي أمنية ، يضاف إليهم ما ينيف عن 120 ألف عسكري ، بالمقابل تناقص عدد السكان من الجزائريين الذين وصل عددهم في ذات السنة الى حوالي 2.5 مليون نسمة . أما الأراضي الزراعية وفي ذات السنة أحصت لجنة كلّفها الامبراطور بعملية جرد للأراضي فتوصلت الى أن 372 قبيلة تضم 1.037.066 نسمة وتمثل 667 دّوارا تملك من أراضي العرش 1.523.013 هكتارا فقط ، مقابل 5.360.798 هكتارا تتوزع ما بين أملاك الدولة وأملاك للبلدية والحصّة الكبرى التي تبلغ حوالي 2.84 مليون هكتار تابعة لأراضي الملك².

يمكننا تلخيص النتائج الديموغرافية والحضرية الناجمة عن الممارسات الاستيطانية الكولونيالية البغيضة في هذه الفترة (1848 – 1870) فيما يلي :

أ – بالنسبة للسياسة السكانية التي انتهجها الاحتلال ومنذ الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر والتي عرفت تصاعدا خلال هذه الفترة ، تميزت بسياستين سكانيّتين متضادتين إحداهما تجاه السكان الأصليين أصحاب الأرض ، والأخرى تجاه السكان الأجانب من الأوروبيين وخاصة الفرنسيين . فأما السياسة السكانية التي انتهجها المحتلون إزاء السكان الأصليين من الجزائريين ، والتي يمكن استنباطها وبسهولة من خلال الممارسات الجهنمية ضد هؤلاء ، فكانت سياسة سكانية ترمي الى التقليل ما أمكن من الساكنة الوطنية وخاصة القاطنين بالمدن والتجمعات السكنية ، وذلك باستخدام مختلف الوسائل والأساليب والامكانيات المتاحة ضد السكان الجزائريين من التقتيل والتهجير والطرْد والنفي والتفجير والترويع والتجويع ، والعمل على توفير كل الظروف الممكنة المؤدية لظهور الأمراض

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 682 ، 683 .

² - نفس المرجع ، ص ، 698 .

الفتاكة والأوبئة ، وترك السكان الأصليين يواجهون مصيرهم المحتوم حتى الموت دون تغطية أو رعاية صحية . الأمر الذي نجم عنه تراجع كبير في عدد السكان الجزائريين ، وهو الهدف الذي عمل لأجله الاستعمار لإفراغ الأرض من سكانها الأصليين ويخليها لأولئك النازحين من المغامرين والمهمشين والسفلة والمجرمين القادمين إليها من أقاصي أوروبا .

ب - بالمقابل انتهج المحتلون سياسة سكانية تشجيعية إزاء السكان الأجانب من الأوروبيين ، وذلك من أجل اضعاف الوجود السكاني المحلي الأصلي واستبداله بالعنصر السكاني الدخيل والغريب الوافد من بلاد المحتل خاصة ، وقد سخر المحتل لهذه السياسة السكانية التشجيعية مختلف الوسائل والأساليب والامكانيات المتوفرة من أجل نقل أكبر عدد ممكن من هؤلاء النازحين لتعمير أرض الجزائر الخالية من السكان - حسب زعم قادة الاستعمار - وتمكينهم من كل مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، هذه السياسة السكانية التي مارسها الاستعمار في الجزائر شبيهة الى حد كبير بما جرى ويجري في فلسطين المحتلة من طرف المستوطنين اليهود .

ج - كذلك تم خلال هذه الفترة العمل وبقوة ، من أجل تمكين الاستعمار من خلال المستوطنين (الكولون) الذين تم تمليكهم لمساحات شاسعة للأراضي الزراعية الخصبة ، وطرد أصحابها الشرعيين منها وتحويلهم الى عمال مستخدمين ومستغلين بأبشع الطرق ، ومقابل أجور زهيدة لا تغني ولا تسمن من جوع ، بغرض إذلالهم وتحقيرهم واستعبادهم .

د - شهدت المدن والحياة الحضرية ازدهارا وتطورا في هذه الفترة ، ولكن لصالح المستوطنين الأجانب الذين لقوا كل المساعدات من أجل إنشاء المستوطنات التي تحولت لاحقا الى مراكز حضرية ، وكذلك بتفضيل أغلب الوافدين الأجانب للإقامة في المدن لأهداف أمنية بحتة ، حيث تسهل عملية حمايتهم وتوفير الأمن لهم ، وأخيرا يعزى هذا الازدهار الى القرار الامبراطوري القاضي باستغلال الأراضي الزراعية بطريقة رأسمالية ، الأمر الذي جعل كثير من الكولون الجدد يعيشون بالمدن في سكنات ضخمة وفارحة ، ويقومون بتسيير مزارعهم من مقر سكنهم بالمدن باستخدام مسيرين في الغالب من الجزائريين الطيعين .

وهكذا انتهى عهد الامبراطورية الى تمكين الاحتلال في الجزائر وبسط سيطرته ونفوذه الى كامل التراب الوطني الجزائري تقريبا ، كما تم وضع الأسس اللازمة لاستدامة الاستيطان الأوروبي ، بزيادة عدد المستوطنين من الفرنسيين والأوروبيين وتمكينهم من كل مقومات الوجود الاقتصادية والقانونية والادارية والحضرية ، وتقليص عدد السكان الأصليين من الجزائريين وإضعافهم وانتزاع منهم كل مقومات الحياة اللائقة ، بهدف إفنائهم وجعلهم أقلية في بلادهم . وعلى هذه الحال سيدشن العهد الجديد في ظل نظام الجمهورية الثالثة سياسته مواصلا ما كان قد بدأه أسلافه السابقين .

2 - 4 - مرحلة الادمج ومحاولة إنشاء "أورالجزيريا" (1871 - 1901) :

شهدت فرنسا أواخر سنة 1870 هزيمة نكراء أمام جارتها ألمانيا ، فقدت على إثرها منطقة "الألزاس واللورين" ، وكان من نتائج هذه الحرب أن سقط النظام الامبراطوري ليخلفه نظام الجمهورية الثالثة ، فما الجديد الذي أتى به هذا النظام للقضية الجزائرية ؟ .

في الحقيقة كان ينبغي أن يكون طرح السؤال بصيغة مختلفة وهي ماذا قدّم نظام الجمهورية الثالثة للمستوطنين الأجانب في الجزائر ؟ . وللإجابة عن هذا السؤال فإن طبيعة الموضوع لا تسعفنا لتقديم الاجابة الكافية والشفافية ، ولذا فإننا سنتطرق الى أهم الأحداث والممارسات التي لها علاقة بطبيعة موضوع الدراسة .

لقد دشّن الجمهوريون الفرنسيون سياستهم إزاء الجزائر المحتلة منذ أكتوبر 1870 ، وذلك بالاستجابة السريعة لمطالب المستوطنين المتمثلة في : استيفاء حقوقهم السياسية ، وتوسيع رقعة الإقليم المدني ، وإلغاء ضرائب العسكريين الادارية ، وقد جاءت القوانين تترا لت ترجمة هذه المطالب على أرض الواقع ، فكان مرسوم 4 أكتوبر من السنة ذاتها ليعيد لفرنسيي الجزائر حق التمثيل في البرلمان ويرفع حصتهم الى ستة نواب ، وبعد أربعة أيام من ذلك صدر مرسوم يقضي بضم كل القبائل الموجودة ضمن المنطقة الاستعمارية كما كانت محددة سنة 1866 تحت إدارة السلطة المدنية ، وفي 24 من نفس الشهر ظهر القانون المعروف باسم "قانون كرميو" الذي منح الجنسية الفرنسية بشكل جماعي ليهود الجزائر ، ثم جاء مرسوم العاشر من نوفمبر ليضع الأقاليم العسكرية تحت السلطة الادارية لمحافظين ، وصدر مرسوم رابع في 24 ديسمبر ، ليوسع من نطاق الحكم المدني أكثر ، عبر ضم الأقاليم القبيلية المجاورة للمنطقة المستعمرة . هذه المراسيم أعطت لعبارة "الجزائر الفرنسية" معناها الكامل ، وأضحت الجزائر المدججة

في فرنسا مجرد امتداد لها فيما وراء البحر الأبيض المتوسط ، إنها جزائر تتكون من ثلاث مقاطعات فرنسية مأهولة بمواطنين فرنسيين ، وسوف تجعل من أقاليم الجزائر أقاليم فرنسية ¹ .

بالمقابل كان الشعب الجزائري يعيش ظروفًا مأساوية في هذه الأثناء ، من إقدام الحكومة على إرهاب السكان الأصليين بالضرائب والمغرام الباهظة ، وانتزاع ممتلكاتهم من الأراضي الزراعية والمباني وقطعان مواشيهم ودوابهم ومنحها للوافدين من الأوروبيين ، وزاد الوضع سوءًا موجات الجفاف وتهجم الجراد على البلاد ، وانتشار المجاعة مع غلاء الأسعار وارتفاعها ارتفاعًا فاحشًا ، وما اعتري البلاد يومئذ من زلازل ، وما أعقب كل ذلك من أمراض وأوبئة فتاكة ، كداء الكوليرا والتيفوئيد والتيفوس ، مما جعل السكان المسلمين يموتون بالمئات كل يوم وغياب التكفل بهذه المآسي من طرف الحكومة ، بالإضافة إلى سعي رجال الكنيسة في تنصير المسلمين وتمسيحهم اغتنامًا لهذه الفرصة .

وأثناء هذه الظروف تلقت فرنسا هزيمة أمام غريماتها ألمانيا ، وما نجم عن هذه الهزيمة من تغيرات طالت نواحي كثيرة سياسية وعسكرية واقتصادية في فرنسا - التي سبق ذكرها - ، كان لها صداها في الجزائر ، حيث اغتنم الجزائريون من ناحيتهم هذه المتغيرات لينتفضوا ضد الاحتلال ومنهم الباش آغا مجانة الحاج محمد بن الخليفة أحمد المقراني ، الذي اغتنم صدور قانون "كريميو" ليثور ضده رافضًا أن يتحكم اليهود في المسلمين وقدم استقالته من وظيفته ، وفي الوقت الذي اعتقد الاستعمار أنه طوى صفحة الثورات والانتفاضات ضده في الجزائر ، فإذا بالشعب الجزائري يفجر انتفاضات في مختلف جهات الوطن ، وجاءت الشرارة الأولى من قبيلة الحنانشة الذين رفض شيوخها التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي ، وتوسعت إلى سكان الجهات المجاورة الذين هجموا على سوق أهراس وقاموا بحرق مزارع المستوطنين ، فانتقمت السلطة الاستعمارية منهم بأقسى إجراءات العقاب والزجر ، من تشييت وقتل وتغريم ونفي وإبعاد . ثم كانت انتفاضة قبيلة أولاد عيدون في الوادي الكبير بالميلية ، ثم تلتها قبيلة النمامشة وأولاد عبيد ، ثم امتدت الاضطرابات حتى بلغت الساحل ، ثم أخذت طريقها نحو الغرب فاجتاحت منطقة القبائل حتى بلغت مقاطعة الجزائر ، ثم وصلت إلى منطقة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب . وكادت أن تعم هذه الاضطرابات والانتفاضات كامل التراب الجزائري . وبحلول سنة 1871 ، تزعم الحركة الشيخ أحمد المقراني وانضم إليه أعيان وزعماء القبائل المجاورة ومشايخ الطرق الصوفية ، وفي مقدمتهم الشيخ الحداد الذي

¹ - شارل روبري أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة : من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 ، ترجمة : محمد حمداوي وآخرين ، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 ، ص ، 12 .

قاد وولده عزيز ومحمد وقائع الثورة في بلاد القبائل ، وتعزيزا ومساندة لهذه الانتفاضات رفض المجندون الجزائريون بالموانئ الشرقية للبلاد ركوب السفن الحربية الفرنسية المتوجهة الى ميادين القتال في الحرب البروسية ، وقد أقبل من كل جهات البلاد المجاهدون بالآلاف للمشاركة الفعالة في هذه الثورة حتى بلغ عددهم حوالي 150 ألف مقاتل ، منهم حوالي 20 ألفا من أتباع الطريقة الرحمانية المنتشرة بمنطقة القبائل .

وعمت الثورة أغلب البلاد الجزائرية ، وانتشر أوارها بكامل أرض القبائل الكبرى والصغرى ، وفي جنوب مقاطعة قسنطينة ونواحي الحضنة وفي التل والصحراء وفي الساحل باستثناء وهران ، وقد بلغ عدد المعارك والوقائع التي خاضها الثوار أكثر من 350 معركة ، انتشرت في منطقة الجزائر من متيجة الى شرشال وفي نواحي قسنطينة وبلاد القبائل الى جيجل والقل ، وفي الحضنة والميلية وبوسعادة ، وباتنة وبسكرة وفي القطاع الوهراني ، وامتدت الى المناطق الصحراوية بتقرت وورقلة ، وتزايد عدد الثوار على مائتي ألف مجاهد وكاد النصر أن يكون حليفهم ، لولا تجنيد فرنسا لكل قواتها البرية والبحرية والتحاق الجنود الذين كانوا أسرى عند الألمان وأطلق سراحهم ، واستخدام جيش العدو كل ما يملك من أسلحة فتاكة لإخماد لهيب هذه الثورة ، وكانت بداية نهاية الثورة في السادس من مايو 1871 يوم استشهاد زعيمها الشيخ أحمد المقراني قرب مدينة سور الغزلان بعد 54 يوما من القتال والمعارك ، ليخلفه أخوه الشيخ أحمد بومزراق . وفي 30 جوان استسلم الشيخ عزيز الحداد وبعده بيومين أخوه محمد للسلطة الاستعمارية ، في حين تأخر أبوهما الذي بلغ من العمر عتيا ، الشيخ الحداد الى 13 جويلية ليعلن استسلامه للطغمة العسكرية الفرنسية التي أودعته السجن الى أن توفي به في أبريل 1873 ، وبقي بومزراق يقاتل حتى وقع أسيرا بين يدي جيش العدو في نواحي ورقلة يوم 20 جانفي 1872 ، وتم إبعاده وبعض مساعديه وابني الشيخ الحداد عزيز ومحمد وأعوانهما الى "كاليدونيا" وقد خلفت هذه الثورة ما ينيف عن 60 ألف شهيد¹ .

قد يقول قائل ما علاقة سرد بعض هذه الأحداث التاريخية بموضوع السكان والمدن بالجزائر أثناء فترة الاحتلال ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نقول بأن ذكر هذه الأحداث أتت لتوضّح ما سيعقبها من ممارسات وقرارات واجراءات قاسية ووحشية كان لها أثرها ووقعها وتداعياتها على السكان والمدن والحياة الحضرية على حد سواء .

¹ - عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 162 - 170 .

ومن ذلك فإن فرنسا لم تكتف بما قامت به نحو الثوار من التقتيل والتشريد والطرْد والنفي والسجن والضغط ، بل فرضت غرامات باهظة على السكان بلغت قيمتها أكثر من 36 مليون فرنكا ، خصصت قسما من هذا المبلغ لصرفه على عمليات الهجرة واستيطان الأجانب في الجزائر ولا سيما اللاجئين من منطقة الألزاس واللورين الذين فقدوا بلادهم التي استولى عليها الألمان عام 1871 ، وكذلك مزارعو الكروم في جنوب فرنسا الذين تلفت مزارعهم ابتداء من 1878 ، وخلال الفترة الممتدة ما بين (1871 - 1881) ارتفع عدد المستوطنين الأجانب بالجزائر من 246 ألفا الى 376 ألفا ، أي بمعدل 13 ألف سنويا ، وصادرت حكومة الاحتلال أكثر من نصف مليون هكتار من أنفس الأراضي الزراعية ، تقع أغلبها في نواحي جنوب قسنطينة وبلاد جرجرة ، فوزعتها مجانا على الكولون ولا سيما القادمين من الألزاس واللورين ، وهكذا تحولت في نهاية 1872 ثلاثة وثلاثون قبيلة من مالكة لأراضيها الى أجيرة عند الكولون فوق أراضيها السابقة بعد أن صودرت منها . بينما بلغ عدد المحكوم عليهم بالنفي الى جهات مختلفة من المعمورة حوالي 6 آلاف جزائري كان منهم بمنفى جزيرة كاليدونيا وحدها 500 ضحية ¹ .

لقد أعقبت الانتفاضات الشعبية العارمة التي خاضها الشعب الجزائري في سنة 1871 ، حملة انتقام حاقدة وعداء لا مثيل له أفصح عنه المحتلون حكاما ومستوطنين ، فهذا الحاكم العام يكتب لوزير الداخلية في 6 يناير 1872 ما نصه : "لا ينبغي أن نخفي هذه المسألة وهي أن ما يريده السياسيون ومعهم الأغلبية الساحقة من المعمرين (المستوطنين) ، هو سيادة مرشحي الشعب الفرنسي وسحق الأهالي (الجزائريين) ، بل أستطيع أن أقول استعبادهم" . من جهة أخرى منحت انتفاضة بلاد القبائل المستوطنين فرصة لظهور نواياهم الحقيقية الدفينة والمليئة بالأحقاد تجاه أفراد الشعب الجزائري منها ما جاء في صحفهم طيلة سنة 1871 بأن : "الانتفاضة قد منحت الفرصة المناسبة لبسط اليد من جديد على هذه الأرض التي لا تعرف القبائل كيف تستفيد منها ، والتي هي ضرورية لإرساء قواعد سيطرة أوروبية قوية" وكذلك "أن لفرنسا مصلحة في مواصلة ردع الانتفاضة ردعا مثاليا وإعادة بناء منطقة النفوذ الاستعماري" ، بينما طالبت صحيفة أخرى "الطرْد الذي أصبح ضرورة ، وينبغي على كل أهل القبائل الذين أظهروا عصيانهم أو الذين لم يقدموا مساعدتهم لفرنسا أن يجردوا أولا من أسلحتهم وأن يدفع بهم بعد ذلك وبلا شفقة نحو الصحراء" و "أن تترك سكان القبائل المكان للعنصر الأوروبي عن طريق تجميعهم في محتشدات أو طردهم الى الصحراء" . وكان هناك اعتقاد لدى المستوطنين بعد إخماد الانتفاضة أن عدد السكان الأصليين سوف يتقلص عددهم ، إذ هكذا كان الأمر في أمريكا عندما دخلها الأوروبيون قال أحدهم ،

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 171 - 173 .

وكان البعض يتنبأ بالزوال الحتمي للعرق الأهلي (الأصلي) بالجزائر ، ومن أقوال بعض المستوطنين وهي كثيرة قول أحدهم : "إن المجتمع العربي ليس قابلا للحياة ، ولا يمكن إلا أن يدركه الفناء" . فمجاعة سنة 1867 أدت الى خسائر بشرية فادحة أكدها الاحصاء السكاني لسنة 1872 بأنها تفوق 600 ألف مسلم قد توفوا . ولقد أصبح منذ ذلك الحين الحديث عن "القانون الذي يزيل الشعوب المتخلفة" ، وعلى فرنسا أن تمنّ على الجزائر بملايين المستوطنين ، إن هذه الموجة من الهجرة إن تمت كفيلة بامتصاص السكان الأصليين ، هذه هي الجزائر التي تم تخيلها معمورة بالفرنسيين بصورة كثيفة ، وقد أرادت الأسطورة الوطنية الجمهورية أن تجعل منها امتدادا لفرنسا ما وراء البحر الأبيض المتوسط ¹ .

أصبحت الجزائر تدريجيا بين 1871 و 1891 "جمهورية فرنسية صغيرة" ، حيث لم تكن تولي الأهمية إلا لمصالح المستوطنين وحدهم ، واستجابة لهؤلاء قامت الادارة الاستعمارية بتوسيع نطاق الحكم المدني ورفع عدد البلديات من 126 بلدية سنة 1873 الى 176 بلدية سنة 1879 ، ثم توسيع الاقليم المدني ليضم التل بأكمله ، أي في كل مناطق الجزائر القابلة للزراعة ، على مساحة تزيد عن 104 ألف كلم² يقطنها حوالي 2.135 مليون نسمة ، ولقد أسست بسرعة فائقة بلديات جديدة ليصبح عددها 196 بلدية كاملة السلطة و 77 بلدية مختلطة في سنة 1881 ، على أن تضم كل بلدية في المتوسط حوالي 20.64 ألف ساكن من بينهم 294 مستوطن على الأقل ² .

ومما زاد الطين بلة ، إعتبار السكان الأصليين الجزائريين رعايا غير كاملي الأهلية أو لنقل شبه عبيد لا يملكون حق التصرف في حياتهم إلا بترخيص من الادارة الاستعمارية ، وهذا ما تم تكريسه في نصوص "قانون الأهالي" ، الذي جاء لمراقبة كل نشاطات حياة المسلمين بصورة واسعة وللتضييق عليهم ،

¹ - شارل رويبر أجرون ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 17 - 20 .

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 27 - 31 .

وإخضاعهم للطاعة الصارمة وهذا ما عبّر عنه مجلس الحكومة بوضوح عند صدور القانون سنة 1881 أنه "لا بد أن يكون الأهالي حتما في قبضة الإدارة"¹.

كانت هذه مقتطفات قليلة تبين بعض الممارسات المشينة والصارمة والضاغطة التي كانت تمارس ضد السكان الأصليين ، الذين أصبحت حياتهم تحت حكم نظام الجمهورية الثالثة تخضع لقانون الأهالي . فما هي التغيرات التي حصلت خلال هذا العهد على الوضعية السكانية والحياة الحضرية في الجزائر ؟ .

لقد سجلت المصالح الادارية الاستعمارية ابتداء من سنوات 1854 - 1856 لأول مرة تجاوز عدد الولادات من المستوطنين عدد الوفيات منهم ، وبهذا أصبح النمو السكاني للمستوطنين لا يتغذى فقط من الهجرة الوافدة كما كان سابقا ، وإنما أضحي ارتفاع حجم المستوطنين يتم من خلال الهجرة الوافدة ومن الزيادة الطبيعية . ففي سنة 1872 كان عدد المستوطنين من الفرنسيين قد بلغ أكثر من 129.6 ألف نسمة وعدد المستوطنين الأوروبيين بلغ 115 ألف نسمة ، وأضاف لهؤلاء قانون "كريميو" حوالي 35 ألف يهودي مجنس ، وهكذا تجاوز عدد الأجانب بالجزائر 279 ألف نسمة ، ارتفع عدد المستوطنين بعد أربع سنوات مذاك الى 155 ألف نسمة من الأوروبيين بسبب تدفق اليد العاملة الأجنبية للعمل في قطاع الأشغال العمومية ، بالمقابل ارتفع عدد المستوطنين من الفرنسيين الى 156.3 ألف نسمة ، وقد توصل تحقيق إداري بأن حوالي ثلث المستوطنين الفرنسيين ولدوا بالجزائر ، ونظرا للمجهود الكبير الذي بذلته الادارة الاستعمارية من أجل توطين لاجئي الألزاس واللورين ، قفز عدد المستوطنين الفرنسيين في سنة 1882 الى 195.418 نسمة ، بالمقابل وصل عدد المستوطنين من الأوروبيين الى 181 ألف نسمة ، وبعد أربع سنوات من ذلك بلغ عدد المستوطنين 220 ألف من الفرنسيين و203 ألف من الأوروبيين . أما في سنة 1891 فقد تم تسجيل 267.672 مستوطن فرنسي مقابل 215.793 أجنبي ، ما يعني أن العدد الاجمالي للمستوطنين بلغ 483.465 نسمة . وبقي عدد المستوطنين يتزايد سنة بعد سنة الى أن وصل في سنة 1901 الى عدد 621 ألف نسمة ، يتوزعون على 384 ألف من الفرنسيين بمن فيهم اليهود ، ولد منهم 140 ألف بالجزائر ، و135 ألف جاؤوا من فرنسا ، و109 ألف من المجنسين الأجانب ، بينما كان عدد الأجانب 237 ألف نسمة².

¹ - نفس المرجع ، ص ، 36 .

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 189 - 193 .

وإذا صدقنا هذه المعطيات ، فإن النمو السكاني في صفوف المستوطنين قد عرف معدلات زيادة عالية ، حيث في ظرف 29 سنة أي من 1872 الى 1901 قد زاد بنسبة تزيد عن 122 % ، وبمتوسط معدل نمو سكاني سنوي يعادل 2.75 % .

أشير هنا أنه في هذه المرحلة قد يلاحظ بعض المهتمين بقضايا السكان وأعدادهم في الجزائر ، وجود بعض التضارب بين البيانات الإحصائية ، ومرّد ذلك الى الجهات التي قامت بانجاز هذه الاحصاءات والمعايير المعتمدة في ذلك ، فهناك من يميّز بين السكان الفرنسيين الذين هم من الفرنسيين الأصليين (كما يحلو للبعض هذا الوصف من الإداريين) ، والفرنسيين من المجتّسين وهؤلاء طوائف منهم اليهود والأجانب من الأوروبيين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية ، وأخيرا الذين يُطلق عليهم في بعض الأدبيات الفرنسية بالأجانب وهم المستوطنين الوافدين من بلاد غير فرنسا .

أشير كذلك الى أن عدد السكان الأصليين من الجزائريين خلال هذه الفترة (1870 – 1901) ولأول مرة في تاريخ الاحتلال قد عرف انتعاشا ملحوظا ، مستفيدا من حالة الهدوء النسبي الذي ميّز هذه المرحلة على العموم ، وتحسن ظروف العيش المقترنة أساسا بتوفر فرص العمل للسكان الأصليين كأجراء في المزارع التابعة للمستوطنين . وبالرغم من الأحداث التي كانت تبرز هنا أو هناك كالانتفاضة العارمة التي قادها الشيخ بوعمامة سنة 1881 في الجنوب الغربي للبلاد ، وظهور بعض الأمراض والأوبئة في بعض الأحيان ، إلا أن حجم السكان الجزائريين الأصليين انتقل من 2.134 مليون نسمة الى 4.089 مليون نسمة ما بين سنتي 1870 و1901 على التوالي .

أما الحياة الحضرية والمدن خلال هذه المرحلة فقد عرفت من جهتها تطورا وانتعاشا متأثرة بالنمو السكاني والزيادة السكانية سواء عند المستوطنين أو في صفوف السكان الأصليين ، فبالنسبة للمستوطنين وصلت نسبة الإقامة بالمدن بينهم الى 69 % ، مقابل 8 % للسكان الأصليين من الجزائريين ، أي أن نسبة التحضر العامة بلغت 15.6 % في سنة 1886 ، وبلغت الأعداد فإن عدد المستوطنين الذين كانوا يقيمون بالمدن فهو (320.850 نسمة من 465.000) ، في حين يمثل عدد السكان الأصليين فقط (262.960 نسمة من 3.287.000 نسمة) .

من جهة أخرى شهدت هذه المرحلة بكثافة عمليات إنشاء المراكز والمجمعات السكنية ، ففي ما بين سنتي 1871 و 1881 وهي الفترة المتزامنة مع عمليات نقل السكان اللاجئين من منطقة الألزاس واللورين ، حيث تم إنشاء 197 مركزا جديدا و 264 قرية ، وكانت تتوزع هذه المنشآت خاصة على مجرى وادي الشلف ومنطقة معسكر وسهل سيدي بلعباس ، كما تم توطين هؤلاء كذلك بهضاب المدية وسور الغزلان ، وعلى الهضاب العليا لسطيف وقسنطينة وحتى مشارف باتنة والمسيلة¹.

واستجابة للزيادة السكانية سواء للمستوطنين أو للسكان الأصليين فقد تم زيادة عدد البلديات وتوسيع نطاق الحكم المدني ، فبعد أن كان عدد البلديات في سنة 1869 يعادل 96 بلدية من نوع "بلديات كاملة السلطة" تتربع على مساحة 12.343 كلم² وتضم 478.342 نسمة معظمهم من المستوطنين ، انتقل عددها الى 126 بلدية سنة 1873 ثم الى 176 بلدية في سنة 1879 ، كما عرفت البلديات توسعة أخرى سنة 1881 ليبلغ عددها 196 بلدية كاملة السلطة ، بسبب توسيع الأقاليم المدنية لتتربع على مساحة 104.830 كلم² ويقطنها 2.135.000 نسمة ، ثم كان آخر تعديل إداري في القرن التاسع عشر سنة 1891 ليوسع الاقليم المدني الى المناطق الحدودية الجزائرية - التونسية ومساحات شاسعة من الأقاليم شبه الصحراوية على مساحة 128.550 كلم² ، ويرفع عدد البلديات كاملة السلطة الى 249 بلدية . هذا دون ذكر البلديات المسماة بالمختلطة والتي تتواجد في الأرياف وتابعة للسلطة العسكرية وكان عددها 73 بلدية في سنة 1891 . وتمثل البلدية كاملة السلطة منطقة إدارية تضم في المتوسط 20.642 ساكن بينهم عددا من المستوطنين لا يقل عن 294 فرد².

في الحقيقة أن مراكز البلديات كانت في معظمها مراكز حضرية سابقة أو مدن قديمة ، تم تجديدها وإعادة بناءها على الطراز الأوروبي ، كما حدث لكثير من المدن مثل مدينة الجزائر وهران وقسنطينة وتلمسان وعناية وبجاية وشرشال و عشرات المدن غيرها ، حيث قامت قوات جيش الاحتلال عند إقتحامها لهذه المدن بتخريبها وتهديمها وإزالة أجزاء معتبرة من أحيائها وبنائاتها التي كانت موجودة من العصور السابقة - كما تطرقنا الى بعضها سابقا - ، طبعاً دون أن ننسى أن المحتلين من المستوطنين قد قاموا بإنشاء عددا هائلا من القرى والمراكز الاستيطانية ، التي أشرنا إليها والواقعة خاصة في الجزء الشمالي من البلاد على الشريط الساحلي أو حيث الأراضي الزراعية الخصبة في المناطق الداخلية والهضاب العليا . هذه الانجازات التي أقامها المستوطنون لفائدتهم وعلى الطراز

¹ - نفس المرجع ، ص ، 120 .

² - نفس المرجع ، ص ، 29 ، 31 .

الأوروبي والتي ما زال الكثير منها قائما الى اليوم ، تشهد على أن الاستعمار الكولونيالي الفرنسي قد مر من هنا يوما ما .

أشير أن سلطات الاحتلال كانت حريصة وهي تقوم بعمليات نقل المستوطنين الى الجزائر ، على تجميعهم في قرى حديثة أو مراكز عمرانية على أساس تجمع سكني واحد للمهاجرين الذين تربطهم أواصر سابقة عن الهجرة : كالفلاحين الذين ينتمون الى المقاطعة الواحدة أو الاقليم الواحد ، أو الصيادين الذين جيء بهم من جنوب إيطاليا ، وكذا العائلات التي لها نفس المعتقد الديني ، وهكذا أصبحت كل مستوطنة معروفة بالجهة التي وفد منها المستوطنون ، ففي منطقة ميله تم استقدام الكورسيكيين ، وفي قوراية استقر سكان منطقة فار ، كما تم توطین عدد من العائلات في بعض القرى على أساس أنهم بروتستانت ، ومن جهته قام الأسقف "لافيجري" بإنشاء قرى كاثوليكية في وادي الشلف . وهكذا كان الشأن في معظم مناطق البلاد .

وبهذا استطاع الاستعمار الاستيطاني أن يثبت أركان وجوده في مختلف أرجاء البلاد الجزائرية وخاصة في الجزء الشمالي منها قبل نهاية القرن التاسع عشر ، حيث نقل في خلال سبعين سنة بضع مئات آلاف المستوطنين من مختلف بلدان أوروبا ومن فرنسا أساسا ، هؤلاء الذين تم جلبهم بغرض تعمير المدن الجزائرية التي كانت قائمة قبل الاحتلال بعد تقطيل وطرد وتهجير أهلها الأبرياء من الجزائريين ، وإنشاء مدن ومراكز حضرية أخرى لتلبية لمطالب المستوطنين الذين انتشروا عبر مناطق الشمال .

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1870 الى 1901 انجازات استيطانية حضرية هامة ، من تعمير للمدن بالوافدين الذين جيء بهم من أوروبا ، ومن تأسيس لعدد هام من المدن والمراكز الحضرية بواسطة هؤلاء الوافدين ، كما عرفت هذه الفترة زيادة سكانية لأول مرة في تاريخ الاحتلال وسط السكان الأصليين من الجزائريين ، كذلك استمرت الزيادة السكانية في صفوف المستوطنين بمواصلة توافد المهاجرين من الخارج ، وبارتفاع عدد مواليدهم عن عدد وفياتهم ، وقد تدعم أيضا وجود المستوطنين خلال هذه المرحلة التاريخية بتجنيس عدد هائل من اليهود الذين فضلوا الانتماء الى المستوطنين والتنكر لفضل المسلمين الجزائريين الذين آووههم أيام المحن والشدة .

وبحلول القرن العشرين وقد أصبحت الجزائر أرض فرنسية من وراء البحر ، تتمتع بهياكل سياسية واقتصادية جعلت المستوطنين يهددون في كثير من المرات سلطات المتروبول بباريس بالانفصال والاستقلال بالبلاد كما حصل في دول أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا ، وقد فكّر بعضهم وكتب مطالباً "الشعب الجزائري" العبارة التي أصبحت تعني الأوروبيون دون سواهم ، الاستقلال بالجزائر على غرار جنوب إفريقيا ، لأنهم كانوا (أي المستوطنين) يظنون بلا شك آنذاك أنهم سيصبحون وحدهم من يتحكم في مصير البلد ، وقد حدث فعلاً سنة 1895 المطالبة "بجزائر حرة" ، ثم المطالبة باستقلالية إدارية وجمركية ومالية الى التهديد بتكوين "أورالجيрия" (جزائر أوروبية) أي قيام دولة جزائرية يتولى تسيير شؤونها شعب الجزائر الأوروبي . وما زاد هذه التطلعات والطموحات لدى الأقلية المستوطنة وجود ثروات وامكانيات اقتصادية هائلة بالجزائر والاستقرار الذي عم وشمل البلاد ، كل هذا شجع المستوطنين على القيام بإنجازات عمرانية وحضرية كبيرة خلال بداية القرن العشرين مدعوما بتواصل الزيادة السكانية في الجزائر وخاصة في صفوف السكان الأصليين من الجزائريين .

8 - 5 - مرحلة التحول السكاني والازدهار الحضري (1901 - 1954) :

دراسة السكان والتطورات الحاصلة لهم من تغيرات في الحجم والبنية والتوزيع ، وكذا من حيث أنهم سكان أصليون جزائريون أو مستوطنون ، أصبحت يسيرة ومريحة مع مطلع القرن العشرين ، على العكس مما كانت عليه في القرن التاسع عشر ، وربما يعزى ذلك لعدة عوامل وأسباب منها : حالة الاستقرار النسبي للسكان وتحسن ظروف عيشهم عما كانت عليه سابقاً ، تطور التنظيم الإداري وتوسع نظام البلديات الى أغلب مناطق البلاد سواء بلديات كاملة السلطة أو بلديات مختلطة ، الأمر الذي سمح بتحسين عملية التسجيل الحيوي للأحداث الديموغرافية من زواج وولادات ووفيات (الحالة المدنية) ، وتوفير احصاءات وبيانات عن السكان أكثر مصداقية وموثوقية مما كان عليه الحال في السابق ، بالرغم من النقائص والشوائب والمثالب التي كانت لا تزال تعترى هذه العمليات والبيانات ، ولا سيما من جهة انضباط السكان الأصليين وتعاملهم مع ادارة الاستعمار وخاصة أولئك الذين يقيمون خارج المدن .

استناداً الى المعطيات الاجمالية الصادرة عن الدوائر الاستعمارية ، فإنها تشير الى أن العدد الكلي لسكان الجزائر الأصليين بلغ في مطلع القرن العشرين وبالضبط في سنة 1901 حوالي 4.089 مليون نسمة انتقل هذا العدد بعد عشر سنوات الى حوالي 4.741 مليون نسمة ، وبالرغم من أن العشرية اللاحقة شهدت الحرب العالمية الدامية ما بين 1914 و 1918 ، إلا أن النمو السكاني في أوساط السكان الأصليين واصل تقدمه نحو الزيادة

مسجلا حجما بلغ حوالي 4.923 مليون نسمة في سنة 1921 ، ثم قفز في سنة 1931 الى 5.588 مليون نسمة ، وبعد خمس سنوات وصل العدد الى 6.201 مليون نسمة ، ومرة ثانية يدخل العالم في حرب دامية وطاحنة ذقت من جرائمها البشرية الويلات من القتل والتدمير والتخريب والمجاعات ، ولم تكن الجزائر في منأى عن هذه المآسي والآلام باعتبارها أرض تابعة لفرنسا ، حيث أقحم الشعب الجزائري في هذه الحرب عنوة بمشاركة شبابه في صفوف قوات الاحتلال ضد القوات النازية ، كما ساهمت شرائح الشعب الأخرى على اختلافها بكل ما استطاعت أن تجود به من أجل تحقيق انتصار دول الحلفاء وفرنسا واحدة منهم . وبالرغم من هذه الويلات والموانع التي من شأنها أن تعترض الزيادة السكانية ، فقد واصل سكان الجزائر الأصليين نموهم محققين حجما سكانيا يناهز حوالي 7.460 مليون نسمة في سنة 1948 ، ثم بعد ست سنوات وقبل اندلاع ثورة التحرير المظفرة ، وفي عام 1954 بلغت الساكنة الجزائرية الأصلية حوالي 8.745 مليون نسمة ¹.

لقد شهد حجم سكان الجزائر خلال القرن التاسع عشر ولا سيما في الفترة (1830-1870) تناقصا هائلا بسبب الموانع الايجابية - وفق التعبير المالتوسي - هذه الموانع القوية التي حالت دون زيادة عدد سكان الجزائر والمتمثلة في حروب الإبادة من قتل وتجويع وطرده ونفي وأمراض وأوبئة وغيرها . لكن بعد استتباب الاستقرار النسبي والسيطرة الكاملة على البلاد من طرف المحتل اختفت بعض الموانع الايجابية ، كالحروب والصراعات الدامية ، وختفت وطأة بعضها كالمجاعات والأمراض والأوبئة ، فحدث انتعاش للزيادة السكانية ليبلغ عدد السكان الجزائريين أكثر من أربعة ملايين نسمة في مطلع القرن العشرين ، وبعد ذلك وفي ظرف زمني فاق نصف قرن (53 سنة) تضاعف حجم سكان الجزائر بنسبة 114 % ، أي نما خلال الفترة (1901 - 1954) بمتوسط معدل نمو يعادل 1.43 % سنويا . وهذا رغم وقوع حربين عالميتين دامتيتين وأزمة اقتصادية خانقة ما بين سنتي 1929 و1933 ، وأحداث الثامن من ماي 1945 التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد من الجزائريين قتلهم جيش العدو الفرنسي ، أثّرت بشكل واضح على وتيرة النمو ، ففي أثناء العشرية (1911 - 1921) التي شهدت أحداث الحرب العالمية الأولى ، سجل متوسط معدل النمو للسكان الجزائريين أدنى قيمة له مساوية 0.37 % سنويا ، بينما سجل هذا المعدل أعلى قيمة له ما بين سنتي 1948 و1954 متجاوزا 2.64 % سنويا ، إيذانا ببداية التحول الديموغرافي الذي ميّز كثير من دول العالم الثالث مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

¹ - أنظر الفصل التاسع "سكان الجزائر في الماضي والحاضر والمستقبل" .

هناك مسألة أخرى جديرة بالذكر عرفها سكان الجزائر الأصليون خلال النصف الأول من القرن العشرين ، ألا وهي ظاهرة الهجرة الخارجية نحو المتروبول الفرنسي ، ولا سيما من الأشخاص العاطلين عن العمل وخاصة عقب نهاية الحرب العالمية الأولى للمساهمة في إعادة بناء ما خربته الحرب في فرنسا ، حيث عرفت منحى تصاعدي . ففي سنة 1919 سجلت 5.568 شخص ، وفي سنة 1920 ارتفع العدد الى 21.684 شخص ، ثم نزل الى 17.259 شخص سنة 1921 ، بعدها قفزت بشكل مذهل الى 44.466 شخص في سنة 1922 ، وفي سنة 1923 واصل أفواج المهاجرين الجزائريين تدفقهم نحو فرنسا بعدد يناهز 58.586 شخص ، بينما سجلت سنة 1924 أعلى حجم للمهاجرين يناهز 71.028 شخص . علما أن عددا منهم كان يعود الى أرض الوطن بعد قضاء مدة للعمل هناك ¹ .

بالنسبة للسكان المستوطنين من الأوروبيين استمر تزايدهم في القرن العشرين ، فقد انتقل عددهم من حوالي 621 ألف نسمة بمن فيهم اليهود المجنسين في سنة 1901 الى حوالي 791.370 نسمة سنة 1921 ، ثم قفز عددهم بعد أربع سنوات الى 833.359 نسمة ، وفي سنة 1931 بلغ عددهم 881.584 نسمة ، بينما أظهرت نتائج إحصاء سنة 1936 أن عددهم كان 946.013 نسمة ، أما في سنة 1948 أظهرت النتائج الإحصائية أن عدد الأوروبيين قد انخفض الى 922.272 نسمة ، ثم أخيرا ارتفع عددهم في سنة 1954 الى 984.031 نسمة ² .

علما أن مجموعة السكان المستوطنون الذين بلغ عددهم عشية اندلاع الثورة التحريرية حوالي 984 ألف نسمة ، منهم حوالي 79 بالمائة ولدوا على أرض الجزائر وأصبحوا ينتمون - حسب وصفهم - الى "فرنسا الجزائرية" مقابل "سكان فرنسا الفرنسية" وأصبح يطلق عليهم اسم "الأقدام السوداء" ³ .

¹ - Benjamin Stora , **Histoire de L'Algérie Coloniale 1830-1954** , ENAL – RAHMA , Alger , 1996 , p , 52 .

² - شارل روبري أجرون ، مرجع سابق ، ص ، 754 .

³ - Benjamin Stora, Opcit , p , 29 .

تزايد المستوطنين لم يعرف خلال النصف الأول من القرن العشرين تلك الوتيرة التي كان عليها في القرن التاسع عشر ، فخلال 53 عاما لم يرتفع عددهم إلا بنسبة 58.45 % ، أي بمتوسط معدل نمو سكاني يناهز 0.87 % سنويا ، ويعزى ذلك الى تراجع عدد الوافدين من الأجانب الى الجزائر خلال هذه الفترة ، حيث وابتداء من 1896 تجاوزت الزيادة الطبيعية للسكان الأجانب الزيادة الآتية من الهجرة الخارجية ، ولم يسجل من المهاجرين الى الجزائر سوى 34.000 شخص ما بين سنتي 1901 و 1911 .

المنحى المرتفع الذي اتخذته نمو السكان الأصليين الجزائريين نحو الزيادة ، على عكس منحى نمو السكان الأجانب من المستوطنين . خيَّب أماني وآمال السلطات الاستعمارية التي عملت - بكل ما وسعها من جهد - على إبادة أو التقليل ما أمكن من عدد سكان الجزائر الأصليين ، مقابل تضخيم عدد المستوطنين سواء بجلب أكبر عدد ممكن من المغامرين والبطالين والمهمشين والمجرمين والمحكوم عليهم من الأوروبيين ، أو بالعمل على تجنيس اليهود ، أو بإغراء بعض الجزائريين بمنحهم بعض الامتيازات من أجل تجنيسهم بالجنسية الفرنسية ، وكذلك عن طريق نشاط الجمعيات الكنسية للرهبان الذين جاؤوا لتنصير سكان الجزائر المسلمين ، وخاصة الأطفال اليتامى الذين تسبب الاستعمار في تيتّمهم وقام رجال الكنيسة بتجميعهم في مراكز تنصيرية ، ومن ثمّ يسهل إدماجهم وتجنيسهم وجعلهم في خدمة مصالح الاستعمار . ولكن "يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين" ، ولقد خيَّب الله آمالهم وأمانيتهم في أن "سيجيء يوم تصل فيه المجموعتان السكائيتان الى التوازن" ، أو كما أعلن ذلك في 1907 "دي سولي" : "وسينزل الشعب الجزائري ، كما لو كان ذلك بفعل الجاذبية ، الى الشرق والى الغرب من شبه جزيرة شمال إفريقيا" ¹ .

كان عدد السكان الأصليين من الجزائريين بالنسبة لعدد المستوطنين الأجانب يمثل حوالي 6.5 جزائري مقابل 1 مستوطن في سنة 1901 ، انتقلت هذه النسبة الى حوالي 9 جزائريين مقابل 1 مستوطن قبيل اندلاع الثورة التحريرية المظفرة في سنة 1954 .

الحقيقة هذه كانت تمثل أكبر خطر يخشاه قادة الاستعمار الفرنسي بالجزائر ، الذين خابت وفشلت سياستهم الاستيطانية التي عملوا على تكريسها في الجزائر لأزيد من قرن . لقد كان يسيطر على الأوروبيين إحساس بأن قانون العدد سيتسلط عليهم ، وقد كتب أحد الصحفيين من المستوطنين في 21 مارس 1930 يقول : "سيتحكم فينا قانون العدد - هذه العبارة الرهيبة - إن عاجلا أم آجلا " . هذه الظاهرة التي كانت تؤرق المستوطنين ،

¹ - شارل روبر أجرون ، مرجع سابق ، ص ، 209 .

وخاصة منهم مستوطنو التل ، الذين كانوا يفتخرون في السابق بالطابع الأوروبي لبلداتهم ، إنهم أصبحوا يتحسرون على التعريب التدريجي لهذه البلدات ، وحتى في بعض مراكز الاستيطان الرسمية لم يكن الأوروبيون سوى أقليات ¹

الشيء المؤكد أن حجم سكان الجزائر على العموم عرف تزايدا ملفتا خلال النصف الأول من القرن العشرين ، ومع أن البلد بقي ذا طابع ريفي أساسا خلال هذه الفترة ، إلا أن تطور المدن يبرز كإحدى الميزات الرئيسية لهذه المرحلة ، متأثرا بصورة أو بأخرى بهذه الزيادة السكانية . واستنادا الى تصنيف اعتباطي جرى سنة 1926 لتحديد السكان الحضر ، تم تصنيف سكان 45 بلدية الأكثر اكتظاظا بإعتبارها مناطق حضرية والتي كانت تضم 1.1 مليون نسمة ، تضاعف عدد سكانها في سنة 1954 ليصل الى 2.158 مليون نسمة . وبكيفية أخرى فإن نسبة السكان الحضر بالجزائر الذين كانت تضمهم هذه البلديات بلغت 13.9 % في سنة 1886 قفزت هذه النسبة الى 20.2 % ثم الى 25.1 % في سنتي 1926 و 1954 .

ارتفاع نسب التحضر بالجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، لم يكن بشكل متكافئ بين جهات البلاد المختلفة . ففي الوقت الذي سجلت مقاطعة الجزائر العاصمة نسب 19 % في سنة 1906 ، و 22.2 % في سنة 1926 ، ثم 26.9 % في سنة 1954 . تصدرت مقاطعة وهران نسب التحضر مسجلة 24.6 % في سنة 1906 ثم 28.3 % و 33.6 % خلال سنتي 1926 و 1954 على التوالي . بينما تأخرت مقاطعة قسنطينة في اللحاق بنظيرتها في عدد سكان المدن ، بنسب تحضر ضعيفة بلغت 10.7 % في سنة 1906 ، ثم 13.7 % في سنة 1926 ، وأخيرا 17.9 % في سنة 1954 .

كما كان التوسع العمراني غير متوازن بين مختلف المدن والتجمعات السكانية الكبيرة ، ففي نصف قرن من الزمن وخلال الفترة الواقعة ما بين 1906 و 1954 ، انتقل عدد سكان منطقة الجزائر وضواحيها من 174 ألف نسمة الى 590 ألف نسمة ، أي بزيادة تصل الى 239 % ، وهران وضواحيها من 106 ألف نسمة الى 322 ألف نسمة ، بزيادة وصلت الى 203 % . وفي الفترة ذاتها انتقلت قسنطينة من 54 ألف نسمة الى 143 ألف نسمة بزيادة قدرها 164 % ، وعنابة من 41 ألف نسمة الى 112 ألف نسمة بزيادة 173 % . كما سجلت المدن المتوسطة من جهتها نموا حضريا سريعا خلال النصف الأول من القرن العشرين ، فمدينة سطيف بناحية الشرق سجلت زيادة بنسبة 332 % وسكيكدة 284 % وبجاية 370 % ، وبناحية الغرب سجلت سيدي

¹ - نفس المرجع ، ص ، 755 .

بلعباس نسبة زيادة 204 % ومستغانم 207 % ومعسكر 101 % . أما بالوسط فقد سجلت بوفاريك نسبة زيادة بلغت 163 % خلال الفترة ذاتها . وأخيرا نمت بعض المدن الصغيرة بالقدر نفسه أو أكبر في بعض الحالات ، كمدينة ميله التي نما سكانها في ذات الفترة الزمنية بنسبة 456 % ¹ .

إذا نظرنا الى الواقع الحضري وسكان المدن بالجزائر المحتلة خلال النصف الأول من القرن العشرين ، من حيث أنهم سكان جزائريون أصليون مسلمون أم سكان أجانب مستوطنون ، فإن المعطيات الاحصائية المتوفرة تشير الى أن عدد سكان المدن المسلمين المقيمين بالبلديات المصنفة حضرية ، بلغ 508.235 نسمة في سنة 1926 ، و722.293 نسمة في سنة 1936 ، ثم قفز العدد الى 1.129.482 نسمة في سنة 1948 ، وأخيرا سجل 1.398.536 نسمة في سنة 1954 ² .

وبقراءة تحليلية من زاوية أخرى يتضح أن عدد سكان المدن من الجزائريين المسلمين قد تضاعف بمقدار 2.75 مرة في ظرف 28 سنة ، مسجلا متوسط معدل نمو حضري 3.6 % سنويا خلال هذه الفترة ، مقابل متوسط معدل نمو سكاني مساويا 1.89 % سنويا لذات الفترة . وأن نسبة السكان الجزائريين المقيمين بالمدن قد عرفت تطورا ملموسا ، حيث انتقلت من حوالي 10 % في سنة 1926 الى 11.64 % في سنة 1936 ، ثم قفزت الى 15 % و16 % في سنتي 1948 و1954 على الترتيب .

النمو الحضري الذي شهدته الساكنة الجزائرية الأصلية في منتصف القرن العشرين ، يمكن رؤيته في التغيرات الطارئة على التركيبة الإثنية للمدن الجزائرية ، فالسكان المسلمون في مدينة وهران الذين لم يكونوا يمثلون سوى نسبة 12.7 % من إجمالي سكان المدينة في سنة 1921 ، ارتفعت نسبتهم الى 20 % في سنة 1931 ، ثم صعدت النسبة الى 40.5 % في العام 1954 . أما في مدينة الجزائر فقد انتقلت نسبتهم من 25.7 % سنة 1926 الى 33.6 % في العام 1936 وأخيرا بلغت نسبتهم 45.5 % في سنة 1954 . كما شهدت قسنطينة ارتفاع نسبة السكان المسلمين من 53 % في سنة 1926 الى 55.6 % في سنة 1936 ، ثم الى 71.2 % في العام 1954 . بينما عرفت مدينة عنابة هي الأخرى ذات التحولات السكانية ، إذ انتقلت نسبة سكانها من المسلمين من 33 % سنة 1921 الى 58.5 % في العام 1954 . وفي سوق أهراس كانت نسبتهم 52.5 % في سنة 1911 قفزت الى 80.4 % في العام 1954 . وعلى العموم شهدت كل المدن الجزائرية نموا حضريا هائلا بفعل الزيادة الطبيعية

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 747 ، 748 .

² - نفس المرجع ، ص ، 751 .

للسكان الأصليون خلال النصف الأول من القرن العشرين ، ولاسيما المدن الثلاثين الرئيسية التي يتمركز بها المستوطنون الأجانب ، حيث أصبح العنصر السكاني الجزائري الأصل يمثل فيها 60.7 % في العام 1954¹.

النمو الحضري الذي عرفته المدن الجزائرية خلال النصف الأول من القرن العشرين ، كان مدفوعا بالأساس بانتعاش معدلات النمو الديموغرافي للسكان المسلمين الأصليين الجزائريين ، الذين تضاعف عددهم بحوالي 114 % خلال هذه الفترة ، وكذلك بالتدفقات الهائلة لسكان الأرياف نحو المدن والتي كانت على مراحل ، فسكان الجبال كانوا السبّاقين الى النزوح ، تبعهم هجرة الرجال الباحثين عن العمل بالمدن بصفة مؤقتة لتتحول بعد فترة الى استقرار نهائي بالتحاق عائلاتهم بهم ، ثم جاء دور سكان الهضاب العليا لمقاطعتي قسنطينة ووهران ، وأخيرا دور هجرة سكان بعض المناطق التلية المحرومة . وكان كل تدشين لخطوط النقل بالحافلات التي تربط بين المدن والأرياف ، عاملا مسهلا ومساعدًا لتنقل الأفراد العاطلين عن العمل نحو المدن ، وخاصة تلك التي شهدت إنشاء بعض المصانع والمعامل عقب الحرب العالمية الثانية .

ولتأكيد ظاهرة الهجرة الداخلية للسكان الأصليين الجزائريين والتي شهدت تسارعا قويا ما بين سنتي 1948 و1954 ، حيث عرفت بعض المناطق طردا هائلا لسكانها الريفيين نحو المدن القريبة منها مثل : تيارت (- 8.45 %) ، والمدية (- 4.8 %) ، وسطيف (- 3.4 %) ، قسنطينة (- 6.9 %) ، وتلمسان (- 7.2 %)².

من ناحية أخرى لم يشهد السكان الأجانب من المستوطنين بالجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين معدلات نمو شبيهة بالتي عرفها السكان الأصليون ، نتيجة لتراجع تدفقات الهجرة الوافدة من الخارج ، وكذا انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية بين هؤلاء السكان متأثرة بمستوى الولادات المنخفضة في أوساطهم ، حيث أصبحت أسر المستوطنين يستكفون عن إنجاب الأطفال تأسيسا بنظرائهم في البلد الأم ، ومن ذلك وبعد الحرب العالمية الثانية كانت نسبة 19 % من أسر هؤلاء بدون أطفال ، ونسبة 24 % منها

¹ - نفس المرجع ، ص ، 752 .

² - نفس المرجع ، ص ، 753 .

لديها طفل واحد فقط ، و 25 % لها طفلان . بينما كان لكل 100 أسرة زواجية 230 طفل في سنة 1948 ¹.

وفي هذا السياق فإن الاحصائيات المتوفرة تشير الى أن عدد المستوطنين المقيمين بالبلديات المصنفة حضرية ، قد انتقل من 593.862 نسمة في سنة 1926 بنسبة تصل الى 72 % من بينهم ، الى 721.272 نسمة سنة 1948 بنسبة تصل الى 78.2 % ، ثم قفز عدد المستوطنين الحضر الى 788.031 نسمة سنة 1954 ما نسبته 80 % منهم . وقد كان تركز هؤلاء خاصة بالمدن الرئيسية مثل مدن الجزائر وهران وعنابة وقسنطينة وسيدي بلعباس ومستغانم وغيرها ².

وبنظرة مقارنة بين نسب التحضر لسكان الجزائر من المسلمين الأصليين والأجانب المستوطنين ، تتجلى تلك الفوارق الهائلة بين المجموعتين ، فبينما كانت نسبة السكان الأصليين المقيمين بالمدن لا تتجاوز في أحسن الأحوال 8 % سنة 1906 مقابل 69 % لدى المستوطنين ، انتقلت النسبة الى حوالي 10 % لدى الجزائريين الأصليين في سنة 1926 مقابل 72 % لدى الأقلية المستوطنة ، ثم ارتفعت نسبة التحضر بعد عشر سنوات من ذلك الى 11.64 % في أوساط السكان المحليين ، مقابل 77 % عند المستوطنين ، وفي سنة 1948 بلغت نسبة الإقامة بالمدن للسكان المحليين حوالي 15 % مقابل 78.2 % لدى المستوطنين ، وأخيرا وفي سنة 1954 وصلت نسبة السكان الحضريين الى 16 % لدى السكان المحليين مقابل 80 % في وسط المستوطنين .

وبالرغم من تزايد عدد السكان المقيمين بالمدن في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، إلا أن البلد بقي يطغى عليه الطابع الريفي ، مسجلا أعلى نسبة للتحضر في سنة 1954 تناهز 25.1 % من إجمالي السكان ، علما أن هذه النسبة كانت تساوي 18.6 % و 20.2 % خلال سنتي 1906 و 1926 على التوالي . وأن عدد المدن المائة ألفية قبيل اندلاع الثورة التحريرية كان عددها أربعة ، تتقدمهم

¹ - نفس المرجع ، ص ، 758 .

² - أنه الى تضارب المعطيات الاحصائية بين المؤلفين ، نظرا للمعايير المعتمدة في تصنيف السكان الأجانب ، فهناك من يعد اليهود المجنسين من هؤلاء ، ومرة يقصون منهم ، كما يتم التعامل مع المجنسين من الجزائريين المسلمين بنفس الكيفية .

مدينة الجزائر بتعداد سكاني يقدر بحوالي 315 ألف نسمة ، ثم وهران بأكثر من 256 ألف نسمة تليها قسنطينة بتعداد يفوق 118 ألف نسمة ، فمدينة عنابة بساكنة عددها يتجاوز 102 ألف نسمة ¹ .

وهكذا وقبل نهاية الفصل الأخير من ليل الاستعمار الطويل بالجزائر ، وفي سنة 1954 كانت حالة السكان بالجزائر عبارة عن مجتمعين سكانيين يعيشون على رقعة جغرافية مشتركة ، ولكنهما في الواقع مجتمعان منفصلان اجتماعيا وثقافيا وسياسيا ودينيا وحضاريا ، وحتى جغرافيا واقتصاديا ، مجتمع جزائري أصيل صاحب الأرض الحقيقي يمثل الأغلبية ، أبى الاندثار والزوال بكل معاني الاندثار والزوال المادية والحسية والمعنوية ، وقاوم جرائم الإبادة وصمد في وجه المجازر والتقتيل والتجويع والطرده والنفي ، ومجتمع دخيل وغريب جيء به من أصقاع أوروبا وفرض وجوده غير الطبيعي بقوة الحديد والنار وظن أنصاره ، أن التاريخ سيعيد نفسه في الجزائر كما حدث ذلك سابقا في قارة أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا ، أو على الأقل كما حدث في جنوب إفريقيا ، لكن هيهات هيهات ، وبعد أن اعتقد الاستعمار أنه قد قضى على مقومات بلد اسمه الجزائر ومحتفلا بذلك طيلة سنة 1930 مغلدا الذكرى المثوية للاحتلال ، فإذا بالوميض تحت الرماد يستعر ويلتهب ويتحول الى نار حارقة ، تحرق الاستعمار وكل أدواته وعناصر وجوده لتعيد التاريخ بالجزائر الى نصابه ومجراه الطبيعي .

قلت مجتمعين مختلفين في كل شيء ، مجتمع أصيل مستعبد ، ومجتمع دخيل يريد استعباد السكان الأصليين ، مجتمع أصيل محروم من خيرات بلاده وثرواتها ، ومجتمع دخيل استأثر بخيرات بلاد غيره ، مجتمع أصيل دُمّرت مدنه وقراه ، ومجتمع دخيل يتشكل من المغامرين والمهمشين والمجرمين جاء ليدمر ويقتل ويخرب ويهجر ويطرده ثم يستوطن . مجتمع أصيل يعيش معظمه مطاردا في الأرياف والقرى والجبال والبادي ، مجتمع دخيل يستأثر بالمدن والأحياء الراقية التي أنشأها على الطراز الأوروبي مستغلا أيادي وامكانيات البلاد المسلوقة ، مجتمع أصيل يعيش على نمط حياة الفقر والتهميش والاقصاء والاستغلال ، ومجتمع دخيل يعيش حياة الرفاه والرخاء على النمط الأوروبي .

التناقض الصارخ الذي آلت إليه الأوضاع في الجزائر بين السكان الأصليين والسكان الأجانب من الأوروبيين ، ما كان له ليستمر ويعمر أكثر مما عمّر ، وجاءت ساعة الحسم لتنتهي هذا التناقض وتضع له حدا . وما كادت سنة 1954 تنتهي لتندلع في غرة نوفمبر الثورة التحريرية المباركة التي دامت لأكثر من سبع سنوات ، واضعة نهاية لعهد الاحتلال الذي دام 132 سنة .

¹ - Benjamin Stora, Op cit , p , p , 56-64 .

2 - 6 - السكان والمدن إبّان سنوات الثورة التحريرية (1954 - 1962) :

شهدت المدن والحياة الحضرية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية ، حيوية ونشاطا وهي قريبة من الحيوية التي ميّزت عملية إعادة بناء المدن الأوروبية بعد الحرب ، والتي عرفت فيها المدن الفرنسية والجزائرية بصفة عامة معدلات نمو حضري عالية ، ففي الجزائر - وكما رأينا سابقا - فقد تضاعف عدد سكان المدن من الجزائريين الأصليين بأكثر من مرتين خلال 28 سنة الواقعة بين سنتي 1926 و 1954 مسجلا متوسط معدل نمو حضري 3.6 % سنويا .

لا شك أن ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي بين السكان الجزائريين الأصليين خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، مستفيدين من بعض التحسينات في قطاعات عديدة تم إنجازها بالمدن كإنشاء مستشفيات وعيادات لتقديم خدمات الرعاية الصحية ومؤسسات لتوسيع عملية تعليم الجزائريين ، وكذا إنشاء بعض المصانع والمعامل التي أتاحت فرص عمل لفائدة الجزائريين ، الأمر الذي شجع سكان الأرياف للهجرة نحو المدن ، مما بعث حيوية في الحياة الحضرية بالجزائر مدعومة بالنمو الطبيعي لسكان المدن وبالهجرة الداخلية الريفية - الحضرية .

وباندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 عرفت المدن والحياة الحضرية بالجزائر منعرجا جديدا ، ذلك أن مسرح الأحداث وساحات الوغى والقواعد الخلفية للثوار المجاهدين ، كانت أساسا بالمناطق الريفية والجبلية خاصة ، الأمر الذي زاد من حركة النزوح والهجرة لسكان هذه المناطق نحو المدن بحثا هذه المرة عن الأمن والأمان وليس عن العمل ، وبهذا بدأت تظهر تجمعات سكنية من بيوت القصدير والصفائح حول المدن ولا سيما الكبرى منها ، كالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة وغيرها . مُشكّلة أحزمة بؤس تحيط بالمدن ، ضف الى ذلك المحتشدات التي أقامها أفراد جيش الاحتلال لتجميع سكان الأرياف والجبال والقريبة من المدن ، من أجل عزل المجاهدين وإضعاف قوتهم وقواعدهم الخلفية .

ولمواجهة الثورة التحريرية وإخماد نيرانها وعزل جماهير الشعب الجزائري عنها ، اتخذت سلطات الاحتلال في ظل الجمهورية الرابعة ومنذ اللحظة الأولى إجراءات متعددة الأوجه ، عسكرية واجتماعية واقتصادية لم يكتب لها النجاح ودخلت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في تحبط وإضطراب ، زادت الضربات القوية لأفراد جيش التحرير الوطني تأزما ، الى أن سقطت الجمهورية الرابعة في ماي 1958 بمجيء الجنرال "شارل ديغول" وبداية عهد الجمهورية الخامسة ، ومنذ تسلّمه مقاليد الحكم بفرنسا اتخذ الجنرال "ديغول" اجراءات عسكرية صارمة على أرض

الواقع ، وقام بتغيير قيادات الجيش الفرنسي بالجزائر ، كما لجأ الى تسطير ووضع برامج اجتماعية واقتصادية هامة ، من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية لسكان الجزائر الأصليين وصرفهم عن الثورة ، والمتمثلة في "مشروع قسنطينة" . والذي يعتبر محاولة "يائسة" تتضمن إصلاحات اجتماعية واقتصادية لفائدة الجزائريين الأصليين ، أعلن عنها ديغول في 3 أكتوبر 1958 بمدينة قسنطينة تغطي سنوات 1959 – 1964 وتتضمن أساسا¹:

- أ - بناء 200 ألف سكن لفائدة أكثر من مليون جزائري ، تتوزع عبر مختلف مناطق البلاد .
 - ب - توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين .
 - ج - إحداث 400 ألف وظيفة جديدة بهدف توظيف أكبر عدد ممكن من الجزائريين المسلمين .
 - د - إنشاء مدارس لتضم ثلثي بنين وبنات الجزائريين ، وإستحداث مراكز صحية واجتماعية لفائدة الجزائريين المسلمين وهذا في كل مناطق البلاد .
 - هـ - إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة وأخرى للصناعة الخفيفة .
 - و - توفير مناصب عمل في الادارة للجزائريين .
 - ز - رفع الأجور الى مستوى الأجور بفرنسا .
 - ح - شق شبكة للطرق لفك العزلة عن المناطق النائية وربطها بالطرق الموجودة .
- وقد كان مشروع قسنطينة منذ البداية محكوما عليه بالفشل ، لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى ثم اقتصادية ، وعلى الرغم من أن المشروع ضخم لكنه جاء متأخرا وفي وقت لم تعد فيه الامتيازات الاقتصادية قادرة على أن تغري أو تؤثر على توجه الجزائريين الذين حسموا أمرهم لخيار الثورة ومن وراءها تحقيق الاستقلال التام عن فرنسا .

¹ - Charles Robert Ageron , **Histoire de L'Algérie Contemporaine** , Editions Dahlab , Alger , 10e édition , 1994 , p , 105 .

لقد شهدت سنوات الثورة التحريرية أحداثا مروعة في حق الشعب الجزائري ، فقد استشهد حوالي 1.5 مليون نسمة ، وبالرغم من تسجيل معدلات مواليد خام مرتفعة خلال هذه السنوات وصلت الى 45.6 في الألف للفترة (1956 – 1960) ، إلا أن ارتفاع معدلات الوفيات بسبب الحرب التحريرية لم تسمح بتحقيق معدلات نمو سكاني عالية ، وبعد أن عرفت معدلات النمو السكاني إنطلاقتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مسجلة متوسط سنوي هو الأعلى في تاريخها المنقضي يعادل 2.64 % للفترة (1948 – 1954) نزل هذا المعدل الى 1.55 % للفترة (1954 – 1960) ، ما جعل عدد السكان الاجمالي للجزائريين المسلمين ينتقل من 8.745 مليون نسمة في سنة 1954 الى 9.602 مليون نسمة في سنة 1960 .

من جهتهم عرف السكان المستوطنون الأوروبيون خلال سنوات الثورة التحريرية نموا غير محسوس بسبب توقف الهجرة الخارجية نحو الجزائر ، ومغادرة بعض المستوطنين أرض الجزائر ، وبترجع معدلات الولادات الى أدنى مستوياتها في صفوف المستوطنين – كما سبقت الإشارة إليها – كل ذلك جعل عدد المستوطنين ينتقل من 984.031 نسمة في سنة 1954 الى 1.025.000 نسمة في سنة 1959 ، بزيادة حوالي 40.969 نسمة . ما يعني أن متوسط معدل النمو السنوي للمستوطنين خلال هذه الفترة سجل 0.81 % . هذا دون الأخذ بعين الاعتبار عدد أفراد الجيش الفرنسي الذي ارتفع خلال هذه السنوات الى أرقام قياسية ، حيث جيء بهم من فرنسا ومستعمراتها في الخارج ، إذ قُدِّر عددهم في عهد الجنرال ديغول بأكثر من 800 ألف جندي .

فيما يخص المدن والحياة الحضرية ، فقد عرفت انتعاشا يعزى الى عوامل عديدة ، منها نزوح السكان نحو المدن من الأرياف والقرى والجبال وسائر المناطق النائية التي لم تعد آمنة بسبب المعارك الدائرة بين المجاهدين وأفراد جيش التحرير الوطني من جهة ، وبين جنود جيش الاحتلال الفرنسي من جهة أخرى . كذلك قيام سلطات الاحتلال في سياق برنامج "مشروع قسنطينة" الديغولي ، بانجاز بعض المشاريع التنموية والسكنية ، كبناء بعض الأحياء السكنية وخاصة حول المدن الكبرى كالجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران وعنابة وغيرها ، وبناء أحياء خاصة لأسر أفراد جيش الاحتلال الذين ارتفع عددهم لمواجهة متطلبات الحرب ، فتم بقسنطينة انشاء ما يزيد عن 1500 مسكن لعائلات الضباط والجنود بواسطة تعاونيات الجيش ومن ناحية أخرى تم كذلك تأسيس ديوان الكراء المعتدل "H . L . M" الذي أنيط له بناء عشرات آلاف المساكن في مختلف جهات الوطن منها حي

بالمنظر الجميل بقسنطينة يشتمل على 10 آلاف مسكن لإيواء 50 ألف نسمة (ما يمثل حوالي خمس سكان المدينة في ذلك الوقت) ¹ .

وبالجزائر العاصمة تم إنجاز عدة أحياء سكنية للجزائريين بالمدينة والحراش وبراقي ، كما تم إنجاز عددا من المشاريع الاقتصادية كالمصانع ومحطات توليد الكهرباء وشق الطرق وبناء ، وتوسيع المناطق الصناعية بالحراش والروبية ورعاية وإنشاء مصفاة التكرير ببراقى . وغيرها من المشاريع العمرانية والاقتصادية التي شهدتها كثير من مناطق البلاد بغرض عزل الشعب عن الثوار .

كل هذه المتغيرات والنشاطات كان لها أثرها على المدن والحياة الحضرية بالجزائر ، حيث برزت للوجود وبقوة أحزمة من أحياء القصدير والصفوح تحيط بالمدن ، كما ظهرت توسيعات وامتدادات لبعض المدن خاصة الكبرى منها . ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد سكان المدن من الجزائريين المسلمين من 16 % في سنة 1954 الى 23 % سنة 1959 ، بينما قفزت نسبة المستوطنين المقيمين بالمدن خلال نفس الفترة من 80 % الى 85 % بسبب الخوف الذي انتاب هؤلاء المستوطنين الذين يقيمون بالأرياف حيث يمتلكون مزارع وضيعات هائلة فلهجؤوا الى الإقامة في المدن . وبهذا سجلت الحياة الحضرية بالجزائر عامة قفزة معتبرة نحو الأعلى منتقلة من حوالي 25 % من السكان المقيمين بالمدن في سنة 1954 الى 29.6 % في سنة 1959 .

8-7 - مميزات الحياة الحضرية والمدن بالجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي :

في الواقع شهد المجال الحضري والعمراني بالجزائر خلال العهد الاستعماري الفرنسي للفترة الزمنية (1830 - 1962) ، تغيرات وتحولات عميقة وهائلة ، كما شهد إنجازات عمرانية وحضرية ضخمة عبر مختلف ربوع البلاد وخاصة في جزئها الشمالي ، حيث كان يتمركز وجود المعمرين من المستوطنين الأجانب ، هذه الانجازات العمرانية هي في حاجة الى مزيد من الدراسة والبحث للوقوف على بعض الحقائق التي لم تتضح بعد .

صحيح أن الاستعمار الفرنسي وطيلة وجوده بالجزائر ، أنشأ مدنا عديدة وقرى ، وهيا مزارع وضيعات بها مباني تأخذ الأبواب وتشد لها الأنظار لروعة وهندستها ورونقها ومناظرها ، بل وكثير من المنشآت العمرانية المنتشرة هنا وهناك ، هي عبارة عن تحف معمارية فنية فائقة الجمال ما زال الكثير منها قائما الى اليوم بالرغم مما لحقه من التزدي والتشوه والاهمال ، فمازالت أحسن مدننا وأجمل الأحياء فيها هي تلك الموروثة عن الاستعمار ، سواء

¹ - محمد الهادي العروق ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 101 ، 102 .

بالجزائر العاصمة أو غيرها من المدن الكبرى كوهراة وقسنطينة وعنابة وسطيف ومستغانم وسيدى بلعباس والبليلة ، وحتى عشرات المدن التي أنشأها الاستعمار ما زالت الى اليوم تمثل أبرز معالم الحياة الحضرية . لكن هناك أسئلة عديدة تطرح نفسها في هذا السياق لتتضح الصورة وخلفياها ، من قبيل لماذا كان هذا النشاط العمراني والحضري الهائل ، ومن أنجزه ولمن أنجز ؟ وما الغرض من هذه المنشآت الحضرية ؟ وغيرها من الأسئلة .

من يتمعن في شكل وصورة المدن التي أنشأها الاستعمار ، فإنه يدرك بأنها مدن كبيرة وجميلة وتحتوي على معظم المرافق الحضرية التي تمنح لمعنى الحياة في المدن مضمونها ، إنها مدن تضاهي نظيرتها بفرنسا وأوروبا . تماما مثلما حدث في عهد الرومان الذين قاموا بثورة حضرية هائلة بالجزائر وكانوا السباقين في انشاء مدن ضخمة تماثل نظيرتها بإيطاليا خاصة وأوروبا عامة وعلى الطراز الروماني ، لكن - وكما رأينا سابقا- كانت لصالح السكان من الرومان الأوروبيين الذين نزحوا نحو الجزائر بأعداد هائلة ، وأنشأت في الغالب بسواعد العمال من أبناء الجزائر وبامكانيات الجزائر المتعددة آنذاك ، ومنها الموارد الآتية من تصدير المنتجات الزراعية والحرفية من الجزائر نحو أوروبا . وكأن التاريخ يعيد نفسه ، وبعد مجيء الغزاة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ، كان توجههم منذ البداية نحو اعتبار الجزائر خالية أو غير كثيفة السكان وعليهم إعمارها واستيطانها ، ولذا عملوا ما استطاعوا لتخريب وتدمير وتهديم كل ما وجدوه من مدن وعمران وحواضر قائمة من العصور السابقة وخاصة من العهد العربي - الاسلامي ، لمحو كل ما له علاقة بالهوية الجزائرية وإحلال مكانه ما يرمز الى الانتماء الأوروبي الصليبي ، لذا فقد تميّزت المرحلة الفرنسية في الجزائر بعمليات طمس للشخصية الوطنية في جميع أشكالها وأبعادها الحضارية . وكان للعمارة النصيب الأوفر في ذلك ، حيث قامت سلطات الاحتلال بمحاصرة المدن الجزائرية التي سلمت من التدمير والتهديم بالبنائات الجديدة ذات الطابع الأوروبي لمنعها من التوسع ، ثم الاختناق والدوبان والاندثار مع مرور الزمن ، مما يجعل أغلبية الآثار العمرانية تزول وتختفي من الوجود ، وما بقي منها قائما لم يسلم من الابتذال أمام الوصف السيميولوجي ، حيث أصبحت تعرف المدينة الأصلية بالمدينة القديمة ، والمباني الاستيطانية بالمدينة الجديدة والعصرية .

إن المجال العمراني وإنشاء التجمعات السكنية والشكل الهندسي والفن المعماري ، ما هو إلا حصيلة للانتاج الاجتماعي والثقافي والحضاري للمجتمع ، وهذا ما يكشف سر الاهتمام الكبير لسلطات الاحتلال بالمجال العمراني والمعماري في الجزائر ، الذي كان يسعى الى تحطيم وتشويه كل المظاهر العمرانية الأصيلة واستبدالها بما هو فرنسي أوروبي تحقيقا لمقولة "الجزائر فرنسية" .

حرص المستوطنون ومن وراءهم سلطات الاحتلال أن ينشأوا بيئة عمرانية أوروبية تشعرهم وكأنهم في أوروبا ، ولذا جاءت المدن التي أسسوها في الجزائر لتلي حاجاتهم ومتطلباتهم الوظيفية والبنوية وحتى الرمزية ، فكانت وظائف المدينة الكولونيالية بالجزائر هي ذاتها الموجودة بأوروبا بالرغم من إختلاف الظروف والعوامل التي أدت الى نشأتها ، سواء الوظيفة السياسية - الادارية أو الاقتصادية - التجارية أو الثقافية والترفيهية والدينية والعسكرية ، أما بنويها فقد كانت مماثلة لنظيرتها الأوروبية ، حيث نجد بنايات وأحياء بكاملها لا تختلف في هندستها وشكلها عن ما هو موجود بفرنسا ، وما زالت الى اليوم تحمل بصمات المحتل الفرنسي ، وكأن بعض المدن الجزائرية تمثل صورة مصغرة من المدن الفرنسية . لدرجة تشعرك بالاغتراب وأنت تتجول بين أزقتها وأحيائها أثناء حقبة الاستعمار .

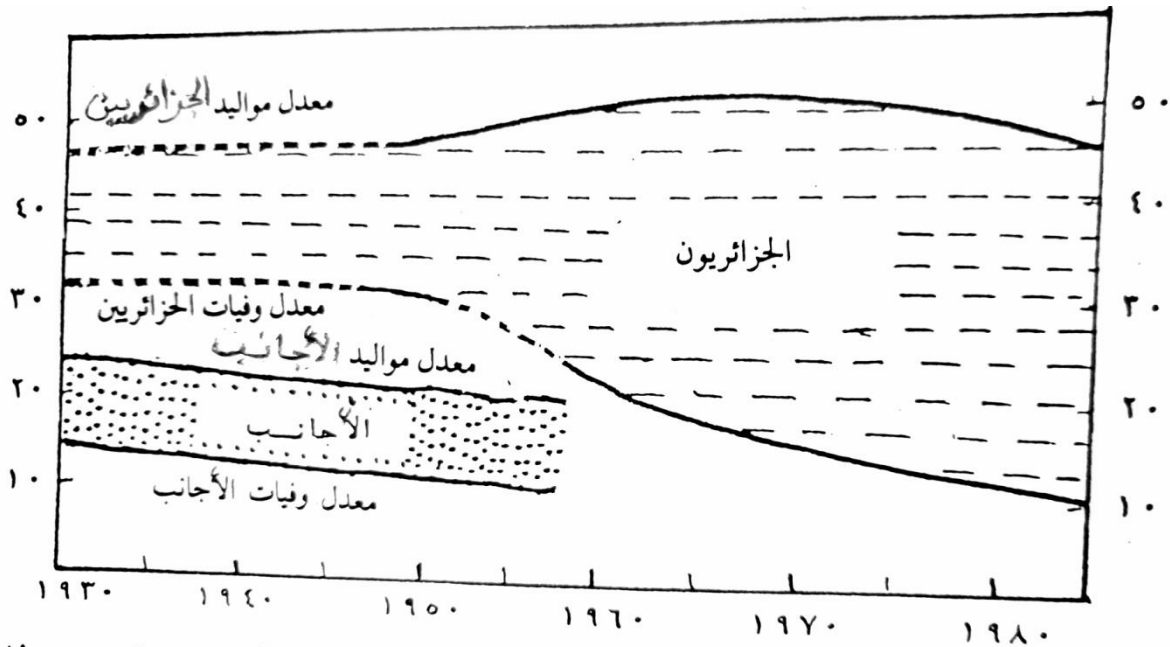
وهكذا أوجد الاستعمار في الجزائر مجتمعين مختلفين متناقضين متصارعين ، يجسدان قمة العنصرية التي كان المحتل يتعامل وفقها مع السكان الأصليين ، مجتمع يستأثر بسكنى المدن وهو مجتمع المستوطنين الذين حرصوا منذ الوهلة الأولى للاحتلال أن يسكنوا المدن ونسبة عالية منهم وصلت أواخر العهد الاستعماري الى 85 % ، بالمقابل وإذا صدقنا معطيات المحتلين فإن نسبة السكان الأصليين كانت ضعيفة طيلة عقود الاحتلال وفي أحسنها بلغت حوالي 25 % قبيل الاستقلال . وبينما كانت أحياء الأوروبيين تتمتع بكل المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، كانت أحياء السكان الأصليين التي أنشأها المحتلون غالبا ما تقع على أطراف المدينة ، وهي تفتقد الى معظم المرافق الضرورية ، كما كانت في خدمة أغراض المستوطنين وقد وصلت التفرقة العنصرية "الحضرية" في بعض المدن الى الفصل المكاني والاجتماعي والثقافي ، ويكاد العرق أو الأصل الجغرافي هو أحد المعالم الأساسية المميّزة لمدن الاحتلال . ففي ضوءه يتحدد التوزيع المكاني للمدن ، تماما كما حدث في دولة جنوب إفريقيا .

أما من الناحية الديموغرافية ، فإن الواقع الديموغرافي والخصائص الديموغرافية للسكان الأصليين الجزائريين تختلف تماما عن نظيرتها لدى السكان المستوطنين ، وهي تفنّد بقوة إدعاءات المحتلين أنهم جاؤوا

بغرض نشر التحضر والحضارة في الجزائر . إن الأفعال الشائنة والمنكرة التي قام بها جيش الاحتلال ومنذ اللحظة الأولى لاقتحامه الجزائر ، جعلت حجم السكان الأصليين يتناقص بفعل ارتفاع عدد الوفيات عن عدد الولادات ، وهذه خاصية تعود الى العصور الوسطى بأوروبا ، وعلى العموم ظل المجتمع السكاني الجزائري وطيلة عهد الظلام الاستعماري تميّزه الخصائص الديموغرافية للمجتمع المتخلف وهي : مستويات خصوبة ووفيات مرتفعة ينتج عنها معدلات نمو سكاني منخفضة وبطيئة وأمل حياة قصير أي أنها خصائص المرحلة الديموغرافية البدائية ، بالمقابل تميّز مجتمع المستوطنين بنفس الخصائص الديموغرافية التي يتمتع بها نظرائهم في أوروبا ، أي خصائص المرحلة الديموغرافية المتقدمة أو ما تعرف "بمرحلة النضج الديموغرافي" ، والتي تتميز بمستويات خصوبة ووفيات متدنية بسبب الازدهار والرفاهية المعيشية التي وصلت إليها أوروبا ، ما يؤدي الى نموسكاني بطيء وأمل حياة طويل .

وهكذا فقد كرس ممارسات المحتل الفرنسي وجود مجتمعين متميزين متناقضين ديموغرافيا وحضريا ، أحدهما وهو المجتمع الجزائري الأصيل الذي تميّز باستمرار الطابع الريفي والنمط الديموغرافي البدائي ، ومجتمع دخيل استأثر بسكنى المدن ويحمل خصائص النمط الديموغرافي المكتمل أو المتقدم ، والشكل الآتي يغني عن كل تعليق .

شكل رقم (05) يوضح عملية الانتقال الديموغرافي للجزائريين للفترة (1930 - 1990) وللمستوطنين الأوروبيين للفترة (1930 - 1960)



الفصل الحادي عشر

المدن والتهيئة العمرانية والحضرية في الجزائر المستقلة

. تمهيد :

إن التطرق لوضعية المدن والتهيئة العمرانية في الجزائر في عهد الاستقلال ، يقتضي منا استعراض ما جاء في مضامين المواثيق الوطنية الموجهة للسياسات العامة المعمول بها في البلاد ، وكذلك المخططات التنموية ومحتوى برامجها الانمائية ، دون أن نغفل القوانين الصادرة في ذات السياق ، والتي جاءت لتنظيم حركة البناء والتعمير والتهيئة العمرانية ، والتحكم في المجال وشغله بطريقة عقلانية ، وذلك خلال المراحل المختلفة التي تعاقبت عليها البلاد .

بعد استعراض النصوص الرسمية المختلفة ، وفي كل المراحل التي مرت بها البلاد نتوقف عند الممارسات والتطبيقات والانجازات المنبثقة عن هذه النصوص ، كما حدثت في الواقع مع التحليل والتفسير والتأويل ما أمكن ، مستعرضين التطورات والتغيرات والتحولات التي شهدتها المدن والحركة العمرانية عموما من جهة ، ومن جهة أخرى التغيرات التي طرأت على الواقع الديموغرافي ، المتسم بالارتفاع غير المسبوق طوال تاريخ البلاد .

1 - التهيئة العمرانية في النصوص الرسمية :

للقوف على بدايات الاهتمام بالتهيئة العمرانية والنمو الحضري بالجزائر المستقلة ، رجعت الى الوثائق الرسمية ذات العلاقة بالموضوع ، والتي أعني بها الموائيق الوطنية والمخططات التنموية المتعددة ، هذه الوثائق التي تضمنت المخططات والبرامج والتوجيهات والسياسات والمعالن الخاصة بالتهيئة العمرانية وتنظيم المدن وتطويرها .

1 - 1 - التهيئة العمرانية في الموائيق الوطنية :

انتهجت الجزائر مباشرة بعد استقلالها عن المحتل الفرنسي ، منهجا تنمويا يتبنى التوجه الاشتراكي الذي يعتمد سياسة التخطيط المركزي للدولة ، ولذا أصدرت السلطات العامة في البلاد موائيق وطنية مختلفة تتضمن الخطوط العريضة للسياسة التنموية العامة في كافة القطاعات، ومنها قطاع التهيئة العمرانية والبناء والتشييد والتنمية الحضرية عامة ، وقد تم إصدار ثلاث موائيق أساسية خلال سنوات 1964 ، 1976 ، 1986. لينتهي العمل بهذه السياسة المعتمدة على التوجيه المركزي سنة 1989، أي بعد أحداث أكتوبر 1988 وما أنجر عنها من تغييرات وتحولات هائلة ، كان منها التخلي على النهج الاشتراكي في إدارة التنمية بالبلاد .

وفي هذا السياق ولكي يتسنى لنا التعرف على واقع المدن والحياة الحضرية وتطوراتها في العقود الأولى التي تلت الاستقلال ، كان لزاما علينا العودة الى هذه الموائيق والتطرق لما جاء فيها في هذا الصدد .

أ - ميثاق الجزائر (1964) :

تجدر الإشارة قبل صدور ميثاق الجزائر عام 1964 ، سبقه برنامج طرابلس الذي صدر عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد توقيع " اتفاقيات ايفيان " قبيل تقرير المصير سنة 1962 ، والذي مثل برنامج العمل مباشرة بعد الاستقلال ، ومن شأن برنامج كهذا لا يمكنه الإشارة الى التهيئة العمرانية والى سياسة المدن والبلاد خارجة لتوها من حرب مدمرة للبلاد ، ولعل أقصى ما تناوله برنامج طرابلس في الموضوع ، اشارته الى وجوب الاهتمام بتحسين مستوى معيشة الجماهير والتي يعدّ تحسين ظروف السكن

أحد عناصرها ، ذلك أن تدهور أوضاع السكن وانتشار الأحياء القصديرية والأكواخ يجب القضاء عليها في سياق مشروع العمل التنموي العام للنهوض بواقع البلاد المتردي ¹.

ميثاق الجزائر الصادر سنة 1964 ، لم يكن بوسعه تناول مسألة التهيئة العمرانية أو التنمية الحضرية والبلد مازال يعيش مآسي كثيرة نتيجة ما خلفته الحرب التحريرية ، التي دمرت من جرائها مئات القرى والأرياف وخربت المدن والأحياء ، هذه المآسي التي عدّدها الميثاق والتي نذكر منها ما له علاقة بالموضوع :

- أكثر من مليون شهيد .

- 300.000 مكافح حاربوا في الجبال .

- ما يقرب من ثلاثة ملايين من المجمّعين أخرجوا من ديارهم وقراهم وتم تجميعهم في مراكز شبيهة بالمحتشدات .

- 400.000 من المعتقلين والموقوفين .

- 300000 من اللاجئين خاصة في تونس والمغرب .

- 700000 من النازحين من القرى نحو المدن ² .

وعلى غرار برنامج طرابلس ، تم تجاهل مسألة التهيئة العمرانية ، وأقصى ما أشار اليه ميثاق الجزائر هو وجوب ضمان مستوى معيشي أفضل لكافة أفراد المجتمع في ظل النظام الاشتراكي ، والذي يعد عنصر توفير السكن اللائق أحد ركائزه ، إذ أشار الميثاق الى أهمية العمل على ترقية السكن والقضاء على الأحياء القصديرية ³ .

وبالرغم من أن حركة النزوح الريفي أخذت تشتد نحو المدن وخاصة ما عرف باحتلال واقتحام الممتلكات الشاغرة التي خلفها المستوطنون الأوروبيين وراءهم ، وكذا انتشار الأكواخ والبناءات القصديرية

¹ - جوان جيليسي ، ثورة الجزائر ، ترجمة : عبد الرحمن صدقي أبو طالب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، 1966 ، ص ، 236 .

² - Ministère de L'information et de la Culture , **La Charte Nationale** , Alger , 1965 , p , p , 35 , 36 .

³ - Ibid , P, P, 75-76 .

مباشرة بعد الاستقلال ، لم يكن هذا كافيا للالتفات الى مسألة النمو الحضري وتردي حالة المدن التي كانت موجودة آنذاك .

ب - الميثاق الوطني (1976) :

تناول الميثاق الوطني الصادر سنة 1976 ، مسألة النمو الحضري وترقية المدن بحصرها في إشارته الى أهمية تطوير مدينة الجزائر العاصمة بما يجعل منها رمزا للسيادة الوطنية ، وقطبا اقتصاديا كبيرا لبلد يتطور بسرعة ، وفي هذا السياق جاء قوله : "لقد أصبحت مدينة الجزائر تجمعاً عمرانياً ضخماً يضم أكثر من عشر السكان الجزائريين ، فبلغت بذلك الحدود القصوى لنمو يؤدي تجاوزه الى تعريض تنمية البلاد للاختلال " ¹ . وهكذا حصر الميثاق الوطني (1976) المسألة الحضرية والحركة العمرانية ، في وجوب الاهتمام بالعاصمة كواجهة سياسية للجزائر الجديدة ، متجاهلاً وضعية المدن الأخرى والحركة العمرانية التي خضت خطوات هائلة في تشويه مناظر المدن وتحويل مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية المتاخمة لها الى وجهة عمرانية بكيفية عشوائية خارج قوانين الجمهورية ، بفعل النمو السكاني الهائل وكذا حركة النزوح الريفي المتواصلة دون توقف منذ اللحظات الأولى للاستقلال ، وفي هذا الصدد فقد خص الميثاق مدينة الجزائر دون غيرها بمخطط تهيئة بقوله : " وعلى هذا الأساس سيوضع موضع التنفيذ مخطط ضخم من أجل تجديد وتطوير مدينة الجزائر في نطاق برنامج يشمل أيضاً التجمعات المتاخمة ومجموع المنطقة المحيطة بها ، وسوف تحتل مشاكل الإسكان مكانة خاصة ضمن هذا البرنامج ، بحيث تدرس وتسوى وفقاً لتوزيع مراكز الأنشطة ، من أجل تسهيل الاتصال بين مقر السكن ومكان العمل ، وبذلك تكتسي الجزائر وجهاً جديراً بوضعها كعاصمة سياسية للجزائر الجديدة وكقطب اقتصادي لبلد مندفع بتصميم في تشييد الاشتراكية " ² .

وفي سياق متصل بالموضوع والمتعلق بسياسة السكن ، فقد أشار الميثاق الوطني الى أهمية توفير سكن محترم ومريح لأفراد المجتمع ، الى جانب السعي الحثيث للقضاء على ظاهرة السكن الحفير ، والتي تتمثل في الأكواخ والأحياء القصديرية التي تشوه معالم أحياء المدن . ولتسوية أزمة السكن وتحقيق شروط حياة أفضل ، ستنجز

¹ - جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني (1976) ، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر ، 1976 ، ص ، 264 .

² - نفس المرجع ، ص ، 265 .

مجموعة أعمال في ميدان السكن والعمران ، حيث تزايد السكان يفرض وضع وإنجاز برنامج واسع للسكن على مستوى كامل البلاد ¹ .

أما المدن والأرياف فستضطلع الدولة بعمليات تجديد واسعة للتجمعات السكنية بالمدن والأرياف لتسوية المشاكل المتولدة عن المساكن القديمة ، ولإزالة القذارة التي توجد في كثير من الأحياء ² .

ومما سبق يتضح بجلاء غياب أية استراتيجية أو خطة للنهوض بالواقع العمراني ، ولاسيما الحضري منه ، فليست هناك ولو إشارة بسيطة لتوزيع السكان واستعادة التوازن بين الأقاليم الوطنية ، واستباق قضايا النمو غير المتوازن في توزيع السكان ، وحركة التعمير الفوضوية وتشويه صورة المدن الموجودة ، ولعل ذلك يعود الى أن قضايا التحضر وترقية المدن لم تكن من أولويات المرحلة واهتماماتها .

إن تجاهل قضايا العمران والتعمير أثناء العقدين التاليين للاستقلال في ظل نمو سكاني مرتفع وغير مسبوق في تاريخ الجزائر، ستظهر تداعياته لاحقا ، في أشكال وصور متعددة في الوسط الحضري وخاصة وسط المدن الكبرى ، حيث نمت أحياء سكنية ضخمة غير مخططة وفوضوية وبشكل عشوائي في أطراف المدن وتخومها ، مشوهة صورتها ومناظرها ، بسبب تنامي حركة النزوح الريفي وغياب مخططات عمرانية تتكفل بمطالب السكان المتزايدون بقوة ، كل هذا أدى الى زيادة الضغط على المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية وغيرها ، والتي هي عاجزة أصلا عن تلبية طلبات السكان الأصليين الذين أنشأت من أجلهم فضلا عن غيرهم من النازحين .

هذه الوضعية التي آلت إليها حالة المدن الموجودة أو تلك التي ظهرت وانبثقت من تجمعات سكانية سابقة ، حيث تحولت كثير من القرى والتجمعات السكانية غير المخططة الى تجمعات حضرية ، حاول الميثاق الوطني الصادر سنة 1986 ، استدراك الأمر وإيلاء الأهمية اللازمة من أجل ترقية المدن وتحسين الحياة الحضرية بها .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 275 .

² - نفس المرجع ، ص ، 277 .

ج - الميثاق الوطني (1986) :

إن إهمال مسألة التهيئة العمرانية وحركة التعمير مع تبني سياسة سكانية مشجعة للنسل غداة الاستقلال ، لم يكن هذا الوضع بالإمكان أن يتواصل الى زمن طويل ، فقد أدت السياسة المنتهجة من طرف السلطات العامة ، والمتمثلة في إعلان الثورات الثلاث المتتالية : الثورة الثقافية والصناعية والزراعية ، الى خلخلة البناء الاجتماعي والنسيج العمراني للمجتمع ، ترتب عنه بروز ظواهر عديدة منها ، تفاقم ظاهرة النزوح الريفي ، وظاهرة تنامي البناء الفوضوي والعشوائي خارج نطاق القانون وكذا تفاقم البناءات القصديرية والأكواخ القذرة في شكل أزحمة تحيط بالمدن ولاسيما الكبرى منها ، كل ذلك أدى الى تشويه محيط المدن وتردي الحياة الحضرية وانخفاض منسوب الثقافة الحضرية لدى قاطنيها .

وبالرغم من سعي السلطات العامة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي الى المبادرة بإصلاح الوضع ، وذلك باتخاذ اجراءات صارمة منها : القيام بهدم البنايات التي قام أصحابها بتشييدها دون رخصة من الجهات الوصية أو تغريمهم ، وإزالة كل المساكن التي بنيت فوق الأراضي الزراعية ، الى جانب هدم البنايات القصديرية وإرجاع قاطنيها الى المناطق التي وفدوا منها .

الاجراءات الصارمة هذه ، لم تمنع من استمرار حركة التعمير الفوضوية والعشوائية على أطراف المدن ، زيادة على تواصل ظهور تجمعات سكنية ضخمة في القرى والأرياف حوّلتها الى مدن ناشئة ، دون أن تتوفر على أدنى شروط الحياة الحضرية ولا المرافق اللازمة لمثل هذه التجمعات الضخمة .

ولترجمة هذه التوجهات الجديدة في سياسة التعمير والتهيئة العمرانية ، فقد تضمن الميثاق الوطني الصادر سنة 1986 ، فصلا كاملا خصص لمسألة التهيئة العمرانية وتطوير المنشآت القاعدية ، وبعد تحليله للوضعية التي آلت اليها عملية التنمية الشاملة الجارية بالبلاد ، وانعكاساتها وتداعياتها على التهيئة العمرانية والتوازن الجهوي ، أكد الميثاق على وجوب استدراك الوضع المختل حيث جاء فيه : "ذلك أن التوزيع المتفاوت للنشاطات ولمناصب العمل والمداخل قد يكون مصدر اختلالات متعددة ومتنوعة ، وعليه فإن وجود مناطق حضرية ومكتظة بالسكان والنشاطات من جهة ، ومناطق شاسعة محدودة السكان، قليلة التنظيم ، ضعيفة التجهيز ، من جهة أخرى ، يفرض ضرورة تدارك التفاوت ، ويبرر الأهمية التي يكتسيها تطبيق سياسة التهيئة العمرانية التي تبدو هي الأداة

الضرورة الوحيدة لتشييد مجتمع عادل يحظى بتنمية متزنة ، وبذلك تصبح شروط العيش المتكافئ للجميع حقيقة ملموسة في كل أنحاء البلاد " ¹ .

وإزاء التوزيع المختل وغير العقلاني للسكان ، فإن الميثاق الوطني (1986) ، أرجع أسباب تركز التجمعات البشرية في المدن المرفئية والسهول الساحلية الى الاحتلال الاستعماري الذي أوجد اقتصاد مختل قائم على أساس استغلال المواد الأولية وتوجيهها نحو التصدير كمواد خام . وانعدام الأنشطة الصناعية ، اللهم إلا تلك المراكز التحويلية والصناعية الساحلية ، التي زادت في حدة الميل الى التركز الحضري السريع ، هذا الوضع الذي استمر لسنوات بعد الاستقلال مما أدى الى استقرار نصف سكان البلاد في المناطق المنخفضة والسهول الشمالية التي تمثل نسبة 2 بالمائة من المساحة الاجمالية ، ومن ثمة الى إفراغ مناطق الهضاب العليا والجبال والمناطق الحدودية والجنوب ² .

وقد اعتبر الميثاق الوطني قضية التهيئة العمرانية واستعادة التوازن بين مختلف الأقاليم ، أحد الرهانات الهامة والتحديات الكبرى التي تواجه البلاد ، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في المخططات التنموية الراهنة والمستقبلية ، ومن ذلك قوله : "فإن مواصلة التحكم في الاتجاهات السلبية وتغييرها يعتبران حتميين ، وينبغي أن يتبلور في التطبيق المتسم باليقظة والصرامة الدائمة من خلال أعمال التهيئة العمرانية التي يجب أن تكون طبيعتها ومداها ومدتها ووتيرة تنفيذها في مستوى الرهان الحاسم بالنسبة الى مستقبل البلاد " ³ .

وفي هذا المضمار ألح الميثاق الوطني على أهمية تدعيم الأعمال التي شرع في إنجازها والمتعلقة بتعزيز الهياكل القاعدية وإعادة توزيع النشاطات ، وتحسين الظروف الحياتية ، وتنمية العالم الريفي ، ودعم الجهود الرامية الى ضمان التغطية المتزنة عبر التراب

الوطني ، للنشاطات المنتجة التي يجب أن تكون مدعومة ببنية حضرية ملائمة وشبكات مناسبة للمواصلات والاتصالات ، وستتمحور إعادة هيكلة المجال الجغرافي حول الأولويات التي سطرها البلاد ، هذه الأولويات هي

¹ - حزب جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني 1986 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1986 ، ص ، 233 .

² - نفس المرجع ، ص ، 234 ، 235 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 235 .

المحاور التي ينبغي أن تدور حولها الاختبارات الجهوية الرئيسية للتهيئة العمرانية ، ولاسيما المتعلقة منها الأولوية لتنمية مناطق الهضاب العليا وجنوب البلاد والمناطق الجبلية والجهات المتاخمة للحدود .

إن أنشطة التهيئة العمرانية ، إذ تنطلق من المنظور الشامل المنسجم البعيد المدى للتوزيع العقلاني للسكان والأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني ، الذي سيمثل الاطار الاستدلالي للمخططات الانمائية الوطنية منها والمحلية ¹.

وبعد الافاضة في سرد وتحديد الوسائل والآليات والأطر التي تقوم عليها التهيئة العمرانية مستقبلا يصل الميثاق الوطني (1986) الى اعتبار التهيئة العمرانية سياسة تشكل فعلا اطارا مرجعيا إلزاميا وضروريا للاقتصاد الوطني ، لأنها تضمن تناسق الأهداف الوطنية والعمليات المحلية وتكاملها ، مع إيلاء أهمية أكثر لمناطق الهضاب العليا وجنوب البلاد والمناطق الجبلية والمناطق الحدودية . لاستعادة التوازن وتحقيق اللامركزية في التنمية ، هذا دون القفز على الواقع العمراني بالشمال ، ولاسيما التجمعات الحضرية الكبرى ، والتي تشكل تحديا كبيرا أدى الى استهلاك مفرط للأراضي ذات القيمة الفلاحية العالية ، فضلا أن الشمال، ينبغي أن تراعى فيه تطبيق المقاييس المضادة للزلازل ، كون المنطقة تتميز بدرجة عالية من القابلية لحدوث الزلازل .

كما أنه قد نتج عن النمو غير المضبوط والفوضوي للتجمعات السكنية الكبرى ، إرتفاع كبير في التكاليف الاقتصادية ، زيادة على تدهور الاطار الحياتي للمواطنين ، وعليه : تجب برمجة سياسة تركز على إعادة هيكلة النسيج الحضري الحالي وإعادة الاعتبار اليه وتجديده ، وخاصة بالنسبة للجزائر العاصمة ، التي أصبح يتمركز فيها ما يزيد على عشر السكان ، وهي بذلك بلغت حدا من الخطورة ، قد يؤدي تجاوزه الى الاخلال بتوازن تنمية البلاد . من هنا ينبغي تطبيق مخطط واسع قصد تجديد مدينة الجزائر وتطويرها ، في اطار تهيئة تشمل كل التجمعات السكنية المجاورة ².

ومما سبق يتضح غياب استراتيجية أو خطة واضحة المعالم تنهض على انشاء مدن جديدة مخططة ومصممة وفق نظرة علمية ، استفادة واستثمارا لتجارب بلدان قد سبق وأن مرت بظروف شبيهة بالظروف التي تمر بها

¹ - نفس المرجع ، نفس الصفحة .

² - نفس المرجع ، ص ، ص ، 236 - 246 .

الجزائر ، وإنما كل ما جاء في نص الميثاق الوطني هو عبارة عن كلام عام ينبثق من ايدولوجية تنموية تقوم على وجوب تشييد المجتمع الاشتراكي لا غير .

1 - 2 - التهيئة العمرانية في مخططات وبرامج التنمية الوطنية :

بالعودة الى متون المخططات الوطنية التنموية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال ، ونعني بها المخطط الثلاثي الأول (1967 - 1969) والمخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) ، ثم المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) . التي ميّزت عهد التسيير الاشتراكي والذي يمكن تقسيمه الى مرحلتين ، ثم عهد ما سمي بنظام تسيير "اقتصاد السوق" والذي يميّزه كذلك مرحلتين .

أ - مرحلة (1962 - 1979) :

ما يلاحظ على هذه المرحلة اهمال واضح لقضايا التهيئة العمرانية ، وأن كل البرامج والمخططات التنموية التي غطت الفترة (1962 - 1979) لا تشير لمسألة التهيئة العمرانية والتحسين الحضري وترقية المدن ، ولا الاشارة الى إنشاء مدن جديدة ، وكان الانشغال الأهم الوارد في هذه المخططات والبرامج ، يتمحور في عملية البناء والتشييد للمجتمع الاشتراكي بإعلان الثورات الثقافية والزراعية والصناعية ، من أجل تحقيق التنمية الشاملة التي تكفل توفير سكن لائق لكل مواطن والقضاء على السكنات الهشة والقصديرية والأكوخ القذرة التي تشوه مناظر المدن ، خاصة المدن العواصم .

إن القارئ لمتون المخططات الوطنية للتنمية (المخطط الثلاثي والمخططين الرباعين) يتجلى له بوضوح الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي ، بالتركيز على سياسة اللامركزية في توزيع المشاريع التنموية ، لتقليص الفوارق بين جهات الوطن المختلفة خاصة وأن كثير من الجهات في الهضاب العليا والأرياف والجنوب قد عرفت تهميشا وإقصاء في العهد الاستعماري .

ومن هذا المنطلق فقد شهدت البلاد انجاز مشاريع تنموية هائلة ، ولاسيما المشاريع الصناعية الكبرى ، وبعض المنشآت القاعدية ، غير أن هذه الأعمال كانت محدودة في الزمان والمكان ، فلم يكن لها الأثر المنتظر منها خاصة على مستوى الخريطة الاقليمية والتهيئة العمرانية ، فقد بيّنت نتائج الاحصاء العام للسكان سنة 1977 ، أن الفوارق والاختلالات بين الشريط الساحلي بالشمال والهضاب العليا والمناطق النائية والجنوب زادت هوّتها ،

وأن حركات النزوح من المناطق المحرومة والنائية نحو المدن عامة ، وأمهاات المدن خاصة لم تتوقف وقد انجر عنها فوضى عمرانية عمّقت من مشاكل المدن وأدت الى تردي الحياة الحضرية وتشويهها .

هذا بالرغم من محاولة استدراك الوضع باتخاذ اجراءات للنهوض بالواقع العمراني عموما ، والواقع الحضري بالخصوص من خلال الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي بواسطة المخططات الولائية والبلدية للتنمية ، ومخططات التجديد العمراني ، وكذا برامج التجهيز المحلي للبلديات ابتداء من سنة 1970 ، وترمي هذه البرامج الى تنظيم وتخطيط تغيير المدن بالربط مع حركة التعمير والتصنيع والتي ينظمها المخطط البلدي للتنمية (PCD) لتدعم هذه الأعمال بمخطط العصرنة العمرانية (PMU) الذي بدأ به العمل في السداسي الثاني من سنة 1976¹ .

هذه الأعمال جميعها لم تمنع أن نجم عن المركبات الصناعية الكبرى والمشاريع الاقتصادية ، تبديدا للأراضي الزراعية ذات الجودة العالية ، التي استهلكت لفائدة العمران غير المراقب والمخطط وكذا لإقامة هذه المشاريع ، وأن المنطق السياسي السائد آنذاك هو تحقيق التنمية مدعومة بمدخيل المحروقات كمحرك لهذه التنمية دون إيلاء أهمية للتداعيات السلبية المترتبة عن ذلك ، مثل النزوح الريفي نحو المدن أين تتواجد المصانع والوحدات الاقتصادية التي توفر الشغل ونمط حياة أفضل ، ما أدى الى ظهور أحزمة من البيوت القصديرية والأكواخ تحيط بالمدن مشوهة مناظرها .

بينما الحديث عن التهيئة العمرانية والتطوير الحضري والاهتمام بالمدن وتنظيمها وتطويرها وتحسين مناظرها ، بدأ بالظهور جليا في محتوى المخطط الخماسي الأول ثم تعمق أكثر مع المخطط الخماسي الثاني ، ترجمة لما جاء في الميثاق الوطني (1986) كما سبقت الإشارة اليه ، وذلك لاستدراك ما يمكن استدراكه من التشوه والتردي الذي هبطت اليه أغلب المدن خاصة الكبرى منها .

¹ - Cherif Rahmani , **La Croissance Urbain en Algerie** , OPU , 1982 , p , 229 .

ب - مرحلة (1980 - 1989) :

ابتداء من سنة 1980 أول سنة من المخطط الخماسي الأول ، ظهر جليا بداية الاهتمام بالتهيئة العمرانية مجسدة في بعض الاجراءات ، كإنشاء دائرة وزارية وللمرة الأولى تهتم بالتهيئة العمرانية متمثلة في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، لتعقبها في سنة 1981 تأسيس الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي وُكِّل إليها إعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ، كما صدر في العام نفسه ، قانونان يتضمنان تعديلات وتتميمات لقانوني الولاية والبلدية ينصان على توسيع صلاحيات الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات وآليات خاصة ، المتمثلان في المخطط الولائي للتهيئة ، والمخطط البلدي للتهيئة .

وعلى العموم فإن تطبيق أحكام القرارات في إطار سياسة التهيئة العمرانية كان محدودا جدا ، وذلك راجع لأسباب عديدة منها :

أ - السياق التأسيسي وإجراءات التخطيط المتسمة بثقل القرار المركزي التي أحالت الاهتمام بالتهيئة العمرانية الى درجة ثانية .

ب - عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية ودائرتها الوزارية فمرة تلحق بوزارة التخطيط ، ومرة بالسكن .

ج - تأخر صدور النصوص الأساسية التطبيقية التي ينبغي أن تعقب صدور القوانين ، هذا ما أثر على أداء مختلف الهيئات الوطنية والمحلية المكلفة بالتهيئة العمرانية . وغياب التنسيق والتكامل فيما بينها .

د - إضفاء الطابع الاجتماعي وشبه المجاني في تنازل الدولة عن العقارات والأرض ، أسهم كثيرا في تبذيرها وإخراجها من الحقل الاقتصادي .

وبانتهاء الزمن المخصص للمخطط الخماسي الأول (1980-1984) جاء على إثره المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) ، وفي هذه الأثناء كانت قد انطلقت المناقشات المتعلقة بالميثاق الوطني من أجل تعديله وإثراءه ، والذي صدر لاحقا سنة 1986 .

وتطبيقا لتوجيهات الميثاق الوطني الصادر سنة 1986 ، وعملا بنصوصه المتعلقة بقضية التهيئة العمرانية والمنشآت القاعدية ، وكذلك استنادا الى توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني . فقد أخذ المخطط الخماسي الثاني على عاتقه قضية التهيئة العمرانية وهيئة الاقليم بجدية وأهمية ملفتة ، وذلك بالعمل على إعادة

توزيع التدفق السكاني على مختلف أقاليم ومناطق البلاد بشكل عقلائي ، من خلال توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل متوازن ، مع تقسيم ثروات وعائدات البلاد بإنصاف على مختلف مناطق البلاد ، بين الشمال والجنوب وبين الجبال والسهول وبين المدن والأرياف.

ولتفعيل نصوص المخطط الخماسي الثاني جاء القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية سنة 1987 ، الناظم لأساليب العمل والتنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالتهيئة العمرانية على المستويين الوطني والمحلي .

وفي هذا السياق فإن عملية التنمية ، ولاسيما التنمية الجهوية تأخذ على عاتقها إنجاز مشاريع كبرى والمتمثلة في المركبات الصناعية ، والبنية التحتية للنقل والمواصلات وكذلك المدن الجديدة .

إن الصورة الجديدة لتهيئة الاقليم ، تقوم على المعايير العلمية والعقلانية لتحقيق التوازن بين مختلف جهات الوطن ، دون تمييز جهة عن أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار التقسيم الاداري الجديد للبلاد ¹ .

إن الصورة الحضرية الجديدة للبلاد في علاقة مع المشاريع الكبرى الانتاجية ، يقع على عاتقها بداية تبلور شكلها ضمن برامج المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989)، وذلك بإنشاء مدن جديدة انطلاقا من التجمعات الجوارية لمواقع الانتاج بالهضاب العليا.

هذه المدن والتي ستتطور عبر الزمن ، مشكّلة مجالا حيويا ليس على حساب النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمحيط ، والتي ستنشأ وظائف إدارية وثقافية واجتماعية ، كما تساهم في تنمية الريف وتأمين موارده .

كما يجب أن تراعى في إنجاز هذه المدن احترام الطابع المعماري والتقاليد الوطنية والمحلية مع الأخذ بعين الاعتبار التقنيات والفنيات المعمارية ، على أن تكون غالبية هذه المدن الجديدة في مناطق الهضاب العليا وتكون قريبة من المشاريع التنموية الكبرى دون أن تضر بها ، كما يكون طابع إنجازها مراعى لطبيعة النشاط الاقتصادي للمنطقة . أما في الشمال فيرمي المخطط الخماسي الثاني أساسا الى إعادة هيكلة المدن الكبرى وتحديد مجالها للمحافظة على الأراضي الزراعية .

¹ – Ministère de la Planification et de L'Aménagement du Territoire , **Deuxième Plan Quinquennal (1985-1989) Rapport Général** , Alger , 1985 , P , 57 .

كذلك ألحّت نصوص المخطط الخماسي الثاني على أهمية تطوير المدن التي ستكون عواصم للولايات الجديدة ، الى جانب حديثه عن الصورة الحضرية التي يجب أن تكون عليها مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير والمناطق الجبلية والحدودية .

وفي الأخير فإن الصورة العمرانية والحضرية الوطنية ستستفيد من المدن الجديدة ، التي ستنشأ مستقبلا خاصة في وسط البلاد مع كل المرافق الضرورية ، الادارية والتعليمية ولاسيما التعليم العالي ، والثقافية والتي يكون لها دورا هاما في التكفل بمتطلبات السكان .

إن برامج التهيئة العمرانية تمس كافة مناطق البلاد سواء الحضرية أو الريفية ، وذلك بتدعيمها ليس فقط بمشاريع سكنية جديدة فحسب ، وإنما بتجهيزات ومرافق تجارية واجتماعية وثقافية وترفيهية لا تستثني الأحياء الجديدة كما الأحياء القديمة التي يتم تجديدها وتطويرها .

وفي السياق ذاته أشارت نصوص المخطط الخماسي الثاني الى وجوب تخفيض معدل إشغال المسكن الذي شهد ضغطا مرتفعا بسبب النمو السريع للسكان ، من أجل تحسين نوعية الحياة وغط العيش للسكان¹.

كان واضعو المخطط الخماسي الثاني وهم يكتبون نصوص ويهندسون محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (85 - 89) منتشون بأسعار البترول المرتفعة وما تدره من عائدات غير مسبوقه في تاريخ البلاد ، وظنا منهم أن هذه المداخل الآتية من المحروقات ستستمر أبدا ، فذهبوا بعيدا في تصوراتهم ووضعهم لبرامج ضخمة ومشاريع كبرى منها برامج هائلة للتهيئة العمرانية وإنشاء المدن الجديدة ، وتهيئة وتطوير المدن القائمة وبناء الأحياء السكنية بضواحيها من أجل فك معضلة السكن والإسكان ، هذا الى جانب وضع برامج طموحة للنهوض بالبنية التحتية للبلاد ، خاصة ما تعلق منها بشبكة الطرق والمواصلات ، نذكر منها على وجه الخصوص بناء شبكة لميترو الأنفاق بالعاصمة وتوسيع المطار الدولي للعاصمة ، وكذا إنشاء الطريق السيار (شرق - غرب) ومجموعة طرق اجتنابية حول العاصمة ، فضلا عن مشاريع سكنية طموحة بمختلف جهات البلاد ومرافق صحية وإستشفائية وتربوية وجامعات ومرافق ادارية وترفيهية ورياضية وتجارية وغيرها . من أجل النهوض بواقع المدن وتحسين الاطار المعيشي بها ، خاصا بالذكر مناطق بعينها كالشريط الساحلي الشمالي الذي أصبح يعاني من الاكتظاظ السكاني والفوضى العمرانية ، وكذلك مناطق الهضاب العليا وجنوب البلاد والمناطق الحدودية والمناطق الجبلية ، متوخيا

¹ - Ibid. , P , P , 58 , 59.

قضية اللامركزية والتوازن الجهوي في توزيع مختلف المشاريع التنموية بين جهات الوطن المترامية ، لفك الضغط الممارس على مدينة العاصمة خاصة والمدن الكبرى الجهوية عامة .

لكن هذه الطموحات والتطلعات والأهداف التي حلم بها واضعو المخطط الخماسي الثاني لم يتح لها لتري النور على أرض الواقع وتبخرت وبقيت حبرا على ورق ، بانحيار أسعار البترول المفجع في مارس سنة 1986 ، حيث لجأ القائمون على هذه المخططات والمشاريع والبرامج الانمائية الهائلة الى توقيف من تم الشروع في انجازها كمشروع الميترو ومشروع توسيع المطار الدولي بمدينة الجزائر العاصمة وبعض المشاريع الأخرى ، كما تم إلغاء كثير من المشاريع والبرامج التي لم يشرع في انطلاقتها كالطريق السيار شرق - غرب وغيرها من البرامج والمشاريع التي تضمنها المخطط الخماسي الثاني . لتتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد أكثر ملقية بتداعياتها وظلالها على المدن والتهيئة العمرانية في اتجاه الفوضى وتردي المحيط المعيشي للسكان تحت وطأة نمو سكاني ضاغط ونزوح ريفي كاسح .

ورغم كل هذه التداعيات من جراء انخفاض مداخل المحروقات ، ودخول البلاد بنهاية المخطط الخماسي الثاني في أزمة عميقة ومتعددة الأبعاد : سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية أدت الى تردي الأوضاع المعيشية أكثر ، سواء في المدن أو الأرياف والجبال وسائر المناطق النائية ، إلا أن القائمين على التخطيط للتهيئة العمرانية لم يغيب عن أذهانهم حتمية التوجه نحو خيار إنشاء "مدن جديدة " علّها تنهض بالتهيئة العمرانية وتفك الضغط على المدن الكبرى ولاسيما مدينة الجزائر العاصمة بالخصوص ، وتكون سبيلا لتطوير النسيج العمراني وترقية الاطار المعيشي للسكان وحلا لما آلت إليه الأوضاع - تأسيسا بالدول التي سبقتنا في هذا المضمار - .

فشل الخيار الاشتراكي الذي تبنته القيادة العليا للبلاد في انجاز ما وعدت به الشعب ، من نمط حياة راقى تتولى فيه الدولة التكفل بكل مشاكل المواطنين ، وتحقيق التنمية الشاملة التي يجد في ظلها كل المواطنين حولا لمشاكلهم سواء من حيث السكن والعمل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وغيرها من الوعود التي تضمنتها مخططات التنمية المتعددة والمواثيق الوطنية - السابق ذكرها - ، كل هذه الوعود تبخرت وأصبحت أضغاث أحلام أمام نمو سكاني مرتفع وضغط ، زادته انحيار مداخل البلاد من المحروقات ضغطا

على احتياجات مخططات التنمية الوطنية ، ما دفع بجماهير الشعب وفي طليعتها شريحة الشباب التي أضحت تشكل نسبة هائلة من مجموع السكان الاجمالي ، للخروج الى الشوارع والساحات العامة في العاصمة وبعض المدن الأخرى للاحتجاج وحرق وتدمير كل المرافق والمؤسسات التي ترمز للدولة ، فيما عرف "بأحداث أكتوبر 1988" ، هذه الأحداث التي انجر عنها بداية التحول السياسي والاقتصادي والتخلي عن الخيار الاشتراكي الذي أغرق البلاد في مشاكل جمة ، وبالتالي التخلي عن سياسة المخططات الانمائية والشروع في المخططات السنوية التي تتضمنها قوانين المالية بداية كل سنة .

التوجه السياسي والاقتصادي الجديد نتج عنه اهتماما خاصا بمسألة التهيئة العمرانية ، ولاسيما النمو الحضري المتسارع والنتائج خاصة من عاملي النمو السكاني الهائل ، وكذا النزوح الريفي المتزايد بفعل اخفاق عمليات التنمية السابقة في تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية ، كل هذا أدى الى الضغط على المدن الكبرى خاصة ، والنسيج العمراني الحضري بشكل عام ، انبثق عن هذه الوضعية الجديدة التي آلت اليها حالة المدن وحركة التعمير ، بداية التفكير الجدي في سياسة حضرية وعمرانية تقوم على انشاء مدن جديدة بإمكانها المساهمة في إيجاد حلول لمشاكل التهيئة العمرانية بالبلاد ، والتي تضمنها المخطط الوطني للتهيئة العمرانية الصادر سنة 1995 .

ج - مرحلة (1990 . 2010) :

شهدت هذه المرحلة في عقدها الأول تغيرات وتحولات هامة على كافة الأصعدة ، السياسية والاقتصادية والأمنية ، من جراء هبوط أسعار المحروقات التي على إثرها تدهورت الأوضاع بشكل متسارع ومأساوي ومفاجيء ، فتمّ التخلي عن النظام الاشتراكي الذي يعتمد السياسة التوجيهية والمخططة في كل المجالات والمحتكرة من طرف السلطات العمومية لوحدها .

وعليه فقد انتهى عهد المخططات الانمائية متوسطة المدى ، وأصبح العمل يتم وفق ما تنص عليه قوانين المالية السنوية ، وفي مجال التهيئة العمرانية فقد عرف تطورات هائلة من ناحية التوجيه والتخطيط ، تلك التي تضمنها ولأول مرة " المخطط الوطني للتهيئة العمرانية " الصادر سنة 1995 ، ليضع خططا وتصورات جديدة للحركة العمرانية والتحكم في النمو الحضري لآفاق 2010 ، معتمدا أساسا ولأول مرة على فكرة "المدن الجديدة" التي بدأ التفكير فيها سابقا ، وبعد اخفاق هذا المخطط في الوصول الى تحقيق أهدافه ، تم تعديله وتطويره بما يتوافق مع المستجدات الطارئة في مجال العمران وكذا الواقع الديموغرافي ، ليأتي على أنقاضه : "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الصادر عن وزارة التهيئة العمرانية والبيئة عام 2011 ، والذي وضع تصورا لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 ،

والذي أشار الى المدن الجديدة التي لم تنجز في وقتها المحدد ، والتي أكد على الاستمرار في انجازها مع توسيع مشروع المدن الجديدة الى مناطق أخرى لاستعادة التحكم في النمو الحضري .

الى جانب طرح فكرة " المدن الجديدة " ، استمر العمل بالبرامج والصيغ المعتمدة في انجاز السكنات خلال هذه الفترة ، لحل مشكلة السكن المتفاقمة من مثل صيغة "مؤسسة ترقية السكن العائلي" "EPLF" ، وصيغة "السكن التساهمي" ، و"السكن الريفي" ، والسكن الاجتماعي لتضاف الى هذه الصيغ السكن عن طريق "الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره" "عدل" "AADL" في سنة 2001 . وسوف نتوقف قليلا عند فكرة المدن الجديدة والفلسفة التي تنهض عليها ، باعتبارها طريقة جديدة وأداة في حل مشاكل العمران والسكن والتهيئة العمرانية ، والنهوض بالحياة الحضرية وترقية المدن وتحسين الاطار المعيشي بها والتحكم في النمو الحضري في المستقبل القريب ، أي في آفاق 2010 .

ج1 - المدن الجديدة بدايات وتجارب :

لعل من الصواب قبل التعرض الى الحديث عن سياسة "المدن الجديدة" كخيار إتجأت إليه الجزائر في منتصف التسعينيات باعتباره حلا للمشاكل والفوضى التي آلت اليها حركة البناء والتعمير ، وبعد الفشل الذريع الذي مُنيت به كل المخططات والبرامج العمرانية والحضرية التي تم العمل بها منذ الاستقلال ، وتحت الضغط المتزايد من جراء الزيادة السكانية الهائلة ، وحركة النزوح الريفي المتصاعدة ، هذان العاملان اللذان جعلتا المدن الجزائرية الموجودة ، وخاصة بالشريط الساحلي تعرف اكتظاظا واختناقا وكثافة سكانية غير مسبقة في التاريخ ، وفوضى عمرانية عارمة وتدهور الحياة الحضرية بشكل مريع ، وكذلك ظهور التجمعات والمستوطنات السكانية العشوائية في مناطق واسعة من البلاد خارج الأطر والنظم المعمول بها . كل هذا دفع بالسلطات القائمة على الشأن العمراني والسكني بالبلاد الى الالتفات والانتباه مؤخرا الى خيار إنشاء المدن الجديدة كحل أخير لمشاكل الحياة العمرانية والحضرية ، مستفيدة من التجارب السابقة لمختلف بلدان العالم والتي قطع بعضها أشواط متقدمة جدا وإنه ينبغي الإشارة - ولو بشكل سريع - الى تاريخ ظهور فكرة المدن الجديدة وكذا الى أهم التجارب التي مرت بها بعض دول العالم .

فكرة المدن الجديدة فكرة قديمة متجددة عبر الأزمان والعصور ، ذلك أن نشأة المدن وظهورها اتخذت لها أساليب وأشكال عديدة وعوامل وأسباب مختلفة ، منها المدن ذات النشأة التاريخية التلقائية والتي تطورت عبر أطوار متعددة من الريف أو البادية الى القرية ثم مدينة صغيرة الى مدينة كبيرة ، ومنها من اندثرت وبقيت آثارها وأصبحت أثرا بعد عين ، ومنها من تقلّبت في أحضان التاريخ بين القوة والضعف وصمدت أمام عوامل الفناء والاندثار وقاومت لفترات سحيقة لآلاف السنين أو لمئات السنين وأبت إلاّ البقاء ، كما هو حال مدن كثيرة عبر المعمورة مثل دمشق وحلب بسوريا والقدس بفلسطين ومكة المكرمة وصيدا وصور بלבنا والجزائر وقسنطينة بالجزائر والإسكندرية والقاهرة بمصر وآثينا وروما وباريس ولندن وغيرها من المدن العديدة المنتشرة في أنحاء العالم .

بينما ارتبط وجود مدن أخرى ومنذ أن بدأ الانسان في بناء وتشبيد القرى والحصون والقلاع في غابر الأزمان ، ارتبط بناؤها وتشبيدها بالتخطيط وبالقرارات الادارية أو بقرارات القادة والعسكريين ، كما أورد ذلك ابن خلدون بقوله : "أعلم أن المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه " ¹ .

فالآثار والرموز المادية التي بقيت شاهدة بأن الانسان وفي عهوده المختلفة ، قام بتشبيد مدن مخططة مسبقا كما تدل على ذلك شواهد المدينة المصرية القديمة بطرقها ومعابدها ومرافقها ، والمدينة الاغريقية والرومانية وحتى الفينيقية ، كثير منها تم بناؤها على دراية وعلم بفنون التخطيط الهندسي وأساليبه ، وقد استمر هذا مع العرب المسلمين الذين قاموا بتشبيد مدن كثيرة وفي كل البلاد التي فتحوها ، نذكر منها مدن البصرة والكوفة وواسط بالعراق ، والفسطاط بمصر ، والقيروان بتونس ، وقرطبة بالأندلس وغيرها . وكانت هذه المدن المشيئة بأوامر وقرارات السلطات الحاكمة ، تسمى "مدن جديدة" آنذاك وقت تشبيدها وبناءها ، وفي هذا جاء قول ابن خلدون عن مدينة فاس بالمغرب الأقصى : " . . . وهذا مثل دار الملك بفاس لهذا العهد المسمى بالبلد الجديد ، وكثير من ذلك في العالم " ² .

¹ - ابن خلدون ، المقدمة ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ، 287 .

² - نفس المرجع ، ص ، 289 .

وقد تقلّب مفهوم ومعنى " المدن الجديدة " عبر دروب التاريخ وتطوراته وأطواره ، صعودا وهبوطا في أحضان الحضارات البشرية العديدة ، الى العصر الحالي حينما أصدر "إيبنزر هوارد" « E . Howard » في أواخر القرن التاسع عشر (1898) مؤلفه الموسوم : "مدن الحداث غدا" " Garden Cities of Tomorrow " . كان هذا إيذانا بميلاد نمط جديد من المدن ، فالفكرة التي حملها الكتاب تمثل نموذج يختلف تماما عن مدن الضواحي القريبة من المدن القديمة ، والتي كانت تقام بقرارات ادارية تصدرها السلطات لسبب من الأسباب الديموغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية ، حيث تعتبر

كامتداد وتوسيع لمجال المدن القديمة ، ثم يطلق على هذه الأحياء أو التوسيعات اسم "مدينة جديدة" نسبة للمدينة القديمة ، كما هو موجود في كل أنحاء العالم بالمدن القديمة كالقاهرة بمصر ، ودلهي بالهند ، ومكسيكو بالمكسيك ، وفي الجزائر نجد الأحياء الجديدة أو التوسيعات على أطراف المدن القديمة يطلق عليها اسم المدينة الجديدة مثل علي منجلي بقسنطينة ، وذراع الديس بعنابة ، ووادي عيسي بتيزي وزو وبوهران وغيرها ، ومثل هذا منتشر في كل بقاع العالم حيث شهدت كثير من المدن القديمة توسيعات وامتدادات لسبب ما .

أما "مدن الحداث" التي دعا لإنشائها هوارد إيبنزر تمثل برنامج بناء ضخم مدعوما من قبل المجتمع ، كخطوة أساسية لمشروع انساني كبير ، يشمل إعادة بناء الأحياء السكنية ، ذات الكثافة السكانية العالية المحيطة بمدن لندن وغلاسكو وبيرمينغهام وبقية المدن الصناعية الكبيرة البريطانية ، على أن تخصص "مدن الحداث" لإيواء أولئك السكان الذين لا يجدون المأوى المناسب لهم هناك ، أو الذين لا يجدون العمل والمساكن المناسب أيضا في تلك المدن القديمة .

ولم يكتب النجاح لمؤسسة مدن الحداث أن تنجز ما كان مخطط لها في النصف الأول من القرن العشرين بسبب الصعوبات المادية التي صادفتها المؤسسة لدخول بريطانيا في حربين عالميتين طاحنتين ، ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، وما سببته من دمار هائل للمدن القائمة آنذاك ، فقد قامت السلطات البريطانية عامي 1946 و1947 بإصدار مرسومين ، الأول "مرسوم إنشاء المدن الجديدة" والثاني "مرسوم تخطيط المدن والأقاليم" ، وقد بوشر في انجاز عدد من المدن الجديدة على مرحلتين : الأولى (1946 - 1960) تضمنت إنشاء ما لا يقل عن 20 مدينة جديدة ، والمرحلة الثانية (1961 - 1977) وعلى إثر نجاح برنامج المرحلة الأولى ، فقد تقرر بعد

عام 1961 إقامة عدة مدن جديدة أخرى تفك الخناق وتقلص الكثافات السكانية العالية عن المدن الكبرى ، وقد تم انشاء حوالي 20 مدينة جديدة خلال هذه المرحلة الثانية ¹ .

كانت تجربة المهندس " هوارد " هذه ورغم النقائص والمثالب التي رافقتها ولم تحترم فيها كل المقاييس التي حددها لها ، إلا أنها كانت ملهمة لبقية دول العالم ، ففي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، شهدت ظهور حركة بناء وتعمير متأثرة بتجربة بريطانيا الرائدة ، كما انتشرت هذه التجربة لاحقا الى عديد من دول العالم كالاتحاد السوفياتي . سابقا . واليابان وكوريا الجنوبية ودول أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا ، دون أن ننسى بعض الدول العربية ، كمصر التي خاضت تجربة إنشاء المدن الجديدة مباشرة بعد حرب أكتوبر 1973 وقد امتدت على ثلاث مراحل كل مرحلة تمثل جيلا يضم عددا من المدن الجديدة التي تم انشاؤها حول المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية ² ، ودول الخليج العربي وليبيا وكذا الجزائر موضوع الدراسة .

ج2 - التهيئة العمرانية والحاجة الى " مدن جديدة " :

يشير المخطط الوطني للتهيئة العمرانية الصادر عن وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية عام 1995 ، والذي جاء تحت عنوان : "الجزائر غدا" ، الى الوضعية الفوضوية والخطيرة التي يعيشها الاقليم الوطني والحاجة الى اتخاذ سياسة للتهيئة العمرانية تعيد للبلاد توازنها مع أفق سنة 2010 .

وفي هذا السياق جاء على لسان وزير التجهيز والتهيئة العمرانية في تقديمه للتقرير المتضمن المحاور والخطوط الرئيسية لسياسة التهيئة العمرانية المزمع انتهابها مستقبلا أي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة قوله : " تتردد الجزائر اليوم وهي الواقعة في قلب البحر الأبيض المتوسط ، والمتزعزعة تحت ظل حماية الاحتكارات السياسية والاقتصادية في المشاركة في المنافسة الكبرى المفتوحة على القرن الواحد والعشرين ، إن الأزمة التي نعيشها قد أبدت للبلاد جملة من الانفصامات بين الاقليم وسكانه ، كما أظهرت هذه الأزمة إقصاء تاما لجملة من رقع

¹ - فوزي عبد المجيد الأسدي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 301. 327 .

² - المركز الديموجرافي بالقاهرة ، واقع المدن الجديدة المنشئة في مصر ديموجرافيا واجتماعيا واقتصاديا (1977 - 2003) ، القاهرة ، 2003 . ص ، 03 .

الاقليم ، ويظهر هذا الاقليم قطيعة متعددة الصور جعلت التماسك الاجتماعي يعاني آثار التصحيح الاقتصادي والنقدي ليصل الحال بالجزائريين الى فقدان الأمل فيما يتعلق بمستقبلهم الاجتماعي " ¹ .

هذه الصورة الاجتماعية القائمة التي صدر بها المسؤول الأول على قطاع التجهيز والتهيئة العمرانية "المخطط الوطني للتهيئة العمرانية " ، تولدت من غياب سياسة وطنية واضحة للتهيئة العمرانية واستغلال غير متوازن لمساحة الاقليم الوطني وفضاءاته الشاسعة ، حيث أدت السياسات السابقة الى إنتاج وضعية مختلة ومشوهة للمدن وللتجمعات السكانية ، يصفها الوزير بقوله : "إن اختناق المدن الكبرى وأزمة السكن وغياب الخدمات القريبة التناول وتجريد المناطق الجبلية والريفية من المياه وتدهور المناطق السهلية والصحراوية هي عوارض توحى بما ستكون عليه جزائر الغد إن لم ن تدخل فورا" ² .

إن التدخل الفوري والعاجل لتصحيح وضعية المدن والتهيئة العمرانية والسكنية والسكانية تمثل في وضع " مخطط وطني للتهيئة العمرانية " يرسم محاوره الكبرى وخطوطه العريضة صورة مغايرة لجزائر 2010 ، تتضمن إعادة النظر في الوضعية السائدة ، وذلك بتطوير مدن قائمة وإعادة تهيئتها والاعتماد على نمط المدن المتوسطة الحجم ، تلك التي يتراوح عدد سكانها ما بين عشرون ألف الى مائة ألف نسمة ، وقد أشار التقرير الى أن عدد المدن المتوسطة يظل غير كاف ، رغم تسجيل ارتفاع عددها منذ 1987 .

وربما الشيء الجديد الذي أتى به المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ، والذي رسم ملامح صورة الجزائر للعقد الأول من الألفية الثالثة ، إشارته الى ضرورة إنشاء مدن جديدة بفلسفة مقتبسة من تجارب سابقة لكثير من البلدان في العالم .

وقد تعرض التقرير الوطني بإسهاب الى فلسفة وسياسة المدن الجديدة المزمع إنشاؤها باعتبارها عاملا مهما في قيادة سياسة التهيئة العمرانية واستيعاب الزيادة السكانية مستقبلا .

انطلق واضعو "المخطط الوطني للتهيئة العمرانية" من أن حجم سكان المدن سيتضاعف في أفق سنة 2010 ، مع تعزيز الكثافة السكانية في الشريط الساحلي والتوسع الضخم لضواحي المدن الموجودة وكثيرا ما يتم ذلك على حساب الأراضي الزراعية ذات القيمة العالية . وفي غضون 15 سنة المقبلة والتي تفصلنا عن أفق 2010 ،

¹ - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، إسترجاع التراب الوطني ، الجزائر ، دون تاريخ ، ص ، 5 .

² - نفس المرجع ، نفس الصفحة .

يتعين إنجاز ما يعادل مجمل الهياكل القاعدية الحضرية الحالية لضمان الاستقبال اللازم . والذي يكون مغايرا في أشكاله لما هو موجود حاليا ، وذلك بسبب المخاطر والضغوط المختلفة التي تولدت عن السياسات السابقة .

ووعيا منهم بإشكالية التهيئة العمرانية وما يشكله النمو السكاني المرتفع من ضغوط هائلة ، فقد أشار معدّو التقرير السابق الى أن جوهر سياسة التهيئة العمرانية لجزائر الغد يتوقف على بلوغ أهداف محددة ، تقوم أساسا على التحكم في حشود السكان المتوقع زيادتهم في الحجم وتكثيف حركاتهم اتجاه مدن ومناطق محددة .

وعليه فإن إعادة هيكلة الفضاء الوطني أصبح أمرا لا مفر منه ، ويجب أن يقوم على ما يلي :

- ضمان إعادة توزيع متوازن للسكان في أفق 2010 .
- تصور إستراتيجيات متماسكة لتسيير المنظومات البيئية المختلفة انطلاقا من إعداد برامج جهوية للتنمية المتكاملة .
- دعم المكانة الاقتصادية والسياسية للجزائر ضمن الاقتصاد العالمي الجديد .

ومن المهم في هذا السياق أن تقوم الدولة بسياسة حضرية جديدة تمثل قطيعة مع الممارسات الحالية الظرفية وتستجيب للاحتياجات الهائلة التي يعبر عنها السكان الجدد في المدن الذين سيبلغ عددهم 15 مليونا في أفق 2010¹.

ومما سبق ذكره فإن التوجه نحو سياسة إنشاء المدن الجديدة تعتبر ضرورة ملحة واستجابة من نوع جديد بصفتها قطبا لتنظيم توسع المدن وتوجيهها ، واحدى الركائز التي تساعد على فك الاختناق المضروب على المدن الكبرى ، وعلى تحقيق لامركزية الأنشطة والسكن انطلاقا من الشمال .

وضمن هذه الاستراتيجية الشاملة للتهيئة العمرانية ، يبدو أن إنشاء " مدن جديدة " كمحور أساسي لتحقيق توازن في البنية الحضرية ونمط من أنماط التنظيم للفضاء العمراني ، وهي وحدها القادرة على ازالة آثار انحراف تعمير فوضوي ، تبرز اختلالات تجسيده في أحياء كثيرة في استهلاك مفرط للفضاء

¹ - نفس المرجع ، ص ، 256 .

الفلاحي النافع والقيم وفي تفكك الأنسجة الحضرية والتنمية غير المتوازنة داخل المدن المتسمة بالإقصاء والتهميش الاجتماعي¹.

وتحت وطأة ضغط هواجس الزيادة السكانية وفوضى العمران ، واختلال التوزيع السكاني بين الأقاليم المختلفة ، واكتظاظ الشريط الساحلي للبلاد ، كان لزاما على البلاد أن تتجه نحو خيار سياسة المدن الجديدة ، حيث أن هذه السياسة تعتبر جزء لا يتجزأ من سياسة المدينة ، ذلك أن سياسة المدن الجديدة سوف تساهم في امتصاص أزمة الأحياء غير القابلة للاستمرار داخل المدن ، وفي التخفيف من الشروخات والتمزقات الاجتماعية باستيعاب الفائض السكاني واستقباله وإعادة توزيع سكان المدن الكبرى .

وفي هذا الصدد فإن سياسة المدن الجديدة وسياسة المدينة بصفة عامة ، هما في نهاية المطاف وجهان لعملة واحدة ، يتمثل أهم هدفها في اصلاح النسيج الحضري المهترئ وردّ الاعتبار لانسجام المنظومة الحضرية الوطنية².

ج3 - مفهوم " المدينة الجديدة " في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية :

حرص فريق الباحثين الذين أصدروا " المخطط الوطني للتهيئة العمرانية " على وضع تعريف خاص لمفهوم " المدينة الجديدة " تماشيا مع الواقع الحضري الوطني ومراعاة لظروف وخصوصيات الجزائر .

وبعد الاشارة الى حتمية اللجوء لحل " المدن الجديدة " في كثير من بلدان العالم ، فإنه وعلى غرار كثير من الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث ، وأمام تسارع نظام التعمير ورغبة في المراقبة والتحكم في النمو الفوضوي الذي تشهده المدن ، فإن كان الجميع يسلم بقبول سياسة "المدن الجديدة " للتحكم في النمو الحضري وتنظيمه وتوجيهه ، فإنه من المفيد معرفة ما ينطوي عليه مفهوم " المدينة الجديدة " المزمع الشروع في تشييد الجيل الأول منها في آفاق 2010 .

إن مفهوم " المدن الجديدة " مستوحى من الواقع العمراني والحضري بالجزائر ، ويستند الى بعدين : بعد قانوني تشريعي ، وبعد حضري عمراي .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 257 .

² - نفس المرجع ، ص ، 258 .

فمن الناحية القانونية يجب تحليل مفهوم " المدينة الجديدة " ومقارنته بجوانب التعمير والتهيئة العمرانية ، وبرنامج المصلحة الوطنية . ذلك أن مفهوم " المدينة الجديدة " يتضمن بين ما يتضمنه جوانب تتعلق بالتهيئة العمرانية والتعمير وعليه ينبغي إخضاعه للأحكام التشريعية الخاصة بهذه المجالات .

وبالرجوع الى القوانين المنظمة لعملية التهيئة العمرانية والتعمير ، فان "المدينة الجديدة " تعتبر عملية تعمير تندرج ضمن الخطة الوطنية العامة للتهيئة العمرانية ، وقد تمت الاشارة الى إنشاء " مدن جديدة " كإستراتيجية ضمن الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية ، في القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الأولى 1407 ، الموافق ل 27 يناير 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية ، حيث نصّت المادة التاسعة من القانون على : " ترقية التجمعات الحضرية الموجودة وانجاز مدن جديدة " ¹ .

ويرمي إنشاء المدن الجديدة الى إحداث وتنظيم هيكل حضري متوازن يتماشى وأهداف التنمية المسطرة لمختلف مناطق البلاد ، كما نصت على ذلك المادة (21) من القانون سابق الذكر والتي جاء فيها : "وبهذا الصدد فإن التهيئة العمرانية ، تسهر على التحكم في نمو التجمعات الحضرية الكبرى ، وتنظيم تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة ، وتحديث مدن جديدة في المناطق الواجب ترقيتها" ² .

وتؤكد المادة (46) من القانون المذكور آنفا : على وجوب تحقيق الانسجام والتماسك في مجال التهيئة العمرانية بمراعاة نصوص تطبيق القوانين ذات الصلة باستعمال وشغل المجال ضمن المبادئ المنصوص عليها في القانون .

ومن بين هذه المبادئ المنصوص عليها فقد جاء في المادة (29) من القانون على أن الخطة الوطنية والخطة الجهوية للتهيئة العمرانية ، تتوخيان في فضاءات كل منهما البنية الحضرية باعتبارها الاطار الذي يحدد فيه دور أهم المدن ومكانتها في التراب الوطني ³ .

لم تغفل القوانين اللاحقة لفت الأنظار الى أن المدن الجديدة ، يجب أن تنشأ وتشيّد بمراعاة أحكام القوانين الموجهة لعملية البناء والتعمير ، ولاسيما القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في أول جمادى الأولى 1411 الموافق ل 18

¹ - فؤاد حجري ، سلسلة القوانين الادارية ، العقار ، الأملاك العمومية وأملاك الدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص ، 94 .

² - نفس المرجع ، ص ، 97 .

³ - نفس المرجع ، ص ، 100 .

نوفمبر 1990 ، المتضمن التوجيه العقاري ، والقانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 الموافق ل 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير .

أدبيات التهيئة العمرانية عند قراءتها يتضح أن معنى ومفهوم " المدن الجديدة" بالجزائر لا ينبغي أن ينفصل عن السياسة العامة للتهيئة العمرانية بالبلاد ولا بد أن يندرج في إطار الخطة الوطنية وفي الخطة الجهوية للتهيئة العمرانية المتصل بالفضاء المعني ، ولا يمكن اعتماد اقتراح مدينة جديدة بصورة منفصلة ومستقلة ، بل ينبغي أن يدرج بشكل منطقي ضمن طرح أوسع يتعلق بالتهيئة العمرانية الجهوية والوطنية . ولم يغيب عن ذهن المشرع أن يشير في المادة (13) من القانون 90 - 29 : الى أن أي مشروع للتهيئة العمرانية لا بد أن يتقيد بالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والتعمير ومخطط شغل الأراضي ، أو أن تفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والتعمير وعلى مخطط شغل الأراضي ¹ .

من المفيد الإشارة أن مشروع "المدن الجديدة" أعتبر كإستراتيجية للتحكم في النمو الحضري وتنظيمه يفرض نفسه كمشروع ذا مصلحة وطنية ، يتميز بالاتساع والضخامة والآثار الإيجابية المتوخاة من إنشائه .

وبالفعل فإن خيار إنشاء مدن جديدة في الجزائر كمكوّن من مكونات سياسة حضرية وعمرانية ، وكعامل من عوامل ضبط السير الحضري ونموه المتصاعد يعتبر الفرصة الهامة والوحيدة المتوفرة لانجاز تنظيم فضائي متحكم فيه ، وإطار حياة حضرية يختلف عن الاطار الذي نعرفه حاليا في مدنا مهما كان حجمها أو موقعها والذي يميّزه تعمير فوضوي وعشوائي، وضياح كبير للأراضي الفلاحية ذات الخصوبة العالية وهدر لها ، ونقص في التجهيز بالمرافق الضرورية واختناق وسائل النقل والمواصلات خاصة في المدن الكبرى ، وتدني ظروف المعيشة وتدهور الأحياء السكنية وتشوه صورة المدن بأكملها ² .

الوضعية السكانية والسكنية التي وصلت اليها البلاد مع مطلع التسعينيات تحت ضغط نمو سكاني مرتفع ، وتوزيع مختل للكثافة السكانية نتج عنه ضغط متزايد ممارس من طرف السكان على الشريط الساحلي الضيق للبلاد ، كل هذا دفع بالمخططين للتهيئة العمرانية ، الى تبني تصور غامض ومضطرب لطبيعة المدن الجديدة ، وما الأهداف والغايات التي ترمي الى إنشائها ، نستشف ذلك من التعريف الذي وضعه نص المشروع لمفهوم "المدينة

¹ - نفس المرجع ، ص ، 192 .

² - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، الجزائر غدا ، مرجع سابق ، ص ، 259 .

الجديدة" : "فهي كمدينة غير مخططة ولكنها مبرمجة وتم تصور إنشائها والتفكير والرغبة فيها ضمن إطار السياسة الجهوية كمدينة ، وهي تجسد إرادة التهيئة العمرانية وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني " ¹ .

إن حركة التعمير المكثف على مدى ثلاثة عقود من الزمن قد أفضت الى إيجاد تجمعات حضرية ضخمة ومختنقة بالسكان (الجزائر العاصمة ، وهران ، وقسنطينة ، وعنابة) ، وكذلك أدى الاستغلال العشوائي للفضاء الوطني الى نمو وتكاثر فوضوي وعشوائي لمدن تفتقر الى المرافق الضرورية واللازمة للحياة الحضرية وخاصة في الشريط الساحلي والمناطق الريفية .

ومن هذا المنطلق ، فالمؤكد أن كل المدن المعنية بمثل هذا النمو المكثف غير قادرة على مواجهته ، حيث نلاحظ أن بعضا من هذه المدن تعاني الاختناق الشديد في الظرف الحالي ، وعليه فمن الضروري بل من الحتمي أن نجعل جزء من هذا الفائض السكاني تمتصه المدن الجديدة التي ستنشأ . أي أن مشروع المدن الجديدة سيمس عددا من مناطق البلاد لفك الخناق عن المدن الكبرى التي تعيش الاكتظاظ السكاني ، أو على الأقل تخفيف حركة النزوح وتوقيفها نحوها إن أمكن .

ولتحقيق هذا الهدف ، يجب الالتفات الى المناطق المحرومة الجبلية والهضاب العليا والجنوب لإيجاد حلول لها وترقيتها وتحسين الاطار المعيشي بها لتثبيت السكان ، وإلا تصبح عملية فك الاختناق عن المدن الكبرى (الجزائر العاصمة ، وهران ، وقسنطينة ، وعنابة) ، واعتراض ما ينتظرها من مشاكل تعيشها هذه المدن حاليا مسألة غير ذات جدوى ، وكذلك مدن أخرى تصنف الآن بأنها مدن متوسطة وهي تمثل عواصم لبعض الولايات (تلمسان ، وسيدي بلعباس ، والشلف ، وسطيف ، وتيزي وزو ، وباتنة ، وتبسة) .

لكل هذه الفضاءات المذكورة يمكن أن تكون " المدن الجديدة " التي ستنشأ حلا لمشاكلها ، فالمدينة الجديدة ليست سوى عنصر من عناصر تنظيم منطقة من المناطق وتندرج في منظومة التبادل والنقل والمرور .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 259 .

المتمعن في قراءة المخطط الوطني للتهيئة العمرانية الذي أعدته الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية أثناء سني المخطط الخماسي الثاني والبرنامج التنموي الوارد في متنه ، يلاحظ أن مفهوم المدن الجديدة ليس هو نفسه مفهومها لاحقا خلال سنوات التسعينيات ، نصوص المخطط الخماسي الثاني كانت تعني بالمدن الجديدة ، التوسيعات والامتدادات السكنية بجانب المدن الموجودة أصلا ، لاستيعاب الفائض السكاني جراء النمو السكاني والنزوح المتواصل اتجاه المدن ، أي تلك الأحياء السكنية الجديدة التي تم بناءها بأطراف المدن الكبرى كالعاصمة ووهران ، وقسنطينة (علي منجلي) ، وعنابة (ذراع الديس) و تيزي وزو (واد عيسي) ، وغيرها من الأحياء الجديدة التي أصبحت تسمى بالمدن الجديدة قياسا على الأحياء القديمة والعتيقة . أما مفهوم المدن الجديدة بالمعنى المعاصر فهي تختلف كلية عن هذا المفهوم الوارد في نصوص المخطط الخماسي الثاني ، والذي تم استدراكه في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية الصادر في بداية التسعينيات من القرن الماضي .

ومن جهته فقد خصّ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في إحدى دوراته العادية المدن الجزائرية بالدراسة والبحث بعنوان : " سياسة المدينة " ، متطرقا الى موضوع " سياسة المدن الجديدة " التي هي - حسب - بصدد الدراسة والانجاز ، حيث جاء في التقرير : " بأن سياسة المدن الجديدة ، تعتبر أداة لتنظيم الفضاء الحضري وتوجيهه والتحكم فيه ، كما تمثل فضاء يفك الضغط الحضري والعمراني المفروض على المدن الكبرى ، ووسيلة لإعادة توزيع السكان وإسكانهم والنشاطات المختلفة المرتبطة بحياتهم في المدينة ، انطلاقا من الشمال والشريط الساحلي (الذي يضم 65 % من السكان الجزائريين على مساحة لا تتجاوز 04 % من المساحة الاجمالية للبلاد) .

ومن خلال الخطوط العريضة لبرنامج التهيئة العمرانية للإقليم على المديين المتوسط والطويل ، فان المدن الجديدة تعرّف على أنها تجمع انساني لائق من حيث التنظيم والشكل الهندسي المعماري الفني ، كما أنها تسعى لإيجاد التوازن الوظيفي وسط مجال للحياة .

وأیضا تعتبر المدن الجديدة في سياق سياسة المدينة كوسيلة فعّالة للقضاء على الأحياء الهشة والتفاوت الاجتماعي ، وامتصاص الفائض السكاني من محيط المدن الكبرى .

وأخيرا فإن المدينة الجديدة تمثل أداة ووسيلة ناجعة لاستدراك الفوضى الحضرية والتحكم والتوجيه والتنظيم للنمو الحضري الذي تشهده البلاد ، هذا المفهوم المنبثق من الفلسفة الحضرية والتهيئة العمرانية للإقليم والبرامج ذات المصلحة الوطنية ¹.

يعود القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 مايو 2002 المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها ، لإعطاء من جديد تعريف للمدينة الجديدة المزمع انشائها وحسب ما ورد في أحكامه أن مفهوم : "المدينة الجديدة يعني كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند الى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة ، وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفره من امكانيات التشغيل والاسكان والتجهيز" ² .

ج4- المدن الجديدة و "الحل السحري" للانفجار الحضري :

التغيرات التي عرفت بها البلاد والتي طالت مجالات السياسة والاقتصاد قبيل نهاية عقد الثمانينيات ، حتم على الدولة أن تغير سياساتها في مجالات كثيرة ، ومنها سياسة التهيئة العمرانية في ظل الانتقال الى نظام اقتصاد السوق ، وفي هذا الصدد برز وبشكل جلي الرهان على انشاء مدن جديدة وبالمفهوم المعاصر للمدينة الجديدة لحل اشكالات النمو الحضري الموروثة عن العهد السابق .

مشروع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية لهذه المرحلة توخى من انشاء مدن جديدة حلولا لمشاكل كثيرة على الصعيد الوطني ، فهي - حسب - بمثابة " الحل السحري والمقلق في آن واحد " ، وأنها الحل الأنجع المرافق لاستصلاح المناطق المحرومة ³ .

إن سياسة بناء وتشيد مدن جديدة وحتى ترقية مدن صغيرة ومتوسطة تأتي في سياق تنمية عامة وشاملة في البلاد ، ضمن خيار التهيئة اللامركزية لجهات البلاد المختلفة .

¹ – Algeria International Economique Developpement , **Villes Nouvelles en Algérie** , Alger , 2010 , p , 05.

² – فؤاد حجري ، مرجع سابق ، ص ، 105 .

³ – الجزائر غدا ، مرجع سابق ، ص ، 260 .

فمن خلال هذه السياسة تجد مشاكل كثيرة حلولها ، وعلى الخصوص سيتم فك الاختناق على العواصم الجهوية الكبرى ، وإعادة التوازن الى البنية الحضرية في مختلف أرجاء ومناطق البلاد . فخير المدن الجديدة يستجيب لعمل يحظى بالأولوية في السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية القائمة على فكرة إعادة التوازن للكثافات السكانية والأنشطة الاقتصادية والدخل عبر التراب الوطني ، كما تهدف الى بلوغ ما يلي :

في مرحلة أولى ، العمل على إبقاء السكان في أماكن إقامتهم ، ووقف إنجذابهم ونزوحهم نحو المنطقة الساحلية ذات الامتيازات والأنشطة الكثيفة . وفي مرحلة تالية ، يتم التوصل الى عكس الاتجاه الحالي لحركة السكان وإثارة حركات هجرة عكسية ، أي من المناطق الساحلية ذات الجذب القوي للسكان نحو المناطق الداخلية بالبلاد .

ولا يمكن بلوغ هذين الهدفين الأساسيين ، إلا إذا حققت المدن الجديدة بعد إنشائها الأهداف المتوخاة منها والمتمثلة في :

- إعطاء أولوية للخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على الأمد البعيد ، والتي تعد المدينة الجديدة أحد عناصرها الأساسية .

- منح أولوية لشغل مناطق داخل البلاد والرجوع الى الجزائر العميقة ، والتي تمثل المدينة الجديدة أحد مركزاتها ومرافقها الهيكلية التي تقوم بإرساء معالم التنمية في مناطق الهضاب العليا والجنوب .

- إعطاء أولوية في شمال البلاد الى التموقع القريب (بين 30 . 50 كلم) من المدن الكبرى للمراكز الحضرية الجديدة، وذلك من أجل استعمال وتوجيه حيوية العواصم الطبيعية وتوفير الخدمات والشغل للضواحي المجاورة التي هي في حالة اختناق، وهذا ضمن فضاء ملائم وخارج السهول الخصبة وعلى سفوح الجبال .

- القيام بسياسة إستباقية واستثمارية على المدى البعيد ، تقوم على سياسة عقارية نشطة وإستباقية لحماية العمران والمستقبل ، وخاصة من أجل إنشاء إطار (المدينة الجديدة) ، حيث يقوم السكان بعملية التنمية بأنفسهم .

وترمي هذه الانشغالات الأربعة الى دعم المنظومة الحضرية الموجودة وردّ الاعتبار اليها بالعمل على أن تتوسع داخلها شبكة جديدة من البنية الحضرية الجديدة للقرن الحادي والعشرين .

إن سياسة عواصم التوازن الجهوية ، وسياسة المدن المتوسطة الحجم والمدن الجديدة ، المتكاملة بصورة وثيقة مع سياسة الفضاءات العاصمية ، تمثل جميعها التصور الأمثل للبناء الحضري الجديد للبلاد وتنظيمه ¹ .

واستنادا الى الوثيقة الرسمية المتضمنة "مشروع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية" ، فإنه يتم التأكيد ولمرات عديدة وبتكرار ممل ، على تبني مشروع " إنشاء مدن جديدة " كحل لا مفر منه للوضعية الحالية التي آلت اليها البنية الحضرية الوطنية ، حيث يشير التقرير الى اعتماد استراتيجية التنمية الحضرية على مدن متوسطة وعلى إنشاء مدن جديدة وذلك من خلال عملين اثنين وهما :

أ - بالتطرق الى الافراط الخانق في تركز المدن الكبرى التي ينبغي الحد من نموها ، وذلك بواسطة توفير فضاءات حضرية جديدة يمتص فائضها من السكان المتزايدون ، بإنشاء وبناء مدن جديدة ذات حجم سكاني يتناسب وفضاءات النفوذ العاصمية (المدن الأربعة الكبرى) .

ب - انتهاج سياسة جريئة وملزمة لجيل جديد من المدن في الهضاب العليا وأقصى الجنوب ، من أجل إعادة التوازن للمنظومة الحضرية من الأسفل وتصور معالم بيئة جديدة ومتنوعة للقرن الحادي والعشرين ² .

ويشير المشروع بأنه وفي كل الحالات ، فإن البنية الحضرية الجديدة المزمع إنجازها تعتمد بشكل واضح على سياسة المدن الجديدة . هذه المدن التي سيقع على عاتقها بعد إنشائها تغيير صورة الجزائر الحضرية ورسم خريطتها الجديدة القائمة على صنفين من المدن تتوافق مع نمطين تنظيم الفضاء الجزائري المستقبلي .

ج5- أنماط المدن الجديدة لجزائر الغد :

يقترح مشروع المدن الجديدة أنماط ونماذج مختلفة لطبيعة المدن المزمع إنشاؤها ، تختلف بحسب طبيعة المنطقة التي ستقام عليها ، وكذلك بحسب الغاية والهدف المتوخى من تشييدها ، حيث ينقسم التراب الوطني الى منظومات حضرية متميزة ، ففي الشمال الذي تتميز به البنية الحضرية بوجود العواصم الكبرى وخاصة العاصمة المركزية "الجزائر" . فيقترح المشروع نمطين من المدن الجديدة تحت مسمى : "المدن الجديدة من الطوق الأول والثاني" ، والغرض منها التحكم في النمو الحضري وإعادة التوازن للمنظومات الحضرية ، بينما تختص المناطق

¹ - نفس المرجع ، ص ، 262 .

² - نفس المرجع ، ص ، 263 .

الداخلية (الهضاب العليا ، والجنوب) بالمدن الجديدة من الطوق الثالث والرابع ، والتي ترمي الى تدعيم بناء منظومات حضرية وإمتصاص الفائض السكاني من المدن الكبرى . فما المقصود بالمدن الجديدة من الطوق الأول والثاني الخاصة بالشمال والطوق الثالث والرابع الخاصة بالهضاب العليا والجنوب ؟.

- المدن الجديدة من الطوقين الأول والثاني :

مثلما سبقت الإشارة إليه فإن الشريط الساحلي بالشمال ، يعرف اكتظاظا سكانيا بضمه حوالي 65 % من إجمالي سكان البلاد على مساحة لا تزيد عن 04 % ، ومن المتوقع أن يضيف أكثر من ثلاثة (03) ملايين نسمة ابتداء من منتصف التسعينيات حينما وضع مشروع إنشاء المدن الجديدة الى نهاية القرن العشرين (أي سنة 2000) ، وربما حجم مضاعف يتجاوز ستة (06) ملايين نسمة اضافيين خلال العقد الأول من القرن المقبل أي بحلول عام 2010 .

هذه الزيادة السكانية الهائلة والآتية أساسا من عاملي الزيادة الطبيعية الناتجة عن مستوى الولادات المرتفعة ، وكذا النزوح الريفي والمهجرة نحو هذه المنطقة ، علما أن المنطقة لها مميزات غير مشجعة لاستيعاب هذا الحجم الأكبر من السكان ، والمتمثلة في قدرات الشمال المحدودة بسبب اختناق المدن الكبرى وتباين تضاريسها ومورفولوجيتها العامة التي تقف وراء قابلية المنطقة للتعرض الى الزلازل بدرجات متفاوتة ، ومرتفعات جبلية محصورة ومواقع ساحلية صعبة المسالك ، ومناطق سياحية يجب حفظها ، وقبل كل هذا الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية والتي يجب الحفاظ عليها .

وعلاوة على ذلك فإن منطقة الشريط الساحلي تضم تجمعات حضرية ضخمة وغير متحكم فيها ، فالتجمع الحضري العاصمي يشكل في مجموع منطقة الشمال الوسطي (ولايات الجزائر والبليدة وتيبازة وبومرداس والشلف وعين الدفلى والمدينة والبويرة وتيزي وزو وبجاية) ما نسبته 44 % من سكان الحضر لمجموع سكان مدن المنطقة برمتها .

ومن جهة أخرى فإن الازدحام والاكتظاظ والاختناق والفوضى العمرانية التي يوسم بها الاطار الحضري بالعاصمة - وبغض النظر عن تضخمها - فان الطوق الأول من المدن الجديدة والتي سيتم انشاؤها حول مدينة الجزائر لتخفيف الضغط عنها وامتصاص الفائض السكاني الذي لم تعد قادرة على استيعابه كما تساهم هذه المدن

في القضاء على الفوضى السائدة في التعمير والبناء ويحمي الأراضي الزراعية - كما يزعم واضعو مشروع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية - .

إن أراضي الطوق الأول المحيطة بالعاصمة تأثرت تأثيرا عميقا ، فهي تمثل فضاءات قريبة من محيط العاصمة وتقع في جوهر الصراع الحاد بين حركة التعمير الفوضوية وحتمية الحفاظ على الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية ، فحسب التقديرات هناك قدرات هائلة من الأراضي الفلاحية القابلة للسقي مساحتها تقارب 150 ألف هكتار ، يستغل منها حوالي 90 % في إنتاج أجود المواد الزراعية ، مهددة بغزو الاسمنت وضياعها الى الأبد بفعل حركة البناء والتعمير الجائرة والفوضوية والخارجة عن المراقبة والضبط والتحكم بسبب ممارسات لا مسؤولة ¹ .

وللمعالجة هذه الاشكالية المتأزمة يتعين على المنظومة أن تتكفل بمجمل انشغالات إعادة التوازن للبنية الحضرية في هذه المنطقة الشمالية الوسطى خاصة ، حيث يتواجد أضخم تجمع حضري بالعاصمة ، وذلك من خلال انعاش وبعث المراكز الصغيرة وإنشاء أقطاب حضرية جديدة في شكل مدن جديدة .

ولضمان تماسك ونجاعة ذلك كله ينبغي أن تكون الحركة الحضرية المقترحة لمنطقة الجزائر العاصمة مرفوقة حتما بإعادة توزيع وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها على سفوح الجبال وفي المناطق المتاخمة للهضاب العليا ، وبذلك تكون للمدن الجديدة النموذجية المقترحة لمنطقة الشمال ، ولاسيما حول الفضاءات العاصمية أين تتواجد المدن الكبرى (الجزائر وهران وقسنطينة وعنابة) ، وظيفة مزدوجة تتمثل في :

أ - توفير بدائل للحد من نمو المدن الكبرى . المذكورة آنفا . وذلك باستقبالها وامتصاصها للفائض من السكان حول المدن من خلال توفير فرص الشغل والسكن لهم ، حيث بدونهما يبقى هؤلاء تابعين ومرتبطين بالأحياء المحيطة بهذه المدن ليزيدوا من اكتظاظها واختناقها وتفاقم مشاكلها .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 264 .

ب - أن تكون المدن الجديدة تتمتع بإمكانيات ومرافق هائلة تقدم وظائف وخدمات ذات المستوى العالي والدولي لإعطاء كل مدينة خصوصية ووظيفة مهيمنة من القطاع الثالث (جامعات، مراكز بحوث، اتصال، خدمات عالية من القطاع الثالث) . فمثلا تختص مدينة معاملة (سيدي عبد الله) بالوظائف والخدمات الجامعية والبحث المتصلة بالطب والصيدلة وأنشطة المخابر .

ج - كما يجب أن تكون هذه المدن ذات جاذبية للسكان وتعمل على استقرارهم في نطاقها ، وإلا سيستمر توزع السكان في مدن عديدة بشكل تلقائي وفوضوي دون وجود المرافق الضرورية لهم ، الأمر الذي يزيد من تفاقم تدهور الأراضي الخصبة في سهل متيجة ومساحتها المسقية، ولذا فالحاجة ملحة وضرورية لإنشاء مدن جديدة في كل من بونين والعفرون والناصرية ¹.

وبالنتيجة فإن المدن الجديدة يجب أن تتولى مهام التخفيف من القيود المتولدة عن تضخم المدن الكبرى واختناقها ومنع انحرافها وإزالة التهديدات التي تواجهها من جراء حركة التعمير والبناء العشوائي ، وبذلك فإن الأمر يتعلق بكل فضاء عمراني

عاصمي ، لاسيما العواصم الكبرى ، حيث سيتم اختيار مواقع تحتضن مدنا قائمة أو هي في طور الانجاز أو مواقع خالية تستجيب للمعايير المطلوبة في مجال التعمير المنظم والمبرر من الناحية الاقتصادية والحضرية لاستقبال هذه المدن من الحجم المتوسط التي يقع على عاتقها تحقيق الأهداف التالية :

أ - فك الاختناق عن المدن الكبرى الأربعة وتخفيف الضغط الديموغرافي عليها.

ب - توجيه حركة البناء والتعمير العشوائية والتحكم فيها ، لمنع مناظر التشوه الحضري الذي يطبع فضاءات المدن الكبرى .

ج - ترشيد وتوجيه عملية البناء والتعمير العشوائية ، بما يتلائم مع مميزات كل فضاء عاصمي وجعلها في خدمة التنمية الخاصة بكل منطقة ² .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 265 .

² - نفس المرجع ، ص ، 265 .

– المدن الجديدة من الطوق الثالث والرابع :

ولفك الضغط على مدن الشريط الساحلي ولاسيما الكبرى منها ، فإن الدور المنوط بالمدن الجديدة من الطوق الأول والثاني لا يمكن أن يؤدي ثماره المرجوة ، ما لم يدعم بمدن جديدة وحركة تعمير نشطة ومنظمة داخل البلاد على مستوى كل الجهات ، وخاصة منطقتي الهضاب العليا والجنوب .

ولذا وجب التفكير في إنشاء مدن جديدة ضمن الطوقين الثالث والرابع ، والتي تخص الهضاب العليا والجنوب ولا بد أن تستند سياسة المدن الجديدة في هذه المناطق الى العواصم الجهوية ، وأن تنشئ مراكز حضرية تتولى ضمان التنمية وتوجيهها وتنظيمها ضمن اطار التوزيع السكاني من الشمال نحو الجنوب .

و فيما يخص شبكة المدن الجديدة المراد إنشاؤها بمناطق الطوقين الثالث والرابع ، تتميزها بأهمية انتقاء المواقع الملائمة التي تتوفر على شروط الجذب و الاغراء للسكان ، يستوي في ذلك المدن التي ستستقبلها الهضاب العليا ، و المدن التي ستنشأ في الجنوب ، وذلك تبعا للموارد و الامكانيات المحلية و التنظيم الاقتصادي للهيكل الأساسية ، والشروط الملائمة تأتي إما انطلاقا من تنمية منظمة ومخططة للمدن الموجودة بالفعل ، وإما عن طريق إنشاء جهاز حضري جديد كل الجدة على مواقع بكر ¹ .

إن مشروع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ، و الذي تطرق لأول مرة و بشكل جلي الى أهمية إنشاء مدن جديدة عبر مختلف جهات الوطن ، ضمن سياسة وطنية للنهوض بالواقع الحضري وتوجيهه وتنظيمه ، وإعادة التوازن وفك الاختناق عن مدن الشريط الساحلي خاصة ، و محاربة حركة التعمير الفوضوية و العشوائية التي شوهت صورة المدن.

إن سياسة المدن الجديدة هذه ، و بالرغم من الأهداف الكبرى و الضخمة المتوخاة من ورائها ، إلا أنه لا يمكن تنفيذها في أي مكان ، و ضمن رزنامة زمنية محددة و قصيرة ، ذلك أنها تتطلب وقتا طويلا ، وجدولا زمنيا يفرض مراعاة حالات البلاد الانتقالية الى نظام اقتصاد السوق و امكانياتها التمويلية ، ولذلك يتعين اعطاء أولوية للمدن المعروفة بمدن الجيل الأول التي ستنشأ بحلول أفق 2010 .

¹ – نفس المرجع ، نفس الصفحة .

المدن الجديدة من الجيل الأول (أفق 2010) :

لا تستطيع الموارد المالية للبلاد ولا طاقات وإمكانيات الانجاز الايفاء بمتطلبات تحقيق وتجسيد جميع مشاريع المدن الجديدة الضرورية خلال الفترة الانتقالية الى اقتصاد السوق .

فالساسة الارادية المتزنة التي يصطبغ بها مسعى انشاء المدن الجديدة تحتم منح الأولوية للجيل الأول من هذه المدن والتي تخص الطوقين الأول والثالث . نظرا لأهمية وخصوصية منطقة الطوق الأول ، والذي يحيط بعمرانه مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها وللأسباب العديدة والتي تم التطرق اليها ، فان الضرورة تحتم البداية والشروع من الآن الى أفق 2010 ، في انجاز مدن جديدة تنشأ على ما هو موجود بالفعل كمدن (معالمة - سيدي عبد الله - وبونين والعفرون والناصرية) وذلك بتطوير عمرانها وتوسيع نطاقها بما يتماشى وخصوصية كل مدينة وجعلها مدنا مكثفية بذاتها بحيث تتيح بعد انشائها الشغل والسكن وكل ما تستلزمه حياة السكان المستقرة .

أما الطوق الثالث والذي يمثل منطقة الهضاب العليا ، فان إنشاء أو الشروع في انجاز مدينة بوغزول الجديدة الواقعة في الجزء الأوسط من الهضاب العليا في منطقة قليلة العمران ، والتي تعتبر باكورة مدن الطوق الثالث فهي تمتاز بقربها من مدينة الجزائر العاصمة ، ووقوعها في ملتقى طرق وسكك حديدية تصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب .

ويسعى المشروع بعد إنشاء مدينة بوغزول للوصول الى حجم سكاني في حدود 100 الف نسمة في آفاق سنة 2010 مع توفرها على خدمات من المستوى الرفيع ، وذلك باحتضانها على الخصوص مؤسسات للتعليم العالي والبحث العلمي والتربية ، والمنتظر من مدينة بوغزول ، بموقعها وسط البلاد ، أن تكون قادرة على إحداث التوازن بتحويلها الى منطقة جذب للسكان ، فضلا على تثبيت السكان المجاورين لها ¹ .

كان هذا التصور الأولي لطبيعية المدن الجديدة ، الذي تضمنه مشروع (المخطط الوطني للتهيئة العمرانية) مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ، حيث أشار إلى أهمية إنشاء عدد هائل من المدن الجديدة ، أو تطوير مدن موجودة بالفعل ، عبر جهات الوطن المختلفة ، مع إعطاء الأولوية لمنطقة الشريط الساحلي والتي تضم أكبر وأهم المراكز والتجمعات الحضرية ولاسيما العاصمة المركزية للبلاد و العواصم الجهوية الأخرى .

¹ - نفس المرجع ، ص ، 266 .

وها نحن قد قطعنا المدة الزمنية التي حددها المخطط ، لإنشاء مدن الجيل الأول ، والتي تعني مدن الطوق الأول المحيطة بالعاصمة (المعالم "سيدي عبد الله" ، بوينان ، العفرون ، الناصرية) . وكذلك مدينة بوزول بمنطقة الطوق الثالث بالهضاب العليا . ولم ينجز منها شيئاً ، وبقيت حبرا على ورق .

كذلك تجدر الإشارة هنا أنه تم اضافة مدينة جديدة أخرى ، ونعني بها مدينة حاسي مسعود التي تقرر تغيير موقعها الحالي الى مكان آخر يبعد عن مركز المدينة الحالي بحوالي 80 كم ، بعدما تبين أن مدينة حاسي مسعود ترقد في مكانها الحالي على مخزون بترولي هائل ، وقد أعلنت وزارة الطاقة عبر شركة "سوناطراك" التكفل بانجازها مستقبلا .

وهكذا فإن التساؤلات الملحة التي يجب طرحها هنا ، هل تم إنجاز هذه المدن كما كان مخطط لها ، وهل تم بالفعل الانطلاق في إنجازها بالشكل الذي تم وضعها لها مسبقا ؟ .

وإذا لم يتم إنجازها ، فلماذا ؟. وما هي المعوقات والعراقيل التي حالت دون إنجازها ؟ . وهل بقيت كل المناطق والمدن الصغيرة التي كانت مرشحة لاستقبال مدن جديدة معنية بهذه الإنجازات ؟ .

وبإخفاق المخطط الوطني للتهيئة العمرانية عن تحقيق أهدافه وبرامجه للفترة المحددة بأفق سنة 2010 ، وخاصة من ناحية إنجاز أهداف السياسة العمرانية المتعلقة بإنشاء مدن جديدة ، فما الوضع الذي آل إليه الواقع الحضري وحركة البناء والتعمير في البلاد خلال هذه الفترة ؟ . وما مصير مشروع المدن الجديدة التي خطط لانجازها في غضون العقد الأول من القرن الحالي ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الاجابة عنها من خلال معطيات وبيانات مصادر عديدة ، في مقدمتها محتوى "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم" الذي أصدرته وزارة التهيئة العمرانية والبيئة عام 2011 ، والذي يقيم الفترة السابقة ويخطط للفترة اللاحقة الى غاية سنة 2030 .

د - مرحلة (2010 . 2018) :

في الواقع تعتبر هذه المرحلة امتدادا للمرحلة السابقة ، ذلك وكما سلفت الاشارة إليه ، فإنه لم يتم تحقيق ما تم التخطيط له في المرحلة السابقة ، من انشاء مدن جديدة كاستراتيجية متبناة للتحكم في النمو الحضري ، وكذا فك الخناق عن المدن الكبرى ولا سيما مدينة العاصمة ، ولذا بقيت استراتيجية انشاء مدن جديدة قائمة ، تلك التي أوردتها "المخطط الوطني لتهيئة الاقليم" الصادر سنة 2011 ، مع استمرار الصيغ المعتمدة في بناء السكنات السالفة الذكر ، واعادة بعث صيغة "عدل" رقم 02 سنة 2013 ، والتي تحتوي على بناء حوالي 600 ألف سكن كثير منها يتم بناؤها في فضاءات المدن الجديدة ولا سيما مدينتي "سيدي عبد الله" و "بوينان" الى جانب بعث صيغة جديدة المتمثلة في "السكن الترقوي العمومي" بالتزامن مع صيغة "عدل2" ، لفائدة الطبقة الميسورة نوعا ما ، وفي الأخير ومع مجيء الوزير الجديد للسكن وال عمران والمدينة في سنة 2017 ، أعاد بعث صيغة سكنية كانت معمول بها في السابق ، وهي صيغة "السكن العمومي المدعم" "LPA" لفائدة الطبقة المتوسطة من السكان .

د1 - التصور الجديد للمدن الجديدة :

إن التأخر والإخفاق في إنجاز المدن الجديدة ، من الجيل الأول والتي تخص الطوقين الأول والثالث ، حيث يضم الطوق الأول - كما سبقت الاشارة إليه - والذي يحيط بعمرانه مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها مدن (معاملة "سيدي عبد الله" ، بوينان ، العفرون ، والناصرية) . بينما يضم الطوق الثالث الذي يقع في منطقة الهضاب العليا الوسطى مدينة "بوغزول" .

هذا الجيل الأول من المدن الجديدة الذي كان مخططا له أن ينجز مع آفاق سنة 2010 ، كما أشار الى ذلك "المخطط الوطني للتهيئة العمرانية" الصادر في 1995 . وبمرور الزمن الذي تخطى الآفاق المحددة للانجاز ، وصدور مخطط وطني لتهيئة الاقليم سنة 2011 ، على إثر المخطط السابق الذي تعرض للتعديل والتحويل والتطوير على الورق لينتهي الى " المخطط الوطني لتهيئة الإقليم " ، الصادر عن وزارة التهيئة العمرانية والبيئة عام 2011 ، والذي وضع تصورا لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 ، لم ينس أن يتطرق الى المدن الجديدة التي لم تنجز ، وأشار إليها ولكن مع تعديلات وتغييرات هائلة حيث استقر مفهوم المدن الجديدة المزمع الاعتماد عليه لإستعادة التحكم في النمو الحضري ، وذلك من خلال توسيع مشروع المدن الجديدة الى مناطق أخرى من البلاد في آفاق سنة 2030 ، وتضم شبكة المدن الجديدة المزمع إنشائها المستويات الآتية :

المستوى الأول : ويضم الطوقين الأول والثاني ولكل طوق مجاله حيث :

الطوق الأول : والذي يحيط بعمرانه فضاء مدينة الجزائر الكبرى (L'air Métropolitain Algéroise)

والذي يضم ولايات : الجزائر العاصمة ، وتيبازة ، وبومرداس ، والبلدية .

الطوق الثاني : والذي يضم ولايات كل من الشلف ، وعين الدفلى ، والمدية ، والبويرة ، وتيزي وزو ،

وبجاية .

المستوى الثاني : والذي يضم الطوقين الثالث والرابع حيث :

الطوق الثالث : ويغطي مناطق الهضاب العليا ، الوسطى والشرقية والغربية .

الطوق الرابع : ويضم مناطق الجنوب ¹ .

وقمن ذكره أنه تم الشروع في الدراسات الأولية لانطلاق عملية إنجاز سلسلة من "المدن الجديدة" المسماة مدن الجيل الأول ذات الأولوية الواقعة في المحيط العمراني لمدينة الجزائر الكبرى ، وقد انطلقت الأشغال في إنجاز مدينة "سيدي عبد الله ، وبوينان" وهي متقدمة في مدينة سيدي عبد الله عنها من أية مدينة أخرى ، كما بدأت أشغال التهيئة في مدينتي بوغزول الواقعة بالهضاب العليا الوسطى ، وكذا مدينة حاسي مسعود الواقعة بالجنوب.

وفي انتظار تجسيد مشروع "المدن الجديدة" والتي يعوّل عليها في تطوير الواقع الحضري وترقية المدن وتحسين مناظرها ، وجعلها فضاء للعيش المريح في آفاق سنة 2030 كما ينص على ذلك المشروع "المخطط الوطني لتهيئة الاقليم" . فإن الواقع المعيش يتجه عكس ذلك من خلال عدد من المؤشرات والوقائع المشاهدة ، ويأتي في مقدمتها عودة الزيادة السكانية الى الارتفاع في العقدين الأولين من القرن الحالي (الحادي والعشرين) بعدما كانت قد تراجعت بشكل محسوس مع نهاية القرن الماضي (القرن العشرين) ، هذه الزيادة السكانية التي أضافت ضغوطا على الحظيرة العمرانية وخاصة في المدن ، كما شوهد في هذه الأثناء ظهور عدد من التجمعات السكنية في مختلف جهات الوطن بشكل عشوائي وتلقائي وفوضوي بعيدا عن قوانين الجمهورية المنظمة لقواعد البناء والعمران في البلاد ، مما زاد من تشوه الواقع الحضري والعمراني ، الذي أصبح معقّدا جدا يصعب تحسينه وتطويره بالشكل الذي يجعله متناسقا ومنسجما مع التقاليد والقواعد العمرانية ، وكذا مع الثقافة الحضرية التي تمثل نمطا للحياة.

¹ - وزارة التهيئة العمرانية والبيئة ، المخطط الوطني لتهيئة الاقليم : جذور المستقبل ، الجزائر ، 2011 ، ص ، ص ، 264 . 267 .

ومن أجل استدراك ما يمكن استدراكه في تحسين الاطار المعيشي بالمدن وترقيتها وتحليصها من التردّي والتشوه الذي لحقها بفعل الممارسات الخاطئة والخارجة عن القوانين والتشريعات المعمول بها ، فقد لجأت مرة أخرى الجهات الوصية الى إصدار قانون جديد ، لعله يرى في هذه المرة طريقه الى التطبيق وهو قانون رقم 08 / 15 الصادر سنة 2008 والقاضي بتسوية البنايات غير المكتملة ومطابقتها مع قوانين البناء والعمران ، وسواء كانت هذه البنايات تحوز على رخص البناء أو لا تحوز ، وقد منح القانون عند صدوره مهلة 05 سنوات لأصحاب السكنات من أجل تسويتها وإلا تعرض أصحابها الى العقوبات التي تصل الى حد الهدم ، وبعد انقضاء المدة الزمنية بقيت دار لقمان على حالها إلا في القليل النادر ، لتضطر من جديد السلطات المتمثلة في "وزارة السكن والعمران والمدينة" الى تمديد العمل بالقانون الى غاية 2016 ، متوقعة المخالفين بأقصى العقوبات إن هم لم يمتثلوا للقانون ويكملوا بناياتهم وإنهاء الأشغال خاصة الواجهات الخارجية ، وتَمّر السنوات وتنتهي الآجال ولا يتغير في الواقع شيء ، بل يزداد الأمر تردياً وتشوهاً باعتبار أن حركة البناء والتعمير خارج القوانين لم تتوقف ، وأن عجز الدولة وغيابها في فرض سلطاتها في ميدان البناء والتعمير ، لم يشهده أي قطاع آخر بالرغم من تعزيزه ودعمه بإنشاء جهاز "شرطة العمران" الذي قام في كثير من جهات البلاد بتبليغ السلطات المحلية بالمخالفين لقواعد البناء والتعمير ، أين تم في بعض الولايات والبلديات معاقبة بعض المخالفين بطريقة انتقائية أو انتقامية ، وأمام الاستجابة الضعيفة للعمل بقانون المطابقة والتسوية وغياب آليات الردع المناسبة ، وكذلك للاستياء العام في صفوف المواطنين المعنيين والذين يشكلون شريحة عريضة من السكان ، اضطرت مرة أخرى الحكومة الى تجميد العمل بالقانون 08/15 ، لتعود مرة أخرى وزارة السكن والعمران والمدينة بإعلانها في أكتوبر 2017 لتمديد العمل بالقانون الى غاية شهر أوت 2019 ، مع اسناد عملية المتابعة والمطابقة والتسوية للبناءات المعنية الى مديري التعمير ودواوين التسيير العقاري بالولايات ، بعد أن كانت من مهام الادارات المحلية بالبلديات .

تجدر الإشارة أن العقدين الأولين من القرن الحالي ، قد شهدت حركية عالية المستوى في البناء والتعمير مستفيدة من عودة عاملي الاستقرار الأمني وارتفاع عائدات المحروقات ، وفي هذا السياق فقد استفادت كل مناطق البلاد من مشاريع بناء سكنات متعددة الصيغ شملت المدن كما الأرياف ، حيث تراوحت صيغ السكن بالمناطق الحضرية من صيغة السكن الاجتماعي التجاري (LSP) ، وكذلك صيغة السكن الترقوي العائلي (EPLF) لفئة السكان من ذوي الدخل المتوسط ، بينما استفادت شريحة السكان من ذوي الدخل الميسور من صيغة البناء "عدل" (AADL) أو ما تعرف "البيع بالإيجار" التابعة للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ، في الوقت الذي استفادت فئة السكان من ذوي الدخل المريح في سنة 2013 من صيغة جديدة للحصول على السكن وهي صيغة "السكن الترقوي العمومي" (LPP) ، بالإضافة الى صيغة جديدة أخرى والتي يزمع العمل بها مع مطلع سنة 2018 والمسماة "السكن الترقوي المدعم" (LPA) ، هذا الى جانب صيغ السكن عن طريق الصناديق الخاصة مثل تلك التابعة للاتحاد الوطني للعمال الجزائريين ، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، والتعاونيات العقارية والبناء الذاتي في اطار تمليك قطع أرضية للمواطنين في البلديات ، وكذا البناء الذاتي الذي يقوم بإنجازه الخواص ، وغيرها من الصيغ والآليات المعتمدة لحل مشكلة الاسكان ، بالمقابل استفاد سكان الريف من صيغتين لبناء مساكنهم ، الصيغة الأولى تتمثل في البناء الريفي الذي تقوم الدولة بتشديد مجتمعات سكنية وتسليمها للسكان بالريف ، أما الصيغة الثانية فتتمثل في منح مساعدات مالية لسكان الريف الذين يملكون أرضا لإقامة عليها مساكنهم ، وترمي صيغتي السكن الريفي الى تدعيم سكان الريف وتثبيتهم على أراضيهم وكذا تشجيع أولئك الذين يرغبون في العودة الى مناطقهم الأصلية بالريف والتي كانوا قد غادروها أثناء سنوات التدهور الأمني في التسعينيات من القرن الماضي .

أنتجت هذه الصيغ المتعددة في البناء أحياء كثيرة ، أدت الى تضخيم المدن الموجودة من جهة ، كما أدت الى تحويل مناطق من الصفة الريفية الى الصفة الحضرية ، وبهذا فقد ساهمت هذه الانجازات التي قارب عدد المساكن المنجزة خلالها الى غاية نهاية 2018 الى حوالي 04 ملايين سكن على المستوى الوطني ، ساهمت في زيادة وتيرة التحضر - كما سنبينه لاحقا - .

وبعد استعراض سريع ومقتضب لمختلف النصوص والبرامج والجهود التي بُذلت من أجل ترقية المدن وتحسين الاطار المعيشي بها ، وتخليصها من التشوه والتردي الذي لحقها بفعل الممارسات الهائلة وغير المنضبطة بالقوانين طوال عقود من الزمن في ظل الاستقلال ، فهل لنا أن نتساءل عن المآل الذي آلت اليه الأوضاع في مدننا ؟ وما هي حالتها في ظل نزوح ريفي مستمر لم يتوقف يوما ؟ وكذلك ما هو حال الواقع الحضري أمام واقع سكاني يشهد انفجارا ديموغرافيا ، أدى الى مضاعفة حجم السكان بالبلاد الى أربع مرات في ظرف 55 سنة ؟ وكيف يؤدي الانفجار السكاني الى انفجار حضري ؟ وهل هذا التحول الحضري كان تحولا مخططا ومنظما أم كان عشوائيا وفوضويا ؟ وما آفاق التطور الحضري مستقبلا ؟.

الفصل الثاني عشر

النمو السكاني والواقع الحضري بالجزائر المستقلة (1962–2018)

- مراحل التطور العمراني والحضري بالجزائر المستقلة :

الجزائر وكغيرها من بلدان العالم الثالث ، لم تعرف نموا حضريا كبيرا قبل استقلالها ، فإذا عدنا قليلا الى الوراء وبالضبط الى بداية الاستعمار الفرنسي سنة 1830 ، وحسب زعم الكتاب والمؤرخين الفرنسيين قُدِّر حجم سكان البلاد من طرف المستعمرين الأوائل الذين اجتاحتها الجزائر في حدود ثلاثة ملايين نسمة ، وكان جلّ هؤلاء تقريبا (90 % الى 95 %) منهم يقيمون في الأرياف والجبال¹ . بمعنى أن ما يتراوح ما بين (05 % الى 10 %) من سكان الجزائر كانوا يقيمون بالمدن .

و الى غاية النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يطرأ جديدا ، بل أضحى الواقع الحضري في ظل سيطرة المحتل في تهاوي وتردي بفعل الجرائم الوحشية التي ارتكبتها جيش الاحتلال في حق سكان المدن خاصة ، مما دفعهم الى الهجرة من سكناهم نازحين وهاربين بأنفسهم نحو الجبال والأرياف والبادي ، ما أدى الى تراجع نسبة السكان المقيمين بالمدن ، وأن القطاع الحضري أصبح لا يمثل سوى 05 % أو 06 % من إجمالي السكان آنذاك ، والذين قُدِّر عددهم بأقل من ثلاثة ملايين نسمة ، إذ كان الريف الجزائري حينئذ يقوم على النظام العشائري (القبلي) ، وكان للعامل الطبيعي أهميته في تحديد موقع المدينة ، ومدى تأثيرها في المناطق الريفية المجاورة ، كما كانت مرتبطة في تطورها ونموها بتطور النظام السياسي أو تدهوره ، خصوصا المدن الواقعة على الساحل البحري .

وقد بدأت مع الاستعمار الفرنسي للبلاد مرحلة جديدة من الحياة الحضرية بعد منتصف القرن التاسع عشر ، إذ تمكن الاحتلال من بسط سيطرته ووسطوته على شمال البلاد خاصة ، وقدم قوافل المهاجرين من الفرنسيين والأوروبيين الطامحين في الإقامة بالجزائر ، الذين قاموا بتشييد عددا من المدن على الطراز الأوروبي ، وبهذا تراكمت حملة الاستعمار للجزائر بظاهرة تضخيم المدن واتساعها ، كما تطورت بعض المدن القديمة نتيجة لاتساع وظائفها الجديدة ، ومع ذلك بقيت الجزائر ذات طابع ريفي في مجملها .

ويعود تطور المدن الجزائرية إبان فترة الاحتلال الى عوامل ثلاثة :

أ - تقليد المعمرين (المستوطنين) في حياتهم الجديدة للنمط الحضري الأوروبي .

ب - اضعاف الأسلوب الرأسمالي على الاقتصاد الجزائري .

¹ - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ، 16 .

ج - الصراع المستمر بين الجزائريين والمعمرين الأوروبيين ، الأمر الذي دفع الأوروبيين الى إنشاء مدن جديدة مستقلة أو ضواحي حديثة بالمدن القديمة خاصة بهم¹ .

إن الجمود الذي عرفه التطور الحضري للسكان الأصليين بالجزائر بعد الغزو الاستعماري وخاصة في القرن التاسع عشر ، يعزى الى جملة من الأسباب منها :

أ - عمليات القتل والابادة الجماعية للسكان الجزائريين الذين كانوا يقيمون في المدن أو التجمعات السكانية ، والذين قاموا بمقاومة ومحاربة جيوش الاحتلال القادمة لاحتلال مدتهم .

ب - عمليات النفي والطرده والتشريد لسكان المناطق التي شهدت مقاومات عنيفة لقوات الاحتلال .

ج - البؤس والفقر والأمراض والأوبئة والمجاعات التي تعرض لها السكان الجزائريين خلال القرن التاسع عشر ، تمخض عنها نمو بطيء جدا في حجم السكان ، حيث بقي عددهم يتراوح ما بين اثنين الى ثلاثة ملايين نسمة طيلة هذا القرن .

د - لم تعرف الجزائر نموا سكانيا ملفتا إلا خلال القرن العشرين ، حيث انتقل عدد السكان من حوالي 04 ملايين نسمة سنة 1900 الى حوالي 09 ملايين نسمة عند منتصف القرن العشرين ، بالرغم من حدوث حربين عالميتين مدمرتين .

هـ - الاستقرار النسبي الذي عرفته البلاد خلال النصف الأول من القرن العشرين ، رفع من نسبة التحضر الى حوالي 25 % قبيل انطلاق الحرب التحريرية المظفرة سنة 1954 لإجمالي السكان من المستوطنين والجزائريين . (16 % للسكان الجزائريين الأصليين و 80 % للمستوطنين الأوروبيين) .

كانت هذه صورة مصغرة لوضعية السكان من حيث حجمهم أو اقامتهم بالمدن ، والتي تظهر ضعف التطور الحضري بالبلاد إبان الاحتلال الفرنسي الى غاية بداية الثورة التحريرية ، فماذا حدث بعد الاستقلال من تطورات وتحولات وتغيرات في مجال السكان والحياة الحضرية والمدن بالجزائر ؟ وكيف أدت ظاهرة الانفجار الديموغرافي الى ظاهرة الانفجار الحضري ؟.

1 - مرحلة الستينيات :

عرفت الجزائر تطورات عمرانية هائلة وملفتة قبيل استقلالها ، خاصة أثناء سنوات الحرب التحريرية جراء الزيادة السكانية التي شهدتها البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ، وكذلك بسبب الهجرة والنزوح المكثف من الأرياف نحو

¹ - محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص ، 80 .

المدن ، وقد أدى هذا النزوح الاجباري للسكان نحو المدن ولاسيما المدن الكبرى (الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة) ، الى ارتفاع هائل في عدد سكانها ، ما أدى الى تشكيل ظاهرة النمو الحضري الزائد والسريع والعشوائي .

وعلى سبيل التذكير فإن مدينة الجزائر العاصمة شهدت انفجارا سكانيا لم يسبق أن عرفته أثناء تاريخها الطويل ابتداء من سنة 1930 ، حيث ولجت عهد المدن الكبرى حينما بدأت تظهر أولى الأحياء القصدية والأكواخ الطينية حول المدينة ، وقد عرف هذا النمو الحضري تسارعا أكثر إبان سنوات الحرب التحريرية ، وذلك بسبب ما عانته القرى والأرياف والجبال من ظروف قاسية باعتبارها كانت تمثل قواعد للثوار ومأوى للمجاهدين ، فقامت قوات الاحتلال الفرنسي بتهجير السكان منها وتجميعهم في محتشدات وتجمعات خالية من كل مقومات الحياة اللائقة والكرامة ، والقيام بعدها بحرق وتدمير كل المساكن الموجودة بالأرياف والقرى والجبال بشكل وحشي لا يبقى ولا يذر ، فيما يُعرف بسياسة الأرض المحروقة .

ومن أجل امتصاص التفاف أفراد الشعب حول الثورة وإبعادهم عنها ، قامت سلطات الاحتلال بقيادة الجنرال "شارل ديغول" سنة 1958 ، بإعلان ما يسمى "مشروع قسنطينة" المتضمن برامج سكنية وبناء أحياء متكاملة بما مساكن جماعية ومؤسسات تربوية ومرافق صحية حول المدن خاصة الكبرى منها آنذاك . هذا المشروع العمراني الذي بادرت به سلطات الاحتلال جعل عددا من المدن الجزائرية تشهد توسعا عمرانيا في هذه الأثناء جذب إليه سكان الأحياء القصدية والمحتشدات ، لاجئين وباحثين عن الأمن والأمان داخل المدن ، ثم استمرت حركة النزوح والهجرة من المناطق النائية والمحرومة من مختلف جهات البلاد نحو أغلب المدن بالشمال خاصة الكبرى منها بعد الاستقلال - كما سنوضحه لاحقا - .

وعشية الاستقلال كانت مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها تحصي حوالي 800.000 نسمة ، إذ شهدت ارتفاعا في حجم السكان في الفترة (1954 - 1966) يصل الى 106 % ، بينما وصل هذا الارتفاع في حجم سكان مدينة وهران الى نسبة 41 % والى 85 % بمدينة قسنطينة ، في حين وصل الى معدل 78 % على المستوى الوطني¹.

فمدينة قسنطينة مثلا زاد عدد سكانها بين تعدادي 1954 و 1966 بحوالي 143.000 نسمة ، وقد قدرت سلطات الاحتلال الفرنسية سكان المدينة عام 1960 بحوالي 250.000 نسمة ، ما يعني زيادة

¹ - Farouk Benatia , **Alger : Agrégat ou Cité** , SNED , Alger , 1980 , p , p 91 , 92 .

قدرها 107.000 نسمة في أقل من 06 سنوات بالمقارنة مع تعداد 1954 . وهو ما يعادل حوالي 43 بالمائة من إجمالي سكان المدينة ¹.

والظاهرة ذاتها شهدتها معظم المدن الجزائرية الموجودة آنذاك ، نتيجة لحركة نزوح ريفي هائلة عرفت البلاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واشتدت وتيرتها أكثر أثناء سنوات الحرب التحريرية ، وتفاقمت بشدة هائلة بُعيد الاستقلال ليصل معدل النمو الحضري الى 78 % على المستوى الوطني خلال الفترة (1954 . 1966) بصورة إجمالية . أما إذا نظرنا الى التحول الحضري للسكان الجزائريين الأصليين خلال هذه الفترة فإننا سنقف أمام نسب مهولة ومدهشة جدا ، ذلك أن عدد السكان من الجزائريين الذين كانوا يقيمون بالمدن في سنة 1954 لم يكن يتجاوز 1.4 مليون نسمة انتقل الى حوالي 3.77 مليون نسمة سنة 1966 ، ما يعني تضاعف عدد سكان المدن الجزائرية في ظرف 12 سنة بنسبة 170 % .

كان هذا المشهد العام لحركة السكان قبيل الاستقلال وغداته ، فماذا حدث بعد الاستقلال مباشرة وإلى الآن ، أي بعد مضي أكثر من نصف قرن من استقلال البلاد ؟ . وما هو الواقع الحضري بالجزائر وما تطوراتها في ظل نمو سكاني مرتفع وحركة نزوح ريفي متصاعدة نحو المدن ؟ .

الأملك الشاغرة والنمو الحضري :

سبقت الإشارة الى أن النمو الحضري بالجزائر شهد انفجارا هائلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وزاد شدة بعد اندلاع الثورة التحريرية عام 1954 ، وذلك ناجم عن النزوح الريفي والفرار من جحيم الحرب واللجوء الى المدن بحثا عن ملاذات آمنة ، وللوقوف على حجم التحولات الحضرية بعد الاستقلال مباشرة ، ينبغي التذكير بتلك الأرقام المهولة التي ذكرها ميثاق الجزائر (1964) ، والتي سبق عرضها والمتمثلة في حوالي 700.000 من السكان الفارين من جحيم الحرب التحريرية نحو المدن ، وعودة حوالي 300.000 من اللاجئين في الخارج بتونس والمغرب وتسريح حوالي 400.000 من المعتقلين والموقوفين وكذا نزول حوالي 300.000 من المحاربين المجاهدين من الجبال ، الى جانب النمو الطبيعي العالي للسكان حيث دخلت البلاد تحولا ديموغرافيا متّسما بزيادة هائلة للمواليد وانخفاض للوفيات مباشرة بعد الاستقلال ، وهو شأن طبيعي تعرفه كل البلدان التي تخرج من أزمات حادة أو حروب طاحنة .

¹ - محمد الهادي العروق ، مرجع سابق ، ص ، 101 .

وعلى إثر ذلك فقد تشكلت أحزمة من الأحياء القصديرية والمساكن الفوضوية والعشوائية ، ظهرت كنبات الفطر تطوّق المدن ، ولاسيما أمهات المدن الواقعة بالشمال .

وبمجرد انتصار الثورة التحريرية وطرد المحتلين الفرنسيين ومغادرة الأقليات من الأوروبيين واليهود وفئة العملاء من الخونة "الحركي" الجزائريين ، البلاد تاركين ورائهم أملاكهم خاصة منها منازلهم وبنائاتهم ومحلاتهم سواء في شكل سليم أو تلك التي عمد أصحابها الى تخريبها وتدميرها بشكل جزئي .

إن المشهد العمراني والحضري الذي خلفه المحتل وراءه عشية الاستقلال فريدا من نوعه ، ربما لم تعرف مثيلا له أية بلاد في العالم ، هذا المشهد العمراني المتسم بالتناقض الصارخ جراء الأعمال والممارسات التي قام بها المحتلون ، حيث عمدت السلطات الاستعمارية الى تقسيم المجال العمراني على أساس عنصري في غالبيته ، من جهة نجد الأحياء السكنية المركبة ذات الطابع العصري الأوروبي أو أحياء سكنية تتشكل من "فيلات" راقية ، وهي كلها مخصصة للسكان الأوروبيين وبعض اليهود .

الأحياء والمدن التي بناها المحتلون على الطراز والنمط الأوروبي ، بها كل مستلزمات الحياة العصرية فهي لا تختلف كثيرا عن نظيرتها بأوروبا ، بينما نجد الى جوارها أو بالقرب منها أحياء سكنية عتيقة أو قديمة ذات طابع اقتصادي وتجاري يصطف حولها أحياء من السكنات التقليدية ومن الصفيح والأكوخ القصديرية يقطنها الجزائريون ، وهي أحياء تكاد تنعدم فيها التجهيزات والمرافق الحضرية وتفتقر لكل تخطيط أو تنظيم عمري .

وتأسيسا على ما سبق قوله فإن المجال الحضري بالجزائر وخاصة منه الواقع على الشريط الساحلي والمناطق الشمالية عموما ، قد عرف تطورا وتحولا إبان فترة الاحتلال لصالح الأقلية الأوروبية من المعمرين المستوطنين ، لأجل تنفيذ استراتيجية استعمارية تستهدف تحويل المدن الجزائرية الى رمز لحضارة الدولة المحتلة يتم من خلالها تحويل ثروات البلاد الى الميترربول بفرنسا ، وتجميع بها أكبر عدد من المعمرين ضمانا لتأكيد واستمرارية الوجود والسيطرة الاستعمارية ، وتدعيما وتكريسا لنمط الثنائية العمرانية ، الأوروبية مقابل الجزائرية الأصلية .

وبعد مغادرة الفرنسيون والأوروبيون وأعوانهم من الجزائريين العملاء البلاد ، تاركين منازلهم وأملأهم شاغرة ظهرت وبرزت بقوة الى الوجود الحضري بالجزائر مشكلة ما بات يعرف ب "الأملأك الشاغرة" .

قضية "الأملأك الشاغرة" شكلت للمدن الجزائرية وخاصة الكبرى منها مشاكل وصعوبات وتحديات هائلة غداة الاستقلال ، نتيجة التحضر المعمم والسريع والعشوائي الذي شهدته البلاد عامة ، والذي لم تعرف له مثيلا طوال تاريخها العريق ، مما أدى الى اختلال التوازن الذي كان قائما في العلاقة بين سكان المدن وسكان الأرياف جراء حركة النزوح الضخمة التي اجتاحت المدن عقب اعلان الاستقلال مباشرة ، هذا الاجتياح والنزوح أثر بشكل جذري على منظر وصورة المدن بالجزائر ، حيث نتج عن هذه العملية ما يسميه الباحث الفرنسي "جون لوكوز" J . Lecoq ، بالتحضر الفوضوي أو غير المنسق أو المتوحش (Urbanisation Sauvage) والذي جاء وليد اصطدام طبقتين اجتماعيتين مختلفتين ، وعادات عالمن متمايزين من حيث تكوينهما الاجتماعي والاقتصادي وهما الريف والمدينة ¹ .

وهكذا أصبحت الجزائر تعيش ظاهرة "التحضر الزائد" على رأي "روبرت بارك" R . Park ، والذي يفسرها في ضوء سيادة الفقر الشديد وتزايد السكان بمعدلات عالية وعجز العمل الزراعي عن استيعاب الفائض السكاني وتزايد حركات الهجرة خاصة بين غير المنتجين ، ولعل هذا ما دفعه الى وصف عملية الهجرة والنزوح من الريف الى المدينة ، بهجرة اللاجئين من أجل العيش ² .

وعليه فإن رحيل الأوروبيين سمح لمجتمع ريفي عاش طويلا تحت ظروف الفقر والقهر والحرمان والشقاء ، بأن ينال حظه من العيش بالمدينة التي كانت تحت سيطرة حكم الاحتلال ، وكان ذلك في نظر سكان الأرياف والقرى وسائر المناطق المحرومة ، أن المدينة تمثل نمط العيش المريح وأنها مطمح وحلم هؤلاء للعيش بها ، وقد حان الوقت وجاءت الفرصة المنتظرة لتحقيق هذا الحلم والفرار من جحيم الأرياف باحتلال مسكن عصري بالمدينة والظفر بمنصب عمل مستقر في مصنع أو متجر أو إدارة لقطع كل صلة بالماضي المثقل بالمآسي والشقاء والبؤس والمعاناة والظنك والتمييز والتهميش والاستغلال وعدم المساواة والاضطهاد الاستعماري .

¹ - محمد الهادي العروق ، مرجع سابق ، ص ، 104 .

² - نبيل محمد توفيق السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1974 ، ص ، 26 .

ومما زاد من طموحات وتطلعات سكان الأرياف والبوادي والمناطق المحرومة نحو العيش في المدن وخاصة الأمهات منها ، تلك الشعارات التي رفعتها الثورة التحريرية من مثل شعارات المساواة والعدل والعدالة الاجتماعية ، والحق في العيش الكريم واللائق والانتفاع المشترك بثروات البلاد ، وكذلك للدور البارز والرائد الذي أداه باقتدار ووفاء كبيرين سكان الريف في دعم وانتصار الثورة التحريرية ونيل الاستقلال ، هذا الدور الذي كلف سكان الأرياف والقرى والجبال تدمير وحرق مساكنهم وقراهم ، وتجميعهم في محتشدات أقامتها قوات الاحتلال لمحاصرة المجاهدين والثوار وتدمير قاعدتهم الأساسية والمتمثلة في سكان الأرياف والجبال والقرى .

كل هذا وغيره دفع بسكان الأرياف والمناطق النائية وكذلك سكان المحتشدات والأكواخ القصدية المحيطة بالمدن الى اجتياح المدن ، واقتحام المساكن والبنائات الشاغرة في غياب سلطة قوية تدير البلاد وتنظمها .

ولإبراز مدى ضخامة ظاهرة اجتياح المساكن والأماك الشاغرة بالمدن ولاسيما الكبرى منها ، وكذا تفاقم انتشار البيوت القصدية وأكواخ الصفيح والبنائات العشوائية حول المدن ، يجدر بنا الرجوع لبعض الدراسات التي أنجزت في الموضوع حول بعض المدن الجزائرية بعد الاستقلال ، وثأتي في طليعتها تلك الدراسات التي أقيمت عن العاصمة ، ومنها الدراسة القيّمة التي قام بإنجازها "فاروق بن عطية" حول العاصمة الموسومة بعنوان : " É Alger : Agrégat ou Cit كنموذج لما شهدته المدن الجزائرية غداة الاستقلال مباشرة ، وخاصة منها المدن الكبرى بالشمال .

وفي هذا السياق ولتصوير ما حدث لمدينة الجزائر أجديني مضطرا لاستدعاء الدكتور بن عطية لاقتباس بعض ما جاء في دراسته المذكورة ، حيث كان حجم سكان العاصمة وضواحيها عند الاستقلال في حدود 800.000 نسمة ، وكانت المدينة محاطة بأحزمة من البيوت القصدية التي ارتفعت وتيرة نموها وظهورها كنبات الفطر ، وبين يوم وآخر إلا وظهرت بيوت قصدية وأكواخ جديدة ، يقوم النازحون بإقامتها وبناءها من الصفيح والأخشاب في عز الليل وتحت جناح الظلام وكلما نفضت في صباح جديد كلما رأيت بيوتا أخرى تضاف .

هؤلاء النازحون المقيمون بالأكواخ والمساكن القصدية وأولئك الفارين من جحيم الريف والمناطق النائية ، بُعيد الاستقلال قاموا باقتحام المساكن الشاغرة وحتى أسطح البنائات هي الأخرى لم تسلم من الاقتحام تلك التي خلفها المحتلون وراءهم ، حيث وُجدت عائلات وأسر تقليدية في شقق من ثلاث غرف يقطنها 12 فردا وفي بعض

الحالات 16 فردا بالتمام ، مما نجم عنه مشاكل عويصة بالعاصمة (نقص التزود بالمياه ، النظافة ، الأمراض ، ومشاكل أخرى)¹.

ولذا فلا غرابة أن تشهد مدينة الجزائر العاصمة ، زيادة سكانية هائلة بين سنتي 1954 و1966 ، لم تعرفها طوال تاريخها وصلت الى نسبة 106 % ، ليتواصل بعد ذلك نمو السكان ليقفز من 800.000 نسمة عشية الاستقلال الى حوالي 911.000 نسمة سنة 1966 ليصل الى 1.523.000 نسمة سنة 1977 .

ظاهرة الانفجار الحضري التي شهدتها مدينة الجزائر العاصمة ، هي أعظم من تلك الأرقام الصماء التي سبق ذكرها ، وذلك عند تحليلنا واستنطاقنا لمعطيات وبيانات التعدادات الخاصة بهذه الفترة ، يتجلى بوضوح أن عدد سكان الجزائر العاصمة من الجزائريين دون الأوروبيين (الأهالي) ، كان وفقا للإحصاء السكاني في سنة 1954 يبلغ حوالي 162.150 نسمة ، ليقفز الى حجم يصل الى 558.419 نسمة سنة 1960 ، ثم وصل الى 911.000 نسمة طبقا للإحصاء الأول الذي أجري في ظل الاستقلال سنة 1966 . أي بمعنى أن نسبة تزايد سكان مدينة الجزائر العاصمة من السكان ذوي الأصل الجزائري خلال الفترة (1954 . 1966) كان بنسبة 462 % ، أي تضاعف عددهم بأكثر من 04 مرات خلال 12 سنة فقط .

المعطيات السابقة تظهر بجلاء ضخامة الاجتياح السكاني جراء النزوح الريفي الى حد الفيضان الذي تعرضت له مدينة الجزائر العاصمة أثناء الفترة المذكورة ، فلم يتم تعويض السكان المغادرون من الفرنسيين والأوروبيين وأعوانهم من الجزائريين فقط ، بل الأمر كان أعظم من ذلك بكثير كما تبرزه الأرقام السالفة .

ظاهرة النزوح واللجوء الى العيش بالمدن تواصلت بشكل كثيف عقب الاستقلال ، حيث كان نصيب المدن الكبرى الشمالية الأوفر وفي مقدمتها مدينة العاصمة ، فإذا انطلقنا من معطيات تعداد سنة 1966 كأساس للسنوات اللاحقة ، فإن نسبة زيادة السكان بمدينة الجزائر بلغت حوالي 67 % قياسا بحجمهم طبقا لإحصاء سنة 1977 .

¹ – Farouk Benatia , op cit , p , 92 .

وهكذا يتبين وبجلاء وبكل المعايير ضخامة الاجتياح الريفي وغزوه لمدينة الجزائر ، متخذاً أشكالاً وأساليب متعددة في الاقامة بالمدينة ، إما باقتحام المنازل والمساكن الشاغرة ، وإما باحتلال أسطح وأقبية العمارات والبنائات المختلفة ، وإما باتخاذ البيوت القصدية والأكواخ والبنائات العشوائية والفوضوية على أطراف المدينة .

وأمام هذا الوضع لنا أن نتصور مدى جسامة التغيرات والتحولات التي طرأت على مدينة العاصمة كنموذج للمدن الأخرى عبر الوطن ، والتي مست مختلف النواحي البنائية والوظيفية والمورفولوجية للمدن ، تماماً كما مست النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومكوناتها الأصلية ، هذه التحولات التي أعطت للمدن بعد الاستقلال صوراً مشوهة ومتردية ومناظر مزيفة ، أفقدتها مناظرها الجذابة ورونقها الأخاذ¹.

ولم يكن حظ مدينة الجزائر مقتصرًا على أولئك النازحين من الأرياف والقرى والمناطق النائية والمحرومة غداة الاستقلال ، بل تزامن هذا مع الاقتحام والاحتلال بقوة السلاح من قبل ما يسمى بجيش الحدود ، للاستيلاء على الحكم والمسك على دفعة تسيير الأمور بالبلاد ، إذ تم إبعاد وإقصاء الحكومة المؤقتة للدولة الجزائرية آنذاك ، مما أدخل البلاد - والعاصمة خاصة باعتبارها مسرح الأحداث - في فوضى عارمة سهلت أكثر عمليات النهب والاقتحام والاحتلال للأموال الشاغرة وسائر الممتلكات ، وفي حالات كثيرة باستخدام قوة السلاح من طرف بعض المواطنين الذين تمكنوا من الاستحواذ على قطع سلاح إبان الثورة التحريرية أو بعد إعلان وقف إطلاق النار في مارس 1962 .

إن الصراع المسلح بين الإخوة الفرقاء ، والذي فُرض على قيادة الولاية التاريخية الرابعة والتي تنتمي إليها جغرافياً مدينة الجزائر العاصمة ، واستيلاء أفراد جيش الحدود وقيادتهم على زمام الأمور بالعاصمة ، أدخلها في فوضى وغياب للسلطة جعل عمليات الاقتحام والاحتلال والاستيلاء على المحلات والمساكن وسائر الممتلكات التي خلفها ورائهم المحتلون وأعوانهم ، سهلة وميسورة وكأنها غنائم حرب يتسابق نحوها المتسابقون لغنمها في غياب سلطات رادعة أو حكومة راعية للأمور ، كل هذا أدى إلى استباحة الممتلكات أمام كل مستلب ومقتحم وناهب وفي طليعة هؤلاء السكان النازحون من الأرياف والقرى والجبال وكذلك سكان المحتشدات والأكواخ القصدية ،

¹ - لتفاصيل أكثر أنظر :

A- Farouk Benatia , **Alger : Agrégat ou Cité** , op cit .

B - Chabbi - Chemrouk , N , et autres , **Alger : Lumières sur la Ville** , Daliment , Alger , 2004 .

سواء في مدينة العاصمة أو بقية المدن الأخرى في البلاد ، فأدخلوا بهذه الأعمال والسلوكات والتصرفات مدن الجزائر في حالة من التوخل والتعفن الحضري وليس الترتيف فقط ، لم تعرف مثيلا لها هذه المدن منذ الاجتياح الهلالي في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) .

وفي السياق نفسه فإن عاصمة الشرق الجزائري مدينة قسنطينة ، فهي الأخرى حالها لم يكن بأحسن من حال مدينة العاصمة ، فقد عرفت اجتياح وحركة نزوح سكاني هائلة نحوها ، وهذا ما تبرزه الأرقام المتوفرة ، حيث قفز عدد السكان بها من 143.000 نسمة وفق تعداد سنة 1954 ، الى 250.000 نسمة طبقا لتقدير السكان سنة 1960 ، أي بزيادة قدرها 107.000 نسمة في أقل من 06 سنوات وهو ما يعادل حوالي 43 % من إجمالي سكان المدينة ¹ .

ويعزى هذا التضخم في النمو الحضري لمدينة قسنطينة إبان هذه الفترة أساسا الى الهجرة من الأرياف والمحتشدات بوتيرة متصاعدة نتيجة الحرب التحريرية ، وتحويل مناطق الشمال القسنطيني كله الى مناطق محرمة ، أتبع فيها سياسة الأرض المحروقة ، وقد أدى هذا النزوح الاجباري الذي استقطبته مدينة قسنطينة بصفة خاصة باعتبارها أهم مدن المنطقة الى الارتفاع المذهل في عدد سكانها .

ونتيجة لهذه الأوضاع المزرية والمأساوية ، تأثرت مدينة قسنطينة وذلك بالتوسع والامتداد السريعين ، فظهرت أحياء الصفيح والقصدير وكان أولها في حي البئر على امتداد طريق قسنطينة - سكيكدة والذي يضم حوالي 7000 نسمة ، الى جانب أحياء وتجمعات سكنية غير لائقة مشكّلة أول أحزمة البؤس والشقاء والحرمان بالمدينة .

ومقابل ظهور أحياء القصدير والصفيح شهدت قسنطينة حركة عمرانية نشيطة أثناء سنوات الحرب التحريرية ، منها تشييد أحياء سكنية لعائلات الجيش الفرنسي الذين ارتفع عددهم بشكل مذهل لمواجهة متطلبات الحرب ، يضم الحي الأول 10.000 مسكن لإيواء أكثر من 50.000 نسمة ، الى جانب حي

¹ - محمد الهادي العروق ، مرجع سابق ، ص ، 101 .

ثاني شيدت به 300 مسكن لقوات الشرطة والأمن الفرنسي ، وحي ثالث به 220 مسكن لقوات الحرس الجمهوري الفرنسي ، وغيرها من الأحياء التي قامت سلطات الاحتلال بتشبيدها بما فيها تلك المخصصة للسكان المحليين ¹.

وعلى غرار مدينتي الجزائر وقسنطينة وكثير من مدن الشمال ، التي عرفت استيطان قطاع هائل من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين ، في أحياء خاصة بهم بُنيت على الطراز الأوروبي منشئين بذلك ثنائية صارخة التناقض في شكل وصورة المدن الجزائرية ومورفولوجيتها ، وبرحيل هؤلاء المحتلين فاسحين المجال لأولئك المحرومين من السكان الأصليين المقيمين بالأحياء القصديرية والمحتشدات والقرى والأرياف والجبال ، ليقترحوا الأحياء والسكنات الراقية التي بناها المحتلون ، في سباق محموم من أجل الظفر بمسكن وتحقيق حلم العيش بالمدينة الذي ظل يراود كثيرين من سكان غير المدن أو الذين كانوا يعيشون على أطرافها في ظروف غير لائقة .

استمرار حركة الهجرة والنزوح الريفي نحو المدن بعد الاستقلال جعل الأملاك الشاغرة بالمدن تمتلئ عن آخرها في وقت قصير بالنازحين والوافدين الجدد ، وفي غياب سياسة عمرانية وحضرية سليمة ، أضحت كثير من المدن وخاصة الكبرى منها محاطة بأحزمة من الأحياء القصديرية والعشوائية والفوضوية ، كان لمدينة قسنطينة نصيبها الأوفر على غرار مدينة الجزائر العاصمة ، وفي هذا الصدد تفيد الاحصاءات أن عدد سكان المدينة سنة 1966 كان يبلغ حوالي 250.000 نسمة ، بعدما كان عددهم قريبا من 143.000 نسمة عشية انطلاق الثورة التحريرية سنة 1954 ، منهم حوالي 41.000 نسمة من الفرنسيين والأوروبيين مقابل حوالي 102.000 نسمة من الجزائريين ، ليقفز الحجم السكاني الى حوالي 355.000 نسمة سنة 1977 ².

والأمر ذاته عاشته كثير من المدن الجزائرية التي كان يعيش بها عددا من المعمرين ، كمدن وهران وعنابة والبليدة وسكيكدة وسيدى بلعباس ومستغانم وسطيف وسائر مدن الشمال الجزائري . وهذا ما تظهره المعطيات الكمية ، إذ لم تزد نسبة السكان المقيمين بالمدن بمن فيهم السكان الأوروبيين سنة 1954 عن الربع ، أي بنسبة 25 % ، لتصل هذه النسبة الى 31,4 % سنة 1966 ومن السكان الجزائريين فقط ، ومن جهتها انتقل عدد

¹ - نفس المرجع ، ص ، ص ، 101 ، 102 .

² - نفس المرجع ، ص ، 112 .

المراكز المصنفة حضرية من 55 مدينة سنة 1961 الى 95 مدينة سنة 1966 تضم 1787 تجمع سكاني عبر القطر الوطني .

والحقيقة المتجلية تبين استمرار واشتداد حركة النزوح والفرار من الأرياف والمناطق المحرومة خلال السنوات الأولى للاستقلال ، وقد تضافرت وتشابكت العوامل الطاردة الموجودة بالمناطق الموصوفة بالمحرومة ، والعوامل الجاذبة في المدن . ويأتي في مقدمة العوامل الجاذبة في هذه الأثناء توفر المساكن والبنائات والأماك الشاغرة بكثرة في المدن التي كان يقطنها المستوطنين ، يضاف إليها عامل غياب السلطة وضعفها بسبب قلة الامكانيات الموجودة بحوزتها للحد من ظاهرة النزوح أو تنظيمها في غياب الضوابط والشروط اللازمة لتثبيت السكان في مناطقهم الأصلية ، وعلاوة على هذا أن الدولة الوليدة بعد الاستقلال لم تدرج ضمن برامج التنمية الوطنية خلال هذه الفترة قضية السكن والإسكان من الأولويات ، اعتقادا من المسؤولين أن الهجرة الجماعية للأوروبيين والذين يُقدر عددهم بحوالي مليون ونصف مليون نسمة ، والذين كان أغلبهم يقيم بالمدن ، من شأن هذه الهجرة أن توفر وعاءً معتبرا من السكنات الجاهزة يقدر بحوالي 300.000 مسكن شاغر ، بإمكان هذه السكنات أن توفر مأوى لأكثر من 02 مليون ساكن من الجزائريين .

هذه الأوضاع المستجدة والطائرة على المدن الجزائرية ، ولاسيما تلك المدن التي كانت تضم عددا معتبرا من المعمّرين شهدت تحولات عميقة في نسيجها الاجتماعي والعمراني ، وتعددت الأوضاع أكثر عندما أخذت كثير من المدن تتوسع سكانيا وعمرانيا بشكل فاق كل التوقعات . وأمام عجز السلطات العامة في التحكم في التوسع الحضري العشوائي الضخم لأسباب عديدة ، استمر تطور ونمو وتضخم المدن خاصة الكبرى منها ، بصفة عشوائية وفوضوية خارجة عن نطاق السيطرة ، الى جانب تحول كثير من المناطق الريفية والقروية الى تجمعات سكانية غير تقليدية بطريقة تلقائية غير مخططة وغير مراقبة ، لتصبح فيما بعد مصنفة مناطق حضرية أو ما يعرف بالمدن ، والذي يتجول بين جهات الوطن وأينما صوّب نظره رأى تلك التجمعات السكنية العديدة ، والتي تتقاسم بينها مناظر مشوهة بفعل غياب التخطيط المسبق لإقامتها ، وغياب التصاميم في بنائها ، وكذلك بنائها من طرف أصحابها أو من طرف أشخاص لا علاقة لهم بمهنة البناء والتعمير . كل هذا يحدث بالرغم من محاولات عديدة تشريعية وهيكلية القصد منها التحكم والسيطرة على النمو الحضري والعمراني الذي عرفته آنذاك المدن الجزائرية ، وقد استندت السلطات العامة في التخطيط للنمو الحضري والتهيئة العمرانية على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فلجأت الى الاستثمارات الضخمة في المرافق العامة ، كالسكن والمواصلات والاتصالات

والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها من متطلبات العمل والإقامة ضمن مشروع برنامج المخططين الرباعين الأول والثاني كما سبقت الإشارة إليه .

وللتحكم في الأوضاع المستجدة ومراقبتها بادرت السلطات العامة الى إعادة النظر في التقسيم الإداري للبلاد الموروث عن ادارة الاحتلال ، وذلك قبل مضي سنة واحدة من الاستقلال وبتاريخ 18 جانفي 1963 صدر الأمر رقم 67-24 القاضي باختصار عدد البلديات من 1577 بلدية الى 676 بلدية بينما بقي عدد الولايات 15 ولاية وعدد الدوائر 91 دائرة عبر القطر الوطني ، وقد جاء في الأمرية السابقة بأن "البلدية تعتبر الجماعة الاقليمية السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية في البلاد"¹.

ومن الناحية التنظيمية فقد قامت السلطات بدعم أجهزة تخطيط وإدارة المدن بالإطارات والكفاءات اللازمة والإمكانات المادية والوسائل الضرورية ، ولعل أهم عمل في هذا السياق يتمثل في إنشاء الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية وتخطيط المدن (CADAT) سنة 1971 ، وأوكلت له مهمة القيام بدراسات اجتماعية واقتصادية لوضع برامج شاملة لتخطيط المدن الجزائرية على أسس علمية . كما أنشئ لهذا الغرض عدد من مكاتب الدراسات المتخصصة في تخطيط المدن لمراقبة وتوسع المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وضبط النمو الحضري في المدن الكبرى في إطار "مخططات التحديث العمراني" .

كل هذه الاجراءات لم تشفع ولم يكن بوسعها الحد أو التحكم في حركة الهجرة والنزوح الريفي والزحف نحو المدن خاصة الواقعة على الشريط الساحلي ، وما هي إلا سنوات ليكشف لنا أول تعداد للسكان في الجزائر المستقلة سنة 1966 عن عجز في السكن يقدر بحوالي 300.000 مسكن على المستوى الوطني بعد استنفاد الأملاك الشاغرة في ظرف وجيز ، ويعزى هذا العجز - بالإضافة الى العوامل المذكورة سابقا - الى ظاهرة الانفجار الديموغرافي التي زادت وتيرتها بمعدلات عالية جدا مباشرة بُعيد الاستقلال ، كتعبير طبيعي تعيشه الشعوب عادة بعد خروجها من أزمة خانقة أو حرب ، أو ما يعرف بظاهرة "التعويض الناتج عن الحرب" ، الى جانب استمرار تدفق جحافل النازحين من الأرياف والقرى والمدن الصغيرة وكذلك عودة اللاجئين من الدول المجاورة خاصة من تونس والمغرب ، كل هؤلاء كانت وجهتهم نحو مدن الشمال والكبرى منها خاصة .

¹ - ONS , **Armature Urbaine** , 5e RGPH -2008 - , 2011 , Alger , p , 06 .

علما أنه عشية الاستقلال كان العدد الاجمالي للسكان يقارب عشرة ملايين نسمة تقابله حظيرة سكنية تقدر بحوالي 1.950 مليون وحدة سكنية ، بمتوسط اشغال سكني يصل الى 5.6 فرد للسكن الواحد . ولم يكن القطاع حتى سنة 1975 معتبرا ذا أولوية ، ولذا ارتفع معدل السكنى الى 6.1 فرد في سنة 1966 ثم قفز الى 7.7 فرد سنة 1977¹ .

ولمواجهة ظاهرة التوسع العمراني العشوائي والتحكم في النمو الحضري وتوجيهه ، حاولت الدولة اعتماد سياسة للنهوض بالأرياف والمدن المتوسطة والصغيرة ، وذلك بتخصيص استثمارات معتبرة لقطاع السكن من خلال القيام ببناء 1000 قرية فلاحية في مناطق الاصلاح الزراعي أو ما يعرف "بالثورة الزراعية" للحد من الهجرة نحو المدن وتثبيت السكان في مناطقهم الأصلية ، وكذلك عن طريق تطوير حركة بناء المساكن في المدن خاصة منها المدن المتوسطة والصغيرة التي استفادت من مشاريع صناعية في سياق حركة التصنيع التي شُرع فيها في مقبّل سني السبعينيات من القرن العشرين .

والتساؤل الذي يفرضه واقع الحال ، هل تمكنت الاجراءات المتخذة الهيكلية والتنظيمية والتشريعية أن تنهض بالواقع الحضري والوقوف في وجه تلك الجحافل النازحة والزاحفة من الأرياف وسائر المناطق الموصوفة بالمحرومة نحو المدن ؟ وهل تم التحكم في حركة النمو الحضري السريعة والعشوائية والفوضوية ؟ وهل تم ضبط أشغال البناء والتعمير الجارية بعيدا عن القوانين والتشريعات المعمول بها ؟ وهل تم استيعاب الوافدين الجدد الى المدن والتكفل بمتطلباتهم وحاجياتهم ؟ وما هي الأساليب والأدوات الممكن اعتمادها لإزالة مظاهر ومعالم التشوه والفوضى التي لطخت صورة ورونق المدن وأساءت لبنيتها ومورفولوجيتها وأفقدتها مدنيّتها وحضريّتها ؟ .

2 - مرحلة السبعينيات :

في الواقع عرفت سنوات السبعينيات تحولات وتغيرات هائلة ، مست كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والادارية وحتى الديموغرافية ، من ذلك اعلان الثورات الثلاث الصناعية والزراعية والثقافية ، وكذلك الاعلان عن تقسيم اداري جديد للقطر الوطني وتبني سياسة سكانية مشجعة للنسل ، هذه الاجراءات المختلفة الأبعاد ، كان لها أثرها ووقعها في مجالات كثيرة ، منها المجال الحضري الذي عرف نموا هائلا متأثرا بعدة عوامل يأتي على رأسها الزيادة السكانية المرتفعة بمعدلات غير مسبوقة في تاريخ البلاد ، علاوة على استمرار حركة النزوح الريفي المتواصلة منذ اللحظات الأولى للاستقلال ، فضلا عن الآثار والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة التي حدثت جراء عمليات التصنيع التي بوشر بها طبقا لنصوص الثورة الصناعية ، كما كانت للثورة الزراعية نصيبها في إحداث بعض التغيرات والتحولات على الصعيد الحضري بأشكال مختلفة كما سنبينّه في ما يأتي .

¹ - Rachid Hamidou , **Le Logement un Défi** , OPU , Alger , 1989 , p, 352 , 353 .

2 - 1 - الثورة الصناعية والتصنيع والنمو الحضري :

لا مناص عند الحديث عن ظهور الصناعة الآلية ، في المصانع ذات الشكل الحديث من الناحيتين البنائية والوظيفية ، أن نتناول تحول المجتمع من الصورة التقليدية الراكدة الى الصورة الحديثة المتحركة . ذلك لأنه لم يكن من الممكن للصناعة الآلية أن تظهر ، بالشكل الذي ظهرت به في المصانع الكبيرة ، ذلك الشكل الذي يختلف تماما عن مصانع الحرف اليدوية ، ما لم يمهد لذلك عوامل شتى ، جدت في الحياة الاجتماعية ، فحولتها تدريجيا خلال سنوات طويلة ، من صورتها التقليدية الى صورتها الحديثة ، ولما كانت مصانع الانتاج الآلي ، قد بدأت أول ما بدأت في أوروبا الغربية ، وعلى وجه الخصوص في إنجلترا ثم انتقلت الى بقية البلدان المجاورة ، وفي هذا يقول "هارتول" : " لقد كانت إنجلترا بحق ، محرك النمو الذي فرض التطور الأوروبي والعالمي ، وذلك بالدرجة الأولى ، عن طريق التوسع في التجارة الدولية وتهجير الرجال والمال " . وفي سنة 1826 قال أحد النواب في بلجيكا : "لقد حوّلت كل الدول أنظارها نحو الصناعة ، مصدر الثروة الأكبر الذي لا ينضب ، وكذلك نحو التجارة الخارجية ، التي تستطيع أن تمنح الصناعة امتدادا هائلا" ¹ .

وقد تزامن مع ظهور الثورة الصناعية بأوروبا ، تحولات اجتماعية واقتصادية وحضرية ، أدت الى التحول من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث ، تحولا مرتبطا بتزايد عدد المدن وكبر حجمها ، الأمر الذي دفع بالكثير من الباحثين والدارسين ، بإنجاز دراسات توصلوا من خلالها الى تأكيد العلاقة الوطيدة بين التحضر والتصنيع ، ذلك أنه قد ارتبطت بحركة التصنيع - منذ القرن السابع عشر بأوروبا - كعامل من عوامل التنمية في المجتمعات البشرية أن ظهرت أنواع جديدة من المجتمعات الصناعية الحضرية ، تلك المجتمعات التي تطلبت نظرة جديدة في دراستها من قبل الباحثين والعلماء المهتمين بالتحضر والظاهرة الحضرية ، ومن هؤلاء المهتمين الكثر الذين قاموا بإنجاز دراسات قيّمة في الموضوع "كنجزي دافيز k . Davis" و"هيلدا جولدن H . Golden" اللذان أنجزا دراسة بعنوان : Urbanisation and The development of Pre-industrial areas « » ، والتي توصلوا اليها من خلال أن معامل الارتباط بين درجة التصنيع ودرجة التحضر تصل الى (+0,86) وأن هذا يدل على متانة العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية ، ويؤكد الباحثان اقتران الثورة الصناعية بعملية التحضر وأنه نتيجة لقيام الثورة الصناعية أولا في أوروبا الغربية ، فإن التحضر بهذه الصفة والكيفية ساد هذه المنطقة قبل

¹ - حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 ، ط3 ، ص ، ص ، 133 ، 134 .

غيرها ، ويذهب إلى أنه وباستثناء اليابان نجد أن مناطق التحضر في العالم هي تلك المناطق التي تحولت إلى مناطق صناعية نتيجة انتشار الحضارة الغربية ، وأن الكثير من مناطق العالم تحولت من مناطق زراعية إلى مناطق حضرية ، وذلك بفضل انتشار الحضارة الغربية في تلك المناطق دون المرور بمراحل التطور التاريخي ¹ .

وإذا كان التحضر يرتبط بالتصنيع في كثير من النواحي إلا أنهما متغيران مستقلان عن بعضهما ، كما تبين فيما بعد مع استمرار الدراسات والبحوث في كثير من البلدان وخاصة بلدان العالم الثالث ، ففي بعض البلاد سار التصنيع والتحضر جنباً إلى جنب وتطورا معاً ، وفي بعض البلاد الأخرى مازال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معاً ، وقد يزداد نمو أحدهما عن الآخر ، ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر في بعض البلدان دون أن يوجد التصنيع كما كان الحال في بعض الدول المتخلفة من بلاد العالم الثالث ، حيث ظهرت المدن الكبيرة دون أن تقوم للصناعة فيها أية قائمة ، وكذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر وهو نادر جداً . ومن ثمّ يتميز التصنيع عن التحضر ولا يمكن استخدام أحد المفهومين محل الآخر .

وبالرغم من وجود معامل ارتباط قوي بين التصنيع والتحضر ، ولكنه ليس حتمي ولو أنهما يحدثان في آن واحد حتى قد يبدو أن أحدهما سبب للآخر ، ذلك أن العلاقة بين التصنيع والتحضر علاقة غير واضحة تماماً ، لأن بعض خصائص التصنيع مثل تقسيم العمل الدقيق قد توجد في كل البلاد غير الصناعية نسبياً ، وقد لا يكون من السهل وجود نظام لتقسيم العمل أكثر تفصيلاً وتركيزاً وشمولاً من ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الطوائف الذي استمر في الوجود عدة آلاف من السنين دون أن توجد معه أية درجة هامة من التحضر والتصنيع ² .

¹ - نبيل محمد توفيق السمالوطي ، مرجع سابق ، ص ، 20 .

² - محمد عباس إبراهيم ، التصنيع والتحضر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011 ، ص ، 16 .

ولا يحق لنا أن ننسى أن الانفجار السكاني كما حدث في بلاد العالم الثالث ابتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين ، قد يؤدي الى نمو التحضر وانتشاره ، لأن الزراعة لا تستطيع امتصاص القوى العاملة كلها ، ومع زيادة عدد السكان تتدهور القدرة الانتاجية للأرض وتقلص المساحات القابلة للزراعة بالنسبة لعدد السكان ما يجعل منهم فائضا سكانيا ، يدفعهم الى التفكير في الهجرة والنزوح نحو المدن ، وهذه الهجرة والنزوح تعتبر سببا بارزا في نمو التحضر وانتشاره .

وعلى أية حال فإنه يمكن لنا القول أن هناك جدلية متواصلة تشكل العلاقة بين التحضر من جهة والصناعة من جهة أخرى ، ستفاجئنا مستقبلا بمعطيات جديدة تختلف كلياً عن المعطيات الحالية ، وذلك لبروز عوامل لم تكن متوفرة سابقا ، ولا سيما التطور التكنولوجي الهائل فيما يخص وسائل المواصلات والاتصالات الذي يمكن الأشخاص من العمل في مؤسسات صناعية وخدمية بعيدة عن مقر سكنهم أو حتى دون عناء التنقل ، لدرجة أن عالم جديد يتشكل بالموازاة لعالم الواقع أو ما يعرف بالعالم الافتراضي ومن بواده الأولى المدن الذكية ، والمدن الالكترونية ، ومدن المعرفة وغيرها من الفضاءات التي ستكشف عنها الحضارة البشرية مستقبلا في عصر العولمة التي غيرت مفاهيم كثيرة في عالمنا المعاصر¹ .

وفي الجزائر وغداة استقلالها مباشرة - وكما تقدم ذكره - شهدت نمو وانتشارا حضريا هائلا لأسباب عديدة منها ، مغادرة عدد كبير من المعمرين المستوطنين البلاد تاركين ورائهم أملاكهم ومساكنهم شاغرة وعرضة للاحتلال والاقتحام من قبل السكان الذين كانوا يقطنون في البيوت القصديرية والأكواخ والمحتشدات التي أقامتها سلطات الاحتلال محاصرة الثورة ، وكذلك المهجرين في الداخل والخارج والثوار الذين كانوا منتشرين في الجبال إضافة الى سكان القرى والمداشر وسائر المناطق المحرومة والنائية عموما .

وعلاوة على الأسباب الأنفة الذكر ، هناك عامل آخر له الأثر البالغ في التحول الحضري بالجزائر والمتمثل في ولوج سكان الجزائر في تحول ديموغرافي متسم بالزيادة السكانية المرتفعة ، كل هذا جعل البلاد تعيش تحولا حضريا ملفتا ، حيث وبعد أن كان معظم سكان الجزائر يعيشون بالأرياف وبنسبة 75 % منهم مقابل 25 % في المدن وذلك سنة 1954 . علما أن معظم المقيمين بالمدن آنذاك من المحتلين الفرنسيين والأوروبيين (80 % للمستوطنين الأوروبيين مقابل 16 % للسكان الجزائريين الأصليين) . قفزت نسبة الإقامة بالمدن الى حوالي 31.4 % من اجمالي السكان سنة 1966 ، وذلك وفق المقاييس التي وضعتها مصالح الاحصاء حينذاك مصنفة 95 بلدية ضمن

¹ - لمزيد من التفصيل أنظر : أ. فرانثيسكو خافيير كاريللو ، مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى ، ترجمة : خالد علي يوسف ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2011 . ب. عزيز لزرق ، العولمة ونفي المدينة ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، ط 1 ، 2002 .

البلديات الحضرية الموجودة بالبلاد في ذلك الوقت ، هذه النسبة تعتبر قفزة عالية جدا باعتبار أن حوالي مليوني أجنبي ما بين مستوطنين أجانب مدنيين وعسكريين قد غادروا البلاد معظمهم كانوا يقيمون بالمدن سنة 1962 .

وبتتبع حركة البيانات الاحصائية نكتشف استمرار حركة التعمير والنمو الحضري وانتشاره عبر البلاد بشكل فوضوي وخارج القوانين وبعشوائية قل نظيرها ، وفي أجواء هادئة بسبب غياب الدولة وهيئاتها المكلفة بالعمران والتهيئة الحضرية ، إذ وصلت نسبة الاقامة بالمناطق المصنفة حضرية الى حوالي 40 % مقابل 60 % بالمناطق الريفية سنة 1977 محققة متوسط معدل سنوي 5.77 % للفترة (1966 . 1977) للمناطق الحضرية مقابل 1.82 % في المناطق الريفية ، بينما سجلت الفترة (1977 . 1987) استمرار ارتفاع نسبة الاقامة بالمناطق الحضرية الى 50 % طبقا لتعداد سنة 1987 ، بمعدل زيادة سنوية يصل الى 5.52 % في مقابل 1.22 % بالمناطق الريفية ، علما أن معدل الزيادة السكانية على المستوى الوطني خلال الفترة (1966 . 1987) سجل حوالي 3.5 % سنويا .¹

بوضوح جلي تبرز المعطيات السابقة ظاهرة "الانفجار الحضري" التي تشهدها الجزائر بصفة اجمالية ، دون التطرق الى الأقاليم المتميزة بالبلاد ، حيث كانت الظاهرة أشد وطنا وبمعدلات مرتفعة جدا بالنسبة لمدن الشمال ولاسيما الحواضر الكبرى كالعاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة ، هذه المدن الأربع سجلت لوحدها انتقال 1.351.529 نسمة للإقامة بها بما يمثل قرابة 30 % من اجمالي الذين انتقلوا للإقامة بحواضر البلاد والذين يقدر عددهم 4.757.464 نسمة أثناء الفترة الزمنية (1977 . 1987) . ومن ناحية أخرى فقد أدت ظاهرة "الانفجار الحضري" ليس فقط لزيادة حجم السكان المقيمين بالمدن ، ولكن كذلك الى ظهور وبروز عدد هائل من المدن والتجمعات السكانية غير التقليدية ، وفي هذا السياق فقد انتقل عدد المدن من 55 مدينة مصنفة كمنطقة حضرية سنة 1961 ، الى 95 مدينة أو بلدية مصنفة حضرية في سنة 1966 ليقفز العدد الى 221 مدينة سنة 1977 ، ثم الى 447 مدينة سنة 1987 . من ضمنها 16 مدينة في

¹ - حسين تومي ، مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث : دراسة نموذج الجزائر (1962 . 1989) ، أطروحة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1995 (غير منشورة) ، ص ، ص ، 230 ، 231 .

سنة 1987 يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة تتقدمها مدينة الجزائر العاصمة بحوالي 1.5 مليون نسمة ، تليها وهران بحجم 630.000 نسمة ثم قسنطينة ب 440.000 نسمة ثم عنابة بعدد يصل الى 305.000 نسمة ، وقد حازت منطقة التل والساحل على 11 مدينة من ضمن 16 مدينة كبيرة ، في حين ضمت منطقة الهضاب العليا الشرقية 03 مدن ومدينتين فقط بالجنوب متذيلة الترتيب ¹ .

لا شك أن قيام السلطات الجزائرية بإعلان "الثورات الثلاث" الثقافية والزراعية والصناعية ، كان لها وقعها وأثرها البين في تواصل واشتداد النمو الحضري العشوائي والفوضوي بالبلاد .

صحيح أن هناك ارتباط بين النمو الحضري والصناعة والتصنيع ، سواء كان ارتباطا قويا أو ضعيفا وفي الاتجاه الطردي ، غير أن ما حصل في الجزائر غير واضح تماما ، باعتبار أن الانفجار الحضري بها جاء عقب الاستقلال مباشرة وبمعدلات عالية متأثرا بعوامل - سبقت الإشارة إليها - دون أن ينتظر إعلان الثورة الصناعية وإنشاء المصانع والمركبات والوحدات الصناعية المتعددة في مختلف جهات البلاد .

وينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا أن إعلان الثورة الصناعية ومباشرة التوجه نحو الصناعة ، كان دون انتظار توفر شروط قيامها والظروف الملائمة لنجاحها بصريح ما جاء في نص الميثاق الوطني (1976) : " ... وبدلا من انتظار توفر الظروف الملائمة للصناعة ، وانتظار تطور الانسان والوسط الاجتماعي الى الحد الذي يجعلهما مهياين للدخول في العهد الصناعي ، كما تقول نظريات التنمية (...) فإن الثورة الصناعية تنطوي على شيء من تقدم الصناعة على إعداد البيئة الصناعية اللازمة للأنشطة التي تحدثها . لذلك تشمل السياسة التصنيعية في إستراتيجيتها على أنشطة ترمي الى إعداد البيئة وهيئة الناس للمهام الجديدة التي تنتظرهم ، وبهذا تؤدي الصناعة بفضل ما لها من قدرة معروفة على التكاثف في شتى المجالات الى إحداث البيئة اللازمة لازدهارها ، حتى وإن لم يتم إعداد ظروف استقبالها في مرحلة سابقة" ² .

إن القارئ لنصوص الميثاق الوطني (1976) في شأن الثورة الصناعية ، ليدرك تلك اللغة الحاملة البعيدة عن الواقع المعيش بالجزائر والمنفصمة عن حيثياته ، وكأن واضعي تلك النصوص يعيشون في أبراج عاجية لا صلة لهم بواقع المجتمع الذي يشهد انفجارا سكانيا لم يسبق مثيلا له في تاريخ البلاد ، وخاصة أن معظم السكان حينئذ

¹ - " الجزائر غدا " ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 28 - 31 .

² - الميثاق الوطني (1976) ، مرجع سابق ، ص ، 119 .

كانوا يقيمون بالأرياف مما أدى الى ضيق المساحات الزراعية التي يستغلونها وضعف المردودية وانتشار البطالة والبطس بينهم ، مقابل البريق وقوة الجذب الذي تمثله المدن ولاسيما تلك المدن التي حظيت بمركبات أو وحدات صناعية في أذهان هؤلاء المتطلعين والطامحين في العيش الأفضل واللائق .

مجتمع هذه صورته يعيش تحولات وتغيرات جمة وعلى كافة الصعد ، لا يمكن لحركة التصنيع وسياسة تصنيعية غطت جهات عديدة من البلاد ، إلا توقع تدفق تلك الأمواج والجحافل الهائلة من السكان الهاربين من واقعهم البائس بالأرياف والقرى والجبال ، والنزوح نحو المدن والحوضر ذات المناطق الصناعية التي بإمكانها توفير مناصب عمل لهؤلاء الوافدين الجدد ولو لم يكونوا مؤهلين لذلك ¹ .

لقد نجم عن السياسة الصناعية هذه مشاكل كثيرة منها ، توافد أعداد هائلة من سكان المناطق المحرومة والنائية نحو مناطق الصناعات الوليدة بحثا عن العمل في قطاع يحمل رمزية في أذهان الكثيرين ، بأنه قطاع ينقل صاحبه الى التقدم والتطور والرفاهية والحداثة وغيرها . ثم بعد تحصيل العمل يبدأ الأشخاص النازحون في البحث عن المأوى للاستقرار النهائي وحبذا أن يكون هذا المأوى قريب من مقر العمل ، ونظرا لعدم توفر السكنات اللائقة فإن الكثير من هؤلاء الوافدين الجدد لجأ الى اتخاذ البيوت القصديرية والأكواخ الهشة حول أطراف المدن والمناطق الصناعية خاصة ، في انتظار الحصول على سكن لائق مستقبلا .

وبهذا أضحت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية العالية الجودة ، مهددة بالغزو العمراني المنظم المتمثل في تلك المصانع والمركبات الصناعية الضخمة ولواحقها التي أقامتها الدولة والتي يقع معظمها بالشمال ، الى جانب انتشار البيوت القصديرية والبنائات العشوائية والفوضوية التي أصبحت تظهر كنبات الفطر بالقرب من المدن والمناطق الصناعية ، لدرجة أن أصبحت ظاهرة غزو الأراضي الزراعية ظاهرة مألوفة في الجزائر بعد الاستقلال رغم القوانين والتشريعات التي تحمي تلك الأراضي .

وعطفا على ما سبق فقد أصبح من المألوف أن المدن الشمالية وخاصة الكبرى منها ، محاطة بديكورات ومناظر سلبية ومقززة ومشوهة لرونقها ومورفولوجيتها ، بأحزمة من البيوت القصديرية والأكواخ والبنائات العشوائية والفوضوية ، مفتقرة الى أبسط شروط الحياة البشرية لغياب المرافق الأساسية بها ، كما أدى هذا الوضع من جهة

¹ - لمزيد من التفصيل أنظر : أ. محمد بومخلوف ، التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة ، دار الأمة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2001 .

ب. محمد بومخلوف ، التحضر ، دار الأمة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2001 .

أخرى الى مزيد من الضغوطات على المرافق الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية التي تتوفر عليها المدن والتي هي عاجزة أصلا عن تلبية متطلبات السكان الأصليين ناهيك عن هؤلاء النازحين والوافدين الجدد .

إن قيام الثورة الصناعية واعتماد سياسة الصناعة التصنيعية في الجزائر أدى الى نتائج عكسية كثيرة¹ . منها الاعتداء على الأراضي الزراعية الخصبة حيث أقيمت معظم المنشآت الصناعية وسط أراضي عالية الجودة وفي محيط المدن الشمالية خاصة ، مما أدى الى تضخم غير طبيعي للمدن وتشوه مناظرها وتناقض في نمط عمرائها .

وقد جرّت حركة التصنيع والثورة الصناعية الى نمو وتضخم غير طبيعي لحظيرة المدن ، في ظل غياب مراقبة وتوجيه وتخطيط لحركة البناء والتعمير بالبلاد ، مما أنتج عددا هائلا من التجمعات السكنية غير التقليدية التي هي في الحقيقة لا هي مدن ولا هي قرى ، من حيث شكلها ومورفولوجيتها ووظائفها ، مما جعل القائمين على عملية التصنيف يضطرون الى الاجتهاد في كل مرة عند اجراء الإحصاء العام للسكن والسكان ، الى وضع معايير جديدة تتوافق وتتلائم مع المستجدات على أرض الواقع العمراني المتسم بالحيوية والنمو والحركة خارج القوانين المعمول بها في الميدان .

وعلاوة على هذه المشاكل الناجمة عن الثورة الصناعية ، فإنها أخفقت كذلك إخفاقا ذريعا في تحقيق أبسط غاياتها وأهدافها المسطرة لها كما هلّل وبشّر بذلك واضعو الميثاق الوطني (1976) : " ...أن تتيح بالفعل لمجموع الشعب ، وخاصة سكان الأرياف الأخذ بقسط من الانتاج الصناعي الذي يغيّر بصفة جذرية ملامح البلاد ، بإدخال مناطق الوطن كلها في عصر الحضارة الصناعية" .

وكذلك الاخفاق في تحقيق الهدف الأسمى والمنشود للثورة الصناعية والمتمثل في : "أن الثورة الصناعية تهدف الى تحويل الموارد الطبيعية داخل البلاد نفسها ، وتصديرها في شكل مواد مصنّعة أو نصف مصنّعة"² .

وهكذا يتضح جليا أن الثورة الصناعية التي كانت حلما جميلا ، يبشر بعهد ومستقبل زاهر لا ريب فيه ، ولكن وكما يقال "تجري الرياح بما لا تشتهي السفن" ، وقد جنت على البلاد الولايات وفي قطاعات ونواحي عديدة ، فالزراعة هجرها عدد كبير من المزارعين المهرة والمحترفين بانتقالهم للعمل في الوحدات والمركبات الصناعية القريبة من سكناتهم ، وضياع وفقد مساحات شاسعة من أحسن الأراضي الزراعية لإقامة مركبات ومصانع ووحدات صناعية مختلفة ، الى جانب ظهور تلك الأحياء العشوائية والفوضوية المحاذية للمناطق الصناعية وعلى الأراضي

¹ - Abderrahmane Bouzida , **Le Projet Social Algérien** , OPU , Alger , p,p ,111 – 114.

² - الميثاق الوطني (1976) ، مرجع سابق ، ص ، 118 .

الزراعية في معظمها ، هذه الممارسات التي انجر عنها مشاهد ومناظر شوهت المدن وعقدت عمليات التهيئة والتحسين العمراني ، دون أن نحقق مجتمع الحضارة الصناعية كما حققته بعض الدول التي كان واقعها الحضاري أدنى من واقعنا عند الاستقلال والتي انتهجت التوجه الصناعي ونجحت في رهاقها كدول جنوب شرق آسيا مثلا ، ولا عصر الحضارة الصناعية كما بشّر بذلك الميثاق الوطني .

صحيح أن الارتباط بين النمو الحضري والتصنيع قد ثبت في كثير من التجارب التي عرفتها مختلف البلدان ابتداء من القرن الثامن عشر بأوروبا ، حيث كان فيها التصنيع وفي أغلب الحالات يمثل المتغير المستقل بينما يأتي النمو الحضري كمتغير تابع ، مع الاختلاف في مستوى ودرجة هذا الارتباط ، كما أنتجت هذه التجارب مدن جديدة سمّيت "المدن الصناعية" .

أما إذا رجعنا الى التجربة الجزائرية ، فهناك دراسات وبحوث تناولت بالدراسة والبحث موضوع التصنيع وعلاقته بالتحضر والتي أشرنا الى بعضها ، لكن الشيء الجديد والذي - حسب علمي - لم يتطرق إليه أحد من الباحثين والدارسين في حقل الدراسات الحضرية ولا السكانية ، أو أنهم تطرقوا إليه ولم أطلع على ذلك ، أو كما يقول ابن خلدون : "ما أدري ، ألغفلتهم عن ذلك ؟ وليس الظن بهم ، أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ، ولم يصل إلينا" ، ألا وهو موضوع الثورة الزراعية وعلاقتها بالنمو الحضري ، ذلك أن هذا الموضوع يخص الجزائر دون سواها ، ولذلك فهو في حاجة الى دراسات وبحوث تميّط اللثام عليه .

2-2 - الثورة الزراعية والنمو الحضري :

إعلان ميثاق الثورة الزراعية وصدور الأمر رقم 17/37 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 ، كان في واقع الأمر جريمة متكاملة الأركان في حق البلاد ومن زوايا عديدة ، في حق الزراعة ذاتها وفي حق الأراضي الزراعية الخصبة ذات الجودة العالية ، وفي حق النخيل في الصحراء وفي حق المراعي والسهوب بالهضاب العليا ، وفي حق مربي المواشي والأنعام وفي حق السكان في الجبال والأرياف و البدو الرحل ، وأخيرا في حق المدن والتهيئة العمرانية والحضرية .

هذه الجرائم التي نجمت عن تطبيق ميثاق الثورة الزراعية في سنوات السبعينيات ، ليس مقامها الحديث عنها هنا ، وإنما أردت أن أشير إليها باعتبارها إفرازات مباشرة لتطبيق ميثاق الثورة الزراعية ، وكما يرى علماء الاجتماع أن لكل نظام اجتماعي وظيفة ظاهرة ووظيفة باطنة ، وبناء عليه أقول أن كل عملية تنموية أو برنامج تنموي قبل الشروع في تطبيقه لا بد وأن يكون أصحابه مقتنعين بجذواه وبفوائده وثماره الطيبة على البلاد والعباد ، لكن الذي قد يغفل عنه القادة والحكام أن أي سياسة تنموية لا يمكن ضمان تطبيقها في أرض الواقع كما تصوّرها وخطط لها هؤلاء القادة ، فضلا أن مسألة الثورة الزراعية لم تكن محل إجماع واقتناع من بعض القادة أنفسهم . ومن بين السياسات التي يصدق عليها هذا القول ، السياسة الزراعية المنتهجة بعد الاستقلال ولاسيما سياسة الثورة الزراعية ، فالثورة الزراعية كانت منذ البدء محل خلاف طاحن بين القادة والذين كانوا آنذاك يتمثلون في أعضاء مجلس الثورة ، وها هو أحد هؤلاء يصرح في متن مذكراته ما جرى من نقاش حاد بين الرئيس هواري بومدين وقايد أحمد ، الرجل الثاني في هرم السلطة بشأن الثورة الزراعية، حيث جاء قول الرئيس الشاذلي بن جديد : "لم يكن هناك إجماع حول الثورة الزراعية داخل مجلس الثورة ، وكان بعض أعضاء هذا المجلس يرفضونها في السر ، أما بعضهم الآخر وخاصة قايد أحمد فكان يعارضها علنا (. . .) كنت في حقيقة الأمر غير متحمس للثورة الزراعية بالشكل الذي طرّحت به. وكان النقاش حاد وعنيف أحيانا بين بومدين وقايد أحمد . وكان بومدين متمسكا بالثورة الزراعية وقايد أحمد يرفضها من الأساس ، لكن مجموعة من العلمانيين أقنعت بومدين بعكس ذلك ، فأصبح البيروقراطيون الذين أحاطهم به الطيبي العربي في وزارة الفلاحة هم المسيرون الفعليون ، يصدرون القوانين والأوامر التي تاه الفلاح في هياكل معقدة لا يفهمها وقوانين غامضة لا تخدمه" لينتهي الرئيس الشاذلي بن جديد الى القول : "أريد أن أقول في نهاية الأمر أن سي سليمان (قايد أحمد) ، كان على حق . أنا كنت مع إصلاح زراعي لو طبقناه تطبيقا عقلانيا وسليما من دون تسرع ومن دون هياكل بيروقراطية جامدة لما كنا وصلنا الى الكارثة التي عرفتھا الجزائر طيلة عقدين من الزمن" ¹ .

وللتذكير فقد ألغى الرئيس الشاذلي بن جديد ميثاق الثورة الزراعية سنة 1990 لما كان رئيسا للجمهورية ، وأعاد الأرض لأصحابها الشرعيين من الجزائريين .

¹ - الشاذلي بن جديد ، مذكرات 1929 . 1979 ، دار القصة ، الجزائر ، الجزء الأول ، 2011 ، ص ، ص ، 238 . 241 .

أعود للحديث عن علاقة الثورة الزراعية بالتحضر وحركة البناء والتعمير ، وكما هو معلوم فإن صدور ميثاق الثورة الزراعية في سنة 1971 ، سبقتة اجراءات ونقاشات تتعلق بالإصلاح الزراعي مباشرة بعد الاستقلال ، حيث أشار الى ذلك ميثاق الجزائر الصادر سنة 1964 ، واشتد الخطاب وحمى النقاش حول الكيفيات الملائمة لإيجاد صيغ لتطبيق الإصلاح الزراعي ، خاصة بعد انقلاب سنة 1965 . حيث أصبح الرئيس الراحل هواري بومدين لا يفوت فرصة إلا وذكر بأهمية الإصلاح الزراعي ، ليصل الى اعلان الثورة الزراعية سنة 1971 ، وصدور النصوص ومباشرة التطبيق¹ .

إن التلكؤ الذي رافق التحضير لإعلان الثورة الزراعية ، وعدم التوافق بشأن جدواها بين القادة السياسيين والذي دام عدة سنوات منح فسحة زمنية وفرصا ثمينة لملاك الأراضي المستهدفين بالثورة الزراعية للتصرف فيها قبل أن تمتد إليها يد الدولة وتنتزع منهم عنوة ، هذا التصرف الذي اتخذ أشكالا مختلفة في مقدمتها البيع ولو بأجس الأثمان أو التنازل عن حصص منها للفروع مما يؤدي الى تجزئتها وتقسيمها الى مساحات صغيرة لا تمسها وتمتد اليها قوانين الثورة الزراعية .

وبالرغم من أن النصوص القانونية كانت تمنع بيع الأراضي الفلاحية ، فإن السوق العقارية شهدت في هذه الأثناء انتعاشا ملفتا بفضل المعروض من المساحات الشاسعة التابعة للملاك الخواص المستهدفين بالثورة الزراعية . وقد تزامنت مع هذه الممارسات عوامل أخرى تولدت من التحولات والتغيرات الجارية في البلاد ومنها ما سبق ذكره ، كإعلان الثورة الصناعية وحركة النزوح الكبيرة التي عرفت البلاد غداة الاستقلال والحراك الاجتماعي والزيادة السكانية الهائلة ، كل هذه العوامل تضافرت مع بعضها البعض لتعزيز وتعضيد ظاهرة انتشار البناءات الفوضوية والعشوائية والأحياء غير المخططة .

زاد من زخم انتشار البناءات والسكنات العشوائية والفوضوية حول المدن والكبرى منها خاصة ، غياب سياسة تنمية ناجعة لتثبيت السكان في مناطق سكنهم ، حيث نزح العديد من سكان الأرياف والمدن النائية بحثا عن العمل في المصانع والوحدات الصناعية ، أو للعمل في مهن رائجة حول هذه المناطق الصناعية ، كأشغال البناء والتعمير والتجارة الموازية ولو بشكل مؤقت ، وبهذه الممارسات برزت الى الوجود فئة من الحرفيين والمهنيين من العمال في قطاعات اقتصادية حديثة كقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الميكانيك ، الى جانب أولئك المتطفلين على قطاع التجارة بممارسة البيع على أرصفة الطرقات والساحات العمومية من هؤلاء النازحين الذين

¹ - Bouzida Abderrahmane , op cit , p,p , 215 – 233 .

همّهم الأول البحث عن الاستقرار في المدن أو الى جوارها كسبيل لنمط حياة يحقق أحلامهم ، ولعل أول عنصر لتحقيق الاستقرار الى جانب العمل المأوى الدائم ، وقد جاءت الفرصة عن طريق الثورة الزراعية لانجاز المسكن على قطعة أرض بضمن زهيد .

وبالفعل قام الكثيرون من هؤلاء النازحين من أجل العيش والعمل ، باقتناء قطع أرضية بأسعار رمزية في كثير من الحالات وشيّدوا عليها مساكنهم بأساليب فوضوية غير مخططة وخارج القانون ، ودون تصاميم مسبقة وحتى دون اللجوء الى المهنيين والحرفيين والمختصين في أشغال البناء لتشييدها ، إذ عمد الكثير منهم ببناء مسكنه بنفسه تماما كما يحدث في الأرياف والبادي ، حيث يقوم السكان ببناء مساكنهم بأنفسهم بطريقة ومواد تقليدية ، لكن هذه المرة بمواد حديثة وب عقلية ريفية تقليدية ، وربما هذا ما يفسر تلك المناظر والمشاهد المقززة والمشوهة للواجهات العمرانية لكثير من الأحياء التي أضحت تشكل أحزمة تحيط بالمدن ، ناهيك عن الكوارث الرهيبة التي تحصل مع كل زلزال يضرب البلد ، لغياب قواعد البناء السليمة .

وهكذا لم تكد تمر بضعة سنوات حتى ظهرت أحياء كثيرة وتجمعات سكنية ضخمة فوق هذه الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت مستهدفة من قبل قرارات الثورة الزراعية ، الأحياء السكنية هذه قضت على صلاحية الأرض للزراعة وشوهت المدن وعقّدت عمليات التهيئة العمرانية والتطوير الحضري ، ذلك أن هذه البنايات التي انتشرت حول المدن وخاصة مدن العواصم ، كما تنتشر الفطريات وهي تفتقر لأبسط شروط الحياة اللائقة ، والتي نجمت عنها مشاكل جمّة أدت الى تجنيد وحبس وقصر معظم امكانيات الدولة لمعالجتها ، عوض أن تذهب الى معالجة مشاكل الريف والمناطق النائية لتثبيت السكان بها وبالتالي الحد من ظاهرة النزوح والهجرة الداخلية .

يبيع الأراضي المستهدفة من أمرية الثورة الزراعية من طرف أصحابها للأفراد الباحثين عن فرص مثل هذه ليقيموا عليها مساكنهم ، أدى الى ظهور أحياء سكنية ضخمة عززت من مناظر التقرز والتشوه المحيطة بالمدن مثلها مثل تلك المناظر التي تولدت من الأحياء القصديرية والصفوح والأكوخ ، فهذه الأحياء الفوضوية لا تختلف عن أحياء "مخيمات اللاجئين الفلسطينيين" ولبنان وسوريا والأردن ، وربما الكثير منها أسوأ وأردأ من هذه المخيمات .

أما الوظيفة المقصودة من الثورة الزراعية ، وهي ترقية سكان عالم الريف والنهوض بمظاهر الحياة به وتضييق الفجوة بين الريف والحضر ، بواسطة نقل الفلاحين من الأرياف والجبال والبادي وتوطينهم في تجمعات سكنية يتم بناءها بطريقة منظمة ومخططة ورسمية بتمويل "صندوق الثورة الزراعية" والمتمثلة في "القرى الاشتراكية" التي يتم انجازها على الأراضي المنتزعة من أصحابها الشرعيين من الملاك الجزائريين وعددها 1000 قرية اشتراكية كدفعة أولى ، والتي لم ينجز منها على أرض الواقع سوى الربع أي حوالي 250 قرية فقط .

هذه القرى التي معظمها تقع بالشمال حيث الأراضي الزراعية الخصبة ، جُلب لها أناس من الجبال والأرياف والبادي ما عزّز حركة النزوح الريفي ولكن بطريقة رسمية ومنظمة ، وبغض النظر عن النتائج السلبية على صعيد الفلاحة والإنتاج الزراعي ، الذي كان كارثيا على حد وصف الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد السابق الذكر . فإن هذه القرى المنجزة وبعد التخلي عن الثورة الزراعية أصبحت خرابا عمرانيا بامتياز ، وذلك بقيام المستفيدين منها بتدمير مساكنهم وإعادة استغلال المجال حسب هوى ورغبة صاحبها الذي تغير وضعه الديموغرافي والاقتصادي ، فأصبح هذا المسكن لا يستجيب لمتطلبات الأسرة التي تضخم حجمها وزاد عدد أفرادها ، بسبب ثقافة هؤلاء القرويين الداعمة والممجة لقيم الزواج المبكر والإنجاب الكثير للأولاد .

هذه الممارسات غير القانونية وفي غياب العقوبات الرادعة شجع هؤلاء القرويون في التماذي في اعتداءاتهم على الأراضي المجاورة لمساكنهم من أجل التمدد عليها وتوسيع نطاقها بالشكل الذي يلي حاجاتهم من السكن ، وفي بعض الحالات بناء محلات وورش لممارسة نشاطات اقتصادية ، كل هذه الممارسات حوّلت القرى الاشتراكية من تجمعات سكنية منظمة ومخططة الى تجمعات سكنية فوضوية ، وسط أراض زراعية استرجعها أصحابها بعد قرار الغاء الثورة الزراعية ، ونظرا لأن هذه الأراضي لم تصبح محمية من اعتداءات هؤلاء القرويون ، وأضحت ممارسة مهنة الزراعة عليها مهنة شاقة فقد عمد أصحابها الى التخلص منها بالبيع ، لتتحول مساحات أخرى الى فضاءات عمرانية عشوائية وفوضوية ، وكل هذا يحدث تحت مرمى ومسمع السلطات ، التي أكثر من اصدار القوانين والأوامر والتعليمات القاضية بمنع بيع الأراضي الزراعية أو حتى البناء عليها ولو من طرف أصحابها .

الحديث عن افرازات الثورة الزراعية كما الحديث عن الثورة الصناعية قد يطول بنا ، والمجال لا يتسع لذلك ، ولكن يمكننا ولو على عجل الإشارة الى أنه من غايات الثورة الزراعية تثبيت السكان فوق الأراضي الزراعية وخدمتها واستغلالها بأساليب وتقنيات متطورة وحديثة لزيادة الانتاج من أجل تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان ، عوض أن تحقق هذه الغاية أضحت القرى الاشتراكية عبارة عن أوكار تأوي الكسالى والانتهازيين ، الذين انتهزوا الفرصة للحصول على مسكن مريح وقريب من المدن فتركوا خدمة الأرض المهنة التي جيء بهم من أجلها ، وتوجهوا للعمل في المركبات الصناعية والمصانع القريبة من سكناتهم لأنها تدرّ عليهم مداخيل أفضل وترفع من مكانتهم الاجتماعية حسب اعتقادهم .

وهكذا أضيفت هذه القرى الاشتراكية (ولحسن الحظ أن المشروع لم يصل الى نهايته ولم ينجز منه إلا الربع) الى تلك الأحياء المقززة والمشوهة للمنظر العام للتهيئة العمرانية بالبلاد .

الانفجار الحضري العشوائي الذي نجم عن تطبيق الثورة الزراعية والذي تزامن مع حركة التصنيع ، مازالت آثاره متواصلة وستمتد الى عهود طويلة وستبقى القرى الاشتراكية وما انجر عنها من تشوه حضري ، وكذلك الأحياء التي أنشئت على الأراضي التي كانت مستهدفة بالثورة الزراعية شاهدة على ذلك ، وفي مناطق كثيرة من البلاد وفي مقدمتها مدينة الجزائر العاصمة وما جاورها في بلديات براقى والكاليتوس وسيدي موسى ودار البيضاء وبرج الكيفان والرغاية وعين طاية والروبية والشرافة بئر خادم والسحولة وغيرها .

هذه الأحياء السكنية العشوائية لم تشوه مناظر المدن فحسب ، بل تحولت الى بؤر خطيرة تهدد أمن البلاد ، باعتبارها أحياء مهمشة ومقصاة من كثير من الامتيازات التي تحظى بها مراكز المدن ، فهي تفتقر للتهيئة والخدمات الأساسية والمرافق الضرورية والبنية التحتية التي تضمن الحد الأدنى من الرفاهية ، وأن سكانها يعيشون في حالة من "التكدس السكاني" والذي يقصد به ذلك الازدحام في السكن الواحد من جراء العدد الهائل من الأفراد الذين يقيمون في سكن واحد ، وازدحام المساكن والسكان في مساحة معينة ، لدرجة أصبح واقع هؤلاء يصدق عليه القول المأثور "كالذي يستجير من النار بالرمضاء" .

وقد أوضحت العديد من الدراسات والبحوث الارتباط الوثيق بين الأحياء العشوائية وانتشار الجريمة المنظمة وغير المنظمة ، باعتبار أن هذه الأحياء تمثل بيئات ملائمة لتفريخ المنحرفين والخارجين عن القانون ، ويتحول سكانها الى أدوات طيعة تستخدم من أجل تحقيق أهداف جماعات أخرى ، وخاصة الشباب منهم بسبب ضيق المساكن وتدهور ظروف المعيشة داخلها ، فإن معظم الشباب يقضي وقت الفراغ في الشوارع أو في المقاهي بلا

هدف ، وبهذا يكونون عرضة للاحتكاك بالجماعات المنحرفة التي تمارس الأنواع المتباينة من السلوك غير المشروع ويسهل استقطابهم الى هذه الانحرافات لاسيما وهم يعيشون بلا خدمات ، وفي أسر تكثر بين أفرادها الخلافات ، وتحت سلطة أبوية تمارس كل أنواع القسر والضغط وسوء المعاملة ، والأخطر من هذا أولئك الأطفال الذين يولدون في بيئات هذه الأحياء ويمثلون القسط الأعظم من الفاشلين في الدراسة ويقضون معظم أوقاتهم في الشارع ، مما يضعف من سيطرة الأسرة عليهم ، ويعرضهم لكل أنواع الانحراف ، وبالفعل فإن عددا كبيرا منهم يمارس لعب القمار وتعاطي المخدرات ، والمشاركة في بيعها والاتجار فيها ، كما يخاطون عصابات اللصوص ويشتركون في المشاجرات التي تستعمل فيها الأسلحة البيضاء من الخناجر والعصي وقضبان الحديد وغيرها ¹ .

كذلك أشارت دراسات أخرى الى علاقة التكس السكاني العشوائي بالإرهاب ، ذلك أن عدم الاهتمام بازدهام السكان دون تخطيط في المناطق السكنية وإهمال البنية التحتية والخدمات بتلك المناطق ، يؤدي بالتنظيمات الارهابية وكوادرها الى اتخاذها مركزا لتقديم خدمات للبيئة المتردية وترويج أفكارهم التي تلقى قبولا لدى شبابها من السكان ، ونظرا للظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق ، فإنها تتحول الى بيئة لتفريخ الارهابيين وتزايد الجرائم الارهابية ² .

وبالرجوع الى حالة الجزائر والتي شهدت سنوات التسعينيات عمليات ارهابية عنيفة ، كانت الأحياء السكنية العشوائية والفوضوية التي سبق الحديث عنها ، وكذلك المناطق النائية والمحرومة ، تمثل المرتع والفضاء الذي فُرخ واحتضن الجماعات المسلحة وأمدّها وغذاها بالعناصر المتحفزة للعمل المسلح جراء الحرمان والإقصاء والتهميش والبطالة والرسوب المدرسي التي عانى منها سكان هذه الأحياء وخاصة فئة الشباب .

كانت هذه بعض النتائج الناجمة من جراء تطبيق الثورة الزراعية ، والتي زادت من تشويه صورة المدن وتعقيد عمليات التهيئة العمرانية والتطوير الحضري ، عكس ما هدفت إليه من ترقية الريف ورفع آمال

¹ - المركز الديموجرافي بالقاهرة، الأحياء العشوائية : رؤية وصفية تحليلية ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 23 ، 24 .

² - مصطفى محمد موسى ، التكس السكاني العشوائي والإرهاب ، مرجع سابق ، ص ، 135 .

جماهير الفلاحين وتطلعاتهم ، وتغيير عالم الريف وتحرره وإدماجه في المسيرة الثورية والاقتصاد الوطني الحديث وانتشاله من حياة هامشية كانت كلها حيفا وقسوة ، وأن الثورة الزراعية عملا يرمي الى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وسد حاجات الفلاحين وجميع سكان الأرياف ، وتعمل للحفاظ على الأرض الصالحة للفلاحة وتوسيع رفعتها بردها للزراعة بكيفية مستمرة ، ومكافحة النزوح الريفي (؟ ؟) الذي يكمن في الاقدام على بعض الاجراءات المتعددة الأشكال ، للتمكن من وقف انتقال أحسن العمال الزراعيين الى القطاعات الأخرى ، وتدارك الفرق المتمثل في مستوى المعيشة بين الأرياف والمدن ، ومحاربة الفروق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الحضر والبادية . هذا الى جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الغذائي وإزالة الفروق ذات الصبغة الاستعمارية بين قطاعين إثنيين : تقليدي وعصري ، والتأكيد مرة أخرى على تدارك التأخر ووقف النزوح نحو المدن ، وغيرها من الأهداف البراقة والحاملة التي عددها الميثاق الوطني وميثاق الثورة الزراعية ¹.

شتان بين الأحلام الجميلة التي نقوم بتدوينها على الورق في مكاتب ضخمة وفارحة ومكيفة ، مقطوعة الصلة بالواقع ، وشتان بين الوقائع والحقائق التي يتخبط فيها السكان المحرومين والمقهورين ، هؤلاء الذين لا يهمهم ما يكتبه ويقولوه الساسة ولا ما يفكرون فيه ، ولا ما يسمى "الميثاق الوطني" ولا "ميثاق الثورة الزراعية" ، وإنما شغلهم الشاغل وهمهم الأكبر ، التفكير والعمل من أجل تغيير واقعهم ، ونقلهم من حالة غير مرغوب فيها الى حالة أفضل ومرغوب فيها ، ولو اقتضى الأمر مخالفة موثيق الدولة وبرامجها وسياساتها والدوس عليها ، ولا يهمهم تشويه مناظر المدن ، أو غزو الأراضي الزراعية والاعتداء عليها بالأسمنت المسلح والخرسانة .

ولأسباب عديدة موضوعية وغير موضوعية ، فإن سكان الأرياف والبوادي والجبال وسائر المناطق النائية والمحرومة ، لا يتركون أية فرصة تمكنهم من الاقتراب الى بريق المدن ونمط الحياة الجذاب بها ، إلا واستغلوها للفرار من واقعهم المعيش وكل حسب طريقته وفي كل الأزمان والأمكنة ، كما ذكر ذلك ابن خلدون - والذي نقلناه عنه فيما سبق - ونعيد التذكير به هنا باختصار شديد إذ يقول : " ولهذا تجد التمدن غاية البدوي يجري اليها ، وينتهي بسعيه الى مقترحه منها " ، "وأنا اذا فتشنا أهل مصر من الأمصار

¹ - الميثاق الوطني (1976)، مرجع سابق ، ص ، ص ، 106 . 116 .

وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه" ، "لو وجد واحد منهم السبيل الى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه"¹.

ما أشبه اليوم بالبارحة ، وقد أتاحت قوانين الثورة الزراعية فرصا ثمينة لا بد من استغلالها من قبل أولئك الذين لم يسعفهم الحظ في الظفر بمأوى لائق من تلك البنايات الشاغرة التي خلفها المحتلون ورائهم ، والذين مازالت أحلامهم قائمة للانتقال للعيش بالمدينة ، فقد نجم عن الثورة الزراعية - كما بينا ذلك - بيع مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للملاك الخواص وبأبخس الأثمان قبل أن تنتزع منهم عنوة ، وقد كان النازحون لها بالمرصاد ، فقاموا بشرائها مجتدين ومسخرين كل امكانياتهم في سبيل تملك قطعة أرض مهما كانت طبيعتها وقرب محيط المدن وخاصة الكبرى منها ، حيث نزح سكان الأرياف والجبال والقرى والمداشر ، جماعات جماعات لدرجة أن أصبحت كثير من هذه المستوطنات والتجمعات السكنية تحمل في عُرف السكان اسم الجهة التي ينحدر منها هؤلاء النازحون ، بل أصبحت بعض المحلات كالمقاهي مثلا تحمل هي الأخرى أسماء ترمز الى جهات مختلفة من البلاد ، فلا غرو أن أصبحت كثير من الأحياء المحيطة بالعاصمة تحمل أسماء "الجواجلة" ، "القبائل" ، "السطايفية" ، "القبالة" ، "البساكرة" ، "الصواري" ، "الشاوية" ، "التيارتية" ، "الشرافة" ، "الغرابة" وغيرها من أسماء الجهات التي ينحدر منها هؤلاء السكان .

كل هذه الممارسات الخارجة عن قوانين الجمهورية وما أكثرها ، أصبحت عقبة كأداء يصعب التعامل معها من طرف القائمين على التهيئة العمرانية ، من أجل التحسين والتطوير الحضري ، نظرا للفوضى العارمة والعشوائية التي بنيت بها .

وهكذا فلا عجب أن تحقق معدلات التحضر والاقامة بالمدن في الجزائر أعلى مستوياتها خلال هذه الفترة ، منتقلة من 39.5 % بتعداد سكاني يقيم بالمدن يصل الى حوالي 5.747 مليون نسمة سنة 1970 ، الى 43.5 % بحجم سكاني يناهز 8.420 مليون نسمة في سنة 1980² . بينما انتقلت نسبة الاقامة بالمدن من 31.4 % في سنة 1966 الى حوالي 40 % في سنة 1977 ، أي بمتوسط نمو حضري سنوي يصل الى 5.6 % ، كما تضاعف عدد المدن من 95 مدينة في سنة 1966 الى 211 مدينة سنة 1977 ، علما أن عدد المدن المائة ألفية

¹ - ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 214 ، 219 .

² - www.population.un.org/wup

تضاعف من جهته منتقلا من أربع مدائن الى ثمانية مدن من بينها ولأول مرة مدينة مليونية وهي مدينة الجزائر العاصمة¹.

من ناحية أخرى فإن نمو حظيرة السكن بالمدن لم تستطع أن تساير وتيرة النمو الحضري المرتفعة جدا ، حيث انتقل معدل إشغال الوحدة السكنية من 6.1 شخص الى 7.1 شخص ، ومن 2.6 شخص للغرفة الواحدة الى 3.2 شخص ما بين سنتي 1966 و 1977 على التوالي . الأمر الذي أدى الى تدهور الحالة السكنية أكثر في المدن ، إذ أضحي وفي كثير من الحالات عدد من الأسر تشغل سكنا واحدا ، وفي حالات أخرى أسر تتكون من 12 الى 14 فردا تقطن غرفة واحدة ، وعلاوة على هذا فإن 63 % من الحظيرة السكنية في البلاد مشغولة بمعدل 9 أشخاص في كل وحدة سكنية ما أدى الى وجود 4 أشخاص للغرفة الواحدة ، كما ارتفعت حظيرة السكنات غير اللائقة (أكواخ قصديرية ، أحياء عشوائية ، الأسطح والأقبية . . الخ) من 14 % الى 17.6 % ما ينبأ بتفاقم الوضع السكني بالبلاد عامة وبالمدن خاصة².

هذا دون الاشارة الى التسهيلات التي تفتقد إليها الكثير من السكنات من مثل الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي والكهرباء والغاز ودورات المياه وغيرها ، وخاصة في التجمعات السكانية الجديدة التي انتقل عددها من 1787 وحدة في سنة 1966 الى 2223 وحدة سنة 1977³.

وللتحكم أكثر في المتغيرات الديموغرافية والحضرية المتسمة بالوضعية الانفجارية ، وبعد إحدى عشر سنة فقط من التقسيم الإداري للبلاد في سنة 1963 ، لجأت سلطات البلاد من جديد الى إعادة التقسيم الإداري مرة ثانية سنة 1974 طبقا للأمرية رقم 69-74 الصادرة في 02 جويلية 1974 ، والتي تضمنت رفع عدد البلديات من 676 الى 704 بلدية ومن 15 الى 31 ولاية عبر القطر الوطني ، وقد جاء في متن الأمرية أن من بين الأهداف المبتغاة من هذا التقسيم الجديد ، ضمان الانسجام الاقتصادي والتوزيع العادل لفرص التنمية بين مختلف جهات

¹ - ONS , **Données Statistiques** , No 311 , Alger , 2000, p , 01 .

² - Abdelhamid Brahimi , **L'ECONOMIE ALGERIENNE** , OPU , ALGER , 1991 , p , p , 292 , 293 .

³ - أشير الى أن معايير تصنيف المناطق السكانية بالجزائر يعتمد ثلاث أصناف مختلفة وهي : مناطق حضرية ومناطق شبه حضرية "ثانوية" ومناطق ريفية .

البلاد ، وللتحكم في النمو الحضري بمنح أهمية أكبر للمدن الصغيرة والمتوسطة وتخفيف جاذبية المدن الكبرى والساحلية ، وتمتين الروابط بين مدن الشمال والجنوب من أجل تثبيت السكان في المناطق الداخلية¹ .

ولا شك في أن وجود مراكز إدارية جديدة بلدية وولائية من شأنها أن تتولد عنها حركية سكانية ونشاطا حضريا هائلا ، باعتبارها تمثل مراكز جذب لسكان المناطق المجاورة لما توفره من فرص جديدة للشغل بأشكال متعددة . ونتيجة لهذه الاجراءات قفزت حصة سكان المدن الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن 50 ألف نسمة طبقا لإحصاء 1977 الى 39.5 % من مجموع سكان المدن .

وهكذا فإن كل المؤشرات والبيانات تشير الى ظاهرة النمو الحضري ، متأثرة بالزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان وبالهجرة الريفية - الحضرية من ناحية ، والى تدهور نوعية الحياة بالمدن وتردي حالتها وتوخلها وتشوه مناظرها .

3 - مرحلة الثمانينيات :

شهدت مرحلة الثمانينيات تحولات وتغيرات هائلة تزامنا مع مجيء قيادة جديدة في البلاد ، تمثلت في اتخاذ عدة إجراءات قانونية وممارسات ميدانية شملت قطاعات مختلفة ، ولعل من الاجراءات الأولى التي برزت للوجود مع هذا التغيير ، ظهور وزارة للتخطيط والتهيئة العمرانية خلفا لكتابة الدولة للتخطيط ، حيث بادرت هذه الوزارة الى إجراء تقييم شامل للتجربة السابقة ، وقد تمخض عن هذا التقييم نشر كتاب في سنة 1980 تحت عنوان " : Synthèse du bilan économique et social de la decennie 1967-1978 " ، كما تم نشر عدد من المنشورات تتضمن حصيلة التجربة السابقة في كل قطاع وقد سمي عام 1980 عام كل الكشف والتقييمات "Année de tous les bilans"² .

أفضت هذه المراجعات والتقييمات الى إيلاء قطاع السكن والتهيئة العمرانية أهمية قصوى لاستدراك ما يمكن إدراكه من تأخر وتدهور وتردي ، كما تم الالتفات الى طبيعة السياسة السكانية التي كان معمولاً بها في السابق وتم تعديلها وتغييرها عساها أن تفضي الى التخفيف من الواقع المرير الذي آلت له البلاد .

¹ - ONS , **Armature Urbaine** , Opcit , p , 6 .

² - Marc Ecrement , **Indépendance Politique et Liberation Economique ; un quart de Siècle du developpement de L'Algerie (1962-1985)** , ENAP , Alger , 1986 , p , 271 .

ففي مجال السياسة السكانية ، وكما هو معلوم فقد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال ولا سيما في فترة السبعينيات سياسة سكانية تشجيعية للنسل ، تماشيا وتوافقا مع النهج الاشتراكي الذي تبنته قيادة البلاد ليكون مدخلا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي تمخض عنه زيادة هائلة في حجم السكان ، إذ انتقل عددهم من حوالي 10.23 مليون نسمة غداة الاستقلال الى حوالي 18.66 مليون نسمة في سنة 1980 . ما يعني أن قيمة الزيادة السكانية تمثلت في نسبة 82.35 % خلال 18 عاما فقط ، بمتوسط معدل زيادة سكانية طبيعية وصل الى 3.3 % سنويا ، يُعتبر من أعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم .

هذه التغيرات الهائلة الحادثة في حجم السكان من شأنها أن تتولد عنها تغيرات في الخصائص الديموغرافية من ناحية تركيب الهرم السكاني الذي أصبح ذو قاعدة عريضة تعكس شبابية المجتمع ، وما يتطلبه هذا الوضع من امكانيات مادية ومالية وموارد بشرية ضخمة لمواجهة وتلبية حاجات هؤلاء السكان الجدد ، من غذاء ومساكن وتعليم ورعاية صحية ومناصب شغل وغيرها من المرافق الضرورية للحياة .

وأمام المستجدات الطارئة على حجم السكان وبنيتهم ، كانت الفرصة مواتية لتغيير الموقف الرسمي من المسألة السكانية ، حيث وقع شبه إنقلاب إزاء هذه المسألة مع قدوم قيادة سياسية جديدة للبلاد مع مطلع عام 1979 . وهكذا كشفت الجزائر عن توجه جديد إزاء القضية السكانية ذو محتوى سبق وأن عارضته وبشدة وفي كل المناسبات الوطنية والدولية ، وقبل انعقاد المؤتمر الدولي الثاني المخصص لقضايا السكان والتنمية والذي انعقد بمكسيكو سنة 1984 ، كانت السلطات الجزائرية قد أعلنت رسميا عن برنامج وطني لتنظيم الأسرة ، وكان ذلك في فيفري 1983¹ .

الاهتمام المتزايد بالسكان لم يتوقف عند قضية العدد المتصاعد ، بل امتد الى قضايا لها علاقة بتحسين ظروف العيش وتطوير إطاره ، ولعل من أولى العناصر التي لها علاقة مباشرة بتحسين ظروف المعيشة للسكان ، المسكن اللائق والتهيئة العمرانية وترقية المحيط والبيئة الحضرية ، وفي هذا الصدد - وكما سبق بيانه - فقد تجلّى ومنذ سنة 1980 أول سنة من المخطط الخماسي الأول للتنمية ، إيلاء اهتمام لاف للتهيئة العمرانية مجسدة في بعض الاجراءات ، كإنشاء دائرة وزارية وللمرة الأولى تهتم بالتهيئة العمرانية متمثلة في وزارة التخطيط والتهيئة

¹ - للمزيد أنظر: تومي حسين ، مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث : دراسة نموذج الجزائر (1962 - 1989) ، ص ، ص 317-306 .

العمرانية ، لتعقبها في سنة 1981 تأسس الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي وُكِّلَ إليها إعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ، كما صدر في العام نفسه ، قانونان يتضمنان تعديلات وتتميمات لقانوني الولاية والبلدية ينصّان على توسيع صلاحيات الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات وآليات خاصة ، المتمثلان في المخطط الولائي للتهيئة ، والمخطط البلدي للتهيئة . كل ذلك لاستدراك التأخر والتدهور والتردي الذي آلت له أوضاع المدن والحوضر ، من جراء ممارسات العهد السابق الذي لم يول اهتماما كافيا لقضايا التهيئة العمرانية وتطوير المحيط الحضري .

لعل التحدي الأكبر والمشكل العويص والمزمن الذي أضحت تعاني منه المدن وخاصة الكبرى منها ، يتمثل في توفير السكن اللائق للسكان ولا سيما لأولئك الذين يقطنون حول المدن في سكنات قصديرية وصفحية وأكواخ طينية ومساكن هشة لا تليق بآدمية البشر ، لإفتقادها لأبسط شروط ومرافق الحياة الانسانية . وفي هذا الصدد فقد جعلت الحكومة قطاع السكن والتهيئة العمرانية من أولوياتها مستفيدة من عوائد الربيع المرتفعة من عملية تصدير المحروقات ، حيث خصصت مبالغ طائلة للنهوض بقطاع السكن خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) تمثلت في حصة 60 مليار دينار (بقيمة ذلك الوقت) ما يعني 15 % من مجموع الاستثمارات الموجهة لكافة القطاعات ، وذلك من أجل التخفيف من أزمة السكن المزمنة . وقد تم خلال هذا المخطط إنجاز 434 ألف وحدة سكنية منها حوالي الثلثين بالمدن ، مقابل إنجاز حوالي 379 ألف وحدة سكنية خلال 12 سنة ما بين 1967 و1978¹ .

بالرغم من الجهود المبذولة والامكانيات المسخرة خلال المخطط الخماسي الأول للنهوض بواقع المدن وترقيتها ، إلا أن ضغط النمو الديموغرافي والنزوح الريفي لم يسمحا بتحقيق نمط حياة حضرية لائقة في المدن وخاصة المدائن الكبرى ، وعقب المؤتمر الثاني للسكان والتنمية الذي انعقد بالمكسيك سنة 1984 والذي أوصى دول العالم الثالث بأهمية الاهتمام بمسألة النزوح الريفي نحو المدن ، هذه القضية التي أضحت تشكل عقبة كأداء في طريق تحقيق التنمية المنشودة في الدول النامية . ومباشرة بعد المؤتمر لجأت السلطات الجزائرية الى إتخاذ إجراءات للحد من الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية وكذا لترقية نوعية الحياة بالمدن وإزالة مناظر التشوه والتوخل التي لحقتها غداة الاستقلال ، ولهذا الغرض فقد قامت

¹ - Abdelhamid Brahimi , Opcit , p , p , 371 , 372 .

السلطات بإعادة السكان النازحين والمقيمين بالأحياء القصديرية الى مناطق إقامتهم الأصلية ، كما جندت فرقاً خاصة لفرض مظاهر الثقافة الحضرية بالقوة ، كمنع السكان من نشر الغسيل على شرفات المنازل وإتخاذ البعض من مساكنهم أماكن لتربية الدواجن أو الغنم أو الماعز وكأنهم لا يزالون يعيشون بالأرياف والقرى والبوادي ، ومعاقبة أولئك الذين لا يحترمون الممرات الخاصة بالراجلين ، أو الذين يلقون بالنفايات في غير الأماكن المخصصة لها ، والتطبيق الصارم لمواد قانون المرور بالمدن ، ومحاربة التجارة الفوضوية الموازية التي احتل أصحابها الساحات العمومية والأرصفة المخصصة للراجلين وغيرها من السلوكات والتصرفات التي لا تليق بالحياة الحضرية . هذه السلوكات التي شوّهت وأساءت لنمط الحياة في المدن وخاصة مدينة الجزائر العاصمة . وإلى جانب هذه الممارسات لجأت السلطات الى عملية الهدم والإزالة للبنىات التي قام أصحابها بتشييدها خارج قوانين البناء والتعمير المعمول بها وشوّهت المنظر العام للمدن .

لكن هذه العملية لم يحالفها الحظ وباءت بالفشل الذريع ، كون أن ثقافة التحضر لا تُفرض فرضاً على الأفراد ، ذلك أن سكان المدن ولا سيما مدن العواصم - وكما يبيّناه - خلال هذه الأثناء كان معظمهم من النازحين من الأرياف والقرى والجبال وسائر المناطق المحرومة ، ومن نافلة القول أن النظم والعلاقات التقليدية والعادات والتقاليد وأنماط السلوك والأفكار والقيم وسائر مكونات ثقافة هؤلاء مكتسبة من واقع غير حضري ، تبقى تسري فيهم أينما حلوا أو ارتحلوا ، ودائماً مستعدة لتنتفض وتقاوم أية عملية للتغيير وخاصة إذا كان أسلوب التغيير عن طريق الفرض بالقوة ، مما يضطر السلطات الى التخلي عن هذه الحملة بعد أشهر معدودة وترك الحبل على الغارب ورضخت للأمر الواقع ، حيث عاد معظم أولئك النازحين الذين تم ترحيلهم الى مواطنهم الأصلية ، بل واستمرت حركة النزوح الريفي وبقوة ولم تتوقف أبداً ، بينما لجأت السلطات على مستوى البلديات المكلفة بشؤون البناء والتعمير الى القيام بتسوية كل حالات البناء غير المشروعة (البناءات الفوضوية) مقابل دفع أصحابها غرامات محددة (!!!) .

كذلك تجدر الإشارة هنا الى قيام السلطات وفي سباقها المحموم مع مشكلة السكن التي استعصى حلها بوصول معدل اشغال السكنى في سنة 1981 الى حوالي 8 أفراد للسكن الواحد ، الى وضع قوانين تسمح بموجبها تنازل الدولة عن المساكن التابعة لها لقاطنيها مقابل أثمان زهيدة ورمزية بموجب القانون رقم 81 - 01 الصادر بتاريخ 2 ربيع الثاني 1396 الموافق 07 فبراير 1981 المتضمن التنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير

العقاري والمؤسسات والهيئات والأجهزة العمومية . كما قامت البلديات بتخصيص قطع أرضية للمواطنين في إطار ما سُمي "بالبناء الذاتي" لأولئك الذين لم يستفيدوا من سكن طبقا للقانون رقم 82 - 02 الصادر في 12 ربيع الثاني 1402 الموافق 6 فبراير 1982 المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء . الأمر الذي أدى الى مزيد من التشوه والتردي لمحيط المدن ، بظهور أحياء سكنية بحكم القانون ، ولكن بسبب غياب تطبيق قواعد المخطط العمراني والمتابعة والمراقبة المتخصصة ، وعدم انضباط المستفيدين بقواعد العمران المحددة ، راح كل شخص يُشيد ويبنى سكنه كيفما شاء بعيدا عن قوانين العمران وأعين سلطات التعمير والبناء ، ولم تكتمل معظم السكنات بهذه الصيغة وبقيت مشاريع مفتوحة الى الآن ، بينما كانت بعض الأحياء - استثناءً - إضافة نوعية في بعض المدن . وبالإضافة الى ذلك ضياع تلك المساحات الترابية الصالحة للزراعة التي أقيمت عليها هذه السكنات .

الاهتمام بقضايا التهيئة الحضرية والنهوض بواقع المدن إمتد الى قطاعات أخرى ذات صلة بالموضوع ، وفي هذا الصدد فقد قامت السلطات خلال هذه المرحلة بإعادة تقييم التوجهات السابقة فيما يخص الثورة الصناعية والثورة الزراعية . ففي مجال الصناعة فقد تراجعت حصة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع ولم تتجاوز نسبة 37 % من مجموع الاستثمارات المخصصة للمخطط الخماسي الأول ونسبة 31.6 % في المخطط الخماسي الثاني . مقابل 50.5 % حاز عليها القطاع الصناعي خلال الفترة السابقة (1967-1979) ¹ .

وهكذا تم التخلي عن التوجه نحو الصناعات الثقيلة والصناعات التصنيعية التي تتطلب إنشاء مصانع ومركبات ضخمة لصالح الصناعات المتوسطة والخفيفة ، ولا سيما الصناعات الغذائية والنسيجية والكيمياوية والصيدلانية ، وغيرها من الصناعات المرتبطة بتلبية الحاجات الاستهلاكية المباشرة للسكان . وتوزع هذه المصانع والوحدات الصناعية عبر مناطق البلاد المتزامية تحقيقا لمرامي سياسة اللامركزية والتوازن الجهوي .

أما في القطاع الفلاحي فقد تم إيلاء أهمية خاصة بالزراعة والتنمية الريفية والري ، من أجل تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية والحد من حركة النزوح الريفي ، ولهذا الغرض تمّ التخلي عن عملية إنشاء

¹ - A . Bouzida , Opcit , p , 245 .

قرى الثورة الزراعية التي كان مخطط لها في السابق . ثم التراجع عنها نهائيا في سنة 1990 بموجب قانون التوجيه العقاري رقم 90 - 25¹ .

هذه الاجراءات المتخذة من أجل تطوير إطار الحياة الحضرية وترقية المدن وتحسين ظروف العيش بها ، لم تكلل بالنجاح نظرا للمعوقات العديدة التي صادفت سبيلها ، ومنها تواصل النمو السكاني بمعدلات عالية ولم تستطع السياسة السكانية غير المشجعة للنسل المنتهجة خلال هذه المرحلة من كبح جماحه ، واستمرار حركة النزوح الريفي بالرغم من إجراءات التحفيز المتخذة لصالح سكان الأرياف من أجل تثبيتهم في مواطنهم الأصلية والحد من نزوحهم نحو المدن والحوضر ، بالإضافة الى السلوكات والتصرفات غير المنضبطة لكثير من السكان باعتبارهم فاقدين للثقافة الحضرية وجديدي عهد بحياة المدن .

ومما زاد في الطين بلة إنخفاض أسعار البترول مع بداية تنفيذ المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) التي كانت السند القوي والعامل المعوّل عليه في إنجاز وتحقيق المشاريع التي تم التخطيط لها ، وبإنخفاض أسعار النفط في سنة 1986 كان إيذانا بدخول البلاد في أزمة اقتصادية حادة ، جعلت القائمين على الحكم يتخلون مضطرين على كثير من المشاريع الانمائية التي كانت مدرجة خلال هذه المرحلة في قطاع السكن والبناء والأشغال العمومية وسائر مشاريع البنية التحتية ، ولم يبق في يد السلطات كسبيل لحل مشكلة السكن أو التخفيف منها سوى الاستمرار في توزيع القطع الأرضية للمواطنين في إطار البناء الذاتي ، مما نجم عنه ظهور سوق للمضاربة في العقار وفساد في تسيير البلديات ، ومن ناحية أخرى تنامي مناظر ومشاهد التشوه والتردي الناجمة عن تكاثر الأحياء المحيطة بالمدن من جراء هذه العمليات ، كما شهدت عمليات إنشاء البيوت القصدية تسارعا هائلا بسبب كثافة واستمرار حركة النزوح نحو المدن وتوقف مشاريع السكن التي كانت مبرمجة .

ولمواجهة التصرفات والسلوكات المشوهة والمملّخة والمسيئة للحياة الحضرية بالمدن والحفاظ على المنجزات التي تم تحقيقها في هذا المجال ، لجأت السلطات العامة - كعادتها - في سنة 1987 الى إصدار قانون رقم 87 - 03 المتعلق بالتهيئة العمرانية ، والذي تضمن إجراءات وتوجيهات هامة من بينها ، أن أعمال وإختيارات التهيئة العمرانية يجب أن تفضّل تنمية الهضاب العليا والمناطق الجنوبية للبلاد ، تنمية مناطق الحدود والمناطق الجبلية ، تنظيم تنمية السهول الفلاحية والسفوح والتحكم فيها ، تحمي الساحل والجرف القاري وتقوّمهما ، وتُنظّم تنمية

¹ - لكي لا أثقل متن الرسالة بمحتوى القوانين وموادها المتعددة فقد قام بجمعها في مؤلف واحد : فؤاد حجري ، سلسلة القوانين الادارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 . لمن أراد المزيد فيرجع إليه .

التجمعات الحضرية الكبرى وتتحكم فيها ، منع التوسع الحضري على الأراضي الفلاحية الخصبة ، حصر التنمية الحضرية في احتياجات التجمع الحضري وحدها ، اعادة هيكلة البنايات المشيدة وتجديدها . وقد خصت منطقة الهضاب العليا من بين الاجراءات الخاصة بها ، ترقية التجمعات الحضرية الموجودة بها وانجاز مدن جديدة ، كما أشار القانون الى وجوب الاهتمام بترقية حياة السكان في المناطق الجنوبية والجبلية والحدودية بما في ذلك الحياة داخل المدن الموجودة بها ، وغيرها من الاجراءات والتوجيهات البراقة التي بقيت في معظمها حبرا على ورق¹.

وأشير أنه خلال هذه المرحلة تم إجراء الإحصاء الوطني الثالث للسكان والاسكان بالجزائر في سنة 1987 ، حيث كشفت نتائجه عن استمرار الزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة وتواصل الهجرة الريفية - الحضرية بمعدلات أعلى . ففيما يخص حجم السكان فقد انتقل عددهم الاجمالي من 16.948.000 نسمة من بينهم 6.686.785 نسمة يقيمون بالمدن أو المناطق المصنفة حضرية بنسبة 39.45 % في سنة 1977 الى 23.038.942 نسمة من بينهم 11.444.249 نسمة يقيمون بالمناطق المصنفة حضرية بنسبة 49.67 % في سنة 1987 . وفي ذات الفترة الزمنية ، تضاعف عدد التجمعات السكانية المصنفة حضرية (مدن) - حسب معايير الديوان الوطني للإحصائيات - لينتقل من 211 وحدة سنة 1977 الى 447 وحدة سنة 1987² . وهكذا فإنه وابتداء من سنة 1988 أضحت الجزائر دولة حضرية لأول مرة في تاريخها ، بتفوق عدد السكان المقيمين بالحوضر عن نظيره من السكان المقيمين بالأرياف .

كما كشفت نتائج الإحصاء تراجع حصة السكان المقيمين بالمدن الكبيرة التي يزيد عدد سكانها عن المائة ألف نسمة ، وتمثل 16 مدينة عبر القطر الوطني معظمها يقع بمنطقة التل بالشمال ومن بينها مدينة واحدة مليونية وهي مدينة الجزائر العاصمة ، حيث انتقلت حصتها من 46.2 % في سنة 1966 الى 45 % سنة 1977 لتنزل الى نسبة 38.7 % في سنة 1987 . بينما المدن المتوسطة ذات الأحجام التي تتراوح ما بين 50 ألف الى 100 ألف نسمة فقد بقيت حصتها من السكان ثابتة تقريبا خلال الاحصاءات الثلاث عند نسبة 15.5 % ، في المقابل نزلت حصة سكان المدن الصغيرة الى 44.9 % من إجمالي سكان المدن كافة .

¹ - فؤاد حجري ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 92 - 104 .

² - الديوان الوطني للإحصائيات ، " إحصائيات " ، مجلة دورية ، رقم : 35 ، عدد خاص ، 1992 ، 18 ، 22 .

من جهة أخرى فإن بيانات الاحصاء أظهرت تواصل ظاهرة اختلال توزيع السكان ما بين الأقاليم الكبرى ، بتصدر المنطقة التلية الشمالية بعدد سكان بلغ 15.3 مليون نسمة ما يعادل الثلثين من مجموع السكان الكلي على مساحة لا تزيد عن 4 % من إجمالي مساحة البلاد تتركز على الشريط الساحلي الضيق ، بالمقابل تأوي منطقة الهضاب العليا 5.6 مليون نسمة أي ربع سكان البلاد على مساحة تناهز 9 % من مجموع التراب الوطني ، في حين تستقطب منطقة الجنوب الصحراوية فقط 2.1 مليون نسمة بنسبة 9 % من مجموع السكان الكلي على مساحة شاسعة جدا تصل الى 87 % من مساحة الجزائر .

كما أن حركة النزوح الريفي بكل أشكاله نتج عنها انتقال ما يقارب مليوني شخص نحو المدن في الفترة الواقعة ما بين التعدادين ، وقد أدى هذا النزوح الى تكاثر وارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالمدن الصغيرة .

وقد رافقت حركة التعمير هذه على مستوى الأرياف حركة واضحة لتجميع أشتات من السكان ، حيث سُجل نتيجة للتكاثر السريع للتجمعات (بكل أنواعها وأحجامها المختلفة) التي بلغت 1787 وحدة سنة 1966 و 2223 وحدة سنة 1977 و 3488 وحدة سنة 1987 ، في حين أن معدل التجمع انتقل من 51.6 % سنة 1966 الى 61.2 % سنة 1977 ليصل الى 70.8 % سنة 1987 ¹ .

انتشار التجمعات السكانية غير التقليدية بهذا الشكل المذهل يخفي مدى التهديد الذي تتعرض له الأراضي الزراعية الخصبة ، لأن نمو الضواحي المعروفة بالضواحي الثانوية المجردة من أية وظيفة إدارية ومرافق خدمية ، تتوسع حول محيط المدن الموجودة على حساب الأراضي الفلاحية في الغالب (كما تمت الإشارة الى بعضها) سواء في سياق توزيع قطع أرضية للبناء الذاتي التي تقوم بها البلديات أو بعمليات البيع للقطع الأرضية التابعة للملاك الخواص ، ما يؤدي الى الضغط على المرافق التعليمية والصحية والاقتصادية من جهة ، و الى زيادة تشويه مشهد الحياة الحضرية وتوحد المدن وتعقيد عمليات التطوير والتحسين الحضري في حالة القيام بها ، نظرا للأسلوب العشوائي والفوضوي الذي بُنيت وفقه والبعيد عن قواعد الضبط العمراني وعن روح الثقافة الحضرية والفنون المعمارية اللازمة .

¹ - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، الجزائر غدا ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 28 - 31 .

تعني هذه النتائج أن النمو الحضري خلال الفترة (1977 - 1987) قد سجل متوسط معدل زيادة بلغ 5.37 % سنويا ، مقابل متوسط معدل نمو سكاني سنوي بلغ 3.04 % للفترة ذاتها ، كما أن نسبة زيادة سكان المدن بين التعدادين بلغت 71.14 % مقابل زيادة سكانية إجمالية ناهزت 35 % فقط .

بأنهيار أسعار المحروقات بداية من سنة 1986 دخلت البلاد في أزمة إقتصادية حادة طالت قطاعات عديدة اجتماعية واقتصادية كان لها أثرها البالغ في حياة السكان ، فتسارعت الأحداث بعدها وتطورت الى أن وقعت حوادث أكتوبر 1988 التي أعقبتها تحولات وتغيرات عميقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ففي المجال السياسي تم تغيير الدستور بغرض فتح الساحة السياسية أمام التعددية الحزبية ، والتخلي عن نظام الحزب الواحد ، وفي المجال الاقتصادي توقف العمل بمحتوى المخطط الخماسي الثاني ، وأصبحت إدارة العملية التنموية تتم وفق نظام جديد يعتمد على إعداد الحكومة لقانون المالية السنوي الذي تعرضه أمام البرلمان لنيل ثقته لمباشرة العمل به . وهكذا دخلت البلاد في أزمة متعددة الأوجه ، فتطورت الأزمة من أزمة إقتصادية الى أزمة سياسية الى أزمة اجتماعية لتتحول لاحقا الى أزمة أمنية .

لا شك أنه كان لهذه التحولات المتأزمة تداعياتها على الظواهر السكانية الديموغرافية والحضرية ، فالخصوبة تناغمت بسرعة مع هذه المستجدات ببداية تراجعها الملحوظ ابتداء من سنة 1986 التي سميت آنذاك بسنة "تحول الاخصاب" ، مما جعل معدل النمو السكاني ينزل لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة دون الثلاثة بالمائة مسجلا 2.74 % لنفس السنة . بينما حركة نزوح السكان من الأرياف والقرى والجبال نحو المدن زادت وتيرتها بسبب الأزمة المتعددة الأبعاد ، التي مست سكان هذه المناطق فزادت من بؤسهم وشقائهم وحرمانهم ، مما جعل العديد منهم وخاصة شريحة الشباب يحملون حقائبهم والتوجه نحو المدن عسى أن يحصلوا على فرصة عمل لم تتح لهم في مناطقهم الأصلية . ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الإقامة بالمدن الى 52.1 % من إجمالي السكان أي بحجم يقارب عددهم 13 مليون نسمة سنة 1990 .

وعلى غرار ما تم في منتصف السبعينيات لمواجهة التحولات الديموغرافية والحضرية ، فقد قامت السلطات العامة للبلاد بتقسيم إداري جديد في سنة 1984 عملا بالقانون رقم 84-09 الصادر بتاريخ 4 فبراير 1984 المتضمن رفع عدد الولايات من 31 الى 48 ولاية وعدد البلديات من 704 الى 1541 بلدية عبر القطر الوطني يقع معظمها في الجزء الشمالي حيث يتركز معظم السكان ، وذلك من أجل تصحيح الاختلالات الناجمة عن التسيير في العشريتين السابقتين ، ولاستيعاب التغيرات الديموغرافية والحضرية بالبلاد في اطار سياسة لامركزية ترمي

الى تحقيق التوازن بين مختلف جهات الوطن ، ولذا تم مضاعفة عدد البلديات باعتبارها الخلية الأساسية في التكفل بمشاكل السكان . ولا ريب أن ظهور مراكز إدارية (ولائية وبلدية) بهذا الحجم من شأنه أن ينشط الحركة الحضرية حول محيط هذه الولايات والبلديات الجديدة ، بتوفر أنشطة الخدمات ولا سيما الادارية منها والتجارية والتعليمية والصحية ، وهذا ما حدث بالفعل وأبانت عنه معطيات إحصاء 1987 ، من أن الحركات الديموغرافية ما بين الأقاليم الكبرى (الشمال والهضاب العليا والجنوب) عُوْضت بحركات داخل المناطق نفسها أي داخل الولاية أو ما بين الولايات المتجاورة فعاد ذلك بالفائدة على المدن الوسطى والصغرى . فأصبحت حصة سكان المدن الصغرى التي يبلغ حجم سكانها أقل من 50 ألف نسمة تستحوذ على نسب 44.9 % من مجموع سكان المدن ، كما ارتفعت نسبة سكان المدن المتوسطة التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50 ألف و 100 ألف نسمة الى 16.4 % ، في حين تراجع نسبة سكان المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة الى نسبة 38.7 % من إجمالي سكان المدن ، وتعكس هذه التحولات الحضرية ارتفاع عدد المراكز الحضرية المتوسطة والصغرى الى 431 وحدة حضرية مقابل 16 وحدة حضرية كبرى .

لا يخفى أن البلاد بعد انهيار أسعار البترول في سنة 1986 وما تبعها من أحداث ولا سيما أحداث أكتوبر 1988 ، أدخلتها في فوضى متعددة الأوجه طالت التهيئة العمرانية والحضرية بالمدن ، فبعد محاولة السلطات العامة إستعادة المبادرة في تنظيم الحياة الحضرية وتطويرها وتخليصها مما شابها من تشوهات وممارسات لا تمت بصلة للحياة داخل المدن ، باتخاذها لإجراءات - سبق ذكرها - كإعادة سكان الأحياء القصديرية الى مساكن رؤوسهم ، وتهديم البنايات الخارجة عن قوانين البناء والتعمير ومعاقبة أصحابها ، ومعاقبة الأشخاص الذين لا يتيقنون بيع بعض السلوكات الحضرية كنشر الغسيل على الشرفات ، وعدم التقيد بقواعد قانون المرور داخل المدن ، سواء لأصحاب المركبات أم للراجلين ، وتربية الدواجن وسائر الأنعام بالمدن وغيرها من الإجراءات المتخذة آنذاك . أمام هذه المستجدات شهدت المدن والمراكز الحضرية ممارسات زادت من حالة التردّي والتشوّ والتوحد ، بسبب غياب الثقافة الحضرية لدى أغلبية سكان المدن ومن ضمنهم أكثرية المسؤولين وفي كل المستويات والذين هم حديثي عهد بالإقامة بها ، وانشغال السلطات العامة بقضايا أخرى جعلت مسألة التطوير والتحسين الحضري تندرج الى مستوى أدنى من الاهتمام . وبالرغم من محاولة السلطات العامة إستدراك الوضع قبل أن يتفاقم أكثر بإصدار قانون جديد رقم 90 - 29 في نهاية سنة 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير ، والذي أشارت المادة الأولى منه الى أن الهدف من هذا القانون تحديد القواعد العامة الرامية الى تنظيم انتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبني في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة ، وأيضاً وقاية المحيط

والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية . كما أطنب القانون في مواده الواحدة وثمانين في كفاءات تسيير الأراضي القابلة للتعمير التابعة للبلديات والمحافظة على الأراضي الزراعية ، وتحديد أدوات التهيئة والتعمير ، ووضع عقوبات للمخالفين لهذه التوجيهات وغيرها ¹ .

ولكن ههات أن يضبط هذا القانون سلوكات وتصرفات السكان ، وخاصة مسؤولي البلديات والأشخاص الباحثين عن المأوى ، فلا يهتمهم قانون ولا عرف ولا ثقافة حضرية ولا غيرها .

وبهذا انتهت مرحلة الثمانينيات ، لتدخل الجزائر عهدا جديدا في سنوات التسعينيات شهدت فيه المدن والحياة الحضرية فصلا جديدا ، اتسم بتغيرات وتحولات هائلة ديموغرافية وحضرية ، فما هي هذه التغيرات الطارئة وما أسبابها والعوامل المؤدية إليها ؟ .

4 - مرحلة التسعينيات :

لفهم ما جرى في مرحلة التسعينيات من تغيرات سكانية وحضرية ، ينبغي استعراض ولو بشكل مقتضب ما شهدته الجزائر خلال هذه المرحلة من تحولات سريعة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والحضرية ، ذلك أن تداعيات الأزمة الاقتصادية التي بدأت بانخفاض أسعار البترول في سنة 1986 ، ألقت بظلالها المحمومة على كافة الصعد السياسية والاجتماعية ثم الأمنية . وكما هو معلوم عرفت الجزائر في مستهل عقد التسعينيات أزمة حادة بعد إنقلاب قادة الجيش على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في نهاية سنة 1991 ، وعلى إثر ذلك شهدت البلاد اضطرابات أمنية أدخلتها في دوامة من الفتن والصراعات المسلحة بين الإخوة الأشقاء كادت أن تعصف بها . وقد ظلت على هذه الحال الى غاية نهاية عقد التسعينيات .

لم يكن الواقع الديموغرافي ولا الواقع الحضري بالمدن في منأى عن هذه الأحداث ، ذلك أن المشهد السكاني كالمشهد الحضري قد شهدا تحولات وتغيرات متسارعة وحادة . فالظواهر الديموغرافية وعبر تاريخها الطويل عرفت بتحسّسها الشديد في مثل هذه الظروف وخاصة أثناء الحروب والصراعات الدامية ، فظاهرة الخصوبة تشهد تراجعاً محسوساً متأثرة بتراجع الإقبال على الزواج من قبل الشباب ، وتراجع الرغبة في إنجاب العدد الكثير من الأطفال بالنسبة للمتزوجين ، بينما تعرف ظاهرة الوفاة تصاعداً بسبب ارتفاع عدد الوفيات الآتية من جراء عمليات القتل

¹ - فؤاد حجري ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 192 ، 207 .

وتردي الأوضاع المعيشية بصفة عامة ، وتدهور خدمات الرعاية الصحية بصفة خاصة ، ومن جهة أخرى تشهد ظاهرة الهجرة بنوعيتها الداخلية والخارجية حيوية غير عادية ، فيهاجر عدد من سكان البلد من فئتي المتعلمين والشباب خاصة نحو بلدان أخرى بحثا عن الأمن والأمان ، بينما ينزح الكثير من سكان الأرياف والمناطق النائية والمناطق الساخنة وغير الآمنة ، نحو المدن والمناطق التي يتوفر بها الأمن والأمان .

والجزائر لم تكن استثناءً ، وبالعودة الى المعطيات السكانية الواردة في الفصل التاسع السابق ، فإنه واضح تماما بأن كل الظواهر الديموغرافية قد عرفت مثل هذه التغيرات خلال مرحلة التسعينيات متأثرة بالأوضاع غير المستقرة . فحجم السكان انتقل من 24.7 مليون نسمة في سنة 1990 الى 30.4 مليون نسمة سنة 2000 بمتوسط معدل نمو سكاني يناهز 1.8 % سنويا هو الأضعف خلال كل المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر المستقلة ، أما معدل المواليد الخام فقد شهد انخفاضا ملحوظا خلال نفس الفترة بتراجعته من 30,94 في الألف الى 19.36 في الألف وهو الأدنى على الإطلاق في حياة الجزائر المستقلة الى الآن ، بينما ارتفع معدل الوفيات الخام من 6.03 في الألف سنة 1990 الى 6.56 في الألف سنة 1994 السنة التي عرفت تصاعدا كبيرا في عمليات القتل المختلفة ، حين وصل عدد الوفيات خلالها الى 180 ألف وفاة وهو عدد غير مسبوق منذ الاستقلال . من جهته عرف معدل النمو السكاني انخفاضا محسوسا بانتقاله من 2.49 % سنة 1990 الى 1,39 % في سنة 2000 وهو الأدنى منذ 1961 الى غاية اليوم .

أما ظاهرة الهجرة وبنوعيتها فقد عرفت الجزائر خلال عشرية التسعينيات حركة هجرة خارجية كثيفة وخاصة في صفوف المتعلمين وأصحاب الشهادات العليا والاطارات وبعشرات الآلاف تقدر بحوالي 450 ألف شخص خلال هذه العشرية . أما الهجرة الداخلية أو ما تعرف بحركة النزوح فقد شهدت دينامية لم تعرفها إلا خلال سنوات الثورة التحريرية والسنوات القليلة التي أعقبت الاستقلال .

لقد مثّلت الأرياف والقرى والجبال وبعض المدن الصغيرة النائية ملجأ ومأوى للمسلحين الذين خرجوا ضد نظام الحكم بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في جانفي 1992 ، مما جعلها تفقد أمنها واستقرارها وأصبحت مسرحا للصراعات والمعارك اليومية ، الأمر الذي حمل كثير من القاطنين بها الى مغادرتها نحو ملاذات آمنة وهي في الغالب المدن الكبرى التي تنعم بالحماية والأمن .

وفي هذا السياق فقد غادر عشرات آلاف سكان الأرياف والقرى والجبال وحتى المدن الصغيرة النائية مواطنهم الأصلية متجهين نحو المدن والمناطق التي يتوفر بها الأمن والأمان ، لدرجة أن عددا كبيرا من البلديات النائية والقرى والمناطق الريفية والجبلية أصبحت خاوية على عروشها ، وهي عبارة عن قرى وأرياف أشباح (إذا صحت العبارة) ، بينما أغلقت العشرات من المدارس أبوابها في قرى وأرياف أخرى لقلة أو لانعدام الأطفال المتدربين بها ، ومن الولايات المتضررة التي عرفت هذه الظاهرة بقوة ولايات المدية والبويرة وتيزي وزو وبجاية والجلفة وجيجل وعين الدفلى والشلف وتيسمسلت وتيارت والمسيلة وغيرها من الولايات التي عاشت ظروفًا أمنية متردية خلال عشرية "المأساة الوطنية" .

وواضح أن تترك هذه الحوادث المؤلمة بصماتها على أرض الواقع ، تلك التي أظهرتها نتائج إحصاء سنة 1998 ، حيث انتقلت نسبة سكان المدن من 49.54 % سنة 1987 الى 58.27 % في سنة 1998 ، بينما انتقلت نسبة الإقامة بالتجمعات السكانية الثانوية غير الريفية (شبه الحضرية) والمناطق الحضرية معا خلال نفس الفترة من 70.8 % الى 81.4 % ، في حين قفز عدد التجمعات السكانية الحضرية من 3470 وحدة في سنة 1987 الى 4057 وحدة ، يقطنها حجم سكاني يناهز 23.7 مليون نسمة ، ما يعني أن حوالي 6.74 مليون نسمة مقيمون بالتجمعات السكانية الحضرية الثانوية (Agglomérations Secondaire) مرشحون لارتفاع مناطقهم الى مصاف المناطق الحضرية في المستقبل . من جهتها سجلت حظيرة المدن نموًا بانتقالها من 447 مدينة الى 579 مدينة خلال الفترة ذاتها . أما متوسط النمو الحضري السنوي فقد سجل خلال الفترة الواقعة ما بين إحصائي 1987 و 1998 معدلا يقارب 3.58 % . مقابل متوسط نمو سكان الريف وصل الى 0.39 % سنويا ، أما متوسط معدل الزيادة السكانية فقد سجل 2.13 % سنويا ¹.

وكما عرفت حظيرة المدن تطورا في عددها ، فقد شهدت من ناحية أخرى تغيرات في أحجامها ، حيث ارتفع عدد المدن الكبرى التي يفوق حجم سكانها المائة ألف نسمة الى الضعف منتقلا من 16 مدينة في سنة 1987 الى 32 مدينة من بينها مدينة واحدة مليونية وهي مدينة الجزائر العاصمة ، وتستحوذ في مجموعها على 7.1 مليون نسمة من إجمالي سكان المدن بنسبة تصل الى 41.84 % . أما المدن المتوسطة ذات الأحجام السكانية التي تتراوح ما بين 50 ألف الى 100 ألف نسمة ، فقد قفز عددها الى 34 مدينة في سنة 1998 بعدما كان عددها في سنة 1987 يبلغ 26 مدينة ، تضم حوالي 2.209 مليون نسمة بنسبة تقدر بحوالي 13 % من

¹ - ONS , **Armature Urbaine** , Opcit , p , p , 84-86 .

مجموع ساكنة المدن كافة ، متراجعة عن حصتها من السكان عمّا كانت عليه في السابق ، أما المدن الصغيرة فقد قفز عددها من 405 الى 513 مدينة صغيرة ما بين احصائي 1987 و 1998 بحجم سكاني يصل الى 7.655 مليون نسمة بنسبة بلغت 45.12 %¹ .

لقد شهدت مرحلة التسعينيات أو عشرية "المأساة الوطنية" نموا حضريا هائلا ، حيث استقبلت المدن خلال الفترة (1987- 1998) حجما سكانيا ناهز 5.544 مليون نسمة أكثريتهم من المهاجرين النازحين من المناطق الريفية والجبلية والمناطق غير الآمنة ، أي ما نسبته 32.46 % ، وبمتوسط سنوي بلغ 504 ألف نسمة . بالمقابل لم يزد سكان الأرياف إلا بحجم كلي وصل الى 518 ألف نسمة وبمتوسط سنوي بلغ 47 ألف نسمة ، أي أن سكان الأرياف شهدوا زيادة بنسبة تقدر بحوالي 4.45 % خلال إحدى عشر عاما وهو ما يؤكد - وبقوة - شدة وحدة حركة نزوح السكان نحو المدن وخاصة الكبرى منها خلال هذه المرحلة بحثا عن الأمن والأمان وملاذا للنجاة من همجية الارهاب وسائر الضغوطات والأخطار التي تهدد حياتهم .

ولإدراك حجم التغيرات والتحويلات الحضرية الحاصلة أثناء هذه المرحلة ، فينبغي أن نضع في الحسبان بأن هذه الفترة شهدت أضعف مستوى في النشاط العمراني وفي حركة البناء والتشييد وخاصة في مجال منشآت البنية التحتية ، ذلك أن الوضع الأمني الساخن والصراعات المسلحة بالبلاد حتمت ودفعت بالسلطات الحاكمة بإيلاء أهمية خاصة لاستعادة الأمن والاستقرار ، وذلك بتسخير كل ما يمكن تسخيره من إمكانيات مالية - على شحها - ومادية وبشرية وتجنيد لها لمحاربة الجماعات المسلحة التي أصبحت في بعض المناطق الريفية والجبلية والنائية سيادة الموقف .

كل هذا دفع بالقائمين على تسيير دفة شؤون البلاد ، باللجوء الى تجميد كثير من مشاريع البنية التحتية ومشاريع السكن والمرافق الاجتماعية والاقتصادية ، بل الأدهى والأمر أن عددا هائلا من المنشآت العمرانية والمرافق الصناعية والادارية والتعليمية والصحية والترفيهية والتجارية والمنشآت القاعدية كالجسور وخطوط السكك الحديدية وغيرها ، شهد الكثير منها عمليات التدمير والتخريب والحرق ما كلف البلاد خسارة تفوق 20 مليار دولار ، ناهيك عن الملايير التي سُخرت لمحاربة العمل المسلح لهذه الجماعات الارهابية .

¹ - Ibid , p , p , 86 , 87 .

من جهة أخرى كشفت نتائج الإحصاء الوطني العام للسكان والسكن لسنة 1998 عددا معتبرا من السكنات المهجورة غير المسكونة بلغ عددها حوالي 920 ألف سكن ما يمثل 18.31 % من إجمالي الحظيرة السكنية بالبلاد ، ولعل ضخامة هذا العدد تعزى في جزء منها الى تدهور الوضع الأمني .

ومما زاد الطين بلة والوضع الحضري تدهورا وترديا خلال سنوات التسعينيات ، قيام السلطات الحاكمة بالبلاد الى حل المجالس الشعبية البلدية والولائية التابعة في معظمها الى منتخبي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وتعيين مكانها مندوبيات في البلديات تقوم بتسيير شؤون الجماعات المحلية ، الأمر الذي نجم عنه فوضى عمرانية عارمة لا مثيل لها في تاريخ الجزائر ، حيث استغل هؤلاء "المندوبون" غياب الدولة ومؤسساتها وإنشغالها بمحاربة الجماعات المسلحة واستعادة الأمن والاستقرار في البلاد . استغلوا هذه الأوضاع لنهب العقار بقيام بعضهم وخاصة في البلديات الحضرية التي تقع بالشمال وبالتواطؤ مع بعض مسؤولي مديريات أملاك الدولة ومديريات الفلاحة بالولايات ، بتحويل عشرات الهكتارات من أجود الأراضي الزراعية الخصبة وتخصيصها في شكل قطع أرضية وتوزيعها على الأفراد دون تهيئة العمرانية (مستثمرة علي صادق بالحميز التابعة لبلدية برج الكيفان بالعاصمة والتي تقدر مساحتها بمئات الهكتارات الزراعية الخصبة أقوى مثال) .

كذلك شهدت سنوات التسعينيات بالإضافة الى تراجع وتيرة البناء والتشييد من قبل مؤسسات الدولة وفوضى العمران التي أوجدتها المندوبيات بالبلديات ، وعمليات الحرق والتدمير والتخريب التي قامت بها الجماعات المسلحة الارهابية . شهدت نموا هائلا للأحياء العشوائية والقصديرية والفوضوية مُكدسة أعدادا هائلة من السكان يعيشون بها ، والتي أصبحت تشكل أحزمة تحيط بالمدن مشوهة ومقززة مناظرها ، وكذلك مدعمة ومغذية للجماعات المسلحة بالعناصر الشبابية ، حيث تبين الارتباط القوي والوثيق بين

الارهاب وممارسة الجريمة المنظمة وغير المنظمة وانتشار سائر الآفات الاجتماعية من تعاطي المخدرات وممارسة الدعارة وامتهان الأعمال غير القانونية - كما سبق أن أوضحناه في الجزء الأول - ¹ .

وفي خضم هذه المتغيرات التي شوهت الحياة الحضرية بالمدن من جهة وظهور التجمعات السكانية غير المخططة وبشكل غير مسبوق ، بادرت الجهات المسؤولة في منتصف التسعينيات الممثلة في "وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية" الى إصدار "مخطط وطني للتهيئة العمرانية" أحييت فيه من جديد الحديث عن مشروع "انشاء المدن الجديدة" - الذي أشرنا إليه سالفاً - هذا المشروع الذي بدأ الكلام عنه في بداية سنوات التسعينيات ، كحل للوضعية المتردية التي آلت اليها أوضاع المدن في البلاد ، وقد تم بالفعل وضع "الحجر الأساس" سنة 1996 بالأمكان التي تم اختيارها لاستقبال هذه المدن ولا سيما منطقة "سيدي عبد الله" و"بوغزول" في البداية ، ولكن لا شيء من ذلك تحقق في الزمن المحدد له ، بل تم تخريب وتهديم البناءات التي ترمز لوضع "الحجر الأساس" . وهكذا مضى عقد التسعينيات ولم يتحقق شيئا ذا قيمة يضاف للمدن والحياة الحضرية ، بل زاد الوضع تعقفا وترديا وتشويها وتعقيدا .

وبنهاية عقد التسعينيات وصل تعداد الساكنة الجزائرية سنة 2000 الى حوالي 30.416.000 نسمة منهم حوالي 18.219.184 نسمة مقيمون بالمدن بنسبة بلغت 59.9 % من مجموع السكان ، وبهذا يمكننا القول أن هذه المرحلة تميّزت بمعدلات نمو سكاني منخفضة بلغت في المتوسط 1.84 % سنويا ، مردّ ذلك الى الانخفاض السريع لمعدلات المواليد الخام التي سجلت بدورها أدنى قيمة في سنة 2000 بلغت 19.36 في الألف . بينما بلغت قيمة متوسط النمو الحضري للفترة (1991-2000) معدلا 3.16 % سنويا ، في حين بلغت حظيرة المدن 579 مدينة . كما عرفت نهاية التسعينيات بداية استعادة الأمن واستتبابه عبر ربوع القطر الوطني وبه شهدت البلاد حركية وحيوية ديموغرافية وحضرية جديدة بدأت مع بداية القرن الحادي والعشرين ، فما هي ملامحها ومميزاتها واتجاهاتها ؟ .

¹ - للمزيد في الموضوع أنظر : مصطفى محمد موسى ، التكديس السكاني العشوائي والارهاب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2010 .

5 - مرحلة بداية القرن الحادي والعشرين (2000-2018) :

استهلت الجزائر القرن الحادي والعشرين بظروف ومتغيرات تختلف عن تلك التي كانت سائدة أثناء العقد الأخير من القرن العشرين ، ومن بينها استعادة الأمن واستتبابه عبر مختلف جهات البلاد ، وعودة أسعار البترول للارتفاع مسجلة قيما قياسية ، هذه المادة التي كانت أحد الأسباب غير المباشرة في الأزمة المتعددة الأبعاد التي عانت منها البلاد ، عقب انهيار أسعارها في سنة 1986 واستمرت الى غاية نهاية القرن العشرين . فإنها كذلك ساهمت بارتفاعها في مستهل الألفية الثالثة بعودة الاستقرار الأمني والانتعاش الاقتصادي في البلاد .

وكما هو معلوم فإن أي بلد يخرج من أزمة حادة أو حرب ، يدخل عقبها في ديناميات عديدة تمس كثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ، نظرا للتفاعل والترابط الموجود بينها . ففي المجال الاقتصادي ونظرا لارتفاع مداخل البلاد من العملة الصعبة واستتباب الأمن والاستقرار ، عرفت البلاد انتعاشا في كثير من القطاعات الاقتصادية أدى الى استرجاع وتيرة النمو الاقتصادي الى مستويات مقبولة ، من جهتها شهدت الحياة الاجتماعية حيوية وانتعاشا بمواصلة إنجاز برامج التنمية التي كانت متوقفة من العهد السابق أو تسطير برامج أخرى ، والتي شملت قطاعات السكن والتربية والتعليم والصحة والشغل والبنية التحتية وغيرها .

ونتيجة لهذه المستجدات الايجابية التي عرفت الجزائر ، فإنه لا يمكن أن تكون الظواهر الديموغرافية بمنأى عنها ، ذلك أن المركبات الديموغرافية كانت شديدة التأثير وسريعة الاستجابة لهذا الواقع الجديد ، تأكيداً لظاهرة "تعويض الناتج عن الحرب" ، ومن ذلك عودة معدلات النمو الديموغرافي للارتفاع من جديد متأثرة بارتفاع معدلات المواليد الخام واستمرار انخفاض معدلات الوفيات الخام ولا سيما انخفاض وفيات الرضع والأطفال ، وبعد أن نزل معدل النمو السكاني الى مستوى أدنى غير مسبق خلال سنوات الاستقلال مسجلا 1.39 % سنة 2000 ، واصل ارتفاعه ليقف فوق مستوى 2 % سنويا ابتداءً من عام 2010 مسجلا أعلى قيمة له في سنة 2016 بلغت 2.17 % . بينما استعادت الخصوبة حيويتها من جديد ، وبعد أن هبطت الى مستوى 19.36 في الألف سنة 2000 وهو الأدنى ، واصلت ارتفاعها بعد هذه السنة لتسجل أعلى قيمة لها في سنة 2016 ناهزت 26.12 في الألف بعدد مواليد أحياء فاق 1.067.000 لأول مرة في تاريخ الجزائر ، من جهتها شهدت معدلات الوفيات الخام هبوطا متسارعا مع مطلع سنوات القرن الحادي والعشرين دون الخمسة في الألف مستفيدة من انخفاض معدلات وفيات الرضع خاصة ، بعد أن عرفت ركودا خلال عقد التسعينيات فوق الستة في الألف سنويا .

ونتيجة للحركية والحيوية التي شهدتها الظواهر الديموغرافية ، فقد قفز حجم السكان بالجزائر من حوالي 30.416 مليون نسمة سنة 2000 الى حوالي 42.5 مليون نسمة في سنة 2018 . مسجلا متوسط معدل سكاني سنوى خلال هذه الفترة بلغ 1.85 % .

وبدوره شهد الواقع الحضري تحولات وتغيرات متأثرا بالواقع السكاني ، ومن ذلك فقد كشفت معطيات الاحصاء العام للسكان والسكن الذي جرى سنة 2008 ، أن نسبة السكان المقيمين بالمدن قد قفزت من 58.27 % في سنة 1998 الى 65.94 % سنة 2008 من مجموع السكان . ولأول مرة لوحظ تناقص عدد سكان الريف وأصبح يسجل معدلا سلبيا ، ما يؤشر الى بداية اضمحلال واندثار واختفاء سكان الأرياف مستقبلا تماما كما حصل لسكان البادية . أما المدن فقد انتقل عددها من 579 مدينة الى 751 مدينة ، بينما قفز عدد التجمعات السكانية من 4057 تجمع الى 4563 تجمع سكاني خلال الفترة ذاتها ، بنسبة سكان انتقلت من 81.4 % سنة 1998 الى 85.7 % في سنة 2008 ¹ .

وبتأخير إجراء الاحصاء العام للسكان والسكن عن موعده الذي كان مقررا له في سنة 2018 ، فإنه يصعب الحصول على المعطيات التفصيلية التي آل إليها الواقع الديموغرافي وكذا واقع المدن والحياة الحضرية . ولكن من خلال المعطيات الاجمالية المتوفرة والتي تفيد بأن عدد سكان المدن قد قفز في سنة 2018 الى نسبة 72.6 % بتعداد يبلغ 30.51 مليون نسمة ، وأن هذه النسبة مرشحة للارتفاع أكثر مستقبلا لتصل الى 78.3 % ثم الى 84.5 % بتعداد سكاني يقيمون بالمدن يصل الى 38.232 مليون نسمة و 48.531 مليون نسمة في سنتي 2030 و 2050 حسب توقعات صندوق الأمم المتحدة للسكان التي أنجزها في منتصف سنة 2018 ² .

ولا شك أن النمو السكاني المرتفع الذي شهدته الجزائر خلال العقدين الأوليين من القرن الحالي تقريبا كان له تداعياته على النمو الحضري ، حيث أضافت ساكنة المدن لتعدادها السكاني حجما بلغ أكثر من 8 مليون نسمة ، يعتبر الأكبر في تاريخ الجزائر الحضري وبمتوسط يصل الى 803 ألف نسمة كل سنة خلال الفترة (2008 – 2018) أي بمتوسط نمو حضري يناهز 3 % سنويا . مقابل متوسط نمو سكاني لذات الفترة يعادل 2.2 % سنويا .

¹ – ONS , **Les Principaux Resultats du 5^{ème} RGPH (2008)** , collections Statistiques , N° 142 , ALGER , Décembre 2008 , p , p , 5 , 27 , 28 .

² – www.population.un.org/wup

وكما شهد النمو الحضري أكبر إضافة سكانية للمدن ، فإنه لا يستبعد أن تكون حظيرة المدن قد عرفت من جهتها تطورا هائلا في عددها وأحجامها ، تماشيا مع زيادة عدد السكان الحضر الناجمة عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن ذاتهم وللحجرة الريفية - الحضرية التي بقيت تعرف تدفقات ضخمة نحو المدن ولا سيما الكبرى منها ، الأمر الذي أدى الى تضاعف عدد المدن المليونية ولأول مرة الى مدينتين وهما : مدينة الجزائر التي واصلت نموها بتجاوز عدد قاطنيها 04 ملايين نسمة ، وهران التي تجاوز حجمها السكاني المليون نسمة بحلول سنة 2018 . علما أن مدينة الجزائر صُنفت في الرتبة 89 عالميا بحجم سكاني يناهز 3.373.370 نسمة في سنة 2010 . هذا دون أن نستبعد أن تكون الحظيرة الاجمالية للمدن قد تجاوز عددها الألف مدينة موزعة ما بين المدن المائة ألفية الموصوفة بالكبرى ، وهي في الغالب مدن عواصم الولايات الواقعة في إقليم الشريط الساحلي والهضاب العليا ، والمدن المتوسطة التي يتراوح عدد سكانها ما بين 100 ألف و 50 ألف نسمة ، ثم المدن الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن 50 ألف نسمة ويزيد عن 5 آلاف نسمة وهي تستحوذ على الحصة الأكبر من حظيرة المدن كما تبرزه الخريطة الجغرافية للبلاد .

لقد شهدت الجزائر أثناء العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين نهضة حضرية هائلة ، ليس من ناحية الكم - كما يبيناه - ولكن حتى من الناحية النوعية ، فقد سحّرت السلطات المعنية بالتهيئة الحضرية والعمرانية امكانيات ضخمة من أجل الارتقاء بحظيرة المدن والتطوير والتحسين الحضري والتوجيه والتخطيط عملا "بالمخطط الوطني للتهيئة العمرانية" الذي صدر عن وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية في سنة 1995 ، الذي وضع خططا وتصورات جديدة للنهوض بالحياة الحضرية والتهيئة العمرانية في آفاق 2010 ، متبينا وبوضوح فكرة انشاء "المدن الجديدة" لفك الخناق عن المدن الكبرى وفي مقدمتها مدينة الجزائر العاصمة ، والتي خصها المخطط المذكور بالأولوية المتمثلة في مدن من الجيل الأول ومن الطوق الأول وهي : مدن سيدي عبد الله ، وبوينان ، والعفرون ، والناصرية ، ومن الطوق الثالث وهي : مدينة بوغزول - كما سبق التطرق إليه بتوسع - . وقد انطلقت أشغال التهيئة لانجاز هذه المدن مع بداية سنوات الألفية الثالثة غير أنها لم يُكتب لها أن تتحقق في المواعيد المستهدفة في آفاق 2010 . الأمر الذي دفع بالقائمين على التهيئة العمرانية بالبلاد الى تعديل وتطوير هذا المخطط العمراني بما يتماشى والمستجدات الطارئة على الواقع الديموغرافي والواقع الحضري والمتمثل في "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم" الذي أصدرته وزارة التهيئة العمرانية والبيئة عام 2011 ، والذي وضع تصورا للنهوض بالواقع العمراني والحضري وتهيئة الإقليم في البلاد في آفاق 2030 .

ومن أجل التطوير والتحسين الحضري والنهوض بواقع المدن التي لحقها التردّي والتشوّه من جراء ممارسات خاطئة وخارجة عن قوانين البناء والتعمير في المراحل السابقة ، ولاستدراك ما يمكن ادراكه لجأت السلطات المعنية باصدار قانون رقم 15\08 سنة 2008 الداعي الى تسوية البنايات وإكمالها ومطابقتها مع القوانين السارية المفعول ، والذي نص على إلزامية إتمام البناء من الواجهة الخارجية باعتبار ذلك ملك عام وليس حق لصاحب البناية . وقد وضع القانون آجالا محددة للقيام بتسوية البنايات وإلا تعرض أصحابها الى عقوبات منصوص عليها ، لكن القليل من أصحاب البنايات الذين إلزموا بهذا القانون رغم التمديد له في كل مرة آخرها كان سنة 2017 ، وبقيت في كثير من المدن والمناطق الحضرية والتجمعات السكنية دار لقمان على حالها إلا ما ندر ، بنايات غير مكتملة وفي غالبيتها غير مطابقة لقوانين البناء والتعمير بالرغم من أن السلطات في بعض البلديات ، ومن حين لآخر تقوم بتهديم بعض البنايات من هذه الشاكلة غير المطابقة لقوانين البناء .

لقد تم خلال هذه المرحلة إنجاز مشاريع عمرانية كثيرة تماشيا مع النمو الديموغرافي العالي الذي تعيشه الجزائر في هذه السنوات وما ينتج عنه من نمو حضري أعلى ، ومن هذه المشاريع العديدة تسريع العمل لإنجاز المدن الجديدة من الجيل الأول لفك الخناق عن مدينة الجزائر العاصمة ، حيث شهدت مدينة "سيدي عبد الله" إنجاز منشآت عديدة منها آلاف السكنات وفق صيغ مختلفة معتمدة في تشييد وبناء السكن مثل صيغة "الترقوي العمومي المدعم" "LPP" وصيغة "عدل" "AADL" و"الاجتماعي الايجاري" وأضيفت لها مؤخرا صيغة "LPA" وغيرها . والتي أصبحت تمثل أحياء سكنية حضرية ذات رونق وأناقة وجمال ملفت ، وبها معظم المرافق الأساسية الضرورية ، وبعض المنشآت التعليمية الجامعية والصحية والبحثية والترفيهية ، على أن تستوعب حوالي 350 ألف نسمة عند إكتمالها .

كذلك عرفت المدينة الجديدة "بوينان" الواقعة جنوب الجزائر العاصمة التابعة إداريا لولاية البليدة قفزة هائلة في إنجاز آلاف السكنات في سياق صيغ متعددة ، وهي قرية من الانتهاء ، في حين ابتلعت مدينة

"بوغزول" التي تقع جنوب الجزائر في الهضاب العليا الوسطى على بعد 170 كلم ، المندرجة ضمن الطوق الثالث أموالا طائلة في أشغال التهيئة ولم يظهر منها إنجازا ذا أهمية ولم تستطع الخروج من تحت الأرض الى الآن . وتجدر الإشارة أن هذه المدن وتحت ضغط مشكلة السكن قد انحرفت عن التصاميم الموضوعة لها في السابق ، حيث كان نموذج مدينة "سيدي عبد الله" أنها مدينة علمية تكنولوجية على شاكلة مدينة "سيليكون فالي" الأمريكية ، بينما تكون مدينة "بوينان" مدينة تسلية وترفيه على شاكلة مدن "ديزني لاند" ومدينة "بوغزول" مدينة صديقة للبيئة تستخدم مصادر للطاقات الجديدة وتستهدف الوصول الى مستوى صفر لانبعاث الغازات الملوثة للهواء . أما بقية المدن الجديدة الأخرى سواء من الجيل الأول أو من الجيل الثاني التي تحدث عنها "المخطط الوطني لتهيئة الاقليم" في سنة 2011 وهي متنوعة ومنتشرة على مناطق كثيرة في البلاد ، لفك الحناق على مدن العواصم الجهوية فإنها لم ترى النور الى اليوم . كذلك تجب الإشارة أنه تم ترقية كل من "سيدي عبد الله" و "بوينان" الى مصاف الولايات المنتدبة نظرا لتضخمهما السكاني .

وبالموازاة مع سياسة إنشاء المدن الجديدة كاستراتيجية لاعادة تنظيم التراب الوطني وتوزيع السكان ، فقد شهدت هذه المرحلة إنجاز أكبر عدد من المساكن لم تعرفها المراحل السابقة قاربت نحو 4 ملايين سكن بمختلف الصيغ بما فيها السكن الريفي ، ذلك أن سياسة التهيئة العمرانية في هذه المرحلة نهضت على شقين أحدهما : العمل ما أمكن للنهوض بواقع المدن وتحسين اطارها المعيشي بتوفير السكن اللائق لكل القاطنين بها ، والقضاء على المناظر المشوهة والمقززة لها التي ترسمها أحزمة البيوت القصديرية والمساكن الهشة والأقبيية والسطوح والمساكن القديمة الآيلة للسقوط ، الى جانب القيام بعمليات التهيئة الحضرية لترقية نمط الحياة بالمدن ووضع لها برامج من أجل تزيينها وتجميل محيطها ، كإنشاء المساحات الخضراء والحدائق وفضاءات التسلية والترفيه وتزيين الشوارع بغرس النباتات التزيينية ، وتدعيم المدن المتوسطة والصغيرة ببعض المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، كإنشاء المؤسسات الصحية والجامعات والمراكز الجامعية وغيرها ، بغرض تخفيف الضغط على المرافق الموجودة غالبا بالمدن الكبرى .

أما الشق الثاني الذي قامت عليه التهيئة العمرانية أثناء هذه المرحلة ، فيتمثل في إيجاد آليات بامكانها تشجيع بعض من السكان النازحين نحو المدن أثناء سنوات "المأساة الوطنية" ، من أجل العودة الى مساقط رؤوسهم بالأرياف والقرى والجبال وكذلك تثبيت السكان الموجودين أصلا بهذه المناطق ، وذلك بإنشاء صيغة "البناء الريفي" الذي تمنح الدولة بموجبه إعانات مالية لسكان هذه المناطق لبناء مساكنهم على أراضيهم ، كما هيئت

الدولة برامج ضخمة للدعم الفلاحي من أجل مساعدة الفلاحين والمزارعين والموالين للقيام بنشاطاتهم ، الى جانب انشاء في القرى والأرياف بعض المرافق الضرورية كالمدارس وقاعات العلاج وربطها بشبكة الكهرباء والغاز وشبكة الطرقات وشبكة الصرف الصحي ما أمكن . كل هذا بغرض تثبيت السكان في مناطقهم الريفية وخفض حركة نزوحهم نحو المدن والحوضر .

وبالرغم من المجهودات التي بُذلت من أجل تنمية مناطق الريف والنهوض به نحو الأفضل وترقية ظروف وشروط حياة سكانه ، وعودة الأمن والاستقرار للبلاد كافة ، إلا أن حركة النزوح الريفي تواصلت وبكثافة أثناء هذه المرحلة وبشكل غير مسبوق ، وذلك ما أدى الى تناقص عدد سكان الريف ولأول مرة منتقلا من 11.731.000 نسمة الى 11.498.000 نسمة ما بين سنتي 2000 و 2018 على التوالي . أي بمتوسط معدل نمو ريفي سلبي يبلغ (0.11 -) % سنويا . مقابل متوسط معدل نمو سكاني بلغ 1.85 % سنويا ، ومتوسط نمو حضري ناهز 2.72 % سنويا لذات الفترة .

6 - وقفات تقييمية : النمو الحضري بين التمدن والتوحد :

هناك مسألة أخرى ينبغي الإشارة إليها والمتعلقة بالسكن الذي حظي بالأولوية خلال هذه المرحلة ، إذ حُصص لهذا القطاع استثمارات هائلة من عائدات المحروقات المرتفعة ، بغية القضاء على مظاهر التشوه والتردي والتوحد التي تعيشها المدن والحوضر كافة ، فقد وضع القائمين على شؤون مدينة الجزائر العاصمة سنة 2016 ، سنة التخلص من البيوت القصديرية والقضاء النهائي عليها لتكون أول عاصمة إفريقية بدون أحياء عشوائية وقصديرية (!!!) ، إلا أن أساليب توزيع السكن والنمو السكاني المرتفع وحركة النزوح الريفي المتواصلة نحو مدينة الجزائر العاصمة والمدن الكبرى الأخرى ، لا تسمح بالقضاء النهائي على مشكلة السكن بصفة عامة ، والسكن القصديري بصفة خاصة ، كون هذا النوع من السكن أصبح يمثل وسيلة سريعة بواسطة الاحتيال للحصول على سكن اجتماعي ، يلجأ إليها كثير من السكان النازحين نحو المدن . الى جانب التوزيع غير العادل للسكن باستعمال المحسوبية والرشوة والقرابة والجهوية وغيرها . مما نجم عنه حوالي مليون سكن مغلق معظمها تقع بالمدن .

أما قضية النهوض بالواقع الحضري وترقيته وتحسين مظاهر التمدن ، فإن الأمر لا يتوقف على مجرد امكانيات مالية ومادية وبشرية مهما كانت ضخمة ، إذا كان أغلب سكان المدن من ذوي أصول ريفية

كما هو الشأن في الجزائر ، حيث يصطحب هؤلاء معهم تراثهم المعنوي والأدبي وحتى المادي (حيوانات) في بعض الحالات كما تم التطرق إليه سابقا ، مما يجعلنا ليس أمام ظاهرة تحضر بالمعنى الثقافي "نمط حياة" وإنما أمام ظاهرة توّخل وتردي وتشوه للمدن ، تؤكدها أكوام النفايات والقاذورات الملقاة على طرقات وشوارع مدننا ، وربما قد يستغرب البعض ويندهش من تصريح مسؤولة مؤسسة نظافة مدينة الجزائر "نات كوم" الذي قالت بأنه تم سرقة أكثر من 600 حاوية لوضع النفايات والفضلات المنزلية موضوعة في أحياء العاصمة خلال سنة 2013 ، وأن البعض - وبدون حياء - يضعونها على شرفات منازلهم لتجميع المياه بها !!! . ما يعني أن القابلية للتخلف هي السائدة وليس القابلية للتحضر . وطالما بقيت ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن فلا أمل يرتجى لتحقيق التحضر بالمعنى السوسيولوجي ، ولا الوصول بالمدن القائمة الى ما هي عليه مدن الدول المتقدمة مهما رُصدت لها من أموال ومشاريع . ولعل هذه ظاهرة عابرة للزمان والمكان والثقافات ، حيث أشار العلامة ابن خلدون ومعظم علماء الاجتماع المعاصرين الى أن عملية التحضر ليست مجرد عملية انتقال فيزيقي من مكان الى مكان ، ولكنها عملية تحدث بالحضور الزمني الطويل في حاضرة من الحواضر وتنتقل من جيل الى جيل ، ولا يمكن أن تكتسب ثقافة الحضر بمجرد مخالطة السكان الحضريين ، فالحضرية ليست وباء ينتقل بالعدوى السريعة ، ولا يمكن كذلك اقتناؤها أو شراؤها أو حتى تقمصها في ظرف وجيز ، ولذا - فإني لا أرى - أن انتقال عدد هائل من سكان الأرياف والقرى نحو الحواضر والمدن يجعلها "تتريف" كما عبّر عن ذلك بعض علماء الاجتماع العرب ، فالريف له خصائصه وثقافته ونمط الحياة الذي يميّزه عن سائر المناطق غير الموصوفة بالتريف ، وله إيجابياته كما له سلبياته التي تختلف اختلافا بينا وجليا عن المدن والحواضر ، وبالمقابل تتميز الحواضر والمدن بثقافتها ونمط حياتها وإيجابياتها وسلبياتها التي تميّزها عن غيرها .

فالمدن التي يقطنها سكان معظمهم من أصول ريفية وبدوية نزحوا إليها من زمن قريب كما هو حال معظم مدن الدول النامية والجزائر واحدة منها ، فلا يجعلها توصف بالتريف ، بل الوصف القريب والمعبر عن هذه الظاهرة أن مثل هذه المدن تُصاب بالتوّخل تماما كما تصاب المسطحات المائية كالسدود بالتوّخل الذي يعكّر صفو مياهها ويجعلها آسنة وينقص من منسوب مياهها الصالحة للاستعمال .

فالتحضر ظاهرة لها جانبان أحدهما كمي وهو يحصل بمجرد انتقال الأفراد من المناطق الريفية والقروية للعيش بالمدن والمناطق الحضرية ، وجانب نوعي لا يحصل بمجرد الإقامة بالمدن ، ذلك أن عملية اكتساب الثقافة الحضرية المميزة لنمط حياة سكان المدن ، لا يمكن تقمصها بسهولة أو اكتسابها خلال ظرف وجيز

كما أشار إلى ذلك كثير من علماء الاجتماع الحضري - الذين تمت الإشارة إليهم في الفصل الثالث - والتي لخصها عالم الاجتماع الأمريكي "موريس , R.N. Morris" بقوله : " أن سكان المدينة ليسوا بالضرورة حضريين لأن جزءاً منهم قد يكون مهاجراً إليها ولم يتم له التفاعل بعد في نمط الحياة الحضرية ، وبذلك فإن الحضرية تعبر عن مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي تظهر عندما يستقر الناس لمدة طويلة ، وفي شكل جماعات كبيرة تتميز بالكثافة العالية واللاتجانس " .

إن الحديث عن الحياة الحضرية والتهيئة العمرانية بالمدن الجزائرية التي أصابها التوخل من جراء حركة الهجرة الريفية - الحضرية المستمرة منذ الاستقلال الى اليوم ، حديث ذو شجون ، وقد أضحى يمثل مادة دسمة لوسائل الاعلام على إختلافها المرئية والمسموعة والمكتوبة وحتى منها الوسائط الاجتماعية الحديثة ، فلا غرابة أن نقرأ في الصحافة المكتوبة عناوين صادمة وبشكل يومي من مثل : "غياب التهيئة الحضرية يثير استياء السكان" و "في ظل انعدام المرافق العمومية : شوارع ونواصي طرقات وأقبية عمارات تتحول الى مراحيض" و "القمامة تحاصر الأحياء السكنية" و "بعد أن تحولت الى مكب للنفايات : حملة تنظيف بغابة بوشاوي في العاصمة" و "مياه الأمطار تغمر أحياء ومرافق عمومية بعنابة" و "ولاية الجزائر شرعت في تهديم 80 فيلا بجسر قسنطينة" و "تذمر وغضب بفعل الوضعية الكارثية التي تشهدها الطرقات ببومرداس" و "تجار فوضويون يحتلون الأرصفة والساحات العمومية" و "انارة عمومية غائبة ونفايات منتشرة" و "طرقات تتحول الى مستنقعات وبرك مائية بالعاصمة" و "شواطئنا تتحول الى أوكار للمنحرفين" و "مزيله فوضوية بمحاذاة مطاعم ومسجد ببومرداس" و "الحمير تهدد مستعملي الطريق ببودواو البحري" و "أسواق الماشية تتوسط أحياء شعبية بالعاصمة" و "أقبية عمارات وساحات عمومية تتحول الى إسطبلات" و "مهلة تسوية شهادات المطابقة وعقود الملكية تنتهي وبنائات حكومية غير مطابقة للقانون" و "العدد غير المكتمل منها يقارب المليون : المطالبة بإلغاء المدة المحددة في قانون مطابقة البنائات" و "غبن وطميش وحلول مؤجلة الى حين بتمنراست" و "الكلاب الضالة تغزو شوارع المدن" و "الجرذان تزاحم قاطني حي التعاونية بخنشلة" و "تكريس الغش والرداءة في مشاريع التحسين الحضري" و "وزارة الأشغال العمومية تعلن أن أكثر من نصف المهملات الموضوعة بالطرقات غير قانونية" وغيرها من الكتابات الصحفية الصادمة والعاكسة للحال التي آلت إليها مدن وحواضر الجزائر . ناهيك عن تلك السلوكات والتصرفات والمظاهر المهينة التي تجعلك تشعر وخاصة بالمدن الكبرى ، وكأنك في وسط متحف كبير مفتوح على الهواء الطلق ، لعرض مختلف مظاهر الثقافات الفرعية المادية وغير المادية من أنماط مختلفة للألبسة والسلوكات واللهجات والعادات والتقاليد والممارسات ، الى درجة أن مدينة الجزائر العاصمة أصبح سكانها الأصليون يمثلون أقلية في وسط الجحافل السكانية التي أتت إليها من كل

جهات البلاد ، حتى أن كثير من أحيائها أضحت تُعرف بأسماء الجهات التي انحدر منها سكانها ، ما جعل ثقافتها المميزة لها تختفي وسط ركam الثقافات الفرعية الوافدة ، حيث اختفت بين السكان اللهجة المميزة لسكان العاصمة وسائر الطبوع الثقافية الخاصة بسكان مدينة الجزائر العاصمة . ونفس الشيء يصدق على بقية المدن الكبرى بالبلاد .

كانت هذه عينة بسيطة لبعض العناوين التي أصبحت تتصدر يوميا الصحافة المكتوبة بالجزائر ، المعبرة عن مستوى التردّي والتشوه والمشاكل العويصة التي تعرفها الحياة الحضرية بالمدن ، وكذا تدمير وغضب وسخط السكان من هذه الأوضاع التي آلت إليها التهيئة الحضرية بالجزائر . هذه الوضعية المتردية لمدن البلاد أثارت حتى ضيوف الجزائر من الأجانب وخاصة من ناحية النظافة وجمال المحيط الحضري ، وفي هذا السياق عبّر المهندس الايطالي "فرانيسكو نيساردي" خلال زيارته للجزائر العاصمة - في إطار عمل - عن استيائه من انتشار الهوائيات المقعرة التي تسيء -حسبه- الى المنظر العام للمدينة وتحجب جمالية البنايات ، وكذلك الانتشار الفوضوي للقمامات ، حيث حمّل المواطن جزءاً كبيراً من المسؤولية في ذلك ، ولا بد من القيام بتوعية المواطن بأن المدينة فضاء عمومي وملك للجميع وليس ملك للفرد ، كما أشار المهندس الايطالي الى أهمية الصيانة المستمرة للمحيط ، وللحدائق العمومية التي تفتقد للصيانة والمتابعة اليومية الضرورية¹ .

لا يحتاج الأمر الى جهد كبير أو ذكاء خارق أو دهاء ثاقب لادراك ظاهرة التوحّل التي أضحت تعاني منها مدن الجزائر على غرار كثير من مدن الدول النامية ، فيمكن لأي كان وبمجرد جولة خفيفة وسط شوارع مدنها ، أن يرى تلك الأكوام من القمامات والفضلات والأوساخ المنتشرة عبر الطرقات والأزقة والحارات والساحات العمومية وفضاءات التسلية والترفيه ، والأسواق وسائر المرافق الاجتماعية والاقتصادية ، المنبعثة منها تلك الروائح الكريهة والمقززة ، بل إن مظاهر غياب النظافة وانتشار مظاهر التلوث المادي وغير المادي ، طالت كل الأماكن العمومية والخاصة ، فالجامعات جدرانها وكراسيها ملطخة بالكتابات ، وأثاثها مخرب ولا يعكس مقامها ، وحتى المساجد والجوامع لم تشفع لها قدسيّتها من أن تنال منها تلك الممارسات المنافية لرسالتها ومقامها ، حيث أضحت مكاناً للتخلص من بعض القاذورات من قبل بعض روادها ، كتقليم الأظافر وإلقاء بقايا "الشمة" والمناديل الورقية وترك بقايا المأكولات ، والولوج إليها بملابس رثة أو بجوارب بالية تنبعث منها روائح كريهة لا تليق بخصوصية المكان . وكثير من الأسواق والمحلات التجارية أضحت أماكن بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية في

¹ - جريدة الخبر ، العدد : 6867 ، الجزائر ، الصادرة بتاريخ 16 أكتوبر 2012 .

تقديم خدماتها ، بينما أصبحت المساحات والفضاءات العمومية وأماكن التسلية والترفيه تعاني من التلوث المادي والأخلاقي والقيمي والسلوكي ، وبالمختصر المفيد فحيثما صرفت بصرك أو انتقلت بيدك صدمتك تلك المناظر والمشاهد المقززة والمنفرة والمشوهة للمدن وفضاءاتها .

7 - مدنا بين الأمس واليوم :

وختاما لهذا الفصل أقدم هذا الملخص لاستعراض أهم المحطات التاريخية التي مرت بها مدنا منذ نشأتها الى اليوم ، وكيف تقلبت في أحضان التاريخ لتصير الى ما هي عليه اليوم .

وكما سبق قوله ، أن الجزائر عرفت المدن مبكرا وقد نشأت أنويتها الأولى قبل مجيء الفينيقيين ، ثم ازدهرت وتطورت أكثر خاصة على الشريط الساحلي بمجىء الفينيقيين ، الذين يُنسب اليهم انشاء المدن الأولى على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط ، والتي بقي معظمها مستمرا في الوجود الى يومنا هذا ، حيث أن أغلب المدن الكبرى الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط يعود تاريخها الى العهد الفينيقي .

كانت نهاية الفينيقيين على يد الرومان ، هؤلاء بمجيئهم شهدت المدن والحياة الحضرية ثورة هائلة غير مسبوقة ، تمثلت في انشاء وتشيد عدد كبير من المدن على الطراز الروماني التي امتدت وانتشرت الى المناطق الداخلية ، ولم تقتصر فقط على الشريط الساحلي ، هذه المدن والحواضر التي مازال بعضها مستمرا الى اليوم ، وبعضها بقيت آثارها شاهدة على وجودها في الماضي .

الازدهار والتطور والانتشار الذي عرفته المدن والحواضر في الجزائر إبان العهد الروماني ، تواصل مع الممالك البربرية خاصة في عهد الملك البربري "ماسينيسا" ، الى أن جاء الوندال الذين جلبوا معهم الدمار والخراب للبلاد ، فشهدت المدن بصفة خاصة والبلاد بشكل عام انتكاسة كبيرة ، ولم يخلّف هؤلاء البرابرة سوى الخراب والدمار والموت البطيء لحركة العمران والمدن .

الفترة التي أعقبت الوندال بمجيء الروم الذين ورثوا الرومان في ملكهم ، استعادت حركة العمران بعض حيويتها بوجودهم ، فشهدت المدن انتعاشا واتساعا وعادت لها الحياة والنشاط والعمران من جديد ، وفي هذه الفترة عرفت البلاد نهضة عمرانية شملت مختلف المناطق الشمالية الساحلية والداخلية .

أما في العهد العربي الاسلامي ، وبعد الفتح واستقرار الأوضاع ، عرفت الجزائر في ظل الحكم الاسلامي تقلبات حسب الدول التي تعاقبت على الحكم في أرضها ، وشهدت الحركة العمرانية وانشاء المدن وتأثر مختلفة صعودا وهبوطا ، تمشيا مع الأوضاع السياسية ، وعلى العموم برزت في هذا العهد مدن كان لها صيتها ودورها في تاريخ الجزائر ، كبجاية وتلمسان وتيهرت وأشير ، وقلعة بني حماد وغيرها .

بينما العهد العثماني اتسمت فيه الحركة العمرانية والحضرية بنوع من الركود والجمود إلا ما ندر ، وفي مناطق محدودة كالجزائر العاصمة وبعض مدن العواصم كالمدية وقسنطينة ووهران ، ولم يعرف هذا العهد توسعا ملفتا للعمران وانشاء المدن .

أخيرا انتهى العهد العثماني بالاحتلال الفرنسي للبلاد ، ففي هذه الحقبة انتعشت الحركة العمرانية ، وذلك بقيام المستعمر بانشاء مدن كثيرة استجابة لعمليات الاستيطان التي قام بها المحتلون الفرنسيون والأوروبيون ، تمخض عن هذه الفترة ظهور مدن كثيرة تنتشر عبر ربوع الوطن ، ولاسيما في المناطق الشمالية للبلاد ، كما عرفت المدن التي كانت موجودة سابقا ، توسعا وامتدادا على الطراز الأوروبي ، مما أوجد ثنائية في طبيعة المدن تمثلت في مدن ذات طابع عمراني عربي اسلامي في غالبيتها ، والتي كانت ما قبل الاحتلال ، ومدن أو أحياء ذات طابع كولونيالي .

المدن والخواضر التي أنشأها الاحتلال الفرنسي وعلى الطراز الأوروبي وخصيصا للمحتلين الفرنسيين والأوروبيين الذين جلبهم معه ، أصبحت هي الطاغية على طبيعة العمران بالبلاد ، نظرا للرغبة الجارحة للمستعمر في طمس كل ما له صلة بالهوية العربية الاسلامية للجزائر ، حيث قام في كثير من المناطق بهدم معالم المدن التي ترمز للهوية العربية الاسلامية ، وبناء معالم أخرى ترمز للطابع العمراني الفرنسي - الأوروبي ، كهدم المساجد والزوايا ومصادرة الأملاك الوقفية ، وتعويضها بالكنائس أو ثكنات للجيش وغيرها من الممارسات التي قام بها المحتلون الفرنسيون .

وبعد الثورة التحريرية وطرد المحتلين الفرنسيين ، ورثت البلاد مدن وحواضر هائلة على الطراز الأوروبي الفاخر ، هذه المدن نال الكثير منها إعجاب الشعراء والفنانين من المطربين والمغنين والرسميين ، فتفتقت قرائح الشعراء لتبدع قصائد في وصف هذه المدن وتتغنى بجمالها وتحلّد معالمها التاريخية ، بينما تناول الرسامون ريشتهم ليبدعوا لوحات فنية رائعة في تصوير بعض أحياء هذه المدن ومعالمها البارزة ، في حين حوّل المطربون بعض القصائد الى أغاني ، تتغنى بجمال المدن ومناظرها الأخّاذة ، تلك الأغاني التي خلّدت مدننا وجعلت الكبير والصغير يرددّها ، ولم يكتف البعض بالتغني بجمال المدينة وأحياءها ، بل ذهبوا الى التغني بمعلم من معالمها أو حي من أحياءها ، كالتغني بحى القصبة بالعاصمة ، أو حي سيدي الهواري بوهرا ، أو التغني برمز من رموز بعض المدن ، كمقام الولي الصالح "سيدي عبد الرحمن الثعالبي" بالعاصمة أو "سيدي الهواري" بوهرا أو "سيدي الخير" بسطيف أو "سيدي بومدين" بتلمسان وغيرها .

ومرت السنون وشهدت حركة العمران في الجزائر انفجارا كبيرا تمخض عنه ميلاد عدد هائل من المدن كما تضخّمت وكثّرت بعض المدن في حجمها ووظائفها ، وجاء هذا الانفجار الحضري متزامنا مع النمو السكاني المرتفع الذي عرفته البلاد مباشرة بعد الاستقلال .

غير أن هذه التحولات والتغيرات التي طرأت على المدن في عهد الاستقلال ، لم تكن في مستوى الطموحات والتطلعات والبرامج المرصودة لتهيئتها وتحسينها وتطويرها ، ولحقها التشوه والتزدي والهوان فأصبحت مناظرها مقززة ، لتتحول الى مدن متوحّلة شبيهة بالسدود التي تصيبها ظاهرة التوحد ، أو مدن منزوعة الدسم مثلها مثل الحليب منزوع الدسم ، أو هي مدن هجينة ، لا هي حضرية ولا هي ريفية ، وأضحت موضوعا للثرثاء والبكاء من قبل الشعراء والفنانين ، بعدما كانت موضوعا للطرب والغناء والشعر والرسم ، وخير مثال على ذلك ما كتبه وتغنى به في نهاية الثمانينيات المطرب الشعبي العاصمي "عبد المجيد مسكود" ، عن مدينة الجزائر العاصمة كنموذج يعبر عن الحال التي آلت اليها أوضاع مدننا .

وقد ارتأيت أن تكون خاتمة هذا الفصل ، كلمات مرثية "الذواير يا العاصمة" للمطرب الشعبي العاصمي عبد المجيد مسكود إذ يقول : "يا الذواير يا العاصمة ، سومة قيمتك عظيمة ، حبك في قلبي ديمة ، الى يوم الدين ، فسدوك أليّ ما لهم قيمة ، وكيلهم المتين ، أفسدوا بلاد سيدي الثعالبي ، عبد الرحمن يا أحبابي ، مدينة الشهيد الأبي والأولياء الصالحين ، حمر اللحية يا أقرابي ، وسيدي أحمد بوقبرين .

قولوا لي يا سامعين ريحة البهجة وين ؟ .

غير أن هذه التحولات والتغيرات التي طرأت على المدن في عهد الاستقلال ، لم تكن في مستوى الطموحات والتطلعات والبرامج المرصودة لتهيئتها وتحسينها وتطويرها ، ولحقها التشوه والتزدي والهوان فأصبحت مناظرها مقززة ، لتتحول الى مدن متوحلة شبيهة بالسدود التي تصيبها ظاهرة التوحد ، أو مدن منزوعة الدسم مثلها مثل الحليب منزوع الدسم ، أو هي مدن هجينة ، لا هي حضرية ولا هي ريفية ، وأضحت موضوعا للثرثاء والبكاء من قبل الشعراء والفنانين ، بعدما كانت موضوعا للطرب والغناء والشعر والرسم ، وخير مثال على ذلك ما كتبه وتغنى به في نهاية الثمانينيات المطرب الشعبي العاصمي "عبد المجيد مسكود" ، عن مدينة الجزائر العاصمة كنموذج يعبر عن الحال التي آلت اليها أوضاع مدننا .

وقد ارتأيت أن تكون خاتمة هذا الفصل ، كلمات مرثية "الذواير يا العاصمة " للمطرب الشعبي العاصمي عبد المجيد مسكود إذ يقول : "يا الذواير يا العاصمة ، سومة قيمتك عظيمة ، حبك في قلبي ديمة ، الى يوم الدين ، فسدوك ألي ما لهم قيمة ، وكيلهم المتين ، أفسدوا بلاد سيدي الثعالي ، عبد الرحمن يا أحبابي ، مدينة الشهيد الأبى والأولياء الصالحين ، حمر اللحية يا أقرابي ، وسيدي أحمد بوقيرين .

قولوا لي يا سامعين ريحة البهجة وين ؟ .

قولوا لي يا سامعين أولاد العاصمة وين ؟ .

من كل جهة جاك الماشي ، الزحف الريفي جاب غاشي ، الحياء والحرم ما بقاش ، قل الايمان والدين ، وين المرقي والشواشي خيطانها مدليين ، ما بقاتش بنة رمضان ، لا عيد لا موسم كي زمان ، التقليد غمّوه يا إخوان ، أبدعوا طبائع اخرين ، تبدل الحبق بالريحان ، يا حسراه على الياسمين ، وين القفطان والمجبود على طراز الحرير مفقود ، وين خزازين الجلود ، وين هم النقاشين ، وين صانع سروج العود ، وين هم الرسامين .

قولوا لي يا سامعين ريحة البهجة وين ؟ .

قولوا لي يا سامعين أولاد العاصمة وين ؟ .

وين السفاري والجلسات ؟ وين الشياخ والمسمعات ؟ .

التفجيم بالزّغردات والمكاحل بوزندين ، وين القصايد والقصّات ، وين هم المدّاحين ، وين فضيلة الدزيرية والعنقى والفخارجية ، تيتيش والزرناجية ، عادوا قاع منسيين ، قسنطيني بوتسلية ، زيدوا لُو فنانيين ، وين زنجي بابا سالم ، سنجاق طبول ومحارم ، غواشي عليه ملائم ، ماذا بُنان ذوك سنين ، غابت النية يا فاهم راح ذاك الوقت الزين .

قولوا لي يا سامعين ريحة البهجة وين ؟ .

قولوا لي يا سامعين أولاد العاصمة وين ؟ .

ما تعرف أحد في الحراش ، وليد لوساندي ما بقاش ، وحتى في القبة ما فراتش ، ما ترى معروف بالعين ، في العناصر ما تبطاش ، لا تبكي يا مسكين ، الحامة في تربيّة وصالوني وزيد العقيبة .

في قلب بلكور الحبيبة غابت ريحة الوالدين ، باب الواد والقصيبة ، البنة دارت جنحين ، باب الجديد وسوسطارة ، الأبيار سكاله وطقارة ، بوزريعة والزغارة ، وبوفيزي زين الزين .

فسند كل شي يا خسارة ، سقسوا ناس سانتوجين.

قولوا لي يا سامعين ريحة البهجة وين ؟ .

قولوا لي يا سامعين أولاد العاصمة وين ؟ .

آه يا الرحلة المحانة ، ذا الخبر العجب كي جانا ، روية ورغاية ودرقانة ، عادوا قاع مطّرفين ، شوف البهجة غضبانة ، وحيوطها مذبالين ، انتبهوا ما صار للغراب ياك في المشية تلتفلّو الحساب ، لما عاند زينة هدااب ، الحمامة سود العين ، في معناتو المثل جاب من عند السابقين . (. . .) .

قولوا لي يا سامعين ريحة البهجة وين ؟ .

قولوا لي يا سامعين أولاد العاصمة وين ؟ . "

استخلاص نتائج الدراسة التطبيقية :

ظهر جليا بأن الجزائر تمثل نموذج حي و ثري لدراسة العلاقة بين متغير النمو السكاني ومتغير النمو الحضري للفترة (1966 – 2018) ، ويتضح ذلك من خلال مؤشرات عديدة منها : تزايد عدد سكان المدن والحوضر ، ارتفاع عدد المدن والمناطق المصنفة حضرية ، تضخم المدن ، ارتفاع معدلات النمو الحضري على معدلات النمو السكاني ، انخفاض معدلات النمو الريفي على معدلات النمو السكاني ، ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الريفية التي تفقدها صبغتها الريفية وتحولها الى تجمعات سكانية غير تقليدية .

أ - النمو السكاني والنمو الحضري :

تبرز البيانات السابق ذكرها ، - وبكل تأكيد - أن النمو السكاني المرتفع الذي عرفته الجزائر بعد استقلالها مباشرة ، كاستجابة للظاهرة السكانية المعروفة "بظاهرة التعويض الناتج عن الحرب" التي تعيشها الشعوب عادة عند خروجها من حرب أو أزمة حادة تفقد من جرائها عددا هائلا من سكانها . هذه الظاهرة أدخلت البلاد في "انفجار ديموغرافي" لم تعرف مثيلا له طوال تاريخها .

ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" بالجزائر أدت الى تضاعف عدد سكانها بحوالي أربع مرات خلال الفترة (1962 - 2018) ، الأمر الذي نتج عنه "انفجارا حضريا" هائلا ، جعل عدد سكان المدن والحوضر يتضاعف بأكثر من 12 مرة ، بمعنى أن عدد السكان الاجمالي للجزائر انتقل من حوالي 10.2 مليون نسمة الى أكثر من 42 مليون نسمة خلال ذات الفترة ، في حين قفز عدد سكان المدن من حوالي 2.5 مليون نسمة عشية الاستقلال الى حوالي 30.5 مليون نسمة سنة 2018 . مما يعني أن نسبة التحضر بالجزائر قفزت من 25 % الى 72.63 % ما بين سنتي 1962 و 2018 .

النمو السكاني المرتفع الذي ينتج عنه نمو في عدد سكان الحضر ، لا ينحصر فقط في الزيادة المطلقة لعدد سكان المدن ، وإنما هذه الزيادة تؤدي بدورها الى نمو حظيرة عدد المدن والحوضر ، ففي الجزائر انتقل عدد المدن من 95 مدينة سنة 1966 الى 751 مدينة سنة 2008 ، وإلى أكثر من ألف مدينة في سنة 2018 (حسب تصريح تلفزيوني لوزير السكن والعمران والمدينة سنة 2017). بينما عدد التجمعات السكانية الثانوية ، وهي تجمعات سكانية غير ريفية ولا هي حضرية ولكن هي مناطق شبه حضرية (حضرية) ، أي تلك التجمعات السكانية الناتجة عن الكثافة السكانية في المناطق الريفية والتي لم تستوف بعد شروط ارتقائها الى مصاف المناطق

الحضرية أو المدن ، ولا سيما شرط بلوغ حجم 5000 نسمة . بمعنى أن هذه المناطق مرشحة لتصبح مناطق حضرية مستقبلا بفعل مستويات النمو السكاني المرتفعة ، وكذا للتغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها هذه المناطق نتيجة لعمليات التنمية الجارية بها . هذه التجمعات السكانية عرفت بدورها تزايدا ملحوظا (كما يظهره الجدول الموالي) ، حيث انتقل عددها من 1787 تجمعا سنة 1966 الى 4563 تجمعا في سنة 2008 ، وفي غياب معطيات دقيقة كان يمكن أن يوفرها الاحصاء العام للسكان والاسكان ، الذي كان مقررا أن يجري خلال سنة 2018 ، فإنني لا أستبعد أن يكون عددها قد عرف ارتفاعا محسوسا خلال السنوات الأخيرة ، بفعل عمليات التنمية الجارية بالبلاد .

كذلك ملامسة الظاهرة الحضرية الموازية لظاهرة النمو السكاني بالجزائر ، من خلال مقاربات تقنية تمثل مؤشرات أنجزها عدد من المتخصصين في دراسة المدن والتحضر ، وأخص بالذكر منها : مؤشر "جيفرسون" والذي يعني أن تكون المدينة الأولى أو الرئيسية في البلد تستحوذ على أكبر نسبة من سكان الحضر ، لا تقل عن ضعف سكان المدينة التي تليها في الترتيب ، وعليه فإن معطيات الجدول رقم (06) توضح مدى دلالة هذا المؤشر في الحالة الجزائري ، حيث تظهر الحسابات أن هذا المؤشر سجل أدنى قيمة له سنة 1998 وصلت الى 2.22 وأكبر قيمة 2.94 في سنة 2008 . كما لا أستبعد أن يكون هذا المؤشر قد ارتفع بالنظر الى أن مدينة الجزائر العاصمة تجاوز عدد ساكنتها 4 ملايين نسمة حاليا ، بالمقابل تجاوزت مدينة وهران عتبة المليون نسمة .

من جهته يبرز "دليل ستيوارت" أو دليل المدن الأربع : وهي عبارة عن معادلة تحسب مباشرة عدد سكان أكبر مدينة في البلد كنسبة من عدد السكان الكلي للمدن الثلاث الموالية لها في الترتيب حسب عدد سكانها ، على ألا يزيد مجموع سكان المدن الثلاث الموالية عن سكان المدينة الأكبر في البلد ، وفي هذا السياق تظهر بيانات الجدول رقم (06) ، أن المؤشر سجل قيما أكبر من واحد خلال كل التعدادات التي أجريت في الجزائر ، وكانت أكبر قيمة له في سنة 2008 التي تناهز 1.48 .

أما إذا استخدمنا مؤشر نسبة عدد سكان الحضر الذي تستحوذ عليه أكبر مدينة ، والذي لا يقل عن نسبة 10 % من مجموع سكان الحضر بالبلاد ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول السابق الذكر ، استحواذ مدينة الجزائر على نسبة عالية من إجمالي سكان المدن بالجزائر ، وهي تتضاءل شيئا فشيئا مع مرور الزمن ، حيث كانت أعلى نسبة تلك المسجلة عادة الاستقلال باستحواذها على نسبة 25 % في سنة 1966 لتتنزل الى نسبة 20.3 % في سنة 1977 ، ثم 13,2 % سنة 1987 و 9.3 % في سنة 1998 وهي أدنى نسبة في التاريخ الحضري في الجزائر المستقلة لمدينة الجزائر ، بعدها تعرف انتعاشا لتصل الى 10.5 % في سنة 2008 .

وهكذا يتبين وبجلاء أن النمو السكاني يؤدي الى النمو الحضري بصورة شتى ، وأن الظاهرة الحضرية في الجزائر قد تأكدت من خلال عدد من الأدلة والمؤشرات الحضرية المستخدمة في قياس التحضر ، والتي يصورها بوضوح الشكل رقم (06) .

ب - الزيادة الطبيعية لسكان المدن والنمو الحضري :

قلنا أن النمو السكاني المرتفع يؤدي الى النمو الحضري وبأشكال عدة ، ومنها أن سكان المدن يتزايد طبيعيا ، أي أن الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفارق بين المواليد والوفيات في أوساط السكان الحضريين من شأنها أن تزيد من عددهم ، وقد اتضح جليا أن نمو سكان المدن والحواضر قد استفاد من الزيادة الطبيعية المتأتية من سكان المدن أنفسهم وخلال كل المراحل التي مرت بها البلاد ، ومن ذلك أن متوسط معدل النمو السكاني بالجزائر سجل 2.4 % سنويا خلال الفترة (1966 - 2018) ، بالمقابل سجل متوسط معدل النمو الحضري للفترة ذاتها قيمة 4.01 % . مما يعني أن نمو سكان المدن يتغذى من عاملي الزيادة الطبيعية لسكان المدن وأيضا من الهجرة الريفية - الحضرية ، وقد أظهرت البيانات المتوفرة في الجزائر أن مستويات الزيادة بين سكان المدن وسكان الأرياف ، ليس ذات فوارق كبيرة نظرا للأصول الريفية لأغلب السكان المقيمين بالمدن ، والذين ما زالوا يحملون ثقافة وقيما تمجد انجاب الأولاد والزواج المبكر ، كما أشار الى ذلك علماء الاجتماع الحضري ومنهم "جدعون جوبرج" الذين تطرقنا إليهم في الفصل الثاني .

ج- الهجرة الريفية والنمو الحضري :

هناك عامل قوي أدى الى الانفجار الحضري في الجزائر على غرار الدول النامية ، والذي أشرنا إليه بأسهاب في الفصول السابقة ، ونعني به عامل الهجرة الريفية - الحضرية أو ما يعرف "بالنزوح الريفي" ، حيث شهدت الجزائر موجات هائلة لحركة السكان من الأرياف والقرى والجبال وسائر المناطق النائية بالبلاد نحو المدن ، وقد تأكدت ظاهرة النزوح الريفي بالجزائر ومن اللحظات الأولى للاستقلال وهي متواصلة الى اليوم ، ومن المتوقع لها أن تستمر في المستقبل الى غاية انقراض سكان الأرياف تماما أو قريبا من ذلك . ومن المؤشرات الدالة على ذلك متوسط معدل نمو سكان الريف الذي سجل 0.64 % سنويا طيلة الفترة (1966 - 2018) . مقابل متوسط معدل سكاني سنوي بلغ 2.4 % ، ومتوسط معدل نمو حضري وصل الى 4.01 % سنويا في الفترة ذاتها . علما أن سكان الأرياف هم أكثر انجابا من غيرهم .

ونشير الى أن ظاهرة نزوح السكان من الأرياف والمناطق النائية عموما نحو المدن والحواضر بالجزائر ، قد عرفته كل المراحل الزمنية التي تطرقنا إليها ، غير أن فترتي ما بعد الاستقلال وبسبب الأملاك الشاغرة التي خلفها المعمرون ورائهم ، وفترة عقد التسعينيات بسبب التدهور الأمني والمأساة الوطنية والأزمة المتعددة الأوجه ، جعلت عددا هائلا من سكان الأرياف والقرى والجبال يهجرون مناطقهم نحو المدن ، كملاذ

آمن قبل كل شيء ، هاتين الفترتين عرفت نزوحا عاتيا . وكذلك بسبب غياب عملية التنمية الشاملة واختلال التوازن بين مناطق البلاد ، كل هذا جعل حركة النزوح الريفي لا تتوقف في الجزائر طيلة عهد الاستقلال ، ومن أعراضها ظهور أحزمة البيوت القصديرية والبناء العشوائي حول المدن وخاصة الكبرى منها . وقد أظهرت بعض الدراسات التي أشرنا إليها ¹ . طبيعة التحركات السكانية بالجزائر وأثرها في تضخم بعض المدن وفي ظهور مدن جديدة وخاصة المدن من الحجم الصغير التي يتراوح عدد سكانها ما بين 5000 و 20.000 نسمة .

ولعل حركة النزوح الريفي نحو المدن قد أدت الى تشويه مناظرها الى حد التوخل ، وجعلها لا هي مدن بالمعنى الحقيقي للمدن ، ولا هي أرياف أو قرى . ويكفي المرء أن يتجول في إحدى مدنها ليذكر حجم ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية ، من خلال الممارسات الغريبة عن روح المدينة وثقافتها .

د - جاذبية المدن والنمو الحضري :

لعل أحسن ما يعبر عن الجاذبية التي تمارسها المدن ونمط الحياة بها ، على سكان المناطق المجاورة لها ولا سيما سكان الأرياف والقرى والبوادي قول ابن خلدون -السابق الذكر - : " لو وجد واحد منهم السبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه " ، إن تطلع سكان الأرياف والقرى والبوادي للعيش بالمدن ظاهرة قديمة - حديثة ، ليس فقط هروبا من ظروف الحياة القاسية بالريف ، بل لاستجابة لجاذبية نمط الحياة بالمدن ذاتها ، هذه الجاذبية التي لها أبعاد عديدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، ذلك أن في أعراف الناس أصبحت كلمة "ريفي" أو "قروي" أو "بدوي" ترمز للتخلف وأنها كلمات مُعيبية ومسيئة إذا وُصف بها الأشخاص ، فلا يقبل أي أحد أن يوصف بالريفي أو القروي ، بينما ترى الفرد تمش نفسه ويفرح إذا وُصف بالحضري ، كل هذا ينطوي على دلالات هائلة لجاذبية المدن وسحرها في أعين سكان المناطق الريفية والقروية مهما كانت حالتهم وظروفهم المعيشية بها ، بل والأكثر من هذا فإن هذه الجاذبية نجدها حتى بين المدن فيما بينها ، فالمدن الكبرى لها جاذبية عالية ليس فقط لسكان الأرياف والقرى فحسب ، بل وحتى لسكان المدن المتوسطة والصغرى ، فكلما كبرت المدينة وتوسعت وظائفها زادت جاذبيتها للسكان.

وباسقاط هذا الكلام على واقع الجزائر ، فإننا نلمس هذه الحقائق في مدن البلاد ، فكثير من السكان هجروا مناطقهم الريفية الأصلية نحو العيش بالمدن ، وهم أصحاب أملاك ومكانة في منطقتهم ، لأن أحدا من أبناء المنطقة هجر للعيش بالمدينة وتغير حاله ، فأصبح مثالا يحتذى به ، ما يجعل الكثير من أبناء منطقتهم يحذون حذوه ، وأيضا إن ملكية الأرض الزراعية فقدت رمزيته في أعين مالكيها وتراجعت مهنة ممارسة الزراعة أو الرعي ، وأصبحت ترمز الى مكانة اجتماعية غير مرغوب فيها ، الأمر الذي حمل الكثيرين للسعي للاقامة بالمدن .

¹ - ONS , **Armature Urbaine** , 5e RGPH -2008 - , 2011 , Alger.

كل هذا جعل مدن الجزائر - وكما يبرزه الجدول الموالي - يزيد عددها وتكبر أحجامها ، وخاصة أمهات المدن بالشمال (الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة والبليدة وسطيف وبجاية .. الخ) ، حيث اجتمعت في هذه المدن كل العوامل والمتغيرات المؤدية لزيادة سكانها ، من زيادة طبيعية لسكانها وهجرة ريفية - حضرية ، وكذا لجاذبيتها للسكان من كل المناطق حتى المدن الصغيرة والمتوسطة والتي دونها في المستوى .

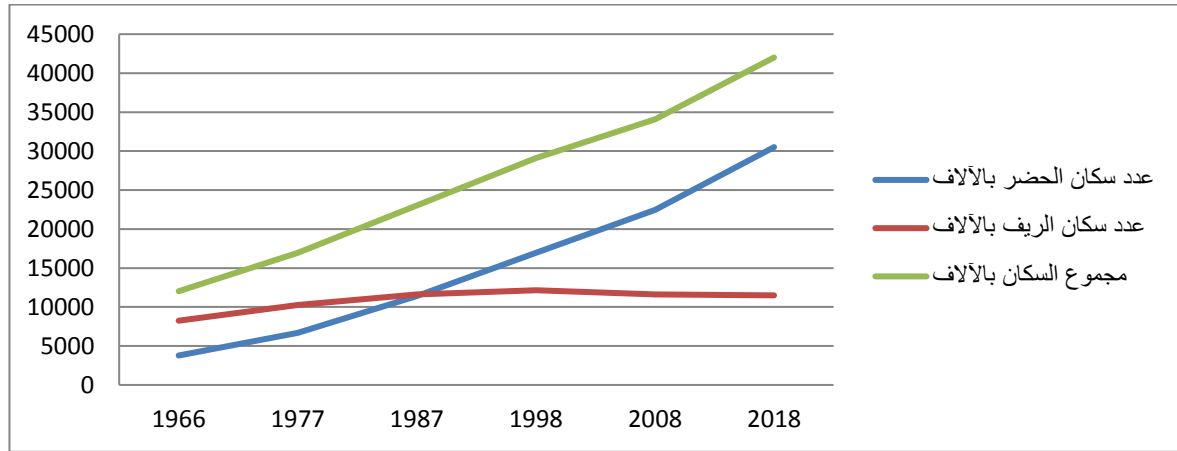
جدول رقم (06) يبين أهم البيانات والمؤشرات الديموغرافية والحضرية في الجزائر للفترة (1966 - 2018)

البيان / السنة	1966	1977	1987	1998	2008	2018
مجموع السكان	12.022	16.948	23.051	29.113	34.080	42.008
حضر	3.778	6.687	11.420	16.964	22.471	30.510
ريف	8.244	10.261	11.631	12.149	11.609	11.498
عدد المدن	95	211	447	579	751	-
عدد التجمعات	1.787	2.233	3.470	4.057	4.563	-
نسبة الحضر %	31,43	39,45	49,54	58,27	65,94	72,63
ع.س. العاصمة	943.551	1.353.826	1.507.241	1.569.897	2.364.230	-
وهران	327.807	495.462	628.558	705.335	803.329	-
قسنطينة	245.621	345.566	440.842	465.021	448.028	-
عنابة	162.383	249.353	305.526	352.523	342.703	-
دليل جيفرسون ¹	2,88	2,73	2,4	2,22	2,94	-
دليل ستيوارت ²	1,28	1,24	1,09	1,03	1,48	-
نسبة سكان مدينة الجزائر من الحضر	25,0	20,3	13,2	9,3	10,5	-

¹ - دليل جيفرسون أو دليل أولوية التحضر : ويعني أن تكون المدينة الأولى أو الرئيسية في البلد تستحوذ على أكبر نسبة من سكان الحضر ، لا تقل عن ضعف سكان المدينة التي تليها في الترتيب

² - دليل ستيوارت أو دليل المدن الأربع : وهي عبارة عن معادلة تحسب مباشرة عدد سكان أكبر مدينة في البلد كنسبة من عدد السكان الكلي للمدن الثلاث الموالية على النحو التالي : $S = P1 / (P2 + P3 + P4)$

شكل رقم (06) يوضح تطور سكان الجزائر حسب اجمالي السكان ومكان الإقامة ريف/حضر للفترة (1966 - 2018)



9 - صورة مصغرة للنمو السكاني السريع وأثره في نشأة المدن وتضخمها :

لإيضاح أثر النمو السكاني المرتفع على النمو الحضري بأشكال عدة ، أذكر بمثال واقعي عايشته بنفسه خلال العقود القليلة الماضية . ففي إحدى بلديات ولاية الجزائر العاصمة الواقعة بالجنوب الشرقي للولاية (بلدية براقى) ، لم يكن عدد سكانها يتجاوز بضعة آلاف نسمة بعد الاستقلال ولم تكن سوى منطقة ذات طابع فلاحي تابعة لبلدية الحراش بالعاصمة ، والتي استفادت من بناء حي سكني سنة 1958 في إطار "مشروع شارل ديغول" أثناء الثورة التحريرية ، هذا الحي الذي شهد استقبال أكبر عدد من سكان المناطق المجاورة ، وخاصة من جبال الأطلس البليدي والهضاب العليا الوسطى ، وبسبب النزوح الريفي نحوه الذي استمر الى ما بعد الاستقلال الى أن أصبح مكتظا عن آخره ، لدرجة وجود عدة عائلات بعدد أفراد تجاوز في بعض الحالات العشرين فردا في سكن واحد ، بالإضافة الى الذين نزحوا بعد الاستقلال واستولوا على الأملاك الشاغرة التي خلفها المقيمون الأجانب ، هذه التغيرات والتطورات جعلت المنطقة تشهد نموا سكانيا سريعا مصدره النزوح الريفي أساسا ، أدى الى تضاعف عدد السكان خلال فترة وجيزة ، الأمر الذي جعلها ترتقي الى مصاف البلديات أثناء التقسيم الإداري الذي عرفته البلاد في سنة 1974 ، وبعد ارتقائها الى بلدية زادت وتيرة النمو السكاني بها نظرا لتحويل مساحات زراعية واسعة تابعة للخوادم الى أحياء سكنية عشوائية غير مخططة ، وكذلك قيام السلطات الى اقتطاع مساحات زراعية تابعة للدولة وتحويلها الى أحياء سكنية جماعية ، وشيئا فشيئا حتى أضحت البلدية من أكبر

البلديات من حيث الحجم السكاني في البلاد ، الأمر الذي رشحها من جديد الى تقسيمها الى بلديتين (بلدية براقي وبلدية الكاليتوس) أثناء التقسيم الإداري الذي شهدته البلاد في سنة 1984 . وبصدور قانون توزيع قطع أراضي تابعة للدولة على المواطنين في إطار البناء الذاتي ، شهدت البلديتين انفجارا حضريا هائلا بتخصيص مساحات شاسعة ومنها من كانت عبارة عن بساتين لأشجار الحوامض ، وتم اقتلاعها لتوزع فيما بعد على السكان لتشييد عليها سكناتهم الخاصة .

وهكذا ودون ذكر تفاصيل كثيرة تحولت المنطقة من منطقة زراعية الى منطقة حضرية يصعب معها العثور على مساحات خالية دون إشغال ، ولا غرابة أن أصبحت البلديتان تحتلان الرتبتين الثانية والثالثة حسب عدد السكان القاطنين بها على مستوى ولاية الجزائر العاصمة بعد بلدية برج الكيفان التي شهدت ذات الظاهرة ، بتعداد وصل الى أكثر من 116 ألف نسمة لكل منهما وفق إحصاء سنة 2008 . ما يعني أن مجموع السكان بالبلديتين يصل الى حوالي 232 ألف نسمة . فبينما تضاعف عدد سكان الجزائر قاطبة خلال هذه الفترة حوالي بحوالي 3.33 مرة ، تضاعف عدد سكان هذه المنطقة أكثر من 25 مرة . وربما تجاوز تعداد المنطقة السكاني الآن 300 ألف نسمة (البلديتين معا) باعتبارها شهدت تشييد أحياء سكنية جماعية جديدة من قبل الدولة ، وبيع مساحات أخرى من أراضي الخواص لتشييد عليها سكنات فردية في السنوات الأخيرة .

ولتوضيح ما شهدته المنطقة من تغيرات سريعة وهائلة من حيث النمو المتسارع لسكانتها ، والعائد أساسا الى ظاهرة النزوح الريفي الضخم الذي عرفته المنطقة وكذا إعادة اسكان سكان بعض الأحياء القصدية المتواجدة بمناطق ولاية العاصمة . ففي جهة من جهات بلدية براقي تم انشاء مدرسة ابتدائية في منطقة شبه زراعية في سنة 1985 تضم 12 قاعة تدريس ، لم يتم ملء سوى خمسة أقسام في السنة الدراسية الأولى (1985 / 1986) ، أي قسم واحد لكل مستوى دراسي وبعدد قليل في كل قسم ، وما هي إلا سنوات حتى أضحت المدرسة عاجزة عن استقبال العدد الهائل من التلاميذ خلال سنوات التسعينيات بقاعاتها 12 قسما ، وانتقلت من نظام الدوام الواحد الى نظام الدوامين وبأقسامها الاثني عشر وباكتظاظ هائل للتلاميذ داخل الأقسام ، ويعزى ذلك الى الزيادة الطبيعية لسكان المنطقة طبعاً ، ولقدوم جحافل النازحين من جهات أخرى وخاصة في سنوات التسعينيات ، بسبب تجزئة مساحات تابعة للخواص وبيعها في إطار تشييد سكنات خاصة وكذلك الذين قاموا بإنشاء حي قصديري . ونظرا لتواصل التزايد السكاني السريع في المنطقة ، وذلك لقيام بعض الملاك الخواص ببيع مساحات أرضية أخرى في بداية سنوات القرن الحالي ، فأصبح من المتعذر على المدرسة استقبال العدد الهائل للتلاميذ

القادمين نحوها ، الأمر الذي دفع بالسلطات المحلية الى تشييد وبناء مدرسة جديدة أخرى لاستيعاب هذا الوضع الطارئ .

كانت هذه صورة مصغرة عما جرى ويجري في مناطق كثيرة من الجزائر ، وخاصة في مناطق الشمال والشريط الساحلي أين تقع المدن الكبرى ذات الجاذبية القوية لسكان المناطق الريفية والنائية .

ومن هذا المثل البسيط يمكن استنباط معالم الظاهرة السكانية وأثرها في الظاهرة الحضرية ، سواء من حيث أثر النمو السكاني المرتفع الذي ينتج عنه : الزيادة الطبيعية للسكان في الأرياف كما في المدن ، وأيضا ينجم عن النمو السكاني بالأرياف ظاهرة الهجرة الريفية – الحضرية ، بسبب عجز المناطق الريفية على استيعاب العدد الكبير من السكان ، كما يبرز لنا هذا المثل كيف أن النمو السكاني وفي ظرف وجيز حوّل المنطقة من منطقة زراعية ذات جودة عالية ، الى منطقة حضرية عالية الكثافة السكانية . وبتحوّل المنطقة الى مدينة كبيرة يوجد بها كثير من المرافق الاجتماعية والاقتصادية والخدمية ، أصبحت لها جاذبية وبريق وسحر المدن والمناطق الحضرية التي يسعى الكثير من سكان المدن الصغيرة ، فضلا عن سكان الأرياف والمناطق النائية للإقامة بها ، الأمر الذي جعل من البلدية مركزا تجاريا ضخما سواء للسلع والبضائع أو الخدمات ، مما أدى الى الارتفاع الجنوني لأسعار الأراضي والعقارات بها . كما أصبحت ملتحمة بالنسيج العمراني الفسيح لولاية الجزائر العاصمة .

الخاتمة :

أصبح من المؤكد أن النمو السكاني في الماضي كان عاملا أساسيا ومتغيرا فاعلا في بروز نمط جديد للحياة البشرية ، وذلك من خلال ظهور أولى المستوطنات البشرية والتجمعات السكانية التي تختلف وتتميز عن نمط الحياة الذي كان سائدا ، وبهذا أصبح هناك نمطين أو أسلوبين تميز الحياة البشرية وهما : نمط حياة الريف ويقابلها نمط حياة الحضر أو المدن ، ولكل نمط خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية وحتى المورفولوجية .

وبمرور الزمن اتضح أكثر بأن النمو السكاني له أثره الحاسم في النمو الحضري ونشأة المدن وتطورها وانتشارها ، وكلما ارتفعت معدلات النمو السكاني أدى ذلك الى مزيد من ابتلاع مساحات ريفية وتحولها من صفتها الأولية الى صفة الحضر والمدن ، وأن المستقبل - وكما يبدو - يسير نحو اختفاء سكان الريف ، إن آجلا أم عاجلا ، وقد بدأت ملامح الظاهرة ومؤشراتها تبرز بجلاء في كثير من بلدان العالم التي اختفى منها سكان الأرياف أو يكاد في بعضها الآخر .

إن تحليل هذا الواقع الديموغرافي في علاقته بالواقع الحضري ، وحصره في اطار بعض العناصر والمتغيرات التي يتشكل منها ، لا يقودنا إلا الى نظرة ضيقة وقاصرة لا تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد الواقع ومستوياته المختلفة والمتكاملة في الزمان والمكان ، الأمر الذي أدى بنا الى توسيع مجالات الدراسة في اتجاهين : أحدهما أفقي ونعني به التطرق للظاهرة "السكانية - الحضرية" بالدراسة عبر كافة أرجاء المعمورة ولو بشكل سريع ، للتأكد من أن النمو السكاني يؤدي الى نشأة المدن والنمو الحضري في أي مكان من العالم ، بينما الاتجاه الثاني للدراسة فقد أخذ شكلا عموديا أو شاقوليا ، وذلك بالتعمق في تتبع سيورة الظاهرة المدروسة عبر الزمن ، للوقوف على تطوراتها في مختلف الحقب التاريخية منذ نشأتها الى أن صارت الى ما هي عليه اليوم ، ولم أكتف بهذا ، حيث حاولت التوغل في المستقبل القريب والمتوسط من خلال التوقعات والآفاق المستقبلية الموضوعة للظاهرة ، لمعرفة ما مدى ثبات اتجاهها المتوقع له ، وهو مزيد من تآكل سكان الريف وتحولهم الى سكان حضر .

ومن هذا المنطلق تبلورت مشكلة البحث ، في محاولة لطرح تساؤلات عن المتغيرات والأسباب الفاعلة والمؤدية الى تشكيل هذا الواقع الديموغرافي الحضري ، أي المتغيرات التي كانت وراء ظهور المدن ونشأتها وتطوراتها وانتشارها وتضخمها .

إنني في هذا البحث شبيه بمسافر في أرض غريبة ، حط رحاله في هذا البلد حيناً وفي ذلك البلد حيناً ، كلما وجد في طريقه ما يستلفت النظر والانتباه ويستحق الرؤية والسمع توقف عنده ، ومثلي في رحلتي هذه وسط تراث عالمي ضخم تناول الظاهرة موضوع الدراسة مثل السائح ، قد يلفت نظره أهم المعالم لأنه غريب لا يعرف بادئ ذي بدء أين تكون المعالم البارزة ، إلا اذا اهتمدى بدليل من أبناء البلد ، ولكنني أيضاً - مثل السائح الغريب - قد تقع عيني ويشد انتباهي شيء لا تراه ويلفت أعين أبناء البلد ، لأنه مألوف لهم حتى لم يعودوا قادرين على رؤيته رؤية موضوعية وصحيحة ، ومن هنا كنت لا أستبعد الوقوع في أخطاء بمعنيين : بمعنى إهمال ما لم يكن يحق لي إهماله من معالم الطريق العلمية والمعرفية ، وبمعنى آخر وقوف النظر أحياناً عند ما لا يستحق الوقوف عنده بالنظر والاهتمام ، وواضح أنه لو أراد مسافر آخر أن يستبدل لرؤيته منظراً بمنظار آخر لرأى رؤية أخرى ، وانتهى الى أحكام ونهايات أخرى غير التي رأيت وإليها انتهيت بشكل أو بآخر .

وحسبي أني اجتهدت وأنا أتجول بين صفحات الكتب والمؤلفات التي لها علاقة بالموضوع سواء من قريب أو من بعيد ، مستعينا بكل ما أعتقد أنه يخدم البحث لاستجلاء حقائقه ويميط اللثام عن خباياه ، ومع ذلك فإني متيقن بأن الموضوع مازال في حاجة الى أبحاث ودراسات كثيرة ، ذلك أن الحياة بالمدن هي مستقبل البشر وأن هذه المدن تعرف تغيرات هائلة كمية وكيفية ، جعلت الحياة بها تتعقد ومشاكلها تتعدد ، ففي الوقت الذي أنتجت المدينة كل شيء بهدف تسهيل حياة السكان بها ، فإنها لم تنتج ما يحميها مما أنتجته اعتقاداً منها أنه يحميها ، فهي أنتجت من وسائل الدمار الشيء الكثير ولم تنتج شيئاً يحميها من الدمار الذي قد يلحقها في لحظات جنون معدودة .

هناك مسألة جديدة بالتنبيه وقد كانت في بالي أني أتطرق إليها ، ولكن شساعة الموضوع جعلتني أكف عنها وأتركها لوقت آخر أو لآخرين غيري ، وأعني بها العلاقة العكسية التي تربط بين السكان من جهة والمدن من جهة أخرى ، أي كيف أثرت وتؤثر المدينة في السكان من حيث نموهم وتركيبهم وتوزيعهم بواسطة العمليات الحيوية (الخصوبة والزواج والوفيات والهجرة) .

ومن أجل الاقتراب أكثر من موضوع دراسة العلاقة بين السكان والمدن ، فلم يكن بد من تناول الجزائر كنموذج ثري يعبر عن جوهر الموضوع ، قديماً وحديثاً وحالياً ومستقبلاً باعتبارها بلداً يعيش تحولات ديموغرافية وحضرية هائلة . وقد استوقفتني التجربة الجزائرية عند معالم الظاهرة المدروسة التي تؤكد أن النمو السكاني يؤدي الى

النمو الحضري ونشأة المدن وانتشارها وتضخمها ، عن طريق متغيرات عديدة كالزيادة الطبيعية لسكان المدن ذاتهم ، والمهجرة الريفية - الحضرية "النزوح الريفي" و الكثافة السكانية بالمناطق الريفية وكذا جاذبية نمط حياة المدن .

وهنا ينبغي الإشارة أن دراستي كانت بأسلوب كلي "ماكرو" ولم تكن بأسلوب جزئي "ميكرو" ، ولذا فإن حالة الجزائر وكغيرها من بلدان العالم الثالث في حاجة الى دراسات وأبحاث معمقة ، لتوضيح ما مدى مساهمة وتأثير كل متغير من المتغيرات المذكورة ، في انتاج الظاهرة الحضرية في صورتها الكمية . كما هي في حاجة الى دراسات عديدة لاستجلاء الظاهرة من ناحيتها السوسولوجية والثقافية ، باعتبار أن الإقامة بالمدين ليست فقط إقامة فيزيقية جسمية ، بل تمثل نمط حياة متميز عن نمط حياة الريف . بمعنى ما هي المدة الزمنية اللازمة للإقامة بالمدين ، وما هي المتغيرات المؤثرة في عملية انتقال الأفراد من نمط حياة ريفية نشأوا عليها الى نمط حياة حضرية وجدوا أنفسهم ضمنها .

كذلك أشير أن كثيرا من الدراسات التي تناولت موضوع المدن بالدراسة في دول العالم الثالث بعد نيل استقلالها ، قد توصل بعضها الى أوصاف لهذه المدن من مثل "تريف المدين" و "التحضر العشوائي" و "التحضر الزائد" و "التحضر من أجل العيش" . بينما سمحت لي هذه الدراسة بالتوصل الى وصف آخر ، أرى أنه يصدق أكثر على واقع المدين بالدول النامية ومنها الجزائر ألا وهو وصف "المدين المتوَحِّلة" أو "المدين منزوعة الدسم" ، وأعني بالدسم هنا منسوب الثقافة الحضرية بالمدين . وهذا يستدعي دراسات وأبحاث سوسولوجية حضرية لم يكن بالإمكان التطرق إليها في هذه الدراسة بتوسع أكثر .

في الأخير أقول أن أية دراسة بهذا الحجم ، أو بحث من قبل شخص واحد غير كافي للتشخيص الشامل والكامل لواقع معقد وواسع ، وحسبي أني قد فتحت آفاقا فسيحة للدارسين والباحثين المهتمين بموضوع السكان والمدين .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

أ - المعاجم والقواميس :

- 1- أبو الفضل ابن منظور ، لسان العرب ، الدار المتوسطة ، تونس ، 2005 ، (04 مجلدات) .
- 2- احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999 .
- 3- الأمم المتحدة ، المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات ، ترجمة : عبد المنعم الشافعي وعبد الكريم الياني ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1966 .
- 4- بودون ريمون ، وبوريكو فرنسوا ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة : سليم حداد ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1986 .
- 5- دينكن ميتشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة : احسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1986 .
- 6- رولان بريس ، معجم مصطلحات الديموغرافيا ، ترجمة : حلا نوفل رزق الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1990 .
- 7- الشافعي عبد المنعم ، والياني عبد الكريم ، المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1967 .
- 8- مجموعة من المؤلفين ، المعجم العربي الأساسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1989 .
- 9- محمد ابن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، دار الغد الجديد ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2014 .
- 10- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1979 .
- 11- محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، 1987 .
- 12- ياقوت الحموي الرومي البغدادي ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، 1993 ، (05 مجلدات) .

ب - كتب المنهجية :

- 13- احسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1986 .
- 14 - جمال محمد أبو شنب ، قواعد البحث العلمي والاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2010 ، (جزءين) .
- 15- جودت أحمد سعادة ، مناهج الدراسات الاجتماعية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1994 .
- 16- حسن الساعاتي ، تصميم البحوث الاجتماعية ، نسق منهجي جديد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1982 .
- 17- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة ، الطبعة السادسة ، 1987 .
- 18 - عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1987 .
- 19- محمد التومي الشيباني عمر ، مناهج البحث الاجتماعي ، المنشأة الشعبية ، ليبيا ، 1971 .
- 20- محمد سيد أحمد غريب ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1983.
- 21- محمد محمود الجوهري ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الثقافة ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1998.
- 22 - مصطفى الشلقاني ، طرق التحليل الديموغرافي ، جامعة الكويت ، الكويت، الطبعة الثانية ، 1994.
- 23- مصطفى عمر التير ، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي ، معهد الانماء العربي ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، 1989 .
- 24- موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ترجمة : بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة ، الجزائر ، 2006 .
- 25- موسى سمحة ، أساليب التحليل الديموغرافي ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1988 .

ج - مؤلفات خاصة بالسكان :

- 26- أحمد الخشاب ، سكان المجتمع العربي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1964 .
- 27 - اسحق ثروت ، محاضرات في علم السكان ، جامعة عين شمس ، مصر ، 1982 .

- 28- بالدوين ، ك ، الديمغرافيا للمخططين في القطاع الزراعي ، ترجمة : سعد زغلول أمين ، وسيد محمد عبد المقصود ، المركز الديموغرافي بالقاهرة ، 1980 .
- 29- بيار جورج ، السكان والإستطانة ، ترجمة : جيلالي صاري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1979 .
- 30 - تومبسون وارين ، مشكلات السكان ، ترجمة : راشد البراوي ، وعبد المنعم الشافعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 .
- 31- جاك فالان ، سكان العالم ، ترجمة : حمدان حجاجي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.
- 32- جمعية الديموغرافيين العرب ، أوراق وبحوث المؤتمر العربي حول السياسات السكانية ، "تونس 1987" ، القاهرة ، 1988 .
- 33- الجيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية 1867.1868 ، ترجمة : عمر المعراجي ، منشورات أناب ، الجزائر ، 2008 .
- 34- حسن الساعاتي ، وعبد الحميد لطفي ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 .
- 35- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، السكان من منظور علم الاجتماع ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .
- 36- روبر لافون ، الانفجار السكاني ، ترجمة : نبيه الاصفهاني ، دار جرمون ، جنيف ، 1977 .
- 37- السيد عبد العاطي السيد ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1998 .
- 38- سير روي كالن ، عالم يفيض بسكانه : عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها ، ترجمة : ليلي الجبالي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 .
- 39 - صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، حالة سكان العالم 1996 ، نيويورك ، 1997 .
- 40 - عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك ، 1988 . 41
- 41 - علي عبد الرازق جلبي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2010 .
- 42 - فايز محمد العيسوي ، أسس جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 .
- 43 - مارستون بيتس ، الانفجار السكاني : دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها ، ترجمة : جلال رزيق ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1966 .

- 44 - مصطفى الشلقاني ، طرق التحليل الديموجرافي ، جامعة الكويت ، الكويت ، الطبعة الثانية ، 1994 .
- 44 - مصطفى محمد موسى ، التكديس السكاني العشوائي والإرهاب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2010 .

د- مؤلفات خاصة بالمدن والتحضر :

- 45- بشير ربيوح ، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية ، دار بهاء الدين ، الجزائر ، 2017 .
- 46- بلبروات بن عتو ، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2016 .
- 47- جاكلين بوجو فارنيي ، الجغرافية الحضرية ، ترجمة : عبد القادر حليمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 .
- 48- جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، (دون تاريخ) .
- 49- جيرالد بريز ، مجتمع المدينة في الدول النامية ، ترجمة: محمد الجوهري ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، 1972 .
- 50- حسن الخولي ، الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، 1982 .
- 51- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1998 .
- 52- حسين مؤنس ، تاريخ التمدن الإسلامي ، دار بولاق ، القاهرة ، 1958 ، (جزئين) .
- 53- سعيد ناصف ، المدينة الإسلامية: دراسة في نشأة التحضر ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1999 .
- 54- السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1985 .
- 55- السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري : بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2011 ، (جزئين) .
- 56- عائشة غطاس ، الحرف و الحرفيين بمدينة الجزائر (1700 - 1830) مقارنة إجتماعية - اقتصادية ، منشورات أناب ، الجزائر ، 2012 .
- 57- عبد الرحمن زكي ، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 .

- 58- عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2001 ، (ثلاثة أجزاء) .
- 59- عبد الجبار ناجي ، دراسات في تاريخ المدن العربية الاسلامية ، شركة المطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2001 .
- 60- عزيز لزرقي ، العولمة ونفي المدينة ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، ط 1 ، 2002 .
- 61- فاليري غولايف ، المدن الأولى ، ترجمة : طارق معصراني ، دار التقدم ، موسكو ، 1989 .
- 62- فرانسيسكو خافيير كاريللو ، مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى ، ترجمة : خالد علي يوسف ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2011 .
- 63- فوزي عبد المجيد الأسدي ، جغرافية المدن والمراكز الحضرية ، دار القلم ، دبي ، الطبعة الأولى ، 1990 .
- 64- لويس ممفورد ، المدينة على مر العصور : أصلها وتطورها ومستقبلها ، ترجمة : ابراهيم نصحي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1961 ، (جزئين) .
- 65- محمد بومخلوف ، التحضر ، دار الأمة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2001 .
- 66- محمد بومخلوف ، التوطن الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر ، دار الأمة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2001 .
- 67- محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 .
- 68- محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري : مدخل نظري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 .
- 69- محمد عباس ابراهيم ، التصنيع والتحضر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011 .
- 70- محمد عبد الستار عثمان ، المدينة الاسلامية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1988 .
- 71- محمد الهادي العروق ، مدينة قسنطينة : دراسة في جغرافية العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 .
- 72- محمود الكردي ، التحضر : دراسة اجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 .
- 73- محمود الكردي ، النمو الحضري : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر ، دار المعارف ، القاهرة ، 1977 .
- 74- المركز الديموجرافي بالقاهرة ، الأحياء العشوائية : رؤية وصفية تحليلية ، القاهرة ، 2003 .

- 75- المركز الديموجرافي بالقاهرة ، التحضر في مصر : ديموجرافيا واجتماعيا واقتصاديا ، القاهرة ، 2003 .
- 76- المركز الديموجرافي بالقاهرة ، واقع المدن الجديدة المنشئة في مصر ديموجرافيا واجتماعيا واقتصاديا (1977 - 2003) ، القاهرة ، 2003 .
- 77- مصطفى عمر حمادة ، المدن الجديدة : دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2011 .
- 78- مصطفى الموسوي ، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الاسلامية ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982 .

ه- كتب في التاريخ :

- 79- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2009 ، (خمس أجزاء).
- 80- أوليفي غرونمير ، الاستعمار الإبادة ، ترجمة : نورة بوزيدة ، أناب ، الجزائر ، 2016 .
- 81- جوان جيلسي، ثورة الجزائر، ترجمة : عبد الرحمن صدقي أبو طالب ، الدار المصرية ، القاهرة ، 1966 .
- 82- حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة ، ترجمة : محمد العربي الزبيري ، منشورات أناب ، الجزائر ، 2005 .
- 83- زكرياء ابن محمد القزويني ، آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت ، (دون تاريخ) .
- 84- شارل أندري جوليان ، تاريخ إفريقيا الشمالية ، ترجمة : محمد مزالي والبشير بن سلامة ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الجزائر ، 1978 .
- 85- شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة : الغزو وبداية الاستعمار 1827 . 1871 ، ترجمة : محمد حمداوي وآخرين ، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 .
- 86- شارل روبر أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة : من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954 ، ترجمة : محمد حمداوي وآخرين ، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 .
- 87- عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ العلامة ابن خلدون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1995 ، (17 جزء) .
- 88- عبد الرحمن الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، دار الأمة ، الجزائر ، 2014 ، (ستة أجزاء) .
- 89- علي بن الحسين المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1989 ، (4 أجزاء) .

- 90- مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2007 ، (ثلاثة أجزاء).
- 91- محفوظ قداش ، الجزائر في العصور القديمة ، ترجمة: صالح عباد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1993 .
- 92- محفوظ قداش ، الجزائر في العصور الوسطى ، ترجمة : محمد بن البار ، دار الامة ، الجزائر ، 2017 .
- 93- يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2009 ، (جزئين) .

و . مؤلفات عامة :

- 94- ابراهيم زرقانة ، الأنثروبولوجيا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 .
- 95- أبو الأعلى المودودي ، حركة تحديد النسل ، دار الشهاب ، الجزائر ، 1988 .
- 96- آلان كولون ، مدرسة شيكاغو ، ترجمة : مروان بطش ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ، ط1 ، 2012 .
- 97- إليكس إنجلز: مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط4، 1980 .
- 98- أميمة خفاجي ، أصل الانسان وسقوط نظرية دارون ، مطبعة سجل العرب ، مصر ، 2003 .
- 99- أنتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة : فايز الصياغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2005 .
- 100- بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1978 .
- 101- برتران بادى ، ودومينيك فيدال ، عالم اللامساواة : أوضاع العالم 2016 ، ترجمة : نصير مروّة ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، 2016 .
- 102- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 2009 : إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2009 .
- 103- ييري أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية ، ترجمة: بديع عمر نظمي ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1983 .
- 104- تشارلز داروين ، أصل الأنواع ، ترجمة : اسماعيل مظهر ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1991 ، (جزئين) .

- 105- جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني (1976) ، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر ، 1976 .
- 106- جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني (1986) ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1986
- 107- جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الهلال ، القاهرة ، 1969.
- 108- جون ستيل جوردون ، إمبراطورية الثروة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية ، ترجمة : محمد مجد الدين باكير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2008 ، (جزءان) .
- 109- حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 .
- 110- روبرت لافون ، الانفجار السكاني ، ترجمة : نبيه الاصفهاني ، شركة ترادكسيم ، جنيف ، 1975.
- 111- الشاذلي بن جديد ، مذكرات 1929 . 1979 ، دار القصة ، الجزائر ، 2011 .
- 112- صلاح مصطفى الفوال ، دراسة علم الاجتماع البدوي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، 1983 .
- 113- صموئيل عبود ، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986.
- 114- عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1982 .
- 115- عاطف وصفي ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 .
- 116- عماد الدين اسماعيل بن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار الثقافة ، الجزائر ، 1990 ، (07 أجزاء) .
- 117- فؤاد حجري ، العقار: الأملاك العمومية وأملاك الدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.
- 118- فيودور فويتولوفسكي ، أليكسي كوزنيتسوف وآخرين ، العالم عام 2030 ، معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، موسكو ، 2012 .
- 119- كاتي كوب ، وهارولد جولد وايت ، إبداعات النار ، ترجمة : فتح الله الشيخ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 .
- 120- لوري آن مازور ، ما وراء الأرقام : قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة ، ترجمة : سيد رمضان هدارة و نادية حافظ خيرى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1994.
- 121- مايكل هارت ، الخالدون المائة : أعظمهم محمد - صلى الله عليه وسلم - ، ترجمة : أنيس منصور ، دار المجدد ، الجزائر ، 2010 .
- 122- محمد بن عبد الكريم الجزائري ، لغة كل أمة روح ثقافتها ، دار الشهاب ، الجزائر ، 1989 .
- 123- محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، (د . ت)

- 124- محمد رياض ، الانسان : دراسة في النوع والحضارة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1974 .
- 125- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990.
- 126- محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007 .
- 127- مخايل ماركوفيتش فيلنتشيك ، الأسس البيولوجية وطول العمر ، ترجمة : زهير ابراهيم جبور ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2000 .
- 128- محمد الملي ، ابن باديس وعروبة الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ط2 ، 1980 .
- 129- محي الدين صابر ، ولويس كامل مليكة ، البدو والبدو ، سرس الليان ، مصر ، 1966 .
- 130- مصطفى الموسوي ، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982.
- 131- مهى سهيل المقدم، المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1995 .
- 132- نبيل محمد توفيق السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1974 .
- 133- هانس بيترمارتين ، وهارالد شومان ، فسخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة: عدنان عباس علي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1998.
- 134- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني ، الجزائر ، (دون تاريخ) .
- 135- وزارة التهيئة العمرانية والبيئة ، المخطط الوطني لتهيئة الاقليم : جذور المستقبل ، الجزائر ، 2011 .
- 136- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المشروع التمهيدي للبرنامج الوطني للبحث حول السكان والمجتمع ، ترجمة : معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1998 .
- 137- وو بن ، الصينيون المعاصرون : التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي ، ترجمة : عبد العزيز حمدي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 ، (جزأين) .

د- الأطروحات الجامعية والمنشورات والتقارير والمقالات :

- 138- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1992 ، نيويورك ، 1992 .
- 139- تومي حسين ، مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث : دراسة نموذج الجزائر (1962 . 1989) ، أطروحة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1995 ، (غير منشورة) .
- 140- تومي حسين ، " التطور الصحي وأثره في زيادة السكان : تطور نمط الأمراض والآفاق المستقبلية لإطالة عمر الانسان " ، دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ، ديسمبر 2017 ، عدد 31 ، جامعة الجزائر2 ، الجزائر ، ص ، ص ، 21 - 37 .
- 141- جدعون جوبرج ، "الفروق الريفية الحضرية: دراسة في علم الاجتماع الريفي" ، ترجمة: محمود عودة في محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط5 ، 1980.
- 142- الديوان الوطني للإحصائيات، " إحصائيات" دورية إحصائية ، رقم 35 ، عدد خاص ، الجزائر، 1992 .
- 143- عبد الله عبد القوي محمود محمد ، نمو السكان الحضري في مصر ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة القاهرة .
- 144- سولومون بروك ، "سكان العالم عند مشارف القرن الواحد والعشرين"، ترجمة : محمد الدنيا ، الثقافة العالمية ، سبتمبر 1988 ، عدد 42 ، الكويت ، ص، ص ، 26 . 42 .

1-DICTIONNAIRES :

- 145-Hachette , **Le Dictionnaire du Français** , ENAG , Alger, 1992 .
146-La Rousse , **Le Dictionnaire du Français** , Paris , 2012 .
147-Roland Pressat, **Dictionnaire de Démographie** , PUF, Paris, 1987.

2-OUVRAGES :

- 148- Abdelhamid Brahimi , **L'économie Algérienne**, OPU , Alger , 1991 .
149- Abderrahmane Bouzida , **Le Projet Social Algérien** , OPU , Alger , 1991.
150-Ali Kouaouci , **Familles, femmes et Contraception** , ENAG , ALGER , 1992 .
151- Algeria International Economique Developpement , **Villes Nouvelles en Algérie** , Alger , 2010 .
152- André Roussel , **Histoire des Doctrines Démographiques** , Puf , France , 1975 .
153-Benjamin Stora , **Histoire de L'Algérie Coloniale 1830-1954** ENAL – RAHMA , Alger , 1996 .
154-Chabbi – Chemrouk ,et Autres , **Alger : Lumières sur La Ville** , Daliment , Alger , 2004 .
155-Charles Robert Ageron, **Histoire de L'Algérie Contemporaine**, Editions Dahlab , Alger , 10^e édition , 1994

- 156-Cherif Rahmani ,**La Croissance Urbain en Algérie** , OPU , Alger , 1982 .
- 157-Claudine Chaulet , **La Terre Les Frères et L'Argent** , OPU , Alger , 1987 , (Trois Tommes) .
- 158-Djilali Sari , **Le Désastre Démographique**, SNED, ALGER, 1982.
- 159- Farouk Benatia , **Alger : Agrégat ou Cité** , SNED , Alger , 1980 .
- 160-Jean-jacques tur, **Six milliards d'hommes, La « bombe P » est-elle désamorcée ?**, Ellipses, Paris, 1999.
- 161-Larbi Ichboudene, **Alger : Histoire et capitale de Destin National**, Casbah éditions ,Alger , 1997 .
- 162- Marc Ecrement , **Indépendance Politique et Liberation Economique ; un quart de Siècle du developpement de L'Algerie (1962-1985)** , ENAP , Alger , 1986 .
- 163-Ministère de la Planification et de L'Aménagement du Territoire, **Deuxième Plan Quinquennal (1985 – 1989) Rapport Général, Alger**, 1985 .
- 164-Ministère de L'information et de la Culture , **La Charte Nationale** , Alger, 1965 .
- 165-Nicole Gnesotto et Giovanni Grevi , **Le Monde en 2025**, Traduit de L'anglais par Béatrice Bocard , Editions Sedia , ALGER .
- 166 - ONS, **Annuaire Statistique de L'Algérie (1981)**, ENAG, Alger ,1981.
- 167 - ONS, **Annuaire Statistique de L'Algérie**, N^O 30, Alger, 2014.
- 168- ONS , **Armature Urbaine** , 5^e RGPH –2008 – , 2011 , Alger .

- 169 –ONS , **Collections Statistiques**, N° :80, RGPH, 1998, Alger ,1999 .
- 170- ONS , **Données Statistiques** , N° 311 , Alger , 2000.
- 171- ONS , **L'Algérie En Quelques Chiffres**, Resultats (2011–2013), N° 44, Alger, 2014.
- 172- ONS , **Les Principaux Resultats du 5^{ème} RGPH (2008)** , collections Statistiques , N° 142 , Alger , Décembre 2008 .
- 173- Rachid Hamidou , **Le Logement un Défi** , OPU , Alger , 1989 .
- 174 – Yacono , X , **Peut-On évaluer la Population de L'Algérie Vers 1830 ?** , Revue Africaine , n° 438–439 , 1^{er} et 2^{ém} Trimestres 1954 , Alger, 1954 , p,p , 276–307 .

ثالثا : مراجع باللغة الانجليزية :

1-DICTIONARY :

- 175-Longman Group , **Active Study Dictionary** , London , 1987 .

2 – BOOKS :

- 176-Ansley J , Coale , **The History of The Human Population** , In The Human Population , W , H ,Freeman And Company , San Francisco , USA, 1974.
- 177-David Lucas and others, **Beginning Population Studies**, the Australian National University, Canberra, 1980.
- 178-Fustal de Coulanges, **The Ancient City: A Study on The Religion Laws and Institutions of Greece and Rome**, New York .

- 179-Gordon Child , **What Happened in History** , Penguin Books , London , 1964 .
- 180-Henry S. Shryock , Jacob S. Siegel and Associates , **The Methods and Materials of Demography** , ACADEMIC PRESS , New York , 1976 .
- 181-Kingsley Davis , **The Origin and Growth of Urbanization in The World** , Ronald Press , New York , 1971 .
- 182-The International Society for Educational Information, **The Japan of Today** , Tokyo, 1996 .
- 183-Paul R.Ehrlich, and Other , **Population, Resources, Environment** , , W.H.Freeman and company.USA,1977 .
- 184- United nations, **World Population Trends and Policies** , New York , 1988.
- 185-United Nations , **Concise Report on The World Population Situation In 1970-1975** , U.N , New York , 1976 .
- 186-UNFPA , The State of World Population , 2000 , New York , 2001 .

3 – SITE WEB :

- 187- www.4geography.com/ub/showthread.php?t=5717.
- 188-[www .population.un.org/wup](http://www.population.un.org/wup) .
- 189- www.census.gov
- 190- [www .goodplanet.org](http://www.goodplanet.org)
- 191- www.un.org/ar/sections/issues-d